المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم السنة وعلومها



الأحاديث التي ذكر ابن أبي خيثمة فيها اختلافًا في «التاريخ الكبير»

(السِّفر الثاني)

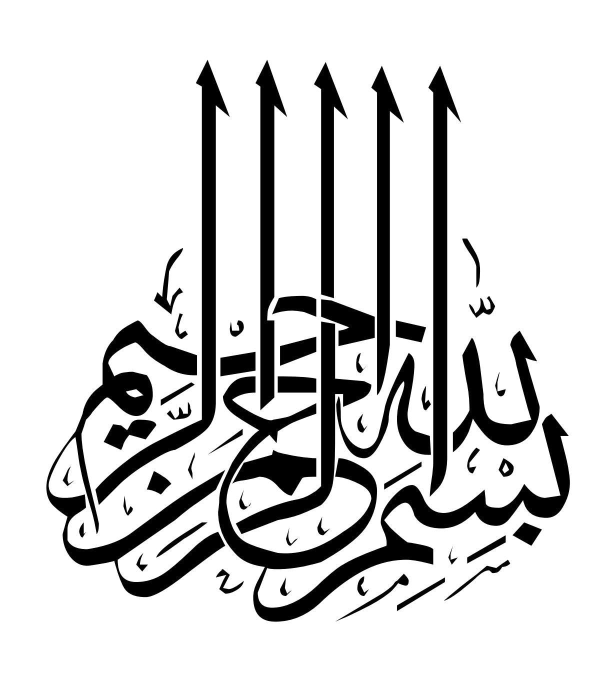
جمعًا وتخريجًا ودراسة

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في السنة وعلومها

إعداد:
محمد بن عبدالله بن سريّع السريّع
٣١١٠١٠٤٠١

إشراف:
فضيلة الشيخ د. تركي بن فهد الغميز
الأستاذ المشارك في قسم السنة وعلومها

١٤٣٥ - ٢٠١٤م


بسم الله الرحمن الرحيم





المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
وكالة الكلية للدراسات والبحوث

قسم (السنة وعلومها)

عنوان الرسالة

(الأحاديث التي ذكر ابن أبي خيثمة فيها اختلافاً في التاريخ الكبير جمعاً وتخريجاً ودراسة)

الطالب / محمد بن عبدالله السريع

تقرير اللجنة :

تمت الموافقة على هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في

(السنة وعلومها)

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف	د. تركى بن فهد الغميز	أستاذ مشارك	السنة	
المناقش الداخلي	د. سليمان بن عبدالله السعود	أستاذ مساعد	السنة	
المناقش الخارجي	أ. د. عبدالله بن محمد دمفو	أستاذ	السنة	

تمت مناقشة الرسالة في يوم (الأربعاء) بتاريخ ١٤٣٥/٨/١٣ هـ الموافق ٢٠١٤/٦/١١ م

الأحاديث التي ذكر فيها ابن أبي خيثمة اختلافًا في «التاريخ الكبير» (السِّفر الثاني)

محمد بن عبدالله السريّع

ملخص

تبحث هذه الرسالة العلمية الأحاديث التي ذكر فيها الحافظ أحمد بن زهير بن حرب المعروف بابن أبي خيثمة (المتوفى ٢٧٩هـ) اختلافًا في أسانيدها فيما بين رواتها، وذلك في كتابه الجليل «التاريخ الكبير»، في السِّفر الثاني منه.

وتبرز أهمية هذا البحث في أهمية علم العلل الذي هو أساس البحث، وفي أهمية الكتاب، وجلالة مصنفه، فضلًا عن أن جانب العلل عند ابن أبي خيثمة قد يُعدُّ جانبًا مغفولًا عنه في الأوساط العلمية المتخصصة.

لذلك، فإن البحث يهدف إلى إبراز جانب علم العلل عند الحافظ ابن أبي خيثمة، ومقارنة آرائه بآراء غيره من العلماء، مع ملاحظة ما يستخدمه من أدلة وقرائن، وذلك للخروج بصورة واضحة عن مرتبته في النقد، ومنهجه في علم العلل، ومدى اتفاقه مع القواعد العلمية للموازنة والترجيح.

ونظرًا لأن «تاريخ ابن أبي خيثمة» كتاب خاص بتراجم المحدّثين والعلماء من حيث الأصل، فقد أكثر ابن أبي خيثمة من عرض اختلافات الرواة في الأسماء، والكُنى، والأنساب، فجرى تحديد هذا البحث بما لا يكون بتلك الصفة، وإنما يختص البحث بما يكون اختلافًا في الوقف والرفع، والوصل والإرسال، ونحو ذلك.

يعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، ويسلك منهجية تفصيلية في القسم التطبيقي، تتضمن نقل نص الحديث من الكتاب، ثم تخريجه على أوجه الخلاف، مع ترتيب المصادر في التخريج بحسب وفيات مؤلفيها، ثم دراسة الاختلاف بالاعتماد على كلام ابن أبي خيثمة أولًا، وأقوال النقاد الآخرين بعد ذلك، ثم ختم الدراسة ببيان درجة الوجه الراجح، وتحليل ومقارنة قول ابن أبي خيثمة.

قدَّم الباحث لبحثه بمقدمة تضمنت أهمية الموضوع، وأهداف البحث، والدراسات السابقة فيه، وحدوده، ومنهجه، وخطته.

ثم عقد قسمًا للدراسة، تضمن ترجمة ابن أبي خيثمة، بإعطاء نبذة تعريفية عنه، والتعريف بشيوخه وتلامذته، وإلقاء نظرة على الجانب العلمي عنده.

كما تضمن قسم الدراسة التعريف بكتاب «التاريخ الكبير»، وذلك بوصفه، وبيان منهج مؤلفه، وذكر أبرز ما امتاز به.

وتضمن قسم الدراسة أيضًا توضيح منهج ابن أبي خيثمة في علم العلل، وذلك باستخلاص مادة أحاديث البحث، وجرى توضيح ذلك من خلال بيان عناية ابن أبي خيثمة بعلم العلل، ومنزلته فيه، ومنهجه في إيراد العلة وعرضها، وأنواع العلل عنده، وقرائن الترجيح والموازنة التي استعملها.

ثم عقد الباحث قسمًا للدراسة التطبيقية في الأحاديث التي ذكر فيها ابن أبي خيثمة اختلافًا في القدر المحدَّد من كتابه «التاريخ الكبير»، وعددها ٥٦ حديثًا.

وفي الخاتمة، خلص الباحث إلى نتائج، أهمها: عناية الأئمة المحدثين بسنة النبي -صلى الله عليه وسلم-، أهمية كتاب «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة، وأحقيته بالعناية التامة من وجوه، عناية ابن أبي خيثمة بجوانب من أبرزها علل الحديث، ومقارنة المرويات، براعة ابن أبي خيثمة ومعرفته في النقد، ومنهجيته الفريدة في إيراد العلة، وتنوُّع العلل عنده، واستعماله عدة قرائن للموازنة والترجيح.

كما أوصى الباحث بأمور، أهمها: العناية بكتاب «تاريخ ابن أبي خيثمة»، خاصة من جهة الحديث وعلومه، دراسة الأحاديث التي ذكر فيها ابن أبي خيثمة اختلافًا في السِّفر الثالث من «تاريخه»، العناية بمسألة (قصر الإسناد)، أو (التقصير)، لأهميتها وحاجتها إلى مزيد بحث.

المقدمة

وفيها :

- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.
- أهداف البحث.
- الدراسات السابقة.
- حدود البحث.
- منهج البحث.
- خطة البحث.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، بلَّغ الرسالة، وأدَّى الأمانة، ونصح الأمة، وتركنا على المحجة؛ ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغر الميامين، ومن تبعهم وسار على نهجهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن من أشرف العلوم أمرًا، وأعلاها منزلةً وقدرًا: علمَ سنة المصطفى ﷺ، وإنما يشرف العلم بشرف معلومه، وليس فوق شرف كلام النبي ﷺ إلا شرف كلام الله -سبحانه وتعالى-.

وإن العيش مع سنة النبي ﷺ هو عيشٌ في كنفه، وصحبةٌ لأنفاسه:

أهلُ الحديث هُمُ أهلُ النبيِّ وإن ... لم يصحَبوا نفسَهُ أنفاسَهُ صَحِبوا

وقد تنوَّعت علوم السنة النبوية، وتشعَّبت، وأصبحت مسالكَ وأقسامًا، فللمتن النبوي علومه، وللإسناد إلى النبي ﷺ علومه، ولكلٍّ من القسمين أنواعٌ وفروع.

وقد انصبَّ شطرٌ كبيرٌ من جهود أئمة السنة وحفَّاظها في جوانب مقارنة مرويات الرواة، وبيان علل الأحاديث، والحكم فيما ائتلف واختلف من أسانيدها ومتونها، بل إن علم العلل كان لبنةً رئيسةً في علوم السنة الأخرى، كالجرح والتعديل، والاتصال والانقطاع.

وقد حَفلَت القرون الأولى من هذه الأمة بعلماء كبار، ونقادٍ أفذاذ، أولَوا السنةَ أكبرَ اهتمامهم، وحرصوا على تمحيصها ونقد مروياتها؛ بتصحيح الصحيح، وتزييف الزائف، مما يُنسب إلى النبي ﷺ، وورَّثوا هذا العلم إلى تلامذتهم وأصحابهم، ثم توارثته الأمة جيلًا بعد جيل، وأصبحت علوم السنة علومًا قائمةً بذاتها، لها طلابها وروَّادها ومتخصِّصوها.

وكان من جملة التلامذة المبرَّزين لأئمة النقد الكبار في القرن الهجري الثالث: الإمام أبو بكر أحمد بن زهير بن حرب البغدادي، النسائي أصلًا، المعروف بابن أبي خيثمة (ت: ٢٧٩)، وهو ممن صحب الأئمةَ أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهما من أهل هذا الشأن، واستفاد منهم ومن غيرهم، حتى علا كعبه في غير علمٍ من العلوم، فبرز في علوم الحديث، والتاريخ، والأنساب، والأدب، وغيرها، ثم أودع عصارة جهده، وخلاصة علمه في كتابه الفذ:

«التاريخ الكبير»، وهو الكتاب الذي وصفه الحافظ الخطيب البغدادي بأن مؤلِّفه «أحسن تصنيفه، وأكثَرَ فائدته»، قال: «ولا أعرف أغزر فوائد منه»[١].

وقد كان من الجوانب البارزة في هذا الكتاب: جانبُ علم علل الحديث، حيث أورد المؤلف عددًا كبيرًا من الأحاديث المختلف فيها، وبيَّن عللها، ونقل عن شيوخه الحفاظ في ذلك.

ومن ثم استعنت بالله -تعالى-، وجمعت الأحاديث التي اختلف الرواة فيها من ذلك الكتاب، وذلك لدراستها في هذه الرسالة الموسومة بـ: **الأحاديث التي ذكر فيها ابن أبي خيثمة اختلافًا في «التاريخ الكبير»** (السِّفر الثاني).

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع في النقاط التالية:

١- أنه ينتظم في سلك علم علل الحديث، الذي هو «من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقِّها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله -تعالى- فهمًا ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون»[٢]، وهذه الأهمية البالغة لهذا الفن تلقي ظلالَها على الدراسات العلمية فيه.

٢- القدر الرفيع لمصنِّف «التاريخ الكبير»، وتتلمُذِه على أئمة زمانه -بل أئمة الزمان- في علوم السنة النبوية؛ نقدًا وحفظًا وفهمًا.

٣- شهرة هذا الكتاب، وغزارة فوائده، ووفرة مادته العلمية في معارف مختلفة، وعناية مختلف الأئمة به قابلًا عن قابل.

أسباب اختيار الموضوع:

مما دعاني لاختيار هذا الموضوع الأسباب التالية:

١- الأهمية البالغة للموضوع من أوجه مرَّت قريبًا.

٢- أن جانب علم العلل عند الحافظ ابن أبي خيثمة قد يُعدُّ غُفلًا عن الاهتمام والإبراز في أوساط الباحثين والمتخصصين في السنة النبوية، خاصةً أنه إنما يعُرف بكونه أحد رواة ابن معين، وناقلاً من نَقَلَة عِلمه وجرحه للرواة وتعديله، فحسب.

---

(١) تاريخ بغداد (٥/٢٦٦).

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر (ص١١٠).

٣- أن الحافظ ابن أبي خيثمة بحاجةٍ إلى إظهار علمه، وحفظه، ونقده، ومدى استفادته من الأئمة الكبار في طرائق التعليل، ووسائله، ومنهجيته.

٤- الرغبة في نيل شرف المساهمة في خدمة سنة النبي ﷺ، والذود عن حماها، مع أهمية ذلك البالغة، خاصةً وهي تتعرض في هذا العصر للهجوم من عدة جوانب.

أهداف الموضوع:

١- جمع الأحاديث التي ذكر فيها ابن أبي خيثمة اختلافًا في السِّفر الثاني من كتابه، وتخريجها تخريجًا علميًّا، مع النظر في الاختلاف الوارد بين رواة الحديث المعلّ، وبيان الوجه الراجح من أوجه الاختلاف، ثم الحكم عليه.

٢- إبراز جانب علم العلل عند الحافظ ابن أبي خيثمة، وإظهار اهتمامه به، وممارسته له.

٣- المقارنة العملية بين نقد ابن أبي خيثمة للأحاديث، ونقد غيره من أئمة السنة؛ مما يعطي صورةً عن مرتبته في علم النقد، ومنهجه في علم العلل، ومدى تمشّيه مع القواعد الحديثية للموازنة والترجيح، وفهمه وتفهُّمه لكلام النقَّاد.

٤- إظهار الإسهام العظيم لأئمة النقد -رحمهم الله- في تمحيص السنة النبوية، والذبِّ عنها، وما كانت أحكامهم المختصرة تطويه من جهودٍ كبيرة، ومقدماتٍ واسعة؛ أفنوا لأجلها أعمارهم، وشغلوا بها أوقاتهم، حتى بلغوا الغاية في هذا الباب.

٥- تقوية ملكة البحث الحديثي لدى الباحث، وصقلها وتنميتها، خاصةً في جانب علل الحديث.

الدراسات السابقة:

قُسِّم الكتاب في أصوله الخطِّية القديمة إلى عدة أسفار، إلا أنه لم يصلنا منها إلا قطعتان من السِّفر الثاني، والسِّفر الثالث، وقطعةٌ من الكوفيين.

وقد طُبع السِّفر الثالث -أولاً- ثلاث طبعات[1]، ثم أصدر محقق إحدى الطبعات (صلاح بن فتحي هلل) قطعةً من السِّفر الثاني؛ طبعها في مجلدين صدرا عن دار الفاروق الحديثة، بالقاهرة، عام ١٤٢٧، ولم أقف لها على طبعةٍ أخرى.

---

(١) وهذه الطبعات هي:

١- «أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة»، دراسة وتحقيق: إسماعيل حسن حسين، مجلد واحد، =

وأما الدراسات الأكاديمية، فلم أجد حول السِّفر الثاني إلا ما اختصَّ بدراسة الكتاب إجمالاً، وتحقيقه وضبط نصوصه والتعليق عليه، وهي ثلاث رسائل ماجستير مقدَّمة في كلية الحديث الشريف، بالجامعة الإسلامية، في المملكة العربية السعودية، ورسالة دكتوراه مقدَّمة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بجامعة محمد الخامس، في المملكة المغربية.

وهذا بيانُ تلك الرسائل:

١- «تاريخ ابن أبي خيثمة، ابتداءً من قوله: "تسمية أصحاب النبي ﷺ"، إلى قوله: "من روى عن النبي ﷺ اسمه عامر"، دراسة وتحقيق»، رسالة ماجستير للباحث: أحمد بن عبدالله الحمدان.

٢- «تاريخ ابن أبي خيثمة، ابتداءً من قوله: "من روى عن النبي ﷺ اسمه عامر"، إلى قوله: "تسمية القبائل الذين رووا عن رسول الله ﷺ"، دراسة وتحقيق»، رسالة ماجستير للباحث: حسن بن راضي الصاعدي.

٣- «تاريخ ابن أبي خيثمة، ابتداءً من قوله: "تسمية القبائل الذين رووا عن النبي ﷺ" من السِّفر الثاني، إلى قوله: "أخبار المكيين" من السِّفر الثالث، دراسة وتحقيق»، رسالة ماجستير للباحث: كمال بن محمد قالمي.

٤- «التاريخ الكبير، لأبي بكر أحمد بن زهير بن حرب النسائي، المعروف بابن أبي خيثمة، دراسة وتحقيق وجمع»، رسالة دكتوراه للباحث: محمد السرار.

والنُّسَخ المحققة في رسالة الدكتوراه الأخيرة هي ما حُقِّق في ثلاثِ الرسائل الأولى، وزادت عليها تحقيق السِّفر الثالث من الكتاب -أيضًا-، وهو قدرٌ كبير.

=

دار الوطن، الرياض.

٢- «التاريخ الكبير، المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة»، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، أربعة مجلدات، دار الفاروق الحديثة، القاهرة.

٣- «التاريخ الكبير»، تحقيق: عادل بن سعد، وأيمن بن شعبان، مجلد واحد، دار غراس، الكويت.

والطبعة الأولى من هذه الطبعات أصلها رسالةٌ جامعيةٌ مقدَّمةٌ في كلية الحديث الشريف، بالجامعة الإسلامية، في المملكة العربية السعودية، وهي جزء من السِّفر، لا كله.

والسِّفر الثالث ليس هو مجال بحثي هذا؛ إذ اقتصرتُ فيه على ما حكى ابن أبي خيثمة فيه اختلافًا في الأوجه الإسنادية في السِّفر الثاني من الكتاب فحسب، على أمل أن تتيسر دراسة أحاديث السِّفر الثالث بالطريقة نفسها، والله الموفق.

هذا، ولم تعتنِ هذه الدراسات جميعًا بحصر الأحاديث التي حكى المصنفُ اختلافَ الرواة فيها، واستقصاء تخريجها، ودراستها دراسةً وافية، وإنما كان منهجها في تلك الأحاديث: أن يقوم الباحث بالعزو والتخريج المختصر، دون التوسُّع في تخريج الحديث، وتوضيح العلة وبيانها.

وهذا ظاهرٌ من المنهج الذي رسمه هؤلاء الباحثون لأنفسهم؛ من الاقتصار على دراسة الكتاب من حيث ترجمة مؤلفه، ووصفه، ودراسة موارده ومصادره، ونُسَخِه المخطوطة، ثم القيام بتحقيق الكتاب؛ نسخًا لنصِّه عن المخطوط، وضبطه، والتعليق عليه بمقتضيات التحقيق العلمية.

وما قمتُ به في دراستي هذه مسلكٌ مغاير لما انتهجه الباحثون الأفاضل، وهو مسلكٌ يقوم على الحصر المستقصي للأحاديث التي ذُكر فيها اختلاف الرواة في الأوجه الإسنادية، ثم بناء العمل عليها؛ بالتوسُّع في تخريج الحديث من مصادر السنة المختلفة، ثم التوسُّع في بيان اختلافات الرواة فيه، ودراسة العلل الواردة في أسانيده وطُرُقه، كما سأبيِّن في منهج البحث.

حدود البحث:

١- جمع الأحاديث التي ذكر ابن أبي خيثمة وجود اختلافٍ على بعض الرواة فيها، وذلك في السِّفر الثاني من «التاريخ الكبير»، كالأحاديث المختَلَف في وقفها ورفعها، ووصلها وإرسالها، ونحو ذلك، ولا يدخل في البحث ما ساق المؤلفُ فيه الاختلافَ في أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم، لأن الكتابَ كتابُ تراجم من حيث الأصل، وقد أكثر المؤلف فيه من اختلافات الأسماء والكنى والأنساب، بغرض تحرير ذلك فيمن يترجم لهم، وجمعُ ذلك ودراستُه تطول جدًّا، وربما خرجت عن صلب علم العلل وموازنة المرويات.

٢- تخريج الأحاديث تخريجًا موسَّعًا، بالعزو إلى مواضعه في مصادر السنة المختلفة، وترتيب ذلك وعرضه وفق المنهج العلمي.

٣- دراسة الأحاديث دراسةً حديثية، للخروج بالوجه الراجح من بين أوجه الخلاف الإسنادي، ثم الحكم عليه.

منهج البحث:

يعتمد البحثُ المنهجَ الاستقرائي التحليلي، حيث يقوم أولًا على استقراء الكتاب بالجرد والتتبُّع، واستخراج الأحاديث التي ينطبق عليها شرط الموضوع، ثم تخريج هذه الأحاديث واستقراء طرقها، وتحليلها ونقدها وفق الضوابط العلمية، والقواعد المرعية في هذا الفن.

ومنهج الدراسة تفصيليًّا بحسب التالي:

أولاً: نص الحديث:

- أنقل نصَّ الحديث بإسناده ورقمه من «التاريخ الكبير»، مع كلام ابن أبي خيثمة عليه، بالإضافة إلى ترقيم الأحاديث ترقيمًا خاصًّا بالرسالة.

- أسوق الأحاديث قيد الدراسة حسب تسلسلها في كتاب ابن أبي خيثمة.

ثانيًا: التخريج:

- أقسم التخريج على أوجه الخلاف.

- أعتمد مدار الحديث الذي نص عليه ابن أبي خيثمة أو أشار إليه، إلا إن رفعتُ المدار لكون ذلك أنسب للحديث.

- إذا ذكر ابن أبي خيثمة مدارين جعلته على الأعلى منهما، إلا إن اقتضى الخلاف في الحديث تقسيمه عليهما جميعًا.

- أجعل لكل متابعة علامة تميزها، وهي نجمة (*)، وأختمها بالراوي الذي يجتمع عنده جميع الرواة، وأجعله محبَّرًا بالأسود الثقيل.

- أحاول التوسع في التخريج، واستيعاب الطرق ما أمكن، من مصادر السنة المختلفة.

- أرتب المتابعات بحسب وفيات مؤلفي مصادرها.

ثالثًا: دراسة الاختلاف:

- أدرس -تحت عنوان خاص- أوجهَ الخلاف في الحديث دراسةً وافية، مع بيان أحوالها من حيث القوة والضعف، والراجح منها والمرجوح، معتمدًا على كلام ابن أبي خيثمة، وموجهًا ومستدلاً له، وكذلك أقوال النقاد الآخرين، مبتدئًا بتحرير الخلاف عن المدارات الدنيا، ثم المدارات العليا، وإن كان كلام ابن أبي خيثمة في الخلاف عن مدار نازل، أوردته معتمدًا عليه في محل تحريره.

- أبيِّن حال الراوي، وأذكر مصدر ترجمته في أول موضع يرد فيه، وعند إعادة ذكره أشير إلى حاله باختصار.

- أنقل ما أُثبته من أقوال النقاد من كتبهم ما أمكن.

- أبيِّن درجة الوجه الراجح بالنظر في رواته بعد المدار، واتصاله وانقطاعه.

- أقارن بين قول ابن أبي خيثمة وقول غيره من النقاد -إن وُجد-، وذلك لتحقيق الهدف السابقِ ذكرُه من بيان مرتبة ابن أبي خيثمة في علم العلل.

خطة البحث:

يحتوي البحث على مقدمة، وقسمين، وخاتمة، وفهارس.

- **المقدمة** -وهي هذه-، وفيها:

-أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

- أهداف البحث.
- الدراسات السابقة.
- حدود البحث.
- منهج البحث.
- خطة البحث.

- **القسم الأول**: **قسم الدراسة**، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة ابن أبي خيثمة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بابن أبي خيثمة.

المطلب الثاني: شيوخه وتلامذته.

المطلب الثالث: الجانب العلمي عند ابن أبي خيثمة.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب «التاريخ الكبير» وأهميته، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: وصف الكتاب ومنهج مؤلفه.

المطلب الثاني: أهم ما امتاز به الكتاب.

المبحث الثالث: منهج ابن أبي خيثمة في العلل من خلال أحاديث الدراسة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: عناية ابن أبي خيثمة بعلم العلل، ومنزلته فيه.

المطلب الثاني: منهج ابن أبي خيثمة في إيراد العلة وعرضها.

المطلب الثالث: أجناس العلل عند ابن أبي خيثمة.

المطلب الرابع: قرائن الترجيح والموازنة عند ابن أبي خيثمة.

● **القسم الثاني: الأحاديث التي ذكر ابن أبي خيثمة فيها اختلافًا في «التاريخ الكبير» (السِّفر الثاني)**، وعددها ستة وخمسون حديثًا.

● **الخاتمة**، وفيها أهم النتائج والتوصيات التي أتوصل إليها في هذا البحث.

● **الفهارس**، وفيها:

- فهرس أحاديث الرسالة.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الرواة المترجم لهم.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

أبرز الصعوبات التي واجهت الباحث:

لا بد في كل جهد علمي من صعوبات تعتريه، قَلَّت أو كثرت، ولا شك أن الجهد الذي يبذله الباحثون في رسائلهم الأكاديمية جهدٌ مضاعف؛ ذلك أنهم يَخطُون خطواتهم الأولى -غالبًا-، ويبدؤون مشوارهم العلمي.

ومن أبرز ما واجهني من صعوبات في هذا البحث:

١- غرابة أوجه عديدة أسندها ابن أبي خيثمة، حيث لا أجد لها مع البحث، والتتبع، واستخدام البرامج الإلكترونية، أصلًا متابعًا.

٢- كون ابن أبي خيثمة يُخالَف عن شيخه في بعض الأسانيد، فأحتاج حينئذٍ إلى بيان وجه مخالفته، والاعتذار له عنها، وبيان الصواب في الخلاف، ويشتدُّ هذا فيما إذا كان الوجه الذي خولف فيه ابن أبي خيثمة هو الوجه الذي يُعِلُّه، وكان مَنْ خالفه رواه على ما صوَّبه هو.

٣- توسُّع ابن أبي خيثمة في عرض عددٍ من الاختلافات، حيث وصل عرضه في أحدها إلى أكثر من صفحتين، هذا مع كثرة الأوجه في عدة أحاديث كثرةً ظاهرة.

٤- ارتباط بعض الأحاديث بقضايا خارجة عن علم العلل ومقارنة الروايات، كتعيين بعض الولاة، وتواريخ الفتوحات، وأحداث تاريخية أخرى.

٥- حاجة البحث إلى مراجع ونُسَخ خطية قليلة لم أحصل عليها مع بذل الجهد في ذلك.

وقد حاولت جهدي التغلُّب على هذه الصعوبات، والله -سبحانه- ولي التوفيق.

هذا، ولا بُدّ لي في خَتم مقدمة هذا العمل العلمي المتواضع من إزجاء جزيل الشكر، ووفير العرفان، لهذه الجامعة المباركة، جامعة القصيم، ممثلة بقسم السنة وعلومها، في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، التي رعتني طالبًا في مرحلة البكالوريوس، ودارسًا في مرحلة الماجستير، سائلًا الله أن يبارك فيها وفي أهلها، ويزيدهم سدادًا ورشادًا.

وأخص بالشكر فضيلة شيخي د. تركي بن فهد الغميز على تجشُّمه الإشراف على هذه الرسالة، مع ما أعلم من مشاغله وأعبائه، ولفضيلة الشيخين أ.د. عبدالله بن محمد حسن دمفو، عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة طيبة، و د. سليمان بن عبدالله السعود، الأستاذ المساعد بقسم السنة في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم، لهما وافر الشكر والعرفان، على قبولهما مناقشةَ هذه الرسالة.

ولا أنسى فضيلة شيخنا أ.د. إبراهيم بن عبدالله اللاحم من خَصِيصة شكرٍ وثناء، على ما أزجاه من مشورته وتوجيهاته ولمساته، التي لم يُعهد عنه إلا صدرٌ بها رحبٌ معطاء، فأسأل الله أن يجزيه خير ما جزى شيخًا عن تلامذته، وأن يأخذ بيده إلى كل خير.

وليس من نافلة القول أن أرفع دعاءً وافرًا، وشكرًا عاطرًا، لوالديَّ العزيزين، اللذَين عُنيا بي صغيرًا، كما أعاناني كبيرًا، وأسدياني من فضلِهما وحُبِّهما ولُطفِهما ما لا طاقة لي بذكره، فضلًا عن شكره، فأحسن الله جزاءهما، وبارك في عُمُرهما وعملهما. كما لزوجتي الحبيبة خاصُّ الشكر والدعاء على ما بَذَلَتْه من صبر ومعونة وتشجيع، سلَّم الله عُمُرها، ورعاها بحفظه وتوفيقه.

والله أسألُ السدادَ والإعانةَ والتوفيقَ في سائر الأمر، إنه نعم المولى ونعم النصير.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

القسم الأول

قسم الدراسة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة ابن أبي خيثمة.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب «التاريخ الكبير» وأهميته.

المبحث الثالث: منهج ابن أبي خيثمة في العلل من خلال أحاديث الدراسة.

المبحث الأول

ترجمة ابن أبي خيثمة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بابن أبي خيثمة.

المطلب الثاني: شيوخه وتلامذته.

المطلب الثالث: الجانب العلمي عند ابن أبي خيثمة.

المطلب الأول

التعريف بابن أبي خيثمة

المطلب الأول: التعريف بابن أبي خيثمة

أولًا: اسمه ونسبه:

هو أحمد بن زهير بن حرب بن شداد الحَرَشِي، أبو بكر ابن أبي خيثمة، وأبوه مولى بني الحريش بن كعب بن عامر بن صعصعة[١]، وكان اسم جده: أشتال، فعُرِّب: شدادًا[٢].

وأصله من نَسَا، وهي بلدة بخراسان[٣]، وهي الآن مدينة أثرية في جمهورية تركمانستان.

ثانيًا: مولده ونشأته:

اختُلف في مولده، فقال ابن المنادي في وفاته: يوم السبت، لتسع خلون من جمادى الأولى -يعني: سنة تسع وسبعين ومائتين-، قال: «وكان قد بلغ أربعًا وتسعين سنة»[٤]، فعلى هذا يكون مولده سنة خمس وثمانين ومائة.

وقال ابن حجر: «ولد سنة خمس ومائتين»[٥].

ولم أجد من صرح بما ذكره ابن حجر، ولعله استنبطه من قول الفرغاني في وفاة ابن أبي خيثمة -وقد نقله ابن حجر-، مع قول ابن المنادي في مبلغ عُمُره، فإن الفرغاني قال: إنه مات سنة سبع وتسعين ومائتين[٦]، ومع ذلك، فإنه على قول الفرغاني، وابن المنادي، يكون مولده سنة ثلاث -لا خمس- ومائتين.

لكن القول المشهور عند أهل العلم، هو وفاته سنة تسع وسبعين ومائتين، وهو قول ابن قانع، وابن المنادي، وهو الذي اعتمده عامة أصحاب التراجم[٧]، ولعل الفرغاني اختلط عليه وفاة أبي بكر ابن أبي خيثمة، بوفاة ابنه محمد، فإن محمدًا توفي سنة سبع وتسعين ومائتين[٨].

---

(١) الأنساب، للسمعاني (١٠٨/٤).

(٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد (٣٥٤/٧)، تاريخ بغداد (٢٦٥/٥، ٥٠٩/٩)، التعديل والتجريح، للباجي (٥٩٤/٢)، تهذيب الكمال (٤٠٢/٩). وفي الفارسية: أُشْتَلَم، بمعنى الغلبة، والخشونة، والعنف، انظر: المعجم الذهبي (ص٦٩).

(٣) الأنساب، للسمعاني (٧٥/١٢)، معجم البلدان، لياقوت الحموي (٢٨٢/٥).

(٤) تاريخ بغداد (٢٦٧/٥).

(٥) لسان الميزان (٤٦٣/١).

(٦) معجم الأدباء، لياقوت الحموي (٢٦٣/١).

(٧) تاريخ الإسلام (٤٨١/٦)، سير أعلام النبلاء (٤٩٣/١١)، البداية والنهاية (٦٤٥/١٤).

(٨) تاريخ بغداد (١٣٩/٢)، تاريخ الإسلام (١٠١١/٦)، سير أعلام النبلاء (٤٩٤/١١)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لابن قطلوبغا (١٢٨/٨).

إلا أن الذهبي ذكر قول ابن المنادي في عُمُر ابن أبي خيثمة، مع إقراره أنه توفي سنة تسع وسبعين ومائتين، فتعقب الذهبي أنه بلغ أربعًا وتسعين سنة بقوله: «وقيل دون ذلك»[١]، وقال: «وقيل: بلغ أقل من ذلك، وهو أشبه، فإنه لو كان ابن أربع وتسعين، لكان مولده في سنة خمس وثمانين ومائة. وهو من أولاد الحفاظ، فكان أبوه يُسمِعه وهو حدث، فيُدرك به مثل يزيد بن هارون، وأقرانه. والظاهر أنه كان من أبناء الثمانين، فالله أعلم»[٢].

ولم أجد لابن أبي خيثمة في القدر الموجود من تاريخه روايةً مباشرةً عن يزيد بن هارون، بل يروي عنه بواسطة أبيه، وهذا يشير إلى صحة ما ذكره الذهبي، بل أبعد منه، إذ لو كان سمع منه ولو حدثًا لأشار إلى ذلك، أو استفاد منه، فروايته عن يزيد بواسطة تشير إلى أنه لم يدرك السماع منه، ويزيد توفي سنة أربع ومائتين[٣]، ولو كان ابن أبي خيثمة ولد سنة خمس وثمانين ومائة لكان أدركه وروى عنه.

وكلام الذهبي المنقول أخيرًا يشير إلى نشأة ابن أبي خيثمة العلمية، فإنه نشأ في كنف والد حافظ، ثبت، معتن بالحديث وعلومه، مصنف فيه، وهو أبو خيثمة زهير بن حرب.

وقد كان أبو خيثمة يكنى بابنه أحمد -فيما يظهر-، قال الإمام أحمد بن حنبل: «أنا كنيت زهيرَ بنَ حرب: أبا خيثمة، كنا عند أبي معاوية، فاستملى لنا أبو خيثمة، وكان كنيته أبو محمد، أو أبو أحمد»[٤].

وكان أبو خيثمة رفيقًا لأحمد بن حنبل في الطلب، كما يظهر من النص السابق، وكما في قوله: «وقد كتب لي أبو خيثمة أيضًا عند هشيم مجلسًا»[٥].

كما كان رفيقًا لابن معين في مجالسه، وجرت بينهما مذاكرات ومحاورات علمية عديدة، حفظها غير واحد من أصحاب ابن معين[٦]، وكان ابن أبي خيثمة يحضرها معهم، وقد نقل

---

(١) تاريخ الإسلام (٤٨١/٦).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤٩٣/١١).

(٣) تهذيب الكمال (٢٦٩/٣٢).

(٤) العلل ومعرفة الرجال، برواية عبدالله (٥٥٠/٢).

(٥) العلل ومعرفة الرجال، برواية عبدالله (١٤٢/٢، ٢٧٥/٣)، وشك عبدالله في لفظة: «مجلسًا».

(٦) انظر: معرفة الرجال، لابن محرز (٦٦/١، ٦٧، ١٤٠، ١٦٣-فيه طرافة أبي خيثمة-، ٢٣/٢، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٥٧-٥٩، ٦٢، ٦٤، ١٠٤، ١٤٨، ٢٣٥، ٢٣٨)، تاريخ ابن معين برواية الدارمي (ص١٢٠)، تاريخ ابن معين برواية الدوري (٤٢/٤، ٢٠٤، ٢٠٥، ٣٧٠)، سؤالات ابن الجنيد (ص٢٩٨، ٣١٦، ٣٤٨، ٤٤٣).

طرفًا منها[١].

وكان ابن أبي خيثمة ربما كتب عن الشيخ وهو برفقة هذين الإمامين: والده، وابن معين، يبيّن ذلك قوله في ترجمة عبدالله بن جعفر الرقي «كتبنا عنه سنة ثمان عشرة ومائتين، وأبي ويحيى بن معين معنا»[٢].

وفي موضع آخر يقول: «وخرجنا في سنة تسع عشرة ومائتين إلى مكة، فقلت لأبي: عمن أكتب؟ قال: لا تكتب عن أبي مصعب، واكتب عمن شئت»[٣]، وهذا يحتمل أن يكون سفرًا خاصًّا بابن أبي خيثمة، ويحتمل أن يكون أبوه معه فيه، وهو في كل الأحوال يبين اهتمام أبي خيثمة بابنه، وحرصه عليه في علمه وكتابته، وكان وقتذاك شابًّا.

وهكذا نشأ ابن أبي خيثمة في رعاية هذا الإمام، وتعلم منه، وتخرَّج به.

ثالثًا: وفاته:

توفي يوم السبت، لتسع خلون من جمادى الأولى، سنة تسع وسبعين ومائتين، على خلاف في مبلغ عُمُره يومئذ، كما سبق.

وكانت وفاته سكتة، كما ذكر الفرغاني[٤].

رحمه الله رحمة واسعة.

---

(١) انظر: الحديث (٣٥) من هذه الرسالة (ص٦٠٤)، السِّفر الثالث (٣٣٨٨)، قطعة من الكوفيين (٤٥٥).

(٢) السِّفر الثالث (٣/٢٣٩).

(٣) السِّفر الثالث (٢/٣٧٢).

(٤) معجم الأدباء، لياقوت (١/٢٦٣).

المطلب الثاني

شيوخه وتلامذته

المطلب الثاني: شيوخه وتلامذته

أولًا: شيوخه:

تتلمذ ابن أبي خيثمة على مشيخة كثيرة، وروى عن عدد جمٍّ في كتابه التاريخ، حتى إن الذهبي ترجم له، فذكر عدةً من شيوخه، ثم قال: «وخلقًا كثيرًا»[(١)]، وقال في موضع آخر: «وأُمَمًا سواهم. وهو أوسع دائرةً من أبيه»[(٢)].

ونصَّ الخطيب البغدادي على أبرز شيوخه الذين تخرج بهم في الفنون، فقال: «أخذ علمَ الحديث عن يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وعلمَ النسب عن مصعب بن عبدالله الزبيري، وأيامَ الناس عن أبي الحسن المدائني، والأدبَ عن محمد بن سلام الجمحي»[(٣)].

وقد حاول الباحث د. إسماعيل حسن حسين جمع شيوخه في مقدمة تحقيقه أخبار المكيين من تاريخ ابن أبي خيثمة، فجمع له مائة شيخ وشيخين[(٤)]، فسأقتصر هنا على عدِّ شيوخه الذين روى عنهم في أحاديث هذه الرسالة، مرتِّبًا إياهم على حروف المعجم، علمًا بأن عشرين رجلًا منهم لم يذكرهم الباحث المذكور في جمعه، ووضعت أمام هؤلاء علامة النجمة (*).

١. إبراهيم بن المنذر. *
٢. أحمد بن حميد القرشي. *
٣. أحمد بن عبدالله بن يونس.
٤. أحمد بن محمد بن أيوب.
٥. إسحاق بن إبراهيم بن موسى، أبو موسى الهروي. *
٦. جُبَارة بن مغلس. *
٧. الحسين بن محمد بن بهرام المروذي. *
٨. خالد بن خداش.
٩. زهير بن حرب أبو خيثمة –والده–.
١٠. سعيد بن سليمان الضبي، سعدويه.

---

(١) تاريخ الإسلام (٤٨١/٦)، تذكرة الحفاظ (٥٩٦/٢).
(٢) سير أعلام النبلاء (٤٩٣/١١).
(٣) تاريخ بغداد (٢٦٥/٥).
(٤) (ص٢٥-٣٤).

١١. سليمان بن داود، أبو الربيع الزهراني.

١٢. صبيح بن عبدالله الفرغاني.

١٣. ضرار بن صرد.

١٤. عاصم بن علي بن عاصم. *

١٥. عبدالله بن جعفر الرقي.

١٦. عبدالله بن محمد، أبو بكر بن أبي شيبة. *

١٧. عبدالله بن مطيع. *

١٨. عبيدالله بن عمر القواريري.

١٩. عفان بن مسلم.

٢٠. عقبة بن مكرم البصري. *

٢١. علي بن الجعد.

٢٢. علي بن الحسن الصفار. *

٢٣. عمرو بن حماد. *

٢٤. عمرو بن عون الواسطي. *

٢٥. عمرو بن مرزوق.

٢٦. الفضل بن دكين، أبو نعيم.

٢٧. القاسم بن سلام، أبو عبيد.

٢٨. قتيبة بن سعيد.

٢٩. مالك بن إسماعيل، أبو غسان.

٣٠. مثنى بن معاذ بن معاذ العنبري.

٣١. محمد بن بكار.

٣٢. محمد بن سعيد بن سليمان، ابن الأصبهاني.

٣٣. محمد بن سليمان بن حبيب، لوين. *

٣٤. محمد بن الصباح الدولابي. *

٣٥. محمد بن معاوية النيسابوري. *

٣٦. محمود بن غيلان. *

٣٧. مسدد بن مسرهد. *

٣٨. مسلم بن إبراهيم.

٣٩. مصعب بن عبدالله الزبيري.

٤٠. معاوية بن عمرو. *

٤١. موسى بن إسماعيل التبوذكي، أبو سلمة.

٤٢. هارون بن معروف.

٤٣. هشام بن عبدالملك، أبو الوليد الطيالسي.

٤٤. هوذة بن خليفة. *

٤٥. يحيى بن إسحاق. *

٤٦. يحيى بن أيوب.

٤٧. يحيى بن عبدالحميد الحماني.

٤٨. يحيى بن معين.

٤٩. يحيى بن يوسف الزمي.

٥٠. يعقوب بن حميد بن كاسب.

ثانيًا: تلامذته:

تلمذ لابن أبي خيثمة جمع كثير، عدَّ منهم الخطيب البغدادي جماعة، فقال: «وخلق كثير سواهم»[(١)]، قال الخطيب، وذكر تاريخ ابن أبي خيثمة: «وكان لا يرويه إلا على الوجه، فسمع منه الشيوخ الأكابر، كأبي القاسم البغوي، ونحوه»[(٢)]، وهاتان كلمتان من الخطيب، إحداهما في عدد تلامذة ابن أبي خيثمة، والأخرى في نوعيتهم.

وقد كان ابن المنادي قال في ابن أبي خيثمة: «أكثر الناسُ عنه السماعَ»[(٣)].

---

(١) تاريخ بغداد (٥/٢٦٥)، وقد جعل الباحث د. إسماعيل حسن حسين هذه الكلمة في شيوخ ابن أبي خيثمة، وهو وهم.

(٢) السابق.

(٣) تاريخ بغداد (٥/٢٦٧). وهي آخر ما في ترجمة ابن أبي خيثمة عند الخطيب، في ذيل كلمة لابن المنادي في وفاة ابن أبي خيثمة، ومبلغ عُمره، فربما نُسبت إلى الخطيب -كما فعل ياقوت في معجم الأدباء (١/٢٦٣)-، والأظهر أنها لابن المنادي، تتمةً لكلامه.

وقد أورد الباحث د. إسماعيل حسين حسن ثلاثين تلميذًا لابن أبي خيثمة، هذا مسرد أسمائهم على حروف المعجم[1]:

١. أحمد بن جعفر، ابن المنادي.
٢. أحمد بن سلمان النجاد.
٣. أحمد بن علي التستري.
٤. أحمد بن علي العسكري.
٥. أحمد بن كامل بن خلف البغدادي.
٦. أحمد بن محمد بن زياد، ابن الأعرابي.
٧. أحمد بن محمد، أبو سهل ابن زياد القطان.
٨. إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصفار.
٩. الحسين بن أحمد بن صدقة الأزرق.
١٠. عبدالله بن سليمان بن الأشعث، أبو بكر ابن أبي داود.
١١. عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، أبو القاسم البغوي.
١٢. عبدالرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم.
١٣. علي بن محمد بن عبيدالله البزار.
١٤. علي بن محمد بن مهرويه.
١٥. عيسى بن محمد الجريجي.
١٦. قاسم بن أصبغ القرطبي[2].
١٧. محمد بن أحمد بن زهير -ابنه-.
١٨. محمد بن أحمد ابن قريش.
١٩. محمد بن أحمد بن موسى البغدادي.
٢٠. محمد بن جرير الطبري.

---

(١) مع الأخذ بالاعتبار احتمال أن تعيين بعضهم مما يُخالَف فيه الباحث، وأنه قد يُستدرك عليه تلامذة آخرون لم يذكرهم، وتحرير هذا وجمعُه يحتاج دراسة وافية في ترجمة ابن أبي خيثمة، يضيق المحل عنها.

(٢) وهو راوي السِّفر الثاني الذي هو محل الدراسة.

٢١. محمد بن حامد السلمي.

٢٢. محمد بن الحسين الزعفراني.

٢٣. محمد بن خلف الضبي.

٢٤. محمد بن زكريا اللخمي.

٢٥. محمد بن سعيد الديباجي.

٢٦. محمد بن عبدالملك بن أيمن القرطبي.

٢٧. محمد بن عمرو بن البختري الرزاز.

٢٨. محمد بن مخلد بن حفص الدوري.

٢٩. يحيى بن أحمد النيسابوري.

٣٠. يحيى بن محمد بن صاعد.

المطلب الثالث

الجانب العلمي
عند ابن أبي خيثمة

المطلب الثالث: الجانب العلمي عند ابن أبي خيثمة

نشأ ابن أبي خيثمة -كما سبق- في كنف أحد الأئمة العلماء، وهو والده أبو خيثمة زهير بن حرب، فأثر هذا على تكوينه العلمي، حيث شبَّ طلَّابةً للعلم، نهمًا في تحصيل فنونه، حتى صارت دائرته أوسع من دائرة أبيه -كما سبق نقله عن الذهبي-.

وأبوه هو مؤلف كتاب (العلم)، الذي أصَّل فيه للموضوع، وذكر فيه أخبارًا مختلفة المضمون والمفاد، فلا غرو أن يكون ابنه أول الناس استفادة من عنايته بهذا الجانب.

وقد صرح الخطيب البغدادي بتنوع علوم ابن أبي خيثمة، فقال: «وكان ثقة، عالمًا، متقنًا، حافظًا، بصيرًا بأيام الناس، راويةً للأدب»، ثم ذكر أبرز شيوخه في فنون: الحديث، والنسب، وأيام الناس، والأدب، وقد سبق نقله[١]، وقال الفرغاني: « وكانت له معرفة بأخبار الناس وأيامهم»[٢]، وقال ابن تغري بردي: «كان عالمًا، حافظًا، ذا فنون...»[٣].

ومن فنون ابن أبي خيثمة -سوى ما ذكره الخطيب-: روايته قراءة القرآن الكريم، حيث رواها عن أبيه، وخلف بن هشام -وهو إمام في القراءات[٤]-، ورواها عنه جماعة[٥].

كما أن لابن أبي خيثمة اختيارات فقهية -لم أر من أشار إليها-، وقد كان النديم قال فيه: «وكان فقيهًا»، مع وصفه إياه بأنه من المحدثين الأخباريين[٦].

وقد أفرز هذا التنوُّع المعرفي تنوُّع النتاج التصنيفي لابن أبي خيثمة، حتى إن ابن حبان أبرز هذا الجانب في ترجمته، فقال: «ممن جمع وصنف، مع إتقانٍ فيه»[٧]، ويحتمل قول ابن المنادي فيه: «كثير الكتاب»[٨]: كثرة الجمع، وكثرة التصنيف، أو كِبَر المصنَّفات.

---

(١) تاريخ بغداد (٥/٢٦٥). ووقع في نسخةٍ منه بدل «متقنًا»: متفننًا.

(٢) معجم الأدباء (١/٢٦٣).

(٣) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٣/٨٣).

(٤) تهذيب التهذيب (١/٥٤٩).

(٥) غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري (١/٥٤).

(٦) الفهرست (ص٢٨٦). وانظر بعض اختيارات ابن أبي خيثمة في الفقه في: الأوسط، لابن المنذر (٣/١٨٠) -وإن كان فيه احتمال تحريف-، المغني، لابن قدامة (١٢/٣٤١، ٣٤٢، ١٣/٨٧).

(٧) الثقات (٨/٥٥).

(٨) تاريخ بغداد (٥/٢٦٧).

ومما صنَّف ابن أبي خيثمة[١]:

١- التاريخ:

وهو أشهر كتبه، والمتأمل فيه يظهر له تنوع معارف ابن أبي خيثمة بوضوح:

فهو من جهة الحديث كتاب مليء بالأحاديث، والآثار، وأحوال الرجال، وأحوال الأحاديث، وقضايا حديثية أخرى.

ومن جهة النسب في غاية العناية بأسماء الرجال، وأنسابهم، وقبائلهم، ومواليهم، وما إلى ذلك.

ومن جهة أيام الناس مذكور فيه الأحداث والوقعات، والسير، والغزوات، والوفيات، وغيرها.

وفيه جانب كبير من الأدب شعرًا ونثرًا، وإن لم يكن فيه بظهور الجوانب الأخرى[٢].

ولهذا قال ابن أبي خيثمة نفسُه في تاريخه: «من أخذ هذا الكتاب، فقد أخذ جوهر علمي، لقد استخرجه من بيتٍ ملآنٍ كتبًا، وفيه ستون ألف حديث، عشرة آلاف مسندة إلى النبي ﷺ، وسائره مراسِلُ وحكايات، وإنما كتابي لمن حشى حوطته من الحديث، لأني إنما آخذ الأطراف»[٣].

وقال الخطيب البغدادي -مع سعة اطلاعه منقطعة النظير، وكثرة مصادره، ووفرة مقروءاته ومسموعاته، وضخامة تاريخه- في ترجمة ابن أبي خيثمة: «وله كتاب التاريخ الذي أحسن تصنيفَه، وأكثر فائدتَه...، ولا أعرف أغزر فوائدَ من كتاب التاريخ الذي صنفه ابن

---

(١) عقد الباحثان: د. إسماعيل حسن حسين، في مقدمة تحقيق أخبار المكيين من تاريخ ابن أبي خيثمة (ص٤٨-٥٠)، و: د. كمال قالمي، في مقدمة تحقيق قطعة من السِّفر الثاني (ص٤٧-٥٢)، مبحثًا في مؤلفات ابن أبي خيثمة، وفيهما تحرير مؤلفاته، وما نُسب إليه، فاكتفيتُ بسردها على وجه الاختصار، لأن محل التفصيل مثل تلكما الدراستين.

(٢) ولابن أبي خيثمة شعر لطيف، أنشد شيئًا منه المرزباني في معجم الشعراء -كما في الوافي بالوفيات، للصفدي (٦/٢٣٢)، وليس في القدر المطبوع منه-، وعنه الخطيب في تاريخ بغداد (٥/٢٦٧)، وسيأتي أن لابن أبي خيثمة مؤلفات أدبية.

(٣) معجم أصحاب أبي علي الصدفي (ص٤٣). والظاهر أن ابن أبي خيثمة يقصد بعبارته الأخيرة: أن أبلغ فائدة كتابه لمن توسع في كتابة الحديث، لأنه كثيرًا لا يخرج إلا أطراف الأحاديث، ويقتصر منها على مقصوده في الترجمة، كما سيأتي في منهجه.

أبي خيثمة»[١]، وقال ابن الجوزي: «وصنف تاريخًا مستوفًى، كثيرَ الفوائد»[٢]، وقال الذهبي: «صاحب التاريخ الكبير، الكثير الفائدة»[٣]، وقال ابن كثير: «وفي تاريخه هذا فوائد كثيرة، وفرائد غزيرة»[٤].

وقد استُلَّت من الكتاب أجزاء، فربما عُدَّت كتبًا مستقلة، كـ«التاريخ الأوسط»، و«من روى عن أبيه، عن جده»، و«أخبار البصريين».

٢- أخبار الشعراء.

٣- الإعراب.

٤- المتيَّمين.

وتأتي هذه الرسالة لإبراز الجانب العلمي الأول عند ابن أبي خيثمة، وهو جانب علم الحديث، وبالأخص في جهة علل المرويات، وهو جانب بقي غُفلًا عن الحفاوة -فيما وقفت عليه من كلام الأئمة فيه-، وإن كان داخلًا في عموم الحفظ والمعرفة والإتقان.

---

(١) تاريخ بغداد (٥/٢٦٦).

(٢) المنتظم (١٢/٣٢٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (١١/٤٩٢).

(٤) البداية والنهاية (١٤/٦٤٥).

المبحث الثاني

التعريف بكتاب «التاريخ الكبير» وأهميته

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: وصف الكتاب ومنهج مؤلفه.

المطلب الثاني: أهم ما امتاز به الكتاب.

المطلب الأول

وصف الكتاب ومنهج مؤلفه

المطلب الأول: وصف الكتاب ومنهج مؤلفه

أولًا: وصف الكتاب:

وصل إلينا من الكتاب قِطَعٌ لا تتمِّمُه، ومنها ما هو مبتورٌ في نفسه، وفيما يلي وصفها، وبيان مضمونها على سبيل الإجمال، لتتضح بذلك طريقة ابن أبي خيثمة في تأليف تاريخه، وترتيبه، وتبويبه:

١- السِّفر الثاني: وهو قطعةٌ كبيرة، مبتورةُ الأول، تبدأ في أثناء كلام ابن أبي خيثمة عن قبيلة خزاعة، وتنتقل إلى تراجم الصحابة مرتَّبين على حروف المعجم، ثم أنواع، كتسمية الإخوة، والمكفوفين، والعُور، من الصحابة، ومَن روى عن أبيه، عن جَدِّه، ثم ذِكر القبائل الذين رووا عن النبي ﷺ، ثم ذِكر الصحابيات مرتَّباتٍ على القبائل، وبعد ذلك تفريعات، كمَن حَدَّث مِن الصحابة عن تابعي، والمخضرمين، والأولاد، والإخوة.

٢- السِّفر الثالث: وهو أكبر قطعة وُجِدتْ مِن قطع الكتاب تامة، وبدأَتْ بتكملة الإخوة، ثم تراجم الرواة على البلدان، حيث بدأ ابن أبي خيثمة بأخبار المكيين -وأورد في بابهم نُتفًا من السيرة المكيَّة باختصار-، فالطائفيين، فاليمانيين، فاليماميين، فالمدنيين -وأورد في بابهم السيرة المدنيَّة باختصار-، فالكوفيين، وانتهى السِّفر في أثنائهم.

٣- قطعة من الكوفيين: تبدأ من حيثُ انتهى السِّفر الثالث، وتنتهي في أثناء الكوفيين أيضًا.

٤- قطعة من آخر الكتاب: كتب في عنوانٍ فيها: «الثالث من الشاميين وغيرهم»[1]، وفيها بعض الرواة الجزريين والرقيين، فالرواة الموصليون، فأصحاب الثغور والعواصم، فالإفريقيون، وانتهت القطعة في أثنائهم مبتورة، وفي ثناياها نقصٌ أيضًا.

ويتبيَّن بهذا العرض أن المفقود من الكتاب -فيما يُعلم، حتى الآن-: السِّفر الأول، وأوائل السِّفر الثاني، وما بين الكوفيين وأواخر الشاميين، وخواتيم الكتاب.

ثانيًا: منهج ابن أبي خيثمة في تاريخه:

كان لابن أبي خيثمة في وضع كتابه منهج دقيق، حدا بالخليلي أن يذكره بقوله -وهو يعدِّد مناهج مَن سبقه في التأليف في تواريخ الرجال-: «وبين رجلٍ وضع الأسامي الكثيرة

---

(١) (ص٦١٥) من طبعة غراس، ولم أجد محقق طبعة الفاروق أشار إلى هذا في وصفها، ولا في موضع ابتدائها.

من المشهورين، ومن لا يُعرف بالرواية من المغمورين، فلا يَنتفع به إلا مبرَّز متوسِّع في هذا الشأن، وذلك كتصنيف الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، **وابن أبي خيثمة**، وعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي»(١).

وهذه لمحة موجزة عن بعض جوانب منهجه في أبرز ثلاث مكونات لكتابه(٢):

١- التراجم:

يُعَنوِن ابن أبي خيثمة باسم الراوي، ثم يسوق بأسانيده تعريفًا به، وأشياءَ من أخباره، وأحاديثه، وكلام العلماء فيه، وربما استطرد، فتكلم عن بعض ما يأتي أثناءَ ذلك من أحاديث، ورجال، وغير ذلك، وربما زاد -استطرادًا- تراجمَ متعلقةً بالتراجم التي يوردها أصالةً، ويختم بذكر وفاة المترجَم إن بلغه ذلك.

ويُتبع الترجمة غالبًا بالترجمة الأقرب ارتباطًا بها، من وجوه يمكن استنباطها.

٢- الأسانيد والمتون:

يسوق الإسناد تامًّا بمتنه، لكنه قد يحيل في متنه إلى متن سابق، أو إلى متن معروف للحديث، فيكتفي بطرفه.

كما يقع منه كثيرًا الاقتصارُ على جزءٍ من الإسناد يحقق غرضه من سوقه، فإن كان ساقه لبيان اسم الراوي، أو نسبه، أو كنيته، أو روايته عن شيخ، أو نحو ذلك، قطع الإسناد في الموضع الذي يُذكر فيه ذلك، وقد سبق نقل كلمة لابن أبي خيثمة نفسِه فيها ما قد يفيد هذا.

٣- الأحاديث المعلة:

وهي جانب بارز في تاريخ ابن أبي خيثمة، يأتي تفصيل منهجه فيه موسَّعًا في المبحث الثالث.

---

(١) الإرشاد (١٥٥/١).

(٢) توسَّع د. كمال قالمي في مقدمة تحقيقه قطعةً من السِّفر الثاني (ص٩٦-١٠٣)، والباحث صلاح فتحي هلل في مقدمة تحقيق السِّفر الثالث (٢٦/١-٤١)، في بيان منهج ابن أبي خيثمة مفصَّلًا، مع الإحالة في ذلك على مواضعه من الكتاب، وسأورد من ذلك، ومما وقفتُ عليه، ملخَّصًا.

المطلب الثاني

أهم ما امتاز به الكتاب

المطلب الثاني: أهم ما امتاز به الكتاب

امتاز تاريخ ابن أبي خيثمة بعدة ميزات أهَّلته لأن يكون في مصاف الكتب الكبار في فنِّه، موردًا لمن بعده، ومحلًّا للدراسة والتحقيق.

ويتبين من جملة المطالب السابقة في وصف الكتاب، ومنهج مؤلفه، أنه امتاز بميزات، أهمها:

١- الشمول:

تاريخ ابن أبي خيثمة هو تاريخ جامع للسيرة، وتواريخ وتراجم الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم من الرواة والنقلة، والأدباء، والقضاة، والخلفاء، وغيرهم.

وهذا الشمول في ترجمة عدة طبقات، وعدة أصناف، من المترجَمين، مع الإشارة إلى هذه النواحي الزمنية، والنوعية، في تراجم الرواة، كل هذا يمنح الكتاب أهمية كبرى، وميزة قد لا تتوفر في كتب تراجم أخرى.

٢- التنوع:

يضم تاريخ ابن أبي خيثمة في طياته كمًّا وافرًا من الأحاديث، والآثار، وأخبار السيرة، والكلام في الرواة نسبًا، وأخبارًا، وجرحًا وتعديلًا، والنقول النفيسة في أنواع من الفنون الشرعية، التفسير، والعقائد، وعلوم الحديث، والأحكام، والآداب، وسوى ذلك من الشعر، والنثر، واللغويات، والتواريخ، والأيام، وغيرها.

وربما كان في هذه الأنواع ما لا تحتويه كتب متخصصة في التفاسير، والآثار، ونحوها، ولا شك أنه ينفرد بأسانيد كثيرة في هذه الأنواع، ما يؤكد علو رتبة الكتاب.

وقد سبق في الكلام عن الكتاب ما أثنى به الأئمة عليه من غزارة فوائده، وكثرة فرائده.

٣- الأصالة:

من أهم ما يتميز به تاريخ ابن أبي خيثمة: كونه مصدرًا أصيلًا من مصادر الحديث والنقد، فهو كتاب متقدم، أُلِّف في العصر الذهبي لتدوين السنة، وفيه قدر كبير جدًّا من نُقول المشافهة التي لا توجد في غيره، بل والنقول من خطوط العلماء الكبار، كالنقل من خط يحيى بن معين، والنقل من كتاب علي بن المديني، عن يحيى القطان، المكتوب بخط عليٍّ نفسه.

وابن أبي خيثمة من العلماء المتقدمين، الذين رووا عن طبقة شيوخ البخاري، ومسلم، بل هو أعلى في عدة أسانيد من مسلم.

كما أن ابن أبي خيثمة انتقى من كل فنٍّ مصدرًا أصيلًا تخرَّج به، كما سبق نقل تنويه الخطيب البغدادي بذلك، حيث ذكر أن ابن أبي خيثمة أخذ كل فن عن أعلامه.

ولهذا فإن تاريخ ابن أبي خيثمة مع اعتماده على موارد عديدة -سبق الإلماح إليها-، هو في نفسه مورد أصيل، وعُمدة لعامة الناقلين في مختلف محتوياته، أحاديث، وآثارًا، ونقدًا.

٤- النقد:

لم يكن ابن أبي خيثمة راويًا مجردًا، أو ناقلًا مكتفيًا بالنقل، بل كان ناقدًا مدققًا فيما يعرضه في كتابه من أقوال وأحاديث، وأسماء وأنساب، وغير ذلك.

ومن هذا شأنه من الأئمة، وما هذا شأنه من الكتب، يعرف أهل العلم فضله وعلو رتبته، لأنه يدل على معرفة وحذق غالبًا، ولأن الراوي المجرد ربما عرض الغث والسمين بلا تمييز، ولأن الناقد يدرِّب القارئ على النقد، ويفتح له فيه أبوابًا، كما فعل ابن أبي خيثمة في نقد الأحاديث، فنشأت عنه هذه الرسالة.

٥- الابتكار:

لا يوجد في مصنفات الباب -فيما أعلم- من جرى على منهجية مبتكرة كمنهجية ابن أبي خيثمة في تناوله للمادة المتنوعة الثرية الضخمة في كتابه، وقد سبق في منهجه أنه جرى على طريقة فذة باقتدار، فكتب تاريخه بذوق عال، جعل الخليلي يقصر الإفادة منه على المبرز المتوسع في هذا الشأن، نظرًا لأمور منها أنه كتبه بطريقة مبتكرة، وغامضة المفاصل أحيانًا.

ولهذه الميزات وغيره تواترت كلمات الأئمة في الثناء على الكتاب، وتواتر عمليًّا اعتمادهم عليه، وصدورهم عنه، واستفادتهم منه.

المبحث الثالث

منهج ابن أبي خيثمة في العلل من خلال أحاديث الدراسة

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: عناية ابن أبي خيثمة بعلم العلل، ومنزلته فيه.

المطلب الثاني: منهج ابن أبي خيثمة في إيراد العلة وعرضها.

المطلب الثالث: أجناس العلل عند ابن أبي خيثمة.

المطلب الرابع: قرائن الترجيح والموازنة عند ابن أبي خيثمة.

المطلب الأول

عناية ابن أبي خيثمة بعلم العلل ، ومنزلته فيه

المطلب الأول: عناية ابن أبي خيثمة بعلم العلل، ومنزلته فيه

لم يُبرز الأئمة الذين ترجموا لابن أبي خيثمة -بحسب ما وقفت عليه- عنايته بهذا الجانب المهم من علم الحديث[١]، ولا منزلته فيه، وقد جاءت هذه الرسالة لإبراز الأمرين، وبيان مكان ابن أبي خيثمة فيهما.

أولًا: عناية ابن أبي خيثمة بعلم العلل:

يمكن بالاستقراء والسبر استنباط عناية ابن أبي خيثمة بعلل الحديث، وذلك من جهات:

١- العناية باختلاف الرواة:

علم العلل في الأصل هو علم اختلاف الرواة، وما يرتبط به من طرائق عرض الخلاف، وقرائن الترجيح والتعليل، وما إلى ذلك.

وقد أكثر ابن أبي خيثمة في تاريخه من إيراد اختلافات الرواة في الرواية عن مدارات عديدة، وبأجناس متنوعة من الاختلافات، وهو أمر ظاهر عند استعراض كتابه، ومنه نشأ هذا البحث في نحو ستين اختلافًا عرضها ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من تاريخه فقط.

وقد ينص ابن أبي خيثمة أحيانًا في ترجمة بعض الرواة على أنه مختلف في حديثه، أو ينص على أن حديثًا قد اختُلف فيه.

ومن نماذج ذلك في هذه الرسالة: الحديث الثاني، حيث ترجم لثابت بن وديعة، وقال: «روى حديثَه زيدُ بنُ وهب، واختُلف عنه فيه»، ثم ساق الخلاف[٢]، والحديث الرابع، حيث ترجم لنوفل الأشجعي، فقال: «مختلف في حديثه»، ثم ساق الخلاف فيه[٣].

ومن ذلك قوله حيث ترجم لكعب بن زيد: «اختلفوا في حديثه»[٤]، وقوله في ترجمة ملحان أبي عبدالملك: «مختلف في حديثه»[٥].

---

(١) سبق في المطلب الثاني، من المبحث الأول، من هذا القسم (ص١٩)، ذكر استمداد ابن أبي خيثمة علم الحديث من الإمامين أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين.

(٢) (ص٦٥).

(٣) (ص٩٩).

(٤) السِّفر الثاني (١/٥٢٠)، والخلاف عنه هو المبحوث في الحديث الرابع عشر من هذه الرسالة (ص٢٥١).

(٥) السِّفر الثاني (١/٥٦٣).

ومنه قوله في حديثٍ: «وهذا حديث مختلف فيه، فذكرت اختلافه قبل»[١]، وقوله في حديثٍ آخر: «وهذا حديث مختلف فيه، وقد كتبت اختلافه في أخبار مسروق بن الأجدع»[٢]، وفي آخر: «هذا حديث مختلف فيه، وقد كتبته قبل هذا»[٣]، وفي آخر: «وهو حديث مختلف في إسناده، وقد تقدم ذكره»[٤].

وهذا يبين أنه كانت لابن أبي خيثمة عناية باختلافات الرواة، وكتابتها وإدخالها في كتابه، حتى إنه ربما أحال إلى خلاف ذكره في موضع إذا جاءت مناسبته في موضع آخر.

٢- العناية ببيان مراتب الرواة:

يرتكز علم العلل على عدة مقومات، من أهمها: طبقات الرواة، وبيان منازلهم وترتيبهم في الجملة، أو في حفظ حديث شيخٍ معين يشتركون في الرواية عنه، وذلك لبيان أصح الروايات عن مدارات الأحاديث، وترجيح بعضها على بعض.

وقد اعتنى ابن أبي خيثمة بهذا الجانب، فنقل عن أئمة النقد عدة نقولات في أصحاب علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-[٥]، ومجاهد[٦]، ونافع[٧]، وعروة[٨]، والزهري[٩]، وإبراهيم[١٠]، وقتادة[١١]، وثابت[١٢]، والأعمش[١٣]، ومنصور[١٤]، والأوزاعي[١٥].

---

(١) السِّفر الثاني (١/٣٣٦).

(٢) السِّفر الثاني (١/٥٤٩).

(٣) السِّفر الثاني (١/٥٥٧).

(٤) السِّفر الثاني (١/٥٦٩).

(٥) قطعة من الكوفيين (٢٣٠).

(٦) السِّفر الثالث (٧٧٦).

(٧) السِّفر الثالث (٨٥٥، ٨٨٧، ٢٥٠٥، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٣٢٧٥، ٣٢٨٨، ٣٢٨٩).

(٨) السِّفر الثاني (١٤٥٩).

(٩) السِّفر الثاني (٣٨٤٤)، السِّفر الثالث (٩٥٧-٩٦٤، ٢٧٥٨-٢٧٦٧، ٤٧٧٥، ٤٧٧٦).

(١٠) السِّفر الثالث (٤٠٨٨).

(١١) السِّفر الثالث (١٨٣٥، ٤٥١٢).

(١٢) السِّفر الثالث (٢٦٨٣).

(١٣) السِّفر الثالث (١٨٨٦).

(١٤) السِّفر الثالث (٤٠٨٩).

(١٥) السِّفر الثالث (٤٦٨٠، ٤٦٨٢، ٤٧١١).

ويلاحظ في هذه النقولات -مع أن المذكور هنا لم يكن على سبيل الحصر- تنوُّع طبقات المدارات، وتنوع بلدانها، وتعدد الأئمة المنقول عنهم.

كما نقل ابن أبي خيثمة عدة نقولات في المقارنة بين الرواة بإطلاق، دون ربطهم بشيخٍ معين[(١)].

٣- العناية ببيان مراتب حديث الراوي:

كان من أهم ما يعتمد عليه الأئمة في الترجيح والإعلال: تفصيل أحوال الرواة، والنظر في الجهات التي كان ضبطهم فيها أعلى، أو أقل، منه في غيرها.

ومن مظاهر عناية ابن أبي خيثمة بهذه القضية: نقوله عن بعض الأئمة في ذلك، كما في نقله قول ابن معين: «إذا حدثك معمر عن العراقيين فخفه، إلا عن الزهري، وابن طاووس، فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئًا»[(٢)]، وقوله: «قال معمر: جلست إلى قتادة وأنا صغير فلم أحفظ أسانيده». قال: «وحديث معمر عن ثابت، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة، وهذا الضرب، مضطرب كثير الأوهام»[(٣)]، وكما في نقله قول ابن معين: «ابن أبي حازم ليس بثقة في حديث أبيه»، مع نقله قبل ذلك قوله: «ابن أبي حازم ثقة صدوق ليس به بأس»[(٤)]، وكما في نقله قول ابن معين: «قبيصة ثقة في كل شيء، إلا في حديث سفيان، فإنه سمع منه وهو صغير»[(٥)]، وغير ذلك.

٤- استعمال قرائن متنوعة في الترجيح:

رجَّح ابن أبي خيثمة، وأشار إلى الترجيح، في اختلافات كثيرة عقدها في كتابه، واستند في ذلك إلى قرائن متعددة، تدل على فهم ومعرفة وإتقان لصنعة الحديث، وعلم العلل،

---

(١) مثلًا: السِّفر الثالث (٢٢٦٤، ٢٩١٤، ٢٩٢١، ٣١٠٢، ٣١٣٦، ٣١٤٤، ٣١٦٥، ٣٢١٤، ٣٣٨٨، ٣٤٥٧، ٣٤٧٢، ٣٦٧٦، ٣٦٧٧، ٣٨٨١).

(٢) السِّفر الثالث (١١٩٤).

(٣) السِّفر الثالث (١٢٠٣)، وفيه سقط يتمم من إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١١/٣٠١).

(٤) السِّفر الثالث (٣٣٩٠، ٣٣٩٤).

(٥) تهذيب التهذيب (٣/٤٢٦).

وقرائنه، مثل: الحفظ، والكثرة، والقدر المشترك، وذكر التفصيل، والمتابعات القاصرة، وغيرها، وسيأتي مطلب خاص لهذه القرائن -بإذن الله-.

٥- نقل الترجيح والإعلال عن أئمة النقد المشهورين وغيرهم:

تميز بعض أئمة النقد الحديثي بوفرة النتاج النقدي، وذلك في مجالسه ومذاكراته التي يعقدها مع تلامذته وأقرانه، كما أن من الأئمة من لم يشتهر بذلك، ولكن له نقدات وترجيحات يفيد بها بعقب بعض مروياته، إذ الأصل أن لدى كل راو مطلع الملكة النقدية التي تؤهله لهذا، أصاب في نقده أو أخطأ[1].

وقد اعتنى ابن أبي خيثمة عناية ظاهرة بنقل أقوال بعض هؤلاء الأئمة، وترجيحاتهم، وأحكامهم على الرواة بالخطأ، والوهم، والإصابة، وغير ذلك.

وأول من يبرز في نقل ابن أبي خيثمة، وإكثاره عنه، هو الحافظ الإمام يحيى بن معين، حيث أكثر ابن أبي خيثمة من النقل عنه في جوانب حديثية مختلفة، واشتهرت نقوله عنه في جانب جرح الرواة وتعديلهم، وعُدَّ أحد رواة ابن معين في هذا الباب، ويظهر أن لتفريغ ابن أبي حاتم نقولات ابن أبي خيثمة في كتابه «الجرح والتعديل» أثرًا في إشهار ذلك.

إلا أن من أهم الجوانب التي نقل فيها ابن أبي خيثمة عن ابن معين: علل الحديث، حيث نقل عنه مقدارًا جيدًا -بحسب ما وصلنا من كتابه- في هذا الجانب، ومن ذلك في أحاديث هذه الرسالة: نقله في الحديث العاشر عن ابن معين قوله: «حديث ركانة هذا مرسل، ليس فيه: عن أبيه»[2]، وفي الحديث الخامس والثلاثين قول ابن معين في حديث كعب بن مرة: «مرسل»[3].

وقد عرض ابن أبي خيثمة كتابًا على ابن معين، أو قرأ عليه منه، أو حضر ذلك، فكان ابن معين يكتب بيده على الكتاب في علل أحاديثه، وينقل ابن أبي خيثمة ما كتب من خطه، فمن ذلك في أحاديث هذه الرسالة: قول ابن أبي خيثمة في الحديث الثالث والعشرين:

---

(١) مقارنة المرويات، د. إبراهيم اللاحم (١/١٢٦).

(٢) (ص٢٠٢).

(٣) (ص٦٠٤).

«سئل يحيى بن معين عن حديث ابن عيينة هذا؟ فكتب يحيى بن معين بيده على «شبل»: «خطأ، لم يسمع من النبي شيئًا»»[١]، وله نماذج أخرى في التاريخ[٢].

ومن ذلك: نقله بعض الحوارات النقدية بين والده الناقد الحافظ أبي خيثمة زهير بن حرب، وابن معين، ومنه في أحاديث هذه الرسالة قول ابن أبي خيثمة في الحديث الخامس والثلاثين: «سئل يحيى بن معين –وأبي حاضر– عن منصور، والأعمش؟ فقدم منصورًا. فقال أبي: «لا، الأعمش أسند من منصور»، وجعل يعد أحاديثَ اختلفا فيها، فلم أكتبها»[٣]، وله نماذج أخرى في كتابه –كما سبق في ترجمته–.

ومن الأئمة الذين نقل عنهم ابن أبي خيثمة في علل الحديث، فأكثر: يحيى بن سعيد القطان، حيث وقف ابن أبي خيثمة على كتاب علي بن المديني، عنه، بخط ابن المديني، فنقل عنه كثيرًا، مصدِّرًا ذلك غالبًا بقوله: «رأيت في كتاب علي»، قال ابن أبي خيثمة: «دفع إليَّ [عبدالله بن] علي بن عبدالله المديني كتابًا ذكر أنه كتاب أبيه بيده، ونحن بالبصرة مع يحيى بن معين سنة عشرين ومائتين، فكتبت منه هذا الكلام، ولم أسمعه من علي، وكل شيء في كتابي هذا: «قال علي»، فمن هذا الكتاب أخذته»[٤].

كما نقل ابن أبي خيثمة عن بعض شيوخه غير المشهورين بالنقد، كنقله في الحديث الحادي والأربعين من هذه الرسالة إعلالًا لأبي جعفر محمد بن سعيد ابن الأصبهاني[٥]، ونقله عن إبراهيم بن عبدالله الهروي[٦]، وأحمد بن جناب[٧].

ثانيًا: منزلة ابن أبي خيثمة في علم العلل:

تبين فيما سبق اهتمام ابن أبي خيثمة، وعنايته، بعلل الحديث، وبيانها في ثنايا تاريخه، وقد أبدى في ذلك معرفة وبراعة، تتجلى في الأمور التالية:

---

(١) (ص٣٧٣).

(٢) السِّفر الثاني (٩٣، ١٢٠٢/ج)، السِّفر الثالث (٤٥٦٩، ٤٥٧٥).

(٣) (ص٦٠٤).

(٤) السِّفر الثالث (٥٣٧).

(٥) (ص٦٩٥).

(٦) السِّفر الثاني (٢٦١).

(٧) السِّفر الثالث (٤٧٢٢، ٤٧٢٤).

١- العناية بعلم العلل:

وذلك من جوانب تدل على اطلاع ودقة، كما سبق في مراتب الرواة، ومراتب حديث الراوي، مثلًا.

٢- استخدام قرائن الترجيح والإعلال المختلفة:

وهي قرائن متنوعة -كما سيأتي في مطلبها الخاص-، وكلها قرائن استعملها أئمة النقد، وهي مقررة في أصول النقد الحديثي، وعلم العلل.

ولابن أبي خيثمة نقدات دقيقة استعمل فيها قرائن الترجيح والإعلال ببراعة، ونقده في الحديث السابع عشر خير مثال على ذلك، فإنه استعمل قرائن لتخطئة أحد الرواة فيما أخطأ فيه، وتصويب رواية مَن خالفه في ذلك، واستعمل قرائن أخرى لتصويب رواية الأول، وتخطئة الثاني، في جهة أخرى.

ومعرفة ابن أبي خيثمة بهذه القرائن، مع ما في بعضها من غموض وصعوبة، تدل دلالة واضحة على فهم ودقة في هذا الباب، ومنزلة لا تقل عن منزلة أقرانه فيه.

٣- موافقة أئمة النقد غالبًا:

وافق ابن أبي خيثمة أئمة النقد من سابقيه ولاحقيه في ٣٨ حديثًا، من أصل ٥٦ حديثًا، من أحاديث هذه الرسالة، ما يشكل نسبةً تُقارب ٦٨٪ من الأحاديث، مع الأخذ بالاعتبار أن بقية الأحاديث إما أني لم أجد فيها كلامًا لغير ابن أبي خيثمة -وفي غالبها تكون القرائن تدل على رجحان ما رجحه هو-، أو أن ابن أبي خيثمة لم يرجح فيها، أو لم أتبيَّن أنه يشير إلى ترجيح.

والأئمة الذين وافقهم هم كبار النقاد المعروفين، كيحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، والذهلي، والبخاري، ومسلم، وأبي زرعة، وأبي داود، وأبي حاتم، ويعقوب الفسوي، والترمذي، والبزار، والنسائي، وأبي القاسم البغوي، والعقيلي، وابن عدي، والدارقطني، وابن منده، وأبي نعيم الأصبهاني، والبيهقي، والخطيب البغدادي، وابن عبدالبر، وغيرهم.

وأما الأحاديث التي وجدتُ أن ابن أبي خيثمة خولف فيها، فهي أحاديث قليلة (الأحاديث: ٩، ١٥، ٢١، ٣٩، ٥٠)، وهو في كل واحد منها موافَقٌ في ترجيحه من إمام أو أكثر، وغالبها يكون الراجح فيه -بحسب ما تبين لي- مع ابن أبي خيثمة ومن وافقه.

وكل ذلك يدل على أن لابن أبي خيثمة منزلة محفوظة بين أئمة النقد، في جوانب علل الحديث، واختلاف الرواة، وهي منزلة لا بد من إبرازها بما يستحقه هذا الجهد الكبير من هذا الإمام في هذا الجانب، ولا بد من ألا يقتصر النظر إليه باعتباره ناقلًا لأقوال الأئمة في نقد الرواة فحسب، كما هو المشهور عنه.

المطلب الثاني

منهج ابن أبي خيثمة في إيراد العلة وعرضها

المطلب الثاني: منهج ابن أبي خيثمة في إيراد العلة وعرضها

أكثر ابن أبي خيثمة من عرض اختلافات الرواة، وعلل مروياتهم، في تضاعيف تاريخه الحافل، ومن ذلك عرضه اختلافاتهم في ستة وخمسين حديثًا في السِّفر الثاني، وهي أحاديث هذه الرسالة.

وقد نهج في إيراد العلة، وفي عرضها، منهجًا أستخلصه من هذه الأحاديث فيما يلي:

أولًا: منهج ابن أبي خيثمة في إيراد العلة:

ومرادي بإيرادها: توجيهُها إلى الإسناد المعلَّل، وبيانُ قدحها فيه.

وقد سلك في ذلك طرقًا متنوعة، وربما سلك في الموضع الواحد أكثر من طريقة.

وطرقه في ذلك تجتمع في أربع مسالك:

١- وصف المخالفة:

ينتهج ابن أبي خيثمة أحيانًا في إيراد علة الحديث: الاكتفاء بوصف محل الاختلاف بين الإسنادين، كما في قوله في الحديث الأول: «ترك أبو إسحاق خُمَيلًا من الإسناد»(١)، وقوله في الحديث الخامس: «ولم يرفعه»(٢)، ومواضع أخرى مشابهة(٣).

ولا تعارض بين الاكتفاء بوصف محل الخلاف، وكون هذا إيرادًا للعلة، وبيانًا لقدحها في الإسناد، فإن القرائن تفيد أحيانًا أن ذلك من ابن أبي خيثمة إشارة إلى الإعلال، كما سيتبين في القسم التطبيقي -بإذن الله-.

٢- استغراب المخالفة:

وهي السمة الغالبة لإيراد علة الحديث عند ابن أبي خيثمة، حيث يستغرب الإسناد المعلل بعبارة: «كذا قال»، ثم يُعقب ذلك غالبًا ببيان وجه غرابته، ويعقبه أحيانًا بالرواية المخالفة له، وربما جعلها قبله أحيانًا أخرى.

ومثال ما سبق: قوله في الحديث الثالث: «كذا قال: عن ابن عباس»(٤)، وقوله في الحديث الرابع: «كذا قال شريك: فروة، عن جَبَلة. وخالفه زهيرُ بنُ معاوية...»، ثم أسند

---

(١) (ص٥٩).

(٢) (ص١٢٢).

(٣) انظر من هذه الرسالة: الأحاديث: ٢، ٨، ٣٦، ٥٢.

(٤) (ص٨٢).

رواية زهير[١]، وأمثلة هذا النوع كثيرة، فهي السمة الغالبة -كما سبق-[٢].

ولا بد من التنبيه على أن هذه وإن كانت سمة غالبة، فليست قاعدة مطردة، إذ قد يورد هذه العبارة، أو نحوها، على غير إرادة الاستغراب والإعلال، وهذا استثناء تبينه القرائن المحتفة بالحديث، وبكلام ابن أبي خيثمة عليه، كما في الأحاديث: السابع، والثلاثين، والأربعين، من هذه الرسالة.

وقد لاحظت أن ابن أبي خيثمة إذا أورد العبارة بالصيغة المضارع فإنه غالبًا لا يريد استغراب الإسناد الذي ساقه قبلها، كما في الأحاديث: السادس عشر، والحادي والعشرين، والحادي والثلاثين.

كما أنه استعمل صيغة: «كذلك قال» في الحديث الثالث والأربعين، واستظهرت أنها لا تحمل دلالة قوله في مواضع أخرى: «كذا قال»، بل هي لحكاية الاختلاف.

وربما نقل عن غيره ما يفيد الاستغراب، كالحكم بالتفرد، ثم أورد من أوجه الحديث ما يؤيد خطأ ما نقل استغرابَه، كما أخرج في الحديث الحادي والأربعين رواية أبي الأحوص، عن عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيدالله، عن جده -أبي أمه-، عن أبيه، ثم نقل عن ابن الأصبهاني قوله: «ولم يقل: عن أبيه، غيرُ هذا»، ثم أسند روايتين عن عطاء بن السائب، ليس فيهما ما زاده أبو الأحوص.

٣- التصريح بالوجه الصواب:

وقد يكون إنشاءً من ابن أبي خيثمة، أو نقلًا، كما جاء في الحديث العاشر، حيث أسند حديث يزيد بن ركانة، عن أبيه، ثم نقل عن ابن معين قوله: «حديث ركانة هذا مرسل، ليس فيه: عن أبيه»[٣]، وكما في الحديث الرابع والعشرين، حيث أسند رواية بكير بن أبي السميط، عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن عمرو بن خارجة، فقال: «وشهر لم يسمع

---

(١) (ص٩٢).

(٢) انظر من هذه الرسالة: الأحاديث: ٦، ٧، ٨، ٩، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦.

(٣) (ص٢٠٢).

من عمرو بن خارجة»[١].

٤- إيراد ما يبين العلة من أحوال الرواة:

كما ختم الخلاف عن جميل بن زيد في الحديث الرابع عشر بقوله: وقد سمعت يحيى بن معين يقول: «جميل بن زيد ليس بثقة»[٢]، للتدليل على أن الاختلاف عنه اضطرابٌ راجع إلى ضعفه[٣].

ثانيًا: منهج ابن أبي خيثمة في عرض العلة:

والمراد بعرضها: طريقة سياق اختلاف الرواة، وتوضيح أوجه الحديث.

وقد انتهج ابن أبي خيثمة في ذلك نُهوجًا متنوعة، وربما تداخل بعضها، منها في أحاديث هذه الرسالة ما يلي:

١- إيراد أوجه الحديث بأسانيدها، والنصّ الاختلاف ضمنها أو عقبها:

وهذه هي الطريقة الغالبة في عرض ابن أبي خيثمة للاختلافات في كتابه، ومثاله قوله في الحديث الأول:

«حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن خُمَيل، عن نافع بن عبدالحارث، قال: قال رسول الله ﷺ: «من سعادة المرء: المسكن الواسع، والجار الصالح، والمركب الهنيء».

وحدثنا صبيح بن عبدالله، عن أبي إسحاق الفزاري، عن سفيان، عن حبيب، عن نافع بن عبدالحارث، عن النبي نحوه.

ترك أبو إسحاق خُمَيلًا من الإسناد»[٤].

وجُل أحاديث الرسالة معروضة أوجُهُه بهذه الطريقة[٥].

---

(١) (ص٤١٤)، وانظر: الأحاديث: ٢٣، ٣١، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤٤.

(٢) (ص٢٥١).

(٣) وانظر من هذه الرسالة: الحديثين: ١٦، ٤٩.

(٤) (ص٥٩).

(٥) انظر: الأحاديث: ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦.

٢- عرض الأوجه بدون أسانيدها:

وقد يُسند بعضها، كما وقع منه ذلك في الحديثين: الثاني، والسادس والعشرين.

٣- عرض اختلافات دون المدار الأعلى ضمن عرض الخلاف عنه:

ففي الحديث الثاني -مثلًا-، عرض ابن أبي خيثمة خلافًا عن الأعمش في روايته عن زيد بن وهب، ضمن عرض الخلاف عن زيد[١].

٤- سياق طريق خارج الخلاف لتأييد أحد الأوجه فيه:

كما حكى في الحديث الرابع خلافًا عن أبي إسحاق، كان أحد الأوجه فيه من روايته عن فروة بن نوفل، عن أبيه، أسند عقبه ابن أبي خيثمة الحديثَ من طريق عبدالرحمن بن نوفل -أخي فروة-، عن أبيه[٢].

---

(١) (ص٦٥). وانظر: الأحاديث: ٤، ٧، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٢، ٥١.

(٢) (ص٩٢). وانظر: الأحاديث: ٥، ٧، ١٣، ٣٨، ٣٩، ٤٧، ٥١.

المطلب الثالث

أجناس العلل عند ابن أبي خيثمة

المطلب الثالث: أجناس العلل عند ابن أبي خيثمة

تنوعت أجناس العلل فيما عرضه ابن أبي خيثمة من اختلافات إسنادية، فمن ذلك:

١- إسقاط راوٍ وإثباته:

وهو الجنس الأكثر ورودًا عند ابن أبي خيثمة، ولعله لأنه يكتب في تراجم الرواة، وخاصة الصحابة، فاهتم بإثبات سماعات الرواة من شيوخهم، وسماعات من قيل بصحبته من النبي ﷺ.

وعليه جاءت الاختلافات في الأحاديث: ١، ٢، ٣، ٧، ٨، ٩، ١٢، ١٣، ١٥، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٤، ٤٩، ٥٠، ٥٤، ٥٥، ٥٦.

على أنه قد يكون في الحديث الواحد أكثر من راوٍ مُسقَط، وقد يكون فيه مع إسقاط الراوي جنسٌ آخر من أجناس العلة.

ولا شك أن بعض الإسقاط يتداخل مع الوصل والإرسال، لأن إسقاط الصحابي، مع عدم ثبوت صحبة الراوي عنه، نوعٌ من الاختلاف في وصل الحديث وإرساله، إلا أن هذا يمتاز عن الوصل والإرسال بأن الراوي عن الصحابي صحابي مثله، أو قد قيل بصحبته وإن لم تثبت.

٢- إبدال راو بآخر:

وعليه جاءت الاختلافات في الأحاديث: ٢، ٤، ٧، ١٤، ١٦، ٢١، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٥، ٣٩، ٤٢، ٤٣، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١.

وفي عدةٍ من هذه الاختلافات كان المُبدَل صحابيًّا بآخر.

٣- إبدال إسناد بآخر:

وعليه جاء الاختلاف في الحديثين: ٢٠، ٢٣.

٤- إبهام راوٍ وتعيينه:

وعليه جاءت الاختلافات في الأحاديث: ٤، ٧، ٢٦.

٥- الوقف والرفع:

وعليه جاءت الاختلافات في الأحاديث: ٥، ٤٦، ٥٢، ٥٣.

٦- الوصل والإرسال:

وعليه جاءت الاختلافات في الأحاديث: ٦، ١٠، ٤٥.

٧- قلب إسناد:

وعليه جاءت الاختلاف في الحديث: ١٩.

٨- ذكر التصريح بالتحديث وعدم ذكره:

وعليه جاءت الاختلافات في الأحاديث: ٢٦، ٢٧، ٥٠.

المطلب الرابع

قرائن الترجيح والموازنة عند ابن أبي خيثمة

المطلب الرابع: قرائن الترجيح والموازنة عند ابن أبي خيثمة

قرَّر أئمة النقد بأقوالهم وتصرفاتهم قرائن عديدة للترجيح والموازنة في الاختلافات الحديثية بين الرواة، وهي في الحقيقة مستمدة من تاريخ النقد الحديثي الذي بدأ تشكُّله، ومن ثم تشكُّل قرائنه ومرجِّحاته، منذ عهد الصحابة -رضوان الله عليهم-[1].

ولا بد لكل ترجيحٍ حديثيٍّ من قرينةٍ تساعده، سواء نصَّ عليها الإمام المرجِّح أو لم ينص، وقد يمكن استنباطها من سياق الكلام، وقد يبقى فيها نوع من الخفاء والغموض، فيُلجأ إلى جمع القرائن المساندة التي تؤيد ترجيح الإمام، ويحتمل أنها كانت معتمَدَه فيه.

وقد كان نقد ابن أبي خيثمة في تاريخه أكثر ميلًا إلى ترك القرائن المستعملة لاستنباط الدارس، وفهمه، منه إلى التصريح بها، والنصِّ عليها، وهذه -فيما يظهر- سمة النقد الحديثي عند أئمة النقد الأوائل، قبل استقرار علم العلل، وقرائنه، ومرجِّحاته.

وقد مرَّ في المطلب الأول من هذا المبحث أن القرائن التي استعملها ابن أبي خيثمة، وتدقيقه فيها، دليل على علو رتبته في النقد، ومعرفته، وفهمه.

وسأعرض هنا القرائن التي بدا لي أن ابن أبي خيثمة استعملها في موازنته وترجيحه في أحاديث هذه الرسالة، ثم أتبعها بالقرائن التي تسند ترجيحه، وإن لم يظهر أنه استعملها.

أولًا: القرائن المستعملة:

١- زيادة راوٍ أو أكثر في الإسناد:

وهي قرينة راجعة إلى قرينة كبرى، هي سهولة الوجه، وصعوبته، إذ إسقاط الراوي أسهل للحفظ من ذكره، وذكره يحتاج مزيد ضبط، فهو أقرب للرجحان من إسقاطه، ويكون إسقاطه في أحيان كثيرة تقصيرًا ممن أسقط، وذِكره تجويدًا وتمامًا.

ولعمل الأئمة بهذه القرينة نماذج عديدة، منها ما رجحوا فيه رواية الضعيف، لكونه زاد رجلًا في الإسناد[2].

---

(١) انظر: الباب الثاني من: استدراكات الصحابة في الرواية، دراسة حديثية، د. نوال الغنام، وهو بعنوان: قواعد علم الرواية عند الصحابة.

(٢) منها -مثلًا- أن ابن لهيعة أدخل راويًا في إسناد حديث، فقال أبو حاتم الرازي -كما في علل ابنه (٤٨٨)-: «لهذا الحديث علة...»، فذكر رواية ابن لهيعة، وقال: «وقد أفسده رواية ابن لهيعة»، قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: لم حكمت برواية ابن لهيعة، وقد عرفت ابن لهيعة وكثرة أوهامه؟ قال: «في رواية ابن لهيعة زيادة رجل، ولو كان نقصان
=

واستعمل ابن أبي خيثمة هذه القرينة في مواضع عديدة، ويشير إليها أحيانًا بعبارة: «نقص من الإسناد...»، أو: «ترك من الإسناد...»، ونحو ذلك.

والأحاديث التي يظهر أن ابن أبي خيثمة استعمل فيها هذه القرينة من أحاديث هذه الرسالة هي: ١، ٥، ٦، ٨، ١٣، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٦، ٢٩، ٣٢، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٥٥.

٢- الكثرة:

وهي اجتماع أكثر من راوٍ على رواية الوجه عن المدار، وهذا مرجِّح مشهور من مرجِّحات النقد والموازنة في اختلاف الرواة.

وقد استخدمه ابن أبي خيثمة في مواضع من أحاديث هذه الرسالة، ويشير إليه أحيانًا بقوله: «وتابعه غير إنسان...»، «قال كلهم...»، «ووافقه في الإسناد...»، «اتفق مسعر وشعبة...»، ونحو ذلك.

والأحاديث التي يظهر أن ابن أبي خيثمة استعمل فيها هذه القرينة من أحاديث هذه الرسالة هي: ٢، ٣، ١٤، ٢١، ٣٢، ٤١، ٤٨، ٥٠، ٥١.

٣- الحفظ:

وهي كون الراوي أحفظ من مُخالِفِه، إما في الجملة، أو في الشيخ المختَلَف عنه (المدار)، أو في الحديث المعيَّن أحيانًا.

وابن أبي خيثمة يستعمل هذه القرينة غالبًا دون الإشارة إليها، لكن يظهر من إيراده رواية الحافظ بعقب رواية من هو أدنى منه مرتبة في الحفظ، أنه يستند إلى قرينة الحفظ في ترجيح رواية الأول.

والأحاديث التي يظهر أن ابن أبي خيثمة استعمل فيها هذه القرينة من أحاديث هذه الرسالة هي: ٤، ٦، ١٦، ١٧، ٢٠، ٢٨، ٣١، ٣٣، ٣٥، ٤٥، ٤٩، ٥٦.

٤- متابعات المدار فمن فوقه (المتابعات القاصرة):

=

رجل كان أسهل على ابن لهيعة حفظه»، وهي قرينة داخلة في القرينة الأصلية الكبرى، وهي ترجيح من جاء بالوجه الصعب الوعر، على من جاء بالوجه السهل. وانظر: مقارنة المرويات، د. إبراهيم اللاحم (٢/٢٢).

فحيث كان المدار متابَعًا على أحد الأوجه عنه، فإن هذا يعتبر -بضوابطه- مرجِّحًا لذلك الوجه.

والأحاديث التي يظهر أن ابن أبي خيثمة استعمل فيها هذه القرينة من أحاديث هذه الرسالة هي: ٤، ٥، ٧، ١٣، ٢٨، ٣٢، ٣٥، ٣٨، ٣٩، ٤٧، ٥١.

٥- القدر المشترك:

وهو «الصفة التي يجتمع عليها وجهان أو أكثر في مقابل وجه واحد من أوجه الاختلاف، بين الأوجه المجتمعة في هذه الصفة اختلاف في جهة أخرى، أو في أكثر من جهة»[1].

واستعمال القدر المشترك في الترجيح هو جهة دقيقة من جهات النظر في اختلافات الرواة، وهو يدل على منزلة ابن أبي خيثمة من المعرفة والفهم في النقد الحديثي.

والأحاديث التي يظهر أن ابن أبي خيثمة استعمل فيها هذه القرينة من أحاديث هذه الرسالة هي: ٧، ٩، ٣١*، ٤٧، ٤٩.

٦- اضطراب الراوي:

وهو أن يُختَلَف عن أحد الرواة عن المدار، بخلاف غيره، فيكون الاختلاف عنه قرينة على نزول ضبطه للحديث.

ويظهر أن ابن أبي خيثمة استعمل هذه القرينة في الحديث: ٥١.

٧- انقطاع الرواية:

وهو كون رواية الراوي عن شيخه منقطعة، مما يؤيد رواية من رواه عنه بواسطة.

وهذه القرينة استعملها ابن أبي خيثمة في الأحاديث: ٢٤، ٣٥، ٤٤، ووافقه بعض الأئمة عليها.

وقد توجد هذه القرينة معكوسة، بحيث يُستدل على الانقطاع بإدخال الواسطة، إلا أن الانقطاع قد يُدرك بغير هذه القرينة، فيكون مؤيدًا لإدخال الواسطة.

٨- إدخال الواسطة:

وهي قرينة مؤيدة لرواية من يروي الحديث بغير ذِكر السماع، ومؤكدة لخطأ مَن ذَكَرَه.

وقد استعملها ابن أبي خيثمة في الأحاديث: ٢٦، ٢٧، ٥٠.

---

(١) مقارنة المرويات، د. إبراهيم اللاحم (١٣٧/٢).

٩- ذكر التفصيل:

وذلك بأن يذكر أحد الرواة قصة، أو تفصيلًا، أو يسوق الحديث سياقة مطوَّلة، فيكون هذا أدلَّ على حفظه إياه ممن اختصره، أو رواه بالمعنى.

ويظهر أن ابن أبي خيثمة استعمل هذه القرينة في الحديث: ٤٢.

ثانيًا: القرائن المساندة:

وهي قرائن لم يُشِر ابن أبي خيثمة إلى استعمالها، لكنها تسند ترجيحاته في الأحاديث التي سأورد أرقامها في هذه الرسالة بعقب كل قرينة.

١- زيادة راو أو أكثر في الإسناد:

الأحاديث: ١، ٧، ١٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٤٤، ٤٥، ٤٩، ٥٦.

٢- الكثرة:

الأحاديث: ١، ٢، ٤، ٥، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٩، ٥٠.

٣- الحفظ:

الأحاديث: ٣، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٤، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٢، ٤٧، ٥٣، ٥٤.

٤- متابعات المدار فمن فوقه (المتابعات القاصرة):

الأحاديث: ١، ٣، ٦، ٧، ١٢، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٩، ٣٨، ٤٨، ٥٠، ٥٦.

٥- القدر المشترك:

الأحاديث: ٢٠، ٢٣، ٢٩، ٤٢، ٤٨.

٦- اضطراب الراوي:

الأحاديث: ٤، ٨، ١٩، ٢٨، ٣٠، ٤١، ٤٧، ٤٨.

٧- انقطاع الرواية:

الحديثان: ٧، ١٥.

٨- التصريح بالسماع (ضد إدخال الواسطة):

الحديث: ٢٢.

٩- تفصيل حال المدار (تدليس، إرسال، اختلاط، ضبط في جهة دون أخرى):

الأحاديث: ٤، ١٧، ٣١، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤١، ٥٠، ٥٢، ٥٤.

١٠- تفصيل حال الراوي (ثقة أو ضعف: في الجملة، أو في المدار خاصة، أو في جهة دون أخرى):

الأحاديث: ٣، ٤، ١٤، ١٦، ١٧، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٤٢.

١١- سلوك الجادة:

الحديثان: ٢، ١٢.

١٢- قرائن خارجية:

كقرينة الحدث التاريخي المشهور في الحديث: ٢٩.

القسم الثاني

الأحاديث التي ذكر ابن أبي خيثمة فيها اختلافًا في «التاريخ الكبير»

(السِّفر الثاني)

الحديث الأول

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٤٣):

٢١- حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن خُمَيل، عن نافع بن عبدالحارث، قال: قال رسول الله ﷺ: «من سعادة المرء: المسكن الواسع، والجار الصالح، والمركب الهنيء».

٢٢- وحدثنا صبيح بن عبدالله، عن أبي إسحاق الفزاري، عن سفيان، عن حبيب، عن نافع بن عبدالحارث، عن النبي نحوه.

ترك أبو إسحاق خُمَيلًا من الإسناد.

❑ التخريج:

الوجه الأول: الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن خميل، عن نافع بن عبدالحارث:

* أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٩١١١) من طريق أحمد بن المظفر البكري، عن **ابن أبي خيثمة**، عن أبي نعيم، به، بمثله.

* وأخرجه ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (٢٣٥٢/السفر الثاني، ٤٦٣/السفر الثالث) عن **أبي نعيم**، به، بمثله.

* وأخرجه أحمد (١٥٣٧٣)،

وعبد بن حميد (٣٨٥)،

والبخاري في الأدب المفرد (٤٥٧)،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٧٧٢) عن الحسين بن نصر،

وعن فهد بن سليمان،

وابن قانع في معجم الصحابة (٣/١٤٠)، وأبو علي الصواف في الثالث من فوائده (١٢٩/مخطوط)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٤٠٠)، من طريق بشر بن موسى،

والمزي في تهذيب الكمال (٨/٣٤٧) من طريق علي بن عبدالعزيز[1]،

---

(١) أسنده المزي من طريق الطبراني، عن علي بن عبدالعزيز، بإسناده إلى المعجم الكبير. ومسند نافع بن عبدالحارث واقعٌ في الجزء المفقود من معجم الطبراني.

سبعتهم (أحمد، وعبد، والبخاري، والحسين بن نصر، وفهد، وبشر، وعلي) عن **أبي نعيم**، به، بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (٧٤١) -وعنه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٣٣٦)-، وأحمد (١٥٣٧٢)، والطحاوي في شرح المشكل (٢٧٧٣)، من طريق وكيع،

والحسين بن حرب المروزي في البر والصلة (٢٤١)، والحاكم (١٦٦/٤)[1]، من طريق مؤمل بن إسماعيل،

والحسين بن حرب في البر والصلة (٢٤٠)، والطبري في المنتخب من ذيل المذيل (٥٨٢/١١)، من طريق عبدالرحمن بن مهدي،

والحسين بن حرب في البر والصلة (٢٤٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩١١١)، والآداب (٧١١)، من طريق محمد بن عبيد الطنافسي،

والبخاري في الأدب المفرد (١١٦)، والبوشنجي في المنظوم والمنثور من الحديث النبوي (٣١)، من طريق محمد بن كثير،

والبخاري في الأدب المفرد (٤٥٧)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٤٠٠)، من طريق قبيصة بن عقبة،

والروياني في مسنده (١٥٠٥) من طريق يحيى بن سعيد القطان،

والخرائطي في مكارم الأخلاق (٢٥١) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق،

وابن قانع في معجم الصحابة (١٤٠/٣) من طريق أبي حذيفة موسى بن إسماعيل النهدي،

والدارقطني في المؤتلف والمختلف (٣٤٨/١) من طريق أبي أحمد محمد بن عبدالله بن الزبير الزبيري،

---

(١) وقع في النسخة الخطية للمستدرك (ق٨١أ): «عن نافع بن عبد بن الحارث»، وجعله ابن حجر في مسند «عبدالله بن الحارث الأنصاري» من إتحاف المهرة (٥٦٩/٦)، ووقع في الإسناد عنده: «نافع بن عبدالله بن الحارث»، والصواب في رواية مؤمل: ما جاء في كتاب البر والصلة، وفيه: «نافع بن عبدالحارث» بلا إشكال، ولذا علَّق الحافظ على هذا الموضع من إتحاف المهرة بقوله: «يحرر، فإني أظنه عن نافع بن الحارث» -كذا نقله المحقق، والظاهر أن صوابه: نافع بن عبدالحارث-.

عشرتهم (وكيع، ومؤمل، وابن مهدي، ومحمد بن عبيد، ومحمد بن كثير، وقبيصة، والقطان، والأزرق، وأبو حذيفة، وأبو أحمد الزبيري) عن **سفيان الثوري**، به، بنحوه.

إلا أن ابن مهدي جعله عن الثوري، عن حبيب، عن رجل، عن نافع بن عبدالحارث،

وقال وكيع: عن الثوري، عن حبيب: حدثني خميلٌ أنا ومجاهدًا...

* وأخرجه يحيى بن صالح الوحاظي في نسخته[1] (٨٠) عن حماد بن شعيب،

وعلَّقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (عقب ٦٤٠٠) عن حمزة الزيات،

كلاهما (حماد، وحمزة) عن **حبيب بن أبي ثابت**، به، بنحوه.

إلا أن حماد بن شعيب قال عن حبيب: عن حميد بن عبدالرحمن، عن نافع بن عبدالحارث.

الوجه الثاني: الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن نافع بن عبد الحارث:

* هو في السير لأبي إسحاق الفزاري (٤٩٦)، بنحوه.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديثَ سفيان الثوري، واختُلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن خميل، عن نافع بن عبدالحارث، عن النبي ﷺ.

ورواه عنه: وكيع، ومؤمل بن إسماعيل، ومحمد بن عبيد، ومحمد بن كثير، وقبيصة بن عقبة، ويحيى القطان، وإسحاق الأزرق، وأبو حذيفة النهدي، وأبو أحمد الزبيري.

وتابع الثوري عليه عن حبيب: حمزة الزيات.

وتابع خميلًا عليه عن نافع بن عبدالحارث: حميد بن عبدالرحمن -من رواية حماد بن شعيب، عن حبيب بن أبي ثابت، عنه-.

الوجه الثاني: سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن نافع بن عبدالحارث، عن النبي ﷺ.

ورواه عنه: أبو إسحاق الفزاري.

---

(١) طبعت ضمن كتاب «نسخة أبي مسهر» (ص٥١-٧٠)، فصواب عنوان الكتاب -كما في مخطوطته-: «جزء فيه نسخة أبي مسهر عبدالأعلى بن مسهر، ويحيى بن صالح الوحاظي، وغير ذلك».

الوجه الثالث: سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن رجل، عن نافع بن عبدالحارث، عن النبي ﷺ.

ورواه عنه: عبدالرحمن بن مهدي.

وقد عرض ابن أبي خيثمة الوجهين الأول والثاني من الاختلاف، وأشار إلى ترجيح الأول بتنبيهه على مخالفة راوي الثاني، حيث قال -بعد أن أسنده-: «ترك أبو إسحاق خميلًا من الإسناد».

ويؤيد ذلك: كثرة رواة الوجه الأول، وأن فيهم ثقاتًا حفاظًا، كيحيى القطان، ووكيع.

كما يؤيده أن وكيعًا أورد تفصيلًا في الإسناد، وهو ذِكرُ حبيب أن خميلاً حدَّثه بهذا الحديث مع مجاهد، وإيراد التفصيل قرينة على مزيد التثبت والحفظ.

ويؤكده أن الثوري توبع على هذا الوجه، حيث رواه عن حبيب بن أبي ثابت: حمزة الزيات، موافقًا للثوري.

وقد خالف عن الثوري -أيضًا-: عبدالرحمن بن مهدي، فأبهم خميلًا.

والأولى ألاّ تُعدَّ كلا روايتي الفزاري، وابن مهدي، خطأً، بل هما تقصيرٌ من راوِيَيهما في الإسناد:

فأما أبو إسحاق، فلعله لم ينشط لذكر خُميل، أو خفي عليه اسمه، أو حصل له غير ذلك، فقصَّر بذكره، وأسقطه.

وأما ابن مهدي، فلعله خفي عليه اسم خُميل -أيضًا-، فأبهمه بقوله: عن رجل.

وخميل رجلٌ خامل الذِّكر، غير مشهور -كما سيأتي-، فخفاء اسمه، وعدم معرفته، أمرٌ قريب.

وأما رواية حماد بن شعيب، عن حبيب، عن حميد بن عبدالرحمن، عن نافع بن عبدالحارث، فهي رواية منكرة، فقد ضعَّف حمادًا عددٌ من الأئمة، كابن معين، والبخاري، وأبو داود، والنسائي، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وابن عدي[1]، ثم إنه قد خالف الثوريَّ في إبدال حميد بن عبدالرحمن بخميل، إلا إن كان تحريفًا من النساخ، أو الطابعين، فإن أبا نعيم

(١) انظر: لسان الميزان (٣/٢٧٠).

الأصبهاني علق رواية حماد، فقرنه بحمزة الزيات، وساق روايتهما مساقًا واحدًا، وحمزة يرويه عن حبيب، عن خميل، كما سبق.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن الثوري يرويه عن حبيب بن أبي ثابت، عن خميل، عن نافع بن عبدالحارث، عن النبي ﷺ.

وتابع الثوريَّ عليه عن حبيب: حمزة الزيات.

وحبيب بن أبي ثابت ثقة جليل، كثير الإرسال والتدليس[١]، وقد أُمن إرساله وتدليسه بتصريحه بالسماع من خميل، كما مرَّ في رواية وكيع، وكما في رواية محمد بن كثير، عن الثوري، عنه.

وشيخه: خميل، ترجم له البخاري، وأبو حاتم، وسكتا عنه، وذكره ابن حبان في الثقات[٢]، وأما الحاكم، فأسند حديثه هذا، ثم قال: «هذا حديث صحيح الإسناد، فإن خميل -مولى عبدالله بن الحارث الأنصاري[٣]- روى عنه حبيب بن أبي ثابت غير حديث»، إلا أن هذا غير كاف في توثيقه، وتصحيح حديثه.

ففي خميل جهالة، ولذا قال الذهبي: «لا يعرف حاله، ما روى عنه سوى حبيب بن أبي ثابت، لكن ذكره ابن حبان في الثقات»[٤].

ولم أجد له سماعًا من نافع بن عبدالحارث، ولم أجد من ذكر أنه سمعه من الأئمة، وإن كان هو مولاه -كما جاء في عدة روايات-.

وعليه، فالإسناد ضعيف، لجهالة خميل.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أشار ابن أبي خيثمة تصويب الوجه التام عن الثوري، بذكر خميل فيه، وذلك بأن جَعَل إسقاطَ خميلٍ «تركًا» له من أبي إسحاق الفزاري.

---

(١) تقريب التهذيب (١٠٨٤).

(٢) (٤/٢١٤).

(٣) كذا قال الحاكم، وهو في عدة روايات: مولى نافع بن عبدالحارث، شيخه في هذا الإسناد.

(٤) ميزان الاعتدال (١/٦٦٩)، وقال في ديوان الضعفاء (ص١٢٣): «لا يعرف».

وتأيد ذلك بقرائن، منها: أن الإسقاط إنما هو تقصير ممن أسقط، وأما تمام الإسناد وتجويده فهو أدلُّ على الحفظ والضبط[١]، وهو ما يبدو أن ابن أبي خيثمة يشير إليه بالتعبير بالترك، كما سبق، وأن رواية الأكثر على ما صوَّبه ابن أبي خيثمة، فيهم حفاظ، وأن أحد الجماعة، وهو وكيع، ذكر تفصيلًا فيه يؤكد ما روى، وذكر التفصيل قرينة على الحفظ، وأن الثوري توبع فيه عن حبيب بن أبي ثابت، فذُكِرَ خميلٌ في المتابعة.

(١) وهذه قرينة ستتكرر مرارًا في بحث أحاديث هذه الرسالة، ولها أصل في تطبيقات أئمة النقد -كما مرَّ في المطلب الرابع من المبحث الثالث من مقدمة البحث (ص؟؟؟)-.

الحديث الثاني

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/١١٣-١١٤):

وأما ثابت بن وديعة، فمن الخزرج. يقال: إنه يكنى أبا سعد.

روى حديثه زيد بن وهب، واختُلف عنه فيه:

قال الحكم بن عتيبة، عن زيد بن وهب: عن البراء، عن ثابت بن وديعة.

وقال أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عن زيد بن وهب: عن ثابت بن وديعة، لم يذكر البراء.

وقال عدي بن ثابت، عن زيد بن وهب: عن ثابت بن وديعة، تابع روايةَ أبي بكر بن عياش، عن الأعمش.

وقال عبدالواحد بن زياد، عن الأعمش، عن زيد بن وهب: عن عبدالرحمن بن حسنة.

وتابع عبدَالواحد، عن الأعمش: عن عبدالرحمن بن حسنة: غيرُ إنسان.

كذا قال كلهم: عن [ثابت بن وديعة][1]، إلا أبو بكر بن عياش، فإنه قال في حديثه: عن ثابت بن يزيد بن وديعة.

٣١١- فحدثنا عمرو بن عون الواسطي، قال: نا خالد بن عبدالله، عن حصين بن عبدالرحمن، عن زيد بن وهب، عن ثابت بن يزيد بن وديعة، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في جيش، فأصبنا ضبابًا، فشويت منها ضَبًّا، فأتيت به رسولَ الله ﷺ، فوضعته بين يديه، فأخذ عودًا، فعدَّ به أصابعه، فقال: «إن أمةً من بني إسرائيل مُسِخَت دوابًّا في الأرض، وإني لا أدري أيَّ الدوابِّ هي»، فلم يأكل رسول الله ﷺ، ولم يَنهَ.

---

(١) كذا في المطبوع والمخطوط (ق٢٥)، ويظهر أن صوابه: «عبدالرحمن بن حسنة»، بدلالة أن أقرب مذكور هو: «غير إنسان» من أصحاب الأعمش، وهؤلاء يقولون: عبدالرحمن بن حسنة. وكذا، فالسياق في استثناء أبي بكر بن عياش، وأبو بكر لم يخالف أصحاب زيد بن وهب في ذِكره ثابتًا، بل خالف أصحاب الأعمش. ومما يقوّي ذلك جدًّا: أن ابن أبي خيثمة أسند بعقب هذا الكلام روايةَ حصين، وفيها: ثابت بن يزيد بن وديعة، فلا معنى لحكاية تفرد أبي بكر بن عياش بهذه سياقة التامة للاسم، ثم إسناد روايةٍ أخرى فيها السياقة نفسها، إلا على تغيير ما بين المعقوفين إلى ما استظهرت، والله أعلم.

❏ التخريج:

الوجه الأول: زيد بن وهب، عن ثابت بن يزيد بن وديعة[1]:

* أخرجه ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (٤٣٧٥/السفر الثالث)، وأبو داود (٣٧٩٥) –ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد (٦٥/١٧)–، عن **عمرو بن عون**، به، بنحوه.

إلا أن ابن أبي خيثمة وأبا داود قالا: عن عمرو، عن خالد، عن حصين، عن زيد، عن ثابت بن وديعة.

* وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٣٩٥/١) عن سعيد بن سليمان، عن **خالد بن عبدالله**، به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد بن حنبل (١٧٩٣١) من طريق يزيد بن عطاء،

وأحمد بن منيع –كما في إتحاف الخيرة المهرة (٤٧٠٢)، وعنه ابن بنته أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٢٥٧)– عن أسد بن عمرو[2]،

والبخاري في التاريخ الكبير (١٧٠/٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٩٧/٤)، وشرح مشكل الآثار (٣٢٧٨)، من طريق أبي عوانة الوضاح بن عبدالله اليشكري،

وابن ماجه (٣٢٣٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٩٧/٤)، وشرح مشكل الآثار (٣٢٧٧)، والطبراني في الكبير (١٣٦٧)، من طريق محمد بن فضيل[3]،

والنسائي في الصغرى (١٩٩/٧)، والكبرى (٤٨١٣، ٦٦١٧)، والطبري في تهذيب الآثار (٢٩١/مسند عمر)، من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم،

والنسائي في الكبرى (٦٦١٨) من طريق محمد بن سليمان الحراني، والطبري في تهذيب الآثار (٢٩٢/مسند عمر) من طريق يحيى بن عبدالله البابلتي، كلاهما (محمد بن سليمان، والبابلتي) عن أبي جعفر عيسى بن أبي عيسى الرازي،

---

(١) بدأتُ به لكونه هو الوجهَ الذي أورده ابن أبي خيثمة مسندًا.

(٢) سقط ذكر حصين في مطبوعة معجم الصحابة، وإحدى نُسَخِه، وأثبته محققا طبعة مبرة الآل والأصحاب (٤٣٢/١) بالاستناد إلى نقل البوصيري في إتحاف الخيرة روايةَ أحمد بن منيع.

(٣) هذا الطريق من رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن ابن فضيل في ثلاثة المصادر كلها، وقد أُقحم في بعض نسخ مصنف ابن أبي شيبة في آخر باب أكل الضب من كتاب الأطعمة، وحذفه المحققون في طبعة الرشد (١٩٨/٨)، وطبعة دار القبلة (٣٦٥/١٢).

والطبري في تهذيب الآثار (٢٩١/مسند عمر) من طريق أبي زبيد عبثر بن القاسم،

والطبراني في الكبير (١٣٦٦) من طريق ورقاء بن عمر،

ثمانيتهم (يزيد بن عطاء، وأسد، وأبو عوانة، وابن فضيل، وأبو الأحوص، وأبو جعفر الرازي، وعبثر، وورقاء) عن **حصين**، به، بنحوه.

إلا أن أبا عوانة زاد البراء بن عازب بين زيد بن وهب وثابت، وقال: ثابت بن وديعة، وأسدًا، وابنَ فضيل، وأبا الأحوص، وعبثر، وورقاء، قالوا عن حصين، عن زيد بن وهب: عن ثابت بن يزيد الأنصاري، وشك عبثر بين: ثابت بن زيد، وثابت بن يزيد.

وأبا جعفر الرازي قال -في رواية البابلتي عنه-: ثابت بن زيد.

* وأخرجه الطيالسي (١٣١٦) -ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٣٤٤)-،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٣٤٤)، من طريق عمرو بن مرزوق،

كلاهما (الطيالسي، وعمرو) عن شعبة بن الحجاج، عن **يزيد بن أبي زياد**، عن زيد بن وهب، به، بلفظ: أن أعرابيًّا أتى النبيَّ ﷺ بضب، فوضعه بين يديه، فقال رسول الله ﷺ: «أمة مسخت، وما أدري لعل هذا منه».

إلا أن يزيد قال فيه عن زيد بن وهب: عن ثابت بن وديعة.

* وأخرجه أبو عبيد في غريب الحديث (٦١٥/٢، ٦١٦)، والطبري في تهذيب الآثار (٢٩٣/مسند عمر)، من طريق عبدالرحمن بن مهدي،

وأحمد (١٧٩٢٨)، والبخاري في التاريخ الكبير (١٧١/٢)، من طريق محمد بن جعفر،

وأحمد (١٧٩٢٩)، والنسائي في الصغرى (٢٠٠/٧)، والكبرى (٤٨١٤، ٦٦١٦)، من طريق بهز بن أسد،

وأحمد (١٧٩٣٠)، والحربي في غريب الحديث (٢٨٥/١)، والطبراني في الكبير (١٣٦٥)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٣٤٣)، من طريق عفان بن مسلم،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٩٨/٤)، وشرح مشكل الآثار (٣٢٨١)، من طريق حميد الصائغ،

خمستهم (ابن مهدي، ومحمد بن جعفر، وبهز، وعفان، وحميد) عن شعبة بن الحجاج، عن **عدي بن ثابت**، عن زيد بن وهب، به، بلفظ: أن رجلاً من بني فزارة أتى النبيَّ ﷺ

بضبابٍ قد احترشها، فقال: «إن أمةً مسخت، فلا أدري لعل هذا منهم»، لفظ ابن مهدي، وللباقين نحوه، وشك عفان في قوله: «ما أدري لعل هذا منها».

إلا أن عديًّا قال فيه عن زيد: عن ثابت بن وديعة.

* وأخرجه ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (٤٣٥٥/السفر الثالث) من طريق أبي بكر بن عياش، عن **سليمان بن مهران الأعمش**، عن زيد بن وهب، به، ولم يسق إلا طرفه.

إلا أن الأعمش قال فيه عن زيد: عن ثابت بن وديعة.

الوجه الثاني: زيد بن وهب، عن البراء بن عازب، عن ثابت بن وديعة:

* أخرجه أبو داود الطيالسي (١٣١٦) -ومن طريقه البغوي في معجم الصحابة (٢٥٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٩٨/٤)، وشرح مشكل الآثار (٣٢٨٠)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (١٢/٢)-،

وابن سعد في الطبقات (٣٩٥/١)، وابن منده في معرفة الصحابة (٣٤٠/١)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣٥٢/١)، ومعرفة الصحابة (١٣٤٢)، من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم،

وابن أبي شيبة (٢٤٨٣٠)، وأحمد (١٧٩٣٢، ٥٠٩/٣٩)، والبخاري في التاريخ الكبير (١٧١/٢)، من طريق محمد بن جعفر غندر،

وأحمد (١٧٩٣٢)، وابن منده في معرفة الصحابة (٣٣٩/١، ٣٤٠)، من طريق عفان بن مسلم،

والدارمي (٢٠٥٩) عن سهل بن حماد،

ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٣٢٣/١)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٢٧/١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٣٤٢)، والضياء في المنتقى من مسموعات مرو (١٥١/مخطوط)، من طريق أبي الوليد هشام بن عبدالملك الطيالسي،

ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٣٢٣/١)، وابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (٣٦٨٠، ٤٣٥٤/السفر الثالث) -ومن طريقه البيهقي (٣٢٥/٩)-، والطبراني في الكبير (١٣٦٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٣٤٢)، من طريق مسلم بن إبراهيم،

وابن منده في معرفة الصحابة (٣٣٩/١، ٣٤٠) من طريق يحيى بن جعفر، عن عبدالوهاب بن عطاء،

والنسائي في الصغرى (٧/٢٠٠)، والكبرى (٦٦١٥)، وفي الرابع من حديث شعبة والثوري مما أغرب به بعضهم على بعض (١٣٦)، من طريق عبدالرحمن بن مهدي،

والبغوي في معجم الصحابة (٢٥٨) -ومن طريقه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/١٢)-، من طريق بهز بن أسد،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/١٩٨)، وشرح مشكل الآثار (٣٢٧٩)، من طريق بقية بن الوليد،

والطبراني في الكبير (١٣٦٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٣٤٢) من طريق محمد بن كثير،

وابن منده في معرفة الصحابة (١/٣٣٩، ٣٤٠) من طريق بشر بن عمر،

والبيهقي (٩/٣٢٥) من طريق عبيدالله بن موسى،

الأربعة عشر راويًا (أبو داود الطيالسي، وأبو النضر، وغندر، وعفان، وسهل بن حماد، وأبو الوليد الطيالسي، ومسلم بن إبراهيم، وعبدالوهاب بن عطاء، وابن مهدي، وبهز، وبقية، ومحمد بن كثير، وبشر بن عمر، وعبيدالله بن موسى) عن شعبة بن الحجاج، عن **الحكم بن عتيبة**، عن زيد بن وهب، به، بلفظ: أُتِيَ النبي ﷺ بضب، فقال: «أمة مُسخت، والله أعلم».

الوجه الرابع: زيد بن وهب، عن عبدالرحمن بن حسنة:

* أخرجه ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (١٢٣٣ي/السفر الثاني، ٣٦٩٢، ٤٣٥٧/السفر الثالث) -ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد (١٧/٦٤، ٦٥)-، من طريق **عبدالواحد بن زياد**، به، بنحوه.

* وأخرجه مسدد في مسنده (١/٤٧٠٧/إتحاف الخيرة) -ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد (١٧/٦٥)، وأحمد (١٧٧٥٩)، عن يحيى بن سعيد القطان،

وابن أبي شيبة في مسنده (٧٣٧)، ومصنفه (٢٤٨٢٧)، وأحمد (١٧٧٥٩)، وأبو يعلى (٩٣١) -وعنه ابن حبان (٥٢٦٦)-، والطبري في تهذيب الآثار (٣٠٣/مسند عمر)، من طريق وكيع،

وأحمد (١٧٧٥٧)، والبزار (١٢١٧/كشف الأستار)، والطبري في تهذيب الآثار (٢٩٥، ٣٠٢/مسند عمر)، وابن الأعرابي في معجمه (٥٢١)، من طريق أبي معاوية محمد بن خازم،

وأحمد بن حازم ابن أبي غرزة في مسند عابس الغفاري وجماعة من الصحابة (٨) -ومن طريقه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (١٠٣/٢)-، والطبري في تهذيب الآثار (٢٩٥، ٣٠٢/مسند عمر)، والبيهقي (٣٢٥/٩)، من طريق يعلى بن عبيد،

والترمذي في العلل الكبير (٥٤٧/ترتيبه)، والطبري في تهذيب الآثار (٢٩٤/مسند عمر) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة،

وابن المنذر في الأوسط (٨٢٩٦/الفلاح) من طريق عبدالله بن نمير،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٩٧/٤)، وشرح مشكل الآثار (٣٢٧٦)، من طريق حفص بن غياث،

وفي شرح معاني الآثار (١٩٧/٤) من طريق يزيد بن عطاء،

وفي شرح مشكل الآثار (٣٢٧٥) من طريق عبيدالله بن موسى،

تسعتهم (يحيى القطان، ووكيع، وأبو معاوية، ويعلى بن عبيد، وابن أبي زائدة، وابن نمير، وحفص، ويزيد بن عطاء، وعبيدالله بن موسى) عن **الأعمش**، عن زيد بن وهب، به، بلفظ: غزونا مع رسول الله ﷺ فأصابتنا مجاعة، فنزلنا بأرضٍ كثيرة الضباب، فأخذنا منها، فطبخنا في قدورنا، فسألنا النبي ﷺ، فقال: «إن أمة فقدت -أو مسخت-، والله أعلم»، فأمرنا، فأكفأنا القدور. لفظ يحيى القطان -في رواية أحمد عنه-، وللباقين نحوه مطولاً ومختصرًا.

الوجه الخامس: زيد بن وهب، عن حذيفة بن اليمان:

* أخرجه أحمد (١٧٩٣٠، ٢٣٣١٥) عن عفان،

والبزار (٢٨١٣)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (١٠٢٩)، من طريق عبيدالله بن موسى،

والطبري في تهذيب الآثار (٢٩٠/مسند عمر) من طريق النضر بن شميل،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٣٤٥) من طريق معاذ بن معاذ العنبري،

أربعتهم (عفان، وعبيدالله بن موسى، والنضر، ومعاذ) عن شعبة، عن **حصين بن عبدالرحمن**، عن زيد بن وهب، به، بلفظ: أُتِي النبي ﷺ بضب، فقال: «إن أمة مسخت دوابَّ في الأرض»، فلم يأمر به، ولم ينه عنه. لفظ النضر، وللباقين نحوه، إلا أن عبيدالله بن موسى اختصره، فلم يذكر إلا المسخ.

* وعلقه ابن منده في معرفة الصحابة (٣٤١/١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٧٢/١)، عن الحسن بن عمارة، عن **عدي بن ثابت**، عن زيد بن وهب، به.

الوجه السادس: زيد بن وهب، عن البراء بن عازب:

* أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده (٤١٤/بغية الباحث، ٢٣٢٦/المطالب العالية، ٤٧١٢/إتحاف الخيرة)، عن عبدالوهاب بن عطاء، عن شعبة، عن **الحكم**، عن زيد بن وهب، به، بنحوه.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث زيد بن وهب، واختُلف عنه وعمَّن دونه على أوجه:

الوجه الأول: زيد بن وهب، عن ثابت بن يزيد بن وديعة:

ورواه عنه: حصين بن عبدالرحمن -من رواية خالد بن عبدالله الواسطي، ويزيد بن عطاء، وأبي جعفر الرازي (في قول محمد بن سليمان الحراني، عنه)، ومحمد بن فضيل، وأبي الأحوص سلام بن سليم، وعبثر بن القاسم، وورقاء بن عمر، وأبي جعفر الرازي (في قول البابلتي، عنه)، عنه-.

لكن ابن فضيل، وأبا الأحول، وعبثر، وورقاء، قالوا: عن حصين، عن زيد بن وهب، عن ثابت بن يزيد الأنصاري، فلم يذكروا (وديعة)، وشك عبثر بين: ثابت بن زيد، وثابت بن يزيد، وقال أبو جعفر الرازي: ثابت بن زيد.

الوجه الثاني: زيد بن وهب، عن البراء بن عازب، عن ثابت بن وديعة:

ورواه عنه: الحكم بن عتيبة -من رواية شعبة (في قول أبي داود الطيالسي، وأبي النضر هاشم بن القاسم، ومحمد بن جعفر غندر، وعفان، وسهل بن حماد، وأبي الوليد الطيالسي، ومسلم بن إبراهيم، وعبدالوهاب بن عطاء -من رواية يحيى بن جعفر، عنه-، وعبدالرحمن بن مهدي، وبهز بن أسد، وبقية بن الوليد، ومحمد بن كثير، وبشر بن عمر، وعبيدالله بن موسى، عنه)، عنه-.

الوجه الثالث: زيد بن وهب، عن ثابت بن وديعة:

ورواه عنه: يزيد بن أبي زياد، وعدي بن ثابت -من رواية شعبة، عنه-، وحصين بن عبدالرحمن -من رواية أبي عوانة، عنه-، والأعمش -من رواية أبي بكر بن عياش، عنه-.

الوجه الرابع: زيد بن وهب، عن عبدالرحمن بن حسنة:

ورواه عنه الأعمش -من رواية يحيى القطان، ووكيع، وأبي معاوية، ويعلى بن عبيد، وزكريا بن أبي زائدة، وحفص بن غياث، ويزيد بن عطاء، وعبيدالله بن موسى، عنه-.

الوجه الخامس: زيد بن وهب، عن حذيفة بن اليمان:

ورواه عنه: حصين بن عبدالرحمن -من رواية شعبة، عنه-، وعدي بن ثابت -من رواية الحسن بن عمارة، عنه-.

الوجه السادس: زيد بن وهب، عن البراء بن عازب:

ورواه عنه: الحكم بن عتيبة -من رواية الحارث بن أبي أسامة، عن عبدالوهاب بن عطاء، عن شعبة، عنه-.

ومنه يتبين أن الحديث روي على عدة أوجه، قال ابن عبدالبر: «يختلفون فيه اختلافًا كثيرًا»(١).

وقد وقعت اختلافات عن بعض الرواة دون المدار (زيد بن وهب)، فسأبدأ بتحريرها، ثم أنظر في الخلاف عن المدار:

أولًا: الخلاف عمَّن دون زيد بن وهب:

١- حصين بن عبدالرحمن:

* رواه خالد بن عبدالله الواسطي، ويزيد بن عطاء، عن حصين، عن زيد، عن ثابت بن يزيد بن وديعة،

* ورواه محمد بن فضيل، وأبو الأحوص سلام بن سليم، وعبثر بن القاسم، وورقاء بن عمر، عن حصين، عن زيد، عن ثابت بن يزيد الأنصاري، وشكَّ عبثر بين ثابت بن زيد، وثابت بن يزيد،

* ورواه أبو جعفر الرازي، واختُلف عنه:

** فرواه محمد بن سليمان الحراني عنه، عن حصين، عن زيد، عن ثابت بن يزيد بن وديعة،

---

(١) الاستيعاب (٢٠٦/١).

** ورواه يحيى بن عبدالله البابتلي عن أبي جعفر، عن حصين، عن زيد، عن ثابت بن زيد،

* ورواه أبو عوانة، عن حصين، عن زيد، عن ثابت بن وديعة،

* ورواه شعبة بن الحجاج، عن حصين، عن زيد، عن حذيفة بن اليمان.

فأما اختلاف الرواة بين (ثابت بن يزيد بن وديعة)، و(ثابت بن يزيد الأنصاري)، و(ثابت بن وديعة)، فظاهرٌ أنه اختصارٌ من الرواة، وتصرفٌ في نسب الصحابي، فمنهم من اقتصر في نسبه على ذكر أبيه (يزيد)، ومنهم من نسبه إلى أمه (وديعة)، ومنهم من ذكر اسمه تامًّا، منسوبًا إلى أبيه وأمه على عطف البيان، قال الترمذي: «ثابت بن يزيد هو ثابت بن وديعة، يزيد أبوه، ووديعة أمه»[1].

وأما شك عبثر في روايته، فإنه توبع على أحد وجهيه، وهو: ثابت بن يزيد، فهو الراجح.

وقول يحيى البابلتي عن أبي جعفر الرازي: ثابت بن زيد، قول ضعيف، لضعف البابلتي[2].

ومن ثم، فينعقد الخلاف بين الجماعة (خالد الواسطي، ويزيد بن عطاء، وابن فضيل، وأبو الأحوص، وأبو جعفر الرازي، وعبثر، وورقاء، وأبو عوانة)، وبين شعبة، في تعيين صحابي الحديث، بين ثابت بن يزيد بن وديعة، وحذيفة بن اليمان.

وحصين بن عبدالرحمن السلمي أحد الثقات المأمونين، إلا أنه ساء حفظه في آخر عمره، وتغير[3].

قال العجلي: «والواسطيون أروى الناس عنه»، وقال ابن حجر: «وأخرج له البخاري من حديث شعبة، والثوري، وزائدة، وأبي عوانة، وأبي بكر بن عياش، وأبي كدينة، وحصين بن نمير، وهشيم، وخالد الواسطي، وسليمان بن كثير العبدي، وأبي زبيد عبثر بن القاسم، وعبدالعزيز العمي، وعبدالعزيز بن مسلم، ومحمد بن فضيل، عنه.

---

(١) العلل الكبير (ص٢٩٧).

(٢) تقريب التهذيب (٧٥٨٥).

(٣) تقريب التهذيب (١٣٦٩).

فأما شعبة، والثوري، وزائدة، وهشيم، وخالد، فسمعوا منه قبل تغيره، وأما حصين بن نمير، فلم يخرج له البخاري من حديثه عنه سوى حديث واحد -كما سنبينه بعد-، وأما محمد بن فضيل ومن ذكر معه، فأخرج من حديثهم ما توبعوا عليه»، وقال السخاوي: «خرج له الشيخان من رواية خالد بن عبدالله الواسطي، والثوري، وشعبة، وأبي زبيد عبثر بن القاسم، ومحمد بن فضيل، وهشيم، وأبي عوانة الوضاح، عنه، والبخاري فقط من رواية حصين بن نمير، وزائدة بن قدامة، وسليمان بن كثير العبدي، وعبدالعزيز بن عبدالصمد العمي، وعبدالعزيز بن مسلم، وأبي كدينة يحيى بن المهلب، وأبي بكر بن عياش عنه، ومسلم فقط من رواية جرير بن حازم، وزياد بن عبدالله البكائي، وأبي الأحوص سلام بن سليم، وعباد بن العوام، وعبدالله بن إدريس، عنه، وفي هؤلاء من سمع منه قبل الاختلاط، كالواسطي وزائدة والثوري وشعبة، ومن سمع منه بعده، كحصين»[(١)].

ومن هذا يتبين أن ممن سمع منه قبل الاختلاط من رواة الوجه الأول: خالد بن عبدالله، وراوي الوجه الثاني: شعبة بن الحجاج، ومن الواسطيين عنه من رواة الوجه الأول: خالد، وأبو عوانة.

وهذا يقوِّي الوجهين عن حصين، ويُخرج الخلاف من كونه خلافًا بين اختلاط حصين وصحَّته.

وقد روى شعبة هذا الحديث على أوجه، فرواه عن الحكم، عن زيد، عن البراء، عن ثابت بن وديعة، ورواه عن يزيد بن أبي زياد، وعن عدي بن ثابت، عن زيد، عن ثابت بن وديعة، إضافةً إلى هذا الوجه.

وجاءت روايته لهذا الوجه -في رواية عفان عنه- معطوفةً على رواية عدي، حيث ساقه عنه، ثم قال: «وقال حصين: عن زيد بن وهب، عن حذيفة...».

وهذه قرينة على ضبط شعبة لحديثه، واستحضاره للفرق بين ما حدَّثه به حصين، وما حدثه به عدي.

وبمقابله، فاتفاق الجماعة قرينة قوية على ضبطهم لحديثهم.

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٤٤١/١)، ميزان الاعتدال (٥٥١/١)، هدي الساري (ص٣٩٨)، فتح المغيث (٣٧٤/٤).

فالظاهر -والله أعلم- أن حصينًا حدَّث بالوجهين جميعًا.

٢- الحكم بن عتيبة:

رواه شعبة، عنه، واختُلف عن شعبة:

* فرواه أبو داود الطيالسي، وأبو النضر، وغندر، وعفان، وسهل بن حماد، وأبو الوليد الطيالسي، ومسلم بن إبراهيم، وابن مهدي، وبهز، وبقية، ومحمد بن كثير، وبشر بن عمر، وعبيدالله بن موسى، عن شعبة، عن الحكم، عن زيد، عن البراء بن عازب، عن ثابت بن وديعة،

** ووافقهم عبدالوهاب بن عطاء -في رواية يحيى بن جعفر عنه-،

** ورواه الحارث بن أبي أسامة، عن عبدالوهاب بن عطاء، عن شعبة، عن الحكم، عن البراء بن عازب، به، بإسقاط ثابت.

وقد أخرج روايةَ يحيى بن جعفر، عن عبدالوهاب بن عطاء: ابنُ منده في معرفة الصحابة، لكنه قرنها برواية عفان، وبشر بن عمر، وأبي النضر.

فيحتمل أن ابن منده حمل رواية عبدالوهاب على رواية هؤلاء، فإن كان كذلك، لم يكن الحارث منفردًا بهذه الرواية عن عبدالوهاب، لاحتمال أن يحيى بن جعفر يوافقه، لكن إنما حمل ابن منده روايته على رواية غيره.

ويحتمل أن تكون رواية يحيى بن جعفر، عن عبدالوهاب بن عطاء، موافقةً لرواية الجماعة، كما علَّقها ابن منده.

وإسقاط ثابت بن وديعة خطأٌ على أي الاحتمالين، لمخالفة ذلك روايةَ الجماعة من أصحاب شعبة، وفيهم أضبط الرواة عنه، كغندر، وابن مهدي.

والخطأ على الاحتمال الأول من عبدالوهاب، وعلى الاحتمال الثاني من الحارث.

ويقرِّب الاحتمال الأول أن عبدالوهاب صدوق ربما أخطأ، وقد ضعفه بعض الأئمة، كأحمد -في رواية-، والبخاري، والنسائي، وغيرهم(١).

ويمكن أن يقال: إن هذا تقصيرٌ منه، لعدم ضبطه اسم ثابت بن وديعة، فلا يعدُّ من أخطائه.

---

(١) تقريب التهذيب (٤٢٦٢)، تهذيب التهذيب (٦٣٨/٢).

٣- عدي بن ثابت:

* رواه شعبة، عن عدي، عن زيد، عن ثابت بن وديعة،

* ورواه الحسن بن عمارة، عن عدي، عن زيد، عن حذيفة بن اليمان.

والحسن بن عمارة متروك، بل نقل الساجي الإجماع على ترك حديثه[1].

فروايته على ذلك ساقطة، خاصة مع خلافه لشعبة مع حفظه وضبطه.

٤- الأعمش:

* رواه يحيى القطان، ووكيع، وأبو معاوية الضرير، ويعلى بن عبيد، وزكريا بن أبي زائدة، وحفص بن غياث، ويزيد بن عطاء، وعبيدالله بن موسى، عن الأعمش، عن زيد، عن عبدالرحمن بن حسنة،

* ورواه أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عن زيد، عن ثابت بن وديعة.

وقد أشار ابن أبي خيثمة في كلامه على الحديث إلى إعلال رواية أبي بكر بن عياش، قال: «وقال عبدالواحد بن زياد، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عبدالرحمن بن حسنة، وتابع عبدَالواحد، عن الأعمش، عن عبدالرحمن بن حسنة، غيرُ إنسان، كذا قال كلهم: عن [عبدالرحمن بن حسنة]، إلا أبو بكر بن عياش، فإنه قال في حديثه: عن ثابت بن يزيد بن وديعة».

وقال الدارقطني بعد سياق رواية أبي بكر: «غريب من حديث الأعمش، عن زيد بن وهب، عنه، تفرد به أبو بكر بن عياش، عن الأعمش»[2].

ومما يقوي أن رواية أبي بكر بن عياش خطأ: ثلاث قرائن:

١- حال أبي بكر، فإن عددًا من الأئمة قد ذكروا أن له أخطاءً وأوهامًا، وضعفه بعضهم، كابن نمير، وعثمان الدارمي، ونقل أبو أحمد الحاكم أنه «ليس بالحافظ عندهم»، يعني عند أئمة النقد، قال ابن حجر في التقريب: «ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح»، وقال الذهبي: «صدوق ثبت في القراءة، لكنه في الحديث يغلط ويهم»[3].

---

(١) تقريب التهذيب (١٢٦٤)، تهذيب التهذيب (٤٠٧/١).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٢٩٦/١).

(٣) تقريب التهذيب (٧٩٨٥)، تهذيب التهذيب (٤٩٢/٤)، ميزان الاعتدال (٤٩٩/٤).

٢- أن أبا بكر -على ما وُصف من حاله- قد خالف الجماعة، وفيهم الحفاظ الكبار، كالقطان، ووكيع، وأحد أحفظ الناس لحديث الأعمش، وهو أبو معاوية الضرير(١).

٣- أنه سلك في رواية الأعمش الجادة، فإن هذا الحديث معروف بثابت بن وديعة، ورواه الأعمش فجعله عن عبدالرحمن بن حسنة، فلم يضبط عنه أبو بكر بن عياش، وجعله على الجادة.

ثانيًا: الخلاف عن زيد بن وهب:

قال البزار بعد أن أسند رواية حصين، عن زيد، عن حذيفة: «وهذا الحديث هكذا رواه حصين، عن زيد بن وهب، عن حذيفة، وخالفه الأعمش، والحكم بن عتيبة، وعدي بن ثابت، وخالف كل واحد منهم صاحبه»(٢).

ففي الخلاف عن زيد بن وهب سعة، وخلاصته أنه قد:

* رواه حصين بن عبدالرحمن، عن زيد بن وهب، عن ثابت بن يزيد بن وديعة،

* ورواه يزيد بن أبي زياد، وعدي بن ثابت، عن زيد، عن ثابت بن وديعة،

* ورواه الحكم بن عتيبة، عن زيد، عن البراء بن عازب، عن ثابت بن وديعة،

* ورواه الأعمش، عن زيد، عن عبدالرحمن بن حسنة،

* ورواه حصين، عن زيد، عن حذيفة بن اليمان.

فأما الوجهان الأولان، فيمكن اعتبارهما واحدًا، وإنما الخلاف في نسبة ثابت إلى أمه، أو الجمع بين نسبته إلى أبيه وأمه.

وبين ثلاثةِ الأوجهِ الأولى قدرٌ مشترك، وهو جعل صحابي الحديث: ثابت بن وديعة، لكن زاد الحكمُ في الوجه الثالث البراءَ بين زيد وثابت.

وقد أورد ابن أبي خيثمة رواية الحكم، لكن في موضعٍ آخر، فاستغربها بقوله: «كذا قال الحكم: عن زيد بن وهب، عن البراء، عن ثابت بن وديعة»(٣).

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٣/٥٥١).

(٢) مسند البزار (٧/٢٣٩).

(٣) التاريخ الكبير (٣/١٧٦/السفر الثالث).

وقال: «والحكم بن عتيبة يروي عن زيد بن وهب، عن البراء، عن ثابت بن وديعة، ولا يذكر غيرُه: عن البراء»[١]، وقال البيهقي: «كذا قال الحكم»[٢].

والحكم ثقة ثبت ربما دلس[٣]، وتدليسه هنا مأمون برواية شعبة عنه، وقد خالف في روايته ثلاثةً من الرواة ليسوا بأوثق منه، أحدهم حصين بن عبدالرحمن، وقد مرَّ أنه ثقة مأمون[٤]، والثاني عدي بن ثابت، وهو ثقة[٥]، والثالث يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيف[٦].

فالظاهر أن ذكر البراء بن عازب في الحديث زيادة مقبولة من الحكم، لقرينتين:

١- ثقة الحكم وثبته.

٢- أن مِن المعروف من منهج أئمة النقد اعتبار إدخال الراوي في الإسناد قرينة على ضبط راويه، وحفظه له، وكانوا يرجِّحون بذلك، بل ربما رجَّحوا رواية الضعيف إذا أدخل راويًا في الإسناد -كما سبق[٧]-.

وأما رواية الأعمش، بجعله عن عبدالرحمن بن حسنة، فقد خالف الأعمشُ فيها الرواةَ السابقَ ذكرهم، ومنهم الحكم، حيث اتفقوا على جعله عن ثابت بن يزيد بن وديعة، لا عن عبدالرحمن بن حسنة.

نقل الترمذي أن البخاري لم يعرف أن أحدًا روى هذا غير الأعمش[٨].

وقال البخاري -أيضًا-، وساق روايات حصين، وعدي بن ثابت، والحكم: «وقال الأعمش: عن زيد بن وهب، عن عبدالرحمن بن حسنة، عن النبي ﷺ، وحديث ثابت أصح»[٩].

إلا أنه قال في موضع آخر: «وكأنَّ حديث هؤلاء عن زيد بن وهب، عن ثابت بن

---

(١) العلل الكبير (ص٢٩٧).

(٢) السنن الكبير (٩/٣٢٥).

(٣) تقريب التهذيب (١٤٥٣).

(٤) (ص٧٣).

(٥) تقريب التهذيب (٤٥٣٩).

(٦) تقريب التهذيب (٧٧١٧).

(٧) (ص٥٣) وحاشيتها.

(٨) العلل الكبير (ص٢٩٦).

(٩) التاريخ الكبير (٢/١٧١).

وديعة، أصح، ويُحتمل عنهما جميعًا»[١].

والظاهر أن هذا مِن البخاري نظرٌ لقوة الخلاف، وضبط الأعمش وحفظه، إلا أن الذي يظهر أن مخالفتَه للرواة الآخرين، وانفرادَه بذكر عبدالرحمن بن حسنة في الحديث يؤيد ترجيح البخاري الأول، وهو ما مال إليه حتى وهو يبين احتمال الحديث عن ثابت، وابن حسنة.

وقد خالف الأعمشُ رواةَ الحديث جميعًا في متنه أيضًا، فزاد لفظة: «فأكفأناها»، وفي رواية عنه: «فأمرنا، فأكفأناها»، وغيرُ الأعمش لا يذكرها، بل يقتصرون على أن النبي ﷺ لم يأكل -أو: لم يأمر-، ولم ينهَ، أو: أنه ﷺ قال: «ما أدري لعل هذا منه»، فالظاهر أن هذه الزيادة لا تصح.

قال البخاري، وساق رواية الأعمش: «وحديث ثابت أصح، وفي نفس الحديث نظر: قال ابن عمر، عن النبي ﷺ: «لا آكله، ولا أحرمه»[٢]، وقال ابن عباس: «لو كان حرامًا لم يؤكل في مائدة النبي -صلى الله عليه وسلم»[٣]»[٤].

وقال الطحاوي -بعد أن ذكر احتجاج بعض العلماء برواية الأعمش-: «وخالفهم في ذلك آخرون، فلم يروا بها بأسًا، وكان من الحجة لهم في ذلك أن حصينًا قد روى هذا الحديث عن زيد بن وهب، على خلاف هذا المعنى الذي رواه الأعمش عليه»، ثم ساق رواية حصين، ثم قال: «ففي هذا الحديث خلاف ما في الحديث الأول، لأن في هذا أن رسول الله ﷺ لم ينههم عن أكلها...»[٥].

وساق البيهقي رواياتٍ عن بعض الصحابة تفيد أن النبي ﷺ لم يأكل، ولم ينهَ، وأعقبها برواية الأعمش، ثم قال: «كذا رواه الأعمش عن زيد»، ثم ساق رواية الحكم، وقال: «وهو في معنى أحاديث من قبله، وليس فيه تحريم»[٦].

---

(١) العلل الكبير، للترمذي (٢٩٧/١).

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٣٦، ٧٢٦٧)، ومسلم (١٩٤٣، ١٩٤٤).

(٣) أخرجه البخاري (٢٥٧٥)، ومسلم (١٩٤٧).

(٤) التاريخ الكبير (١٧١/٢). والبخاري ساق هذا لتضعيف الحديث من أصله -فيما يظهر-، بالنظر إلى ورود أن الضب أمة مسخت، فكأنه ذهب إلى أن في هذا تحريمًا، أو كراهة شرعية، يدل لهذا أنه لم يَسُق لفظ الأعمش، لكن لعل كلام البخاري يصح في لفظ الأعمش من باب أولى.

(٥) شرح معاني الآثار (١٩٧/٤).

(٦) السنن الكبير (٣٢٥/٩).

والظاهر أن إكفاء القدور دخل على الأعمش من حديث زيد بن وهب الآخر، وهو حديثه عن ثابت بن وديعة، قال: أصبنا حُمُرًا أهلية يوم خيبر، فاطَّبخ الناس، فمرَّ النبي ﷺ والقدور تغلي، فقال: «اكفئوها»، قال: فكفأناها[1].

وأما رواية حصين، بجعله عن حذيفة، فقد استغربها البزار، قال: «هكذا رواه حصين، عن زيد بن وهب، عن حذيفة»[2]، وانفراده عن الثلاثة الآخرين الذين اتفقوا على جعله عن ثابت بن يزيد بن وديعة يشير إلى خطئه في ذكر حذيفة، ولعله اضطرب في روايته -حيث رواه بجعله عن حذيفة مرة، وعن ثابت بن يزيد أخرى-، أو أنه رواه عن حذيفة، ثم رجع إلى جعله عن ثابت بن يزيد، وعلى هذا بقي يرويه، ويشير إلى هذا أن من سمع منه بأخرة رواه عنه بذكر ثابت.

وترجيح رواية الحكم هو ما يظهر من تصرف النسائي، فإنه أخرج رواية حصين، فعدي بن ثابت، فختم الباب برواية الحكم[3]، وقد قال ابن رجب: «ولهذا تجد النسائي إذا استوعب طرق الحديث، بدأ بما هو غلط، ثم يذكر بعد ذلك الصوابَ المخالفَ له»[4].

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن الحديث يرويه زيد بن وهب، عن البراء بن عازب، عن ثابت بن يزيد بن وديعة.

وزيد بن وهب من المخضرمين، وهو ثقة جليل[5].

ولم أجد له تصريحًا بالسماع من البراء، ولكن صرح الخطيب البغدادي أنه سمع منه[6].

وهو قد سمع مِن أقدمَ مِن البراء، كعلي، وابن مسعود. فهذا إسناد صحيح، والله أعلم.

---

(١) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٧٠/٢)، وابن أبي خيثمة (٤٣٧٥/السِّفر الثالث)، والبغوي في معجم الصحابة (٢٥٧)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٢٧/١)، من طريق حصين، عن زيد، به، قال ابن عبدالبر في ترجمة ثابت في الاستيعاب (٢٠٦/١): «وأما حديثه في الحمر الأهلية يوم خيبر، فصحيح». وهو عند البغوي مقرون بهذا الحديث، ووقع في إسناده سقط سبق بيانه في التخريج.

(٢) مسند البزار (٢٣٩/٧).

(٣) السنن الصغرى (١٩٩/٧، ٢٠٠)، الكبرى (٤٧٩/٤، ٤٨٠). وقد أخرج هذه الروايات في موضع آخر من الكبرى (٢٢٥/٦، ٢٢٦)، بعكس الترتيب، والمعتمد هنا ما في الصغرى.

(٤) شرح علل الترمذي (٦٢٦/٢).

(٥) تقريب التهذيب (٢١٥٩).

(٦) تاريخ بغداد (٤٤٤/٩).

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

عرض ابن أبي خيثمة الخلاف عن زيد بن وهب، ولم يبدُ لي أنه يرجح وجهًا فيه.

لكنه وضَّح في كلامه ضمن عرض وجه الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عبدالرحمن بن حسنة، أن غير واحد من أصحاب الأعمش رووه عنه، كذلك، إلا أبو بكر بن عياش، حيث رواه عن الأعمش، عن زيد، عن ثابت بن يزيد بن وديعة.

وهذه إشارة إلى إعلال رواية أبي بكر بن عياش، واستخدم لها ابن أبي خيثمة قرينة الكثرة، فإنه قال: «وقال عبدالواحد بن زياد، عن الأعمش، عن زيد بن وهب: عن عبدالرحمن بن حسنة. وتابع عبدَالواحد، عن الأعمش: عن عبدالرحمن بن حسنة: **غيرُ إنسان**. كذا قال **كلُّهم**: عن [عبدالرحمن بن حسنة]، إلا أبو بكر بن عياش...».

وقد تبيَّن في الدراسة أن مما يدل على تخطئة أبي بكر بن عياش قرينتان أخريان، هما: حاله، من حيث أنهم يهم ويغلط، وسلوكه جادة حديث زيد بن وهب، بذكر ثابت بن وديعة، مع أن الأعمش يخالف فيه، فيجعله عن عبدالرحمن بن حسنة.

كما تبين أن الدارقطني وافق ابنَ أبي خيثمة على استغراب رواية أبي بكر بن عياش.

الحديث الثالث

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/١١٥-١١٦):

وثعلبة بن الحكم الليثي:

٣١٥- حدثنا أحمد بن عبدالله بن يونس، وأبو غسان، قالا: نا زهير بن معاوية، قال: نا سماك، قال: أنبأني ثعلبة بن الحكم -أخو بني ليث-، أنه رأى النبيَّ ﷺ مرَّ بقدور فيها لحم غنم انتهبوها، فأمر بها فأُكفِئَت، وقال: «إن النُّهبة لا تحل».

هكذا قال شعبة، وسفيان الثوري، وافقا زهيرَ بنَ معاوية.

٣١٦- حدثنا صَبِيح بن عبدالله، عن أبي إسحاق الفَزَاري، عن سفيان الثوري، عن سماك، عن ثعلبة بن الحكم، قال: [لما] كان يوم خيبر، أصاب القوم غنمًا نُهبة، ونصبوا بها القدور، أتى[1] النبي -عليه السلام-، فذُكِر ذلك له، فكأني أنظر إليه حين جاء وقال: «أكفِئُوا القدور، فإن النُّهبَى لا تحل».

٣١٧- حدثنا محمود بن غيلان، قال: نا عبدالملك بن إبراهيم الجدي، قال: نا شعبة، عن سماك، عن ثعلبة بن الحكم، قال: أسرني أصحاب النبي ﷺ، وأنا يومئذٍ شابٌّ، فسمعتُ النبيَّ ﷺ ينهى عن النُّهبة، فأمر بالقدور فأُكفِئَت.

٣١٨- حدثنا عمرو بن حماد، قال: نا أسباط بن نصر، عن سماك، عن ثعلبة بن الحكم، عن ابن عباس، قال: انتهب الناس غنمًا يوم حنين، فذبحوها، فذكر الحديث.

كذا قال: عن ابن عباس.

❑ التخريج:

الوجه الأول: سماك بن حرب، عن ثعلبة بن الحكم:

* أخرجه ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (٣٧١١/السفر الثالث)، والطبراني في الكبير (١٣٧٢) عن محمد بن عبدالله الحضرمي مطيَّن، كلاهما (ابن أبي خيثمة، ومطيَّن) عن **أحمد بن يونس**، به، بمثله.

---

(١) كذا في المطبوع والمخطوط (ق٢٥)، ولكنه في المخطوط أعجم الياء، فيحتمل فيها: «أُتِيَ»، وهذا أوفق للسياق.

* وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٩/٣)، وشرح مشكل الآثار (١٣١٨)، عن فهد بن سليمان، عن **أبي غسان مالك بن إسماعيل**، به، بمثله.

* وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (١٢٠/١)، والطبراني في الكبير (١٣٧٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٣٨٤)، من طريق أبي الوليد الطيالسي،

والطبراني في الكبير (١٣٧٢) من طريق عمرو بن خالد الحراني،

وابن بشران في الثاني من فوائده (١٣٦/ضمن «الفوائد»، لابن منده) من طريق المعافى بن سليمان،

ثلاثتهم (أبو الوليد، وعمرو بن خالد، والمعافى) عن **زهير بن معاوية**، به، بنحوه.

* وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (١٢٠/١) من طريق المسيب بن واضح،

والطبراني في الكبير (١٣٨٠) من طريق معاوية بن عمرو،

كلاهما (المسيب، ومعاوية) عن **أبي إسحاق الفزاري**، به، بنحوه.

* وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٧٣/٢)، والأوسط (٧٩٦)،

والبغوي في معجم الصحابة (٢٦٥)،

والطبراني في الكبير (١٣٧٥، ١٣٧٩) عن محمد بن عبدالله الحضرمي مطين،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٣٨٣) من طريق القاسم بن يحيى بن نصر،

أربعتهم (البخاري، والبغوي، ومطين، والقاسم بن يحيى) عن **محمود بن غيلان**، به، بنحوه، واختصره البخاري، فلم يذكر إلا قصة الأَسْر.

* وأخرجه أبو داود الطيالسي (١٢٩١) -ومن طريقه الطبراني في الكبير (١٣٧٥)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٣٨٢)-،

وأحمد (٢٣١١٦) عن محمد بن جعفر غندر،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٩/٣)، وشرح مشكل الآثار (٣٠٠١)، من طريق وهب بن جرير،

وابن قانع في معجم الصحابة (١٢١/١) من طريق معاذ بن معاذ،

والحاكم في المستدرك (١٣٤/٢) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد،

وعلقه الحاكم (١٣٤/٢) عن محمد بن أبي عدي،

ستتهم (الطيالسي، وغندر، ووهب، ومعاذ، وأبو عاصم، وابن أبي عدي) عن **شعبة،** به، بنحوه.

إلا أن غندرًا قال: عن شعبة، عن سماك، سمعت رجلًا من بني ليث، فذكره.

* وأخرجه عبدالرزاق (١٨٨٤١) -ومن طريقه الطبراني في الكبير (١٣٧١)، وابن منده في معرفة الصحابة (٣٦٣/١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٣٨٤)-، وابن أبي عمر العدني في مسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة (١/٤٤٧١)-، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٩/٣)، من طريق إسرائيل بن يونس،

وسعيد بن منصور في سننه (٢٦٣٧)، ومسدد في مسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٥/٤٤٧١)، ومصباح الزجاجة (١٦٥/٤)-، وابن أبي شيبة (٢٢٧٥٩) -ومن طريقه ابن ماجه (٣٩٣٨)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٩٣٥)، والطبراني في الكبير (١٣٧٨)، والمزي في تهذيب الكمال (٣٩١/٤)-، وابن قانع في معجم الصحابة (١٢٠/٢)، والطبراني في الكبير (١٣٧٨)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٣٨٤)، من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم،

والبخاري في التاريخ الكبير (١٧٣/٢)، والأوسط (٧٩٤)، وأبو يعلى في مسنده -كما في مصباح الزجاجة (١٦٥/٤)-، والبغوي في معجم الصحابة (٢٦٤)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٢٠/١)، وابن حبان في الثقات (٤٧/٣)، والطبراني في الكبير (١٣٧٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٣٨٤)، من طريق أبي عوانة الوضاح بن عبدالله اليشكري،

والبخاري في التاريخ الكبير (١٧٣/٢)، والأوسط (٧٩٣)، وابن المنذر في الأوسط (٦٤٦٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٩/٣)، وشرح مشكل الآثار (٣٠٠٢)، والطبراني في الكبير (١٣٧٤)، من طريق زكريا بن أبي زائدة،

والبغوي في معجم الصحابة (٢٦٣)، وابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (٤٣٠/٢) من طريق محمد بن عبدوس السراج، كلاهما (البغوي، والسراج) عن محمد بن جعفر الوركاني، والبغوي في معجم الصحابة (٢٦٦)، والطبراني في المعجم الأوسط (٨٦٠٠)، من طريق أبي أحمد الزبيري، وابن حبان في صحيحه (٥١٦٩) من طريق علي بن حجر، ثلاثتهم (الوركاني، والزبيري، وعلي بن حجر) عن شريك بن عبدالله،

والطبراني في الكبير (١٣٧٦) من طريق حسن بن صالح،

وفيه (١٣٧٧) من طريق عمرو بن أبي قيس،

وعلقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٨٧/١) عن زائدة بن قدامة،

ثمانيتهم (إسرائيل، وأبو الأحوص، وأبو عوانة، وابن أبي زائدة، وشريك، وحسن بن صالح، وعمرو بن أبي قيس، وزائدة) عن **سماك بن حرب**، به، بنحوه.

إلا أن لفظ إسرائيل، وأبي الأحوص، وابن أبي زائدة: «أصبنا يوم خيبر...».

وقال شريك -من رواية علي بن حجر عنه-: «يوم حنين»،

ولفظ شريك -من رواية محمد بن عبدوس عن الوركاني، ورواية أبي أحمد الزبيري، عنه-: «أن النبي -صلى الله عليه وسلم- نهى يوم خيبر عن المتعة».

* وأخرجه الطبراني في الكبير (١٣٨٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٣٨٥)، من طريق جرير بن عبدالحميد، عن يزيد بن أبي زياد، عن ثعلبة، بنحوه، بلفظ: «أصبنا غنمًا...».

الوجه الثاني: سماك بن حرب، عن ثعلبة بن الحكم، عن عبدالله بن عباس:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٠٦٣٩) عن علي بن عبدالعزيز البغوي،

وفيه من طريق الحسن بن علي الحلواني،

والحاكم (١٣٤/٢) من طريق أحمد بن محمد بن نصر،

ثلاثتهم (علي بن عبدالعزيز، والحلواني، وابن نصر) عن عمرو بن حماد، به، بنحوه.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديثَ سماك بن حرب، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: سماك، عن ثعلبة بن الحكم الليثي:

ورواه عنه: زهير بن معاوية، وشعبة، وسفيان الثوري، وإسرائيل بن يونس، وأبو الأحوص، وأبو عوانة اليشكري، وابن أبي زائدة، وشريك، وحسن بن صالح، وعمرو بن أبي قيس، وزائدة بن قدامة.

الوجه الثاني: سماك، عن ثعلبة بن الحكم، عن ابن عباس، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

ورواه عنه: أسباط بن نصر.

وقد عرض ابن أبي خيثمة هذا الخلاف، فذكر من الوجه الأول روايات زهير، وشعبة، والثوري، ثم ساق الوجه الثاني من رواية أسباط، فقال: «كذا قال: عن ابن عباس».

وهذه إشارةٌ إلى نكارة زيادة ابن عباس في الإسناد، لمخالفة أسباطٍ في ذلك عامَّةَ أصحاب سماك، وقد أشار ابن أبي خيثمة إلى أن هذا هو سبب الإعلال، حيث ذكر ثلاثة ممن خالفهم أسباط، وأخرج رواياتهم، ونصَّ على اتفاقهم، قال: «هكذا قال شعبة، وسفيان الثوري، **وافقا** زهيرَ بنَ معاوية».

ولم أجد عن أصحاب سماك، ممن خالفهم أسباط، خلافًا، إلا أن غندرًا لم يُسَمِّ ثعلبةَ في روايته عن شعبة، بل قال: «عن سماك، قال: سمعت رجلًا من بني ليث»، وهذا يحتمل أنه تقصيرٌ من غندر، لعله يرجع إلى كونه لم يضبط اسمه في كتابه عن شعبة، ويحتمل أن شعبة يسميه أحيانًا، ويتركه أحيانًا، وأيًّا كان، فليس هذا التردُّد مؤثرًا، لأن ستة رواة آخرين عن شعبة اتفقوا على تسميته: «ثعلبة بن الحكم»، وثعلبة ليثي، وجاء التصريح في رواية زهير بن معاوية، عن سماك، بأنه: «أخو بني ليث».

وممن صرَّح بخطأ رواية أسباط بزيادة ابن عباس في الإسناد -أيضًا-:

البخاري، قال: «وقال أسباط: عن سماك، عن ثعلبة، عن ابن عباس. ولا يصح: "ابن عباس"»[١].

وأبو حاتم، وأبو زرعة، الرازيان، قالا، وسألهما ابن أبي حاتم عنها: «هذا خطأ، إنما هو: سماك، عن ثعلبة بن الحكم، عن النبي ﷺ، ليس بينهما: "ابن عباس"»، قال أبو حاتم: «ثعلبة بن الحكم قد سمع من النبي ﷺ»[٢].

ومن قرائن نكارة رواية أسباط ما يلي:

١- حال أسباط، فهو صدوق كثير الخطأ، يُغرب[٣].

٢- أن في حديث أسباط، عن سماك، خاصةً، ضعفٌ، قال الساجي في الضعفاء: «روى أحاديث لا يتابع عليها عن سماك بن حرب»[٤].

---

(١) التاريخ الكبير (٢/١٧٣)، التاريخ الأوسط (٢/٩٤٦).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٢٢٢٢).

(٣) تقريب التهذيب (٣٢١).

(٤) تهذيب التهذيب (١/١٠٩).

٣- أنه خالف جمعًا كثيرًا من الرواة (أحد عشر راويًا)، وانفرد عنهم وحدَه بهذا الوجه.

٤- أنه خالف كبارَ الثقات، منهم: شعبة، والثوري، وزهير، وأبو الأحوص، وأبو عوانة، وآخرون.

٥- أن سماكًا توبع على رواية الجماعة، بغير ذكر ابن عباس، تابعه يزيد بن أبي زياد، وإن كان يزيد ضعيفًا -كما مر في الحديث السابق[١]-، ولم أجد له سماعًا من ثعلبة.

وقد صحَّح الحاكم رواية الجماعة، لكنه قال: «ولم يخرجاه، لحديث سماك بن حرب، فإنه رواه مرةً عن ثعلبة بن الحكم، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، عن النبي ﷺ...»[٢]، ثم أسند رواية أسباط، وفي كلامه إشارة إلى أن الخلاف من سماك نفسه، لقوله: «فإنه رواه مرةً...»، يعني سماكًا.

وسماك صدوق، وفي حديثه اضطراب، وكان يسند أشياء لا يسندها غيره، قال أحمد: «مضطرب الحديث»، وقال ابن معين: «أسند أحاديث لم يسندها غيره»، وقال ابن نمير: «يقولون: إنه كان يغلط، ويختلفون في حديثه»، ووثقه ابن معين -مع أنه قال فيه ما سبق-، وقال أبو حاتم: «صدوق ثقة».

وما ضُعِّف به سماكٌ، من الاضطراب، وإسناد ما لا يُسنَد، خصَّهُ بعض الأئمة بحديثه عن عكرمة، قال شعبة: «وكان يقول في التفسير: عكرمة، ولو شئت أن أقول له: ابن عباس، لَقالَه»، وقال العجلي: «سماك بن حرب بكريٌّ جائز الحديث، إلا أنه كان في حديث عكرمة ربما وصل الشيء عن ابن عباس، وربما قال: قال رسول الله ﷺ، وإنما كان عكرمة يحدث عن ابن عباس»، وقال يعقوب بن شيبة: «روايته عن عكرمة خاصةً مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح...».

وقوَّى بعض الأئمة رواية من سمع منه قديمًا، مثل شعبة والثوري، حتى ما كان من روايته عن عكرمة، قال ابن المديني -وسئل عن رواية سماك عن عكرمة-: «مضطربة، وسفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة، وغيرهما يقول: عن ابن عباس»، وقال يعقوب بن شيبة: «وهو

---

(١) (ص٧٨).

(٢) المستدرك (١٣٤/٢)، وقد اختصر ابن حجر عبارة الحاكم، فقال -في إتحاف المهرة (٢٤/٣)-: «ولم يخرجاه، لأن أسباط بن نصر رواه عن سماك، عن ثعلبة، عن ابن عباس».

فى غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين، ومن سمع من سماك قديمًا، مثل شعبة، وسفيان، فحديثهم عنه صحيحٌ مستقيم»، وقال ابن عدي: «ولسماك حديث كثير مستقيم -إن شاء الله- كله، وقد حدث عنه الأئمة، وهو من كبار تابعي الكوفيين، وأحاديثه حسان عمَّن روى عنه، وهو صدوق لا بأس به»، وقال الدارقطني: «إذا حدث عنه شعبة، والثوري، وأبو الأحوص، فأحاديثهم عنه سليمة، وما كان عن شريك، وحفص بن جميع، ونظرائهم، ففي بعضها نكارة».

وأجاب يعقوب بن شيبة عن كلمةٍ لابن المبارك في تضعيف سماك، وقد جاء نحوها عن غير ابن المبارك، كالثوري، وشعبة، وصالح بن محمد جزرة، وابن خراش، قال يعقوب بن شيبة: «والذي قاله ابن المبارك إنما يُرى أنه فيمن سمع منه بأخرة»، يريد: أنه تغير، وصار يقبل التلقين، قال النسائي: «كان ربما لُقِّن، فإذا انفرد بأصلٍ لم يكن حجة، لأنه كان يلقَّن فيتلقَّن»، وقال البزار: «لا أعلم أحدًا تركه، وكان قد تغير قبل موته».

وخلاصة هذا أنه صدوقٌ فيما روى عنه مَنْ سمع مِنه قديمًا، خاصةً في غير ما روى عن عكرمة، قال ابن حجر في التقريب: «صدوق، وروايته عن عكرمة خاصةً مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن»[1].

وعليه، فمحتملٌ ما أشار إليه الحاكم من أن ذِكرَ ابن عباس في رواية أسباط، عن سماك، راجعٌ إلى سماكٍ نفسِه، فإن طبقة أسباط متأخرة عن طبقة أمثال شعبة، والثوري، وأبي الأحوص، وهو كثير الغرائب عن سماك -كما سبق-، فربما أفاد هذا أنه سمع من سماك بأخرة، فجاءت الغرائب في حديثه عنه من جهة سماك، لا من جهته.

لكن يُبعِد هذا في حديثنا خاصةً: أن أسباطًا انفرد بذكر ابن عباس دون جمعٍ كثير من الرواة، منهم من هو في طبقة أسباط، وأحدهم ذكره الدارقطني في الرواة الذين في بعض حديثهم عن سماك نكارة، وهو شريك، ومع ذلك فقد اتفقوا جميعًا على ترك ابن عباس من الإسناد، فالظاهر أن الخطأ من أسباط نفسه.

هذا، وفي الحديث اختلاف آخر في المتن، وهو على ضربين:

---

(١) انظر: سؤالات السلمي للدارقطني (١٧١)، تهذيب التهذيب (١١٤/٢)، تقريب التهذيب (٢٦٢٤).

الضرب الأول: المنهي عنه في الحديث:

روى الحديث جماعة الرواة عن سماك بالنهي عن النُّهبة، لكن وقع فيه خلافٌ عن شريك خاصة:

فقال أبو أحمد الزبيري، ومحمد بن جعفر الوركاني -من رواية محمد بن عبدوس السراج، عنه-: أن النبي ﷺ نهى يوم خيبر عن المتعة.

وقال علي بن حجر، ومحمد بن جعفر الوركاني -من رواية أبي القاسم البغوي عنه-: «سمعت منادي رسول الله ﷺ ينهى عن النهبة»، زاد علي بن حجر: «يوم حنين».

وقد أخرج البغوي رواية أبي أحمد الزبيري، ثم قال: «ولا أعلم حدَّث به غير أبي أحمد الزبيري»، وأخرجها الطبراني، ثم قال: «لم يرو هذا الحديث عن سماك إلا شريك، ولا عن شريك إلا أبو أحمد، تفرد به محمود بن غيلان، ولا يروى عن ثعلبة إلا بهذا الإسناد».

وهذا قد يورَد عليه رواية محمد بن عبدوس عن الوركاني عن شريك، إلا أن تأخر طبقتها، وطول إسنادها إلى مخرِّجها: ابن الدبيثي، مع كون أبي القاسم البغوي رواه عن الوركاني كرواية علي بن حجر، عن شريك، وعقَّب بتفرد أبي أحمد الزبيري، كل هذا يدل على أن في إسناد ابن الدبيثي نظرًا كبيرًا، والظاهر أن الوركاني يرويه كرواية علي بن حجر، وأن بعض الرواة في إسناد ابن الدبيثي دخل عليه حديث في حديث.

واجتماعُ الوركاني وعلي بن حجر، مع ثقتهما وحفظهما، وموافقةُ لفظهما عن شريك للفظ الجماعة عن سماك، قرائنُ تدل على ضبطهما، ووهم أبي أحمد الزبيري.

الضرب الثاني من الخلاف في المتن: تعيين الغَزاة التي وقع فيها ما وصف ثعلبةُ رضي الله عنه:

وتعيينها جاء في بعض الروايات عن سماك، لا في جميعها، واختُلف عن سماك في ذلك:

فقال الثوري، وأبو عوانة، وإسرائيل، وابن أبي زائدة، وحسن بن صالح: «خيبر»[(١)].

وقال شريك، وأسباط بن نصر[(٢)]: «حنين».

---

(١) لكن وقع في نقل البوصيري رواية وكيع عن إسرائيل: «حنين»، والظاهر أنه تحريف، ولا يكفي نقلٌ بواسطة عن مصدرٍ آخر للجزم بوقوع خلافٍ عن إسرائيل.

(٢) وقع في رواية الحاكم من طريق أحمد بن محمد بن نصر، عن عمرو بن حماد بن طلحة، عنه: «خيبر»، وقد راجعت النسخة الخطية للمستدرك (٢/ق٤٦أ)، فوجدت اللفظة كذلك، لكن الناسخ ضبَّب فوقها، وصححها في الحاشية إلى: «حنين»، وهذا الصواب، وسيأتي نقلُ البخاري لفظَ أسباط.

والصحيح ما رواه الجماعة، وقد تابع يزيدُ بنُ أبي زياد سماكًا عليه، ورواية شريك، عن سماك، ليست بالقوية -كما سبق-، ورواية أسباط لم يضبط متنها، كما لم يضبط إسنادها.

قال البخاري: «وقال أسباط: عن سماك، عن ثعلبة، عن ابن عباس، ولا يصح ابن عباس، **وقال**: "**يوم حنين**"...، حدثنا موسى، قال: حدثنا أبو عوانة، عن سماك، عن ثعلبة بن الحكم: "انتهبوا **يوم خيبر**"، وهذا أصح»[1].

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن الحديث يرويه سماك، ويزيد بن أبي زياد، عن ثعلبة بن الحكم، بالنهي عن النهبة.

وهذا إسناد صحيح، لكونه من رواية القدماء عن سماك، وروايتهم عنه مستقيمة -كما سبق-، ولكون سماكٍ توبع عليه عن ثعلبة بن الحكم، تابعه يزيد بن أبي زياد، وهذه المتابعة -وإن كان فيها ضعف- تبيِّن استقامة حديث سماكٍ هذا، لولا أنني لم أجد ليزيد سماعًا من ثعلبة.

وقد صرح سماكٌ بسماعه من ثعلبة، وروى التصريحَ عنه بذلك شعبة.

وثعلبة بن الحكم له صحبة[2]، وفي بعض طرق حديثه التصريح بكونه كان مع النبي ﷺ، وبسماعه إياه.

ولهذا فقد ذكر الدارقطني هذا الحديثَ في الأحاديث التي ألزم البخاريَّ ومسلمًا بإخراجها، وقد وصفها بقوله: «أحاديث رجالٍ من الصحابة -رضي الله عنهم-، رووا عن النبي ﷺ، رُويت أحاديثُهم من وجوهٍ لا مطعن في ناقليها، ولم يخرِّجا من أحاديثهم شيئًا، فيلزم إخراجُها على مذهبهما، وعلى ما قدمنا ذكره، وما أخرجاه أو أحدهما»[3]، ثم ذكر تراجم لأحاديث، حتى قال: «ثعلبة بن الحكم الليثي، روى عنه سماك بن حرب، ويزيد بن

---

(١) التاريخ الكبير (١٧٣/٢).

(٢) انظر: التاريخ الكبير (١٧٣/٢)، الجرح والتعديل (٤٦٢/٢)، علل ابن أبي حاتم (٢٢٢٢)، المستدرك (١٣٤/٢)، الإصابة (٥١٧/١).

(٣) الإلزامات والتتبع (ص٨٣).

أبي زياد، قاله جرير الضبي، عن يزيد بن أبي زياد»[١]، ولا شك أنه يقصد هذا الحديث، إذ لم أجد لثعلبة حديثًا رواه سماك، ويزيد، إلا هو.

وقد صحح الإسناد من المتأخرين: ابن حجر، قال في ترجمة ثعلبة: «وله في ابن ماجه حديثٌ بإسناد صحيح...»، فذكره[٢].

والبوصيري، قال: «وإسناد حديثه صحيح»[٣].

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

استغرب ابن أبي خيثمة رواية أسباط بن نصر، عن سماك، عن ثعلبة بن الحكم، عن ابن عباس، مشيرًا إلى إعلالها.

وفي مجموع كلامه إشارةٌ إلى الإفادة من قرينة الكثرة في ذلك، فإنه لما ذكر رواة الوجه الأول، بدون ذكر ابن عباس، قال: «هكذا قال شعبة، وسفيان الثوري، وافقا زهيرَ بنَ معاوية»، فموافقة اثنين لواحد، اجتماعٌ من عدة رواة على خلاف رواية راوٍ واحد، واتفاق الكثرة أصح من انفراد الواحد.

وتبيَّن أنه يمكن تدعيم هذه القرينة بقرائن أخرى، منها: حال أسباط في كثرة الخطأ، والإغراب، وضعف حديثه عن سماك خاصة، ومخالفته للأحفظ الأوثق، وأن سماكًا توبع على خلاف ما رواه أسباط.

وقد اتفق ابن أبي خيثمة في إعلال رواية أسباط مع ثلاثة أئمة، هم: البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، الرازيان.

---

(١) السابق (ص٩٣).

(٢) الإصابة (٥١٧/١).

(٣) إتحاف الخيرة المهرة (١٧٦/٥).

الحديث الرابع

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/١٣٨-١٣٩):

وجَبَلة بن حارثة، أخو زيد بن حارثة.

٤٣٠- حدثنا ابن الأصبهاني، قال: أخبرنا شريك، عن أبي إسحاق، عن رجلٍ قد سَمَّاه، عن عَمِّه: جَبَلة، قال: قال رجلٌ للنبي ﷺ: ما أقول إذا أويتُ إلى فراشي؟ قال: «اقرأ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، فإنها براءة من الشرك».

كذا قال ابن الأصبهاني: أبو إسحاق، عن رجلٍ قد سَمَّاه.

٤٣١- فحدثنا سعيد بن سليمان، قال: نا شريك، عن أبي إسحاق، عن فروة، عن جَبَلة، قال: سألتُ النبيَّ ﷺ فقلت: عَلِّمني شيئًا ينفعني؟ قال: «إذا أخذتَ مضجعك، فاقرأ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ حتى تختم، فإنها براءة من الشرك».

كذا قال شريك: فروة، عن جَبَلة.

وخالفه زهيرُ بنُ معاوية:

٤٣٢- حدثنا أبو غسان، قال: نا زهير، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه، أنه أتى النبيَّ ﷺ، فقال: «إذا أخذت مضجعك...»، ثم ذكر نحوَه.

٤٣٣- حدثنا ابن الأصبهاني، قال: أخبرنا مروان بن معاوية الفَزَاري، عن أبي مالك الأشجعي، عن عبدالرحمن بن نوفل الأشجعي، عن أبيه، عن النبي ﷺ، نحوه.

❑ التخريج:

أولًا: رواية فروة بن نوفل:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن رجل، عن جبلة:

* أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة (١/٣٢١) من طريق الحسين بن أحمد -هو البزاز-، عن **ابن أبي خيثمة**، عن ابن الأصبهاني، به، بمثله.

ولم أجد من أخرجه سوى ابن أبي خيثمة.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن جبلة:

* أخرجه النسائي في الكبرى (١٠٥٦٨) عن إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني،

والطبراني في الأوسط (٨٨٨)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٥٠٣)، من طريق أحمد بن يحيى الحلواني،

كلاهما (الجوزجاني، والحلواني) عن **سعيد بن سليمان**، به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (٤٤٠/٣٩) عن حجاج بن محمد المصيصي،

وعن أسود بن عامر،

وأحمد (٤٤١/٣٩) عن علي بن المديني، وابن قانع (١٦٢/١) من طريق عبدالله بن محمد الحارثي، كلاهما (ابن المديني، والحارثي) عن إبراهيم بن أبي الوزير،

وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٦٠٩) عن بشر بن الوليد،

وابن قانع (١٥٦/٣)، والدارقطني في الأفراد (٤٤٦٥/أطرافه)، والمستغفري في فضائل القرآن (١٠١٩)، من طريق إسماعيل بن أبان،

والطبراني في الكبير (٢١٩٥)، والأوسط (١٩٦٨)، وأبو موسى المديني -كما في أسد الغابة (٣٢١/١)-، من طريق محمد بن الطفيل،

وعلقه ابن حجر في الإصابة (٢٨٠/٥) عن عبدالغفار بن داود أبي صالح الحراني،

سبعتهم (حجاج، وأسود، وابن أبي الوزير، وبشر، وإسماعيل بن أبان، ومحمد بن الطفيل، وأبو صالح الحراني) عن **شريك بن عبدالله**، به، بنحوه.

إلا أن حجاجًا سمى صحابيَّه: الحارث بن جبلة،

وسماه ابن أبي الوزير، في رواية ابن المديني: جبلة بن الحارث، وفي رواية الحارثي: جبلة بن حارثة،

وقال بشر بن الوليد: خارجة بن جبلة، أو: عن جبلة،

وجعله إسماعيل بن أبان، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن فروة، عن أبيه،

ومحمد بن الطفيل، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن جبلة، بإسقاط فروة،

وقال أبو صالح الحراني، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن فروة، عن جبلة، عن أخيه زيد بن حارثة.

الوجه الثالث: أبو سحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه:

* أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه (٢٣٦٢/السِّفر الثاني) عن **أبي غسان -مالك بن إسماعيل-**، به، تامًّا.

* وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص٢٦٤)، وأحمد (٤٨٨/٣٩)، كلاهما (أبو عبيد، وأحمد) عن أبي النضر هاشم بن القاسم،

وابن أبي شيبة في المصنف (٢٧٠٥٩، ٢٩٩١٦)، والأدب (٢٤٣)، والدارمي (٣٤٧٠)، من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين،

والبخاري في التاريخ الكبير (١٠٨/٨)، والطبراني في الدعاء (٢٧٧) عن إبراهيم بن شريك، والحاكم (٥٣٨/٢) -وعنه البيهقي في شعب الإيمان (٢٢٨٩)- من طريق أبي جعفر محمد بن عبدالله الحضرمي مطين، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٤٢٨) من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة، أربعتهم (البخاري، وابن شريك، ومطين، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة) عن أحمد بن يونس،

وأبو داود (٥٠٥٥) -ومن طريقه الجوري في قوارع القرآن (٨٩)، والبيهقي في الدعوات (٤٠٩)، والخطيب في الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة (ص٣٠٨)- عن عبدالله بن محمد النفيلي،

والنسائي في الكبرى (١٠٥٦٩، ١١٦٤٥) -وعنه ابن السني في عمل اليوم والليلة (٦٨٩)- من طريق يحيى بن آدم،

والبغوي في الجعديات (٢٥٦٠) -ومن طريقه ابن عساكر في معجمه (١٠٢٨)-، وابن حبان (٧٩٠، ٥٥٢٦، ٥٥٤٦)، والآبنوسي في مشيخته (٩٣)، وابن عساكر في معجمه (١٠٢٨)، من طريق علي بن الجعد،

والخرائطي في مكارم الأخلاق (٩٥٨)، والواحدي في التفسير الوسيط (١٤٤٥)، من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري،

وابن قانع في معجم الصحابة (١٥٦/٣) من طريق عمرو بن مرزوق،

والطبراني في الدعاء (٢٧٧) من طريق معاوية بن عمرو،

ومن طريق عمرو بن خالد الحراني،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٤٢٨) من طريق عون بن سلام،

الأحد عشر راويًا (أبو النضر، وأبو نعيم، وأحمد بن يونس، والنفيلي، ويحيى بن آدم، وابن الجعد، ويحيى بن يحيى، وعمرو بن مرزوق، ومعاوية بن عمرو، وعمرو بن خالد، وعون) عن **زهير بن معاوية**، به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (٢٣٨٠٧)، والترمذي (عقب ٣٤٠٣)، من طريق يحيى بن آدم، وأحمد (٤٨٨/٣٩)، والبزار -كما نقل ابن حجر في تغليق التعليق (٤٠٨/٤)- عن أحمد بن منصور، وابن الأعرابي في معجمه (١١٨٢) عن إسحاق بن أبي إسحاق الصفار، ثلاثتهم (أحمد بن حنبل، وأحمد بن منصور، وإسحاق الصفار) عن أبي أحمد الزبيري، والنسائي في الكبرى (١٠٥٧٠) من طريق شعيب بن حرب، والحاكم (٥٦٥/١) -وعنه البيهقي في شعب الإيمان (٢٢٩٠)- من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل، أربعتهم (يحيى بن آدم، وأبو أحمد الزبيري، وشعيب، وأبو غسان) عن إسرائيل بن يونس،

وابن قانع (١٥٦/٣)، والدارقطني في الأفراد (٤٤٦٥/أطرافه)، والمستغفري في فضائل القرآن (١٠١٩)، من طريق أبي مريم عبدالغفار بن القاسم،

ومن طريق محمد بن أبان،

وابن قانع (١٥٦/٣)، والطبراني في الدعاء (٢٧٨)، من طريق أشعث بن سوار،

وابن حبان (٧٨٩، ٥٥٢٥، ٥٥٤٠) من طريق زيد بن أبي أنيسة،

وعلقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٦٨٧/٥، ٢٩٨٨/٦) عن فطر بن خليفة،

ستتهم (إسرائيل، وأبو مريم، ومحمد بن أبان، وأشعث، وزيد، وفطر) عن **أبي إسحاق**، به، بنحوه.

الوجه الرابع: أبو سحاق، عن فروة بن نوفل، عن النبي ﷺ:

* أخرجه أحمد (٤٨٩/٣٩)، والبيهقي في الشعب (٢٢٨٨) من طريق أحمد بن الوليد الفحام، كلاهما (أحمد، والفحام) عن أبي أحمد الزبيري، وأحمد (٤٨٩/٣٩)، والثعلبي في تفسيره الكشف والبيان (٣١٤/١٠)، من طريق عبدالرزاق، وأحمد (٤٨٩/٣٩) عن يحيى بن آدم، وعلي بن حرب الطائي في الثاني من حديثه عن سفيان بن عيينة وغيره (٢٠٠/مخطوط) عن أبي داود الحفري، وعبدالله بن أحمد في زوائده على العلل ومعرفة الرجال (٥٠٤٢)، وابن

عبدالبر في التمهيد (٢٥/١٧)[١]، من طريق يحيى بن سعيد القطان، والنسائي في الكبرى (١٠٥٧١) من طريق مخلد بن يزيد، وعبدالله بن المبارك، والخرائطي في مكارم الأخلاق (٩٥٧) من طريق وكيع، والمستغفري في فضائل القرآن (١٠٢٠)، وفي الصحابة -كما نقل ابن ناصر الدين في جامع الآثار (٣/٣٦٠)- من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، وفي فضائل الصحابة (١٠٢١) من طريق إسماعيل بن أبي خالد -الفريابي-، كلاهما (إسحاق بن أبي إسرائيل، وابن أبي خالد الفريابي) عن مؤمل بن إسماعيل، والثعلبي في تفسيره (١٠/٣١٤) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، عشرتهم (أبو أحمد الزبيري، وعبدالرزاق، ويحيى بن آدم، وأبو داود الحفري، ويحيى القطان، ومخلد بن يزيد، وابن المبارك، ووكيع، ومؤمل، والفريابي) عن سفيان الثوري،

والحارث بن أبي أسامة في مسنده (١٠٥٣/بغية الباحث، ٦٠٩٨/١/إتحاف الخيرة) -ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٩٥١)-، وأبو يعلى (١٥٩٦) -وعنه ابن حبان في الثقات (٣/٣٣٠)-، من طريق عبدالعزيز بن مسلم القسملي،

والدارقطني في الأفراد (٤٥٥٢/أطرافه) من طريق أيوب بن شعيب القزاز، عن مسعر،

والخطيب في الأسماء المبهمة (ص٣٠٨) من طريق إسماعيل بن أبي خالد،

أربعتهم (الثوري، وعبدالعزيز بن مسلم، ومسعر، وإسماعيل بن أبي خالد) عن **أبي إسحاق**، به، بنحوه.

إلا أن أبا أحمد الزبيري قال -في رواية الفحام، عنه- عن الثوري، عن أبي إسحاق: عن أبي فروة الأشجعي،

وقال مخلد بن يزيد، عن الثوري، عن أبي إسحاق: عن أبي فروة الأشجعي[٢]، عن ظئر لرسول الله ﷺ،

(١) جاء فيه: «فروة بن مالك الأشجعي»، ولعله تحريف أو إقحام، إذ لم أجد تسمية والد فروة مالكًا إلا هنا، والرواية الأخرى عن يحيى القطان ليس فيها ذلك.

(٢) قال المزي في تهذيب الكمال (٣٤/١٨٦): «هكذا وقع في بعض النسخ من «اليوم والليلة» للنسائي، وفي نسخة أبي الحسن بن منير: «فروة الأشجعي»، وهو الصواب»، واعتماد ما في نسخة ابن منير يقلل أوجه اختلاف رواية مخلد بن يزيد عمَّا سواها عن الثوري، لكن لعل الأولى اتباع نُسخ الكتاب، فقد يقع الاختلاف في مثل هذا، ولا يلزم أن يكون الصواب الذي في الطرق الأخرى هو ما في هذه الطريق، والله أعلم.

وقال إسحاق بن أبي إسرائيل، عن مؤمل، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أم فروة - ظئر النبي ﷺ-،

وقال إسماعيل بن أبي خالد الفريابي، عن مؤمل، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن فروة: حدثني ظئر النبي ﷺ...،

وقال عبدالعزيز بن مسلم القسملي، عن أبي إسحاق، عن فروة: قدمت المدينة، فأتيت النبي ﷺ...،

ولم يُسمِّ مسعرُ فروةَ، بل جعله عن أبي إسحاق، عن ظئر للنبي ﷺ،

وقال إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي إسحاق: جاء رجل من أشجع إلى النبي ﷺ...، فذكره.

الوجه الخامس: أبو سحاق، عن رجل، عن فروة بن نوفل:

* أخرجه الترمذي (٣٤٠٣) من طريق أبي داود الطيالسي، وعبدالله بن أحمد في زوائده على العلل ومعرفة الرجال (٥٠٤٢) من طريق يحيى بن سعيد القطان، وابن قانع (١٥٦/٣) من طريق أحمد بن حنبل، والعسكري -كما نقل مغلطاي في الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة (٨٨/٢)- من طريق محمد بن بشار بندار، كلاهما (أحمد، وبندار) عن محمد بن جعفر غندر، ثلاثتهم (الطيالسي، والقطان، وغندر) عن شعبة، عن **أبي إسحاق**، به، بنحوه.

إلا أن القطان جعله عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن فروة،

وقال أحمد، عن غندر، عن شعبة: عن أبي إسحاق، عن رجل، عن فروة، أو عن النبي ﷺ،

وقال بندار، عن غندر، عن شعبة: عن أبي إسحاق، عن فروة، أو عن نوفل.

ثانيًا: رواية عبدالرحمن بن نوفل:

* أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه (٣٧٠٨/السِّفر الثالث)، عن **ابن الأصبهاني**، به، تامًّا، ولم يرفع قراءة السورة عند النوم، بل لفظه: قلت: يا رسول الله، إني حديث عهد بشرك، فدلني على عمل يبرئني من الشرك؟ قال: «اقرأ: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾، فإنها براءة من الشرك».

* وأخرجه سعيد بن منصور (١٢٨، ٢٥٤٠/التفسير) -ومن طريقه ابن قانع (١٥٥/٣)[١]-،

وابن أبي شيبة (٢٧٠٦٠، ٢٩٩١٨) -ومن طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٣٠٤)، وابن قانع (١٥٥/٣)، والمستغفري في فضائل القرآن (١٠١٨)-،

والبخاري في التاريخ الكبير (٣٥٧/٥) عن أبي جعفر[٢]،

وابن قانع (١٥٥/٣) من طريق عبدالله بن عون،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٤٢٩) من طريق حفص بن عبدالله الحلواني،

وفي أخبار أصبهان (٣٢٩/٢) من طريق أحمد بن عبدالله بن الحكم ابن كردي،

خمستهم (سعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، وأبو جعفر، وعبدالله بن عون، وحفص الحلواني، وابن كردي) عن **مروان بن معاوية**، به، بنحوه.

إلا أن ابن كردي قال عن مروان، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله...

ولم يرفع أيٌّ منهم قراءة الكافرون عند النوم، بل لفظهم بنحو لفظ ابن الأصبهاني[٣]، وزادوا: قال عبدالرحمن: «فما أخطأها أبي من يوم ولا ليلة حتى مات».

---

(١) وقع في مطبوعة ابن قانع: «نا أبو مالك الأشجعي، عن أبيه»، وفيه سقط، فأبو مالك يرويه عن عبدالرحمن بن نوفل، عن أبيه، وهكذا رواية سعيد بن منصور في موضعين من سننه -كما تبيَّن-، وقد قرن ابن قانع بروايته روايةً من طريق ابن أبي شيبة وآخر -كما سيأتي-، وابن أبي شيبة يُثبت عبدالرحمن بن نوفل في موضعين من مصنفه أيضًا، فهو سقط عند ابن قانع، لا وجه في الاختلاف.

(٢) الأظهر أنه عبدالله بن محمد المسندي الجعفي، فقد روى البخاري في مواضع من تاريخه، عنه، عن مروان، منها باسمه (٢٧٤/٣)، ومنها بنسبته جعفيًّا (٢١٤/٣، ٢١٣/٤)، ومنها باسمه ونسبته (١٣٨/٣). وهذا بخلاف ما ذهب إليه محقق تاريخ ابن أبي خيثمة في حاشيته على الموضع محل البحث، حيث عيَّنه بابن الأصبهاني.

(٣) إلا عند ابن أبي شيبة في المصنف، ورواية ابن قانع، والمستغفري، من طريقه، ففيها: «قلت: يا رسول الله، أخبرني بشيء أقوله إذا أصبحت وإذا أمسيت؟»، مع أنه عند ابن أبي عاصم، عن ابن أبي شيبة، كرواية الجماعة، ولعله رواه بالمعنى واختصره في المصنَّف على عادته فيه، وما رواه ابن أبي عاصم هو المعتمد عنه.

وقد قرن ابنُ قانع عبدَالله بنَ عون بابن أبي شيبة، فحمل لفظه على لفظه، وقد تبيَّن ما في لفظ ابن أبي شيبة الذي ساقه ابن قانع من نظر.

❑ دراسة الأسانيد:

أولًا: رواية فروة بن نوفل:

روى الحديث أبو إسحاق السبيعي، واختُلف عنه ، وعمَّن دونه، اختلافًا كثيرًا، قال ابن أبي خيثمة: «نوفل الأشجعي، مختلفٌ في حديثه»[١]، وقال الترمذي: «وقد اضطرب أصحاب أبي إسحاق في هذا الحديث»[٢]، وقال ابن عبدالبر: «هو حديثٌ كثيرُ الاضطراب»[٣]، وقال ابن حجر: «وفي سنده اختلافٌ كثيرٌ على أبي إسحاق»[٤]:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن رجل، عن جبلة:

ورواه عنه: شريك -من رواية ابن الأصبهاني، عنه-.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن فروة، عن جبلة:

ورواه عنه: شريك -من رواية سعيد بن سليمان، وأسود بن عامر، وإبراهيم بن أبي الوزير، عنه-.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن فروة، عن الحارث بن جبلة:

ورواه عنه: شريك -من رواية حجاج بن محمد، عنه-.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن فروة، عن خارجة بن جبلة، أو جبلة:

ورواه عنه: شريك -من رواية بشر بن الوليد، عنه-.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن جبلة:

ورواه عنه: شريك -من رواية محمد بن الطفيل، عنه-.

الوجه السادس: أبو إسحاق، عن فروة، عن جبلة بن حارثة، عن أخيه زيد بن حارثة:

ورواه عنه: شريك -من رواية أبي صالح الحراني، عنه-.

الوجه السابع: أبو إسحاق، عن فروة، عن أبيه:

ورواه عنه: شريك -من رواية إسماعيل بن أبان، عنه-، وزهير بن معاوية، وإسرائيل، وأبو مريم عبدالغفار بن القاسم، ومحمد بن أبان، وأشعث بن سوار، وزيد بن أبي أنيسة،

---

(١) السِّفر الثاني (٥٧١/١).

(٢) الجامع (٤٧٤/٥).

(٣) الاستيعاب (٤١٩/٢).

(٤) نتائج الأفكار (٦٢/٣).

وفطر بن خليفة.

الوجه الثامن: أبو إسحاق، عن فروة، عن النبي ﷺ:

ورواه عنه: سفيان الثوري –من رواية أبي أحمد الزبيري (في قول أحمد بن حنبل، عنه)، وعبدالرزاق، ويحيى بن آدم، وأبو داود الحفري، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالله بن المبارك، ووكيع، ومحمد بن يوسف الفريابي، عنه–، وعبدالعزيز بن مسلم القسملي، وشعبة –من رواية يحيى القطان، ومحمد بن جعفر غندر (في قول محمد بن بشار بندار، عنه[١])، عنه–.

الوجه التاسع: أبو إسحاق، عن أبي فروة الأشجعي:

ورواه عنه: سفيان الثوري –من رواية أبي أحمد الزبيري (في قول أحمد بن الوليد الفحام، عنه)، عنه–.

الوجه العاشر: أبو إسحاق، عن رجل، عن فروة:

ورواه عنه: شعبة –من رواية أبي داود الطيالسي، ومحمد بن جعفر غندر (في قول أحمد بن حنبل، عنه[٢])، عنه–.

الوجه الحادي عشر: أبو إسحاق، عن أبي فروة، عن ظئر لرسول الله ﷺ:

ورواه عنه: سفيان الثوري –من رواية مخلد بن يزيد، عنه–.

الوجه الثاني عشر: أبو إسحاق، عن أم فروة –ظئر النبي ﷺ–:

ورواه عنه: سفيان الثوري –من رواية مؤمل بن إسماعيل (في قول إسحاق بن أبي إسرائيل، عنه)، عنه–.

الوجه الثالث عشر: أبو إسحاق، عن فروة، عن ظئر النبي ﷺ:

ورواه عنه: سفيان الثوري –من رواية مؤمل بن إسماعيل (في قول إسماعيل بن أبي خالد الفريابي، عنه)، عنه–.

الوجه الرابع عشر: أبو إسحاق، عن النبي ﷺ:

ورواه عنه: إسماعيل بن أبي خالد.

ومنه يتبين أن قد اختُلف عن عدةٍ دون أبي إسحاق:

---

(١) مع الشك بين فروة، ونوفل.

(٢) مع الشك بين : رجل، عن فروة، أو عن النبي ﷺ.

أولًا: الخلاف عمَّن دون أبي إسحاق السبيعي:

١- شريك:

اختُلف عنه على سبعة أوجه:

* فرواه ابن الأصبهاني، عنه، عن أبي إسحاق، عن رجل، عن جبلة،

* ورواه سعيد بن سليمان، وأسود بن عامر، وإبراهيم بن أبي الوزير، عنه، عن أبي إسحاق، عن فروة، عن جبلة،

* ورواه حجاج بن محمد، عنه، عن أبي إسحاق، عن فروة، عن الحارث بن جبلة،

* ورواه بشر بن الوليد، عنه، عن أبي إسحاق، عن فروة، عن خارجة بن جبلة، أو جبلة،

* ورواه محمد بن الطفيل، عنه، عن أبي إسحاق، عن جبلة، بإسقاط فروة،

* ورواه أبو صالح الحراني، عنه، عن أبي إسحاق، عن جبلة بن حارثة، عن أخيه زيد بن حارثة،

* ورواه إسماعيل بن أبان، عنه، عن أبي إسحاق، عن فروة، عن أبيه.

وقد عرض ابن أبي خيثمة وجهين من هذا الخلاف عن شريك، فأسند رواية ابن الأصبهاني، ثم قال: «كذا قال ابن الأصبهاني: أبو إسحاق، عن رجل قد سماه»، ثم قال: «فحدثنا سعيد بن سليمان»، فأسند روايته عن شريك، بتسمية الرجل: فروة.

والإبهام في رواية ابن الأصبهاني هو المستغرب، مع اتفاق جماعة عن شريك، على تسميته: فروة، وإن اختلفوا فيما عداه، وهم سعيد بن سليمان، وأسود بن عامر، وإبراهيم بن أبي الوزير، وحجاج بن محمد، وبشر بن الوليد، وأبو صالح الحراني، وإسماعيل بن أبان.

فهذا هو المحفوظ عن شريك، كما أشار ابن أبي خيثمة.

كما قد تكلم بعض العلماء في رواية بشر بن الوليد، عن شريك، فقال الباوردي: «أخاف أن يكون شريكٌ أخطأ فيه لما حدث به بشرًا، أو أخطأ فيه بشرٌ على شريك»[1]،

(١) الإصابة (٢/٣٠٧)، ووقع فيه أن الحديث في قراءة: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وكذلك في طبعة التركي (٣/٣٥٥)، وهو سهو وخطأ.

وقال ابن منده: «وهو وهم، رواه بشر بن الوليد...»[١]، وقال أبو نعيم: «والصحيح: جبلة بن حارثة، و«خارجة» وهمٌ وتصحيف»[٢]، وقال ابن حجر: «هكذا قال بشر بن الوليد، عن شريك، وقال سعيد بن سليمان، عن شريك: جبلة بن حارثة، وهو الصواب»[٣].

لكنَّ كون ابن الأصبهاني ثقةً ثبتًا[٤]، وكون بشر بن الوليد صدوقًا[٥]، مع تعدُّد الروايات عن شريك، كل هذا يقوي حفظ هذه الأوجه عنه، وأن شريكًا ربما أبهم شيخ أبي إسحاق، وربما سمى الصحابي: خارجة بن جبلة.

كما أن هذا التعدُّد في الروايات عن شريك، واختلافَها، والشكَّ في بعضها، دليلٌ على أنه لم يكن ضابطًا للحديث، وأنه اضطرب فيه، ولم يتقنه، وشريك صدوق يخطئ كثيرًا[٦].

ومع ذلك، فكل أوجه شريك إنما رواها عنه راوٍ واحد، إلا وجهًا واحدًا، هو روايته عن أبي إسحاق، عن فروة، عن جبلة، فقد اتفق عليه ثلاثة رواة عنه، هم: سعيد بن سليمان، وهو ثقة حافظ[٧]، وأسود بن عامر، وهو ثقة[٨]، وإبراهيم بن أبي الوزير، وهو ثقة[٩]، فلعل هذا أقوى الأوجه عن شريك، ولعله كان ثبت عليه، حتى حدث به ثلاثة رواة، فدل ثباته عليه على أنه أضبط له، وإن كان اضطرب في غيره كثيرًا.

---

(١) معرفة الصحابة (١/٥١٣).

(٢) معرفة الصحابة (٢/٩٧٤).

(٣) الإصابة (٢/٣٠٧).

(٤) تقريب التهذيب (٥٩١١).

(٥) وثقه الدارقطني، ومسلمة، وقال صالح بن محمد البغدادي: «هو صدوق، ولكنه لا يعقل ما يحدث به، كان قد خرف»، وذكره ابن حبان في الثقات، بينما نفى عنه أبو داود وصفَ الثقة، والبرقانيُّ وصفَ شرط الصحيح، وقال السليماني: «منكر الحديث»، فلعله في الجملة صدوق، وأما قول السليماني، فلم أجد من وافقه عليه. انظر: تاريخ بغداد (٧/٥٦٦)، لسان الميزان (٢/٣١٦).

(٦) تقريب التهذيب (٢٧٨٧).

(٧) تقريب التهذيب (٢٣٢٩).

(٨) تقريب التهذيب (٥٠٣).

(٩) اقتصر الحافظ في التقريب (٢٢٢) على وصفه بقوله: «صدوق»، وقد قال فيه أبو حاتم، والنسائي –وإلى التشدد ما هما–: «لا بأس به»، وجاء توثيقه في إسنادٍ رواه الترمذي، عن محمد بن بشار بندار، عنه، وقال الدارقطني: «ثقة، ليس في حديثه ما يخالف الثقات»، وذكره ابن حبان في الثقات، فالصواب –والله أعلم– أنه أرفع من رتبة الصدوق. انظر: تهذيب التهذيب (١/٧٨).

وسعيد بن سليمان (سعدويه) مع حفظه وثبته، فهو واسطي نشأ بواسط، وقد كان شريك قدم واسطًا، فحدث بها من كتابه، وسمع منه أهلها كثيرًا، وكان فيها أضبط منه في غيرها، قال أحمد بن حنبل: «إسحاق -يعني: الأزرق-، وعباد بن العوام، ويزيد، كتبوا عن شريك بواسط من كتابه، كان قدم عليهم في حفر نهر»، قال: «سماع هؤلاء أصح عنه -يعني: سماع أهل واسط-»، قال: «كأنَّ حديث أهل واسط عن شريك لا يشبه حديث شريك»[1]، وقال ابن حبان: «سماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط، مثل يزيد بن هارون، وإسحاق الأزرق»[2]، وقد قال يعقوب بن شيبة إن شريكًا «صحيح الكتاب»[3]، ومع ذلك، فقد وقعت منه في واسط أخطاء، لكنها ليست في شدتها تصل إلى البطلان، قال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن شريك، يحتج بحديثه؟ قال: «كان كثير الحديث، صاحب وهم، يغلط أحيانًا»، فقال له فضل الصائغ: إن شريكًا حدث بواسط بأحاديث بواطيل. فقال أبو زرعة: «لا تقل: بواطيل»[4].

وهذا الوجه هو الذي قواه ابن أبي خيثمة على رواية ابن الأصبهاني، وابن حجر على رواية بشر بن الوليد -كما سلف-.

وأما رواية إسماعيل بن أبان الأخيرة، عن شريك، فقد وافق فيها شريكٌ غيرَه من الرواة عن أبي إسحاق، في جعله عنه، عن فروة، عن أبيه، إلا أن إسماعيل بن أبان إنما قرن فيها شريكًا براويين عن أبي إسحاق، وهما أبو مريم، ومحمد بن أبان، فيحتمل جدًّا أنه حمل روايته على روايتهما، وقد قال الدارقطني: «تفرد به إسماعيل بن أبان عن شريك، وأبي مريم الأنصاري، ومحمد بن أبان القرشي، ثلاثتهم عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه»[5].

---

(١) مسائل أبي داود عن أحمد (ص٤٣٠)، سؤالات أبي داود لأحمد (ص٣٢١). والسياق يوضح أن المراد: لا يشبهه في الضعف الذي غلب عليه في غير واسط.

(٢) الثقات (٦/٤٤٤).

(٣) تاريخ بغداد (١٠/٣٩٠).

(٤) الجرح والتعديل (٤/٣٦٧). وقد قال أسلم بن سهل في ترجمة سعدويه من تاريخ واسط (ص١٩٣): «ولد بواسط، ونشأ بها، ثم خرج إلى بغداد، فأقام بها، فمات سنة خمس وعشرين ومائتين»، وقد قيل: إن سعدويه مات وله مائة سنة -كما في تاريخ بغداد (١٠/١٢٢)، ومرَّضه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/٤٨٣)-، وهذا إن صح، فقد تطلق النشأة على خمس وعشرين سنة وأزيد، وإن لم يصح، فهو أقرب لكونه ناشئًا حين قدم شريك. والله أعلم.

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٢/١٥٥).

وتفرُّده عن شريك إنما هو من جهة جعله بهذا الإسناد عنه.

٢- أبو أحمد الزبيري:

اختُلف عنه في روايته عن سفيان الثوري[١]:

* فرواه أحمد بن حنبل، عن أبي أحمد، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن فروة،

* ورواه أحمد بن الوليد الفحام، عن أبي أحمد، عن الثوري، عن أبي فروة الأشجعي.

وأحمد بن الوليد وثقه الخطيب البغدادي[٢]، إلا أنه خالف الإمامَ أحمد بن حنبل -في ثقته وحفظه-، فالصواب روايته، وقد ذكر الدارقطني روايةَ الفحام، عن الزبيري، ناسبًا إياها إلى الثوري، وذكر معها وجهًا آخر في الحديث، فقال: «وكلاهما وهم»[٣].

٣- مؤمل بن إسماعيل:

اختُلف عنه في روايته عن سفيان الثوري:

* فرواه إسحاق بن أبي إسرائيل، عن مؤمل، عن الثوري، عن أم فروة -ظئر النبي ﷺ-،

* ورواه إسماعيل بن أبي خالد الفريابي، عن مؤمل، عن الثوري، عن فروة، عن ظئر النبي ﷺ.

ومؤمل صدوق سيئ الحفظ[٤]، ويظهر أن هذا من اضطرابه، وإن كان إسحاق بن أبي إسرائيل ثقةً مشهورًا[٥]، وأما إسماعيل بن أبي خالد الفريابي، فذكره الخطيب، وعدَّ بعض شيوخه وتلامذته، وأسند له[٦]، لكني أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا.

---

(١) قد رواه أبو أحمد عن إسرائيل أيضًا، وروايته عنه محفوظة عنه، وممن رواها: أحمد بن حنبل، وهو روى عنه حديث سفيان أيضًا.

(٢) تاريخ بغداد (٦/٤٢٠).

(٣) العلل (١٣/٢٧٧). ووجود الوجه عند الدارقطني هو ما قد يَثني عن القول بإقحام «أبي» في شيخ الثوري -في رواية الفحام-، وأنه خطأ نُسخ، وصوابه: فروة الأشجعي، إلا أن ما عند الدارقطني يبدو مقحمًا أيضًا، فإنه عَطف على رواية الثوري: روايةَ عبدالعزيز بن مسلم القسملي، وجعلهما وجهًا واحدًا شيخُ الثوري فيه: أبو فروة الأشجعي، وهو عند القسملي: فروة، بلا خلاف -فيما وجدت-.

(٤) تقريب التهذيب (٧٠٢٩).

(٥) اقتصر ابن حجر في تقريب التهذيب (٣٣٨) على وصفه بقوله: «صدوق، تكلم فيه لوقفه في القرآن»، والظاهر من ترجمته أنه أرفع من الصدوق، فقد وثقه ابن معين، والبغوي، والدارقطني، وغيرهم، وجل كلامهم فيه لوقفه في القرآن -كما ذكر الحافظ-. انظر: تهذيب التهذيب (١/١١٥).

(٦) المتفق والمفترق (١/٣٦١).

ولعل المعتمد عن مؤمل، وإن اضطرب فيه، ما رواه إسحاق بن أبي إسرائيل، لما مرَّ من حاله، ولأنه هو ما اعتمده الأئمة عن مؤمل في كلامهم على روايته -كما سيأتي-.

٤- سفيان الثوري:

اختُلف عنه:

* فرواه أبو أحمد الزبيري، وعبدالرزاق، ويحيى بن آدم، وأبو داود الحفري، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالله بن المبارك، ووكيع، ومحمد بن يوسف الفريابي، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن فروة،

* ورواه مخلد بن يزيد، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي فروة، عن ظئر لرسول الله ﷺ،

* ورواه مؤمل بن إسماعيل، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أم فروة -ظئر النبي ﷺ-.

فأما رواية مخلد، فمخلد صدوق له أوهام[1]، ومخالفته أصحاب الثوري دليل ظاهر على خطئه، ولهذا عقَّب النسائي على روايته برواية ابن المبارك، عن الثوري، وكأنه يُعِلُّها بها.

وقريب منه: رواية مؤمل، فسبق قريبًا أنه صدوق سيئ الحفظ، وقد خالف جمعًا من الرواة في جعله الحديث عن أم فروة، وجعلها ظئرًا للنبي ﷺ، قال أبو موسى المديني: «وهذا القول أغرب الأقوال»[2]، وبيَّن ابن حجر سبب وهمه، فقال بعد نقل كلمة أبي موسى: «بل هو غلط محض، وإنما هو أبو فروة، وكأن بعض رواته لما رأى: عن أبي فروة -ظئر النبي ﷺ-، ظنه خطأً، والصوابَ أمَّ فروة، فرواه على ما ظن، فأخطأ هو، واسم الظئر لا يختص بالمرأة المرضعة، بل يطلق على زوجها أيضًا»[3]، وفي بعض طرق الحديث أن النبي ﷺ دفع إلى نوفل (أبي فروة) ربيبته -كما سيأتي-، فهو ظئره من هذه الجهة.

ولا بد من التنبيه على أن رواية أبي داود الحفري، بموافقة الجماعة، هي ما أخرجه علي بن حرب الطائي، عنه -كما سبق في التخريج-، ولكن نقل مغلطاي أن العسكري أخرجه من طريق الحفري، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن رجل، عن فروة[4]، وعلقه ابن حجر

---

(١) تقريب التهذيب (٦٥٤٠).

(٢) أسد الغابة (٦/٣٧٦)، الإصابة (٨/٤٥١).

(٣) الإصابة (٨/٤٥٢)، وفيه تحريف يصوَّب من طبعة التركي (١٤/٤٨٠).

(٤) الإنابة (٢/٨٨).

عن الحفري، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن فروة، عن أبيه[1].

فهذان وجهان مختلفان، لم يبرز فيهما مغلطاي، ولا ابن حجر، الراوي عن أبي داود، ولا الأسانيد دونه، لتمكن المقارنة بينهم، وبين علي بن حرب.

لكن أبا داود ثقة، وقد قدَّمه يحيى بن معين على قبيصة، وأبي أحمد الزبيري، ومحمد بن يوسف، في حديث سفيان[2]، فأولى به موافقة الجماعة، وأن تكون رواية علي بن حرب، وهو ثقة[3]، هي الصواب عنه.

فالمحفوظ عن الثوري: ما رواه جماعة أصحابه، وفيهم الحفاظ الكبار، كوكيع، والقطان، وابن المبارك، وعبدالرزاق، ويحيى بن آدم.

٥- شعبة بن الحجاج:

اختُلف عنه:

* فرواه يحيى بن سعيد القطان، عنه، معطوفًا على روايته عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل،

* ورواه أبو داود الطيالسي، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن رجل، عن فروة،

* ورواه محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، واختُلف عنه:

** فرواه أحمد بن حنبل، عن غندر، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن رجل، عن فروة، أو عن النبي ﷺ،

** ورواه محمد بن بشار بندار، عن غندر، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، أو عن نوفل.

ومجيء روايتين من حافظين، عن غندر، عن شعبة، وفي كليهما شك، وبينهما اختلاف، يدل واضحًا على أن الحديث ليس في كتاب غندر، عن شعبة، وإلا لاشتهر عنه على وجهٍ واحد، دون شك، فالظاهر أن غندرًا كان يحدث به من حفظه.

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/٣٨٦).

(٢) تقريب التهذيب (٤٩٠٤)، تهذيب التهذيب (٣/٢٢٨).

(٣) اقتصر الحافظ في التقريب (٤٧٠١) على وصفه بقوله: «صدوق فاضل»، وقد قال فيه النسائي: «صالح»، وقال أبو حاتم: «صدوق»، ووثقه الدارقطني، ومسلمة، وقال الخطيب: «كان ثقة ثبتًا»، وقال ابن السمعاني: «كان ثقة صدوقًا»، فالراجح أنه ثقة. انظر: تهذيب التهذيب (٣/١٤٩).

والذي يظهر من خلال اختلاف أصحاب شعبة، أنه كان يضطرب فيه، ولم يتقنه، فكان يبهم شيخ أبي إسحاق، فيجعله عنه، عن رجل، عن رجل، ثم يرويه حينًا عن الرجل، عن فروة، وحينًا عن الرجل، عن النبي ﷺ، فكأنه كان يشك في كون شيخ أبي إسحاق صحابي الحديث أم تابعيه. وكان يسمي شيخ أبي إسحاق حينًا فروة، وحينًا يشك فيسميه نوفل.

ولعل اضطراب شعبة أورث غندرًا الاضطراب فيه.

ويظهر أن لهذا الاضطراب علاقة قوية بنزول ضبط شعبة في أسماء الرجال[1]، لغرابة اسم فروة بن نوفل، ولوجود الاختلاف عن أبي إسحاق فيه.

كما يظهر أن هذا الاضطراب هو سبب قول يحيى بن سعيد القطان، وساق رواية الثوري: «وحدثني شعبة، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، نحوه، كان عندي فمحوته»[2].

وهذا يحتمل منه جدًّا أن يكون القطان يرى ضعف رواية شعبة، فقد قال في حديثٍ: «فكان هذا الحديث عندي ضعيفًا، فمحوته، حتى رأيته في كتاب...»[3].

هذا، وقد جاء بعقب رواية أبي داود الطيالسي، عن شعبة، التي أخرجها الترمذي، تعليقة فيها: «قال شعبة أحيانًا يقول: «مرة»، وأحيانًا لا يقولها».

وهذه التعليقة مشكلة، ويحتمل فيها أمران:

الأول: أن يكون المراد به: أن شعبة يذكر عن أبي إسحاق أنه كان يقول في الحديث: «مرة»، أي: يقرأ سورة الكافرون مرةً، فكان أبو إسحاق يقولها أحيانًا، وأحيانًا لا يقولها.

ويشكل على هذا أن لفظة: «مرة» لم تجئ في طرق الحديث المتكاثرة، إلا هنا -بحسب بحثي-.

ويدخل في هذا الاحتمال أن يكون قوله: «قال» في أول العبارة راجعًا إلى أبي داود الطيالسي، وأن الذي كان يذكر ذلك أحيانًا: شعبة.

---

(١) وهو أمر مشهور عن شعبة، نصَّ عليه جمع من الأئمة، وسيأتي عدُّهم، ونقل أقوالهم، في مناسبة أخرى هي أنسب لذلك، في الحديث السادس عشر (ص٢٨٧-٢٨٨).

(٢) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، برواية عبدالله (٢٣٧/٣)، ووقع فيه: شعبة، عن إسحاق، فسقطت: «أبي»، وهي ثابتة في النسخة الخطية (ق١٥٣ب).

(٣) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢٥٥/١/السفر الثالث)، الكامل، لابن عدي (٣٩٧/٥).

الاحتمال الثاني: أن يكون قوله: «مرة» محرَّف عن «فروة»، ويكون الذي يذكر ذلك أحيانًا: شعبة -كما سبق في آخر الاحتمال الأول-.

وهذا -إن صح- يجعل رواية الطيالسي موافقة لرواية أحمد عن غندر، ويكون الطيالسي يَذكُر أن شعبة يرويه أحيانًا عن رجل، عن فروة، عن النبي ﷺ، وأحيانًا عن رجل، عن النبي ﷺ، ولا يذكر فروة، وهذا مفاد رواية أحمد عن غندر.

وهذا قريب، ولكني لم أجد ما يقوي أن اللفظة محرفة، فإنها كذلك في نسخ الترمذي، وكذلك في نسخة الكروخي -وهي أصح نُسخ الكتاب-[١]. والله أعلم.

ثانيًا: الخلاف عن أبي إسحاق السبيعي:

تلخص أنه اختُلف عنه:

* فرواه شريك، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن جبلة،

* ورواه زهير بن معاوية، وإسرائيل، وأبو مريم عبدالغفار بن القاسم، ومحمد بن أبان، وأشعث بن سوار، وزيد بن أبي أنيسة، وفطر بن خليفة، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه،

* ورواه سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن النبي ﷺ،

* ورواه عبدالعزيز بن مسلم القسملي، عن أبي إسحاق، عن فروة، قال: قدمت المدينة، فأتيت النبي ﷺ...،

* ورواه شعبة، فاختلفت روايته على ما سبق بيانه،

* ورواه مسعر، عن أبي إسحاق، عن ظئر للنبي ﷺ،

* ورواه إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي إسحاق، عن النبي ﷺ.

وقد أورد ابن أبي خيثمة من هذا الخلاف: رواية شريك، فقال: «كذا قال شريك: فروة، عن جبلة. وخالفه: زهير بن معاوية»، ثم أسند رواية زهير، عن أبي إسحاق، عن فروة، عن أبيه، وقد تبيَّن أنه تابعه عليها إسرائيل، وأبو مريم، ومحمد بن أبان، وأشعث بن سوار، وزيد بن أبي أنيسة، وفطر بن خليفة.

---

(١) (ق٢٣١ب).

ثم أسند ابن أبي خيثمة رواية عبدالرحمن بن نوفل، عن أبيه، وفي هذا تأييدٌ لرواية زهير، وعضدٌ لما فيها من جعل الحديثَ لنوفل، وتأكيدٌ على خطأ شريك في جعله الحديثَ لجبلة.

وقد سبق أن شريكًا صدوق سيئ الحفظ، وأنه اضطرب، مما يقوي تخطئته فيه.

ولا يظهر أن لرواية شعبة -إذ لم يتضح فيها وجه قوي، لاضطرابه فيها- وزنًا كبيرًا في هذا الخلاف عن أبي إسحاق، ولذا فقد أسندها الترمذي، وأسند عقبها رواية إسرائيل، ثم قال: «وهذا أصح»، ثم ذكر رواية زهير، وقال: «وهذا أشبه وأصح من حديث شعبة»[(١)]، هذا مع أن الترمذي نفسَه ذكر في حديث النكاح بلا ولي رواية إسرائيل، وزهير، وغيرهما، وقال: «... وإن كان شعبة، والثوري، أحفظ، وأثبت، من جميع هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحاق هذا الحديث»[(٢)]، ومع أن غير واحد من الأئمة ذكر أن أرفع أصحاب أبي إسحاق: سفيان، وشعبة، وأن سماع زهير، وإسرائيل، متأخر[(٣)].

وأما حديث مسعر، عن أبي إسحاق، عن ظئر للنبي ﷺ، فقد قال فيه الدارقطني: «تفرد به أيوب بن شعيب القزاز، عن مسعر، ورواه جماعة عن أبي إسحاق عن فروة بن نوفل، عن أبيه، عن النبي ﷺ»[(٤)].

وأيوب هذا ترجمه ابن حجر، فقال: «ذكره الطوسي في رجال الشيعة من الرواة عن جعفر الصادق»[(٥)]، ولم أجد فيه أكثرَ من هذا، وانفراده عن مسعر، في حفظه، وكثرة أصحابه، وثقتهم، محلُّ نكارة، خاصة وهو يخالف فيه أصحاب أبي إسحاق، كما أشار الدارقطني.

وأما رواية إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي إسحاق، عن النبي ﷺ، فإسماعيل ثقة ثبت[(٦)]، لكن الذي يظهر أنه إنما قصَّر فيها، ولم يجوِّدها كما جوَّدها غيره، فجعلها مرسلة لأبي إسحاق، ولعله ترك ما فوق أبي إسحاق لكثرة الخلاف فيه.

---

(١) سنن الترمذي (٥/٤٧٤).

(٢) سنن الترمذي (٣/٤٠٠).

(٣) انظر: شرح علل الترمذي (٢/٧٠٩-٧١٢).

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٢/١٧٦).

(٥) لسان الميزان (١/٤٨٣).

(٦) تقريب التهذيب (٤٣٨).

وإذا تبين هذا، فأقوى ما جاء عن أبي إسحاق وجهان:

* رواية زهير بن معاوية، وإسرائيل، وأبو مريم عبدالغفار بن القاسم، ومحمد بن أبان، وأشعث بن سوار، وزيد بن أبي أنيسة، وفطر بن خليفة، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه،

* ورواية سفيان الثوري، وعبدالعزيز بن مسلم القسملي، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن النبي ﷺ.

ولا بد قبل الخلوص إلى ترجيح في هذا الخلاف من التدقيق في سياقات الحديث، إذ قد اختلفت سياقاته عن زهير، وعن بعض من تابعه، اختلافاتٍ دقيقةً في إدخال نوفل -والد فروة- في الإسناد، أو جعله في المتن، وإنما يُذكر في الإسناد لحكاية قصته، لا للرواية عنه[1]، وفيما يلي تفصيل ذلك:

١- زهير:

* رواه أبو النضر هاشم بن القاسم -من رواية أبي عبيد، عنه-، عن زهير، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه، قال: أتيت رسول الله ﷺ، فقال: «مجيء ما جاء بك؟». قال: قلت: جئت لتعلمني كلماتٍ أقولهن عند منامي. فقال: «اقرأ: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾، ثم نم على خاتمتها، فإنها براءة من الشرك».

ونحو هذه السياقة لأحمد بن يونس -من رواية البخاري، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، عنه-، ويحيى بن آدم، وعون بن سلام.

* ورواه علي بن الجعد، عن زهير، فقال: عن فروة بن نوفل، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال له: «هل لك في ربيبة لنا فتكفلها؟»، ثم جاء، فسألَهُ عنها، فقال: تركتها عند أمها.

---

(١) وهذه قضية معروفة في مناهج أئمة الحديث، وكانوا يُخالفون بين ما كان يُذكر فيه الراوي لحكاية قصته، وبين الروايات المتصلة، ومن ذلك -مثلًا- ما ذكره الأثرم -كما في المراسيل، لابن أبي حاتم (ص٨١)-، قال: قلت لأبي عبدالله -يعني: أحمد بن حنبل-: حديث سفيان، عن أبي النضر، عن سليمان بن يسار، عن عبدالله بن حذافة، في أيام التشريق: سفيان أسنده، وقال مالك بن أنس: «إن النبي ﷺ بعث عبدَالله بنَ حذافة»؟ فقال: «نعم، مرسل...، وهم كانوا يتساهلون بين: «عن عبدالله بن حذافة»، وبين: «أن النبي ﷺ بعث عبدَالله بن حذافة»، وهو مرسل...».

ولغير أحمد من الأئمة في مثل ذلك كلام، ومسألة الفرق بين رواية الراوي عن الشيخ، وبين روايته لقصته، من المواضع الدقيقة في باب الاتصال والانقطاع، ينظر بحثها في كتاب: الاتصال والانقطاع، أ.د. إبراهيم اللاحم (ص٣١).

قال: «ما جاء بك؟» قال: جئت يا رسول الله لتعلمني شيئًا أقول عند منامي. قال: «اقرأ: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾، ثم نم على خاتمتها، فإنها براءة من الشرك».

ونحو هذه السياقة -مختصرةً ومطولةً- لأبي النضر -من رواية أحمد، عنه-، وأبي نعيم الفضل بن دكين، وأحمد بن يونس -من رواية إبراهيم بن شريك، ومحمد بن عبدالله الحضرمي مطين، عنه-، وعبدالله بن محمد النفيلي، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وعمرو بن مرزوق، ومعاوية بن عمرو، وعمرو بن خالد.

والظاهر رجحان السياقة الثانية، التي اتفق عليها الجماعة، وفيهم حفاظ أثبات، كأبي نعيم، والنفيلي، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وغيرهم.

ومَن اختُلِف عنه من غير هؤلاء، فالظاهر تصويب ما وافق رواية الحفاظ عنه، لأنها الأولى بموافقة الصواب، وبالدقة والتفصيل، ولعل الرواية المخالفة جاءت تجوُّزًا واختصارًا، أو سياقةً بالمعنى.

٢- إسرائيل:

* رواه يحيى بن آدم، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن فروة، عن أبيه، قال: دفع إلي النبي ﷺ ابنة أم سلمة، وقال: «إنما أنت ظئري» قال: فمكث ما شاء الله، ثم أتيته، فقال: «ما فعلت الجارية، أو الجويرية؟» قال: قلت: عند أمها، قال: «فمجيء ما جئت؟»، قال: قلت: تعلمني ما أقول عند منامي، فقال: «اقرأ عند منامك :﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾» قال: «ثم نم على خاتمتها، فإنها براءة من الشرك».

ونحو هذه السياقة لأبي أحمد الزبيري -من رواية أحمد بن حنبل، عنه-، وأبي غسان مالك بن إسماعيل.

* ورواه أبو أحمد الزبيري -من رواية إسحاق بن أبي إسحاق الصفار، وأحمد بن منصور، عنه-، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه، وكان النبي ﷺ دفع إليه زينب بنت أم سلمة، وقال: «إنما أنت ظئري»، قال: فذهب، فمكث ما شاء الله، ثم جاء إليه، فقال: «ما فعلت الجويرية؟»، قال: عند أمها، قال «مجيء ما جئت له؟»، قال: جئت لتعلمني دعاء أقوله عند منامي؟ قال: «اقرأ: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾، فإنها براءة من الشرك».

* وقال شعيب بن حرب، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه، قال: أتى ظئرُ زيدِ بن ثابت إلى النبي ﷺ، فسأله أن يعلمه شيئًا يقوله حين يأخذ مضجعه، قال: «اقرأ...»، فذكره.

فأما الخلاف عن أبي أحمد الزبيري، فإسحاق الصفار ثقة[1]، وأحمد بن منصور هو الرمادي الثقة الحافظ[2]، وروايتهما أكثر تفصيلًا، وأضبط سياقة، وقد اتفقا فيها، فلترجيح روايتهما وجه، وإن خالفا الإمامَ أحمد بن حنبل.

وأبو أحمد الزبيري ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري[3]، وليس هذا من ذاك.

وأما رواية شعيب بن حرب، فمع أنه ثقة[4]، إلا أن ذِكر زيد بن ثابت فيه غرابة عن إسرائيل، ولعله لم يتقن سياقته.

فأقوى ما جاء عن إسرائيل: سياقة يحيى بن آدم، وأبي غسان مالك بن إسماعيل، وسياقة أبي أحمد الزبيري.

٣- أبو مريم، ومحمد بن أبان، وأشعث بن سوار:

اتفق الثلاثة على اختصار إسناده، فقال أبو مريم، ومحمد بن أبان، وأشعث بن سوار -عند الطبراني-، عن أبي إسحاق: عن فروة بن نوفل، عن أبيه، قال: قال النبي ﷺ...، وقال أشعث بن سوار -عند ابن قانع-: عن أبيه، عن النبي ﷺ، قال:...

٤- زيد بن أبي أنيسة:

رواه عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل الأشجعي، عن أبيه، قال: دخلت على النبي ﷺ، فقلت: يا نبي الله، علمني شيئًا أقوله إذا أويت إلى فراشي؟ قال: «اقرأ: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾».

ويخلُصُ مما سبق:

---

(١) تاريخ بغداد (٧/٤٠٢).

(٢) تقريب التهذيب (١١٣).

(٣) تقريب التهذيب (٦٠١٧).

(٤) تقريب التهذيب (٢٧٩٧).

أنه يظهر بالتأمل في رواية زهير بن معاوية أنها حكايةٌ من فروة بن نوفل لما وقع لأبيه مع النبي ﷺ، وأنه لا يُسند ذلك إلى أبيه.

فإنه يقول في روايته: «أن رسول الله ﷺ قال له...»، يعني: نوفلًا، وجاء هذا صريحًا في رواية النفيلي عن زهير، فقال فيها: «عن فروة بن نوفل، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال لنوفل...»، ويقول: «ثم جاء»، يعني: نوفلًا، و: «فسأله» يعني: النبي ﷺ، و: «قال» يعني: نوفلًا... إلى آخر الحديث.

والسياق في كل هذا لفروة، فكأن فروة يقول: قال النبي ﷺ لنوفل: «هل لك في ربيبة...»، فقال له نوفل كذا وكذا، وقال النبي ﷺ لنوفل: «ما جاء بك؟»، وقال النبي ﷺ: «اقرأ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾...».

وهذا ظاهرٌ بالتأمل، ولو كان السياق لنوفل، لجاء بصيغة المتكلِّم، لا بالحديث عن الغائب.

وأما ذكر نوفل في الإسناد، فهو من باب ذكره لرواية قصته مع النبي ﷺ، وما قال له النبي ﷺ، وما أجاب عليه.

فيمكن والحال هذه اعتبار زهير بن معاوية يروي عن الحديث عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن النبي ﷺ، موافقًا للثوري.

وأما إسرائيل، فقد اختُلف عنه على ما سبق وصفه، واعتمد عنه الدارقطني أنه يروي الحديث عن أبي إسحاق، عن فروة، عن أبيه، موافقًا لأشعث بن سوار، وأبي مريم، ومحمد بن أبان[(١)].

إلا أنه -ومع الاختلاف على إسرائيل، وتقارب الأوجه عنه-، يظهر -والله أعلم- أن إسرائيل يروي الحديث كرواية زهير بن معاوية، وإنما تجوَّز الرواة، أو وهموا، فساقوا الحديث عنه على الاتصال.

ودليل هذا، مع ورود رواية إسرائيل بموافقة زهير: أن بعض الأئمة قد قارب سماع زهير بسماع إسرائيل من أبي إسحاق، وقد جاء هذا عن ابن معين، وأحمد بن حنبل، والعجلي[(٢)]،

---

(١) العلل (٢٧٧/١٣).

(٢) انظر: تاريخ ابن معين، برواية الدوري (٣٧٢/٣)، من كلام ابن معين، لابن طهمان (ص٥٥)، سؤالات أبي داود لأحمد (ص٣١٠)، ثقات العجلي (٣٧٠/١، ٣٧٢).

وإن كان آخرون قد قدَّموا سماع إسرائيل[١]، إلا أن إتقان زهير وأصحابه لروايته، بحيث لم يُختلف عنه إلا يسيرًا، واختلاف الرواية عن إسرائيل، يؤيد ردَّ رواية إسرائيل إلى رواية زهير، والله أعلم.

وعليه، يعود الخلاف عن أبي إسحاق على وجهين:

* رواية أشعث بن سوار، وأبي مريم، ومحمد بن أبان، وزيد بن أبي أنيسة، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه،

* ورواية زهير بن معاوية، وإسرائيل -على احتمال-، وسفيان الثوري، وعبدالعزيز بن مسلم، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن النبي ﷺ.

فأما رواة الوجه الأول، فأشعث بن سوار ضعيف[٢]، وأبو مريم رافضي متروك متهم بوضع الحديث[٣]، ومحمد بن أبان ضعيف[٤]، وزيد بن أبي أنيسة ثقة له أفراد[٥].

وهؤلاء ولو اجتمعوا لا يقاومون اتفاق الثوري، وزهير، وإسرائيل، والقسملي، على جعله عن أبي إسحاق، فروة، عن النبي ﷺ، وإنما أبوه نوفل صاحب القصة، لا راويها.

والثوري مع جلالته وإمامته في الجملة، هو أحد أرفع أصحاب أبي إسحاق[٦]، وزهير بن معاوية ثقة ثبت، إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة[٧]، وإسرائيل ثقة، وهو من أحفظ الناس لحديث أبي إسحاق[٨].

وقد تابعهم عبدالعزيز بن مسلم القسملي، عن أبي إسحاق، إلا أنه قال عنه: عن فروة، قال: قدمت المدينة، فأتيت النبي ﷺ...، فجعل فروة صحابيًّا.

وعبدالعزيز بن مسلم ثقة ربما وهم[٩]، وقد ردَّ ذلك عليه عدد من الأئمة:

---

(١) انظر: علل ابن أبي حاتم (٢٧٩، ٨٤٢).

(٢) تقريب التهذيب (٥٢٤).

(٣) لسان الميزان (٥/٢٢٦).

(٤) لسان الميزان (٦/٤٨٨).

(٥) تقريب التهذيب (٢١١٨).

(٦) انظر: شرح علل الترمذي (٢/٧٠٩-٧١٢).

(٧) تقريب التهذيب (٢٠٥١).

(٨) تقريب التهذيب (٤٠١)، تهذيب التهذيب (١/١٣٣، ١٣٤).

(٩) تقريب التهذيب (٤١٢٢).

قال ابن حبان: «القلب يميل إلى أن هذه اللفظة ليست بمحفوظة، مِن ذِكر صحبة رسول الله ﷺ، وإنَّا نذكره[١] في كتاب التابعين -أيضًا-، لأن ذلك الموضع به أشبه، وعبدالعزيز بن مسلم القسملي ربما أوهم فأفحش»[٢]، وقال -في موضعٍ آخر-: «والقلب إلى أن تلك اللفظة ليست بمحفوظة أمْيَل، إنما قالها عبدالعزيز بن مسلم القسملي عن أبي إسحاق»[٣]، يعني: أنه تفرد بها دون أصحاب أبي إسحاق.

وقال أبو أحمد العسكري: «هذا القول قاله النبي ﷺ لأبيه نوفل»[٤].

وقال ابن حجر: «واتفق الحفاظ على أن عبدالعزيز بن مسلم وهم في روايته عن أبي إسحاق، حيث قال عنه: عن فروة بن نوفل، قال: أتيت النبيَّ ﷺ، فقلت: جئت لتعلمني كلماتٍ إذا أخذت مضجعي...»[٥].

لكن قال ابن حجر -في موضع آخر، بعد سياق كلام ابن حبان في تضعيف لفظة الصحبة: «قدمت المدينة، فأتيت...»-: «قلت: واللفظة ثابتة، وإنما سقط من رواية عبدالعزيز قوله: «عن أبيه»، فإن ذلك محفوظٌ عنه، وهو صحابيٌّ باتفاق»[٦].

فإن كان ابن حجر يريد بقوله: «فإن ذلك محفوظ عنه»: عبدَالعزيز بن مسلم، ففي هذا بُعد، إذ لم أجد في كافة المصادر عن عبدالعزيز إلا الوجه بدون ذكر: «عن أبيه»، وقد تُعُقِّب عبدالعزيز بذلك قديمًا -كما سبق-، فهذه هي روايته، وليست روايةُ: فروة، عن النبي ﷺ، بدون ذكر أبيه، بغريبةٍ عن أبي إسحاق، فهي رواية الثوري.

وإن كان ابن حجر يريد: أن قوله: «عن أبيه» محفوظٌ عن فروة بن نوفل، فلا يظهر أنه يصح مع هذا الجزم بأنه «سقط من رواية عبدالعزيز»، لأن ما رواه غيرُ الراوي لا يلزم منه أن يكون هو رواية الراوي.

---

(١) يعني: فروة بن نوفل.

(٢) الثقات (٣/٣٣١).

(٣) الثقات (٥/٢٩٧).

(٤) الإنابة، لمغلطاي (٢/٨٨).

(٥) الإصابة (٥/٣٠٣).

(٦) النكت الظراف (٩/٦٤).

ومما يؤيد الاحتمال الثاني في مراد ابن حجر: أن ابن حجر قال عقب نقل كلام ابن حبان -في موضع آخر-: «وقد روى هذا الحديثَ أبو داود الحفري، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن فروة، عن أبيه، وكذا أخرجه أصحاب السنن الثلاثة من طريق زهير بن معاوية وإسرائيل عن أبي إسحاق، وهو الصواب»[1]، وهذا ترجيحٌ في أصل الخلاف، وليس تقويمًا لرواية عبدالعزيز بن مسلم في نفسها -كما قد يوهمه الكلام الأول-.

فالأظهر في هذا: ما اتفق عليه الحفاظ من توهيم عبدالعزيز بن مسلم في لفظة الصحبة، حيث خالفه الثوري، فلم يذكرها، مع أنه وافقه في الرواية عن أبي إسحاق، عن فروة، مرفوعًا.

وإذن، فالمحفوظ عن أبي إسحاق السبيعي: أنه يرويه عن فروة بن نوفل، بقصة أبيه مع النبي ﷺ.

والسياقة المفصَّلة التي رواها زهير بن معاوية تبيِّن سبب الخلاف عن أبي إسحاق، وسبب اضطرابِ أصحابه في روايته، وغلطِ كثير منهم ومن أصحابهم فيه، فإن فيها إشكالًا ودقَّةً قد تخفى على آحاد الرواة، فيظنون أن الحديث موصول، وإنما هو حكايةُ قصة، وهذه تفاصيل دقيقة يتمايز بها الحفاظ عمن سواهم.

وهذا يبيِّن إتقان الثوري، وضبطَه، فإنه -مع أنه رواه مختصرَ الإسناد- جعله عن فروة، عن النبي ﷺ، ولم تُشكل عليه تلك السياقة كما أشكلت على غيره، فغلط فيها، فاختصره، وأدرج نوفلًا في الإسناد.

وهذا الترجيح هو ما يظهر من تصرف النسائي، فإنه بوَّب: «قراءة ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ عند النوم، وذكر اختلاف الناقلين للخبر في ذلك»، فساق روايات: شريك، فزهير، فإسرائيل، فالثوري -من رواية مخلد بن يزيد، عنه-، ثم ختم الباب برواية الثوري -من رواية عبدالله بن المبارك، عنه-، فيظهر أنه يرجحها على ما سواها، وقد سبق أنه إذا استوعب طرق الحديث، بدأ بما هو غلط، ثم يذكر بعد ذلك الصوابَ المخالفَ له، كما سبق نقله عن ابن رجب في الحديث الثاني[2].

(١) تهذيب التهذيب (٣/٣٨٦).

(٢) (ص٨٠).

وقد أجمل الدارقطني الخلاف، فحكى وجهًا عن الثوري، سبق أنه وهم على من دونه، وحكى روايةَ القسملي، وشكَّ شعبة، فوهَّم كلَّ ذلك، ثم حكى وجهًا عن إسرائيل، وافق فيه أشعث بنَ سوار، وأبا مريم، ومحمدَ بنَ أبان، وحكى رواية هؤلاء، ثم قال: «وهو الصحيح»[1].

ولا يظهر أن الدارقطني حرَّر رواية إسرائيل، فإنه قد اختُلف عنه اختلافًا متقاربًا في السياقة -كما سبق-، كما أغفل الدارقطني رواية زهير، ولم يجئ لها عنده ذِكرٌ، مع أهميتها وأثرها في الخلاف، وكل هذا يُشكل على ترجيحه وحكمه فيه.

وأما ابن عبدالبر، فقال في ترجمة نوفل: «حديثه في: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ مختَلَف فيه، مضطرب الإسناد، لا يثبت»[2].

وقد اتضح أن كثرة الاختلاف في الحديث لم تؤدِّ به إلى عدم الثبوت، بل أمكن استخلاص الخلاف المؤثر، ثم ترجيح بعض الأوجه -كما تبيَّن-، وبهذا ناقش ابنُ حجر ابنَ عبدالبر[3].

وقَرْن ابن عبدالبر الاضطرابَ بعدم الثبوت قاطعٌ بإرادته التضعيف بالاضطراب، بخلاف كلمة ابن أبي خيثمة، والترمذي، السابق نقلهما في مطلع دراسة أسانيد هذا الحديث، إذ ذكرا الاختلاف والاضطراب، لكنهما رجَّحا بعض الأوجه، ما يدل على إرادتهما كثرةَ الاختلاف، وتعدُّدَ الأوجه، لا الضعف.

ثانيًا: رواية عبدالرحمن بن نوفل، عن أبيه:

رواه مروان بن معاوية، واختُلف عنه:

الوجه الأول: مروان، عن أبي مالك الأشجعي، عن عبدالرحمن بن نوفل، عن أبيه:

ورواه عنه: ابن الأصبهاني، وسعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، وعبدالله بن عون، وحفص بن عبدالله الحلواني.

الوجه الثاني: مروان، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبيه:

ورواه عنه: أحمد بن عبدالله بن الحكم ابن كردي.

---

(١) العلل (١٣/٢٧٧).

(٢) الاستيعاب (٣/١٢٦٠، ٤/١٥١٣).

(٣) الإصابة (٦/٣٨١)، لكنه رجح وجهًا غير ما تبيَّن لي أنه أرجح.

وابن كردي ثقة[1]، إلا أن روايته أخرجها أبو نعيم في ترجمة أبي يعقوب يوسف بن محمد الأبهري، عن يوسف هذا، عن أبي جعفر محمد بن إبراهيم بن زياد بن عجلان، ولم أجد في كلا الراويين جرحًا ولا تعديلًا.

وفي رواية ابن كردي سقط، إذ سقط منه عبدالرحمن بن نوفل، فإنه هو الذي يرويه عن أبيه، وهو الذي يرويه عنه أبو مالك الأشجعي.

الحكم على الوجه الراجح:

١- رواية فروة بن نوفل:

ترجح أن أبا إسحاق يرويه عن فروة بن نوفل، بقصة أبيه مع النبي ﷺ.

ولم أقف في طرق هذا الحديث على سماعٍ لأبي إسحاق السبيعي من فروة، لكن يؤيد ثبوت السماع: أن شعبة بن الحجاج قد روى الحديث عن أبي إسحاق، وهو المشهور بانتقاء ما سمعه أبو إسحاق وغيره من شيوخه المدلسين فيما يرويه عنهم.

ويشكل على هذا: أن رواية شعبة لم تجئ عن أبي إسحاق عن فروة، وإنما عن رجل، عن فروة، وقد كان شعبة -مع ذلك- يشك في روايته، ولم يضبطها.

لكن يجاب عن هذا بأمرين:

الأول: أنه قد ورد عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن فروة، وهي رواية يحيى القطان عنه، وسبق أن محمد بن جعفر غندر يوافقه في إحدى الروايتين عنه مع الشك.

الثاني: أنه ما دام شعبة قد روى هذا الحديث عن أبي إسحاق، فإن هذا يدل على أن سماع أبي إسحاق له من شيخه ثابت عنده، ولذا أقدم على روايته، لكنه لما رواه لم يضبط اسم شيخ أبي إسحاق، فشك فيه، وخالف، وبيَّنت الروايات الأخرى أن شيخه فيه هو فروة.

وما كان فيه إبهام شيخ أبي إسحاق من روايات شعبة، وجعلُه عن رجل، عن فروة، فليس راجعًا إلى واسطةٍ بين أبي إسحاق، وفروة، بل إلى عدم ضبط شعبة اسمَ صحابي الحديث، حيث ظنه فروة، وهو يعلم أن بينه وبين أبي إسحاق رجلًا.

وأما فروة، فقد قال ابن حبان في فروة: «يقال: إن له صحبة»[2]، ثم أسند رواية

---

(١) تقريب التهذيب (٥٦).

(٢) الثقات (٣/٣٣٠، ٥/٢٩٧).

عبدالعزيز بن مسلم السالفة، وبيَّن علَّتها، وهي المعتمد الأكبر -فيما يظهر- في إثبات الصحبة، ولم تثبت.

ونفيُ صحبته هو ما اعتمده: أبو حاتم الرازي[١]، وابن حبان[٢]، وابن عبدالبر[٣].

وعلى هذا فهو تابعي، وما دام ترجَّحَ أنه يروي قصة أبيه مع النبي ﷺ، فهي قصة لم يدركها، وروايته روايةٌ مرسلة.

وفروة أخرج له مسلم، وذكره ابن حبان في الثقات، وروايته عند مسلم فيها سؤاله لعائشة -رضي الله عنها-، وقال الذهبي: «وثِّق»، وذكروا أنه كان من الخوارج[٤]، فروايةُ مثلِهِ حسنة.

فالإسناد على ذلك حسن، وهو مرسل.

٢- رواية عبدالرحمن بن نوفل:

ترجح أن مروان بن معاوية يرويه عن أبي مالك الأشجعي، عن عبدالرحمن بن نوفل، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

ومروان بن معاوية ثقة حافظ، لكنه كان يقلب أسماء شيوخه، ويدلسها، ويعمِّي على الناس، وإذا روى عن المجاهيل فحديثه ضعيف[٥].

وقد سمَّى شيخَه في هذه الرواية: أبا مالك الأشجعي، والمشهور بهذا: سعد بن طارق بن أشيم، وقد روى مروان عن أبي مالك غير حديث، صُرِّح فيها، أو تبيَّن من طرقها، أن أبا مالك هو سعد بن طارق بن أشيم[٦]، وذكر البخاري وابن أبي حاتم مروانَ في الرواة عن

---

(١) المراسيل، لابنه (ص١٦٦).

(٢) حيث ذكره في الصحابة من الثقات (٣/٣٣٠)، ثم قال: «وإنَّا نذكره في كتاب التابعين -أيضًا-، لأن ذلك الموضع به أشبه».

(٣) الاستيعاب (٣/١٢٦١)، ووقع فيه: «فروة بن معقل»، وهو تحريف يصوَّب من أسد الغابة (٤/٥٩)، والإنابة (٢/٨٩)، والإصابة (٥/٢٨٠).

(٤) صحيح مسلم (٢٧١٦)، الكاشف (٢/١٢١)، تهذيب التهذيب (٣/٣٨٥).

(٥) اقتصر الحافظ في التقريب (٦٥٧٥) مع توثيقه على أنه كان يدلس أسماء الشيوخ، وفي ترجمته ما يفيد أن روايته عن المجاهيل ضعيفة أيضًا، حيث كان يلتقط الشيوخ من السكك. وانظر: تهذيب التهذيب (٤/٥٢).

(٦) انظر: صحيح مسلم (١٤٤، ٢٤٧)، مستخرج أبي عوانة (٣٥٨، ٣٥٩)، شرح معاني الآثار (٣/٢١٥)، معجم الصحابة، لابن قانع (٢/٤٧)، المعجم الكبير، للطبراني (٤/١٩٢، ٨/٣١٧، ٣١٨، ١٧/٢٣٥)، مستخرج أبي نعيم (١/١١٧، ١١٨).

سعد بن طارق[١]، فانتفى بذلك كونه دلَّس اسم شيخه.

وأبو مالك الأشجعي ثقة[٢].

وشيخه عبدالرحمن بن نوفل، هو أخو فروة بن نوفل -صاحب الرواية السابقة-، نصَّ على ذلك ابن المديني، والبخاري، وابن أبي خيثمة، والترمذي[٣].

وعبدالرحمن ترجمه البخاري، وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات[٤]، فالظاهر أنه صدوقٌ مقبول الرواية.

وقد أثبت جمهور الأئمة الصحبة لأبيه نوفل، منهم: ابن سعد، وابن معين، والبخاري، والعجلي، وأبو حاتم الرازي، وابن حبان، وابن عبدالبر[٥].

إلا أني لم أقف لأبي مالك على سماعٍ من عبدالرحمن بن نوفل، ولا لابن نوفل من أبيه.

ولعل تصحيح الأئمة لصحبة نوفل، واعتمادَهم ذلك، مقوٍّ لصلاحية هذه الرواية، وحُسن إسنادها، فإن فيها إسنادًا موصولًا إلى نوفل بقوله: «قلت: يا رسول الله...»، وهي أثبت من رواية فروة بن نوفل التي حكى فيها من تلقاء نفسه ما حصل بين أبيه وبين النبي ﷺ، ورواية عبدالرحمن أولى من تلك في الاعتماد على إثبات الصحبة[٦].

وعلى أيٍّ، فكلا روايتي فروة، وعبدالرحمن، ابنَي نوفل، تقوِّي أختها، وتشدُّها، وبهما يكون الحديث عن نوفل صحيحًا.

إلا أنه جاء في رواية فروة، على إرسالها، أن السؤال كان عمَّا يُقرأ عند النوم، وجاء فيها

---

(١) التاريخ الكبير (٤/٥٨)، الجرح والتعديل (٤/٨٦).

(٢) تقريب التهذيب (٢٢٤٠).

(٣) تسمية من روي عنه من أولاد العشرة، باب: تسمية الإخوة (ص١٣٨)، التاريخ الكبير (٥/٣٥٧) -ووقع فيه: «هو آخر فرؤه»، وصوابه: «هو أخو فروة»-، تاريخ ابن أبي خيثمة (١/١٣٩/السِّفر الثالث)، سنن الترمذي (٥/٤٧٤).

(٤) التاريخ الكبير (٥/٣٥٧)، الجرح والتعديل (٥/٢٩٤)، ثقات العجلي (٢/٨٩)، ثقات ابن حبان (٥/١١٢).

(٥) طبقات ابن سعد (٦/١٩٨)، تاريخ ابن معين، برواية الدوري (٣/٥٧٣)، التاريخ الكبير (٨/١٠٨)، ثقات العجلي (٢/٨٩، ٣٢١)، المراسيل (ص١٦٦)، الجرح والتعديل (٨/٤٨٨)، ثقات ابن حبان (٣/٤١٦، ٥/١١٢)، الاستيعاب (٤/١٥١٣).

(٦) ويشير إلى اعتماد هذه الرواية خاصةً في إثبات صحبة نوفل: أن ابن أبي خيثمة لما ذكر نوفلًا في «تسمية من نزل بالكوفة من أصحاب النبي ﷺ» (٣/٣٢/السِّفر الثالث)، أسندها، ولم يُسند رواية فروة، وكذلك فعل ابن أبي عاصم لما ذكر نوفلًا في «الآحاد والمثاني» من الصحابة (٣/١٩).

الأمر بقراءة سورة الكافرون عند النوم مرفوعًا إلى النبي ﷺ.

وتُبَيِّن روايةُ عبدالرحمن أن السؤال كان عمَّا يبرئ من الشرك، وأن تعيين وقتها في كل يوم وليلة إنما هو من فعل نوفل نفسه، قال عبدالرحمن: «فما أخطأها أبي من يوم ولا ليلة».

فيظهر -والله أعلم- أن تعيين وقت قراءة السورة عند النوم لا يصح في الحديث مرفوعًا إلى النبي ﷺ، وأنه لا يصح أن نوفلًا سأل النبي ﷺ عمَّا يقرأه عند منامه، وإنما عمَّا يبرئه من الشرك، وأن تعيين وقت قراءة السورة كل يوم وليلة إنما هو موقوفٌ على نوفل من فعله، ولم يعزُه إلى النبي ﷺ.

ولعل هذا الأخيرَ أوهم فروةَ أن النبي ﷺ إنما علم أباه أن يقرأها عند منامه كل ليلة، فرواه كذلك مرسلًا. والله أعلم.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

عرض ابن أبي خيثمة خلافًا في الحديث عن أبي إسحاق السبيعي، وضمَّنه خلافًا عن راوٍ دونَه، وهو شريك.

فبيَّن أنه اختُلف عن شريك، في تعيين شيخ أبي إسحاق، وإبهامه، فأورد رواية ابن الأصبهاني، عن شريك، بإبهامه، واستغربها، وعقبها برواية سعيد بن سليمان، عن شريك، بتسميته: فروة.

وقد تبيَّن أن تسميته: فروة، هو المحفوظ عن شريك، لاتفاق جماعة عنه عليه، وهذا ما أشار إليه ابن أبي خيثمة في كلامه.

وتبيَّن أن تفصيل حال شريك يؤيد ذلك، لأنه كان في واسط أضبط منه في غيرها، وسعيد بن سليمان واسطي.

ثم استغرب ابن أبي خيثمة رواية شريك من أصلها، وما فيها من تسمية صحابي الحديث: جبلة، وأورد رواية زهير، عن أبي إسحاق، بمخالفتها، وتسمية صحابي الحديث: نوفلًا، ثم أورد طريقًا آخر مغايرًا للحديث عن نوفل، لتقوية رواية زهير ذلك.

واستعمل ابن أبي خيثمة في ذلك قرينة الأحفظ، لأن زهيرًا أحفظ من شريك، وقرينة المتابعة القاصرة.

وتبيَّن أن مما يؤيد ذلك من قرائن: حال شريك في الضعف، وأنه اضطرب فيه، وأن زهيرًا توبع في روايته عن أبي إسحاق.

الحديث الخامس

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/١٤٥-١٤٦):

وجرهد بن خويلد الأسلمي:

٤٥٧- حدثنا أبو غسان مالك بن إسماعيل، قال: حدثنا حسن بن صالح، عن ابن عقيل، عن عبدالله بن جرهد الأسلمي، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «فخذ الرجل من عورته».

٤٥٨- حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا حسن بن صالح، عن ابن عقيل، عن ابن جرهد، عن أبيه، قال: «فخذ الرجل...»، فذكر مثله. ولم يرفعه.

٤٥٩- حدثناه أبي، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد، قال: أخبرني آل جرهد، عن جرهد، أن النبي ﷺ أبصره وهو منكشف فخذه، فقال: «الفخذ عورة».

٤٦٠- حدثنا أبي، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن مالك، عن سالم أبي النضر، عن زرعة بن عبدالرحمن بن جرهد، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ مر به وهو كاشف فخذه...، فذكر الحديث[1].

٤٦١- حدثنا أبي، قال: حدثنا أبو عامر العقدي، عن زهير بن محمد، عن عبدالله بن محمد، عن عبدالله بن جرهد الأسلمي، أنه سمع أباه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول...، فذكر مثل حديث أبي غسان مالك بن إسماعيل.

❑ التخريج:

الوجه الأول: عبدالله بن محمد بن عقيل، عن عبدالله بن جرهد، عن جرهد، مرفوعًا:

* أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٥/٦٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٤٧٥)، وشرح مشكل الآثار (١٧٠١)، من طريق إسحاق بن منصور،

والترمذي (٢٧٩٧) من طريق يحيى بن آدم،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٤٧٥)، وشرح مشكل الآثار (١٧٠٢)، عن فهد

(١) تنبيه: الإسنادان الأخيران، وهما رواية أبي الزناد، ورواية أبي النضر، لم يذكر فيهما ابن أبي خيثمة اختلافًا، وإنما ساقهما لتأييد أحد وجهي الخلاف -كما سيأتي توضيح احتماله-، ولذلك أثبتُّهما، ولم أخرّجهما.

بن سليمان، وابن قانع في معجم الصحابة (١٤٦/١) عن محمد بن الخطاب الخطابي، والمزي في تهذيب الكمال (٣٦٤/١٤) من طريق إسماعيل بن عبدالله سمويه،

ثلاثتهم (فهد، ومحمد بن الخطاب، وسمويه) عن أبي نعيم الفضل بن دكين،

والطبراني في الكبير (٢١٤٨)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٦٨٠) عن أبي جعفر محمد بن محمد بن أحمد، كلاهما (الطبراني، وأبو جعفر) عن محمد بن عبدالله الحضرمي مطين، والطبراني (٢١٤٨) عن علي بن إبراهيم العامري، كلاهما (مطين، والعامري) عن أحمد بن يونس،

أربعتهم (يحيى بن آدم، وإسحاق بن منصور، وأبو نعيم، وأحمد بن يونس)، عن **الحسن بن صالح**، به، بنحوه.

إلا أن إسحاق قال عن الحسن بن صالح، عن ابن عقيل: عن عبدالله بن مسلم بن جرهد،

وأبا نعيم -في رواية محمد بن الخطاب-، وأحمد بن يونس -في رواية الطبراني، عن مطين، عنه- قالا عن الحسن بن صالح، عن ابن عقيل: عن عبدالرحمن بن جرهد.

* وأخرجه أحمد (١٥٩٣٠) -ومن طريقه ابن حجر في تغليق التعليق (٢١١/٢)-،

وابن مخلد الدوري في منتقى من حديثه (١٨٤/مخطوط) عن جعفر بن مكرم،

كلاهما (أحمد، وجعفر بن مكرم) عن **أبي عامر العقدي**، به، بنحوه.

إلا أن جعفرًا قال في روايته: عن ابن جرهد(١).

* وأخرجه الطبراني في الكبير (٢١٤٩) -وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٦٨١)- من طريق أبي حذيفة النهدي، عن **زهير بن محمد**، به، بنحوه.

* وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٦٧٩) من طريق روح بن عبادة، وعلقه بعده عن الحسن بن بشر بن سلم، عن أبيه، كلاهما (روح، وبشر) عن ابن جريج، عن **عبدالله بن محمد بن عقيل**، به، بنحوه.

الوجه الثاني: عبدالله بن محمد بن عقيل، عن عبدالله بن جرهد، عن جرهد، موقوفًا:

لم أجد من أخرجه من هذا الوجه غير ابن أبي خيثمة(٢).

---

(١) وقع في الأصل الخطي: «عن أبي جرهد»، وهو تحريف عما أثبتُّ، والله أعلم.

(٢) وقد ذكر البخاري هذا الحديث في تاريخه (٦٣/٥)، ورواه عن أبي نعيم، لكن على طريقته في التراجم، فلم يتبين هل الرواية مرفوعة أم موقوفة، وهذا نص كلامه: «عبدالله بن جرهد الأسلمي، سمع أباه، روى عنه ابن عقيل المدني. قاله أبو نعيم، عن الحسن بن صالح، عن ابن عقيل».

❑ دراسة الأسانيد:

رواه عبدالله بن محمد بن عقيل، واختُلف عنه بنوعين من الخلاف:

أولًا: في رفعه ووقفه:

واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: ابن عقيل، عن ابن جرهد، عن جرهد، مرفوعًا:

ورواه عنه: الحسن بن صالح -من رواية أبي غسان مالك بن إسماعيل، وأبي نعيم (في قول فهد بن سليمان، ومحمد بن الخطاب، وإسماعيل بن عبدالله سمويه، عنه)، ويحيى بن آدم، وإسحاق بن منصور، وأحمد بن يونس، عنه-، وزهير بن محمد، وابن جريج.

الوجه الثاني: ابن عقيل، عن ابن جرهد، عن جرهد، موقوفًا:

ورواه عنه: الحسن بن صالح -من رواية أبي نعيم (في قول ابن أبي خيثمة، عنه)، عنه-.

وهذا يبيِّن أنه قد وقع الخلاف عن أبي نعيم، عن الحسن بن صالح، عن ابن عقيل:

* فرواه فهد بن سليمان، ومحمد بن الخطاب، وإسماعيل بن عبدالله سمويه، عن أبي نعيم، به، مرفوعًا،

* ورواه ابن أبي خيثمة، عن أبي نعيم، به، موقوفًا.

وفهد بن سليمان ثقة(١)، ولم أجد في محمد بن الخطاب جرحًا ولا تعديلًا(٢)، وأحفظ رواة الوجه الأول: سمويه، فإنه ثقة حافظ(٣).

ولا شك في حفظ ابن أبي خيثمة، إلا أن اتفاق الثلاثة وفيهم سمويه -مع حفظه- يدل على أن أبا نعيم قصَّر به في سماع ابن أبي خيثمة منه.

وقد رواه سائر أصحاب الحسن بن صالح، وسائر أصحاب ابن عقيل، مرفوعًا، فالرفع محفوظ عنه.

ولعل ابن أبي خيثمة يشير إلى حفظ الرفع عن الحسن بن صالح، وذلك لأنه ساق قبل رواية أبي نعيم روايةً مرفوعة عن الحسن، وألحقها بروايات مرفوعة عن جرهد، إحداها من

---

(١) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لابن قطلوبغا (٧/٥٣٤).

(٢) له ترجمة في تاريخ بغداد (٣/١٥٠).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٢/١٨٢)، طبقات المحدثين بأصبهان (٣/٦٤)، تاريخ أصبهان (١/٢١٠).

طريق ابن عقيل نفسه، كما كان قال عقب رواية أبي نعيم: «ولم يرفعه»، فكأنه يوضِّح أن ذلك تقصير منه.

ثانيًا: في تسمية شيخه:

اختُلف عن عبدالله بن محمد بن عقيل في ذلك على أوجه:

الوجه الأول: ابن عقيل، عن عبدالله بن جرهد، عن جرهد:

ورواه عنه: الحسن بن صالح -من رواية أبي غسان مالك بن إسماعيل، ويحيى بن آدم، وأبي نعيم (في قول فهد بن سليمان، وإسماعيل بن عبدالله سمويه، عنه)، وأحمد بن يونس (في قول محمد بن محمد بن أحمد، عن محمد بن عبدالله الحضرمي مطين، عنه)، عنه-، وزهير بن محمد -من رواية أبي عامر العقدي (في قول أبي خيثمة، وأحمد، عنه)، وأبي حذيفة، عنه-، وابن جريج.

الوجه الثاني: ابن عقيل، عن ابن جرهد -غير مسمى-، عن جرهد:

ورواه عنه: الحسن بن صالح -من رواية ابن أبي خيثمة، عن أبي نعيم، عنه-، وزهير بن محمد -من رواية جعفر بن مكرم، عن أبي عامر، عنه-.

الوجه الثالث: ابن عقيل، عن عبدالرحمن بن جرهد، عن جرهد:

ورواه عنه: الحسن بن صالح -من رواية أحمد بن يونس (في قول الطبراني، عن مطين، وقول علي بن إبراهيم العامري، عنه)، وأبو نعيم (في قول محمد بن الخطاب، عنه)، عنه-.

الوجه الرابع: ابن عقيل، عن عبدالله بن مسلم بن جرهد، عن جرهد:

ورواه عنه: الحسن بن صالح -من رواية إسحاق بن منصور عنه-.

ومن العرض يتبين أنه قد اختُلف عمن دون ابن عقيل فيه، ثم اختُلف عنه:

أولًا: الخلاف عمَّن دون ابن عقيل:

١- أبو نعيم:

* رواه فهد بن سليمان، وإسماعيل بن عبدالله سمويه، عن أبي نعيم، عن حسن بن صالح، عن ابن عقيل، عن عبدالله بن جرهد، عن أبيه،

* ورواه محمد بن الخطاب، عن أبي نعيم، به، بتسمية شيخ ابن عقيل: عبدالرحمن بن جرهد،

* ورواه ابن أبي خيثمة، عن أبي نعيم، به، بعدم تسميته، والقصر على نسبته: ابن جرهد.

فأما رواية ابن الخطاب، فالأظهر أنها غلط، لاتفاق ثقتين، أحدهما حافظ -كما سبق-، على تسميته: عبدالله.

والظاهر أن رواية ابن أبي خيثمة تقصير منه، أو من أبي نعيم، فقد جوَّد تسمية الرجل عنه ثقتان -كما سبق-.

٢- الحسن بن صالح:

* رواه أبو غسان مالك بن إسماعيل، ويحيى بن آدم، وأبو نعيم، وأحمد بن يونس، عن الحسن بن صالح، به، بتسمية شيخ ابن عقيل: عبدالله بن جرهد،

* ورواه إسحاق بن منصور، عن الحسن، به، بتسميته: عبدالله بن مسلم بن جرهد.

وإسحاق هو السلولي، صدوق[١]، والذين خالفوه ثلاثةٌ حفاظٌ متقنون[٢]، اتفقوا على عدم ذكر (مسلم) في نسبة الرجل، فيظهر أن ذلك أصوب.

تنبيه: عرض البخاري الخلاف عن الحسن بن صالح في تسمية شيخ ابن عقيل في التاريخ الكبير[٣]، ونقله المزي في تهذيب الكمال[٤]، فاستدرك عليه مغلطاي بقوله: «ذكر المزي من عند البخاري الاختلافَ في اسمه...، وأغفل مِن عندِه -إن كان رآه- ترجيحَ هذه الأقوال على غيرها، وهو: (قال محمد بن إسماعيل: وعبدالله بن مسلم أصح)»[٥].

ولا يتصور أن يكون المزي أغفل هذا النقل لو كان في نسخته من «التاريخ»، وليس هو الآن في النسخ المعتمدة في طبعة الكتاب، وهو يخالف ما يظهر من القرائن في خلاف الرواة عن الحسن بن صالح، ففي هذا النقل نظر، والله أعلم.

٣- أحمد بن يونس:

* رواه محمد بن عبدالله الحضرمي مطين، عن أحمد بن يونس، واختُلف عنه:

---

(١) تقريب التهذيب (٣٨٥).

(٢) تقريب التهذيب (٦٤٢٤، ٧٤٩٦، ٥٤٠١) -على التوالي-.

(٣) (٥/٦٣).

(٤) (١٤/٣٦٣).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٧/٢٧٧)، ومنه استفاده ابن حجر في تهذيب التهذيب (٢/٣١٣).

** فرواه الطبراني، عن مطين، به، وسمى شيخ ابن عقيل: عبدالرحمن بن جرهد،

** ورواه أبو جعفر محمد بن محمد بن أحمد، عن مطين، به، وسماه: عبدالله بن جرهد.

* ورواه علي بن إبراهيم العامري -من رواية الطبراني، عنه-، عن أحمد بن يونس، وسماه: عبدالرحمن بن جرهد.

فأما رواية مطين، فأبو جعفر محمد بن محمد بن أحمد، الذي يروي عنه، هو المقرئ، نزيل البصرة، وثَّقه الخطيب البغدادي[1].

والطبراني إمام حافظ معروف، إلا أن مخالفته هذه محل توقف، وروايته عن علي بن إبراهيم العامري كذلك -وهي معطوفة على رواية مطين-، ذلك أن تسمية الرجل: (عبدالرحمن بن جرهد) من طريق ابن عقيل فيها غرابة، لم تَرِد في سوى هذه الرواية إلا في رواية واحدة -فيما وقفت عليه-، وهي رواية محمد بن الخطاب، عن أبي نعيم، التي مرَّ بيان غلطها.

٤- زهير بن محمد:

* رواه عنه أبو عامر العقدي، واختُلف عنه:

** فرواه أبو خيثمة، وأحمد بن حنبل، عن أبي عامر، به، بتسمية شيخ ابن عقيل: عبدالله بن جرهد،

** ورواه جعفر بن مكرم، عن أبي عامر، به، بعدم تسميته، بل نسبته: ابن جرهد.

* ورواه أبو حذيفة، عن زهير، به، بتسميته: عبدالله بن جرهد.

واتفاق الإمامين: أبي خيثمة، وأحمد، على تجويد تسمية الرجل، ومتابعة أبي حذيفة لأبي عامر على ذلك، دليلٌ على أنه محفوظ عنه، وأن جعفر بن مكرم، أو أبا عامر، قصَّر به لما لم يذكر اسمه.

وبهذا يتبين أنه لا يصح عن عبدالله بن محمد بن عقيل في تسمية شيخه إلا: عبدالله بن جرهد.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن عبدالله بن محمد بن عقيل يرويه عن عبدالله بن جرهد، عن أبيه، مرفوعًا.

---

(١) تاريخ بغداد (٣٦٠/٤).

وعبدالله بن محمد بن عقيل ضعيف، بل شدد بعض الأئمة في تضعيفه، فقال ابن سعد، وأحمد بن حنبل: «منكر الحديث»، وقال يعقوب بن شيبة: «صدوق، وفي حديثه ضعف شديد جدًّا»، وضعَّفه غيرهم، ومشَّاه البخاري -فيما نقله الترمذي عنه-، فقال: «مقارب الحديث»، وقال العجلي: «جائز الحديث»، وقال الحاكم: «مستقيم الحديث»، وتقويته مخالفة لقول عامة أهل الحديث، والراجح -والله أعلم- تضعيفه مطلقًا[1].

وأما ابن جرهد، فقد جاء الحديث عنه من طرق أخرى، واختُلف فيه اختلافًا كثيرًا، فقد أحصيت عن أبي الزناد وحده تسعة أوجه، وعن سالم أبي النضر ستة أوجه، وقد أسند ابن أبي خيثمة وجهًا واحدًا عن كليهما، ورواه الزهري، فوجدت عنه ثلاثة أوجه، هذا في الجملة، وإلا ففي تضاعيف هذه الأوجه اختلافات أخرى.

وعرض كل ذلك ودراسته تطول جدًّا، وتخرج عن مقصود هذه الرسالة، فتركته لأجل ذلك.

وأما ابن عقيل، فروايته ضعيفة بضعفه -كما سبق-.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

عرض ابن أبي خيثمة خلافًا عن الحسن بن صالح، الراوي عن عبدالله بن محمد بن عقيل، في وقف الحديث ورفعه، واستظهرتُ أنه يرجح رفعه، لأنه ذكر بعد ذلك ثلاثة أسانيد عن صحابي الحديث، كلها مرفوعة، وأحدها عن ابن عقيل نفسه، ولأنه أسند رواية مرفوعة، عن شيخ ثقة متقن، هو أبو غسان مالك بن إسماعيل، وقال في وصف رواية أبي نعيم الموقوفة: «ولم يرفعه»، فكأنه يلمح إلى أنه قصَّر به.

وقد تبين في الدراسة أن ثلاثة رواة، وفيهم حافظ، وهو إسماعيل بن عبدالله سمويه، رووه عن أبي نعيم، فرفعوه عنه، وهذا يؤكد أنه قصَّر به حين حدَّث به ابنَ أبي خيثمة.

كما يؤكده مما تبين في الدراسة: أن أصحاب الحسن بن صالح، وهم ثلاثة، وأصحاب ابن عقيل، وهما راويان، رووه مرفوعًا -أيضًا-.

---

(١) اقتصر ابن حجر في تقريب التهذيب (٣٥٩٢) على وصفه بقوله: «صدوق في حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة»، والراجح أنه أقل من هذه الرتبة، كما تبيَّن أعلاه.

الحديث السادس

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/١٤٧):

٤٦٥- حدثنا أحمد بن محمد، قال: نا إبراهيم بن سعد، عن ابن إسحاق، قال: وقدم على رسول الله ﷺ الجارود بن عمرو بن حنش بن يعلى، أخو عبد القيس، وكان نصرانيًّا.

قال ابن إسحاق: فحدَّثني من لا أتهم، عن الحسن، قال: لما انتهى إلى النبي ﷺ، كلَّمه، وعرض عليه الإسلام، فقال -في حديث طويل-: «ضالة الناس حرق النار».

كذا قال: الحسن، قال: لما انتهى الجارود إلى النبي ﷺ.

والحسن يحدِّث بهذا عن مطرف بن عبدالله بن الشخير.

٤٦٦- حدثنا أبي، قال: نا يحيى بن سعيد، قال: نا حميد -يعني: الطويل-، عن الحسن، عن مطرف، عن أبيه، عن النبي -عليه السلام-، قال: «ضالة المسلم حرق النار».

❑ التخريج:

الوجه الأول: الحسن، مرسلًا:

* هو في السيرة لابن إسحاق -كما في مختصرها لابن هشام (٢/٥٧٥)-.

* وأخرجه الطبري في تاريخه (٣/١٣٦) من طريق سلمة بن الفضل،

والبيهقي في دلائل النبوة (٥/٣٢٨) من طريق يونس بن بكير،

كلاهما (سلمة، ويونس) عن **ابن إسحاق**، به، مطولًا.

إلا أن سلمة قال عن ابن إسحاق: عن الحسن بن دينار، عن الحسن،

وقال يونس، عن ابن إسحاق: حدثني بعض أصحابنا، عن الحسن.

* وأخرجه عبدالرزاق (١٨٦٠٤) من طريق حبيب بن الشهيد،

والنسائي في الكبرى (٥٧٥٩) من طريق الأشعث بن عبدالملك الحمراني،

كلاهما (حبيب، والأشعث) عن **الحسن**، به، بنحوه مختصرًا، ولم يذكرا الجارود.

الوجه الثاني: الحسن، عن مطرف بن الشخير، عن أبيه:

* أخرجه أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (١٦٤٣) عن **أبي خيثمة**، به، بمثله.

* وأخرجه أبو عبيد في غريب الحديث (١/١٤٤، ٤٣٠) -ومن طريقه البيهقي (٦/١٩١)، والبغوي في شرح السنة (٢٢١٠)-،

وابن سعد (٣٤/٧)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (١٦٤٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣٣/٤)، وشرح مشكل الآثار (٤٧٢٢)، من طريق عفان بن مسلم،

وأحمد (١٦٣١٤) -ومن طريقه الضياء في المختارة (٤٧٣/٩)-،

وابن ماجه (٢٥٠٢) عن محمد بن المثنى،

والنسائي في الكبرى (٥٧٥٨) عن عبيدالله بن سعيد،

وابن حبان (٤٨٨٨) من طريق مسدد،

وابن ثرثال في جزئه (٢١٨/ضمن الفوائد لابن منده) من طريق محمد بن حسان،

والبغوي في شرح السنة (٢٢٠٩) من طريق عبدالله بن هاشم،

ثمانيتهم (أبو عبيد، وعفان، وأحمد، ومحمد بن المثنى، وعبيدالله بن سعيد، ومسدد، ومحمد بن حسان، وعبدالله بن هاشم) عن **يحيى بن سعيد**، به، بنحوه مختصرًا ومطولًا.

* وأخرجه ابن المنذر في الأوسط (٨٦٨٢/الفلاح)، والطبراني -ومن طريقه الضياء في المختارة (٤٧٣/٩)-، من طريق حماد بن سلمة، عن **حميد الطويل**، به، بنحوه.

* وأخرجه الطبراني في الأوسط (١٥٤٧) -وعنه أبو نعيم في حلية الأولياء (٣٣/٩)-، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٢١٨)، من طريق عبيدالله بن عمر القواريري، عن عبدالرحمن بن مهدي، عن شعبة، عن قتادة، عن **مطرف**، به، بنحوه.

الوجه الثالث: الحسن، عن الجارود بن عمرو:

* أخرجه أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٣٥٠) من طريق عمرو بن عبيد، عن **الحسن**، به، بنحوه مطوَّلًا.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث الحسن البصري، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الحسن، عن النبي ﷺ مرسلًا:

ورواه عنه: شيخ محمد بن إسحاق -وقد عيَّنه سلمة بن الفضل في روايته عن ابن إسحاق بالحسن بن دينار-، وحبيب بن الشهيد، والأشعث بن عبدالملك.

الوجه الثاني: الحسن، عن مطرف بن عبدالله بن الشخير، عن أبيه:

ورواه عنه: حميد الطويل.

الوجه الثالث: الحسن، عن الجارود بن عمرو:

ورواه عنه: عمرو بن عبيد.

وقد ذكر ابن أبي خيثمة رواية ابن إسحاق، عمن لا يتهم، عن الحسن، مرسلًا، ثم استغرب ذلك بقوله: «كذا قال: الحسن، قال: لما انتهى الجارود إلى النبي ﷺ. والحسن يحدث بهذا عن مطرف بن عبدالله بن الشخير»، ثم ذكر رواية حميد، وهو تصويبٌ منه لها، لجزمه بأن الحسن إنما يحدث به عن مطرف، بإسناده.

وشيخ ابن إسحاق جاء في روايةٍ بصفة: من لا يتهم، وفي رواية: بعض أصحابه، وجاءت رواية سلمة بن الفضل -وهو أحد أصحاب ابن إسحاق، ورواة كتبه[١]- مبيِّنةً شيخَ ابن إسحاق، وهو الحسن بن دينار، وهو متروك الحديث، واتُّهم بالكذب[٢].

وقد جاء الحديث -كما سبق- من رواية حبيب بن الشهيد، والأشعث بن عبدالملك، عن الحسن، مرسلًا أيضًا، فإن كان ابن أبي خيثمة لم يقف على روايتيهما، فإن رواية حميد ظاهرة الفضل على رواية شيخٍ مجهول لابن إسحاق، وقد تبيَّن -أيضًا- أنه عُيِّن عن ابن إسحاق براوٍ متروك الحديث.

لكن تبين أنه أرسله أيضًا: حبيب بن الشهيد، وهو ثقة ثبت[٣]، والأشعث بن عبدالملك، وهو ثقةٌ معدودٌ في أثبت أصحاب الحسن[٤]، واتِّفاقهما يحدث للرواية المرسلة قوة.

وفي المقابل، فقد رواه حميد الطويل، فجوَّده، وأسنده، وهو من أكبر أصحاب الحسن، وقد ساوى ابن معين بينه وبين حبيب بن الشهيد نفسِه، في الرواية عن الحسن نفسِه[٥].

وحميد مع هذا مدلس[٦]، لكنه صرح بالسماع في عدة روايات عن يحيى القطان، عنه، منها رواية عفان، وأحمد.

ورواية الوجه التام مجوَّدًا مع عدم شهرته، وكونه أصعب من إرساله، دليلٌ على مزيد

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٧٦/٢).

(٢) لسان الميزان (٤٠/٣).

(٣) تقريب التهذيب (١٠٩٧).

(٤) تقريب التهذيب (٥٣١)، شرح علل الترمذي (٦٨٦/٢)، تهذيب التهذيب (١٨١/١).

(٥) تاريخ ابن معين برواية الدارمي (ص١٠٠).

(٦) تقريب التهذيب (١٥٤٤).

تثبت وضبط، ولذا جزم ابن أبي خيثمة بأن الحسن يرويه عن مطرف، يعني: بإسناده.

فالظاهر أن الحسن كان ربما قصَّر به، فأرسله، وربما جوَّده، فأسنده، فكلا الوجهين محفوظ عنه.

وأيَّد الموصولَ: أن قتادة رواه عن مطرف، عن أبيه، كما رواه الحسن، إلا أنه يشكل على هذه المتابعة: التفرد الواقع فيها، فقد قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا ابن مهدي»، وهي إلى ذلك خلاف المشهور عن قتادة في هذا الحديث، حيث اختُلف عنه على أوجه كلها من روايته عن أبي العلاء يزيد بن عبدالله بن الشخير، أخي مطرف[١].

لكن عبدالرحمن بن مهدي إمام حافظ مشهور[٢]، وشعبة من أرفع أصحاب قتادة[٣]، والإسناد إلى ابن مهدي صحيح، حيث رواه عنه القواريري، وهو ثقة ثبت[٤]، وعنه انتشر، فالظاهر أنه هذا التفرد في حيِّز المقبول.

ويبعد أن قتادة دلسه عن الحسن، فإن الراوي عن قتادة هو شعبة، وقد عُلم منهجه في انتقاء أحاديث المدلسين، وقد نص على ذلك في حديث قتادة، عن مطرف، خاصة، فقال: «كنت أتفطن إلى فم قتادة إذا حدث، فإذا حدث بما قد سمع، قال: حدثنا سعيد بن المسيب، وحدثنا أنس، وحدثنا الحسن، وحدثنا مطرف، وإذا حدث ما لم يسمع قال: حدث سليمان بن يسار، وحدث أبو قلابة»[٥].

وأما رواية عمرو بن عبيد، فعمرو متروك الحديث، اتهمه جماعة، وقال ابن عون: «عمرو يكذب على الحسن»[٦]، فروايته بذكر الجارود ساقطة الاعتبار، والجارود في الرواية المطوَّلة إنما هو صاحب القصة، لا راوي الحديث.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن الحسن يرويه عن مطرف بن عبدالله، عن أبيه.

---

(١) انظر: علل الدارقطني (٦/١٤).

(٢) تقريب التهذيب (٤٠١٨).

(٣) انظر: شرح علل الترمذي (٦٩٤/٢-٦٩٨).

(٤) تقريب التهذيب (٤٣٢٥).

(٥) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، برواية عبدالله (٢٤٢/٣)، الجعديات (١٠٤٠).

(٦) تقريب التهذيب (٥٠٧١)، تهذيب التهذيب (٢٨٨/٣).

والحسن ثقة إمام مشهور، وقد صحح ابن المديني سماعه من مطرف في الجملة[١]، وإن لم أقف للحسن على تصريح بذلك في هذا الحديث، لكن تابعه عليه قتادة، عن مطرف.

إلا أنه قد وقع عن مطرف اختلافاتٌ أخرى، ودونها اختلافاتٌ متشعبة، أورد منها ابن المديني وجهًا، وجعل رواية الحسن هذه مخالفةً له[٢]، وأورد الدارقطني، فأبو نعيم، أوجُهَها مطولًا[٣]، دون أن يذكرا رواية الحسن فيها. وتخريج هذه الاختلافات، ودراستها، يطول جدًّا، ويخرج عن بحث كلام ابن أبي خيثمة، فتركتها لأجل هذا.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

رجَّح ابن أبي خيثمة زيادة حميد الطويل عن الحسن، بذكر مطرّف عن أبيه، وأثبتها في مقابل رواية ابن إسحاق، عمن لا يتهم، عن الحسن، مرسلًا.

ولم يذكر متابعة حبيب بن الشهيد، وأشعث بن عبدالملك، لشيخ ابن إسحاق.

ومن قرائن ترجيح الوصل: كون راويه حافظًا ضابطًا من أرفع أصحاب المختَلَف عنه، ولعله ما أشار إليه ابن أبي خيثمة بقبول رواية حميد، دون النص على قرينتها، وكذا: كون الوصل أصعب من التقصير به والإرسال، وأدلَّ على الضبط، وكذلك: متابعة قتادة، للحسن، عليه، عن مطرف.

---

(١) العلل (ص٢٦٦).

(٢) السابق (ص٦٢٦).

(٣) علل الدارقطني (١٤/٥-٦)، معرفة الصحابة (٢/٦٠١-٦٠٤).

الحديث السابع

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/١٥٦-١٥٩):

٥١٣- حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: نا العلاء بن خالد الواسطي، قال: نا منصور بن زاذان، عن محمد بن سيرين، عن حكيم بن حزام، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن أربع خصال في البيع: عن سلفٍ وبيع، وشرطَين في بيع، وبيعك ما ليس عندك، وربح ما لم تضمن».

كذا قال منصور: عن ابن سيرين، عن حكيم بن حزام.

وتابعه أبو هلال الراسبي:

٥١٤- حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: نا أبو هلال، قال: نا محمد بن سيرين، عن حكيم بن حزام.

ولم يسمعه ابن سيرين من حكيم بن حزام:

٥١٥- حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: نا يزيد بن إبراهيم التستري، عن محمد بن سيرين، عن أيوب -يعني: السختياني-، عن حديث حكيم بن حزام، قال: «نهاني رسول الله ﷺ أن أبيع ما ليس عندي».

وزاد عليهما يزيدُ التستري في إسناد الحديث: أيوبَ السختياني.

٥١٦/أ- فحدثنا جُبَارة بن مُغَلِّس، قال: نا حماد بن زيد، عن أيوب، عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام، قال: «نهاني رسول الله ﷺ أن أبيع ما ليس عندي»، أو قال: «سلعة ليست عندي».

٥١٦/ب- حدثنا خالد بن خداش، قال: نا حماد بن زيد، عن يحيى بن عتيق، عن محمد بن سيرين، عن أيوب، عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام، قال: «نهاني رسول الله ﷺ أن أبيع ما ليس عندي»، أو قال: «سلعة ليست عندي».

قال حماد: فحدثني به أيوب، عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام، عن النبي ﷺ، مثله.

كذا قال خالد بن خداش، وصل إسنادَ الحديث عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام.

وتابع روايةَ أيوب، عن يوسف بن ماهك: أبو بشر، جعفرُ بنُ أبي وحشية:

٥١٧- حدثنا أبي، قال: نا هشيم، قال: أخبرنا أبو بشر، عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام، قال: سألت رسول الله ﷺ، قلت: يا رسول الله، يأتيني الرجل يسألني البيع ليس عندي، أأبيعه منه، ثم أبتاعه من السوق؟ قال: فقال: «لا تبع ما ليس عندك».

كذا قال أيوب وأبو بشر: عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام.

وبين يوسف بن ماهك، وبين حكيم في هذا الحديث: عبدُالله بن عصمة:

٥١٨- حدثنا أبي، قال: نا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن يوسف بن ماهك، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم بن حزام، قال: قلت: يا رسول الله، إني أبتاع بُيوعًا، فما يحلُّ لي، مما يحرم عليَّ؟ قال: «إذا ابتعتَ بيعًا، فلا تبعه حتى تقبضه».

كذا قال يزيد بن هارون: عن الدستوائي، عن يحيى، عن يوسف -يعني: ابن ماهك-.

ولم يسمع يحيى بنُ أبي كثير من يوسف بن ماهك هذا الحديثَ:

٥١٩- حدثنا عبيدالله بن عمر، قال: نا خالد بن الحارث، قال: نا هشام، عن يحيى، عن رجل من إخواننا، فقال: حدثني يوسف بن ماهك، أن عبدالله بن عصمة حدثه، أن حكيم بن حزام حدثه، قال: قلت: يا رسول الله، إني رجل اشتري بيوعًا، فما يحلُّ لي؟ وما يحرم عليَّ؟ قال: «يا ابن أخي، إذا اشتريت بيعًا، فلا تبعه حتى تقبضه».

كذا قال: عن رجل -لم يسمه-.

وأسمى الرجلَ: همامُ بن يحيى:

٥٢٠- حدثنا أبي، قال: نا حبان بن هلال، قال: نا همام، قال: نا يحيى بن أبي كثير، أن يعلى بن حكيم حدثه، أن يوسف بن ماهك حدثه، أن حكيم بن حزام حدثه، أنه قال: يا رسول الله، إني رجل أشتري هذه البيوع، فما يحلُّ لي منها، مما يحرم عليَّ؟ قال: «يا ابن أخي، إذا ابتعت بيعًا، فلا تبعه حتى تقبضه».

٥٢١- حدثنا أبي، قال: نا عثمان بن عمر، قال: نا ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبدالله بن عصمة الجُشَمي، عن حكيم بن حزام، أن رسول الله ﷺ قال: «ألم أُنبأ -أو: ألم أُخبر- أنك تبيع الطعام؟ فلا تبعه حتى تقبضه»، أو قال: «تستوفيه».

كذا قال ابن جريج.

وخالفه عبدُالعزيز بنُ رفيع، عن عطاء، عن حزام بن حكيم، عن أبيه، قال: اشتريت طعامًا، فربحت منه قبل أن أقبضه، فسألت النبي ﷺ فقال: «لا تبعه حتى تقبضه».

❑ التخريج:

أولًا: رواية محمد بن سيرين:

الوجه الأول: محمد بن سيرين، عن حكيم بن حزام:

* أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (٣/٣٤٤) عن إبراهيم بن محمد،

والطبراني في المعجم الكبير (٣١٤٦) من طريق أحمد بن إسماعيل الواسطي،

كلاهما (إبراهيم، وأحمد) عن العلاء بن خالد الواسطي، عن **منصور بن زاذان**، به، بمثله.

* وأخرجه الطبراني في الكبير (٣١٤١) من طريق طالوت بن عباد، عن **أبي هلال الراسبي**، به، بنحوه.

* وأخرجه النسائي في الكبرى (١١٦٨١) من طريق مروان الفزاري، والطبراني في الكبير (٣١٣٧) من طريق هوذة بن خليفة، و(٣١٣٨) من طريق سفيان الثوري، وفي الأوسط (٨٤١٩) من طريق عباد بن صهيب، والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/٤٩٠)، وتذكرة الحفاظ (٢/٥١٩)، ومعجم الشيوخ (١/٣٤٨)، وتاريخ الإسلام (١٩/٧٩)، من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، خمستهم (الفزاري، وهوذة، والثوري، وعباد بن صهيب، والأزرق) عن عوف الأعرابي،

والطبراني في الكبير (٣١٣٩)، والأوسط (٢٤٦٦)، من طريق عبدالرحمن بن حماد الشعيثي، عن عبدالله بن عون،

والطبراني في الكبير (٣١٤٠) من طريق حجاج، وعلي بن الجعد، وفي الأوسط (٨٤١٩) من طريق عباد بن صهيب، ثلاثتهم (حجاج، وابن الجعد، وعباد) عن الربيع بن صبيح،

والطبراني في الكبير (٣١٤٥) عن عبدالله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، عن محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان الثوري، وفي الأوسط (٨٤١٩) من طريق عباد بن صهيب، كلاهما (الثوري، وعباد) عن هشام بن حسان،

والطبراني في الكبير (٣١٤٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣/٩٦)، من طريق معمر بن سهل، عن عبيدالله بن تمام، عن داود بن أبي هند،

والطبراني في الكبير (٣١٤٣) من طريق خالد بن دينار،

وفيه (٣١٤٤) من طريق عيسى بن يونس الرملي، عن أيوب بن سويد، عن سفيان الثوري، عن يونس بن عبيد،

وفي الأوسط (٦٠١١) من طريق قرة بن حبيب، عن عبد ربه بن عبيد أبي كعب صاحب الحرير،

وفي الأوسط (٨٤١٩) من طريق عباد بن صهيب، عن هارون بن إبراهيم الأنصاري، وسعيد بن عبدالرحمن،

وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (١/٤٥٧) من طريق إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان، عن أبي قيس،

وأبو موسى المديني في الرابع من رباعي التابعين (٥) من طريق عبدالرحيم بن سلام الواسطي، عن حفص بن عمر أبي عمران الواسطي[1]، عن يزيد بن إبراهيم،

الاثنا عشر راويًا (عوف، وابن عون، والربيع بن صبيح، وهشام بن حسان، وداود بن أبي هند، وخالد بن دينار، ويونس بن عبيد، وأبو كعب صاحب الحرير، وهارون، وسعيد بن عبدالرحمن، وأبو قيس، ويزيد بن إبراهيم) عن **محمد بن سيرين**، به، بنحوه.

---

(١) وقع فيه: «حفص بن عمران»، وهو انتقال نظر من كنيته فيما يظهر، فإني لم أجد لمن اسمه حفص بن عمران الواسطي ترجمةً ولا ذِكرًا. ووقفت لعبدالرحيم بن سلام على روايتين أخريين عن حفص بن عمر هذا -ويعرف بالنجار-، أخرجهما بحشل في تاريخ واسط (ص٦٠)، وابن بشران في أماليه (٤٢٠).

إلا أن:

عباد بن صهيب قال عن عوف، والربيع بن صبيح: عن ابن سيرين، نُبِّئت عن حكيم، وكذلك قال هارون بن إبراهيم، وسعيد بن عبدالرحمن،

وقال داود بن أبي هند في لفظه عن ابن سيرين: عن حكيم بن حزام، قال: قلت للنبي ﷺ: إنه قد بورك لي في التجارة، فأبيع البيع ثم أشتريه؟ قال: «لا».

الوجه الثاني: محمد بن سيرين، عن أيوب، عن حديث حكيم بن حزام:

* علقه الترمذي (عقب ١٢٣٥) عن وكيع، عن يزيد بن إبراهيم، عن محمد بن سيرين، به، ولم يسق متنه.

وصيغته: أيوب، عن حكيم بن حزام.

الوجه الثالث: محمد بن سيرين، عن أيوب، عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام:

* أخرجه النسائي في الكبرى (١١٦٧٩) عن الحسن بن إسحاق المروزي،

والطوسي في مستخرجه على الترمذي (١١٤١)، وأبو الشيخ في الأقران (١٢٣)، من طريق إبراهيم بن راشد الأدمي،

والطبراني في الكبير (٣١٠١)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢٦٤/٦) -ومن طريقهما أبو موسى المديني في اللطائف (٣٨١، ٤٧٢)-، من طريق الحسن بن علي الفسوي،

وفي الكبير (٣١٠١)، والأوسط (٥٨١) -ومن طريقه أبو موسى المديني في اللطائف (٣٨١)، والمزي في تهذيب الكمال (٥٠/٨)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٦/٦)-، عن أحمد بن القاسم بن مساور الجوهري،

وفي الأوسط (٥١٤٣)، والصغير (٧٧٠)، عن محمد بن علي بن شعيب،

وأبو الشيخ في الأقران (١٢٣) من طريق إبراهيم بن عبيد[1] الجوهري،

وتمام في فوائده (٣٤١) من طريق عثمان بن خرزاذ،

---

(١) كذا في المطبوع، وفي نسخة دار الكتب المصرية (٨ب)، وصوابه: إبراهيم بن سعيد، فإن شيخ أبي الشيخ في هذه الرواية: إبراهيم بن محمد بن الحسن (ابن متويه)، معروفٌ بالرواية عنه، ينظر: المعجم الكبير (٥٣٢٨، ١٤٧/١٩، ٣٨٧/٢٢)، العظمة، لأبي الشيخ (٢٢٥، ٣٩٨، ٧٨٧)، حلية الأولياء (٣٤٩/٢، ١١٩/٣، ١٠٢/٥، ١٣٣، ٧١/٦)، وغيرها.

وأبو موسى المديني في اللطائف (عقب ٣٨١) من طريق زكريا بن يحيى المكفوف،

ثمانيتهم (الحسن بن إسحاق، وإبراهيم بن راشد، والحسن بن علي، وأحمد بن القاسم، ومحمد بن علي بن شعيب، وإبراهيم بن عبيد، وعثمان بن خرزاذ، وزكريا بن يحيى) عن خالد بن خداش، عن حماد بن زيد، عن **يحيى بن عتيق**، به، بنحوه.

* وأخرجه الخطيب في المتفق والمفترق (٨٤٨) من طريق خلف بن محمد الخيام، عن سهل بن محمد بن شادويه، عن عبدالله بن المبارك البزاز، عن إسماعيل بن مسلمة القعنبي، عن حماد بن زيد، عن **يحيى بن عتيق**، به، بنحوه.

* وأخرجه ابن الأعرابي في معجمه (٨٦٩) عن أحمد بن محمد البرتي، والبيهقي (٣٣٩/٥) من طريق محمد بن غالب تمتام، كلاهما (البرتي، وتمتام) عن موسى بن إسماعيل أبي سلمة التبوذكي،

والترمذي (١٢٣٥) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث،

وعلقه أبو موسى المديني في الرابع من رباعي التابعين (عقب ٥) عن سليمان بن حرب،

ثلاثتهم (التبوذكي، وعبدالصمد، وسليمان) عن **يزيد بن إبراهيم**، عن ابن سيرين، به، بنحوه.

* وأخرجه أبو موسى المديني في اللطائف (عقب ٣٨١، ٤٧٠) من طريق زكريا بن يحيى المكفوف، عن خالد بن خداش،

وعلقه في الموضعين عن أحمد بن إبراهيم بن حماد الموصلي،

كلاهما (خالد، والموصلي) عن حماد بن زيد، عن أبي خشينة عبدالله بن سعد بن إبراهيم، عن **محمد بن سيرين**، به، بنحوه.

* وأخرجه النسائي في الكبرى (١١٦٧٩) عن الحسن بن إسحاق المروزي،

وأبو نعيم في الحلية (٢٦٤/٦) -ومن طريقه أبو موسى المديني في اللطائف (٣٨١، ٤٧٢)- من طريق الحسن بن علي الفسوي،

كلاهما (الحسن بن إسحاق، والحسن بن علي) عن **خالد بن خداش**، عن حماد بن زيد، عن أيوب، به، بنحوه.

* وأخرجه الترمذي (١٢٣٣)، والنسائي في الكبرى (١١٦٧٨)، عن قتيبة،

والطبراني في الكبير (٣١٠٠) -ومن طريقه أبو موسى المديني في اللطائف (٤٧١)-، والبيهقي في الكبرى (٥/٢٦٧)، من طريق سليمان بن حرب،

وأبو الفضل الزهري في حديثه (٦١٦) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٤/٣٤٨)، وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (١/٤٠٥)- من طريق شهاب بن عباد،

وأبو موسى المديني في اللطائف (٦٥٢) من طريق يحيى الحماني،

أربعتهم (قتيبة، وسليمان بن حرب، وشهاب، والحماني) عن **حماد بن زيد**، عن أيوب، به، بنحوه.

* وأخرجه الشافعي في الرسالة (ص٣٣٦) -ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن (١٠٩٥٣، ١١٥٨٢)، والخلافيات كما في مختصره (٣/٢٧٠)، والبغوي في شرح السنة (٢١١٠)-، عن الثقة،

وعبدالرزاق (١٤٢١٢) عن معمر،

وأحمد (١٥٣١٣) عن إسماعيل بن إبراهيم ابن علية،

والنسائي في الكبرى (١١٦٨٠)، والطبراني (٣١٠٥)، من طريق عبدالوارث،

والطبراني (٣١٠٣)، والبيهقي (٥/٣٣٩)، من طريق حجاج بن المنهال، والطبراني (٣١٠٢) من طريق عبدالواحد بن غياث، كلاهما (حجاج، وعبدالواحد) عن حماد بن سلمة،

والطبراني (٣١٠٤) من طريق وهيب بن خالد،

ستتهم (الثقة، ومعمر، وابن علية، وعبدالوارث، وحماد بن سلمة، ووهيب) عن **أيوب**، به، بنحوه.

إلا أن معمرًا قال عن أيوب: عن يوسف بن ماهك، عن رجل، أن رسول الله ﷺ قال لحكيم...

وقال عبدالواحد بن غياث في روايته عن حماد بن سلمة عن أيوب: عن يوسف، أن النبي ﷺ قال لحكيم بن حزام: «لا تبع ما ليس عندك».

* وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٠٨٧٤)،

وأحمد (١٥٣١١، ١٥٥٧٣)،

والترمذي (١٢٣٢) عن قتيبة،

والنسائي في الصغرى (٢٨٩/٧)، والكبرى (٦١٦٢)، عن زياد بن أيوب،

والطوسي في مستخرجه على الترمذي (١١٤٠) عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي،

والطبراني (٣٠٩٩)، والبيهقي (٣١٧/٥)، من طريق أبي الربيع الزهراني،

وعلي بن عمر السكري في حديثه (٢٣/ضمن مجموع مصنفات الحمامي) من طريق سريج بن يونس،

وابن منده في مجلس من أماليه (١٣٧/مخطوط) من طريق يحيى بن واقد،

وأبو نعيم في منتخب من حديث يونس بن عبيد (٨٨/مخطوط) من طريق عمران بن محمد الأنصاري أبي عاصم،

تسعتهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، وقتيبة، وزياد بن أيوب، والدورقي، وأبو الربيع، وسريج، ويحيى بن واقد، وعمران بن محمد) عن **هشيم**، به، بنحوه.

إلا أن عمران قال عن هشيم: عن يونس بن عبيد، عن يوسف بن ماهك، به.

* وأخرجه أبو داود الطيالسي (١٤٥٦) -ومن طريقه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٢٣٦)، والبيهقي (٢٦٧/٥)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٣٤٩/١)، وابن جماعة في مشيخته (ص٥٧٢)-، وأحمد (١٥٣١٢) -ومن طريقه الخطيب في الموضح (٣٤٨/١)-، وابن ماجه (٢١٨٧)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٢٣٧) -وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠٧/١٥)، وابن العديم في بغية الطلب في تاريخ حلب (٢٨٩٩/٦)-، من طريق محمد بن جعفر غندر، وأحمد (١٥٣١٥) -ومن طريقه الخطيب في الموضح (٣٤٨/١)- عن يحيى بن سعيد القطان، والنسائي في الرابع من حديث شعبة والثوري مما أغرب بعضهم على بعض (٢٩) من طريق خالد بن الحارث، ومحمد بن خلف وكيع في أخبار القضاة (٣١٨/١) من طريق بقية بن الوليد[1]، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٢٣٦) -ومن طريقه الخطيب في الموضح (٣٤٩/١)، ابن جماعة في مشيخته (ص٥٧٢)، وابن العديم في بغية الطلب (٢٨٩٩/٦)- من طريق سيف بن مسكين، والطبراني (٣٠٩٧) من طريق عمرو بن مرزوق، والخطيب في الموضح (٣٤٨/١) من طريق

---

(١) وقع عنده: «شعبة، عن إياس»، وأورده في ترجمة إياس بن معاوية، في أول مروياته عمَّن فوقه، وإياس والد أبي بشر جعفر، وقد سقط عليه ذكره في إسناده، فظن أنه إياس بن معاوية، وليس كذلك. والله أعلم.

سعيد بن عامر، ثمانيتهم (الطيالسي، وغندر، والقطان، وخالد بن الحارث، وبقية، وسيف بن مسكين، وعمرو بن مرزوق، وسعيد بن عامر) عن شعبة،

وأبو داود (٣٥٠٣)، والطبراني (٣٠٩٨)، من طريق أبي عوانة الوضاح بن عبدالله،

كلاهما (شعبة، وأبو عوانة) عن **أبي بشر جعفر بن إياس بن أبي وحشية**، به، بنحوه.

إلا أن الطيالسي -في رواية أبي بكر الشافعي في الغيلانيات، من طريقه-، وسيفَ بنَ مسكين، قالا عن شعبة، عن أبي بشر: عن يوسف بن مهران، عن حكيم.

الوجه الرابع: محمد بن سيرين، عن أيوب، عن يوسف بن ماهك، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم بن حزام:

* أخرجه أبو موسى المديني في الرابع من رباعي التابعين (٥) من طريق عبدالرحيم بن سلام الواسطي، عن حفص بن عمر أبي عمران الواسطي، عن **يزيد بن إبراهيم**، عن محمد بن سيرين، به، بنحوه.

ثانيًا: رواية يحيى بن أبي كثير:

الوجه الأول: يحيى بن أبي كثير، عن يوسف بن ماهك، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم بن حزام:

* أخرجه قاسم بن أصبغ في مصنفه -كما نقل ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣٢٢/٢)- عن **ابن أبي خيثمة**، عن أبيه، عن يزيد بن هارون، به.

* وأخرجه أبو داود الطيالسي (١٤١٥) -ومن طريقه الخطيب في تالي تلخيص المتشابه (٣٢٠)-،

وقاسم بن أصبغ -كما نقل ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣٢١/٢)، ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد (٣٣٢/١٣)، والاستذكار (٢٦١/١٩)-، والبيهقي (٣١٣/٥)، من طريق عبدالوهاب بن عطاء الخفاف،

كلاهما (الطيالسي، وعبدالوهاب) عن **هشام الدستوائي**، به، بنحوه.

* وأخرجه عبدالرزاق (١٤٢١٤) -ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط (٧٩٧٤/الفلاح)- عن عمر بن راشد أو غيره[1]،

---

(١) قوله: «أو غيره» لم يجئ في رواية ابن المنذر من طريق عبدالرزاق.

والخطيب في تاريخ بغداد (٣٧٥/١٣) من طريق علي بن راشد، عن عبدالصمد بن عبدالوارث، عن حرب بن شداد،

كلاهما (عمر بن راشد، وحرب) عن **يحيى بن أبي كثير**، به، بنحوه.

وقال حرب بن شداد، عن يحيى بن أبي كثير: **حدثني** يوسف بن ماهك.

الوجه الثاني: يحيى بن أبي كثير، عن رجل، عن يوسف بن ماهك، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم بن حزام:

* أخرجه قاسم بن أصبغ -كما نقل ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣٢٢/٢)- عن **ابن أبي خيثمة**، عن عبيدالله بن عمر، عن خالد بن الحارث، به.

* وأخرجه أحمد (١٥٣١٦) عن يحيى بن سعيد القطان،

والنسائي في الكبرى (٦١٦٣) عن إسحاق بن منصور، عن النضر بن شميل،

وعبدالصمد بن عبدالوارث،

ثلاثتهم (القطان، والنضر، وعبدالصمد) عن **هشام الدستوائي**، به، بنحوه.

الوجه الثالث: يحيى بن أبي كثير، عن يعلى بن حكيم، عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام (بإسقاط ابن عصمة):

* أخرجه قاسم بن أصبغ في مصنفه -كما نقل ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣٢٠/٢)، وابن حجر في إتحاف المهرة (٣٢٦/٤)، ومن طريقه ابن حزم في المحلى (٥١٩/٨)-، ومحمد بن عبدالملك في مصنفه -كما في إتحاف المهرة (٣٢٦/٤)-، كلاهما عن **ابن أبي خيثمة**، به، بمثله. ولم أجد من أخرجه من هذا الوجه غير ابن أبي خيثمة.

الوجه الرابع: يحيى بن أبي كثير، عن يعلى بن حكيم، عن يوسف بن ماهك، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم بن حزام:

* أخرجه أحمد -كما نقل ابن حجر في أطراف المسند (٢٨٣/٢)، وابن الجوزي في التحقيق (١٨١/٢)، ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٣١٠/١٥)[1]-، والنسائي في

---

(١) والحديث مثبت في طبعة المكنز للمسند (١٥٥٥٠) من إحدى النسخ التركية للكتاب، ووقع في أطراف المسند وطبعة المكنز: سفيان، وصوابه: شيبان، كما في الموضع المعزو إليه من التحقيق، وتهذيب الكمال، وكما في تنقيح التحقيق، لابن عبدالهادي (٥٤/٤).

الكبرى (٦١٦٣)، وابن الجارود في المنتقى (عقب ٦٠٢)، والطبراني (٣١٠٨)، والبيهقي في الكبرى (٣١٣/٥)، والصغرى (١٩١٨)، والديلمي في الفردوس -كما في زهر الفردوس لابن حجر (٣٤٢٠/مخطوط)-، من طريق شيبان بن عبدالرحمن،

وابن الجارود (عقب ٦٠٢)، والدارقطني (٢٨٢١)، من طريق أحمد بن سعيد بن صخر أبي جعفر الدارمي، وابن محرز في معرفة الرجال (١٨٦/٢) عن علي بن المديني، وابن حبان (٤٩٨٣) من طريق العباس بن عبدالعظيم،

ثلاثتهم (أبو جعفر الدارمي، وابن المديني، والعباس بن عبدالعظيم) عن حبان بن هلال، عن همام بن يحيى،

والطحاوي (٤١/٤)، وأبو بكر ابن زياد النيسابوري في الزيادات على كتاب المزني (٢٥٥)، والدارقطني (٢٨٢٠)، من طريق أبان بن يزيد العطار،

ثلاثتهم (شيبان، وهمام، وأبان) عن **يحيى بن أبي كثير**، به، بنحوه.

* وأخرجه الطبراني (٣١٠٧) من طريق سالم بن نوح، عن عمر بن عامر، عن عامر الأحول، عن يوسف بن ماهك، به، بنحوه، إلا أنه قال فيه: عن عبدالله بن عصمة، أن حكيم بن حزام قال: يا رسول الله...

الوجه الخامس: يحيى بن أبي كثير، عن يعلى بن حكيم، عن حكيم بن حزام:

* أخرجه الطحاوي (٤١/٤) عن محمد بن عبدالله بن ميمون، وإبراهيم بن دحيم في فوائده (١٠٣/مخطوط) عن هشام بن عمار، ومحمود بن خالد، ثلاثتهم (ابن ميمون، وهشام، ومحمود) عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن **يحيى بن أبي كثير**، به، بنحوه.

إلا أن ابن ميمون نسب يعلى بن حكيم، فقال في روايته عن الأوزاعي، عن يحيى: حدثني يعلى بن حكيم بن حزام، أن أباه سأل النبي ﷺ.

ثالثًا: رواية عطاء بن أبي رباح:

الوجه الأول: عطاء، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم بن حزام:

* أخرجه الطحاوي (٣٨/٤) عن إبراهيم بن مرزوق، عن **عثمان بن عمر**، به، بنحوه.

* وأخرجه الشافعي في الرسالة (ص٣٣٥) -ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١١٢٨٩)-، وابن المنذر في الأوسط (٧٩٦٧/الفلاح) من طريق أحمد بن أبي مسرة،

كلاهما (الشافعي، وابن أبي مسرة) عن سعيد بن سالم القداح،

وأحمد (٢/١٥٣٢٩) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٣١٠/١٥)- عن روح بن عبادة،

والنسائي في الصغرى (٢٨٦/٧)، والكبرى (٦١٥١)، من طريق حجاج بن محمد،

وابن المنذر في الأوسط (٧٩٦٧/الفلاح) من طريق أحمد بن أبي مسرة، عن هشام بن سليمان المخزومي،

أربعتهم (سعيد بن سالم، وروح، وحجاج، وهشام) عن **ابن جريج**، به، بنحوه.

الوجه الثاني: عطاء، عن حزام بن حكيم بن حزام، عن أبيه حكيم بن حزام:

* أخرجه ابن أبي شيبة (٢١٧٤٣)، وابن أبي خيثمة في تاريخه (٢٦٩٩، ٤٢٦٥/ السفر الثاني)، والنسائي في الصغرى (٢٨٦/٧)، والكبرى (٦١٥٢)، وابن المنذر في الأوسط (٧٩٣١/الفلاح)، والطحاوي (٣٨/٤)، وابن حبان (٤٩٨٥)، والطبراني (٣١١٠)، وابن المقرئ في الثالث عشر من فوائده (٧٠/مخطوط)، وأبو أحمد الحاكم في فوائده (٣٤)، من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم، عن **عبدالعزيز بن رفيع**، به، بنحوه.

الوجه الثالث: عطاء، عن صفوان بن موهب، عن عبدالله بن محمد بن صيفي، عن حكيم بن حزام:

* أخرجه الشافعي في الرسالة (ص٣٣٥) -ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١١٢٨٨)-، وابن المنذر في الأوسط (٧٩٦٧/الفلاح) من طريق أحمد بن أبي مسرة، كلاهما (الشافعي، وابن أبي مسرة) عن سعيد بن سالم القداح،

وأحمد (١/١٥٣٢٩) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٣١٠/١٥)- عن روح بن عبادة،

والنسائي في الصغرى (٢٨٦/٧)، والكبرى (٦١٥٠)، من طريق حجاج بن محمد،

وابن المنذر في الأوسط (٧٨٤١/الفلاح)، والطحاوي (٣٨/٤)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٦٥/١)، والطبراني (٣٠٩٦) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٢١٤/١٣)-، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٨٨٩)، والبيهقي (٣١٢/٥)، من طريق أبي عاصم النبيل،

وابن المنذر في الأوسط (٧٩٦٧/الفلاح) من طريق أحمد بن أبي مسرة، عن هشام بن

سليمان المخزومي،

خمستهم (سعيد بن سالم، وروح، وحجاج، وأبو عاصم، وهشام) عن **ابن جريج**، عن عطاء، به، بنحوه.

الوجه الرابع: عطاء، عن حكيم بن حزام:

* أخرجه المحاملي في أماليه (٣٠٥/رواية ابن البيع) من طريق جرير بن عبدالحميد، عن عبدالعزيز بن رفيع،

والطبراني (٣١٣٢)، وابن العديم في بغية الطلب في تاريخ حلب (٢٨٩٩/٦)، من طريق خالد الحذاء،

والخطيب في تاريخ بغداد (٤٧/٦) من طريق أحمد بن محمد بن إبراهيم المروزي، عن محمد بن عبدة المروزي، عن علي بن الحسن بن شقيق، عن الحسين بن واقد، عن أيوب السختياني،

ثلاثتهم (عبدالعزيز بن رفيع، وخالد الحذاء، وأيوب) عن **عطاء**، به، بنحوه.

❑ دراسة الأسانيد:

أولًا: رواية محمد بن سيرين:

رواه محمد بن سيرين، واختُلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: ابن سيرين، عن حكيم بن حزام:

ورواه عنه: منصور بن زاذان، وأبو هلال الراسبي، وعوف الأعرابي -من رواية مروان الفزاري، وهوذة بن خالد، والثوري، وإسحاق الأزرق، عنه-، وعبدالله بن عون، وهشام بن حسان -من رواية الثوري، عنه-، وداود بن أبي هند، وخالد بن دينار، ويونس بن عبيد، وعبد ربه بن عبيد، وأبو قيس، ويزيد بن إبراهيم -من رواية حفص بن عمر، عنه-.

الوجه الثاني: ابن سيرين، نبئت عن حكيم:

ورواه عنه: عوف الأعرابي، وهشام بن حسان -من رواية عباد بن صهيب، عنهما-، والربيع بن صبيح، وهارون بن إبراهيم، وسعيد بن عبدالرحمن.

الوجه الثالث: ابن سيرين، عن أيوب، عن حكيم بن حزام:

ورواه عنه: يزيد بن إبراهيم -من رواية أبي سلمة التبوذكي (في قول ابن أبي خيثمة، عنه)، ووكيع، عنه-.

الوجه الرابع: ابن سيرين، عن أيوب، عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام:

ورواه عنه: يزيد بن إبراهيم -من رواية أبي سلمة التبوذكي (في قول أحمد بن محمد البرتي، ومحمد بن غالب تمتام، عنه)، وعبدالصمد بن عبدالوارث، وسليمان بن حرب، عنه-، ويحيى بن عتيق، وأبو خشينة عبدالله بن سعد.

الوجه الخامس: ابن سيرين، عن أيوب، عن يوسف بن ماهك، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم بن حزام:

ورواه عنه: يزيد بن إبراهيم -من رواية حفص بن عمر، عنه-.

جاءت أكثر الروايات عن ابن سيرين بحذف أي واسطة بينه وبين حكيم بن حزام، ورواه عنه بعض أصحابه المقدَّمين فيه، كهشام بن حسان[1].

وجاء عنه بصيغة: «نُبِّئت عن حكيم» المشعرة بوجود واسطة بينه وبينه، إلا أنه قد تفرد بها -فيما وجدت- عباد بن صهيب، فرواها عن خمسة رواة مقرونين: عوف الأعرابي، وهشام بن حسان، والربيع بن صبيح، وهارون بن إبراهيم، وسعيد بن عبدالرحمن.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن هارون الأهوازي، وسعيد بن عبدالرحمن، إلا عباد»[2]، يريد أنه روي عن الآخرين من طرق أخرى، وقد سَلَفَتْ في التخريج، إلا أني لم أجد متابعًا لعباد في صيغة: «نبئت».

بل خولف عباد في روايته عن اثنين من الخمسة، هما:

١- عوف الأعرابي، حيث رواه أربعة من الثقات، فيهم الحفاظ، وهم: مروان الفزاري، وهوذة بن خالد، والثوري، وإسحاق الأزرق، كلهم رواه عن عوف بصيغة: «عن».

٢- هشام بن حسان، حيث رواه الثوري عنه بصيغة: «عن».

وعباد بن صهيب متروك الحديث، وقد ذكروا أن ابن ابنه صهيب بن محمد بن عباد هو الذي كان يلقنه، فتُرك لأجله[3]، وصهيب هو الراوي عنه هنا.

فالرواية عن ابن سيرين بلفظ: «نبئت» منكرة.

---

(١) قال ابن حجر في التقريب (٧٢٨٩): «ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين...».

(٢) الأوسط (٢٠٨/٨).

(٣) انظر: لسان الميزان (٣٩٠/٤).

لكن الحديث -مع ضعف رواية: «نبئت»- جاء بواسطة بين ابن سيرين وحكيم، قال ابن أبي خيثمة: «ولم يسمعه ابن سيرين من حكيم بن حزام...، زاد عليهما يزيد التستري في إسناد الحديث: أيوب السختياني».

وقد اختُلف عن يزيد بن إبراهيم الراوي لهذه الواسطة عن ابن سيرين، وعمّن دونه:

* فرواه موسى بن إسماعيل أبو سلمة التبوذكي -من رواية ابن أبي خيثمة، عنه-، ووكيع، عن يزيد، عن ابن سيرين، عن أيوب، عن حكيم بن حزام،

* ورواه أبو سلمة التبوذكي -من رواية أحمد بن محمد البرتي، ومحمد بن غالب تمتام، عنه-، وعبدالصمد بن عبدالوارث، وسليمان بن حرب، عن يزيد، عن ابن سيرين، عن أيوب، عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام، فأدخلوا بين أيوب وحكيم: يوسف بن ماهك،

* ورواه حفص بن عمر الواسطي، عن يزيد، عن ابن سيرين، عن أيوب، عن يوسف بن ماهك، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم بن حزام، فزاد فيه: عبدَالله بن عصمة.

وقد خالف ابنُ أبي خيثمة في روايته عن التبوذكي، عن يزيد: اثنين: أحمدَ بنَ محمد البرتي، وهو «ثقة ثبت حجة» كما قال الخطيب، ووثقه الدارقطني(١)، ومحمدَ بنَ غالب تمتامًا، وهو من الثقات المكثرين، وله أوهام عُدَّت عليه(٢)، كلاهما رواه عن أبي سلمة التبوذكي، فجوَّد ذكر يوسف بن ماهك، وأسقطه ابن أبي خيثمة في روايته عنه.

والظاهر أن الرواية وقعت هكذا لابن أبي خيثمة، أو في كتبه، فإنه قد زادها بيانًا عقب روايتها، فقال: «زاد عليهما يزيد التستري في إسناد الحديث: أيوب السختياني»، ثم ذكر الروايات الأخرى.

وعلَّقه الترمذي عن وكيع، بمثل ما رواه ابن أبي خيثمة عن أبي سلمة التبوذكي، ولم أجد رواية وكيع مسندة.

وفي إسقاط يوسف في رواية يزيد بن إبراهيم غرابة، فقد رواه عبدالصمد، وسليمان بن حرب، وحفص بن عمر، فأثبتوه عنه، وهذا الأقوى عن يزيد، وهو ما رجحه الترمذي، قال

---

(١) تاريخ بغداد (٦/٢٢١).

(٢) انظر: لسان الميزان (٧/٤٣٤).

بعد أن أسند رواية عبدالصمد: «وروى وكيع هذا الحديث عن يزيد بن إبراهيم، عن ابن سيرين، عن أيوب، عن حكيم بن حزام، ولم يذكر فيه: «عن يوسف بن ماهك»، ورواية عبدالصمد أصح»[١].

وأما زيادة حفصِ بنِ عمر عبدَالله بنَ عصمة في هذا الإسناد، فغلط، لاتفاق الثقات عن يزيد على عدم ذكره -كما مرَّ-، ولذا استغربها الحافظ أبو موسى المديني، فقال: «هكذا رواه حفص الواسطي، ورواه عبدالصمد بن عبدالوارث، وسليمان بن حرب، عن يزيد، فلم يذكرا فيه عبدَالله بنَ عصمة»[٢].

وحفص بن عمر الواسطي ضعيف، وشدَّد بعض الأئمة في تضعيفه[٣]، ولم أجد في الراوي عنه: عبدالرحيم بن سلام الرزاز الواسطي جرحًا ولا تعديلًا[٤]، ففي هذه الرواية نكارة.

فتبيَّن أن يزيد بن إبراهيم زاد (أيوب السختياني، عن يوسف بن ماهك) بين ابن سيرين وحكيم بن حزام.

وهذا هو الوجه الرابع عن ابن سيرين، ورواه عنه إلى جانب يزيد بن إبراهيم راويان:

١- يحيى بن عتيق، وجاء عنه من رواية خالد بن خداش، عن حماد بن زيد، قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن عتيق إلا حماد بن زيد، تفرد به خالد بن خداش»[٥].

وجاءت متابعةٌ لخالد من طريق خلف بن محمد الخيام، عن سهل بن شاذويه، عن عبدالله بن المبارك أبي عبدالرحمن البزاز، عن إسماعيل بن مسلمة، عن حماد، به.

وخلف بن محمد ضعيف جدًّا[٦]، وسهل بن شاذويه حافظ صاحب غرائب[٧]، ولم أجد ترجمةً لعبدالله بن المبارك البزاز.

فهذه المتابعة منكرة، ولا تغير من حكم الطبراني شيئًا.

---

(١) سنن الترمذي (٣/٥٢٩).

(٢) الرابع من رباعي التابعين (عقب ٥).

(٣) تقريب التهذيب (١٤٢٦)، تهذيب التهذيب (١/٤٥٧).

(٤) ترجمةُ عبدالرحيم في: تاريخ واسط، لبحشل (ص٢٣٢)، ولم يزد فيها على أن ذكر أنه كان يخضب، وأسند عنه حديثًا، وقد وجدته روى عنه -سوى بحشل- جماعة.

(٥) المعجم الأوسط (١/١٨٤، ٥/٢٢)، المعجم الصغير (٢/٥٥).

(٦) انظر: لسان الميزان (٣/٣٧٢).

(٧) انظر: القند في ذكر أخبار سمرقند (ص٢١٤)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/٩٥١).

٢- أبو خشينة عبدالله بن سعد بن إبراهيم، وجاء عنه من رواية خالد بن خداش أيضًا، حيث عطف -في رواية زكريا بن يحيى المكفوف، عنه- روايةَ أبي خشينة على رواية يحيى بن عتيق.

وقد رواه سبعة آخرون عن خالد بن خداش، فلم يذكروا رواية أبي خشينة، ومنهم الثقات أصحاب الحديث، كإبراهيم بن سعيد الجوهري -وهو ثقة حافظ[1]-، وعثمان بن خرزاذ -وهو ثقة حافظ أيضًا[2]-، وأحمد بن القاسم بن مساور، ومحمد بن علي بن شعيب.

وانفرد دونهم -فيما وجدت- زكريا بن يحيى المكفوف بعطف أبي خشينة، وزكريا ترجمه الخطيب في تاريخه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال الذهبي: «محله الصدق»[3]، فانفراده دون أولئك الحفاظ محل نظر قوي.

وعلق أبو موسى المديني رواية أحمد بن إبراهيم بن حماد الموصلي، عن حماد بن زيد، عن أبي خشينة وحدَه.

ولم أجد أحمد بن إبراهيم هذا، وغالب الظن أنه قد وقع في الكتاب تحريف، فإن أحمد بن إبراهيم بن خالد الموصلي مشهور، معروف بالرواية عن حماد بن زيد، وهو صدوق[4].

لكني لم أجد روايته مسندة.

وإن صحت متابعة أبي خشينة عن خالد بن خداش، كان خالدٌ هو الذي انفرد برواية يحيى بن عتيق السالفة، وخالد صدوق يخطئ، أنكرت عليه أحاديث ينفرد بها عن حماد بن زيد خاصة[5]، وما هنا من ذلك الضرب.

ومن ثم فلا تثبت متابعةٌ ليزيد بن إبراهيم على روايته عن ابن سيرين، عن أيوب، عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام.

وقد أورد ابن أبي خيثمة رواية منصور بن زاذان، عن ابن سيرين، عن حكيم، فقال:

---

(١) تقريب التهذيب (١٧٩).

(٢) اقتصر ابن حجر في التقريب (٤٤٩٠) على وصفه بقوله: «ثقة»، وقد كان رفيقًا لأبي حاتم، وكتب عنه وهو أكبر منه، وقال ابن محمويه: «هو أحفظ من رأيته»، وقال ابن منده: «كان أحد الحفاظ»، وقال الحاكم: «ثقة مأمون»، وقال مسلمة: «كان ثقة حافظًا»، فهو أرفع من مجرد الثقة. انظر: تهذيب التهذيب (٦٨/٣).

(٣) تاريخ بغداد (٤٧١/٩)، تاريخ الإسلام (٨٥/٦).

(٤) تقريب التهذيب (١).

(٥) تقريب التهذيب (١٦٢٣)، تهذيب التهذيب (٥١٦/١).

«كذا قال منصور: عن ابن سيرين، عن حكيم بن حزام، وتابعه: أبو هلال الراسبي...، ولم يسمعه ابن سيرين من حكيم بن حزام...، زاد عليهما يزيد التستري في إسناد الحديث: أيوب السختياني».

وهذا منه قبولٌ لزيادة يزيد بن إبراهيم التستري، عن ابن سيرين، حيث حكم بعدم السماع لأجلها، على أنه لم يذكر إلا رجلًا واحدًا زاده يزيد، وقد تبين فيما سبق أنه زاد رجلين: أيوب، ويوسف بن ماهك.

ويزيد بن إبراهيم ثقة ثبت، مقدَّم في ابن سيرين، ساوى ابن معين بينه وبين هشام بن حسان في ابن سيرين، وفضله عليه أبو الوليد الطيالسي في الجملة، وقال ابن المديني: «ثبتٌ في الحسن وابن سيرين»، وقال أبو حاتم: «من أوسط أصحاب الحسن وابن سيرين، وهو ثبت»[١]. وهذا مرجِّح قوي لزيادته التي رواها عن ابن سيرين.

ووافق ابن أبي خيثمة: الترمذي، فقال: «وروى هذا الحديث عوف، وهشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن حكيم بن حزام، عن النبي ﷺ. وهذا حديث مرسل، إنما رواه ابن سيرين، عن أيوب السختياني، عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام»، ثم أسند رواية يزيد بن إبراهيم التستري[٢].

وتابعهما الذهبي فقال -بعد أن أسند رواية عوف-: «هذا لم يسمعه محمد بن سيرين من حكيم»[٣].

ومع ما سبق من ثقة يزيد بن إبراهيم، وتقدُّمه في ابن سيرين، فإن من دواعي قبول زيادته:

١- كونه جوَّد الحديث وزاد في إسناده رجلين، وهذا أقرب إلى الحفظ والضبط منه إلى الغلط، لوعورته، وكونه مخالفةً للطريق السهلة بالتقصيرِ به وروايتِه عن ابن سيرين، عن حكيم بن حزام، مباشرة.

٢- ومن دواعي ذلك أيضًا: أن ابن سيرين توبع عليه عن أيوب.

وقد أورد ابن أبي خيثمة من ذلك: متابعة حماد بن زيد، عن أيوب، وتبيَّن أنه تابعه أيضًا: إسماعيل ابن علية، وعبدالوارث بن سعيد، وحماد بن سلمة، ووهيب بن خالد.

---

(١) تقريب التهذيب (٧٦٨٤)، تهذيب التهذيب (٤/٤٠٤).

(٢) سنن الترمذي (٣/٥٢٧).

(٣) تذكرة الحفاظ (٢/٧٨).

ورواه الشافعي عن الثقة عنده، قال البيهقي: «أحسبه إسماعيل ابن علية»[١].

وممن رواه عن حماد بن زيد: خالد بن خداش، وهو هنا متابَعٌ عن حماد كما هو ظاهر، خلاف الموضع السابق، حيث انفرد برواية حماد، عن يحيى بن عتيق، عن ابن سيرين، عن أيوب، عن يوسف بن ماهك، عن حكيم.

كما رواه عن أيوب: حماد بن سلمة، لكن اختُلف عنه:

* فرواه حجاج بن المنهال، عنه، عن أيوب، عن يوسف بن ماهك، عن حكيم، أن رسول الله ﷺ قال...، فذكره،

* وقال عبدالواحد بن غياث، عن حماد، عن أيوب، عن يوسف، أن رسول الله ﷺ قال لحكيم بن حزام...، فذكره.

ورواية عبدالواحد هذه ظاهرة الإرسال، فإنه جعل يوسف يحكي القصة بين النبي ﷺ وحكيم، وهو لم يدركها قطعًا.

ولعله تصرف منه، فإن حجاجًا أسنده وجوَّده، وهو ثقة فاضل[٢]، أوثق من عبدالواحد، فإنه صدوق[٣]، وربما كان الاختلاف من حماد نفسه، فإن في روايته عن أيوب كلامًا[٤].

لكن قد خالف هؤلاء الجماعة عن أيوب: معمر، فجعله عنه، عن يوسف، عن رجل، أن رسول الله ﷺ قال لحكيم...، فذكره.

ورواية معمر عن العراقيين -ومنهم أيوب- فيها نظر، قال ابن معين: «إذا حدثك معمر عن العراقيين فخفه، إلا عن الزهري، وابن طاووس، فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا»[٥].

وقد خالف هنا بعضَ كبار أصحاب أيوب، والضابطين الأثباتَ في حديثه، كحماد، وابن علية، وعبدالوارث، وقولهم أصوب وأصح.

---

(١) مختصر الخلافيات (٣/٢٧٠).

(٢) تقريب التهذيب (١١٣٧).

(٣) تقريب التهذيب (٤٢٤٧).

(٤) التمييز، لمسلم (ص٢١٨)، تهذيب التهذيب (١/٤٨١).

(٥) تهذيب التهذيب (٤/١٢٦).

٣- ومن دواعي قبول زيادة يزيد بن إبراهيم التستري، عن ابن سيرين: أن أيوب توبع عليه عن يوسف بن ماهك، قال ابن أبي خيثمة: «وتابع روايةَ أيوب، عن يوسف بن ماهك: أبو بشر جعفرُ بنُ أبي وحشية».

ورواية أبي بشر رواها عنه -فيما وجدت- ثلاثة: هشيم، وشعبة، وأبو عوانة.

ولم يُختَلف عن هشيم فيها، إلا ما كان من عمران بن محمد، فإنه أبدل يونس بن عبيد بأبي بشر، وعمران ذكره ابن حبان في الثقات، وقال مسلمة بن القاسم: «لا بأس به»[1]، إلا أنه -إن صح عنه- خالف جمعًا من الثقات، فيهم الأئمة، كأحمد، وابن أبي شيبة، وأبي خيثمة، وقتيبة بن سعيد، وزياد بن أيوب، في آخرين، وروايتهم هي الصواب.

وقد خولف عمران في رواية يونس بن عبيد، فقد رواه عيسى بن يونس الرملي، عن أيوب بن سويد، عن سفيان الثوري، عن يونس بن عبيد، عن محمد بن سيرين، عن حكيم بن حزام، وهذه الرواية عن يونس بن عبيد على ما في رواتها من الضعف[2]، أصح من رواية عمران بن محمد، عن هشيم.

ولم يُختَلف كذلك عن شعبة فيه، إلا ما كان من سيف بن مسكين، فإنه سمَّى يوسفَ بنَ ماهك: يوسفَ بن مهران، وسيف ضعيف جدًّا[3]، واستغرب روايته الدارقطني، قال: «هكذا قال: يوسف بن مهران»[4]، وأعلها المزي، قال: «وقال غندر وغير واحد عن شعبة: يوسف بن ماهك، وهو المحفوظ»[5].

وقد أخرج الحديث أبو بكر الشافعي، من طريق أبي داود الطيالسي، عن شعبة، فوقع في روايته ما وقع في رواية سيف بن مسكين، وعُزي الوهم فيه إلى أبي داود[6]، والظاهر أنه لا يصح عنه، فقد جاء في مسنده على الصواب، ومن طريقه أخرجه البيهقي كذلك، ومرجع

---

(١) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٣٨٩/٧).

(٢) عيسى بن يونس الرملي: صدوق ربما أخطأ -كما في تقريب التهذيب (٥٣٤٠)-، وأيوب بن سويد: صدوق يخطئ -كما في تقريب التهذيب (٦١٥)-.

(٣) علل الدارقطني (٢١٩/١)، لسان الميزان (٢٢٢/٤).

(٤) الغيلانيات (٢٤٤/١).

(٥) تهذيب الكمال (٤٦٤/٣٢)، تحفة الأشراف (٧٩/٣).

(٦) موضح أوهام الجمع والتفريق (٣٤٧/١، ٣٤٩)، تهذيب الكمال (٤٦٤/٣٢).

عزو الوهم إليه أن روايته قُرنت برواية سيف بن مسكين، والظاهر أن الروايتين حملتا على بعضهما، فسيقتا مساقًا واحدًا، والصواب على ما سبق.

وعلى ما سبق، فإن رواية ابن سيرين، عن أيوب، عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام، محفوظةٌ عنه، لثقة راويها، ومتابعة ابن سيرين وأيوب عليها.

والظاهر أن الرواية عن ابن سيرين، عن حكيم بن حزام، مباشرة، محفوظةٌ عنه -أيضًا-، لما سبق من كثرة رواتها (ثمانية رواة)، وفيهم بعض كبار أصحابه، مثل هشام بن حسان.

وابن سيرين معروف بقصر الأسانيد، وإرسال الروايات، فلعل هذا من ذلك، ويبعد عدُّه من التدليس، فإن ابن المديني قال عنه: «كان لا يدلس»[1]. والله أعلم.

تنبيه: لم يأتِ الحديث بلفظ ابن أبي خيثمة: «نهى رسول الله ﷺ عن أربع خصال في البيع...»، إلا من طريق العلاء بن خالد الواسطي، عن منصور بن زاذان، عن ابن سيرين، به.

والعلاء ضعيف، بل رماه أبو سلمة التبوذكي -الراوي عنه عند ابن أبي خيثمة- بالكذب[2]، وضعفه جماعة، منهم العقيلي، حيث ذكره في الضعفاء، وأورد له هذا الحديث، ثم قال: «هذا يروى بأسانيد أصلح من هذا»[3].

هذا، وقد جاءت روايات أخرى بإدخال عبدالله بن عصمة بين يوسف بن ماهك، وحكيم بن حزام، وهي رواية يحيى بن أبي كثير التاليةُ دراستُها:

ثانيًا: رواية يحيى بن أبي كثير:

رواه يحيى بن أبي كثير، واختُلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: يحيى بن أبي كثير، عن يوسف بن ماهك، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم بن حزام:

ورواه عنه: هشام الدستوائي -من رواية يزيد بن هارون، وأبي داود الطيالسي، وعبدالوهاب بن عطاء، عنه-، وعمر بن راشد، وحرب بن شداد -من رواية علي بن راشد، عن عبدالصمد بن عبدالوارث، عنه-.

---

(١) المعرفة والتاريخ (٥٥/٢).

(٢) تقريب التهذيب (٥٢٣٤).

(٣) ضعفاء العقيلي (٣٤٤/٣).

الوجه الثاني: يحيى بن أبي كثير، عن رجل، عن يوسف بن ماهك، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم بن حزام:

ورواه عنه: هشام الدستوائي -من رواية خالد بن الحارث، ويحيى القطان، والنضر بن شميل، وإسحاق بن منصور، عن عبدالصمد بن عبدالوارث، عنه-.

الوجه الثالث: يحيى بن أبي كثير، عن يعلى بن حكيم، عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام:

ورواه عنه: همام بن يحيى -من رواية أبي خيثمة، عن حبان بن هلال، عنه-.

الوجه الرابع: يحيى بن أبي كثير، عن يعلى بن حكيم، عن يوسف بن ماهك، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم بن حزام:

ورواه عنه: شيبان بن عبدالرحمن، وهمام بن يحيى -من رواية أبي جعفر الدارمي، وعلي ابن المديني، والعباس بن عبدالعظيم، عن حبان بن هلال، عنه-، وأبان بن يزيد العطار.

الوجه الخامس: يحيى بن أبي كثير، عن يعلى بن حكيم، عن حكيم بن حزام:

ورواه عنه: الأوزاعي.

ومنه تبيَّن أنه قد روى الحديثَ عن يحيى بن أبي كثير جماعة من أصحابه، واختُلف عن بعضهم:

أولًا: الخلاف عمَّن دون يحيى بن أبي كثير:

١- هشام الدستوائي:

* فرواه يزيد بن هارون، وأبو داود الطيالسي، وعبدالوهاب بن عطاء الخفاف، عن هشام، عن يوسف بن ماهك، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم بن حزام،

* ورواه خالد بن الحارث، ويحيى القطان، والنضر بن شميل، وعبدالصمد بن عبدالوارث، عن يحيى، عن رجل، عن يوسف بن ماهك، به.

وقد أورد ابن أبي خيثمة رواية يزيد بن هارون، بلا واسطة بين يحيى، ويوسف، وقال: «كذا قال يزيد بن هارون: عن الدستوائي، عن يحيى، عن يوسف -يعني: ابن ماهك-، ولم يسمع يحيى بن أبي كثير من يوسف بن ماهك هذا الحديث»، ثم أسند رواية خالد بن الحارث.

وقد تبيَّن أن يزيد بن هارون توبع على إسقاط الواسطة، إلا أن ثبت خالد بن الحارث

ومن تابعه، وحفظهم، واجتماعهم عن يحيى، تدل على حفظ روايتهم عنه، وأنه الأوائل قد قصَّروا بذكر الواسطة، أو قصَّر بها يحيى نفسُه.

ويدل على رجحان رواية الواسطة: أن هشامًا توبع عن يحيى بن أبي كثير بذكرها، لكن بتسميتها: يعلى بن حكيم -كما سيأتي-.

٢- حرب بن شداد:

رواه عنه عبدالصمد بن عبدالوارث، واختُلف عنه:

* فرواه علي بن راشد المخرمي، عن عبدالصمد، عن حرب، عن يحيى، قال: حدثني يوسف بن ماهك، به،

* ورواه إسحاق بن منصور الكوسج، عن عبدالصمد، عن هشام الدستوائي، بالوجه الثاني عن يحيى بن أبي كثير.

وعلي بن راشد لم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا، وإنما ترجمه الخطيب في تاريخه، وأسند له هذه الرواية، وقد خالفه فيها إسحاق بن منصور الكوسج، وإسحاق ثقة ثبت[(١)].

ورواية علي بن راشد لتصريح يحيى بن أبي كثير بسماعه من يوسف بن ماهك فيها نكارة، فإن عددًا من الرواة رواه عنه بواسطةٍ بينهما -كما سبق، ويأتي-.

٣- همام بن يحيى:

رواه عن همام: حبان بن هلال، واختُلف عنه:

* فرواه ابن أبي خيثمة، عن أبيه، عن حبان، عن همام، عن يحيى، عن يعلى، عن يوسف، أن حكيم بن حزام حدثه، مباشرة، بإسقاط عبدالله بن عصمة، والتصريح بسماع يوسف من حكيم،

* ورواه أبو جعفر الدارمي، وابن المديني، والعباس بن عبدالعظيم، عن حبان، عن همام، عن يحيى، عن يعلى، عن يوسف، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم.

وهؤلاء الثلاثة من الأعيان الحفاظ الأثبات، واجتماعهم مع حفظهم يبيّن أن روايتهم هي المحفوظة، وأن فيما رواه ابن أبي خيثمة نظرًا، ولعله سقط عليه أو على نساخ كتابه ذكر عبدالله بن عصمة.

---

(١) تقريب التهذيب (٣٨٤).

وقد جرى ابن حزم على أصله، فصحَّح رواية يوسف بالسماع من حكيم، وجوَّز أن يكون سمعه منه ومن غيره عنه، قال: «ويعلى ثقة[١]، وذكر فيه: أن يوسف سمعه من حكيم بن حزام، وهذا صحيح، فإذا سمعه من حكيم فلا يضره أن يسمعه أيضًا من غير حكيمٍ، عن حكيم»[٢].

وناقشه بعض العلماء وإن لم يصرح جميعُهم باسمه:

فقال عبدالحق الإشبيلي بعد أن نقل رواية همام[٣]: «هكذا ذكر سماع يوسف بن ماهك من حكيم بن حزام. وهشام الدستوائي يرويه عن يحيى، ويُدخِل بين يوسف وحكيم: عبدَالله بن عصمة، وكذلك هو بينهما في غير حديث...»[٤].

وقال ابن القطان: «إنما كانت عنايته بتبيين اسم الرجل الذي لم يسمه خالد بن الحارث في روايته عن هشام، وأسقطه يزيد بن هارون البتة في روايته عن هشام، وكذلك عبدالوهاب، فأما ما بين يوسف بن ماهك وحكيم بن حزام فلم يشتغل به، ووقع في وراية همام الاتصال في ذلك بقوله: (عن يوسف، أن حكيم بن حزام حدثه)، وأنا أخاف أن يكون سَقَطَ من ثَم: (أن عبدالله بن عصمة حدثه)، ومَرَّ على الخواطر، فإن استبعدتَ هذا، قرَّبه لك أن الرواية المذكورة –أعني: رواية همام– هي من رواية حبان بن هلال عنه، وقد ذكرناها من طريق الدارقطني، من رواية أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي، عن حبان بن هلال، عن همام بن يحيى، بزيادة عبد الله بن عصمة، وهذا هو ذاك بعينه، وكذا يتصل...»[٥].

وقال ابن عبدالهادي: «وصحَّح –يعني: ابن حزم– الحديثَ من رواية يوسف نفسه عن حكيم، لأنه قد جاء التصريح بسماعه منه في هذا الحديث في بعض الروايات، والصحيح أن بين يوسف وحكيم في هذا الحديث: عبدَالله بن عصمة»[٦].

---

(١) يعني: يعلى بن حكيم، راويه عن يوسف بن ماهك.

(٢) المحلى (٨/٥١٩).

(٣) حرر ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٢/٣١٩، ٣٢٠) أنه نقلها من ابن حزم، وهو رواها من طريق قاسم بن أصبغ، وهو يرويها من طريق ابن أبي خيثمة، كما مرَّ في التخريج.

(٤) الأحكام الوسطى (٣/٢٣٨).

(٥) بيان الوهم والإيهام (٢/٣٢٢).

(٦) تنقيح التحقيق (٤/٥٥).

٤- الأوزاعي:

اختُلف عن الوليد بن مسلم في روايته، عنه:

* فرواه محمد بن عبدالله بن ميمون، عن الوليد، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، يعلى بن حكيم بن حزام، عن أبيه،

* ورواه هشام بن عمار، ومحمود بن خالد، عن الوليد، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن يعلى بن حكيم، عن حكيم بن حزام، أنه سأل رسول الله ﷺ...

وابن ميمون صدوق، وإن كان رُمي بالكذب، لكن لم يترك أحد الكتابة عنه، كما ذكر مسلمة بن القاسم[1]، وهو بغدادي الأصل سكن الإسكندرية، وقد خالفه اثنان من ثقات الشاميين، فلم ينسبا يعلى إلى حكيم بن حزام.

ورواية هشام، ومحمود، أصح، لثقتهما، واجتماعهما، وكونهما بلديّين لشيخهما، ورواية ابن ميمون فيها غرابة، إذ المعروف أن يحيى بن حكيم ليس ابنًا لحكيم بن حزام، بل والده حكيم آخر، وهو ثقفي، بخلاف حكيم بن حزام القرشي الأسدي، هذا فضلًا عن أحدًا لا ينسب يعلى إلى حكيم بن حزام في رواة هذا الحديث -بحسب ما وقفت عليه-.

ثانيًا: الخلاف عن يحيى بن أبي كثير:

تلخص أنه اختُلف عنه:

* فرواه عمر بن راشد، عن يحيى، عن يوسف بن ماهك، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم،

* ورواه هشام الدستوائي، عن يحيى، عن رجل، عن يوسف بن ماهك، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم،

* ورواه شيبان، وهمام، وأبان، عن يحيى، عن يعلى بن حكيم، عن يوسف بن ماهك، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم،

* ورواه الأوزاعي، عن يحيى، عن يعلى بن حكيم، عن حكيم.

وقد أورد ابن أبي خيثمة من هذا الخلاف: رواية هشام الدستوائي، فقال: «كذا قال: عن رجل، لم يسمه، وأسمى الرجلَ: همامُ بن يحيى»، ثم أسند روايته.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٠٥٢)، تهذيب التهذيب (٦١٨/٣).

وقد تبين أن همامًا توبع، إذ تابعه شيبان، وأبان، والثلاثة من أصحاب يحيى بن أبي كثير المعروفين، وكلهم ثقة، فروايتهم محفوظة عن يحيى، ولعل ترك تسمية الرجل تقصير من هشام أو من يحيى، وربما كان يحيى يسقطها تارة، ويذكرها مبهمةً تارة، ويسميها تارةً أخرى.

وأما رواية عمر بن راشد، فعمر ضعيف جدًّا، ويحدث عن يحيى بن أبي كثير خاصة بأحاديث مناكير(١).

ولذا قال ابن المنذر بعد أن أسند روايته، عن يحيى، عن يوسف، مباشرة: «وقد روى هذا الحديث أبان العطار، عن يحيى بن أبي كثير، عن يعلى بن حكيم، عن يوسف بن ماهك»(٢).

وقال البيهقي: «لم يسمعه يحيى بن أبي كثير من يوسف، إنما سمعه من يعلى بن حكيم، عن يوسف»(٣).

وقال ابن حزم: «إلا أن همام بن يحيى رواه كما أوردنا قبلُ عن يحيى بن أبي كثير، فسمى ذلك الرجل [من](٤) الذي لم يسمه هشام، وذكر أنه يعلى بن حكيم»(٥).

ويحيى بن أبي كثير مذكور بالتدليس(٦)، فقد يكون هذا ضربًا من تدليسه.

وأما رواية الأوزاعي، فقد قصَّر بها، وأسقط ما بين يعلى وحكيم من رواة، وقد كان في رواية الأوزاعي عن يحيى بعض النظر، وإن كان من أصحابه الكبار، فقد ذكر أحمد أنه كان لا يقيم حديث يحيى، ولم يكن عنده فيه كتاب، إنما كان يحدث به من حفظه، ويهم فيه، وسئل أبو زرعة عن هشام، والأوزاعي، في يحيى؟ فقدَّم هشامًا، قال: «لأن الأوزاعي ذهبت كُتُبه»(٧).

---

(١) تقريب التهذيب (٤٨٩٤)، تهذيب التهذيب (٢٢٤/٣).

(٢) الأوسط (١٠/١٤٨/الفلاح).

(٣) السنن (٣١٣/٥).

(٤) كذا في المطبوع، وهي زائدة، ونقله ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣٢٠/٢) بدونها.

(٥) المحلى (٥١٩/٨).

(٦) طبقات المدلسين (ص٣٦).

(٧) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٦٧٧/٢)، تهذيب التهذيب (٢٧٣/٤).

الخلاف في إدخال عبدالله بن عصمة وإسقاطه:

اتَّضح من الخلافات السابقة عن محمد بن سيرين، ومن دونه، وعن يحيى بن أبي كثير، ومن دونه، أنه قد رواه يوسف بن ماهك، واختُلف عنه:

* فرواه أيوب، وأبو بشر جعفر بن إياس، عن يوسف، عن حكيم،

* ورواه يعلى بن حكيم، عن يوسف، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم.

وقد قال ابن أبي خيثمة، وأورد روايتي أيوب، وأبي بشر: «كذا قال أيوب، وأبو بشر: عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام، وبين يوسف بن ماهك وبين حكيمٍ في هذا الحديث: عبدُالله بن عصمة»، ثم أسند الخلاف عن يحيى بن أبي كثير، الذي يؤول إلى رواية يعلى بن حكيم، وهذا فيه قبول لرواية يعلى، بذِكر عبدالله بن عصمة.

ورواية يعلى مجوَّدة متمَّمة، فقد جاء فيها ذكر السماع بين كل راوٍ وآخر، وقد جاء في رواية حبان بن هلال: «حدثنا همام، قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني يعلى بن حكيم، أن يوسف بن ماهك حدثه، أن عبدالله بن عصمة حدثه، أن حكيم بن حزام حدثه، أن النبي ﷺ نهاه عن بيع ما ليس عنده».

قال حبان بن هلال عقبه: «هذا الدَّسْتُ بِدَسْت!»[(١)]، قال الخطيب: «يعني يدًا بِيَد، شهادات المَرْضِيِّين بعضِهم على بعض»[(٢)]، وقد جاء عن شعبة قوله: «إذا كان في الحديث: (حدثني) و(سمعت) فهو دَسْتٌ بِدَسْت، وإذا لم يكن فيه (سمعت) و(أخبرني)، فهو خلٌّ وبقل»[(٣)].

لكن هذه الرواية على تجويدها ليست بشهرة رواية يوسف، عن حكيم، مباشرة، قال ابن حبان بعد أن أخرج رواية يعلى: «هذا الخبر مشهورٌ عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام، ليس فيه ذكر عبدالله بن عصمة، وهذا خبرٌ غريب»[(٤)].

---

(١) معرفة الرجال، لابن محرز (٢/١٨٦).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/١٢٧).

(٣) حلية الأولياء (٧/١٤٩).

(٤) صحيحه (١١/٣٦٠).

وأيوب، وأبو بشر، ثقتان[١]، وأيوب خاصةً ثقة ثبتٌ حجة، ويعلى بن حكيم ثقة[٢].

وقد جزم ابن أبي خيثمة بوجود عبدالله بن عصمة في الإسناد، ويظهر بذلك أنه يصحح رواية يعلى بن حكيم، وهذا يؤيده أمور:

الأول: أن رواية يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام، منقطعة أصلًا، كما حكم الإمام أحمد[٣]، وإذا كان كذلك، فلا بد من أن بينهما واسطة، وقد جاء بيانها عن يعلى بن حكيم، وهو ثقة، فهي حقيقة بالقبول، هذا بالإضافة إلى أن الصيغة بين يوسف بن ماهك، وحكيم بن حزام، جاءت في جميع ما وقفت عليه من طرق بالعنعنة.

الثاني: أن الزيادة سلوك للطريق الصعب، ودليلُ ضبطٍ وزيادةِ تثبت، وإسقاط الرواة من الإسناد تقصيرٌ من المسقِط، سواء كان الراوي، أو المدار، وهو لا يؤثر غالبًا على زيادة من زاد، بعد أن يكون ثقةً مقبولًا حديثُ مثلِه.

الثالث: أن يعلى توبع عليها بالواسطة، فيما أخرجه الطبراني من طريق سالم بن نوح، عن عمر بن عامر، عن عامر الأحول، عن يوسف، به، إلا أنه قال: «عن عبدالله بن عصمة، أن حكيم بن حزام قال: يا رسول الله...»، فجعله من رواية عبدالله بن عصمة للقصة بين حكيم والنبي ﷺ، وهو لم يدركها.

وسالم بن نوح، وعمر بن عامر، صدوقان لهما أوهام[٤]، وعامر الأحول صدوق يخطئ[٥]، فهذه متابعة ضعيفة ليعلى على ذكر عبدالله بن عصمة، يُستأنس بها.

الرابع: أن له عن عبدالله بن عصمة طريقًا أخرى، وهي رواية عطاء بن أبي رباح، عنه، وقد مرَّ تخريجها، ويتلو هذا دراستُها.

وقد وافق ابن أبي خيثمة على تصحيح رواية يعلى عدد من الأئمة، تصريحًا، وإشارة:

فعقب الترمذي على رواية أيوب، عن يوسف، عن حكيم، مباشرة، بقوله: «وقد روى يحيى بن أبي كثير هذا الحديث عن يعلى بن حكيم، عن يوسف بن ماهك، عن عبدالله بن

---

(١) تقريب التهذيب (٦٠٥، ٩٣٠)، على التوالي.

(٢) التقريب (٧٨٤١).

(٣) جامع التحصيل (ص٣٠٥).

(٤) تقريب التهذيب (٢١٨٥، ٤٩٢٥)، على التوالي.

(٥) تقريب التهذيب (٣١٠٣).

عصمة، عن حكيم بن حزام، عن النبي ﷺ»[١].

وذكر النسائي رواية أبي بشر، عن يوسف، عن حكيم، ثم عقبها برواية يحيى[٢]، والمعروف من منهجه غالبًا التعقيب على المرويات بعللها[٣].

وانتقى ابن الجارود رواية يحيى بن أبي كثير التامَّة، بذكر ابن عصمة، في منتقاه، ولم يخرِّج غيرها من روايات هذا الحديث.

وقال ابن المنذر: «وأكثرهم يرونه[٤] عن يوسف بن ماهك، عن حكيم، وهو منقطع، لأن بينهما عبدالله بن عصمة»[٥].

وقال البيهقي بعد أن أخرج رواية يعلى، عن يوسف، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم: «هذا إسنادٌ حسنٌ متصل»[٦].

وذكر أبو موسى المديني رواية أيوب، عن يوسف، عن حكيم، وقال: «ورواه عامر الأحول، ويعلى بن حكيم، عن يوسف بن ماهك، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم»[٧].

وقال العلائي بعد أن بيّن الانقطاع بين يوسف وحكيم: «بينهما عبدالله بن عصمة»[٨].

ومرَّ قول ابن عبدالهادي: «والصحيح أن بين يوسف وحكيم في هذا الحديث: عبدَالله بن عصمة»[٩].

وقال ابن حجر: «لم يخرجا ولا أحدهما[١٠] من رواية يوسف بن ماهك، عن حكيم -رضي الله عنه- شيئًا، ومع ذلك فقد رواه يحيى بن أبي كثير، عن يعلى بن حكيم، عن

(١) السنن (٣/٥٢٩).

(٢) السنن الكبرى (٦/٥٩، ٦٠).

(٣) وقد مرَّ نقله عن ابن رجب في الحديث الثاني (ص٨٠).

(٤) كذا في أصول الكتاب، وتصح بضبط: «يرَوْنَه»، منسوبًا إلى رأي الأئمة، وغيَّرها المحققون إلى «يروونه»، قالوا: «هو الجادة». والله أعلم.

(٥) الأوسط (١٠/٥٢/الفلاح).

(٦) السنن (٥/٣١٣).

(٧) الرابع من رباعي التابعين (عقب ٥).

(٨) جامع التحصيل (ص٣٠٥).

(٩) تنقيح التحقيق (٤/٥٥).

(١٠) يعني: البخاري ومسلمًا، فقد قال في مطلع كلامه (ص٤١): «وسألتم -رضي الله عنكم- عن أحاديث في سنن أبي داود، ظاهرها الصحة إلى الغاية، ولم يخرجها الشيخان...»، ثم أورد أحاديث، ثالثها حديث حكيم بن حزام هذا.

يوسف بن ماهك، فأدخل بينه وبين حكيم رجلًا، وهو عبدالله بن عصمة»[١].

هذا، وقد ترجم البخاري، فقال: «عبدالله بن عصمة، سمع حكيم بن حزام، سمع منه يوسف بن ماهك»[٢]، ولم يذكر رواية يوسف، عن حكيم، مباشرة، في ترجمتيهما[٣]، فكأنه يذهب إلى صحة إدخال عبدالله بن عصمة بينهما[٤].

ثالثًا: رواية عطاء بن أبي رباح:

رواه عطاء بن أبي رباح، واختُلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: عطاء، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم بن حزام:

ورواه عنه: ابن جريج -من رواية سعيد بن سالم، وروح بن عبادة، وحجاج بن محمد، وهشام بن سليمان، عنه-.

الوجه الثاني: عطاء، عن حزام بن حكيم، عن أبيه حكيم بن حزام:

ورواه عنه: عبدالعزيز بن رفيع -من رواية أبي الأحوص سلام بن سليم، عنه-.

الوجه الثالث: عطاء، عن صفوان بن موهب، عن عبدالله بن محمد بن صيفي، عن حكيم بن حزام:

ورواه عنه: ابن جريج -من رواية سعيد بن سالم، وروح بن عبادة، وحجاج بن محمد، وأبي عاصم الضحاك بن مخلد، وهشام بن سليمان-.

الوجه الرابع: عطاء، عن حكيم بن حزام:

ورواه عنه: عبدالعزيز بن رفيع -من رواية جرير بن عبدالحميد عنه-، وخالد الحذاء، وأيوب السختياني.

وقد اختُلف عمَّن دون عطاء:

أولًا: الاختلاف عمَّن دون عطاء:

١- ابن جريج:

روى الحديث عن عطاء: ابن جريج، على وجهين (الأول، والثالث)، عطفهما على

---

(١) الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة (ص٥٦، ٥٧).

(٢) التاريخ الكبير (٥/١٥٨).

(٣) التاريخ الكبير (٣/١١، ٨/٣٧٥).

(٤) وتابع البخاريَّ على ترجمة عبدالله بن عصمة: ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/١٢٦)، وابن حبان في الثقات (٥/٢٧).

بعضهما، إلا أن أبا عاصم اقتصر في روايته على الوجه الثاني منهما.

وهذا اختصار منه واقتصار، أو لعله لم يسمع من ابن جريج إلا أحدهما، فإن أربعةً من الرواة قد رووا الوجهين عن ابن جريج، فيهم حجاج بن محمد المصيصي، وهو من أثبت أصحابه[١]، فهما جميعًا محفوظان عنه.

وابن جريج من خواص أصحاب عطاء، وأثبت الناس فيه، ولازمه بضع عشرة سنة[٢]، فروايته وجهين عن عطاء مقبولةٌ بحفظه لحديثه، وتقدُّمه فيه، وملازمته له.

٢- عبدالعزيز بن رفيع:

اختُلف عنه:

* فرواه أبو الأحوص عنه، عن حزام بن حكيم، عن أبيه،

* ورواه جرير بن عبدالحميد، عن ابن رفيع، عن عطاء، عن حكيم بن حزام، مباشرة.

وأبو الأحوص وجرير ثقتان ضابطان[٣]، والظاهر أن جريرًا قصَّر به، فأسقط الواسطة بين عطاء وحكيم، وحفظها أبو الأحوص، فجوَّده بذِكرها.

وقد جاءت روايتان عن عطاء، عن حكيم بن حزام، مباشرة، كرواية جرير، وسيأتي النظر فيهما.

ثانيًا: الاختلاف عن عطاء:

تلخص أنه اختُلف عنه:

* فرواه ابن جريج، عنه، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم، وعن صفوان بن موهب، عن عبدالله بن محمد بن صيفي، عن حكيم،

* ورواه عبدالعزيز بن رفيع، عن عطاء، عن حزام بن حكيم بن حزام، عن أبيه،

* ورواه خالد الحذاء، وأيوب السختياني، عن عطاء، عن حكيم بن حزام.

وقد أورد ابن أبي خيثمة من هذا الخلاف: رواية ابن جريج، وعقبها بقوله: «كذا قال ابن جريج. وخالفه عبدُالعزيز بنُ رفيع، عن عطاء، عن حزام بن حكيم، عن أبيه...».

---

(١) تهذيب التهذيب (١/٣٦٠).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/٦١٦).

(٣) أبو الأحوص: ثقة متقن صاحب حديث -كما في تقريب التهذيب (٢٧٠٣)-، وجرير ثقة صحيح الكتاب -كما في تقريب التهذيب (٩١٦)-.

وهذا يشبه أن يكون حكاية خلاف، أكثر منها استغرابًا لرواية ابن جريج، لأنه لا يظهر أن ابن أبي خيثمة يميل إلى رجحان رواية عبدالعزيز بن رفيع، وليس في كلامه ما يشير إلى هذا، والله أعلم.

وابن جريج لا يقارن بابن رفيع في عطاء، وقد مرَّ أنه لازم عطاء ثماني عشرة سنة، وكان أثبت الناس فيه، قال ابن المديني: «ما كان في الأرض أحد أعلم بعطاء من ابن جريج»، وقال أحمد: «ابن جريج أثبت الناس في عطاء»[١].

وإلى ذلك، فمع ابن جريج زيادة تفصيل، ورواية وجهين، تدل على أنه ضبط حديثه، وأتقن ما رواه له عطاء.

وكونه يروي وجهين عن عطاء، ويقتصر عليهما، مع طول ملازمته لعطاء، وتثبته في حديثه، دليل على أنه لم يكن عند عطاء وجه غيرهما.

وقد أنكر مصعب الزبيري وغيره أن يكون لحكيم بن حزام ابنٌ اسمه حزام[٢]، وهذا -إن صح- مما يؤيد وقوع الغلط في رواية عبدالعزيز بن رفيع، وأن عطاءً لم يرو عن ابنٍ لحكيمٍ هذا اسمُه، والله أعلم.

وأما رواية خالد الحذاء، فالظاهر أنه وقع فيها التقصير بحذف الواسطة بين عطاء وحكيم، وقد اتفق على ذكرها: ابن جريج، وعبدالعزيز بن رفيع، على اختلافهما فيها.

ورواية أيوب السختياني إنما رواها أحمد بن محمد بن إبراهيم المروزي، عن محمد بن عبدة المروزي، عن علي بن الحسن بن شقيق، عن الحسين بن واقد، عن أيوب.

وأحمد بن محمد المروزي لم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقد ترجمه الخطيب في تاريخه، فذكر أنه قدم بغداد حاجًّا، وحدَّث بها، ثم ذكر له هذا الحديث، وضرب احتمالًا أن يكون رجلًا آخر ترجمه هو أيضًا، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[٣].

والرواية عن أيوب على هذا الوجه فيها نظر، فإن الحديث مشهور عنه، عن يوسف بن ماهك، على ما سبق في رواية ابن سيرين عنه، والله أعلم.

---

(١) الجرح والتعديل (٥/٣٥٧).

(٢) التاريخ الكبير (٣/١١٦)، تلخيص المتشابه، للخطيب (١/٤٥٦).

(٣) تاريخ بغداد (٦/٤٧، ٧).

الحكم على الوجه الراجح:

تبين من دراسة الخلاف في الأوجه السابقة جميعها أنه لا يصح الحديث عن حكيم إلا من طريق راويين عنه:

١- عبدالله بن عصمة:

ورواه عنه: يوسف بن ماهك، وعطاء بن أبي رباح.

وعبدالله بن عصمة لم أجد من يروي عنه سوى هذين[١].

وذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات، وقد وثَّق العجلي عبدالله بن عصمة في كتابه، وشك ابن حجر بين كونه عبدالله بن عصمة هذا، أو آخر غيره[٢].

وإلى جانب ذِكرِه إياه في الثقات، وقوله فيه: «شيخ يروي عن حكيم»[٣]، أخرج له ابن حبان في صحيحه -كما سلف في التخريج-، وإن كان استغرب إدخالَه في الإسناد -كما سلف في الدراسة-، وقال البيهقي في إسنادٍ هو فيه -سلف أيضًا-: «حسنٌ متصل».

وقال ابن عبدالبر: «لم يرو عنه غير يوسف بن ماهك فيما علمت، ويوسف ثقة، وما أعلم لعبدالله بن عصمة جرحة، إلا أن من لم يروِ عنه إلا رجلٌ واحد، فهو مجهولٌ عندهم، إلا أني أقول: إن كان معروفًا بالثقة، والأمانة، والعدالة، فلا يضره إذا لم يرو عنه إلا واحد»[٤]. وقد تبيَّن هنا أنه روى عنه عطاء مع يوسف بن ماهك.

وقال ابن حزم: «مجهول»[٥]، وقال الذهبي في الميزان: «لا يعرف»[٦]، لكنه قال في الكاشف: «ثقة»[٧].

وقد اشتبه عبدالله بن عصمة هذا على عبدالحق الإشبيلي بآخر ضعيف، وتابعه ابن

---

(١) ذكر المزي في تهذيب الكمال (١٥/٣٠٩) أنه يروي عنه: صفوان بن موهب، والظاهر أن هذا انتقل عليه من الإسناد الثاني للحديث، فقد ذكره في ترجمته.

(٢) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٨/٧٠)، تهذيب التهذيب (٢/٣٨٦).

(٣) الثقات (٥/٢٧).

(٤) الاستذكار (١٩/٢٦٣).

(٥) وقع في المحلى (٨/٥١٩): «متروك»، ونقله ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٢/٣٢٠) كما أثبت، ولعله أقرب.

(٦) (٢/٤٦١).

(٧) (٢٨٥٨).

القطان، فنوقشا فيه(١).

وقال ابن حجر في التقريب: «مقبول»(٢)، أي: إذا توبع، وهذا ما يترجح -والله أعلم- من مجموع كلام الأئمة فيه، فإنه لم يوثق توثيقًا ظاهرًا، وتنفعه رواية عطاء بن أبي رباح -مع إمامته- عنه.

وقد صرَّح عبدالله بن عصمة بالسماع من حكيم بن حزام في كلا روايتي يوسف بن ماهك، وعطاء بن أبي رباح، عنه، ونصَّ على ذلك البخاري في ترجمته(٣).

وقع توبع عبدالله بن عصمة في الطريق الثانية عن حكيم، وهي رواية:

٢- عطاء، عن صفوان بن موهب، عن عبدالله بن محمد بن صيفي، عن حكيم.

وصفوان بن موهب لم أجد يروي عنه سوى عمرو بن دينار، وعطاء(٤)، وهما إماما المكيين.

وذكره ابن حبان في الثقات(٥).

وقال ابن حجر في التقريب: «مقبول»(٦).

وشيخه عبدالله بن محمد بن صيفي، قال الذهبي: «ما روى عنه سوى صفوان بن موهب»(٧).

وذكره ابن حبان في الثقات(٨).

وقال ابن حجر في التقريب: «مقبول»(٩).

---

(١) الأحكام الوسطى (٣/٢٣٨)، بيان الوهم والإيهام (٢/٣٢٣)، تنقيح التحقيق، لابن عبدالهادي (٤/٥٥)، البدر المنير، لابن الملقن (٦/٤٥١).

(٢) (٣٤٧٧).

(٣) التاريخ الكبير (٥/١٥٨).

(٤) ذكر مسلم في المنفردات والوحدان (ص١١٣) أن عطاء تفرد بالرواية عنه، لكن رواية عمرو بن دينار عنه جاءت بإسناد صحيح عند عبدالرزاق (٣٩٩٠)، واعتمدها البخاري في تاريخه (٤/٣٠٧، ٧/٢٦٦)، وغيرُه.

(٥) (٦/٤٦٩).

(٦) (٢٩٤٢).

(٧) ميزان الاعتدال (٢/٤٨٩). وقد ذكر ابن حبان في الثقات (٥/٤٤) أنه روى عنه ابنه يحيى، لكني لم أجد ذلك عند أحد ممن ترجم ليحيى مع توفر الداعي لذكره.

(٨) (٥/٤٤).

(٩) (٣٥٨٤).

وهذا الإسناد أضعف من رواية عبدالله بن عصمة السابقة، لاجتماع اثنين ممن هذه حاله فيه على التوالي.

كما أني لم أجد لابن صيفي تصريحًا بالسماع من حكيم، وعبَّر البخاري عن ذلك في ترجمته بقوله: «يروي عن حكيم بن حزام»(١).

وقد تكرر في الحديث أن تعود بعض الطرق إلى بعض، وذلك في روايات الأثبات من غير أهل التدليس، فيحتمل أن يكون هذا واقعًا أيضًا في هذه الرواية، وفيها اثنان مجهولٌ حالهما، وليس فيها تصريح بسماع حكيم، فمن القريب أن تكون عائدة إلى رواية ابن عصمة، الذي صرح بسماعه من حكيم بن حزام.

ويشكل على رواية عبدالله بن عصمة: ما رواه نافع مولى ابن عمر -من رواية مالك، وأيوب، عنه-، أن حكيم بن حزام ابتاع طعامًا أمر به عمر بن الخطاب للناس، فباع حكيمٌ الطعامَ قبل أن يستوفيه، فبلغ ذلك عمرَ بن الخطاب، فردَّه عليه، وقال: «لا تبع طعامًا ابتعته حتى تستوفيه»(٢).

ووصله عبيدالله بن عمر، فرواه عن نافع، عن ابن عمر، أن حكيمًا... به، بنحوه(٣).

والثلاثة -مالك، وأيوب، وعبيدالله بن عمر- هم أثبت الناس وأوثقهم في نافع، واختلف العلماء في التفضيل بينهم(٤).

---

(١) التاريخ الكبير (١٨٧/٥).

(٢) أخرجه مالك (٦٤١/٢/رواية يحيى، ٢٤٠/رواية سويد، ٢٥٦١/رواية أبي مصعب، ٧٦٦/رواية محمد بن الحسن، ٨٧/رواية ابن القاسم"البيوع") -ومن طريقه ابن عبدالحكم في فتوح مصر (ص١٩٤)، والبيهقي في السنن (٣١٥/٥)، ومعرفة السنن (١١٣١٢، ١١٣١٣)-، وعبدالرزاق (١٤١٧٠) عن معمر، وابن أبي شيبة (٢١٤٧٨، ٢١٧٤٦ -وفي الموضع الثاني إقحام-) عن ابن علية، كلاهما عن أيوب، به، بنحوه، ولفظ ابن علية، عن أيوب، عن نافع: «نُبِّئت أن حكيم بن حزام...».

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٢١٤٧٩، ٢١٧٤٧) عن محمد بن بشر، والبيهقي (٣١٢/٥) من طريق سفيان الثوري -في جامعه-، كلاهما عن عبيدالله بن عمر، به. وقد أخرجه الطبراني في الأوسط (٦٧١٨) من طريق مؤمل بن إسماعيل، عن عبدالله بن عمر العمري -أخي عبيدالله-، عن نافع، به، لكنه رَفَع النهيَ إلى النبي ﷺ، ومؤمل صدوق سيئ الحفظ -كما في تقريب التهذيب (٧٠٢٩)-، والعمري نفسه ضعيف -كما في تقريب التهذيب (٣٤٨٩)-، وقدر الرفع في روايته منكر، لمخالفته الحفاظ مع ما تبين من حاله، وحال الراوي عنه.

(٤) انظر: شرح علل الترمذي (٦١٥/٢، ٦٦٧)، تهذيب التهذيب (٢٣/٣، ٧/٤).

لكنَّ أيوب كان قال في لفظه عن نافع: «نُبِّئت أن حكيم...»، فهذا قد يُبعد صحة ذكر ابن عمر فيه. وإنما روى نافع، عن ابن عمر، بنحو الحديث، مرفوعًا إلى النبي ﷺ[١].

كما روى عبدالله بن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة بن الزبير، قال: لقي عمرُ بنُ الخطاب العلاءَ بن الأسود، فقال: «كم ربح حكيم بن حزام؟»، فقال: ابتاع من صكوك الجار بمائة ألف درهم، وربح عليها مائة ألف. فلقيه عمر بن الخطاب، فقال: «يا حكيم، كم ربحت؟»، فأخبره بمثل خبر العلاء، فقال عمر: «فبعتَه قبل أن تقبضه؟»، قال: نعم. قال عمر: «فإن هذا بيعٌ لا يصلح، فاردده»، فقال حكيم: ما علمت أن هذا لا يصلح، وما أقدر على ردِّه. فقال عمر: «ما بدٌّ»، فقال حكيم: والله ما أقدر على ذلك، وقد تفرَّق وذهب، ولكن رأس مالي وربحي صدقة[٢].

وهذه القصة هي نفسها -فيما يظهر- التي في خبر نافع، إذ قد رواه أيوب بلفظ: «أن حكيم بن حزام كان يشتري الأرزاق في عهد عمر من الجار...»، هذا لفظ معمر، عن أيوب، ولابن علية نحوه مختصرًا[٣].

وابن لهيعة ضعيف، وأبو الأسود هو محمد بن عبدالرحمن بن نوفل، يتيم عروة، وهو ثقة[٤]، وعروة هو التابعي الثقة المشهور[٥]، وقدكان ولد في أواخر خلافة عمر، ويقال: أوائل خلافة عثمان -رضي الله عنه-[٦]، فروايته عن عمر مرسلة.

---

(١) أخرجه البخاري (٢١٢٦، ٢١٣٦)، ومسلم (١٥٢٦)، من طريق مالك، ومسلم (١٥٢٦) من طريق عبيدالله بن عمر، وعمر بن محمد، ثلاثتهم (مالك، وعبيدالله، وعمر)، عن نافع، به.

(٢) أخرجه ابن عبدالحكم في فتوح مصر (ص١٩٣)، عن أبيه عبدالله بن عبدالحكم، عن ابن لهيعة، به. وعبدالله بن عبدالحكم ثقة، واقتصر ابن حجر في التقريب (٣٤٢٢) على وصفه بقوله: «صدوق، أنكر عليه ابن معين شيئًا»، وحكى في تهذيب التهذيب (٣٧١/٢) قصة ابن معين معه، ويظهر أنه لم يعدها قدحًا فيه، وسائر أقوال الأئمة التي نقلها توثقه، فقد وثقه أبو زرعة الرازي، والعجلي، وقال أبو حاتم: «صدوق»، وقال ابن وارة: «كان شيخ مصر»، وقال الخليلي: «ثقة كبير مشهور».

(٣) والصكوك في خبر ابن لهيعة هي صكوك طعام، كما يُفهِمه سباق القصة الذي ساقه ابن عبدالحكم في الموضع المحال إليه.

(٤) تقريب التهذيب (٦٠٨٥).

(٥) تقريب التهذيب (٤٥٦١).

(٦) تهذيب التهذيب (٩٤/٣).

ومع ضعف ابن لهيعة، إلا أن روايته صالحة للاعتضاد برواية نافع، وهما تؤكدان أن واقعة حكيم بن حزام، مع عمر، كانت حادثة معروفة عند أهل المدينة، حيث جاءت من مخرجين: نافع، وعروة.

وإذا ثبت هذا، فهو مُشكل جدًّا على حديث عبدالله بن عصمة، عن حكيم بن حزام، ذلك أن في القصة التصريحَ بكون حكيم بن حزام باع ما لم يستوفه في عهد عمر بن الخطاب -رضي الله عنهما-، ولم يكن ليفعل ذلك لو كان عنده فيه حديث عن النبي ﷺ، وتكرُّر الحادثتين متفقتَين مستبعدٌ جدًّا.

بل في رواية عروة أن حكيمًا قال لعمر: «ما علمتُ أن هذا لا يصلح»، يعني: بيع ما لم يقبض، وهذا صريح في أنه ليس عنده فيه حديث.

فالظاهر أن أصل الحديث كان عن عمر -رضي الله عنه- موقوفًا، ووقع في زمنه، فغلط بعض الرواة عن حكيم، فجعله مرفوعًا إلى النبي ﷺ.

والله -تعالى- أعلم.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

عرض ابن أبي خيثمة في سياقه الطويل عدة اختلافات في الحديث، وأبدى بإشاراته خلال ذلك ثلاثة آراء فيها، وهي كما يلي:

١- تصحيح زيادة من أدخل واسطة بين ابن سيرين وحكيم بن حزام:

والواسطة هي: أيوب، عن يوسف بن ماهك.

وقد أيَّد ابن أبي خيثمة تصحيحَه ذِكرَ الواسطة بأن ابن سيرين توبع عليه عن أيوب، حيث أورد رواية حماد بن زيد، عن أيوب، به.

وأيَّده بأن أيوب توبع عليه عن يوسف بن ماهك، قال: «وتابع روايةَ أيوب، عن يوسف بن ماهك: أبو بشر جعفرُ بنُ أبي وحشية».

ومما يؤيده أيضًا: أن من زاد الواسطة من أصحاب ابن سيرين: ثقة ثبت، مقدَّم فيه، وهو يزيد بن إبراهيم التستري، وأنه جوَّد الحديث، وزاد في إسناده رجلين، وهذا أقرب إلى الحفظ والضبط، خاصة أن ابن سيرين معروف بقصر الأسانيد، وإرسال الروايات.

وممن وقفت عليه نص على مثل ما نص عليه ابن أبي خيثمة: الترمذي، وتابعهما عليه الذهبي.

٢- تصحيح زيادة واسطة بين يحيى بن أبي كثير ويوسف بن ماهك، وتعيينها بيعلى بن حكيم:

فأما تصحيحها، فقد أورد ابن أبي خيثمة الرواية بلا واسطة، فجزم أن يحيى لم يسمع الحديث من يوسف، وأورد روايتين أثبتتا الواسطة مبهمةً ومسماة، وهذا اعتمادٌ منه للقدر المشترك، وهو إثبات الواسطة، مع اختلاف الروايتين في إبهامها وتسميتها.

وقد تبيَّن أن مما يؤيد ذلك: ثقة من أثبت الواسطة، واجتماعهم عن يحيى، وأن يحيى مدلس، فقد يكون إسقاطها من تدليسه.

وهذا وافقه عليه ابن المنذر، والبيهقي، وابن حزم.

وأما تعيينها، فقد أورد ابن أبي خيثمة روايةً عن هشام الدستوائي، عن يحيى، بإبهامها، فقال: «وأسمى الرجلَ: همامُ بن يحيى»، ثم أسند روايته.

ولعله اعتمد على أن ترك تسمية الرجل تقصير من هشام، أو من يحيى.

وقد تبين أن همامًا توبع على تسميتها، إذ تابعه شيبان، وأبان، والثلاثة من أصحاب يحيى بن أبي كثير المعروفين.

٣- تصحيح زيادة واسطة بين يوسف بن ماهك وحكيم بن حزام:

والواسطة: عبدالله بن عصمة.

حيث استغرب ابن أبي خيثمة رواية إسقاط ابن عصمة، وجزم بوجوده، فأورد الحديث بإثباته من طريق يعلى بن حكيم، عن يوسف بن ماهك، ثم أورد حديث عطاء بن أبي رباح، عن عبدالله بن عصمة، وهذا استدلالٌ منه بقرينة رواية الحديث من وجهٍ آخر عن الواسطة المختلف في إثباتها وإسقاطها.

وتبيَّن أن مما يؤيد إثبات الواسطة من قرائن: أن رواية يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام، منقطعة أصلًا، كما حكم الإمام أحمد، فلا بد أن بينهما واسطة، خاصةً مع عنعنة ما بين يوسف بن ماهك، وحكيم بن حزام، وأن الزيادة سلوك للطريق الصعب، ودليلُ ضبطٍ وزيادةٍ تثبت، وأن يعلى بن حكيم توبع عن يوسف بن ماهك بالواسطة، في متابعة ضعيفة يُستأنس بها.

وهذا وافقه عليه الترمذي، والنسائي، وابن الجارود، وابن المنذر، والبيهقي، وأبو موسى المديني، والعلائي، وابن عبدالهادي، وابن حجر، وأشار البخاري إليه -أيضًا-.

الحديث الثامن

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/١٧١-١٧٢):

٥٦٢- الحارث بن عمرو، خال البراء بن عازب:

٥٦٣/أ- حدثنا عبدالله بن جعفر الرقي، قال: نا عبيدالله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عدي بن ثابت، عن يزيد بن البراء، عن البراء، قال: لقيت عمي -كذا قال- ومعه راية، فقلت: أين تريد؟ قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل نكح امرأة أبيه، وأُمِرت أن أضرب عنقه، وآخذ ماله.

٥٦٣/ب- حدثنا عبدالله بن مطيع، قال: نا هشيم، عن أشعث، عن عدي، عن البراء، قال: مرَّ بي عمي: الحارث بن عمرو...، ثم ذكر نحوه.

أسمى عمَّه، ونقص من الإسناد يزيدَ بنَ البراء.

وقال ابن أبي خيثمة في موضع آخر[١]:

«هكذا قال هشيم، عن أشعث، عن عدي: عن البراء: مرَّ بي عمي...

وقال زيد بن أبي أنيسة، عن عدي بن ثابت: عن يزيد بن البراء، عن البراء، قال: لقيت عمي...، ولم ينسبه».

❑ التخريج:

الوجه الأول: عدي بن ثابت، عن يزيد بن البراء بن عازب، عن أبيه، عن عمّه:

* أخرجه ابن أبي خيثمة (٤١٧٢/السِّفر الثاني) -ومن طريقه ابن حزم في المحلى (٥٢٧/٩، ٢٥٢/١١)-،

والدارمي (٢٢٨٥)،

والنسائي في الصغرى (١٠٩/٦)، والكبرى (٥٤٦٥)، عن عمرو بن منصور،

وابن المنذر في الأوسط (٩١٩٨/الفلاح) من طريق سلمة بن شبيب،

والطبراني في الأوسط (١١١٩) عن أحمد بن إسحاق الخشاب -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٩٤/٣٢)-،

(١) أسنده عنه ابن عبدالبر في الاستيعاب (٢٩٥/١).

والحاكم -كما في إتحاف المهرة (٣٦٧/١٦)[١]- من طريق هلال بن العلاء،

ستتهم (ابن أبي خيثمة، والدارمي، وعمرو بن منصور، وسلمة بن شبيب والخشاب، وهلال بن العلاء) عن **عبدالله بن جعفر الرقي**، به، بمثله.

إلا أن سلمة بن شبيب قال عن عبدالله بن جعفر، عن عبيدالله، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عدي بن ثابت: عن عبدالله بن يزيد، عن البراء، قال: لقيت عمي...

* وأخرجه أبو داود (٤٤٥٧) -ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٢٥٣/٦)، وفي معرفة السنن والآثار (١٦٦٣٨)، والخطيب في الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة (ص٤٦٩)-، والطبراني في الأوسط (٦٦٥٢)، من طريق عمرو بن قسيط،

وأبو يعلى -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٢/٣١٣٠)، وابن الجارود (٦٨١) -ومن طريقه ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (١٩٧/١)-، والطبراني (٣٤٠٦) -ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٠٤٨)-، والبيهقي (١٦٢/٧، ٢٠٨/٨)، من طريق عبيد بن جناد،

والروياني (٣٣٧) من طريق سليمان بن عبدالله الرقي،

والطحاوي (١٥٠/٣) من طريق يوسف بن عدي،

والبيهقي (٢٥٣/٦) من طريق علي بن معبد،

خمستهم (عمرو بن قسيط، وعبيد بن جناد، وسليمان بن عبدالله، ويوسف بن عدي، وعلي بن معبد) عن **عبيدالله بن عمرو**، به، بنحوه.

إلا أن يوسف بن عدي قال عن زيد بن أبي أنيسة، عن جابر الجعفي، عن يزيد بن البراء، عن البراء: لقيني خالي...

وقال سليمان الرقي، عن عبيدالله، عن زيد، عن عدي: عن ابن البراء، ولم يسمِّه.

* وأخرجه عبدالرزاق (١٠٨٠٤) -ومن طريقه أحمد (١٨٦٢٦)، والنسائي في الكبرى (٧١٨٥)، وابن المنذر في الأوسط (٧٣٥٨، ٩١٩٩/الفلاح)، والطبراني في الكبير (٣٤٠٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٠٤٧)، وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة

(١) سقط شطر الإسناد من المطبوع (٣٥٧/٤)، ضمن أحاديث سقطت أوائل أسانيدها، وهو ثابت في النسخة الخطية (٤/ق١٧١ب).

(١٩٧/١)- عن معمر، والطبري في تهذيب الآثار (٨٩٣/مسند ابن عباس) عن محمد بن إبراهيم بن صدران، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٠٤٧) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي[1]، كلاهما (ابن صدران، والمقدمي) عن الفضل بن العلاء، كلاهما (معمر، والفضل) عن أشعث بن سوار،

وأحمد (١٨٦١٠) من طريق أبي مريم عبدالغفار بن القاسم،

وعلقه الترمذي (عقب ١٣٦٢)، والدارقطني في العلل (٢٢/٦)، عن محمد بن إسحاق،

وعلقه ابن عبدالبر في الاستيعاب (٢٩٥/١) عن الحسن البجلي،

وعلقه الخطيب في الأسماء المبهمة (ص٤٦٩) عن شعبة،

خمستهم (أشعث، وأبو مريم، وابن إسحاق، والحسن البجلي، وشعبة) عن **عدي بن ثابت**، به، بنحوه.

إلا أن ابن صدران قال في روايته عن الفضل بن العلاء، عن أشعث، عن عدي، عن يزيد، عن البراء: حدثني عمي، قال: بعثني رسول الله ﷺ...

وقال أبو مريم وشعبة في روايتيهما: عن البراء: لقيت خالي...

وقال ابن إسحاق، والحسن البجلي، عن عدي: عن عبدالله بن يزيد، عن البراء.

الوجه الثاني: عدي بن ثابت، عن البراء بن عازب، عن عمّه الحارث بن عمرو:

* أخرجه ابن عبدالبر في الاستيعاب (٢٩٥/١)، وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (١٩٨/١)، من طريق قاسم بن أصبغ، عن **ابن أبي خيثمة**، عن عبدالله بن مطيع، به، تامًّا.

* وأخرجه سعيد بن منصور (٩٤٢)،

وأحمد (١٨٥٧٩) -ومن طريقهما الخطيب في الأسماء المبهمة (ص٤٦٩)-،

وابن ماجه (٢٦٠٧) عن إسماعيل بن موسى،

---

(١) وقع في مطبوعته ومخطوطته: «ثنا الحسن بن سفيان المقدمي، ثنا الفضل بن العلاء»، والحسن بن سفيان هو الشيباني النسوي، الحافظ المعروف، ولا ينسب مقدميًّا، وقد أخرج أبو نعيم من روايته عن محمد بن أبي بكر المقدمي في عدة مواضع، والمقدمي من الرواة عن الفضل بن العلاء، فصواب النص: «الحسن بن سفيان، ثنا المقدمي، ثنا الفضل».

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٠١٠)، والطبراني (٣٤٠٥) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٥/٢٦٥)-، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٠٤٦)، من طريق سليمان بن داود أبي الربيع الزهراني،

وأبو يعلى (١٦٦٦)، والدارقطني (٣٤٤٠)، من طريق إسماعيل بن إبراهيم أبي معمر القطيعي،

والطبري في تهذيب الآثار (٨٩٢/مسند ابن عباس) من طريق عثمان بن سعيد،

والبغوي في معجم الصحابة (٤٦٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٠٤٦)، من طريق زياد بن أيوب،

والطحاوي (٣/١٤٨) من طريق سعيد بن يعقوب،

والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٥٧١) من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام،

وابن قانع في معجم الصحابة (١/١٧٤) من طريق سنيد بن داود،

وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٢/٣٣٣) من طريق أحمد بن سليمان،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٠٤٦) من طريق الحارث بن عبدالله،

وابن حزم في المحلى (١١/٢٥٢) من طريق إبراهيم بن عبدالله الهروي[1]،

الثلاثة عشر راويًا (سعيد بن منصور، وأحمد بن حنبل، وإسماعيل بن موسى، وأبو الربيع، وأبو معمر، وعثمان بن سعيد، وزياد بن أيوب، وسعيد بن يعقوب، وأبو عبيد، وسنيد، وأحمد بن سليمان، والحارث بن عبدالله، وإبراهيم بن عبدالله الهروي) عن **هشيم**، به، بنحوه.

إلا أن إسماعيل بن موسى، وسنيدًا، وأحمد بن سليمان، قالوا في رواياتهم عن هشيم، عن أشعث، عن عدي، عن البراء: مرَّ بي خالي الحارث...

وأبا معمر، قال في روايته عند أبي يعلى، عن هشيم، عن أشعث، عن عدي: عن البراء، قال: بعث رسول الله ﷺ خالي...، وعند الدارقطني: عن البراء: لقيت خالي...

ولم يذكر أبو الربيع -عند الطبراني-، وسعيدُ بن يعقوب، قرابة الحارث بالبراء،

---

(١) سقط عنده ذكر عدي بن ثابت، والظاهر أنه من أغلاط النساخ، لا أنه اختلاف في الرواية، فإن عديًّا مدار الحديث، وعليه الاختلاف، وقد جاءت الرواية مقرونةً بوجهٍ آخر عن عدي، فكأنه سياقٌ للاختلاف عليه، والله أعلم.

وقال أبو عبيد: عن البراء قال: لقيني عمي -قال أبو عبيد: أما هشيم فلم يسمه لنا، وقال غيره: الحارث بن عمرو-...، وسماه بقية الرواة عن هشيم: الحارث بن عمرو.

* وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٩٤٦٩، ٣٤٣٠٠، ٣٧٣٠١)، ومسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٣١٣٠/١)-، وأبو سعيد الأشج في حديثه (٧٣) -ومن طريقه الترمذي (١٣٦٢)، والبزار (٣٧٩٤)، والطوسي في مستخرجه على الترمذي (١٢٦٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٤٨/٣)، وشرح مشكل الآثار (٢٩٥٩)، وابن أبي حاتم في العلل (١٢٠٧)، وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (١٩٩/١)-، وابن ماجه (٢٦٠٧) عن سهل بن أبي سهل، وأبو يعلى (١٦٦٧)، والدارقطني (٣٤٤٠) عن عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، كلاهما (أبو يعلى، والبغوي) عن إسماعيل بن إبراهيم أبي معمر القطيعي، والطبري في تهذيب الآثار (٨٩٤/مسند ابن عباس)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٤٨/٣، ١٤٩)، وشرح مشكل الآثار (٢٩٥٨)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٥٤١)، والطبراني في الكبير (١٩٥/٢٢)، من طريق يوسف بن منازل، والخطابي في معالم السنن (٣٢٩/٣) -ومن طريقه البغوي في تفسيره (١٨٧/٢)، وفي شرح السنة (٢٥٩٢)-، وابن مخلد في الأول من حديثه عن ابن السماك والخلدي (٢٩/ضمن مجموع عشرة أجزاء حديثية)، من طريق أحمد بن عبدالجبار العطاردي، ستتهم (ابن أبي شيبة، والأشج، وسهل، وأبو معمر القطيعي، ويوسف بن منازل، والعطاردي) عن حفص بن غياث،

وأبو نعيم في حلية الأولياء (١١٦/٧) من طريق صالح بن أبي خداش، عن وكيع، عن سفيان الثوري،

وعلقه الدارقطني في العلل (١٢٧/١٢) عن شريك[1]،

ثلاثتهم (حفص، والثوري، وشريك) عن **أشعث بن سوار**، به، بنحوه.

إلا أن حفصًا قال في روايته: عن البراء: مرَّ بي خالي أبو بردة بن نيار...،

---

(١) تنبيه: ساق الدارقطني رواية شريك وحفص وهشيم عن أشعث، عن عدي، عن البراء، في مقابل وجه الرواية عن عدي، عن أنس، ولم يسق أكثر من ذلك في رواية شريك، فلا يُعلم الوجه الذي رواه شريك عن أشعث فيما بعد البراء على وجه التحديد، ولذا لم أذكر روايته في سياق الاختلافات عن عدي ومن دونه.

سوى في: رواية ابن أبي شيبة، وأبي معمر القطيعي، عنه -من رواية أبي يعلى، عنه-، ففيهما: أن النبي ﷺ بعث إلى رجل تزوج امرأة أبيه...، بلا ذكر للمبعوث،

وسوى في: رواية سهل بن أبي سهل، وأحمد بن عبد الجبار العطاردي، فليس فيهما تسمية خال البراء،

وقال سفيان عن أشعث: عن البراء، عن الحارث بن عمرو: بعثني رسول الله ﷺ...

* وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٩٤٧٠، ٣٤٢٩٤، ٣٧٣٠٢)، ومسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة (١/٣٥١٣)، ومن طريقه ابن حبان (٤١١٢)-، وأحمد (١٨٥٥٧) -ومن طريقه الخرائطي في مساوئ الأخلاق (٥٣٨)، واعتلال القلوب (١٨٩)، وابن الجوزي في التحقيق (١٨٢٠)-، كلاهما (ابن أبي شيبة، وأحمد) عن وكيع، والنسائي في الصغرى (١٠٩/٦)، والكبرى (٥٤٦٤، ٧١٨٤) -ومن طريقه ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (١٩٨/١)-، والطحاوي (١٤٨/٣)، من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، وابن المنذر في الأوسط (٧٣٥٧/الفلاح)، والطبراني في الكبير (٣٤٠٧، ١٩٤/٢٢)، والحاكم (٦٣١/٣)، وأبو نعيم في الحلية (٣٣٤/٧)، من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل، والبزار (٣٧٩٥) من طريق يحيى بن آدم، وابن الأعرابي في معجمه (١٤١٣)، والحاكم (١٩١/٢)، من طريق يحيى بن فضيل، وابن قانع في معجم الصحابة (٨٨/١) من طريق أحمد بن يونس، والحاكم (٦٣١/٣) من طريق عبيدالله بن موسى، والخطيب في الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة (ص٤٦٩) من طريق يحيى بن أبي بكير، ثمانيتهم (وكيع، وأبو نعيم، وأبو غسان، ويحيى بن آدم، ويحيى بن فضيل، وأحمد بن يونس، وعبيدالله بن موسى، وابن أبي بكير) عن الحسن بن صالح، والبزار (٣٧٩٥) عن شعيب بن أيوب، عن يحيى بن آدم، عن سفيان الثوري، كلاهما (الحسن، والثوري) عن إسماعيل بن عبدالرحمن السدي،

وأحمد (١٨٥٧٨) -ومن طريقه الحاكم (١٩١/٢)-، والنسائي في الكبرى (٧١٨٣)، والروياني (٣٧٦)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٥٣٩)، واعتلال القلوب (١٩٠)، وابن أخي ميمي الدقاق في فوائده (٣٠٥)، وابن حزم في المحلى (٢٥٣/١١)، من طريق محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، عن الركين بن الربيع،

والروياني (٣٨١)، والأزدي في الغوامض والمبهمات (٥٤)، من طريق حجاج بن أرطاة،

والطبراني في الأوسط (٤٤٦٢) من طريق سيف بن محمد، عن حمزة الزيات،

أربعتهم (السدي، والركين، وحجاج، وحمزة) عن **عدي بن ثابت**، به، بنحوه.

إلا أن السدي قال في روايته: عن البراء: لقيت خالي...، ولم يسمِّ خاله، إلا في رواية عبيدالله بن موسى، وأبي غسان -عند الحاكم، وهي معطوفة على رواية عبيدالله بن موسى-، فسُمِّي فيهما: أبا بردة،

وقال الركين: عن البراء، قال: مر بنا ناس ينطلقون، فقلنا لهم: أين تريدون؟ قالوا: بعثنا النبي ﷺ، إلى رجل يأتي امرأة أبيه...،

وقال حجاج بن أرطاة في روايته: عن عدي، أنه سمع البراء...،

وقال حمزة في روايته: عن عدي، عن البراء، قال: بعث رسول الله ﷺ خالي...

الوجه الثالث: عدي بن ثابت، عن يزيد بن البراء بن عازب، عن خاله (بإسقاط أبيه):

* أخرجه أبو سعيد الأشج في حديثه (٧٢) -ومن طريقه الترمذي في العلل الكبير (٣٧٢)[1]، والطوسي في مستخرجه على الترمذي (١٢٦٨)، وابن أبي حاتم في العلل (١٢٠٧)، والبيهقي (٢٣٧/٨)- عن أبي خالد سليمان بن حيان الأحمر،

وعلقه الدارقطني في العلل (٢١/٦) عن خالد بن عبدالله الواسطي،

كلاهما (أبو خالد، وخالد بن عبدالله) عن **أشعث بن سوار**، عن عدي بن ثابت، به، بنحوه.

إلا أن أبا خالد قال في روايته: أن رجلاً تزوج امرأة أبيه، أو امرأة ابنه.

الوجه الرابع: عدي بن ثابت، عن أنس بن مالك:

* أخرجه أبو موسى المديني في الصحابة -كما في أسد الغابة (٣٦٤/٥)-، وعلقه ابن أبي حاتم في العلل (١٢٧٧)، والدارقطني في العلل (١٢٧/١٢)، عن سليمان بن عبدالرحمن ابن بنت شرحبيل، عن إسماعيل بن عياش، عن أبي شيبة يحيى بن يزيد الرهاوي، عن **زيد بن أبي أنيسة**، عن عدي، به.

---

(١) جاء في روايته ورواية البيهقي من طريق الأشج زيادة: «عن البراء» في إسناده، وهي مقحمة في علل الترمذي، وليست موجودة في أصله الخطي (ق٣٨ب)، وكأنَّ المحقق أقحمها من البيهقي، فقد خرَّج الحديثَ منه، وما في البيهقي فيه نظر أيضًا، ويغلب على الظن عدم ثبوته.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديثَ عدي بن ثابت، واختُلف عنه وعمن دونه على عدة أوجه:

الوجه الأول: عدي، عن يزيد بن البراء بن عازب، عن أبيه، عن عمّه:

ورواه عنه: زيد بن أبي أنيسة -من رواية عبيدالله بن عمرو (في قول عبدالله بن جعفر الرقي -من رواية ابن أبي خيثمة، والدارمي، وعمرو بن منصور، وأحمد بن إسحاق الخشاب، وهلال بن العلاء، عنه-، وعمرو بن قسيط، وعبيد بن جناد، وسليمان بن عبدالله، وعلي بن معبد، عنه)، عنه-، وأشعث بن سوار -من رواية معمر، والفضل بن العلاء، عنه-.

الوجه الثاني: عدي، عن يزيد بن البراء بن عازب، عن خاله:

ورواه عنه: أشعث بن سوار -من رواية أبي خالد الأحمر، وخالد الواسطي، عنه-.

الوجه الثالث: عدي، عن يزيد بن البراء بن عازب، عن أبيه، عن خاله:

ورواه عنه: أبو مريم عبدالغفار بن القاسم، وشعبة.

الوجه الرابع: عدي، عن عبدالله بن يزيد، عن البراء:

ورواه عنه: زيد بن أبي أنيسة -من رواية عبيدالله بن عمرو (في قول سلمة بن شبيب، عن عبدالله بن جعفر، عنه)، عنه-، ومحمد بن إسحاق، والحسن البجلي.

الوجه الخامس: عدي، عن البراء، عن عمّه:

ورواه عنه أشعث بن سوار -من رواية هشيم (في قول عبدالله بن مطيع، وأبي عبيد، وسعيد بن منصور، وأحمد، وأبي الربيع، وعثمان بن سعيد، وزياد بن أيوب، وسعيد بن يعقوب، والحارث بن عبدالله، وإبراهيم بن عبدالله، عنه)، وسفيان الثوري، عنه-، وحجاج بن أرطاة.

الوجه السادس: عدي، عن البراء، عن خاله:

ورواه عنه: أشعث بن سوار -من رواية هشيم (في قول إسماعيل بن موسى، وأبي معمر القطيعي -عند الدارقطني-، عنه)، وحفص بن غياث (في قول أبي سعيد الأشج، وسهل بن أبي سهل، وأبي معمر القطيعي -عند الدارقطني-، ويوسف بن منازل، وأحمد بن عبدالجبار، عنه)، وسنيد بن داود، عنه-، وإسماعيل السدي.

الوجه السابع: عدي، عن البراء، عن ناس:

ورواه عنه: الركين بن الربيع.

الوجه الثامن: عدي، عن البراء، عن النبي ﷺ:

ورواه عنه أشعث بن سوار -من رواية هشيم (في قول أبي معمر القطيعي -عند أبي يعلى-، عنه)، وحفص بن غياث (في قول ابن أبي شيبة، وأبي معمر القطيعي (عند أبي يعلى)، عنه)، عنه-، وحمزة الزيات.

الوجه التاسع: عدي، عن أنس بن مالك:

ورواه عنه: زيد بن أبي أنيسة -من رواية يحيى بن يزيد الرهاوي، عنه-.

وبهذا يتبين أن الحديث روي على أوجه كثيرة، قال ابن عبدالبر: «وفيه اضطراب يطول ذكره»[1]، وقد وقعت فيه اختلافاتٌ عن بعض الرواة دون المدار، قبل اختلافاتهم عنه، وتحرير جميع ذلك يطول جدًّا، ويبعد البحث عن نقطة البحث، وهي وجود واسطة بين عدي بن ثابت، والبراء بن عازب[2]، فسأركز على نقطة بحث ابن أبي خيثمة، وما له صلة بها، وأحرر الخلاف عمن دون المدار، ثم عن المدار:

أولاً: الخلاف عمَّن دون عدي بن ثابت:

١- زيد بن أبي أنيسة:

رواه عنه عبيدالله بن عمرو، وأبو شيبة يحيى بن يزيد الرهاوي. واختُلف عن عبيدالله:

* فرواه عبدالله بن جعفر الرقي، واختُلف عنه:

** فرواه ابن أبي خيثمة، والدارمي، وعمرو بن منصور، وأحمد بن إسحاق الخشاب، وهلال بن العلاء، عن عبدالله بن جعفر، عن عبيدالله بن عمرو، عن زيد، عن عدي بن ثابت، عن يزيد بن البراء، عن أبيه، عن عمّه،

** ورواه سلمة بن شبيب، عن عبدالله بن جعفر، عن عبيدالله بن عمرو، عن زيد، عن عدي، عن عبدالله بن يزيد، عن البراء، عن عمّه،

* ورواه عمرو بن قسيط، وعبيد بن جناد، وسليمان بن عبدالله، وعلي بن معبد، عن عبيدالله بن عمرو، عن زيد، عن عدي، عن يزيد بن البراء، عن أبيه، عن عمّه،

---

(١) الاستيعاب (١/٢٩٥).

(٢) وهي النقطة التي لأجلها دخل الحديث في هذه الرسالة، وأما تسمية عم البراء بن عازب، وإهمال تسميته، وجعله خاله، ونحو ذلك، فهي أمور مستثناة في حدود البحث، وما وراء بحثها طائل يخص نقطة البحث.

* ورواه يوسف بن عدي، عن عبيدالله بن عمرو، عن زيد، عن جابر الجعفي، عن يزيد بن البراء، عن أبيه، عن خاله.

فأما الخلاف عن عبدالله بن جعفر، فسلمة بن شبيب من الثقات[١]، لكنه خالف خمسة من الرواة، منهم ثقات أثبات، كابن أبي خيثمة، والدارمي، وكلاهما إمام، وعمرو بن منصور، وهو ثقة ثبت[٢]، فروايتهم أصح، خاصةً أن عبدالله بن جعفر توبع على ما رووه، فإبدال يزيد بن البراء بعبدالله بن يزيد غلط.

وأما رواية يوسف بن عدي، فإنه مع ثقته[٣] قد خالف فيها خمسة من الرواة: عبدالله بن جعفر، وعمرو بن قسيط، وعبيد بن جناد، وسليمان بن عبدالله، وعلي بن معبد، وكلهم من الرقّة، بلدِ شيخهم عبيدالله بن عمرو، أما يوسف بن عدي فكوفي، والأربعة بين صدوق وثقة[٤]، سوى سليمان بن عبدالله، فهو ضعيف[٥]، وأحفظهم عبدالله بن جعفر، وروايتهم باجتماعهم أرجح من رواية يوسف بن عدي.

وأما رواية أبي شيبة يحيى بن يزيد الرهاوي، عن زيد، عن عدي، عن أنس بن مالك، فأبو شيبة فيه كلام، وقد ضعَّف البخاري حديثه، وأدخله في كتاب الضعفاء، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يعتبر حديثه من غير رواية الضعفاء عنه»، وذكره في المجروحين أيضًا، وقال: «كان ممن يروي المقلوبات عن الأثبات، ويأتي عن أقوام ثقات بأشياء معضلات، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به»، لكن ابن أبي حاتم سأل عنه أباه، فقال: «ليس به بأس، أدخله البخاري في كتاب الضعفاء»، قال: فسمعت أبي يقول: «يحوَّل من هناك»، وقال ابن عدي: «لا أرى برواياته بأسًا....، ليس بكثير الحديث، ومقدار ما يرويه لا أرى بحديثه بأسًا، وأرجو أن يكون صدوقًا»[٦].

---

(١) تقريب التهذيب (٢٤٩٤).

(٢) تقريب التهذيب (٥١١٩).

(٣) تقريب التهذيب (٧٨٧٢).

(٤) عبدالله بن جعفر: ثقة، لكنه تغير بأخرة فلم يفحش اختلاطه -كما في تقريب التهذيب (٣٢٥٣)-، وعمرو بن قسيط: صدوق -كما في تقريب التهذيب (٥٠٩٨)-، وعبيد بن جناد قال فيه أبو حاتم: «صدوق»، وذكره ابن حبان في الثقات، انظر: الجرح والتعديل (٥/٤٠٤)، الثقات (٨/٤٣٢).

(٥) لسان الميزان (٤/١٦٢).

(٦) لعله لهذا الخلاف قال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب (٧٦٧٤): «مقبول».

وروايته هذه عن زيد بن أبي أنيسة خالفه فيها عبيدالله بن عمرو الرقي، وهو ثقة ربما وهم، كان راويًا لزيد بن أبي أنيسة[١]، وفي هذا مزيد اختصاص له بزيد، ومرجّح لروايته عنه.

قال أبو زرعة الرازي، وسأله ابن أبي حاتم عن هذه الرواية: «هذا خطأ»، ثم ساق الخلاف عن عدي[٢].

وقال الدارقطني: «وهو وهم، وليس هذا من حديث أنس، وإنما هو من حديث [ابن البراء]، عن البراء»[٣].

وقال أبو موسى المديني: «هذا وهم، وقد رواه غير واحد عن عدي، عن البراء، قال: لقيت عمي -أو قال: خالي-...»[٤].

وقال المزي، وأورد رواية الرهاوي: «وهذا ليس بمحفوظ»[٥].

فالصحيح عن زيد بن أبي أنيسة: ما رواه عبيدالله بن عمرو، عنه، عن عدي بن ثابت، عن يزيد بن البراء، عن أبيه، عن عمّه، وهو الذي اعتمده الدارقطني عن زيد في سياق الاختلاف في هذا الحديث[٦].

٢- أشعث بن سوار:

اختلف عنه على أوجه:

* فرواه معمر، والفضل بن العلاء، عن أشعث، عن عدي بن ثابت، عن يزيد بن البراء بن عازب، عن أبيه البراء، عن عمّه،

* ورواه هشيم، وحفص بن غياث، والثوري -من رواية صالح بن أبي خداش، عن وكيع، عنه-، عن أشعث، عن عدي، عن البراء، عن الحارث بن عمرو، أو أبي بردة بن نيار،

* ورواه أبو خالد الأحمر، وخالد بن عبدالله الواسطي، عن أشعث، عن عدي، عن يزيد بن البراء بن عازب، عن خاله.

---

(١) تقريب التهذيب (٤٣٢٧)، تهذيب التهذيب (٢٤/٣).

(٢) علل ابن أبي حاتم (١٢٧٧).

(٣) العلل (١٢٧/١٢)، وما بين المعقوفين وقع في أصل العلل: «البرار»، واستظهر المحقق تصويبه بما أثبتُّ، وهو ظاهر.

(٤) أسد الغابة (٣٦٤/٥).

(٥) تحفة الأشراف (١٢٩/١١).

(٦) علل الدارقطني (٢٢/٦).

وقد قال أبو نعيم في رواية الثوري: «تفرد به وكيع عن سفيان»[(١)]، وصالح بن أبي خداش الراوي عن وكيع ذكره ابن حبان في الثقات[(٢)]، ولم أجد من ذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقد خالفه أحمد، وابن أبي شيبة، روياه عن وكيع، عن حسن بن صالح، عن السدي، به، وجاء أيضًا عن الثوري، عن السدي، به.

فرواية وكيع، عن الثوري، عن أشعث، خطأ من صالح بن أبي خداش، والله أعلم.

والخلاف على أشعث مع ذلك شديد، فقد رواه عنه على ثلاثة أوجه أربعة حفاظ: معمر، وهشيم، وحفص، وخالد بن عبدالله الواسطي، وتابع معمرًا على روايته: الفضل بن العلاء، وهو صدوق له أوهام[(٣)]، وتابع خالدًا: أبو خالد الأحمر، وهو صدوق يخطئ[(٤)].

وأشعث ضعيف، تكاد كلمة الأئمة تجتمع على تضعيفه، إلا رواية غريبة عن ابن معين، قال فيها عنه: «ثقة»، ولعله أراد بثقته ما سوى الضبط والإتقان، من العدالة والديانة، ورفعه بعض الأئمة عن مرتبة الترك، لكنه لم يبلغ به مرتبة الحجة[(٥)].

وحال أشعث في الضعف مع الخلاف القوي عليه دليل على اضطرابه في هذا الحديث، وتردُّده بين أوجهه، بل ربما كان الخلاف الأدنى عن الرواة عنه من أثر اضطرابه فيه.

ولهذا ساق الترمذي روايتي أبي خالد الأحمر، وحفص بن غياث، عن أشعث، ووجهًا آخر من الخلاف عن عدي، قال: فسألت محمدًا -يعني: البخاري- عن هذا الحديث فقال: «إن معمرًا روى هذا الحديث فقال: عن عدي بن ثابت، عن يزيد بن البراء، عن أبيه»، قال الترمذي: ولم يذكر فيه أي الروايات أصح[(٦)].

وسياق البخاري لوجهٍ جديد عن أشعث، مع إمساكه عن الترجيح في الحديث، يشير إلى أنه يرى اضطراب أشعث فيه.

---

(١) حلية الأولياء (١١٧/٧).

(٢) (٣١٩/٨).

(٣) تقريب التهذيب (٥٤١٢).

(٤) تقريب التهذيب (٢٥٤٧).

(٥) تقريب التهذيب (٥٢٤)، تهذيب التهذيب (١٧٨/١).

(٦) علل الترمذي الكبير (ص٢٠٩).

ثانيًا: الخلاف عن عدي بن ثابت:

تلخص مما سبق أنه قد اختُلف عن عدي بن ثابت على أوجه:

* فرواه زيد بن أبي أنيسة، وأبو مريم عبدالغفار بن القاسم، وشعبة، عن عدي، عن يزيد بن البراء، عن أبيه، عن عمّه، أو خاله، مسمى، ومبهمًا، وأسقطه حمزة الزيات،

* ورواه محمد بن إسحاق، والحسن البجلي، عن عدي، عن عبدالله بن يزيد، عن البراء،

* ورواه السدي، والركين بن الربيع، وحجاج بن أرطاة، وحمزة الزيات، عن عدي، عن البراء، عن عمه، أو خاله، أو ناس، وذكر حجاج سماع عدي من البراء،

* ورواه أشعث بن سوار عن عدي على ثلاثة أوجه:

١- عدي، عن يزيد بن البراء بن عازب، عن أبيه البراء، عن عمّه.

٢- عدي، عن البراء، عن الحارث بن عمرو، أو أبي بردة بن نيار.

٣- عدي، عن يزيد بن البراء بن عازب، عن خاله.

وقد عرض ابن أبي خيثمة من هذا الاختلاف: رواية زيد بن أبي أنيسة، والوجه الثاني من أوجه أشعث بن سوار، عن عدي، وقال بعقب رواية أشعث: «ونقص من الإسناد يزيدَ بنَ البراء».

وأورد هذين الوجهين في موضع آخر، فاستغرب رواية أشعث، قال: «هكذا قال هشيم، عن أشعث، عن عدي: عن البراء»، ثم ذكر رواية زيد بن أبي أنيسة.

فيظهر أن ابن أبي خيثمة يرجِّح ذكر الواسطة، وهي رواية زيد بن أبي أنيسة، على إسقاطها، وكأنه يشير إلى أن إسقاطها تقصير ممن أسقطها، لأنه عبر عن ذلك بأنه «نقص من الإسناد».

وزيد ثقة له أفراد[1]، لكنه هاهنا توبع على ذكرها، فتابعه أبو مريم عبدالغفار بن القاسم، وشعبة، ومحمد بن إسحاق، والحسن البجلي، على اختلافهم في تسمية الواسطة، وما عداها، وهذا ترجيح بالقدر المشترك بينهم.

هذا بالإضافة إلى أن ذكر الواسطة أدل على مزيد ضبط وتيقن من إسقاطها، فالإثبات أصعب وأدقُّ من الإسقاط.

---

(١) تقريب التهذيب (٢١١٨).

ومما يبيِّن مرجوحية رواية أشعث بن سوار: أنه قد اختُلف عنه -كما سبق-، وترجح أنه اضطرب فيه، بل جاء عنه ما يوافق رواية زيد بن أبي أنيسة، بإثبات الواسطة، وإن اقتصر ابن أبي خيثمة على وجه واحد من أوجه الخلاف عنه.

وقد سبق أن زيدًا توبع، لكن في بعض متابعاته ما يستلزم النظر:

فأبو مريم عبدالغفار بن القاسم متروك متهم بالكذب[1]، ولم يخرج له أحمد إلا هذا الحديث، قال عبدالله بن أحمد بعقبه: «ما حدَّث أبي عن أبي مريم عبدالغفار إلا هذا الحديث، لِعِلَّتِه»[2].

ورواية شعبة علقها الخطيب البغدادي، ولم أجدها مسندة، وفيها نظر، فإن المشهور عن شعبة روايته عن الركين بن الربيع، عن عدي، عن البراء، قال: مرَّ بنا ناس منطلقون...، رواها عنه أحفظ أصحابه: محمد بن جعفر غندر[3].

وروايتا محمد بن إسحاق، والحسن البجلي، معلقتان، لم أجدهما مسندتين، ولم أعرف الحسن البجلي على وجه التعيين، وقد خالفا في تسمية الواسطة، فجعلاها: عبدالله بن يزيد، وهذا فيه غرابة، وهو بخلاف رواية ثقات الكوفيين أصحاب عدي، فالظاهر أنه وهم ممن رواه، إن صحت الرواية عنه.

وأما أشعث بن سوار، فمع اضطرابه في الحديث، إلا أنه تابعه على إسقاط الواسطة أربعة:

١- إسماعيل بن عبدالرحمن السدي، وهو صدوق يهم[4].

٢- الركين بن الربيع، وهو ثقة[5].

---

(١) لسان الميزان (٥/٢٢٦).

(٢) المسند (٣٠/٥٧٢). وقد فسَّر السندي كلمة عبدالله بن أحمد، فقال -كما في حاشية المسند (٣٠/٥٧٣)-: «قوله: لعِلَّته، أي: لضعفه»، ثم نقل طرفًا من أقوال العلماء في ضعف أبي مريم، وهذا مشكل، فضعف أبي مريم الشديد لا يدعو إلى التحديث عنه، بل إلى تركه، ولعل المراد -والله أعلم-: أنه حدث عنه بهذا الحديث لبيان علل الحديث، واستكمال أوجهه وطرقه، أي: لكونه وجهًا تبين به علل هذا الحديث.

(٣) فقد لزمه عشرين سنة، قال ابن المبارك: «إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم بينهم»، وقال العجلي: «وكان من أثبت الناس في حديث شعبة»، وقال أبو حاتم: «كان صدوقًا مؤديًا، وفي حديث شعبة ثقة». انظر: تهذيب التهذيب (٣/٥٣٢).

(٤) تقريب التهذيب (٤٦٣).

(٥) تقريب التهذيب (١٩٥٦).

٣- حجاج بن أرطاة، وزاد ذكر سماع عدي من البراء، وحجاج صدوق كثير الخطأ والتدليس[١]، فروايته ضعيفة، وذكر السماع غلط، فإنه لم يتابعه عليه أحد ممن روى هذا الحديث عن عدي على كثرتهم واختلاف رواياتهم، وإن كان سماع عدي من البراء ثابتًا[٢].

٤- حمزة الزيات، وروايته جاءت من طريق سيف بن محمد، عنه، قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن حمزة الزيات إلا سيف بن محمد»[٣]، وسيف هو ابن أخت الثوري، متهم بالكذب[٤]، فروايته مطروحة لا اعتبار لها.

فأقوى متابعي أشعث: السدي، والركين، إلا أن الإسقاط -كما سبق- تقصير واختصار، وزيد قد جوَّده، فذكر الواسطة، وحفظه، وتوبع عليه، وإن كانت جل متابعاته لا تثبت، ولعله لأجل ذلك كان هو عمدةَ ابن أبي خيثمة، وأبي حاتم، في تصحيح ذكر الواسطة.

وقد وافق ابنَ أبي خيثمة على ترجيح رواية زيد بن أبي أنيسة: أبو حاتم، حيث ساق له ابنه وجهَين عن أشعث بن سوار، فقال: «وَهِمَا جميعًا، إنما هو كما رواه زيد بن أبي أنيسة، عن عدي، عن يزيد بن البراء، عن البراء، عن خاله أبي بردة، ومنهم من يقول: عن عمّه أبي بردة»[٥].

ويظهر أن النسائي يرجح وجود الواسطة، فإنه أخرج رواية السدي بإسقاطها، وعقَّبها برواية زيد بن أبي أنيسة، بإثباته.

وكذلك ابن الجارود، فإنه انتقى في منتقاه رواية زيد بن أبي أنيسة وحدها من روايات الحديث المتكاثرة.

وكذلك أسند ابن حزم رواية زيد، فقال: «وهذا الخبر من طريق الرقيين صحيحٌ نقي الإسناد، وأما من طريق هشيم، فليست بشيء، لأن أشعث بن سوار ضعيف»، لكنه أسند عقب ذلك رواية الركين بن الربيع، فأشكل عليه، وعاد إلى أصله في تصحيح روايات الثقات

---

(١) تقريب التهذيب (١١١٩).

(٢) أخرج البخاري، ومسلم، سماعه وروايته عن البراء، في عدة مواضع من صحيحيهما.

(٣) الأوسط (٤/٣٧٠).

(٤) تقريب التهذيب (٢٧٢٦).

(٥) علل ابن أبي حاتم (١٢٠٧).

المختلفة، فقال: «ولا يضرها أن يكون عدي بن ثابت حدث به مرةً عن البراء، ومرة عن يزيد بن البراء، عن أبيه، فقد يسمعه من البراء، ويسمعه من يزيد بن البراء، فيحدث به مرة عن هذا، ومرة عن هذا...»[١].

والله -تعالى- أعلم.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن عدي بن ثابت يرويه عن يزيد بن البراء بن عازب، عن أبيه.

والبحث في الصحابي الذي تلقى البراءُ الحديثَ عنه يطول جدًّا -كما سلف-، وقد استغرب ابن أبي خيثمة قول زيد بن أبي أنيسة في حديث البراء: لقيت عمي، فقال بعد هذه اللفظة: «كذا قال»، وقال البخاري: «وخالٌ أصح»[٢]، وأقره أبو حاتم[٣]، وقال أبو زرعة: «الصحيح خاله»[٤].

وعدي بن ثابت ثقة[٥].

ولم أجد له سماعًا من يزيد بن البراء إلا في رواية أبي مريم عبدالغفار بن القاسم، عن عدي، وقد سبق أن أبا مريم متروك متهم، لكن عنايته بباب السماعات كانت ظاهرة، حتى قال علي بن المديني: «وإنما تعلم شعبة هذا التوقيف من أبي مريم عبد الغفار بن القاسم»[٦]، يعني: توقيف الرواة، واستثبات سماعهم لأحاديثهم. وعبدالغفار كان معتنيًا بالعلم، وإنما ترك لكونه كان شيعيًّا غاليًا، روى أحاديث باطلة في علي، وذم عثمان -رضي الله عنهما-.

فالظاهر أن إثباته للسماع معتبر لأجل هذا، خاصة أن عدي بن ثابت قد سمع من البراء بن عازب -كما سبق-، والد يزيد نفسه، فسماعه من يزيد قريب.

ويزيد بن البراء صدوق[٧].

---

(١) المحلى (٢٥٣/١١).

(٢) التاريخ الكبير (٢٥٩/٢).

(٣) الجرح والتعديل (٨٢/٣).

(٤) علل ابن أبي حاتم (١٢٧٧).

(٥) تقريب التهذيب (٤٥٣٩).

(٦) معرفة الرجال، لابن محرز (٢١٠/٢).

(٧) تقريب التهذيب (٧٦٩٥).

وسماعه من أبيه ورد في حديث آخر لسيف السعدي، عنه، قال: قال أبي: اجتمعوا فلأريكم كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ، وكيف كان يصلي، فإني لا أدري ما قدر صحبتي إياكم، قال: فجمع بنيه وأهله، ودعا بوضوء...، فصلى بنا...[1]. وهذا فيه التصريح بسماعه أباه السماعَ الحديثي النقلي.

فإسناد الحديث حسن. والله أعلم.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أشار ابن أبي خيثمة إلى ترجيح رواية زيد بن أبي أنيسة، بإدخال واسطة بين عدي بن ثابت، والبراء بن عازب، هي يزيد بن البراء، على رواية أشعث بن سوار، عن عدي، بإسقاطها.

ويظهر أنه اعتمد أن الإسقاط تقصير ممن رواه، لنصِّه في إشارته على أنه «نقص من الإسناد يزيدَ بنَ البراء»، وأن إتمام الإسناد أدل على الحفظ.

وتبيَّن أن مما يُسند ذلك: ثقة زيد، وأنه توبع، وأن أشعث بن سوار مختلف عنه، ويظهر أنه اضطرب فيه، وأما متابعاته فأقواها رواية الركين بن الربيع، والأظهر أن فيها تقصيرًا أيضًا.

وقد وافق ابنَ أبي خيثمة على ذلك: أبو حاتم، والنسائي -إشارة-، وابن الجارود، وابن حزم -لكن اختلف كلامه فيه-.

---

(١) أخرجه أحمد (١٨٥٣٧)، والروياني (٣٣٣)، وابن المنذر في الأوسط (٣٩٣)، وغيرهم، من طريق الجريري، عن سيف.

الحديث التاسع

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/١٩٠-١٩١):

(٦٣٥) وحابس التميمي:

٦٣٦/أ- حدثنا أبي، قال: نا عبدالصمد بن عبدالوارث، قال: حدثني حرب بن شداد، قال: نا يحيى بن أبي كثير، قال: نا حية بن حابس التميمي، أن أباه حدثه، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لا شيء في الهام، والعين حق، وأصدق الطيرة الفأل».

كذا قال حرب بن شداد.

وخالفه شيبان بن عبدالرحمن، فقال: عن ابن حية، عن أبيه، عن أبي هريرة:

٦٣٦/ب- حدثناه أبي، قال: نا حسين بن محمد، قال: حدثنا [شيبان][(١)]، عن يحيى بن أبي كثير، عن ابن حية، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا شيء في الهام، والعين حق، وأصدق الطيرة الفأل».

❑ التخريج:

الوجه الأول: يحيى بن أبي كثير، عن حية بن حابس، عن أبيه، مرفوعًا:

* أخرجه أبو يعلى -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٢/٣٩٣٤)- عن **أبي خيثمة**، به.

* وأخرجه أحمد (٢٠٦٨٠)،

والبخاري في التاريخ الكبير (٣/١٠٧) عن عبدالله بن محمد،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١١٨٠) عن الحسن بن علي الحلواني،

وأبو يعلى في المسند (١٥٨٢)، والمفاريد (٩١)، عن أحمد بن إبراهيم الدورقي[(٢)]،

وابن خزيمة في التوكل -كما في إتحاف المهرة (٤/٩٧)- عن عبدة بن عبدالصمد الخزاعي،

---

(١) كان في المخطوط (ق٥٢): «سفيان»، وصوَّبه المحقق إلى: «شيبان»، وهو ظاهر، يدل عليه: سياق كلام المصنف قبل الإسناد، وأن المصنف أخرجه في موضع آخر كذلك -كما سيأتي في التخريج-، وأن هذه الرواية معروفة بشيبان، وليس لسفيان في الحديث رواية -فيما وقفت عليه-. ولم يشر المحقق إلى جميع هذه المرجحات.

(٢) أسنده من طريق أبي يعلى: ابن الأثير في أسد الغابة (١/٥٥٦)، ونقله عنه: ابن كثير في جامع المسانيد والسنن (٢/٥٦٩)، وابن حجر في الإصابة (١/٦٥٥)، بإسقاط «أن أباه»، وتعقبوه كلهم، وهو ثابت في مصنَّفَيه كليهما، ونقله عنه بإثباته: الهيثمي في المقصد العلي (٣/٦٣)، والبوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (١/٣٩٣٤)، ولم يُشِر محققو الكتابين إلى أي تصرف منهم في ذلك.

والبغوي في معجم الصحابة (٥٤٢) عن هارون بن عبدالله،

وأبو جعفر ابن البختري في السادس عشر من حديثه (٧٦/منتقى منه، ضمن مجموع مصنفاته)، وابن منده في معرفة الصحابة (٤٢٥/١)، من طريق عبدالملك بن محمد أبي قلابة الرقاشي،

سبعتهم (أحمد، وعبدالله بن محمد، والحلواني، والدورقي، وعبدة بن عبدالصمد، وهارون بن عبدالله، والرقاشي) عن **عبدالصمد بن عبدالوارث**، به، بمثله.

إلا أن الحسن بن علي الحلواني أسقط حابسًا، وسمَّى شيخ يحيى: حبَّة، فجعله عن حبة بن حابس، عن النبي ﷺ مباشرة.

* وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٠٨/٣)، وابن البختري في الحادي عشر من فوائده (٩٠/ضمن مجموع مصنفاته)، والطبراني في الكبير (٣٥٦١) -وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٢٨٨)-، من طريق عبدالله بن رجاء،

وابن منده في معرفة الصحابة (٤٢٥/١) من طريق أبي قلابة الرقاشي، عن عبدالملك بن عمرو أبي عامر العقدي،

كلاهما (عبدالله بن رجاء، وأبو عامر) عن **حرب بن شداد**، به، بمثله.

* وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٦٦/٧)، وأحمد (١٦٦٢٧، ٢٠٦٧٩، ٢٣٢١٦)، والبخاري في الأدب المفرد (٩١٤)، والتاريخ الكبير (١٠٨/٣)، والبغوي في معجم الصحابة (٧٨٩/المبرة)، وابن البختري في السادس عشر من حديثه (٧٥/منتقى منه، ضمن مجموع مصنفاته)، وابن منده في معرفة الصحابة (٤٢٥/١)، من طريق أبي عامر العقدي، والبخاري في التاريخ الكبير (١٠٨/٣) من طريق إسماعيل بن علية، والترمذي في سننه (٢٠٦١)، والعلل الكبير (٤٨٦)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١١٧٩)، والبزار -كما في كشف الأستار (٣٠٤٧)، ومختصره لابن حجر (١١٦٣)، وإتحاف الخيرة المهرة (٣٩٣٤/٣)[1]-،

---

(١) جاء الإسناد في الكشف والمختصر هكذا: «حدثنا العباس بن عبد العظيم، ثنا يحيى بن كثير، ح، وحدثنا عمرو بن علي، ثنا يحيى بن كثير، حدثني حية بن حابس...»، ونقل البوصيري في إتحاف الخيرة طرفه بنحوه، والسقط في هذا الإسناد ظاهر، ولعله حصل انتقال نظر للهيثمي من يحيى بن كثير إلى يحيى بن أبي كثير.

ويحيى بن كثير هو أحد رواة الحديث عن علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، وقد رواه الترمذي وابن أبي عاصم عن عمرو بن علي -شيخ البزار-، عن يحيى بن كثير، به.

والطبراني (٣٥٦٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٢٨٩)، من طريق يحيى بن كثير العنبري، ثلاثتهم (أبو عامر العقدي، وابن علية، ويحيى بن كثير) عن علي بن المبارك، عن **يحيى بن أبي كثير**، به، بمثله.

الوجه الثاني: يحيى بن أبي كثير، عن ابن حية، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعًا:

* أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه (١٩٢٥ج/السفر الثاني) عن **أبيه**، به، بمثله.

* وأخرجه أحمد (٢٠٦٨١) عن **حسين بن محمد**، به، بمثله[١].

* وأخرجه أحمد (٢٠٦٨١) عن حسن بن موسى،

والبخاري في التاريخ الكبير (١٠٨/٣) عن سعد بن حفص،

وعن عبيدالله بن موسى،

وعلقه ابن منده في معرفة الصحابة (٤٢٦/١) عن آدم بن أبي إياس،

أربعتهم (حسن، وسعد بن حفص، وعبيدالله، وآدم) عن **شيبان**، به، بمثله.

إلا أن آدم قال في روايته: عن يحيى، عن أبي حية، عن أبي هريرة.

* وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٠٨/٣) عن ابن يحيى[٢]، عن موسى بن إسماعيل، عن أبان العطار، عن **يحيى بن أبي كثير**، به، ولم يسق متنه.

إلا أن أبان جعله عن يحيى، عن رجل، عن أبي هريرة.

---

(١) قرن أحمد رواية حسين هذه برواية حسن بن موسى، كلاهما عن شيبان. ووقع في طبعة المسند الميمنية، وطبعة الرسالة: «عن يحيى بن أبي كثير، عن حية، حدثه عن أبيه، عن أبي هريرة»، وكذا جاء في نقل ابن كثير عن أحمد في تفسيره (٢٠٢/٨)، وابن حجر في أطراف المسند (٢١٧/٢)، وعنه ما في إتحاف المهرة (٩٧/٤)، وكذا علقه الترمذي في السنن (عقب ٢٠٦٢)، والعلل الكبير (٢٦٦/١)، عن شيبان.

إلا أن محققي طبعة المكنز أثبتوا في إسناد الحديث (٢١٠١٢): «عن يحيى بن أبي كثير، أن ابن حية حدثه عن أبيه، عن أبي هريرة»، وذكروا أن ذلك هو ما في بقية نسخ الكتاب غير الطبعة القديمة (الميمنية)، وهذا أصح وأولى بالإثبات، لاتفاق نسخ الكتاب عليه، ولأن هذه رواية أبي خيثمة، عن حسين بن محمد، والجماعة، عن شيبان، وكذلك علَّق روايةَ شيبان: البخاري في التاريخ (١٣٥/٣)، وابن أبي حاتم في العلل (٢٢٣٩) -إلا أنه أسقط «عن أبيه»-، والدارقطني في المؤتلف والمختلف (٥٨٧/٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٨٨٤/٢).

والرواية عن يحيى بن أبي كثير، عن حية، عن أبيه، عن أبي هريرة، إنما هي رواية الأوزاعي الآتية، والله أعلم.

(٢) الظاهر أنه: محمد بن يحيى الذهلي. وقد روى البخاري في موضع آخر من تاريخه (٤٣/٣)، عنه، عن موسى، فنسبه إلى أبيه كذلك: ابن يحيى.

وعلقه أبو زرعة الرازي -كما في علل ابن أبي حاتم (٢٢٣٩)- عن أبان، عن يحيى بن أبي كثير، عن رجل، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

* وأخرجه أبو العباس الأصم في الثاني من حديثه (٤٠/ضمن مجموع مصنفاته)، وإبراهيم بن دحيم في فوائده (٧٠/مخطوط)، كلاهما عن العباس بن الوليد بن مزيد، عن عقبة بن علقمة، وابن منده في معرفة الصحابة (٤٢٥/١) عن خيثمة بن سليمان، عن العباس بن الوليد بن مزيد، عن أبيه، كلاهما (عقبة، والوليد بن مزيد) عن الأوزاعي، عن **يحيى بن أبي كثير**، به، بمثله.

إلا أن الأوزاعي قال فيه عن يحيى، عن حية بن حابس، عن أبيه، عن أبي هريرة، سوى أن العباس بن الوليد -في رواية إبراهيم بن دحيم، عنه، عن عقبة، ورواية خيثمة بن سليمان، عنه، عن أبيه- شك في اسم شيخ يحيى بن أبي كثير بين حيوة بن عابس[1]، أو عائش.

☐ دراسة الأسانيد:

رواه يحيى بن أبي كثير، واختُلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: يحيى بن أبي كثير، عن حية بن حابس التميمي، عن أبيه:

ورواه عنه: حرب بن شداد -من رواية عبدالصمد بن عبدالوارث (في قول أبي خيثمة، وأحمد، وعبدالله بن محمد، وأحمد بن إبراهيم الدورقي، وعبدة بن عبدالصمد، وهارون بن عبدالله، وأبي قلابة الرقاشي، عنه)، وعبدالله بن رجاء، وأبي عامر العقدي، عنه-، وعلي بن المبارك.

الوجه الثاني: يحيى بن أبي كثير، عن حبة بن حابس:

ورواه عنه: حرب بن شداد -من رواية عبدالصمد بن عبدالوارث (في قول الحسن بن علي الحلواني، عنه)، عنه-.

الوجه الثالث: يحيى بن أبي كثير، عن ابن حية، عن أبيه، عن أبي هريرة:

ورواه عنه: شيبان بن عبدالرحمن -من رواية حسين بن محمد، وحسن بن موسى، وسعد بن حفص، وعبيدالله بن موسى، عنه-.

---

(١) وقع في مطبوعة معرفة الصحابة لابن منده: «حابس»، والأظهر أنه تحريف عن «عابس»، فإنها التي يُشَكّ بينها وبين «عائش»، وقد علّق أبو نعيم في معرفة الصحابة (٨٨٣/٢) رواية الأوزاعي، وفيها: «عابس»، وقد استفاد أبو نعيم في كتابه من كتاب ابن منده كثيرًا.

الوجه الرابع: يحيى بن أبي كثير، عن أبي حية، عن أبي هريرة:

ورواه عنه: شيبان بن عبدالرحمن -من رواية آدم بن أبي إياس، عنه-.

الوجه الخامس: يحيى بن أبي كثير، عن حية بن حابس، عن أبيه، عن أبي هريرة:

ورواه عنه: الأوزاعي -من رواية عقبة بن علقمة (في قول أبي العباس الأصم، عن العباس بن الوليد بن مزيد، عنه)، عنه-.

الوجه السادس: يحيى بن أبي كثير، عن حيوة بن عابس أو عائش، عن أبيه، عن أبي هريرة:

ورواه عنه: الأوزاعي -من رواية عقبة بن علقمة (في قول إبراهيم بن دحيم، عن العباس بن الوليد بن مزيد، عنه)، ورواية الوليد بن مزيد، عنه-.

الوجه السابع: يحيى بن أبي كثير، عن رجل، عن أبي هريرة:

ورواه عنه: أبان بن يزيد العطار -من رواية موسى بن إسماعيل، عنه-.

الوجه الثامن: يحيى بن أبي كثير، عن رجل، عن أبيه، عن أبي هريرة:

ورواه عنه: أبان بن يزيد العطار -فيما علقه أبو زرعة الرازي عنه-.

وبه يتبين أنه قد رواه يحيى بن أبي كثير، ورواه عنه أصحابه، واختُلف عنهم كما اختلفوا عنه، قال ابن عبدالبر لما ترجم لحابس والد حية: «في إسناد حديثه اضطراب، يُختَلَف فيه على يحيى بن أبي كثير»[١].

أولًا: الاختلاف عمَّن دون يحيى بن أبي كثير:

١- حرب بن شداد:

رواه عنه: عبدالصمد بن عبدالوارث، وعبدالله بن رجاء، وأبو عامر العقدي، واختُلف عن عبدالصمد:

* فرواه أبو خيثمة، وأحمد، وعبدالله بن محمد، وأحمد بن إبراهيم الدورقي، وعبدة بن عبدالصمد، وهارون بن عبدالله، وأبو قلابة الرقاشي، عنه، عن حرب، عن يحيى، عن حية بن حابس، عن أبيه، به،

* ورواه الحسن بن علي الحلواني، عن عبدالصمد، به، لكنه أسقط حابسًا، وسمَّى شيخ يحيى: حبة، فجعله من روايته، مرفوعًا.

---

(١) الاستيعاب (١/٢٨٠).

وقد اعتمد على رواية الحسن: ابنُ أبي عاصم، ورواها عنه، وترجم عليها في الآحاد والمثاني -يعني من الصحابة-: «حبة بن حابس التميمي».

وأشار إلى الوهم في هذا: أبو موسى المديني في الصحابة[١].

وقال الذهبي: «حبة بن حابس، كذا قال ابن أبي عاصم، وصوابه: حية، بالياء»[٢].

وقال ابن حجر: «وهو خطأ في موضعين:

أحدهما: أنه حية- بتحتانية مثناة من تحت-، لا بموحدة.

والثاني: أنه روى الحديث المذكور عن أبيه، كذلك أخرجه أحمد، والترمذي، وابن خزيمة، من طرق عن يحيى بن أبي كثير، وهو الصواب»[٣].

وقال ابن حجر -أيضًا- في ترجمة حية: «وذكره ابن أبي عاصم في الصحابة، وروى هذا الحديث من طريقه عن النبي ﷺ بغير واسطة أبيه، وذكره أبو موسى في ذيله تبعًا له، وهو مرسل، أسقطه بعض الرواة»[٤].

وقال: «ووهم من زعم أن له صحبة»[٥].

ورواية الحفاظ كأحمد وأبي خيثمة والدورقي وهارون الحمال، مقدَّمة على رواية الحسن بن علي، وأرجح عن عبدالصمد، خاصة أن عبدالصمد توبع على روايتهم عن حرب بن شداد.

٢- شيبان بن عبدالرحمن:

اختُلف عنه:

* فرواه حسين بن محمد، وحسن بن موسى، وسعد بن حفص، وعبيدالله بن موسى، عن شيبان، عن يحيى، عن ابن حية، عن أبيه، عن أبي هريرة،

* ورواه آدم بن أبي إياس، عن شيبان، عن يحيى، عن أبي حية، عن أبي هريرة.

ورواية آدم علَّقها ابن منده، ولم أجدها موصولة، وإن ثبتت عنه فهي معلولة برواية الجماعة الثقات عن شيبان.

---

(١) نقله ابن حجر في الإصابة (١/٦٥٥).

(٢) المشتبه (١/٢١٣).

(٣) الإصابة (٢/١٧٠)، وانظر: تبصير المنتبه (١/٤٠٢).

(٤) تهذيب التهذيب (١/٥٠٩).

(٥) تقريب التهذيب (١٦٠٢).

٣- الأوزاعي:

رواه العباس بن الوليد بن مزيد، واختُلف عنه:

* فرواه أبو العباس الأصم، عن العباس، عن عقبة بن علقمة، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن حية بن حابس، عن أبيه، عن أبي هريرة،

* ورواه إبراهيم بن دحيم، عن العباس، به، لكنه شك في اسم شيخ يحيى بين: حيوة بن عابس، أو عائش، قال إبراهيم: «شكَّ عباسٌ».

* ورواه خيثمة بن سليمان، عن العباس، عن أبيه، عن الأوزاعي، به، وشك في اسم شيخ يحيى كما في الوجه السابق، قال خيثمة: «شكَّ العباس».

واتفاق الأصم وابن دحيم على جعله من رواية العباس، عن عقبة، لا عن أبيه، قد يحدث إشكالًا على رواية خيثمة بن سليمان، إلا أن خيثمة ثقة حافظ[1]، ومن أهل الشامات (طرابلسي) كشيخه (بيروتي)، فلا يبعد أنه حفظه عن العباس، وأن العباس نفسَه كان يسمي شيخ يحيى (حيوة) ويشك في اسم أبيه، فيما رواه لابن دحيم، عن عقبة، ولخيثمة، عن أبيه.

ورواية الأصم بدون الشك تبيِّن أن العباس كان ربما شك فيه، وربما جوَّده، فجزم بأحد أوجه شكه.

ويتبين منها أيضًا أن شك العباس في بعض الروايات مطَّرح بضبطه في بعضٍ، والصواب كما رواه الناس في الحديث: حية بن حابس.

٤- أبان بن يزيد العطار:

* رواه موسى بن إسماعيل، عن أبان، عن يحيى، عن رجل، عن أبي هريرة، أخرج ذلك البخاري عن ابن يحيى، عن موسى،

* وعلقه أبو زرعة الرازي عن أبان، عن يحيى، عن رجل، عن أبيه، عن أبي هريرة، فزاد فيه ذكر أبيه.

ولم أجد ما علَّقه أبو زرعة مسندًا، وقد احتَجَّ به على ترجيح وجهٍ جاء بنحوه من الأوجه عن يحيى -كما سيأتي-، فيظهر أنه ثابتٌ عنده.

---

(١) لسان الميزان (٣/٣٨٦). وأتم تراجمه في تاريخ دمشق (١٧/٦٨-٧٢).

ولا يبعد أن البخاري، أو ابن يحيى، أو موسى بن إسماعيل، قصَّر به، فأسقط ذكر والد الرجل من إسناده. والله أعلم.

ثانيًا: الخلاف عن يحيى بن أبي كثير:

تبين من العرض السابق أنه اختلف عنه:

* فرواه حرب بن شداد، وعلي بن المبارك، عن يحيى، عن حية بن حابس، عن أبيه،

* ورواه شيبان، عن يحيى، عن ابن حية، عن أبيه، عن أبي هريرة،

* ورواه الأوزاعي، عن يحيى، عن حية، عن أبيه، عن أبي هريرة،

* ورواه أبان، عن يحيى، عن رجل، عن أبي هريرة، وجاء عن أبان، عن يحيى، عن رجل، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وقد أورد ابن أبي خيثمة من هذه الخلاف: رواية حرب، بدون ذكر أبي هريرة، فاستغربها بقوله: «كذا قال حرب بن شداد، وخالفه شيبان بن عبدالرحمن، فقال: عن ابن حية، عن أبيه، عن أبي هريرة»، ثم أسند رواية شيبان، وفيها مخالفة لرواية حرب من وجهين: جعله عن ابن حية، وذكر أبي هريرة فيه.

وقال أبو زرعة الرازي: «أشبه عندي: يحيى، عن حية بن حابس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، لأن أبان قد رواه فقال: يحيى، عن رجل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ»[1].

وقد تبين من العرض السابق أن أكثر أصحاب يحيى اتفقوا على ذكر أبي هريرة فيه، وهم: شيبان، والأوزاعي، وأبان، وهؤلاء أكثر وأثبت من حرب بن شداد، وعلي بن المبارك.

ثم اتفق حرب بن شداد، وعلي بن المبارك، والأوزاعي، على جعله عن يحيى، عن حية، عن أبيه، ووافقهم في الجملة أبان، وإن لم يسمِّ حية، وأسقط والده في رواية.

ومن منهج الأئمة: الاستفادة من القدر المشترك بين الرواة، والترجيح به وإن وقع بينهم خلافات أخرى في الرواية، وهذا من ذلك.

وهو ما يفسِّر استغراب ابن أبي خيثمة لرواية حرب بن شداد، ثم تعقيبه برواية شيبان، فمع أن حربًا لا يقول فيه: عن ابن حية، عن أبيه، وإنما يقول: حية، عن أبيه، إلا أن ابن أبي

---

(١) علل ابن أبي حاتم (٢٢٣٩).

خيثمة نظر إلى أن حربًا لم يذكر أبا هريرة، مع أن شيبان يذكره، وشيبان أوثق من حرب -كما سيأتي-، ولعله نظر -أيضًا- إلى روايات الآخرين التي فيها ذكر أبي هريرة، فأشار إلى أن المحفوظ ذِكرُه، وعدمُ إسقاطه، وإن كان في تضاعيف الإسناد خلافاتٌ أخرى، لها شأنٌ آخر.

وكذلك الأمر في كلام أبي زرعة، فإنه نظر إلى متابعة أبان بذكر أبي هريرة، مع أنه لا يسمي حية بن حابس كما سُمِّي في الوجه الذي رجَّحه أبو زرعة.

هذا، وقد خالف ابنَ أبي خيثمة، وأبا زرعة، في هذا: الترمذيُّ، وأبو حاتم الرازي، فرجَّحا رواية علي بن المبارك، وحرب بن شداد:

فسأل ابن أبي حاتم أباه عن رواية علي بن المبارك، فأجاب بذكر متابعة حرب، ثم قال: «الصحيح: يحيى، عن حية بن حابس، عن أبيه، عن النبي ﷺ»[١].

وقال الترمذي: «وكأن حديث علي بن المبارك أشبه، لِمَا وافقه حرب بن شداد»[٢].

ولعل هذا منهما نظرٌ إلى اتفاقِ علي بن المبارك وحرب بن شداد عليه، وانفرادِ كلٍّ من الرواة الآخرين بوجه.

لكن قد سبق أن النظر إلى القدر المشترك، لا إلى روايات الرواة مفردة، يبيِّن رجحان ما رجَّحه ابن أبي خيثمة، وأبو زرعة، فيه.

ومرجع هذا الخلاف -فيما يظهر-: تقارب قوة أوجه الحديث عن يحيى بن أبي كثير:

فعلي بن المبارك ثقة، وهو من أصحاب يحيى بن أبي كثير المقدَّمين فيه، إلا أنه تُكُلِّم في روايته عنه من جهة أنه كان عنده عن يحيى: كتاب سماع، وكتاب إرسال، وروايته لهذا الحديث هي من مسموعاته عنه، يدل على ذلك قول يحيى القطان: «أما ما رويناه نحن عنه، فمما سمع، وأما ما روى الكوفيون عنه، فمن الكتاب الذي لم يسمع»[٣]، وهذا الحديث من رواية البصريين -بلديِّي القطان- عن علي: أبي عامر العقدي، ويحيى بن كثير العنبري، وابن علية، وقد صرح علي بن المبارك بسماعه من يحيى بن أبي كثير في بعض مواضع رواية العقدي عنه[٤].

---

(١) السابق.

(٢) العلل الكبير (ص٢٦٦).

(٣) تهذيب التهذيب (١٨٩/٣).

(٤) مسند أحمد (٢٣٢١٦)، منتقى من السادس عشر من حديث ابن البختري (٧٥/مجموع مصنفاته).

والأوزاعي ثقة جليل، وروايته لهذا الحديث -وإن كانت من روايته عن يحيى بن أبي كثير- روايةٌ مضبوطة، فإن رواية الوليد بن مزيد عنه من أصح الروايات، وكان الوليد صاحب كتب، وكانت كتبه صحيحة كما ذكر الأوزاعي نفسه، وأبو مسهر، وقدَّمه غير واحد من الأئمة في الأوزاعي[1].

وقال محمد بن بركة الحافظ برداعس[2]: «أخرج إلي سعد -البيروتي- أصول العباس -يعني: عن أبيه- فإذا أكثرها: «سمعت الأوزاعي»، وكان الأوزاعي احترق علمه، فمن أخذ عن الأول، فهو حجة، وغير ذلك ليس بحجة...»[3]، وكأن محمد بن بركة يشير إلى أن الوليد بن مزيد صحيح الأخذ حجة عن الأوزاعي.

وإنما ضُعِّف حديث الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير لأنه ذهبت كتبه -كما سبق في الحديث السابع[4]-، فانتفى ذلك هنا.

وحرب بن شداد ثقة، ذكره أحمد في أصحاب يحيى بن أبي كثير، بعد هشام الدستوائي، والأوزاعي، وهمام، وأبان، وقال ابن معين، وأبو حاتم: «صالح»[5].

وشيبان بن عبدالرحمن ثقة صاحب كتاب، وقال أحمد: «ثبتٌ في يحيى بن أبي كثير»، ورفعه فوق حرب بن شداد، لصحة كتابه[6].

وأبان بن يزيد ثقة له أفراد، وقدَّمه أبو حاتم على همام في يحيى بن أبي كثير خاصة، وعلى شيبان في الجملة[7].

وحال هؤلاء الرواة في يحيى بن أبي كثير تبيّن وجاهة قول ابن عبدالبر بالاضطراب فيه -وقد سبق-، فالخلاف في الحديث على يحيى قوي، وقد سأل الترمذيُّ البخاريَّ في هذا الحديث، فذكر اتفاق علي بن المبارك، وحرب بن شداد، ومخالفة شيبان لهم، فسأله الترمذي

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٣٢٤/٤).

(٢) كان «من علماء هذا الشأن» كما ذكر الذهبي في تذكرة الحفاظ (٨٢٧/٣)، وترجمته تطول، إلا أن المقصود هنا ذكر معرفته بالنقد وأحوال الرواة.

(٣) تاريخ دمشق (٢٧١/٦٣)، والمعترضات من بيان الذهبي في سير أعلام النبلاء (٤١٩/٩).

(٤) (ص١٥٩).

(٥) تقريب التهذيب (١١٦٥)، تهذيب الكمال (٥٢٥/٥).

(٦) تقريب التهذيب (٢٨٣٣)، تهذيب التهذيب (١٨٤/٢)، الجرح والتعديل (٣٥٦/٤).

(٧) تقريب التهذيب (١٤٣)، تهذيب التهذيب (٥٧/١).

عن علي، فقال: «صاحب كتاب، وشيبان صاحب كتاب»، قال الترمذي: «ولم أرَ محمدًا يقضي في هذا الحديث بشيء»[١].

لكن قد سبق إمكان ترجيح أحد الأوجه، بالنظر إلى القدر المشترك بين الرواة، حيث اتفق أكثرهم على جعله عن أبي هريرة، وجعله عن يحيى، عن حية، عن أبيه.

وقد ساق ابن أبي خيثمة الرواية التي فيها إسقاط أبي هريرة، فاستغربها، وعقب برواية شيبان، عن يحيى، عن ابن حية، عن أبيه، عن أبي هريرة.

ولا يظهر أن ابن أبي خيثمة يرجح رواية شيبان هذه بتمامها، مع ما فيها من مخالفةٍ في جعله عن يحيى: عن ابن حية، عن أبيه، إذ خالفه فيه -كما سبق-: حرب بن شداد، وعلي بن المبارك، والأوزاعي، اتفقوا، فرووه عن يحيى: عن حية، عن أبيه، ووافقهم أبان، فيما علقه أبو زرعة عنه.

فاتفاق هؤلاء أصح من انفراد شيبان، من هذه الجهة، كما أن اتفاق شيبان معهم، أصح من رواية علي بن المبارك، وحرب بن شداد، بإسقاط أبي هريرة.

فالظاهر أن ابن أبي خيثمة إنما رجَّح رواية شيبان من جهة ذكر أبي هريرة فيها فحسب.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن يحيى بن أبي كثير يرويه عن حية بن حابس، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

وحية بن حابس، ووالده حابس التميمي، لم أجد فيهما جرحًا ولا تعديلًا، وقد قال ابن حجر في التقريب عن حية: «مقبول»[٢].

وقد اتفق الشيخان على إخراج حديث همام بن منبه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «العين حق»[٣].

وأخرج جماعةٌ من طريق الجريري، عن مضارب بن حزن أبي عبدالله، قال: قلت لأبي هريرة: هل سمعت من نبيك ﷺ شيئًا تحدثنيه؟ قال: نعم، قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى، ولا هامة، وخير الطيرة الفأل، والعين حق»[٤].

---

(١) العلل الكبير (ص٢٦٦).

(٢) (١٦٠٢).

(٣) البخاري (٥٧٤٠، ٥٩٤٤)، مسلم (٢١٨٧).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٦٩٢٣)، والأدب (١٦٦) -وعنه ابن ماجه (٣٥٠٧) مختصرًا-، وأحمد =

ومضارب وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، مع تصريح ابن سعد بقلة حديثه[١]، وقلة الحديث مع توثيق الأئمة دليل على الضبط.

ولفظه مقارب للفظ حابس التميمي، وهي متابعة جيدة لروايته، فالظاهر أنها تقويها، والحديث بهذا اللفظ حسنٌ عن أبي هريرة -رضي الله عنه-.

تنبيه: إذا ترجح أن حية بن حابس يرويه عن أبيه، عن أبي هريرة، فهذا يبيِّن أنه لا تثبت -على الأرجح- لحابس صحبة، إذ إن هذا الحديث هو معتمد إثباتها، قال أبو القاسم البغوي: «ولا أعلم له غيره»[٢].

قال ابن السكن: «يُقال: له صحبة، واختُلف على يحي بن أبي كثير فيه، ولم نجده إلا من طريقه»[٣]، وأشار المزي إلى الخلاف في صحبته، فعقَّب ذكرَ روايته عن النبي ﷺ بروايته عن أبي هريرة[٤]، وقال ابن كثير: «ومنهم من لم يُثبت له صحبة»[٥].

وقد صرَّح أبو حاتم بأن له صحبة[٦]، وذلك جارٍ على ترجيحه عدم ذكر أبي هريرة في الحديث، وتبيَّن ما فيه فيما سبق.

وصرَّح بصحبته ابن حبان[٧].

=

(١٠٣٢١)، والطبري في تهذيب الآثار (١٤/مسند علي)، من طريق ابن علية، والبزار (٩٤٥٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٧٧/٥٨)، من طريق بشر بن المفضل، وأبو يعلى (٦٦٣٢) من طريق خالد بن عبدالله الواسطي، والطبري في تهذيب الآثار (١٥/مسند علي) من طريق سفيان الثوري، والدينوري في المجالسة (٣١٨٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٧٧/٥٨)، من طريق حماد بن سلمة، خمستهم (ابن علية، وبشر، وخالد، والثوري، وحماد) عن الجريري، به. وجُلّ هؤلاء سمع من الجريري قبل الاختلاط، انظر: الكواكب النيرات وحاشيته (ص١٨٣-١٨٩).

(١) تهذيب التهذيب (٨٧/٤).

(٢) معجم الصحابة (١٨٩/٢).

(٣) الإصابة (٦٥٥/١).

(٤) تهذيب الكمال (١٨٦/٥)، قال مغلطاي في إكماله (٢٦٧/٣): «وفيه تمريضٌ لصحبته، لأنه لم يصرح بها أولًا، وذكر هذا [يعني: روايته عن أبي هريرة] وهو مُشعرٌ بأن لا صحبة له».

(٥) جامع المسانيد والسنن (٢٤٦/٢).

(٦) الجرح والتعديل (٢٩٢/٣، ٣١٦).

(٧) الثقات (٩٥/٣، ١٨٢/٤)، ويحتمل جدًّا أنه تبعٌ لأبي حاتم في ذلك، فقد ذكر صحبته في الموضعين اللذين ذكرها أبو حاتم فيهما.

وقال مغلطاي: «صرح البخاري [بـ]سماعه من النبي ﷺ»[1]، ولم أجده عنه، بل إنما حكى خلاف الرواة في هذا الحديث، ومنه ما كان فيه التصريح بسماعه، وليس هذا بأولى مما كان فيه روايته عن أبي هريرة أن يؤخذ منه مذهب البخاري.

ثم ذكر مغلطاي في تمام كلامه عددًا ذكر أنهم صرحوا بصحبته، ومنهم مَنْ كان إنما ذكره في كتاب الصحابة، أو ساق الخلاف فيه، وهذا لا يؤخذ منه مذهبٌ في المسألة.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أشار ابن أبي خيثمة إلى غرابة رواية حرب بن شداد، عن يحيى بن أبي كثير، عن حية بن حابس، عن أبيه، عن النبي ﷺ مباشرة، وأعقبها برواية شيبان، عن يحيى، عن ابن حية، عن أبيه، عن أبي هريرة، به، وفي ذلك إشارة إلى ترجيح ذكر أبي هريرة فيه.

وقد وافقه أبو زرعة على ترجيح ذكر أبي هريرة في إسناده.

ودلت القرائن على رجحان ذلك، فاستعمل ابن أبي خيثمة طرفًا من قرينة القدر المشترك، فأعل إسقاط أبي هريرة بروايةٍ تختلف في إسنادها عن الرواية التي فيها ذِكْرُه.

وأيَّد ذلك: اجتماع الأكثر على ذكر أبي هريرة، وفيهم مَن هو أوثق مِن بعض مَن أسقط ذِكرَه.

وخالف ابنَ أبي خيثمة، وأبا زرعة، في هذا الترجيح: أبو حاتم، والترمذي، ولعلهما نظرا إلى الأوجه بمفردها، ولم يعتبرا القدر المشترك بين الرواة.

ولم يحكم البخاري في الحديث بشيء، وذهب ابن عبدالبر إلى اضطرابه.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٣/٢٦٧).

الحديث العاشر

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٢٢٧):

(٧٧٧) ركانة:

٧٧٨- حدثنا علي بن الحسن الصفار، كوفي، قال: نا وكيع، عن مالك بن أنس، عن سلمة[١] بن صفوان، عن يزيد بن ركانة، عن أبيه، قال: سمعت النبي -عليه السلام- يقول: «إن لكل دينٍ خُلقًا، وإن خُلق هذا الدين الحياء».

٧٧٩- سمعت يحيى بن معين يقول: «حديث ركانة هذا مرسل، ليس فيه: عن أبيه».

❑ التخريج:

الوجه الأول: مالك، عن سلمة بن صفوان، عن يزيد بن ركانة، عن أبيه، موصولاً:

* أخرجه البغوي في معجم الصحابة (٧٧١)، والدارقطني في غرائب مالك -كما ذكر ابن حجر في الإصابة (٣/٤٢٨)- عن إسماعيل الصفار، كلاهما (البغوي، والصفار) عن ابن أبي خيثمة، به.

* وأخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٢١/١٤٣) من طريق يوسف بن موسى القطان، عن وكيع، به، بمثله.

* وأخرجه الدارقطني في غرائب مالك -كما ذكر ابن حجر في الإصابة (٣/٤٢٩)- من طريق محمد بن محمد بن الأشعث[٢]، عن نصار بن حرب، عن عبدالرحمن بن مهدي،

والدارقطني في غرائب مالك -كما ذكر ابن حجر في الإصابة (٦/٥٦٢)-، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٣١٥)، من طريق علي بن يزيد الصدائي،

كلاهما (ابن مهدي، وعلي بن يزيد) عن مالك، به، بنحوه.

إلا أن علي بن يزيد قال في روايته: عن يزيد بن طلحة بن ركانة، عن أبيه.

---

(١) تحرف في المطبوع إلى: «مسلمة»، مع وضوح الكلمة، وحركة الفتح على السين، في الأصل (ق٦٤)، ومع شهرة الحديث بسلمة، كما سيأتي في التخريج.

(٢) وقع في الإصابة: «محمد بن أحمد بن الأشعث»، وكذلك في طبعة التركي (٥/٤١٥)، ولم أجده مع بحث وتقصٍّ، ويظهر لي أن صوابه كما أثبتُّ، فمحمد بن محمد بن الأشعث مصري -كشيخه نصار بن حرب-، وله رواية عن أصحاب مالك، كما سيأتي.

الوجه الثاني: مالك، عن سلمة بن صفوان، عن يزيد بن ركانة، مرسلًا:

* أخرجه **وكيع** في الزهد -رواية عبدالله بن هاشم بن حيان- (٣٨٣)، به، بنحوه.

* وأخرجه هناد بن السري في الزهد (١٣٤٧) -ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد (١٤٣/٢١)-،

وعلقه ابن عبدالبر في التمهيد (١٤٢/٢١) عن محمد بن سليمان الأنباري،

كلاهما (هناد، والأنباري) عن **وكيع**، به، بنحوه.

إلا أنه وقع في رواية ابن عبدالبر من طريق هناد بن السري زيادة: «عن أبيه».

* وهو في موطأ **مالك** (٩٠٥/٢-رواية يحيى بن يحيى، ومن طريقه الجوهري في مسند الموطأ ح٤٢٣)، (١٨٨٩/رواية أبي مصعب الزهري)، (٦٧٩/ رواية سويد بن سعيد)، (٩٥٠/رواية محمد بن الحسن)، به، بنحوه.

إلا أن يحيى بن يحيى قال: سلمة، عن زيد بن طلحة بن ركانة.

* وأخرجه مسدد في مسنده -كما في المطالب العالية (٢٦٢٥)، وإتحاف الخيرة المهرة (٥١٨٩)-عن يحيى بن سعيد القطان،

وابن أبي شيبة (٢٥٨٦٢) عن زيد بن الحباب،

والخلال في السنة (١١٥٩)، والجوهري في مسند الموطأ (٤٢٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٣١٤)، من طريق القعنبي،

والدارقطني في غرائب مالك -كما ذكر ابن حجر في الإصابة (٤٢٩/٣)- من طريق أحمد بن سنان القطان، عن عبدالرحمن بن مهدي،

والقضاعي في الشهاب (١٠١٩) من طريق عبدالله بن يوسف،

والبيهقي في شعب الإيمان (٧٣١٤) من طريق إسحاق بن سليمان،

وعلقه ابن عبدالبر في التمهيد (١٤١/٢١)، والاستذكار (١٢٩/٢٦)، عن ابن بكير، وابن القاسم،

ثمانيتهم (يحيى القطان، وزيد بن الحباب، والقعنبي، وابن مهدي، وعبدالله بن يوسف، وإسحاق بن سليمان، وابن بكير، وابن القاسم) عن **مالك**، به، بنحوه.

الوجه الثالث: مالك، عن سلمة بن صفوان، عن طلحة بن يزيد بن ركانة، عن أبي هريرة:

* أخرجه الدارقطني في غرائب مالك -كما ذكر ابن حجر في الإصابة (٤٢٨/٣)- من طريق مسعدة بن اليسع، عن **مالك**، به.

الوجه الرابع: مالك، عن الزهري، عن أنس:

* أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (١٧٥٨)، والصغير (١٣) -ومن طريقه ابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (٤٠٢/١)، وابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (١٤١/٢)- من طريق أحمد بن محمد بن أبي موسى، والطيوري في الطيوريات (١٣٤) من طريق الوليد بن حماد الرملي، والإسماعيلي في معجم شيوخه (٦١٧/٢) -ومن طريقه وطريق أخرى الخطيب في تاريخ بغداد (٥٠٨/٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١/١٤)- من طريق الحسين بن أحمد الآمدي، ثلاثتهم (ابن أبي موسى، والوليد بن حماد، والحسين بن أحمد) عن محمد بن عبدالرحمن بن سهم الأنطاكي، عن عيسى بن يونس، عن **مالك**، به، بمثله.

إلا أن الوليد بن حماد أدخل معاوية بن يحيى بين مالك والزهري.

* وأخرجه ابن ماجه (٤١٨١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥٢/٢٦)، من طريق إسماعيل بن عبدالله الرقي،

والبزار -كما ذكر ابن عبدالبر في التمهيد (١٤٣/٢١)-، والخرائطي في مكارم الأخلاق (٣٠١)، وابن المظفر في الثاني من الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان (٣٥/مخطوط)، وابن الشجري في الأمالي الخميسية (٢٤٠٤/ترتيبها)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥٢/٢٦)، من طريق نعيم بن حماد،

ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٨٦١) عن إسحاق بن راهويه،

والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (١٤٢٧) عن علي بن خشرم،

وأبو يعلى (٣٥٧٣)، والبغوي في الجعديات (٢٨٧٧) -ومن طريقه الخليلي في الإرشاد (١٠٠/منتخبه)، وابن المهتدي في جزء من حديثه (ق٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٨٤/٥٩)-، وعلقه الخليلي في الإرشاد (٤٠٧/١) عن إبراهيم الحربي، ثلاثتهم (أبو يعلى، والبغوي، والحربي) عن محمد بن عبدالرحمن بن سهم الأنطاكي،

والخرائطي في مكارم الأخلاق (٣٠١)، والقضاعي في الشهاب (١٠١٨)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٦٤/٨)، من طريق محمد بن عبدالله بن عمار،

والبيهقي في شعب الإيمان (٧٣١٧) من طريق هشام بن عمار،

ستتهم (إسماعيل بن عبدالله، ونعيم بن حماد، وابن راهويه، وعلي بن خشرم، وابن سهم الأنطاكي، ومحمد بن عبدالله بن عمار، وهشام بن عمار) عن عيسى بن يونس، عن معاوية بن يحيى، عن **الزهري**، به، بنحوه.

الوجه الخامس: مالك، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة:

* أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٣٤٦/٦) من طريق إسحاق بن بشر الكاهلي، عن **مالك**، به، بنحوه.

❑ دراسة الأسانيد:

رواه مالك، واختُلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: مالك، عن سلمة بن صفوان، عن يزيد بن ركانة، عن أبيه:

ورواه عنه: وكيع -من رواية علي بن الحسن الصفار، ويوسف بن موسى القطان، وهناد بن السري (فيما أخرجه ابن عبدالبر من طريقه)، عنه-، وعبدالرحمن بن مهدي -من رواية محمد بن محمد بن الأشعث، عن نصار بن حرب، عنه-، وعلي بن يزيد الصدائي.

الوجه الثاني: مالك، عن سلمة بن صفوان، عن يزيد بن ركانة، مرسلًا:

ورواه عنه: وكيع -من رواية عبدالله بن هاشم بن حيان، وهناد بن السري (في كتاب الزهد له)، ومحمد بن سليمان الأنباري، عنه-، ويحيى بن يحيى، وأبو مصعب الزهري، وسويد بن سعيد، ومحمد بن الحسن -في موطآتهم-، ويحيى القطان، وزيد بن الحباب، والقعنبي، وعبدالرحمن بن مهدي -من رواية أحمد بن سنان القطان، عنه-، وعبدالله بن يوسف، وإسحاق بن سليمان.

الوجه الثالث: مالك، عن سلمة بن صفوان، عن طلحة بن يزيد بن ركانة، عن أبي هريرة:

ورواه عنه: مسعدة بن اليسع.

الوجه الرابع: مالك، عن الزهري، عن أنس:

ورواه عنه: عيسى بن يونس -من رواية محمد بن عبدالرحمن بن سهم الأنطاكي، عنه-.

الوجه الخامس: مالك، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة:

ورواه عنه: إسحاق بن بشر الكاهلي.

وتبين من العرض أن الحديث رواه مالك، وعنه جماعة اختلفوا عنه، واختُلف عن بعضهم:

أولًا: الاختلاف عمَّن دون مالك:

١- وكيع بن الجراح:

اختُلف عنه:

* فرواه علي بن الحسن الصفار، ويوسف بن موسى القطان، عن وكيع، عن مالك، عن سلمة بن صفوان، عن يزيد بن ركانة، عن أبيه.

* ورواه هناد بن السري، ومحمد بن سليمان الأنباري، عن وكيع، عن مالك، عن سلمة، عن يزيد، به، بدون ذكر أبيه، ولم يسم الأنباريُّ يزيدَ.

وهو في مصنَّف وكيع «الزهد» من رواية عبدالله بن هاشم بن حيان، بدون ذكر أبيه أيضًا.

وقد حكى ابن أبي خيثمة الوجه الأول، فأسنده عن علي بن الحسن الصفار وحده، عن وكيع، وعقب عليه بنقل قول ابن معين: «حديث ركانة هذا مرسل، ليس فيه: عن أبيه».

وقد تبيَّن أنه قد وافق عليًّا عليه: يوسف بن موسى القطان، إلا أن عليًّا «غير ثقة»، كما روى ابن أبي خيثمة نفسه عن ابن معين، قال ابن أبي خيثمة: «وهو شيخ سوء غير ثقة»[1]، ويوسف بن موسى القطان صدوق[2].

لكن قد رواه ابن عبدالبر من طريق هناد بن السري، عن وكيع، فذكر فيه «عن أبيه»، ولعله كذلك وقعت رواية كتاب هناد لابن عبدالبر[3]، فإنه أخرجه من طريق كتاب الزهد، لكن الحديث في الرواية المعتمدة في نُسخ الكتاب التي تداولها العلماء، وعنها طُبع، ليس فيه «عن أبيه»[4].

---

(١) الجرح والتعديل (١٨١/٦).

(٢) تقريب التهذيب (٧٨٨٧).

(٣) وليس خطأ في مطبوعة التمهيد، لأن ابن عبدالبر ذكر أن وكيعًا رواه بزيادة «عن أبيه»، ثم شرع بإسناد ذلك عنه، فذكر هذه الرواية.

(٤) ولم أعرف أحد رواة إسناد ابن عبدالبر إلى الكتاب، وهو: «أبو الحسن علي بن محمد بن بديع البغدادي المعدل»، كذا وقع في الكتاب، ولم أتبينه، ولم أجد رواية للكتاب من طريقه غير هذه.

وما في مصنف وكيع، ورواه عنه أصحابه: هناد، وهو ثقة[١]، والأنباري، وهو صدوق[٢]، أصح مما رواه عنه علي بن الحسن الصفار، ويوسف بن موسى القطان.

ومما سبق، يَظهر أن وكيعًا بريء من عهدة زيادة «عن أبيه» في هذا الإسناد، وقد حكم ابن عبدالبر بتفرده بها، لكنه أشار إلى شكٍّ في صحتها، فقال: «ولا أعلم أحدًا قال فيه: «عن أبيه»، عن مالك، إلا وكيع، فإن صحت رواية وكيع، فالحديث مُسند من هذا الطريق»[٣].

٢- عبدالرحمن بن مهدي:

اختُلف عنه:

* فرواه محمد بن محمد بن الأشعث، عن نصار بن حرب، عنه، عن مالك، عن سلمة بن صفوان، عن يزيد بن ركانة، عن أبيه.

* ورواه أحمد بن سنان القطان، عن ابن مهدي، عن مالك، عن سلمة، عن يزيد، به، مرسلًا.

قال الدارقطني -بعد أن أخرج الوجه الأول عن ابن مهدي-: «وهم فيه هذا الشيخ، والصواب مرسل»[٤]، يريد بالواهم محمد بن محمد بن الأشعث -في الأظهر-، فإن نصار بن حرب قد وُثِّق، وروى عنه حفاظ كأبي عوانة، والطحاوي، وأبي بكر ابن زياد النيسابوري، وإسحاق بن إبراهيم بن يونس المنجنيقي[٥]، وأما محمد بن محمد بن الأشعث، فإن الدارقطني اتهمه بالكذب وضعَّفه[٦].

وقد خالف هذه الروايةَ عن ابن مهدي: أحمدُ بن سنان القطان، وهو ثقة حافظ[٧]، فرواه عنه مرسلًا، وهو الصواب.

---

(١) تقريب التهذيب (٧٣٢٠).

(٢) تقريب التهذيب (٥٩٣٢).

(٣) التمهيد (٢٥٧/٩، ١٤/٢١)، الاستذكار (١٢٩/٢٦).

(٤) الإصابة (٤٢٩/٣)، نقلًا عن «غرائب مالك» للدارقطني.

(٥) انظر: المؤتلف والمختلف، للدارقطني (٢٢٦٦/٤)، مغاني الأخيار، للعيني (١١٥/٣).

(٦) انظر: لسان الميزان (٤٧٦/٧).

(٧) تقريب التهذيب (٤٤).

٣- عيسى بن يونس:

رواه عن عيسى: محمد بن عبدالرحمن بن سهم الأنطاكي، واختُلف عنه:

* فقال أحمد بن محمد بن أبي موسى، والحسين بن أحمد الآمدي، عنه، عن عيسى، عن مالك -قال ابن أبي موسى: ومعاوية بن يحيى-، عن الزهري، عن أنس.

* وقال الوليد بن حماد الرملي، عن ابن سهم، عن عيسى، عن مالك، عن معاوية بن يحيى، عن الزهري، عن أنس.

* وقال أبو يعلى الموصلي، وأبو القاسم البغوي، وإبراهيم الحربي، عن ابن سهم، عن عيسى، عن معاوية بن يحيى، عن الزهري، عن أنس.

وتوبع ابن سهم على هذا الوجه الأخير، فرواه إسماعيل بن عبدالله الرقي، ونعيم بن حماد، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن خشرم، ومحمد بن عبدالله بن عمار، وهشام بن عمار، كلهم عن عيسى، عن معاوية بن يحيى، به.

ورواة الوجه الأخير عن ابن سهم ثلاثة أئمة حفاظ، جوَّدوه عنه، فلم يذكروا مالكًا فيه، وابن أبي موسى ضعيف(١)، والحسين بن أحمد الآمدي، والوليد بن حماد، صدوقان(٢).

ومال الخليلي إلى تغليط مَن دون ابن سهم فيه، فأخرج رواية البغوي، عن ابن سهم، ثم قال: «فأخذه الوليد بن حماد الرملي، وأحمد بن أبي موسى الأنطاكي، فروياه عن ابن سهم، وجعلا مالك بن أنس بدل معاوية بن يحيى، عن الزهري، وهما ضعيفان، والثقاتُ مثل أبي يعلى الموصلي، والبغوي، وإبراهيم الحربي، رووه على الصواب»(٣).

إلا أنه قد يكون الاضطراب فيه من شيخهم ابن سهم، فإن ابن حبان ذكره في الثقات، وقال: «ربما أخطأ»، ووثقه الخطيب البغدادي(٤).

وكأن الدارقطني يشير إلى اضطراب ابن سهم في قوله: «وكذلك رواه محمد بن عبدالرحمن بن سهم، عن عيسى بن يونس، عن معاوية بن يحيى، عن الزهري، وحدَّث به ابن

---

(١) ضعَّفه الخليلي في الإرشاد (٤٠٧/١).

(٢) انظر في الآمدي: تاريخ بغداد (٥٠٧/٨)، وفي الوليد بن حماد: تاريخ دمشق (١٢١/٦٣)، وسير أعلام النبلاء (٧٨/١٤)، وسيأتي تضعيفه عن الخليلي.

(٣) الإرشاد (٤٠٧/١).

(٤) ثقات ابن حبان (٨٧/٩)، تاريخ بغداد (٥٣٨/٣).

سهم، عن عيسى بن يونس -أيضًا-، عن مالك، عن الزهري»[١].

لكن المحفوظ عن عيسى على كل حال: ما رواه الحفاظ، كابن راهويه، وابن عمار، وعلي بن خشرم، ومن تابعهم، عنه، عن معاوية بن يحيى، عن الزهري، عن أنس.

قال الدارقطني بعد أن ذكر رواية ابن سهم: «تفرد به ابن سهم، عن عيسى، عن مالك، ولم يتابع عليه، ولا يصح»[٢]، وقال: «ولا يصح عن مالك»[٣].

وقال أبو نعيم: «ورواه عيسى بن يونس، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، تفرد به عنه ابن سهم»[٤].

وقال ابن عبدالبر: «وقد روي عن عيسى بن يونس، عن مالك، عن الزهري، عن أنس، عن النبي ﷺ...، وذلك عندنا خطأ، وإنما هو لمالك، عن سلمة بن صفوان، لا عن الزهري، عن أنس، وحديث عيسى بن يونس إنما هو عن معاوية بن يحيى، عن الزهري، عن أنس، لا عن مالك بن أنس»، ثم ذكر رواية نعيم بن حماد، عن عيسى، عن معاوية، عن الزهري، به[٥].

هذا، وقد جاء الحديث عن الزهري، عن أنس، من أوجه مضطربةٍ أخرى لا تصح[٦].

---

(١) العلل (١٢/١٨٣).

(٢) ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي (ص١٨٢)، نقلًا عن غرائب مالك، للدارقطني.

(٣) العلل (١٢/١٨٣).

(٤) حلية الأولياء (٦/٣٤٦).

(٥) التمهيد (٢١/١٤٣).

(٦) أخرجه الباغندي في مسند عمر بن عبدالعزيز (٩٢) -ومن طريقه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/٢٧٩)-، وابن الحمامي في التاسع من فوائده (٢٤/ضمن مجموع مصنفاته) -وعنه الخطيب في الموضح (٢/٢٨٠)-، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٥/٣٦٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٣١٨)، من طريق عباد بن كثير، وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (٩٨) من طريق الحسن بن علي بن مسلم البراد، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٣١٦) من طريق بقية بن الوليد، كلاهما (البراد، وبقية) عن معاوية بن يحيى، كلاهما (عباد، ومعاوية) عن عمر بن عبدالعزيز، كلاهما (معاوية بن يحيى، وعمر بن عبدالعزيز) عن الزهري، به، بنحوه.

إلا أنه وقع في مصادر رواية عباد بن كثير خلاف في إسقاط الراوي عنه (أبي مطيع الأطرابلسي) وإثباته، ووقع إسناد رواية عمر عند ابن الحمامي: عن الزهري، عن عمر، ووقع في مكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا: معاوية بن يحيى، عن محمد بن عبدالعزيز.

=

ثانيًا: الاختلاف عن مالك:

* رواه علي بن يزيد الصدائي، عنه، عن سلمة بن صفوان، عن يزيد بن طلحة بن ركانة، عن أبيه.

* ورواه وكيع، ويحيى بن يحيى، وأبو مصعب الزهري، وسويد بن سعيد، ومحمد بن الحسن، ويحيى القطان، وزيد بن الحباب، والقعنبي، وعبدالرحمن بن مهدي، وعبدالله بن يوسف، وإسحاق بن سليمان، وابن بكير، وابن القاسم، عن مالك، عن سلمة، عن يزيد بن ركانة، مرسلًا.

* ورواه مسعدة بن اليسع، عن مالك، عن سلمة، عن طلحة بن يزيد بن ركانة، عن أبي هريرة.

* ورواه إسحاق بن بشر الكاهلي، عن مالك، عن سُمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

والوجه الثاني هو رواية الموطأ -كما يَبِين من أسماء رواته عن مالك-.

وقد سبق قول ابن معين الذي نقله ابن أبي خيثمة: «حديث ركانة هذا مرسل، ليس فيه: عن أبيه»، وهو يصح في كل مدارات الحديث التي يُذكر عنها: عن أبيه، لأن ابن معين تكلم في جملة الحديث، لا عن طريق بعينه.

وعلي بن يزيد الصدائي، الذي زاد فيه عن مالك: عن أبيه، فيه لين[1] ، وانفرد -فيما وجدت- عن الحفاظ الذين رووه عن مالك في موطآتهم وغيرها بلا ذكر أبيه، فروايته منكرة.

وأما رواية مسعدة بن اليسع، فقد قال الدارقطني: «وهم فيه مسعدة، وإنما هو يزيد بن طلحة بن ركانة، ووهم أيضًا في قوله: عن أبي هريرة، وإنما هو مرسل»[2]، وقال أبو نعيم: «ورواه مسعدة بن اليسع، عن مالك، عن سلمة، عن طلحة بن يزيد بن ركانة، عن أبي هريرة،

=

فأما رواية عباد بن كثير، فعباد ضعيف جدًّا -كما يتبين من ترجمته في تهذيب التهذيب (٢٨١/٢)، وإن اقتصر ابن حجر في تقريب التهذيب (٣١٤٠) على وصفه بقوله: «ضعيف»-، وأما رواية بقية، والحسن بن علي، عن معاوية بن يحيى، فقد خالفهما عيسى بن يونس، الذي رواه عن معاوية، عن الزهري، بدون ذكر عمر بن عبدالعزيز، وعيسى أضبط منهما وأوثق، قال البيهقي بعد أن أخرج رواية بقية: «كذا روي عن بقية، عن معاوية بن يحيى، ورواه عيسى بن يونس، عن معاوية بن يحيى، عن الزهري، دون ذكر عمر بن عبد العزيز فيه».

(١) تقريب التهذيب (٤٨١٦).

(٢) الإصابة (٤٢٨/٣) نقلًا عن غرائب مالك، للدارقطني.

ينفرد به، وفي الموطأ: عن سلمة، عن طلحة، من دون أبي هريرة»[١].

هكذا قال أبو نعيم، ويظهر أن نقطة بحثه كانت إدراج أبي هريرة في إسناده، فلذا لم ينظر إلى أن الذي في الموطأ: سلمة، عن يزيد، لا: عن طلحة، فوهم مسعدة في جهتين -كما ذكر الدارقطني-: قلب اسم يزيد بن طلحة إلى طلحة بن يزيد، وإدراج أبي هريرة فيه.

ومسعدة بن اليسع هالك، بل اتهم بالكذب[٢]، على كل حال.

وأما رواية إسحاق بن بشر الكاهلي، عن مالك، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، فأخرجها أبو نعيم، ثم قال: «تفرد به الكاهلي»[٣].

وإسحاق بن بشر متروك، متهم بالكذب والوضع[٤]، فلا نظر إلى روايته.

فالمحفوظ عن مالك هو ما في الموطأ، ورواه جمهور الرواة عنه.

هذا، وقد خالف يحيى بن يحيى رواةَ الموطأ وغيرَهم في تسمية مَخرج الحديث، فسماه: زيد بن طلحة بن ركانة، قال ابن عبدالبر: «وقال يحيى بن يحيى في هذا الحديث: زيد بن طلحة، وقال القعنبي، وابن بكير، وابن القاسم، وغيرهم: يزيد بن طلحة بن ركانة، وهو الصواب، وهو يزيد بن طلحة بن ركانة بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف»[٥].

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن مالكًا يرويه عن سلمة بن صفوان، عن يزيد بن طلحة بن ركانة، عن النبي ﷺ، مباشرة.

---

(١) حلية الأولياء (٣٤٦/٦).

(٢) لسان الميزان (٤٠/٨).

(٣) حلية الأولياء (٣٤٦/٦).

(٤) انظر: لسان الميزان (٤٦/٢).

(٥) التمهيد (١٤١/٢١)، الاستذكار (١٢٩/٢٦). تنبيه: وقع اسم الراوي في أصول المطالب العالية، وإتحاف الخيرة المهرة، في نقل رواية مسدد، عن يحيى القطان، عن مالك: «طلحة بن يزيد بن ركانة»، وهذا إن صحَّ عن القطان ففيه نظر، لمخالفته أصحاب مالك، لكن محققي الكتابين بدَّلاها على الصواب، واستدل محقق المطالب على ذلك فيما استدل بأن ابن حجر عقَّب على الحديث بقوله: «مرسل»، ولو كان الاسم في الرواية: طلحة بن يزيد، لكان موصولًا، وفي هذا بعض النظر، فإن الإرسال قد يطلقه ابن حجر نفسُه على مطلَق الانقطاع. وستأتي رواية ضعيفة عن مالك فيها القلب نفسُه.

وقد صرح مالك بسماعه من سلمة في رواية محمد بن الحسن، وزيد بن الحباب، ومسدد، عنه.

وسلمة بن صفوان ثقة(١).

ولم أجد له تصريحًا بالسماع من يزيد بن طلحة، ولا وجدت من نص على أنه سمع منه.

ويزيد بن طلحة يرويه هنا مباشرة عن النبي ﷺ، فنقل المستغفري أن يحيى بن يونس الشيرازي ذكره في الصحابة لأجل ذلك(٢).

لكن الأظهر أنه تابعي، فقد ذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من تابعي أهل المدينة، وقال ابن معين في حديثه -فيما نقله ابن أبي خيثمة عنه-: «مرسل»، وترجم له ابن أبي حاتم، ونقل عن أبيه أنه يروي عن ابن الحنفية، وابن الحنفية نفسه تابعي، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وذكر روايته عن أبي هريرة(٣)، وتعقب المستغفريُّ الشيرازيَّ في عدِّه من الصحابة، فقال: «هذا مرسل، ويزيد هذا هو أخو محمد بن طلحة بن ركانة، تابعي معروف»(٤)، وقال البيهقي عقب أن أخرج الحديث، وابنُ حجر: «هذا مرسل»(٥).

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

اكتفى ابن أبي خيثمة بنقل قول ابن معين في الحديث، ويظهر أنه يقرُّه على إعلاله، وتصويبِ إرساله، وسبق أنه أعله كما أعله ابن معين: الدارقطني، وابن عبدالبر، وأشار غيرهما إليه في نقد بعض الأوجه عن مالك.

كما أن القرائن تؤيد ما ذهبوا إليه، سواء عن وكيع، أو عن مالك، فأما عن وكيع، فالأحفظ عنه رووه مرسلًا، وأما عن مالك، فإن الراجح بعد تصفية الطرق أن أكثر أصحابه، وثقاتهم، من رواة الموطأ وغيرهم، يروونه عنه، على ما ذكر ابن معين، ليس فيه: عن أبيه.

---

(١) تقريب التهذيب (٢٤٩٧).

(٢) الإصابة (٦/٥٦١).

(٣) طبقات ابن سعد (ص١٠٠/القسم المتمم لتابعي أهل المدينة)، الجرح والتعديل (٩/٢٧٣)، الثقات (٥/٥٤١).

(٤) الإصابة (٦/٥٦١).

(٥) شعب الإيمان (١٠/١٥٣)، المطالب العالية (١١/٦٠٣).

الحديث الحادي عشر

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٢٢٩-٢٣٠):

(٧٨٦) ورِعْيَة السحمي:

٧٨٧- حدثنا صبيح بن عبدالله، عن أبي إسحاق، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي عمرو الشيباني، قال: جاء رِعْيَة إلى النبي ﷺ، فقال: أُغِيرَ على ولدي ومالي، فقال رسول الله ﷺ: «أما المال فقد اقتُسِم، وأما الولد فاذهب به يا بلال، فإن عرف ولدَه فادفعه إليه»، فذهب معه، فأراه إياه، فقال: تعرفه؟ قال: نعم، فدفعه إليه.

كذا قال الثوري: عن أبي إسحاق، عن أبي عمرو الشيباني، قال: جاء رِعْيَة السحيمي.

٧٨٨- وقال إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، عن جده أبي إسحاق: عن عامر الشعبي، قال: كتب رسول الله ﷺ إلى رِعْيَة -وهو أراه من بجيلة- فأخذ -يعني: كتابَ النبي ﷺ-، فرقع به دلوه، فبعث النبي ﷺ سرية، فأخذوا أهله وماله، ثم ذكر الحديث.

حدثنا بذاك: صبيح، عن أبي إسحاق -أيضًا-، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق.

٧٨٩- حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: نا حماد بن سلمة، قال: أخبرنا الحجاج، عن أبي إسحاق، أن رِعْيَة العرني أتاه كتاب رسول الله ﷺ، فعمد إليه، فرقع به دلوه، فقالت ابنته: ما أراك إلا ستصيبك قارعة، عمدتَ إلى كتاب سيد العرب، فرقعت به دلوك؟! ثم ذكر نحو الأحاديث.

كذا قال حجاج، عن أبي إسحاق: أن رعية، ليس بينهما أحد.

❑ التخريج:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي عمرو الشيباني سعد بن إياس:

* أخرجه البغوي في معجم الصحابة (٧٨٠) عن **ابن أبي خيثمة**، به، بمثله.

* وأخرجه أحمد (٢٢٤٦٥)، وابن قانع في معجم الصحابة (١/٢١٥)، من طريق معاوية بن عمرو،

وأبو داود في المراسيل (٣٣٠) عن محبوب بن موسى،

كلاهما (معاوية، ومحبوب) عن **أبي إسحاق الفزاري**، عن سفيان الثوري، به، بمثله، وزادا: «قال سفيان: يرون أنه أسلم قبل أن يُغار عليه».

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عامر الشعبي:

* أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٧٩٤) عن عبيدالله بن موسى،

وأحمد (٢٢٤٦٦) -ومن طريقه الطبراني في الكبير (٤٦٣٥)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٨٣٢)- عن محمد بن بكر،

وابن قانع في معجم الصحابة (٢١٥/١) من طريق عمر بن شبة، وابن منده في معرفة الصحابة (٦٥٦/١) عن أحمد بن سليمان بن أيوب ابن حذلم، والحنائي في الحنائيات (١٤٤) من طريق عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر بن راشد البجلي، كلاهما (ابن حذلم، وابن راشد) عن بكار بن قتيبة، كلاهما (ابن شبة، وبكار) عن عبدالله بن رجاء،

والطبراني (٤٦٣٥) من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري،

والحنائي في الحنائيات (١٤٤) من طريق مؤمل بن إسماعيل،

وعلقه ابن منده في معرفة الصحابة (٦٥٧/١) عن عبدالرحمن بن عبدالله بن عبيد أبي سعيد مولى بني هاشم،

ستتهم (عبيدالله بن موسى، ومحمد بن بكر، وعبدالله بن رجاء، والأنصاري، ومؤمل، وأبو سعيد) عن **إسرائيل**، به، مطولًا، إلا عند ابن قانع، حيث اختصره.

إلا أن محمد بن بكر، وابن حذلم، عن بكار، عن عبدالله بن رجاء، وأبا سعيد مولى بني هاشم، قالوا في رواياتهم: عن الشعبي، عن رعية، قال: كتب إليه رسول الله ﷺ...

وقال الأنصاري، وابن رجاء -في رواية ابن راشد البجلي، عن بكار، عنه-، في روايتيهما: عن الشعبي، عن رعية أن رسول الله ﷺ كتب إليه...

وقال ابن شبة عن عبدالله بن رجاء: عن رعية، في حديث أنه أتى النبي ﷺ...

الوجه الثالث: أبو إسحاق، أن رعية العربي... بالقصة:

* أخرجه الطبراني (٤٦٣٦) من طريق يحيى بن آدم، عن **حماد بن سلمة**، به، بنحوه، وليس فيه كلام بنت رعية.

إلا أن يحيى قال عن حماد، عن أبي إسحاق: عن رعية، أن رسول الله ﷺ كتب إليه...

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن البراء بن عازب:

* علقه أبو داود في المراسيل (عقب ٣٣٠) عن **إسرائيل**، عن أبي إسحاق، به.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن عرينة العرني، عن جفينة:

* أخرجه البغوي في معجم الصحابة (٣٨٨)، والطبراني (٢٢٠١) -وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٦٩٥)-، وابن عدي في الكامل (٢٢٧/٥)، والأزدي في المخزون (ص٦٤)، وابن شاذان في الثامن من حديثه (١٩٢/مخطوط)، والخطيب في تلخيص المتشابه (٢٦/١)، من طريق عمرو بن عون، عن عبدالله بن حكيم أبي بكر الداهري، عن **سفيان الثوري**، عن أبي إسحاق، به، بنحوه، إلا أنه قال: ثم جاء بعد مسلمًا، فقال النبي ﷺ: «انظر ما وجدت من متاعك قبل قسمة السهام فخُذه».

❑ دراسة الأسانيد:

رواه أبو إسحاق السبيعي، واختُلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي عمرو الشيباني، قال: جاء رعية إلى النبي ﷺ...:

ورواه عنه: سفيان الثوري -من رواية أبي إسحاق الفزاري، عنه-.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عامر الشعبي، قال: كتب رسول الله ﷺ إلى رعية...، أو: عن رعية، قال: كتب إليه رسول الله ﷺ...، أو: عن رعية، أن النبي ﷺ كتب إليه...، أو: عن رعية، أنه أتى النبيَّ ﷺ...:

ورواه عنه: إسرائيل -من رواية أبي إسحاق الفزاري، وعبيدالله بن موسى، ومحمد بن بكر، وعبدالله بن رجاء، والأنصاري، ومؤمل بن إسماعيل، وأبي سعيد مولى بني هاشم، عنه-.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، أن رعية العرني أتاه كتاب رسول الله ﷺ...، أو: عن رعية، أن رسول الله ﷺ كتب إليه...:

ورواه عنه: الحجاج بن أرطاة.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن البراء بن عازب:

ورواه عنه: إسرائيل -فيما علقه أبو داود، عنه-.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن عرينة، عن جفينة:

ورواه عنه: سفيان الثوري -من رواية عبدالله بن حكيم أبي بكر الداهري، عنه-.

اختُلف عمّن دون أبي إسحاق، ثم اختُلف عنه:

أولًا: الخلاف عمَّن دون أبي إسحاق السبيعي:

١- سفيان الثوري:

* رواه أبو إسحاق الفزاري عنه، عن أبي إسحاق، عن أبي عمرو الشيباني، قال: جاء رعية...

* ورواه أبو بكر الداهري عنه، عن أبي إسحاق، عن عرينة، عن جفينة.

وأبو بكر الداهري متروك، ليس بشيء، واتُّهم بالكذب[١]، وقد أنكر روايته هذه الأئمة:

فقال عمرو بن عون -وهو راويها عنه-: «أخاف ألّا يكون حفظه»[٢].

وقال أبو حاتم الرازي في ترجمة جفينة: «روى عن النبي ﷺ أنه كتب إليه كتابًا. من رواية عبدالله بن حكيم أبي بكر الداهري، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن عرينة العرني، عنه، وعبدالله بن حكيم ضعيف الحديث»[٣].

وقال أبو القاسم البغوي: «وهذا حديث منكر من حديث سفيان، وأبو بكر الداهري ضعيف الحديث»[٤].

وأوردها ابن عدي في مناكيره، وذكر له حديثًا آخر، ثم قال: «وهذان الحديثان عن الثوري باطلان، ليس يرويهما عنه غير أبي بكر الداهري»[٥].

وقال أبو الفتح الأزدي في ترجمة جفينة: «لا نحفظ أن أحدًا روى عنه إلا عرينة»[٦].

وقال ابن عبدالبر في ترجمة جفينة: «حديثه عند أبي بكر الداهري عن الثوري، لم يرو عنه غيره، ولا يحتج به، لضعف الداهري»[٧].

---

(١) لسان الميزان (٤/٤٦٤).

(٢) معجم الصحابة، للبغوي (١/٥٧١).

(٣) الجرح والتعديل (٢/٥٤٥)، ولم ينسبه ابن أبي حاتم إلى أبيه كما هي عادته، إلا أن الظاهر أنه من كلامه، لكون هذا جادة كتابه، ولأنه نقل في ترجمة أبي بكر الداهري (٥/٤١) قول أبيه فيه: «ضعيف الحديث»، وهو يوافق ما هنا.

(٤) معجم الصحابة (١/٥٧١).

(٥) الكامل (٥/٢٢٨).

(٦) المخزون (ص٦٤).

(٧) الاستيعاب (١/٢٧٥).

وأبو إسحاق الفزاري الذي خالفه الداهري ثقة حافظ[١]، وروايته هي المعتمدة عن سفيان الثوري.

٢- إسرائيل:

جاء عن إسرائيل على ألوان، هي:

عن أبي إسحاق، عن عامر الشعبي، قال: كتب رسول الله ﷺ إلى رعية...،

وعن أبي إسحاق، عن عامر الشعبي، عن رعية، قال: كتب إليه رسول الله ﷺ...،

وعن أبي إسحاق، عن عامر الشعبي، عن رعية، أن النبي ﷺ كتب إليه...،

وعن أبي إسحاق، عن عامر الشعبي، عن رعية، أنه أتى النبي ﷺ...

وبالتأمل يظهر أن هذه الأوجه كلها راجع إلى الوجه الأول منها، فقول الراوي: «عن الشعبي، عن رعية، قال: كتب إليه رسول الله ﷺ...» إنما هو من ذِكر الراوي في الإسناد بغرض حكاية قصته، لا بغرض الرواية عنه، ولو كان يروي عنه لقال فيه: «قال: كتب **إليّ** رسول الله...».

ويشبه ذلك ذكر رعية في الإسنادين الآخِرَين، وإن كان في سابقهما أظهر منه فيهما، وهما -على كل حال- مرجوحان بالإسنادَين الأولَين، اللذَين لم يُختَلف فيهما على عبيدالله بن موسى، ومؤمل بن إسماعيل، وأبي سعيد مولى بني هاشم.

وعبيدالله ثقة، وهو أثبتهم في إسرائيل -كما قال أبو حاتم الرازي[٢]-، ووافقه أبو سعيد -وهو صدوق ربما أخطأ[٣]-، ومؤمل -وهو صدوق سيئ الحفظ، كما مرَّ في الحديث الرابع[٤]-.

ثم بعد ذلك علَّق أبو داود روايةً لإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب، ولم أجدها موصولة، مع اجتهادي في البحث عنها، لغرابتها، ذلك أن كل الرواة عن إسرائيل يختلفون في صيغة الرواية بعد الشعبي، ولم يذكر أحد منهم البراء البتة، بل لم أجد في هذا الحديث بمجمل طرقه للبراء ذكرًا.

---

(١) تقريب التهذيب (٢٣٠).

(٢) تقريب التهذيب (٤٣٤٥)، الجرح والتعديل (٥/٣٣٥).

(٣) تقريب التهذيب (٣٩١٨).

(٤) (ص١٠٤).

وقد راجعت ثلاث نسخ خطية لكتاب المراسيل، فوجدت الرواية مثبتةً في اثنتين منها، إحداهما بخط الحافظ ابن حجر[(١)]، ووجدتها محذوفة في نسخةٍ ثالثة، وهي نسخة قديمة مضبوطة[(٢)].

وأثبتها المزي في تحفة الأشراف[(٣)] كما هي.

فهي أولًا مختلفٌ في إثباتها وإسقاطها، ومن ثم نسبتها إلى أبي داود.

ثم إن ثبتت عنه، فإن في قوله: «عن البراء» إشكالًا، والظاهر أن صوابه: «عن الشعبي»، لما سبق من أنه لا ذكر للبراء في الحديث، ولأن غيره من الأئمة يرجح رواية إسرائيل -كما سيأتي-، ورجَّحها أبو داود هنا، فالظاهر أنه موافق لهم في ترجيحها، وفي سياق إسنادها.

٣- الحجاج بن أرطاة:

رواه عنه حماد بن سلمة، واختُلف عنه:

* فرواه أبو سلمة التبوذكي عنه، عن الحجاج، عن أبي إسحاق، أن رعية العرني أتاه كتاب رسول الله ﷺ...

* ورواه يحيى بن آدم، عن حماد، عن الحجاج، عن أبي إسحاق، عن رعية، أن رسول الله ﷺ كتب إليه...

والظاهر أن ذكر رعية في رواية يحيى بن آدم من باب ذكره لحكاية قصته، لا للرواية عنه، كما مرَّ في بعض الروايات الأخرى.

ثانيًا: الخلاف عن أبي إسحاق السبيعي:

تلخص مما سبق أنه رواه أبو إسحاق، واختُلف عنه:

* فرواه الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي عمرو الشيباني، قال: جاء رعية...

---

(١) هي نسخة كوبرلي بتركيا، وموضع الحديث فيها (ق٢١أ)، والنسخة الأخرى نسخة مكتبة الأحقاف، بتريم، في حضرموت، وهي نسخة متأخرة، كتبت عام ١٢٠٨، وموضع الحديث فيها (ق٢٤أ)، وإن كان سقط في هذه الثانية كلمة «إسرائيل».

(٢) هي نسخة برنستون، مكتوبة سنة ٥٨٩، كتبها ناسخها بعد كتاب سنن أبي داود ورسالته إلى أهل مكة، ونقلها من نسخة الحافظ أبي علي الغساني، وقابلها عليها، ونقل تعاليقها وحواشيها النفيسة، وموضع الحديث فيها (ق٢٣٣ب).

(٣) (١٣/٢٠٠).

* ورواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الشعبي، قال: كتب رسول الله ﷺ إلى رعية...
* ورواه الحجاج بن أرطاة، عن أبي إسحاق، أن رعية...

وقد عرض ابن أبي خيثمة هذا الخلاف، فبدأ برواية الثوري، واستغربها، ثم عطف عليها رواية إسرائيل، وهذه إشارة إلى ترجيح الأخيرة، قال: «كذا قال الثوري، عن أبي إسحاق: عن أبي عمرو الشيباني، قال: جاء رعية السحيمي...، وقال إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، عن جده أبي إسحاق: عن عامر الشعبي، قال: كتب رسول الله ﷺ إلى رعية...».

ونصُّه على نسب إسرائيل، وتكراره وصف أبي إسحاق بأنه جده، يُشير إلى أن من قرائن رجحان رواية إسرائيل عنده: أن إسرائيل مختص بجده -كما سيأتي-.

وسبق أن أبا داود رجَّح رواية إسرائيل على رواية الثوري.

وساق الدارقطني الخلاف، ثم قال: «وقول إسرائيل أشبه بالصواب»[١]،

وأشار إلى ذلك ابن منده، فترجم لرعية، ثم قال: «روى عنه عامر الشعبي، مرسل»، ثم ساق الخلاف في الحديث[٢]، فكأنه اعتمد رواية إسرائيل، وتابعه على ذلك أبو نعيم[٣].

وقال النخشبي: «ورعية هذا مُقِلّ، لا نعرفه إلا بهذا الحديث، ولم يرو عنه غير الشعبي»[٤]، فأشار إلى أنه لا تصح الرواية عن رعية إلا عن الشعبي، وهذه تقويةٌ لرواية إسرائيل، وإن كان الشعبي أرسلها في الحقيقة، ولم يروها عن رعية[٥].

والثوري وإسرائيل كلاهما من أثبت الناس في أبي إسحاق، واختُلف في تقديم أحدهما على الآخر:

فقدم سفيانَ: معاذ بن معاذ، وابن معين، وأحمد، والترمذي، وغيرهم.

---

(١) العلل (٤/١٤).

(٢) معرفة الصحابة (٦٥٦/١).

(٣) معرفة الصحابة (١١٢٨/٢).

(٤) الحنائيات (٧٧٩/١).

(٥) وقد كان النخشبي استغرب الحديث قبل كلامه هذا، فقال: «هذا حديث غريب من حديث أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي الهمداني الكوفي، عن أبي عمرو عامر بن شراحيل الشعبي، عن رعية السحيمي، ولا يعرف إلا من حديث إسرائيل بن يونس، عن جده أبي إسحاق»، وهذا لا يدل -فيما يظهر- على أن النخشبي لم يطلع على رواية الثوري، فإنها موجودة في مسند أحمد، ولا تخفى على حافظ مثله، والأظهر أنه قصد غرابته بهذا الإسناد، وقد يُشعِر كلامه بأنه يرى أنه لا يصح إلا هو عن أبي إسحاق، والله أعلم.

وقدمَ إسرائيل: عبدالرحمن بن مهدي، والدارقطني.

وقد جاء أن سماعه من أبي إسحاق بأخرة.

لكن جاء أنه كان يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ السورة من القرآن، وجاء أنه أملاه عليه، وأنه كان صاحب كتاب فيه.

وجاء عن أخيه عيسى بن يونس، قوله: «كان أصحابنا: **سفيان**، وشريك، وعدَّ قومًا، إذا اختلفوا في حديث أبي إسحاق يجيئون إلى أبي، فيقول: اذهبوا إلي ابني إسرائيل، فهو أروى عنه مني، وأتقن لها مني».

وقد رجَّح الذهبي أنه كان أتقن من سفيان في أبي إسحاق، قال: «ليس هو في التثبت كسفيان وشعبة، ولعله يقاربهما في حديث جده، فإنه لازمه صباحًا ومساءً عشرة أعوام»، ثم نقل كلام ابن مهدي في تقويته عليهما في حديث جده، ثم قال: «هذا أنا إليه أميل مما تقدم، فإن إسرائيل كان عكاز جده»[1].

وقول الجمهور بتقديم الثوري قوي، وسماع إسرائيل من أبي إسحاق بأخرة يؤيده، وهو -فيما يظهر- معيارٌ أساسٌ عند الأئمة في المقارنة بين أصحاب أبي إسحاق، فقد قدَّموا شريكًا مع ضعفه عندهم على إسرائيل، لكون شريك أقدم وأصح منه سماعًا من أبي إسحاق.

إلا أن كونَ إسرائيل صاحب كتاب، وإملاءَ أبي إسحاقٍ حديثَه عليه بنفسه، ورجوعَ أصحاب أبي إسحاق إليه حال الخلاف، ومنهم سفيان الثوري نفسُه، يدلُّ على أنه في مرتبةٍ عالية من بينهم، وأنه لا يبعد أن يكون في مرتبة الثوري وشعبة، لا سيما إذا حدَّث من كتابه.

وعليه، فروايته لهذا الحديث إن لم تكن أقوى من رواية الثوري، فهي في درجتها.

لكن قد يشكل على رواية الثوري أنها غريبة عنه، فإنه لم يروها -فيما وجدت- سوى أبي إسحاق الفزاري، وهو وإن كان في الثوري «ثقة ثقة» كما قال ابن معين[2]، إلا أنه ليس معدودًا في الطبقات الأولى من أصحابه، التي اختصَّت به، وروت عنه علمه، وأكثرت عنه،

---

(١) انظر فيما سبق: العلل الكبير، للترمذي (ص١٥٦)، سؤالات ابن بكير للدارقطني (ص٥٣)، سير أعلام النبلاء (٣٥٨/٧)، شرح علل الترمذي، لابن رجب (٧٠٩/٢)، تهذيب التهذيب (١٣٣/١). وتنظر دراسة د. عبدالعزيز العبداللطيف «إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني الكوفي، ترجمته وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، دراسة تحليلية»، ملحقة بكتابه «ضوابط الجرح والتعديل».

(٢) تاريخ الدارمي (ص٦١).

حتى فاضل الأئمة بينهم، وقدَّموهم فيه، كيحيى القطان، وابن المبارك، وابن مهدي، ووكيع، وأبي نعيم، قال ابن معين: «أصحاب سفيان الثوري ستة: يحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وابن المبارك، والأشجعي، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو نعيم»(١)، وسئل ابن المديني: من أوثق أصحاب الثوري؟ فقال: «يحيى القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، ووكيع، وأبو نعيم»(٢)، وسئل أحمد: من أصحاب الثوري؟ فقال: «يحيى، ووكيع، وعبدالرحمن، وأبو نعيم»(٣)، وقال عمرو بن علي الفلاس: «أصحاب الثوري الأثبات المعروفون: يحيى بن سعيد، وهو أثبتهم، وابن مهدي، ووكيع، وهو من أحسنهم عنه حديثًا، وأبو نعيم رابع القوم، والأشجعي أرواهم وأكثرهم رواية، وهو متقدم الموت، وهؤلاء الأربعة أعلم بالحديث من الأشجعي، والناس بعد هؤلاء في سفيان متقاربون...»، ثم ذكر آخرين من الطبقة الثانية ولم يذكر الفزاري(٤)، وكذا ذكر أحمد بن صالح المصري أصحاب الثوري، ولم يذكر الفزاري(٥)، وسئل الدارقطني عن أقوى من في نفسه من أصحاب الثوري؟ فقال: «يحيى القطان، وعبدالله بن المبارك، وعبدالرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجراح، وأبو نعيم، ومعاذ بن معاذ، وفضيل بن عياض»(٦).

نعم، قد عدَّه النسائي في أصحاب الثوري(٧)، لكن مراده أصحابه الفقهاء، فإن كتابه الذي عدَّه فيه عنوانه: «تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم»، وقد عدَّ سفيان الثوري في «الفقهاء من أهل الكوفة»(٨).

وهذا قد يؤثر في قوة رواية الثوري، وصلاحيتها لمقابلة رواية إسرائيل.

---

(١) تاريخ ابن معين، برواية الدوري (٣/٥٦٠)، وانظر: رواية ابن طهمان (ص١٠٢)، معرفة الرجال، لابن محرز (١/١٠٩)، سؤالات الآجري لأبي داود (١/٢٤٠)، الجرح والتعديل (٥/٣٢٤، ٧/٦٢).

(٢) الجرح والتعديل (٧/٦٢، ٩/١٥١).

(٣) العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي (ص٦٠)، وانظر: سؤالات الآجري لأبي داود (١/٢٤٠)، المنتخب من علل الخلال (ص٣٢٠).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٥/٣٩٦).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٩/٤٩).

(٦) سؤالات ابن بكير (ص١٠٨)، ويحتمل أن ذكر فضيل بن عياض مستأنف.

(٧) تسمية فقهاء الأمصار (ص٢٧٠/ملحق بالضعفاء الصغير للبخاري والضعفاء والمتروكين للنسائي).

(٨) وكذلك أسنده من طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/١٢٢).

وأما الحجاج بن أرطاة، فقد استغرب ابن أبي خيثمة روايته، فقال: «كذا قال حجاج: عن أبي إسحاق، أن رعية، ليس بينهما أحد»، والحجاج -فيما يظهر- إنما قصَّر به، فأسقط شيخ أبي إسحاق، ولعله للاختلاف عليه فيه، والحجاج صدوق كثير الخطأ والتدليس -كما مرَّ في الحديث الثامن[1]-، ففي ضبطه شيء.

وقد تتابع الأئمة -كما سبق- على ترجيح رواية إسرائيل، ولعلها أثبت وأصح، والله أعلم.

الحكم على الوجه الراجح:

رواه أبو إسحاق، عن الشعبي، مرسلًا.

ولم أجد لأبي إسحاق تصريحًا بسماع هذا الحديث من الشعبي، وإن كان سماعه ثابتًا عنه في الجملة[2]، وأبو إسحاق مذكور بالتدليس، وقد عدَّه ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين، وهم «من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع»[3].

والمراسيل ضعيفة، ولذا قال البيهقي في هذا الحديث وحديثٍ آخر: «وإسناد الحديثين غير قوي»[4]، وهو كما قال.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أبدى ابن أبي خيثمة إشارتين في كلامه:

١- إشارة إلى ترجيح رواية إسرائيل على رواية الثوري:

واستعمل لذلك ابن أبي خيثمة قرينة اختصاص إسرائيل بجدِّه، فيما تشير إليه عبارته -كما سبق توضيحه-، وأيد ذلك: أنه مقدَّم فيه، وأن رواية الثوري غريبة عنه في نفسها.

ووافق ابنَ أبي خيثمة على ذلك: أبو داود، والدارقطني، وابن منده، وأبو نعيم، والنخشبي.

٢- إشارة إلى غرابة رواية الحجاج بن أرطاة عن أبي إسحاق:

وتبين أن ذلك يؤيده حال الحجاج، وأنه تقصير منه بإسقاط الراوي المختَلَف فيه.

---

(١) (ص١٨٦).

(٢) انظر: صحيح مسلم (١٤٨٠).

(٣) طبقات المدلسين (ص٤٢).

(٤) السنن (٩/١١٥).

الحديث الثاني عشر

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٢٣٢):

٧٩٩- حدثنا ابن الأصبهاني، قال: أخبرنا أبو الأحوص، عن منصور، عن مجاهد، عن أبي عياش الزرقي، قال: صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف في أرض بني سليم...، ثم ذكر الحديث.

كذا قال: مجاهد، عن أبي عياش.

٨٠٠- فحدثنا أبي، قال: نا جرير، عن منصور، عن مجاهد، قال: حُدِّثْنا عن أبي عياش، قال: كنا مع النبي ﷺ بعُسفان، وعلى المشركين خالد بن الوليد...، ثم ذكر الحديث.

❑ التخريج:

الوجه الأول: منصور، عن مجاهد، عن أبي عياش الزرقي:

* أخرجه الشافعي في الأم (٤٨٠) عن الثقة،

وأبو داود الطيالسي (١٤٤٤) -ومن طريقه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥٨٩٦)، والطبراني (٥١٣٨)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٩٨٥)، والبيهقي (٣/٢٥٤)-، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٣٥٩) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٣٤/١٦١)-، من طريق ورقاء بن عمر،

والواقدي في المغازي (٢/٥٨٣)، وعبدالرزاق (٤٢٣٧) -ومن طريقه أحمد (١٦٥٨٠)، وابن الجارود (٢٣٢)، وابن المنذر في الأوسط (٢٣٤٦)، والطبراني في الكبير (٥١٣٢)، والدارقطني (١٧٧٧)، والحنائي في الحنائيات (١٤٢)، وابن الجوزي في التحقيق (٨٣١)-، وابن أبي شيبة (٨٣٦٤) -ومن طريقه ابن حبان (٢٨٧٥)- عن وكيع، وأحمد (١٦٥٨٢) عن مؤمل بن إسماعيل، والسري بن يحيى في حديث الثوري (١٠٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٣١٨)، وأحكام القرآن (٣٧٢)، من طريق قبيصة، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥٨٩٩)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢/١٨٦)، من طريق أبي إسحاق الفزاري، ستتهم (الواقدي، وعبدالرزاق، ووكيع، ومؤمل، وقبيصة، والفزاري) عن سفيان الثوري،

وسعيد بن منصور في سننه (٦٨٦/التفسير، ٢٥٠٣/الجهاد) -ومن طريقه أبو داود (١٢٣٦)، والطبراني (٥١٤٠)، والدارقطني (١٧٧٨)، والحاكم (٣٣٧/١)، والبيهقي في السنن (٢٥٦/٣)، ومعرفة السنن والآثار (٦٧٥٢)، والبغوي في شرح السنة (١٠٩٦)، والطبري في تفسيره (٤١٢/٧)، وتهذيب الآثار (٤٣٩/مسند عمر)، عن محمد بن حميد، والدارقطني (١٧٧٨) من طريق يوسف بن موسى، وسعيد بن سليمان الواسطي، والبيهقي في الكبير (٢٥٦/٣)، ودلائل النبوة (٣٦٥/٣)، من طريق يحيى بن يحيى، خمستهم (سعيد بن منصور، وابن حميد، ويوسف بن موسى، وسعيد بن سليمان، ويحيى بن يحيى) عن جرير بن عبدالحميد،

وابن أبي شيبة في مسنده (٨١٥)، ومصنفه (٨٣٧٨) -ومن طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢١٧٩)، والطبراني (٥١٣٤)-، وأحمد (١٦٥٨١) -ومن طريقه الطبراني (٥١٣٤)-، والنسائي في الصغرى (١٧٦/٣)، والكبرى (١٩٥٠)، والخطيب في الكفاية (ص١٦٤)، من طريق شعبة بن الحجاج[1]،

والطبري في تفسيره (٤١٣/٧)، وتهذيب الآثار (٤٤٠/مسند عمر)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥٩٠١)[2]، من طريق شيبان بن عبدالرحمن،

والطبري في تفسيره (٤٤٠/٧)، والنسائي في الصغرى (١٧٧/٣)، والكبرى (١٩٥١)، من طريق عبدالعزيز بن عبدالصمد،

والطبري في تفسيره (٤١٤/٧)، وتهذيب الآثار (٤٤٠/مسند عمر)، والدولابي في الكنى والأسماء (٢٨٠)، والطبراني (٥١٣٩)، من طريق إسرائيل بن يونس،

والبغوي في الجعديات (٢٦٥٦) من طريق زهير بن معاوية،

وابن السماك في الثاني من أماليه (٨٩/مخطوط) من طريق قيس بن الربيع،

والطبراني في الكبير (٥١٣٣) من طريق زائدة بن قدامة،

وفيه (٥١٣٦) من طريق علي بن صالح،

---

(١) تنبيه: جاءت صيغة رواية شعبة بلفظ: «سمعت مجاهدًا **يحدث عن** أبي عياش»، وهذه الصيغة ليس فيها ما يفيد التصريح بالسماع، بل هي لفظة محتملة كلفظة «عن»، وبيان ذلك يطول، وممن نص عليه: ابن التركماني في الجوهر النقي (١٦٨/١٠). وقد مشى ابن رجب في فتح الباري (٣٤٥/٨) على أنها تفيد السماع، فعزاها إلى النسائي.

(٢) وقع فيه من رواية محمد بن شعيب بن شابور: «عن سفيان»، وابن شابور معروف بالرواية عن شيبان دون سفيان، وقد أورد ابن أبي حاتم رواية سفيان من وجه آخر سبق، فالظاهر أن الصواب في هذا الموضع: «عن شيبان».

وفيه (٥١٣٧) من طريق جعفر بن الحارث،

الثلاثة عشر راويًا (الثقة، وورقاء، والثوري، وجرير، وشعبة، وشيبان، وعبدالعزيز بن عبدالصمد، وإسرائيل، وزهير، وقيس، وزائدة، وعلي بن صالح، وجعفر بن الحارث) عن **منصور**، به، بنحوه مطولًا ومختصرًا.

* وأخرجه ابن السماك في الثاني من أماليه (٨٩/مخطوط) من طريق قيس بن الربيع، عن خصيف، عن **مجاهد**، به، بنحوه.

الوجه الثاني: منصور، عن مجاهد، قال: حُدِّثنا عن أبي عياش:

* لم أجد من أخرجه من هذا الوجه غير ابن أبي خيثمة.

الوجه الثالث: منصور، عن مجاهد، قال: حَدَّثَنا أبو عياش:

* أخرجه ابن حبان (٢٨٧٦) عن أبي يعلى، عن أبي خيثمة، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٦٧٥٤) من طريق قتيبة بن سعيد، كلاهما (أبو خيثمة، وقتيبة) عن جرير بن عبدالحميد، والطبراني (٥١٣٥) –وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٩٨٦)–، وتمام الرازي في فوائده (٣٢١) –وعنه الحنائي في الحنائيات (١٦٦)–، من طريق داود بن عيسى، والواحدي في الوسيط (٢٥١)، وأسباب النزول (٢٠٤)، من طريق أبي قرة موسى بن طارق، عن سفيان الثوري، ثلاثتهم (جرير، وداود، والثوري) عن **منصور**، به، بنحوه.

❑ دراسة الأسانيد:

رواه منصور بن المعتمر، عن مجاهد، واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: منصور، عن مجاهد، عن أبي عياش الزرقي:

ورواه عنه: أبو الأحوص، والثقة عند الشافعي، وورقاء بن عمر، وسفيان الثوري –من رواية الواقدي، وعبدالرزاق، ووكيع، ومؤمل، وقبيصة، وأبي إسحاق الفزاري، عنه–، وجرير –من رواية سعيد بن منصور، ومحمد بن حميد، ويوسف بن موسى، وسعيد بن سليمان الواسطي، ويحيى بن يحيى، عنه–، وشعبة، وعبدالعزيز بن عبدالصمد، وشيبان بن عبدالرحمن، وإسرائيل، وزهير بن معاوية، وقيس بن الربيع، وزائدة بن قدامة، وعلي بن صالح، وجعفر بن الحارث.

الوجه الثاني: منصور، عن مجاهد، قال: حُدِّثنا عن أبي عياش الزرقي:

ورواه عنه: جرير –من رواية ابن أبي خيثمة، عن أبيه أبي خيثمة، عنه–.

الوجه الثالث: منصور، عن مجاهد، قال: حَدَّثَنا أبو عياش الزرقي:

ورواه عنه: الثوري -من رواية أبي قرة موسى بن طارق، عنه-، وجرير -من رواية أبي خيثمة (في قول أبي يعلى عنه)، وقتيبة بن سعيد، عنه-، وداود بن عيسى.

ومنه يتبين أن الجماعة من أصحاب منصور روته عنه، عن مجاهد، عن أبي عياش، بالعنعنة، والعنعنة صيغة مبدلة عن صيغة صريحة في السماع أو الانقطاع، وليست صيغة أصلية للأداء.

وقد جاءت الصيغة الأصلية للأداء في رواية اثنين من أصحاب منصور: سفيان الثوري، وجرير بن عبدالحميد، واختُلف عنهما فيها:

١- سفيان الثوري:

* فرواه الواقدي، وعبدالرزاق، ووكيع، ومؤمل بن إسماعيل، وقبيصة بن عقبة، وأبو إسحاق الفزاري، عن الثوري، بالعنعنة بين مجاهد وأبي عياش.

* ورواه أبو قرة موسى بن طارق، عن الثوري، بصيغة: «حَدَّثنا أبو عياش».

وأبو قرة ثقة يُغرب[1]، وهذا من إغرابه، فإن عامة أصحاب الثوري، ومنهم بعض المقدَّمين فيه، كوكيع، يروونه عنه بالعنعنة، وهو المحفوظ عن الثوري.

٢- جرير بن عبدالحميد:

* رواه سعيد بن منصور، ومحمد بن حميد الرازي، ويوسف بن موسى، وسعيد بن سليمان الواسطي، ويحيى بن يحيى النيسابوري، عنه، عن منصور، عن مجاهد، عن أبي عياش، بالعنعنة.

* ورواه أبو خيثمة زهير بن حرب، عن جرير، واختُلف عنه:

** فرواه ابن أبي خيثمة، عن أبيه أبي خيثمة، عن جرير، عن منصور، عن مجاهد، قال: حُدِّثنا عن أبي عياش...، فذكره.

** ورواه أبو يعلى، عن أبي خيثمة، عن جرير، عن منصور، عن مجاهد، قال: حَدَّثنا أبو عياش...، فذكره.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٩٧٧).

* ورواه قتيبة بن سعيد، عن جرير، بلفظ: حَدَّثَنا أبو عياش، فتابع رواية أبي يعلى، عن أبي خيثمة.

ولا بد من تحرير الخلاف عن أبي خيثمة، عن جرير، قبلُ، وهو خلافٌ نازلٌ جدًّا، يحتاج أن يُنظر في كون روايتَي الوجهَين مضبوطتَين في مصدرَي تخريجهما، قبل اعتمادهما عن راوييَهما:

فأما رواية ابن أبي خيثمة، فهي مضبوطة عنده هكذا، يدلُّ لذلك أمران:

أحدهما: أنها وقعت على هذه الصورة في أصل الكتاب الخطي[1]، وضُبطت بضم الحاء: «حُدثنا».

ثانيهما: أنه أشار بها إلى علة رواية أبي الأحوص، عن منصور، وهي رواية ظاهرها الاتصال: «مجاهد، عن أبي عياش»، فلا تعل إلا بخلافها، وهو لفظ: «مجاهد: حُدِّثنا عن أبي عياش».

ورواية أبي يعلى، عن أبي خيثمة، مضبوطةٌ عند ابن حبان كذلك، لأمرين:

١- أنها وقعت كذلك في الأصول الخطية للكتاب بترتيبه الأصلي[2]، وبترتيب ابن بلبان -الذي خُرّج منه الحديث-، وكذلك نقلها الهيثمي[3]، وابن عبدالهادي[4]، وغيرهما.

٢- أن ابن حبان بوَّب على الحديث بقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن مجاهدًا لم يسمع هذا الخبر من أبي عياش الزرقي...»[5].

والمسألة من مواضع الإشكال، لكن الأقوى فيها -والله أعلم-: أن رواية ابن أبي خيثمة أصح عن أبيه، وذلك لأمور يؤيد بعضُها بعضًا:

أولًا: أن رواية ابن أبي خيثمة جاءت في مصدرٍ عالٍ، ورواية أبي يعلى في مصدر نازل، أُلِّف بعد الأول بعدَّة عُقود.

---

(١) (ق٦٦).

(٢) صحيح ابن حبان (التقاسيم والأنواع) (٧١١٥).

(٣) موارد الظمآن (ص١٥٤).

(٤) تنقيح التحقيق (٢/٥٩٨).

(٥) صحيح ابن حبان (١٢٨/٧).

ثانيًا: أن بين ابن حبان وأبي خيثمة واسطة، وليس بين ابن أبي خيثمة وأبيه أحد، ومن المتقرر المعلوم أن زيادة الوسائط في الإسناد تزيد مواضع احتمال الخطأ، وتقرّبه.

ثالثًا: أن المصنِّف ابنٌ لأبي خيثمة، وحافظٌ لحديثه، ومختصٌّ به، خلافَ أبي يعلى، والبنوّة من جهات الاختصاص التي ترجّح حديث الراوي عند الاختلاف، فكيف والابن حافظٌ مصنِّف.

رابعًا: أن الاشتباه شديد بين صيغة «حَدَّثنا فلان»، وصيغة: «حُدِّثنا عن فلان»، وقد يسقط لفظ «عن» على بعض الرواة، فيجري على الجادة، ويظنه تصريحًا بالتحديث.

خامسًا: أن التصريح بالسماع معروف من رواية داود بن عيسى، عن منصور، وقد قال أبو نعيم: «لم يقل أحد من أصحاب منصور: (حدثنا أبو عياش الزرقي) إلا داود بن عيسى النخعي، والباقون كلهم قالوا: عن أبي عياش»(١)، وهذا يثير في النفس من رواية التصريح عن جرير، عن منصور، وهي من روايات أصحاب منصور التي نفى أبو نعيم لفظ السماع عنها.

سادسًا: أن الروايات الأخرى عن جرير، وفيها روايات الأثبات الحفاظ: سعيد بن منصور، وسعيد بن سليمان الواسطي سعدويه، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وتابعهم محمد بن حميد الرازي، ويوسف بن موسى القطان، ليس فيها التصريح بالسماع، بل رووه بصيغة: «عن»، وسعيد بن منصور كان ضابطًا لألفاظ الأداء(٢)، فيبعد أن يشذ أبو خيثمة، مع كونه ثقة ثبتًا(٣)، عن هؤلاء، فيرويه بصيغة السماع.

سابعًا: أن الأئمة حكموا بالانقطاع على رواية مجاهد، عن أبي عياش، قال الترمذي والنخشبي: «لا يعرف سماع مجاهد من أبي عياش»، وذكره ابن حبان منسوبًا إلى من لم يسمِّه، وقال أبو نعيم: «في سماعه منه نظر»، ونسبه البيهقي إلى «المحدِّثين»، و«بعض أهل العلم بالحديث»(٤).

والذي يظهر أنه وقع الخطأ نفسه في متابعة أبي خيثمة على صيغة: «حدثنا»، وهي ما أخرجه البيهقي من طريق قتيبة بن سعيد، عن جرير، به، مع أن هذه الرواية وقعت هكذا

---

(١) معرفة الصحابة (١١٧٦/٣).

(٢) ذكره الطحاوي بذلك في هشيم، انظر: شرح معاني الآثار (٣٨٧/١).

(٣) تقريب التهذيب (٢٠٤٢).

(٤) انظر: صحيح ابن حبان (١٢٨/٧)، معرفة الصحابة، لأبي نعيم (١١٧٦/٣)، معرفة السنن والآثار، للبيهقي (٢٩/٥)، مختصر خلافيات البيهقي (٣٥٧/٢)، الحنائيات (٧٦٩/١)، جامع التحصيل (ص٢٧٤).

للبيهقي، وذكرها جوابًا عن نفي سماع مجاهد من أبي عياش، وأكد ذلك بقوله: «وبيَّن فيه سماع مجاهد من أبي عياش»[١].

وجملةٌ من الأمور المذكورة في رواية أبي خيثمة عن جرير تصلح لبيان ذلك في رواية قتيبة، وقتيبة كأبي خيثمة، ثقة ثبت[٢].

فالأظهر: أن جريرًا لا يرويه بصيغة السماع الصريحة، بل رواه بعض أصحابه بصيغة (عن) المحتملة للسماع والانقطاع، وبيَّن أبو خيثمة أنهم اختصروها عن صيغة صريحة بالانقطاع، وتابعه قتيبة -إن صح عنه-.

وإذا ثبت ما سبق، فقد عاد **الخلاف عن منصور** على أوجهه الثلاثة:

بالعنعنة، وهي رواية جملة أصحابه، أبي الأحوص، والثقة عند الشافعي، وورقاء بن عمر، وسفيان الثوري، وشعبة، وعبدالعزيز بن عبدالصمد، وشيبان بن عبدالرحمن، وإسرائيل، وزهير بن معاوية، وقيس بن الربيع، وزائدة بن قدامة، وعلي بن صالح، وجعفر بن الحارث.

وبالتصريح بالسماع، وهي رواية داود بن عيسى.

وبالتصريح بالانقطاع، وهي رواية جرير.

وقد ذكر ابن أبي خيثمة من ذلك: رواية العنعنة، فأخرجها من طريق أبي الأحوص، واستغربها بقوله: «كذا قال: مجاهد، عن أبي عياش»، ثم أسند رواية التصريح بالانقطاع، من طريق جرير.

ويظهر أن ابن أبي خيثمة يرجح جرير، المصرحة بالانقطاع، لأنه عقَّب بها على ما استغربه من الرواية الموهمة للاتصال.

وسيأتي بحث ما يرجح ذلك عقب النظر في الرواية المصرحة بالسماع، وهي رواية داود بن عيسى، حيث قد سبق إنكارها عن أبي نعيم، وأن داود تفرد بها، وقال النخشبي: «هذا حديث مشهور من حديث أبي عتاب منصور بن المعتمر السلمي الكوفي، عن أبي الحجاج مجاهد بن جبر المكي، عن أبي عياش الزرقي واسمه زيد بن الصامت، رواه ورقاء بن عمر اليشكري، وسفيان بن سعيد الثوري، وشعبة، وجرير بن عبدالحميد، وغيرهم، عن منصور،

---

(١) معرفة السنن والآثار (٥/٢٩)، وانظر: السنن (٣/٢٥٧).

(٢) تقريب التهذيب (٥٥٢٢).

وهو غريب من حديث داود بن عيسى...»[١].

وداود بن عيسى ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «وكان متقنًا عزيز الحديث»[٢]، لكنه خالف في ذكر السماع جماعاتٍ من أصحاب منصور، منهم أثبت أصحابه فيه، كجرير، والثوري، وشعبة، وغيرهم.

وإذن، فقد رجح ابن أبي خيثمة رواية جرير، عن منصور، بالتصريح بالانقطاع بين مجاهد، وأبي عياش الزرقي، وهذه الرواية قد تكون هي عمدة من حكم بعدم سماع مجاهد من أبي عياش، وقد مرَّ نقل أقوالهم، فهم من هذه الجهة موافقون لابن أبي خيثمة في كلامه.

والأظهر أن رواية جرير محفوظة عن منصور، كما أشار ابن أبي خيثمة، لأمور:

الأول: أن جريرًا أحد المقدَّمين من أصحاب منصور، قال الدارقطني: «أثبت أصحاب منصور: الثوري، وشعبة، وجرير الضبي»[٣]، ولما عقد عثمان الدارمي فصلًا عن أصحاب منصور، بدأ به، فسأل ابن معين: جرير أحب إليك في منصور أو شريك؟ فقال: «جرير أعلم به»، ثم قدَّم شريكًا على أبي الأحوص[٤]، وظاهر هذا أن جريرًا مقدَّم عنده في منصور.

الثاني: أن مع جرير تفصيلًا في الإسناد، وبيانًا لما أُجمل من صيغ أدائه، وحِفظُ صيغة: «حُدِّثنا عن» أصعب من الرواية السهلة بالعنعنة، ومخالفة الجادة قرينة تثبت وتحفُّظ.

الثالث: أن منصورًا توبع فيه على ما رواه جرير في الجملة، فإن روايةَ جرير تفيد أن مجاهدًا يُرسله، ويحكي فيه القصةَ كما بلغته عن أبي عياش، وقد جاء الحديث عن مجاهد من رواية سبعة من أصحابه مرسلًا، لم يذكروا فيه أبا عياش، حيث رواه عنه على هذا النحو: أيوب السختياني، وخلاد بن عبدالرحمن، وابن جريج، وعمر بن ذر، وابن أبي نجيح، وعكرمة بن خالد، وأيوب بن موسى[٥].

---

(١) الحنائيات (٢/٨٨٢).

(٢) الثقات (٦/٢٨٧).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/٧٢١).

(٤) تاريخ ابن معين، برواية الدارمي (ص٦٠).

(٥) أخرجه عبدالرزاق (٤٢٣٤) من طريق أيوب السختياني، و(٤٢٣٥) من طريق خلاد بن عبدالرحمن، و(٤٢٣٦) عن ابن جريج، وابن أبي شيبة (٨٣٦٣) عن عمر بن ذر، والطبري في تفسيره (٧/٤١١، ٤١٢) من طريق ابن أبي نجيح، وعلقه أبو داود (عقب ١٢٣٦) عن عكرمة بن خالد، وعلقه النخشبي في تخريج الحنائيات (عقب ١٦٦) عن يزيد بن عبدالله بن زريق، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن أيوب بن موسى. ورواياتهم مختصرة، ومطولة. وقد =

ورجَّح الإرسالَ البخاري، قال: «كل الروايات عندي صحيح -يعني: روايات صلاة الخوف-، وكلٌّ يستعمل...، إلا حديث مجاهد، عن أبي عياش الزرقي، فإني أراه مرسلًا»[١]، قال ابن رجب: «مراده: أن هذا الحديث، الصواب عن مجاهدٍ إرسالُهُ عن النبي ﷺ من غير ذكر أبي عياش، كذلك رواه أصحاب مجاهد، عنه، بخلاف رواية منصور، عنه، فرواه عكرمة بن خالد، وعمر بن ذر، وأيوب بن موسى، ثلاثتهم عن مجاهد، عن النبي ﷺ مرسلًا، من غير ذكر أبي عياش، وهذا أصح عند البخاري»[٢]، وقد تبيَّن أن رواية هؤلاء مؤيدةٌ للصحيح عن منصور، لا مخالفة له، ويُستعمل القدر المشترك بين الروايتين في ذلك، وهو حكاية القصة مرسلةً.

وقال النخشبي: «وهو مرسل»، وقال: «ورواه الأوزاعي، عن أيوب بن موسى، عن مجاهد، عن النبي ﷺ مرسلًا...، وهو الصواب»[٣].

وقد جوَّد منصورٌ روايته عن مجاهد، فذكر فيه واسطةَ مجاهد إلى القصة، وصاحبَها الذي بلغَتْهُ عنه، وهو أبو عياش الزرقي، فذِكرُه محفوظ عن مجاهد بصيغة الانقطاع: «حُدِّثنا عن».

ومنصور من أثبت الناس في مجاهد، قال ابن معين: «ما أحد أثبت من منصور عن مجاهد»، وقال أحمد: «ليس أحدٌ أروى عن مجاهد من منصور، إلا ابن أبي نجيح»[٤].

هذا، وقد رواه قيس بن الربيع، عن خصيف بن عبدالرحمن الجزري، عن مجاهد، عن أبي عياش الزرقي، به.

وقيس ضعيف على الأرجح[٥]، وقد رواه على هذا الوجه، ورواه عن منصور أيضًا، ومثله لا يحتمل منه الرواية على الوجهين، خاصة مع انفراده عن خصيف -فيما وجدت-.

=

قال ابن جريج في روايته: «قال مجاهد»، وهو -كما قال البرديجي- لم يسمع من مجاهد إلا حرفًا واحدًا، انظر: تهذيب التهذيب (٦١٧/٢).

(١) العلل الكبير، للترمذي (ص٩٨).

(٢) فتح الباري (٣٤٦/٨).

(٣) الحنائيات (٧٦٩/١، ٨٨٣/٢).

(٤) تهذيب الكمال (٥٥٠/٢٨، ٥٥١).

(٥) انظر: تهذيب التهذيب (٤٤٧/٣)، وقد اقتصر ابن حجر على وصفه في تقريب التهذيب (٥٥٧٣) بقوله: «صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدث به»، لكن قد جرحه عدد من الأئمة جرحًا مفسرًا، وضعفه الجمهور.

ولو ثبتت رواية خصيف، فإن رواية ابن أبي نجيح، ومنصور، والجماعة السابق ذكرهم، عن مجاهد، تُعِلُّها، والله أعلم.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجَّح أن منصورًا رواه عن مجاهد، قال: حُدِّثنا عن أبي عياش، به.

وسبق أن منصورًا أحد أرفع أصحاب مجاهد.

والإسناد منقطع بين مجاهد وأبي عياش، فهو إسناد ضعيف.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أشار ابن أبي خيثمة إلى إعلال الرواية التي ظاهرها اتصالُ ما بين مجاهد وأبي عياش، التي جاءت بصيغة: «عن»، بالرواية الصريحة بالانقطاع بينهما، بصيغة: «حُدِّثنا عن».

وتبيَّن أن مما يرجح ذلك: كون جرير من المقدَّمين من أصحاب منصور، وأن معه تفصيلًا في الإسناد، وأنه حفظ الصيغة التامة، ولم يسلك الجادة، فيروِهِ بالصيغة السهلة المعنعنة، كما أن منصورًا توبع فيه على ما رواه جرير في الجملة، حيث رواه سبعة من أصحاب مجاهد، عنه، مرسلًا.

وقد رجَّح الإرسالَ في الحديث: البخاري، والنخشبي، وبين ذلك، وبين ما رجَّحه ابن أبي خيثمة، قدرٌ مشترك معتبر.

كما يمكن أن يقال: إن من قال بعدم سماع مجاهد من أبي عياش موافقٌ لابن أبي خيثمة في الجملة.

الحديث الثالث عشر

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٢٣٣-٢٣٤):

(٨١٠) وزيد بن خارجة الخزرجي:

٨١١- حدثنا إبراهيم بن المنذر، قال: نا مروان بن معاوية، عن عثمان بن حكيم، عن موسى بن طلحة، عن زيد بن حارثة -كذا قال- أخي بني الحارث، قال: سألت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله، كيف نصلي عليك؟ قال: «صلوا عليَّ وقولوا: اللهم بارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم، وآل إبراهيم، إنك حميد مجيد».

كذا قال لنا إبراهيم -يعني: ابن المنذر-: زيد بن حارثة، ونقص من الإسناد خالدَ بنَ سلمة المخزومي.

وإنما هو: زيد بن خارجة:

٨١٢- حدثنا يحيى بن معين، قال: نا مروان بن معاوية، قال: نا عثمان بن حكيم، عن خالد بن سلمة المخزومي، عن موسى بن طلحة، عن زيد بن خارجة -أخٍ لبني الحارث بن الخزرج-، قال: قلنا: يا رسول الله، قد علمنا كيف نسلم عليك، فكيف نصلي؟ ثم ذكر نحوه.

٨١٣- وزيد بن خارجة هذا هو الذي تكلم بعد الموت، قد تقدم ذكره في الأنصار.

٨١٤- وحدثنا عبدالله بن جعفر، قال: نا عيسى بن يونس، قال: نا عثمان بن حكيم، عن خالد بن سلمة، أن عبدالحميد بن عبدالرحمن دعا موسى بن طلحة، فقال: كيف بلغك في الصلاة على النبي ﷺ؟ فقال موسى: أنا سألت خارجة بن زيد عن الصلاة؟ فقال: قال زيد: أنا سألت النبي ﷺ...، ثم ذكر نحو حديث مروان.

❑ التخريج:

الوجه الأول: موسى بن طلحة، عن زيد بن حارثة:

لم أجد من أخرجه من هذا الوجه غير ابن أبي خيثمة.

الوجه الثاني: موسى بن طلحة، عن زيد بن خارجة:

* أخرجه النميري في الإعلام بفضل الصلاة على النبي ﷺ والسلام (٧٠) من طريق قاسم بن أصبغ، عن **ابن أبي خيثمة**، به، بنحوه، تامًّا.

* وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٢٣٧) من طريق علي بن عبدالرحمن بن محمد بن المغيرة، عن **يحيى بن معين**، به، بمثله.

* وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٣/٣٨٤) عن إبراهيم بن المنذر،

ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/٣٠١) عن عبدالرحمن بن إبراهيم دحيم،

وإسماعيل بن إسحاق القاضي في فضل الصلاة على النبي ﷺ (٦٩) -ومن طريقه العلائي في إثارة الفوائد المجموعة (١٠٩)-، والطبراني (٥١٤٣)، من طريق علي بن المديني،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٠٠٠)، وفي الصلاة على النبي ﷺ (١٨)، وابن قانع في معجم الصحابة (١/٢٣٣)، من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب،

والطبري في تهذيب الآثار (٣٣١/جزء من مسانيد العشرة[1]) عن الحسن بن الصباح[2]،

والبغوي في معجم الصحابة -كما ذكر ابن حجر في الإصابة (٦/٥٦٠)[3]-، عن سويد بن سعيد،

وابن عدي في الكامل (٣/٤٤٥) من طريق محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٩٨٩) من طريق ابن أبي عمر العدني،

وعلقه ابن أبي خيثمة -كما نقل عنه النميري في الإعلام (ص٣٩)- عن محمد بن عباد، وأيوب بن محمد الوزان،

عشرتهم (إبراهيم بن المنذر، ودحيم، وابن المديني، وابن كاسب، والحسن بن الصباح، وسويد، وابن المقرئ، وابن أبي عمر العدني، ومحمد بن عباد، وأيوب الوزان) عن **مروان بن معاوية**، به، بنحوه.

إلا أن سويدًا سمى الصحابي: يزيد بن خارجة.

* وأخرجه أحمد (١٧١٤) عن علي بن بحر، والدولابي في الكنى والأسماء (١٤١٢) من طريق هاشم بن القاسم أبي النضر، كلاهما (علي بن بحر، وأبو النضر) عن عيسى بن يونس،

والبخاري في التاريخ الكبير (٣/٣٨٣)، والبغوي في معجم الصحابة (٨٧٤)، والطبراني

---

(١) وهو المطبوع بعنوان «الجزء المفقود».

(٢) رواه الطبري عنه وجادةً، قال: «ووجدت في كتابي عن الحسن بن الصباح البزار، ولا أذكر سماعًا...».

(٣) وقع في الإسناد سقط يستدرك من طبعة التركي (١١/٤٩٠).

(٥١٤٣) -ومن طريقه أبو نعيم في حلية الأولياء (٣٧٣/٤)-، وأبو نعيم في الحلية (٣٧٣/٤)، ومعرفة الصحابة (٢٩٨٨) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٦٢/١٠)-، من طريق موسى بن إسماعيل أبي سلمة التبوذكي، والنسائي في الكبرى (٧٦٢٥)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٣٠/العشرة)، من طريق المغيرة بن سلمة أبي هشام المخزومي، والنسائي في الكبرى (١٠١٢١) -ومن طريقه النميري في الإعلام (٦٨)- من طريق عبدالله بن يحيى الثقفي، ثلاثتهم (أبو سلمة التبوذكي، وأبو هشام المخزومي، وعبدالله بن يحيى الثقفي) عن عبدالواحد بن زياد،

والنسائي في الصغرى (٤٨/٣)، والكبرى (١٢١٦، ٩٧٩٨) -ومن طريقه النميري في الإعلام (٥، ٦٩)-، وأبو العباس السراج في حديثه (٤١٠)، والبغوي في معجم الصحابة (٨٧٣)، ثلاثتهم (النسائي، والسراج، والبغوي) عن سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، عن أبيه،

ثلاثتهم (عيسى بن يونس، وعبدالواحد، ويحيى بن سعيد الأموي) عن **عثمان بن حكيم**، به، بنحوه.

إلا أن أبا سلمة التبوذكي في روايته عن عبدالواحد بن زياد لم يسم والد زيد، بل قال: سألت زيدًا الأنصاري.

وقال السراج، والبغوي، عن سعيد بن يحيى الأموي، عن أبيه: عن موسى بن طلحة، عن عبدالحميد بن عبدالرحمن، أنه دعاه فأجلسه على السرير، ثم قال: يا أبا عيسى، كيف بلغك في الصلاة على رسول الله ﷺ؟ فقال: سألت زيد بن خارجة...

الوجه الثالث: موسى بن طلحة، عن خارجة بن زيد، عن زيد:

* أخرجه ابن أبي عاصم في الصلاة على النبي ﷺ (١٩) عن محمد بن علي بن ميمون،

والبغوي في معجم الصحابة (٨٧٥) عن عبدالكريم بن الهيثم القطان،

كلاهما (ابن ميمون، وعبدالكريم القطان) عن **عبدالله بن جعفر**، به، بمثله.

إلا أن ابن ميمون قال في إسناده: عن خالد بن سلمة، أن عبدالحميد بن عبدالرحمن دعا موسى بن طلحة حين أعرس ابنه، فقال: يا أبا عيسى، كيف بلغك في الصلاة على النبي ﷺ؟ فقال موسى: أنا سألت خارجة بن زيد[1] عن الصلاة؟ فقال: أنا سألت رسول الله ﷺ...

---

(١) وقع في مطبوعة الصلاة على النبي ﷺ لابن أبي عاصم، بتحقيق حمدي السلفي (ص٢٣)، وبتحقيق حسين شكري (ص١٥)، وأصله الخطي (ق١١): «زيد بن خارجة»، إلا أن ابن حجر نقله عن ابن أبي عاصم في الإصابة =

وقال عبدالكريم القطان: عن خالد بن سلمة: أن عبدالحميد سأل موسى بن طلحة: يا أبا عيسى، كيف بلغك الصلاة على النبي ﷺ؟ فقال خارجة: أنا سألت زيدًا، فقال زيد: أنا سألت رسول الله ﷺ...

الوجه الرابع: موسى بن طلحة، عن زيد بن جارية:

* أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٣/٣٨٣) عن قيس بن حفص، عن عبدالواحد بن زياد،

والساجي -كما ذكر ابن عبدالبر في الاستيعاب (٢/٥٤١)- عن زياد بن عبدالله المزني[١]، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٦١٩) من طريق محمد بن عبدالله الحضرمي مطين، عن سويد بن سعيد، كلاهما (زياد، وسويد) عن مروان بن معاوية،

كلاهما (عبدالواحد، ومروان) عن **عثمان بن حكيم**، عن خالد بن سلمة، عن موسى، به، بنحوه.

إلا أن سويدًا قال في روايته عن مروان: عن يزيد بن جارية.

الوجه الخامس: موسى بن طلحة، عن زيد بن ثابت:

* أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٢٣٠) عن يحيى بن عثمان بن صالح، عن عمرو بن خالد، عن عيسى بن يونس، عن **خالد بن سلمة**، عن موسى، به، بنحوه[٢].

الوجه السادس: موسى بن طلحة، عن أبيه طلحة بن عبيدالله:

* أخرجه ابن أبي شيبة (٨٧٢٤) -ومن طريقه ابن أبي عاصم في الصلاة على النبي ﷺ (١)، وأبو يعلى (٦٥٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٢٢٨)، والنميري في الإعلام (٧٢)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٣/٢٤)-، وأحمد -ومن طريقه المزي في

=

(٦/٥٦١)، فقال: «وأخرجه ابن أبي عاصم من طريق عيسى، لكن قال: خارجة بن زيد»، ولم يخرج ابن أبي عاصم روايةً من طريق عيسى إلا هذه، فهي التي عناها ابن حجر، وقوله فيها: «خارجة بن زيد» يتفق مع الروايات الأخرى عن شيخ ابن أبي عاصم (عبدالله بن جعفر).

(١) وقع في مطبوعة الاستيعاب: «زياد بن عبيدالله المزني»، وكذلك وقع اسم هذا الراوي في غير كتاب من كتب السنة، وصوابه كما أثبت، وسيأتي الكلام عليه -بإذن الله-.

(٢) كذا فيه، ليس فيه عثمان بن حكيم، وتصرف المحقق، فأبدل «زيد بن ثابت» بـ«زيد بن خارجة»، مع أن الدارقطني قد قال في العلل (٤/٢٠٢): «...فقيل عن عيسى بن يونس، عن عثمان بن حكيم، بهذا الإسناد، عن زيد بن ثابت».

تهذيب الكمال (٢٤٩/٢٧)-، والبخاري في التاريخ الكبير (٣٨٤/٣)، وإسماعيل القاضي في فضل الصلاة على النبي ﷺ (٦٨)، والنسائي في الصغرى (٤٨/٣)، والكبرى (١٢١٤، ٧٦٢٤، ٩٧٩٧)، وأبو يعلى (٦٥٣، ٦٥٤)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٢٧/العشرة)، والشاشي (٣) -ومن طريقه الضياء في المختارة (٢٤/٣)-، من طريق مجمع بن يحيى، وعمر بن زرارة الحدثي في نسخته (٢٣/مخطوط)، والبزار (٩٤٢)، والنسائي في الصغرى (٤٨/٣)، والكبرى (١٢١٥، ١٠١٢٠) -ومن طريقه النميري في الإعلام (٧٤)-، من طريق شريك، والبزار (٩٤١) -ومن طريقه النميري في الإعلام (٧٥)-، والطبري في تهذيب الآثار (٣٢٨/العشرة)، والطبراني في الأوسط (٢٥٨٥)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣٧٣/٤)، ومعرفة الصحابة (٣٩٨)، من طريق الحكم بن مروان، عن إسرائيل، والطبري في تفسيره (١٧٥/١٩)، وتهذيب الآثار (٣٢٩/العشرة)، عن محمد بن حميد الرازي، عن هارون بن المغيرة، عن عنبسة بن سعيد، أربعتهم (مجمع، وشريك، وإسرائيل، وعنبسة) عن عثمان بن عبدالله بن موهب،

وابن أبي عاصم في الصلاة على النبي ﷺ (٢) -ومن طريقه الضياء في المختارة (٢٥/٣)-، وابن عدي في الكامل (٢٨٣/٤) -ومن طريقه أبو البركات ابن أبي سعد النيسابوري في أربعين حديثًا من الصحاح العوالي (٤١)، والنميري في الإعلام (٧٧)-، من طريق سليمان بن أيوب بن سليمان بن عيسى بن موسى بن طلحة، عن أبيه أيوب، عن جده سليمان،

كلاهما (ابن موهب، وسليمان بن عيسى) عن **موسى بن طلحة**، به، بنحوه.

إلا أن إسماعيل القاضي في روايته من طريق مجمع بن يحيى، عن ابن موهب، قال: عن موسى بن طلحة، أراه عن أبيه، سقط من كتابي: «عن أبيه».

الوجه السابع: موسى بن طلحة، عن النبي ﷺ:

* علقه البزار (عقب ٩٤٢) عن إسرائيل، عن عثمان بن عبدالله بن موهب، عن **موسى بن طلحة**، به، ولم يسق متنه.

وعلقه ابن عبدالبر في الاستيعاب (٥٤١/٢) عن إسرائيل، به، فذكر «عن أبيه»، وقال: وربما قال فيه: «أراه عن أبيه».

❑ **دراسة الأسانيد:**

روى الحديث موسى بن طلحة، واختُلف عنه، وعمَّن دونه:

الوجه الأول: موسى بن طلحة، عن زيد بن حارثة:

ورواه عنه: عثمان بن حكيم، فيما رواه عنه: مروان بن معاوية -من رواية ابن أبي خيثمة، عن إبراهيم بن المنذر، عنه-.

الوجه الثاني: موسى بن طلحة، عن زيد بن خارجة:

ورواه عنه: خالد بن سلمة، وعنه: عثمان بن حكيم، فيما رواه عنه: مروان بن معاوية -من رواية يحيى بن معين، وإبراهيم بن المنذر (في قول البخاري عنه)، وعبدالرحمن بن إبراهيم دحيم، وعلي بن المديني، ويعقوب بن كاسب، والحسن بن الصباح، ومحمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ، وابن أبي عمر العدني، ومحمد بن عباد، وأيوب بن محمد الوزان، عنه-، وعيسى بن يونس -من رواية علي بن بحر، وهاشم بن القاسم أبي النضر، عنه-، وعبدالواحد بن زياد -من رواية أبي سلمة التبوذكي، وأبي هشام المخزومي، وعبدالله بن يحيى الثقفي، عنه-، ويحيى بن سعيد الأموي.

الوجه الثالث: موسى بن طلحة، عن خارجة بن زيد، عن زيد:

ورواه عنه: خالد بن سلمة، وعنه: عثمان بن حكيم، فيما رواه عنه: عيسى بن يونس -من رواية عبدالله بن جعفر (في قول ابن أبي خيثمة، وعبدالكريم بن الهيثم القطان، عنه)، عنه-.

الوجه الرابع: موسى بن طلحة، عن خارجة بن زيد:

ورواه عنه: خالد بن سلمة، وعنه: عثمان بن حكيم، فيما رواه عنه: عيسى بن يونس -من رواية عبدالله بن جعفر (في قول محمد بن علي بن ميمون، عنه)، عنه-.

الوجه الخامس: موسى بن طلحة، عن زيد بن جارية:

ورواه عنه: خالد بن سلمة، وعنه: عثمان بن حكيم، فيما رواه عنه: عبدالواحد بن زياد -من رواية قيس بن حفص، عنه-، ومروان بن معاوية -من رواية زياد بن عبدالله المزني، عنه-.

الوجه السادس: موسى بن طلحة، عن يزيد بن خارجة:

ورواه عنه: خالد بن سلمة، وعنه: عثمان بن حكيم، فيما رواه عنه: مروان بن معاوية -من رواية سويد بن سعيد (في قول أبي القاسم البغوي، عنه)، عنه-.

الوجه السابع: موسى بن طلحة، عن يزيد بن جارية:

ورواه عنه: خالد بن سلمة، وعنه: عثمان بن حكيم، فيما رواه عنه: مروان بن معاوية -من رواية سويد بن سعيد (في قول محمد بن عبدالله الحضرمي مطين، عنه)، عنه-.

الوجه الثامن: موسى بن طلحة، عن زيد بن ثابت:

ورواه عنه: خالد بن سلمة، وعنه: عيسى بن يونس -من رواية عمرو بن خالد (في قول يحيى بن عثمان بن صالح، عنه)، عنه-.

الوجه التاسع: موسى بن طلحة، عن أبيه طلحة بن عبيدالله:

ورواه عنه: عثمان بن عبدالله بن موهب -من رواية إسرائيل (في قول الحكم بن مروان، عنه)-، وسليمان بن عيسى بن موسى بن طلحة.

الوجه العاشر: موسى بن طلحة، عن النبي ﷺ:

ورواه عنه: عثمان بن عبدالله بن موهب -فيما علقه البزار عن إسرائيل، عنه-.

فتبين من العرض السابق أنه رواه موسى بن طلحة بن عبيدالله، واختُلف عنه، وعمَّن دونه:

أولًا: الخلاف عمَّن دون موسى بن طلحة:

وكل ذلك من الخلاف في رواية عثمان بن حكيم، عنه.

١- إبراهيم بن المنذر:

اختُلف عنه في روايته عن مروان بن معاوية، عن عثمان بن حكيم:

* فقال ابن أبي خيثمة، عن إبراهيم، عن مروان، عن عثمان، عن موسى بن طلحة، عن زيد بن حارثة،

* وقال البخاري، عن إبراهيم، عن مروان، عن عثمان، عن خالد بن سلمة، عن موسى، عن زيد بن خارجة.

وقد استوثق ابن أبي خيثمة من رواية إبراهيم بن المنذر -فيما يظهر-، فإنه قال بعد اسم زيد في الإسناد: «كذا قال»، ثم أعقب الحديث بقوله: «كذا قال لنا إبراهيم: زيد بن حارثة، ونقص من الإسناد: خالد بن سلمة المخزومي، وإنما هو: زيد بن خارجة»، ثم أعقب ذلك بذكر ما يعله من رواية ابن معين، عن مروان بن معاوية.

ويظهر أن ابن أبي خيثمة يُعِلُّ ما سمعه من إبراهيم بن المنذر من إسقاط خالد بن سلمة بأنه قصر به، وبأن غيره جوَّده عن مروان بن معاوية، بقرينة قوله: «نقص من الإسناد...»، ويخطئُه أيضًا في تسمية الصحابي: زيد بن حارثة.

واستعمل ابن أبي خيثمة لذلك أيضًا: متابعات المدار، حيث أسند عقب ذلك روايةً من طريق عثمان بن حكيم، هي رواية عيسى بن يونس، عنه، وفيها ذكر خالد بن سلمة بلا خلاف، لكن وقع فيها: خارجة بن زيد، عن زيد، ووقع في ذلك اختلافٌ في رواية عيسى، سيأتي أن راجِحَه: زيد بن خارجة، فقط. ومع هذا، فقد استفاد منها ابن أبي خيثمة في تصويب أن الاسم في الإسناد: خارجة، لا: حارثة.

والظاهر أن إبراهيم بن المنذر حدَّث به ابنَ أبي خيثمة، فلم يضبطه، وضبطه فيما رواه للبخاري، فإنه قد خالفه فيما أسند لابن أبي خيثمة جُلُّ أصحاب مروان بن معاوية، وفيهم الأئمة، كابن معين، وابن المديني، ودحيم، وغيرهم من الثقات، كابن المقرئ، وابن أبي عمر العدني، وروايتهم أصح عن مروان كما أشار ابن أبي خيثمة.

٢- سويد بن سعيد:

رواه سويد عن مروان، عن عثمان بن حكيم، عن خالد بن سلمة، عن موسى بن طلحة، واختُلف عن سويد:

* فقال أبو القاسم البغوي، عن سويد، عن مروان، عن عثمان، عن خالد، عن موسى: عن يزيد بن خارجة،

* وقال مطين، عن سويد، عن مروان، عن عثمان، عن خالد، عن موسى: عن يزيد بن جارية.

قال الدارقطني وذكر وجهًا من الحديث: «وقيل عن مروان بن معاوية: عن عثمان، عن موسى، عن يزيد بن خارجة، وكلاهما وهم، والصواب: زيد بن خارجة»[(١)].

وقال ابن الأثير بعد أن أشار إلى رواية مطين: «قال بعض العلماء: هذا حديث زيد بن خارجة»[(٢)].

---

(١) العلل (٤/٢٠٢).

(٢) أسد الغابة (٤/٧٠٦).

وقال ابن حجر، وساق رواية البغوي: «وهو وهم نشأ عن تصحيف...، والصواب: زيد، أوله زاي...، وقد وهم فيه سويد وهمًا آخر، فأخرجه أبو نعيم من طريق مطين، عنه، قال: يزيد بن جارية[١]، حرَّف اسمَ أبيه، والصواب: خارجة»[٢].

فالظاهر أن هذا اضطرابٌ من سويد، وهو صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، فأفحش فيه ابن معين القول[٣].

٣- مروان بن معاوية:

* رواه يحيى بن معين، وإبراهيم بن المنذر، وعبدالرحمن بن إبراهيم دحيم، وعلي بن المديني، ويعقوب بن كاسب، والحسن بن الصباح، ومحمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ، وابن أبي عمر العدني، ومحمد بن عباد، وأيوب بن محمد الوزان، عن مروان، عن عثمان، عن خالد بن سلمة، عن موسى، عن زيد بن خارجة.

* ورواه سويد بن سعيد، عن مروان، عن عثمان، عن خالد، عن موسى: عن يزيد بن خارجة، وقيل عنه، به: عن يزيد بن جارية.

* ورواه زياد بن عبدالله المزني، عن مروان، عن عثمان، عن خالد، عن موسى بن طلحة، عن زيد بن جارية.

وزياد ذكره ابن حبان في الثقات، ونَسَبَه: زياد بن عبدالله بن خزاعي بن زياد بن عبدالله بن معقل المزني، وقال: «ربما أغرب»[٤]، وروايته هذه من غرائبه، فقد خالفه الجمع عن مروان، وفيهم أئمة، كلهم رواه عن مروان، فجعله: زيد بن خارجة، وهو الصواب.

٤- عيسى بن يونس:

اختُلف عنه:

---

(١) وقع في مطبوعة الإصابة: حارثة، وتصحح من معرفة الصحابة لأبي نعيم -وعنه ينقل ابن حجر-، وكذلك جاء في مطبوعة دار هجر (٤٩٠/١١).

(٢) الإصابة (٥٦٠/٦).

(٣) تقريب التهذيب (٢٦٩٠).

(٤) الثقات (٢٤٩/٨). وممن روى عنه، عن مروان: الطبري في تفسيره (٢٧٢/٦، ٣٠٣/٩)، وتهذيب الآثار (١٨٣/مسند عمر)، والبزار في مسنده (١١٢٤). وابنه محمد شيخٌ للطبراني وابن قانع وغيرهما، كما في إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني (ص٥٥٣).

* فرواه علي بن بحر، وهاشم بن القاسم أبو النضر، عن عيسى، عن عثمان بن حكيم، عن خالد بن سلمة، عن موسى بن طلحة، عن زيد بن خارجة.

* ورواه عبدالله بن جعفر، عن عيسى، واختُلف عنه:

** فرواه ابن أبي خيثمة، وعبدالكريم بن الهيثم القطان، عنه، عن عيسى، عن عثمان، عن خالد، عن موسى، عن خارجة بن زيد، عن زيد(١).

** ورواه محمد بن علي بن ميمون، عن عبدالله بن جعفر، عن عيسى، عن عثمان، عن خالد، عن موسى، عن خارجة بن زيد، ولم يذكر زيدًا.

* ورواه عمرو بن خالد الحراني -من رواية يحيى بن عثمان بن صالح، عنه-، عن عيسى، عن خالد، عن موسى، عن زيد بن ثابت.

فأما الخلاف عن عبدالله بن جعفر، عن عيسى، فالظاهر أن عبدالله بن جعفر ساق الإسناد مساقَه الطويل، بذكر سؤال عبدالحميد بن عبدالرحمن لموسى بن طلحة، وجوابه إياه، فلم يضبطه، ولذا اختلف عنه ابن أبي خيثمة، وعبدالكريم بن الهيثم القطان، ومحمد بن علي بن ميمون، وثلاثتهم ثقات أثبات(٢).

ورواية ابن ميمون عنه أضبط من غيرها، على ما وقع فيها، فإنه لم يزد فيها راويًا بعد شيخ موسى، وهذا ما عليه رواية الرواة الآخرين عن عيسى بن يونس -كما تبين-.

وقد قلب عبدُالله بنُ جعفر اسمَ شيخ موسى، فجعله خارجة بن زيد، قال ابن حجر:

---

(١) هذا اختصار لإسناد ابن أبي خيثمة المطوَّل، وفيه: عن خالد بن سلمة، أن عبدالحميد بن عبدالرحمن دعا موسى بن طلحة، فقال: كيف بلغك في الصلاة على النبي ﷺ؟ فقال موسى: أنا سألت خارجة بن زيد عن الصلاة؟ فقال: قال زيد: أنا سألت النبي ﷺ...

لكن وقعت رواية عبدالكريم بن الهيثم هكذا: «أن عبدالحميد سأل موسى بن طلحة: يا أبا عيسى، كيف بلغك الصلاة على النبي ﷺ؟ فقال خارجة: أنا سألت زيدًا، فقال زيد: أنا سألت رسول الله ﷺ...»، وفي سياقته اضطراب، فالمسؤول فيه موسى، والمجيب خارجة، والظاهر أنه سقط منه إسنادُ موسى جوابَهُ إلى خارجة، كما في رواية ابن أبي خيثمة، عن عبدالله بن جعفر.

(٢) انظر في عبدالكريم القطان: تاريخ بغداد (١٢/٣٥٨)، وفي محمد بن علي بن ميمون -وهو الرقي-: تهذيب التهذيب (٣/٦٥٣)، وقد اقتصر ابن حجر في تقريب التهذيب (٦١٥٩) على وصفه بقوله: «ثقة»، وقد قال فيه الحاكم: «إمام أهل الجزيرة في عصره، ثقة مأمون»، ووثقه النسائي، بل وقال ابن حجر في آخر ترجمته: «فإن الرقي إمام حافظ ثقة كما ترى».

«وهو مقلوب»[١]، يعني: أن صوابه: زيد بن خارجة، وهذا أصوب عن عيسى بن يونس، فكذلك رواه عنه أبو النضر هاشم بن القاسم، وهو ثقة ثبت[٢]، وعلي بن بحر، وهو ثقة[٣].

وخالف الجميعَ عن عيسى: عمرو بنُ خالد الحراني، فيما رواه عنه يحيى بن عثمان بن صالح، فرواه عن عيسى، عن خالد بن سلمة، عن موسى بن طلحة، عن زيد بن ثابت، فأسقط عثمان بن حكيم من الإسناد، وجعل صحابيَّه: زيد بن ثابت.

وإسقاط عثمان بن حكيم يحتمل أنه سقط نسخ، لا سقط رواية، واختلاف أوجه، فإن الدارقطني قد نقل رواية عيسى، على هذا الوجه، فذكر أنه من روايته عن عثمان بن حكيم.

قال الدارقطني: «قيل عن عيسى بن يونس، عن عثمان بن حكيم، بهذا الإسناد، عن زيد بن ثابت...»، ثم ذكر وجهًا في الحديث، ثم قال: «وكلاهما وهم، والصواب زيد بن خارجة»[٤].

وعمرو بن خالد ثقة[٥]، إلا أن الراوي عنه: يحيى بن عثمان بن صالح، ليِّن، متكلَّم فيه[٦]، وروايته هذه منكرة، لما فيها من مخالفة الثقات على اختلافهم عن عيسى.

٥- عبدالواحد بن زياد:

اختُلف عنه في روايته عن عثمان بن حكيم:

* فرواه أبو سلمة التبوذكي، عن عبدالواحد، عن عثمان، عن خالد بن سلمة، عن موسى بن طلحة، قال: سألت زيدًا الأنصاري.

* ورواه المغيرة بن سلمة أبو هشام المخزومي، وعبدالله بن يحيى الثقفي، عن عبدالواحد، عن عثمان، عن خالد، عن موسى، قال: سألت زيد بن خارجة الأنصاري.

* ورواه قيس بن حفص، عن عبدالواحد، عن عثمان، عن خالد، عن موسى، قال: سمعت زيد بن جارية الأنصاري.

---

(١) الإصابة (٦/٥٦١).

(٢) تقريب التهذيب (٧٢٥٦).

(٣) تقريب التهذيب (٤٦٩١).

(٤) العلل (٤/٢٠٢).

(٥) تقريب التهذيب (٥٠٢٠).

(٦) قال ابن حجر في تقريب التهذيب (٧٦٠٥): «صدوق، رمي بالتشيع، ولينه بعضهم لكونه حدث من غير أصله». وانظر: تهذيب التهذيب (٤/٣٧٧).

والوجه الأول إنما قصَّر أبو سلمة فيه بذكر والد زيد راوي الحديث، واكتفى باسمه، ولعله للاختلاف الكثير في اسم والده، وليُضبط عنه.

وأما رواية قيس بن حفص، فقيس ثقة له أفراد[١]، وهذه الرواية من أفراده، حيث سمَّى والدَ زيدٍ راويَ الحديث: جارية، وخالفه ثبتان: المغيرة بن سلمة، وهو ثقة ثبت[٢]، ويقاربه عبدالله بن يحيى الثقفي[٣].

وقد أشار البخاري إلى إعلال هذا، فقال بعد أن رواه عن قيس: «وحدثنا موسى، عن عبد الواحد، ولم يذكر: (ابن جارية)»[٤].

٦- سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي:

اختُلف عنه في ظاهر إسناد روايته عن أبيه، عن عثمان بن حكيم:

* فقال النسائي، عن سعيد، عن أبيه، عن عثمان بن حكيم، عن خالد بن سلمة، عن موسى بن طلحة، قال: سألت زيد بن خارجة، قال: أنا سألت رسول الله ﷺ...

* وقال السراج، وأبو القاسم البغوي، عن سعيد، عن أبيه، عثمان، عن خالد، عن موسى، عن عبدالحميد بن عبدالرحمن، أنه دعاه، فأجلسه على السرير، قال: يا أبا عيسى، كيف بلغك في الصلاة على رسول الله ﷺ؟ فقال: سألت زيد بن خارجة فقلت: كيف الصلاة على رسول الله ﷺ؟ فقال: أنا سألت رسول الله ﷺ...[٥]

وما في رواية السراج والبغوي قد يخالف ظاهرُه ما في رواية النسائي، من إدخال عبدالحميد بن عبدالرحمن في إسناده، لكن الأظهر أن إدخاله إنما جاء على سبيل حكاية قصته، لا على سبيل الرواية عنه، يريد بقوله: «خالد، عن موسى، عن عبدالحميد بن عبدالرحمن، أنه دعاه، فأجلسه على السرير» أنْ يرويَه خالدٌ: عن موسى، أن عبدالحميد بن عبدالرحمن دعاه، وهذا

---

(١) تقريب التهذيب (٥٥٦٩).

(٢) تقريب التهذيب (٦٨٣٨).

(٣) اقتصر ابن حجر في تقريب التهذيب (٣٧٠٢) على وصفه بقوله: «ثقة»، وقد قال فيه النسائي: «ثقة مأمون»، ووثقه العجلي. انظر: تهذيب التهذيب (٤٥٦/٢).

(٤) التاريخ الكبير (٣٨٣/٣).

(٥) وقع سقط في إسناد السراج، سببه انتقال النظر، حيث سقط فيه قوله: «فقال: أنا سألت رسول الله ﷺ»، وضبَّب عليه الحافظ الضياء المقدسي -كما ذكر محقق كتاب السراج-، لأجل ذلك.

أظهر في رواية البغوي، فإنه قال: «عن خالد بن سلمة، عن موسى بن طلحة، أنه أخبره عن عبدالحميد بن عبدالرحمن أنه دعاه...»، يعني: عن خالد، أن موسى أخبره أن عبدالحميد دعاه...

لكن البغوي قال بعد إسناده الروايةَ عن سعيد بن يحيى الأموي: «هكذا حدثنا ابن الأموي بهذا الحديث، خلط[1] في إسناده»[2]، ولعل ما سبق يدفع الخلط عنه، ولذا اختصر النسائي الإسناد، فجعله عن خالد، عن موسى، عن زيد.

خلاصة رواية عثمان بن حكيم:

يتلخص من الخلاف في رواية عثمان بن حكيم، أن المحفوظ عنه -فحسب-: روايته الحديثَ عن خالد بن سلمة، عن موسى بن طلحة، عن زيد بن خارجة، كذلك رواه عن عثمان: مروان بن معاوية، وعيسى بن يونس، وعبدالواحد بن زياد، ويحيى بن سعيد الأموي، في المحفوظ عنهم.

ثانيًا: الخلاف عن موسى بن طلحة:

تلخص أنه اختُلف عنه:

* فرواه خالد بن سلمة، عن موسى، عن زيد بن خارجة.

* ورواه عثمان بن عبدالله بن موهب، وسليمان بن عيسى بن موسى بن طلحة، عن موسى، عن أبيه طلحة بن عبيدالله.

وقد رواه عن عثمان ابن موهب أربعة رواة، هم: مجمع بن يحيى، وشريك بن عبدالله، وإسرائيل بن يونس، وعنبسة بن سعيد.

لكن قال الطبراني بعد أن أخرج رواية إسرائيل: «... ولا رواه عن عثمان إلا إسرائيل وشريك»[3]، وهو متعقب بروايتي مجمع، وعنبسة، قال مغلطاي بعد أن نقل كلام الطبراني: «وفيه نظر من حيث قوله: (ولا رواه عن عثمان إلا إسرائيل، وشريك)، وذلك أن القاضي إسماعيل[4] رواه عن علي بن عبدالله، ثنا محمد بن بشر، ثنا مجمع بن يحيى، عن عثمان بن

---

(١) وقع في مطبوعة المعجم: «غلط»، وما أثبتُّ من طبعة مبرة الآل والأصحاب (٤٨٧/٢).

(٢) معجم الصحابة (٤٨٧/٢).

(٣) المعجم الأوسط (٩١/٣).

(٤) هو إسماعيل بن إسحاق القاضي، وروايته هذه سبق تخريجها من كتابه: فضل الصلاة على النبي ﷺ، وسبق تخريج إسناده من مصادر أخرى أعلى من كتابه وأنزل.

عبدالله بن موهب...»[١]، ورواية مجمع خاصةً مشهورةٌ في كتب المتقدمين، كابن أبي شيبة، وأحمد، والبخاري، وإسماعيل القاضي، والنسائي، ولا يظهر كيف فاتت الطبراني، والله أعلم.

ولم يُختَلَف عن أصحاب ابن موهب شيئًا -فيما وجدت-، إلا ما علقه البزار بعقب رواية إسرائيل -من رواية الحكم بن مروان، عنه-، فقال: «وهذا الحديث قد رواه غيرُ الحكم بن مروان، عن إسرائيل، عن عثمان بن عبدالله بن موهب، عن موسى بن طلحة، ولم يقل: عن أبيه»[٢]، وقال ابن عبدالبر: «ورواه إسرائيل، عن عثمان بن عبدالله بن موهب، عن موسى بن طلحة، عن أبيه، وربما قال فيه: أراه عن أبيه»[٣].

ولم أجد ما علَّقه البزار وابن عبدالبر من إسقاط إسرائيل قوله: «عن أبيه»، أو شكِّه فيه، بل لم أجده إلا من رواية الحكم بن مروان، وهو صدوق[٤].

وأما رواية سليمان بن عيسى بن موسى بن طلحة، عن جده موسى بن طلحة، عن أبيه طلحة بن عبيدالله، فقد جاءت من طريق ابن ابنه: سليمان بن أيوب بن سليمان بن عيسى بن موسى بن طلحة، وهي نسخة لسليمان عن آبائه، يرويها عن أبيه أيوب بن سليمان، عن جده سليمان بن عيسى، عن موسى بن طلحة.

وسليمان بن أيوب الطلحي هذا وثَّقه بعضهم، لكن ذكر ابن عدي جملةً من أحاديث نسخته، ثم قال: «ولسليمان بن أيوب غير هذا ما ذكرت بهذا الإسناد عشرين حديثًا آخر، وروى هذه النسخة جماعة، وعامة هذه الأحاديث أفراد بهذا الإسناد، لا يتابع سليمان عليها أحد»[٥]، قال الذهبي: «أورد منها ابن عدي عدة أحاديث منكرة»[٦]، وقال في سليمان: «صاحب مناكير، وقد وُثق»[٧].

ومع نكارة أحاديث هذه النسخة، وجهالة آباء سليمان بن أيوب، فإن يعقوب بن شيبة

---

(١) شرح سنن ابن ماجه (٥/٣٦٧).
(٢) مسند البزار (٣/١٥٧).
(٣) الاستيعاب (٢/٥٤١).
(٤) لسان الميزان (٣/٢٥٣).
(٥) الكامل (٤/٢٨٤)، وانظر: لسان الميزان (٤/١٣١).
(٦) تاريخ الإسلام (٥/٣٢٧).
(٧) ميزان الاعتدال (٢/١٩٧).

قال فيها: «هذه الأحاديث عندي صحاح»[١].

وهذا القول مشكل مع كون عامة أحاديثه أفراد لا يتابع عليها، ولعل يعقوب تسمَّح فيها لكونها نسخة في أولاد طلحة، وهم أولى بحفظ علم جدهم.

لكن الأرجح أن في أحاديث النسخة نكارة، وأن الواسطة بين سليمان بن أيوب، وموسى بن طلحة، مجاهيل لا يعرفون، فرواية سليمان بن عيسى بن موسى بن طلحة لهذا الحديث عن جده موسى ليست ذات اعتبار.

وبقي الترجيح بين روايتي خالد بن سلمة، وعثمان ابن موهب، عن موسى بن طلحة.

وخالد هو المعروف بالفأفاء، وهو ثقة، وثَّقه ابن معين، وابن المديني، وأحمد، وابن عمار الموصلي، ويعقوب بن شيبة، والنسائي، وقال أبو حاتم: «شيخ يكتب حديثه»، ورمي بالإرجاء والنصب[٢].

وعثمان بن عبدالله بن موهب ثقة أيضًا، وثقه ابن معين، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وأبو داود، والنسائي[٣].

وبهذا يتبين تقارب خالد بن سلمة، وعثمان بن موهب، في المرتبة من الحفظ والضبط، وأنهما جميعًا ثقتان من من جملة الثقات.

ولهذا لجأ الأئمة إلى قرائن مساعدة، سوى ضبط الراويين وحفظهما، في الترجيح بينهما في هذا الحديث:

فقال علي بن المديني: «خالف خالدُ بنُ سلمة في هذا الحديث عن موسى بن طلحة مَنْ رواه عن أبيه، فجعله عن زيد بن خارجة -أخٍ لبني الحارث بن الخزرج-. ولا أرى خالدَ بنَ سلمة إلا وقد حفظه، لأن طريق موسى بن طلحة إنما يقول القائل: عن موسى، عن أبيه، لأنه المحجة، وذكر هذا إسنادًا لا يُعرف به موسى بن طلحة، ولا أراه إلا قد حفظه»[٤].

فاستخدم علي بن المديني قرينة سلوك الجادة، وأن مخالفة الجادة أقرب إلى الضبط، والجادة

---

(١) تحفة الأشراف (٢١٦/٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٥٢١/١)، وقد اقتصر ابن حجر في تقريب التهذيب (١٦٤١) على وصفه بقوله: «صدوق رمي بالإرجاء وبالنصب»، والرجل أقوى من الصدوق فيما يظهر.

(٣) تهذيب التهذيب (٦٨/٣)، تقريب التهذيب (٤٤٩١).

(٤) الإعلام بفضل الصلاة على النبي ﷺ والسلام، للنميري (ص٤١).

من حديث موسى: حديثُه عن أبيه طلحة بن عبيدالله، ولما كان خالد بن سلمة خالف هذه الجادة، وذكر إسنادًا لا يُعرف به موسى بن طلحة، ترجَّح أنه كان أحفظه له عنه.

وقال يعقوب بن شيبة: سمعت أحمد بن حنبل يقول -وسئل عن مجمع بن يحيى-، قال: «لا أعلم إلا خيرًا، كوفي». قيل له: يروي حديث طلحة: «قد علمنا كيف الصلاة»؟ فقال: «هذا يخالِفُ فيه، ولا أعلم عثمانَ بن حكيم إلا أثبتَ منه»[١].

فوازن أحمد بين الراويين عن راويَي الوجهين، أي: بين رواة الطبقة الثانية من رواة الاختلاف، وهذا من أحمد -فيما يظهر- جنوح إلى تصفية الطرق إلى المختلِفِين عن المدار، وترجيح أن الوهم واقعٌ ممن دون عثمان ابن موهب، وهو مجمع بن يحيى، وذلك قبل أن تُعقد المقارنة بين عثمان وخالد بن سلمة.

وقد يكون انتقالًا من أحمد بعكس ذلك، فيكون رأى أنّ تقارب عثمان، وخالد، في الثقة والحفظ، مع اختلاف روايتيهما، يقوِّي أن الخطأ في الحديث ليس من أيٍّ منهما، فانتقل إلى طبقة الرواة عنهما، إذ لو كان في هذه الطبقة راوٍ خفّ ضبطه، ترجَّح أنه لم يضبطه، وهو ما كان من مجمع بن يحيى، فإنه صدوق[٢]، ولا شك أن عثمان بن حكيم أوثق منه، وأصح حديثًا، فقد قال فيه أحمد: «ثقة ثبت»، ووثقه غير واحد[٣].

إلا أن أحمد لم يذكر في مقابل عثمان بن حكيم إلا مجمعًا، قال النميري: «كأنه لم يقع إليه إلا من رواية مجمع، عن عثمان، وقد رواه غيرُه عنه: شريك، وإسرائيل، وهارون، عن عنبسة»[٤].

إلا أن هؤلاء لا يوازُون عثمانَ بنَ حكيم، فشريك صدوق يخطئ كثيرًا -كما مرَّ في الحديث الرابع[٥]-، وإسرائيل اختُلف عنه فيه -كما سبق-، ورواية هارون، عن عنبسة، جاءت من طريق محمد بن حميد الرازي، وهو ضعيف[٦].

وأشهرُ الروايات عن عثمان بن موهب، وأقدمُها، والمعروفُ منها عند الأئمة: رواية

---

(١) الإعلام بفضل الصلاة على النبي ﷺ والسلام، للنميري (ص٤١).

(٢) تقريب التهذيب (٦٤٨٨).

(٣) تهذيب التهذيب (٥٨/٣)، تقريب التهذيب (٤٤٦١).

(٤) الإعلام بفضل الصلاة على النبي ﷺ والسلام (ص٤٢).

(٥) (ص١٠٢).

(٦) تقريب التهذيب (٥٨٣٤).

مجمع، وهي التي تكلم فيها أحمد، ووازن بها.

كما يمكن ترجيح رواية خالد بن سلمة، بأنه ذكر في روايته قصة وتفصيلًا، وهي ما جاء عنه في أكثر من طريق من أن عبدالحميد بن عبدالرحمن دعا موسى بن طلحة حين عرس على ابنه، فقال: يا أبا عيسى، كيف بلغك في الصلاة على النبي ﷺ؟ فقال موسى: سألت زيد بن خارجة عن الصلاة على النبي ﷺ، فقال زيد: أنا سألت رسول الله ﷺ...

وهذا إسنادٌ مضبوط مجوَّد، وذكر التفصيل فيه دليل على ضبط راويه، وتثبته فيه، وحفظه له، فإن ذكر القصة أصعب من روايته مجرَّدًا عنها، ويحتاج إلى مزيد حفظ وضبط.

وقد ذكر الطبري أن حديث عثمان بن موهب، عن موسى بن طلحة، عن أبيه، قد يجب أن يكون على مذهب الآخرين -وهو يقصد بهذا غالبًا أئمة النقد الكبار- سقيمًا غير صحيح، لعلل، قال: «إحداها: أنه خبر لا يعرف له مخرج عن طلحة، عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به -عندهم- منفرد، وجب التثبت فيه.

والثانية: أنه خبر قد حَدَّث به عن موسى بن طلحة، غيرُ عثمان بن موهب، فقال فيه: عن موسى بن طلحة، عن زيد بن خارجة الأنصاري، عن النبي ﷺ، ولم يقل: عن أبيه.

والثالثة: اضطراب الرواة في ألفاظه، وزيادة بعضهم على بعض فيها، مع نقلهم ذلك جميعًا عن رجل واحد، وذلك -عندهم- من بَيِّن الدليل على وهائه»[1].

ورواية خالد بن سلمة هي ما رجَّحه الدارقطني -أيضًا-، حيث أورد رواية عثمان بن موهب، ثم رواية خالد بن سلمة، وذكر وجهين من الخلاف عن عثمان بن حكيم، عن خالد، ثم قال: «والصواب زيد بن خارجة، وهو أصحُّها»[2]، يعني: أنه أصح ما ذكر من الطرق[3].

والظاهر أنه ترجيح النسائي، فإنه أخرج روايات الحديث في أربعة مواضع من سننه الكبرى، وموضع واحد من المجتبى، ولم يدع موضعًا إلا ابتدأ فيه برواية عثمان بن موهب، ثم عقبها برواية خالد بن سلمة، وقد مرَّ بيان ابن رجب لمنهجه في هذا في الحديث الثاني[4].

---

(١) تهذيب الآثار (ص٢٠٩/جزء من مسانيد العشرة).

(٢) العلل (٤/٢٠٢).

(٣) وهذا يُبعِد ما استظهره النميري من استواء الوجهَين عنده، فإنه قد قال في الإعلام (ص٤٢): «وهو الظاهر من مذهب أبي الحسن الدارقطني، فإنه لم يحكم في هذا الحديث لإحدى الجهتين على الأخرى».

(٤) (ص٨٠).

وهذا أقرب من قول النميري: «وأخرج أبو عبدالرحمن النسائي طريقين في مصنفه، من غير تغليبٍ لأحدهما على الآخر، كأنهما استويا عنده»[١].

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن موسى بن طلحة يرويه عن زيد بن خارجة الأنصاري، مصرِّحًا بسماعه منه، ومصرِّحًا زيدٌ بسؤاله النبي ﷺ، وموسى بن طلحة ثقة جليل[٢].

فهذا إسناد صحيح متصل.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

ساق ابن أبي خيثمة رواية إبراهيم بن المنذر، عن مروان بن معاوية، عن عثمان بن حكيم، عن موسى بن طلحة، عن زيد بن حارثة، وأعلَّها بأن الصواب إدخال خالد بن سلمة بين عثمان وموسى، وتسمية الصحابي: زيد بن خارجة، بدل زيد بن حارثة، وأسند رواية يحيى بن معين، عن مروان، على ما صوَّبه.

ولم أجد من أخرج رواية ابن المنذر، بَلهَ تكلم عليها، سوى ابن أبي خيثمة، وقد جاء الحديث عن إبراهيم بن المنذر نفسه، وعن شيخه، وشيخ شيخه، على ما صوَّبه ابن أبي خيثمة، فكان إعلاله متَّسِقًا مع متابعات إبراهيم بن المنذر، ومتابعات مروان بن معاوية، ومتابعات عثمان بن حكيم، وهذه قرينة الترجيح التي استخدمها في إعلاله، بالإضافة إلى تقصير إبراهيم بن المنذر في ذكر خالد بن سلمة، وتجويد غيره بذلك.

---

(١) الإعلام (ص٤٢).

(٢) تقريب التهذيب (٦٩٧٨).

الحديث الرابع عشر

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٢٥١-٢٥٢):

(٨٥٢) وسعد بن زيد:

٨٥٣- حدثنا عبيدالله بن عمر، قال: نا عفيف بن سالم الموصلي، قال: نا محمد بن أبي حفص الأنصاري، قال: نا جميل بن زيد، عن سعد بن زيد الطائي -قال: وكان من أصحاب النبي ﷺ-، قال: تزوج النبي ﷺ امرأةً من غفار، فدخل بها، فأمرها، فنزعت ثيابها، فرأى بياضًا عند ثدييها، فأماز رسول الله ﷺ عن الفراش، فلما أصبح قال: «الحقي بأهلك»، وكمَّل لها صداقَها.

كذا قال: جميل بن زيد، عن سعد بن زيد -وكان من أصحاب النبي عليه السلام-.

وخالفه أبو معاوية الضرير:

٨٥٤- حدثنا يحيى بن يوسف الزمي، قال: نا أبو معاوية الضرير، عن جميل بن زيد الطائي، عن زيد بن كعب بن عجرة، قال: تزوج النبي ﷺ امرأة من بني غفار...، فذكر نحوه.

قال أبو معاوية: وحدثني رجل، عن جميل بن زيد الطائي، عن زيد بن كعب بن عجرة، أن النبي ﷺ أمر لها بالصداق.

فأبو معاوية سمعه من جميل بن زيد، وزاد فيه عن رجلٍ، عن جميل بن زيدٍ، كلامًا، ووافقه في الإسنادِ الرجلُ الذي حدثه عن جميل بن زيدٍ على: زيد بن كعب بن عجرة، خالفا محمدَ بنَ أبي حفص الأنصاري، الذي روى عنه عفيفٌ الحديثَ.

٨٥٥- وقد سمعت يحيى بن معين يقول: «جميل بن زيد ليس بثقة».

❑ التخريج:

الوجه الأول: جميل بن زيد، عن سعد بن زيد:

* أخرجه البغوي في معجم الصحابة (٩٣٦) عن **ابن أبي خيثمة**، به، بمثله.

* وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (١/٢٥٧)، والخطيب في تالي تلخيص المتشابه (٣٢٧) من طريق عبدالله بن الحسن بن سليمان، كلاهما (ابن قانع، وعبدالله بن الحسن) عن

حامد بن محمد بن شعيب، عن **عبيدالله بن عمر القواريري**، عن عفيف بن سالم، به، بمثله.

إلا أنه سقط عند ابن قانع: محمد بن أبي حفص.

* وأخرجه يونس بن بكير في زياداته على السيرة لابن إسحاق (ص٢٦٨) -ومن طريقه البيهقي (٢٥٦/٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣٤/٣)-،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٠٨/٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣١٩٥)، من طريق عبدالله بن صالح العجلي،

كلاهما (يونس، والعجلي) عن أبي يحيى محمد بن عمر العطار[١]،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣١٩٤، ٧٤٦٣) من طريق عمار بن أبي مالك عمرو بن هاشم الجنبي، عن أبيه،

كلاهما (أبو يحيى العطار، وأبو مالك الجنبي) عن **جميل بن زيد**، به، بنحوه.

الوجه الثاني: جميل بن زيد، عن زيد بن كعب:

* أخرجه الحاكم (٣٤/٤) من طريق الحسن بن علي المعمري، عن **يحيى بن يوسف الزمي**، به، بنحوه.

إلا أن المعمري زاد فيه عقب زيد بن كعب بن عجرة: «عن أبيه»، واقتصر على الوجه الأول عن أبي معاوية، وهو روايته عن جميل بن زيد مباشرة.

---

(١) في رواية يونس: أبو يحيى، وفي رواية العجلي: محمد بن عمر العطار، قال أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٢٧١/٣) بعد أن ذكر رواية يونس: «أبو يحيى هو محمد بن عمر العطار»، ثم أسند رواية العجلي.

وهذا الرجل هو محمد بن أبي حفص، كذلك اعتمد الطحاوي في كلامه على الحديث في شرح مشكل الآثار (١٠٨/٢)، وقد قال البخاري في التاريخ (١٧٨/١): «محمد بن عمر الأنصاري، هو ابن أبي حفص، العطار»، وترجم الذهبي في الميزان (٥٢٧/٣) لمحمد بن أبي حفص الكوفي العطار، فاستدرك عليه ابن حجر في اللسان (١٠٢/٧) قول النباتي: «هو محمد بن عمر الأنصاري الآتي ذكره»، ثم ترجم (٤١٤/٧) لمحمد بن عمر بن أبي حفص العطار الأنصاري، لكن فرق بينهما الخطيب في تالي تلخيص المتشابه (٥٣٤/٢، ٥٣٦). والأظهر من سياق أسانيد هذا الحديث أنه واحد، وقد روى عنه عفيف بن سالم -أحدُ رواة هذا الحديث عنه- حديثًا آخر، فسمَّاه: محمد بن أبي حفص العطار، أخرجه أبو يعلى في معجمه (٥٩)، وقد جاء في بعض طرقه عن عفيف تسميته: محمد بن أبي حفص الأنصاري -كما في رواية ابن أبي خيثمة هنا-، أخرجه الطبراني في الأوسط (١٥٧٣)، والقضاعي في الشهاب (١٣٣٣).

* وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (٨٢٩، ٨٣١) -ومن طريقه ابن حزم في المحلى (١٠/١١٥)-،

وأحمد بن منيع في مسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٣١٣٢/١، ٣١٣٢/٢)، وعنه البغوي في معجم الصحابة (٨٧٨، ٨٧٩، عقب ٢٠٢٢)-،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٦٤٧) عن عبدالملك بن مروان الرقي،

وابن حزم في المحلى (٤٨٦/٩) من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام،

أربعتهم (سعيد، وابن منيع، وعبدالملك بن مروان، وأبو عبيد) عن **أبي معاوية الضرير**، بالوجهين جميعًا، بنحوه.

إلا أن أبا عبيد اقتصر -فيما نقل عنه ابن حزم- على الوجه الأول.

واقتصر أحمد بن منيع وأبو عبيد على: «زيد بن كعب» في اسم شيخ جميل، ولم يقولا فيه: «بن عجرة».

* وأخرجه أحمد (١٦٠٣٢)، وأبو يعلى -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٣١٣٢/٣)، وعنه الأزدي في المخزون (ص١٤٧)- عن مجاهد بن موسى، والبغوي في معجم الصحابة (٨٨٠، عقب ٢٠٢٢) عن زياد بن أيوب، وابن حزم في المحلى (٤٨٦/٩) من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام، أربعتهم (أحمد، ومجاهد، وزياد بن أيوب، وأبو عبيد) عن القاسم بن مالك المزني،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٦٤٨) عن عبدالله بن محمد بن جعفر القزويني، عن عبدالله بن أسامة الكلبي، عن عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه،

و(٦٤٩) من طريق ابن الحماني، عن محمد بن أبي حفص،

والبيهقي (٢٥٦/٧) من طريق محمد بن جابر[1]،

أربعتهم (القاسم بن مالك، وحفص بن غياث، ومحمد بن أبي حفص، ومحمد بن جابر) عن **جميل بن زيد**، به، بنحوه.

---

(١) وقع في روايته عند البيهقي: عن جميل بن زيد، عن زيد بن كعب، قال كعب: تزوج رسول الله ﷺ...، وقد نقلها ابن ناصر الدين في جامع الآثار في السير ومولد المختار (٢٤٨/٧) بإسقاط قوله: «قال كعب»، وقد يحتمل أن صوابه: زيد بن كعب، أو كعب.

إلا أن القاسم بن مالك قال -في رواية أحمد ومجاهد وزياد بن أيوب-: عن كعب بن زيد، أو زيد بن كعب.

ولم يقل مِنْ هؤلاء: «بن عجرة» في اسم شيخ جميلٍ، إلا ابنُ الحماني، عن محمد بن أبي حفص.

الوجه الثالث: جميل بن زيد، عن كعب بن زيد:

* أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢٢٣/٧)، والبغوي في معجم الصحابة (٢٠٢٢) -وعنه ابن قانع في معجم الصحابة (٣٧٩/٢)-، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٦٤٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٨٣٨)، من طريق عباد بن العوام،

وعلقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٣٨١/٥) عن نوح بن أبي مريم،

كلاهما (عباد، ونوح) عن **جميل بن زيد**، به، بنحوه.

الوجه الرابع: جميل بن زيد، عن عبدالله بن كعب:

* أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢٢٣/٧) من طريق محمد بن فضيل، عن **جميل بن زيد**، به.

الوجه الخامس: جميل بن زيد، عن عبدالله بن عمر:

* أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢٢٣/٧) عن محمد بن عبد العزيز، والبغوي في معجم الصحابة (٨٨١) -ومن طريقه ابن عدي (٤٢٧/٢)، والبيهقي (٢١٤/٧، ٢٥٧)-، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٦٤٥) عن موسى بن الحسن الصقلي، كلاهما (البغوي، وموسى) عن محمد بن جعفر الوركاني، كلاهما (محمد بن عبدالعزيز، والوركاني) عن القاسم بن غصن،

والبخاري في التاريخ الكبير (٢٢٣/٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٦٤٤)، من طريق إسماعيل بن زكريا،

وأبو يعلى (٥٦٩٩)، وابن عدي (٤٢٨/٢) -ومن طريقه البيهقي (٢١٣/٧)-، وأبو نعيم في الطب النبوي (٥٠٤)، من طريق أبي بكير النخعي،

ثلاثتهم (القاسم بن غصن، وإسماعيل بن زكريا، وأبو بكير) عن **جميل بن زيد**، به، بنحوه.

إلا أن موسى بن الحسن قال عن الوركاني، عن القاسم بن غصن: عن زيد بن جميل...

❑ دراسة الأسانيد:

الوجه الأول: جميل بن زيد، عن سعد بن زيد:

ورواه عنه: محمد بن أبي حفص العطار الأنصاري -من رواية ابن أبي خيثمة، وحامد بن محمد بن شعيب (في قول عبدالله بن الحسن بن سليمان، عنه)، عن عبيدالله بن عمر القواريري، عن عفيف بن سالم، عنه، ورواية يونس بن بكير، وعبدالله بن صالح العجلي، عنه-، وعفيف بن سالم -من رواية ابن قانع، عن حامد بن محمد بن شعيب، عن عبيدالله بن عمر القواريري، عنه-، وأبو مالك عمرو بن هاشم الجنبي.

الوجه الثاني: جميل بن زيد، عن زيد بن كعب:

ورواه عنه: أبو معاوية -من رواية يحيى بن يوسف الزمي (في قول ابن أبي خيثمة، عنه)، وسعيد بن منصور، وأحمد بن منيع، وعبدالملك بن مروان الرقي، وأبي عبيد القاسم بن سلام، عنه-، ورجلٌ -شيخٌ لأبي معاوية-، والقاسم بن مالك -من رواية أبي عبيد القاسم بن سلام، عنه-، وحفص بن غياث، ومحمد بن أبي حفص -من رواية ابن الحماني، عنه-، ومحمد بن جابر.

الوجه الثالث: جميل بن زيد، عن زيد بن كعب بن عجرة، عن أبيه:

ورواه عنه: أبو معاوية -من رواية يحيى بن يوسف الزمي (في قول المعمري، عنه)، عنه-.

الوجه الرابع: جميل بن زيد، عن زيد بن كعب، أو كعب بن زيد:

ورواه عنه: القاسم بن مالك -من رواية أحمد بن حنبل، ومجاهد بن موسى، وزياد بن أيوب، عنه-.

الوجه الخامس: جميل بن زيد، عن كعب بن زيد:

ورواه عنه: عباد بن العوام، ونوح بن أبي مريم.

الوجه السادس: جميل بن زيد، عن عبدالله بن كعب:

ورواه عنه: محمد بن فضيل.

الوجه السابع: جميل بن زيد، عن عبدالله بن عمر:

ورواه عنه: القاسم بن غصن، وإسماعيل بن زكريا، وأبو بكير النخعي.

فتبين من العرض السابق أنه قد اختُلف عن جميل، وعمَّن دونه، قال ابن حجر: «واختُلف عليه في السند اختلافًا كثيرًا»[(١)]، يعني: جميلاً:

أولًا: الخلاف عمَّن دون جميل:

١- حامد بن محمد بن شعيب:

رواه حامد بن محمد بن شعيب، عن عبيدالله بن عمر القواريري، عن عفيف بن سالم، واختُلف عن حامد:

* فرواه عبدالله بن الحسن بن سليمان، عن حامد، عن القواريري، عن عفيف، عن محمد بن أبي حفص، عن جميل، عن سعد بن زيد.

* ورواه ابن قانع، عن حامد، عن القواريري، عن عفيف، عن جميل، عن سعد.

فأسقط ابنُ قانع محمدَ بن أبي حفص، وهو خطأ منه، إن لم يكن خطأً في النسخة، وعبدالله بن الحسن بن سليمان هو ابن النخاس، ثقة[(٢)]، وابن قانع مذكور بالخطأ مع حفظه[(٣)]، وقد توبع شيخهما على ما رواه ابن النخاس عنه، تابعه ابن أبي خيثمة، عن القواريري.

٢- محمد بن أبي حفص:

اختُلف عنه:

* فرواه عفيف بن سالم، ويونس بن بكير، وعبدالله بن صالح العجلي، عنه، عن جميل، عن سعد بن زيد.

* ورواه يحيى بن عبدالحميد الحماني، عن محمد بن أبي حفص، عن جميل، عن زيد بن كعب بن عجرة.

والمحفوظ رواية الجماعة، وابن الحماني حافظ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث[(٤)]، ووجه: جميل، عن زيد بن كعب، محفوظٌ من غير رواية محمد بن أبي حفص، عن جميل، ويظهر أنه أخذه من رواية أبي معاوية، عن جميل، فإن أبا معاوية ينفرد بقوله: «زيد بن كعب بن عجرة»،

---

(١) لسان الميزان (٣/٥٦١)، بلوغ المرام (ص٣٥٥).

(٢) تاريخ بغداد (١١/٩٨).

(٣) لسان الميزان (٥/٥٠).

(٤) تقريب التهذيب (٧٥٩١).

كما سيأتي نقله عن أبي حاتم الرازي، وقد ذكر هذا ابنُ الحماني في رواية محمد بن أبي حفص هذه.

٣- أبو معاوية:

رواه أبو معاوية عن جميل بن زيد، وعن أبي معاوية جماعةٌ اختُلف عن يحيى بن يوسف الزمي من بينهم:

* فرواه ابن أبي خيثمة، عن يحيى، عن أبي معاوية، عن جميل بن زيد، عن زيد بن كعب بن عجرة.

* ورواه الحسن بن علي المعمري، عن يحيى، عن أبي معاوية، عن جميل، عن زيد بن كعب بن عجرة، عن أبيه.

والمعمري حافظ، في حديثه غرائب وأشياء ينفرد بها[1]، وهذا -إن صح عنه- من ذلك، وابن أبي خيثمة أتقن منه وأحفظ، وقد توبع الزمي عن أبي معاوية على ما رواه ابن أبي خيثمة، فهو المحفوظ عنه.

وقد رواه أبو معاوية عن جميل بن زيد، عن زيد بن كعب بقطعةٍ من المتن، ورواه بقطعةٍ أخرى عن رجل، عن جميل، عن زيد بن كعب، ورواه هكذا أصحابه: سعيد بن منصور، وأحمد بن منيع، وعبدالملك بن مروان الرقي، إلا أن أبا عبيد القاسم بن سلام اقتصر على الوجه الأول، وهذا اختصارٌ منه، أو من ابن حزم حيث أسند روايته.

٤- القاسم بن مالك:

رواه عن جميل بن زيد، واختُلف عنه:

* فرواه أبو عبيد القاسم بن سلام، عن القاسم، عن جميل، عن زيد بن كعب.

* ورواه أحمد بن حنبل، ومجاهد بن موسى، وزياد بن أيوب، عن القاسم، عن جميل، عن زيد بن كعب، أو كعب بن زيد، بالشك.

ورواية الجماعة هي المحفوظة، ورواية أبي عبيد جاءت مقرونة -عند ابن حزم- برواية أبي معاوية التي لم يشك فيها أبو معاوية، فلعل رواية القاسم بن مالك حُملت على روايته.

---

(١) لسان الميزان (٣/٧١).

٥- القاسم بن غصن:

اختُلف في رواية القاسم بن غصن في تسمية جميل بن زيد -مدار الحديث-:

* فرواه أبو القاسم البغوي، عن محمد بن جعفر الوركاني، عن القاسم بن غصن، عن جميل بن زيد، عن ابن عمر.

وتابع الوركانيَّ عن القاسم: محمد بن عبدالعزيز، المعروف بابن الواسطي.

* ورواه موسى بن الحسن الصقلي، عن الوركاني، عن القاسم، عن زيد بن جميل، عن ابن عمر.

وموسى بن الحسن ترجمه الخطيب وابن عساكر في تاريخهما[1]، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقد استغرب روايتَه الطحاوي في أثناء إسنادها، فقال -عقب قوله: «زيد بن جميل»-: «كذا قال»[2]، وقد خالفه الحافظ الثبت أبو القاسم البغوي، فرواه على الصواب، وكذلك توبع شيخهما الوركاني على ما رواه البغوي.

ثانيًا: الخلاف عن جميل بن زيد:

تلخص مما سبق أنه اختُلف عن جميل بن زيد على أوجه:

* فرواه محمد بن أبي حفص، وأبو مالك عمرو بن هاشم الجنبي، عنه، عن سعد بن زيد.

* ورواه أبو معاوية، وشيخٌ له، وحفص بن غياث، ومحمد بن جابر، عن جميل، عن زيد بن كعب.

* ورواه القاسم بن مالك، عن جميل، عن زيد بن كعب، أو كعب بن زيد.

* ورواه عباد بن العوام، ونوح بن أبي مريم، عن جميل، عن كعب بن زيد.

* ورواه محمد بن فضيل، عن جميل، عن عبدالله بن كعب.

* ورواه القاسم بن غصن، وإسماعيل بن زكريا، وأبو بكير النخعي، عن جميل، عن ابن عمر.

فهذه ستة أوجه من الخلاف على جميل، ذكر منها ابن أبي خيثمة الوجهَين الأولين، ومال إلى ترجيح الوجه الثاني منهما، فقال عقب الأول: «كذا قال: جميل بن زيد، عن سعد

---

(١) تاريخ بغداد (٤٣/١٥)، تاريخ دمشق (٤٠٤/٦٠).

(٢) شرح مشكل الآثار (١٠٥/٢).

بن زيد -وكان من أصحاب النبي عليه السلام-، وخالفه أبو معاوية الضرير»، ثم أسند رواية أبي معاوية، والرجلِ شيخِهِ، ثم قال: «فأبو معاوية سمعه من جميل بن زيد، وزاد فيه عن رجلٍ، عن جميل بن زيدٍ، كلامًا، ووافقه في الإسناد: الرجلُ الذي حدَّثه عن جميل بن زيدٍ، على: زيد بن كعب بن عجرة، خالفا محمدَ بنَ أبي حفص الأنصاري الذي روى عنه عفيفٌ الحديثَ».

فذكر ابنُ أبي خيثمة أن أبا معاوية، وشيخَه الرجلَ الذي حدَّثه اتفقا على مخالفة محمد بن أبي حفص عن جميل بن زيد، فقالا فيه: عن زيد بن كعب بن عجرة، ويظهر أن ابن أبي خيثمة اعتمد في ترجيح روايتهما على قرينة اتفاقهما مقابل انفراد محمد بن أبي حفص.

وأبو معاوية ثقة[(١)]، وشيخه لم يُعرف لإبهامه.

لكن وافقهما عليه -كما تبين-: حفص بن غياث، ومحمد بن جابر، إلا أن رواية حفص جاءت من طريق عبدالله بن محمد بن جعفر القزويني، وهو ضعيف، اتهمه الدارقطني بالكذب[(٢)]، فلا يصح عن حفص، ومحمد بن جابر فيه ضعف أيضًا، قال ابن حجر: «صدوق ذهبت كتبه، فساء حفظه، وخلط كثيرًا، وعمي فصار يلقن»[(٣)].

ومحمد بن أبي حفص الذي خالفوه قال فيه الأزدي: «يتكلمون فيه»، وقال ابن حبان: «كان ممن يخطئ»[(٤)]، وتابعه أبو مالك الجنبي، إلا أن روايته جاءت من طريق ابنه عمار، وقد ضعَّفه الأزدي[(٥)]، وأبو مالك نفسه ليّن الحديث[(٦)].

فهذا ما يظهر من ميل ابن أبي خيثمة إلى ترجيح رواية أبي معاوية، وكأن ابن عبدالبر استفاده منه، فقال في ترجمة سعد بن زيد: «ويقولون: إنه أخطأ فيه محمد بن أبي حفص، لأن أبا معاوية روى هذا الحديث عن جميل بن زيد، عن زيد بن كعب بن عجرة»[(٧)].

---

(١) تقريب التهذيب (٥٨٤١).

(٢) لسان الميزان (٥٧٤/٤).

(٣) تقريب التهذيب (٥٧٧٧).

(٤) لسان الميزان (١٠٢/٧، ٤١٤)، وقد سبق في التخريج بيانُ أن محمد بن أبي حفص هو محمد بن عمر العطار.

(٥) لسان الميزان (٥٠/٦).

(٦) تقريب التهذيب (٥١٢٦).

(٧) الاستيعاب (٥٩١/٢)، وذكر بعده قول ابن معين الذي ساقه ابن أبي خيثمة بعده، فهذا ما يشير إلى أنه أخذ كل ذلك عنه. ووقع في المطبوعة: «محمد بن أبي حفصة»، ولا مدخل لابن أبي حفصة في الحديث، وإنما هو كما أثبت.

وقد قال أبو حاتم الرازي، وحكى له ابنُه رواية أبي معاوية: «هو زيد بن كعب، ومنهم من يقول: كعب بن زيد، وأَحَدٌ لا يقول: ابن عجرة»[١]، فتردَّد أبو حاتم في الترجيح بين وجهين من الخلاف: جميل، عن زيد بن كعب، وجميل، عن كعب بن زيد، إلا أنه بيَّن أن أبا معاوية لم يتابَع على قوله في روايته: زيد بن كعب بن عجرة، وهو كذلك، إذ لم أجده عن غيره كما قال أبو حاتم، بل أسقط قولَه: «بن عجرة» بعضُ أصحابه: أحمد بن منيع، وأبو عبيد.

ومال ابن أبي حاتم إلى أن الأصح: جميل، عن كعب بن زيد، فقال: «كعب بن زيد، ويقال: زيد بن كعب، روى أن النبي ﷺ تزوج امرأة فرأى بكشحها بياضًا، روى عنه: جميل بن زيد، وقال بعضهم: جميل بن زيد، عن ابن عمر. وجميل بن زيد، عن كعبٍ، أصحّ»[٢]، وكأنَّ الدارقطني مال إلى هذا -أولًا- في مقابلة وجه: جميل، عن ابن عمر[٣].

وأعلَّ الطحاوي الوجهَ الأخيرَ بخصوصه، وهو رواية جميل، عن ابن عمر، فأخرجه من طريق إسماعيل بن زكريا، عن جميل، ثم قال: «وقد خولف إسماعيلُ عنه في ذلك، فرووه عنه عن غير ابن عمر، ولم نعلم أحدًا وافق إسماعيل بن زكريا عنه في ذلك غيرُ القاسم بن غصن»[٤]، ثم أسند عددًا من الروايات عن جميل على اختلافها.

وحكى ابن عدي في ترجمة إسماعيل بن زكريا قول البخاري: «وقال إسماعيل بن زكريا: حدثنا جميل، حدثنا ابن عمر، قال: تزوج رسول الله ﷺ بامرأة وخلى سبيلها، ولم يصح، وقال ابن فضيل، وعباد بن العوام، والقاسم بن مالك: عن جميل، عن كعب بن زيد، أو زيد بن كعب، عن النبي ﷺ»[٥]، وكأنه يشير بجعل ذلك في ترجمة إسماعيل من الضعفاء إلى فهمه أن البخاري يميل إلى تغليط إسماعيل في ذكر ابن عمر، أو ميل ابن عدي نفسه إليه.

لكنه قد تبيَّن أنه تابعَ إسماعيلَ بنَ زكريا والقاسمَ بنَ غصن: أبو بكير النخعي، وهو

---

(١) العلل (٤٢٣/١).

(٢) الجرح والتعديل (١٦١/٧)، ولم ينسبه إلى أبيه على جادة كتابه، وكذلك نسبه إلى ابن أبي حاتم الحسيني في الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد من الرجال (ص٣٦٤).

(٣) العلل (١٥١/١٣)، وسيأتي نقل كلامه تامًّا.

(٤) شرح مشكل الآثار (١٠٤/٢).

(٥) الكامل (٥١٨/١).

عبدالله بن سعيد[١]، قال ابن حجر في التقريب: «مقبول»[٢]، وقد اتفق هو وإسماعيل بن زكريا، وهو صدوق يخطئ قليلًا[٣]، والقاسم بن غصن، وهو ضعيف[٤]، على رواية وجهٍ واحدٍ عن جميل، واتفاقهم يُحدث لروايتهم قوة يبعد معها أن تُعَل روايتهم مع ما سيأتي من حال شيخهم جميل بن زيد.

وأما ما نقله ابن عدي من كلام البخاري، فله في كتاب البخاري سياقةٌ تامةٌ توضح غير ما فهم ابن عدي، وسيأتي نقلها -إن شاء الله-.

هذا، وقد عاد ابن أبي خيثمة بعد أن أشار إلى ترجيح رواية أبي معاوية، فقال: «وقد سمعت يحيى بن معين يقول: (جميل بن زيد ليس بثقة)».

وهذه إشارةٌ منه إلى أن الاختلاف فيه من جميلٍ نفسه، لكونه لم يكن بثقة، كما قال ابن معين.

وهذا أشار إليه ابن أبي خيثمة مع كونه لم يذكر إلا وجهَين عن جميل، وتبيَّن أنه جاء عنه على ستة أوجه، يكاد يرويها عنه في كل وجه ثقة، أو ضعيفٌ متابَع، إلا رواية القاسم بن مالك، فإنه صدوق فيه لين[٥]، لكن الوجه الذي رواه شكٌّ بين وجهين رواهما ثقتان.

وقد أشار إلى ما أشار إليه ابن أبي خيثمة جماعةٌ من الأئمة:

فقال البخاري: «وقال إسماعيل بن زكريا: حدثنا جميل، حدثنا ابن عمر، تزوج النبي ﷺ امرأةً وخلى سبيلها، وقال ابن فضيل، عن جميل، عن عبدالله بن كعب، وقال عباد بن

---

(١) جاء عند ابن عدي (٢/٤٢٨) لما أسند رواية أبي سعيد الأشج، عن أبي بكير النخعي: «واسم أبي بكير: الوليد بن بكير العذري، كوفي»، والمعروف باسم: الوليد بن بكير، هو التميمي الطهوي، أبو جناب -أو خباب-، انظر: تهذيب التهذيب (٤/٣١٥)، ولم أجد من ذكر أن أبا سعيد الأشج يروي عنه، وأما كونه عبدَالله بن سعيد، فقد عيَّنه بهذا في حديثنا: الدارقطني في العلل (١٣/١٥١)، وروى البخاري حديثًا في الأدب المفرد (١٢١١) عن أبي سعيد الأشج، قال: حدثنا عبدالله بن سعيد بن خازم أبو بكير النخعي...، وانظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٢/٣٤٥)، ويقع في بعض المصادر: أبو بكر النخعي.

(٢) (٣٣٥٥).

(٣) تقريب التهذيب (٤٤٥).

(٤) لسان الميزان (٦/٣٧٩).

(٥) تقريب التهذيب (٥٤٨٧).

العوام: حدثنا جميل، سمع كعب بن زيد، عن النبي ﷺ، وقال القاسم بن مالك[١]، عن جميل، سمع كعب بن زيد أو زيد بن كعب. ولم يصحّ حديثه»[٢].

وقال أبو القاسم البغوي: «اختلف الرواة عن جميل بن زيد في اسم هذا الرجل، وجميل بن زيد ضعيف الحديث جدًّا»، وقال: «وروى هذا الحديثَ جميل بن زيد عن كعب بن زيد، وعن زيد بن كعب بن عجرة، وعن سعد بن زيد، وهذا الاختلاف من قبل جميل بن زيد، وهو ضعيف جدًّا»، وقال: «واضطَرَب هذا الحديث عندي في الإسناد والمعنى من جميل بن زيد الطائي، وهو ضعيف الحديث جدًّا»، ونقل تضعيفه في الموضعين الأولين عن ابن معين، وأحمد[٣].

ونقل ابن عدي كلامَ البخاري السالفَ نقلُه، ثم أسند بعض أوجه الحديث عن جميل، ثم قال: «جميل بن زيد يُعرف بهذا الحديث، واضطرب الرواة عنه بهذا الحديث حسبما ذكره البخاري، وتلوَّن فيه على ألوان، واختَلَف عليه من روى عنه...»[٤].

وقال الأزدي: «كعب بن زيد الأنصاري، ويقال: زيد بن كعب، تفرد عنه بالرواية جميلُ بن زيد وحده»[٥].

وقال الدارقطني: «اختُلف فيه على جميل بن زيد، فرواه القاسم بن غصن، وأبو بكير النخعيُّ عبدُالله بن سعيد، عن جميل بن زيد، عن ابن عمر، وغيره يرويه عن جميل بن زيد، عن كعب بن زيد الأنصاري، وجميل بن زيد متروك»[٦].

وقال بعد أن أسند رواية كعب بن زيد: «غريب، تفرد به جميل بن زيد، عن كعب، واختلف على جميل في اسم هذا الرجل»[٧].

---

(١) وقع في مطبوعة التاريخ الأوسط: «القاسم بن محمد»، وصوابه كما أثبت، فكذلك نقله ابن عدي عن البخاري في الكامل (٤٢٧/٢)، وكذلك هي رواية القاسم بن مالك -كما مرَّ-.

(٢) التاريخ الأوسط (٤٦٢/٣)، وأسنده ابن عدي عن البخاري في ترجمة جميل بن زيد (٤٢٧/٢)، فهو المقصود بكلمة البخاري الأخيرة.

(٣) معجم الصحابة (٤٩٠/٢، ٢٩/٣، ١٢٧/٥).

(٤) الكامل (٤٢٨/٢).

(٥) المخزون (ص١٤٦).

(٦) العلل (١٥١/١٣).

(٧) أطراف الغرائب والأفراد (١٢٤/٢).

وقال أبو نعيم الأصبهاني، وذكر بعض الأوجه عنه: «والاضطراب فيه من جهة جميل بن زيد، لضعفه وسوء حفظه»[١].

وقال البيهقي بعد أن أخرج بعض الأوجه: «مختَلَفٌ فيه على جميل بن زيد كما ترى، قال البخاري: «لم يصحّ حديثه»»[٢].

وقال ابن عبدالبر: «سعد بن زيد الطائي، وقيل: الأنصاري، مختَلَفٌ فيه، ولا يصح، لأنه انفرد بذكره جميل بن زيد»، وقال: «وفي هذا الخبر اضطرابٌ كثير»[٣].

الحكم على الوجه الراجح:

ترجَّح أن جميل بن زيد اضطرب فيه، فرواه على ستة أوجه.

وجميل بن زيد ضعيف جدًّا، قال عمرو بن علي الفلاس: «لم أسمع يحيى ولا عبدالرحمن يحدثان عن جميل بن زيد الطائي بشيء»، وقال ابن معين -في رواية ابن أبي خيثمة، ومعاوية بن صالح-: «ليس بثقة»، وقال -في رواية إسحاق بن منصور-: «لا شيء»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال ابن حبان: «واهٍ»، وذكره الساجي، والعقيلي، في الضعفاء، وقال الدارقطني: «مُقِل متروك»، وقال مرة: «يعتبر به»[٤].

وضعَّف ابنُ حزم حديثَه هذا بضعفه، وقال فيه: «ساقط، متروك الحديث، غير ثقة»، وقال: «مُطَّرح، متروك جملةً»[٥].

وإذا كان جميل بهذه المنزلة من الضعف، فإن اضطرابه في الحديث يزيده ضعفًا ونكارة.

وقد حاد أبو حاتم الرازي عن إثبات الصحبة لزيد بن كعب، أو كعب بن زيد، حيث مال إلى ترجيح أحد هذين الوجهين عن جميل -كما مرَّ-، ثم قال: «ويُدخَل في المسند»، قال ابنه: قلت: له صحبة؟ قال: «يُدخَل في المسند»[٦].

---

(١) معرفة الصحابة (١٢٧٢/٣).

(٢) السنن (٢٥٧/٧).

(٣) الاستيعاب (٥٩١/٢، ١٣١٧/٣).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٥١٧/٢)، ضعفاء العقيلي (١٩١/١)، الكامل، لابن عدي (٤٢٧/٢)، الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (ص١٧٥)، لسان الميزان (٤٨٨/٢).

(٥) المحلى (٤٨٦/٩، ١١٥/١٠).

(٦) العلل (٤٢٣/١).

ولا شك أن إدخال الحديث في المسند أوسع من إثبات الصحبة، فإن إثبات الصحبة يحتاج إلى ثبوتِ إسنادٍ ما يُثبتها، وأما الإدخال في المسند، فإنهم قد يُدخِلون فيه حديثَ الضعفاء، وما ظاهره الإسنادُ إلى النبي ﷺ، ولو كان على الحقيقة منكرًا، أو معلَّلًا بإرسالٍ أو وقفٍ أو غيرِهما، أو منقطعًا، أو كان ضعيفًا بغير ذلك من أسباب الضعف[1].

وعليه فأبو حاتم لم يُثبِت صحبةَ صحابيِّ هذا الإسناد، لضعفه، حيث قد ضعَّف راويَهُ جميلَ بنَ زيد -كما مرَّ-، وإن كان أدخله في المسند، وقد أدخله كذلك أحمد في مسنده، من الوجه الذي قال فيه أبو حاتم: «يُدخَل في المسند».

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أورد ابن أبي خيثمة وجهين من الخلاف عن جميل بن زيد، أحدهما رواية محمد بن أبي حفص، عن جميل، عن سعد بن زيد، وأعله بالآخر، وهو رواية أبي معاوية الضرير، وشيخٍ له، عن جميل، عن زيد بن كعب.

وهذا يؤيده أن أبا معاوية ثقة، وأنه توبع، وأن محمد بن أبي حفص متكلم فيه، ولا تصح له متابعة قوية.

وقد تابع ابنَ أبي خيثمة على هذا: ابنُ عبدالبر.

ثم عاد ابن أبي خيثمة، فنقل تضعيفًا شديدًا من ابن معين في جميل بن زيد، وهي إشارةٌ منه إلى أن الاختلاف من جميل نفسه.

وقد تبين في الدراسة أن هذا يؤيده أن الأوجه عن جميل أكثر مما ذكر ابن أبي خيثمة، حيث بلغت ستة أوجه، وأن رواتها عنه جلهم ثقات.

وقد حكم باضطراب جميل، أو أشار إليه، جمع من الأئمة، هم: البخاري، وأبو القاسم البغوي، وابن عدي، والأزدي، والدارقطني، وأبو نعيم الأصبهاني، والبيهقي، وابن عبدالبر.

---

(١) ينظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص٦٣، ٧١، ١١٩)، فتح المغيث (١/١٨١). ويمكن أخذ هذا من منهج الإمام أحمد في إدخال الأحاديث في مسنده، وقد عقد ابن القيم مبحثًا في كتاب الفروسية المحمدية (ص١٨٨-٢٠١) للتمثيل على ما أنكره أحمد وضعَّفه بأسباب الضعف المختلفة، مما أدخله في مسنده.

الحديث الخامس عشر

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (٢٦٧/١):

(٩٣٢) سهيل بن بيضاء: والبيضاء أمه:

٩٣٣- حدثنا مصعب بن عبدالله، وضرار بن صرد، قالا: نا الدراوردي، عن يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن سعيد بن الصلت، عن سهيل بن بيضاء، قال: بينما نحن مع رسول الله ﷺ في سفر، فقال رسول الله ﷺ: «من شهد أن لا إله إلا الله حرَّم الله عليه النار، وأوجب عليه الجنة».

إلا أن ضرارًا قال: «من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة».

وقال مصعب: حدثني عبدالعزيز بن محمد.

كذا قالا: عن سعيد بن الصلت، عن سهيل بن بيضاء.

وزاد عليهما يحيى بنُ الحماني في الإسناد: عبدَالله بنَ أنيس:

٩٣٤- حدثنا يحيى بن عبدالحميد، قال: نا عبدالعزيز، قال: حدثني ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن سعيد بن الصلت، عن عبدالله بن أنيس، عن سهيل بن بيضاء، قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات يشهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة».

❑ التخريج:

الوجه الأول: يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن سعيد بن الصلت، عن سهيل بن البيضاء:

* أخرجه أبو يعلى -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٢٣/٥)[1]-،

والبغوي في معجم الصحابة (١٠٠٧)، وحديث مصعب الزبيري (٥) -ومن طريقه الخطيب في تالي تلخيص المتشابه (١٩١)، وابن ماكولا في تهذيب مستمر الأوهام (٢٥٦/١)-،

كلاهما (أبو يعلى، والبغوي) عن **مصعب بن عبدالله**، به، بأطول منه.

---

(١) لم يسق إسنادَه البوصيريُّ بتمامه، وعطفه على إسنادٍ من رواية سعيد بن الصلت، عن عبدالله بن أنيس، عن سهيل، والظاهر أنه تجوّز في ذلك، والله أعلم.

* وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٣٣٠) من طريق محمد بن عبدالله الحضرمي مطين، عن **ضرار بن صرد**، به، بمثله.

* وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٨٥٤) -ومن طريقه يحيى ابن منده في معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ (ص٥٩)- عن يعقوب بن حميد،

وابن قانع في معجم الصحابة (٢٧٠/١) من طريق محمد بن عثمان أبي مروان العثماني،

كلاهما (يعقوب بن حميد، وأبو مروان) عن **عبدالعزيز بن محمد الدراوردي**، به، بأطول منه.

* وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (٦٩٩) -وعنه عبد بن حميد كما في إتحاف الخيرة المهرة (٢/٢٣)-، وأحمد (١٥٧٣٨)، والبغوي في معجم الصحابة (١٠١٠)، من طريق بكر بن مضر،

وأحمد (١٥٧٣٩، ١٥٨٤٠)، وابن حبان (١٩٩)، والطبراني في الكبير (٦٠٣٤)، من طريق حيوة بن شريح،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٨٥٤) -ومن طريقه يحيى ابن منده في معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ (ص٥٩)- عن يعقوب بن حميد، عن ابن أبي حازم،

وابن قانع في معجم الصحابة (٢٧٠/١)، والطبراني (٦٠٣٣) -ومن طريقه يحيى ابن منده في معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ (ص٥٨)-، والحاكم (٦٣٠/٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٣٢٩)، من طريق الليث بن سعد،

والطبراني (٦٠٣٣) -ومن طريقه يحيى ابن منده في معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ (ص٥٨)-، وابن منده في معرفة الصحابة (٦٧١/١)، من طريق يحيى بن أيوب،

والطبراني (٦٠٣٣) -ومن طريقه يحيى ابن منده في معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ (ص٥٨)- من طريق عبدالله بن لهيعة،

وعلقه ابن منده في معرفة الصحابة (٦٧٢/١) عن نافع بن يزيد[1]،

سبعتهم (بكر بن مضر، وحيوة، وابن أبي حازم، والليث، ويحيى بن أيوب، وابن لهيعة، ونافع بن يزيد) عن **يزيد بن عبدالله بن الهاد**، به، بنحوه.

---

(١) وقع في المطبوعة: نافع بن زيد، وصوابه كما أثبت، وهو معروف بالرواية عن ابن الهاد، انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٢١٠/٤).

وعلقه ابن منده في معرفة الصحابة (٦٧٢/١) عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن **محمد بن إبراهيم**، به، ولم يسق متنه.

الوجه الثاني: يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن سعيد بن الصلت، عن عبدالله بن أنيس، عن سهيل بن البيضاء:

* أخرجه أبو يعلى -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٢٣/٤)-،

والبغوي في معجم الصحابة (١٠٠٨)، وحديث مصعب الزبيري (٦) -ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد (١٧٤/٤)، والسبكي في مقدمة طبقات الشافعية الكبرى (٤٦/١)-،

والخطيب في تاريخ بغداد (٣٦٠/٤) من طريق عبدالله بن الحسن أبي شعيب الحراني،

ثلاثتهم (أبو يعلى، والبغوي، وأبو شعيب) عن **يحيى بن عبدالحميد الحماني**، به، بمثله، وزاد أبو شعيب: «وأن محمدًا عبده ورسوله».

* وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٢٧١/١) عن أحمد بن زنجويه القطان، عن محمد ابن أبي السري، عن **عبدالعزيز بن محمد الدراوردي**، به، بنحوه.

الوجه الثالث: يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن سهيل بن البيضاء:

* أخرجه أحمد (١٥٨٣٩)، وعبد بن حميد (٤٧٢/المنتخب)، من طريق إبراهيم بن سعد، عن **يزيد بن عبدالله بن الهاد**، به، بأطول منه.

الوجه الرابع: يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن سعيد بن الصلت، عن سهيل بن البيضاء:

* أخرجه البغوي في معجم الصحابة (١٠٠٩) -ومن طريقه ابن ماكولا في تهذيب مستمر الأوهام (٢٥٧/١)- عن محمد بن زنبور، عن ابن أبي حازم، عن **يزيد بن عبدالله بن الهاد**، به، بأطول منه.

الوجه الخامس: يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن سعيد بن الصلت، عن سهيل بن السمط:

* أخرجه البغوي في معجم الصحابة (١٠١١) -ومن طريقه الخطيب في المتفق، كما ذكر ابن حجر في الإصابة (١٧٦/٣)، وابن ماكولا في تهذيب مستمر الأوهام (٢٥٧/١)- من طريق سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، عن **يزيد بن عبدالله بن الهاد**، به، بأطول منه.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديثَ يزيد بن عبدالله بن الهاد، واختُلف عنه:

الوجه الأول: يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن سعيد بن الصلت، عن سهيل بن البيضاء:

ورواه عنه: عبدالعزيز الدراوردي -من رواية مصعب بن عبدالله الزبيري، وضرار بن صرد، ويعقوب بن حميد بن كاسب، وأبو مروان العثماني، عنه-، وبكر بن مضر، وحيوة بن شريح، وابن أبي حازم -من رواية يعقوب بن حميد بن كاسب، عنه-، والليث بن سعد، ويحيى بن أيوب، وعبدالله بن لهيعة، ونافع بن يزيد.

الوجه الثاني: يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن سعيد بن الصلت، عن عبدالله بن أنيس، عن سهيل بن البيضاء:

ورواه عنه: عبدالعزيز الدراوردي -من رواية يحيى بن عبدالحميد الحماني، ومحمد ابن أبي السري، عنه-.

الوجه الثالث: يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن سهيل بن البيضاء:

ورواه عنه: إبراهيم بن سعد.

الوجه الرابع: يزيد بن الهاد، عن سعيد بن الصلت، عن سهيل بن البيضاء:

ورواه عنه: ابن أبي حازم -من رواية محمد بن زنبور، عنه-.

الوجه الخامس: يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن سعيد بن الصلت، عن سهيل بن السمط:

ورواه عنه: سعيد بن سلمة بن أبي الحسام.

ويتبين بهذا أنه اختُلف عن يزيد ابن الهاد، ومن دونه، قال ابن حجر: «وفي سند هذا الحديث اختلافٌ كثير»[1].

أولًا: الخلاف عمَّن دون يزيد بن عبدالله بن الهاد:

١ - الدراوردي:

اختُلف عنه:

(١) الإصابة (١٧٦/٣).

* فرواه مصعب بن عبدالله الزبيري، وضرار بن صرد، ويعقوب بن حميد بن كاسب، وأبو مروان العثماني، عن الدراوردي، عن ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن سعيد بن الصلت، عن سهيل بن البيضاء.

* ورواه يحيى بن عبدالحميد الحماني، ومحمد ابن أبي السري، عن الدراوردي، عن ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن سعيد بن الصلت، عن عبدالله بن أنيس، عن سهيل بن البيضاء، فزادا في إسناده عبدَالله بنَ أنيس.

وقد أخرج ابن أبي خيثمة رواية مصعب بن عبدالله، وضرار بن صرد، ثم قال: «كذا قالا: عن سعيد بن الصلت، عن سهيل بن بيضاء، وزاد عليهما يحيى ابن الحماني في الإسناد عبدَالله بنَ أنيس»، ثم أسند رواية ابن الحماني.

ولعله يشير بهذا إلى رجحان رواية ابن الحماني، بذكر عبدالله بن أنيس، نظرًا لاستغرابه إسقاطهما إياه عن الدراوردي، ولعله نظر إلى أن الإسقاط تقصير لا يقدح في حفظ من جوَّد الحديث، فذكر الراوي الذي أسقطه غيره.

كما أخرج البغوي رواية مصعب، ثم قال: «وقد رواه الحماني، عن الدراوردي، وزاد في إسناده عبدَالله بنَ أنيس، ونقص من الكلام»[(١)]، لكن للبغوي إشارة أخرى تأتي.

وأخرج ابن قانع رواية الليث عن ابن الهاد، وأبي مروان العثماني، عن الدراوردي، عن ابن الهاد، ثم قال: «وزاد غيرُهما رجلًا»، ثم أسند رواية ابن الحماني وابن أبي السري[(٢)].

وأخرج أبو نعيم رواية ضرار بن صرد، عن الدراوردي، ثم قال: «ورواه غير واحد عن الدراوردي، فقال: عن سعيد بن الصلت، عن عبدالله بن أنيس، عن سهيل بن بيضاء»، وقد كان قال عندما ترجم لسهيل: «حديثه عند أنس بن مالك، وعبدالله بن أنيس»[(٣)].

واعتمد الذهبي عن الدراوردي الوجه الذي فيه إدخال عبدالله بن أنيس في إسناده، لكنه أعلَّه، كما سيأتي.

وقد تبيَّن من التخريج، وعرض الأوجه، أن الدراوردي قد توبع على الوجه الأول من هذين الوجهين، وهو إسقاط عبدالله بن أنيس، وتوبع ابن الهاد عليه كما سيأتي.

---

(١) معجم الصحابة (٣/١٠٠-١٠٢)، ، لكنه عاد فذكر متابعة للدراوردي على ما رواه عنه مصعب.

(٢) معجم الصحابة (١/٢٧٠).

(٣) معرفة الصحابة (٣/١٣٢١، ١٣٢٣).

ولم أجد من تابع الدراوردي، ولا ابن الهاد، على الوجه الثاني، بذكر ابن أنيس.

وظاهرٌ أن أكثر الرواة يروونه عن الدراوردي على الوجه الأول، وهم جماعة، أوثقهم مصعب بن عبدالله، فإنه ثقة، عالم بالأنساب(١)، وتابعه ضرارُ بنُ صرد، وهو ضعيف جدًّا(٢)، ويعقوبُ بنُ حميد بن كاسب، وهو صدوق ربما وهم، وكان صاحب مصنفات(٣)، وأبو مروان العثماني، وهو صدوق يخطئ، خاصة إذا روى عن أبيه(٤)، وليس هذا الحديث من ذلك.

فهؤلاء رواة الوجه الأول عن الدراوردي، ويلاحظ أن ثلاثةً منهم مدنيون كشيخهم، وهم مصعب، وقد نزل بغداد، ويعقوب بن حميد، وأبو مروان العثماني، وقد نزل مكة.

وأما الوجه الثاني عن الدراوردي، بذكر عبدالله بن أنيس، فرواه عنه اثنان:

١- يحيى بن عبدالحميد الحماني، وهو حافظ متهم بسرقة الحديث(٥)، وكان كوفيًّا.

٢- محمد ابن أبي السري، وهو صدوق عارف له أوهام كثيرة(٦)، وهو عسقلاني، وروايته جاءت عنه من رواية ابن قانع، عن أحمد بن زنجويه، عنه، وهذا إسناد صحيح عنه.

وانقطاع ما بين سعيد بن الصلت وسهيل بن البيضاء -على ما سيأتي- قد يؤيد إدخال الواسطة بينهما.

إلا أن حال الراويَين بإدخال الواسطة لا تقابل قوةً أحوال الرواة بإسقاطها، بل يحتمل أن ابن الحماني أخذ رواية ابن أبي السري، فرواها عن الدراوردي مباشرة، فإنه معروف بسرقة الحديث.

---

(١) اقتصر ابن حجر في تقريب التهذيب (٦٦٩٣) على وصفه بقوله: «صدوق عالم بالنسب»، والظاهر أنه أرفع من الصدوق، وإنما تُكُلِّم فيه لتوقفه في مسألة خلق القرآن، فقد وثقه ابن معين، والدارقطني، ومسلمة، وابن مردويه، وقال أحمد بن حنبل: «ثبت». انظر: تهذيب التهذيب (٨٥/٤). ولذا قال الذهبي في الكاشف (٥٤٦٧): «ثقة، غُمز للوقف».

(٢) قال ابن حجر في تقريب التهذيب (٢٩٨٢): «صدوق له أوهام وخطأ، ورمي بالتشيع، وكان عارفًا بالفرائض»، والظاهر من ترجمة الرجل أنه دون الصدوق ذي الأوهام، فقد روي عن ابن معين تكذيبه، وقال فيه البخاري والنسائي: «متروك الحديث»، وقال النسائي في موضع: «ليس بثقة»، وقال أبو حاتم: «صدوق، صاحب قرآن وفرائض، يكتب حديثه ولا يحتج به»، ولعله أراد بكونه صدوقًا: ديانته وعدم تعمده الكذب، ولذا أشار إلى ضعفه بقوله: «يكتب حديثه ولا يحتج به»، وضعفه الدارقطني، وأبو أحمد الحاكم، والساجي، وابن حبان، وغيرهم. انظر: تهذيب التهذيب (٢٢٧/٢). وهذه كلمات شديدة في جرحه، خاصة أن كلمةً مثل: «متروك الحديث» قيلت فيه من مثل البخاري.

(٣) تقريب التهذيب (٧٨١٥)، تهذيب التهذيب (٤٤٠/٤).

(٤) تقريب التهذيب (٦١٢٨)، تهذيب التهذيب (٦٤٤/٣).

(٥) تقريب التهذيب (٧٥٩١).

(٦) تقريب التهذيب (٦٢٦٣).

ورواية ابن الحماني أشهر من رواية ابن أبي السري، فقد رواها عنه ثلاثة أئمة: ابن أبي خيثمة، وأبو يعلى، وأبو القاسم البغوي، وتابعهم أبو شعيب الحراني، وهو ثقة[١]، ولعلها اشتهرت عنه لغرابتها، ولم تشتهر عن ابن أبي السري، لكونه كان معروفًا بكثرة الغلط.

وسواء صح هذا أو لا، فإن رواية المدنيين، وفيهم الثقة مصعب بن عبدالله الزبيري، أصح عن الدراوردي من رواية هذين، وقد تكلم فيهما على ما سبق، وليس منهما مدني، خاصة أن الدراوردي توبع عليه عن ابن الهاد، إذ تابعه عليه جميعُ مَن رواه عنه، على اختلاف أقوالهم فيه، فلم يذكر أحدٌ منهم عبدَالله بنَ أنيس في الإسناد، وسيأتي أن ابن حجر رجَّح إسقاط ابن أنيس بهذا.

وثمة احتمالٌ آخر في رواية الدراوردي، فإنَّهُ نفسَه كان ثقةً إذا حدث من كتابه، وإذا حدث من كتب الناس، أو من حفظه، وهم[٢]، فربما كان الاختلاف عنه من قبل هذا، ويكون حدَّث المدنيين ومن معهم على الصواب من كتابه، وحدث الآخرَين من حفظه.

وقد أشار إلى ترجيح رواية مصعب، ومن تابعه، عن الدراوردي: أبو القاسم البغوي، فإنه أسند روايةَ مصعب، ثم روايةَ ابن الحماني، ثم وجهًا آخر في الحديث، ثم قال: «ورواه بكر بن مضر، عن ابن الهاد، مثلَ ما رواه مصعب، عن الدراوردي»[٣]، فكأنه يميل إلى تقوية رواية مصعب، عن الدراوري، بهذه المتابعة.

وأشار إلى ذلك: الخطيب البغدادي، فقال، وأخرج رواية ابن الحماني: «روى هذا الحديثَ مصعبُ بنُ عبدالله الزبيري، عن عبدالعزيز، فلم يذكر عبدَالله بنَ أنيس في إسناده، بل قال: عن سعيد بن الصلت، عن سهيل بن البيضاء»[٤].

وأشار إلى ذلك أيضًا: الأمير ابن ماكولا، فساق رواية مصعب، عن الدراوردي، ثم قال: «تابع عبدَالعزيز الدراورديَّ على هذه الرواية: يحي بن أيوب، وعبدالله بن لهيعة، وحيوة بن شريح، وبكر بن مضر، وخالفهم يحيى بن عبدالحميد الحماني، فرواه عن عبدالعزيز بن

(١) لسان الميزان (٤/٤٥٤).

(٢) قال ابن حجر في تقريب التهذيب (٤١١٩): «صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ...»، ومجموع كلام الأئمة في ترجمته يظهر منه –والله أعلم– أنه أرفع من الصدوق في غير ما أُخذ عليه. انظر: تهذيب التهذيب (٢/٥٩٣).

(٣) معجم الصحابة (٣/١٠٠–١٠٢).

(٤) تاريخ بغداد (٤/١٧٤).

محمد، عن ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن سعيد بن الصلت، عن عبدالله بن أنيس، عن سهيل بن البيضاء، فزاد في إسناده عبدَالله بنَ أنيس»[١].

وهذا أرجح وأقوى عن الدراوردي، والله أعلم.

وإدخال عبدالله بن أنيس في الحديث غير صحيح، سواء صحَّ عن الدراوردي إدخالُه أم لم يصح، وسيتضح هذا عند ذكر الجماعة الذين رووه عن ابن الهاد بإسقاطه.

وقد أشار إلى خطأ إدخال ابن أنيس فيه، وهي إشارةٌ ضعيفة: البخاري، فأبو حاتم، حيث ذكرا رواية سعيد بن الصلت، عن سهيل بن البيضاء، ثم وصفاها بالإرسال، زاد البخاري: «ولم يسمع منه»[٢]، فلم يذكرا لسعيد إلا الرواية المباشرة عن سهيل، ووصفاها بالانقطاع، وهذا يُلمِح إلى أنها المعتمدة عندهما، لا رواية الواسطة.

ولا يَرِد أنهما استفادا الانقطاعَ من رواية الواسطة، مما يدل على اعتمادهما لها، إذ الإرسال بين سعيد وسهيل مستفادٌ من معرفة التاريخ والوفيات أولًا، فإن سهيلًا توفي على عهد النبي ﷺ، وصلى عليه ﷺ[٣]، قال الذهبي: «سعيد بن الصلت تابعي كبير، لا يمكنه أن يسمع من سهيل، ولو سمع منه لسمع من النبي ﷺ، ولكان صحابيًّا...»[٤]، فلم تفتقر معرفةُ الانقطاع إلى الرواية بالواسطة.

وقال الذهبي: «وأما الدراوردي، فقال: عن ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن سعيد بن الصلت، عن عبدالله بن أنيس، وهذا متصل عن سهيل...، لكن المرسل أشهر»[٥].

وقال ابن حجر: «وقال ابن منده: «قد رُوي عن سعيد بن الصلت، عن عبدالله بن أنيس، عن سهيل بن بيضاء». قلت: هو كذلك عند البغوي، وأكثر من رواه لم يذكروا ابنَ أنيس، وهو عند أحمد من ثلاث طرق عن يزيد بن الهاد، ليس فيه عبدالله بن أنيس»[٦].

---

(١) تهذيب مستمر الأوهام (١/٢٥٦).

(٢) التاريخ الكبير (٣/٤٨٣، ٤/١٠٣)، الجرح والتعديل (٤/٣٤، ٢٤٥).

(٣) انظر: الموطأ (٥٤٠)، التاريخ الكبير (٤/١٠٣)، صحيح مسلم (٩٧٣)، الجرح والتعديل (٤/٢٤٥)، معجم الصحابة، للبغوي (٣/١٠٠، ١٠٣)، معرفة الصحابة، لابن منده (١/٦٧٠)، تحفة الأشراف (١١/٤٣٠، ١٢/٣٤٧)، إتحاف المهرة (١٦/١٠٦٧، ١١٣٠، ١٧/٨٥، ٦٣٠)، الإصابة (٣/١٧٤).

(٤) تاريخ الإسلام (١/٤٤٣).

(٥) تاريخ الإسلام (١/٤٤٣).

(٦) الإصابة (٣/١٧٤).

٢- ابن أبي حازم:

اختُلف عنه في روايته عن ابن الهاد:

* فرواه يعقوب بن حميد بن كاسب، عنه، عن ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن سعيد بن الصلت، عن سهيل بن البيضاء.

* ورواه محمد بن زنبور، عنه، عن سعيد بن الصلت، عن سهيل بن البيضاء، فأسقط منه محمدَ بنَ إبراهيم.

وابن زنبور صدوق له أوهام[١]، ويعقوب بن حميد أحسن حالًا منه فيما يظهر -وقد مرَّ-، فروايته قوية عنه.

لكن يعقوب قرن ابن أبي حازم بالدراوردي، فيداخل هذا احتمالُ أنه حمل رواية أحدهما على رواية الآخر.

إلا أنه توبع عن الدراوردي -كما سبق-، كما توبع ابنُ أبي حازم على ما رواه عنه، عن ابن الهاد، فهذا ما يصحح روايته، ويرجِّحها على رواية ابن زنبور.

ثانيًا: الخلاف عن يزيد بن عبدالله بن الهاد:

* رواه الدراوردي -في الأصح عنه-، وبكر بن مضر، وحيوة بن شريح، وابن أبي حازم -في الأصح عنه-، والليث بن سعد، ويحيى بن أيوب، وعبدالله بن لهيعة، ونافع بن يزيد، عن ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن سعيد بن الصلت، عن سهيل بن البيضاء.

* ورواه إبراهيم بن سعد، عن ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن سهيل بن البيضاء، فأسقط سعيد بن الصلت.

* ورواه سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، عن ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن سعيد بن الصلت، عن سهيل بن السمط.

فأما رواية إبراهيم بن سعد، فيظهر أنه قد قصَّر فيه، فأسقط سعيدَ بن الصلت، وجوَّده الجماعة عن ابن الهاد، فحفظوا ذكرَه فيه، وعلَّق ابن منده متابعةَ يحيى بن سعيد الأنصاري لابن الهاد على ما رووه عنه، لكني لم أجد روايته مسندةً.

---

(١) تقريب التهذيب (٥٨٨٦).

والجماعة عن ابن الهاد فيهم الثقات الأثبات، كبكر بن مضر، وحيوة، والليث[١]، وفيهم من هو دونهم.

وخالفهم جميعًا: سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، فسمى صحابيَّ الحديث: سهيل بن السمط.

وقد انفرد بهذا سعيد بن سلمة، قال ابن ماكولا: «وهذه روايةٌ لا يتابع عليها ابن أبي الحسام، ولم يقل: سهيل بن السمط غيرُه»[٢]، وقال ابن حجر: «ليس في شيءٍ من طرقه لسهيل بن السمط ذِكرٌ إلا في رواية سعيد بن سلمة»[٣].

وأعل روايةَ سعيد الأئمة:

فقال أبو القاسم البغوي: «ورواه أيضًا: سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، عن ابن الهاد، وخالف الجميعَ في نسب سهيل»، ثم أسند روايته عن محمد بن علي الجوزجاني، عن عبدالله بن رجاء، عن سعيد، به، وقال بعد ذكر سهيل بن السمط: «هكذا قال لنا محمد بن علي، وأحسب أن الوهم من سعيد بن سلمة»[٤].

وساق الخطيب البغدادي الخلاف، وساق رواية ابن أبي الحسام في آخره، فقال: «هكذا قال، وقول ابن أبي الحسام وهم»[٥].

وقال ابن ماكولا بعد أن حكى تفرده: «وهو عندي وهم»[٦].

وسعيد بن سلمة بن أبي الحسام صدوق صحيح الكتاب، يخطئ إذا حدَّث من حفظه[٧]، والظاهر أن هذا حدَّث به من حفظه، فلم يضبط نسب صحابيِّه.

وقد كان ابن حجر أورد سهيل بن السمط في القسم الرابع من حرف السين من الصحابة، وهو قسمُ مَنْ ذُكر في الصحابة على سبيل الوهم والغلط، لكنه قال: «ثم تأملت

---

(١) انظر فيهم على التوالي: تقريب التهذيب (٧٥١، ١٦٠١، ٥٦٨٤).

(٢) تهذيب مستمر الأوهام (/٢٥٨).

(٣) الإصابة (١٧٦/٣).

(٤) معجم الصحابة (١٠٣/٣).

(٥) تالي تلخيص المتشابه (٣٢٢/١).

(٦) تهذيب مستمر الأوهام (/٢٥٨).

(٧) تقريب التهذيب (٢٣٢٦).

سياقه، فوجدته محتملًا، فنقلته إلى هذا القسم»[١]، يعني: القسم الأول، وهو قسمُ مَنْ وردت صحبته بطريق الرواية عنه، أو عن غيره، سواء كانت الطريق صحيحة، أو حسنة، أو ضعيفة.

والأليق به -والله أعلم- ما كان ابن حجر ذهب إليه أولًا، فإن سعيد بن سلمة بن أبي الحسام خولف مخالفة شديدة، مع الكلام في ضبطه، فرواه الجمع الكثير على اختلاف أقوالهم في الحديث، وفيهم الحفاظ الأثبات، عن ابن الهاد، بتسميته: سهيل بن البيضاء، فالأقرب أن جعلَه ابنَ السمط وهمٌ وغلط محض.

وهو جارٍ حتى على ضابط ابن حجر للقسم الرابع، فإنه قال: «ولم أذكر فيه إلا ما كان الوهم فيه بيِّنًا، وأما مع احتمال عدم الوهم فلا، إلا إن كان ذلك الاحتمال يغلب على الظن بطلانه»[٢]، وهذا من ذلك، والله أعلم.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن ابن الهاد يرويه عن محمد بن إبراهيم، عن سعيد بن الصلت، عن سهيل بن البيضاء.

وابن الهاد ثقة[٣]، وشيخه كذلك، لكنَّ له أفرادًا[٤]، ورواية ابن الهاد عنه مشهورة، مخرجة في الصحيحين وغيرهما، فلا إشكال في سماعه منه.

وسعيد بن الصلت ذكره ابن حبان في الثقات، ولم أجد لغيره فيه جرحًا ولا تعديلًا[٥].

إلا أنه سبق قول البخاري وأبي حاتم الرازي في انقطاع ما بين سعيد وسهيل، فالحديث بهذا الإسناد منقطع ضعيف.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أشار ابن أبي خيثمة إشارةً واحدةً في رواية الدراوردي، عن ابن الهاد، بعينها.

وقد أشار فيها إلى ترجيح رواية ابن الحماني، عن الدراوردي، بذكر عبدالله بن أنيس في الإسناد بين سعيد بن الصلت، وسهيل بن البيضاء.

---

(١) الإصابة (٣/١٧٦).

(٢) الإصابة (١/١٥٧).

(٣) تقريب التهذيب (٧٧٣٧).

(٤) تقريب التهذيب (٥٦٩١).

(٥) الثقات (٤/٢٨٥)، وانظر ترجمته في: التاريخ الكبير (٣/٤٨٣)، الجرح والتعديل (٤/٣٤)، تعجيل المنفعة (١/٥٨٥).

واستظهرت أنه نظر إلى أن الإسقاط تقصير لا يقدح في تجويد من جوَّد الحديث، فحفظه، ورواه تامًّا.

وأنه ربما يؤيد ذلك: انقطاع ما بين سعيد بن الصلت وسهيل بن البيضاء.

وقد وافق ابنَ أبي خيثمة على ذلك: ابن قانع، وأبو نعيم.

إلا أن القرائن دلت -فيما ظهر لي- على خلافه، وأن الراجح عن الدراوردي: رواية مصعب بن عبدالله الزبيري ومن تابعه، عنه، بإسقاط عبدالله بن أنيس.

وأشار إلى ترجيح هذا عن الدراوردي خاصة: أبو القاسم البغوي، والخطيب، وابن ماكولا.

وأشار إلى ترجيحه في عامة الحديث -صح عن الدراوردي، أو لم يصح-: البخاري، وأبو حاتم، ثم الذهبي، وابن حجر.

الحديث السادس عشر

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٢٧٣-٢٧٥):

(٩٦٨) سويد بن قيس:

٩٦٩- حدثنا أبو نعيم، قال: نا سفيان، عن سماك بن حرب، قال: أخبرني سويد بن قيس، قال: جلبت أنا ومخرفة العبدي بزًّا من هجر، فأتانا رسول الله ﷺ يمشي، فابتاع منا سراويلًا، وثَمَّ وَزَّان يَزِن بالأجر، فقال: «يا وَزَّان زِن وأَرجِح».

كذا يقول الثوري، وخالفه شعبة بن الحجاج:

٩٧٠- حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: نا شعبة، عن سماك بن حرب، عن أبي صفوان، أنه باع من النبي ﷺ رِجْلَ سراويل، فلما وزن له أرجَحَ له.

وشعبة أسمى أبا صفوان هذا، فقال: مالك بن عميرة.

وقال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثالث من التاريخ الكبير (٣/٢١-٢٢) بعد رواية سفيان الثوري:

خالفه شعبة.

ثم أسند رواية شعبة، ثم قال:

٣٦٧٦- رأيت في كتاب علي: سمعت يحيى بن سعيد يقول: «ليس أحدٌ أحبّ إليَّ من شعبة بن الحجاج، ولا يعدله أحدٌ عندي، وإذا خالفه سفيان الثوري، أخذت بقول سفيان».

٣٦٧٧- وسئل يحيى بن معين: ما تقول في سفيان وشعبة إذا اختلفا في الكوفيين؟ قال: «كان سفيان أحفظ للرجال».

❑ التخريج:

الوجه الأول: سماك بن حرب، عن سويد بن قيس:

* أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه (٣٦٧٤/السفر الثالث)،

والبخاري في التاريخ الكبير (٤/١٤١) -ومن طريقه أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (ق٢٣٦ب)-،

والدولابي في الكنى والأسماء (٤١٣) عن الهيثم بن خالد،

والبغوي في معجم الصحابة (عقب ٢٠٦٨) عن أحمد بن محمد القاضي[1]،

والطبراني في الكبير (٦٤٦٦) عن علي بن عبدالعزيز،

وابن مخلد في حديثه (٨٠/ضمن مجموع عشرة أجزاء حديثية) من طريق الحسن بن سلام السواق،

ستتهم (ابن أبي خيثمة، والبخاري، والهيثم بن خالد، وأحمد بن محمد، وعلي بن عبدالعزيز، والحسن بن سلام) عن **أبي نعيم**، به، بأطول منه.

* وأخرجه المعافى بن عمران في مسنده -ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة(٢/٣٤١)-،

وعبدالرزاق (١٤٣٤١) -ومن طريقه البغوي في معجم الصحابة (١١٦٢، عقب ٢٠٦٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/٢٠٥)-،

وابن أبي شيبة (٢٢٥٢٤) -ومن طريقه ابن ماجه (٢٢٢٠)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٦٦٨)-، وأحمد في المسند (١٩٠٩٨)، وفي العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٥٧٩١)، والترمذي (١٣٠٥)، وابن الجارود (٥٥٩)، والبغوي في معجم الصحابة (١١٦٢)، وابن حبان (٥١٤٧)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (٣١٨)، والبغوي في شرح السنة (٣٠٧١)، والأنوار في شمائل النبي المختار (٧٦٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/٢٠٥)، من طريق وكيع،

وأحمد في العلل ومعرفة الرجال رواية عبدالله (٥٧٩١)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٦٦٩)، والنسائي في الصغرى (٧/٢٨٤)، والكبرى (٦١٤٠، ٩٥٩٢)، والطوسي في مستخرجه على الترمذي (١٢١٠)، والبغوي في معجم الصحابة (عقب ٢٠٦٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/٢٠٥)، من طريق عبدالرحمن بن مهدي،

والدارمي (٢٦٢٧)، والدولابي في الكنى والأسماء (٤١٣)، من طريق محمد بن يوسف،

وأبو داود (٣٣٣٦)، وابن قانع في معجم الصحابة (٣/١٢٦)، من طريق معاذ بن معاذ،

والدولابي في الكنى والأسماء (٤١٣)، والبغوي في معجم الصحابة (١١٦٢، عقب ٢٠٦٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/٢٠٥)، من طريق محمد بن عبدالله بن الزبير أبي أحمد الزبيري،

---

(١) وقع في المطبوع: «العاصي»، وجاء على الصواب في طبعة مبرة الآل والأصحاب (٤/٣٠٩).

وابن المنذر في الأوسط (٧٨٩٦، ٨٤٧١/الفلاح)، والحاكم (١٩٢/٤)، من طريق عبدالله بن الوليد،

والطوسي في مستخرجه على الترمذي (١٢١٠)، وأبو أحمد الحاكم في الأسماء والكنى (ق٢٣٦ب)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (١٤٩/٢)، من طريق يحيى بن سعيد القطان،

والطبراني (٦٤٦٦)، والحاكم (٣٠/٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٥٣١، ٦٣٣٩)، والبيهقي في الكبرى (٣٢/٦)، ومعرفة السنن (١١٦٧٠)، والآداب (٥١٠)، والخطيب في المتفق والمفترق (١٤٠١)، من طريق عبدالله بن يزيد أبي عبدالرحمن المقرئ،

وابن منده في معرفة الصحابة (٧٨٦/١) من طريق الحسين بن حفص،

ومن طريق عبيدالله بن موسى،

والحاكم (٣٠/٢) من طريق موسى بن مسعود أبي حذيفة النهدي،

ومن طريق محمد بن كثير،

الأربعة عشر راويًا (المعافى بن عمران، وعبدالرزاق، ووكيع، وابن مهدي، ومحمد بن يوسف، ومعاذ بن معاذ، وأبو أحمد الزبيري، وعبدالله بن الوليد، ويحيى القطان، وأبو عبدالرحمن المقرئ، والحسين بن حفص، وعبيدالله بن موسى، وأبو حذيفة، ومحمد بن كثير) عن **سفيان الثوري**، به، بنحوه.

* وأخرجه أبو داود الطيالسي (١٢٨٨) -ومن طريقه البيهقي (٣٣/٦)-، والبغوي في معجم الصحابة (١١٦٣) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٥/٤)-، ودعلج في مسند المقلين -كما ذكر ابن ناصر الدين في جامع الآثار في السير ومولد المختار (٤٤٠/٧)-، من طريق قيس بن الربيع،

والبخاري في التاريخ الكبير (١٤٢/٤) عن أبي معمر، عن أيوب بن جابر،

وعلقه الدارقطني في العلل (٢٥/١٤) عن شريك،

ثلاثتهم (قيس، وأيوب، وشريك) عن **سماك**، به، بنحوه.

الوجه الثاني: سماك بن حرب، عن أبي صفوان مالك بن عمير -أو: عميرة-:

* أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه (٣٦٧٤/السفر الثالث)،

وأبو داود (٣٣٣٧) -ومن طريقه البيهقي (٦/٣٣)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/١٥٠)-،

كلاهما (ابن أبي خيثمة، وأبو داود) عن **مسلم بن إبراهيم**، به، بنحوه، واختصره أبو داود.

لكن أبا داود قال عن مسلم، عن شعبة، عن سماك: عن أبي صفوان بن عميرة.

* وأخرجه الطيالسي (١٢٨٩) -ومن طريقه النسائي في الكبرى (٩٥٩٣)، والبغوي في معجم الصحابة (٢٠٦٨)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٠٣٧)، والبيهقي (٦/٣٣)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/١٥٠)-،

وابن سعد في الطبقات (٦/٦٣)، وأحمد في المسند (٣٩/٤٨٢)، والعلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٥٧٩٣) -ومن طريقه الدولابي في الكنى والأسماء (٤١٢)-، والحاكم في معرفة علوم الحديث (٤٦٥)، من طريق يزيد بن هارون،

وابن سعد (٦/٦٣) عن عمرو بن الهيثم أبي قطن،

وأحمد في المسند (٣٩/٤٨٢)، والعلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٥٧٩٢)، وابن ماجه (٢٢٢١)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٦٧٠)، والنسائي في الصغرى (٧/٢٨٤)، والكبرى (٦١٤١، ٩٥٩٤)، والدولابي في الكنى والأسماء (٢٣٩، ٤٠٨)، وأبو أحمد الحاكم في الأسماء والكنى (ق٢٣٦ب)، والحاكم (٢/٣٠)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٥٣٣)، من طريق محمد بن جعفر غندر،

وأحمد (١٩٠٩٩) عن حجاج،

وأحمد في العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٥٧٩٢)، والدولابي في الكنى والأسماء (٢٣٨)، والبغوي في معجم الصحابة (١١٦٤، ٢٠٦٨)، من طريق عبدالرحمن بن مهدي،

والبخاري في التاريخ الكبير (٤/١٤٢)، وأبو داود (٣٣٣٧) -ومن طريقه البيهقي (٦/٣٣)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/١٥٠)-، كلاهما عن حفص بن عمر أبي عمر الحوضي،

والبخاري في التاريخ (٤/١٤٢) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث،

وفيه من طريق عثمان بن جبلة،

وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (١/٢٤٥)، وابن مخلد في حديثه (٧٨/ضمن مجموع عشرة أجزاء حديثية)، من طريق عفان،

وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (١/٢٤٥)، وابن قانع في معجم الصحابة (٣/٣١)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (٣١٧)، من طريق أبي الوليد الطيالسي،

والنسائي في الكبرى (٩٥٩٥)، والدولابي في الكنى والأسماء (٤٠٩)، من طريق سهل بن حماد الدلال،

والحسن بن سفيان في مسنده -كما في الإصابة (٢/٢١١)، ومن طريقه ابن منده في معرفة الصحابة (١/٤٧٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٤٤٣)- عن طريق معلى بن مهدي، عن بشر بن المفضل،

والبغوي في معجم الصحابة (١١٦٤، ٢٠٦٨) من طريق شبابة بن سوار،

وبهز بن أسد،

وفيه (٢٠٦٨) -ومن طريقه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/١٥٠)- من طريق عبدالملك بن عمرو أبي عامر العقدي،

والأسود بن عامر،

ويحيى بن أبي بكير،

وابن قانع في معجم الصحابة (٢/١٥٠)، والطبراني في الكبير (٧٤٠٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٨٢٩) من طريق أحمد بن عمرو القطراني، والحاكم (٢/٣٠) من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي، كلاهما (القطراني، والقاضي) عن سليمان بن حرب،

والحاكم (٢/٣٠) من طريق مؤمل بن إسماعيل،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٨٦٦) من طريق عمرو بن مرزوق،

وابن مخلد في حديث (٧٩/ضمن مجموع عشرة أجزاء حديثية) من طريق وهب بن جرير،

وبشر بن عمر،

الأربعة والعشرون راويًا (الطيالسي، ويزيد بن هارون، وأبو قطن، وغندر، وحجاج، وابن مهدي، وأبو عمر الحوضي، وعبدالصمد، وعثمان بن جبلة، وعفان، وأبو الوليد، وسهل بن حماد، وبشر بن المفضل، وشبابة، وبهز، وأبو عامر، والأسود بن عامر، ويحيى بن أبي بكير،

وسليمان بن حرب، ومؤمل، وعمرو بن مرزوق، ووهب بن جرير، وبشر بن عمر) عن **شعبة**، به، بنحوه.

وقال الطيالسي، ويزيد بن هارون، وأبو قطن، وأبو عامر، والأسود بن عامر، ويحيى بن أبي بكير، عن شعبة، عن سماك: عن مالك بن عُمير.

وقال حجاج، عن شعبة، عن سماك: عن أبي صفوان بن عمير(١).

وقال غندر، وأبو عمر الحوضي -مقرونًا في رواية أبي داود، عنه-، وعثمان بن جبلة، وسهل بن حماد -مقرونًا في رواية الدولابي-، وشبابة، عن شعبة، عن سماك: عن مالك بن عَميرة.

وقال ابن مهدي، والحوضي -في رواية البخاري، عنه-، وعبدالصمد، وعفان، وأبو الوليد، وسهل بن حماد -في رواية النسائي-، وبهز، ومؤمل، وسليمان بن حرب، وعمرو بن مرزوق، ووهب بن جرير، وبشر بن عمر -وروايتهما محالة إلى رواية عفان-، عن شعبة، عن سماك: عن أبي صفوان، بدون تسميته.

وقال معلى بن مهدي، عن بشر بن المفضل، عن شعبة، عن سماك: عن خالد بن عمير.

وقال سليمان بن حرب -في رواية القطراني، عنه-، عن شعبة، عن سماك: عن صفوان، أو ابن صفوان(٢).

* وعلقه أبو زرعة -كما في علل ابن أبي حاتم (٢٨٣٨)- عن عمرو بن أبي المقدام، عن **سماك**، به، ولم يسق متنه.

وقال فيه: عن أبي صفوان مالك بن عمير.

الوجه الثالث: سماك بن حرب، عن مخرمة -أو: مخرفة- العبدي:

* أخرجه البغوي في معجم الصحابة (١١٦٥، عقب ٢٠٦٨)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٥٠/٢) عن عبدالله بن أحمد بن حنبل، كلاهما (ابن قانع، وعبدالله) عن محمد بن بكار، والطبراني في الكبير (٧٤٠٢) من طريق معلى بن مهدي، كلاهما (محمد بن بكار، ومعلى) عن أيوب بن جابر،

---

(١) ورد هذا في عدة نسخ من مسند أحمد، وفي بعض النسخ: «عميرة»، كما في حاشية طبعة المكنز (٤٣٩١/٨).

(٢) ووقع في رواية ابن قانع، عن القطراني: عن صفوان، أو أبي صفوان.

وابن قانع في معجم الصحابة (١٢٦/٣) من طريق مسيب بن واضح، عن أبي إسحاق الفزاري، وعلقه الدارقطني في العلل (٢٥/١٤) عن يحيى بن يعلى الأسلمي، كلاهما (الفزاري، ويحيى بن يعلى) عن سفيان الثوري،

كلاهما (أيوب بن جابر، والثوري) عن **سماك**، به، بنحوه.

شك محمد بن بكار، عن أيوب بن جابر بين: مخرفة ومخرمة، وقال معلى، عن أيوب، ويحيى بنُ يعلى، عن الثوري: مخرفة، وقال أبو إسحاق الفزاري، عن الثوري: مخرمة.

إلا أن أبا إسحاق الفزاري زاد نبيحًا العنزي بين سماك، ومخرمة.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث سماك بن حرب، واختُلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: سماك، عن سويد بن قيس:

ورواه عنه: سفيان الثوري -من رواية أبي نعيم، والمعافى بن عمران، وعبدالرزاق، ووكيع، وعبدالرحمن بن مهدي، ومعاذ بن معاذ، وأبي أحمد الزبيري، وعبدالله بن الوليد، ويحيى القطان، وعبدالله بن يزيد المقرئ، والحسين بن حفص، وعبيدالله بن موسى، وأبي حذيفة النهدي، ومحمد بن كثير، عنه-، وقيس بن الربيع، وأيوب بن جابر -من رواية أبي معمر، عنه-، وشريك.

الوجه الثاني: سماك، عن أبي صفوان مالك بن عمير -أو: عميرة-[1]:

ورواه عنه: شعبة بن الحجاج -من رواية مسلم بن إبراهيم، والطيالسي، ويزيد بن هارون، وأبو قطن، وغندر، وحجاج، وابن مهدي، وأبو عمر الحوضي، وعبدالصمد، وعثمان بن جبلة، وعفان، وأبو الوليد، وسهل بن حماد، وشبابة، وبهز، وأبو عامر، والأسود بن عامر، ويحيى بن أبي بكير، ومؤمل، وسليمان بن حرب في قول إسماعيل بن إسحاق القاضي، عنه)، وعمرو بن مرزوق، ووهب بن جرير، وبشر بن عمر، عنه-، وعمرو بن أبي المقدام.

---

(١) وقع بين أصحاب شعبة خلاف في تسميته، بين: مالك بن عمير، وأبي صفوان بن عمير، وأبي صفوان مالك بن عميرة، وأبي صفوان ابن عميرة، وأبي صفوان، وكثير من هذا يمكن دخوله في بعضه، ونقطة بحث ابن أبي خيثمة هي النظر في مخالفة شعبة، للثوري، فالإطالة ببحث غيرها خروج عن نقطة بحثه، خاصة أنه -كما سبق- يمكن تداخل بعضها. وسيأتي في ثنايا الدراسة الاستفادة من هذا الخلاف في الموازنة والترجيح.

الوجه الثالث: سماك، عن خالد بن عمير:

ورواه عنه: شعبة بن الحجاج -من رواية معلى بن مهدي، عن بشر بن المفضل، عنه-.

الوجه الرابع: سماك، عن صفوان -أو: ابن صفوان-:

ورواه عنه: شعبة بن الحجاج -من رواية أحمد بن عمرو القطراني، عن سليمان بن حرب، عنه-.

الوجه الخامس: سماك، عن مخرمة -أو: مخرفة- العبدي:

ورواه عنه: أيوب بن جابر -من رواية محمد بن بكار، ومعلى بن مهدي، عنه-، وسفيان الثوري -من رواية يحيى بن يعلى الأسلمي، عنه-.

الوجه السادس: سماك، عن نبيح العنزي، عن مخرمة العبدي:

ورواه عنه: سفيان الثوري -من رواية أبي إسحاق الفزاري، عنه-.

وقد تبين من العرض السابق أنه اختُلف عن سماك، واختُلف عمن دونه في الحديث:

أولًا: الخلاف عمَّن دون سماك:

١- سفيان الثوري:

اختُلف عنه:

* فرواه أبو نعيم، والمعافى بن عمران، وعبدالرزاق، ووكيع، وعبدالرحمن بن مهدي، ومعاذ بن معاذ، وأبو أحمد الزبيري، وعبدالله بن الوليد، ويحيى القطان، وعبدالله بن يزيد المقرئ، والحسين بن حفص، وعبيدالله بن موسى، وأبو حذيفة النهدي، ومحمد بن كثير، كلهم عن الثوري، عن سماك، عن سويد بن قيس،.

* ورواه يحيى بن يعلى الأسلمي، عن الثوري، عن سماك، عن مخرفة.

* ورواه أبو إسحاق الفزاري، عن الثوري، عن سماك، عن نبيح العنزي، عن مخرمة العبدي.

وقد اتفق الجماعة الأكثرون، وفيهم أثبت أصحاب الثوري، كابن مهدي، ويحيى القطان، ووكيع، وأبي نعيم، وآخرين[1]، على روايته عنه، عن سماك، عن سويد بن قيس، وهذا الوجه هو المحفوظ عنه.

(١) انظر في أصحاب الثوري: شرح علل الترمذي (٢/٧٢٢-٧٢٦).

ويحيى بن يعلى الأسلمي ضعيف[١]، وروايته عن الثوري، بجعله عن سماك، عن مخرفة، فيها نكارة، لمخالفته أثبات أصحاب الثوري.

وأما رواية أبي إسحاق الفزاري، فرواها عنه المسيب بن واضح، وهو ضعيف، يخطئ ويُصرّ[٢]، فالأظهر أن المخالفة في هذه الرواية منه، وقد زاد رجلًا بين سماك وصحابيِّ الحديث، لم يذكره كافة من روى الحديث على اختلاف أقوالهم في تسمية الصحابي.

وكأن ابن قانع استنكر هذا منه، فقال عقب روايته: «وزاد فيه: نبيح»[٣].

قال الدارقطني: «والمحفوظ عن قيس بن الربيع، وشريك، والثوري: عن سماك، عن سويد بن قيس، قال: جلبت أنا ومخرفة العبدي بزًّا من البحرين...، وهو الصحيح»[٤].

وهذا يبيِّن وجه إدخال الضعيفين المذكورين مخرفة في الإسناد، إذ إنه صاحب القصة.

٢- أيوب بن جابر:

اختُلف عنه في روايته عن سماك:

* فرواه أبو معمر، عنه، عن سماك، عن سويد بن قيس.

* ورواه محمد بن بكار، ومعلى بن مهدي، عنه، عن سماك، قال ابن بكار: عن مخرفة أو مخرمة، وقال معلى: عن مخرفة.

وأيوب بن جابر ضعيف في نفسه[٥]، فلعل هذا من اضطرابه، والأضبط من رواياته ما وافق فيه الثوري، فرواه عن سماك، عن سويد بن قيس.

وقد وهَّم أيوبَ في جعله الحديثَ من حديث مخرمة: الدارقطنيُّ، قال: «وهم أيوب في ذلك»، وقال ابن السكن: «لم يصنع شيئًا»[٦]، وقال ابن الأثير: «وهو وهم، والصواب ما رواه الثوري، وإسرائيل، وغيرهما، عن سماك، عن سويد قال: جلبت...»[٧].

---

(١) تقريب التهذيب (٧٦٧٧).

(٢) انظر: لسان الميزان (٦٩/٨).

(٣) معجم الصحابة (١٢٦/٣).

(٤) العلل (٢٥/١٤).

(٥) تقريب التهذيب (٦٠٧).

(٦) الإصابة (٤١/٦).

(٧) أسد الغابة (٣٤٨/٤).

٣- سليمان بن حرب:

اختُلف عنه في روايته عن شعبة:

* فقال أحمد بن عمرو القطراني، عن سليمان بن حرب، عن سماك، عن صفوان، أو ابن صفوان(١).

* وقال إسماعيل بن إسحاق القاضي، عن سليمان، عن شعبة، عن سماك، عن أبي صفوان.

وإسماعيل القاضي من الحفاظ(٢)، وأحمد بن عمرو القطراني من جملة الثقات(٣)، ورواية إسماعيل مع حفظه جازمًا بها أصح وأضبط، خاصة أنه وافق جماعة من الرواة عن شعبة.

٤- شعبة:

رواه معلى بن مهدي، عن بشر بن المفضل، عن شعبة، فسمى الصحابيَّ: خالد بن عمير، وهذا مخالفٌ لعامة الروايات عن شعبة، فليس في أيٍّ منها تسميته خالدًا، ومعلى بن مهدي ضعيف، يحدث أحيانًا بالحديث المنكر(٤)، وهذا من ذلك.

قال ابن منده عقب أن أسند هذه الرواية ورواية أخرى: «وكلاهما وهم»(٥).

ثانيًا: الخلاف عن سماك:

تلخص مما سبق أنه اختُلف عن سماك:

* فرواه الثوري، وقيس، وأيوب بن جابر، وشريك، عن سماك، عن سويد بن قيس.

* ورواه شعبة، وعمرو بن أبي المقدام، عن سماك، عن أبي صفوان.

وقد اختُلف عن شعبة في تسمية الصحابي على ألوان، فقيل عنه: مالك بن عمير، وقيل: أبو صفوان ابن عمير، وقيل: أبو صفوان مالك بن عميرة، وقيل: أبو صفوان ابن

---

(١) ورد في رواية ابن قانع، عن أحمد بن عمرو القطراني: «سمعت صفوان، أو أبا صفوان»، وهذا مع كونه أقرب إلى الوجه الثاني عن سليمان بن حرب، لكنه وقع في مصدرين آخرين من رواية الطبراني، ومحمد بن علي بن مسلم، عن القطراني: عن صفوان، أو ابن صفوان، واعتمدت هذا عن القطراني لأجل ذلك.

(٢) انظر: الجرح والتعديل (١٥٨/٢)، سؤالات السلمي للدارقطني (ص١١٤)، تاريخ بغداد (٢٧٢/٧).

(٣) انظر: ثقات ابن حبان (٥٥/٨)، سير أعلام النبلاء (٥٠٦/١٣).

(٤) لسان الميزان (١١٣/٨).

(٥) معرفة الصحابة (٤٧٣/١)، وسيأتي تمام كلامه، وتعليقةٌ عليه.

عميرة، وقيل: أبو صفوان، وقد يمكن أن تدخل بعض الأقوال في بعض، إلا أن الاختلاف عن شعبة ظاهر وموجود.

وقد حكى ابن أبي خيثمة خلافَ الثوري وشعبة، فأسند رواية الثوري، ثم قال: «كذا يقول الثوري، وخالفه شعبة بن الحجاج».

ولا يظهر من كلامه هذا أنه يستغرب رواية الثوري، ويرجح رواية شعبة، لأن الظاهرَ من حكايته بالمضارع: «كذا يقول» حكايةُ الخلاف المجردة، لا الاستغراب الذي يظهر من حكايته بالماضي: «كذا قال»[1].

ويدل لهذا في هذا الموضع: إشارته في موضعٍ آخر من تاريخه إشارةً واضحة إلى ترجيح رواية الثوري، فإنه أخرج في السِّفر الثالث رواية أبي نعيم، عن الثوري، كما أخرجها هنا، ثم قال: «خالفه شعبة»، ثم أسند رواية مسلم بن بن إبراهيم، عن شعبة، كما أسندها هنا، ثم قال: «رأيت في كتاب علي: سمعت يحيى بن سعيد يقول: «ليس أحد أحب إلي من شعبة بن الحجاج، ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سفيان الثوري أخذت بقول سفيان». وسئل يحيى بن معين: ما تقول في سفيان وشعبة إذا اختلفا في الكوفيين؟ قال: «كان سفيان أحفظ للرجال»». وهذا كالتصريح بترجيح رواية الثوري.

وما نقله ابن أبي خيثمة عن القطان وابن معين هو القاعدة الأصل عند الأئمة في الترجيح بين شعبة والثوري، وتقديم الثوري إذا اختلفا في حديث، وخاصة في أسماء الرجال.

وهذا التقديم جاء عن شعبة نفسه، فورد عنه قوله: «سفيان أحفظ مني»، وجاء عن أئمة آخرين، كأبي زرعة، وأبي داود، وأبي حاتم، وصالح بن محمد جزرة، وغيرهم[2].

وقد تكلم الأئمة في حفظ شعبة لأسماء الرجال في الجملة، لا بمقارنته بالثوري فحسب، فممن ذكره:

ابن معين، قال: «وشعبة ثقة ثبت، ولكنه يخطئ فى أسماء رجالٍ، ويصحِّف»[3].

وابن المديني، قال: «كان شعبة يخطئ في أسماء الرجال»[4].

---

(١) وسيأتي نظير هذا في الحديث الحادي والعشرين (ص٣٤٨)، والحادي والثلاثين (ص٥٥٨).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٢/٥٧، ٥٨).

(٣) معرفة الرجال، لابن محرز (١/١١٧).

(٤) تصحيفات المحدثين، للعسكري (١/٣٤).

وأحمد، قال: «كان غلط شعبة في أسماء الرجال»[١].

والعجلي، قال: «ثقة في الحديث، نقي، وكان يخطئ في بعض الأسماء»، وفي موضع: «ثبت، نقي الحديث، كان يخطئ في أسماء الرجال قليلًا»[٢].

وأبو زرعة، قال: «وكان أكثر وهم شعبة في أسماء الرجال»[٣].

وأبو حاتم، قال: «وشعبة ربما أخطأ في أسماء الرجال»، وقال: «وكان أكثر خطأ شعبة في أسماء الرواة»[٤].

وأبو داود، قال: «وشعبة يخطئ فيما لا يضره ولا يعاب عليه، يعني في الأسماء»[٥]، والدارقطني، قال: «وكان شعبة –رحمه الله– يغلط في أسماء الرجال، لاشتغاله بحفظ المتن»[٦].

فهذا إجماعٌ، أو شبه إجماع، بين أئمة النقد على غلط شعبة في أسماء الرجال، وهو ما وقع منه في هذا الحديث، فإنه غلط في تسمية الصحابي.

بل إن شعبة اضطرب في تسمية الصحابة، وشكّ، كما مرَّ، وإن كان ابن عبدالبر مال إلى الترجيح في ذلك، فترجم لمالك بن عميرة، وذكر حديثه هذا، ثم قال: «وقد قيل فيه: مالك بن عمير، والأول أكثر»[٧]، لكن الخلاف بين أصحاب شعبة كثير، وقد مرَّ أنه لا يضبط الأسماء.

ولم يتابع شعبةَ عليه أحد يُعتبر، قال ابن أبي حاتم: قلت لهما –يعني: أباه، وأبا زرعة–: هل تابع شعبةَ أحدٌ في هذا الحديث؟ قال أبي: «لا أعلمه»، وقال أبو زرعة: «تابعه عليه عمرو بن أبي المقدام مع ضعفه»[٨].

فكأنّ متابعة عمرٍو غابت عن أبي حاتم، أو لم يعتبرها شيئًا، فإن عَمرًا ضعيف جدًّا[٩].

---

(١) الجرح والتعديل (٣٧٠/٤).

(٢) ثقات العجلي (٤٥٧/١).

(٣) علل ابن أبي حاتم (٤٥).

(٤) علل ابن أبي حاتم (٤٥ ، ١١٩٦ ، ٢٨٣١).

(٥) سؤالات الآجري (٨١/٢).

(٦) العلل (٣١٤/١١).

(٧) الاستيعاب (١٣٥٦/٣).

(٨) العلل (٢٨٣٨).

(٩) اقتصر ابن حجر في تقريب التهذيب (٤٩٩٥) على وصفه بقوله: «ضعيف، رمي بالرفض»، وكلمات الأئمة في جرحه شديدة، فقال ابن معين في رواية: «ليس بثقة ولا مأمون، لا يكتب حديثه»، وفي رواية: «ليس بشيء»، وضعفه =

وأما الثوري، فقد تابعه ضعيفان: أيوب بن جابر –على اختلافٍ عليه كما مرَّ–، وقيس بن الربيع[١].

ولذلك غلَّط شعبةَ عددٌ من الأئمة –سوى ما سبق من إشارة ابن أبي خيثمة–:

فأسند أبو داود رواية الثوري، ثم رواية شعبة، ثم قال: «رواه قيس كما قال سفيان، والقول قول سفيان»، ثم أسند قول ابن أبي رزمة: قال رجل لشعبة: خالفك سفيان، فقال: «دمغتني»، ثم ذكر أبو داود عن يحيى بن معين، قوله: «كل من خالف سفيان، فالقول قول سفيان»، ثم أسند عن شعبة قوله: «كان سفيان أحفظ مني»[٢].

وقال أبو زرعة، وأبو حاتم، الرازيان، وسألهما ابن أبي حاتم عن اختلاف سفيان، وشعبة، في هذا الحديث: «سفيان أحفظ الرجلين»، قالا: «وقيس بن الربيع على ضعفه قد تابع سفيان في هذا الحديث»[٣].

وأسند الترمذي رواية سفيان في أصل كتابه، وصححها، ثم قال: «وروى شعبة هذا الحديث عن سماك، فقال: عن أبي صفوان، وذكر الحديث»[٤].

وتشكَّك النسائي في صحة قول شعبة، وألمح إلى دخول الوهم عليه من كنية سويد بن قيس، قال: «سويد بن قيس كنيته أبو صفوان، وروى هذا الحديث شعبة، عن سماك، عن أبي صفوان مالك بن عميرة، والله أعلم بصواب ذلك»[٥]، وصرَّح به في موضع آخر، فأسند رواية سفيان، ثم رواية شعبة، ثم قال: «وحديث سفيان أشبه بالصواب من حديث شعبة»[٦].

وانتقى ابن الجارود رواية الثوري وحدها، فأخرجها في منتقاه.

= في رواية، وقال العجلي: «واهي الحديث»، وقال النسائي: «متروك الحديث»، وفي موضع: «ليس بثقة ولا مأمون»، وقال ابن عدي: «والضعف على رواياته بيّن»، وضعفه أبو حاتم، وأبو زرعة، والبخاري، وهذا أحط رتبة من مجرد الضعف، وإن كان بعض الأئمة قال بعدم تركه، كالبزار، وبكتابة حديثه، كأبي حاتم. انظر: تهذيب الكمال (٥٥٦/٢١)، تهذيب التهذيب (٢٥٩/٣).

(١) مرَّ بيان ضعفه في الحديث الثاني عشر (ص٢٣١).

(٢) السنن (٢٤٥/٣).

(٣) العلل (٢٨٣٨).

(٤) السنن (٥٩٠/٣).

(٥) الكنى والأسماء، للدولابي (٢٢٨/١).

(٦) السنن الكبرى (٥٣/٦).

وقال الدارقطني: «وخالف شعبةُ في اسمه»[١]، وقال: «ورواه شعبة، عن سماك، ووهم أيضًا فيه، فقال: عن سماك، سمعت أبا صفوان مالك بن عميرة، والصحيح: سويد بن قيس»[٢].

وقال ابن منده، وأسند رواية شعبة وروايةً أخرى: «وكلاهما وهم، والصواب: ما رواه الثوري وغيره، عن سماك بن حرب...»[٣].

وأما الحاكم، فأخرج رواياتٍ عن شعبة ليس فيها إلا كنية أبي صفوان، وفسره بسويد، قال: «أبو صفوان كنية سويد بن قيس، هما واحد، من صحابيي الأنصار»[٤].

ونقل الذهبي رواية ابن أبي خيثمة، عن مسلم بن إبراهيم، عن شعبة، وليس فيها إلا كنية أبي صفوان، ثم قال: «رواه الثوري، عن سماك، فقال: عن سويد بن قيس، فكأنه اسم أبي صفوان»[٥].

إلا أن الروايات الأخرى عن شعبة فيها التصريح بتسميته على اختلافها -كما سبق-، وهي صحيحة عنه، وما فيها هو ما غلَّط الأئمةُ شعبةَ فيه.

وقد جزم المزي بما جزم به الحاكم[٦]، فتعقبه ابن حجر، قال: «ما جزم به من أن كنيته أبو صفوان فيه نظر، والذى يكنى أبا صفوان اسمه: مالك»[٧]، وقال في موضع آخر: «وكلام المزي يوهم أن سويدًا يكنى أبا صفوان، وليس كذلك»[٨]، فكأن ابن حجر اعتمد أنهما اثنين.

لكن الخطيب كان قد ترجم في موضح أوهام الجمع والتفريق لسويد بن قيس، وذكر

---

(١) الإلزامات (ص١٠١).

(٢) العلل (٢٦/١٤).

(٣) معرفة الصحابة (٤٧٣/١). تنبيه: تمام كلام ابن منده: «عن مخرفة العبدي»، وهو يحكي بذلك روايته عن الثوري وغيره، وهذا تبيَّن ضعفُه مما سبق في الكلام على الخلاف عن الثوري، وهو غريب من ابن منده، فإنه قد أسند في موضع آخر (٧٨٦/١) رواية الثوري من طرقٍ جاء الصحابيُّ في جميعها: «سويد بن قيس»، ثم قال: «رواه جماعة عن الثوري»، ولم يذكر جعله مخرفة العبدي إلا من رواية أيوب بن جابر عن سماك. وقد تابع ابنَ منده على ذلك: أبو نعيم في معرفة الصحابة (٩٤٥/٢)، وابن حجر في الإصابة (٢١١/٢).

(٤) المستدرك (٣١/٢).

(٥) تاريخ الإسلام (٧٢/٤).

(٦) تهذيب الكمال (٢٦٩/١٢)، وإن كان المزي قال: «ويقال: أبو مرحب».

(٧) تهذيب التهذيب (١٣٦/٢).

(٨) الإصابة (١٨٩/٣).

حديثَه هذا من رواية الثوري، وقيس، وأيوب بن جابر، ثم قال: «وهو أبو صفوان مالك بن عمير، وقيل: ابن عميرة، الذي روى شعبة، عن سماك، عنه، هذا الحديث»(١).

وقال المنذري: «وقال الحاكم أبو أحمد الكرابيسي: «أبو صفوان مالك بن عميرة، ويقال: سويد بن قيس، باع من النبي ﷺ، فأرجح له»(٢). وقال أبو عمر النمري: «أبو صفوان مالك بن عميرة، ويقال: سويد بن قيس»، وذكر له هذا الحديث(٣). وهذا يدل على أنه عندهما رجلٌ واحد، كنيته أبو صفوان، واختُلف في اسمه»(٤).

وقال مغلطاي: «وفي (الطبقات)، لخليفة، إشعارٌ أن الخلاف إنما وقع في اسم أبي صفوان، وذلك أنه قال في فصل (من لم يحفظ لنا نسبه من عبدالقيس): «أبو صفوان، واسمه: مالك بن عمير، وقيل: سويد بن قيس، روى: بعت من النبي ﷺ سراويل»(٥)»(٦).

وكذلك أشار مسلم بن الحجاج(٧)، وأبو نعيم الأصبهاني(٨)، وغيرهما.

وقد قال ابن حجر نفسه في ترجمة مالك بن عميرة: «حديثه يُشبه حديث سويد بن قيس، فقيل: إنهما واحد اختلف في اسمه على سماك بن حرب، وقيل: هما اثنان»(٩).

والأرجح كما تبيَّن من دراسة الخلاف أنهما واحد، اختُلف في اسمه، وغَلِط شعبةُ فيه.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن سماكًا يرويه عن سويد بن قيس.

وقد سبق في الحديث الثالث أن سماكًا صدوقٌ في حديثه اضطراب، وأن الأئمة قووا حديث القدماء عنه، كشعبة والثوري، خاصة فيما رواه عن غير عكرمة(١٠).

---

(١) (١٤٩/٢، ١٥٠).

(٢) الأسامي والكنى (ق٢٣٧أ).

(٣) الاستيعاب (١٦٩٣/٤).

(٤) مختصر سنن أبي داود (١٢/٥).

(٥) طبقات خليفة (ص٦٢)، ولفظه: «وقالوا: سويد»، وانظره: (ص١٣٢).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (١٧٢/٦).

(٧) الكنى والأسماء (٤٤١/١).

(٨) معرفة الصحابة (٢٩٣٦/٥).

(٩) الإصابة (٥٥٠/٥).

(١٠) انظر: (ص٨٧-٨٨).

وهذا الحديث من ذلك، فهو مما رواه شعبة والثوري عنه، وإن اختلفا في تفاصيل الرواية عنه، كما أنه ليس من روايته عن عكرمة.

وقد صرح سماكٌ بسماع شيخه في عدد من الروايات من طريق شعبة والثوري كليهما، كرواية أبي نعيم -وهي ما أخرجه ابن أبي خيثمة-، ومعاذ بن معاذ، وغيرهم، عن الثوري، ورواية غندر، ويزيد بن هارون، وسهل بن حماد، وابن مهدي، وغيرهم، عن شعبة.

فالحديث بهذا الإسناد حسن، لحال سماك.

بل إن الدارقطني ألزم الشيخين بتخريجه في «أحاديث رجالٍ من الصحابة -رضي الله عنهم-، رووا عن النبي ﷺ، رُويت أحاديثهم من وجوهٍ لا مطعن في ناقليها، ولم يخرِّجا من أحاديثهم شيئًا، فيلزم إخراجها على مذهبهما وعلى ما قدمنا ذكره، وما أخرجاه أو أحدهما»[1].

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

عرض ابن أبي خيثمة خلاف سفيان الثوري وشعبة عن سماك في تسمية صحابي هذا الحديث، ولم يشر إلى الترجيح بين ذلك في هذا الموضع -فيما يظهر-، لكنه أشار إشارة واضحة في موضع آخر إلى ترجيح رواية الثوري.

وتضمنت إشارتُه كونَ ذلك بقرينة أن الثوري أحفظ من شعبة، وخاصة في أسماء الرجال.

وتبين أن مما يؤكد ذلك: كون الثوري متابَعًا عليه، وكون شعبة معروفًا بالغلط في أسماء الرجال، فضلًا عن كون الثوري أحفظ لها منه.

وهو ما وافقه عليه: أبو داود، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، والنسائي، والدارقطني، وابن منده.

وأشار إليه: الترمذي، وابن الجارود.

(١) الإلزامات (ص١٠١).

الحديث السابع عشر

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٢٧٥-٢٧٦):

(٩٧٤) وسويد بن طارق:

٩٧٥- حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: أنا شعبة، عن سماك، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، أن سويد بن طارق -أو: طارق بن سويد- سأل النبيَّ ﷺ عن الخمر، فنهاه، ثم سأله، فنهاه، فقال: يا رسول الله، إنها دواء، قال: «لا، ولكن هي داء».

كذا قال شعبة، شك في سويد بن طارق، أو: طارق بن سويد.

ورواه حماد بن سلمة، عن سماك، فنقص من الإسناد وائلَ بنَ حجر، وقال: طارق بن سويد:

٩٧٦- حدثنا عفان، قال: نا حماد بن سلمة، قال: أخبرنا سماك بن حرب، عن علقمة بن وائل، عن طارق بن سويد الحضرمي، قال: قلت: يا رسول الله، إن بأرضنا أعنابًا نعتصرها...، فذكر الحديث.

وقال ابن أبي خيثمة في موضع آخر من السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٣١٦)، بعقب رواية حماد بن سلمة:

كذا قال: عن علقمة بن وائل الحضرمي، عن طارق بن سويد.

وزاد عليه شعبة في الإسناد وائلَ بنَ حجر، وشك في سويد بن طارق، أو طارق بن سويد.

ثم أسند رواية شعبة.

❑ التخريج:

الوجه الأول: سماك بن حرب، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، أن سويد بن طارق - أو: طارق بن سويد-...:

* أخرجه البغوي في معجم الصحابة (١١٧٢)، وابن عبدالبر في الاستيعاب (٢/٦٧٨)، من طريق قاسم بن أصبغ، كلاهما (البغوي، وقاسم) عن **ابن أبي خيثمة**، عن مسلم، به.

* وأخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه (١١٧٣/السفر الثالث)،

وأبو داود (٣٨٧٣) -ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن (١٩٤١٣)-،

وعلقه الرافعي في التدوين في أخبار قزوين (٣/٣٦٩) من طريق إبراهيم بن نصر،

ثلاثتهم (ابن أبي خيثمة، وأبو داود، وإبراهيم بن نصر) عن **مسلم بن إبراهيم**، به، بمثله.

* وأخرجه الطيالسي في مسنده رواية يونس بن حبيب عنه (١١١١) -ومن طريقه أبو عوانة (٧٩٨٠)، وعلقه يونس بن حبيب (عقب ١١١١) عن أبي مسعود أحمد بن الفرات، وأخرجه الترمذي (٢٠٤٦) عن محمود بن غيلان، أبو عوانة (٧٩٨٠) عن عمار بن رجاء، والبغوي في معجم الصحابة (١١٧١) عن أحمد بن إبراهيم، أربعتهم (أبو مسعود، ومحمود بن غيلان، وعمار، وأحمد بن إبراهيم) عن الطيالسي-،

وعبدالرزاق (١٧١٠٠) -ومن طريقه ابن المنذر في الإقناع (٢١١)- عن عبدالله بن كثير،

وابن أبي شيبة (٢٣٩٥٧)، والترمذي (٢٠٤٦)، من طريق شبابة بن سوار،

وأحمد (١٨٧٨٨، ٢٧٢٣٨)، وأبو عوانة (٧٩٧٩)، من طريق حجاج بن محمد،

وأحمد (١٨٧٨٨)، ومسلم (١٩٨٤)، والبزار (٤٤٧٣)، عن محمد بن المثنى، ومسلم (١٩٨٤) عن محمد بن بشار، والبغوي في معجم الصحابة (١١٧٣) عن عبيدالله بن عمر القواريري، أربعتهم (أحمد، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن بشار، والقواريري) عن محمد بن جعفر غندر،

وأحمد (١٨٨٦٢) عن روح بن القاسم،

وأحمد (٢٧٢٣٨) عن وكيع،

والدارمي (٢١٤٠)، وأبو عوانة (٧٩٨٢)، من طريق سهل بن حماد الدلال،

والبخاري في التاريخ الكبير (٤/٣٥٢) عن محمد بن عبدالرحيم أبي يحيى صاعقة، والدارقطني (٤٧٠٣) من طريق محمد بن عبدالملك القزاز، وابن منده في معرفة الصحابة (١/٧٨٨)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٥٣٤) من طريق الحارث بن أبي أسامة، ثلاثتهم (صاعقة، والقزاز، والحارث) عن أبي النضر هاشم بن القاسم،

والترمذي (٢٠٤٦) من طريق النضر بن شميل،

وأبو عوانة (٧٩٨١)، والخطيب في تاريخ بغداد (٢/١٠٨) من طريق أبي قلابة الرقاشي، وأبو عوانة (٧٩٨١) عن أبي داود الحراني، والبغوي في معجم الصحابة (١١٧١)

عن أحمد بن إبراهيم، والبيهقي (٤/١٠) من طريق إبراهيم بن مرزوق، أربعتهم (أبو قلابة، وأبو داود، وأحمد بن إبراهيم، وابن مرزوق) عن وهب بن جرير،

وأبو عوانة (٧٩٨٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٢٣٥)، والآداب (٧٠٣)، من طريق عثمان بن عمر،

والبغوي في معجم الصحابة (١١٧٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٥٣٥)، من طريق عبيدالله بن عبدالمجيد،

وابن حبان (١٣٩٠) من طريق إسحاق بن راهويه، وابن منده في معرفة الصحابة (٧٨٨/١)، والبيهقي في الآداب (٧٠٣)، من طريق إبراهيم بن مرزوق، وأبو نعيم في الطب (٥٤)، ومعرفة الصحابة (٣٥٣٤)، من طريق أبي مسعود أحمد بن الفرات، ثلاثتهم (ابن راهويه، وابن مرزوق، وأبو مسعود) عن عبدالملك بن عمرو أبي عامر العقدي،

وابن حبان (٦٠٦٥) من طريق معاذ بن معاذ،

والطبراني في الكبير (١٤/٢٢) من طريق عمرو بن مرزوق،

الستة عشر راويًا (الطيالسي، وعبدالله بن كثير، وشبابة، وحجاج بن محمد، وغندر، وروح بن القاسم، ووكيع، وسهل بن حماد، وأبو النضر، والنضر بن شميل، ووهب بن جرير، وعثمان بن عمر، وعبيدالله بن عبدالمجيد، وأبو عامر العقدي، ومعاذ بن معاذ، وعمرو بن مرزوق) عن **شعبة**، به، بنحوه.

إلا أن الطيالسي -في مسنده من رواية يونس بن حبيب، ومن رواية أحمد بن الفرات، وعمار بن رجاء عنه-، وعبدالله بن كثير، وشبابة، وحجاج، ووكيع، وسهل بن حماد، وأبو النضر -من رواية محمد بن عبدالملك القزاز، والحارث، عنه-، وعبيدالله بن عبدالمجيد، وأبا عامر العقدي -من رواية إسحاق بن راهويه، وأبي مسعود أحمد بن الفرات، ورواية ابن منده من طريق إبراهيم بن مرزوق، عنه-، ومعاذ، وعمرو بن مرزوق، جزموا في رواياتهم عن شعبة باسم الصحابي، فقالوا: سويد بن طارق.

وجزم غندر -من رواية محمد بن المثنى، ومحمد بن بشار، والقواريري، عنه-، وروح بن القاسم، والنضر بن شميل، باسم الصحابي، فقالوا: طارق بن سويد.

ولم يسمِّ الصحابيَّ: عثمان بن عمر، وأبو عامر العقدي -من رواية البيهقي من طريق إبراهيم بن مرزوق، عنه-.

وقال يونس بن حبيب -في روايته لمسند الطيالسي- عقب روايته: «ليس في كتابي هذا: «عن أبيه»»، وقد أثبت قوله: «عن أبيه» في رواية أبي عوانة عن يونس.

وقال عبيدالله بن عبدالمجيد، عن شعبة، عن سماك، عن علقمة، عن أبيه: عن سويد، به.

* وأخرجه عبدالرزاق (١٧١٠١) -وعنه أحمد (١٨٨٥٩)- عن إسرائيل بن يونس، عن **سماك**، به، بنحوه، وجزم باسم الصحابي، فقال: سويد بن طارق.

الوجه الثاني: سماك بن حرب، عن علقمة بن وائل، عن طارق بن سويد:

* أخرجه البغوي في معجم الصحابة (١٣٦٤)، وابن عبدالبر في الاستيعاب (٧٥٤/٢)، من طريق قاسم بن أصبغ، كلاهما (البغوي، وقاسم) عن **ابن أبي خيثمة**، عن عفان، به.

* وأخرجه ابن أبي خيثمة في التاريخ (١١٧٢/السفر الثالث)،

وابن سعد في الطبقات (٦٤/٦)،

وابن أبي شيبة في مسنده (٦٥١) -وعنه ابن ماجه (٣٥٠٠)-،

ثلاثتهم (ابن أبي خيثمة، وابن سعد، وابن أبي شيبة) عن **عفان**، به، بمثله، تامًّا، إلا ابن سعد، فلم يسق متنه.

* وأخرجه أحمد (١٨٧٨٧، ٢٢٥٠٢) -ومن طريقه ابن بشران في أماليه (١١١٠)، وابن الجوزي في التحقيق (٢٠٠٧)، والضياء في المختارة (١٠٧/٨)- عن بهز بن أسد، وأبي كامل فضيل بن حسين الجحدري،

والبخاري في التاريخ الكبير (٣٥٢/٤) عن موسى بن إسماعيل التبوذكي،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٤٧٦، ٢٦٢١) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٣٤٠/١٣)-، والطبراني (٨٢١٢) -ومن طريقه الضياء في المختارة (١٠٧/٨)-، من طريق هدبة بن خالد،

والبغوي في معجم الصحابة (١٣٦٤) من طريق سريج بن النعمان،

والطحاوي (١٠٨/١) من طريق يحيى بن حسان، وأبي الوليد الطيالسي،

وابن قانع في معجم الصحابة (٤٨/٢) من طريق حجاج بن المنهال،

وابن حبان (١٣٨٩) من طريق غسان بن الربيع،

تسعتهم (بهز، وأبو كامل، وموسى بن إسماعيل، وهدبة، وسريج، ويحيى بن حسان،

وأبو الوليد، وحجاج، وغسان) عن **حماد بن سلمة**، به، بنحوه.

* وأخرجه أبو نعيم في معجم الصحابة (٣٩٤٦) من طريق قيس بن الربيع،

وابن شاهين في الصحابة -كما ذكر ابن حجر في الإصابة (٤١٢/٣)- من طريق إبراهيم بن طهمان،

كلاهما (قيس، وإبراهيم بن طهمان) عن **سماك**، به، بنحوه.

الوجه الثالث: سماك بن حرب، عن علقمة بن وائل، عن طارق بن زياد -أو: زياد بن طارق-:

* أخرجه ابن سعد في الطبقات (٦٤/٦)، والبخاري في التاريخ (٣٥٢/٤)، عن أبي نعيم الفضل بن دكين، وابن قانع في معجم الصحابة (٤٨/٢) من طريق إسحاق الأزرق، والطبراني (١٤/٢٢) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحماني، ثلاثتهم (أبو نعيم، وإسحاق، وابن الحماني) عن شريك بن عبدالله، عن **سماك**، به، بنحوه.

إلا أن أبا نعيم -في رواية ابن سعد-، وإسحاق الأزرق، اقتصرا على: طارق بن زياد، ولم يذكرا الشك.

وقال ابن الحماني، عن شريك: عن سماك، عن علقمة، عن أبيه، أن يزيد بن سلمة.

الوجه الرابع: سماك بن حرب، عن علقمة بن وائل، عن طارق بن شمر أو بسر:

* علقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (عقب ٣٩٤٦) عن الوليد بن أبي ثور، عن **سماك**، به، ولم يسق متنه.

❏ دراسة الأسانيد:

روى الحديث سماك بن حرب، واختُلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: سماك، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، أن سويد بن طارق -أو: طارق بن سويد-... (بالشك):

ورواه عنه: شعبة بن الحجاج -من رواية مسلم بن إبراهيم، والطيالسي (في قول محمود بن غيلان، وأحمد بن إبراهيم، عنه)، ومحمد بن جعفر غندر (في قول أحمد، عنه)، وأبو النضر (في قول محمد بن عبدالرحيم صاعقة، عنه)، ووهب بن جرير (في قول أبي قلابة الرقاشي، وأبي داود الحراني، وأحمد بن إبراهيم، عنه)، عنه-.

الوجه الثاني: سماك، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، أن سويد بن طارق...:

ورواه عنه: شعبة بن الحجاج -من رواية الطيالسي (في قول يونس بن حبيب، وأحمد بن الفرات، وعمار بن رجاء، عنه)، وعبدالله بن كثير، وشبابة بن سوار، وحجاج بن محمد، ووكيع، وسهل بن حماد، وأبي عامر العقدي (في قول إسحاق بن راهويه، وأبي مسعود أحمد بن الفرات، وإبراهيم بن مرزوق -في رواية ابن منده من طريقه-، عنه)، ومعاذ بن معاذ، وعمرو بن مرزوق، وأبي النضر هاشم بن القاسم (في قول محمد بن عبدالملك القزاز، والحارث بن أبي أسامة، عنه)، عنه-.

الوجه الثالث: سماك، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، عن سويد بن طارق:

ورواه عنه: شعبة بن الحجاج -من رواية عبيدالله بن عبدالمجيد، عنه-.

الوجه الرابع: سماك، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، أن طارق بن سويد...:

ورواه عنه: شعبة بن الحجاج -من رواية روح بن القاسم، ومحمد بن جعفر غندر (في قول محمد بن المثنى، ومحمد بن بشار، والقواريري، عنه)، والنضر بن شميل، عنه-.

الوجه الخامس: سماك، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، أن رجلًا...:

ورواه عنه: شعبة بن الحجاج -من رواية عثمان بن عمر، وأبي عامر العقدي (في قول إبراهيم بن مرزوق -في رواية البيهقي من طريقه-، عنه)، عنه-.

الوجه السادس: سماك، عن علقمة بن وائل، عن طارق بن سويد:

ورواه عنه: حماد بن سلمة، وقيس بن الربيع، وإبراهيم بن طهمان.

الوجه السابع: سماك، عن علقمة بن وائل، عن طارق بن زياد -أو: زياد بن طارق-:

ورواه عنه: شريك -من رواية أبي نعيم، عنه-.

الوجه الثامن: سماك، عن علقمة بن وائل، عن طارق بن زياد:

ورواه عنه: شريك -من رواية إسحاق الأزرق، عنه-.

الوجه التاسع: سماك، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، أن يزيد بن سلمة...:

ورواه عنه: شريك -من رواية يحيى بن عبدالحميد الحماني، عنه-.

الوجه العاشر: سماك، عن علقمة بن وائل، عن طارق بن شمر أو بسر:

ورواه عنه: الوليد بن أبي ثور.

ويتبين من العرض السابق أنه قد اختُلف عن سماك، وعمَّن دونه، في ذكر وائل بن حجر في الإسناد، وإسقاطه، وفي تسمية الصحابي في الحديث، وفي إدخاله في الإسناد، أو حكاية قصته:

١- الخلاف في ذكر وائل وإسقاطه:

اختُلف فيه عن سماك، وعن شريك وحده -ممن دون سماك-:

* فرواه شعبة، وإسرائيل، وشريك -من رواية ابن الحماني عنه-، عن سماك، عن علقمة، عن أبيه وائل.

* ورواه شريك -من رواية أبي نعيم، وإسحاق الأزرق، عنه-، وحماد بن سلمة، وقيس بن الربيع، وإبراهيم بن طهمان، والوليد بن أبي ثور، عن سماك، عن علقمة، بإسقاط أبيه وائل.

والأصح عن شريك ما اتفق عليه أبو نعيم، وإسحاق الأزرق، عنه، وأما ابن الحماني، فمتَّهم بسرقة الحديث[1]، وأما إسحاق الأزرق، فأحد أثبت الرواة عن شريك، وأصحهم سماعًا عنه، ذكر ذلك أحمد، والعجلي، ويعقوب بن شيبة[2].

وقد استغرب ابن أبي خيثمة قول حماد بن سلمة في هذا، فقال، وأخرج روايته: «كذا قال: عن علقمة بن وائل الحضرمي، عن طارق بن سويد، وزاد عليه شعبةُ في الإسناد وائلَ بنَ حجر...»، وقال في موضع: «ورواه حماد بن سلمة، عن سماك، فنقص من الإسناد وائلَ بنَ حجر...».

وتعبيره بالنقص يُلمح إلى أنهُ عندَهُ تقصيرٌ ممن نقص، لا يقدح في تجويد من جوَّد، إذ من قرائن الضبط سلوك الطريق الوعرة، ومخالفة الجادة السهلة، وزيادة الراوي في الإسناد أصعب من إسقاطه.

كما أنه قد مرَّ في الحديث الثالث[3] أن سماكًا صدوقٌ في حديثه اضطراب، وأن الأئمة قووا حديث القدماء عنه.

ومرَّ هناك نصُّ يعقوب بن شيبة، والدارقطني، على أن شعبة من قدماء الرواة عن سماك، أصحاب الرواية المستقيمة عنه، وإشارةُ ابن المديني إلى ذلك.

(١) تقريب التهذيب (٧٥٩١).

(٢) تهذيب الكمال (٢/٤٩٨، ٤٩٩)، تهذيب التهذيب (٢/١٦٥).

(٣) (ص٨٧).

ومرَّ نصُّ الدارقطني على أن «ما كان عن شريك، وحفص بن جميع، ونظرائهم، ففي بعضها نكارة»، يعني: رواية هؤلاء عن سماك.

ولم أجد من ذكر مرتبة سماع حماد بن سلمة، وقيس، وابن طهمان، والوليد بن أبي ثور، من سماك.

إلا أن جميعَهم متأخرُ الوفاة عن شعبة وإسرائيل، كما يُعلَم من تراجمهم، وقيسٌ والوليد بن أبي ثور ضعيفان، وإبراهيم بن طهمان ثقة يغرب[١]، إلا أني لم أجد روايته مسندة.

فالأثبت عن سماك كما أشار ابن أبي خيثمة: ما اتفق عليه شعبة، وإسرائيل، عنه، من ذكر وائل بن حجر فيه.

ولعل سماكًا حدَّث به متأخرًا فأسقطه، وكان حدَّث به شعبة قديمًا، فجوَّده، فأثبته.

ولذلك أخرج مسلم الحديث من طريق غندر، عن شعبة، عن سماك، عن علقمة، بذكر أبيه، وعدم إسقاطه، وأعرض عن رواية من أسقطه، مع أن شعبة مختلف عليه -كما تبين فيما سبق-.

وأغرب الضياء المقدسي، جريًا على منهج قبول رواية الثقة، والتجويزات العقلية بحفظ الوجهين، فقال: «فيكون -والله أعلم- سمعه علقمةُ بن وائل من أبيه، ومن طارق بن سويد»[٢].

٢- الخلاف في تسمية صحابي الحديث:

اختُلف فيه عن سماك خلافًا أوسع من الأول، حيث اختُلف عن أصحابه، ثم عنه فيه، ولعله لأجل ذلك قال البخاري: «في اسمه نظر»[٣].

أولًا: الخلاف عمَّن دون سماك:

١- شعبة بن الحجاج:

اختُلف عن شعبة بين الشك في تسميته بين طارق بن سويد، وسويد بن طارق، والجزم بتسميته على الوجهين اللذين شكَّ فيهما، وإبهامه وعدم تسميته.

(١) انظر في الثلاثة على التوالي: تقريب التهذيب (٥٥٧٣، ٧٤٣١، ١٨٩).

(٢) الأحاديث المختارة (١٠٨/٨).

(٣) نقله مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٤٤/٧)، وفيه سقط يسدَّد من تهذيب التهذيب (٢٣٢/٢)، وقد نقله مغلطاي من تاريخ البخاري، وليس في ترجمة طارق فيه (٣٥٢/٤).

والخلاف عن شعبة في هذا متشعب، وجاء خلاف مثله أو نحوه عن بعض أصحابه أيضًا.

والأظهر أن الجميع محفوظ عن شعبة، فإن في كل وجهٍ من الرواة عن شعبة بعضُ أصحابه الثقات:

فممن روى الشكَّ عنه: مسلم بن إبراهيم -وهي رواية ابن أبي خيثمة-، والطيالسي -من رواية محمود بن غيلان، وأحمد بن إبراهيم، عنه-، ومحمد بن جعفر غندر -من رواية أحمد بن حنبل، عنه-، ووهب بن جرير.

وممن روى الجزم بطارق بن سويد: غندر -من رواية محمد بن المثنى، ومحمد بن بشار، والقواريري، عنه-، والنضر بن شميل، وروح بن القاسم.

وممن روى الجزم بسويد بن طارق: وكيع، وحجاج بن محمد، وسهل بن حماد، ومعاذ بن معاذ، وأبو عامر العقدي، وعمرو بن مرزوق.

وروى عثمان بن عمر عن شعبة إبهام الرجل، وعدم تسميته، وجاء ذلك من طريق أبي عامر العقدي، لكن الأكثر عنه: الجزم بسويد بن طارق، كما سبق.

وقد مرَّ في الحديث السابق (السادس عشر)[1] أن شعبة كان يخطئ في الأسماء، ولا يضبطها، ومرَّ نقل ذلك عن جمع من الأئمة.

والخلاف عليه في صحابي هذا الحديث من هذا الباب، ويظهر أنه لم يضبطه، فكان يبهمه تارة، ويجزم بأحد الوجهين تاراتٍ، ويرويه بالشك تارة.

وقد رجَّح ابن السكن رواية غندر بتسميته: طارق بن سويد، دون شك[2]، لكن النظر في هذا يُظهر أن غندرًا نفسَه رُويت عنه روايتان قويتان -كما تبين-، بالشك وبدونه.

٢- شريك:

اختُلف عنه في هذا اللون من الخلاف:

* فرواه أبو نعيم -من رواية ابن سعد، عنه-، وإسحاق الأزرق، عن شريك، عن سماك، عن علقمة، عن طارق بن زياد.

* ورواه أبو نعيم -من رواية البخاري، عنه-، عن شريك، عن سماك، عن علقمة، عن

---

(١) (ص٢٨٧).

(٢) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٤٤/٧)، الإصابة (٤١٣/٣).

طارق بن زياد، أو زياد بن طارق.

* ورواه ابن الحماني، عن شريك، عن سماك، عن علقمة، عن أبيه، أن يزيد بن سلمة.

ويمكن عدُّ الوجهين الأولين وجهًا واحدًا، ليس إلا أن البخاري أو أبا نعيم شك في اسم الصحابي، لكن أبا نعيم جزم به في رواية ابن سعد عنه، وجَزَم به إسحاق الأزرق كذلك، عن شريك، ولذا أبطل ابن منده هذا الشكَّ، فصوَّب تسميته: طارق بن زياد[1]، وتابعه عليه أبو نعيم الأصبهاني[2]، يعنيان -ولا بد-: أنه الصواب عن شريك.

وقد مرَّ أن إسحاق الأزرق من أثبت الرواة عن شريك، وأصحهم عنه سماعًا، وقد سمع من شريك من كتابه، فروايته بعدم الشك أثبت.

وأما ابن الحماني، فقد خالف الثقتين أبا نعيم وإسحاق الأزرق في وجهين، أحدهما مرَّ، وهو إدخال وائل في الإسناد، والثاني في تسمية الصحابي: يزيد بن سلمة.

ورواية ابن الحماني منكرة، فهو متهم بسرقة الحديث -كما سبق-، وقد خالف هنا أوثق وأكثر منه.

وقد أورد أبو القاسم البغوي هذا الوجه، بذكر يزيد بن سلمة، في وجهَين رأى غلطهما[3].

ثانيًا: الخلاف عن سماك:

اختُلف عن سماك في تسمية صحابي الحديث:

* فرواه شعبة عنه شاكًّا بين: طارق بن سويد، وسويد بن طارق.

* ورواه حماد بن سلمة، وقيس بن الربيع، وإبراهيم بن طهمان، عن سماك، بتسميته: طارق بن سويد.

* ورواه شريك، عن سماك، بتسميته: طارق بن زياد.

* ورواه الوليد بن أبي ثور، عن سماك، عن علقمة، عن طارق بن شمر، أو بسر.

وقد أشار ابن أبي خيثمة إلى أن شكَّ شعبة مرجوح بجزم حماد، قال: «كذا قال شعبة، شكَّ في: سويد بن طارق، أو: طارق بن سويد، ورواه حماد بن سلمة، عن سماك، فنقص من الإسناد وائل بن حجر، وقال: طارق بن سويد».

---

(١) الإصابة (٤٨٢/٢).

(٢) معرفة الصحابة (١٢١٦/٣).

(٣) معجم الصحابة (٤٢٨/٣)، وسيأتي نقل كلامه بتمامه -إن شاء الله-.

ونقل ابن عبدالبر عنه هذا بنحوه، وفيه: «وقال حماد بن سلمة: عن سماك، عن علقمة بن وائل، عن طارق بن سويد، ولم يشك، ولم يقل: عن أبيه»(١).

وحماد بن سلمة -وإن كان يحتمل أنه سمع من سماك بأخرة كما سبق في اللون الأول من الخلاف-، ثقة ضابط، ولا يُعرف عنه الغلط في الأسماء كما يعرف عن شعبة.

كما أن حمادًا توبع على روايته، فرواه قيس بن الربيع، وإبراهيم بن طهمان، كما رواه.

ويمكن عدُّ شريك، والوليد بن أبي ثور، متابعَين لحماد، من جهة أنهما ضبطا -فيما يظهر- الاسمَ الأولَ للصحابي، ولم يضبطا اسم أبيه، فسماه شريك: زيادًا، وسماه الوليد: شمرًا، أو بسرًا، فغلطا فيه جميعًا، لأنهما لم يتابعا على هذا، وهما ضعيفان -كما سبق-.

وقد أشار ابن سعد إلى غلط شريك، فترجم باسم «طارق بن زياد»، وأخرج رواية شريك في هذا، ثم قال: «أخبرنا عفان بن مسلم، عن حماد بن سلمة، بهذا الإسناد، قال: هو طارق بن سويد»(٢)، وذكر ابن حجر ترجمة طارق بن زياد، وقال: «إنما هو ابن سويد»(٣).

وذكر ابنُ حبان طارقَ بنَ شمر في الصحابة(٤)، فتعقبه ابن حجر، قال: «أورده ابن حبان، فوهم، وإنما هو: طارق بن سويد، فقد حكى أبو نعيم أن الوليد بن أبي ثور يروي حديثه عن سماك بن حرب، فقال: طارق بن شمر، فصحَّف أباه»(٥).

وعلى أيٍّ، فشعبة قائلٌ بالقول الذي قاله حماد ومن معه، وليست روايةُ هؤلاء بمخالفةٍ روايةَ شعبة من كل وجه، فإن غاية أمره أنه كان يشك فيه بين وجهين، احتاج أحدُهما إلى مرجح، ولو مرجحًا فيه ضعف، وقد جاء الترجيح قويًّا برواية جماعة عن سماك، بتسمية الصحابي: طارق بن سويد.

وكذلك حكم جمهور الأئمة:

فأخرج مسلم في صحيحه رواية غندر، عن شعبة، عن سماك، عن علقمة بن وائل، عن طارق بن سويد، وانتقى هذه الرواية من بين طرق شعبة المختلفة، فهو يصحح تسميته كذلك.

---

(١) الاستيعاب (٦٧٨/٢).

(٢) الطبقات (٦٤/٦).

(٣) الإصابة (٤٤٧/٣).

(٤) الثقات (٢٠٢/٣).

(٥) الإصابة (٤٤٨/٣).

وقال أبو زرعة: «طارق بن سويد أصح»[١].

وقال أبو القاسم البغوي: «وقد روى هذا الحديثَ غيرُ حماد بن سلمة، عن سماك، عن علقمة بن وائل، عن سويد بن طارق، وقد قيل: إنه ليزيد بن سلمة، والصحيح عندي: طارق بن سويد»[٢].

وقال ابن منده: «سويد بن طارق وهم»[٣].

وقال ابن عبدالبر: «سويد بن طارق، ويقال: طارق بن سويد، وهو الصواب»[٤].

وقال ابن كثير: «والمشهور الأول: طارق بن سويد»[٥].

وإن خالفهم أبو حاتم الرازي وحده، فنقل ابنه عنه قوله: «وسويد بن طارق أشبه»[٦].

وقد جرى ابن حبان على أصله في قبول روايات الثقات مهما اختلفت، فأخرج حديثي طارق بن سويد، وسويد بن طارق، كليهما، مصححًا إياهما.

٣- الخلاف في الرواية عن صحابي الحديث، وحكاية قصته:

اختُلف عن شعبة في هذا:

* فرواه عنه خمسة عشر راويًا، على اختلاف رواياتهم، فجعلوا الحديث من رواية وائل بن حجر، يذكر سويدًا، أو طارقًا، ويحكي قصته في متن حديثه، وهم: الطيالسي، وعبدالله بن كثير، وشبابة، وحجاج بن محمد، ومحمد بن جعفر غندر، وروح بن القاسم، ووكيع، وسهل بن حماد، وأبو النضر هاشم بن القاسم، والنضر بن شميل، ووهب بن جرير، وعثمان بن عمر، وأبو عامر العقدي، ومعاذ بن معاذ، وعمرو بن مرزوق.

* ورواه عبيدالله بن عبدالمجيد الحنفي، عن شعبة، عن سماك، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، عن سويد، فجعل الحديث من مسند سويد.

---

(١) الإصابة (٤١٣/٣).

(٢) معجم الصحابة (٤٢٨/٣).

(٣) تهذيب التهذيب (٢٣٢/٢)، الإصابة (٤١٢/٣).

(٤) الاستيعاب (٦٧٨/٢).

(٥) جامع المسانيد والسنن (٣٨١/٤).

(٦) الجرح والتعديل (٢٣٣/٤، ٤٨٤).

وأعله ابن المديني، فقال: «كذا قال الحنفي: عن علقمة، عن أبيه، عن سويد بن طارق».

وقال أبو القاسم البغوي: «رواه عبيدالله الحنفي، عن شعبة، ووصله، وجوَّد إسناده»، ثم نقل كلام ابن المديني السالف، ثم قال: «ولا أعلم لسويد بن طارق غير هذا الحديث»[١].

فهذه الرواية وقع فيها غلط بإدراج الصحابي في الإسناد، وعبيدالله راويها صدوق[٢]، لا يحتمل مخالفةَ جمعِ الثقاتِ من أصحاب شعبة وحفاظ حديثه.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن سماكًا يرويه عن علقمة بن وائل بن حجر، عن أبيه، أن طارق بن سويد سأل النبي ﷺ...

وقد رواه عن سماك أحد قدماء أصحابه، وهو شعبة، وأحد القدماء ممن روى عنه، وإن لم أجد نصًّا فيه أنه من قدماء أصحاب سماك، وهو إسرائيل.

وقد مرَّ أن سماكًا صدوق فيما رواه عنه القدماء.

وهذا يبين ما في قول ابن حزم، وذكر هذا الحديث: «حديث علقمة بن وائل إنما جاء من طريق سماك بن حرب، وهو يقبل التلقين، شهد عليه بذلك شعبة وغيره»[٣].

وقد صرح سماك بسماعه من علقمة في طرق لهذا الحديث، منها رواية الطيالسي، ووكيع، وحجاج، وسهل بن حماد، عن شعبة، عنه.

وسماع علقمة من أبيه ثابت، فقد صرَّح به في أحاديث، منها حديثاه الطويلان عن أبيه في قاتل أخيه[٤]، وفي صفة صلاة النبي ﷺ، بأسانيد منها الصحيح الثابت[٥].

وقد جاء ما يشكل على ثبوت سماع علقمة من أبيه:

---

(١) معجم الصحابة (٣/٢٣٥).

(٢) تقريب التهذيب (٤٣١٧).

(٣) المحلى (١/١٧٥).

(٤) صحيح مسلم (١٦٨٠)، سنن أبي داود (٤٤٩٩)، سنن النسائي الصغرى (٨/١٦، ١٧)، والكبرى (٦٩٠٤)، مستخرج أبي عوانة (٦١٨٦، ٦١٩٢)، سنن البيهقي (٨/٥٤).

(٥) انظر: رفع اليدين، للبخاري (١٠)، تاريخ ابن أبي خيثمة (٤١٥٨/السفر الثاني)، سنن النسائي الصغرى (٢/١٩٤)، والكبرى (٦٤٦).

فنقل ابن أبي خيثمة، وأبو أحمد العسكري، عن ابن معين، أنه قال في رواية علقمة بن وائل، عن أبيه: «مرسل»[١]، وعليه قال ابن حجر في التقريب: «لم يسمع من أبيه»[٢].

وسأل الترمذيُّ البخاريَّ عن علقمة بن وائل، هل سمع من أبيه؟ فقال: «إنه ولد بعد موت أبيه بستة أشهر»[٣].

لكن ذلك مناقش:

أما كلام ابن معين، فمعارَض بتصريح علقمة بالسماع من أبيه في غيرِ رواية -كما مرَّ-، بل إن ابن أبي خيثمة نقل كلام ابن معين في أحد المواضع بعد أن أسند روايةً فيها تصريح علقمة بسماع أبيه.

وأما نقل الترمذي عن البخاري، فهو خطأ، وربما كان من أبي طالب القاضي (الذي رتّب العلل الكبير للترمذي)، إذ قد جاء الكلام نفسُه في موضع آخر من ترتيب العلل الكبير في حقّ عبدالجبار بن وائل[٤]، وهذا الصواب.

والقول بأنه ولد بعد موت أبيه بستة أشهر إنما هو قول البخاري في عبدالجبار[٥].

وقد نصَّ البخاري، والترمذي، وابن حبان، على سماع علقمة من أبيه[٦].

فثبت سماعه، وبه يكون حديث طارق بن سويد حسن الإسناد، لحال سماك.

وقد صححه مسلم، وابن حبان، فأخرجاه في صحيحيهما، وقال ابن عبدالبر في ترجمة طارق بن سويد: «حديثه في الشراب -يعني: الخمر- حديثٌ صحيحُ الإسناد»[٧].

---

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة (٩٧٠/٢/السفر الثاني، ٤٨/٣/السفر الثالث)، إكمال تهذيب الكمال (٢٧٥/٩)، تهذيب التهذيب (١٤٢/٣).

(٢) (٤٦٨٤).

(٣) علل الترمذي الكبير (ص٢٠١/ترتيبه).

(٤) (ص٢٣٥).

(٥) علل الترمذي الكبير (ص٢٣٥)، تهذيب التهذيب (٩٥/٦). وإن كان صدَّره كما في سنن الترمذي (٥٥/٤) بـ«يُقال»، ونقله في التاريخ الكبير (٦٩/١، ١٠٦/٦) عن محمد بن حجر، ومحمد جرحه البخاري نفسُه في تاريخه (٦٩/١).

(٦) التاريخ الكبير (٤١/٧)، سنن الترمذي (٥٦/٤)، ثقات ابن حبان (٢٠٩/٥).

(٧) الاستيعاب (٧٥٤/٢).

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أشار ابن أبي خيثمة في كلامه إلى إشارتين:

١- ترجيح إدخال شعبة وائل بن حجر بين علقمة بن وائل وطارق بن سويد، على إسقاط حماد بن سلمة إياه:

وأشار بتعبيره عن رواية حماد بالنقص إلى أن من قرينة ذلك: أن الزيادة في الإسناد أقرب إلى الضبط من التقصير فيه.

وأيده: كون رواية القدماء عن سماك مضبوطة، وشعبة أحدهم.

وهذا وافقه عليه: مسلم، فأخرج رواية شعبة في صحيحه.

٢- ترجيح جزم حماد بن سلمة بتسمية الصحابة: طارق بن سويد، على شك شعبة بين هذا، وبين تسميته: سويد بن طارق:

وهذا وافقه عليه: مسلم، بإخراجه رواية طارق بن سويد من بين الطرق المختلفة عن شعبة، وأبو زرعة، وأبو القاسم البغوي، وابن منده، وابن عبدالبر.

ودلَّ عليه من القرائن: أن شعبة كان يخطئ في الأسماء، وأن حمادًا توبع على ما روى، وأن شعبة لم يُبعد في شكِّهِ، وإنما احتاج شكُّه إلى مرجح، جاء في رواية حماد ومن معه.

ملاحظة: في هذا النقد من ابن أبي خيثمة ملمح نقدي دقيق، حيث إن ابن أبي خيثمة أورد رواية شعبة، فانتقد شكَّه، ورجَّح عليه جزم حماد بن سلمة، وأورد كذلك رواية حماد بن سلمة، فانتقد إسقاطه وائلَ بنَ حجر، ورجَّح عليه إثبات شعبة إياه.

وهذا منه قوة في التدقيق، ومقارنة الروايات، وتصويب ما أصاب فيه الراوي بقرائن ذلك، وتخطئة ما أخطأ فيه، وهذا أبعد ما يكون عن اعتماد الأسانيد المفردة، والحكم بظواهرها.

الحديث الثامن عشر

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٢٧٧-٢٧٨):

(٩٨٣) وسويد بن هبيرة:

٩٨٤- حدثنا يحيى بن عبدالحميد، قال: نا مروان بن معاوية، عن عيسى بن عمرو، عن إياس بن زهير، عن سويد بن هبيرة، عن النبي ﷺ، قال: «من خير مال المرء مهرة مأمورة، أو سكة مأبورة».

كذا قال لنا الحماني: عن عيسى بن عمرو. وإنما هو: أبو نعامة عمرو بن عيسى:

٩٨٥- حدثناه أبي، قال: حدثنا روح بن عبادة، قال: حدثنا أبو نعامة العدوي، عن مسلم بن بديل، عن إياس بن زهير، عن سويد بن هبيرة، عن النبي ﷺ، مثله.

٩٨٦- وقال أبو بكر بن أبي شيبة، عن مروان: عمرو بن عيسى، ونقص من الإسناد مسلمَ بنَ بديل، كما قال الحماني.

وعمرو بن عيسى هو أبو نعامة.

❑ التخريج:

الوجه الأول: عيسى بن عمرو، عن إياس بن زهير، عن سويد بن هبيرة:

* لم أجد من أخرجه من هذا الوجه غير ابن أبي خيثمة.

الوجه الثاني: عمرو بن عيسى، عن مسلم بن بديل، عن إياس بن زهير، عن سويد بن هبيرة:

* أخرجه أحمد (١٥٨٤٥)،

والبخاري في التاريخ الكبير (١/٤٣٩، ٤/١٤٤) عن الحسن الخلال،

والحارث بن أبي أسامة في مسنده (٤٢٢/بغية الباحث، ٣/٢٨٧٣/إتحاف الخيرة المهرة)، ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٥٣٨)-،

والطبري في المنتخب من ذيل المذيل (١١/٥٨٦)، عن عبدالله بن إسحاق الناقد، وعن الحسين بن علي الصدائي،

والبغوي في معجم الصحابة (١١٥٧) عن أحمد بن منصور،

والطبراني في الكبير (٦٤٧١) عن إدريس بن جعفر،

وابن منده في معرفة الصحابة (٧٨٩/١) من طريق أبي مسعود أحمد بن الفرات،

والبيهقي في الكبرى (٦٤/١٠)، والصغير (٣١٨٥)، والبغوي في شرح السنة (٢٦٤٧)، من طريق عباس بن محمد الدوري،

والبيهقي في الكبرى (٦٤/١٠)، والصغير (٣١٨٥) من طريق محمد بن عبيدالله بن المنادي،

عشرتهم (أحمد، والحسن الخلال، والحارث، وعبدالله بن إسحاق، والحسين بن علي الصدائي، وأحمد بن منصور، وإدريس بن جعفر، وأبو مسعود، والدوري، وابن المنادي) عن **روح بن عبادة**، به، بنحوه.

إلا أن أحمد، والحسن الخلال، وعبدالله بن إسحاق، والصدائي، وأبا مسعود، والدوري، قالوا: عن سويد بن هبيرة، سمعت النبي ﷺ...، بذكر لفظ السماع، قال روح: «هكذا في كتابي: سمعت النبي ﷺ»[1].

* وأخرجه مسدد في مسنده -كما في إتحاف الخيرة (٢٨٧٣/١)، ومن طريقه الدولابي في الكنى والأسماء (١٢٠٦)، والطبراني (٦٤٧٠)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (عقب ٣٥٣٨)-، والبخاري في التاريخ الكبير (٤٣٨/١) -ومن طريقه أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (ق٢٥٠أ)-، والبغوي في معجم الصحابة (١١٥٨)، من طريق عبدالوارث بن سعيد،

وإسحاق بن راهويه في مسنده -كما ذكر الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف (٢٦١/٢)- عن النضر بن شميل،

والبخاري في التاريخ الكبير (١٤٤/٤) من طريق معاذ بن معاذ،

وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (٨٠/١)، وابن الأعرابي في معجمه (٥٠٠) -ومن طريقه ابن منده في معرفة الصحابة (٧٨٩/١)، والقضاعي في مسند الشهاب (١٢٥١)-، من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٢١٦) من طريق زهير بن هنيد،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٥٣٩) عن أبي جعفر محمد بن محمد المقرئ، عن محمد

---

(١) هذا النص من كلام روح ذكره ابن منده بعقب روايته الحديث من طريق أبي مسعود أحمد بن الفرات، عن روح، لكنه فصل بين الحديث وبين هذا النص بقوله: «مشهورٌ عن روح»، فيحتمل أن ما نقله من رواية أبي مسعود، ويحتمل أنه علَّقه عن روح مما وصله من بعض الروايات، والله أعلم.

بن عبدالله الحضرمي مطين، عن أبي بكر بن أبي شيبة، ويحيى بن عبدالحميد الحماني، ومنجاب بن الحارث، ثلاثتهم عن مروان بن معاوية،

ستتهم (عبدالوارث، والنضر، ومعاذ، وأبو أسامة، وزهير بن هنيد، ومروان) عن **أبي نعامة عمرو بن عيسى**، به، بنحوه.

إلا أن النضر بن شميل وقف الحديث على سويد.

وقال معاذ بن معاذ: عن سويد بن هبيرة، قال: بلغني عن النبي ﷺ...[1].

الوجه الثالث: عمرو بن عيسى، عن إياس بن زهير، عن سويد بن هبيرة:

* أخرجه **ابن أبي شيبة** في مسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٢/٢٨٧٣)- عن مروان بن معاوية، به.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث أبو نعامة عمرو بن عيسى العدوي، واختُلف عنه وعمن دونه على أضرب من الاختلافات[2]:

١- الخلاف في إدخال مسلم بن بديل، وإسقاطه:

اختُلف فيه عن أبي نعامة على وجهين:

الوجه الأول: أبو نعامة، عن إياس بن زهير، عن سويد بن هبيرة:

ورواه عنه: مروان بن معاوية -من رواية يحيى بن عبدالحميد الحماني (في قول ابن أبي خيثمة، عنه)، وابن أبي شيبة (في مسنده)، عنه-.

الوجه الثاني: أبو نعامة، عن مسلم بن بديل، عن إياس بن زهير، عن سويد بن هبيرة:

ورواه عنه: روح بن عبادة، وعبدالوارث بن سعيد، والنضر بن شميل، ومعاذ بن معاذ، وأبو أسامة حماد بن أسامة، وزهير بن هنيد، ومروان بن معاوية -من رواية ابن أبي شيبة (في

---

(١) علَّق هذه الصيغة أبو حاتم الرازي -كما في الجرح والتعديل (٢٣٣/٤)- عن عبدالوارث بن سعيد أيضًا، لكني لم أجدها عنه، مع أن روايته مخرجة في عدد من المصادر، وقد ذكرها البخاري في تاريخه (١٤٤/٤) عن عبدالوارث بالعنعنة، ومعلومٌ أن تاريخ البخاري أحد أصول الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

وقد علقها ابن منده في معرفة الصحابة (٧٩٠/١) عن عبدالوارث بصغة: عن سويد، يرفع الحديث. والله أعلم.

(٢) منها: الخلاف في تسمية أبي نعامة، إلا أنه ليس داخلًا في حدود البحث، كما مرَّ بيانه في المقدمة (ص٧).

قول محمد بن عبدالله الحضرمي مطين، عنه)، ويحيى بن عبدالحميد الحماني (في قول محمد بن عبدالله الحضرمي مطين، عنه)، ومنجاب بن الحارث، عنه-.

وبهذا يتبين أنه قد اختُلف عمَّن دون أبي نعامة، قبل الاختلاف عنه:

أولًا: الخلاف عمَّن دون أبي نعامة:

اختُلف فيه عن مروان بن معاوية:

* فرواه ابن أبي خيثمة، عن ابن الحماني، ورواه ابن أبي شيبة في مسنده، عن مروان، عن أبي نعامة، عن إياس، عن سويد، بإسقاط مسلم بن بديل.

* ورواه محمد بن عبدالله الحضرمي مطين، عن ابن أبي شيبة، وابن الحماني، ومنجاب بن الحارث -قرنهم-، عن مروان، عن أبي نعامة، عن مسلم، عن إياس، عن سويد.

وقد خولف مطين في روايته عن اثنين من الثلاثة الذين قرنهم:

١- ابن الحماني، فرواه عنه ابن أبي خيثمة عنه بإسقاط مسلم بن بديل.

٢- وابن أبي شيبة، فأخرجه في مسنده نفسِهِ بإسقاط مسلم، وكذلك ذكره ابن أبي خيثمة عنه[(١)]، قال: «وقال أبو بكر بن أبي شيبة: عن مروان: عمرو بن عيسى، ونقص من الإسناد: مسلم بن بديل».

فالظاهر أن مطينًا تجوَّز في قرنه هؤلاء الرواة، وقد يحتمل أن منجابًا كان يذكر مسلم بن بديل فيه -إذ لم أجد عنه طريقًا مفردة تبين روايته-، فحمل مطين روايتهم على روايته.

وإذا صح أن منجاب بن الحارث ذكر فيه مسلمَ بنَ بديل، عن مروان بن معاوية، فإنه من جملة الثقات، بل لم أجد فيه توثيقًا صريحًا قويًّا، فقد ذكره ابن حبان في ثقاته، وروى عنه جمع من الأئمة، كمسلم، وأبي زرعة، والذهلي، وغيرهم، فلعله لأجل ذلك وثقوه[(٢)]، وقد قال فيه ابن كثير: «شيخ»[(٣)].

وهو يخالف هنا ابنَ أبي شيبة الحافظَ الثبت، ومعه ابن الحماني على ما فيه، فروايتهما عن مروان أرجح، وهو ما اعتمده ابن منده عن مروان في حكاية روايته، قال: «ورواه مروان

(١) وابن أبي خيثمة سمع من ابن أبي شيبة، وروى عنه في مواضع عديدة من تاريخه، وذكر في مواضع أنه كتب إليه.

(٢) قال ابن حجر في تقريب التهذيب (٦٨٨٢)، والذهبي في الكاشف (٥٦٢٦): «ثقة». وانظر: تهذيب التهذيب (١٥٢/٤).

(٣) التكميل في الجرح والتعديل (١٧٩/١).

بن معاوية، عن عمرو بن عيسى، عن عمرو بن عيسى، عن إياس بن زهير، عن سويد، ولم يذكر مسلم»[١].

ثانيًا: الخلاف عن أبي نعامة:

* رواه مروان بن معاوية، عن أبي نعامة، عن إياس بن زهير، عن سويد.

* ورواه روح بن عبادة، وعبدالوارث، والنضر بن شميل، ومعاذ بن معاذ، وأبو أسامة، وزهير بن هنيد، عن أبي نعامة، عن مسلم بن بديل، عن إياس بن زهير، عن سويد.

قال ابن أبي خيثمة: «وقال أبو بكر بن أبي شيبة: عن مروان: عمرو بن عيسى، ونقص من الإسناد: مسلم بن بديل، كما قال الحماني»، ويظهر أنه يستغرب نقص مسلم بن بديل وإسقاطه من الإسناد.

ومروان ثقة حافظ[٢]، إلا أنه قصَّر هاهنا، فأسقط مسلمًا، وجوَّده الجماعة عن أبي نعامة، وفيهم ثقات أثبات، كعبدالوارث، والنضر بن شميل، ومعاذ بن معاذ[٣]، اتفقوا عن أبي نعامة، فأثبتوا مسلمًا، وروايتهم هي المحفوظة عن أبي نعامة.

وإلى التقصير يلمح ابن أبي خيثمة -فيما يظهر- بالتعبير بالنقص، وأيَّد ذلك رواية الجماعة الثقات.

٢- الخلاف في ذكر سماع سويد من النبي ﷺ، وعدم ذكره:

اختُلف فيه عن أبي نعامة على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أبو نعامة، عن مسلم، عن إياس، عن سويد، عن النبي ﷺ:

ورواه عنه: مروان بن معاوية، وروح بن عبادة -من رواية أبي خيثمة، والحارث بن أبي أسامة، وأحمد بن منصور، وإدريس بن جعفر، وابن المنادي، عنه-، وعبدالوارث بن سعيد، والنضر بن شميل، وأبو أسامة حماد بن أسامة، وزهير بن هنيد.

الوجه الثاني: أبو نعامة، عن مسلم، عن إياس، عن سويد، قال: سمعت النبي ﷺ:

ورواه عنه: روح بن عبادة -من رواية أحمد بن حنبل، والحسن الخلال، وعبدالله بن إسحاق، والحسين بن علي الصدائي، وأبو مسعود أحمد بن الفرات، وعباس الدوري-.

---

(١) معرفة الصحابة (١/٧٩٠).

(٢) تقريب التهذيب (٦٥٧٥).

(٣) انظر في ثلاثتهم على التوالي: تقريب التهذيب (٤٢٥١، ٧١٣٥، ٦٧٤٠).

الوجه الثالث: أبو نعامة، عن مسلم، عن إياس، عن سويد، قال: بلغني عن النبي ﷺ:

ورواه عنه: معاذ بن معاذ.

فتبين بهذا أنه اختُلف فيه عن أبي نعامة، وعمن دونه:

أولًا: الخلاف عمَّن دون أبي نعامة:

اختُلف فيه عن روح بن عبادة:

* فرواه أبو خيثمة، والحارث بن أبي أسامة، وأحمد بن منصور، وإدريس بن جعفر، وابن المنادي، عن روح، به، بالعنعنة بين سويد، والنبي ﷺ.

* ورواه أحمد بن حنبل، والحسن الخلال، وعبدالله بن إسحاق، والحسين بن علي الصدائي، وأبو مسعود أحمد بن الفرات، وعباس الدوري، عن روح، به، قال سويد: سمعت النبي ﷺ.

وقد جاء عن روح قوله: «هكذا في كتابي: سمعت النبي ﷺ».

وهذا يدل على أن من رواه بالعنعنة قصَّر واختصر، ومعلومٌ أن العنعنة صيغة مبدلة عن الصيغ الصريحة بالاتصال، أو الانقطاع، وقد رواه هنا جمع عن روح، فيهم أئمة حفاظ، بذكر السماع، فهو محفوظ عنه.

ثانيًا: الخلاف عن أبي نعامة:

* رواه روح، عنه، بذكر السماع -كما سبق-،

* ورواه مروان بن معاوية، وعبدالوارث بن سعيد، والنضر بن شميل، وأبو أسامة حماد بن أسامة، وزهير بن هنيد، عن أبي نعامة، به، بالعنعنة بين سويد والنبي ﷺ.

* ورواه معاذ بن معاذ، عن أبي نعامة، به، قال سويد: بلغني عن النبي ﷺ.

قال الحافظ عبدالله بن محمد المسندي -شيخ البخاري-: «لم يقل: سمعت النبي ﷺ، إلا روح»[١].

وقال أبو حاتم الرازي: «لم يقل أحدٌ عن أبي نعامة: سمعت، إلا روح»[٢].

---

(١) معرفة الصحابة، لابن منده (١/٧٩٠).

(٢) كذا نقله الحافظ في تعجيل المنفعة (١/٦٣١)، وسيأتي نصٌّ عن أبي حاتم في الجرح والتعديل بغير هذا اللفظ، فلعله نقله من مصدر آخر، أو رواه بمعناه، أو وقع فيه غلط صوابه أنه من كلام المسندي.

وقد أُنكرت على روحٍ روايته لغرابتها، فأكَّدها، قال أحمد، وروى هذا الحديثَ عن روح: «وقال روحٌ في بيته، وقيل له: إنك قلت لنا: سمعت رسول الله ﷺ! فقال: سمعت النبي ﷺ»، وأظهر كتابه ليبين أنه حفظه، فقال: «هكذا في كتابي: سمعت النبي ﷺ».

وقد عُرف عن روح كونه مِنْ أول مَنْ أظهر كتابَه حين روى ما خولف فيه، فاحتجَّ به على من خالفه بأن ما رواه من حفظه موافق لما رواه من كتابه[1].

وانفراد روح بذكر السماع من بين جماعة الثقات، وفيهم الأثبات كمروان بن معاوية، وعبدالوارث، والنضر بن شميل، وأبي أسامة، يدل على خطئه فيها.

وقد تأكد هذا بأن معاذ بن معاذ، وهو ثقة متقن -كما سبق-، قد رواه عن أبي نعامة، به، بصيغة صريحة في الانقطاع: بلغني عن النبي ﷺ.

قال أبو حاتم الرازي في ترجمة سويد بن هبيرة: «تابعي، وليست له صحبة، كذا رواه عبدالوارث، ومعاذ بن معاذ، عن أبي نعامة، عن إياس بن زهير، عن سويد بن هبيرة، قال: بلغني عن النبي ﷺ أنه قال:... في السكة المأبورة. وغلط روح بن عبادة، فروى عن أبي نعامة، عن إياس بن زهير، عن سويد بن هبيرة، قال: سمعت النبي ﷺ»[2].

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «سويد بن هبيرة ليست له صحبة»[3].

وقال ابن حبان في ترجمة سويد، وذكره في التابعين: «يروي المراسيل»[4].

٣- الخلاف في رفع الحديث، ووقفه:

اختُلف في ذلك عن أبي نعامة على وجهين:

الوجه الأول: أبو نعامة، عن مسلم، عن إياس، عن سويد، مرفوعًا:

ورواه عنه: مروان بن معاوية، وروح بن عبادة، وعبدالوارث بن سعيد، ومعاذ بن معاذ، وأبو أسامة حماد بن أسامة، وزهير بن هنيد.

الوجه الثاني: أبو نعامة، عن مسلم، عن إياس، عن سويد، موقوفًا:

ورواه عنه: النضر بن شميل.

---

(١) تاريخ بغداد (٣٨٦/٩، ٣٨٧).

(٢) الجرح والتعديل (٢٣٣/٤).

(٣) المعرفة والتاريخ (٦٩/٣).

(٤) الثقات (٣٢٣/٤).

ورواية النضر أخرجها إسحاق بن راهويه، ثم قال عقبها: «وغيرُ النضر يرفعه»[١].

فأشار إسحاق إلى أن الوقف تقصيرٌ من النضر، وأنه محفوظ عن أبي نعامة، مرفوعًا، فقد رواه الثقات الأثبات عنه كذلك، وربما كان النضر قصَّر به للاختلاف في صيغة الرواية بين سويد، والنبي ﷺ.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجَّح أن أبا نعامة عمرو بن عيسى يرويه عن مسلم بن بديل، عن إياس بن زهير، عن سويد بن هبيرة، عن النبي ﷺ.

وأبو نعامة ثقة اختلط قبل موته[٢]، ولم أجد ما يميز حاله، إلا أن اتفاق عدد من الرواة عنه يدل على ثباته على رواية واحدة للحديث، وهو ما يخالف حال الراوي في اختلاطه، هذا فضلًا عن أن عدم عناية الأئمة ببيان من روى عنه قبل الاختلاط، ومن روى عنه بعده، مع النص على أنه كان اختلط قبل موته، ذلك يشير -فيما يظهر- إلى أن اختلاطه كان قريبًا من وفاته، فكأنه لم يحدث في اختلاطه شيئًا ذا بال. فالظاهر أن علة اختلاطه غير مؤثر من هاتين الجهتين.

وصرح أبو نعامة بسماع شيخه مسلم بن بديل في رواية روح، ومعاذ بن معاذ، وعبدالوارث بن سعيد، عنه.

ومسلم ترجمه البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا ولا غيرهما -فيما وجدت- فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في الثقات[٣].

ومثله في كل ذلك: شيخه إياس بن زهير[٤]، وشيخ إياس: سويد بن هبيرة[٥].

---

(١) تخريج أحاديث الكشاف، للزيلعي (٢/٢٦١).

(٢) تقريب التهذيب (٥٠٨٩)، واقتصر فيه على مرتبة الصدوق، والظاهر من ترجمته أنه أرفع منها، فقد وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي -إن صح-، والعجلي، وأحمد بن صالح، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»، ولم يضعفه إلا ابن سعد، انظر: إكمال تهذيب الكمال (١٠/٢٤٣)، تهذيب التهذيب (٣/٢٩٧).

(٣) التاريخ الكبير (٧/٢٥٥)، الجرح والتعديل (٨/١٨١)، الثقات (٥/٤٠٠)، تعجيل المنفعة (٢/٢٥٤).

(٤) التاريخ الكبير (١/٤٣٨)، الجرح والتعديل (٢/٢٧٩)، الثقات (٤/٣٦)، تعجيل المنفعة (١/٣٢٦).

(٥) التاريخ الكبير (٤/١٤٤)، الجرح والتعديل (٤/٢٣٣)، الثقات (٤/٣٢٣)، تعجيل المنفعة (١/٦٣٠).

ومع هذه الجهالة في أحوال رواة الحديث، فإنه من مراسيل سويد بن هبيرة، إذ قد ترجَّح أن لا صحبة له فيما تقدَّم.

فالحديث مرسل ضعيف الإسناد.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أشار ابن أبي خيثمة في كلامه إلى ترجيح إدخال مسلم بن بديل بين أبي نعامة وإياس بن زهير:

ولعله استدل لذلك بأن إسقاط مسلم تقصير ممن قصر به، وإدخاله حفظ وتمام، ذلك أنه عبر بالنقص عن إسقاط مسلم بن بديل.

وتبيَّن أنه يؤيد ذلك: أنه رواه جمع، فيهم ثقات أثبات، عن أبي نعامة، بإدخاله.

الحديث التاسع عشر

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٢٨٧):

(١٠٣٧) وسابق خادم النبي ﷺ:

١٠٣٨- حدثنا أبي، قال: نا وكيع، قال: نا مسعر، عن أبي عقيل، عن أبي السلام، عن سابق خادم النبي ﷺ، أنه قال[١]: «من قال حين يصبح، وحين يمسي، ثلاثًا: رضيت بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد نبيًّا، كان حقًّا على الله أن يرضيه الله يوم القيامة».

كذا قال مسعر، وخالفه شعبة:

١٠٣٩- حدثنا أبي، قال: نا ابن مهدي، قال: نا شعبة، عن أبي عقيل، قال: سمعت سابق بن ناجية يحدث عن أبي سلام، قال: كنا في مسجد حمص، فمرَّ رجل، فقالوا: هذا خدم النبيَّ ﷺ، فأتيته، فقلت: حَدِّثنا حديثًا سمعتَه من النبي، لم يتداوله الرجال بينه وبينك، قال: سمعت النبي ﷺ يقول:...، فذكر مثل حديث مسعر.

❑ التخريج:

الوجه الأول: أبو عقيل، عن أبي سلام، عن سابق خادم النبي ﷺ:

* أخرجه أحمد (١٨٩٦٨) عن **وكيع**، به، بنحوه.

* وأخرجه ابن قانع في معرفة الصحابة (١/٣٢٦) عن إسحاق بن مروان الكوفي، عن أبيه، عن مصعب بن المقدام[٢]،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٦٧٣) من طريق عبدالعزيز بن أبان[٣]،

---

(١) كذا في المطبوع، والأصل الخطي (ق٨٩)، وظاهره أنه موقوف على خادم النبي ﷺ، والصواب -والله أعلم-: أنه سقط فيه رفعُه إلى النبي ﷺ، بسبب انتقال النظر من الصلاة عليه ﷺ في ذكر خادمه، إلى الصلاة عليه في رفع الحديث إليه، يدل لهذا: أن المصنف قابل بهذا الإسناد روايةً أخرى لأجل الاختلاف في قلب إسناده، وهي مرفوعة بلا إشكال، فليكن هذا كذلك، ويدل له أيضًا: أن أحمد روى الحديث عن وكيع -كما سيأتي-، فجاء عنده مرفوعًا. وقد وقع نحوُ هذا في مصادر أخرى يأتي التنبيه عليها في مواضعها، وأحدها لا شك في سقوط الرفع فيه. ولم أجد أحدًا من الأئمة على بحثهم لهذا الحديث ذكر أنه اختُلف في رفعه ووقفه. والله أعلم.

(٢) جاء فيه: «عن سابق خادم رسول الله ﷺ قال:...»، وهذا مما سبق بيانُه مِن سقوط رفع الحديث لانتقال النظر.

(٣) بيَّض ناسخ الكتاب (١/ق٣١٢أ/أحمد الثالث) إسنادَه بين أبي نعيم وعبدالعزيز بن أبان، وضبَّب عليه، وقد علَّقه ابن الأثير في أسد الغابة (٢/١٥٣) عن عبدالعزيز.

كلاهما (مصعب، وعبدالعزيز بن أبان) عن **مسعر**، به، بنحوه.

الوجه الثاني: أبو عقيل، عن سابق، عن أبي سلام، عن خادم النبي ﷺ:

* أخرجه أحمد في مسنده (١٨٩٦٧) عن أسود بن عامر،

وفيه (١٨٩٦٩) عن أبي النضر هاشم بن القاسم،

وفيه (٢٣١١١) -ومن طريقه الحاكم (٥١٨/١)[(١)]، وابن عساكر (٢٧٧/٦٦)- عن محمد بن جعفر غندر،

وأحمد (٢٣١٢) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٧٧/٦٦)-، وابن منده في معرفة الصحابة (٩٠٣/١) -ومن طريقه ابن حجر في نتائج الأفكار (٣٧٢/٢)-، من طريق عفان بن مسلم،

وأبو داود (٥٠٧٢) عن حفص بن عمر أبي عمر الحوضي،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٨١٢) من طريق سعيد بن عامر،

---

(١) أخرجه الحاكم في هذا الموضع من طريق أحمد، ومن طريق وهب بن جرير، عن شعبة، وستأتي رواية وهب، وقد وقع في مطبوعة الكتاب ومخطوطته (٢٣٧/١ب)، وتلخيص الذهبي المطبوع بحاشيته: عن أبي سلام سابق بن ناجية، عن خادم النبي ﷺ، فجعل أبا سلام كنية سابق. وأورد الحافظ طريقَي المستدرك في إتحاف المهرة (٤٤٦/١٦)، تحت ترجمة: «سابق بن ناجية، عن أبي سلام خادم النبي ﷺ»، كذا وقع في نسخ الإتحاف، وزاد المحقق [عن] بين أبي سلام والخادم، والزيادة صوابٌ بالنظر إلى أن الحافظ أورد هذه الترجمة في أبواب المبهمات، فلا بد أن يكون الراوي (هو الخادم هنا) مبهمًا غير مسمى ولا مكني، لكن يشكل على ذلك أن الحافظ قال عقب سياق طريقَي الحاكم: «الصواب أن أبا سلام روى عن خادم النبي ﷺ».

والظاهر -والله أعلم- أن هذا الاضطراب قد وقع في نسخ المستدرك قديمًا، إن لم يكن وقع للحاكم نفسه، وسأعتمد تصويب ما عنده بناءً على ما في مسند أحمد، لكونه أخرجه من طريقه، فيكون صوابه: عن سابق بن ناجية، عن أبي سلام، عن خادم النبي ﷺ، وهذا ما اعتمده ابن حجر نفسُه، فإنه أورد رواية أحمد وأبي داود والنسائي في نتائج الأفكار (٣٧٢/٢)، ثم قال: «وأخرجه الحاكم من طريق شعبة»، فلم يشر إلى خلاف فيها.

تنبيه: لا يؤخَذ كبيرُ شيءٍ من كون رواية أحمد من مسنده نفسِها، التي أخرجها الحاكم من طريقه، قد جاءت في موضع آخر من مبهمات إتحاف المهرة (٧٣٨/٦)، ولا يُنسب إلى ابن حجر في ذلك رأيٌ أو تصرُّف، فإن السخاوي قد صرَّح أنه شارك في تبييضه وإلحاق أطراف المسند فيه، قال في الجواهر والدرر في ترجمة ابن حجر (٦٧٢/٢): «بُيِّض اليسير من أوائله في حياة مؤلفه، وألحق فيما بيض منه أطراف مسند أحمد من كتابه في ذلك، لكونه ما أدخَلَهُ أولًا فيها، ثم استوفييتُ تبييضه -ولله الحمد- بعد موته»، وهذا يدلُّ على أن الأصل: ألا يُعتمدَ مما في الكتاب من أطراف المسند على شيءٍ يُنسب إلى الحافظ، فإن السخاوي قد نقل أطراف المسند من كتاب ابن حجر «إطراف المسنِد المعتلي»، وألحقها في مواضعها من إتحاف المهرة، والله أعلم.

والنسائي في الكبرى (٩٧٤٧) من طريق خالد بن الحارث،

والطبراني في الدعاء (٣٠٢) -ومن طريقه ابن حجر في نتائج الأفكار (٣٧٢/٢)- من طريق سليمان بن حرب،

وابن منده في معرفة الصحابة (٩٠٣/١) -ومن طريقه ابن حجر في نتائج الأفكار (٣٧٢/٢)- من طريق عبدالله بن رجاء،

وعبدالله بن يزيد المقرئ،

والحاكم (٥١٨/١) من طريق وهب بن جرير،

والبيهقي في الدعوات (٢٨) من طريق عمرو بن مرزوق،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٧٦/٦٦) من طريق سعد بن شعبة،

والبغوي في شرح السنة (١٣٢٤) من طريق النضر بن شميل،

الأربعة عشر راويًا (أسود بن عامر، وأبو النضر، وغندر، وعفان، وأبو عمر الحوضي، وسعيد بن عامر، وخالد بن الحارث، وسليمان بن حرب، وعبدالله بن رجاء، وعبدالله بن يزيد المقرئ، ووهب بن جرير، وعمرو بن مرزوق، وسعد بن شعبة، والنضر بن شميل) عن **شعبة**، به، بنحوه، وفيه قصة لقاء أبي سلام بخادم النبي ﷺ.

وفي رواية أبي النضر، عن شعبة، عن أبي عقيل، عن سابق: عن أبي سلام الحبشي.

وفي رواية عفان، عن شعبة، عن أبي عقيل: سمعت سابق بن ناجية -رجلًا من أهل الشام- يحدث عن أبي سلام البَرَّاء -رجلٍ من أهل دمشق-...

* وأخرجه النسائي في الكبرى (١٠٣٢٤) -ومن طريقه ابن السني في عمل اليوم والليلة (٦٨)، وعبدالغني المقدسي في أخبار الصلاة (٨٧)-، وعبدالغني المقدسي في الترغيب في الدعاء (٩٢)، والمزي في تهذيب الكمال (١٢٥/١٠)، من طريق هشيم،

والطبراني في الدعاء (٣٠٣) عن زكريا بن يحيى الساجي، وابن عدي في الكامل (٤٧/٥) عن محمد بن أحمد بن جعفر أبي العلاء الكوفي، كلاهما (الساجي، وأبو العلاء) عن أحمد بن سعيد الهمداني، وابن عدي (٤٧/٥) من طريق يونس بن عبدالأعلى، كلاهما (أحمد بن سعيد، ويونس) عن ابن وهب، عن شبيب بن سعيد، عن روح بن القاسم،

كلاهما (هشيم، وروح) عن **أبي عقيل**، به، بنحوه.

إلا أنه سقط ذكر خادم النبي ﷺ في رواية الساجي، عن الهمداني، عن ابن وهب، عن شبيب بن سعيد، عن روح.

الوجه الثالث: أبو عقيل، عن سابق، عن أبي سلام خادم النبي ﷺ:

* أخرجه ابن سعد في الطبقات (١٠٣/٥/ الخانجي) عن محمد بن عبدالله الأسدي أبي أحمد الزبيري[1]،

وابن أبي شيبة في مسنده (٥٨٠)، ومصنفه (٢٧٠٧٢، ٢٩٨٩٢) -ومن طريقه ابن ماجه (٣٨٧٠)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤٧١)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (كما ذكر ابن حجر في الإصابة: ١٥٧/٧) والخرائطي في مكارم الأخلاق (٨٦٧)، والطبراني في الكبير (٣٦٧/٢٢)، والدعاء (٣٠١)[2]، وأبو الفضل الزهري في حديثه (٣٤٣)، وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (ق٢٦٠أ[3])، وابن عبدالبر في الاستيعاب (١٦٨١/٤)، والمزي في تهذيب الكمال (١٢٦/١٠)، وابن حجر في نتائج الأفكار (٣٧٣/٢)-، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٨٣٤)، من طريق محمد بن بشر،

وابن مردويه في مجلس من أماليه (٤٣/ضمن ثلاثة مجالس من أماليه) من طريق نصر بن مزاحم،

ثلاثتهم (أبو أحمد الزبيري، ومحمد بن بشر، ونصر بن مزاحم)، عن **مسعر**، به، بنحوه.

* وأخرجه الروياني في مسنده (٧٣٠) عن سفيان بن وكيع، عن أبيه، عن سفيان الثوري، عن **أبي عقيل**، به، بنحوه.

☐ دراسة الأسانيد:

روى الحديث أبو عقيل هاشم بن بلال، قاضي واسط، واختُلف عنه على أوجه:

---

(١) جاء فيه: «عن أبي سلام خادمٍ كان لرسول الله ﷺ قال: من قال...»، وهذا مما سبق بيانُه مِن سقوط رفع الحديث لانتقال النظر.

(٢) جاء فيه: «عن أبي سلام خادم رسول الله ﷺ قال: ما من مسلم...»، وهذا مما سبق بيانُه مِن سقوط رفع الحديث لانتقال النظر، وقد جاء مجوَّدًا على الصواب في رواية الطبراني في المعجم الكبير، وهو يرويه من طريق ابن أبي شيبة، وقد جاء على الصواب عنده، وعند كل من رواه من طريقه، فهذا مما لا شك في سقوط رفع الحديث منه.

(٣) ونقله عن أبي أحمد مختصِرًا إسنادَه: ابن حجر في الإصابة (١٥٧/٧).

الوجه الأول: أبو عقيل، عن أبي سلام، عن سابق خادم النبي ﷺ:

ورواه عنه: مسعر بن كدام -من رواية وكيع (في قول أبي خيثمة، وأحمد بن حنبل، عنه)، ومصعب بن المقدام، وعبدالعزيز بن أبان، عنه-.

الوجه الثاني: أبو عقيل، عن سابق، عن أبي سلام، عن خادم النبي ﷺ:

ورواه عنه: شعبة، وهشيم، وروح بن القاسم -من رواية شبيب بن سعيد (في قول أبي العلاء محمد بن أحمد بن جعفر الكوفي، عن أحمد بن سعيد الهمداني، وقول يونس بن عبدالأعلى، عنه)، عنه-.

الوجه الثالث: أبو عقيل، عن سابق، عن أبي سلام خادم النبي ﷺ:

ورواه عنه: مسعر -من رواية أبي أحمد الزبيري، ومحمد بن بشر، ونصر بن مزاحم، عنه-، وروح بن القاسم -من رواية شبيب بن سعيد (في قول زكريا بن يحيى الساجي، عن أحمد بن سعيد الهمداني، عنه)، عنه-، وسفيان الثوري -من رواية وكيع (في قول ابنه سفيان، عنه)، عنه-.

وتبين من العرض السابق أنه اختُلف عن أبي عقيل، وعمَّن دونه:

أولًا: الخلاف عمَّن دون أبي عقيل:

١- أحمد بن سعيد الهمداني:

اختُلف عنه في روايته عن ابن وهب، عن شبيب بن سعيد، عن روح بن القاسم، عن أبي عقيل:

* فقال محمد بن أحمد بن جعفر أبو العلاء الكوفي، عن الهمداني، عن ابن وهب، عن شبيب، عن روح، عن أبي عقيل، عن سابق، عن أبي سلام، عن خادم النبي ﷺ.

* وقال زكريا بن يحيى الساجي، عن الهمداني، عن ابن وهب، عن شبيب، عن روح، عن أبي عقيل، عن سابق، عن أبي سلام، مرفوعًا، لم يذكر الخادم.

ورواية الساجي أوردها الطبراني مختصرة، حيث أسند في الدعاء طريقين تامَّتين من طرق الحديث، ثم أسند عن الساجي هذه الرواية، فجاء فيها: «عن أبي سلام، عن النبي ﷺ، نحوه».

والظاهر أن الطبراني أراد اختصار الإسناد، فأسقط ذكر واسطة أبي سلام إلى النبي ﷺ، فإن رواية أبي العلاء الكوفي عن الهمداني، ورواية يونس بن عبدالأعلى، عن ابن وهب، عن شبيب، جاء فيها الإسناد تامًّا بقصته: «عن أبي سلام، قال: مر بنا رجل، فقالوا: إن هذا

قد خدم النبي ﷺ، فقمت إليه، فقلت: حدثني شيئًا سمعته من رسول الله ﷺ لم يتداوله الرجال بينك وبينه، قال: سمعته يقول...»، فذكره.

وهذه الرواية مجوَّدة محفوظة، وهي المعتمدة في رواية روح.

وقد ذكر ابن عدي أن ابن وهب حدَّث عن شبيب بمناكير، فلذا قال ابن حجر: «لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه، لا من رواية ابن وهب»[1]، لكنه توبع هاهنا، فانتفى ما خاف ابن عدي.

٢- مسعر:

اختُلف عنه في روايته عن أبي عقيل:

* فرواه وكيع، ومصعب بن المقدام، وعبدالعزيز بن أبان، عن مسعر، عن أبي عقيل، عن أبي سلام، عن سابق خادم النبي ﷺ.

* ورواه أبو أحمد الزبيري، ومحمد بن بشر، ونصر بن مزاحم، عن مسعر، عن أبي عقيل، عن سابق، عن أبي سلام خادم النبي ﷺ.

فإسناد الوجه الثاني مقلوبُ إسناد الوجه الأول.

ورواية مصعب بن المقدام -وهو صدوق له أوهام[2]- جاءت من طريق إسحاق بن مروان الكوفي، عن أبيه، عنه، وإسحاق ضعَّفه الدارقطني وغيره[3].

ورواية عبدالعزيز بن أبان لم أقف على إسنادها.

ونصر بن مزاحم -أحد رواة الوجه الثاني- متروك متهم بالكذب[4].

فقوة الاختلاف بين وكيع، وبين محمد بن بشر وأبي أحمد الزبيري، ووكيع ومحمد بن بشر ثقتان حافظان[5]، وأبو أحمد الزبيري ثقة ثبت، إلا أنه يخطئ في حديث الثوري[6] -وليس هذا منه-.

---

(١) تقريب التهذيب (٢٧٣٩).

(٢) تقريب التهذيب (٦٦٩٦).

(٣) لسان الميزان (٧٧/٢).

(٤) لسان الميزان (٢٦٧/٨).

(٥) انظر فيهما على التوالي: تقريب التهذيب (٧٤١٤، ٥٧٥٦).

(٦) تقريب التهذيب (٦٠١٧).

وقد اعتمد ابن أبي خيثمة رواية وكيع في حكاية قول مسعر، فأسندها عنه، ثم قال: «كذا قال مسعر».

وهذا ظاهرٌ من حيث إن كلا الوجهين قويٌّ عن مسعر، والأشبه أنهما محفوظان عنه، وأنه لم يضبط إسناده، فرواه لوكيع بتقديم أبي سلام على سابق، ورواه لمحمد بن بشر وأبي أحمد الزبيري بتقديم سابق على أبي سلام.

ومع كونه اضطرب فيه، فإن الأقرب إلى الصواب من الوجهين: ما رواه محمد بن بشر، وأبو أحمد الزبيري، عنه، ذلك أنه قد وافق فيه غيرَه عن أبي عقيل، موافقةً غير تامة، فقدَّم فيه سابقًا على أبي سلام، كما قدَّمه شعبة، وهشيم، وإن كان خالفهما فيه مخالفةً أخرى كما سيأتي.

وعليه فإن سابق بن ناجية ليس صحابيَّ الحديث جزمًا، قال ابن عبدالبر: «ولا يصح سابق في الصحابة»[1]، وذكره ابن حجر في قسم الأوهام، ونص على وهم ذِكره في الصحابة[2].

وقد نقل العلائي رواية مسعر، ثم رواية شعبة وهشيم، وصوَّب روايتيهما، ثم قال: «وكذلك هو أيضًا في مصنف ابن أبي شيبة من طريق مسعر»[3]، فأشار إلى أن الاختلاف فيه من مسعر، لأنه رواه على الوجهين.

ونقل ابن ناصر الدين رواية وكيع، ثم ذكر مخالفة شعبة لمسعر، ثم ذكر رواية محمد بن بشر، عن مسعر، وقال: «وهذا أشبه بالصواب»[4]، فأشار إلى اضطراب مسعر، وإلى تصويب الوجه الثاني مما رواه.

وذهب بعض الأئمة إلى المقارنة بين أصحاب مسعر، فنقل أبو نعيم عن بعض المتأخرين -وهو يعني به ابن منده غالبًا[5]- قوله عقب رواية عبدالعزيز بن أبان -وهو متابع لوكيع-: «هو وهم، وصوابه رواية أصحاب مسعر، عن مسعر، عن أبي عقيل، عن سابق بن ناجية، عن أبي سلام»[6].

---

(١) الاستيعاب (٦٨٢/٢).

(٢) الإصابة (٢٢٤/٣).

(٣) جامع التحصيل (ص٣١١).

(٤) جامع الآثار في السير ومولد المختار (٢٨٨/٧).

(٥) وبهذا كان يفسره ابن الأثير في مواضع كثيرة جدًّا من أسد الغابة، منها مثلًا: (٧٥/١، ٩٤، ١٤٦، ١٨٤، ٢٨٣...).

(٦) معرفة الصحابة (١٤٤٨/٣).

وقال ابن عبدالبر: «ورواه وكيع، عن مسعر، فأخطأ في إسناده، فجعله عن مسعر، عن أبي عقيل، عن أبي سلامة[١]، عن سابق خادم النبي ﷺ»[٢].

والأظهر أن الخطأ وعدم الضبط فيه من مسعر.

ثانيًا: الخلاف عن أبي عقيل:

اختُلف عنه:

* فرواه مسعر، عن أبي عقيل، عن أبي سلام، عن سابق خادم النبي ﷺ، وعن أبي عقيل، عن سابق، عن أبي سلام خادم النبي ﷺ.

* ورواه شعبة، وهشيم، وروح بن القاسم -في المحفوظ عنه-، عن أبي عقيل، عن سابق بن ناجية، عن أبي سلام، قال: كنا في مسجد حمص، فمر رجل، فقالوا: هذا خدم النبيَّ ﷺ، فأتيته، فقلت: حدِّثنا حديثًا سمعته من النبي ﷺ، لم يتداوله الرجال، بينه وبينك، قال: سمعت النبي ﷺ...، فذكره.

وقد أخرج ابن أبي خيثمة رواية مسعر، عن أبي عقيل، عن أبي سلام، عن سابق خادم النبي ﷺ، ثم قال: «كذا قال مسعر، وخالفه شعبة».

فأشار إلى استغراب رواية مسعر، وتقديم رواية شعبة عليها.

ورواية مسعر فيها مخالفة من جهتين: قلب الإسناد -في أحد الوجهين-، وجعل راويه هو خادمَ النبي ﷺ، لا أنه يرويه عن الخادم -في كلا الوجهين-.

ولم يصرح ابن أبي خيثمة، أو يُشِر -فيما ظهر لي-، إلى ما يؤيد ترجيح رواية شعبة عنده، لكن يؤيده أمور، منها:

١- أن شعبة توبع عليه عن أبي عقيل، تابعه عليها هشيم، وروح بن القاسم.

إلا أن هشيمًا لم يصرح بسماعه من أبي عقيل -فيما وجدت-، وهو معروف بالتدليس[٣]، فيتوقف في روايته هذه. وروح بن القاسم ثقة حافظ[٤].

---

(١) كذا عنده، وقد جعل ابن عبدالبر هذا من خطأ وكيع أيضًا، لكني لم أجده كذلك في رواية وكيع، وقد أخرجها المصنف هنا، وأحمد في مسنده. والله أعلم.

(٢) الاستيعاب (١٦٨١/٤).

(٣) تقريب التهذيب (٧٣١٢).

(٤) تقريب التهذيب (١٩٧٠).

وأما مسعر، فلم أجد له متابعًا، إلا ما رواه سفيان بن وكيع، عن أبيه، عن الثوري، عن أبي عقيل، به.

وهذه متابعة منكرة، لأن سفيان بن وكيع -مع ضعفه[(١)]- قد خالف الإمامين أحمد بن حنبل، وأبا خيثمة، فإنهما روياه عن وكيع، عن مسعر، به، فعادت الرواية إلى مسعر.

٢- ومما يؤيد رواية شعبة، وهشيم، وروح: أن فيها قصةً مفصَّلةً حكاها أبو سلام، وذِكر القصة في الإسناد أمارةٌ على مزيد الضبط والحفظ.

٣- أن مسعرًا اضطرب في الحديث -كما سبق-، وخالف غيرَه في جهتين منه، وهذا يدل على نزول ضبطه له.

٤- أن شعبة روى حديثًا آخر بالإسناد نفسه: عن أبي عقيل، عن سابق بن ناجية، عن أبي سلام، عن رجلٍ خدم النبي ﷺ، أن النبي ﷺ كان إذا حدث حديثًا أعاده ثلاث مرات[(٢)].

وكأن ابن معين يشير إلى اعتماد هذا عن أبي عقيل، فإنه لما عدَّه فيمن يكنى أبا عقيل قال: «يحدِّث عن سابق بن ناجية، عن أبي سلام»[(٣)]، وكذلك أشار البخاري[(٤)]، وابن حبان[(٥)].

وقد مرَّ أن مسعرًا وافق الجماعةَ في أحد الوجهين عنه، فرواه عن أبي عقيل، عن سابق، عن أبي سلام، لكنه خالفهم فيه بجعل أبي سلام هو خادمَ النبي ﷺ، وراويَ الحديث عنه، وجَعَلَه الجماعةُ يرويه عن خادمه المبهم، عنه. ورواية الجماعة أصوب، لما سبق، وهو ما رجَّحه الأئمة:

قال المزي في ترجمة سابق: «روى عن أبي سلام خادم النبي ﷺ، وقيل: عن أبي سلام، عن خادم النبي ﷺ، وهو الصحيح»[(٦)]، وقال بعد أن ذكر رواية مسعر: «هكذا وقع في هذه

---

(١) قال ابن حجر في تقريب التهذيب (٢٤٥٦): «كان صدوقًا، إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنُصح، فلم يقبل، فسقط حديثه».

(٢) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢٠١/٤)، وأبو داود (٣٦٥٣) -ومن طريقه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢٣٤/١)-، وابن أبي خيثمة -كما ذكر ابن ناصر الدين في جامع الآثار (٣٤٤/٧)-، وأسلم بن سهل بحشل في تاريخ واسط (ص١١٤) من طريق أبي حاتم الرازي، أربعتهم (البخاري، وأبو داود، وابن أبي خيثمة، وأبو حاتم الرازي) عن عمرو بن مرزوق، عن شعبة، به، بنحوه.

(٣) معرفة الرجال، لابن محرز (١٠٠/٢، ١٧٣).

(٤) التاريخ الكبير (٢٠١/٤، ٢٣٤/٨).

(٥) الثقات (٤٣٣/٦، ٥٨٤/٧).

(٦) تهذيب الكمال (١٢٥/١٠).

الرواية، وروى أبو داود، والنسائي في اليوم والليلة، من رواية شعبة، والنسائي أيضًا، من رواية هشيم، عن أبي عقيل، عن سابق بن ناجية، عن أبي سلام، أنه كان في مسجد دمشق، فمرَّ به رجل، فقالوا: هذا خدم النبي ﷺ، فقام إليه...، فذكره. وهذا هو الصحيح»[١]، وقال عقب رواية مسعر أيضًا: «رواه شعبة، وهشيم، عن أبي عقيل، عن سابق، عن أبي سلام، عن خادم النبي ﷺ، وهو الصواب»[٢].

وذكر العلائي رواية مسعر، فروايتي شعبة وهشيم، ثم قال: «فتبين بذلك أن أبا سلام ليس صحابيًّا...، وأن طريق ابن ماجه[٣] مرسلة، ووقع فيها الوهم من مسعر بقوله فيه: عن أبي سلام خادم النبي ﷺ، عنه...»[٤].

وقال ابن حجر: «الصواب أن أبا سلام روى عن خادم النبي ﷺ»[٥]، وقال: «ورواية شعبة ومن وافقه أرجح من رواية مسعر، لأن أبا سلام ما هو صحابي هذا الحديث، بل هو تابعي شامي معروف...»[٦]، ونقل في موضعٍ رواية مسعر، فرواية شعبة وهشيم، ثم قال: «وعلى هذا فأبو سلام رواه عن الخادم...، وحديث شعبة في هذا هو المحفوظ»[٧].

هذا، ولم تتحرَّر لابن عبدالبر رواية شعبة وهشيم، فجرى على أنهما كرواية مسعر -من رواية محمد بن بشر، وأبي أحمد الزبيري، عنه-، وأنهم يروونه جميعًا عن أبي عقيل، عن سابق، عن أبي سلام خادم النبي ﷺ، فلذا قال في ترجمة سابق: «اختلف فيه على شعبة[٨] ومسعر، والصحيح فيه عنهما ما رواه هشيمٌ وغيره عن أبي عقيل، عن سابق بن ناجية، عن أبي سلام

(١) تهذيب الكمال (٣٣/٣٩٧).

(٢) تحفة الأشراف (٩/٢٢٠).

(٣) هي رواية مسعر، التي أخرجها من طريق ابن أبي شيبة، عن محمد بن بشر، عنه.

(٤) جامع التحصيل (ص٣١١).

(٥) إتحاف المهرة (١٦/٤٤٧).

(٦) نتائج الأفكار (٢/٣٧٣).

(٧) الإصابة (٧/١٥٨).

(٨) لم أجد عن شعبة خلافًا، إلا ما كان من اضطراب رواية الحاكم من طريقه، وسبق التعليق عليه، وسوى ما نقل ابن كثير في جامع المسانيد والسنن (٣/٢٢٢) رواية ابن مهدي، عن شعبة، قال: «روى ابن مهدي، عن شعبة، عن أبي عقيل هاشم بن بلال قاضي واسط، عن أبي سلام، عن سابق، عن النبي ﷺ»، ورواية ابن مهدي أخرجها ابن أبي خيثمة مجوَّدة بتقديم سابق على أبي سلام، وهي المعتمدة عنه.

خادم النبي ﷺ»[١]، وترجم لأبي سلام خادم النبي ﷺ، فذكر رواية مسعر من طريق ابن أبي شيبة، عن محمد بن بشر، عنه، وقال: «هذا هو الصواب في إسناد هذا الحديث، وكذلك رواه هشيم، وشعبة، عن أبي عقيل، عن سابق بن ناجية، عن أبي سلام»[٢].

وتعقبه العلائي، قال: «والعجب أن ابن عبد البر قال بعد سياقه لهذا من طريق ابن أبي شيبة: «كذلك رواه هشيم، وشعبة، عن أبي عقيل، عن سابق»، ولم يروياه إلا كما تقدم عند أبي داود والنسائي»[٣]، يعني: عن أبي عقيل، عن سابق، عن أبي سلام، عن خادم النبي ﷺ.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن أبا عقيل يرويه عن سابق بن ناجية، عن أبي سلام، عن خادم النبي ﷺ.

وأبو عقيل هاشم بن بلال الدمشقي، قاضي واسط، ثقة[٤].

وصرح بسماعه من سابق في رواية شعبة -من رواية ابن مهدي (وهي رواية ابن أبي خيثمة)، وعفان، والنضر بن شميل، عنه-، وفي رواية المزي من طريق هشيم، عنه.

وقال البخاري، ومسلم: «سمع سابق بن ناجية»[٥].

بل رواية شعبة، عن أبي عقيل، كافية في بيان سماعه من سابق، فقد ذكر يحيى القطان أن شعبة لا يحمل عن شيوخه إلا ما كان مسموعًا لهم، قال: «كل شيءٍ يحدث به شعبةُ عن رجل، فلا تحتاج أن تقول عن ذاك الرجل: إنه سمع فلانًا، قد كفاك أمرَه»[٦].

وسابق بن ناجية ذكره ابن حبان في الثقات، ولم أجد لغيره فيه جرحًا ولا تعديلًا، قال الذهبي: «ما روى عنه سوى هاشم بن بلال»، وقال الحافظ في التقريب: «مقبول»[٧].

ولم أجد له تصريحًا بالسماع من أبي سلام.

وأبو سلام ترجَّح أنه تابعي سمع الحديث من خادم النبي ﷺ، وليس هو خادم النبي ﷺ.

---

(١) الاستيعاب (٦٨٢/٢).

(٢) الاستيعاب (١٦٨١/٤).

(٣) جامع التحصيل (ص٣١٢).

(٤) تقريب التهذيب (٧٢٥٣).

(٥) التاريخ الكبير (٢٣٤/٨)، الكنى والأسماء، لمسلم (٦٠١/١).

(٦) تقدمة الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ص١٦٢).

(٧) تقريب التهذيب (٢١٦٨) تهذيب التهذيب (٦٧٤/١)، ميزان الاعتدال (١٠٩/٢).

وقد ذكر أبو النضر هاشم بن القاسم نسبته في روايته عن شعبة، عن أبي عقيل، عن سابق، عنه، فقال: «عن أبي سلام الحبشي»، وذكر عفانُ لقبًا له في روايته عن شعبة، به، فقال: «عن أبي سلام البرّاء -رجل من أهل دمشق-».

وأبو سلام الحبشي الدمشقي هو ممطور الأسود، وقد عيَّنه بممطور الأئمةُ:

فقال ابن معين في سياق من يكنى أبا عقيل: «وأبو عقيل، يحدث عن سابق بن ناجية، عن أبي سلام -وهو جد معاوية بن سلام-»[١]، ومعاوية هو ابن سلام بن أبي سلام ممطور الحبشي[٢].

وأورد المنذري الحديث، وفسَّر صحابيه، فقال: «وعن أبي سلام -رضي الله عنه-، وهو ممطور الحبشي...»[٣].

وقال المزي: «وهو أبو سلام الأسود»[٤].

وقال العلائي: «فتبين بذلك أن أبا سلام ليس صحابيًّا، بل هو ممطور المتقدم»[٥].

وقال ابن حجر: «... لأن أبا سلام ما هو صحابي هذا الحديث، بل هو تابعي شامي معروف، واسمه ممطور، وأخرج له مسلم وغيره»[٦]، وقال: «وأبو سلام المذكور هو ممطور الحبشي، وهو تابعي»[٧].

و«البرّاء» نسبة إلى بَرْيِ الأشياء[٨]، وهي مهنة تمتهن، وتستفاد لأبي سلام ممطور الحبشي من هنا، فإني لم أجد من ذكرها في ترجمته.

وأبو سلام ممطور ثقة يرسل[٩]، لكن علة إرساله مأمونة هنا بكونه أتى خادمَ النبي ﷺ، وسأله أن يحدِّثه، فحدَّثه، وهذا تصريح بالسماع منه.

---

(١) معرفة الرجال، لابن محرز (٢/١٠٠، ١٧٣).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/١٠٧).

(٣) الترغيب والترهيب (١/٢٥٦).

(٤) تهذيب الكمال (٣٣/٣٩٧).

(٥) جامع التحصيل (ص٣١١).

(٦) نتائج الأفكار (٢/٣٧٣).

(٧) الإصابة (٧/١٥٨).

(٨) الأنساب، للسمعاني (٢/١١٧).

(٩) تقريب التهذيب (٦٨٧٩).

وقد ذكر أصحاب التراجم في ترجمة ممطور أنه روى عن ثوبان[(١)]، وثوبان مولى لرسول الله ﷺ، وخادمٌ له، وهو نزيل حمص[(٢)] -التي لقي فيها أبو سلام خادمَ النبي ﷺ، فسأله أن يحدِّثه-، فيحتمل جدًّا أنه شيخه هنا.

ويؤيده: أن الحديث جاء عن ثوبان بلفظ قريب، من طريق أخرى، وهي رواية سعيد بن المرزبان أبي سعد البقال، عن أبي سلمة، عن ثوبان[(٣)]، لكن أبا سعد ضعيف مدلس[(٤)]، فالإسناد يضعف بضعفه، قال أبو حاتم: «وهو حديث منكر»[(٥)]، بل إنه يحتمل أنه تلقاه عن بعض رواة حديث أبي عقيل، عن سابق، عن أبي سلام، عن خادم النبي ﷺ، فأبدل أبا سلمة بأبي سلام، وفسَّر الخادم بكونه ثوبان[(٦)].

وقد ذكر ابن حجر حديثَ ثوبان هذا، ثم حديث أبي سلام، عن خادم النبي ﷺ، ثم قال في تعيين الخادم فيه: «ولست أستبعد أن يكون هو ثوبان المذكور أولًا، وهو ممن خدم النبي ﷺ أيضًا، ولأبي سلام عنه عدة أحاديث عند مسلم وأبي داود[(٧)] وغيرهما»[(٨)].

---

(١) وروايته عنه عند الترمذي وابن ماجه. انظر: تهذيب الكمال (٤٨٤/٢٨).

(٢) تهذيب التهذيب (٢٧٦/١).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٣٨٩)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (٨٧٤)، والطبراني في الدعاء (٣٠٤)، وغيرهم، من طريق أبي سعد، به، قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

(٤) تقريب التهذيب (٢٣٨٩).

(٥) علل ابن أبي حاتم (١٠٧٨).

(٦) وإن كان فُسِّر أبو سلمة في بعض الطرق، وفسَّره بعض مترجِمِي أبي سعد، بأبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، فإن أبا حاتم الرازي قال في علل ابنه (١٠٧٨)، في حديثٍ آخرَ رواه أبو سعد، عن أبي سلمة، عن ثوبان: «ليس الحديث من حديث أبي سلمة بن عبدالرحمن، وأبو سلمة عن ثوبان لا يجيء، إنما هذا حديثٌ يرويه أبو سلام، عن ثوبان، ويحيى بن أبي كثير يروي عن زيد بن سلام، عن جده أبي سلام، فيحتمل أن يكون أخذه عن زيد، عن أبي سلام، عن ثوبان، عن النبي ﷺ، وأسقط زيدًا من الوسط، أو لم يحفظ عنه»، قال: «ولا أعلم روى أبو سلمة، عن ثوبان، إلا حديثًا يرويه أبو سعد البقال -وهو حديث منكر- عن أبي سلمة، عن ثوبان، عن النبي ﷺ قال: من شهد أن لا إله إلا الله»، وهو يعني الحديث المقصود هنا، وقريبٌ جدًّا أن يكون وقع فيه ما وقع في الحديث الذي شرح أبو حاتم علتَه -كما بيَّنتُ آنفًا-، ثم قال أبو حاتم: «وأبو سعد البقال لا أعلم سمع من أبي سلمة، ولا من أبي سلام».

(٧) كذا ذكر الحافظ، والذي في مسلم رواية أبي سلام عن ثوبان بواسطة، ولم أجد له عند أبي داود شيئًا عن ثوبان، وقد رمز المزي لروايته عن ثوبان برمز الترمذي وابن ماجه -وسبق عزوه-.

(٨) نتائج الأفكار (٣٧٤/٢).

وقد نفى ابنُ معين وابنُ المديني سماعَ أبي سلام من ثوبان، وتوقَّف فيه أبو حاتم الرازي[١].

فإن كان هذا الحديث مما نظروه في المسألة -وهذا قريب-، فلعل ابن معين وابن المديني نفيا سماعه مع أنه صرح به هنا، لكونه لم يصح سنده عندهما، لجهالةٍ في سابق بن ناجية، ولعدم ذكره السماعَ من أبي سلام.

ولعل أبا حاتم توقف فيه لوروده بهذا الإسناد المحتمل.

والراجح -والله أعلم- ضعف الإسناد بجهالة سابق بن ناجية، فإنه لم يروِ عنه سوى أبو عقيل -كما سبق-، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولا له متابعًا، ولا له سماعًا من أبي سلام، وإن كان الحاكم قد صحح إسناده بعد أن أخرجه في المستدرك.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

نص ابن أبي خيثمة في كلامه على أن مسعرًا خالف شعبة فيه، وهذه إشارة إلى أن الوجه الذي رواه من طريقه محفوظ عنه، وأنه يتحمل المخالفة فيه، وإن كان اختُلف عن مسعر أيضًا، وهذا ما أشار إليه العلائي، وابن ناصر الدين الدمشقي، وأيَّده قوة الوجهين عن مسعر، وأنه خولف فيه، فيظهر أنه لم يضبطه، فاضطرب فيه وخالف.

كما أشار ابن أبي خيثمة إلى استغراب رواية مسعر، وترجيح رواية شعبة، وهو ما وافقه عليه إشارةً: ابن معين، والبخاري، وابن حبان، وتصريحًا: المزي، والعلائي، وابن حجر، وأيَّده أن شعبة توبع فيه، خلاف مسعر، فلم يتابَع، وأن من خالف مسعرًا ذكر فيه قصة، والقصة تدل على الضبط، وأن مسعرًا اضطرب فيه وخالف من جهتين، وأن ثمة حديثًا آخر رواه شعبة، عن أبي عقيل، بالإسناد نفسه، بل إن مسعرًا مع الاختلاف عليه قد وافق الجماعة في قدر من روايته، فهذا مما يرجح رواية الجماعة أيضًا.

---

(١) جامع التحصيل (ص٢٨٦).

الحديث العشرون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٣١١):

(١١٥٨) **الضحاك بن سفيان الكلابي:**

١١٥٩- حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: نا حماد بن سلمة، قال: أخبرنا علي بن زيد، عن الحسن، عن الضحاك بن سفيان الكلابي، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا ضحاك، ما طعامكم؟»، قلت: اللحم واللبن. قال: «ثم يصير إلى ماذا؟» قلت: إلى ما قد علمتَ يا رسول الله. قال: «فإن الله جعل ما يخرج من ابن آدم مثلًا للدنيا».

كذا قال علي بن زيد، عن الحسن: عن الضحاك بن سفيان. وخالفه يونس بن عبيد:

١١٦٠- حدثنا مالك بن إسماعيل، قال: نا عبدالسلام بن حرب، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن عُتَي، عن أُبَيّ، رَفَعَه، قال: «إن الله ضرب الدنيا لمطعم ابن آدم مثلًا...»، فذكر الحديث.

❑ التخريج:

الوجه الأول: الحسن، عن الضحاك بن سفيان:

* أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٩٩٨٩) من طريق محمد بن سليمان الباغندي، عن **مسلم بن إبراهيم**، به، بنحوه[1].

* وأخرجه أحمد (١٥٧٤٧) -ومن طريقه الثعلبي في تفسيره الكشف والبيان (١٠/١٣٢)- عن أحمد بن عبدالملك، وابن قتيبة في عيون الأخبار (٢/٣٥٣) من طريق أبي الربيع الزهراني، وابن أبي الدنيا في التواضع والخمول (٢١٠)، وفي الجوع (١٦٤)، عن خالد بن خداش، والبغوي في معجم الصحابة (١٣٢٤) عن إسحاق بن إبراهيم المروزي، وابن قانع في معجم

---

(١) حكى ابن الجنيد، لابن معين، وجهًا من الحديث عن حماد بن سلمة، لم أجده مُسندًا، ولم أعرف راويه عن حماد، فيظهر أن مسلمًا خولف فيه عنه، قال ابن الجنيد في سؤالاته (ص٤٧٩): قلت ليحيى: حماد بن زيد، عن الحسن، عن الضحاك بن سفيان الكلابي: قال لي رسول الله ﷺ: «ما طعامك يا ضحاك؟»، وحماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي عثمان، أن النبي ﷺ قال للضحاك:...؟ فقال لي يحيى: «حماد بن سلمة أعرف بعلي بن زيد من حماد بن زيد».

وحديث أبي عثمان له طريق أخرى وقع فيها اختلاف أيضًا، انظر: الزهد، لابن المبارك (٤٩١، ٤٩٢)، الجوع، لابن أبي الدنيا (١٦٧)، المعجم الكبير، للطبراني (٦١١٩)، المزكيات (٩٠).

وحماد بن سلمة متابَعٌ على ما رواه عنه مسلم بن إبراهيم على كل حال، كما سيأتي.

الصحابة (٢/٢٩)، والطبراني (٨١٣٨) -ومن طريقه ابن الشجري في الأمالي الخميسية (٢/٢٢٣)- من طريق مسدد، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٢٦٦) من طريق عبدالله بن الجراح، ستتهم (أحمد بن عبدالملك، وأبو الربيع، وخالد بن خداش، وإسحاق المروزي، ومسدد، وعبدالله بن الجراح) عن حماد بن زيد، عن **علي بن زيد**، به، بنحوه.

وصيغة رواية أحمد بن عبدالملك، وخالد بن خداش: عن الحسن، عن الضحاك، أن النبي ﷺ قال له: «يا ضحاك ما طعامك؟» قال: اللحم واللبن، قال...

وصيغة رواية أبي الربيع: عن الحسن، أن النبي ﷺ قال للضحاك بن سفيان: «ما طعامك؟» قال: اللحم واللبن، قال...

وصيغة رواية إسحاق المروزي، ومسدد، وعبدالله بن الجراح: عن الحسن، عن الضحاك، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا ضحاك ما طعامك؟» قال: قلت: اللحم واللبن، قال...

الوجه الثاني: الحسن، عن عتي، عن أبي بن كعب، مرفوعًا:

* أخرجه الشاشي (١٥٠٢) عن **ابن أبي خيثمة**، به، بمثله، تامًّا.

* وأخرجه ابن أبي الدنيا في الجوع (١٦٥) عن محمد بن إدريس الحنظلي أبي حاتم الرازي، وابن صاعد في زوائده على الزهد لابن المبارك (٤٩٥) من طريق محمد بن الهيثم، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٢٦٤) من طريق عباس بن محمد الدوري، ثلاثتهم (أبو حاتم، ومحمد بن الهيثم، والدوري) عن **أبي غسان مالك بن إسماعيل**، به، بنحوه، تامًّا.

* وأخرجه ابن أبي عاصم في الزهد (٢٠٥) -وعنه أبو الشيخ في أمثال الحديث (٢٦٩)- عن محمد بن الحسن، وعبدالله بن أحمد في زوائده على المسند (٢١٢٣٩) -ومن طريقه الثعلبي في تفسيره (١٠/١٣٣)، والضياء في الأحاديث المختارة (٤/١٤)- عن محمد بن عبدالرحيم صاعقة، وابن صاعد في زوائده على الزهد لابن المبارك (٤٩٤) عن محمد بن علي الوراق[1]، والشاشي في مسنده (١٥٠١)، والطبراني (٥٣١) -ومن طريقه أبو نعيم في

(١) وقع في إسناد الحديث فيه: «أخبركم أبو عمر بن حيويه، وأبو بكر الوراق قالا: أخبرنا يحيى، قال: حدثنا الحسين قال: حدثناه محمد بن علي الوراق»، فصار من زوائد الحسين بن الحسن المروزي على زهد ابن المبارك، وفي هذا نظر، فإن محمد بن علي الوراق من شيوخ ابن صاعد، وروى عن طبقة أصحاب الثوري، كما في ترجمته من تاريخ بغداد (٤/١٠٢)، وأما الحسين بن الحسن، فهو في طبقة الرواة عن أصحاب الثوري، ولا يحتاج إلى واسطة في الرواية عنهم، =

حلية الأولياء (٢٥٤/١)، ومعرفة الصحابة (٧٥٩)، والضياء في المختارة (١٥/٤)-، والبيهقي في الزهد الكبير (٤١٢)، من طريق علي بن عبدالعزيز، وابن حبان (٧٠٢) من طريق موسى بن الحسين بن بسطام، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٢٦٥)، والآداب (٤٦٤)، من طريق أحمد بن محمد البرتي، وفي الشعب (٩٩٩٠) من طريق محمد بن علي الميموني، سبعتهم (محمد بن الحسن، وصاعقة، ومحمد بن علي الوراق، وعلي بن عبدالعزيز، وموسى بن الحسين بن بسطام، والبرتي، والميموني) عن أبي حذيفة موسى بن مسعود النهدي، عن سفيان الثوري، عن **يونس بن عبيد**، به، بنحوه.

الوجه الثالث: الحسن، عن عتي، عن أبي بن كعب، موقوفًا:

* أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٩٧٧) عن محمد بن عبدالله الأسدي أبي أحمد الزبيري، عن سفيان الثوري، وأبو داود في الزهد (١٩٨)، وابن صاعد في زوائده على الزهد لابن المبارك (٤٩٣)، من طريق هشيم، وأبو داود في الزهد (١٩٨) من طريق يزيد بن زريع(١)، وابن أبي الدنيا في التواضع والخمول (٢١١)، والجوع (١٦٦)، من طريق إسماعيل بن علية،

أربعتهم (الثوري، وهشيم، ويزيد بن زريع، وابن علية) عن **يونس بن عبيد**، عن الحسن، به، بنحوه.

الوجه الرابع: الحسن، عن أبي بن كعب، موقوفًا:

* أخرجه أبو داود الطيالسي (٥٥٠) -ومن طريقه أبو نعيم في حلية الأولياء (٢٥٤/١)-، وابن المبارك في الزهد (٥٤٦)، عن أبي الأشهب جعفر بن حيان،

وابن المبارك في الزهد (٥٤٦) عن الربيع بن صبيح،

=

فإنه قديم، يروي عن ابن المبارك، وابن مهدي، ومؤمل، وغيرهم، كما أن لفظة: «حدثناه» تدل على أن الإسنادَ تمامُ كلامٍ سابق، والكلام السابق إنما هو لابن صاعد، فقد قال قبله: «وقد رُفِع عن الثوري، وعبد السلام بن حرب». فالظاهر أن ذكر الحسين في هذا الإسناد وقع غلطًا، سلوكًا لجادة الكتاب، وجريًا على عادة أسانيده.

(١) رواه أبو داود عن مسدد، عن يزيد، ثم حوَّل الإسناد، فذكر رواية هشيم السابقة، ثم نبَّه على خلافٍ فيه، فقال: «قال مسدد: عن عتي، وعن أبي»، كذا وقع في المطبوعة، والأظهر أن واو «وعن» فيه زائدة، وأن أبا داود إنما أراد بيان الخلاف في صيغة الرواية، لأنه وقع في رواية هشيم: «عتي، قال: سمعت أبي بن كعب»، فيبين أبو داود أن لفظ السماع لم يجئ في رواية يزيد بن زريع، عن يونس، ويؤيد هذا: أنه لم يجئ عن يونس بن عبيد قولٌ بإسقاط عتي، وأن الرواية عن الحسن، عن أبي، إنما جاءت من طريق غيره كما سيأتي.

وأبو حاتم الرازي في الزهد (١٨) من طريق يزيد بن إبراهيم التستري،

ثلاثتهم (أبو الأشهب، والربيع، ويزيد بن إبراهيم) عن **الحسن**، به، بنحوه.

الوجه الخامس: الحسن، عن أبي السفر، عن أبي بن كعب، مرفوعًا:

* أخرجه ابن جميع في معجم الشيوخ -ومن طريقه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٤٣٩/١٥)، وتذكرة الحفاظ (٦٢/٣)- من طريق محمد بن غالب تمتام، عن أبي حذيفة موسى بن إسماعيل النهدي، عن سفيان الثوري، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، به، بنحوه.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث الحسن البصري، واختُلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: الحسن، عن الضحاك بن سفيان:

ورواه عنه: علي بن زيد بن جدعان -من رواية حماد بن سلمة، وحماد بن زيد (في قول إسحاق المروزي، ومسدد، وعبدالله بن الجراح، عنه)، عنه-.

الوجه الثاني: الحسن، أن النبي ﷺ قال للضحاك بن سفيان:

ورواه عنه: علي بن زيد بن جدعان -من رواية حماد بن زيد (في قول أحمد بن عبدالملك، وخالد بن خداش، وأبي الربيع الزهراني، عنه)، عنه-.

الوجه الثالث: الحسن، عن عتي، عن أبي بن كعب، مرفوعًا:

ورواه عنه: يونس بن عبيد -من رواية عبدالسلام بن حرب، وسفيان الثوري (في قول محمد بن الحسن الرازي، ومحمد بن عبدالرحيم صاعقة، ومحمد بن علي الوراق، وعلي بن عبدالعزيز، وموسى بن الحسين بن بسطام، وأحمد بن محمد البرتي، ومحمد بن علي الميموني، عن أبي حذيفة النهدي، عنه)، عنه-.

الوجه الرابع: الحسن، عن عتي، عن أبي بن كعب، موقوفًا:

ورواه عنه: يونس بن عبيد -من رواية الثوري (في قول أبي أحمد الزبيري، عنه)، وهشيم، ويزيد بن زريع، وإسماعيل بن علية، عنه-.

الوجه الخامس: الحسن، عن أبي بن كعب، موقوفًا:

ورواه عنه: أبو الأشهب جعفر بن حيان، والربيع بن صبيح، ويزيد بن إبراهيم التستري.

الوجه السادس: الحسن، عن أبي السفر، عن أبي بن كعب، مرفوعًا:

ورواه عنه: يونس بن عبيد -من رواية محمد بن غالب تمتام، عن أبي حذيفة النهدي، عن سفيان الثوري، عنه-.

ويتبين من العرض السابق أنه قد اختُلف عن جماعة من الرواة عن الحسن، وعمن دونهم:

أولًا: الخلاف عمَّن دون الحسن البصري:

١- حماد بن زيد:

اختُلف عنه في روايته عن علي بن زيد بن جدعان، في صيغة رواية الحسن، عن الضحاك:

* فقال أحمد بن عبدالملك، وخالد بن خداش، عن حماد، عن علي: عن الحسن، عن الضحاك، أن النبي ﷺ قال له: «يا ضحاك ما طعامك؟» قال: اللحم واللبن، قال...

* وقال أبو الربيع الزهراني، عن حماد، عن علي: عن الحسن، أن النبي ﷺ قال للضحاك بن سفيان: «ما طعامك؟» قال: اللحم واللبن، قال...

* وقال إسحاق المروزي، ومسدد، وعبدالله بن الجراح، عن حماد، عن علي: عن الحسن، عن الضحاك، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا ضحاك ما طعامك؟» قال: قلت: اللحم واللبن، قال...

والظاهر أن الوجهين الأولين كالوجه الواحد، فإن ذكر الضحاك في إسناد الوجه الأول عن حماد إنما هو لحكاية قصته، لا للرواية عنه، ولذا جاء ضمير أقواله في القصة ضمير غائب: قال، قال، ولو كان الحسن يرويها عنه، لجاءت كما في الوجه الثالث: قلت، قلت.

ورواية أبي الربيع الزهراني الصريحة في الإرسال رواها عنه محمد بن داود، شيخٌ لابن قتيبة الدينوري، وهو دينوري مثله، روى عنه أيضًا: أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري، صاحب كتاب المجالسة، وروى عن عدد من الشيوخ، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا[١].

ورواية الجماعة أقوى عن حماد، وفيهم مسدد، الثقة الحافظ، وإسحاق المروزي، وهو ابن أبي إسرائيل، وهو ثقة أيضًا[٢].

---

(١) وثم محمد بن داود دينوريٌّ صوفيٌّ آخرُ متأخرٌ عنه، فلا يختلط به.

(٢) سبق في الحديث الرابع (ص١٠٤) بيان أنه أرفع من وصف ابن حجر له في تقريب التهذيب (٣٣٨) بقوله: «صدوق».

وأما راويا الوجه الأول، فأحمد بن عبدالملك الحراني ثقة[١]، وخالد بن خداش صدوق صاحب مناكير عن حماد بن زيد -كما مرَّ في الحديث السابع[٢]-.

وهما لا يقاومان من رواه عن حماد بن زيد على الوجه الأول، خاصة أن حماد بن سلمة رواه عن علي بن زيد بن جدعان كما روياه عن حماد بن زيد.

وحماد بن سلمة ضابط لحديث علي بن زيد بن جدعان[٣] على كل حال.

٢- أبو حذيفة النهدي:

اختُلف عنه في روايته عن سفيان الثوري، عن يونس بن عبيد، عن الحسن:

* فرواه محمد بن الحسن الرازي، ومحمد بن عبدالرحيم صاعقة، ومحمد بن علي الوراق، وعلي بن عبدالعزيز، وموسى بن الحسين بن بسطام، وأحمد بن محمد البرتي، ومحمد بن علي الميموني، عن أبي حذيفة، عن الثوري، عن يونس، عن الحسن، عن عتي، عن أبي.

* ورواه محمد بن غالب تمتام، عن أبي حذيفة، عن يونس، عن الحسن، عن أبي السفر، عن أبي.

وتمتام صدوق صاحب أخطاء، وكان لا يرجع عن خطئه[٤]، وقد خالف هذا الجمعَ، وفيهم بعض الحفاظ كصاعقة[٥]، ومحمد بن علي الوراق[٦]، وعلي بن عبدالعزيز[٧]، فروايتهم أصح، وذِكر أبي السفر في الحديث غريب.

٣- سفيان الثوري:

* رواه أبو حذيفة، عن الثوري، عن يونس، عن الحسن، عن عتي، عن أبي.

* ورواه أبو أحمد الزبيري، به، فوقفه على أبي بن كعب.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٩).

(٢) (ص١٥٠).

(٣) انظر: سؤالات ابن الجنيد (ص٣٢٦، ٤٥٦، ٤٧٩)، علل ابن أبي حاتم (١٢١١)، الجرح والتعديل (١٤١/٣).

(٤) لسان الميزان (٤٣٤/٧).

(٥) تقريب التهذيب (٦٠٩١).

(٦) تاريخ بغداد (١٠٢/٤).

(٧) تاريخ الإسلام (٧٨٢/٦).

وأبو حذيفة صدوق سيئ الحفظ، وكان شبه لا شيء في حديث سفيان الثوري خاصة[١]، فروايته عنه منكرة، وأما أبو أحمد فمع كثرة خطئه عن الثوري[٢]، إلا أنه أحسن حالًا من أبي حذيفة فيه، وقد وافق بروايته الموقوفة عن الثوري روايةَ غير الثوري عن يونس.

فالصواب عن الثوري: وقف الحديث.

٤- يونس بن عبيد:

اختُلف عنه:

* فرواه عبدالسلام بن حرب، عن يونس، عن الحسن، عن عتي، عن أبي، مرفوعًا.

* ورواه سفيان الثوري، وهشيم، ويزيد بن زريع، وإسماعيل بن علية، عن يونس، عن الحسن، عن عتي، عن أبي، موقوفًا.

وعبدالسلام بن حرب لا يقاوم بانفراده الأربعة الحفاظ: الثوري، وهشيمًا، ويزيد بن زريع، وابن علية، وهؤلاء من أحفظ الثقات، وفيهم الثوري، الذي لا يكاد يخالفه أحدٌ إلا كان مخطئًا، وهشيم، وقد كان أعلم الناس بحديث يونس[٣]، وقد صرَّح بسماعه منه هنا.

وأما عبدالسلام بن حرب، فهو مع كونه ثقة حافظًا، إلا أن له مناكير[٤]، ولعل رفع هذا الحديث منها.

وقد تابع يونسَ على الوجه الموقوف عن الحسن: أبو الأشهب، والربيع بن صبيح، ويزيد التستري، وإن كانوا أسقطوا عتيًّا.

وترجيح وقفه هو ما يلمح إليه قول ابن المديني في عُتي، وذكر حديثه عن أُبيٍّ فيمن تعزى بعزاء الجاهلية: «سمع من أبي بن كعب أحاديث رواها عنه، لا نحفظها إلا من طريق الحسن، لم يرو فيها شيئًا مرفوعًا إلا هذا الحديث»[٥]، فما سوى حديث المتعزي بعزاء الجاهلية من هذه السلسلة فهو موقوف عند ابن المديني، ومنها حديثه هذا.

---

(١) تقريب التهذيب (٧٠١٠)، تهذيب التهذيب (١٨٨/٤).

(٢) تقريب التهذيب (٦٠١٧).

(٣) تهذيب الكمال (٢٨٢/٣٠، ٢٨٥).

(٤) تقريب التهذيب (٤٠٦٧).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (١٣٤/٩)، وبهذا يُعلم ضعف جواب مغلطاي في هذا الموضع عن كلام ابن المديني بإيراده رواية أبي حذيفة، عن الثوري، المرفوعة من هذا الحديث.

فالصواب عن يونس: روايته الحديث عن الحسن، عن عتي، عن أبي، موقوفًا.

ولا يُشكل على هذا أن ابن أبي خيثمة -في حكايته للخلاف في هذا الحديث- قابل روايةَ علي بن زيد بن جدعان، عن الحسن، برواية عبدالسلام، عن يونس، عن الحسن، مع أن رواية عبدالسلام تبيَّنت مرجوحيتها عن يونس، وأن الصواب عنه غيرها.

إذ نقطة بحث ابن أبي خيثمة هي تعيين صحابي الحديث، ومدى صحة قول علي بن زيد بن جدعان فيه، من عدم ذلك، حيث قد أخرج الحديثَ في ترجمة الضحاك بن سفيان، فبيَّن الخلافَ فيه، وليس بحثه في وقف الحديث ورفعه.

وإنما أورد ابن أبي خيثمة رواية عبدالسلام بعينها -فيما يظهر- لأن مَنْ خالفه وَقَف الحديث، بينما رواية علي بن زيد بن جدعان، عن الحسن، مرفوعة، فاحتاج إلى الوجه المرفوع عن يونس (وهو رواية عبدالسلام)، ليقابل به روايةَ علي بن زيد.

وهذا من ابن أبي خيثمة أيضًا -كما سيأتي- استعمالٌ للقدر المشترك في روايات يونس، وغيره، عن الحسن، بمقابل رواية علي بن زيد، عنه.

ثانيًا: الخلاف عن الحسن البصري:

اختُلف عنه:

* فرواه علي بن زيد بن جدعان، عنه، عن الضحاك بن سفيان، مرفوعًا.

* ورواه يونس بن عبيد، عن الحسن، عن عتي، عن أبي، موقوفًا.

* ورواه أبو الأشهب جعفر بن حيان، والربيع بن صبيح، ويزيد بن إبراهيم، عن الحسن، عن أبي، موقوفًا.

وقد استغرب ابن أبي خيثمة رواية علي بن زيد، فقال: «كذا قال علي بن زيد، عن الحسن: عن الضحاك بن سفيان. وخالفه يونس بن عبيد».

ورواية علي بن زيد غريبة عن الحسن من جهة أن كبار أصحابه وثقاتهم لا يختلفون في جعل الحديث من رواية أبي بن كعب، وإن اختلفوا فيما بينهم في ذكر الواسطة بين الحسن، وأبيّ، وإسقاطها، فأغرب عليهم علي بن زيد، فجاء بهذا الوجه عن الحسن، عن الضحاك بن سفيان.

وفي كلام ابن أبي خيثمة إشارةٌ إلى ترجيح رواية يونس على رواية علي، وذهابٌ إلى أن ذِكر الضحاك بن سفيان في الحديث غلط، وأن مَخرج الحديث أبي بن كعب، لا الضحاك بن سفيان.

وهذا قدرٌ مشترك في الروايات عن يونس بن عبيد، وعن الحسن أيضًا، يصح به بيان مرجوحية رواية علي بن زيد، وإن وقع في رواية بعض أصحاب الحسن اختلافٌ في رفع الحديث، ووقفه، أو اختلفوا في ذِكر واسطةٍ بين الحسن والصحابي، وإسقاطها.

وعلي بن زيد بن جدعان ضعيف[(١)]، بل خلافه الجماعة دليل على ضعفه.

ويونس بن عبيد -أحد مخالفيه- من أثبت الناس في الحسن، إن لم يكن أثبتَهم فيه[(٢)]، وهذا ما يظهر أن ابن أبي خيثمة استعمله مرجِّحًا عن الحسن، بإيراده روايةَ يونس.

ويزيد بن إبراهيم ثبت في الحسن أيضًا[(٣)].

وبعد تحقُّق خطأ علي بن زيد فيه، وهي نقطة بحث ابن أبي خيثمة في كلامه -كما سبق-، يُنظر في الخلاف عن الحسن:

فأما رواية أبي الأشهب، والربيع بن صبيح، ويزيد بن إبراهيم التستري، بإسقاط عتي من إسناده، فهي قوية باجتماعهم، وبكون يزيد التستري ثبتًا في الحسن -كما سبق-.

إلا أنه تُكُلم في رواية أبي الأشهب، عن الحسن، قال أحمد: «زعموا كان يأخذ عن أصحاب الحسن»، يعني: عن الحسن[(٤)].

والربيع بن صبيح صدوق سيئ الحفظ[(٥)].

وأما يونس، فكان ثبتًا حافظًا لحديث الحسن -كما مرَّ-، وروايته مجوَّدة، وأما الآخرون فقد قصَّروا بذكر الواسطة، فأسقطوها، وإثبات الواسطة دليل ضبط، لأنه يحتاج حفظًا وتثبتًا أزيَدَ مما يحتاجه إسقاطها.

كما أن يونس تميَّز برواية «البلاغات» عن الحسن -كما يفهم من كلامٍ لعمرو بن علي الفلاس[(٦)]-، ولعله أراد: المقاطع، والمراسيل، والموقوفات، وهذا منها.

---

(١) تقريب التهذيب (٤٧٣٤).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (ص٥٤/التراجم الساقطة)، تهذيب التهذيب (٤/٤٧١).

(٣) تهذيب التهذيب (٤/٤٠٤).

(٤) سؤالات أبي داود (ص٣٢٨).

(٥) تقريب التهذيب (١٨٩٥).

(٦) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (ص٥٤/التراجم الساقطة).

الحكم على الوجه الراجح:

ترجَّح أن الحسن يرويه عن عتي، عن أبي بن كعب، موقوفًا.

وعتي هو ابن ضمرة التميمي السعدي، وهو ثقة، ومع أن ابن المديني أطلق فيه الجهالة، لكونه لم يرو عنه سوى الحسن، إلا أنه قال: «وحديثه يشبه حديث أهل الصدق وإن كان لا يعرف»[(١)]، وثبت سماعه من أبي بن كعب في أحاديث، وصرَّح بسماعه منه ابن المديني[(٢)].

لكني لم أجد للحسن تصريحًا بسماع هذا الحديث منه، وإن كان صرَّح في بعض الأحاديث غيرِه، إلا أن الظاهر أن الأئمة قد يتخففون في رواية الحسن بلا تصريح إذا أدخل شيوخه وسائط بينه وبين الصحابة، وذلك لأن ذكر الواسطة أبعد عن التدليس من إسقاطها، خاصة أن الحسن صرَّح بسماعه منه في بعض الأحاديث.

ولذلك قال ابن المديني في عُتي: «سمع من أبي بن كعب أحاديث رواها عنه، لا نحفظها إلا من طريق الحسن، لم يرو فيها شيئا مرفوعًا إلا هذا الحديث -يعني: حديث المتعزي بعزاء الجاهلية-»، ثم قال بعد ذلك: «وحديث هذا الشيخ عتي بن ضمرة يشبه حديث أهل الصدق، وإن كان لا يعرف»[(٣)].

فابن المديني نظر في أحاديث الحسن، عن عتي، عن أبي، وذكر أنها موقوفاتٌ إلا واحدًا، ثم حكم على حديثه بأنه يشبه حديث أهل الصدق، فهذا يظهر منه أنه إما وقف على سماع الحسن فيها من عتي، أو تخفَّف فيه، لما سبق.

وأورد ابن أبي خيثمة حديثًا للحسن، عن أبي، ثم قال: «وإنما سمعه الحسن من عتي بن ضمرة السعدي، عن أبي»[(٤)]، فحكم بسماعه لأنه أدخلهُ واسطةً في الصحيح عنه.

فالحديث موقوف حسن الإسناد، لأجل حال سماع الحسن من عتي.

---

(١) تقريب التهذيب (٤٤٤٥)، تهذيب التهذيب (٣/٥٥).

(٢) انظر: طبقات ابن سعد (٣/٥٠٠)، العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، برواية عبدالله (٢/٢٧٩)، الأدب المفرد (٩٦٣)، سنن النسائي الكبرى (١٠٧٤٦)، تهذيب الآثار، للطبري (ص٤٩٩/مسانيد العشرة)، المعجم الكبير (٥٢٥)، سنن البيهقي (٣/٤٠٤)، الأحاديث المختارة (٤/١٩)، إكمال تهذيب الكمال (٩/١٣٤).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٩/١٣٤).

(٤) جامع التحصيل (ص١٦٥).

تنبيه: نفى ابن المديني سماع الحسن من الضحاك بن سفيان، فسئل عن حديث الضحاك: قال رسول الله ﷺ: «ما طعامك؟» -وهو الحديث محل البحث-؟ فقال: «حديث بصري، إسناده منقطع، لأن الحسن لم يسمع من الضحاك، فكان الضحاك يكون بالبوادي، ولم يسمع منه»(١).

ولا يظهر -والله أعلم- من حكم ابن المديني على هذا الإسناد أنه يميل لصحة هذا الوجه عن الحسن، وهو رواية علي بن زيد بن جدعان، عنه، عن الضحاك، لما سبق من ظهور مخالفة ابن جدعان، مع ضعفه، لأصحاب الحسن فيه.

والظاهر أن ابن المديني أجاب على ضوء السؤال، إذ كان السياق في سماعات الحسن من الصحابة، ولما نفى ابن المديني سماعَه من الضحاك بن سفيان، أُوردت عليه رواية علي بن زيد، لهذا الحديث، فحكم بالانقطاع، لأن الظاهرَ من السؤال اتجاهُه نحو حكم الرواية المباشرة للحسن، عن الضحاك، الواردة في هذا الإسناد، لا البحث في المحفوظ عن الحسن.

وإذا ضُمَّ هذا إلى ما سبق من سبر ابن المديني لأحاديث عُتي، عن أبي، وقوله: «لا نحفظها إلا من طريق الحسن»، قَوِيَ هذا وظهر، والله أعلم.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

صرح ابن أبي خيثمة باستغرابه لرواية علي بن زيد بن جدعان، وهي حقيقة بذلك، لأنه خالف فيها أصحاب الحسن، الذين يختلفون في إدخال واسطة بين الحسن وأُبيّ وإسقاطها، فجاء بوجه غريب، ورواه عن الحسن، عن الضحاك بن سفيان.

كما أشار ابن أبي خيثمة إلى ترجيح رواية يونس على رواية علي بن زيد، ولعله اعتمد على كون يونس أثبت أصحاب الحسن، أو من أثبتهم، مع ضعف علي بن زيد. وأيَّد ذلك: متابعة يونس عليه.

---

(١) العلل (ص٢٤١)، وأسنده عنه مختصرًا: ابن أبي حاتم في المراسيل (ص٤٢).

الحديث الحادي والعشرون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٣١١-٣١٣):

(١١٦١) وضرار بن الأزور:

١١٦٢- حدثنا محمد بن بكار، قال: نا ابن المبارك، قال: نا الأعمش، عن يعقوب بن بَحِير، عن ضرار بن الأزور، قال: أتيت رسول الله ﷺ بلقوح من أهلي، فقال لي: «احلبها»، فذهبت لأحلبها، فقال لي: «لا تُجهدها، دَع داعي اللبن».

كذا يقول جرير ووكيع، عن الأعمش: عن يعقوب بن بَحِير، حدثنا أبي عنهما.

وتابعهما أبو معاوية الضرير على يعقوب بن بحير، كذا[1] قال ابن المبارك.

وخالفهم الثوري:

١١٦٣- حدثنا أبي، قال: نا أبو الجَوَّاب، عن سفيان الثوري، عن الأعمش، عن عبدالله بن سنان، عن ضرار بن الأزور، أنه حلب ناقةً فأجهدها، فذكر عن النبي ﷺ...، الحديث، نحو حديث ابن المبارك.

وقال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثالث من التاريخ الكبير (٣/٣٨) بعد أن أسند رواية جرير، ووكيع، فرواية الثوري:

وكذا قال الثوري: عن عبدالله بن سنان، خالف وكيعًا.

❑ التخريج:

الوجه الأول: الأعمش، عن يعقوب بن بحير، عن ضرار بن الأزور:

* أخرجه عبدالله بن أحمد في زوائده على المسند (١٦٧٠٢، ١٨٩٨٣) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤/٣٧٩)-،

والبغوي في معجم الصحابة (١٣٢٨) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤/٣٧٩)-،

وابن قانع في معجم الصحابة (٢/٣٠) من طريق سعيد بن منصور،

---

(١) كذا في المطبوع، والمخطوط (ق٩٨)، ولا يساعده السياق، والظاهر أنها محرفة عن: «كما قال ابن المبارك»، أو: «وكذا قال ابن المبارك»، لأنه قد ذكر ثلاث متابعات لابن المبارك، فلا وجه لاستغراب روايته، وإنما هو يحكي الخلاف في الحديث، فساق رواة «يعقوب بن بحير»، وليس بينهم اختلاف، بل تابع بعضهم بعضًا، ثم ذكر مخالفة الثوري لهم.

ثلاثتهم (عبدالله بن أحمد، والبغوي، وسعيد) عن **محمد بن بكار**، به، بنحوه.

* وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٣٣٨/٤)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في المعرفة والتاريخ (٦٥٤/٢)، من طريق عبدالله بن عثمان عبدان،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٦٩٩) من طريق حبان بن هلال،

والطبراني في الكبير (٨١٣١) من طريق نعيم بن حماد،

والحاكم (٢٣٧/٣) من طريق الحسن بن علي بن البري،

أربعتهم (عبدان، وحبان، ونعيم، وابن البري) عن **عبدالله بن المبارك**، به، بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي خيثمة في التاريخ (٣٧٢٨/السفر الثالث) عن **أبيه**، عن جرير، به، تامًّا.

* وأخرجه يعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٦٥٤/٢) عن عثمان بن أبي شيبة، عن **جرير**، به، ولم يسق متنه.

* وهو في كتاب الزهد **لوكيع** (٤٩٥) -من رواية عبد الله بن هاشم بن حيان، عنه-، تامًّا.

* وأخرجه ابن أبي خيثمة في التاريخ (٣٧٢٨/السفر الثالث)،

وابن حبان (٥٢٨٣) عن أبي يعلى،

كلاهما (ابن أبي خيثمة، وأبو يعلى) عن **أبي خيثمة**، عن وكيع، به، تامًّا.

* وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده -كما ذكر ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٥٠٥/٤)، وكما في إتحاف الخيرة المهرة (٣/٣٦٦٧)-،

وأحمد (١٨٩٠٥، ١٨٩٨٠) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٠/٢٤، ٣٨١)، والضياء في المختارة (٩١/٨)-،

ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٦٥٤/٢)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٠٦٠)، وعبدالله بن أحمد في زوائده على المسند (١٦٧٠٤) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٠/٢٤)-، من طريق محمد بن عبدالله بن نمير،

ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٦٥٤/٢) عن محمد بن بشار بندار،

والبغوي في معجم الصحابة (١٣٢٨) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٧٩/٢٤)- عن علي بن مسلم،

خمستهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، وابن نمير، وبندار، وعلي بن مسلم) عن **وكيع**، به، تامًّا.

* وأخرجه مسدد -كما في إتحاف الخيرة المهرة (١/٣٦٦٧)، ومن طريقه الطبراني (٨١٣٠)، والضياء (٩٣/٨)-، ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٦٥٤/٢)، من طريق حفص بن غياث[1]،

ومسدد في مسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٢/٣٦٦٧)، ومن طريقه الطبراني (٨١٢٩)، والحاكم (٦٣/٢)، والضياء في المختارة (٩٣/٨)-، والبخاري في التاريخ الكبير (٣٣٩/٤)، ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٦٥٤/٢)، من طريق عبدالله بن داود الخريبي[2]،

وابن أبي شيبة في مسنده -كما ذكر ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٥٠٥/٤)، وكما في إتحاف الخيرة المهرة (٣/٣٦٦٧)-، وأحمد (١٨٩٠٥) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨١/٢٤)-، وهناد بن السري في الزهد (٧٩٥)، والبخاري في التاريخ الكبير (٣٣٩/٤) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٢/٢٤)- عن محمد بن المثنى، وابن قانع في معجم الصحابة (٣٠/٢) من طريق سعيد بن منصور، وابن منده -ومن

(١) وقع نص الرواية في المعرفة والتاريخ ليعقوب هكذا: «حدثنا قبيصة، قال: حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن عبدالله بن سنان، عن ضرار بن الأزور، قال: حلبت، أو حلب رجل عند النبي ﷺ، فقال: «دع داعي اللبن».

وحدثنا أبي، قال: ثنا الأعمش، قال: حدثني يعقوب بن [بحير]، عن ضرار بن الأزور...».

وظاهر هذا أن الإسناد الثاني معطوف على الأول، لكن قبيصة لا يعرف بالرواية عن أبيه، ولا أبوه معروف بالرواية عن الأعمش، كما أنه قد يُتوهَّم منه -وقد وقع- أن يعقوب الفسوي يرويه عن أبيه، عن الأعمش، وهذا أبعد من الأول، فإن طبقة شيوخ يعقوب أدنى من طبقة تلامذة الأعمش.

وبتتبع كتاب المعرفة والتاريخ، وجدت أن يعقوب يروي عن اثنين، عن أبوَيهما، عن الأعمش، هما: محمد بن عبدالله بن نمير، وعمر بن حفص بن غياث، والأقرب أنه يرويه عن عمر بن حفص هاهنا، لأمرين:

الأول: أن محمد بن عبدالله بن نمير روى الحديث عن وكيع، واشتهرت روايته عنه -وقد مرَّ تخريجها-، لا عن أبيه، بل إن يعقوب رواها عنه، عن وكيع، فيما بعد هذا الإسناد مباشرة.

الثاني: أنه قد وقع في هذه الرواية تصريحُ الأعمش بالسماع، وقد قال الحافظ محمد بن عبدالله بن عمار كما في تاريخ بغداد (٨٢/٩): «وكان عامة حديث الأعمش عند حفص بن غياث على الخبر والسماع»، فلما تردَّد الأمر بين كون هذا الموضع من رواية ابن نمير، وكونه من رواية حفص، مع وجود التصريح بالإخبار فيه دون غيره من الروايات، فإن ما سبق قرينةٌ على رجحان الاحتمال الثاني.

(٢) أخرجه يعقوب الفسوي عن محمد بن بشار بندار، عنه، لكن وقع في مطبوعة المعرفة والتاريخ: «وبندار بن بشار، عن داود»، ولم أجد راويًا للحديث عن الأعمش اسمه داود، ولا شيخًا لبندار باسمه يروي عن الأعمش، وأما عبدالله بن داود الخريبي، فروايته للحديث معروفة، ورواية بندار عنه معروفة أيضًا.

طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٠/٢٤)[١]- من طريق أحمد بن عبدالجبار، ستتهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، وهناد، وابن المثنى، وسعيد بن منصور، وأحمد بن عبدالجبار) عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير،

وأحمد (١٨٩٨١) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٠/٢٤)، والضياء في المختارة (٩١/٨)-، والبغوي في معجم الصحابة (١٣٣٠، ١٣٣١) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٠/٢٤، ٣٨١)-، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٦٩٨)، والطبراني (٨١٢٨) -ومن طريقه الضياء في المختارة (٩٣/٨)-، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٨٩٣)، من طريق زهير بن معاوية،

والدارمي (٢٠٤٠) -ومن طريقه الذهبي في ميزان الاعتدال (٤٤٩/٤)-، والبغوي في معجم الصحابة (١٣٢٩) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٠/٢٤)-، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٧٠٠)، ومحمد بن سعيد القشيري في تاريخ الرقة (٨١) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٠/٢٤)-، ويزيد بن محمد بن إياس في طبقات محدثي الموصل -ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة (٤٣٥/٢)[٢]-، وابن منده -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨١/٢٤)-، والبيهقي في الكبير (١٤/٨)، والصغير (٢٩٢١)، من طريق يعلى بن عبيد الطنافسي،

والبغوي في معجم الصحابة (١٣٣١) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨١/٢٤)- من طريق منصور بن أبي الأسود،

وذكره ابن المديني في العلل -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٢/٢٤)[٣]- عن يحيى بن سعيد القطان،

(١) ترجمة ضرار مما لم يصلنا من معرفة الصحابة لابن منده، وإسناد ابن عساكر إنما هو إلى كتابه هذا، انظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق، للدعجاني (١٦٢٣/٣).

(٢) ذكر ابن الأثير في مقدمة كتابه أسانيدَه إلى مصادره فيه، وذكر منها إسنادَه إلى هذا الكتاب، ومنه أسند هذا الحديث. وقد طبعت قطعة من كتابٍ لابن إياس اسمه «تاريخ الموصل»، وتكلم محققها في مقدمته (ص١٥) عن علاقته بكتاب «طبقات محدثي الموصل»، ومال إلى أنهما كتابان مختلفان، لأن المؤلف نصَّ في «تاريخ الموصل» على كتاب آخر له اسمه «طبقات المحدثين». والقطعة المذكورة طُبعت بتحقيق د. علي حبيبة، ونشر لجنة إحياء التراث الإسلامي، التابعة للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، بالجمهورية العربية المتحدة -إبان وحدة مصر وسوريا-.

(٣) قارن إسناده إلى ابن المديني بما في موارد ابن عساكر (١٦٧٦/٣).

وعلَّقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (عقب ٣٨٩٣) عن قيس بن الربيع،

ثمانيتهم (حفص بن غياث، وعبدالله بن داود، وأبو معاوية، وزهير، ويعلى بن عبيد، ومنصور بن أبي الأسود، ويحيى القطان، وقيس) عن **الأعمش**، به، بنحوه.

الوجه الثاني: الأعمش، عن عبدالله بن سنان، عن ضرار بن الأزور:

* أخرجه ابن أبي خيثمة (٣٧٢٩/السفر الثالث) عن **أبيه**، به، بنحوه، تامًّا.

* وأخرجه أبو عبيد في غريب الحديث (٢/٢٣٠) عن أبي المنذر إسماعيل بن عمر،

وذكره ابن المديني في العلل -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤/٣٨٢) -، ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ -ومن طريقه البيهقي في السنن الصغير (٣/٢٠٠)-، عن يحيى بن سعيد القطان،

وأحمد (١٨٧٩٢، ١٨٩٨٢) -ومن طريقه البغوي في معجم الصحابة (١٣٣٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤/٣٧٩)، والضياء في المختارة (٨/٩٢)- عن عبدالرحمن بن مهدي،

والبخاري في التاريخ الكبير (٤/٣٣٩) من طريق مؤمل بن إسماعيل،

ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/٦٥٤) -ومن طريقه البيهقي في السنن الصغير (٢٩٢٢)-، والحاكم (٣/٦٢٠)، من طريق قبيصة بن عقبة،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٦٩٦)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢/٣٠)، والطبراني (٨١٢٧) -ومن طريقه الضياء في المختارة (٨/٩٢)-، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٨٩٤)، من طريق محمد بن كثير،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٦٩٧) من طريق موسى بن مسعود أبي حذيفة النهدي،

سبعتهم (أبو المنذر إسماعيل بن عمر، ويحيى القطان، وابن مهدي، ومؤمل، وقبيصة، ومحمد بن كثير، وأبو حذيفة) عن **سفيان الثوري**، به، بنحوه.

الوجه الثالث: الأعمش، عن ابن سنان، عن يعقوب بن بحير، عن ضرار بن الأزور:

* أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٤/٣٣٩) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤/٣٨٢)- عن أبي الوليد هشام بن عبدالملك الطيالسي، عن **أبي معاوية**، عن الأعمش، به، بنحوه.

❑ دراسة الأسانيد:

يروي الحديث الأعمش، واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الأعمش، عن يعقوب بن بحير، عن ضرار بن الأزور:

ورواه عنه: عبدالله بن المبارك، وجرير بن عبدالحميد، ووكيع، وحفص بن غياث، وعبدالله بن داود الخريبي، وأبو معاوية -من رواية ابن أبي شيبة، وأحمد، وهناد بن السري، ومحمد بن المثنى، وسعيد بن منصور، وأحمد بن عبدالجبار، عنه-، وزهير بن معاوية، ويعلى بن عبيد، ومنصور بن أبي الأسود.

الوجه الثاني: الأعمش، عن عبدالله بن سنان، عن يعقوب بن بحير، عن ضرار بن الأزور:

ورواه عنه: سفيان الثوري.

الوجه الثالث: الأعمش، عن ابن سنان، عن يعقوب بن بحير، عن ضرار بن الأزور:

ورواه عنه: أبو معاوية -من رواية أبي الوليد الطيالسي، عنه-.

فتبين من العرض السابق أنه اختُلف دون الأعمش، واختُلف عنه:

أولًا: الخلاف عمَّن دون الأعمش:

اختُلف عن أبي معاوية:

* فرواه ابن أبي شيبة، وأحمد، وهناد بن السري، ومحمد بن المثنى، وسعيد بن منصور، وأحمد بن عبدالجبار، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن يعقوب بن بحير، عن ضرار.

* ورواه أبو الوليد الطيالسي، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن ابن سنان، عن يعقوب بن بحير، عن ضرار.

ورواية أبي الوليد مرجوحة برواية الجمع، وكلهم حفاظ أثبات، خلا أحمد بن عبدالجبار، فهو ضعيف[1].

ولا يظهر أن أبا معاوية يحتمل أن يكون الاضطراب منه، لأنه من أحفظ الناس لحديث الأعمش، وأما غيره، فقد وصف بالاضطراب عنهم، وسيأتي تفصيل ذلك.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٤).

وقد اعتمد ابنُ أبي خيثمة روايةَ الجماعة عن أبي معاوية في حكاية روايته عن الأعمش، وكذلك اعتمد غيرُه، كابن المديني، وأبي نعيم -كما سيأتي-.

ثانيًا: الخلاف عن الأعمش:

* رواه عبدالله بن المبارك، وجرير بن عبدالحميد، ووكيع، وحفص بن غياث، وعبدالله بن داود الخريبي، وأبو معاوية، وزهير بن معاوية، ويعلى بن عبيد، ومنصور بن أبي الأسود، عن الأعمش، عن يعقوب بن بحير، عن ضرار بن الأزور.

* ورواه سفيان الثوري، عن الأعمش، عن عبدالله بن سنان، عن يعقوب بن بحير، عن ضرار بن الأزور.

وقد ذكر ابن أبي خيثمة من هذا الخلاف رواية ابن المبارك، فعقبها بقوله: «كذا يقول[١] جرير ووكيع، عن الأعمش: عن يعقوب بن بحير...، وتابعهما أبو معاوية الضرير على يعقوب بن بحير، كما قال ابن المبارك، وخالفهم الثوري».

وقال في موضع آخر، وأسند رواية جرير ووكيع، ثم رواية الثوري: «وكذا قال الثوري: عن عبدالله بن سنان، خالف وكيعًا»، فاستغرب رواية الثوري.

والثوري قد انفرد هنا -فيما وجدت-، وخالف أحد عشر راويًا، كلهم ثقات، عدا منصور بن أبي الأسود، فهو صدوق[٢]، وقيس بن الربيع، ضعيف[٣].

وفيمن خالفه الثوري أحدُ أحفظ الناس لحديث الأعمش: أبو معاوية الضرير[٤].

ويظهر أن ابن أبي خيثمة يرجح روايتهم، لاجتماعهم، حيث ذكر أنهم تتابعوا على روايتهم، وأن الثوري خالفهم.

ويؤيده ثقة جُلِّهم، وتقدُّم أبي معاوية في الأعمش.

ولهذا رجَّح بعض الأئمة قولهم، وأشار بعضهم إلى ترجيحه:

---

(١) مرَّ في الحديث السادس عشر (ص٢٨٧) أن ابن أبي خيثمة يطلق لفظة «كذا يقول» بالمضارع لحكاية الاختلاف، لا لاستغراب الرواية، ويدل على ذلك تصرفه هنا، وأنه في موضع آخر أشار إلى ترجيح رواية جرير ووكيع وغيرهما.

(٢) تقريب التهذيب (٦٨٩٦).

(٣) مرَّ بيان ضعفه في الحديث الثاني عشر (ص٢٣١).

(٤) قال ابن حجر في تقريب التهذيب (٥٨٤١): «ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش...»، وهو معدود في الطبقات العليا من أصحاب الأعمش عند كل من ذكرهم وقارن بينهم، انظر: شرح علل الترمذي (٢/٦٢٠، ٧١٥-٧٢٠).

قال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان: «روى هذا الحديث جماعة من الحفاظ، عن الأعمش، عن يعقوب بن بحير، عن ضرار بن الأزور، بدلًا من عبدالله بن سنان، وهو الصحيح».

قال أبو حاتم: «خالف الثوريُّ الخلقَ في هذا الحديث»(١).

وأسند أبو القاسم البغوي رواية ابن المبارك، ووكيع، ويعلى، وزهير، ومنصور بن أبي الأسود، ثم قال: «روى هذا الحديث مَن ذكرنا عن الأعمش، عن يعقوب بن بحير، عن ضرار، عن النبي ﷺ، ورواه سفيان الثوري، فخالفهم جميعًا في إسناده»(٢).

وأسند الطحاوي رواية الثوري، ثم قال: «وأما من سواه ممن حدث به عن الأعمش، فيحدثون به عنه كما حدثنا...»، ثم أسند رواية زهير، وابن المبارك، ويعلى(٣).

وقال الطبراني، وأسند رواية الثوري: «هكذا رواه سفيان الثوري، عن الأعمش، عن عبدالله بن سنان، وخالفه أصحاب الأعمش، فرووه عن الأعمش، عن يعقوب بن بحير»(٤).

وقال الدارقطني: «وقال الثوري، عن الأعمش، عن عبدالله بن سنان، عن ضرار بن الأزور. وغيرُ الثوري يقول: عن الأعمش، عن ابن بحير، عن ضرار»(٥).

وقال أبو نعيم، وأسند رواية زهير: «رواه ابن المبارك، وجرير، ووكيع، وقيس، وحفص، وأبو معاوية، وعامة أصحاب الأعمش، عنه، مثله، وخالفهم الثوري، فقال: عن الأعمش، عن عبدالله بن سنان، عن ضرار بن الأزور»(٦).

وترجم ابن عساكر لضرار بن الأزور، فقال: «روى عنه: يعقوب بن بحير، وعبدالله بن سنان -على ما قيل-»(٧).

فصرَّح أبو حاتم وأبو زرعة بترجيح رواية الجماعة على رواية الثوري، وأشار الباقون إليه.

(١) علل ابن أبي حاتم (٢٢٢٥).

(٢) معجم الصحابة (٣/٣٩٦).

(٣) شرح مشكل الآثار (١٤/٣٨٨).

(٤) المعجم الكبير (٨/٢٩٥).

(٥) المؤتلف والمختلف (٣/١٢١٢).

(٦) معرفة الصحابة (٣/١٥٣٥).

(٧) تاريخ دمشق (٢٤/٣٧٨).

وأما ابن المديني، فوافقهم في هذا الترجيح، إلا أنه حمَّل الخطأَ الراويَ عن الثوري، قال: «رواه يحيى، وأبو معاوية، وزهير، عن الأعمش، عن يعقوب بن بحير، عن ضرار بن الأزور، ورواه يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن الأعمش، عن عبدالله بن سنان، عن ضرار، وغلط فيه يحيى، إنما هو: الأعمش، عن يعقوب بن بحير»[(١)].

وهذا من ابن المديني مُشكل، فإن الحديث قد جاء عن جماعة، عن الثوري، كما رواه يحيى بن سعيد، وروايتهم قديمة الانتشار، ومنها رواية شيخ ابن المديني: عبدالرحمن بن مهدي، التي رواها عنه أحمد.

فتحميلُهُ الخطأَ القطانَ فيه نظر، لكن يستفاد من كلامه ترجيح كون شيخ الأعمش: يعقوب بن بحير، لا عبدالله بن سنان، وإن كان في تعيينه المخطئَ نظر.

لكن يشكل على ترجيح هؤلاء -سوى ابن المديني- وإشاراتهم: أن الثوري أرفع الرواة عن الأعمش، وأحفظهم عنه، وهو أضبط لحديثه حتى من أبي معاوية، نص غير واحد من الأئمة على هذا:

قال ابن معين: «أثبت الناس في الأعمش: سفيان»[(٢)]، وقال: «لم يكن أحد أعلم بحديث الأعمش من سفيان الثوري»[(٣)]، وسئل: من أثبت أصحاب الأعمش؟ فقال: «بعد سفيان وشعبة: أبو معاوية الضرير»[(٤)]، وسئل: أيما أكثر في الأعمش: أبو معاوية أو الثوري؟ فقال: «سفيان الثوري أعلم الناس بحديث الأعمش وغيره»[(٥)].

وقال عبدالله بن أحمد: قال أبي: «أبو معاوية من أحفظ أصحاب الأعمش»، قلت له: مثل سفيان؟ قال: «لا، سفيان في طبقة أخرى! مع أن أبا معاوية يخطئ في أحاديث من أحاديث الأعمش»[(٦)]. وقال عبدالله أيضًا: قلت له: أيما أثبت أصحاب الأعمش؟ فقال: «سفيان الثوري أحبهم إليّ»، قلت له: ثم من؟ فقال: «أبو معاوية، في الكثرة والعلم»، يعني:

---

(١) تاريخ دمشق (٣٨٢/٢٤) -نقلًا عن علل ابن المديني-.

(٢) سؤالات ابن الجنيد (ص٣١٦).

(٣) الجرح والتعديل (٦٤/١، ٢٢٥/٤).

(٤) الجرح والتعديل (٢١/٦، ٢٤٨/٧).

(٥) سؤالات ابن الجنيد (ص٣٥٥).

(٦) العلل ومعرفة الرجال (٥٤١/١).

عالمًا بالأعمش[١]. وقيل لأحمد: من أحب إليك في حديث الأعمش؟ قال: «سفيان، ليس أحد أعلم بالأعمش منه»[٢]. وقال أحمد أيضًا في أبي معاوية: «كان والله من أصح الناس حديثًا عن الأعمش، ما خلا الثوري»[٣]. وقال أبو بكر الخلال: «أحمد لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية في حديث الأعمش، إلا أن يكون الثوري»[٤]. وسئل أحمد مرةً عن الثوري وأبي معاوية في الأعمش؟ قال: «أحد يتكلم بهذا؟!»، أو كما قال[٥].

وقال أبو حاتم الرازي: «أثبت الناس في الأعمش: الثوري، ثم أبو معاوية الضرير...»[٦].

بل جاء عن أبي معاوية نفسه اعترافه بعلم الثوري في حديث الأعمش، قال: «كان سفيان يأتيني هاهنا، فيذاكرني بحديث الأعمش، فما رأيت أحدًا أعلم بحديث الأعمش منه»[٧]، وفي لفظ: «ما رأيت رجلًا قط كان أحفظ لحديث الأعمش من الثوري»[٨]، وقال: «كنا إذا ذاكرناه أحاديث الأعمش فكأنا لم نسمعها»[٩].

وجاء أن الأعمشَ نفسَه يرجع إلى قول سفيان في حديثِ نفسِهِ، قال يحيى بن سعيد القطان: «سفيان أعلم بحديث الأعمش من الأعمش»[١٠]، وجاء عن زائدة، قال: «كنا نأتي الأعمش، فيحدثنا، فيكثر، ونأتي سفيان الثوري، فنذكر تلك الأحاديث له، فيقول: ليس هذا من حديث الأعمش، فنقول: هو حدَّثَنا به الساعة! فيقول: اذهبوا، فقولوا له إن شئتم، فنأتي الأعمش، فنخبره بذلك، فيقول: صدق سفيان، ليس هذا من حديثنا»[١١].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٣٤٨/٢).

(٢) المنتخب من علل الخلال (ص٣٢٢).

(٣) المنتخب من علل الخلال (ص٣٢٣).

(٤) شرح علل الترمذي (٧١٨/٢).

(٥) المنتخب من علل الخلال (ص٣٢٤).

(٦) الجرح والتعديل (٢٤٨/٧).

(٧) الجرح والتعديل (٦٤/١).

(٨) تاريخ بغداد (٢٣٦/١٠).

(٩) تاريخ بغداد (٢٣٦/١٠).

(١٠) المعرفة والتاريخ (١٢/٣، ١٨٥).

(١١) الجرح والتعديل (٧١/١)، تاريخ بغداد (٢٣٧/١٠)، وانظر حكايةً نحوها للحسن بن عياش في المنتخب من علل الخلال (ص٣٢٢).

وقد تبيَّن لأبي داود أن الثوري قد خولف عن الأعمش في أحاديث، لكنه مع ذلك أبقى وصف الحفظ له عنه، فقال: «سفيان أعلم الناس بالأعمش، وقد خولف في أشياء»(١).

ولم أجد من قوَّى أبا معاوية على الثوري في الأعمش، إلا أحمد بن الحسن السكري، فسئل: من أحب إليك في أصحاب الأعمش؟ فقال: «أبو معاوية أعرف به، وبعده الثوري...»(٢).

وقارَبَ يعقوب بن شيبة بينهما، فقال: «سفيان الثوري وأبو معاوية مقدَّمان في الأعمش على جميع من روى عن الأعمش»(٣)، وهذا لا ينافي الترجيح بينهما، فقول الجمهور من كبار الحفاظ الأئمة بتقديم الثوري قوي راجح.

وبما سبق يتضح أن إطلاق ابن حجر في التقريب أن أبا معاوية «أحفظ الناس لحديث الأعمش»(٤) فيه نظر.

وما سبق يقوي جانب رواية الثوري، حتى وإن كان أبو معاوية مع حفظه عن الأعمش يخالفه.

ولذلك قال الدوري: قال يحيى بن معين في حديث الأعمش، عن يعقوب بن بحير، عن ضرار بن الأزور، وقال سفيان: عن عبدالله بن سنان، قال يحيى: «والقول قول سفيان»(٥).

لكن لو كان الأمر مقارنةً بين الثوري وأبي معاوية، لكان هذا القول وجيهًا جدًّا، إلا أن المقارنة هنا بين الثوري، وعشرةٍ من الرواة عن الأعمش، فيهم مع أبي معاوية حفاظٌ أثبات، كوكيع، وزهير بن معاوية، وحفص بن غياث -وهو مقدَّم في الأعمش أيضًا(٦)-.

واتفاقهم على خلاف رواية الثوري يقوي جانب روايتهم.

والظاهر -والله أعلم- أن كلا الوجهين محفوظ عن الأعمش، وأنه حدَّث به الجماعة كما حدَّثوا به عنه، وحدَّث به سفيان كما حدَّث به عنه أيضًا.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٦/٩٧).

(٢) تاريخ بغداد (٣/١٣٨). وأحمد بن الحسن السكري لم أجد فيه إلا وصف ابن يونس له بأنه كان حافظًا للحديث، نقله الخطيب في تاريخ بغداد (٥/١٢٧).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/٧١٦).

(٤) (٥٨٤١).

(٥) تاريخ ابن معين، برواية الدوري (٣/٥٤٧).

(٦) انظر: تهذيب التهذيب (١/٤٥٨).

وأصح وجهيه اللذين حدَّث بهما: رواية الجماعة، لكثرتهم، وقد يُستبعد أنه حدثهم به في مجلس واحد، والثبات على الوجه في عدة مجالس دليل على أنه أضبط وأحفظ مما مرَّ مرةً واحدة.

ويلاحظ أن الأئمة الذين رجحوا هذا الوجه، وهم الأكثر، ومنهم ابن أبي خيثمة، نظروا إلى قرينة الكثرة والعدد، وأبرزوها، لكثرة من خالفه الثوري، وصعوبة الحكم بغلطهم مع اتفاقهم وثقة أكثرهم.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجَّح أن الأعمش يرويه عن يعقوب بن بحير، عن ضرار بن الأزور.

قال الذهبي: «غريب فرد»[(١)]، والذي يظهر أن هذه الغرابةَ في الطبقات العليا، عن التابعين والصحابة غيرِ المكثرين، محتملةٌ، غيرُ مستنكرة بذاتها.

وقد صرح الأعمش بسماعه في رواية حفص بن غياث عنه[(٢)]، وحفص حافظ لحديث الأعمش، ضابط لألفاظ أدائه[(٣)]، وبهذا يناقش قول الذهبي: «والأعمش فمدلس، وما ذكر سماعًا»[(٤)].

ولم أجد في يعقوب بن بحير جرحًا ولا تعديلًا، سوى أنه ذكره ابن حبان في ثقاته[(٥)]، وصحح له حديثه هذا بإخراجه في صحيحه -كما مرَّ-، وصححه له الحاكم أيضًا[(٦)].

لكن ابن المديني قال: «ويعقوب هذا مجهول، لم يرو عنه غير الأعمش»[(٧)].

---

(١) ميزان الاعتدال (٤/٤٤٩).

(٢) عند يعقوب بن سفيان.

(٣) سبق نقل قول محمد بن عبدالله بن عمار: «وكان عامة حديث الأعمش عند حفص بن غياث على الخبر والسماع»، وقد كان قبلها ذكر أنه سأل حفصًا: ما لكم، حديثكم عن الأعمش إنما هو: عن فلان، عن فلان، ليس فيه: قال: حدثنا، ولا: سمعت؟ فقال: «حدثنا الأعمش، قال: سمعت أبا عمار، عن حذيفة، يقول: (ليأتين أقوام يقرؤون القرآن...)»، وذكر حديثًا آخر مثله...

(٤) ميزان الاعتدال (٤/٤٤٩).

(٥) (٥/٥٥٣).

(٦) المستدرك (٣/٢٣٧).

(٧) تاريخ دمشق (٢٤/٣٨٢).

وقال ابن القطان: «ويعقوب بن بحير لا يعرف بغير هذا، ولا يعرف روى عنه غير الأعمش»(١).

وقال الذهبي: «لا يعرف، تفرد عنه الأعمش»(٢).

ففي الرجل جهالة، وتصحيح ابن حبان والحاكم له لا يكفي لرفعها عنه.

هذا، وقد قال الحافظ ابن البرقي في ترجمة ضرار: «جاء عنه حديث ليس بمتصل»، قال ابن عساكر: «يعني: حديث يعقوب بن بحير»(٣).

وليس وجه عدم الاتصال في الحديث بواضح، إن صح أن ابن البرقي يقصد هذا الحديث كما قال ابن عساكر، إلا إن قصد أن الجهالة نوع انقطاع في سلسلة صحة الإسناد، أو لعله فاته وجود تصريح الأعمش بالسماع من يعقوب.

وأما يعقوب، فقد صح سماعه من ضرار في رواية زهير، عن الأعمش، وبه يناقش قول الذهبي: «ولا يعقوب ذكر سماعه من ضرار»(٤).

وبجهالة يعقوب بن بحير يبقى الإسناد ضعيفًا، والله أعلم.

تنبيه: قد قوَّى ابنُ القطان وجه الأعمش، عن عبدالله بن سنان، بحال ابن سنان نفسه، قال: «وأبو محمد –رحمه الله– لم يذكر متن حديث عبدالله بن سنان، فإنه لو ذكره كان أمثل إسنادًا، فإن عبدالله بن سنان الذي يروي عنه الأعمش وأبو حصين، وروى هو عن ابن مسعود– ثقة»(٥).

وهذا مصيرٌ من ابن القطان إلى ترجيح الأوجه عن المدار بحال الرواة فوق المدار، وهو معكوسُ منهج الأئمة، الذين يرجحون عن المدار بحاله وأحوال الرواة دونَه، ومتابعاته، لا بأحوال الرواة فوقه.

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٤/٥٠٥).

(٢) ميزان الاعتدال (٤/٤٤٩).

(٣) تاريخ دمشق (٢٤/٣٨٤).

(٤) ميزان الاعتدال (٤/٤٤٩).

(٥) بيان الوهم والإيهام (٤/٥٠٥).

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أشار ابن أبي خيثمة إلى ترجيح رواية الجماعة على الثوري، مستندًا إلى اجتماعهم مقابل انفراده.

وأيد ذلك: وكون بعض أضبط أصحاب الأعمش فيهم، وكون أكثرهم من الثقات الأثبات.

وهذا ما وافق ابنَ أبي خيثمة عليه تصريحًا وإشارة: أبو حاتم، وأبو زرعة، وأبو القاسم البغوي، والطحاوي، والطبراني، والدارقطني، وأبو نعيم، وابن عساكر.

وإن كانت قوة الثوري في الأعمش ترجِّح أن ما رواه محفوظ عن الأعمش، وأنه رواه له كما رواه عنه، ولعله لهذا خالف ابنُ معين، فجعل القول قولَ الثوري.

الحديث الثاني والعشرون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٣٢٤):

(١٢٠١/أ) وعبدالله بن الأرقم:

١٢٠١/ب- حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا وهيب بن خالد، قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن رجل، عن عبدالله بن الأرقم، أنه كان في سفر، فأقام الصلاة، فقال: ليصلي لكم بعضكم، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا وجد أحدكم الخلاء، وقامت الصلاة، فليبدأ بالخلاء».

كذا قال وهيب: عروة، عن رجل.

١١٠١/ج- حدثنا أبي، قال: نا وكيع، قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن الأرقم، قال: قال رسول الله ﷺ:...، ثم ذكر نحوه.

❑ التخريج:

الوجه الأول: هشام بن عروة، عن أبيه، عن رجل، عن عبدالله بن الأرقم:

* أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٥/٣٢)، والأوسط (٢٣٣)،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٩٩٧) عن فهد بن سليمان،

كلاهما (البخاري، وفهد) عن **موسى بن إسماعيل التبوذكي**، به، مختصرًا.

* وأخرجه البخاري في الكبير (٥/٣٢)، والأوسط (٢٣٣) عن عبدالأعلى بن حماد، عن **وهيب**، به، مختصرًا.

* وأخرجه البخاري في الكبير (٥/٣٣)، والأوسط (٢٣٤)، عن إبراهيم بن المنذر، عن أبي ضمرة أنس بن عياض،

وعلقه أبو داود (عقب ٨٨)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣/١٥٨٣)، عن شعيب بن إسحاق،

وعلقه الدارقطني في العلل (١٢/٤٢٦) عن أيوب،

وعلقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٣/١٥٨٣) عن ابن جريج،

أربعتهم (أبو ضمرة، وشعيب، وأيوب، وابن جريج) عن **هشام بن عروة**، به، ولم يسوقوا متنه.

الوجه الثاني: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن الأرقم:

* أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٢٠٥/٢٢) من طريق قاسم بن أصبغ، عن **ابن أبي خيثمة**، عن أبيه، به، ولم يسق متنه.

* وأخرجه المحاملي في أماليه (٢٨٥/رواية ابن البيّع) عن يوسف بن موسى القطان، عن **وكيع**، به، تامًّا.

* وأخرجه مالك في الموطأ (٣٧٨/رواية يحيى، ١٦٥/رواية سويد بن سعيد، ٥١٤/رواية أبي مصعب الزهري) -ومن طريقه الشافعي في الأم (٢٧٣)، والبخاري في التاريخ الكبير (٣٣/٥)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٢٤٤/١)، وإسماعيل القاضي في مسند حديث مالك (٣٣)، والنسائي في الصغرى (١١٠/٢)، والكبرى (٩٢٧)، وابن المنذر في الأوسط (١٩١٦)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٩٩٤)، وابن حبان (٢٠٧١)، والطبراني (١٥٠٤١)، والجوهري في مسند الموطأ (٧٦٩)، والبيهقي في الكبير (٧٢/٣)، ومعرفة السنن (٥٦٤٤)، والبغوي في شرح السنة (٨٠٣)، والضياء في الأحاديث المختارة (٤٠٠/٨)-،

والشافعي في الأم (٢٧٤) -ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن (٥٦٤٥)- عن الثقة،

وعبدالرزاق (١٧٥٩) -ومن طريقه الطبراني (١٥٠٣٧)، وابن حزم في المحلى (٤٧/٤)، والضياء في المختارة (٤٠١/٨)- عن معمر،

وعبدالرزاق (١٧٦٠) -ومن طريقه الطبراني (١٥٠٣٦)، والضياء في المختارة (٤٠٢/٨)-، والطبراني في الأوسط (٧٠٤٢) من طريق زافر بن سليمان، وأبو يوسف يعقوب الجصاص في حديثه -كما في المنتقى منه لأحمد بن عبدالدائم المقدسي (٢٧/مخطوط)، ومن طريقه الضياء في المختارة (٤٠١/٨)- من طريق محمد بن يوسف الفريابي، ثلاثتهم (عبدالرزاق، وزافر، والفريابي) عن سفيان الثوري،

وعبدالرزاق (١٧٦١) -ومن طريقه البخاري في التاريخ (٣٣/٥)، والطبراني (١٥٠٣٨)، والحاكم (٣٣٥/٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٩٩٤)، والخطيب في تلخيص المتشابه (٥٩٠/٢)، والضياء في المختارة (٤٠٢/٨)-، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٩٩٤)، من طريق ابن جريج، عن أيوب بن موسى،

والحميدي (٨٩٦) -ومن طريقه حرب الكرماني في مسائله (١٢٣٤)، والحاكم (٢٥٧/١)-، وابن ماجه (٦١٦)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦٤٠)، وابن خزيمة (٩٣٢)، والطوسي في مستخرجه على الترمذي (١٢٤)، والطبراني (١٥٠٤٥)، من طريق سفيان بن عيينة،

وابن أبي شيبة (٨٠٢١) -ومن طريقه الخطيب في تلخيص المتشابه (٥٩١/٢)- عن حفص بن غياث،

وأحمد (١٥٩٥٩، ١٦٤٠٠) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٣٦/٤)- عن يحيى بن سعيد القطان،

والدارمي (١٤٦٧)، والحارث بن أبي أسامة -ومن طريقه ابن خلاد النصيبي في فوائده (١٥٥/مخطوط)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٩٩٣)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٢٤٧/٢)، والمزي في تهذيب الكمال (٣٠٣/١٤)-، والبيهقي (٧٢/٣)، وابن عبدالبر في التمهيد (٢٠٤/٢٢)، من طريق محمد بن كناسة،

وأبو داود (٨٨) -ومن طريقه البيهقي (٧٢/٣)-، وابن قانع في معجم الصحابة (١٣١/٢)، والطبراني (١٥٠٤٠)، والحاكم (١٦٨/١)، من طريق زهير بن معاوية،

والترمذي (١٤٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٩٩٦)، والمحاملي في أماليه (٢٨٥/رواية ابن البيع)، والطبراني (١٥٠٤٧)، من طريق أبي معاوية محمد بن خازم،

والطبري في المنتخب من ذيل المذيل (٥٥٧/١١)، من طريق محمد بن إسحاق،

وابن خزيمة (٩٣٢، ١٦٥٢)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٣١/٢)، والطبراني (١٥٠٤٢)، وابن عبدالبر في التمهيد (٢٠٤/٢٢)، من طريق حماد بن زيد،

وابن خزيمة (٩٣٢) من طريق عمر بن علي المقدمي،

وابن خزيمة (٩٣٢) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة،

وابن خزيمة (٩٣٢)، والطبراني (١٥٠٤٩)، من طريق إسماعيل بن علية، والطبراني (١٥٠٤٨)، والحسين بن يحيى القطان في جزء هلال الحفار (٢٦) -ومن طريقه ابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (٩٨/١)-، من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، كلاهما (ابن علية، والطفاوي) عن أيوب السختياني،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٩٩٥) من طريق عيسى بن يونس،

وفيه (١٩٩٦) من طريق عبدالله بن نمير،

والمحاملي في أماليه (٢٨٥/رواية ابن البيع) من طريق جرير،

وابن قانع في معجم الصحابة (١٣١/٢)، وابن حزم في المحلى (٤٧/٤)، من طريق حماد بن سلمة،

والطبراني في الأوسط (٦٩٤٩) من طريق قيس بن سعد،

وفي الكبير (١٥٠٣٩) من طريق شعبة،

وفيه (١٥٠٤٣) من طريق زائدة،

وفيه (١٥٠٤٤)، والخطيب في تاريخ بغداد (٩٦/١٥)، من طريق مرجى بن رجاء،

والطبراني (١٥٠٤٦) من طريق أبي الربيع السمان أشعث بن سعيد،

والدارقطني في الأفراد (٤٧٠٢/أطرافه) من طريق إسرائيل بن يونس،

ومن طريق يزيد بن عبدالعزيز بن سياه،

ومحمد بن إبراهيم الجرجاني في مجلس من أماليه (٣٢٣/مخطوط) من طريق محمد بن بشر العبدي،

والخليلي في الإرشاد (٨٣٧/٣) من طريق مالك بن سعير،

وعلقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٥٨٢/٣) عن عبدة بن سليمان،

وابن جريج،

وهمام،

وعلي بن مسهر،

وأبي ضمرة أنس بن عياض،

وعلقه ابن عبدالبر في التمهيد (٢٠٣/٢٢) عن شجاع بن الوليد،

والمفضل بن فضالة،

جميعهم، وهم ستة وثلاثون راويًا (مالك، والثقة عند الشافعي، ومعمر، والثوري، وأيوب بن موسى، وابن عيينة، وحفص بن غياث، ويحيى القطان، ومحمد بن كناسة، وزهير، وأبو معاوية، وابن إسحاق، وحماد بن زيد، وعمر بن علي، وأبو أسامة، وأيوب السختياني، وعيسى بن يونس، وعبدالله بن نمير، وجرير، وحماد بن سلمة، وقيس بن سعد، وشعبة، وزائدة، ومرجى بن رجاء، وأبو الربيع السمان، وإسرائيل، ويزيد بن عبدالعزيز بن سياه،

ومحمد بن بشر، ومالك بن سعير، وعبدة، وابن جريج، وهمام، وعلي بن مسهر، وأنس بن عياض، وشجاع بن الوليد، والمفضل بن فضالة) عن **هشام بن عروة**، به.

ووقع في رواية معمر -عند عبدالرزاق في مصنفه وفي رواية ابن حزم والضياء من طريقه-: عن عروة، قال: كنا مع عبدالله بن الأرقم...

وفي رواية الثوري -من رواية عبدالرزاق، عنه-: عن عروة، عن عبدالله بن الأرقم، قال: كنا معه في سفر...

وفي رواية أيوب بن موسى -عند عبدالرزاق، وفي رواية البخاري، وأبي نعيم، والخطيب، والضياء، من طريقه، وعند أبي نعيم-: عن عروة[١]، قال: خرجنا مع عبدالله بن الأرقم...

* وأخرجه الطبراني (١٥٠٥٠) -وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٩٩٥)- عن المقدام بن داود، عن أسد بن موسى، وعلقه ابن عبدالبر في التمهيد (٢٠٥/٢٢) عن ابن وهب[٢]، كلاهما (أسد، وابن وهب) عن عبدالله بن لهيعة، عن أبي الأسود محمد بن عبدالرحمن يتيم عروة، عن **عروة**، به، بنحوه.

ولفظ روايته: أبو الأسود، أنه سمع عروة يقول: كنا في سفر مع عبدالله بن الأرقم الزهري، وحضرت الصلاة...

الوجه الثالث: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة:

* أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٩٩٣) من طريق عبدالرحمن بن أبي الزناد، والطبراني في الأوسط (٢٣٦١)، وابن عدي في الكامل (٣١٩/٨)، والدارقطني في العلل (٢٠٣/١٤)، من طريق أبي معشر نجيح بن عبدالرحمن،

كلاهما (ابن أبي الزناد، وأبو معشر) عن **هشام بن عروة**، به،

ولفظ ابن أبي الزناد نحو لفظ الوجهين الأولين عن هشام،

ولفظ أبي معشر: «كان رسول الله ﷺ لا يصلي وهو يجد في بطنه شيئًا».

---

(١) سقط ذكر عروة بعد هشام في مطبوع مصنف عبدالرزاق، وكذلك في تحقيق الأزهري (٣٣٧/١)، ومخطوطة الكتاب (١/ق٧١ب)، لكن ذكر عروة ثابتٌ في جميع المصادر التي أخرجته من طريق عبدالرزاق، وإثباته هو الصواب.

(٢) بصيغة: «ذكره ابن وهب»، وهي صيغة يكثر منها ابن عبدالبر، وينص أحيانًا على أنه ذكره في جامِعِه، وأحيانًا في موطَّئه، وأحيانًا في كتب غيرهما، فالظاهر أن ابن عبدالبر ينقل ذلك من مصنفات ابن وهب، ولو لم ينص عليها.

* وأخرجه ابن عدي في الكامل (١٤٣/٩) من طريق يزيد بن عياض، والخطيب في تلخيص المتشابه (١٣٩/١) من طريق الواقدي، عن مسلم بن عبدالله، كلاهما (يزيد، ومسلم) عن عبدالله بن إبراهيم بن عطاء، عن **عروة**، به، بلفظ: «كان رسول الله ﷺ لا يحب أن يصلي وهو يجد في بطنه شيئًا»، لفظ يزيد، ونحوه لمسلم.

الوجه الرابع: هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن عمر:

* أخرجه الطبراني في الأوسط (٢١٣٠، ٣٤٩٤)، والصغير (٣٩٩)، وعبدالله بن محمد بن إسحاق المروزي -الحامض- في الثالث من فوائده -كما في المنتقى منه (٦٦)-، من طريق محمد بن بلال، عن عمران بن داور القطان، عن **هشام بن عروة**، به، بلفظ: أقام ابن عمر ذات يوم الصلاة، فقال لرجل من القوم: تقدم فَصَلِّ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا كان بأحدكم رِزٌّ[1] فليتوضأ».

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث هشام بن عروة، عن أبيه، واختُلف عنه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: هشام، عن أبيه، عن رجل، عن عبدالله بن الأرقم:

ورواه عنه: وهيب بن خالد، وأبو ضمرة أنس بن عياض -من رواية إبراهيم بن المنذر، عنه-، وشعيب بن إسحاق، وأيوب -فيما علقه الدارقطني، عنه-، وابن جريج -في بعض الروايات عنه[2]-.

الوجه الثاني: هشام، عن أبيه، عن عبدالله بن الأرقم:

ورواه عنه: وكيع، ومالك، والثقة عند الشافعي، ومعمر، والثوري، وأيوب بن موسى، وابن عيينة، وحفص بن غياث، ويحيى القطان، ومحمد بن كناسة، وزهير، وأبو معاوية الضرير، ومحمد بن إسحاق، وحماد بن زيد، وعمر بن علي، وأبو أسامة، وأيوب السختياني -من رواية ابن علية، والطفاوي، عنه-، وعيسى بن يونس، وعبدالله بن نمير، وجرير، وحماد بن

---

(١) الرز في الأصل: الصوت الخفي، ويريد به القرقرة، وقيل: هو غمز الحَدَث وحركته للخروج، انظر: النهاية، لابن الأثير (٢١٩/٢).

(٢) هذا نص ابن الأثير في أسد الغابة (٦٩/٣)، حيث علّق روايته، وأغلب الظن أنه استفادها من أبي نعيم، فهو الذي علقها -كما سبق في التخريج-، وليس هذا اللفظ عنده، لكن نقل مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٢٣٨/٧) عن أبي نعيم قوله: «وابن جريج -في رواية-».

سلمة، وقيس بن سعد، وشعبة، وزائدة، ومرجى بن رجاء، وأبو الربيع السمان، وإسرائيل بن يونس، ويزيد بن عبدالعزيز بن سياه، ومحمد بن بشر، ومالك بن سعير، وعبدة بن سليمان، وابن جريج -فيما علقه أبو نعيم، عنه-، وهمام، وعلي بن مسهر، وأبو ضمرة أنس بن عياض -فيما علقه أبو نعيم، عنه-، وشجاع بن الوليد، والمفضل بن فضالة.

الوجه الثالث: هشام، عن أبيه، عن عائشة:

ورواه عنه: عبدالرحمن بن أبي الزناد، وأبو معشر نجيح بن عبدالرحمن.

الوجه الرابع: هشام، عن أبيه، عن ابن عمر:

ورواه عنه: عمران القطان.

وتبين من هذا العرض أن اختُلف عن بعض من دون هشام، ثم اختُلف عنه:

أولًا: الخلاف عمَّن دون هشام بن عروة:

١- أنس بن عياض:

اختُلف عنه:

* فعلقه أبو نعيم، عنه، عن هشام، عن أبيه، عن عبدالله بن الأرقم.

* وجاء مسندًا عنه عند البخاري، من رواية إبراهيم بن المنذر، عنه، عن هشام، عن أبيه، عن رجل، عن عبدالله بن الأرقم، وكذلك علقه عنه أبو داود(١)، والخطيب البغدادي(٢).

والمعتمد ما جاء مسندًا عنه، وإبراهيم بن المنذر الراوي عنه صدوق(٣).

٢- أيوب السختياني:

اختُلف عنه:

* فعلقه الدارقطني، عنه، عن هشام، عن أبيه، عن رجل، عن عبدالله بن الأرقم.

* وأسنده ابن خزيمة، والطبراني، والحسين بن يحيى القطان، من طريق إسماعيل بن علية، ومحمد بن عبدالرحمن الطفاوي، عن أيوب، عن هشام، عن أبيه، عن عبدالله بن الأرقم.

والمعتمد كذلك هنا ما جاء مسندًا، خاصة أنه رواه عنه أحد أوثق أصحابه، وهو إسماعيل

(١) السنن (٢٢/١).

(٢) تلخيص المتشابه (٥٩١/٢).

(٣) تقريب التهذيب (٢٥٣).

بن علية[١].

٣- ابن جريج:

اختُلف عنه:

* فرواه عبدالرزاق، عنه، عن أيوب بن موسى، عن هشام، عن أبيه، عن عبدالله بن الأرقم.

* وعلقه أبو نعيم عن ابن جريج على وجهين:

** عن هشام، عن أبيه، عن عبدالله بن الأرقم.

** وعن هشام، عن أبيه، عن رجل، عن عبدالله بن الأرقم.

ولم أجد ما علَّقه أبو نعيم مسندًا، والمعتمد ما جاء بإسناده، خاصة أنه من رواية عبدالرزاق عنه، وهو من أخص أصحابه[٢]، فالغالب على الظن وهم الروايات الأخرى عنه، أو أن ابن جريج ربما دلس أيوب بن موسى، فإنه معروف بالتدليس[٣].

ثانيًا: الخلاف عن هشام بن عروة:

اختُلف عن هشام بن عروة:

* فرواه وهيب بن خالد، وأبو ضمرة أنس بن عياض، وشعيب بن إسحاق، عن هشام، عن أبيه، عن رجل، عن عبدالله بن الأرقم.

* ورواه وكيع، ومالك، والثقة عند الشافعي، ومعمر، والثوري، وأيوب بن موسى، وسفيان بن عيينة، وحفص بن غياث، ويحيى القطان، ومحمد بن كناسة، وزهير، وأبو معاوية الضرير، ومحمد بن إسحاق، وحماد بن زيد، وعمر بن علي، وأبو أسامة، وأيوب السختياني، وعيسى بن يونس، وعبدالله بن نمير، وجرير، وحماد بن سلمة، وقيس بن سعد، وشعبة، وزائدة، ومرجى بن رجاء، وأبو الربيع السمان، وإسرائيل بن يونس، ويزيد بن عبدالعزيز بن سياه، ومحمد بن بشر، ومالك بن سعير، وعبدة بن سليمان، وهمام، وعلي بن مسهر، وشجاع بن الوليد، والمفضل بن فضالة، عن هشام، عن أبيه، عن عبدالله بن الأرقم.

* ورواه عبدالرحمن بن أبي الزناد، وأبو معشر نجيح بن عبدالرحمن، عن هشام، عن أبيه،

---

(١) انظر: شرح علل الترمذي (٢/٦٩٩).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/٥٧٣).

(٣) تقريب التهذيب (٤١٩٣).

عن عائشة.

* ورواه عمران القطان، عن هشام، عن أبيه، عن ابن عمر.

وقد أخرج ابن أبي خيثمة رواية وهيب وحده من رواة الوجه الأول عن هشام، ثم قال: «كذا قال وهيب: عروة، عن رجل»، فاستغربها، ثم أسند رواية وكيع، عن هشام، على الوجه الثاني، ليس فيها: «عن أبيه»، مشيرًا إلى ترجيحها.

ولم يتبين لي من كلامه استعمالُه قرينة معينة في هذا الترجيح.

ووهيب أثبت رواة الوجه الأول، فإنه ثقة ثبت[١]، وأما أنس بن عياض أبو ضمرة، وشعيب بن إسحاق، فثقتان[٢].

لكن اتفاق هؤلاء الثلاثة مع ثقتهم لا يقاوم رواية ستةً وثلاثين راويًا، فيهم أثبت الناس في هشام، وأتقنهم لحديثه وحديث غيره، كمالك، والثوري، ويحيى القطان، وعبدالله بن نمير[٣]، وشعبة، وابن عيينة، وأيوب، وحماد بن زيد، وجماعة من الكبار الحفاظ.

ولحفظهم، وكثرتهم، أشار بعض الأئمة إلى ترجيح روايتهم، كما أشار ابن أبي خيثمة:

فقال أبو داود، وأسند رواية زهير: «روى وهيب بن خالد، وشعيب بن إسحاق، وأبو ضمرة، هذا الحديث عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن رجل حدثه، عن عبدالله بن أرقم، والأكثر الذين رووه عن هشام، قالوا كما قال زهير»[٤].

وقال الترمذي، وأسند رواية أبي معاوية: «حديث عبدالله بن الأرقم حديث حسن صحيح، هكذا روى مالك بن أنس، ويحيى بن سعيد القطان، وغير واحد من الحفاظ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن الأرقم، وروى وهيب، وغيره، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن رجل، عن عبدالله بن الأرقم»[٥].

وقال الخطيب البغدادي، وأسند رواية حفص: «وهكذا رواه معمر بن راشد، وسفيان الثوري، جميعًا عن هشام، وخالفهم وهيب بن خالد، وأنس بن عياض، فروياه عن ابن عروة،

---

(١) تقريب التهذيب (٧٤٨٧).

(٢) تقريب التهذيب (٥٦٤، ٢٧٩٣).

(٣) نص الدارقطني في سؤالات ابن بكير (ص١٣٧) على أن هؤلاء أثبت الرواة عن هشام، وزاد عليهم: الليث بن سعد.

(٤) السنن (١/٢٢).

(٥) السنن (١/٢٦٢).

عن أبيه، عن رجل، عن عبدالله بن أرقم»[١].

وإلى الحفظ والكثرة، فقد جاء في بعض الروايات عن هشام التصريح بسماع عروة من عبدالله بن الأرقم، وهذا يضادُّ رواية الواسطة بينهما:

١- فجاء التصريح في رواية معمر، عن هشام، من رواية عبدالرزاق، عنه، وإن كان أسنده بعضهم عن عبدالرزاق بالعنعنة، لكن الثابت في المصنف، وفي رواية ابن حزم، والضياء، من طريقه: قول عروة: «كنا مع عبدالله...»، بل إن الضياء ميَّز طريقين عن عبدالرزاق، في إحداهما التصريح، وفي الأخرى العنعنة.

فالظاهر أن العنعنة اختصار من بعض الرواة.

لكن حديث معمر عن هشام مضطرب، كثير الأوهام، كما قال ابن معين[٢].

٢- وجاء التصريح كذلك في رواية الثوري، عن هشام، من رواية عبدالرزاق، عنه.

وخالفه زافر بن سليمان، فرواه عن الثوري بالعنعنة، لكن زافرًا صدوق كثير الأوهام[٣]، وقد ذكر الطبراني أنه «لم يرو هذا الحديث عن زافر إلا ابن أبي غسان»[٤]، وهو عبدالله بن أبي غسان الصنعاني، وهو صدوق يخطئ[٥].

كما خالفَ عبدَالرزاق: محمدُ بنُ يوسف الفريابي، فرواه عن الثوري، عن هشام، عن أبيه، عن عبدالله بن الأرقم، أنه خرج في حج -أو عمرة-، فكان يؤم أصحابه، فلما حضرت الصلاة قال: ليؤمكم بعضكم، فإني سمعت رسول الله ﷺ...، فذكره.

وهذه الرواية ليس فيها التصريح بالسماع والمرافقة، وهي تشبه بعض الروايات عن هشام، كبعض روايات سفيان بن عيينة، ورواية حفص بن غياث، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهما، في ذكر عروة القصةَ دون التصريح بكونه مع ابن الأرقم.

وقد جعل ابنُ معين الفريابيَّ وعبدَالرزاق في طبقة واحدة دون الطبقة الأولى في الثوري،

---

(١) تلخيص المتشابه (٥٩١/٢).

(٢) شرح علل الترمذي (٦٨٢/٢).

(٣) تقريب التهذيب (١٩٧٩).

(٤) المعجم الأوسط (١٢٢/٧).

(٥) ذكره ابن حبان في الثقات (٦٢/٨)، وقال: «يخطئ»، وأسند عن عبيد الكشوري قوله: «عبدالله بن أبي غسان عندنا باليمن مثل أحمد بن حنبل بالعراق»، ووثقه الطبراني في المعجم الصغير (١٣/٢).

لكن قال ابن عدي: «وقد قُدِّم الفريابي في سفيان الثوري على جماعةٍ مثلِ عبدالرزاق ونظرائه، وقالوا: الفريابي أعلم بالثوري منهم»[(١)]، فالأرجح عن الثوري أنه لا يذكر التصريح بالسماع فيه.

٣- وجاء التصريح عن أيوب بن موسى، وهو ثقة[(٢)]، والإسناد إليه صحيح، ولم أجد عنه خلافًا، إلا أن عبدالرزاق أخرجه في مصنفه عن ابن جريج، عنه، بالتصريح، ورواه الطبراني والحاكم من طريق عبدالرزاق بالعنعنة، لكن رواه الخطيب من طريق الطبراني بالتصريح، وكذلك رواه جمع من طريق عبدالرزاق، فهو محفوظ في حديث أيوب.

فالظاهر أن أقوى الطرق المصرحة بالسماع: رواية أيوب بن موسى، وهذا ما يشير إليه أن البخاري في تاريخه، وابن عبدالبر، لم يذكرا من الطرق المصرحة إلا طريقه[(٣)]، مع اطلاعهما على ما عند عبدالرزاق، فالبخاري أخرج رواية أيوب بن موسى من طريقه، وابن عبدالبر نقل بعضه عنه.

وقد تابع أيوبَ بنَ موسى -كما مرَّ-: معمر، على ضعفٍ فيه في حديث هشام، واتفاقهما يقوي روايتهما، وإن كانا انفردا بذكر التصريح دون جماعةٍ كثيرة، إلا أن أيوب بن موسى ضابط لحديثه، فإنه ليس له إلا نحو أربعين حديثًا -كما ذكر ابن المديني-، ومع ذلك تتابع الأئمة على توثيقه، فوثقه ابن سعد، وابن معين، وأحمد، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو داود، والنسائي، والدارقطني[(٤)]، وسيأتي قول ابن عبدالبر فيه، وقلة أحاديث الراوي مع الإجماع على ثقته دليل على علو مرتبة ضبطه لحديثه.

وزيادةُ مثلِ التصريح تدل على مزيد ضبط وإتقان، لأن مثلها قد يختصره المختصر بالعنعنة ونحوها، فيسلك الطريق السهلة.

ولهذا أشار البخاري إلى اعتمادها في تعليل رواية الواسطة من حديث وهيب، وأبي ضمرة، فذكرهما، ثم ذكر رواية مالك بالعنعنة، والقطان بالأنأنة، ثم ساق رواية أيوب بن موسى هذه

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/٧٤٠).

(٢) تقريب التهذيب (٦٢٥).

(٣) التاريخ الكبير (٥/٣٣)، التاريخ الأوسط (١/٥٠٤)، التمهيد (٢٢/٢٠٤).

(٤) تهذيب التهذيب (١/٢٠٨).

بتصريحها بالسماع، وقال: «في إرساله نظر»[١]، يعني: في جعله مرسلًا بين عروة وعبدالله بن الأرقم بإدخال الرجل بينهما.

وقال ابن السكن وذكر التصريح بالسماع: «أرجو أن يكون صحيحًا»[٢].

وقال ابن عبدالبر وساق رواية ابن جريج، عن أيوب بن موسى: «فهذا الإسناد يشهد بأن رواية مالك ومن تابعه في هذا الحديث متصلة، وابن جريج، وأيوب بن موسى، ثقتان حافظان»[٣].

ومما يؤيد هذا: متابعة أبي الأسود، عن أبي الأسود محمد بن عبدالرحمن يتيم عروة، عن عروة، وفيه التصريح بسماع عروة من عبدالله بن الأرقم.

وهذه المتابعة جاءت من طريق ابن لهيعة، ورواها عنه: عبدالله بن وهب، وأسد بن موسى.

وعبدالله بن لهيعة فيه كلام كثير، محصله أنه ضعيف في أصل روايته، وأن رواية بعض الرواة عنه أقوى من غيرها، وصالحة للاعتبار، مع ضعفها، وذلك كرواية عبدالله بن المبارك، وعبدالله بن وهب، وعبدالله بن يزيد المقرئ[٤].

وهذه الرواية مما يصلح للاعتبار والمتابعة من رواياته، فقد رواها عنه ابن وهب، وهي تؤيد ما سبق من أن عروة سمع الحديث من عبدالله بن الأرقم، وصاحَبَه حين رواه.

هذا، وقد خالف اجتهادٌ آخرُ للبخاري اجتهادَه السابقَ نقلُه، فقد سأله الترمذي عن الحديث، فقال: «رواه وهيب، عن هشام، عن أبيه، عن رجل، عن عبدالله بن الأرقم، وكأنَّ هذا أشبهَ عندي»[٥].

وظاهرٌ أن البخاري لم يكن جازمًا في ترجيحه هنا، وإنما رجح رواية وهيب لما فيها من زيادةٍ في الإسناد، تدل على مزيد تثبت وحفظ، ومخالفة للجادة السهلة.

---

(١) التاريخ الكبير (٥/٣٣)، والعبارة الأخيرة ليست في المطبوع، لكن نقلها مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٧/٢٣٩).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٧/٢٣٩).

(٣) التمهيد (٢٢/٢٠٤).

(٤) كتبت في ابن لهيعة دراسات مطولة، منها: ما كتبه د. أحمد معبد في حاشية تحقيقه للنفح الشذي، لابن سيد الناس (٢/٧٩٤-٨٦٣)، وما كتبه الشيخ طارق بن عوض الله في كتابه: النقد البناء لحديث أسماء في كشف الوجه والكفين للنساء (ص٤٣-٥٩).

(٥) علل الترمذي الكبير (ص٦١).

ولكن ما سبق من صنيع البخاري نفسِه أوفق مع قرائن الترجيح الأخرى، وأقوال النقاد، فقد نظر البخاري فيه إلى قرائن أقوى من القرينة المذكورة، كثقة الرواة، وعددهم، وورود التصريح بالسماع.

وقد تعقب الترمذيُّ البخاريَّ بعقب نقل كلامه هذا، فقال: «رواه مالك وغيرُ واحد من الثقات عن هشام، عن أبيه، عن ابن الأرقم، لم يذكروا فيه: عن رجل».

وقد خالف هؤلاء كلَّهم -على اختلاف قوليهم في إدخال الرجل وإسقاطه- ثلاثة:

١، ٢- عبدالرحمن بن أبي الزناد، وأبو معشر نجيح بن عبدالرحمن السعدي، روياه عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، وجعل أبو معشر متنَه: «كان رسول الله ﷺ لا يصلي وهو يجد في بطنه شيئًا».

وابن أبي الزناد مدني صدوق، قدم بغداد، فأفسد حديثَه البغداديون، وكان حديثه في المدينة أصح منه في بغداد، وتُكُلِّم فيه لأجل ذلك، وتُكُلِّم في حديثه عن أبيه أيضًا، لكن ابن معين مع كونه ضعَّفه في غير رواية، ذكر في رواية أبي داود أنه أثبت الناس في هشام بن عروة[١].

والظاهر من كلام ابن معين الأخير أنه فيما كان من رواية المدنيين عن ابن أبي الزناد، بضميمة الأقوال الأخرى لابن معين وغيره.

وهذا الحديث من رواية يعقوب بن إسحاق بن أبي عباد المكي، ساكن القلزم، من مصر[٢]، وهو صدوق، قال فيه أبو حاتم: «محله الصدق، لا بأس به»، وذكره ابن حبان في الثقات[٣]، لكنه غيرُ مدني، ولم أجد روايةَ ابن أبي الزناد إلا من طريقه.

وهذه الرواية مخالِفة -كما مرَّ- لرواية نحو أربعين راويًا لا يذكر فيه عائشة، وإنما هو حديث عبدالله بن الأرقم، وأصل إسناد: هشام، عن أبيه، عن عائشة، جادةٌ مطروقة، سلكها ابن أبي الزناد هنا، أو من دونه، فغلط.

قال الطحاوي، وأخرج روايته: «هكذا روى عبدالرحمن بن أبي الزناد هذا الحديث عن

(١) تهذيب التهذيب (٥٠٤/٢)، واقتصر ابن حجر في تقريب التهذيب (٣٨٦١) على وصفه بقوله: «صدوق، تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيهًا».

(٢) انظر: معجم البلدان (٣٨٨/٤)، وقد نقل ياقوت وصف مدينة القلزم عن القضاعي، ثم قال: «هذا صفة القلزم قديمًا، فأما اليوم فهي خراب يباب، وصارت الفرضة موضعًا قريبًا منها، يقال لها: سويس».

(٣) الجرح والتعديل (٢٠٣/٩)، ثقات ابن حبان (٢٨٥/٩).

هشام، فذكره عنه، عن أبيه، عن عائشة -رضي الله عنها-، وقد خالفه في ذلك غير واحد ممن رواه عن هشام، فذكره عنه، عن أبيه، عن عبدالله بن الأرقم، منهم مالك بن أنس...، ومنهم عيسى بن يونس...، ومنهم عبدالله بن نمير الهمداني، وأبو معاوية الضرير...، ومنهم وهيب بن خالد...، فكان من رواه كما ذكرنا، وهم: مالك، وعيسى بن يونس، وعبدالله بن نمير، وأبو معاوية، ووهيب بن خالد، عن هشام، أولى بالصواب مما رواه عليه ابن أبي الزناد، وكل واحد من هؤلاء الذين رووه كذلك حجةٌ على ابن أبي الزناد، وليس ابن أبي الزناد حجة عليه، فكيف بهم جميعًا؟»[1].

ويلاحظ أن الطحاوي استعمل رواية وهيب بن خالد مع رواية الجماعة في مقابلة رواية ابن أبي الزناد، مع أن وهيبًا يخالفهم في زيادة الرجل، وهذا من استعمال القدر المشترك في الترجيح بين الروايات المختلفة، وإن كان بين بعضِها اختلافٌ في نفسِهِ.

وأما رواية أبي معشر، فإنه زاد على مخالفته الجمعَ في الإسناد: مخالفتَهم في المتن، فرواه بالمتن المذكور المغاير، وإنما دخل عليه من حديث آخر لعائشة:

قال أبو حاتم الرازي، وسأله ابنه عن حديث أبي معشر: «لم يعمل أبو معشر شيئًا، إنما هو: هشام، عن أبيه، عن عبدالله بن الأرقم، عن النبي ﷺ. وإنما أراد أبو معشر حديثَ عائشة الذي يرويه ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ: «لا يصلِّيَنَّ أحدكم بحضرة الطعام، ولا وهو يدافع الأخبثين»»[2].

ويحتمل أيضًا -إلى جانب ما ذكره أبو حاتم- أنه دخل على أبي معشر، وعلى ابن أبي الزناد -أو من دونه-، من حديث هشام، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ، أنه قال: «إذا وضع العَشاء، وأقيمت الصلاة، فابدؤوا بالعشاء»[3].

وقال الدارقطني، وأسند رواية أبي معشر: «ووهم فيه أبو معشر...، والصحيح عن هشام: عن أبيه، عن عبدالله بن الأرقم»[4].

---

(١) شرح مشكل الآثار (٥/٢٤٢-٢٤٤).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٢٣٧).

(٣) متفق عليه من حديث هشام، أخرجه البخاري (٦٧١، ٥٤٦٥)، ومسلم (٥٥٨)، من طريقه، وأخرجه غيرهما، انظر: تحفة الأشراف (١٢/١٥٤، ٢١٤)، إتحاف المهرة (١٧/٢٩٢).

(٤) العلل (١٤/٢٠٣).

وقد جاءت متابعةٌ لهشام بن عروة، عن أبيه، على هذا الوجه، وهي رواية عبدالله بن إبراهيم بن عطاء، عن عروة، وجاءت عن عبدالله من طريق راويين عنه:

أحدهما: يزيد بن عياض، ويزيد كذَّبه مالك وغيره[(١)].

ثانيهما: مسلم بن عبدالله، ورواه عن مسلم: الواقدي، وهو متروك[(٢)]، ولم أعرف مسلمَ بنَ عبدالله شيخَه، ولم أجد له ترجمة إلا التي عقدها الخطيب لتمييزه عن غيره، وأخرج له هذا الحديث، ووصفه بأنه مديني[(٣)]، ولعله أخذ هذا من بلد تلميذه الواقدي.

وأخشى أن يكون الواقدي دلَّس يزيد بن عياض، فعَمَّاه بما يصح إطلاقه عليه، خاصة أن يزيد من شيوخه[(٤)].

ثم عبدالله بن إبراهيم بن عطاء نفسُه لم أجده، وقد نسب إلى جده في رواية يزيد.

ويلاحظ أن متن هذه المتابعة هو متن رواية أبي معشر نفسه، فلا بُعد أن يكون يزيد بن عياض أخذه منها، فركب له إسنادًا جديدًا، فهو كذاب كما سبق.

فهذه المتابعة ليست بشيء، ولا تزيد هذا الوجه إلا وهنًا.

٣- وخالف الجماعة عن هشام -أيضًا-: عمران بن داور القطان، حيث رواه عن هشام، عن أبيه، عن عبدالله بن عمر، وخالفهم في متنه أيضًا على ما سبق وصفه.

وقد رواه عن عمران: محمد بن بلال، وتفرد عنه، قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عمران إلا محمد بن بلال»[(٥)].

ومحمد بن بلال قال فيه أبو داود: «ما سمعت إلا خيرًا»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: «يُغرب عن عمران»، وقال العقيلي: «يهم في حديثه كثيرًا»[(٦)].

وهذا يدل على أن رواياته عن عمران القطان خاصة فيها مناكير وغرائب، وهذا الحديث منها، فإنه لم يجئ به عن هشام بن عروة إلا عمران، من روايته هو.

---

(١) تقريب التهذيب (٧٧٦١).

(٢) تقريب التهذيب (٦١٧٥).

(٣) تلخيص المتشابه (١/١٣٩).

(٤) انظر رواية الواقدي عن يزيد في أنساب الأشراف، للبلاذري (١/٦٣، ٥٨٨، ٥/٢٠، ومواضع أخرى).

(٥) المعجم الأوسط (٢/٣٣٠، ٤/١٥)، المعجم الصغير (١/٢٤٤).

(٦) تهذيب التهذيب (٣/٥٢٤).

والظاهر أن الذي يتحمل عهدة المخالفة محمد بن بلال، وإن كان الدارقطني أغفله، فقال: «رواه عمران القطان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن عمر، ووهم فيه، والصواب: عن هشام بن عروة، [عن أبيه]، عن عبدالله بن الأرقم»[(١)].

الحكم على الوجه الراجح:

ترجَّح أن هشام بن عروة يرويه عن أبيه، عن عبدالله بن الأرقم.

ورواية هشام عن أبيه لا تحتاج إلى إثبات، وقد صرح أبوه عروة بسماعه من عبدالله بن الأرقم في رواية معمر، وأيوب بن موسى، عن هشام، ورواية أبي الأسود، عن عروة، كما سلف.

وهذا إسناد صحيح متصل.

وقد ألمح الدارقطني إلى سبب عدم تخريج أصحاب الصحيح له، فذكر بعض الأوجه عن هشام، ثم قال: «والصواب عن هشام بن عروة، [عن أبيه]، عن عبدالله بن الأرقم، وقال أيوب، عن هشام بن عروة: عن أبيه، عن رجل، عن عبدالله بن أرقم، فلهذا لم يخرج في الصحيح»[(٢)].

فذكر الدارقطني الاختلاف في إدخال رجل بين عروة وعبدالله بن الأرقم وإسقاطه، ونص على أنه سبب عدم تخريجه في الصحيح.

وقد مرَّ أنه كان للبخاري اجتهادان فيه، فهذا يشير إلى وقوع التردُّد في الترجيح فيه، ومن ثم الحكم بصحته على الشرط القوي لأصحاب الصحيح.

وقد صحح الحديث: الترمذي -وسبق نقل كلامه-، وابن خزيمة، وابن حبان، بإخراجه في صحيحيهما، والحاكم في مواضع تخريجه للحديث[(٣)]، والخليلي، قال: «حديث صحيح، يُجمع من رواه عن هشام»[(٤)]، وجعله ابن عبدالبر أحدَ أحسن حديثَين رُويا مسندَين في الباب[(٥)].

---

(١) العلل (١٢/٤٢٦، ١٤/٢٠٣)، وما بين المعقوفين سقط في الموضع الأول، وهو ثابت في الموضع الثاني، واستدركه المحقق في آخر الطبعة الجديدة من تحقيقه للعلل (٩/٥٠٤).

(٢) العلل (١٢/٤٢٦).

(٣) وإن كان قال (١/١٦٨): «صحيح على شرط الشيخين»، وقد تبين أنه ليس على شرط أصحاب الصحيح كما ذكر الدارقطني، لوقوع الاختلاف فيه، بل قد كان للبخاري -وهو أجلّ أصحاب الصحيح- كلام فيه.

(٤) الإرشاد (٣/٨٣٨)، وقد جمعتهم قدر طاقتي، فبلغوا على اختلاف رواياتهم: أربعين راويًا وراويًا.

(٥) التمهيد (٢٢/٢٠٥).

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

استغرب ابن أبي خيثمة رواية وهيب بزيادة رجل بين عروة، وعبدالله بن الأرقم، وأشار إلى أنها مرجوحة برواية وكيع، وليس فيها هذه الزيادة.

وتبين أن رأي ابن أبي خيثمة موافق لقرائن الترجيح، كقرينة الكثرة، والحفظ، ومتوائم مع ورود تصريح عروة بسماعه من عبدالله بن الأرقم في بعض الروايات، ومع متابعة أبي الأسود لهشام، عن أبيه عروة.

وقد وافقه على ذلك جماعة من الأئمة تصريحًا وتلويحًا، كالبخاري، وأبي داود، والترمذي، وابن السكن، والخطيب البغدادي، وابن عبدالبر.

الحديث الثالث والعشرون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٣٣٠-٣٣١):

(١٢١٧/أ) وعبدالله بن مالك الأوسي:

١٢١٧/ب- حدثنا أبي، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، قال: حدثنا ابن أخي ابن شهاب، عن عمه، قال: أخبرني عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، أن شبل بن خليد[1] المزني أخبره، أن عبدالله بن مالك الأوسي أخبره، أن رسول الله قال للوليدة: «إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فبيعوها ولو بضفير»، والضفير: الحبل، في الثالثة أو الرابعة.

كذا قال.

١٢١٧/ج- حدثنا أبي، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل، أن النبي ﷺ سئل عن الأمة تزني ولم تحصن؟ قال: «إن زنت فاجلدوها...»، ثم ذكر نحوه.

١٢١٧/د- وحدثنا أبي، قال: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل، قالوا: كنا عند رسول الله ﷺ، فقام إليه رجل، فقال: أنشدك بالله إلا قضيت بيننا بكتاب الله. فقام خصمه، وكان أفقه منه، فقال: صدق، اقضِ بيننا بكتاب الله، وائذن لي. قال: «قل»، قال: إن ابني كان عسيفًا على هذا، فزنا بامرأته، فافتديت منه بمائة شاة وخادم، فسألت رجالًا من أهل العلم، فأخبروني أن على ابني جلد مائة، وتغريب عام، وأن على امرأته الرجم. قال: فقال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده، لأقضينَّ بينكما بكتاب الله، المائة شاة والخادم رَدٌّ، وعلى ابنك جلد مائة، وتغريب عام، وأغد يا أنيس -رجل من أسلم- على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها»، قال: فاعترفت فرجمها.

١٢١٧/هـ- سئل يحيى بن معين عن حديث ابن عيينة هذا؟ فكتب يحيى بن معين

---

(١) وقع في تضاعيف الاختلاف في هذا الحديث اختلافٌ في تسمية والد شبل، فقيل كما أسند المصنف: خليد، وقيل: خالد، وقيل: حامد، وقيل غير ذلك، ولن أعرض لهذا الخلاف، لكون نقطة بحث ابن أبي خيثمة فيما عداه، التزامًا بما سبق في حدود البحث (ص٧).

بيده على «شبل»: «خطأ، لم يسمع من النبي شيئًا».

وقال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثالث من التاريخ الكبير (١/٢٨٦):

١٠٠٣- وسئل يحيى بن معين عن حديث ابن عيينة، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل: قام رجل، فقال: أنشدك الله إلا قضيت بيننا بكتاب الله...؟ قال يحيى: «شبل خطأ، لم يسمع من النبي -عليه السلام- شيئًا».

وكتب يحيى بن معين على «شبل»: «خطأ»، بيده.

❑ التخريج:

أولًا: حديث الأَمَة[1]:

الوجه الأول: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن شبل، عن عبدالله بن مالك:

* أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٥/١٩)،

وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (١٢٦٩، ١٧١١)،

كلاهما (البخاري، والبغوي) عن **أبي خيثمة**، به، ولم يسوقا متنه.

* وأخرجه أحمد (١٩٠١٧) -ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٥١٢) والخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل (١/٥١٤)، والمزي في تهذيب الكمال (١٥/٥١١)-،

وعبد بن حميد في مسنده (٤٩٢/المنتخب)،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١١١٥) عن الحسن بن علي،

والنسائي في الكبرى (٧٢٢٢) عن أبي داود الحراني،

أربعتهم (أحمد، وعبد، والحسن بن علي، وأبو داود الحراني) عن **يعقوب بن إبراهيم بن سعد**، به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (١٩٠١٨) -ومن طريقه الخطيب في الفصل (١/٥١٥)-، والبخاري في التاريخ الكبير (٥/١٩)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (١/٤٣٠) -ومن طريقه الخطيب في الفصل (١/٥١٤)-، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١١١٤)، والنسائي في

---

(١) هكذا أطلق عليه بعض الأئمة، منهم: محمد بن يحيى الذهلي، كما في التمهيد لابن عبدالبر (٩/٩٥)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٣/٣٢٩)، والبيهقي في معرفة السنن (١٢/٢٩٦)، والخلافيات (٤/٤٢٣/مختصره)، وابن عبدالبر في التمهيد (٩/٨٨)، والاستذكار (٢٤/٥٥)، والخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل (١/٥٠٢).

الكبرى (٧٢٢٣)، وأحمد بن جوصا في حديثه عن شيوخه (٤٥/مخطوط)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣٥/٣)، وشرح مشكل الآثار (٣٧٢٩)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٢١/٢)، والطبراني في مسند الشاميين (١٧٥٧)، والخطيب في الفصل (٥١٥/١)، من طريق بقية بن الوليد، عن محمد بن الوليد الزبيدي،

والبخاري في التاريخ الكبير (٢٠/٥)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٣٤٣/١، ٤٣٠) -ومن طريقه البيهقي (٢٤٤/٨)، والخطيب في الفصل (٥١٠/١)-، عن يحيى بن عبدالله بن بكير[1]، والبخاري في التاريخ الكبير (٢٠/٥)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٣٤٣/١، ٤٣٠) -ومن طريقه البيهقي (٢٤٤/٨)، والخطيب في الفصل (٥١٠/١)-، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧٣٠) عن ابن أبي داود البرلسي، وبشرويه بن محمد في حديثه (٣٧/مخطوط) من طريق محمد بن سهل بن عسكر، أربعتهم (البخاري، ويعقوب، وابن أبي داود، ومحمد بن سهل بن عسكر) عن عبدالله بن صالح كاتب الليث، كلاهما (يحيى ابن بكير، وعبدالله بن صالح) عن الليث بن سعد، عن عقيل بن خالد،

والبخاري في التاريخ (٢٠/٥)، ويعقوب بن سفيان -ومن طريقه الخطيب في الفصل (٥١٢/١، ٥١٣)[2]-، والنسائي في الكبرى (٧٢٢١)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (١٢٦٨، ١٧١٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣٥/٣)، وشرح مشكل الآثار (٣٧٢٨)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٢١/٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٥١١)، والخطيب في الفصل (٥١١/١، ٥١٢)، من طريق عبدالله بن وهب، والبخاري في التاريخ (٢٠/٥)، والحازمي في الفيصل في مشتبه النسبة (٢٣١/١)، من طريق علي بن المديني، وابن قانع في معجم الصحابة (٣٤٤/١، ١٢١/٢) من طريق محمد بن علي بن وضاح[3]، كلاهما (ابن المديني، ومحمد بن علي بن وضاح) عن وهب بن جرير، عن أبيه جرير بن حازم، كلاهما (عبدالله بن وهب، وجرير بن حازم) عن يونس بن يزيد الأيلي،

---

(١) غيَّرها محقق التاريخ الكبير إلى: يحيى بن أبي بكير، اعتمادًا على نسخة، خلاف أصلين آخرين، فغلط، ورواية ابن بكير عن الليث، وراوية البخاري عنه، مشهورة.

(٢) بإسناد المعرفة والتاريخ، وليس في القطعة المطبوعة منه، وبإسنادٍ آخر إلى يعقوب.

(٣) أخرجه ابن قانع في الموضعين بإسناد واحد من أوله، لكنه وقع عليه سقط، فقال في الأول: «حدثنا علي بن الحسن الفامي، نا محمد بن علي بن وضاح، نا وهب بن جرير، نا أبي، قال: سمعت يونس، عن الزهري، عن عبيدالله =

وعلقه الدارقطني في العلل (٥٣/١١) عن الأوزاعي،

أربعتهم (الزبيدي، وعقيل، ويونس، والأوزاعي) عن **الزهري**، به، بنحوه.

إلا أن عقيلًا -في رواية يعقوب بن سفيان، عن يحيى ابن بكير[1]، ورواية البخاري، ويعقوب بن سفيان، ومحمد بن سهل بن عسكر، عن عبدالله بن صالح، عن الليث، عنه-، ويونس -في رواية ابن المديني، عن وهب بن جرير، عن أبيه، عنه-، قالا عن الزهري، عن عبيدالله، عن شبل: عن مالك بن عبدالله.

الوجه الثاني: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل:

* أخرجه البغوي في معجم الصحابة (١٢٦٤، ٢٠٨٩) عن **أبي خيثمة**، به، تامًّا.

* وأخرجه الحميدي (٨٣١) -ومن طريقه يعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٤٣١/١)، وابن قانع في معجم الصحابة (٣٤٥/١)، والطبراني في المعجم الكبير (٥٢٠٣)، والبيهقي (٢٤٤/٨)-،

وابن أبي شيبة (٢٨٨٦١، ٣٧٢٤٠) -ومن طريقه ابن ماجه (٢٥٦٥)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١١١٢)[2]، والطبراني (٥٢٠٣)-،

=

بن عبدالله، عن شبل بن مالك المزني، أن رسول الله ﷺ قال...»، ومثله في الموضع الثاني، لكنه نسب شيخه فيه، فسماه: علي بن الحسن بن سريج، ووقع عنده: «عن شبل بن حامد، عن عبدالله بن مالك بن أوس، أن رسول الله ﷺ قال...»، فسقط عليه في الأول: «بن حامد، عن عبدالله بن»، فصار من مسند «شبل بن مالك»، وترجم عليه كذلك، وقد تعقبه ابن حجر، فقال في الإصابة (٣١٦/٣)، في القسم الرابع -وهو قسم الأوهام-: «شبل بن مالك: ذكره ابن قانع، فأخطأ فيه خطأً فاحشًا، فإنه أورد في ترجمته من طريق جرير بن حازم، عن يونس، عن الزهري، عن عبيدالله، عن شبل بن مالك المزني، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا زنت الأمة فاجلدوها...» الحديث، ونشأ هذا الخبط عن سقط، فإنما هو: عن يونس، عن الزهري، عن عبيدالله، عن شبل بن حامد، عن عبدالله بن مالك، فسقط: «بن حامد عن عبدالله»، فصار: عن شبل بن مالك». وليس في طريق الحديث على كثرتها رواية ليونس، عن الزهري، عن عبيدالله، عن شبل، إلا هذه الرواية الوهم.

وهذا ليس اختلاف رواية، لكنه سقط، واختلاف نُسَخ، فلذا نبَّهت عليه هنا، ولم أبينه في اختلاف الرواة.

(١) يرويه يعقوب عن عبدالله بن صالح وابن بكير مقرونين وقد تصرف محقق المعرفة والتاريخ في الموضع الثاني (٤٣٠/١)، فجعل مكان مالك بن عبدالله: عبدالله بن مالك، ولم يفعل هذا في الموضع الأول (٣٤٣/١)، مع أن يعقوب رواه فيه بالإسناد نفسه سواء.

(٢) أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة (٣٥١/٢) من طريق ابن أبي عاصم، لكن وقع فيه شيخه: عثمان بن أبي شيبة، وابن الأثير إنما ينقل من الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم، والمثبت ما فيه، ولم أجد لعثمان رواية للحديث سوى هذه لو صحت.

وأحمد (١٧٠٤٣)،

والبخاري في صحيحه (٢٥٥٥) عن مالك بن إسماعيل،

وابن ماجه (٢٥٦٥) عن محمد بن الصباح،

والبزار (٣٧٦٨، ٨٠٤٨) عن أحمد بن عبدة،

والبزار (٣٧٦٨) عن حوثرة بن محمد،

وعن خالد بن يوسف،

والنسائي في الكبرى (٧٢٢٠) عن الحارث بن مسكين،

والطبري في تفسيره (٦/٦٠٧) عن محمد بن العلاء أبي كريب،

والبغوي في معجم الصحابة (١٢٦٤، ٢٠٨٩) عن سريج بن يونس،

وفيه (١٢٦٤) عن محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ،

وعن أبي موسى هارون بن عبدالله البزاز[١]،

وفيه (٢٠٨٩) عن أحمد بن منيع،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧٢٣) عن عبدالغني بن أبي عقيل،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧٢٤)، والبيهقي في الكبير (٨/٢٤٤)، ومعرفة السنن (١٦٩٣٢)، من طريق الشافعي،

والبيهقي (٨/٢٤٤)، والخطيب في الفصل (١/٥٠١)، من طريق عبدالرحيم بن منيب،

وزاهر بن طاهر الشحامي في أحاديث عبدالرحمن بن بشر بن الحكم (٨٩/مخطوط) من طريق عبدالرحمن بن بشر،

الثمانية عشر راويًا (الحميدي، وابن أبي شيبة، وأحمد، ومالك بن إسماعيل، ومحمد بن الصباح، وأحمد بن عبدة، وحوثرة بن محمد، وخالد بن يوسف، والحارث بن مسكين، وأبو كريب، وسريج بن يونس، وابن المقرئ، وهارون بن عبدالله، وأحمد بن منيع، وعبدالغني بن

---

(١) وقع في المطبوعة، وأصلها الخطي (ق٢٩٦): «حدثنا أبو خيثمة، وابن المقرئ، وسريج، وأبو موسى، وابن البزار»، والظاهر أن البغوي إذا روى عن أبي موسى فهو هارون بن عبدالله البزاز، وقد روى عنه فسماه وكناه بهذا التمام في موضع من أوائل الكتاب (٣٣/ط. مبرة الآل والأصحاب)، وقد سماه في موضع آخر (٤/٢٠٤) في حديث العسيف -وسيأتي-: «هارون ابن البزاز»، ووقع فيه خطأ واو العطف نفسه.

أبي عقيل، والشافعي، وعبدالرحيم بن منيب، وعبدالرحمن بن بشر) عن **سفيان بن عيينة**، به، بنحوه.

إلا أن مالك بن إسماعيل، وأبا كريب، وعبدالغني بن أبي عقيل، لم يذكروا شبلًا في الإسناد.

* وأخرجه مالك في الموطأ (١٥١٠/رواية يحيى، ٥٥/رواية ابن القاسم، ١٧٧٢/رواية أبي مصعب، ٧٠٥/رواية محمد بن الحسن) -ومن طريقه عبدالله بن المبارك في مسنده (١٦٠)، وأحمد (١٧٠٥٧)، والدارمي (٢٣٧١)، والبخاري (٢١٥٣، ٦٨٣٧)، ومسلم (١٧٠٣[1]، ١٧٠٤)، وأبو داود (٤٤٦٩)، ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٤٣١/١)، والنسائي في الكبرى (٧٢١٩)، وابن الجارود (٨٢١)، والطبري في تفسيره (٦٠٦/٦)، وأبو عوانة (٦٣٢٦، ٦٣٢٧)، وأبو القاسم البغوي في حديث مصعب الزبيري (١٦٦)، وابن المنذر في الأوسط (٩٢١٧، ٩٢٢٦/الفلاح)، والإقناع (١١٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣٥/٣)، وشرح مشكل الآثار (٣٧٢٢)، والطبراني (٥٢٠٢)، وابن حبان (٤٤٤٤)، والجصاص في أحكام القرآن (١٢٤/٣)، وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (ق٢٠٥أ)، والجوهري في مسند الموطأ (١٩٤)، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (٦٧٤)، ومحمد بن أحمد ابن شاكر القطان في فوائده عن شيوخه (٣٢)، والبيهقي في الكبير (٢٤٢/٨، ٢٤٣، ٢٤٤)، والصغير (٢٥٨٩)، ومعرفة السنن (١٦٩٢١)، وشعب الإيمان (٨٢٢٥)، والحنائي في فوائده (٢٤٠)، والخطيب في الفصل (٥٠٨/١)، وزاهر بن طاهر الشحامي في عوالي مالك (٣٣)، والجورقاني في الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (٥٧٣)، وابن عساكر في معجمه (٩٥٨)-،

---

(١) أخرجه مسلم في هذا الموضع عن عبدالله بن مسلمة القعنبي، ويحيى بن يحيى، ولم يذكر الحديث عنده إلا عن أبي هريرة، وكذلك أخرجه البيهقي (٢٤٣/٢) -كما سيأتي- من طريق يحيى، لكن الحديث في موطأ يحيى، وفي عدة روايات من طريق القعنبي بإثبات زيد بن خالد، وقد أخرجه مسلم نفسه في الموضع التالي من طريق ابن وهب، عن مالك، وفيه ذكر زيد.

وقد ذكر الدارقطني في العلل (٥٢/١١) اختلافًا في ذكر زيد عن مالك، إلا أن الأظهر أنه اختصار من بعض الرواة، قال الدارقطني: «ورواه ابن وهب، وأصحاب الموطأ، عن مالك، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد».

والطيالسي (٩٩٤[1]، ١٤٣١، ٢٦٣٥) -ومن طريقه الطبراني (٥٢٠٥)- عن زمعة بن صالح،

وعبدالرزاق (١٣٥٩٨) -ومن طريقه أحمد (١٧٠٥٩)، ومسلم (١٧٠٤)، وأبو عوانة (٦٣٢٥)، والبغوي في معجم الصحابة (١٢٦٥)، والطبراني (٥٢٠١)، والخطيب في الفصل (٥٠٩/١)-، وأحمد (١٧٠٥٨)، من طريق معمر بن راشد،

والبخاري (٢٢٣٢) عن زهير بن حرب أبي خيثمة، ومسلم (١٧٠٤) عن عمرو الناقد، والنسائي في الكبرى (٧٢١٨) -وعنه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧٢٥)-، والخطيب في الفصل (٥٠٩/١)، من طريق أبي داود الحراني، ثلاثتهم (أبو خيثمة، وعمرو الناقد، والحراني) عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن صالح بن كيسان،

ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٤٣٠/١) من طريق محمد بن الوليد الزبيدي،

والنسائي في الكبرى (٧٢١٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧٢٦)، وابن عبدالبر في التمهيد (٩٦/٩)، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري،

ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ -ومن طريقه الخطيب في الفصل (٥١٢/١)-، والنسائي في الكبرى (٧٢٢١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣٥/٣)، وشرح مشكل الآثار (٣٧٢٨)، من طريق يونس بن يزيد،

وأبو عوانة (٦٣٢٨) عن عباس الدوري، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه إبراهيم بن سعد،

والطبراني (٥٢٠٤) من طريق الوليد بن كثير،

والدارقطني (٣٣٣٥) من طريق محمد بن إسحاق،

وعلقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٤٤/٢) عن محمد بن أبي حفصة،

والعقيلي في الضعفاء (٣٢٢/٣)، والدارقطني في العلل (٥٣/١١) عن جرير بن عبدالحميد، والدارقطني في العلل (٥٣/١١) عن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان، كلاهما (جرير، وأبو شيبة) عن منصور بن المعتمر،

الاثنا عشر راويًا (مالك، وزمعة بن صالح، ومعمر، وصالح بن كيسان، والزبيدي، ويحيى

---

(١) لم يذكر في هذا الموضع إلا زيدًا فقط، وذكره وأبا هريرة في الموضعين الآخرين، وكذلك في رواية الطبراني من طريقه.

بن سعيد الأنصاري، ويونس بن يزيد، وإبراهيم بن سعد، والوليد بن كثير، وابن إسحاق، ومحمد بن أبي حفصة، ومنصور بن المعتمر) عن **الزهري**، به، بنحوه.

إلا أن الزبيدي، ويونس، ذكرا زيد بن خالد وحده[(١)]، وروايتهما على هذا الوجه معطوفة على رواية الوجه السابق (الزهري، عن شبل، عن عبدالله بن مالك)،

وقال جرير، عن منصور بن المعتمر: عن الزهري، عن زيد بن خليدة -أو غيره-[(٢)]، عن أبي هريرة،

وقال أبو شيبة، عن منصور: عن الزهري، عن أبي هريرة.

* وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣٦/٣) من طريق أبي أويس، والطبراني (٥٢٠٦) عن أحمد بن زهير التستري، عن عبيدالله بن سعد، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، و(٥٢٠٧) من طريق عبدالله بن جعفر، كلاهما (أبو أويس، وإبراهيم بن سعد، وعبدالله بن جعفر) عن صالح بن كيسان، عن **عبيدالله بن عبدالله**، به بنحوه.

الوجه الثالث: الزهري، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة:

* أخرجه عيسى بن حماد في حديث الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب[(٣)] (١١) -ومن طريقه النسائي (٧٢٢٥)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٤٧٦)، وابن عدي في الكامل (١٤٠/٦)، وأبو موسى المديني في اللطائف (٣٨٩)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٠٣/٢١)-، وأحمد (٢٤٣٦١) عن يونس بن محمد، وابن ماجه (٢٥٦٦)، ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٤٣٣/١)، وأبو موسى المديني في اللطائف (٣٨٩)، من طريق محمد بن رمح، ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٤٣٣/١)، والطبراني في المعجم الأوسط (٨٧٩٢) -ومن طريقه أبو موسى المديني في اللطائف (٣٨٩)-، وأبو موسى المديني في اللطائف (٣٨٩)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٠٢/٢١)، من طريق عبدالله بن صالح كاتب

---

(١) وقد ذكر الدارقطني في العلل (٥٠/١١) خلافًا على معمر في إفراد زيد بن خالد وذكر أبي هريرة معه، ولم أجد ما ذكر مسندًا، والظاهر أن إسقاط أبي هريرة اختصار -كما سبق-.

(٢) كذا عند العقيلي، وعند الدارقطني: عن زيد بن خالد.

(٣) هذا اسمه في الأصل الخطي (ق١أ/مجموع ١٩ من مجاميع العمرية بالظاهرية): «الجزء الأول من حديث أبي الحارث الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب»، وطبع باسم: جزء حديث يزيد بن أبي حبيب، برواية الليث، ضمن «أحاديث الشيوخ الكبار»، بتحقيق حمزة الزين، وجعل المحققُ مؤلفَه: يزيدَ بنَ أبي حبيب نفسه، وأخطأ في اسمه في مواضع.

الليث، ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٤٣٣/١)، والعقيلي في الضعفاء (٣٢١/٣)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١٣٨/٢)، من طريق يحيى بن عبدالله بن بكير، والبزار (٢٤٧/١٨) من طريق شبابة بن سوار، والنسائي في الكبرى (٧٢٢٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣٦/٣)، من طريق شعيب بن الليث بن سعد، سبعتهم (عيسى بن حماد، ويونس، وابن رمح، وعبدالله بن صالح، وابن بكير، وشبابة، وشعيب) عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمار بن عبدالله بن أبي فروة، عن **الزهري**، به، بنحوه.

إلا أن عيسى بن حماد قال: عن الزهري، أن عروة، وعمرة، حدَّثاه...

ووقع في رواية الطحاوي من طريق شعيب بن الليث، وأبي نعيم من طريق عبدالله بن صالح: عمارة بن أبي فروة، وقال شبابة مرة: عمار، ومرة: عمارة.

الوجه الرابع: الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة:

* أخرجه البزار (٨٠٨٣)، والنسائي في الكبرى (٧٢١٦) -وعنه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧٣٢)-، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٨/٥٥)، من طريق إسحاق بن راشد،

والنسائي في الكبرى (٧٢١٥) -وعنه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧٣١)-، وابن الأعرابي في معجمه (٦٤١) -ومن طريقه الذهبي في معجم الشيوخ (٢٨٠/٢)-، من طريق محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن إسماعيل بن أمية،

كلاهما (إسحاق بن راشد، وإسماعيل بن أمية) عن **الزهري**، به، بنحوه.

ثانيًا: حديث العسيف:

الوجه الأول: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل:

* أخرجه البغوي في معجم الصحابة (١٢٦٦، ٢٠٤/٤) عن **أبي خيثمة**، به، بمثله.

* وأخرجه الشافعي في الأم (٢٧٥٨) -ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن (١٦٧١٦)-،

والحميدي (٨٣٠) -ومن طريقه البيهقي في الكبير (٢١٩/٨)-،

وابن أبي شيبة (٢٩٦٦٠، ٣٧٢٧٦) -ومن طريقه ابن ماجه (٢٥٤٩)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١١١٣)، والطبراني (٥١٩٢)-،

وأحمد (١٧٠٤٢) -ومن طريقه ابن البخاري في مشيخته (٩٢٤)-،

والدارمي (٢٣٦٣)، والبخاري (٦٨٥٩)، عن محمد بن يوسف،

والبخاري (٦٨٢٧)، والبيهقي (٢٢٢/٨) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي، والخطيب في الفصل (٤٩٧/١) من طريق جعفر بن محمد الفريابي، كلاهما (البخاري، والدارمي، والفريابي) عن علي بن المديني،

والبخاري (٧٢٧٨)، والخطيب في الفصل (٥٠٠/١) من طريق معاذ بن المثنى، كلاهما (البخاري، ومعاذ) عن مسدد بن مسرهد،

وعلي بن حرب الطائي في الأول من حديثه عن سفيان بن عيينة (١٧، ١٨، ١٩/مخطوط) -ومن طريقه ابن عساكر في الأربعين من المساواة (ص٢٤٠)، وابن البخاري في مشيخته (٩٢٥)، وابن جماعة في مشيخته (ص٥٣٣)-،

وابن ماجه (٢٥٤٩) عن هشام بن عمار،

وابن ماجه (٢٥٤٩)، والخطيب في الفصل (٤٩٧/١)، من طريق محمد بن الصباح،

وابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص١٥٥)، وغريب الحديث (٢٦٨/١)، عن محمد بن عبيد،

والترمذي (١٤٣٣) عن نصر بن علي،

والبزار (٣٧٧٠، ٨٠٤٩) عن أحمد بن عبدة،

ومحمد بن نصر المروزي في السنة (٣٤٨)، والخطيب في الفصل (٤٩٧/١)، من طريق إسحاق بن راهويه،

ومحمد بن نصر المروزي في السنة (٣٥١) عن يحيى بن يحيى،

والنسائي في الصغرى (٢٤١/٨)، والكبرى (٥٩٣١، ٧١٥٢) -ومن طريقه النحاس في الناسخ والمنسوخ (ص٣١٤)- عن قتيبة بن سعيد،

وابن الجارود (٨١١)، والبغوي في معجم الصحابة (١٢٦٦)، عن محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ،

وأبو عوانة (٦٣٠٤، ٦٤٦٥) -ومن طريقه ابن عساكر في الأربعين من المساواة (ص٢٣٩)-، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣٤/٣)، وشرح مشكل الآثار (٩٤)، عن يونس بن عبدالأعلى،

وأبو عوانة (٦٣٠٤، ٦٤٦٥) -ومن طريقه ابن عساكر في الأربعين من المساواة (ص٢٣٩)-، والبيهقي (٢٢٢/٨) من طريق محمد بن يعقوب الأصم، والحنائي (١٠٤) من طريق عبدالله بن الحسين بن جمعة، كلاهما (الأصم، وابن جمعة) عن أحمد بن شيبان،

والبغوي في معجم الصحابة (١٢٦٦، ٢٠٤/٤) عن أحمد بن منيع،

وفيه (٢٠٤/٤) عن سريج بن يونس،

وعن هارون بن عبدالله البزاز،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣٤/٣)، وشرح مشكل الآثار (٩٤)، عن عيسى بن إبراهيم الغافقي،

وابن الأعرابي في حديث سعدان بن نصر عن ابن عيينة وغيره من شيوخه (١٣٨م) -ومن طريقه البيهقي (٢١٩/٨)، والخلعي في الخلعيات (٩٥٦)، وابن البخاري في مشيخته (٩٢٦)- عن سعدان بن نصر،

والطبراني (٥١٩١) من طريق عبدالله بن عبدالحكم،

والإسماعيلي في مستخرجه -كما ذكر ابن حجر في فتح الباري (١٣٧/١٢)- من طريق عمرو بن علي،

وعبدالجبار بن العلاء،

والوليد بن شجاع،

ويعقوب الدورقي،

وإبراهيم بن سعيد الجوهري،

والخطيب في الفصل (٤٩٦/١)، وابن عساكر في معجمه (١٤٣٧)، من طريق عبدالرحيم بن منيب،

والخطيب في الفصل (٤٩٧/١) من طريق سعيد بن منصور،

و(٥٠٠/١)، وفي الكفاية (ص٧٥)، من طريق سليمان بن أيوب الصريفيني،

وابن عساكر في الأربعين من المساواة (ص٢٣٩) من طريق عبدالرحمن بن بشر،

الأربعة والثلاثون راويًا (الشافعي، والحميدي، وابن أبي شيبة، وأحمد، ومحمد بن يوسف، وابن المديني، ومسدد، وعلي بن حرب، وهشام بن عمار، ومحمد بن الصباح، ومحمد بن عبيد، ونصر بن علي، وأحمد بن عبدة، وابن راهويه، ويحيى بن يحيى، وقتيبة، وابن المقرئ، ويونس بن عبدالأعلى، وأحمد بن شيبان، وأحمد بن منيع، وسريج، وهارون بن عبدالله، وعيسى بن إبراهيم، وسعدان، وعبدالله بن عبدالحكم، وعمرو بن علي، وعبدالجبار بن العلاء، والوليد بن شجاع، ويعقوب الدورقي، وإبراهيم بن سعيد الجوهري، وعبدالرحيم بن منيب، وسعيد بن منصور، وسليمان بن أيوب، وعبدالرحمن بن بشر) عن **سفيان بن عيينة**، به، بنحوه.

إلا أن محمد بن يوسف، وابن المديني، ومسددًا -في رواية البخاري عنهم-، ويونس بن عبدالأعلى، وأحمد بن شيبان -في رواية أبي عوانة عنهما-، أسقطوا شبلًا.

الوجه الثاني: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد:

* أخرجه مالك في الموطأ (١٥٠٢/رواية يحيى، ٥٤/رواية ابن القاسم، ١٧٦٠/رواية أبي مصعب، ٦٩٥/رواية محمد بن الحسن) -ومن طريقه الشافعي في الرسالة (ص٢٤٥)، والأم (٢٧٦٧، ٢٨١٧)، والبخاري (٦٦٣٣، ٦٨٤٢)، وأبو داود (٤٤٤٥)، والترمذي (عقب ١٤٣٣)، ومحمد بن نصر المروزي في السنة (٣٤٩)، والنسائي في الصغرى (٢٤٠/٨)، والكبرى (عقب ٩٥٣١، ٧١٥٣، ١١٧٤٥)، وأبو عوانة (٦٢٩٩، ٦٣٠٠)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (١٢٦٧)، وابن المنذر في الأوسط (٨٤٩٢، ٩١٢٥/الفلاح)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣٥/٣)، وشرح مشكل الآثار (٩٥، ٩٦)، والطبراني (٥١٩٠، ٥١٩١، ٥١٩٥)، والجوهري في مسند الموطأ (١٩٣)، والبيهقي في الكبير (٢١٢/٨)، والصغير (٢٥٤٥)، ومعرفة السنن (١٦٦٧٦، ١٦٧١٦)، والحنائي في الحنائيات (٢٢٦)، وابن عبدالبر في التمهيد (٧٢/٩)[1]، والخطيب في الفصل (٥٠٤/١)، والبغوي في شرح السنة (٢٥٧٩)-،

---

(١) أخرجه من طريق أبي عاصم، عن مالك، قال: «ولا خلاف عن مالك في إسناد هذا الحديث، إلا أن أبا عاصم النبيل رواه عن مالك، عن ابن شهاب، عن عبيدالله، عن زيد بن خالد، لم يذكر أبا هريرة، والصحيح فيه عن مالك ذكر أبي هريرة مع زيد بن خالد، كذلك عنه عند جماعة رواة الموطأ، منهم القعنبي، وابن وهب، وابن القاسم، وعبدالله بن يوسف، وابن بكير، وأبو مصعب، وابن عفير»، وقد كان الدارقطني ذكر رواية أبي عاصم في علله (٥٦/١١)، ثم =

وأبو داود الطيالسي في مسنده (٩٥٥[1]، ١٤٣٠، ٢٦٣٦) -ومن طريقه الطبراني (٥١٩٩)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٠١٢)- عن زمعة بن صالح،

والطيالسي (١٤٢٩) -ومن طريقه الطبراني (٥١٩٨)، والبيهقي (٢٢٢/٨)-، والبخاري (٦٨٣١)، والنسائي في الكبرى (٧١٩٦) -ومن طريقه ابن حزم في المحلى (١٨٥/١١)-، وأبو القاسم البغوي في الجعديات (٢٨٩٠)، والطبراني (٥١٩٧)، والبيهقي في الكبير (٢٢٢/٨، ٢٣٦)، والصغير (٢٥٥٩)، والبغوي في شرح السنة (٢٥٨١)، من طريق عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون،

والطيالسي (١٤٣٠) -ومن طريقه الطبراني (٥١٩٩)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٠١٢)، والبخاري (٢٦٩٥، ٦٨٣٥، ٧١٩٣)، ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٤٣٢/١) -ومن طريقه الخطيب في الفصل (٥٠٦/١)-، من طريق ابن أبي ذئب،

وعبدالرزاق (١٣٣٠٩) -ومن طريقه أحمد (١٧٠٣٨)، ومسلم (١٦٩٨)، وأبو عوانة (٦٢٩٧)، والطبراني (٥١٨٩)، والخطيب في الفصل (٥٠٧/١)- عن معمر بن راشد،

وعبدالرزاق (١٣٣١٠) -ومن طريقه أبو عوانة (٦٢٩٨)، والطبراني (٥١٨٨)- عن ابن جريج،

والبخاري (٧٢٦٠)، والطبراني في مسند الشاميين (٣١٢١)، والبيهقي (٢٢٤/٨)، من طريق شعيب بن أبي حمزة،

والبخاري (٢٣١٤)، والبيهقي (٢١٣/٨) من طريق أبي الوليد الطيالسي، والبخاري (٢٧٢٤)، ومسلم (١٦٩٧) -ومن طريقه ابن حزم في المحلى (١٨٠/١١، ١٨٤)-، والترمذي (عقب ١٤٣٣)، والنسائي في الكبرى (٧١٥٤، ١١٢٩٢)، والبيهقي (٢١٣/٨)، والخطيب في الفصل (٥٠٧/١)، من طريق قتيبة بن سعيد، ومسلم (١٦٩٧) -ومن طريقه ابن حزم في المحلى (٢٥٠/٨)-، ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٤٣٢/١) -ومن طريقه البيهقي (٢١٣/٨)-، عن محمد بن رمح، ويعقوب الفسوي في

=

قال: «ورواه أصحاب الموطأ، عن مالك، فقالوا فيه: عن أبي هريرة، وزيد بن خالد»، فهذا اختصار وتقصير، وليس اختلاف رواية -فيما يظهر-.

(١) لم يذكر في هذا الموضع إلا زيدًا، كما فعل في حديث الأمة، والأمر هنا كما هو هناك.

المعرفة والتاريخ (٤٣٢/١) -ومن طريقه البيهقي (٢١٣/٨)-، والطبراني (٥١٩٣)، من طريق أبي صالح عبدالله بن صالح، ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٤٣٢/١) -ومن طريقه البيهقي (٢١٣/٨)- عن محمد بن خلاد، ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٤٣٢/١) -ومن طريقه البيهقي (٢١٣/٨)-، والبيهقي (٢١٣/٨) من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان، كلاهما (يعقوب، وابن ملحان) عن يحيى بن عبدالله بن بكير، وأبو عوانة (٦٣٠١) من طريق مروان بن محمد، وابن حبان (٤٤٣٧) من طريق يزيد بن موهب، والطبراني (٥١٩١) من طريق عبدالله بن عبدالحكم، والبيهقي (٢١٣/٨) من طريق أحمد بن يونس، عشرتهم (أبو الوليد، وقتيبة، وابن رمح، وأبو صالح، ومحمد بن خلاد، وابن بكير، ومروان بن محمد، وابن موهب، وعبدالله بن عبدالحكم، وأحمد بن يونس) عن الليث بن سعد،

والبخاري (٢٦٤٩)، والبيهقي (٢١٣/٨) من طريق عبيد بن شريك، كلاهما (البخاري، وعبيد) عن يحيى بن عبدالله بن بكير، والنسائي في الكبرى (٧١٩٨) من طريق حجين بن المثنى، كلاهما (ابن بكير، وحجين) عن الليث بن سعد، عن عقيل بن خالد،

ومسلم (١٦٩٨)، والنسائي في الكبرى (عقب ٥٩٣١، ٥٩٣٢، ١١٧٤٥)، وأبو عوانة (٦٣٠٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣٥/٣)، وشرح مشكل الآثار (٩٦)، والطبراني (٥١٩٥)، والخطيب في الفصل (٥٠٧/١)، من طريق يونس بن يزيد،

ومسلم (١٦٩٨) عن عمرو الناقد، والنسائي في الكبرى (٧١٩٧) -ومن طريقه ابن حزم في المحلى (١٨٥/١١)- عن محمد بن يحيى الذهلي، وأبو عوانة (٦٣٠٣) عن عباس الدوري، والطبراني (٥١٩٦) عن أحمد بن زهير التستري، والخطيب في الفصل (٥٠٥/١) من طريق سليمان بن سيف أبي داود الحراني، خمستهم (عمرو الناقد، والذهلي، والدوري، والتستري، والحراني) يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن صالح بن كيسان،

ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٤٣٣/١) عن حجاج بن يوسف بن أبي منيع، عن جده أبي منيع عبيدالله بن أبي زياد،

والنسائي في الكبرى (٧١٥٥)، وابن الأعرابي في معجمه (٥٦٣)، والطبراني في الأوسط (٦٤٧٤)، وابن مردويه في أماليه (٣٣/ثلاثة مجالس)، من طريق عمرو بن شعيب،

والطبراني (٥١٩٤) من طريق معروف،

و(٥٢٠٠) من طريق سليمان بن كثير،

وعلقه يعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٤٣٣/١) عن عبدالرحمن بن خالد،

وعلقه الدارقطني في العلل (٥٤/١١)، وابن عبدالبر في التمهيد (٧٣/٩)، عن يحيى بن سعيد الأنصاري،

وعلقه الدارقطني في العلل (٥٦/١١) عن محمد بن أبي حفصة،

وعن محمد بن إسحاق،

و(٥٧/١١) عن بكر بن وائل،

العشرون راويًا (مالك، وزمعة، وعبدالعزيز بن أبي سلمة، وابن أبي ذئب، ومعمر، وابن جريج، وشعيب، والليث، وعقيل، ويونس، وصالح بن كيسان، وعبيدالله بن أبي زياد، وعمرو بن شعيب، ومعروف، وسليمان بن كثير، وعبدالرحمن بن خالد، ويحيى بن سعيد، وابن أبي حفصة، وابن إسحاق، وبكر بن وائل) عن **الزهري**، به، بنحوه.

إلا أن عبدالعزيز بن أبي سلمة، وعقيلًا -من رواية ابن بكير (في قول البخاري، عنه)، وحجين، عن الليث، عنه-، وصالح بن كيسان -من رواية الذهلي، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عنه-، ومعروفًا، ذكروا زيد بن خالد وحده، واختصروا المتن،

وذكر شعيب، وعمرو بن شعيب، وعبيدالله بن أبي زياد، وعبدالرحمن بن خالد، وبكر بن وائل، أبا هريرة وحده[(١)].

الوجه الثالث: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة:

* أخرجه أحمد (٩٨٤٦)، وأبو عوانة (٦٢٥٩)، من طريق حجاج بن محمد، والبخاري (٦٨٣٣)، والبيهقي في الكبير (٢٢٢/٨)، ومعرفة السنن (١٦٧١٨)، من طريق يحيى بن عبدالله بن بكير، والبزار (٧٧٧٦) من طريق عبدالله بن صالح كاتب الليث، والنسائي في الكبرى (٧١٩٩) -ومن طريقه ابن حزم في المحلى (١٨٦/١١)- من طريق حجين بن المثنى، أربعتهم (حجاج، وابن بكير، وعبدالله بن صالح، وحجين) عن الليث بن سعد، وابن عدي في الكامل (٥٦/٧) من طريق عبدالله بن لهيعة، كلاهما (الليث، وابن لهيعة) عن عقيل بن خالد،

---

(١) وقد ذكر الدارقطني في العلل (٥٨/١١) خلافًا على معمر في إفراد زيد بن خالد وذكر أبي هريرة معه، ولم أجد ما ذكر مسندًا، والظاهر أن إسقاط زيد اختصار، وقد مرَّ نحو هذا عن معمر في حديث الأمة.

وأبو عوانة (٦٢٥٩) عن عبيدالله بن سعيد بن كثير بن عفير، عن أبيه، عن الليث بن سعد، عن عبدالرحمن بن خالد،

كلاهما (عقيل، وعبدالرحمن بن خالد) عن **الزهري**، به، مختصرًا.

❑ دراسة الأسانيد:

دار الحديثان على الإمام الزهري، ووقع التداخل في أسانيدهما، وفي نقد الأئمة لهما، ومن ذلك كلام ابن أبي خيثمة في النص موضع البحث.

وسأدرس الحديثين مفردين أولًا، ثم أخلص إلى ما يشتركان فيه، وإلى رأي ابن أبي خيثمة فيهما.

أولًا: حديث الأمة:

رواه الزهري، واختُلف عنه:

الوجه الأول: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن شبل، عن عبدالله بن مالك:

ورواه عنه: ابن أخيه، ومحمد بن الوليد الزبيدي، وعقيل بن خالد -من رواية الليث بن سعد (في قول البخاري، عن يحيى ابن بكير، وقول ابن أبي داود، عن عبدالله بن صالح، عنه)، عنه-، ويونس بن يزيد -من رواية عبدالله بن وهب، وجرير بن حازم (في قول محمد بن علي بن وضاح، عن وهب بن جرير، عنه)، عنه-، والأوزاعي.

الوجه الثاني: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن شبل، عن مالك بن عبدالله:

ورواه عنه: عقيل بن خالد -من رواية الليث بن سعد (في قول يعقوب بن سفيان عن يحيى ابن بكير، وقول البخاري، ويعقوب بن سفيان، ومحمد بن سهل بن عسكر، عن عبدالله بن صالح، عنه)، عنه-، ويونس بن يزيد -من رواية جرير بن حازم (في قول ابن المديني، عن وهب بن جرير، عنه)، عنه-.

الوجه الثالث: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل:

ورواه عنه: سفيان بن عيينة -من رواية أبي خيثمة، والحميدي، وابن أبي شيبة، وأحمد، ومحمد بن الصباح، وأحمد بن عبدة، وحوثرة بن محمد، وخالد بن يوسف، والحارث بن مسكين، وسريج بن يونس، وابن المقرئ، وهارون بن عبدالله، وأحمد بن منيع، والشافعي، وعبدالرحيم بن منيب، وعبدالرحمن بن بشر-.

الوجه الرابع: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد:

ورواه عنه: سفيان بن عيينة -من رواية مالك بن إسماعيل، ومحمد بن العلاء أبي كريب، وعبدالغني بن أبي عقيل، عنه-، ومالك، وزمعة بن صالح، ومعمر، وصالح بن كيسان، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وإبراهيم بن سعد، والوليد بن كثير، ومحمد بن إسحاق، ومحمد بن أبي حفصة.

الوجه الخامس: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن زيد بن خالد:

ورواه عنه: محمد بن الوليد الزبيدي، ويونس بن يزيد.

الوجه السادس: الزهري، عن زيد بن خليدة -أو غيره-، عن أبي هريرة:

ورواه عنه: منصور بن المعتمر -من رواية جرير بن عبدالحميد، عنه-.

الوجه السابع: الزهري، عن أبي هريرة:

ورواه عنه: منصور بن المعتمر -من رواية أبي شيبة إبراهيم بن عثمان، عنه-.

الوجه الثامن: الزهري، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة:

ورواه عنه: عمار بن عبدالله بن أبي فروة -من رواية يونس بن محمد، ومحمد بن رمح، وعبدالله بن صالح، ويحيى ابن بكير، وشبابة بن سوار، وشعيب بن الليث بن سعد، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عنه-.

الوجه التاسع: الزهري، عن عروة وعمرة، عن عائشة:

ورواه عنه: عمار بن عبدالله بن أبي فروة -من رواية عيسى بن حماد، عن الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عنه-.

الوجه العاشر: الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة:

ورواه عنه: إسحاق بن راشد، وإسماعيل بن أمية.

وبه يتبين أنه قد اختُلف عمَّن دون الزهري في بعض الأوجه، وأن الوجهين الأولين، والسادس والسابع، والثامن والتاسع، إنما وقع الاختلاف عن رواتها دون الزهري، على ما سأفصله، قبل الخلوص إلى الخلاف عن الزهري.

أولًا: الخلاف عمَّن دون الزهري:

١- عقيل بن خالد:

اختُلف عنه:

* فرواه البخاري، عن يحيى ابنِ بكير، ورواه ابنُ أبي داود، عن عبدالله بن صالح، كلاهما (ابن بكير، وعبدالله بن صالح) عن الليث، عن عقيل، بتسمية الصحابي: عبدالله بن مالك.

* ورواه يعقوب بن سفيان، عن يحيى ابن بكير، والبخاري، ويعقوب، ومحمد بن سهل بن عسكر، عن عبدالله بن صالح، كلاهما (ابن بكير، وعبدالله بن صالح) عن الليث، عن عقيل، بتسمية الصحابي: مالك بن عبدالله.

وهذا الخلاف عن عقيل متجاذب، وفي جانبيه قوة، حيث اختُلف عن كلا الراويين عنه: ابن بكير، وعبدالله بن صالح، والأكثر عن عبدالله بن صالح على تسميته: مالك بن عبدالله، بل إن ابن أبي داود، الذي رواه عن عبدالله بن صالح، بتسميته: عبدالله بن مالك، إنما جاءت روايته -عند الطحاوي- معطوفة على رواية الزبيدي، عن الزهري، فالظاهر أن الطحاوي حمل الروايتين على بعضهما.

فالأقوى عن عقيل: تسمية الصحابي: مالك بن عبدالله.

٢- يونس:

اختُلف عنه:

* فرواه عبدالله بن وهب، ومحمد بن علي بن وضاح، عن وهب بن جرير، عن أبيه، كلاهما (ابن وهب، وجرير) عن يونس، بتسميته: عبدالله بن مالك.

* ورواه ابن المديني، عن وهب بن جرير، عن أبيه، عنه، بتسميته: مالك بن عبدالله.

ويتبين بهذا أنه لم يُختَلف عن ابن وهب، عن يونس، في تسميته: عبدالله بن مالك، واختُلف عن وهب بن جرير، عن أبيه، فرواه عنه محمد بن علي بن وضاح، كما رواه ابن وهب، عن يونس، ورواه ابن المديني، عن وهب، بتسميته: مالك بن عبدالله.

والأظهر أن رواية عبدالله بن وهب أصوب عن يونس، فإنه مصري مثله، ولم يُختلف عنه كما اختُلف في رواية جرير.

٣- سفيان بن عيينة:

اختُلف عنه في روايته عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل:

* فرواه الحميدي، وابن أبي شيبة، وأحمد، ومحمد بن الصباح، وأحمد بن عبدة، وحوثرة بن محمد، وخالد بن يوسف، والحارث بن مسكين، وسريج بن يونس، وابن المقرئ، وهارون

بن عبدالله، وأحمد بن منيع، والشافعي، وعبدالرحيم بن منيب، وعبدالرحمن بن بشر، عن سفيان بن عيينة، به، بذكر الصحابة الثلاثة معًا: أبي هريرة، وزيد، وشبل.

* وخالفهم ثلاثة: مالك بن إسماعيل، وأبو كريب محمد بن العلاء، وعبدالغني بن أبي عقيل، رووه عن سفيان، فأسقطوا منه شبلًا.

فأما رواية مالك بن إسماعيل، فإنما هي عند البخاري في صحيحه، وسيأتي أن البخاري أسقط شبلًا عمدًا، ويأتي سبب ذلك -إن شاء الله-.

وأما أبو كريب، وابن أبي عقيل، فالظاهر أنهما قصَّرا به، أو تركاه عمدًا.

فرواية الجماعة محفوظة عن سفيان بن عيينة.

٤- منصور بن المعتمر:

اختُلف عنه:

* فرواه جرير بن عبدالحميد، عن منصور، عن الزهري، عن زيد بن خليدة -أو زيد بن خالد، أو غيره-، عن أبي هريرة.

* ورواه أبو شيبة، عن منصور، عن الزهري، عن أبي هريرة، مباشرة.

وأبو شيبة هو إبراهيم بن عثمان العبسي، جد ابن أبي شيبة صاحب المصنف، وهو متروك الحديث[١]، وأما جرير فثقة، وكان مقدَّمًا في منصور[٢].

لكن سيأتي أن منصورًا غير ضابط لحديث الزهري.

٥- الليث:

اختُلف عنه في راويته عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمار بن عبدالله بن أبي فروة:

* فرواه يونس بن محمد، ومحمد بن رمح، وعبدالله بن صالح، ويحيى ابن بكير، وشبابة بن سوار، وشعيب بن الليث، عن الليث، عن يزيد، عن عمار، عن الزهري، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة.

* ورواه عيسى بن حماد، عن الليث، عن يزيد، عن عمار، عن الزهري، عن عروة وعمرة، عن عائشة.

---

(١) تقريب التهذيب (٢١٥).

(٢) تقريب التهذيب (٩١٦)، تهذيب الكمال (٤/٥٤٩).

فجعل عيسى عروة وعمرة شيخين للزهري فيه، وجعلهما الباقون يرويان عن بعضهما.

والمحفوظ عن الليث: رواية الجماعة، وفيهم الثقات من أصحابه، وقد اتفقوا على مخالفة عيسى بن حماد، وإن كان ثقة(١)، ولعله تحرف عليه (عن) إلى (و).

٦- إسماعيل بن أمية:

أخرج النسائي روايته عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، وعقبها برواية إسحاق بن راشد، عن الزهري، بمثله، وقال عند رواية إسحاق: «هذا خطأ، والذي قبله خطأ، والصواب الذي قبله»(٢).

والذي قبله هو رواية بشر بن المفضل، عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، به(٣).

فالظاهر أن النسائي يشير إلى هذا هو المحفوظ عن إسماعيل بن أمية، ويصرح أن الرواية عنه بجعله عنه، عن الزهري، عن حميد، عن أبي هريرة، خطأ، والذي رواه عن إسماعيل هكذا هو محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وهو صدوق سيئ الحفظ جدًّا(٤).

ثانيًا: الخلاف عن الزهري:

تلخَّص أنه اختلف عنه:

* فرواه ابن أخيه، ومحمد بن الوليد الزبيدي، ويونس، والأوزاعي، عنه، عن عبيدالله بن عبدالله، عن شبل، عن عبدالله بن مالك.

* ورواه عقيل، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن شبل، عن مالك بن عبدالله.

* ورواه سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل.

* ورواه مالك، وزمعة بن صالح، ومعمر، وصالح بن كيسان، ويحيى بن سعيد الأنصاري،

---

(١) تقريب التهذيب (٥٢٩١).

(٢) السنن الكبرى (٦/٤٥٥).

(٣) رواية سعيد المقبري وجهٌ آخر للحديث عن أبي هريرة، وقع فيه الخلاف بين الرواة أيضًا، إلا أن المقصود هنا تحرير المحفوظ عن إسماعيل بن أمية.

(٤) تقريب التهذيب (٦٠٨١).

وإبراهيم بن سعد، والوليد بن كثير، ومحمد بن إسحاق، ومحمد بن أبي حفصة، والزبيدي، ويونس بن يزيد، جميعهم عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد -واقتصر الزبيدي، ويونس، على زيد بن خالد-.

* ورواه منصور، عن الزهري، عن زيد بن خليدة -أو زيد بن خالد، أو غيره-، عن أبي هريرة، وقيل عن منصور، عن الزهري، عن أبي هريرة، مباشرة.

* ورواه عمار بن عبدالله بن أبي فروة، عن الزهري، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة.

* ورواه إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة.

فأما الوجهان الأولان، فإنما خالف فيهما عقيلٌ ابنَ أخي الزهري، والزبيديَّ، ويونسَ، والأوزاعيَّ، فسمى الصحابي: مالك بن عبدالله، وسمَّوه: عبدالله بن مالك.

والصواب رواية الجماعة، لاتفاقهم، قال ابن عبدالبر: «ورواه عقيل، والزبيدي، وابن أخي الزهري، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، أن شبل بن خالد، أو شبيل بن خالد المزني، أخبره أن عبدالله بن مالك الأوسي أخبره، أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت...، وذكروا الحديث، إلا أن عقيلًا وحده، قال: مالك بن عبدالله الأوسي، وقال الزبيدي، وابن أخي الزهري: عبدالله بن مالك الأوسي...»[1].

وقال الذهبي: «وقال عقيل، عن الزهري، عن عبيدالله، عن شبل بن خليد، عن مالك بن عبدالله الأويسي، وصوابه: عبدالله بن مالك، كذا رواه يونس بن يزيد، والزبيدي، وابن أخي الزهري، عن الزهري، عن عبيدالله، عن شبل بن خليد المزني، عن عبدالله بن مالك الأويسي»[2].

وأما اقتصار الزبيدي، ويونس، على زيد بن خالد، وإسقاطهما أبا هريرة، فإنما رويا ذلك عاطِفَيْن إياه على روايتهما عن الزهري، بالوجه الأول السابق، والظاهر أن إسقاط أبا هريرة تقصيرٌ منهما واختصار.

وأما رواية منصور، فإنه كان يضطرب إذا نزل إلى حديث شيوخه الصغار، وقد ذكر صالح بن أحمد بن حنبل لأبيه أن قومًا يقولون: إن منصورًا أثبت في الزهري من مالك، فقال:

(١) الاستذكار (٢٤/١٠٠).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/١٦٧).

«وأي شيءٍ روى منصور عن الزهري؟ هؤلاء جهال، منصور إذا نزل إلى المشايخ اضطرب، إلى أبي إسحاق، والحكم، وحبيب بن أبي ثابت، وسلمة بن كهيل...»[(١)]، والزهري من طبقة هؤلاء.

وظاهرٌ هاهنا أن منصورًا لم يضبط حديثه عن الزهري، فأسقط منه عبيدالله بن عبدالله، وشكَّ فيه، وجعل زيد بن خالد -وهو أحد صحابة الحديث- راويًا للحديث عن أبي هريرة، وجاء عنه عن الزهري، عن أبي هريرة، مباشرةً، أيضًا.

وأما رواية عمار بن عبدالله بن أبي فروة، فقد قال البخاري: «لا يتابع على حديثه»[(٢)]، يقصد حديثه هذا، فقد نقل العقيلي كلمة البخاري، ثم قال: «وهذا الحديث حدثناه روح بن الفرج...»، فذكر هذا الحديث، وكذلك نقل ابن عدي كلمة البخاري، وأسند بعدها هذا الحديث مباشرة.

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة، إلا عمار بن عبد الله بن أبي فروة، ولا رواه عن عمار إلا يزيد بن أبي حبيب، تفرد به الليث بن سعد، ورواه الناس عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني، ورواه ابن عيينة، فزاد في إسناده: شبلًا»[(٣)].

وقال الذهبي في ترجمة عمار: «انفرد به هكذا، ورواه مالك، ومعمر، وسفيان، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني، وزاد سفيان: وشبل...»[(٤)].

فأشار الطبراني، ثم الذهبي، إلى أن أصحاب الزهري على اختلافهم لا يجعلونه من حديث عائشة، ولا يذكرون فيه عروة ولا عمرة.

وسيأتي كلام ابن عبدالبر في رواية عمار هذه.

وقد صوّب الدارقطني أحد الأوجه عن الزهري، وذكر وجهًا آخر، فقال: «غير مدفوع»، ثم قال: «وكذلك حديث عروة، عن عمرة، عن عائشة»[(٥)]، وهذا الأخير هو رواية عمار

---

(١) مسائل أحمد، برواية صالح (ص٣٢٠).

(٢) ضعفاء العقيلي (٣/٣٢٠)، الكامل (٦/١٤١)، وليست في ترجمة عمار من التاريخ الكبير (٧/٢٩).

(٣) المعجم الأوسط (٨/٣٣٥).

(٤) ميزان الاعتدال (٣/١٦٧).

(٥) علل الدارقطني (١١/٥٤).

هذه، ولعله ذهب إلى ذلك لأن الزهري حافظ واسع الرواية، يحتمل أن يروي الحديث على عدة أوجه، لكن الظاهر أن انفراد عمار بن عبدالله بن أبي فروة بهذا الوجه مع ما سبق دليل على خطئه فيه، والله أعلم.

وأما رواية إسحاق بن راشد، فإسحاق ثقة في حديثه عن الزهري بعض الوهم[١]، وهذا من ذلك، فإن كبار أصحاب الزهري يروونه ويختلفون فيه على ما ليس فيه حميد بن عبدالرحمن، فذكر حميد خطأ من إسحاق بن راشد، وقد تبين أن متابعة إسماعيل بن أمية له على ذلك لا تصح، وأن إسماعيل يرويه من طريق أخرى عن أبي هريرة -رضي الله عنه-.

ولذلك قال البزار، وأخرج رواية إسحاق بن راشد: «وهذا الحديث يرويه الثقات، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد»[٢].

وقال ابن عبدالبر: «وروى هذا الحديث عن ابن شهاب: عمارة[٣] بن أبي فروة، وإسحاق بن راشد، فأخطآ فيه، قال فيه عمارةُ بن أبي فروة: عن ابن شهاب، عن عروة وعمرة، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا زنت الأمة فاجلدوها...»، وقال فيه إسحاق بن راشد: عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، والطريقان جميعًا خطأ»[٤].

ومما سبق يتبين أنه أقوى الأوجه عن الزهري في هذا الحديث: ثلاثة أوجه:

١- رواية ابن أخيه، والزبيدي، وعقيل، ويونس، عنه، عن عبيدالله بن عبدالله، عن شبل، عن عبدالله بن مالك[٥].

٢- رواية سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل.

---

(١) تقريب التهذيب (٣٥٠).

(٢) مسند البزار (٣٧٢/١٤).

(٣) هو وجه في اسمه كما سلف في التخريج، والأكثر على تسميته: عمارًا، وكذلك اعتمد أصحاب التراجم، كالبخاري في تاريخه (٢٩/٧)، ومسلم في الكنى (٥٣٥/١)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٩١/٦)، والعقيلي في الضعفاء (٣٢٠/٣)، وابن حبان في الثقات (٢٨٥/٧)، وابن عدي في الكامل (١٤١/٦)، وترجم المزي في تهذيب الكمال (٢٦٢/٢١) لعمارة بن أبي فروة، وقال: «هكذا قال، والصواب: عمار، وقد تقدم».

(٤) التمهيد (٩٨/٩).

(٥) سوى أن عقيلًا قلب اسمه، فسماه: مالك بن عبدالله.

٣- رواية مالك، وزمعة بن صالح، ومعمر، وصالح بن كيسان، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وإبراهيم بن سعد، والوليد بن كثير، ومحمد بن إسحاق، ومحمد بن أبي حفصة، جميعهم عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد.

وتابعهم الزبيدي، ويونس بن يزيد، واقتصرا على ذكر زيد بن خالد.

وسأدع دراسة هذا الخلاف إلى ما بعد تصفية الأوجه في حديث العسيف، نظرًا لتطابق بعض الأوجه في الحديثين، ولتداخل كلام الأئمة فيهما.

ثانيًا: حديث العسيف:

رواه الزهري، واختُلف عنه:

الوجه الأول: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل:

ورواه عنه: سفيان بن عيينة -من رواية أبي خيثمة، والشافعي، والحميدي، وابن أبي شيبة، وأحمد، ومحمد بن يوسف (في قول الدارمي، عنه)، وابن المديني (في قول عثمان الدارمي، وجعفر بن محمد الفريابي، عنه)، ومسدد (في قول معاذ بن المثنى، عنه)، وعلي بن حرب، وهشام بن عمار، ومحمد بن الصباح، ومحمد بن عبيد، ونصر بن علي، وأحمد بن عبدة، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن يحيى، وقتيبة، وابن المقرئ، ويونس بن عبدالأعلى (في قول الطحاوي، عنه)، وأحمد بن شيبان (في قول محمد بن يعقوب الأصم، وعبدالله بن الحسين بن جمعة، عنه)، وأحمد بن منيع، وسريج بن يونس، وهارون بن عبدالله، وعيسى بن إبراهيم، وسعدان، وعبدالله بن عبدالحكم، وعمرو بن علي، وعبدالجبار بن العلاء، والوليد بن شجاع، ويعقوب الدورقي، وإبراهيم بن سعيد الجوهري، وعبدالرحيم بن منيب، وسعيد بن منصور، وسليمان بن أيوب، وعبدالرحمن بن بشر، عنه-.

الوجه الثاني: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد:

ورواه عنه: سفيان بن عيينة -من رواية محمد بن يوسف، وعلي بن المديني، ومسدد (في قول البخاري، عن ثلاثتهم)، ويونس بن عبدالأعلى، وأحمد بن شيبان (في قول أبي عوانة، عنهما)، عنه-، ومالك، وزمعة بن صالح، وابن أبي ذئب، ومعمر، وابن جريج، والليث، وعقيل -من رواية عبيد بن شريك، عن يحيى بن عبدالله بن بكير، عن الليث بن سعد، عنه-، ويونس، وصالح بن كيسان، وسليمان بن كثير، ويحيى بن سعيد، ومحمد بن أبي حفصة، ومحمد بن إسحاق، وبكر بن وائل.

الوجه الثالث: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن زيد بن خالد:

ورواه عنه: عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون، وعقيل -من رواية يحيى بن عبدالله بن بكير (في قول البخاري، عنه)، وحجين، عن الليث، عنه-، ومعروف.

الوجه الرابع: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة:

ورواه عنه: شعيب بن أبي حمزة، وعمرو بن شعيب، وعبيدالله بن أبي زياد، وعبدالرحمن بن خالد -فيما علقه يعقوب الفسوي، عنه-.

الوجه الخامس: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة:

ورواه عنه: عقيل بن خالد -من رواية الليث بن سعد (في قول حجاج، وابن بكير، وعبدالله بن صالح، وحجين، عنه)، وعبدالله بن لهيعة، عنه-، وعبدالرحمن بن خالد -فيما رواه عبيدالله بن سعيد بن كثير بن عفير، عن أبيه، عن الليث بن سعد، عنه-.

وهذا العرض يبين أنه قد وقعت اختلافات دون الزهري، وإنما اتسع بيانها في الأوجه: الثاني، والثالث، والرابع، لأن بعض الرواة ذكر كلا الصحابيين: أبا هريرة، وزيد بن خالد، وذكر بعضهم أبا هريرة وحده، وذكر بعضهم زيدًا وحده.

والظاهر أن هذه الأوجه وجه واحد، وإنما اختصر بعض الرواة وقصَّر، فأسقط بعضهم أبا هريرة، وأسقط بعضهم زيدًا، وليس هذا اختلافًا في الرواية.

ووقع في الأوجه الأخرى اختلافات يسيرة عن بعض الرواة:

أولًا: الخلاف عمَّن دون الزهري:

١- سفيان بن عيينة:

رواه سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل، ورواه عنه كذلك أربعة وثلاثون راويًا، لم يُختَلف على أحد منهم -فيما وجدت- إلا عن خمسة:

أ- محمد بن يوسف، رواه الدارمي، عنه، بإثبات شبل، ورواه البخاري، عنه، بإسقاطه.

ب- علي بن المديني، رواه عثمان الدارمي، وجعفر الفريابي، عنه، بإثبات شبل، ورواه البخاري، عنه، بإسقاطه.

ج- مسدد، رواه معاذ بن المثنى، عنه، بإثبات شبل، ورواه البخاري، عنه، بإسقاطه.

وسيأتي أن البخاري أسقط شبلًا عمدًا من أحاديث هؤلاء الثلاثة.

د- يونس بن عبدالأعلى، رواه الطحاوي، عنه، بإثبات شبل، ورواه أبو عوانة، عنه، بإسقاطه.

هـ- وأحمد بن شيبان، رواه محمد بن يعقوب الأصم، وعبدالله بن الحسين بن جمعة، عنه، بإثبات شبل، ورواه أبو عوانة، عنه، بإسقاطه.

وأبو عوانة فعل كما فعل البخاري في رواية هذين الشيخين، قال: «وقال سفيان في هذا الحديث: عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل، فتركنا شبلًا...»[١].

٢- عقيل بن خالد:

* رواه عبيد بن شريك، عن يحيى بن عبدالله بن بكير، عن الليث بن سعد، عن عقيل، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد.

* ورواه البخاري، عن يحيى بن عبدالله بن بكير، ورواه حجين، كلاهما (ابن بكير، وحجين) عن الليث، عن عقيل، عن عبيدالله بن عبدالله، عن زيد بن خالد.

* ورواه حجاج، وابن بكير، وعبدالله بن صالح، وحجين، عن الليث بن سعد، ورواه عبدالله بن لهيعة، كلاهما (الليث، وابن لهيعة) عن عقيل، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

فأما الوجهان الأولان عن عقيل، فالظاهر أن إسقاط أبي هريرة في ثانيهما تقصير واختصار ممن أسقطه، خاصة أنهم اختصروا متنه، وأما رواية عبيد بن شريك، عن ابن بكير، عن الليث، فرواية مجوَّدة تامَّة إسنادًا ومتنًا، وعبيد بن شريك ثقة صدوق، أكثر عن ابن بكير خاصة، وعن طبقته[٢].

وأما الوجه الثالث، فمن الظاهر أنه محفوظ عن عقيل، وذلك لاجتماع الثقات عليه عن الليث، عن عقيل، ولأن منهم من روى الوجهين الأولين عن الليث، وهما: ابن بكير، وحجين، فدل على أنها رواية معطوفة، وليست خلافًا.

ولهذا فإن النسائي أخرج روايتي حجين، لهذين الوجهين، عن الليث، متعاقبتين.

وأيَّد حفظ الوجه الثالث عن عقيل: متابعة ابن لهيعة لليث عليه عنه.

---

(١) مسند أبي عوانة (١٩٠/٤)، وسيأتي نقل كلامه بتمامه.

(٢) لسان الميزان (٣٥٥/٥).

٣- عبدالرحمن بن خالد:

* رواه عبيدالله بن سعيد بن كثير بن عفير، عن أبيه، عن الليث بن سعد، عن عبدالرحمن بن خالد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

* وعلقه يعقوب الفسوي، عن عبدالرحمن بن خالد، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة.

وعبيدالله بن سعيد بن كثير بن عفير ضعيف جدًّا، قال فيه ابن حبان: «يروي عن أبيه، عن الثقات الأشياء المقلوبات، لا يشبه حديثُه حديثَ الثقات...، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد»[(١)]، وقد أدَّى بأبيه لمخالفة الثقات الذين رووا هذا الوجه عن الليث، عن عقيل، لا عن عبدالرحمن بن خالد.

كما خالفت روايته ما علقه الإمام الثبت يعقوب بن سفيان الفسوي عن عبدالرحمن بن خالد، فقد علقه عنه، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة.

ويعقوب يروي عن عبدالرحمن بن خالد في كافة مواضع روايته عنه فيما وصلنا من كتاب المعرفة والتاريخ بواسطة أبي صالح عبدالله بن صالح كاتب الليث، عن الليث، عنه[(٢)]، وأبو صالح -على الكلام فيه[(٣)]- هو أصح حديثًا عن الليث من رواية عبيدالله بن سعيد ابن عفير، عن أبيه، عنه، والظاهر أن رواية يعقوب عن أبي صالح مستقيمة، فإنه من الأئمة الحفاظ العارفين بصحيح حديث الرجل من سقيمه، وقد نقل ابن حجر كلمات الأئمة في عبدالله بن صالح، ثم قال: «ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيمًا، ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق، كيحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه، فيتوقف فيه»[(٤)]، ويعقوب من الصنف الأول كما سبق.

فالصحيح عن عبدالرحمن بن خالد: أنه يرويه عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة.

---

(١) المجروحين (٢/٦٧).

(٢) وهذه المواضع هي: (١/٣٦٩، ٣٧٠، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٩٧، ٤١١).

(٣) قال ابن حجر في تقريب التهذيب (٣٣٨٨): «صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة».

(٤) هدى الساري (ص٤١٤).

وقد أورد الدارقطني وجه: الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، فحكم بتفرد عقيل به[(١)]، وهذا يبين عدم صحة رواية عبدالرحمن بن خالد، على هذا الوجه.

ثانيًا: الخلاف عن الزهري:

تلخص أنه اختُلف عنه:

* فرواه سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل.

* ورواه مالك، وزمعة بن صالح، وابن أبي ذئب، ومعمر، وابن جريج، والليث، وعقيل، ويونس، وصالح بن كيسان، وسليمان بن كثير، ويحيى بن سعيد، ومحمد بن أبي حفصة، ومحمد بن إسحاق، وبكر بن وائل، وعبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون، ومعروف، وشعيب بن أبي حمزة، وعمرو بن شعيب، وعبيدالله بن أبي زياد، وعبدالرحمن بن خالد، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد[(٢)].

* ورواه عقيل بن خالد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

فأما رواية عقيل، فقد قال الدارقطني: «ورواه ليث بن سعد، عن عقيل، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، ولم يتابع عليه»[(٣)].

ورواية عقيل هذه أخرجها البخاري في صحيحه بعد رواية عبدالعزيز بن أبي سلمة، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن زيد بن خالد، فيحتمل أنه أخرجها تبعًا، لا استقلالًا على سبيل الاحتجاج.

لكن قال الدارقطني -بعقب ذكر تفرد عقيل به، السابق نقله عنه-: «ولعله حديثٌ آخرُ حفظه عقيل، عن الزهري».

وقال ابن حجر: «قوله: «عن سعيد بن المسيب» هكذا خالف عقيلٌ عبدَالعزيز بنَ أبي سلمة في شيخ الزهري، فإن كان هذا المتنُ مختصرًا من قصة العسيف، فقد وافق عبدُالعزيز جميعَ أصحاب الزهري، فإن شيخَه عندهم: عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، لا سعيد بن المسيب،

---

(١) العلل (٥٩/١١)، وسيأتي نقل كلامه بتمامه.

(٢) سبق أن بعض الرواة لم يذكر زيدًا، وبعضهم لم يذكر أبا هريرة، وجَمَعهما الأكثرون، وأن الظاهر أن ما وقع من الأوائل اختصار وتقصير، والمحفوظ عن الزهري جَمْعهما.

(٣) العلل (٥٩/١١).

وإن كان حديثًا آخر، فالراجح قولُ عقيل، لأنه أحفظ لحديث الزهري من عبدالعزيز، لكن قد روى عقيلٌ عن الزهري الحديثَ الآخرَ موافقًا لعبدالعزيز، أخرجهما النسائي من طريق حجين بن المثنى، عن الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، فذكر الحديثين على الولاء: حديث زيد بن خالد، من رواية عبيدالله، عنه، وحديث أبي هريرة، من رواية سعيد بن المسيب، عنه، وابن شهاب صاحبُ حديث، لا يُستنكر منه حملُه الحديثَ عن جماعةٍ بألفاظٍ مختلفة»[١].

فطرح ابنُ حجر احتمالَ أن يكون حديثا عبدالعزيز بن أبي سلمة، وعقيل، حديثًا مستقلًّا عن حديث العسيف، لكن هذا الاحتمال لا تساعده أحوال الرواية، فإن المتن ظاهرُ الاختصار من حديث العسيف، وقد روى عقيلٌ نفسُه الحديثَ مختصرًا، كما عقَّب بذلك ابن حجر، ورواه تامًّا، كما تبيَّن من التخريج، بإسناد عبدالعزيز بن أبي سلمة نفسه، لكنه ذَكَر في حديثه التامِّ أبا هريرة.

ومن قرائن قبول رواية عقيل لهذا الوجه، وهو ما احتمله الدارقطني، قرينتان:

١- أن عقيلًا روى الوجه الموافق للجماعة، ثم انفرد بوجهٍ آخر، وكون الراوي لا يخالف الجماعة من كل وجه أقوى لموقفه من كونه يخالفهم دون موافقتهم في شيء، ودليلٌ على ضبطه للحديثين معًا، خاصة أنه معدود في حفاظ حديث الزهري، ومن أروى الناس عنه[٢].

٢- ما ذكره ابن حجر من أن الزهري صاحب حديث، واسع الرواية، وهذه قرينة معروفة عند أئمة النقد في احتمال رواية الراوي أكثر من وجه، وحفظها عنه.

قال ابن حجر: «والذي تحرر لي من هذا الاختلاف أن في حديثي الباب[٣] اختصارًا من قصة العسيف، وأن أصل الحديث كان عند عبيدالله ابن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد جميعًا، فكان يحدث به[٤] عنهما، بتمامه وربما حدث عنه، عن زيد بن خالد، باختصار، وكان عند سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وحده باختصار»[٥].

---

(١) فتح الباري (١٢/١٥٨).

(٢) تهذيب التهذيب (٣/١٣٠).

(٣) يعني: حديث عبدالعزيز بن أبي سلمة، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن زيد بن خالد، وحديث عقيل، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

(٤) يريد: الزهري، بقرينة الجملة التالية.

(٥) فتح الباري (١٢/١٥٩).

فهذا الوجه محفوظ عن الزهري مختصرًا، والله أعلم.

وبقي الوجهان الآخران: عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن زيد بن خالد، وأبي هريرة، بذكر شبل معهما، وإسقاطه، وهما الوجهان اللذان روي بهما حديث الأمة أيضًا، ومعهما وجه ثالث أيضًا في حديث الأمة، **وهذا موضع الكلام عن هذه الأوجه بعون الله**.

فقد روي حديث الأمة من طريق ابن أخي الزهري، ومحمد بن الوليد الزبيدي، ويونس بن يزيد، وعقيل بن خالد، والأوزاعي، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن شبل، عن عبدالله بن مالك.

وهذا الوجه ذكره ابن أبي خيثمة من طريق ابن أخي الزهري وحده، ثم قال: «كذا قال»، ثم أسند حديثي الأمة والعسيف من رواية سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل.

وهذا فيما يظهر استغراب منه لرواية ابن أخي الزهري، وإشارةٌ إلى أن الأشهر عن الزهري: روايته عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، لا عن عبيدالله، عن شبل، به.

ولكنَّ هذا ليس ترجيحًا لرواية سفيان بن عيينة، عن الزهري، قطعًا، لأنه عقَّب عليها بنقل تخطئة ابن معين لسفيان في ذكر شبل، ولم يعقِّب عليه، فهو يقرّه في ذلك.

ولاستغراب رواية ابن أخي الزهري ومن تابعه وجه، من حيث إن المشهور عن الزهري: الرواية عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وزيد:

فقد روى حديث الأمة عنه هكذا ثلاثة عشر راويًا، منهم حفاظ أصحابه، كمالك، ومعمر، وابن عيينة، وغيرهم، وتابعَ الزهريَّ عليه: صالح بن كيسان، عن عبيدالله.

وروى حديث العسيف عنه هكذا واحد وعشرون راويًا، منهم الحفاظ أيضًا، كمالك، ومعمر، وشعيب، والليث، وعقيل، وابن عيينة، وغيرهم.

إلا أن رواية ابن أخي الزهري مع عدم شهرتها عنه تقوى بأمور، منها:

١- أن من رواتها بعض حفاظ حديث الزهري، كعقيل، والزبيدي.

٢- أنهم اجتمعوا، وهم أربعة، عن الزهري.

٣- أن بعض رواتها رووا الوجه الآخر، وهم الزبيدي، ويونس، بل إن الزبيدي ويونس عطفا رواية عبيدالله، عن زيد بن خالد، على روايتهما على هذا الوجه، بصيغة: «وأخبرني - وفي لفظ: وأخبَرَ- عبيدالله، عن زيد بن خالد الجهني، مثلَ ذلك»، وفي لفظ: «وأخبره زيد

بن خالد، عن رسول الله ﷺ، مثل ذلك»، وهذه الصيغ تدل على أن الزهري نفسه كان يعطف الحديثين، ويرويهما معًا، وأن الرواية بهما عنه ليست اختلافًا من الرواة عنه.

وكذا، فعقيلٌ روى حديث الأمة على هذا الوجه، وروى حديث العسيف على رواية الجماعة، وعلى وجهٍ آخرَ سبق ترجيحُ أنه حَفِظَه، فالظاهر أنه حَفِظ الجميع عن الزهري.

وقد استخدم عددٌ من الأئمة رواية ابن أخي الزهري ومن تابعه في غرض يخصّ رواية سفيان بن عيينة، ما يدل على أنها محفوظة عندهم، كما سيأتي.

قال العقيلي: «وهما حديثان عند الزهري: عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وعن عبيدالله، عن شبل بن خالد، عن عبدالله بن مالك الأويسي»[(١)].

وقال الدارقطني: «وحديث عبيدالله، عن شبل، عن عبدالله بن مالك غير مدفوع»[(٢)].

هذا، وقد روى الحديثين سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل.

ونقل ابن أبي خيثمة أن يحيى بن معين سئل عن حديث ابن عيينة هذا، فكتب بيده على (شبل): «خطأ، لم يسمع من النبي ﷺ شيئًا».

ويظهر أن ابن أبي خيثمة يقرُّ ابنَ معين على هذا.

وروى عباس الدوري، قال: سمعت يحيى يقول في حديث أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل، قال يحيى: «ليست لشبل صحبة، يقال: إنه شبل بن معبد، ويقال: إنه شبل بن خليد، ويقال: إنه شبل بن حامد، وأما أهل مصر فيقولون: شبل بن حامد، عن عبدالله بن مالك الأوسي، عن النبي ﷺ»، قال يحيى: «وهذا عندي أشبه، لأن شبلًا ليست له صحبة»[(٣)].

وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم: قلت ليحيى -يعني: ابن معين-: ليس في هذا الحديث الذي يرويه ابن عيينة: شبل؟ قال: «لا، ليس فيه شبل، وهو يخطئ فيه»[(٤)].

وهذا القول من ابن معين ظاهر، حيث إن أكثر الرواة عن الزهري في الحديثين جميعًا يروونه عنه، به، بدون ذكر شبل.

---

(١) ضعفاء العقيلي (٣/٣٢٢).

(٢) علل الدارقطني (١١/٥٤).

(٣) تاريخ ابن معين، برواية الدوري (٣/٥٦).

(٤) تهذيب الكمال (١٢/٣٥٥).

وقد بيَّن العلماء أن ذكرَ شبل دخل على سفيان بن عيينة من حديث الزهري، عن عبيدالله، عن شبل، عن عبدالله بن مالك، الذي رواه ابن أخي الزهري وجماعة، عن الزهري، في حديث الأمة وحده.

وفيما يلي نقلُ كلامِ مَن وقفتُ عليه من الأئمة، وتصرُّفاتِهم، في رواية سفيان بن عيينة، وفيها استعمالهم للقدر المشترك من الروايات التي وقع فيها اختلاف في تخطئته، حيث استعملوا رواية ابن أخي الزهري، والزبيدي، ويونس، وعقيل، عن الزهري، مع أنهم اختلفوا في اسم الصحابي (عبدالله بن مالك) -كما مرَّ-، واستعملوا روايات من أفرد أبا هريرة، ومن أفرد زيد بن خالد، ومن جمعهما، مع وقوع هذا الاختلاف منهم:

فذكر البخاري روايات الزبيدي، وابن أخي الزهري، وعقيل، ويونس، عن الزهري، عن عبيدالله، عن شبل، عن عبدالله بن مالك، أو مالك بن عبدالله، على اختلافها، ثم قال: «وقال ابن عيينة، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل، عن النبي ﷺ، والأول أصح، وقال مالك، وصالح بن كيسان، عن الزهري، عن عبيدالله، عن زيد بن خالد، وأبي هريرة، عن النبي ﷺ، نحوه، في الثالثة، أو الرابعة، وقال يونس، عن الزهري، عن عبيدالله، عن زيد، عن النبي ﷺ، نحوه»[1].

وقد أخرج البخاري في صحيحه حديث الأمة عن مالك بن إسماعيل، عن ابن عيينة، وحديث العسيف عن محمد بن يوسف، وعلي بن المديني، ومسدَّد، عن ابن عيينة، وحذف من رواياتهم ذكر شبل عمدًا، يدل لذلك أن الرواة الآخرين عن محمد بن يوسف، وابن المديني، ومسدد، ذكروا شبلًا في رواياتهم، وقد فسَّر الحفاظ تصرُّف البخاري، فقال البِرزالي بإثر حديث العسيف: «أخرجه البخاري عن محمد بن يوسف الفريابي، ومسدد بن مسرهد...»، ثم ذكر تخريج الترمذي والنسائي وابن ماجه له بأسانيدهم، وقال: «كلهم عن سفيان بن عيينة، كما رويناه عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل، إلا البخاري، فإنه لم يذكر شبلًا، أسقطه على عمد، لأنه خطأ، قاله أبو مسعود الدمشقي»[2]، وقال الحافظ النخشبي بإثر حديث العسيف أيضًا: «أخرجه محمد بن إسماعيل البخاري عن علي -هو ابن

---

(١) التاريخ الكبير (٥/٢٠).

(٢) مشيخة ابن جماعة، بتخريج البرزالي (ص٥٣٤).

عبدالله بن جعفر المديني–، وعن محمد بن يوسف –هو بخاري، وليس بالفريابي[١]–، وعن مسدد، كلهم عن سفيان بن عيينة، كما أخرجناه، وأسقط البخاريُّ في الأحاديث الثلاثة ذكرَ شبل على عمدٍ، لعلمه بوهم ابن عيينة فيه»[٢]، وقال أبو عبدالله الحميدي: «في رواية ابن عيينة زيادةُ شبل بن معبد مع زيدٍ وأبي هريرة، ولم يذكره البخاري في كتابه، أسقطه على عمد، لأن ذِكرَه وهم، وكذلك في حديث الأمة بعده»[٣].

وهذا أصح من ظَنِّ ابن عساكر أن إسقاط شبل كان من الرواة أنفسهم، لا من البخاري[٤].

وقال محمد بن يحيى النيسابوري: «جمع ابن عيينة في حديثه هذا أبا هريرة وزيدَ بنَ خالد وشبلًا، وأخطأ في ضَمِّه شبلًا إلى أبي هريرة وزيدِ بنِ خالد في هذا الحديث، وإن كان عبيدالله بن عبدالله قد جمعهم في حديث الأمة، فإنه رواه عن أبي هريرة، وزيد، عن النبي ﷺ، وعن شبل، عن عبدالله بن مالك الأوسي، عن النبي ﷺ، فترك ابنُ عيينة عبدَالله بنَ مالك، وضمَّ شبلًا إلى أبي هريرة وزيد، فجعله حديثًا واحدًا، وإنما هذا حديثٌ، وذاك حديث، قد مَيَّزَهما يونس بن يزيد، وتفرد معمر، ومالك، بحديث أبي هريرة، وزيد بن خالد[٥]، وروى الزبيدي، وعقيل، وابن أخي الزهري، حديثَ شبل، فاجتمعوا على خلاف ابن عيينة»[٦].

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي عقب أن ذكر حديث الأمة من طريق مالك: «ومعمر يقول: عن زيد، وأبي هريرة، وابن عيينة يقول: شبل بن معبد، وهو وهم»[٧].

---

(١) كذا قال، وقد مرَّ أن البرزالي عيَّنه بالفريابي، ولعل قول البرزالي أصح، قال ابن حجر في الفتح (١٢/١٨٦): «ومحمد بن يوسف شيخه فيه هو الفريابي، كما جزم به أبو نعيم في المستخرج»، ويؤيده: أن الدارمي رواه عن محمد بن يوسف أيضًا، ورواية الدارمي عن الفريابي معروفة، انظر: تهذيب الكمال (١٥/٢١٢، ٢٧/٥٤).

(٢) الحنائيات، بتخريج النخشبي (١/٦٠٥).

(٣) الجمع بين الصحيحين (١/٥٣٩).

(٤) الأربعون حديثًا من المساواة (ص٢٤١).

(٥) تعقبه ابن عبدالبر، وهو ناقل كلامه هذا، بعقبه، فقال: «هكذا قال محمد بن يحيى: إن معمرًا ومالكًا انفردا بحديث أبي هريرة وزيد بن خالد، وأقول أنْ قد تابعهما يحيى بن سعيد الأنصاري»، وقد تبين من التخريج أن رواة هذا الوجه عن الزهري هم تسعة رواة: مالك، وزمعة بن صالح، ومعمر، وصالح بن كيسان، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وإبراهيم بن سعد، والوليد بن كثير، وابن إسحاق، ومحمد بن أبي حفصة.

(٦) التمهيد (٩/٩٥).

(٧) المعرفة والتاريخ (١/٤٣١).

وقال أبو حاتم الرازي: «ليس لشبلٍ معنًى في حديث الزهري»(١).

وذكر الترمذي رواية الجماعة عن الزهري حديثَ العسيف، ثم ذكر روايتهم عنه حديثَ الأمة، ثم قال: «وروى سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل، قالوا: كنا عند النبي ﷺ...، هكذا روى ابنُ عيينة الحديثين جميعًا عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل، وحديث ابن عيينة وَهِمَ فيه سفيانُ بن عيينة، أدخل حديثًا في حديث، والصحيح: ما روى محمد بن الوليد الزبيدي، ويونس بن يزيد، وابن أخي الزهري، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، عن النبي ﷺ قال: «إذا زنت الأمة...»(٢)، والزهري، عن عبيدالله، عن شبل بن خالد، عن عبدالله بن مالك الأوسي، عن النبي ﷺ، قال: «إذا زنت الأمة...»، وهذا الصحيح عند أهل الحديث، وشبل بن خالد لم يدرك النبي ﷺ، إنما روى شبلٌ، عن عبدالله بن مالك الأوسي، عن النبي ﷺ، وهذا الصحيح، وحديث ابن عيينة غير محفوظ»(٣).

وقال ابن أبي عاصم، وأخرج حديثي سفيان بن عيينة على الولاء: «وهذا الحديث مما قطعوا به أن ابن عيينة وَهِم في: شبل»(٤).

وقال البزار: «وهذا الحديث قد رواه غير واحد، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة، ولا نعلم أحدًا قال: عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل بن معبد، إلا ابن عيينة»(٥).

وقال النسائي: «لا نعلم أحدًا تابع سفيانَ على قوله: «وشبل»، رواه مالك، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، ورواه بكير بن الأشج، عن عمرو بن شعيب، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة فقط، وحديث مالك، وعمرو بن شعيب أولى بالصواب من قول ابن عيينة: «وشبل»»(٦).

---

(١) الجرح والتعديل (٣٨٠/٤).

(٢) هكذا ذكر الترمذي رواية الزبيدي ويونس على هذا الوجه، ولم أجد في روايتيهما عليه ذكرَ أبي هريرة، بل أفردا زيد بن خالد.

(٣) سنن الترمذي (٤٠/٤).

(٤) الآحاد والمثاني (٣٤٤/٢).

(٥) مسند البزار (٣٥٢/١٤).

(٦) السنن الكبرى (٤١٦/٥).

وقال: «والصواب حديث مالك، و«شبل» في هذا الحديث خطأ»[١].

وقال أبو عوانة: «ابن عيينة يخطئ فيه، يقول فيه: «شبل»، يزيد على غيره بـ«شبل»، وهو خطأ»[٢].

وأسند في موضع آخر رواية سفيان بن عيينة، فأسقط منها شبلًا، قال: «وقال سفيان: في هذا الحديث: عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل، فتركنا شبلًا، وذلك أن صالح بن كيسان، ويونس بن يزيد، والليث بن سعد، ومعمرًا، رووه، فلم يذكروا فيه شبلًا، وشبل ليس هو من أصحاب النبي ﷺ، وإنما روى الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن شبل بن خليد، عن مالك بن عبدالله الأوسي -رضي الله عنه-[٣]، عن النبي ﷺ في الأمة: «إذا زنت فاجلدوها»...»[٤].

وذكر أبو القاسم البغوي رواية سفيان بن عيينة، فمعمر، لحديث الأمة، ثم ذكر رواية سفيان، فمالك، لحديث العسيف، ثم أسند رواية يونس، وابن أخي الزهري، عن الزهري، عن عبيدالله، عن شبل، عن عبدالله بن مالك، ثم قال: «وهو الصواب إن شاء الله»[٥].

وذكر العقيلي عدة روايات للحديث عن الزهري، منها رواية سفيان بن عيينة، ثم قال: «والمحفوظ رواية معمر، ومالك، ويونس، وعقيل، وهما حديثان عند الزهري: عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وعن عبيدالله، عن شبل بن خالد، عن عبدالله بن مالك الأويسي، وسائر ذلك غير محفوظ»[٦].

وقال الطبراني: «ورواه الناس عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني، ورواه ابن عيينة، فزاد في إسناده شبلًا»[٧].

---

(١) السنن الكبرى (٦/٤٥٦).

(٢) مسند أبي عوانة (٤/١٤٠).

(٣) كذا اعتمد أبو عوانة رواية عقيل في تسمية: مالك بن عبدالله، وسبق أنه خولف فيه بمقلوب الاسم، وأن الصواب رواية من خالفه.

(٤) مسند أبي عوانة (٤/١٩٠).

(٥) معجم الصحابة (٣/٣٢٦-٣٢٩).

(٦) ضعفاء العقيلي (٣/٣٢٢).

(٧) المعجم الأوسط (٨/٣٣٥).

وقال ابن السكن: «شبل، يقال: له صحبة، وكان ابن عيينة يخطئ فيه، فيقول: شبل بن معبد، والصواب أنه شبل بن حامد، وأنه يروي عن عبدالله بن مالك الأوسي»[١].

وقال الدارقطني في حديث الأمة: «رواه ابن عيينة، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل، وخالفه يحيى بن سعيد الأنصاري، وصالح بن كيسان، والوليد بن كثير، رووه عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، ولم يذكروا شبلًا»، ثم ساق اختلافات الحديث، وقال: «والصحيح حديث عبيدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد»[٢].

وذكر نحو السياق الأول في حديث العسيف، ثم قال: «وهو محفوظ عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وأما ما قاله ابن عيينة، فلم يتابع على قوله: عن شبل»[٣].

وقال البيهقي عقب حديث العسيف: «رواه البخاري في الصحيح عن علي بن عبدالله وغيره، عن سفيان، دون ذكر شبل، والحفاظ يرونه خطأً في هذا الحديث»، ثم أسنده من طريقه، ثم قال: «كذا قال ابن عيينة، وأما الباقون من أصحاب الزهري، نحو: مالك بن أنس، وصالح بن كيسان، وعقيل بن خالد، وشعيب بن أبي حمزة، ومعمر بن راشد، ويونس بن يزيد، والليث بن سعد، وغيرهم، فلم يذكروا فيه شبلًا»[٤].

وقال في حديث الأمة: «أخرجه البخاري في الصحيح عن مالك بن إسماعيل، عن ابن عيينة، دون ذكر شبل، وإنما حديث شبل كما أخبرنا محمد بن الحسين بن الفضل القطان...»، فأسند رواية عقيل، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن شبل، عن مالك بن عبدالله، ثم ذكر الوجه الآخر في تسمية الصحابي: عبدالله بن مالك[٥].

وقال: «والحفاظ يزعمون أن ابن عيينة أخطأ في ذكره شبلًا في إسناده»[٦].

وقال النخشبي عقب حديث العسيف: «وقوله: «وشبل» وهم فيه سفيان بن عيينة،

---

(١) الإصابة (٣/٢٥٣).

(٢) علل الدارقطني (١١/٥٠-٥٤).

(٣) علل الدارقطني (١١/٥٤-٥٨).

(٤) سنن البيهقي (٨/٢٢٢).

(٥) سنن البيهقي (٨/٢٤٤).

(٦) معرفة السنن والآثار (١٢/٢٨٩).

وشبل هذا ليست له صحبة، وهو: شبل بن خليد المزني، وإنما يروي الزهري، عن عبيدالله، عنه، عن عبدالله بن مالك الأوسي، عن النبي ﷺ حديث الأمة: «إذا زنت فاجلدوها»، وقد روى الحديثَ الذي خرجناه في البكر إذا زنا[1] عن الزهري جماعةٌ منهم: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب المدني، والليث بن سعد المصري، ومالك بن أنس إمام المدينة، وصالح بن كيسان، وشعيب بن أبي حمزة، ومعمر، وغيرهم، رووه عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن زيد بن خالد الجهني، وأبي هريرة، ولم يذكروا فيه شبل، فدلَّ اتفاقهم على تركه أن سفيان بن عيينة وهم فيه وأخطأ حين قال فيه: «وشبل»، وكأنه سمع هذا الحديث مع حديث الأمة: «إذا زنت» من الزهري جميعًا عن عبيدالله بن عبدالله، وكان ذِكرُ شبلٍ عن عبدالله بن مالك في ذلك الحديث، فاشتبه عليه، فجعله في هذا الحديث»[2].

وقال ابن عبدالبر، وساق رواية ابن عيينة لحديث العسيف: «وذِكرُه في هذا الحديث شبلًا خطأٌ عند جميع أهل العلم بالحديث، ولا مدخل لشبلٍ في هذا الحديث بوجهٍ من الوجوه»[3]، وقال، وساق رواية ابن عيينة لحديث الأمة: «هكذا قال ابن عيينة في هذا الحديث، فجعل شبلًا مع أبي هريرة وزيد بن خالد، فأخطأ، وأدخل إسناد حديثٍ في آخر، ولم يُقِم حديث شبل»[4].

وقال: «ولم يتابع ابن عيينة على ذكر شبل في هذا الحديث، ولا له ذكر في الصحابة إلا في رواية ابن عيينة هذه»[5].

وقال: «وقد اختلف عن ابن شهاب في هذا الحديث اختلافًا كثيرًا، والصواب فيه عند أكثر أهل العلم بالحديث رواية يونس هذا عن ابن شهاب»[6]، يعني: عن عبيدالله، عن شبل، عن عبدالله بن مالك.

وقال الخطيب البغدادي: «وقد وهم سفيان إذ زاد في الحديث شبلًا، وسمى أباه معبدًا،

---

(١) يعني: حديث العسيف.

(٢) الحنائيات، بتخريج النخشبي (٦٠٥/١).

(٣) التمهيد (٧٤/٩).

(٤) التمهيد (٩٥/٩).

(٥) الاستيعاب (٦٩٣/٢).

(٦) الاستيعاب (١٣٥٣/٣).

لأن عبيدالله إنما رواه عن أبي هريرة وزيد بن خالد حسب، وقد رواه مالك بن أنس، وصالح بن كيسان، وابن أبي ذئب، ومعمر بن راشد، والليث بن سعد، ويونس بن يزيد، وجماعة سواهم، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، ولم يذكر واحدٌ منهم شبلًا في حديثه، وإنما دخل على سفيان الوهم فيه من حديثٍ آخر»، ثم أسند حديث سفيان، ثم قال: «وهذا الحديث كان الزهري يرويه عن عبيدالله، عن زيد بن خالد، وأبي هريرة، عن النبي ﷺ، وكان يرويه أيضًا عن عبيدالله، عن شبل بن خالد –وقيل: شبل بن خليد، وقيل: ابن حامد–، عن مالك بن عبدالله –وقيل: عبد الله بن مالك– الأوسي، عن رسول الله ﷺ، فسمع سفيانُ من الزهري الحديثين معًا، حديثَ العسيف، وحديث الأمة، فلم ينضبطا له، وكان اسمُ شبلٍ مذكورًا في حديث الأمة، فذكره سفيانُ في الحديثين جميعًا، وأسقط ذكر الأوسي الذي بعد شبل، فلم يذكره، وساق الحديثين بإسنادٍ واحد»[١].

وقال ابن الأثير –وهو ينقل غالبًا عن ابن منده، وأبي نعيم، وابن عبدالبر–: «ولم يتابع ابن عيينة على شبل في هذا الحديث، ورواه أصحاب الزهري، عنه، عن عبيدالله، [عن شبل]، عن عبدالله بن مالك الأوسي، ويقال: إنه الصحيح»[٢].

وفي تضافر كلمات الأئمة السابقة ما يبين الإجماع على أن ابن عيينة أخطأ في ذكره شبلًا في هذا الحديث، وقد نقل ابن عبدالبر هذا –كما مرَّ– عن «جميع أهل العلم بالحديث»، وإن كان عبَّر بـ«أكثر أهل العلم بالحديث» في موضع آخر مرَّ نقله –أيضًا–.

وتخطئة ابن عيينة فيه كانت معروفة قديمًا، فإنه قد روجع فيه، وذُكر له أن غيرَه لا يذكر فيه شبلًا، لكنه ثبت على ما رواه:

قال الحميدي: «قيل لسفيان: فإن مالكًا ومعمرًا لا يقولان فيه: شبل[٣]، قال: لكني أقوله، قد أتقنته من الزهري في الحديثين كلاهما»[٤].

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (١/٥٠١-٥٠٤).

(٢) أسد الغابة (٢/٣٥١)، وما بين المعقوفين سقط في المطبوع، ولا بد منه.

(٣) في مطبوعة المعرفة والتاريخ: «يقولان فيه شك»، وليس معنى هذا ظاهرًا، ولا يتواءم مع واقع الروايات، والظاهر أن الصواب ما أثبتُّه، وهو في مخطوط الكتاب (ق١٢٨) محتمل له، وإن كان سبق نظر الناسخ –فيما يظهر–، فأسقط «لا» بعد «معمرًا».

(٤) المعرفة والتاريخ (١/٤٣٣).

وقال ابن المديني: «حدثنا سفيان، قال: حفظناه من فِيِّ الزهري»[١]، وقال: «قلت لسفيان: إن بعضهم يجعله عن واحد، قال: لكني أحدثك عن الزهري، قال: ثنا عبيدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل: كنا عند النبي ﷺ...»، قال سفيان: «هذا حفظناه من فِيِّ الزهري، ولعمري لقد أتقنَّاه إتقانًا حسنًا»[٢].

قال البيهقي: «والحفاظ يزعمون أن ابن عيينة أخطأ في ذِكرِه شبلًا في إسناده، وهو يقول: حفظناه من فِيِّ الزهري، وأتقنَّاه»[٣].

والصحيح أن ثبات الراوي على حديثه قد يكون دليلًا على تثبته وحفظه وعدم اضطرابه، لكنه لا يستلزم كونه مصيبًا في حقيقة الأمر، فقد يثبت الراوي على خطئه، ولهذا نظائر عن ابن عيينة نفسه[٤].

وقد تبيَّن بما سبق أن عامة الأئمة، بدون خلاف يذكر -فيما وجدت-، يخطِّئون سفيان بن عيينة في ذِكره شبلًا بهذه الصفة، ومنهم من روى توثُّق سفيان من روايته، كالبخاري، ويعقوب بن سفيان الفسوي، والبيهقي، والخطيب البغدادي.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن الزهري يروي حديث الأمة:

---

(١) صحيح البخاري (٦٨٢٧)، الفصل للوصل المدرج في النقل (٤٩٧/١).

(٢) سنن البيهقي (٢٢٢/٨).

(٣) معرفة السنن والآثار (٢٨٩/١٢).

(٤) منها: ما روى العباس بن يزيد عنه، عن ابن عجلان، عن عياض بن عبدالله بن أبي سرح، أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: «ما أخرجنا على عهد رسول الله ﷺ إلا صاعًا من دقيق، أو صاعًا من تمر...»، الحديث. قال العباس: فقال له علي بن المديني: يا أبا محمد، أحدٌ لا يذكر في هذا: «الدقيق»! قال: «بلى، هو فيه».

فكان ابن عيينة متوثِّقًا من روايته، وأكَّدها، ثم وردت روايةٌ أنه شكَّ في لفظها، ثم تركها أخيرًا، قال حامد بن يحيى: «فأنكروا عليه «الدقيق»، فترَكه سفيان»، انظر: سنن أبي داود (١٦١٨)، سنن النسائي الصغرى (٥٢/٥)، الكبرى (٢٢٩٣)، سنن الدارقطني (٢٠٩٩).

ومنها: أن ابن عيينة روى عن عبدالرحمن بن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن سعيد بن المسيب، عن أم سلمة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا دخل العشر، فأراد أحدكم أن يضحي، فلا يَمَسَّ من شعره ولا من بشره شيئًا»، قيل لسفيان: فإن بعضهم لا يرفعه؟ قال: «لكني أنا أرفعه»، انظر: مسند الحميدي (٢٩٣)، سنن البيهقي (٢٦٦/٩)، ومع ذلك فقد خالفه يحيى القطان -كما في التمهيد (٢٣٦/١٧)-، وهو الحافظ الثبت، وأنس بن عياض -كما في شرح مشكل الآثار (٥٥١٢)-، وهو ثقة مدنيّ كشيخهم عبدالرحمن بن حميد، وغيرهما، فجعلوه موقوفًا، وروايتهما أرجح.

١- عن عبيدالله بن عبدالله، عن شبل، عن عبدالله بن مالك.

٢- وعن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد.

ويروي حديث العسيف:

١- عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد.

٢- وعن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

فأما الإسناد الأول لحديث الأمة، فعبيدالله بن عبدالله بن عتبة ثقة فقيه ثبت[١]، وهو من شيوخ الزهري المعروفين، الذين أخرج الجماعة روايته عنه[٢].

وقد صرح بسماعه من شبل في رواية ابن أبي خيثمة موضع الدراسة، وفي روايتي الزبيدي، ويونس، عن الزهري، عنه.

وشبل اختُلف في اسمه، وتفاوتت الأقوال فيه[٣]، وقد قيل بصحبته اعتمادًا على رواية سفيان بن عيينة، المارِّ بيان غلطها، ولهذا نفى صحبته بعض الأئمة، كابن معين، والترمذي، وأبي عوانة، والنخشبي[٤].

ومن ثم، فهو تابعي، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا.

لكن لعل روايته مقبولة، وجهالته يُتخفف فيها، لعدم انفراده بأصل، فقد صح الحديث الذي رواه من طريق أخرى، ولعله لأجل ذلك جزم أئمة بصحبة عبدالله بن مالك، كالبخاري، وأبي حاتم، وابن حبان[٥]، وحديثه إنما هو «عند شبل»[٦].

ولعله لأجل ذلك قال ابن حجر عن الحديث من هذه الطريق: «إسناده صحيح»[٧].

---

(١) تقريب التهذيب (٤٣٠٩).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٢٦/٤٢٤).

(٣) انظر في ذلك: تاريخ ابن معين، برواية الدوري (٣/٨، ٥٦)، التاريخ الكبير (٥/١٩)، سنن الترمذي (٤/٤١)، معجم الصحابة، للبغوي (٣/٣٢٦)، الاستيعاب (٢/٦٩٣)، تهذيب الكمال (١٢/٣٥٥)، تحفة الأشراف (٦/٤٧٨)، الإصابة (٣/٣٠٣).

(٤) سبق نقل كلام ابن معين، والترمذي، والنخشبي. وانظر: مسند أبي عوانة (٤/١٩٠).

(٥) التاريخ الكبير (٥/١٩)، الجرح والتعديل (٥/١٥٠)، الثقات (٣/٢٣٠).

(٦) معرفة الصحابة، لأبي نعيم (٤/١٧٧٧).

(٧) الإصابة (٤/١٩٠).

وأما الإسناد الثاني لحديث الأمة، وهو الإسناد الأول لحديث العسيف -أيضًا-، وهو رواية الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، فهو إسناد اتفق عليه البخاري ومسلم، وأخرجه الأربعة كذلك، كما تبين في التخريج، فهو إسناد صحيح.

وأما الإسناد الثاني لحديث العسيف، وهو رواية الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، فقد أخرجه البخاري في صحيحه، كما تبين في التخريج، فهو إسناد صحيح.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أورد ابن أبي خيثمة حديث الأمة من طريق ابن أخي الزهري، عن عمه، قال: أخبرني عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، عن شبل، عن عبدالله بن مالك الأوسي، ثم قال: «كذا قال»، وكأنه يستغرب رواية ابن أخي الزهري، وذلك لأن الأشهر عن الزهري: رواية الحديث عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وإن زاد سفيان بن عيينة عن الزهري شبلًا فيه، فأخطأ.

لكن تبين أن رواية ابن أخي الزهري محفوظة عن عمه، لأنه رواها عنه بعض حفاظ حديث الزهري، كعقيل، والزبيدي، وأن بعض رواتها عن الزهري عطفها على روايته عن عبيدالله، عن زيد بن خالد.

ثم أورد ابن أبي خيثمة حديثي الأمة، والعسيف، من رواية سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيدالله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وشبل، ونقل عن ابن معين تخطئتَه لذكر شبل فيه، وأقرَّه على ذلك.

وقد تبين أنه يؤيد ذلك: مخالفة ابن عيينة لجماعة الرواة عن الزهري ممن لم يذكر شبلًا فيه، وأن الظاهر أن ابن عيينة دخل عليه ذكر شبل من إسناد حديث الأمة، الذي يرويه الزهري، عن عبيدالله، عن شبل، عن عبدالله بن مالك.

وقد حكم بخطأ ابن عيينة جمع كبير من الأئمة، حتى قال ابن عبدالبر في موضع: «وذِكرُه في هذا الحديث شبلًا خطأٌ عند جميع أهل العلم بالحديث».

وممن وجدتُه حكم بذلك، أو أشار إليه -سوى ابن معين-: البخاري، ومحمد بن يحيى النيسابوري، ويعقوب بن سفيان الفسوي، وأبو حاتم الرازي، والترمذي، وابن أبي عاصم، والبزار، والنسائي، وأبو عوانة، وأبو القاسم البغوي، والعقيلي، والطبراني، وابن السكن، والدارقطني، والبيهقي، والنخشبي، وابن عبدالبر، والخطيب البغدادي، وابن الأثير.

الحديث الرابع والعشرون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (٣٦٥/١):

(١٢٩٩) وعمرو بن خارجة.

١٣٠٠- حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا بكير بن أبي السميط، قال: حدثنا قتادة، عن شهر بن حوشب، عن عمرو بن خارجة، قال: خطبنا النبي، فقال: «لا تجوز وصية لوارث».

وشهر لم يسمع من عمرو بن خارجة:

١٣٠١- حدثناه أبي، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة، عن النبي ﷺ، نحوه.

❑ التخريج:

الوجه الأول: شهر بن حوشب، عن عمرو بن خارجة:

* أخرجه أبو داود الطيالسي (١٣١٣) عن هشام،

وسعيد بن منصور (٤٢٨) -ومن طريقه الخطابي في غريب الحديث (٥١٤/١)- عن هشيم، عن طلحة أبي محمد مولى باهلة -هو ابن عبدالرحمن-،

وأحمد (١٧٦٦٥، ١٨٠٨٢)، والطبراني في الكبير (٣٥/١٧)، من طريق همام بن يحيى،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٧٨٨) من طريق محمد بن عبيدالله،

والنسائي في الصغرى (٢٤٧/٦)، والكبرى (٦٤٣٧)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٣٩/مسند علي)، والطبراني (٣٥/١٧) من طريق إسماعيل بن أبي خالد،

وأبو أحمد العسكري في الصحابة -كما نقل مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (١٥٩/١٠)- من طريق أزهر بن جميل، عن محمد بن سواء، عن سعيد بن أبي عروبة،

وعلقه ابن أبي حاتم في العلل (٨١٧) عن أبان بن يزيد العطار،

وعلقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٠٠٩/٤) عن الحجاج بن أرطاة،

والمسعودي،

والحسن بن دينار،

الأحد عشر راويًا (هشام، وطلحة، وهمام، ومحمد بن عبيدالله، وإسماعيل بن أبي خالد، وابن أبي عروبة، وأبان، والحجاج، والمسعودي، والحسن بن دينار) عن **قتادة**، به، مطوَّلًا ومختصرًا، ولفظ هشام المطوَّل: قال عمرو بن خارجة: إني لتحت جران ناقة رسول الله ﷺ، وإنها لتقصع بجرة، وإن لعابها ليسيل بين كتفي، فسمعته يقول: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، ولا تجوز لوارث وصية، الولد للفراش، وللعاهر الحجر، ومن ادعى إلى غير أبيه، أو انتمى إلى غير مواليه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه صرف ولا عدل»، ولم يُذكر في لفظ إسماعيل بن أبي خالد عند الطبري إلا لعن من ادعى إلى غير أبيه، أو انتمى إلى غير مواليه.

إلا أن إسماعيل بن أبي خالد أسقط شهرًا، فجعله عن قتادة، عن عمرو بن خارجة.

* وأخرجه محمد بن إسحاق في السيرة -كما في مختصرها لابن هشام (٢/٦٠٥)- عن ليث بن أبي سليم،

وعبدالرزاق (١٦٣٠٦، ١٦٣٧٦) -ومن طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٧٨٧)- عن معمر، والدارقطني (٤٢٩٩) من طريق عبدالرحمن بن مرزوق، عن عبدالوهاب بن عطاء، عن سعيد بن أبي عروبة، وعلقه البخاري في التاريخ الكبير (٦/٣٠٤) عن شبابة، عن مغيرة بن مسلم، وورقاء، أربعتهم (معمر، وابن أبي عروبة، ومغيرة، وورقاء) عن مطر بن طهمان الوراق،

وأسلم بن سهل بحشل في تاريخ واسط (ص١١٦) من طريق سليمان بن الحكم الواسطي، عن القاسم بن الوليد، عن قتادة، عن الحسن البصري،

وعلقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤/٢٠٠٩) عن أبي بكر الهذلي،

أربعتهم (ليث، ومطر، والحسن، وأبو بكر الهذلي) عن **شهر بن حوشب**، به، بنحوه، مطوَّلًا ومختصرًا.

الوجه الثاني: شهر بن حوشب، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة:

* أخرجه أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (عقب ٤٣١)،

وابن أبي شيبة (٥٩٠٩، ١٧٩٨٧، ٢٦٦٣١، ٣١٣٦٠) -وعنه ابن ماجه (٢٧١٢)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٤٨٢)-،

وأحمد (١٧٦٦٤، ١٧٦٦٩، ١٨٠٨١، ١٨٠٨٦)،

والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٨٢) عن سعدان بن يزيد،

والطبراني (١٧/٣٤) عن إدريس بن جعفر،

وابن عبدالبر في الاستذكار (٢٣/١٤) من طريق الحسن بن محمد بن الصباح،

ستتهم (أبو عبيد، وابن أبي شيبة، وأحمد، وسعدان، وإدريس، والحسن بن محمد) عن **يزيد بن هارون**، به، بنحوه، مطوَّلًا ومختصرًا، وقد قطَّعه ابن أبي شيبة في المواضع المذكورة، ولم يسق الخرائطي منه إلا لعن من ادعى إلى غير أبيه، أو تولى غير مواليه.

* وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/١٨٣)، وأحمد (١٧٦٧٠، ١٨٠٨٧)، وابن قانع (٢/٢١٨) -ومن طريقه البيهقي (٦/٢٦٤)-، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٠٤٦)، وابن عبدالبر في التمهيد (١٤/٢٩٩)، من طريق الحارث بن محمد بن أبي أسامة، والدارقطني (٤٢٩٩) من طريق عبدالرحمن بن مرزوق، وتمام في الفوائد (٥٠٠) من طريق الحسن بن عرفة، وابن عبدالبر في التمهيد (١٤/٢٩٩) من طريق محمد بن الجهم، ستتهم (ابن سعد، وأحمد، والحارث، وعبدالرحمن بن مرزوق، والحسن بن عرفة، وابن الجهم) عن عبدالوهاب بن عطاء الخفاف،

وأحمد (١٧٦٦٤، ١٧٦٧١، ١٨٠٨١، ١٨٠٨٨) عن محمد بن جعفر غندر،

والنسائي في الصغرى (٦/٢٤٧)، والكبرى (٦٤٣٦)، من طريق خالد بن الحارث،

والطبري في تهذيب الآثار (٣٣٧/مسند علي)، والطوسي في مستخرجه على الترمذي (١٦٣٣)، من طريق محمد بن أبي عدي،

والطبراني في الكبير (١٧/٣٤)، والدعاء (٢١٣١)، من طريق يزيد بن زريع،

خمستهم (عبدالوهاب بن عطاء، وغندر، وخالد، وابن أبي عدي، وابن زريع) عن **سعيد بن أبي عروبة**[1]، به، بنحوه، مطوَّلًا ومختصرًا، ولم يسق الطبري من لفظ ابن أبي عدي، والطبراني من لفظ ابن زريع، إلا لعن من ادعى إلى غير أبيه، أو تولى غير مواليه.

---

(١) عند النسائي في رواية خالد بن الحارث: في الصغرى: عن شعبة، وفي الكبرى: عن سعيد، وقال المزي في تحفة الأشراف (٨/١٥١): «عن شعبة، وفي نسخة: عن سعيد»، والراجح -والله أعلم- أنه عن سعيد، لكونه مشهورًا من حديثه، وغير معروف من حديث شعبة، ولأن لشعبة كلامًا مشهورًا في شهر، ونصَّ البزار على أنه ترك الرواية عنه، انظر: تهذيب التهذيب (٢/١٨٣).

* وأخرجه أحمد (١٧٦٦٥)، والترمذي (٢١٢١)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٧٨٦، ٢٤٨١)، والبزار -كما ذكر ابن كثير في جامع المسانيد والسنن (٦/٥٢٣)-، والنسائي في الصغرى (٦/٢٤٧)، والكبرى (٦٤٣٥)، وأبو يعلى في مسنده (١٥٠٨)، وفي المفاريد (٢٠)، وابن المنذر في الأوسط (٦٦٦٢، ٧٠١٤/الفلاح)، والطبراني (١٧/٣٣) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٢١/٦٠٠)، وابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (٤/١٧٦)، من طريق أبي عوانة الوضاح بن عبدالله،

وأحمد (١٧٦٦٦، ١٨٠٨٢، ١٨٠٨٣)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٣٨/مسند علي)، وابن البختري في الحادي عشر من فوائده (١٢٠/ضمن مجموع مصنفاته)، والطبراني (١٧/٣٤)، والبيهقي (١/٢٥٦)، من طريق حماد بن سلمة،

والدارمي (٢٥٧١، ٣٣٠٣)، والطبراني (١٧/٣٢)، من طريق مسلم بن إبراهيم، والطبري في تهذيب الآثار (٣٣٧/مسند علي) من طريق ابن أبي عدي، كلاهما (مسلم، وابن أبي عدي) عن هشام الدستوائي،

وأسلم بن سهل بحشل في تاريخ واسط (ص١١٦)، والطبراني في الكبير (١٧/٣٤)، والأوسط (٧٧٩١)، من طريق زكريا بن يحيى زحمويه، عن هشيم، والطبراني في الكبير (١٧/٣٣) من طريق القاسم بن عيسى الطائي، كلاهما (هشيم، والقاسم) عن طلحة بن عبدالرحمن،

وابن قانع (٢/٢١٩) من طريق أبان بن يزيد العطار،

والطبراني (١٧/٣٥) من طريق مجاعة بن الزبير،

وعلقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤/٢٠٠٨) عن أبي مريم عبدالغفار بن القاسم[1]،

سبعتهم (أبو عوانة، وحماد، وهشام، وطلحة، وأبان، ومجاعة، وعبدالغفار) عن **قتادة**، به، بنحوه، مطولًا ومختصرًا، ولم يسق الطبري في لفظي حماد وهشام إلا لعن من ادعى إلى غير أبيه، أو تولى غير مواليه، ولم يسق البيهقي في لفظ حماد إلا مطلعه، وهو قول عمرو: «كنت آخذًا بزمام ناقة رسول الله ﷺ وهي تقصع بجرتها، ولعابها يسيل على كتفي».

(١) وقد أخرجه الدارقطني في الأفراد (٤٢٥٣/أطرافه) من طريق أبي مريم، عن عمير بن عبدالله بن بشر، عن قتادة، لا عن قتادة مباشرة، لكنه لم يتضح -بسبب ترتيب الكتاب وفقد أصوله- الوجه الذي يرويه، وهل رواه قتادة عن شهر، وهل ذكر فيه ابن غنم أم لا؟ وأبو مريم متروك متهم -كما في لسان الميزان (٥/٢٢٦)- على كل حال.

* وأخرجه أحمد (١٧٦٧٠، ١٨٠٨٧)، وابن قانع (٢/٢١٩)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٠٤٧)، من طريق الحارث بن أبي أسامة، وتمام في الفوائد (٥٠٠) من طريق الحسن بن عرفة، ثلاثتهم (أحمد، والحارث، والحسن بن عرفة) عن عبدالوهاب بن عطاء، وأحمد (١٧٦٦٤، ١٧٦٧١، ١٨٠٨٨) عن محمد بن جعفر غندر، و(١٧٦٦٤) عن يزيد بن هارون، ثلاثتهم (عبدالوهاب، وغندر، ويزيد بن هارون) عن سعيد بن أبي عروبة، عن مطر بن طهمان الوراق،

وابن بشران في أماليه (٢١٠)، والواحدي في الوسيط (٧١)، من طريق أبي بكر الهذلي، كلاهما (مطر، وأبو بكر الهذلي) عن **شهر بن حوشب**، به، بنحوه، مطوَّلًا ومختصرًا.

الوجه الثالث: شهر بن حوشب، عمن سمع النبي ﷺ:

* أخرجه عبدالرزاق (١٦٣٠٧) -وعنه أحمد (١٧٦٦٣)- عن سفيان الثوري، عن ليث بن أبي سليم، عن **شهر بن حوشب**، به، مطوَّلًا، وزاد في أوله: «إن الصدقة لا تحل لي ولا لأهل بيتي»، وأخذ وبرة من كاهل ناقته فقال: «لا والله ولا ما يساوي هذا، ولا ما يزن هذا».

الوجه الرابع: شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد:

* أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (٢٢٨٧) عن يحيى بن اليمان، عن سفيان الثوري، عن ليث بن أبي سليم، عن **شهر بن حوشب**، به، مختصرًا، قال: عن أسماء بنت يزيد، أراها رفعته...[1].

الوجه الخامس: شهر بن حوشب، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن عمرو بن خارجة:

* أخرجه أحمد (١٧٦٦٣) عن عبدالرزاق، عن سفيان الثوري، عن ليث بن أبي سليم، عن **شهر بن حوشب**، به، مطوَّلًا، وزاد فيه كما في الوجه الثالث.

الوجه السادس: شهر بن حوشب، عن ابن عباس:

* أخرجه أحمد (٢٩٢١) عن أبي النضر هاشم بن القاسم، والدارمي (٢٩٠٦) عن محمد بن يوسف الفريابي، والطبراني في الكبير (١٣٠١١) -ومن طريقه الضياء في المختارة

---

(١) وقع في المطبوع: «أنها رفعته»، وهو تعبير فيه غرابة، وصوابه كما أثبت من المطالب العالية (١٥٣١) نقلًا عن مسند إسحاق.

(٢٨/١١)-، وفي الدعاء (٢١٢٥)، من طريق أسد بن موسى، وفي الكبير (١٣٠١١) من طريق أبي الوليد الطيالسي، وابن عدي في الكامل (٦٢/٥) من طريق عاصم بن علي، و(٧/٧) من طريق عامر بن سيار، ستتهم (أبو النضر، والفريابي، وأسد، وأبو الوليد، وعاصم بن علي، وعامر بن سيار) عن عبدالحميد بن بهرام، عن **شهر بن حوشب**، به[1]، مقتصرًا على لفظ: «أيما رجل ادعى إلى غير والده، أو تولى غير مواليه الذين أعتقوه، فإن عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين إلى يوم القيامة، لا يقبل منه صرف ولا عدل».

الوجه السابع: شهر بن حوشب، عن معاذ بن جبل:

* أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (٣٤٠/مسند علي) من طريق عبيدالله بن عمرو الرقي، عن ليث بن أبي سليم، عن **شهر بن حوشب**، به، مقتصرًا على لفظ: «لعن الله من ادعى إلى غير أبيه، لعن الله من انتمى إلى غير مواليه».

الوجه الثامن: شهر بن حوشب، عن خارجة بن عمرو:

* أخرجه الطبراني (٣٦/١٧) عن عبدالله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، عن محمد بن يوسف الفريابي، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٥٠٠) من طريق جبارة بن المغلس، كلاهما (الفريابي، وجبارة) عن عبدالحميد بن بهرام،

وابن منده في معرفة الصحابة (٥١١/١) من طريق إبراهيم بن أبي سفيان، عن الفريابي، عن عبدالحميد بن جعفر،

كلاهما (ابن بهرام، وابن جعفر) عن **شهر بن حوشب**، به، ولفظ ابن أبي مريم عن الفريابي، عن ابن بهرام: «أيها الناس، لا يحل لي ولا لأحد من مغانم المسلمين ما يزن في هذه الوبرة -وأخذ وبرةً من غارب ناقته- بعد الذي فرض الله لي»، ولفظ جبارة، عن ابن بهرام، وابن أبي سفيان، عن الفريابي، عن ابن جعفر: بينما النبي ﷺ بين شعبتي رحله على العضباء، وإنها لتجتر، فقال: «يا أيها الناس، إن الصدقة لا تحل لي، ولا لأهل بيتي».

---

(١) وقع في معجم الطبراني -وفيه الإسنادان معطوفين-، وفي رواية الضياء من طريقه، أن الحديث موقوف على ابن عباس، والظاهر أنه سقط ذِكرُ النبي ﷺ، ورفعُ الحديث إليه، ويؤيد ذلك أمور، منها: أن سياق الطبراني في الأحاديث المرفوعة من رواية شهر، عن ابن عباس، وأن صيغة الرواية: «قال ابن عباس: قال النبي ﷺ»، فكأنها توهم لأول وهلة أن الحديث من كلام ابن عباس، وكذلك فإن الطبراني أخرج في الدعاء الحديث بأحدِ إسنادَي المعجم الكبير نفسِه، فجاء فيه مرفوعًا بلا خلاف.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث شهر بن حوشب، واختُلف عنه وعمن دونه على أوجه:

الوجه الأول: شهر بن حوشب، عن عمرو بن خارجة:

ورواه عنه: قتادة -من رواية بكير بن أبي السميط، وهشام الدستوائي (في قول الطيالسي، عنه)، وطلحة بن عبدالرحمن (في قول سعيد بن منصور، عن هشيم، عنه)، وهمام بن يحيى، ومحمد بن عبيدالله، وسعيد بن أبي عروبة (في قول أزهر بن جميل، عن محمد بن سواء، عنه)، وأبان بن يزيد (فيما علقه ابن أبي حاتم، عنه)، والحجاج بن أرطاة، والمسعودي، والحسن بن دينار، عنه-، وليث بن أبي سليم -من رواية محمد بن إسحاق، عنه-، ومطر الوراق -من رواية معمر، ومغيرة بن مسلم، وورقاء، وسعيد بن أبي عروبة (في قول عبدالرحمن بن مرزوق، عن عبدالوهاب بن عطاء، عنه)-، والحسن البصري -من رواية سليمان بن الحكم، عن القاسم بن الوليد، عن قتادة، عنه-، وأبو بكر الهذلي -فيما علقه أبو نعيم عنه-.

الوجه الثاني: شهر بن حوشب، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة:

ورواه عنه: قتادة -من رواية سعيد بن أبي عروبة (في قول يزيد بن هارون، وعبدالوهاب بن عطاء، ومحمد بن جعفر غندر، وخالد بن الحارث، ومحمد بن أبي عدي، ويزيد بن زريع، عنه)، وأبي عوانة، وحماد بن سلمة، وهشام الدستوائي (في قول مسلم بن إبراهيم، وابن أبي عدي، عنه)، وطلحة بن عبدالرحمن (في قول زكريا بن يحيى، عن هشيم، وقول القاسم بن عيسى، كلاهما عنه)، وأبان بن يزيد (فيما أخرجه ابن قانع من طريقه)، ومجاعة بن الزبير، وعبدالغفار بن القاسم، عنه-، ومطر الوراق -من رواية عبدالوهاب بن عطاء (في قول أحمد، والحارث، والحسن بن عرفة، عنه)، ومحمد بن جعفر غندر، ويزيد بن هارون، ثلاثتهم عن سعيد بن أبي عروبة، عنه-، وأبو بكر الهذلي (فيما أخرجه ابن بشران، والواحدي، من طريقه)-.

الوجه الثالث: شهر بن حوشب، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن عمرو بن خارجة:

ورواه عنه: ليث بن أبي سليم -من رواية عبدالرزاق، عن سفيان الثوري، عنه-.

الوجه الرابع: شهر بن حوشب، عمن سمع النبي ﷺ:

ورواه عنه: ليث بن أبي سليم -من رواية عبدالرزاق، عن سفيان الثوري، عنه-، معطوفًا على الوجه السابق.

الوجه الخامس: شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد:

ورواه عنه: ليث بن أبي سليم -من رواية يحيى بن اليمان، عن سفيان الثوري، عنه-.

الوجه السادس: شهر بن حوشب، عن معاذ بن جبل:

ورواه عنه: ليث بن أبي سليم -من رواية عبيدالله بن عمرو الرقي، عنه-.

الوجه السابع: شهر بن حوشب، عن ابن عباس:

ورواه عنه: عبدالحميد بن بهرام -من رواية أبي النضر هاشم بن القاسم، ومحمد بن يوسف الفريابي (في قول الدارمي، عنه)، وأسد بن موسى، وأبي الوليد الطيالسي، وعاصم بن علي، وعامر بن سيار، عنه-.

الوجه الثامن: شهر بن حوشب، عن خارجة بن عمرو:

ورواه عنه: عبدالحميد بن بهرام -من رواية محمد بن يوسف الفريابي (في قول عبدالله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، عنه)، وجبارة بن المغلس، عنه-، وعبدالحميد بن جعفر -من رواية إبراهيم بن أبي سفيان، عن محمد بن يوسف الفريابي، عنه-.

وتبين من العرض السابق أنه اختلف في الحديث عن شهر، وعمَّن دونه، على عدة أوجه، وسأحرر الخلافات الدنيا منطلقًا منها لتحرير الخلافات العليا:

أولًا: الخلاف عمَّن دون شهر:

أ) الخلاف عمَّن دون قتادة:

١- هشام الدستوائي:

اختُلف عنه في روايته عن قتادة، عن شهر:

* فرواه أبو داود الطيالسي، عن هشام، عن قتادة، عن شهر، عن عمرو بن خارجة.

* ورواه مسلم بن إبراهيم، ومحمد بن أبي عدي، عن هشام، عن قتادة، عن شهر، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة.

واجتماع الرجلين الثقتين، خاصة مع أن أبا داود السجستاني ذكر أن مسلمًا كان يحفظ حديث هشام، يهدُّه هذًّا[1]، وخاصةً مع ما ذكر لأبي داود الطيالسي من أخطاء[2]، كل

(١) تهذيب التهذيب (٤/٦٥).

(٢) تقريب التهذيب (٢٥٥٠)، تهذيب التهذيب (٢/٩٠).

هذا يدل على أن الطيالسي غلط أو قصَّر عن هشام في هذه الرواية، وأن الصواب عنه: إدخال عبدالرحمن بن غنم في إسنادها.

وقريبٌ أن الطيالسي، أو من دونه، أو بعض النساخ، قد نقل الرواية من (همام)، إلى (هشام)، فإن همامًا يروي هذا الوجه عن قتادة بلا خلاف عنه -كما تبين في التخريج والعرض-.

وقد علَّق الخطابي رواية هشام جازمًا بإدخاله ابنَ غنم، قال: «ورواه هشام، عن قتادة، فأدخل بين شهر بن حوشب، وبين عمرو بن خارجة: عبدَالرحمن بنَ غنم»[(١)]، وكذلك جزم بذلك: أبو نعيم الأصبهاني، وابن عساكر، لما علقا رواية هشام[(٢)].

٢- طلحة بن عبدالرحمن:

اختُلف عنه في روايته عن قتادة، عن شهر:

* فرواه القاسم بن عيسى الطائي، عن طلحة، عن قتادة، عن شهر، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو.

* ورواه هشيم، عن طلحة، واختُلف عنه:

** فرواه سعيد بن منصور، عن هشيم، عن طلحة، عن قتادة، عن شهر، عن عمرو.

** ورواه زكريا بن يحيى زحمويه، عن هشيم، عن طلحة، عن قتادة، عن شهر، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو، كرواية القاسم بن عيسى، عن طلحة.

ومع ثقة سعيد بن منصور وحفظه، إلا أن زحمويه كان من المتقنين كما قال ابن حبان[(٣)]، وهو واسطي كهشيم، وقد توبع هشيم على ما رواه عنه، تابعه القاسم بن عيسى الطائي، وهو صدوق تغير[(٤)]، وهو واسطي كطلحة[(٥)].

---

(١) غريب الحديث (٥١٥/١).

(٢) معرفة الصحابة (٢٠٠٨/٤)، جامع المسانيد والسنن (٥٢٤/٦) -نقلًا عن الأطراف، لابن عساكر-.

(٣) الثقات (٢٥٣/٨).

(٤) تقريب التهذيب (٥٤٧٦).

(٥) ترجمة طلحة عزيزة، وقد ترجمه ابن عدي في الكامل (١٨٢/٥)، وذكر أنه يكنى أبا محمد، ويقال: أبو سليمان، ولم يذكر كونه باهليًّا، وذكر رواية هشيم، والقاسم بن عيسى، عنه، وقال: «روى عن قتادة شيئًا لا يتابعوه عليه»، ثم ذكر أحاديث، ثم قال: «ولطلحة هذا غير ما ذكرتُ من الحديث مما يرويه عن قتادة، منه ما يتابعونه عليه، ومنه ما لا يتابع عليه».

ولم ينسبه هشيم في حديثه هذا، بل قال: «طلحة أبو محمد مولى باهلة»، وعيَّنه الطبراني بطلحة بن عبدالرحمن، ويأتي.

فالظاهر أن سعيد بن منصور قصَّر به، أو كان هشيمٌ قصَّر به لما رواه له، والمحفوظ عن طلحة ذكر عبدالرحمن بن غنم في الإسناد.

ورواية القاسم بن عيسى أخرجها الطبراني، عن أسلم بن سهل، عن القاسم، وهذا إسناد صحيح، وأسلم حافظ، صاحب تاريخ واسط[١]، ومع ذلك، فقد أخرج الطبراني نفسُه روايةَ هشيم في موضع آخر، وقال: «لم يَروِ هذا الحديث عن طلحة بن عبدالرحمن إلا هشيم»[٢].

ولم أجد محملًا تحمل عليه كلمة الطبراني مع ما سبق.

٣- سعيد بن أبي عروبة:

روى الحديثَ سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، وعن مطر الوراق، كلاهما عن شهر، وهما روايتان محفوظتان عن سعيد، عطفهما بعضُ الرواة عنه على بعضهما، فروى محمد بن جعفر غندر، عن سعيد، حديث قتادة، ثم قال: «وقال سعيد: وقال مطر...»، فذكر زيادةً في الحديث، ونحوه ليزيد بن هارون.

وروى عبدالوهاب بن عطاء، عن سعيد، حديث قتادة، ثم قال: «قال سعيد: وحدثنا مطر، عن شهر...».

وهذا يدل على أن سعيدًا كان يحدث بهما معًا. وقد اختُلف عليه فيهما، وسأنظر هنا الخلاف عنه في حديث قتادة، وأترك الخلاف في روايته عن مطر في موضعها:

* فرواه أزهر بن جميل، عن محمد بن سواء، عن سعيد، عن قتادة، عن شهر، عن عمرو.

* ورواه يزيد بن هارون، وعبدالوهاب بن عطاء، ومحمد بن جعفر غندر، وخالد بن الحارث، ومحمد بن أبي عدي، ويزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة، عن شهر، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو.

ومحمد بن سواء صدوق[٣]، وأدنى منه مرتبةً: الراوي عنه: أزهر بن جميل، فهو صدوق يغرب[٤]، وإن صحت هذه الرواية عنهما بإسقاط عبدالرحمن بن غنم، ولم تكن من أخطاء

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٥٥٣)، لسان الميزان (٢/٩٧).

(٢) الأوسط (٨/٨).

(٣) تقريب التهذيب (٥٩٣٩).

(٤) تقريب التهذيب (٣٠٣).

النساخ وأسقاطهم[١]، فإنها خطأ على سعيد، أو تقصير منهما، والصواب ما رواه الجماعة الحفاظ عنه بذكر ابن غنم.

٤- أبان بن يزيد العطار:

رواه عن قتادة:

* فأسنده ابن قانع، عن إبراهيم الحربي، عن أبي سلمة التبوذكي، عن أبان، عن قتادة، عن شهر، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة،

* وعلَّقه ابن أبي حاتم، عن أبان، عن قتادة، عن شهر، عن عمرو.

ولم أجد ما علقه ابن أبي حاتم مسندًا، ورواية ابن قانع صحيحة الإسناد، فالحربي والتبوذكي حافظان[٢]، والمعتمد عن أبان: ما أسنداه.

ب) الخلاف عن قتادة:

تلخص مما سبق، ومما قبله، أنه اختُلف عن قتادة في هذا الحديث:

* فرواه بكير بن أبي السميط، وهمام بن يحيى، ومحمد بن عبيدالله، والحجاج بن أرطاة، والمسعودي، والحسن بن دينار، عن قتادة، عن شهر، عن عمرو بن خارجة.

* ورواه سعيد بن أبي عروبة، وأبو عوانة الوضاح بن عبدالله اليشكري، وحماد بن سلمة، وهشام الدستوائي، وطلحة بن عبدالرحمن، وأبان بن يزيد، ومجاعة بن الزبير، وعبدالغفار بن القاسم، عن قتادة، عن شهر، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة.

* ورواه إسماعيل بن أبي خالد، عن قتادة، عن عمرو بن خارجة.

* ورواه سليمان بن الحكم الواسطي، عن القاسم بن الوليد، عن قتادة، عن الحسن البصري، عن شهر بن حوشب، عن ابن خارجة.

---

(١) فإني لم أجدها إلا في كتاب إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي، نقلًا عن كتاب الصحابة، لأبي أحمد العسكري، وقد نقل مغلطاي بعقبها تعليقةً مشكلةً للعسكري، قال فيها: «وليس يصح سماع شهرٍ هذا الحديثَ من عمرو، لأن ابن أبي عروبة رواه عن قتادة، عن شهر، عن ابن غنم، عن عمرو»، فذكر رواية سعيد بن أبي عروبة بذكر ابن غنم، مع أنه أسند رواية أزهر، عن محمد بن سواء، عن سعيد بن أبي عروبة نفسه، قبل هذا الكلام مباشرة، وليس فيها ابن غنم، والمشكل أنه لا وجه لنفي السماع مع وجود الواسطة، فلا بد من أن الواسطة سقطت في هذه الرواية. وربما كان مغلطاي اختصر شيئًا فحصل الإشكال، والله أعلم.

(٢) انظر فيهما على التوالي: تاريخ بغداد (٥٢٢/٦)، تقريب التهذيب (٦٩٤٣).

وهذا الخلاف في وجهيه الأولين هو الذي عقده ابن أبي خيثمة، وقصد النظر فيه، فإن قتادة هو المدارُ عنده.

وقد أسند روايةَ بكير بن أبي السميط، ثم قال: «وشهر لم يسمع من عمرو بن خارجة»، ثم أسند رواية يزيد بن هارون، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، وفيها ذكر عبدالرحمن بن غنم، مستدلًّا بها على الواسطة بين شهر وعمرو.

والظاهر أن كلمة ابن أبي خيثمة عامَّةٌ في سماع شهر من عمرو بن خارجة، استدلالًا بأنه يدخل بينه وبينه واسطة، وإن كان أَولى الأحاديث دخولًا في كلمته: هذا الحديث.

والمحفوظ عن قتادة رواية الأثبات من أصحابه، وحفاظ حديثه، كسعيد بن أبي عروبة، والدستوائي، ومن تابعهما.

وأقوى رواة الوجه الأول: همام، فإنه من المقدَّمين في قتادة، الحافظين لحديثه، لكنه يأتي في طبقةٍ بعد طبقة سعيد وهشام، ولذا قال البرديجي: «وإذا روى حماد بن سلمة، وهمام، وأبان، ونحوهم من الشيوخ، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ، وخالف سعيدٌ، أو هشامٌ، أو شعبة، فإن القول قول هشام، وسعيد، وشعبة، على الانفراد، فإذا اتفق هؤلاء الأولون [وهم: همام، وأبان، وحماد] على حديثٍ مرفوع، وخالفهم شعبة، وهشام، وسعيد، أو شعبة، أو هشام وحده، أو سعيد وحده، توقف عن الحديث، لأن هؤلاء الثلاثة [شعبة، وسعيد، وهشام] أثبت من همام، وأبان، وحماد»(١).

وقد اتفق سعيد وهشام هاهنا، ووافقهما أيضًا: أبو عوانة، وحماد بن سلمة، وأبان، وهؤلاء من الثقات، فروايتهم أقوى وأصح، خاصة أنهم زادوا متَّفِقِين في إسنادها زيادة تحتاج مزيد ضبط وتثبت، ولا يؤثر تقصير من قصَّر بها على حفظهم لها، خاصة وقد توبع قتادة على ذكرها، حيث تابعه مطر الوراق، عن شهر -كما سبق ويأتي-.

وأما رواة الوجه الأول بإسقاط ابن غنم، فأقواهم همام -كما سلف-، وهم بين صدوق، كبكير بن أبي السميط، والمسعودي(٢)، وضعيف، كالحجاج بن أرطاة(٣)، ومتروك،

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٦٩٥).

(٢) انظر فيهما على التوالي: تقريب التهذيب (٧٥٦، ٣٩١٩).

(٣) قال ابن حجر في تقريب التهذيب (١١١٩): «صدوق كثير الخطأ والتدليس».

كمحمد بن عبيدالله، والحسن بن دينار[١]، فضلًا عن أني لم أجد روايات المسعودي، والحجاج بن أرطاة، والحسن بن دينار، مسنداتٍ.

وقد سأل ابنُ أبي حاتم أباه عن أصح الروايتين، وكان ساق الوجهين عن قتادة، وذكر مطرًا لكونه معطوفًا في بعض الأسانيد على قتادة، فقال أبو حاتم: «عن عبدالرحمن بن غنم أصح»[٢].

وأما رواية إسماعيل بن أبي خالد، فإنه قد قصَّر فيها، فأسقط شهرًا، وشيخَه، ولم يسقط شهرًا عن قتادة -فيما وقفت- غيره، وشهر هو مدار الحديث ومخرجه الذي اشتُهر عنه، وإن كان روي من غير طريقه.

وأما رواية سليمان بن الحكم، فسليمان متروك[٣]، وروايته ضعيفة جدًّا، استغربها الحافظ أسلم بن سهل بحشل حين ساقها، فقال: «... عن الحسن البصري، عن شهر بن حوشب، كذا قال»، ثم عقبها بقوله: «رواه سعيد، وقال: عن مطر وقتادة[٤]، عن شهر، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة، بمثله»[٥]، فهو يشير إلى إعلالها بهذه الرواية عن قتادة، وللحسن رواية أخرى للحديث عن عمرو بن خارجة -كما سيأتي-.

ج) الخلاف عمَّن دون مطر الوراق:

اختلف عن عبدالوهاب بن عطاء، عن سعيد بن أبي عروبة، عن مطر:

* فرواه عبدالرحمن بن مرزوق، عن عبدالوهاب، عن سعيد، عن مطر، عن شهر، عن عمرو بن خارجة.

* ورواه أحمد بن حنبل، والحارث بن أبي أسامة، عن عبدالوهاب، عن سعيد، عن مطر، عن شهر، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو.

* ورواه الحسن بن عرفة، عن عبدالوهاب، عن سعيد، فذكر حديث قتادة، وفيه ذكر عبدالرحمن بن غنم، ثم قال: وزاد مطر في حديث آخر: «ولا يقبل منه صرف ولا عدل».

---

(١) انظر فيهما على التوالي: تقريب التهذيب (٦١٠٨)، لسان الميزان (٤٠/٣).

(٢) العلل (٨١٧).

(٣) لسان الميزان (١٣٨/٤).

(٤) في المطبوع: عن مطر أو قتادة، ولعل الصواب ما أثبت، فهو الموافق لرواية سعيد في كافة مصادرها.

(٥) تاريخ واسط (ص١١٦).

ورواه محمد بن جعفر غندر، عن سعيد، كما رواه الحسن بن عرفة، عن عبدالوهاب، لم يَسُقَا الوجه الإسنادي.

والظاهر من سياقتهما أن مطرًا متابعٌ لقتادة، فهي ملحقة بالرواية عن سعيد، عن مطر، عن شهر، عن عبدالرحمن بن غنم، عمرو بن خارجة.

والمحفوظ عن عبدالوهاب، عن سعيد: رواية الحفاظ، وفيهم الإمام أحمد، وقد تابع سعيدًا عليها: غندر -على ما سبق-، وأما عبدالرحمن بن مرزوق، فهو من جملة الثقات، حيث وثقه الدارقطني، والخطيب البغدادي، وإن كان ابن حبان اتهمه بوضع الحديث[1]، ولا يقاوم ما سبق من مخالفة، وإن كان ربما قصَّر في سياق رواية عبدالوهاب، عن سعيد، عن مطر، حين جاء بها معطوفة في خاتمة روايته عن عبدالوهاب، عن سعيد، عن قتادة[2].

فالمحفوظ عن سعيد: ذكر عبدالرحمن بن غنم في الإسناد.

د) الخلاف عن مطر الوراق:

تلخَّص أنه اختلف عنه:

* فرواه معمر، ومغيرة بن مسلم، وورقاء، عن مطر، عن شهر، عن عمرو بن خارجة.

* ورواه سعيد بن أبي عروبة، عن مطر، عن شهر، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة.

ومعمر ثقة حافظ، لكن في حديثه عن العراقيين نظرًا، قال ابن معين: «إذا حدثك

---

(١) المجروحين (٢/٦١)، سؤالات السهمي للدارقطني (ص١٤٣)، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص١٢٩)، تاريخ بغداد (١١/٥٦٣). وهو عبدالرحمن بن مرزوق بن عطية، أبو عوف البزوري، وفرَّق الذهبي في الميزان (٢/٥٨٨)، وتاريخ الإسلام (٦/٥٦٩)، بينه وبين الذي اتهمه ابن حبان، ولعله اعتمد على أن ابن حبان ذكر أنه «شيخ كان بطرسوس»، وأن هذا بزوري بغدادي -ولذا ترجمه الخطيب في تاريخ بغداد-، لكن تعقبه ابن حجر، فقال في اللسان (٥/١٣٥): «وما أدري لمَ فرق بينهما المؤلف، وما سلفه في ذلك؟ فالبزوري هو الطرسوسي، قدمها، وحدث بها، وكأن الحديث المذكور [الذي ذكره ابن حبان في ترجمته] أُدخل عليه، فإنه باطل. وقد قال الخطيب: «كان ثقة»، ولم يذكره في المتفق والمفترق، فدلَّ على أنه هو».

(٢) سقطت الرواية من فهرسة ابن حجر لسنن الدارقطني في إتحاف المهرة، حيث لم أجدها في بابها من الإتحاف، مع أن الحافظ ذكر (١٢/٤٧٣) الإسناد الأول من إسنادَي عبدالرحمن بن مرزوق، عن عبدالوهاب، ولعله ذهل عن الإسناد المعطوف، أو كان ساقطًا من نسخته، ومن ثم، فلم يتسنَّ التثبت من سقوط عبدالرحمن بن غنم في هذه الرواية، وإن كان ساقطًا في المطبوعة القديمة، وطبعة الرسالة المحققة للسنن.

معمر عن العراقيين فخَفه، إلا عن الزهري، وابن طاوس، فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة، فلا»(١)، ومطر خراساني سكن البصرة.

وروايتا مغيرة، وورقاء، علقها البخاري عن شبابة، ولم أقف عليها مسندة، وهما صدوقان(٢).

وسعيد بن أبي عروبة ثقة حافظ، بصري كمطر، وكان متقنًا لهذا الحديث، فأخذه عن قتادة، ثم أخذه عن مطر، وبيَّن ما بين لفظيهما من التباين والزيادة، فالظاهر أنه أتقَنُ للحديث عن مطر من هؤلاء، خاصة أنه زاد فيه رجلًا، والزيادة تفتقر إلى مزيد حفظ وثبت، وهي مع ثقة الراوي قرينةٌ عند الأئمة على حفظ الرواية.

فالمحفوظ عن مطر: رواية سعيد، بذكر عبدالرحمن بن غنم.

هـ) الخلاف عن ليث بن أبي سليم:

اختُلف على ليث في روايته عن شهر، على عدة أوجه:

* فرواه محمد بن إسحاق، عن ليث، عن شهر، عن عمرو بن خارجة.

* ورواه عبدالرزاق، عن سفيان الثوري، عن ليث، عن شهر، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن عمرو بن خارجة، وعن شهر، عمَّن سمع النبي ﷺ.

* ورواه يحيى بن اليمان، عن سفيان الثوري، عن ليث، عن شهر، عن أسماء بنت يزيد.

* ورواه عبيدالله بن عمرو الرقي، عن ليث، عن معاذ بن جبل.

* وقد جاء عن ليث أيضًا بإبدال مجاهد بشهر، وإسقاط عبدالرحمن بن غنم، فرواه سهل بن عثمان، عن حفص بن غياث، عن ليث، عن مجاهد، عن عمرو بن خارجة(٣).

وليث صدوق اختلط جدًّا، قال أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم: «مضطرب الحديث»، وضعفه غير واحد(٤)، وهذا الاختلاف عنه من اضطرابه.

إلا أن رواية يحيى بن اليمان، عن الثوري، فيها نظر، لأن يحيى صدوق يخطئ كثيرًا، وقد تغير، وروايته عن الثوري خاصة أضعف من غيرها(٥)، وقد خالفه عبدالرزاق، فرواه عن الثوري

---

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة (٣٢٥/١/السفر الثالث).

(٢) تقريب التهذيب (٦٨٥٠، ٧٤٠٣).

(٣) أخرجه الطبراني (٣٥/١٧).

(٤) تقريب التهذيب (٥٦٨٥)، تهذيب التهذيب (٤٨٤/٣).

(٥) تقريب التهذيب (٧٦٧٩)، تهذيب التهذيب (٤٠٢/٤).

مفصلًا بإسنادين كما سبق، ورواية شهر، عن أسماء بنت يزيد، جادةٌ سلكها ابن اليمان، فالظاهر أنه خطأٌ منه.

ورواية سهل بن عثمان، عن حفص، عن ليث، عن مجاهد، عن عمرو، من غرائب سهل بن عثمان، فإنه كان حافظًا ذا غرائب(١).

ومع اضطراب ليث، فإن أقرب رواياته للصواب: ثلاثةُ الأسانيد الأولى، ويظهر -والله أعلم- أن ليثًا غلط في عبدالرحمن بن غنم، ولم يضبطه، فجعله عبدالرحمن بن أبي ليلى، ثم كان يقصّر بالحديث، فيسقط الواسطة بين شهر وعمرو بن خارجة، وربما جعله عن شهر، عن صحابيٍّ مبهم مباشرة.

وأما الرواية عنه، عن معاذ، فقد يكون حدَّث بها مرةً فوهم، ورواية الثوري أثبت عن ليث.

و) الخلاف عن أبي بكر الهذلي، عن شهر:

رواه أبو بكر الهذلي:

* فعلَّقه أبو نعيم عنه، عن شهر، عن عمرو بن خارجة.

* وأسنده ابن بشران، والواحدي، من طريقين عن القطيعي، عن إبراهيم بن عبدالله بن مسلم الكشي، عن مسلم بن إبراهيم، عن أبي بكر، عن شهر، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة.

ولم أجد ما علَّقه أبو نعيم مسندًا، وإسناد المروي عن الهذلي مسندًا صحيح، وهو المعتمد عن الهذلي، وبهذا أشار المزي إلى تعقب ابن عساكر حيث علَّق رواية أبي بكر الهذلي مستفيدًا من تعليق أبي نعيم(٢).

ز) الخلاف في رواية عبدالحميد بن بهرام، وعبدالحميد بن جعفر، عن شهر:

اختُلف فيهما عن محمد بن يوسف الفريابي:

* فرواه الدارمي، عن الفريابي، عن عبدالحميد بن بهرام، عن شهر، عن ابن عباس.

وتابعه عن عبدالحميد: أبو النضر هاشم بن القاسم، وأسد بن موسى، وأبو الوليد الطيالسي، وعاصم بن علي، وعامر بن سيار.

---

(١) تقريب التهذيب (٢٦٦٤).

(٢) تحفة الأشراف (١٥١/٨)، نصب الراية (٤٠٣/٤).

* ورواه عبدالله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، عن الفريابي، عن عبدالحميد بن بهرام، عن شهر، عن خارجة بن عمرو.

وتابعه عن عبدالحميد: جبارة بن المغلس.

* ورواه إبراهيم بن أبي سفيان، عن الفريابي، عن عبدالحميد بن جعفر، عن شهر، عن خارجة بن عمرو.

وهذه ثلاثة أوجه عن الفريابي، وتابعه على الوجهين الأولين منهما جماعة.

ويلاحظ أن الوجهين الأولين متفقان في تسمية شيخ الفريابي: عبدالحميد بن بهرام، والوجهين الأخيرين متفقان في تسمية الصحابي: خارجة بن عمرو.

وأوثق الرواة عن الفريابي: الدارمي، الإمام الحافظ، وإبراهيم بن أبي سفيان، وهو ثقة(١)، وأما عبدالله بن محمد بن أبي مريم، فقد تكلم ابن عدي في روايته عن الفريابي(٢)، ولا تنفعه متابعة جبارة بن المغلس، فإنه ضعيف جدًّا، بل اتهم بالكذب(٣).

ويرجح جانب رواية الدارمي، عن الفريابي، ما جاء من متابعاتٍ للفريابي من جمعٍ من الثقات، عن عبدالحميد بن بهرام، ما يدل على أنه هو مخرج هذا الإسناد، لا عبدالحميد بن جعفر، وعلى أنه يرويه عن شهر، عن ابن عباس، لا عن خارجة بن عمرو.

وقد قال ابن منده وترجم لخارجة: «هكذا رواه الفريابي، ووهم فيه، والصواب: عمرو بن خارجة»(٤)، والعرض السابق يشكل على هذا، فالظاهر أن الوهم ممن دون الفريابي، والظاهر أن المحفوظ عن عبدالحميد بن بهرام: روايته عن شهر، عن ابن عباس، لكن لعل ابن منده يشير إلى الصواب في حقيقة الأمر، لا عن عبدالحميد، بتصويب عمرو بن خارجة، وكذلك كان صوبه الطبراني، ثم أبو نعيم الأصبهاني أيضًا، لكن دون تحديد للواهم(٥).

وأما ذِكرُ عبدالحميد بن جعفر، فقد وهَّم أبو نعيم فيه بعضَ المتأخرين، وهو يومئ بهذا

---

(١) الأنساب، للسمعاني (١٠/٥٣٧)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لابن قطلوبغا (٢/١٩٠).

(٢) الكامل (٥/٤١٩).

(٣) اقتصر ابن حجر في تقريب التهذيب (٨٩٠) على وصفه بالضعف، مع أنه روي عن ابن معين تكذيبه، وقال الدارقطني: «متروك»، و ضعفه غيرهما، وإن دافع عنه وقواه آخرون. انظر: تهذيب التهذيب (١/٢٨٩).

(٤) معرفة الصحابة (١/٥١١).

(٥) المعجم الكبير (١٧/٣٢)، معرفة الصحابة (٤/٢٠٠٨).

إلى ابن منده غالبًا[١]، قال: «وأخطأ فيه بعض المتأخرين، فقال: الفريابي، عن عبدالحميد بن جعفر، وهو ابن بهرام، وليس بابن جعفر»[٢]، والأظهر أن الوهم من الرواة، لا من المتأخر، ولذا أجمل ابن حجر الواهم فيه، قال: «روى ابن منده من طريق عبدالحميد بن جعفر، كذا فيه، والصواب: ابن بهرام»[٣].

فالمحفوظ في هذا الإسناد أنه من رواية عبدالحميد بن بهرام، عن شهر، عن عبدالله بن عباس.

ثانيًا: الخلاف عن شهر بن حوشب:

تبين مما سبق أنه اختُلف عن شهر على أوجه:

* فرواه قتادة، ومطر الوراق، وأبو بكر الهذلي، عن شهر، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة،

* ورواه ليث بن أبي سليم، فلم يضبطه، فرواه عن شهر، عن عمرو بن خارجة، وعن شهر، عن ابن أبي ليلى، عن عمرو، وعمَّن سمع النبي ﷺ، وعن معاذ،

* ورواه عبدالحميد بن بهرام، عن شهر، عن ابن عباس.

وشهر في نفسه صدوق كثير الأوهام[٤]، ويظهر أن الوجهين الأول والثالث محفوظان عنه، فإنه قد اتفق على الأول: قتادة الحافظ الثقة[٥]، مع مطر الوراق، وإن كان صدوقًا كثير الخطأ[٦]، وأبي بكر الهذلي، لكنه أخباري متروك الحديث[٧]، وقد روى الوجهَ الثالث عبدُالحميد بنُ بهرام، وهو صدوق، حافظ لحديث شهر[٨]، فيظهر أنه حدَّثه به كذلك.

ومع ذلك، فالأقرب إلى الصواب في حقيقة الرواية، وواقع الأمر: ما رواه قتادة، ومطر، لاتفاقهما، ولأن ليث بن أبي سليم تابعهما عليه في الجملة، ولأنه جاء عن عمرو بن خارجة

---

(١) سلفت الإحالة في ذلك في الحديث التاسع عشر (ص٣٢٣).

(٢) معرفة الصحابة (٢/٩٧٢).

(٣) الإصابة (٢/١٩٢).

(٤) تقريب التهذيب (٢٨٣٠).

(٥) تقريب التهذيب (٥٥١٨).

(٦) تقريب التهذيب (٦٦٩٩).

(٧) تقريب التهذيب (٨٠٠٢).

(٨) تقريب التهذيب (٣٧٥٣) -وقال فيه: «صاحب شهر بن حوشب»-، تهذيب التهذيب (٢/٤٧٣).

من طرق أخرى -كما سيأتي-. فلعل شهرًا كان ضابطًا له، حيث ثبت عليه حيث حدَّث به ثلاثةً من الرواة.

وقد حمَّل الجوزجانيُّ شهرًا الاضطراب فيه، حتى ما كان من اضطراب ليث بن أبي سليم، وما كان من الأوجه غير المحفوظة، قال: «شهر بن حوشب أحاديثه لا تشبه حديث الناس...، عمرو بن خارجة: «كنت آخُذُ بزمام ناقة رسول الله ﷺ»، أسماء بنت يزيد: «كنت آخُذُ بزمام ناقة رسول الله ﷺ»، كأنه مولعٌ بزمام ناقة النبي ﷺ! وحديثه دالٌّ عليه، فلا ينبغي أن يُغتر به وبروايته»[1]، وما سبق يبين ما في هذا من نظر، إلا إن كان الجوزجاني يومئ إلى حديث آخر لشهر، عن أسماء، قالت: إني لآخذة بزمام العضباء: ناقة رسول الله ﷺ، إذ أنزلت عليه المائدة كلها...[2].

الحكم على الوجه الراجح:

ترجَّح أن شهرًا يرويه عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة.

وسماع شهر من عبدالرحمن بن غنم ثابت في أحاديث عديدة يرويها عنه[3]، وصرح بسماعه منه: البخاري[4].

وعبدالرحمن بن غنم ثقة مشهور، وثقه ابن سعد، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، بل اختلف في صحبته، وكان من الفقهاء[5]، وقد صح تصريحه بالسماع من صحابيه عمرو بن خارجة في رواية أحمد، وسعدان، عن يزيد بن هارون، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن شهر.

وما بقي إلا الضعف في شهر، وكثرة أوهامه، لكن سبق أن من قرائن ضبطه للحديث: ثباته على روايته لثلاثة من الرواة: قتادة، ومطر الوراق، وأبي بكر الهذلي.

كما أنه توبع عليه في الجملة، فقد جاء الحديث عن عمرو بن خارجة من أوجه أخرى:

---

(١) أحوال الرجال (ص١٥٦).

(٢) أخرجه إسحاق بن راهويه (٢٢٩٨)، وأحمد (٢٧٥٧٥)، والطبراني (١٧٨/٢٤)، وغيرهم.

(٣) انظر -مثلًا-: الزهد، لابن المبارك (٧١٤، ٨٨٢)، مسند أحمد (١٧٩٩٥، ٢١٧٢٤، ٢٢٩٠٦)، مسند عبد بن حميد (١١٣)، تهذيب الآثار، للطبري (٢٦٠/مسند علي)، الجعديات (٣٤٢٣، ٣٤٢٤)، معجم الصحابة، للبغوي (١٢٢٠).

(٤) التاريخ الكبير (٢٥٨/٤).

(٥) تقريب التهذيب (٣٩٧٨)، تهذيب التهذيب (٥٤٣/٢).

١- فجاء من طريق إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن عمرو[١].

وإسماعيل ضعيف[٢]، ولم أجد من ذكر للحسن سماعًا من عمرو، والظاهر أنه لا يثبت.

٢- وجاء من طريق عامر بن مدرك، عن السري بن إسماعيل، عن الشعبي، عن عمرو[٣].

وعامر لين الحديث، والسري متروك[٤].

٣- وجاء من طريق عبدالله بن نافع، عن عبدالملك بن قدامة الجمحي، عن أبيه، عن خارجة بن عمرو[٥].

قال أبو موسى المديني: «هذا الحديث يعرف بعمرو بن خارجة، لا بخارجة بن عمرو»[٦]، قال ابن حجر: «يعني: فلعله قلب»[٧]، وقال ابن حجر في موضع آخر: «ولعله عمرو بن خارجة، انقلب»[٨].

لكن ابن حجر اعترضَ كلامَ أبي موسى بقوله: «حديث عمرو بن خارجة أخرجه أحمد وأصحاب السنن، ومَخرجه مغاير لمخرج حديث خارجة بن عمرو، فالظاهر أنه آخر»[٩]، وهذا لا يكفي في نفي الخطأ، وعدِّه صحابيًّا آخر، فإن الحديث واحدٌ بقصَّته[١٠]، معروفٌ بعمرو بن خارجة، وهو صحابي معروف، خلاف خارجة، والقلب في هذا سهل.

---

(١) أخرجه الطبراني (١٧/٣٥)، والدارقطني (٤٢٩٦)، والبيهقي (٦/٢٦٤).

(٢) تقريب التهذيب (٤٨٤)، وهو المكي، إذ روى عنه هذا الحديثَ حفصُ بن غياث، وهو من الرواة عن المكي كما في تهذيب الكمال (٣/١٩٩)، وكذا فإن البيهقي ضعَّف إسناده قبل أن يسوقه، خلافًا لابن الملقن، حيث قال في البدر المنير (٧/٢٧١): «وإسماعيل هذا ثقة، وليس بالمكي الضعيف»، ولم يَسُق ما يؤيد قوله.

(٣) أخرجه الطبراني (١٧/٣٥).

(٤) تقريب التهذيب (٣١٠٨، ٢٢٢١).

(٥) أخرجه الطبراني (٤١٤٠)، والعسكري في الصحابة -كما ذكر ابن الأثير في أسد الغابة (٣/٧١٧)-.

(٦) أسد الغابة (١/٥٦٤).

(٧) الإصابة (٢/١٩٢).

(٨) التلخيص الحبير (٣/١٩٩).

(٩) الإصابة (٢/١٩٢).

(١٠) وسياق متنه هذه الرواية: عن خارجة، أن رسول الله ﷺ قال يوم الفتح وأنا عند ناقته: «ليس لوارث وصية، قد أعطى الله -عز وجل- كل ذي حق حقه، وللعاهر الحجر، من ادعى إلى غير أبيه، أو تولى غير مواليه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا يوم القيامة».

والإسناد ضعيف بضعف عبدالملك بن قدامة[١]، وأبوه ذكره ابن حبان في الثقات، ولم أجد فيه كلامًا لغيره، فلذا قال الحافظ: «مقبول»[٢]، وقال الذهبي: «وُثِّق»[٣]، وقال في موضع: «صويلح»[٤].

فطريقا الحسن، وعبدالملك بن قدامة، عن أبيه، يصلحان لزيادة قوة رواية شهر بن حوشب، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة، فيكون حسنًا لغيره.

ولأجل هذا، وللشواهد من أحاديث الصحابة الآخرين وإن كان فيها ضعف، قال الترمذي وأخرج رواية شهر، ونقل تضعيف أحمد، فتوثيق البخاري، له: «هذا حديث حسن صحيح»[٥].

وقال ابن عبدالبر، وأسند رواية شهر: «أجمع العلماء على القول بأن لا وصية لوارث، وعلى العمل بذلك، قطعًا منهم على صحة هذا الحديث، وتلقيًا منهم له بالقبول، فسقط الكلام في إسناده»[٦].

وقال في موضع آخر: «وقد روي عن النبي ﷺ من أخبار الآحاد أحاديثُ حسانٌ في أنه لا وصية لوارث، من حديث عمرو بن خارجة، وأبي أمامة الباهلي، وخزيمة بن ثابت، ونقله أهل السير في خطبته بالوداع ﷺ، وهذا أشهر من أن يحتاج فيه إلى إسناد»[٧].

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أشار ابن أبي خيثمة في الخلاف على قتادة إلى ترجيح إدخال عبدالرحمن بن غنم بين شهر بن حوشب وعمرو بن خارجة.

ونص في كلامه على أن شهرًا لم يسمع من عمرو بن خارجة، ولعله أخذ من انقطاع الرواية أن إدخال الواسطة قوي راجح[٨].

---

(١) تقريب التهذيب (٤٢٠٤).

(٢) تقريب التهذيب (٥٥٢٥).

(٣) الكاشف (٤٥٥٦).

(٤) تاريخ الإسلام (٧٢٢/٣).

(٥) السنن (٤٣٤/٤).

(٦) الاستذكار (١٤/٢٣).

(٧) التمهيد (٤٣٩/٢٤)، وانظر: (٢٩٠/٢٤).

(٨) انظر ما سبق في المطلب الرابع من المبحث الثالث من القسم الأول (ص٥٥) حول هذه القرينة.

لكن يؤيد ما رجَّحه ابن أبي خيثمة: أن إدخال ابن غنم هو رواية الأثبات من أصحاب قتادة، كابن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وتابعهما جماعة، ثم إنهم زادوا في الإسناد ما يحتاج مزيد ضبط وتثبت، وكان أسهل عليهم تركه، فدل على ضبطهم له، ثم قد جاءت متابعة مطر الوراق، لقتادة، عن شهر، بذكر الواسطة.

ووافق ابنَ أبي خيثمة على ترجيح إدخال الواسطة: أبو حاتم الرازي.

الحديث الخامس والعشرون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٣٨٦-٣٨٧):

(١٣٦٨) وعامر بن شهر:

١٣٦٩- حدثنا عبدالله بن جعفر، قال: حدثنا عبيدالله، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عامر -يعني: الشعبي-، عن عامر بن شهر، قال: [قال] النبي ﷺ: «انظروا قريشًا، واسمعوا من قولهم».

كذا قال: إسماعيل، عن الشعبي. وبينهما مجالد:

١٣٧٠- كتب أبو بكر بن أبي شيبة يخبرني عن محمد بن بشر العبدي، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن مجالد، عن الشعبي، عن عامر بن شهر، عن النبي، نحوه.

❑ التخريج:

الوجه الأول: إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عامر بن شهر:

* أخرجه أبو القاسم البغوي في حديث عيسى بن سالم الشاشي (١١٠) -ومن طريقه ابن بشران في أماليه (٣٠٢)-، والطبراني في الكبير -ومن طريقه الضياء في المختارة (٨/٢٠٤)-، من طريق عيسى بن سالم الشاشي،

وابن حبان (٤٥٨٥) من طريق زكريا بن عدي،

كلاهما (عيسى بن سالم، وزكريا بن عدي) عن **عبيدالله بن عمرو**، به، بنحوه مطوَّلًا، ولفظ عيسى: قال: كلمتان سمعتهما، إحداهما من النبي ﷺ، والأخرى من النجاشي، ما يسرني أن لي بإحداهما الدنيا بما فيها، أما التي سمعت من النجاشي، بينما أنا عنده ذات يوم، جاء ابنٌ له من الكتاب، فعرض عليه لوحة، وكنت أفهم كلامهم، فمر بآية، فضحكت، قال: «ما الذي يضحكك؟ والذي نفسي بيده، لقد نزلت من عند جنبي العرش على لسان عيسى ابن مريم»، وأما الذي سمعت من رسول الله ﷺ، فإنه قال: «انظروا قريشًا، فاستمعوا منهم، وذروا أفعالهم». وفي لفظ زكريا: فوالذي نفسي بيده، لأنزلت من عند ذي العرش: إن عيسى ابن مريم قال: «إن اللعنة تكون في الأرض إذا كانت إمارة الصبيان».

* وأخرجه أحمد (١٥٥٣٦) -ومن طريقه الضياء في المختارة (٨/٢٠٣)-، وابن قانع في معجم الصحابة (٢/٢٣٨)، من طريق محمد بن مسلم بن أبي الوضاح أبي سعيد المؤدب،

وأحمد (١٨٢٨٦) عن أسود بن عامر، عن شريك بن عبدالله،

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/١٧٦) من طريق أحمد بن يونس الضبي، وأبو ذر الهروي في جزء فيه أحاديث من مسموعاته (٢٣/ضمن الفوائد لابن منده) من طريق أحمد بن منصور، زاج، كلاهما (أحمد بن يونس، وأحمد بن منصور) عن محمد بن عبيد،

ثلاثتهم (أبو سعيد، وشريك، ومحمد بن عبيد) عن **إسماعيل بن أبي خالد**، به، بنحوه، مطولًا، إلا لفظ شريك، ولفظ أحمد بن يونس، عن محمد بن عبيد، فهما مختصران.

إلا أن شريكًا قال: عن إسماعيل، عن عطاء، عن عامر بن شهر.

الوجه الثاني: إسماعيل بن أبي خالد، عن مجالد، عن الشعبي، عن عامر بن شهر:

* هو عند **ابن أبي شيبة** في مسنده (٥٢٨)، ومصنفه (٣٨٨٧٢)، به، بنحوه، مطولًا.

* وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٤١٦)، والسنة (١٥٤٣)،

وعبدالله بن أحمد بن حنبل في زوائده على العلل ومعرفة الرجال (٥٥٢٧)،

كلاهما (ابن أبي عاصم، وعبدالله بن أحمد) عن **ابن أبي شيبة**، به، بنحوه، مطولًا، سوى أن ابن أبي عاصم اختصره في السنة.

* وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣١٣١) عن محمد بن علي بن محرز،

وابن قانع في معجم الصحابة (٢/٢٣٧) من طريق أحمد بن عمر الوكيعي،

كلاهما (ابن محرز، والوكيعي) عن **محمد بن بشر**، به، بنحوه.

* وأخرجه أبو داود الطيالسي (١٢٨١) -ومن طريقه ابن قانع في معجم الصحابة (٣/٩٩)- عن منصور بن أبي الأسود،

وابن سعد (٦/٢٨، ٤١٩/الرابعة من الصحابة)، وأبو داود (٣٠٢٧)، وأبو يعلى (٦٨٦٤)، من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة،

وأحمد (١٥٥٣٦)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢/٢٣٨)، من طريق محمد بن مسلم بن أبي الوضاح أبي سعيد المؤدب،

وأحمد (١٨٢٨٥)، والنجاد في الرد على من يقول: القرآن مخلوق (٢٩)، من طريق سفيان بن عيينة،

وأبو داود (٤٧٣٦) -ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات (٥١٢)، والاعتقاد (ص١٠٨)-، من طريق زكريا بن أبي زائدة،

وحرب بن إسماعيل الكرماني في مسائله (ص٤٢٣) من طريق موسى بن إبراهيم، عن شريك،

وحرب الكرماني في مسائله (ص٤٢٣)، والخلال في السنة (٢٠٠٩)، من طريق أبي عقيل عبدالله بن عقيل الثقفي،

وابن صاعد في جزء من حديثه (٦/ضمن مجموع مصنفات ابن الحمامي) -ومن طريقه ابن عدي في الكامل (١١٧/٤)، والمخلص في المخلصيات (١٢٠٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣١٠/٦١)-، من طريق رواد بن الجراح، عن سفيان الثوري،

ثمانيتهم (منصور بن أبي الأسود، وأبو أسامة، وأبو سعيد المؤدب، وابن عيينة، وابن أبي زائدة، وشريك، وأبو عقيل، والثوري) عن **مجالد بن سعيد،** به[1]، بنحوه، مطولًا، ولفظ أبي أسامة أطولها، وفيه قصة وزيادات، وفي آخره ذكر كتاب النبي ﷺ إلى عمير ذي مران، وبعث مالك بن مرارة الرهاوي، وإسلام علكّ ذي خيوان، وكتاب النبي ﷺ له. ولم يذكر من لفظ ابن عيينة -عند النجاد-، ولا من لفظ ابن أبي زائدة، ولا من لفظ شريك، ولا من لفظ أبي عقيل -عند حرب-، إلا قصة النجاشي، واقتصر أبو داود في طريق أبي أسامة على الزيادات المذكورة.

إلا أن منصور بن أبي الأسود قال عن مجالد، عن الشعبي: عن معمر، بدل عامر بن شهر.

* وأخرجه ابن الأعرابي في معجمه (٨٢٥)، وأبو بكر ابن زياد النيسابوري في فوائده (١١٨/مخطوط)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥١٦٨)، من طريق مالك بن إسماعيل، عن جعفر بن زياد، عن بيان بن بشر،

والخطيب في تلخيص المتشابه (٥٢٣/١) من طريق أبي داود سليمان بن داود النخعي، عن مطرف،

---

(١) سقط في مطبوعة السنة للخلال، ومخطوطته (١٨٢أ)، ذكرُ عامر الشعبي، والظاهر أنه انتقالُ نظرٍ إلى عامر بن شهر، سقط الشعبي لأجله، فليس في أيٍّ من طرق الحديث رواية مجالد، عن عامر بن شهر، مباشرة.

وعلقه الدارقطني في الإلزامات (ص٨٥)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٠٥٧/٤) عن مالك بن مغول،

ثلاثتهم (بيان، ومطرف، ومالك) عن **الشعبي**، به، بنحوه، طوَّله بيان، واختصره مطرف، ولم يُسَق لفظ مالك.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث إسماعيل بن أبي خالد، واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: إسماعيل، عن الشعبي، عن عامر بن شهر:

ورواه عنه: عبيدالله بن عمرو، ومحمد بن مسلم بن أبي الوضاح، ومحمد بن عبيد.

الوجه الثاني: إسماعيل، عن مجالد، عن الشعبي، عن عامر بن شهر:

ورواه عنه: محمد بن بشر العبدي.

الوجه الثالث: إسماعيل، عن عطاء، عن عامر بن شهر:

ورواه عنه: شريك بن عبدالله.

وقد أخرج ابن أبي خيثمة إحدى روايات الوجه الأول، وهي رواية عبيدالله بن عمرو، ثم قال: «كذا قال: إسماعيل، عن الشعبي. وبينهما مجالد»، ثم أسند رواية محمد بن بشر، للتدليل على ما ذكر من وجود مجالد في الإسناد.

والظاهر -والله أعلم- أن الوجهين محفوظان عن إسماعيل بن أبي خالد، أي: أنه حدَّث بكليهما، وليس واحدٌ منهما خطأً عليه، مع كون الصحيح في حقيقة الأمر أنه لم يسمع الحديث من الشعبي، وأن بينهما مجالدًا، كما بيَّن ابن أبي خيثمة.

ويقوي ذلك قرائن، منها:

١- أنه وإن اتفق على إسقاط مجالد ثلاثة من الرواة، فإن الذي ذكره، وهو محمد بن بشر، ثقةٌ حافظٌ[1] مقبولُ الزيادة.

وأما رواة الوجه الأول، فعبيدالله بن عمرو ثقة ربما وهم، وابن أبي الوضاح صدوق يهم، وأوثقهم: محمد بن عبيد، وهو الطنافسي، وهو ثقة يحفظ[2].

---

(١) تقريب التهذيب (٥٧٥٦).

(٢) انظر في الثلاثة على التوالي: تقريب التهذيب (٤٣٢٧، ٦٢٩٨، ٦١١٤).

٢- أن زيادة الرجل في الإسناد أوعر من إسقاطه، والوجه الصعب أحوج لمزيد الإتقان والضبط، وأقرب إلى الصحة، من الوجه السهل.

٣- أن إسماعيل بن أبي خالد موصوف بالتدليس، وصفه بذلك النسائي[١]، وقال العجلي: «وكان ربما أرسل الشيءَ عن الشعبي، فإذا وُقِّفَ أخبَر»[٢]، أي: فإذا سئل عن واسطته إليه صرَّح بها.

وقد نقل العلائي عن يحيى القطان نقدًا لعدة أحاديث بعدم سماع إسماعيل لها من الشعبي، حتى إن القطان بيَّن أنه لم يحمل عن إسماعيل، عن الشعبي، إلا صحاح أحاديثه، أي: ما سمعه منها، سوى حديثين يشك في سماعه لهما[٣]، وبلغ من عناية يحيى القطان بتخليص هذا أنه قرأ على أحمد بن حنبل أحاديثَ لإسماعيل عن الشعبي، فجعل يقول: «عن عامر، عن عامر»، قال أحمد: فقلت: إن في كتابي: «حدثنا عامر، حدثنا عامر»، فقال يحيى: «هي صحاح، إذا كان شيءٌ أخبرتك»، يعني: مما لم يسمعه إسماعيل من عامر[٤].

وقد سرد أحمدُ وابنُه عبدالله في فصلٍ نحوًا من ثلاثين حديثًا وأثرًا لم يسمعها إسماعيل من الشعبي، وبيَّن واسطته فيها مسمًّى ومبهمًا، ختمها عبدُالله بحديثنا هذا[٥]، وهذه قد تكون إشارةً إلى تصويب رواية الواسطة فيه، فإن عددًا من الأحاديث التي ذَكَراها بواسطة، قد رُويت بدونها أيضًا.

٤- أن الحديث معروفٌ عن مجالد، فقد رواه عنه خمسةٌ من الثقات: أبو أسامة حماد بن أسامة، ومحمد بن مسلم بن أبي الوضاح، وسفيان بن عيينة، وزكريا بن أبي زائدة، وأبو عقيل عبدالله بن عقيل، فدلَّ على أنه هو مخرج الحديث من هذا الوجه، وهذه متابعاتٌ قاصرة لرواية محمد بن بشر بذكر مجالد، تؤيد روايتَه، وتقوِّي أن رواية الثلاثة الآخرين عن إسماعيل بإسقاط مجالد إنما جاءت منه على سبيل التدليس.

---

(١) طبقات المدلسين (ص٢٨).
(٢) الثقات (١/٢٢٤).
(٣) جامع التحصيل (ص١٤٥)، وانظر: العلل ومعرفة الرجال، برواية عبدالله (٣/٢١٧).
(٤) العلل ومعرفة الرجال، برواية عبدالله (١/٥١٩، ٢/٥٤٢).
(٥) العلل ومعرفة الرجال، برواية عبدالله (٣/٣٣٦-٣٤٦).

وقد جاء الحديث عن مجالد -مع ما سبق- من رواية سفيان الثوري، عنه، لكن قال الدارقطني: «تفرد به رواد بن الجراح، عن الثوري، عن مجالد، عن الشعبي، عنه»[١]، يعني: عن عامر بن شهر، وكذا ذكر ابن عدي الحديث في منكرات رواد، في ترجمته من الكامل[٢]، ورواد صدوق اختلط بأخرة، فتُرك، وفي حديثه عن الثوري ضعفٌ شديد[٣].

ويلاحظ أن محمد بن مسلم بن أبي الوضاح أبا سعيد المؤدب، رواه عن مجالد، وهو أيضًا من الرواة عن إسماعيل، بإسقاط مجالد، وذلك أنه قرنهما في روايته، فقال: «حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، والمجالد بن سعيد، عن عامر الشعبي».

وأما رواية شريك، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عطاء، عن عامر بن شهر، فإن شريكًا انفرد -فيما وجدت- بذكر عطاء مكان الشعبي، وهو صدوق يخطئ كثيرًا[٤]، وهذا من أخطائه، فقد خالف الثقات والضعفاءَ معًا عن إسماعيل، وكلهم -على اختلافهم في إدخال مجالد وإسقاطه- متفقٌ على أن مخرج الحديث هو الشعبي لا عطاء، كما أنه جاء عن الشعبي من طرق أخرى تدل على ذلك أيضًا، كما سيأتي.

ولذا ذكر الضياء روايةَ شريك، فقال: «والمشهور حديث الشعبي، فإن كان شريكٌ حَفِظَه، فيكون إسماعيل سمعه من الشعبي ومن عطاء»[٥]، لكن هذا الاحتمال بعيد، لما سبق بيانه.

وكان مسلم، وأبو الفتح الأزدي، والحاكم، وابن عبدالبر، ذكروا أنه لم يرو عن عامر بن شهر إلا الشعبي[٦]، ويمكن أن يؤخذ من هذا تخطئة شريك في ذِكرِه عطاء راويًا عن عامر بن شهر.

على أن شريكًا قد رواه بإسناد آخر عن مجالد مباشرة، عن الشعبي، وهو على هذا الإسناد متابَع، فهو له أضبط، لكن يبقى النظر في سماعه من مجالد، فإنه لم يصرح به.

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٢/٩٥).

(٢) (٤/١١٧).

(٣) تقريب التهذيب (١٩٥٨).

(٤) تقريب التهذيب (٢٧٨٧).

(٥) الأحاديث المختارة (٨/٢٠٥).

(٦) المنفردات والوحدان (ص٥٠)، المخزون في علم الحديث (ص١٢٥)، معرفة علوم الحديث (ص٤٦٣)، الاستيعاب (٢/٧٩٢)، وتابعهم المنذري في مختصر سنن أبي داود (٤/٢٤٥) -وإن كان عاد فحكاه بلفظ: قيل، في موضع آخر (٧/١٢٦)-، والمزي في تهذيب الكمال (١٤/٤٣)، وقد استفاده ابن الصلاح في مقدمته (ص٣١٩) من الحاكم، فتتابع من كتب في المصطلح على التمثيل به، وإن تعقبه بعضهم بما لا يَرِد عليه.

هذا، وقد خالف كلَّ مَن سبق (إسماعيلَ بن أبي خالد، وأبا أسامة حماد بن أسامة، ومحمد بن مسلم بن أبي الوضاح، وسفيان بن عيينة، وزكريا بن أبي زائدة، وأبا عقيل عبدالله بن عقيل) عن مجالد: منصورُ بن أبي الأسود، فرواه عن مجالد، عن الشعبي، قال: حدثني معمر، فذكره.

قال أبو حاتم: «هذا غلط، إنما هو: الشعبي، عن عامر بن شهر، عن النبي ﷺ»[١]، وقال ابن حجر: «والمحفوظ في هذا المتن: عن الشعبي، عن عامر بن شهر»[٢].

والظاهر أن منصورًا، وهو صدوق[٣]، لم يضبط اسم عامر بن شهر، فجعله معمرًا، ولم ينسبه.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن إسماعيل بن أبي خالد يرويه عن مجالد بن سعيد، عن الشعبي.

وتبين أنه قد جاء عن مجالد من غير طريق إسماعيل.

ومجالد ليس بالقوي، وقد ضعَّفه جمعٌ من الأئمة[٤]، إلا أنه توبع -كما تبين في التخريج- ثلاث متابعات:

١- متابعة بيان بن بشر، وهو ثقة ثبت[٥]، وقد جاءت من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل، عن جعفر بن زياد، عن بيان، وأبو غسان ثقة متقن[٦]، أما جعفر بن زياد فهو صدوق[٧]، فهذا إسناد حسن.

وليس في رواية بيانٍ أزيَدُ من الكلمتين اللتين سمعهما عامر بن شهر من النبي ﷺ، ومن النجاشي، فهذا قدرُ ما تابع بيانٌ فيه مجالدًا فقط.

---

(١) علل ابن أبي حاتم (٢٦٠٠).
(٢) الإصابة (٦/١٥٠).
(٣) تقريب التهذيب (٦٨٩٦).
(٤) تقريب التهذيب (٦٤٧٨).
(٥) تقريب التهذيب (٧٨٩).
(٦) تقريب التهذيب (٦٤٢٤).
(٧) تقريب التهذيب (٩٤٠).

٢- متابعة مطرف، وهو ابن طريف، وقد رواها عنه أبو داود النخعي، وهو كذاب معروف بوضع الحديث[(١)]، فلا عبرة بروايته.

٣- متابعة مالك بن مغول، إلا أني لم أجدها مسندة.

فالحديث بمتابعة بيانٍ لمجالد صحيحٌ عن الشعبي، ما اتفقا عليه منه فحسب، وأما ما زاده مجالد في بعض الروايات عنه، كرواية أبي أسامة، فيبقى ضعيفًا بضعفه.

وقد صرح الشعبي بسماعه من عامر بن شهر في رواية ابن عيينة، ومنصور بن أبي الأسود -على خطئه في اسم عامر-، كلاهما عن مجالد، فالظاهر صحة سماعه منه.

ولذا فقد ألزم الدارقطني الشيخين إخراج حديث عامر على مذهبهما[(٢)]، مما يدل على صحته عنده.

وقال ابن عبدالبر في ترجمة عامر بن شهر: «ولست أحفظ له إلا حديثًا واحدًا حسنًا»[(٣)]، فساقه بالقدر الذي رواه مجالد وبيان معًا.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

رجَّح ابن أبي خيثمة أن بين إسماعيل بن أبي خالد وبين الشعبي في الحديث: مجالدَ بن سعيد، ولم يصرح بقرينة لتأييد ذلك، لكن أيَّده: ثقة زائد الواسطة: محمد بن بشر العبدي، وحفظه، وأن الزيادة أصعبُ من النقص، وأحوجُ إلى الإتقان، وأن إسماعيل بن أبي خالد مدلس، ويُسقِط واسطته في أحاديث عديدة من حديثه عن الشعبي، وأن الحديث معروفٌ عن مجالد، رواه عنه عددٌ من الثقات.

وتبيَّن أن ثَمَّ ما يشبه الإشارة من عبدالله بن أحمد بن حنبل إلى موافقة ابن أبي خيثمة على ذلك.

---

(١) لسان الميزان (٤/١٦٣).

(٢) الإلزامات (ص٨٣).

(٣) الاستيعاب (٢/٧٩٢).

الحديث السادس والعشرون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٣٩١-٣٩٢):

(١٣٩٣) وعقبة بن الحارث:

١٣٩٤- حدثنا هوذة بن خليفة، قال: حدثنا ابن جريج، قال: سمعت ابن أبي مليكة يقول: حدثني عقبة بن الحارث، أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب، قال: فجاءته أمة سوداء، فقالت: قد أرضعتكما. فجئتُ النبيَّ ﷺ، فذكرتُ ذلك له، فأعرض، فذكرتُ ذلك له، فقال: «كيف وقد زَعَمَتْ أنها أرضعتكما؟»، فنهاني عنها.

كذا قال: ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث.

وتابعه عمر بن سعيد بن أبي حسين، قال: قال لي ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث، أنه تزوج ابنة أبي إهاب التميمي...، ثم ذكر عن النبي نحوَ الحديث.

١٣٩٥- حدثنا محمد بن سليمان لوين، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أمية، عن ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث، قال: أتيت النبي، فقلت: إني تزوجت ابنة أبي إهاب...، ثم ذكر الحديث.

اتفق ابن جريج، وعمر بن سعيد، وإسماعيل بن أمية، على: ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث.

وقال ابن جريج في حديثه عن ابن أبي مليكة: قال: حدثني عقبة بن الحارث.

وابن أبي مليكة قد أدخل بينه وبين عقبة بن الحارث في هذا الحديث رجلًا:

١٣٩٦- حدثنا عبيدالله بن عمر، قال: حدثنا حماد بن زيد، قال: حدثنا أيوب، عن عبدالله بن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث -قال: وسمعته يحدث-، قال: حدثني صاحبٌ لي، عن عقبة بن الحارث، قال: تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب...، ثم ذكر عن النبي الحديث.

كذا قال حماد بن زيد، زاد في الحديث رجلًا لم يُسمه. وأسمى الرجلَ إسماعيل بن علية:

١٣٩٧- حدثنا أبي، قال: حدثنا إسماعيل بن علية، قال: حدثنا أيوب، عن عبدالله بن أبي مليكة، قال: حدثني عبيد بن أبي مريم، عن عقبة بن الحارث، ولكني لحديث عبيد

بن أبي مريم أحفظ[1]، قال: تزوجت امرأة، فجاءتنا امرأة سوداء...، ثم ذكر الحديثَ عن النبي ﷺ.

☐ التخريج:

الوجه الأول: ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث:

* أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٢٧٣/٢) عن محمد بن شاذان،

وعن محمد بن العباس،

وابن قانع (٢٧٣/٢)، والقطيعي في الرابع من الفوائد المنتقاة العوالي من حديثه: القطيعيات (٥٣/مخطوط) -ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة (٤١٠/٦)-، عن بشر بن موسى،

والطبراني في الكبير (٣٥٢/١٧) عن علي بن عبدالعزيز،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٤٠٦) من طريق الحارث بن أبي أسامة،

والحنائي في السابع من الحنائيات (١٩٤) من طريق أبي زرعة الدمشقي،

ستتهم (محمد بن شاذان، ومحمد بن العباس، وبشر بن موسى، وعلي بن عبدالعزيز، والحارث، وأبو زرعة) عن **هوذة بن خليفة**، به، بمثله.

* وأخرجه الشافعي في الأم (٢٢٤١) -ومن طريقه البيهقي في الكبير (٤٦٣/٧)، والصغير (٢٨٧٠)، ومعرفة السنن (١٥٤٩٤)- عن عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد،

وعبدالرزاق (١٣٩٦٧، ١٥٤٣٦) -ومن طريقه أحمد (١٦١٥٤)، وأبو عوانة (٤٤٤٤)، وابن المنذر في الأوسط (٧٤٤٧، ٨٣٠٢/الفلاح)، والطبراني (٣٥١/١٧)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٤٠٧)-،

وأحمد (١٦١٥٣) -ومن طريقه البيهقي (٤٦٣/٧)-، والبخاري (٢٦٥٩) -ومن طريقه ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (٤٥٤/١)-، من طريق يحيى بن سعيد القطان،

والدارمي (٢٣٠١)، والبخاري (٢٦٥٩)، وابن الجارود (١٠١٠)، وأبو عوانة (٤٤٤٣)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٥٧٢)، والدارقطني (٤٣٧٠)، والبيهقي

---

(١) كذا في المطبوع، والمخطوط (ق١٣٣)، وقد سقط منه -كما يتبين بالتخريج- قول ابن أبي مليكة: وقد سمعته من عقبة، ولكني...

في الكبير (٤٦٣/٧)، والصغير (٢٨٧٠)، والخطيب في الكفاية (ص٢٨٨)، من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل،

ومسلم -كما ذكر النخشبي في تخريج الحنائيات (٩٦٤/٢)[1]-، وأبو عوانة (٤٤٤٢)، وأبو بكر ابن زياد النيسابوري في الزيادات على كتاب المزني (٦٣٦)، من طريق حجاج بن محمد،

ومسلم -كما ذكر النخشبي في تخريج الحنائيات (٩٦٤/٢)- من طريق محمد بن جعفر،

والنسائي في الكبرى (٥٩٨٢) من طريق خالد بن الحارث،

وأبو عوانة (٤٤٤٣)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٥٧٥)، من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود النهدي، عن سفيان الثوري،

وابن حبان (٤٢١٧) من طريق يزيد بن زريع،

والحاكم (٤٣٢/٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٤٠٥، ٨٠٧٠)، من طريق عبدالوهاب بن عطاء،

والخطيب في الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة (ص٥١٦) من طريق عبدالله بن المبارك،

وعلقه المزي في تحفة الأشراف (٣٠٠/٧) عن حماد بن مسعدة،

الاثنا عشر راويًا (ابن أبي رواد، وعبدالرزاق، ويحيى القطان، وأبو عاصم، وحجاج، وغندر، وخالد بن الحارث، والثوري، ويزيد بن زريع، وعبدالوهاب بن عطاء، وابن المبارك، وحماد بن مسعدة) عن **ابن جريج**، به، بنحوه.

---

(١) وليس فيما وصلنا صحيحه، ولا في تحفة الأشراف (٢٩٩/٧)، والذي يظهر أنه كان في الصحيح، ثم حذفه مسلم، لكن بعض النسخ التي كان مثبتًا فيها وصلت النخشبي، فنقله منه بإسنادين، ويدل لذلك: أن أبا عوانة استخرج الحديثَ على مسلم بالترتيب الذي ذكر النخشبيُّ أن مسلمًا أخرج الحديث به، كعادتهم في الاستخراج، كما يدل لكون مسلمٍ حذفه: أن أبا نعيم لم يستخرج هذا الحديث عليه.

وقد قال الحافظ أبو طاهر السِّلَفي، كما في الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين، لابن المفضل (ص٤٤٣)، وهو يتحدث عن حديثٍ آخر: «يحتمل أن هذا الحديث كان في كتاب مسلم، فأسقطه، مثلما فعل في غيره»، وكان الدارقطني أشار إلى ذلك قبلُ، فقال، كما نقل أبو مسعود الدمشقي في الأجوبة عن الدارقطني (ص٢٦٢): «وكان في الكتاب مما تركه...»، يعني: مسلمًا.

وما سبق يبيِّنِ ما في توهيم ابن الملقن في التوضيح (٤٤٠/٣)، وابن حجر في الإصابة (٤٢٧/٤)، لعبدالغني المقدسي، لأنه ذكر الحديث باعتباره من المتفق عليه في عمدة الأحكام (٣٤١).

وقال ابن أبي رواد، وابن المبارك، في روايتيهما: ابن أبي مليكة، أن عقبة بن الحارث أخبره...، وقال عبدالرزاق، وحجاج: أن عقبة بن الحارث أخبره، أو سمعه منه، إن لم يكن خَصَّه به...، وقال يحيى القطان: ابن أبي مليكة: حدثني عقبة، أو سمعته منه...، وقال أبو عاصم: ابن أبي مليكة، قال: حدثني عقبة بن الحارث، ثم قال: لم يحدثنيه ولكن سمعته يحدث القوم...، وقال سفيان الثوري، ويزيد بن زريع، وعبدالوهاب بن عطاء: عن عقبة...، ولم يسق لفظ رواية غندر.

إلا أن حماد بن مسعدة جعله عن ابن أبي مليكة، عن عمرو بن عثمان، عن عقبة.

* وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (٩٠٦)، ومصنفه (١٦٦٨٤، ٣٧٢٩١) -ومن طريقه الطبراني (٣٥٢/١٧)، والنسائي في الكبرى (٥٨١٤، ٥٩٨٣) -ومن طريقه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٥٧٣)- عن إسحاق بن إبراهيم ابن راهويه، كلاهما (ابن أبي شيبة، وإسحاق) عن عيسى بن يونس، والدارمي (٢٣٠١)، والبخاري (٢٦٦٠)، والدارقطني (٤٣٧١)، من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد، والبخاري (٨٨، ٢٦٤٠) -ومن طريقه البغوي في شرح السنة (٢٢٨٦)، وابن حبان (٤٢١٨)، من طريق عبدالله بن المبارك، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٥٧٤) من طريق أبي حذيفة النهدي، عن سفيان الثوري، أربعتهم (عيسى بن يونس، وأبو عاصم، وابن المبارك، والثوري) عن **عمر بن سعيد بن أبي حسين**، به، بنحوه.

وقال عيسى -في رواية ابن أبي شيبة، عنه-: ابن أبي مليكة قال: حدثنا عقبة.

* وأخرجه الحميدي (٥٩٠)،

وسعيد بن منصور (٩٩٠)

وأحمد (١٦١٤٩، ١٩٤٢٤)،

والطبراني (٣٥٣/١٧) من طريق علي بن المديني،

أربعتهم (الحميدي، وسعيد، وأحمد، وابن المديني) عن **سفيان بن عيينة**، به، بنحوه.

وقال الحميدي: ابن أبي مليكة، أنه سمع عقبة.

* وأخرجه أبو داود الطيالسي (١٤٣٤)، وابن حبان (٤٢١٦) من طريق خلف بن هشام، كلاهما (الطيالسي، وخلف) عن حماد بن زيد، والطحاوي في شرح مشكل الآثار

(٤٥٦٩) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، والخطيب في الأسماء المبهمة (ص٥١٥) من طريق إسماعيل بن موسى الفزاري، كلاهما (أبو نعيم، وإسماعيل) عن عبدالسلام بن حرب، وابن قانع (٢/٢٧٤) من طريق وهيب بن خالد، والدارقطني (٤٣٧٣)، والمخلص في الرابع من المخلصيات (١٤٠)، من طريق سعيد بن أبي عروبة، وعلقه الدارقطني في العلل (١٣/٢٥٢) عن عبدالوارث بن سعيد، خمستهم (حماد، وعبدالسلام، ووهيب، وابن أبي عروبة، وعبدالوارث) عن أيوب السختياني،

والبخاري (٢٠٥٢)، والطبراني (١٧/٣٥٢)، والبيهقي (٧/٤٦٣)، من طريق محمد بن كثير، والطبراني (١٧/٣٥٢)، والدارقطني (٤٣٧٢)، من طريق محمد بن يوسف الفريابي، كلاهما (محمد بن كثير، ومحمد بن يوسف) عن سفيان الثوري، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين،

والطبراني (١٧/٣٥٣) من طريق أيوب بن موسى،

والدارقطني (٤٣٧١) من طريق محمد بن سليم،

وصالح بن رستم أبي عامر الخزاز،

خمستهم (أيوب السختياني، وعبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين، وأيوب بن موسى، ومحمد بن سليم، وأبو عامر الخزاز) عن **ابن أبي مليكة**، به، بنحوه.

وقال أبو نعيم، عن عبدالسلام بن حرب، عن أيوب السختياني: عن ابن أبي مليكة، قال: حدثني عقبة.

إلا أن إسماعيل بن موسى الفزاري جعله عن عبدالسلام بن حرب، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة.

الوجه الثاني: ابن أبي مليكة، عن رجل (صاحب له)، عن عقبة بن الحارث:

* أخرجه ابن سعد في الطبقات (٦/٤٦، ٨٠/الرابعة من الصحابة)، والطبراني (١٧/٣٥٣)، من طريق محمد بن الفضل عارم،

وأبو داود (٣٦٠٣)، وأبو عوانة (٤٤٤٥)، والطبراني (١٧/٣٥٣)، من طريق سليمان بن حرب،

وأبو عوانة (٤٤٤٥) من طريق نعيم بن الهيصم،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٥٧٠) من طريق أسد بن موسى،

والخطيب في الكفاية (ص٢٢١) من طريق أحمد بن عبدة،

خمستهم (عارم، وسليمان بن حرب، ونعيم بن الهيصم، وأسد، وأحمد بن عبدة) عن **حماد بن زيد،** به، بذكر سماع ابن أبي مليكة للحديث من عقبة، ومن صاحب له، عن عقبة، وأنه لحديث صاحبه أحفظ، بنحوه.

* وأخرجه الطبراني (٣٥٣/١٧) من طريق حماد بن سلمة، عن **أيوب**، به، بنحوه.

ولم يذكر سماع ابن أبي مليكة من عقبة، بل قال: عن عقبة بن الحارث، قال ابن أبي مليكة: وحدثني من هو أوثق مني، أنه كانت تحته أم يحيى...

الوجه الثالث: ابن أبي مليكة، عن عبيد بن أبي مريم، عن عقبة بن الحارث:

* أخرجه ابن أبي خيثمة (٦٥٧/السفر الثالث) عن **أبيه**، به، بمثله.

* وأخرجه أحمد (١٦١٤٨، ١٩٤٢٣) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٢٣٣/١٩)-، والبخاري (٥١٠٤)، وأبو عوانة (٤٤٤٦)، والخطيب في الكفاية (ص٢٢٢)، من طريق علي بن عبدالله بن المديني،

وأبو داود (٣٦٠٤) عن عثمان بن أبي شيبة،

والترمذي (١١٥١)، والنسائي في الصغرى (١٠٩/٦)، والكبرى (٥٤٦٠) -ومن طريقه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٥٧١)، وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (٤٥٣/١)-، عن علي بن حجر،

والنسائي في الكبرى (٥٩٨٤) عن محمد بن أبان البلخي،

والنسائي في الكبرى (٥٩٨٤)، والطوسي في مستخرجه على الترمذي (١٠٥١)، والبيهقي (٤٦٣/٧)، من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي،

والدارقطني (٤٣٦٩) من طريق محمد بن هشام المروزي،

والبيهقي (٤٦٣/٧) من طريق محمد بن الصباح،

وأحمد بن منيع،

وأبي كريب محمد بن العلاء،

وزياد بن أيوب دلويه،

الأحد عشر راويًا (أحمد، وابن المديني، وعثمان بن أبي شيبة، وعلي بن حجر، ومحمد بن أبان، ويعقوب الدورقي، ومحمد بن هشام، ومحمد بن الصباح، وابن منيع، وأبو كريب، ودلويه) عن **إسماعيل بن علية**، به، بذكر سماع ابن أبي مليكة للحديث من عقبة، ومن عبيد بن أبي مريم، عن عقبة، وأنه لحديث عبيد أحفظ، بنحوه.

* وأخرجه عبدالرزاق (١٣٩٦٨، ١٥٤٣٥) -ومن طريقه ابن الجارود (١٠١١)، وأبو عوانة (٤٤٤٦)، وابن المنذر في الأوسط (٧٤٤٨/الفلاح)، والخطيب في الأسماء المبهمة (ص٥١٦)-،

وأبو داود (٣٦٠٤) من طريق الحارث بن عمير،

وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (ق٢٢٧أ) من طريق حسان بن إبراهيم الكرماني،

وأبو بكر اليزدي الأصبهاني في مجلس من أماليه (ق١٤٨ب) من طريق إبراهيم بن طهمان، عن شعبة بن الحجاج،

أربعتهم (معمر، والحارث بن عمير، وحسان الكرماني، وشعبة) عن **أيوب**، به، بنحوه.

وذكر معمر، والحارث بن عمير، سماع ابن أبي مليكة للحديث من عقبة، ومن عبيد بن أبي مريم، عن عقبة، وأنه لحديث عبيد أحفظ.

وقال حسان: ابن أبي مليكة، عن عبيد بن عمير، عن عقبة.

وقال شعبة: ابن أبي مليكة، عن أبي مريم، عن عقبة.

❑ دراسة الأسانيد:

تبين من التخريج أن الحديث رواه عبدالله بن أبي مليكة، واختُلف عنه:

الوجه الأول: ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث:

ورواه عنه: ابن جريج -من رواية هوذة بن خليفة، وعبدالمجيد بن أبي رواد، وعبدالرزاق، ويحيى القطان، وأبي عاصم النبيل، وحجاج بن محمد، ومحمد بن جعفر غندر، وخالد بن الحارث، وسفيان الثوري، ويزيد بن زريع، وعبدالوهاب بن عطاء، وابن المبارك، عنه-، وعمر بن سعيد بن أبي حسين، وإسماعيل بن أمية، وأيوب السختياني -من رواية حماد بن زيد (في قول الطيالسي، وخلف بن هشام، عنه)، وعبدالسلام بن حرب (في قول أبي نعيم الفضل بن دكين، عنه)، وسعيد بن أبي عروبة، ووهيب بن خالد، وعبدالوارث بن سعيد، عنه-،

وعبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين، وأيوب بن موسى، ومحمد بن سليم، وصالح بن رستم أبو عامر الخزاز.

الوجه الثاني: ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث، وعن صاحب له، عن عقبة، وهو لحديث صاحبه أحفظ:

ورواه عنه: أيوب -من رواية حماد بن زيد (في قول عبيدالله بن عمر، ومحمد بن الفضل عارم، وسليمان بن حرب، ونعيم بن الهيصم، وأسد بن موسى، وأحمد بن عبدة، عنه)، وحماد بن سلمة، عنه-.

الوجه الثالث: ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث، وعن عبيد بن أبي مريم، عن عقبة، وهو لحديث عبيد أحفظ:

ورواه عنه: أيوب -من رواية إسماعيل بن علية، ومعمر، والحارث بن عمير، عنه-.

الوجه الرابع: ابن أبي مليكة، عن عمرو بن عثمان، عن عقبة بن الحارث:

ورواه عنه: ابن جريج -من رواية حماد بن مسعدة، عنه-.

الوجه الخامس: ابن أبي مليكة، عن عبيد بن عمير، عن عقبة بن الحارث:

ورواه عنه: أيوب -من رواية حسان بن إبراهيم الكرماني، عنه-.

الوجه السادس: ابن أبي مليكة، عن أبي مريم، عن عقبة بن الحارث:

ورواه عنه: أيوب -من رواية شعبة، عنه-.

الوجه السابع: ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة:

ورواه عنه: أيوب -من رواية إسماعيل بن موسى الفزاري، عن عبدالسلام بن حرب، عنه-.

وتبين من هذا العرض أنه اختُلف في الحديث عن ابن أبي مليكة، وعمَّن دونه:

أولًا: الخلاف عمَّن دون ابن أبي مليكة:

١- ابن جريج:

اختُلف عنه في روايته عن ابن أبي مليكة:

* فرواه جماعة الرواة: هوذة بن خليفة، وعبدالمجيد بن أبي رواد، وعبدالرزاق، ويحيى القطان، وأبي عاصم النبيل، وحجاج بن محمد، ومحمد بن جعفر غندر، وخالد بن الحارث، وسفيان الثوري، ويزيد بن زريع، وعبدالوهاب بن عطاء، وابن المبارك، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث.

* ورواه حماد بن مسعدة، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عمرو بن عثمان، عن عقبة بن الحارث.

ولم أجد رواية حماد مسندة، وحماد مع كونه ثقة[١]، فإنه لا يقاوم -إن صحت الرواية عنه- رواية الجماعة، وفيهم بعض أضبط الرواة عن ابن جريج، كعبدالرزاق، وعبدالمجيد بن أبي رواد، وحجاج بن محمد[٢]، وفيهم بعض الثقات الكبار، كابن المبارك، وخالد بن الحارث، وسفيان الثوري، ويحيى القطان.

ويدل لخطأ حماد بن مسعدة -إن صح عنه-: أن أكثر الثقات عن ابن جريج ذكروا تصريحَ ابن أبي مليكة بالسماع من عقبة بن الحارث، وهذا منافٍ للرواية بإدخال الواسطة.

ولم يذكر السماعَ: سفيان الثوري، ويزيد بن زريع، وعبدالوهاب بن عطاء، والظاهر أنه من اختصارهم أو اختصار الرواة دونهم.

وقد اختلف مَنْ ذَكَرَ السماعَ عن ابن جريج في صيغته، على ما وصف قبلُ في التخريج، وأبيَنُ الرواة تفصيلًا له: رواية أبي عاصم، حيث ذكر عن ابن جريج أن ابن أبي مليكة قال: حدثني عقبة بن الحارث، ثم قال: لم يحدثنيه ولكن سمعته يحدث القوم...، وهذا فيه سماعه من عقبة على كل حال، لكن مع «التفرقة في صيغ الأداء بين الإفراد والجمع، أو بين القصد إلى التحديث وعدمه»[٣].

ويظهر أن ابن جريج كان يشكُّ في اللفظة، فذكر التصريح بالتحديث لبعض الرواة، كهوذة، وابن أبي رواد، وخالد بن الحارث،

وحين حدَّث به عبدَالرزاق وحجاجًا، ذكر عن ابن أبي مليكة أن عقبة بن الحارث أخبره، أو سمعه منه، إن لم يكن خَصَّه به...

ولما حدَّث به يحيى القطان، قال عن ابن أبي مليكة: حدثني عقبة، أو سمعته منه.

وإن كانت أقوى الروايات عن ابن جريج -فيما يظهر-: رواية أبي عاصم، وهو ثقة ثبت[٤]، ومعه تفصيل يحتاج مزيد ضبط، قال ابن حجر: «ووقع عند الدارقطني من هذا

---

(١) تقريب التهذيب (١٥٠٥).

(٢) انظر في أصحاب ابن جريج: شرح علل الترمذي (٦٨٢/٢-٦٨٤).

(٣) فتح الباري، لابن حجر (٢٦٩/٥).

(٤) تقريب التهذيب (٢٩٧٧).

الوجه: «حدثني عقبة بن الحارث، ثم قال: لم يحدثني، ولكني سمعته يحدث»، وهذا يُعيِّن أحد الاحتمالين»[(١)].

٢- أيوب السختياني:

اختُلف عنه، واختُلف عمَّن دونه:

أ) فاختُلف عن حماد بن زيد:

* فرواه أبو داود الطيالسي، وخلف بن هشام، عن حماد، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث.

* ورواه عبيدالله بن عمر القواريري، ومحمد بن الفضل عارم، وسليمان بن حرب، ونعيم بن الهيصم، وأسد بن موسى، وأحمد بن عبدة، عن حماد، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، قال: حدثني عقبة بن الحارث، وحدثنيه صاحب لي عنه، وأنا لحديث صاحبي أحفظ...

والظاهر أن الطيالسي، وخلف بن هشام، اختصرا الرواية، فجعلاه عن عقبة بن الحارث مباشرة، بالعنعنة، ولم يذكرا هذا التفصيل.

ومن فصَّل أحفظ له وأتقن، وهم أكثر، وفيهم حفاظ متقنون، كالقواريري، وعارم، وسليمان بن حرب[(٢)].

ب) واختُلف عن عبدالسلام بن حرب في روايته عن أيوب:

* فرواه أبو نعيم الفضل بن دكين، عن عبدالسلام، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، قال: حدثني عقبة بن الحارث...

* ورواه إسماعيل بن موسى الفزاري، عن عبدالسلام، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة.

ورواية إسماعيل الفزاري غريبة في الحديث، فليس للمسور فيه ذكر إلا في روايته -فيما وجدت-، وإسماعيل صدوق يخطئ[(٣)]، وقد خالف أبا نعيم الثقة الثبت[(٤)].

---

(١) فتح الباري (٥/٢٦٩).

(٢) انظر في ثلاثتهم على التوالي: تقريب التهذيب (٤٣٢٥، ٦٢٢٦، ٢٥٤٥).

(٣) تقريب التهذيب (٤٩٢).

(٤) تقريب التهذيب (٥٤٠١).

وهذا القلب وهمٌ شديد من إسماعيل، قال الدارقطني: «فرواه عبدالسلام بن حرب، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة، ووهم فيه وهمًا غليظًا، لأن هذا ليس من حديث المسور، وإنما رواه ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث بن عامر، كذلك رواه ابن علية، وعبدالوارث، ووهيب، عن أيوب، وكذلك رواه ابن جريج، وابنا أبي حسين، ومحمد بن سليم المكي، عن ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث»[1].

ويلاحظ أن الدارقطني حمَّلَ الوهمَ عبدَالسلام بنَ حرب، والأظهر أن الواهم هو إسماعيل الفزارين، الراوي عنه، لأنه قد روي عن عبدالسلام على الصواب -كما تبين-.

ج) ثم اختُلف عن أيوب:

* فرواه حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، قال: حدثني عقبة بن الحارث، وحدثنيه صاحب لي عنه، وأنا لحديث صاحبي أحفظ...

* ورواه إسماعيل بن علية، ومعمر، والحارث بن عمير، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، قال: حدثني عبيد بن أبي مريم، عن عقبة بن الحارث، قال: وقد سمعته من عقبة، ولكني لحديث عبيد أحفظ...

* ورواه عبدالسلام بن حرب، وسعيد بن أبي عروبة، ووهيب بن خالد، وعبدالوارث بن سعيد، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث.

* ورواه حسان بن إبراهيم الكرماني، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عبيد بن عمير، عن عقبة بن الحارث.

* ورواه شعبة، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن أبي مريم، عن عقبة بن الحارث.

وقد ذكر ابن أبي خيثمة من هذا الخلاف: وجهيه الأولين، فذكر رواية حماد بن زيد، ثم قال: «كذا قال حماد بن زيد، زاد في الحديث رجلًا لم يُسْمِه، وأسمى الرجلَ إسماعيلُ بن علية»، ثم ساق رواية إسماعيل.

وقد تابع حمادَ بنَ زيد -كما تبيَّن آنفًا-: حماد بن سلمة، وتابع ابنَ علية: معمر، والحارث بن عمير.

---

(١) العلل (١٣/٢٥٢).

وحماد بن زيد، وإسماعيل بن علية، كلاهما من أوثق أصحاب أيوب وأحفظهم، ويختلف الأئمة في تقديم أحدهما على الآخر فيه[١].

وابن أبي خيثمة يشير في كلامه إلى أن إسماعيل بن علية حفظ روايته وضبطها، وأن حماد بن زيد قصَّر في تسمية الرجل، هذا مع أنه لم يذكر إلا رواية ابن علية، فالأمر آكد وقد تابعه اثنان من الرواة.

وقد يحتمل أن أيوب هو الذي قصَّر في تسمية الواسطة لما حدَّث به الحمادَين، وجوَّد تسميتها لما حدَّث به ابنَ علية ومن معه، فقد سئل يحيى بن معين عن أحاديث أيوب: اختلاف ابن علية، وحماد بن زيد؟ فقال: «إن أيوب كان يحفظ، وربما نسي الشيء»[٢]، قال ابن رجب: «فنسب الاختلاف إلى أيوب»[٣].

وأما رواية شعبة، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن أبي مريم، فقد رواها عنه إبراهيم بن طهمان، وهو ثقة يغرب[٤]، وفي روايته غرابة، فإني لم أجد لشعبة ذكرًا في الحديث إلا فيها، وقوله في شيخ ابن أبي مليكة: عن أبي مريم، وهم، فإن ثقات أصحاب أيوب يسمونه: عبيد بن أبي مريم، وهو المحفوظ.

ولم يذكر شعبة في هذه الرواية تفصيل ابن أبي مليكة الذي ذكره الثقات -كما سبق-.

وأما رواية حسان الكرماني، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عبيد بن عمير، فقد وهم في شيخ ابن أبي مليكة بأبعَدَ من الوهم الأول، قال الحافظ أبو أحمد الحاكم بعقب روايته: «قال: عبيد بن عمير، وهو وهم، إنما هو عن عبيد بن أبي مريم، وهو الصواب»[٥].

ولم يذكر حسان التفصيل المذكور أيضًا.

وأما رواية عبدالسلام بن حرب، وسعيد بن أبي عروبة، ووهيب بن خالد، وعبدالوارث بن سعيد، عن أيوب، فإنهم أجملوا الرواية، واختصروا التفصيل، فلم يذكروا إلا رواية ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث، بالعنعنة، إلا عبدالسلام، فذكر التصريح.

---

(١) انظر: شرح علل الترمذي (٢/٦٩٩).

(٢) من كلام ابن معين في الرجال، رواية يزيد بن الهيثم بن طهمان (ص٨٠).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/٧٠٢).

(٤) تقريب التهذيب (١٨٩).

(٥) الأسامي والكنى (ق٢٢٧أ).

وهذا القدر صحيحٌ عن أيوب، وعن ابن أبي مليكة، ولكن عند أيوب تفصيلٌ في الرواية، اختَلَف فيه عنه بعض رفعاء أصحابه، وهو الوجهان الأولان كما سبق، وقد ترجح فيه أن أيوب يرويه بتسمية الواسطة بين ابن أبي مليكة وعقبة بن الحارث: عبيد بن أبي مريم، وبالتفصيل المذكور من أنه سمعه من عقبة، وسمعه من عبيد، عن عقبة.

ثانيًا: الخلاف عن ابن أبي مليكة:

تلخص مما سبق أنه اختُلف عنه:

* فرواه ابن جريج، وعمر بن سعيد بن أبي حسين، وإسماعيل بن أمية، وعبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين، وأيوب بن موسى، ومحمد بن سليم، وصالح بن رستم أبو عامر الخزاز، عن ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث.

* ورواه أيوب السختياني، عن ابن أبي مليكة، قال: حدثني عبيد بن أبي مريم، عن عقبة بن الحارث، قال: وقد سمعته من عقبة، ولكني لحديث عبيد أحفظ...

وقد ذكر سماعَ ابن أبي مليكة من عقبة: ابن جريج، وأيوب السختياني.

ولم يذكره: عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين، وأيوب بن موسى، ومحمد بن سليم، وأبو عامر الخزاز، جعلوه بالعنعنة.

واختُلف عن عمر بن سعيد بن أبي حسين:

* فذكر السماعَ عنه عيسى بن يونس -في رواية ابن أبي شيبة عنه-.

* ولم يذكره عنه أبو عاصم، وابن المبارك، وعيسى بن يونس -في رواية ابن راهويه-، والثوري.

فالأكثر على عدم ذكره، وكأن هذا ما يميل إليه ابن أبي خيثمة، فإنه لما عدَّ الرواة عن ابن أبي مليكة، فذكر ابن جريج، وعمر بن سعيد بن أبي حسين، وإسماعيل بن أمية، نبَّه إلى أن ابن جريج قال عن ابن أبي مليكة: حدَّثني عقبة، فكأنه لم يثبت عنده السماع إلا عن ابن جريج.

والأمر شبيهٌ بهذا في إسماعيل بن أمية، فإنه قد اختُلف عن ابن عيينة، عنه، فيه:

* فذكر السماع عنه الحميدي.

* ولم يذكره عنه محمد بن سليمان لوين، وأحمد بن حنبل، وسعيد بن منصور، وعلي بن المديني.

وظاهرٌ أن هؤلاء الأئمة الكبار لم يذكروا السماع، وهو ما يشير إليه أن ابن أبي خيثمة عَدَّ إسماعيل بن أمية مع غيره، ولم ينبّه ممن ذكر السماع إلا إلى ابن جريج.

وقد عقد ابن أبي خيثمة هذا الخلاف عن ابن أبي مليكة، فأسند رواية ابن جريج، ثم قال: «كذا قال: ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث، وتابعه عمر بن سعيد بن أبي حسين»، ثم نقل روايته، وأسند رواية إسماعيل بن أمية بعدها، ثم قال: «اتفق ابن جريج، وعمر بن سعيد، وإسماعيل بن أمية، على: ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث، وقال ابن جريج في حديثه: عن ابن أبي مليكة، قال: حدثني عقبة بن الحارث. وابن أبي مليكة قد أدخل بينه وبين عقبة بن الحارث في هذا الحديث رجلًا»، ثم أسند رواية أيوب السختياني، على ما سبق في الخلاف عنه.

وقال أبو حاتم الرازي في ترجمة عقبة: «روى عنه ابن أبي مليكة، من رواية ابن جريج، وأدخل أيوب بين ابن أبي مليكة وعقبة بن الحارث: عبيدَ بنَ أبي مريم»[1].

وأخرج الترمذي رواية أيوب، وقال بعدها: «وقد روى غيرُ واحدٍ هذا الحديثَ عن ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث، ولم يذكروا فيه: عن عبيد بن أبي مريم»[2].

ويظهر أن ابن عبدالبر استفاد من كلام ابن أبي خيثمة حين قال: «وقيل: إن ابن أبي مليكة لم يسمع منه، وإن بينهما عبيد بن أبي مريم»[3].

وهؤلاء الأئمة يعقدون الخلاف بين رواية أيوب بإدخال عبيد بن أبي مريم، ورواية ابن جريج ومن معه بإسقاطه.

وهذا قد يُشكل على نصِّ إسناد أيوب، فإنه واضحٌ في أن ابن أبي مليكة سمعه من عقبة بن الحارث، وسمعه من عبيد بن أبي مريم، عن عقبة، فأيوب في القدر الأول موافقٌ لكل من رواه عن ابن أبي مليكة، عن عقبة، مباشرة، فلا خلاف بينهم إذن.

لكن الظاهر -والله أعلم- أنَّ عَقد الخلاف بينهم إنما هو بالنظر إلى لفظه، فمن عقد الخلاف نظر إلى أن ابن أبي مليكة صرَّح بأنه وإن سمع جملته من عقبة، فإنه يحكي اللفظ الذي

---

(١) الجرح والتعديل (٣٠٩/٦).

(٢) سنن الترمذي (٤٥٠/٣).

(٣) الاستيعاب (١٠٧٢/٣).

ضبطه، وهو لفظ عبيد بن أبي مريم، وهذا احتمالٌ قوي في مفاد قوله: «حدثني عبيد بن أبي مريم، عن عقبة بن الحارث، قال: وقد سمعته من عقبة، ولكني لحديث عبيد أحفظ...».

وهذا يفسِّر استغراب ابن أبي خيثمة لرواية ابن جريج خاصة، لأنه صرَّح بسماع ابن أبي مليكة من عقبة، وساق اللفظ الذي تبيَّن أن ابن أبي مليكة تحمله من عبيد بن أبي مريم، عن عقبة، لا من عقبة مباشرة.

هذا مع أن ابن جريج كان يشك في صيغة الرواية -كما مرَّ-، فيجعلها بالتصريح مرة، ويقول مرة عن ابن أبي مليكة: «أن عقبة أخبره، أو سمعه منه، إن لم يكن خَصَّه به»، ويقول مرة عنه: «حدثني عقبة بن الحارث، ثم قال: لم يحدثني، ولكني سمعته يحدث القوم».

وعلى ذلك، ففي رواية أيوب زيادةٌ على رواية ابن جريج ومن معه، ببيان واسطة ابن أبي مليكة في اللفظ إلى عقبة، وهو عبيد بن أبي مريم.

وظاهرُ إشارةِ ابن أبي خيثمة، وأبي حاتم، أن إدخال عبيد بن أبي مريم محفوظ عن ابن أبي مليكة.

وأيوب ثقة ثبت حجة[1]، تقبل زيادة مثله، خاصة إذا كان فيها تفصيل يشير إلى ضبط وحفظ، وخاصة أن الظاهرَ من روايات الآخرين عن ابن أبي مليكة كونُها اختصارًا للإسناد، واقتصارًا على رواية ابن أبي مليكة عن عقبة مباشرة، وهذا يحتمل أنهُ منهم، أو أنه من ابن أبي مليكة لما حدَّثهم به، وهذا أظهر، لأنهم جماعة متفقون، الأمر الذي يقوي جانب روايتهم، ويقوي ثبوتها عن شيخهم.

وقد كان ابن أبي مليكة يُثني على أيوب، ويقول: «ما بالمشرق مثله»[2]، فلعله خصَّه بهذا التفصيل في قدمةٍ له إلى الحجاز[3].

والترمذي أخرج رواية أيوب هذه، وقال عقبها: «حديث عقبة بن الحارث حديث حسن صحيح»، لكنه ذكر بعد ذلك ما سبق نقله عنه من أن غير واحد رواه عن ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث، ولم يذكروا فيه: عن عبيد بن أبي مريم.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٠٥).

(٢) الكامل، لابن عدي (١/١٤٣، ٣/٢٣).

(٣) وكانت لأيوب قدمة مشهودة عند أهل الحجاز، قال هشام بن عروة -كما في معجم ابن المقرئ (٢٧٦)، وحلية الأولياء (٣/٤، ٧/٢١٠)-: «ما قدم علينا من العراق أحد أفضل من ذاك السختياني أيوب، وذاك الرؤاسي مسعر».

وهذه إشارةٌ -فيما يظهر- إلى أن إدخال عبيد لا يؤثر في الحديث، لثبوت سماع ابن أبي مليكة له من عقبة، ولا يظهر لي أن الترمذي يقصد إعلال رواية أيوب، لكونه صححها أولًا، ولأن القرائن السابقة تؤيد صحة روايته.

الحكم على الوجه الراجح:

تبين مما سبق أن الراجحَ عن ابن أبي مليكة: سماعُه للحديث من عبيد بن أبي مريم، عن عقبة بن الحارث، قال: وقد سمعته من عقبة، ولكني لحديث عبيد أحفظ.

وسبق أنه يُحتمل في هذا: أن اللفظ المسوق هو لفظ عبيد، وإن كان ابن أبي مليكة سمع الحديث في الجملة من عقبة مباشرة، وهذا ما دعا بعضَ الأئمة إلى عقد الخلاف بين رواية إدخال عبيد، ورواية إسقاطه.

وإذن، فيكون -على هذا الاحتمال- في صحة اللفظ بتمامه نظر، فإن ابن المديني قال في عبيد بن أبي مريم: «لا نعرفه»، وذكره ابن حبان في الثقات[(١)]، ولم يزد أحمد على أن قال: «رجلٌ روى عنه ابن أبي مليكة»[(٢)]، وقال الذهبي: «مجهول»[(٣)]، وقال: «لكنه وُثِّق»[(٤)]، وقال ابن حجر في التقريب: «مقبول»[(٥)].

فإذا كانت هذه حاله، وكان ابن أبي مليكة قد تحمل اللفظ منه، فإن اللفظ يكون من رواية رجل مجهول، عن عقبة.

ولعله لأجل هذا، أو للاختلاف في الحديث، قال أبو عوانة: «في هذا الحديث نظر»[(٦)]، ولعله لأجله حذفه مسلم من صحيحه بعد أن كان فيه -كما مرَّ في التخريج-.

وما سبق يُشكل على قول ابن حجر: «وعبيد بن أبي مريم مكي، ما له في الصحيح سوى هذا الحديث، ولا أعرف من حاله شيئًا، إلا أن ابن حبان ذكره في ثقات التابعين، وقد

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/٤٠).

(٢) العلل ومعرفة الرجال، برواية عبدالله (٢/٥٢٤).

(٣) ديوان الضعفاء (ص٢٦٧).

(٤) ميزان الاعتدال (٣/٢٣).

(٥) (٤٣٩١).

(٦) مسند أبي عوانة (٣/١٢٦).

أوضحت... أن العمدة فيه على سماع ابن أبي مليكة له من عقبة بن الحارث نفسه»[1]، إذ يحتمل في كلمة ابن أبي مليكة -كما سبق- أن اللفظ الذي ساقه هو لفظ عبيد بن أبي مريم هذا، وإن كان قد سمع أصل الحديث من عقبة، ولا يمكن مع هذا أن يكون الاعتماد تامًّا على سماع ابن أبي مليكة من عقبة.

لكن البخاري أخرج الحديث برواياته جميعًا في أصول صحيحه، وساقها بألفاظها التامة، فهو يصحح الحديث أسانيد وألفاظًا، وهذا يمكن إرجاعه إلى أمرين:

الأول: أن عبيد بن أبي مريم ثقة عنده، وأن اعتمادَ ابن أبي مليكة عليه في اللفظ إحالةٌ إلى ثقةٍ عن عقبة، فالإسناد صحيح، ولا أثر لإسقاط عبيد في بعض الروايات.

وقد يشكل على هذا أن ابن المديني، وهو شيخ البخاري، بيَّن أن عبيد بن أبي مريم لا يُعرف، فقريبٌ أن يكون مذهبُ البخاري فيه مذهبَ شيخه.

الثاني: أن ابن أبي مليكة وإن اعتمد على عبيد بن أبي مريم في لفظه، فليس لهذا كبيرُ أثر في اللفظ المسوق، لأنه لا يلزم من كون ابن أبي مليكة لحديث عبيد أحفظ: أنه غيرُ حافظٍ لحديث عقبة الذي سمعه منه مباشرة، وإنما لعله استفاد من عبيد تثبيتَه في بعض الألفاظ، والتأكد مما قال عقبة فيها.

وهذا قوي، وهو أرجح -والله أعلم-، وإن كان بقي في اللفظ بتمامه بعض النظر، مثلما قال أبو عوانة في الحديث.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أشار ابن أبي خيثمة إشارتين في كلامه، وهما:

١- إشارته إلى أن الراجح في الحديث إدخال عبيد بن أبي مريم واسطةً في اللفظ بين ابن أبي مليكة وعقبة بن الحارث.

وسبق شرح القرائن التي أفادت ذلك، منها حفظ أيوب -وهو الذي أدخل عبيد بن أبي مريم-، وأن معه زيادة تشير إلى زيادة ضبط، وأن الظاهر أن ابن أبي مليكة نفسه رواه مقصِّرًا بذكر عبيد، ورواه بذكره.

---

(١) فتح الباري (١٥٣/٩).

وهذا أشار إليه أبو حاتم الرازي، ونقله ابن عبدالبر عمَّن لم يسمه، ولعله نقله عن ابن أبي خيثمة.

٢- إشارته إلى أن الأقوى عن أيوب: تسمية الواسطة بين ابن أبي مليكة وعقبة بن الحارث: عبيدَ بنَ أبي مريم.

وأشار ابن أبي خيثمة إلى أن إسماعيل بن علية، وهو الذي سمى الواسطة، قد حفظ ذلك، وأن حماد بن زيد قصَّر في تسميتها.

وتبين أن من القرائن التي تؤيده: أن أيوب كان ربما نسي بعض الشيء، فيقصر به لبعض أصحابه، ويجوّده لآخرين، وأن ابن علية من أرفع أصحاب أيوب، وأحفظهم عنه، ونَقْلُ مثله مقبولٌ عنه، ومع ذلك فقد تابعه راويان عن أيوب، هما: معمر بن راشد، والحارث بن عمير.

الحديث السابع والعشرون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٣٩٤-٣٩٥):

(١٤٠٣) عروة بن الجعد البارقي:

١٤٠٤- حدثنا أبو الوليد، ومسلم بن إبراهيم، قالا: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن العيزار -يعني: ابن حريث-، عن عروة بن أبي الجعد الأزدي -وقال أبو الوليد: عروة بن الجعد-، قال: قال رسول الله ﷺ: «الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة».

اختلفا في اسم أبيه، فقال مسلم: ابن أبي الجعد، وقال أبو الوليد: ابن الجعد[1].

١٤٠٥- حدثنا أبي، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن شبيب بن [غرقدة]، سمع عروة البارقي، سمع النبي ﷺ، فذكر نحوه.

ولم يذكر اسم أبيه، وقال: البارقي. بارق من الأزد.

١٤٠٦- حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا فطر بن خليفة، عن أبي إسحاق السبيعي، قال: وقف علينا عروة البارقي ونحن في مجلسنا، فحدثنا، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «الخيل معقود...»، ثم ذكر نحوه.

كذا قال فطر، عن أبي إسحاق: قال: وقف علينا عروة البارقي. تابع شبيبَ بنَ [غرقدة] على: البارقي.

وبين عروة، وبين أبي إسحاق: العيزار بن حريث، كما قال شعبة.

❑ التخريج:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن عروة:

* أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (١٤/١٠٠) من طريق قاسم بن أصبغ، عن **ابن أبي خيثمة**، به، بمثله.

* وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/٢٧٤) عن إبراهيم بن مرزوق، والطبراني في الكبير (١٧/١٥٧) عن علي بن عبدالعزيز،

---

(١) هذا الخلاف غير داخل في هذا البحث، كما سبق بيانه في حدوده (ص٧).

كلاهما (ابن مرزوق، وعلي بن عبدالعزيز) عن **مسلم بن إبراهيم**، به، بنحوه.

* وأخرجه أبو داود الطيالسي (١١٥٣، ١٣٤١) -ومن طريقه أبو عوانة (٧٢٥٨)-، وأحمد (١٩٣٦٠) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٥٧٩/٢٢)-، ومسلم (١٨٧٣)، من طريق محمد بن جعفر غندر،

وأحمد (١٩٣٦٤)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢٦٥/٢)، من طريق عفان بن مسلم،

ومسلم (١٨٧٣) من طريق معاذ بن معاذ،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٤٧٣) من طريق محمد بن كثير،

خمستهم (أبو داود الطيالسي، وغندر، وعفان، ومعاذ، ومحمد بن كثير) عن **شعبة**، به، بنحوه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عروة:

* أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٧٤/٣)، وشرح مشكل الآثار (٢٢٧)، عن فهد بن سليمان،

والعقيلي في الضعفاء (٢١٧/٢)، والطبراني (١٥٦/١٧)، عن علي بن عبدالعزيز،

والعقيلي (٢١٧/٢) عن محمد بن عبيد،

ثلاثتهم (فهد، وعلي بن عبدالعزيز، ومحمد بن عبيد) عن **أبي نعيم**، به، بنحوه.

* وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٤٧٢) من طريق بكر بن بكار، عن **فطر بن خليفة**، به، بنحوه.

* وأخرجه سعيد بن منصور (٢٤٢٨) عن حديج بن معاوية،

وابن أبي شيبة في مسنده (٧٠٦) -ومن طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٤٠٠)، والطبراني (١٥٧/١٧)-، وأحمد (١٩٣٦١) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١٢/٤)-، من طريق إسرائيل بن يونس،

وابن أبي شيبة في مسنده (٧٠٦) -وعنه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٤٠٠)-، والطبراني (١٥٧/١٧)، من طريق زهير بن معاوية،

والطبراني (١٥٧/١٧) من طريق عبدالحميد بن أبي جعفر،

أربعتهم (حديج، وإسرائيل، وزهير، وعبدالحميد) عن **أبي إسحاق**، به، بنحوه.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن البراء بن عازب:

* أخرجه الدولابي في الكنى والأسماء (٦١٢، ٦١٣)، وأبو عوانة (٧٢٨٤)، والعقيلي في الضعفاء (٢/٢١٧)، والخطيب في تلخيص المتشابه (٢/٦٩٠)، من طريق صبح بن دينار البلدي، عن يزيد بن بشار، عن فطر، عن أبي إسحاق، به، بنحوه.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب:

* أخرجه العقيلي (٤/٤٥١)، وأبو الحسين ابن الأشناني في جزئه (٩/ضمن مجموعة أجزاء حديثية) -ومن طريقه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/٢٦١)، وأبو بكر الأنصاري في مشيخته: أحاديث الشيوخ الثقات (٦٣٤)-، والدارقطني في العلل (٣/١٧٩)، من طريق سعيد بن عنبسة، عن منصور بن وردان، عن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن جده أبي إسحاق، به، بنحوه، وزاد عند ابن الأشناني والدارقطني: «ومن ارتبط فرسًا في سبيل الله، كان علفه، وروثه، وشرابه، في ميزانه يوم القيامة».

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث أبو إسحاق السبيعي، واختُلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن عروة:

ورواه عنه: شعبة بن الحجاج.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن عروة:

ورواه عنه: فطر بن خليفة -من رواية أبي نعيم الفضل بن دكين، وبكر بن بكار، عنه-، وحديج بن معاوية، وإسرائيل بن يونس، وزهير بن معاوية، وعبدالحميد بن أبي جعفر.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن البراء بن عازب:

ورواه عنه: فطر بن خليفة -من رواية صبح بن دينار، عن يزيد بن بشار، عنه-.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب:

ورواه عنه: يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق.

وتبين من هذا العرض أنه لم يختلف عمن دون أبي إسحاق إلا على فطر بن خليفة:

* فرواه أبو نعيم، وبكر بن بكار، عن فطر، عن أبي إسحاق، قال: وقف علينا عروة...،

* ورواه صبح بن دينار، عن يزيد بن بشار، عن فطر، عن البراء بن عازب.

وصبح[١] بن دينار بَلَدي موصلي، ذكره ابن حبان في الثقات[٢]، وروى عنه جماعة، منهم أبو القاسم البغوي، وابن أبي سمينة، وأبو أمية الطرسوسي، وعلي بن حرب الموصلي، وغيرهم، ووصفه علي بن حرب في روايته لهذا الحديث عنه بأنه «من العُبَّاد»[٣]، وقد ذكره العقيلي في الضعفاء، وأخرج له هذا الحديث، ثم ذكر الوجهين الآخرين عن أبي إسحاق[٤]، مما يشير إلى أن العقيلي يحمِّله المخالفة فيه، ولذا قال الذهبي: «ذكره العقيلي، وأنه خالف في إسناد حديث»[٥].

وشيخه يزيد بن بشار لم أجد له ذكرًا إلا في هذا الحديث، ولم أجد من ترجم له، إلا الخطيب البغدادي لتمييز اسمه واسم أبيه، وقال فيه: «شيخٌ يحدث عن فطر بن خليفة الكوفي، روى عنه صبح بن دينار الموصلي»، ثم أسند حديثه هذا[٦].

والظاهر أن الأَولى بحمل عهدة المخالفة: يزيد بن بشار هذا، لأنه هو الراوي عن فطر، وهو الذي خالف أبا نعيم، وبكر بن بكار، لا الراوي عنه.

ويزيد بن بشار شيخ مجهول -كما سلف-، وروايته هذه بذكر البراء بن عازب منكرة، والظاهر أنه سلك جادة: أبو إسحاق، عن البراء، ولم يضبط.

ثم اختُلف عن أبي إسحاق على ما سبق وصفه:

* فرواه شعبة، عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن عروة البارقي.

* ورواه فطر بن خليفة، وحديج بن معاوية، وإسرائيل، وزهير بن معاوية، وعبدالحميد بن أبي جعفر، عن أبي إسحاق، عن عروة.

* ورواه يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن جده أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي بن أبي طالب.

وذكر فطر في روايته سماعَ أبي إسحاق من عروة، فلفظه فيها: «وقف علينا عروة البارقي

---

(١) تصحف اسمه في مصادر كثيرة إلى «صبيح»، ولذا ذكره أبو أحمد العسكري في تصحيفات المحدثين (٧٩٦/٢)، وضَبَطَه.

(٢) (٣٢٤/٨).

(٣) الكنى والأسماء، للدولابي (٣٤٣/١).

(٤) ضعفاء العقيلي (٢١٧/٢).

(٥) ميزان الاعتدال (٣٠٧/٢).

(٦) تلخيص المتشابه (٦٩٠/٢).

ونحن في مجلسنا، فحدثنا...».

وقد عقد ابن أبي خيثمة هذا الخلاف، فذكر منه روايتي شعبة، وفطر، وقال عقب أن أسند رواية فطر: «كذا قال فطر، عن أبي إسحاق: قال: وقف علينا عروة البارقي...، وبين عروة، وبين أبي إسحاق: العيزارُ بن حريث، كما قال شعبة».

وشعبة هو -إلى جانب سفيان الثوري- أوثق أصحاب أبي إسحاق، وأحفظهم، وأقدمهم منه سماعًا، وقد قال بهذا جمعٌ من الأئمة، ونصَّ بعضهم على تقديمه على زهير وإسرائيل في أبي إسحاق[١].

وأما فطر، فلم أجد من تكلم على حاله في أبي إسحاق، وفطر ثقةٌ في جملة حاله[٢].

وقد خالف فطرٌ إسرائيلَ، وزهيرًا، وحديجًا، فضلًا عن شعبة، بذكر سماع أبي إسحاق من عروة البارقي، وكل من عداه لا يذكره، بل إن السماع يعارض رواية شعبة، بإدخال رجل بين أبي إسحاق، وعروة، هو العيزار بن حريث.

ولذا فالظاهر أن ابن أبي خيثمة يشير إلى خطأ فطر في ذكر السماع، حيث نصَّ على صيغته في معرض استغراب روايته، مع أنه أسندها قبلُ من طريقه، قال: «كذا قال فطر: عن أبي إسحاق، قال: وقف علينا عروة البارقي».

وفطر من المعروفين بذكر السماعات على سبيل التوهُّم، وكانت عادةً له، قال يحيى بن سعيد القطان: «حدثني فطر، قال: حدثني أبو إسحاق، قال: سمعت صلة، قال: سمعت عمارًا...، وكان فطرٌ صاحبَ ذا: سمعت، سمعت»[٣]، وقال ابن المديني: قلت ليحيى -يعني: القطان-: فتَعتَمِد على قوله -يعني: فطرًا-: «حدثنا فلان، قال: حدثنا فلان» موصول؟ قال: «لا»، قال: قلت: كانت منه سجيَّة؟ قال: «نعم»[٤].

---

(١) شرح علل الترمذي (٧٠٩/٢).

(٢) اقتصر ابن حجر في تقريب التهذيب (٥٤٤١) على وصفه بقوله: «صدوق رمي بالتشيع»، والأظهر أنه أرفع من الصدوق، فقد وثقه أبو نعيم الفضل بن دكين، وابن سعد، وابن معين، وأحمد، والعجلي، والنسائي، وغيرهم، وتكلم فيه بعض الأئمة، والظاهر أن كلام من تكلم فيه لمذهبه، فقد كان شيعيًا. انظر: تهذيب التهذيب (٤٠٣/٣).

(٣) العلل ومعرفة الرجال، برواية عبدالله (٢٣٧/٣)، ضعفاء العقيلي (٤٦٥/٣) -مصوَّبًا من طبعة السرساوي (١١٠/٥)-، سير أعلام النبلاء (٣٢/٧).

(٤) ضعفاء العقيلي (٤٦٥/٣) -مصوَّبًا من طبعة السرساوي (١١١/٥)-، سير أعلام النبلاء (٣٢/٧).

وقد اتضح بالتخريج أن فطرًا توبع على إسقاط ما بين أبي إسحاق، وعروة البارقي، حيث رواه كذلك عن أبي إسحاق: إسرائيل، وزهير، وحديج، وعبدالحميد بن أبي جعفر.

فأما إسرائيل، وزهير، فقد نقل الدوري، عن ابن معين، قوله: «زكريا بن أبي زائدة، وزهير بن معاوية، وإسرائيل، حديثهم عن أبي إسحاق قريب من السواء، وإنما أصحاب أبي إسحاق: سفيان وشعبة»[(١)]، وقال بنحو أوله العجلي[(٢)].

وقال أحمد بن حنبل: «زهيرٌ فيما روى عن المشايخ ثبتٌ، بخ بخ، وفي حديثه عن أبي إسحاق لِيّن، سمع منه بأخرة»، ونص أبو زرعة الرازي على أن زهيرًا سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط، وقال أبو حاتم: «وزهير متقن صاحب سُنّة، غير أنه تأخر سماعه من أبي إسحاق»[(٣)].

وأما أخوه حديج بن معاوية، فهو صدوق يخطئ[(٤)].

وعبدالحميد بن أبي جعفر أثنى عليه شريك خيرًا[(٥)]، وقال أبو حاتم الرازي: «شيخ كوفي»[(٦)]، وذكره ابن حبان في الثقات[(٧)]، وليس من المعروفين من أصحاب أبي إسحاق -فيما يظهر-، والله أعلم.

ومع ما سبق من أن شعبة مقدَّم في أبي إسحاق على جملة أصحابه، فإنه قد زاد في هذا الحديث رجلًا، وهذا أدلُّ على الضبط، لأن إسقاط الراوي كان أسهل عليه.

ولعل أبا إسحاق قد حدَّث بهذا الحديث بأخرة بإسقاط العيزار، فرواه عنه الجماعة كذلك، فيكون محفوظًا عنه، مع كون الصواب في واقع الأمر ما رواه شعبة، كما صوَّبه ابن أبي خيثمة.

وقد وافق العقيليُّ ابنَ أبي خيثمة على ذلك، فقال، وذكر رواية يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن جده: «وقال فطر، عن أبي إسحاق: عن عروة بن أبي الجعد.

---

(١) تاريخ ابن معين، برواية الدوري (٣/٣٧٢)، وانظر: رواية الدارمي (ص٥٩)، ورواية ابن طهمان الدقاق (ص٥٥)، الجرح والتعديل (٤/٣٧٠)، شرح علل الترمذي (٢/٧٠٩-٧١٢).

(٢) معرفة الثقات (١/٣٧٠).

(٣) الجرح والتعديل (٣/٥٨٨).

(٤) تقريب التهذيب (١١٥٢).

(٥) العلل ومعرفة الرجال، برواية عبدالله (٣/١٤٠).

(٦) الجرح والتعديل (٦/١٧).

(٧) (٨/٣٩٨).

وقال شعبة، عن أبي إسحاق: عن العيزار بن حريث، عن عروة بن أبي الجعد البارقي، عن النبي ﷺ، بنحوه. وهذا أولى»[١].

ورواية يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق المذكورة، وهي الوجه الثالث في الخلاف عن جدِّه أبي إسحاق، ذكر يوسفَ لأجلها العقيليُّ في الضعفاء، فقال: «يخالف في حديثه، ولعله أُتي من منصور بن وردان»[٢]، ثم ذكر الوجهين الأولين، كما سبق نقله عنه.

ويوسف ثقة، بل قال ابن عيينة: «لم يكن في ولد أبي إسحاق أحفظ منه»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان أحفظ ولد أبي إسحاق، مستقيم الحديث على قِلَّته»، ووثقه الدارقطني[٣]، ولذا دافع الذهبي عنه، فأكد احتمال العقيلي أنه أُتي من الرواة عنه، فقال: «نعم، فإن يوسف ثبت حجة»[٤].

وقد قرن يوسف في هذه الرواية متنًا آخر بهذا المتن، وهو حديث: «ومن ارتبط فرسًا في سبيل الله، كان علفه، وروثه، وشرابه، في ميزانه يوم القيامة»، وهذا الحديث جاء عن أبي إسحاق موقوفًا غير مرفوع، من رواية شريك[٥]، وإسرائيل[٦]، وزهير[٧]، ورجح أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان وقفه[٨]، وأشار إلى ترجيح ذلك الدارقطني[٩].

فهذه مخالفةٌ أخرى في هذه الرواية.

والراوي عن يوسف بن إسحاق: منصور بن وردان، ثقة، وثقه أحمد، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه»[١٠].

والراوي عن منصور: سعيد بن عنبسة، هو الرازي، وقد كذبه ابن معين، وابن الجنيد، وقال

---

(١) الضعفاء (٤/٤٥١).

(٢) (٤/٤٥١).

(٣) تقريب التهذيب (٧٨٥٦)، تهذيب التهذيب (٤/٤٥٣).

(٤) ميزان الاعتدال (٤/٤٦٢).

(٥) أخرجه يحيى بن سلام، كما ذكر ابن عبدالبر في التمهيد (٤/٢٠٥).

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٤١٧٦).

(٧) أخرجه البغوي في الجعديات (٢٥٣٠).

(٨) علل ابن أبي حاتم (٩٤٦).

(٩) علل الدارقطني (٣/١٧٩).

(١٠) تهذيب التهذيب (٤/١٦١)، وقال ابن حجر في تقريب التهذيب (٦٩١١): «مقبول».

أبو حاتم: «فيه نظر»، وقال: «كان لا يصدق»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما خالف»[١].

والأظهر أن عهدة المخالفتين في هذه الرواية يتحملها سعيد بن عنبسة، لما تبين من ضعفه الشديد، وهذا أولى من تحميلها منصور بن وردان مع ثقته.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن أبا إسحاق رواه عن العيزار بن حريث، عن عروة البارقي.

وقد صرَّح أبو إسحاق بسماعه من العيزار، وإن كانت رواية شعبة عنه كافية في الدلالة على ذلك، فقد قال: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبا إسحاق، وقتادة»[٢].

والعيزار بن حريث ثقة، نقل ابن أبي خيثمة عن ابن معين توثيقه بعقب حديثه هذا، ووثقه العجلي، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات[٣].

ولم أجد للعيزار سماعًا من عروة، لكن يؤيده أن شعبة كان متحريًا في السماعات، وإن كان هذا مختصًّا -في الأرجح- بسماعات شيوخه، ويؤيده أن العيزار متابَعٌ فيه عن عروة، فقد روي من عدة طرق عنه، أخرج منها البخاري ومسلم رواية الشعبي، وشبيب بن غرقدة، عن عروة[٤].

فالإسناد بثقة العيزار، ومتابعاته عن عروة، صحيح.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

حكم ابن أبي خيثمة بأن بين أبي إسحاق وعروة البارقي في هذا الحديث: العيزار بن حريث، وهو بهذا يرجِّح رواية شعبة، واستغرب رواية فطر التي فيها ذكر سماع أبي إسحاق من عروة.

وتبيَّن أن مما يؤيد ذلك: قوة شعبة وتقدُّمه في أبي إسحاق، وأن معه زيادةٌ تنكَّبَ فيها الجادةَ الأسهل بحذفها.

---

(١) لسان الميزان (٦٩/٤)، ثقات ابن حبان (٢٦٨/٨).

(٢) أسندها ابن طاهر المقدسي في مسألة التسمية (ص٤٧)، واشتهرت في مواضع كثيرة بلا إسناد.

(٣) تقريب التهذيب (٥٢٨٣)، تهذيب التهذيب (٣٥٤/٣).

(٤) انظر: تحفة الأشراف (٢٩٣/٧). ورواية شبيب بن غرقدة أسندها ابن أبي خيثمة في كلامه محل البحث.

وأما ذِكرُ فطرٍ سماعَ أبي إسحاق من عروة، فاستغربه ابن أبي خيثمة لوجود رواية الواسطة بين أبي إسحاق، وعروة، وهي ما لا يصح معه سماع غالبًا.

وأيد ذلك: أن غيرَ فطر لم يذكره عن أبي إسحاق، وأن ذكر السماعات كان سجيةً لفطر، وعادةً له على التوهُّم.

وقد وافق ابنَ أبي خيثمة على ترجيح رواية شعبة: العقيلي.

الحديث الثامن والعشرون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٤٠٥-٤٠٧):

١٤٥٥- حدثنا القاسم بن سلام، قال: حدثنا عبدالله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن يونس الأيلي، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، أن عياض بن غنم رأى نَبَطًا يُشَمَّسُون في الجزية، فقال لصاحبهم: إني سمعت رسول الله يقول: «إن الله يعذب يوم القيامة الذين يعذبون الناسَ في الدنيا».

كذا قال: عن الزهري، عن عروة، عن عياض غنم، عن النبي.

وخالفه: شعيب بن أبي حمزة:

١٤٥٦- حدثنا القاسم بن سلام، قال: حدثنا الحكم بن نافع، عن شعيب بن أبي حمزة، عن ابن شهاب، عن عروة، أن هشام بن حكيم بن حزام هو الذي قال ذلك لعياض بن غنم.

كذا قال: شعيب: عروة، عن هشام بن حكيم.

وتابع هشامُ بن عروة روايةَ شعيب، عن الزهري.

١٤٥٧- حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا وهيب بن خالد، قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن هشام بن حكيم بن حزام، أنه سمع النبي يقول: «إن الله يعذب يوم القيامة...»، ثم ذكر الحديث.

١٤٥٨- ويونس بن يزيد جعل الحديثَ عن عياض بن غنم، عن النبي ﷺ.

وشعيب، عن الزهري، قال: عن هشام بن حكيم، عن النبي.

وتابعه هشام بن عروة، عن أبيه.

ولم يذكر هشامٌ في حديث أبيه عياضَ بنَ غنم.

١٤٥٩- حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا العوام بن أبي العوام الأعلم، قال: قال الزهري: «أنا أعلم بعروة من هشام».

١٤٦٠- حدثنا القاسم بن سلام، قال: حدثنا نعيم بن حماد، عن بقية، عن صفوان بن عمرو، عن شريح بن عبيد، أن هشام بن حكيم قال ذلك لعياض بن غنم، عن رسول الله -عليه السلام-، فقال عياضٌ لهشام: قد سمعتُ ما سمعتَ، ورأيتُ ما رأيتَ.

١٤٦١- حدثنا أبي، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن عبدالله - ابن أخي ابن شهاب-، عن عمِّه، قال: أخبرني عروة بن الزبير، أن عياض بن غنم، وهشام بن حكيم بن حزام، مَرَّا بعامل حمص وهو يُشَمِّس أنباطًا في الجزية، فقال أحدهما للعامل: ما هذا يا فلان؟ قال: إني سمعت رسول الله يقول: «إن الله يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا».

كذا قال ابن أخي الزهري، لم يبين في حديثه من القائل لصاحبه.

❑ التخريج:

الوجه الأول: عروة، أن عياض بن غنم...:

* أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤٩٧٠) من طريق أبي عبدالله محمد بن سعد النسوي، عن **ابن أبي خيثمة**، به، بأقصر منه.

* وهو في الأموال لأبي عبيد **القاسم بن سلام** (١١١) -رواية علي بن عبدالعزيز، عنه، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٧/٢٦٥)-.

* وأخرجه حميد بن زنجويه في الأموال (١٧٠) عن **عبدالله بن صالح**، به، بمثله.

* وأخرجه أحمد (١٥٣٣٤) عن عثمان بن عمر،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٤٢٦) من طريق محمد بن إسحاق البلخي، عن عبدالله بن المبارك،

كلاهما (عثمان بن عمر، وابن المبارك) عن **يونس بن يزيد الأيلي**، به، بنحوه.

وقال عثمان بن عمر: عن عروة، أنه بلغه أن عياض بن غنم...

الوجه الثاني: عروة، أن هشام بن حكيم قاله لعياض بن غنم:

* هو في الأموال لأبي عبيد **القاسم بن سلام** (١١٢) -رواية علي بن عبدالعزيز، عنه، ومن طريقه: الضياء في المنتقى من مسموعات مرو (٤٤٦/مخطوط)-.

* وأخرجه أحمد (١٥٣٣٥)،

وابن زنجويه في الأموال (١٦٩)،

والطبراني في مسند الشاميين (٣١١١) -وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٥٣٢)- عن أبي زرعة الدمشقي،

وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (ق١٦٥ب) من طريق محمد بن عوف،

أربعتهم (أحمد، وابن زنجويه، وأبو زرعة، ومحمد بن عوف) عن **أبي اليمان الحكم بن نافع**، به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (١٥٣٣٢) من طريق معمر بن راشد،

ومسلم (٢٦١٣)، وأبو داود (٣٠٤٥)، والنسائي في الكبرى (٨٧١٨)، وأبو عوانة -كما في إتحاف المهرة (٦٢٧/١٣)، ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (١٩٦/٣٠)-، والبيهقي (٢٠٦/٩)، والثقفي في الرابع من الثقفيات (٢٩/مخطوط)، من طريق عبدالله بن وهب، عن يونس بن يزيد الأيلي،

وابن جوصا في حديثه عن شيوخه (٢١/مخطوط)، وابن حبان (٥٦١٢)، من طريق محمد بن حرب، وابن قانع في معجم الصحابة (١٩٣/٣) من طريق فرج بن فضالة، كلاهما (محمد بن حرب، وفرج بن فضالة) عن محمد بن الوليد الزبيدي،

والطبراني في الكبير (١٧١/٢٢) من طريق الهقل بن زياد، عن معاوية بن يحيى،

أربعتهم (معمر، ويونس، والزبيدي، ومعاوية بن يحيى) عن **الزهري**، به، بنحوه.

إلا أن معمرًا جعل مكان عياض بن غنم: عمير بن سعد، وروايته عن الزهري معطوفة على رواية هشام بن عروة الآتية.

وأبهم يونسُ اسم مَن ذُكر له الحديث، فقال: أن هشام بن حكيم، وجد رجلًا وهو على حمص يُشَمِّس ناسًا...، فذكره.

وجعله فرج بن فضالة، عن الزبيدي، عن الزهري، عن عياض بن غنم، عن هشام بن حكيم.

الوجه الثالث: عروة، عن هشام بن حكيم، بلا ذكر لعياض:

* أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه (٢٦٩٧/السفر الثاني) عن **موسى بن إسماعيل**، به، بمثله.

* وأخرجه أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي في الخراج (ص١٢٥)،

وعبدالرزاق (٢٠٤٤٣) -ومن طريقه ابن الجارود (١١٠٦)، والطبراني (١٧٠/٢٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٩٦٩)، والبغوي في شرح السنة (٢٥٧٧)-، وأحمد (١٥٣٣٢)،

من طريق معمر بن راشد،

وأبو عبيد في الأموال (١١٠)، وأحمد (١٥٨٤٦) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (١٩٧/٣٠)-، ومسلم (٢٦١٣)، وأبو عبدالله النعالي في فوائده (٢٩/مخطوط)، وابن عساكر في معجمه (٦٥٧)، والضياء في المنتقى من مسموعات مرو (٤٤/مخطوط)، من طريق أبي معاوية محمد بن خازم الضرير،

وأحمد (١٥٣٣٠)، ومسلم (٢٦١٣)، من طريق وكيع،

وأحمد (١٥٣٣١) -ومن طريقه الطبراني (١٧٠/٢٢)- عن عبدالله بن نمير،

ومسلم (٢٦١٣)، وابن قانع (١٩٣/٣)، من طريق حفص بن غياث،

ومسلم (٢٦١٣)، وابن خزيمة في السياسة -كما في إتحاف المهرة (٦٢٦/١٣)-، وابن مخلد في حديث محمد بن عثمان بن كرامة (٣٢)، والمهرواني في المهروانيات (٣٩)، من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة،

ومسلم (٢٦١٣)، وأبو عبدالله النعالي في فوائده (٢٩/مخطوط)، وابن عساكر في معجمه (٦٥٧)، من طريق جرير بن عبدالحميد،

والبلاذري في أنساب الأشراف (٤٥٦/٩) من طريق عبدالعزيز بن مسلم القسملي،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦٠٠)، والطبراني (١٧٠/٢٢)، من طريق حاتم بن إسماعيل،

وأبو يعلى -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٤٦٥٤)، وعنه ابن حبان (٥٦١٣)-، وأبو القاسم البغوي في الثاني من حديث حماد بن سلمة (١٢/مجموع مصنفات ابن الحمامي وأجزاء أخرى)، كلاهما (أبو يعلى، والبغوي) عن عبدالأعلى بن حماد، عن حماد بن سلمة،

وأبو عوانة -كما في إتحاف المهرة (٦٢٦/١٣)-، وأبو العباس الأصم في جزء من حديثه (٣٢/ مجموع مصنفاته)، وابن منده في فوائده (١٢٢٤)، من طريق محمد بن عبدالله بن عبد الحكم، وأبو عوانة -كما في إتحاف المهرة (٦٢٦/١٣)- عن يونس بن عبدالأعلى، والخطيب في المتفق والمفترق (٨٨٠) من طريق هارون بن موسى، ثلاثتهم (ابن عبدالحكم، ويونس بن عبدالأعلى، وهارون بن موسى) عن أنس بن عياض أبي ضمرة،

وأبو عوانة -كما في إتحاف المهرة (٦٢٦/١٣)- من طريق يحيى بن عبدالله بن سالم،

وابن قانع (١٩٣/٣) من طريق حفص بن ميسرة،

والطبراني (١٧٠/٢٢) من طريق الليث بن سعد،

وابن جميع الصيداوي في معجم الشيوخ (ص٣٥٥) -ومن طريقه الذهبي في المعجم المختص (ص٢٥٠)- من طريق مالك بن سعير،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٥٣٣) من طريق عبدالعزيز بن المختار،

والخطيب في المتفق والمفترق (٨٨٠) من طريق عبدالله بن الحارث،

وعبدالغني المقدسي في الثاني من المصباح في عيون الصحاح (١٠/مخطوط) من طريق همام بن يحيى،

والضياء في المنتقى من مسموعات مرو (٤٤٤/مخطوط) من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي،

وفيه (٤٤٥/مخطوط) من طريق حماد بن زيد،

وعلقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٧٤٠/٥) عن محمد بن إسحاق،

وعبدة بن سليمان،

الثلاثة والعشرون راويًا (أبو يوسف، ومعمر، وأبو معاوية، ووكيع، وابن نمير، وحفص بن غياث، وأبو أسامة، وجرير، وعبدالعزيز بن مسلم، وحاتم بن إسماعيل، وحماد بن سلمة، وأنس بن عياض، ويحيى بن عبدالله بن سالم، وحفص بن ميسرة، والليث، ومالك بن سعير، وعبدالعزيز بن المختار، وعبدالله بن الحارث، وهمام، والدراوردي، وحماد بن زيد، وابن إسحاق، وعبدة) عن **هشام بن عروة**، به، بنحوه.

إلا أن أبا يوسف قال: عن سعيد بن زيد أنه مرَّ على قوم...

وقال أبو يعلى، عن عبدالأعلى بن حماد، عن حماد بن سلمة: عن هشام، عن عروة، عن حكيم بن حزام،

وقال حماد بن زيد: عن هشام، أن هشام بن حكيم قاله لعمير بن سعد، لم يذكر عروة.

وقد ذكر معمر، ووكيع، وابن نمير، وجرير، وعبدالعزيز بن مسلم، وحماد بن سلمة، وأنس بن عياض -في رواية ابن عبدالحكم، عنه-، ومالك بن سعير، والدراوردي، أن هشام بن حكيم قاله لعمير بن سعد، وأن عميرًا كان أميرَ الناس.

الوجه الرابع: عروة، أن عياض بن غنم، وهشام بن حكيم، مرًّا بعامل حمص وهو يشمس أنباطًا في الجزية، فقال أحدهما...:

* أخرجه أحمد (١٥٣٣٦) -ومن طريقه الطبراني (٢٢/١٧٠)-، عن **يعقوب بن إبراهيم**، به، بنحوه.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث عروة بن الزبير، ورواه عنه: الزهري، وهشام بن عروة، واختَلَفا، واختُلف عنهما فيه:

١- رواية الزهري:

الوجه الأول: الزهري، عن عروة، أن عياض بن غنم...:

ورواه عنه: يونس بن يزيد -من رواية الليث بن سعد، وعثمان بن عمر، وابن المبارك، عنه-.

الوجه الثاني: الزهري، عن عروة، أن هشام بن حكيم قاله لعياض بن غنم:

ورواه عنه: شعيب بن أبي حمزة، والزبيدي -من رواية محمد بن حرب، عنه-، ومعاوية بن يحيى.

الوجه الثالث: الزهري، عن عروة، أن هشام بن حكيم قاله لعمير بن سعد:

ورواه عنه: معمر.

الوجه الرابع: الزهري، عن عروة، عن هشام بن حكيم، بلا تسمية لمن قاله له:

ورواه عنه: يونس بن يزيد -من رواية عبدالله بن وهب، عنه-.

الوجه الخامس: الزهري، عن عياض بن غنم، عن هشام بن حكيم:

ورواه عنه: الزبيدي -من رواية فرج بن فضالة، عنه-.

الوجه السادس: الزهري، عن عروة، أن عياض بن غنم، وهشام بن حكيم، مرًّا بعامل حمص، فقال أحدهما...، بلا تعيين للقائل، ولا تسمية للعامل:

ورواه عنه: ابن أخيه محمد بن عبدالله بن مسلم.

وتبين من هذا العرض أنه اختُلف عن بعض من دون الزهري، ثم اختُلف عنه:

أولًا: الخلاف عمَّن دون الزهري:

١- يونس بن يزيد:

اختُلف عنه:

* فرواه الليث، وعثمان بن عمر، وابن المبارك، عن يونس، عن الزهري، عن عروة، أن عياضًا...

* ورواه ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن عروة، أن هشام بن حكيم...

ورواية ابن المبارك، عن يونس، جاءت من طريق محمد بن إسحاق البلخي، عنه، والبلخي متهم بالكذب[1]، فلا عبرة بروايته في هذا الخلاف.

وقد ذكر ابن أبي خيثمة الوجهَ الأولَ عن يونس، فقال: «كذا قال: عن الزهري، عن عروة، عن عياض بن غنم، عن النبي ﷺ، وخالفه شعيب بن أبي حمزة...».

فيظهر أن ابن أبي خيثمة اعتمد هذا الوجه عن يونس، ولعل رواية ابن وهب، عنه، لم تبلغه.

وقد اختَلف راويا الوجه الأول نفسِه عن يونس في صيغة الرواية، فقال الليث: عن عروة، أن عياض بن غنم رأى نبطًا...، وقال عثمان بن عمر: عن عروة، أنه بلغه أن عياض بن غنم...

وسيأتي أن يونس معروف بالخطأ من حفظه، وأن كتابه صحيح، خاصة عن الزهري.

وهذا الاختلاف يدل على أنه لم يكن يحدث من كتابه، إذ لو كان يحدث به من كتابه لأحكمه، ولأُحكم عنه، ولم يُختلف عنه فيه، مثلما لم يختلف عن ابن وهب في روايته عنه، كما أنه لو كان يحدث من كتابه لوافق جماعة أصحاب الزهري، فهو في الوجه الأول عنه يخالفهم، ولذا استغرب روايته ابن أبي خيثمة -كما سيأتي-.

والظاهر أن رواية ابن وهب، عن يونس، كانت من كتابه، لعدم الاختلاف عنه فيها، ولأنه وافق فيها أصحاب الزهري الآخرين، فهي أرجح روايتَي يونس، ولذا انتقاها مسلم في صحيحه عنه، وإن كانت الروايتان محفوظتين عن يونس، لثقة رواتهما.

---

(١) لسان الميزان (٦/٥٤٧).

٢- محمد بن الوليد الزبيدي:

اختُلف عنه:

* فرواه محمد بن حرب، عن الزبيدي، عن الزهري، عن عروة، أن هشام بن حكيم قاله لعياض بن غنم.

* ورواه فرج بن فضالة، عن الزبيدي، عن الزهري، عن عروة، عن عياض بن غنم، عن هشام بن حكيم.

وفرج بن فضالة ضعيف[1]، وروايته هذه تدل على خلطه في الحديث وعدم ضبطه، فقد نقل عياضَ بن غنم من متن الحديث، حيث ذكر له الحديثَ هشام بن حكيم، إلى إسناده، فجعله راويًا عن هشام، وهذا خلط شديد.

ثانيًا: الخلاف عن الزهري:

* فرواه يونس، عن الزهري، عن عروة، أن عياضًا...

* ورواه يونس -في رواية-، وشعيب بن أبي حمزة، والزبيدي، ومعاوية بن يحيى، عن الزهري، عن عروة، أن هشام بن حكيم قاله لعياض بن غنم.

* ورواه معمر، عن الزهري، عن عروة، أن هشامًا قاله لعمير بن سعد.

* ورواه ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن عروة، أن عياض بن غنم، وهشام بن حكيم، مرَّا بعامل حمص، فقال أحدهما...

ورواية يونس الأولى أوردها ابن أبي خيثمة في مطلع الخلاف، فاستغربها بقوله: «كذا قال: عن الزهري، عن عروة، عن عياض بن غنم، عن النبي ﷺ، وخالفه شعيب بن أبي حمزة...»، ثم ساق حديث شعيب.

وقد تبين أن يونس، مع مخالفته شعيبًا في هذه الرواية، فإنه يخالف أيضًا غيرَه من أصحاب الزهري، بل ويخالف متابِعَ الزهري في الحديث عن عروة، وهو ابنه هشام، الذي جعل الحديثَ من مسند هشام بن حكيم، وهذا ما نصَّ عليه ابن أبي خيثمة بقوله عقب رواية شعيب: «كذا قال شعيب: عروة، عن هشام بن حكيم، وتابع هشامُ بنُ عروة روايةَ شعيبٍ عن الزهري»، وقوله في سياق الاختلاف، معللًا رواية يونس: «ويونس بن يزيد جعل

---

(١) تقريب التهذيب (٥٣٨٣).

الحديثَ عن عياض بن غنم، عن النبي ﷺ، وشعيبٌ، عن الزهري، قال: عن هشام بن حكيم، عن النبي ﷺ، وتابعه هشامُ بنُ عروة، عن أبيه».

وفي كل هذا إشارات متضافرة من ابن أبي خيثمة إلى خطأ يونس في روايته المذكورة.

ويونس من أصحاب الزهري المختصين به، إلا أن وكيعًا قال فيه: «كان سيئ الحفظ»، ولذا قال أحمد: «يونس كثير الخطأ عن الزهري»، وقال: «في حديث يونس بن يزيد منكراتٌ عن الزهري»، وقال: «إذا حدث من حفظه يخطئ»، وأما إذا حدث من كتابه عنه، فهو من المقدَّمين فيه، قال ابن المبارك، وابن مهدي: «كتابه صحيح»، وقال علي بن المديني: «أثبت الناس في الزهري: سفيان بن عيينة، وزياد بن سعد، ثم مالك، ومعمر، ويونس من كتابه»، وقال أبو زرعة: «كان صاحب كتاب، فإذا حدث من حفظه لم يكن عنده شيء»[1].

وقد سبق استظهار أن يونس حدَّث بهذه الرواية المخالِفة من حفظه، فأخطأ فيها، وأنه روى الحديث على وجهٍ آخر، فلم يختلف عنه، ووافق الجماعة فيه، فأصاب.

كما ذكر ابن أبي خيثمة من الخلاف عن الزهري: رواية ابن أخيه، عنه، عن عروة، أن عياض بن غنم، وهشام بن حكيم، مرَّا بعامل حمص، فقال أحدهما...، فعقب ابن أبي خيثمة عليها بقوله: «كذا قال ابن أخي الزهري، لم يبين في حديثه من القائل لصاحبه».

وقد كان أسند قبلها رواية شعيب بن أبي حمزة.

وابن أخي الزهري صدوق له أوهام، وليس في الطبقة المقدَّمة من أصحاب الزهري، بل تفرد عنه بأحاديث، وتكلم في روايته عن الزهري ابن معين، وأحمد، ومحمد بن يحيى النيسابوري، والساجي، والعقيلي[2].

ويظهر أن ابن أبي خيثمة يعتمد على حاله في إعلال روايته، فإنه غمزه في ضبط الحديث، حيث لم يبين من القائل لصاحبه.

وأصحاب الزهري يذكرون أن هشام بن حكيم ذكر الحديثَ لعياض بن غنم، وجعل ابنُ أخي الزهري هشامًا وعياضًا يدخلان على العامل، ولم يضبط أيهما قاله. وفي هذا اضطراب وضعف، والمحفوظ عن الزهري روايةُ أصحابه.

---

(١) تهذيب التهذيب (٤/٤٧٤)، شرح علل الترمذي (٢/٧٦٥).

(٢) تقريب التهذيب (٦٠٤٩)، تهذيب التهذيب (٣/٦١٧)، شرح علل الترمذي (٢/٦٧٥، ٦٧٦).

وأما رواية معمر، فقد جاء الزهري فيها مقرونًا بهشام بن عروة، حيث رُويت من طريق معمر، عن الزهري، وهشام بن عروة، أنهما حدثاه عن عروة...، فذكره.

وجاء في هذا الرواية تبعًا لذلك أن هشام بن حكيم دخل على عمير بن سعد، فذكر له الحديث، وهذا -فيما يظهر- من حمل بعض الروايات على بعض، فإن هشام بن عروة هو الذي يذكر عمير بن سعد -كما سيأتي-، وقد قاله عنه جماعةٌ من أصحابه.

وقد جاءت روايةُ معمر في بعض طرقها، عن هشام بن عروة، من دون قرن الزهري به، فذكر فيها عمير بن سعد، ما يدل على أن ذِكرَ عميرٍ إنما هو من رواية هشامٍ حسبُ.

وعلى هذا، فليس في رواية معمر -على الصحيح- مخالفة لرواية أصحاب الزهري، والأظهر أنه يوافقهم في الجملة، لولا أنه، أو بعض الرواة دونه، حمل روايته على رواية هشام بن عروة.

وإذن، فالمحفوظ عن الزهري: رواية يونس، وشعيب، ومعمر، والزبيدي، ومعاوية بن يحيى، عنه، عن عروة، أن هشام بن حكيم قاله لعياض بن غنم.

ويلاحظ أن معاوية بن يحيى مع ضعفه في الزهري، قد وافق أصحابه، وهذا مصداقٌ لقول البخاري: «أحاديثه عن الزهري مستقيمة، كأنها من كتاب، وروى عنه عيسى بن يونس، وإسحاق بن سليمان، أحاديث مناكير، كأنها من حفظه»، وقول أبي حاتم: «روى عنه هقل بن زياد أحاديثَ مستقيمة، كأنها من كتاب...»، وقول ابن خراش: «رواية الهقل عنه صحيحة، تشبه نسخة شعيب»، وهذا الحديث من رواية الهقل، عنه، وإن كان الساجي قال: «كان اشترى كتابًا للزهري من السوق، فروى عن الزهري»[(١)]، فالله أعلم.

٢- رواية هشام بن عروة:

الوجه الأول: هشام، عن أبيه، عن هشام بن حكيم، مختصرًا، بلا تسمية لمن قاله له:

ورواه عنه: وهيب، وحفص بن غياث، وأبو أسامة، وحاتم بن إسماعيل، وأنس بن عياض -من رواية يونس بن عبدالأعلى، وهارون بن موسى، عنه-، ويحيى بن عبدالله بن سالم، وحفص بن ميسرة، والليث، وعبدالعزيز بن المختار، وعبدالله بن الحارث، وهمام، وابن إسحاق، وعبدة.

---

(١) تهذيب الكمال (٢٢٢/٢٨)، تهذيب التهذيب (١١٣/٤).

الوجه الثاني: هشام، عن أبيه، عن سعيد بن زيد:

ورواه عنه: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي.

الوجه الثالث: هشام، عن أبيه، أن هشام بن حكيم قاله لعمير بن سعد:

ورواه عنه: معمر، ووكيع، وعبدالله بن نمير، وجرير، وعبدالعزيز بن مسلم، وحماد بن سلمة -من رواية البغوي، عن عبدالأعلى بن حماد، عنه-، وأنس بن عياض -من رواية ابن عبدالحكم، عنه-، ومالك بن سعير، والدراوردي.

الوجه الرابع: هشام، عن أبيه، أن حكيم بن حزام قاله لعمير بن سعد:

ورواه عنه: حماد بن سلمة -من رواية أبي يعلى، عن عبدالأعلى بن حماد، عنه-.

الوجه الخامس: هشام، أن هشام بن حكيم:

ورواه عنه: حماد بن زيد.

ويتبين من هذا العرض أنه قد اختُلف عن بعض من دون هشام بن عروة:

أولًا: الخلاف عمَّن دون هشام بن عروة:

١- أنس بن عياض:

اختُلف عنه:

* فاختصره عنه يونس بن عبدالأعلى، وهارون بن موسى، فلم يذكرا فيه من ذَكَر هشامُ بن حكيم الحديثَ له.

* وسماه محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، عن أنس: عميرَ بنَ سعد.

وهذا اختلاف اختصار وتمام -فيما يظهر-، وليس اختلافَ روايةٍ مؤثرًا، فقد جاء عن هشام بن عروة بالوجهين معًا، وسيأتي الكلام فيه، والمعتمد عن أنس: الوجه التام.

٢- حماد بن سلمة:

اختُلف عنه:

* فرواه أبو القاسم البغوي، عن عبدالأعلى بن حماد، عن حماد، عن هشام، عن أبيه، أن هشام بن حكيم بن حزام مرَّ بعمير بن سعد...

* ورواه أبو يعلى، عن عبدالأعلى بن حماد، عن حماد، عن هشام، عن أبيه، أن حكيم بن حزام مرَّ بعمير بن سعد...

وقد صحَّح هذا الثاني، واعتمده: ابنُ حبان، حيث رواه عن أبي يعلى، وسيأتي نقل كلامه، والأظهر أنه سقطت على أبي يعلى كلمة «هشام بن»، فصار من حديث حكيم بن حزام.

وراوية أبي القاسم البغوي أصح، وأضبط، وأوفق لرواية الناس عن هشام بن عروة، وهي المحفوظة عن عبدالأعلى، ثم عن حماد.

ثانيًا: الخلاف عن هشام بن عروة:

تلخص أنه اختُلف عنه:

* فرواه وهيب، وحفص بن غياث، وأبو أسامة، وحاتم بن إسماعيل، ويحيى بن عبدالله بن سالم، وحفص بن ميسرة، والليث، وعبدالعزيز بن المختار، وعبدالله بن الحارث، وهمام، وابن إسحاق، وعبدة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن هشام بن حكيم، مختصرًا، بلا تسمية لمن قاله له.

* ورواه أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي، عن هشام، عن أبيه، عن سعيد بن زيد.

* ورواه معمر، ووكيع، وعبدالله بن نمير، وجرير، وعبدالعزيز بن مسلم، وحماد بن سلمة، وأنس بن عياض، ومالك بن سعير، والدراوردي، عن هشام، عن أبيه، أن هشام بن حكيم قاله لعمير بن سعد.

* ورواه حماد بن زيد، عن هشام، أن هشام بن حكيم مرَّ بعمير...

فأما رواية حماد بن زيد، فالظاهر أنه وقع فيها تقصير منه، وهو معروف بقصر الأسانيد والتوقي فيها[1]، ولذا أشار علي بن عبدالعزيز -راويه من طريق حماد- إلى هذا، فقال: «فذكر نحوه، ولم يجاوز هشامَ بنَ عروة»[2]، وذِكرُ عروة محفوظ عن هشام، فقد رواه أكثر من عشرين راويًا كما تبيَّن.

وممن وافق الجماعةَ في هذا: القاضي أبو يوسف، صاحبُ أبي حنيفة، إلا أنه جعل مكان هشام بن حكيم: سعيدَ بنَ زيد، وأبو يوسف صدوق له أخطاء، وثقه ابن معين في رواية، وضعفه في أخرى، وقال أحمد وابن المديني: «صدوق»، وقال عمرو بن علي الفلاس:

(١) تهذيب التهذيب (٤٨١/١).

(٢) المنتقى من مسموعات الضياء بمرو (ق٧٩أ).

«صدوق كثير الخطأ»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «وكان شيخًا متقنًا»، وقال الخليلي: «صدوق في الحديث...، ويروي عن الضعفاء، ويخطئ في أحاديث»[1].

وذِكرُه سعيدَ بنَ زيد في هذا الحديث خطأٌ منه، إن لم يكن خطأً عليه، فإنه قد ذكر بعدَه رواية الزهري، عن عروة، مبهمًا إياه، فقال: «وحدثنا بعض أشياخنا عن عروة، عن هشام بن حكيم بن حزام، أنه وجد عياض بن غنم...»، وهذا يدل على استحضاره لكون القصة وقعت لهشام بن حكيم، وهو يطرح احتمالَ أنَّ ذِكرَ سعيد بن زيد خطأٌ من الرواة أو النساخ.

وعلى أيٍّ، فهذا مخالفٌ لما رواه الجمهرة الكثيرون عن هشام بن عروة، بذكر هشام بن حكيم، ولا مدخل لسعيد بن زيد في هذا الحديث -فيما يظهر-.

ومن ثم، لم يبق عن هشام بن عروة إلا وجهان:

١- الرواية عنه، عن أبيه، عن هشام بن حكيم، بدون ذكر لمن قال هشامٌ الحديثَ له.

٢- والرواية عنه، عن أبيه، أن هشام بن حكيم قاله لعمير بن سعد.

والروايتان قويتان عن هشام بن عروة، فقد روى كلًّا منهما جمع من الثقات، فممن روى الأولى: وهيب، وحفص بن غياث، وأبو أسامة، والليث بن سعد.

وممن روى الثانية: معمر، ووكيع، وابن نمير، وجرير، وحماد بن سلمة، والدراوردي.

وقد أسند ابنُ أبي خيثمة روايةَ وهيب المختصرة، واعتمدها عن هشام، فقال في سياق الاختلاف: «ولم يذكر هشامٌ في حديث أبيه عياضَ بنَ غنم»

لكن الظاهر أن هشامًا أو مَن دونه اختصر الرواية الأولى من الثانية، واقتصر على سياقة طرف من القصة مع الحديث، وبعضهم اقتصر على الحديث المرفوع فحسب.

ولعل من سبب هذا الاختصار: أن هشامًا يخالف الزهري في تعيين العامل الذي ذُكِرَ لَهُ الحديثُ -كما سيأتي-.

فالأظهر أن القصة بتفاصيلها محفوظة عن هشام بن عروة، لكثرة رواتها عنه، وثقتهم.

---

(١) الجرح والتعديل (٩/٢٠١)، الثقات (٧/٦٤٥)، الكامل (٨/٤٦٦)، الإرشاد (٢/٥٦٩)، تاريخ بغداد (١٦/٣٧٤، ٣٧٩، ٣٨٠).

٣- الخلاف عن عروة:

تلخص مما سبق أنه اختَلَف الزهري، وهشام بن عروة، عن عروة:

* فرواه الزهري، عن عروة، أن هشام بن حكيم قاله لعياض بن غنم.

* ورواه هشام، عن أبيه، أن هشام بن حكيم قاله لعمير بن سعد.

وقد مرَّ أن ابن أبي خيثمة حكى وجهًا آخر عن هشام بن عروة، وهو عدم تعيين من قيل له الحديث، وبنى على ذلك اختلاف الزهري، وهشام، عن عروة، وقد ترجح أن الرواية التي حكاها ابن أبي خيثمة مختصرةٌ عن الرواية التي حَفِظَها جمعٌ عن هشام بن عروة، وهي روايته عن أبيه، أن هشام بن حكيم قاله لعمير بن سعد، وعليه، فالذي يترجح أن الخلاف بين الزهري، وهشام، في أن الزهري يسمي الرجل: عياض بن غنم، وهشامًا يسمه: عمير بن سعد.

وقد أشار ابن أبي خيثمة في الاختلاف الذي حكاه إشارةً لترجيح أحد الوجهين، وهي صالحةٌ -فيما يظهر- للاستعمال في الخلاف الذي ترجح وقوعه، حيث أشار إلى قرينتين يظهر منهما ترجيح رواية الزهري، وهما:

١- تقوية الزهري على هشام في عروة:

قال ابن أبي خيثمة بعقب عقد خلاف الزهري وهشام مباشرة: «حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا العوام بن أبي العوام الأعلم، قال: قال الزهري: «أنا أعلم بعروة من هشام»».

وهذا الأثر لم أجد من أخرجه غير ابن أبي خيثمة، وأخرجه في موضع آخر من تاريخه، وفيه: قال العوام: «كنت مع الزهري، فقال...»، فذكره[(١)]، والعوام مجهول كما قال أبو حاتم الرازي[(٢)]، لكن صحبته للزهري، وكون ما رواه حكاية مقطوعة، وليس حديثًا مرفوعًا ولا موقوفًا، يخفف من أثر جهالته في حكم هذا الإسناد.

وقد سأل الدارمي عن هذه المسألة ابنَ معين، قال: قلت ليحيى: هشام بن عروة أحب إليك عن أبيه، أو الزهري عنه؟ فقال: «كلاهما»، ولم يفضِّل[(٣)].

---

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢٧٤٠/السفر الثالث).

(٢) الجرح والتعديل (٢٣/٧).

(٣) تاريخ الدارمي (ص٢٠٣)، وانظر: سؤالات ابن الجنيد (ص٣٥٥).

وهذه المسألة محتملة، وقول الزهري فيها لا يقطع الاحتمال، لأن مرتبة قول الراوي في تقوية نفسه، أو تضعيفها، ليست بتلك القوية، لأنه قد يداخلها أشياء خارجة عن النقد الحديثي(١).

لكن يتأيد ترجيح الزهري هنا بالقرائن الأخرى:

٢- المتابعات القاصرة:

قال ابن أبي خيثمة بعقب ما سبق: «حدثنا القاسم بن سلام، قال: حدثنا نعيم بن حماد، عن بقية، عن صفوان بن عمرو، عن شريح بن عبيد، أن هشام بن حكيم قال ذلك لعياض بن غنم، عن رسول الله -عليه السلام-، فقال عياض لهشام: قد سمعتُ ما سمعتَ، ورأيتُ ما رأيتَ».

* الحديث من هذا الوجه في الأموال لأبي عبيد **القاسم بن سلام** (١١٣).

* وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١٠٩٦) عن عمرو بن عثمان،

والطبراني في مسند الشاميين (٩٧٧) من طريق يزيد بن عبد ربه،

كلاهما (عمرو، ويزيد) عن **بقية**، به، بنحوه، ولفظ يزيد: عن شريح، قال: «قال هشام بن حكيم لعياض بن غنم: ألم تسمع رسول الله ﷺ يقول: «إن من أشد الناس عذابًا أشدهم للناس عذابًا في الدنيا»؟...»، وهو في لفظ عمرو مختصر، وليس فيه موضع الشاهد.

* وأخرجه أحمد (١٥٣٣٣) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦٥/٤٧)- عن أبي المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج، عن **صفوان بن عمرو**، به، بنحوه مطولًا، وفيه أن عياض بن غنم جلد صاحب (دارا) حين فتحت، فأغلظ له هشام بن حكيم القول، حتى غضب عياض، ثم مكث ليالي، فأتاه هشام بن حكيم، فاعتذر إليه، ثم قال له...، فذكره.

* وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١٠٩٧)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٤٢٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦٦/٤٧)، من طريق إسماعيل بن عياش: حدثنا ضمضم بن زرعة، عن **شريح بن عبيد**، به، بنحوه، ولفظ ابن أبي عاصم مختصر، إلا أن ضمضمًا جعله عن شريح، عن جبير بن نفير، عن هشام.

---

(١) كأن تكون تواضعًا -إن كان رجَّح غيرَه على نفسه-، أو تكون من باب المعاصَرة وكلام الأقران -إن رجَّح نفسه-، ونحو ذلك، والله أعلم.

وضمضم وإن كان صدوقًا يهم[١]، إلا أن شريح بن عبيد كان يرسل كثيرًا[٢]، والظاهر أن هذا من إرساله، وأن بينه وبين هشام: جبير بن نفير.

قال ابن عساكر: «وهو محفوظ من حديث جبير، وقد رواه عبدالرحمن بن عائذ، عن جبير»[٣]، ثم أسند من طريق الطبراني ما:

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٨/٧)، والطبراني في الكبير (٣٦٧/١٧)، والشاميين (١٨٧٤)، والحاكم (٢٩٠/٣) -وعنه، ومن طريق أخرى: البيهقي (١٦٤/٨)-، من طريق عمرو بن الحارث، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٨٧٦) من طريق عبدالحميد بن إبراهيم، كلاهما (عمرو، وعبدالحميد) عن عبدالله بن سالم، عن الزبيدي، عن فضيل بن فضالة، عن عبدالرحمن بن عائذ، عن جبير، أن هشام بن حكيم قال لعياض...، فذكره، ولفظه عند البخاري مختصر.

وهذا إسناد حسن عن جبير، والرواية بما قبله صحيحة عنه.

وقد جاءت القصة من وجه آخر:

أخرجه الطبراني في الشاميين (٣٦) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥١/٦٤)- من طريق عبد الله بن هانئ، عن عمه إبراهيم بن أبي عبلة، عن عبدالله بن محيريز، قال: كان عياض بن غنم على بعثٍ من أهل الشام، ومعه مولى له، فغضب عليه، فضربه، فحجزه هشام بن حكيم القرشي... فذكر القصة.

لكن عبدالله بن هانئ متهم بالكذب[٤]، فهذه الرواية ساقطة.

ولم أجد عن جبير بن نفير خبرًا أنه شهد القصة، ولم أجد له سماعًا من صاحبيها، لكنه أدركهما وأدرك القصة، وروايته تدل على أن القصة معروفة لهشام مع عياض بن غنم، لا عمير بن سعد -كما قال هشام بن عروة-.

وهذا ما أشار إليه ابن أبي خيثمة بذكره لهاتين القرينتين.

---

(١) تقريب التهذيب (٢٩٩٢).

(٢) تقريب التهذيب (٢٧٧٥).

(٣) تاريخ دمشق (٢٦٦/٤٧).

(٤) لسان الميزان (٢٩/٥).

ولعل الذي أدخل الوهمَ على هشام بن عروة: أن عمير بن سعد كان واليًا لعمر بن الخطاب أيضًا[١]، وكان واليًا بعد سعيد بن عامر بن حذيم، الذي ولي حمص نصف سنة بعد عياض بن غنم[٢].

تنبيه: أخرج ابن حبان رواية عروة، عن هشام بن حكيم، بذكر عياض بن غنم، ثم قال: «ذكر خبر أوهم عالمًا من الناس أن عروة لم يسمع هذا الخبر من هشام بن حكيم بن حزام»، ثم أسند رواية حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن حكيم بن حزام مرَّ بعمير بن سعد، ثم جرى ابن حبان على أصله، فقال: «سمع هذا الخبرَ عروةُ عن هشام بن حكيم بن حزام، وهو يعاتب عياض بن غنم، على هذا الفعل، وسمعه أيضًا من حكيم بن حزام حيث عاتب عمير بن سعد، على هذا الفعل سواء، فالطريقان جميعًا محفوظان»[٣]، ومع استبعاد تكرُّر وقوع قصة المخالفة والمعاتبة بحذافيرها مع رجالٍ مختلفين، فإنه قد تبين –فيما سبق– أن ذكر حكيم بن حزام وهمٌ منشؤه سقوط: «هشام بن»، وأن ذكر عمير بن سعد فيه نظر، لأن الزهري رواه عن عروة، فذكر فيه عياض بن غنم، وهو الراجح.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن عروة يروي الحديث عن هشام بن حكيم بن حزام، عن النبي ﷺ.

وعروة في هذا لا يرويه رواية مجردة، وما ورد في ذلك فهو مختصرٌ من الحديث الطويل الذي فيه قصة هشام بن حكيم، مع عياض بن غنم، وغالب الروايات صريحٌ في أن عروة يحكي قصة هشام: «أنه وجد...»، «أنه مرَّ...»، «أنه قال...»، وليس يرويه عن هشام رواية مباشرة.

والقصة وقعت في زمن متقدم، فيما بين فتح حمص سنة خمس عشرة[٤]، ووفاة عياض بن غنم سنة عشرين من الهجرة[٥].

---

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٢٢/٣٧١)، سير أعلام النبلاء (٢/٥٥٩).

(٢) انظر: تاريخ دمشق (٢١/١٥٣).

(٣) صحيح ابن حبان (١٢/٤٢٧).

(٤) انظر: أسد الغابة (٤/٦٢٤)، الكامل في التاريخ، لابن الأثير (٢/٣٣٩).

(٥) انظر: طبقات ابن سعد (٧/٣٩٨)، الجرح والتعديل (٦/٤٠٧)، مستدرك الحاكم (٣/٢٩٠)، تاريخ بغداد

وأما عروة، فإنما ولد في خلافة عمر، وفي تعيين سنة مولده أقوال، أقصاها قِدَمًا أنه ولد لست سنوات من خلافة عمر، وذلك سنة تسع عشرة[1]، وهذا يقطع بأن عروة لم يدرك القصة، قال ابن حجر: «وعروة لم يدرك الفهري»[2]، يعني: عياض بن غنم.

فرواية عروة للحديث مرسلة.

وقد أخرج مسلم ثلاث روايات بأسانيدها ومتونها، وليس في أيٍّ منها تعيين من أنكر عليه هشامُ بن حكيم، ومن ثم فليس في أيٍّ منها تعيين زمن القصة، وأخرج بإسناده رواية جرير، عن هشام بن عروة، ولم يسق من متنها إلا زيادة: «وأميرهم يومئذ عمير بن سعد على فلسطين...»، التي سبق بيان صحتها عن هشام، وأن في صحتها عن عروة نظرًا.

ولعل مسلمًا اعتمد -وحال ما أخرجه كذلك- على معاصرة عروة لهشام بن حكيم، فإن هشامًا توفي في أول خلافة معاوية -على الصحيح-[3]، وعروة إذن مدركٌ له.

وقد يكون اعتمد على معاصرة عروة لعمير بن سعد -بناء على الرواية التي أخرجها-، فقد قيل: إنه توفي في خلافة معاوية، وإن كان قيل: إنه توفي في خلافة عمر، وقيل: في خلافة عثمان[4].

إلا أن الظاهر من سياق الروايات أن عروة يحكي القصة، وليس في الأسانيد -فيما وجدت- ما يدل على أن عروة تحملها من هشام بن حكيم، ولا من عمير، بل لم أجد لعروة منهما سماعًا في الجملة.

وأما ما قال ابن حجر في ترجمة هشام، من أن «سماع عروة منه في الصحيح»[5]، ففيه نظر، وليس في الصحيح لعروة منه سماع، وأبعد منه أن ابن حبان أسند رواية عروة، بقصة هشام، ثم جزم بالسماع، بل بحضور القصة، فقال: «سمع هذا الخبر عروة، عن هشام بن

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٣/٩٤).

(٢) الإصابة (٤/٦٣١).

(٣) أي: سنة إحدى وأربعين، ووفاة هشام نقلها الذهبي في السير (٣/٥٢)، وتاريخ الإسلام (٢/٣٧٨)، عن ابن سعد، ولم أجدها في ترجمة هشام من الطبقات (ص٢٣٥/الطبقة الرابعة من الصحابة)، وقد ذكر أهل السير أنه مات قبل أبيه، كما في تهذيب الكمال (٣٠/١٩٦)، وأبوه توفي سنة أربع وخمسين في قول الأكثر، انظر: تهذيب التهذيب (١/٤٧٤)، رضي الله عنهما.

(٤) الإصابة (٤/٥٩٦).

(٥) تهذيب التهذيب (٤/٢٦٩).

حكيم بن حزام، وهو يعاتب عياض بن غنم على هذا الفعل...»[(١)]، وهذا لا يصح إن أراد ابنُ حبان ظاهرَ عبارته.

وإذا ثبت أن رواية عروة للحديث مرسلة، فقد تابعه عليه -كما مرَّ- جبير بن نفير، فروى القصةَ عينَها باختلافٍ في سببها.

وجبير أقرب لسماعها من عروة، فإنه أقدم منه، وقد أدركها وأدرك صاحبيها -كما سبق-.

والظاهر أن اجتماع روايتي عروة وجبير، مع قُرب سماع جبير لها، يؤيد صحتها، وصحة الحديث عن النبي ﷺ.

وأما سبب القصة، فيحتمل أن بعض الرواة لم يضبطه، فرواه بالمعنى، ورواية عروة أضبط، وأكثر تفصيلًا، وما ذكره جبير بن نفير يمكن أن يحمل على ما ذكره عروة، ويضم إليه.

والله أعلم.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أشار ابن أبي خيثمة في كلامه إشاراتٍ في ترجيح بعض الأوجه، هي:

١- ترجيح غلط يونس في روايته عن الزهري، عن عروة، عن عياض بن غنم، عن النبي ﷺ:

واستعمل ابن أبي خيثمة لذلك: أن الأوثق في الزهري، وهو شعيب بن أبي حمزة، يخالف يونس، فيرويه عن الزهري، عن عروة، عن هشام بن حكيم، وأن الزهري توبع عن عروة على جعله من مسند هشام بن حكيم، حيث تابعه هشام بن عروة، عن أبيه.

ومما لم يذكره ابن أبي خيثمة من القرائن: أن يونس يغلط كثيرًا إذا حدث عن الزهري من حفظه، ويظهر أن هذا الحديث مما حدث به كذلك، والأصح من روايتيه: موافقة أصحاب الزهري في الرواية عنه.

وقد وافق ابنَ أبي خيثمة على ذلك: مسلم، حيث انتقى الوجهَ الصحيحَ عن يونس، ما يدل على أن في هذا الوجه الذي أعله ابن أبي خيثمة نظرًا عنده.

٢- ترجيح رواية الزهري، عن عروة، بجعل القصة بين هشام بن حكيم وعياض بن غنم، على رواية هشام بن عروة، عن عروة، بعدم ذكر عياض:

---

(١) صحيح ابن حبان (١٢/٤٢٩).

وقد تبين أن هشامًا -في المحفوظ عنه- ذكر عمير بن سعد مكان عياض بن غنم.

ولم أجد من وافق ابنَ أبي خيثمة على ترجيح رواية الزهري، إلا أنه أيد ذلك بقرينتين: كون الزهري أعلم بعروة من هشام، وأحفظ لحديثه منه، وأن عروة توبع بالقصة من وجه آخر بذكر عياض بن غنم.

٣- استغراب رواية ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن عروة، أن هشام بن حكيم وعياض بن غنم مرَّا بعامل حمص، ولم يذكر أيهما ذكر له الحديث.

ويظهر أن ابن أبي خيثمة استعمل حال ابن أخي الزهري، وأنه صاحب أوهام، خاصة عن الزهري، في إعلال روايته، ذلك أنه غمزه في ضبط رجال الحديث.

وأيَّد ذلك: أن ابن أخي الزهري قد خالف أصحابَ الزهري، الذين يجعلونه عنه، عن عروة، أن هشامًا قاله لعياض بن غنم.

الحديث التاسع والعشرون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٤١١-٤١٤):

(١٤٨١) عبيدالله بن العباس، أبو محمد:

١٤٨٢- حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا يزيد بن إبراهيم التستري، عن محمد بن سيرين، عن عبيدالله بن العباس، قال: كنت رديف النبي ﷺ وأتاه رجل، فقال: يا رسول الله، إن أمه عجوز كبيرة، إن خدمها خشي أن يقتلها، وإن حملها لم تستمسك، قال: فأمره أن يحج عنها.

كذا قال: عن ابن سيرين، عن عبيدالله بن عباس.

١٤٨٣- حدثنا أبي، قال: حدثنا ابن علية، عن يحيى بن أبي إسحاق، قال: حدثني سليمان بن يسار، قال: حدثني أحد بني العباس -إما عبيدالله، وإما الفضل-، أنه كان رديف النبي ﷺ، فأتاه رجل، فقال: يا رسول الله، إن أمي -أو: إن أبي-...، ثم ذكر الحديثَ نحوًا من حديث يزيد بن إبراهيم.

١٤٨٤- حدثنا يحيى بن أيوب، قال: حدثنا حسان بن إبراهيم الكرماني، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن يحيى بن أبي إسحاق، قال: قال سليمان بن يسار: حدثني عبيدالله بن العباس، أن رجلًا أتى النبيَّ...، فذكر الحديث.

كذا قال حماد بن سلمة: عن عبيدالله بن العباس، وحده.

وابن علية يشك في: عبيدالله، أو الفضل.

وخالفهما شعبة بن الحجاج، وهشام بن حسان:

١٤٨٥- حدثنا علي بن الجعد، قال: أخبرنا شعبة، عن يحيى بن أبي إسحاق، قال: سمعت سليمان بن يسار يحدث عن الفضل بن عباس، أن رجلًا قال: يا رسول الله، إن أبي شيخ كبير...، ثم ذكر الحديث.

١٤٨٦- حدثنا أحمد بن عبدالله بن يونس، قال: حدثنا فضيل بن عياض، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن الفضل بن عباس، قال: أتاه رجل، فقال: يا رسول الله، إن أمي عجوز...، فذكر الحديث.

فرجع الحديث إلى محمد بن سيرين، أسقط يزيدُ بنُ إبراهيم من إسناد الحديث رجلين، وقال: عن عبيدالله بن عباس. أسقط يحيى بنَ أبي إسحاق، وسليمانَ بنَ يسار.

١٤٨٧- وحدثنا عقبة بن مكرم البصري، قال: حدثنا عبدالأعلى، قال: حدثنا هشام -يعني: ابن حسان-، عن محمد بن سيرين، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن الفضل بن عباس، أنه كان رديف النبي...، فذكر الحديث.

١٤٨٨- حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة، قال: حدثنا ابن شهاب، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، قال: جاءت امرأة من خثعم إلى النبي...، ثم ذكر نحوه.

كذا قال: عن ابن عباس، لم يسم الفضل، ولا عبدالله، ولا عبيدالله.

١٤٨٩- حدثنا سعدويه، وأحمد بن يونس، قالا: حدثنا ليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن سليمان بن يسار -أو: عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، أو عن كليهما-، عن ابن عباس، أن امرأة من خثعم قالت:...، ثم ذكر الحديث.

١٤٩٠- حدثنا أبي، وهارون بن معروف، قالا: حدثنا سفيان، قال: حدثنا الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، أن امرأة من خثعم سألت رسولَ الله ﷺ غداة النحر -زاد هارون في حديثه: والفضل رديفه-. وقالا جميعًا: إن فريضة الله أدركت أبي وهو شيخ كبير، لا يستطيع أن يستمسك على الرحل، فهل ترى أن يحج عنه؟ قال: «نعم».

□ التخريج:

أولًا: رواية محمد بن سيرين:

الوجه الأول: محمد بن سيرين، عن عبيدالله بن العباس:

* أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٣٨٣/١) من طريق قاسم بن أصبغ، عن **ابن أبي خيثمة**، عن موسى بن إسماعيل، به، بمثله.

* وأخرجه ابن البختري في الحادي عشر من فوائده (٩٢/ضمن مجموع مصنفاته) من طريق الحسن بن سوار،

وابن حزم في المحلى (٥٦/٧)، وحجة الوداع (٥٣٢)، وأبو زكريا ابن منده في أسامي أرداف النبي ﷺ (ص٧٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٧١/٣٧)، من طريق حجاج بن المنهال،

وابن حزم في حجة الوداع (٥٣٣) من طريق وكيع،

ثلاثتهم (الحسن بن سوار، وحجاج، ووكيع) عن **يزيد بن إبراهيم**، به، بنحوه.

الوجه الثاني: محمد بن سيرين، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن الفضل بن العباس:

* أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٣٨٣/١) من طريق قاسم بن أصبغ، عن **ابن أبي خيثمة**، عن أحمد بن عبدالله بن يونس، به، ولم يسق إلا طرفه.

* وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٥٣٧) عن فهد بن سليمان،

والطبراني (٢٩٥/١٨) عن علي بن عبدالعزيز،

والضياء في المنتقى من مسموعات مرو (٩٧٦/مخطوط) من طريق عباس بن محمد الدوري،

ثلاثتهم (فهد، وعلي بن عبدالعزيز، والدوري) عن **أحمد بن عبدالله بن يونس**، به، بنحوه.

* وأخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٣٨٣/١) من طريق قاسم بن أصبغ، عن **ابن أبي خيثمة**، عن عقبة بن مكرم، به، ولم يسق إلا طرفه.

* وأخرجه البزار (٥٢٩١) من طريق عبدالرحمن بن عثمان البكراوي،

والنسائي في الصغرى (١١٩/٥، ٢٢٩/٨)، والكبرى (٣٦٠٩، ٥٩١٤) -ومن طريقه ابن حزم في حجة الوداع (١٣٣)، وابن عبدالبر في التمهيد (٣٨٥/١)- من طريق يزيد بن هارون،

وابن عبدالبر في التمهيد (٣٨٥/١) من طريق يزيد بن زريع،

ثلاثتهم (البكراوي، ويزيد بن هارون، ويزيد بن زريع) عن **هشام بن حسان**، به، بنحوه.

إلا أن يزيد بن زريع قال: عن ابن عباس، ولم يسمِّه.

الوجه الثالث: محمد بن سيرين، عن رجل، عن عبدالله بن عباس:

* أخرجه مالك في الموطأ (٤٨٢/رواية محمد بن الحسن، ١٣٠/رواية ابن القاسم) - ومن طريقه ابن وهب في الجامع (١٥٩)، والشافعي في الأم (٣٦٩٩)، وابن سعد في الطبقات (١٤٣/الخامسة من الصحابة)، والجوهري في مسند الموطأ (٣٠١)، والبيهقي في السنن (٣٢٩/٤)، ومعرفة السنن (٩١٤٧)- عن أيوب، عن **محمد بن سيرين**، به، بنحوه.

إلا أن ابن وهب، والشافعي، في روايتيهما عن مالك، أسقطا الرجل، وجعلاه عن ابن سيرين، عن ابن عباس، ولم يسم ابنَ عباس الشافعي.

وفي رواية ابن سعد، من طريق مالك، وهي عن معن بن عيسى، عنه، جعله عن مالك، عن أيوب، عمَّن أخبره، عن عبيدالله بن عباس.

ولم يسم ابنَ عباس الجوهريُّ في روايته من طريق مالك، وهي من رواية القعنبي، عن مالك.

الوجه الرابع: محمد بن سيرين، عن أبي هريرة:

* أخرجه ابن عدي في الكامل (٦٧/٩) من طريق يحيى بن أبي الحجاج، عن عوف الأعرابي، عن **ابن سيرين**، به، بنحوه.

ثانيًا: رواية يحيى بن أبي إسحاق:

الوجه الأول: يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن أحد بني العباس: عبيدالله، أو الفضل:

* أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٣٨٤/١) من طريق قاسم بن أصبغ، عن **ابن أبي خيثمة**، عن أبيه، به، ولم يسقه بتمامه.

* وأخرجه أحمد بن حنبل (٣٣٧٧)،

وابن سعد في الطبقات (١٤٢/الخامسة من الصحابة)،

وابن مروان في الخامس والعشرين من فوائده (٦٧/مخطوط) من طريق أحمد بن أبي أحمد الجرجاني،

ثلاثتهم (أحمد، وابن سعد، والجرجاني) عن **إسماعيل بن علية**، به، بنحوه.

* وأخرجه الدارمي (١٨٧٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٥٣٨)، وابن عبدالبر في التمهيد (٣٨٦/١)، من طريق حماد بن زيد،

وابن عبدالبر في التمهيد (٣٨٦/١) من طريق عبدالوارث بن سعيد،

كلاهما (حماد، وعبدالوارث) عن **يحيى بن أبي إسحاق**، به، بنحوه.

الوجه الثاني: يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن عبيدالله بن العباس:

* أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٣٨٤/١) من طريق قاسم بن أصبغ، عن **ابن أبي خيثمة**، عن يحيى بن أيوب، به، ولم يسق إلا طرفه.

* وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٥٣٦) من طريق حجاج بن منهال،

وابن حبان (٣٩٩٠) من طريق إبراهيم بن الحجاج،

كلاهما (حجاج، وإبراهيم) عن **حماد بن سلمة**، به، بنحوه.

إلا أنه جاء في روايتهما تسمية الصحابي: عبدالله بن عباس.

* وعلقه المزي في تحفة الأشراف (٢٦٥/٨) عن علي بن عاصم، عن يحيى بن أبي إسحاق، به، ولم يسق متنه[1].

وقال علي بن عاصم: قلنا ليحيى: إن محمدًا -يعني: ابن سيرين- حدث عنك أنك حدثت بهذا الحديث، عن سليمان بن يسار، عن الفضل بن عباس؟ فقال: «ما حفظته إلا عن عبيدالله بن عباس».

الوجه الثالث: يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن الفضل بن العباس:

* أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٣٨٤/١) من طريق قاسم بن أصبغ، عن **ابن أبي خيثمة**، عن علي بن الجعد، به، ولم يسق إلا طرفه.

* وأخرجه البغوي في الجعديات (١٥٠٢) -ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد (٣٨٤/١)- عن **علي بن الجعد**، به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (١٨١٣) عن محمد بن جعفر غندر،

والنسائي في الصغرى (٢٢٩/٨) من طريق الوليد بن نافع،

---

(١) وقع في المطبوع في رواية علي بن عاصم: عبدالله بن عباس، وهو يخالف الموضع الآتي نقله، وهو في المطبوع بعد الأول بسطرين، والثاني أرجح، وصوَّبه محقق الطبعة الأخرى د. بشار عواد (٥٠٠/٧).

والطبراني (٢٩٦/١٨) من طريق بقية بن الوليد،

ثلاثتهم (غندر، والوليد بن نافع، وبقية) عن **شعبة**، به، بنحوه.

إلا أن بقية جعله عن شعبة، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن عبدالله بن شداد، عن الفضل.

* ورواه محمد بن سيرين، عن يحيى بن أبي إسحاق، به، وقد سبق تخريجه في رواية محمد بن سيرين، وهو الوجه الثاني عنه.

* وأخرجه أبو يعلى (٦٧٣٧) من طريق معمر، عن **يحيى بن أبي إسحاق**، به، بنحوه.

إلا أن معمرًا عطفه على حديثه عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن الفضل -وسيأتي-، فقال عقبه: «وكان يحيى بن أبي إسحاق يحدث أنه سمع سليمان بن يسار، أنها امرأةٌ سألت عن أمها»، يعني: بخلاف ما في حديث الزهري أنه رجل سأل عن أبيه، وهذا يبيِّن أن رواية معمر لم يَكمُل إسنادها، لكن يحتمل أن تكون من مسند الفضل، نظرًا لأنها معطوفة على رواية من مسنده.

الوجه الرابع: يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن عبدالله بن عباس، أو: عن الفضل بن عباس:

* أخرجه أحمد (١٨١٢، ٣٣٧٨)، والنسائي في الصغرى (١١٨/٥، ٢٢٩/٨)، والكبرى (٣٦٠٦، ٥٩١٢) -ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد (٣٨٤/١)، وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (٥٢٢/٢)-، عن مجاهد بن موسى، وأبو يعلى (٦٧١٧) عن زكريا بن يحيى، ثلاثتهم (أحمد، ومجاهد، وزكريا) عن هشيم، عن **يحيى بن أبي إسحاق**، به، بنحوه.

إلا أن مجاهدًا سمى صحابيه: عبدالله، ولم يذكر الفضل.

وقال زكريا بن يحيى: عن عبدالله بن عباس، عن الفضل بن عباس.

الوجه الخامس: يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس -غير مسمى-:

* أخرجه البزار (٥٢٩٠)، والنسائي في الكبرى (٥٩١٣)، وزاهر بن طاهر في الثالث من حديث يوسف بن عاصم (٦٢/مخطوط)، من طريق يزيد بن زريع، عن **يحيى بن أبي إسحاق**، به، بنحوه.

ثالثًا: رواية الزهري:

الوجه الأول: الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس:

* أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٣٨٧/١) من طريق قاسم بن أصبغ، عن **ابن أبي خيثمة**، عن موسى بن إسماعيل، به، ولم يسق إلا طرفه.

* وأخرجه البخاري (١٨٥٤)،

والبيهقي (٣٢٨/٤) من طريق هشام بن علي،

كلاهما (البخاري، وهشام) عن **موسى بن إسماعيل**، به، بنحوه.

* وأخرجه أبو داود الطيالسي (٢٧٨٥)،

والبزار (٥٢٩٢) من طريق أبي الوليد الطيالسي،

والطبراني (٢٨٤/١٨)، والبيهقي (٣٢٨/٤)، من طريق عبدالله بن رجاء،

ثلاثتهم (أبو داود، وأبو الوليد، الطيالسيان، وعبدالله بن رجاء) عن **عبدالعزيز بن أبي سلمة**، به، بنحوه.

* وأخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٣٨٨/١) من طريق قاسم بن أصبغ، عن **ابن أبي خيثمة**، عن أبيه، وهارون بن معروف، به، بمثله.

* وأخرجه أبو يعلى (٢٣٨٤) -ومن طريقه ابن عساكر في الأربعين من المساواة (٢٦)- عن **أبي خيثمة**، به، بمثله.

* وأخرجه الشافعي في الأم (٩٤٦) -ومن طريقه ابن خزيمة كما في إتحاف المهرة (٦٧٦/١٢)، وابن المنذر في الإقناع (٨٥)، والبيهقي في السنن الصغير (١٤٥٩)، ومعرفة السنن (٩١٤١)، وبيان خطأ من أخطأ على الشافعي (ص٢١٢)-،

والحميدي (٥١٧) -ومن طريقه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٧٢٩/٢)، والطبراني (٢٨٦/١٨)، والبيهقي (٣٢٨/٤)، وابن عبدالبر في التمهيد (١٢٢/٩)، والاستذكار (٥٣/١٢)-،

وأحمد (١٨٩٠)،

والدارمي (١٨٧٦) عن محمد بن يوسف،

والنسائي في الصغرى (١١٧/٥)، والكبرى (٣٦٠١)، عن قتيبة بن سعيد،

وابن الجارود (٤٩٧)، والطوسي في مستخرجه على الترمذي (٨٤٨)، من طريق محمد بن عبدالله بن يزيد ابن المقرئ،

وابن الجارود (٤٩٧)، وابن عساكر في الأربعين من المساواة (ص٢٠٢)، من طريق عبدالله بن هاشم،

وابن الجارود (٤٩٧)، وابن خزيمة (٣٠٣٢)، عن علي بن خشرم،

وابن خزيمة (٣٠٣٢) عن سعيد بن عبدالرحمن المخزومي،

وعبدالجبار بن العلاء،

والطوسي في مستخرجه (٨٤٨) من طريق عبدالله بن محمد الزهري،

ومن طريق يحيى بن حكيم،

وابن أخي ميمي الدقاق في فوائده (٥٠٦) من طريق عثمان بن أبي شيبة،

والبيهقي (١٧٩/٥)، وابن عبدالبر في التمهيد (١٢٢/٩)، والاستذكار (٥٣/١٢)، من طريق مسدد،

والبيهقي (١٧٩/٥) من طريق علي بن المديني،

وابن عساكر في الأربعين من المساواة (ص٢٠٢) من طريق عبدالرحمن بن بشر بن الحكم،

الستة عشر راويًا (الشافعي، والحميدي، وأحمد، ومحمد بن يوسف، وقتيبة، وابن المقرئ، وعبدالله بن هاشم، وعلي بن خشرم، والمخزومي، وعبدالجبار بن العلاء، وعبدالله بن محمد الزهري، ويحيى بن حكيم، وعثمان بن أبي شيبة، ومسدد، وابن المديني، وعبدالرحمن بن بشر) عن **سفيان بن عيينة**، به، بنحوه.

* وأخرجه مالك في موطئه (٧٩٨/رواية يحيى، ١١٨٢/رواية أبي مصعب الزهري، ٤٨١/رواية محمد بن الحسن، ٥٨/رواية ابن القاسم، ٥٨٠/رواية سويد بن سعيد) -ومن طريقه ابن وهب في الجامع (١٥٨)، والشافعي في الأم (٩٤٧)، وأحمد (٣٢٣٨، ٣٣٧٥)، والبخاري (١٥١٣، ١٨٥٥)، ومسلم (١٣٣٤)، وأبو داود (١٨٠٩)، والنسائي في الصغرى (١١٨/٥، ٢٢٨/٨)، والكبرى (٣٦٠٧)، وابن خزيمة (٣٠٣١، ٣٠٣٣، ٣٠٣٦)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٥٤٠)، وأحكام القرآن (١١٢٥)، والنحاس في الناسخ والمنسوخ (ص٦٩١)، وابن حبان (٣٩٨٩، ٣٩٩٦)، والطبراني (٢٨٢/١٨)،

وأبو أحمد الحاكم في عوالي مالك (١٩٨)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٣١٠٤)، والبيهقي في السنن الكبير (٣٢٨/٤)، والصغير (١٤٥٨)، ومعرفة السنن (٩١٤٤)، وأبو زكريا ابن منده في أسامي أرداف النبي ﷺ (ص٣٢)، والبغوي في شرح السنة (١٨٥٤)-،

والطيالسي (١٠٢٣، ٢٧٨٥) -ومن طريقه الطبراني (٢٨٣/١٨)- عن زمعة بن صالح،

والشافعي في الأم (٩٤٨) -ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن (٩١٤٥)- عن مسلم بن خالد الزنجي، وأحمد (١٨٢٢)، والترمذي (٩٢٨) عن أحمد بن منيع، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٥٣٦)، وأحكام القرآن (١١٢٦)، عن علي بن شيبة، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٣١٠٥)، وفي معرفة الصحابة (٥٦٤٢)، من طريق الحارث بن أبي أسامة، أربعتهم (أحمد، وابن منيع، وعلي بن شيبة، والحارث) عن روح بن عبادة، والدارمي (١٨٧٤)، والبخاري (١٨٥٣)، والبزار (٥٢٩٣)، والطبراني (٢٨٢/١٨)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٣١٠٥)، وفي معرفة الصحابة (٥٦٤٢)، وأخبار أصبهان (١٢٧/١)، والبيهقي (٣٢٨/٤)، والخلعي في الخلعيات (٣٣٣)، من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد، ومسلم (١٣٣٥) -ومن طريقه ابن حزم في المحلى (٥٦/٧)، وحجة الوداع (١٣١)-، وابن خزيمة (٣٠٣٠)، من طريق عيسى بن يونس، و(٣٠٣١) من طريق عبدالله بن وهب، والطوسي في مستخرجه على الترمذي (٨٤٩) من طريق عثمان بن الهيثم، وابن البختري في الرابع من حديثه (٤٠/ضمن مجموع مصنفاته) -ومن طريقه البيهقي (٣٢٨/٤)- من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، سبعتهم (مسلم بن خالد، وروح ، وأبو عاصم، وعيسى بن يونس، وابن وهب، وعثمان بن الهيثم، وإسحاق الأزرق) عن ابن جريج،

والشافعي في الأم (٩٤٦) -ومن طريقه ابن خزيمة كما في إتحاف المهرة (٦٧٦/١٢)، وابن المنذر في الإقناع (٨٥)، والبيهقي في السنن الصغير (١٤٦٠)، ومعرفة السنن (٩١٤٢)-، والحميدي (٥١٧) -وعنه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٧٣٠/٢)-، والبيهقي (٣٢٨/٤، ١٧٩/٥)، وابن عبدالبر في التمهيد (١٢٣/٩)، والاستذكار (٥٣/١٢)، وأبو موسى المديني في اللطائف (٣٢٥)، من طريق عمرو بن دينار،

وأحمد (٢٢٦٦)، والنسائي في الصغرى (١١٩/٥، ٢٢٨/٨)، والكبرى (٣٦٠٨، ٥٩١٦)، والطبراني (٢٨٣/١٨)، وأبو بكر الأنصاري في مشيخته: أحاديث الشيوخ الثقات (٢٧٨)، من طريق صالح بن كيسان،

وأحمد (٣٠٤٩)، والجصاص في أحكام القرآن (٣٠٩/٢)، من طريق محمد بن مصعب، والدارمي (١٨٧٥)، والبخاري (٤٣٩٩)، وأبو نعيم في مستخرجه عليه -كما نقل ابن حجر في تغليق التعليق (١٦٠/٤)-، من طريق محمد بن يوسف، وابن ماجه (٢٩٠٩) عن عبدالرحمن بن إبراهيم، والنسائي في الصغرى (٢٢٧/٨)، والكبرى (٥٩١٥)، عن محمد بن هاشم، وفي الصغرى (٢٢٧/٨) عن عمرو بن عثمان، ثلاثتهم (عبدالرحمن بن إبراهيم، ومحمد بن هاشم، وعمرو بن عثمان) عن الوليد بن مسلم، والنسائي في الصغرى (٢٢٧/٨) من طريق عمر بن عبدالواحد، والطبراني (٢٨٣/١٨) من طريق الهقل بن زياد، والبيهقي (٣٢٩/٤) من طريق الوليد بن مزيد، ستتهم (محمد بن مصعب، ومحمد بن يوسف، والوليد بن مسلم، وعمر بن عبدالواحد، والهقل بن زياد، والوليد بن مزيد) عن الأوزاعي،

وأحمد (١٨١٨)، وأبو يعلى (٦٧٣٧)، من طريق عبدالرزاق، والدارمي (١٨٧٣)، والطبراني (٢٨٢/١٨)، من طريق وهيب بن خالد، كلاهما (عبدالرزاق، ووهيب) عن معمر،

والبخاري (٤٣٩٩، ٦٢٢٨)، والبيهقي (١٧٩/٥)، من طريق شعيب بن أبي حمزة،

والنسائي في الصغرى (١١٦/٥)، والكبرى (٣٦٠٠) -ومن طريقه ابن حزم في حجة الوداع (٥٢٧)-، والطبراني في الكبير (٢٨٤/١٨)، والأوسط (٥٨٧٧)، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٣٥٢/٣)، والإسماعيلي في معجم شيوخه (٣٩١/١)، من طريق علي بن حكيم الأودي، عن حميد بن عبدالرحمن الرؤاسي، عن أيوب السختياني،

وابن خزيمة (٣٠٣١) من طريق يونس بن يزيد،

وابن المنذر في الأوسط (٧٠٤٥/الفلاح) من طريق محمد بن إسحاق،

والطبراني في الكبير (٢٨٥/١٨)، والأوسط (٢٣٤، ٣٧٩)[١]، من طريق أيوب بن موسى،

وفي الكبير (٢٨٥/١٨) من طريق قرة بن عبدالرحمن،

وفي الكبير (٢٨٦/١٨)، والأوسط (٤٣٣٦)، من طريق عائشة بنت الزبير[٢]، عن هشام بن عروة،

---

(١) سقط في الموضع الثاني ذكر ابن عباس، مع أنه ثابت من الطريق نفسها في المعجم الكبير.

(٢) وقع في الأوسط: «بنت المنذر»، وهو خطأ، لثبوته في الكبير كما أثبتُّ، ولأنه المعروف في ترجمة عائشة، انظر: ثقات ابن حبان (٣٠٧/٧)، تاريخ الإسلام (٨٧٠/٤).

وفي الكبير (٢٨٦/١٨) من طريق عبدالرحمن بن إسحاق،

ومن طريق عبيدالله بن أبي زياد،

وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٨/٢)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١٧٠/١)، من طريق مالك بن مغول،

وابن أخي ميمي الدقاق في فوائده (٥٠٥) من طريق عبدة بن سليمان، عن هشام بن عروة، عن بكر بن وائل،

الثمانية عشر راويًا (مالك، وزمعة، وابن جريج، وعمرو بن دينار، وصالح بن كيسان، والأوزاعي، ومعمر، وشعيب، وأيوب السختياني، ويونس، وابن إسحاق، وأيوب بن موسى، وقرة، وهشام بن عروة، وعبدالرحمن بن إسحاق، وعبيدالله بن أبي زياد، ومالك بن مغول، وبكر بن وائل) عن **الزهري**، به، بنحوه.

إلا أن ابن جريج -من رواية مسلم بن خالد، وروح بن عبادة، وأبي عاصم الضحاك بن مخلد، وعيسى بن يونس، وعثمان بن الهيثم، وإسحاق الأزرق، عنه-، ومعمرًا، وعبدالرحمن بن إسحاق، قالوا عن الزهري، عن سليمان بن يسار: عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس.

وقال مثل ذلك الأوزاعي -من رواية الوليد بن مسلم (في قول عبدالرحمن بن إبراهيم، ومحمد بن هاشم، عنه)، عنه-.

وقال بكر بن وائل، عن الزهري: عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس.

الوجه الثاني: الزهري، عن سليمان بن يسار، أو عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، أو عن كليهما، عن ابن عباس:

* أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٣٨٧/١) من طريق قاسم بن أصبغ، عن **ابن أبي خيثمة**، عن سعدويه: سعيد بن سليمان الضبي، وأحمد بن يونس، به، ولم يسق إلا طرفه.

* وأخرجه ابن وهب في الجامع (١٥٨) -ومن طريقه ابن خزيمة: عن عيسى بن إبراهيم، عنه (٣٠٣١)، وعن ابن أخيه أحمد بن عبدالرحمن بن وهب، عنه (٣٠٣٣)-،

وابن حبان (٣٩٩٥) من طريق القعنبي،

والطبراني (٢٨٥/١٨) من طريق شعيب بن يحيى،

ومن طريق أبي صالح عبدالله بن صالح كاتب الليث،

أربعتهم (ابن وهب، والقعنبي، وشعيب، وأبو صالح) عن **الليث**، به، بنحوه.

إلا أن ابن وهب لم يشك في: سليمان، في كتابه (الجامع)، ورواية ابن أخيه أحمد بن عبدالرحمن بن وهب، عنه، وشك فيه في رواية عيسى بن إبراهيم، عنه.

ولم يشك القعنبي في: سليمان.

❑ دراسة الأسانيد:

١- رواية محمد بن سيرين:

رواه محمد بن سيرين، واختُلف عنه:

الوجه الأول: محمد بن سيرين، عن عبيدالله بن العباس:

ورواه عنه: يزيد بن إبراهيم.

الوجه الثاني: محمد بن سيرين ، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن الفضل بن العباس:

ورواه عنه: هشام بن حسان -من رواية فضيل بن عياض، وعبدالأعلى بن عبدالأعلى، وعبدالرحمن بن عثمان البكراوي، ويزيد بن هارون، عنه-.

الوجه الثالث: محمد بن سيرين ، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن ابن العباس -غير مسمى-:

ورواه عنه: هشام بن حسان -من رواية يزيد بن زريع، عنه-.

الوجه الرابع: محمد بن سيرين، عن رجل، عن عبدالله بن عباس:

ورواه عنه: أيوب السختياني -من رواية مالك (في قول محمد بن الحسن، وابن القاسم، عنه)، عنه-.

الوجه الخامس: محمد بن سيرين، عن عبدالله بن عباس:

ورواه عنه: أيوب السختياني -من رواية مالك (في قول ابن وهب، عنه)، عنه-.

الوجه السادس: محمد بن سيرين، عن ابن عباس -غير مسمى-:

ورواه عنه: أيوب السختياني -من رواية مالك (في قول الشافعي، عنه)، عنه-.

الوجه السابع: محمد بن سيرين، عن رجل، عن ابن عباس -غير مسمى-:

ورواه عنه: أيوب السختياني -من رواية مالك (في قول القعنبي، عنه)، عنه-.

الوجه الثامن: محمد بن سيرين، عن أبي هريرة:

ورواه عنه: عوف الأعرابي.

وبهذا يتبين أنه قد اختُلف عن بعض من دون ابن سيرين، ثم اختُلف عنه.

أولًا: الخلاف عمَّن دون ابن سيرين:

١- أيوب السختياني:

رواه عنه مالك، واختُلف عنه:

* فرواه محمد بن الحسن، وابن القاسم، في موطأيهما، عن مالك، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن رجل، عن عبدالله بن عباس.

* ورواه ابن وهب، عن مالك، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن عبدالله بن عباس.

* ورواه الشافعي، عن مالك، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن ابن عباس -غير مسمى-.

* ورواه القعنبي، عن مالك، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن رجل، عن ابن عباس -غير مسمى-.

* ورواه معن بن عيسى، عن مالك، عن أيوب، عمَّن أخبره، عن عبيدالله بن عباس،

والظاهر أن رواية محمد بن الحسن، وابن القاسم، والقعنبي، متفقة، وإنما قصر القعنبي بتسمية الصحابي، ولعله للاختلاف فيه.

وأما رواية ابن وهب، والشافعي، بإسقاط ما بين ابن سيرين، وابن عباس، فهو تقصير منهما، لا يضرُّ تجويد من جوَّده، خاصة أن من جوَّده هم رواة الموطأ عن مالك.

ولم يسم الشافعي ابن عباس، ولعله بنحو ما سبق عن القعنبي.

وأما رواية معن بن عيسى، فمع أن معنًا ثقة ثبت، وقد قيل: إنه أثبت الرواة عن مالك[1]، إلا أنه خالف أصحاب مالك هنا في موضعين: في إسقاط محمد بن سيرين، وفي تسمية الصحابي: عبيدالله بن العباس، وجل من رواه عن مالك يسميه: عبدالله.

وقد نقل ابن سعد عن الواقدي، اعتمادَه رواية معن، عن مالك، في ترجيح أحد وجهَي شكِّ سليمان بن يسار، في رواية يحيى بن أبي إسحاق، وأيَّد ذلك بالتاريخ -كما سيأتي-، إلا أن الذي يظهر أن الصواب عن مالك: تسمية الصحابي: عبدالله.

---

(١) تهذيب التهذيب (١٢٩/٤).

لكن قد سأل ابن أبي حاتم أباه عن رواية مالك، عن أيوب، عن ابن سيرين، عمَّن أخبره، عن عبيدالله بن العباس، فقال: «عبيدالله بن عباس، عن النبي ﷺ مرسل»[١]، وهذا كأنه اعتمادٌ لرواية معن، وتصحيح لها بذكر عبيدالله فيها.

وقد أورد ابن عبدالبر الروايات عن مالك، كرواية القعنبي، وابن وهب، على أن فيها: عبيدالله بن العباس، وقال: «والصحيح فيه من رواية مالك: عبيدالله بن عباس»[٢]، وهذا فيما يظهر مخالف لواقع الرواية، فابن وهب أخرج الحديث في جامعه، وأخرجه من طريقه البيهقي، وفي كلا الموضعين: عبدالله، وكذا أخرج الجوهري الحديث من طريق القعنبي، ولم يسم فيه الصحابي.

وحديث مالك هذا، عن أيوب، على كل الأحوال، فيه اختلافٌ وتردد، ولذلك ساق الدارقطني الخلاف عن ابن سيرين، فأورد رواية أيوب بقوله: «ورواه مالك، عن أيوب السختياني، عن ابن سيرين، عن رجل لم يسمه، عن عبيدالله بن عباس، وقيل: عبدالله بن عباس»[٣]، وقال ابن عبدالبر: «وقال بعضُ أصحاب مالك في هذا الحديث عن مالك: عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن ابن عباس، ولم يسمه، ثم طرحه مالكٌ بأخرة، فلم يروه يحيى بن يحيى صاحبُنا، ولا طائفة من رواة الموطأ، وإنما طرحه مالك لأن الاضطراب فيه كثير...»، ثم ساق عددًا من أوجهه[٤].

٢- هشام بن حسان:

اختُلف عنه في تسمية الصحابي:

* فسماه فضيل بن عياض، وعبدالأعلى بن عبدالأعلى، وعبدالرحمن بن عثمان البكراوي، ويزيد بن هارون، عن هشام: الفضل بن العباس،

* ولم يسمه يزيد بن زريع، عن هشام، إلا بقوله: ابن عباس.

والظاهر أن يزيد قصَّر به، وأن الجماعة قد حفظوه عن هشام، وفيهم الثقة المتقن يزيد بن هارون[٥].

---

(١) العلل (٨٨١).

(٢) التمهيد (٣٨٢/١).

(٣) العلل (٤٤/١٠).

(٤) التمهيد (٣٨٣/١).

(٥) تقريب التهذيب (٧٧٨٩).

ويدل لذلك: أن يزيد بن زريع نفسه أحجم عن تسمية ابن عباس في روايةٍ له أخرى في الخلاف عن يحيى بن أبي إسحاق، كما مضى في التخريج، ويأتي في الدراسة -بإذن الله-، والظاهر أن ذلك لأجل الاختلاف في تسميته -كما مرَّ في نظير هذا-.

وقد ذكر ابن عبدالبر رواية يزيد بن هارون، عن هشام، واعتمدها عنه، ثم قال: «حدث به يزيد بن زريع، عن هشام، فقال فيه: عن ابن عباس، لم يسمه»، ثم أسند رواية ابن زريع(١).

ثانيًا: الخلاف عن ابن سيرين:

تلخص أنه اختُلف عنه:

* فرواه يزيد بن إبراهيم، عنه، عن عبيدالله بن العباس.

* ورواه هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن الفضل بن العباس.

* ورواه أيوب، عن ابن سيرين، عن رجل، عن عبدالله بن العباس.

* ورواه عوف الأعرابي، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة.

وقد أورد ابن أبي خيثمة من هذا الخلاف: رواية يزيد بن إبراهيم، فقال عقبها: «كذا قال: عن ابن سيرين، عن عبيدالله بن عباس»، ثم انتقل إلى رواية يحيى بن أبي إسحاق، ثم أسند رواية فضيل بن عياض، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن يحيى، فقال: «فرجع الحديث إلى محمد بن سيرين: أسقط يزيد بن إبراهيم من إسناد الحديث رجلين، وقال: عن عبيد الله بن عباس، أسقط: يحيى بنَ أبي إسحاق، وسليمانَ بنَ يسار»، ثم أسند رواية هشام من وجه آخر.

وهذا يبين أن استغراب ابن أبي خيثمة روايةَ يزيد بن إبراهيم يتضمن استغراب أمرين:

١- جعله عن ابن سيرين، عن الصحابي مباشرة.

٢- تسميته الصحابي: عبيدالله بن العباس.

وقد أورد ابن أبي خيثمة رواية يزيد في موضع آخر، فقال: «ولم يسمعه ابن سيرين من ابن عباسٍ هذا، وبينهما رجلان»، ثم أسند رواية هشام، وقال عقبها بنحو قوله عقبها هنا(٢).

---

(١) التمهيد (١/٣٨٥).

(٢) هو فيما أسنده ابن عبدالبر في التمهيد (١/٣٨٣) من طريق ابن أبي خيثمة، وهو في الجزء المفقود من تاريخه.

ويزيد بن إبراهيم هو التستري، وهو ثقة ثبت، وكان من أصحاب ابن سيرين، حتى قاربه يحيى بن معين مع هشام بن حسان في ابن سيرين، وقدَّمه أبو الوليد الطيالسي على هشام في الجملة، وقال ابن المديني: «يزيد بن إبراهيم ثبت في الحسن وابن سيرين». إلا أن أبا حاتم الرازي قال: «ثقة من أوسط أصحاب الحسن وابن سيرين»(١).

وهشام بن حسان ثقة، وقد قدمه على كل أصحاب ابن سيرين: سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، وهو من المقدَّمين في ابن سيرين في الجملة، قال ابن حجر: «من أثبت الناس في ابن سيرين»(٢).

وإذا كان كذلك، وقد جوَّده هشام، فزاد فيه راويين، فالظاهر أنه له أضبط، لأن الزيادة أدلّ على الحفظ من الإسقاط والتقصير، وهذا ما يظهر أن ابن أبي خيثمة يعتمد عليه، لتعبيره بالإسقاط وما في معناه.

وتتأيد رواية هشام بأمرين:

١- وجود الواسطة بين ابن سيرين، والصحابي، برواية أيوب، عن ابن سيرين، عن رجل، عن الصحابي، فالواسطة قدر مشترك بينهما، وإن اختلفا في تسمية الصحابي، وإن قصَّر أيوب، أو لم يضبط، فأبهم الواسطة، وجعلها واحدة.

٢- وجود أصل للحديث من حديث يحيى بن أبي إسحاق، حيث رواه، واختلفت الناس عنه، كما مضى ويأتي.

والظاهر أن هشامًا أضبط للحديث من كلا الراويين: يزيد بن إبراهيم، وأيوب، لما تبين في روايتيهما من التقصير والاختصار، وما في روايته من التجويد والتمام.

ويندرج في هذا: ضبطه لاسم الصحابي: الفضل بن العباس، فالظاهر أنه أضبط له من غيره، كما كان أضبط للإسناد، وهو ما يشير إليه ابن أبي خيثمة باستغراب رواية يزيد بن إبراهيم بتسمية الصحابي: عبيدالله بن عباس.

أما رواية عوف الأعرابي، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، فإنما رواها عنه يحيى بن أبي الحجاج، وهو لين الحديث(٣)، وقد خالف القدرَ المشتركَ الذي اتفق عليه أصحاب ابن

---

(١) تقريب التهذيب (٧٦٨٤)، تهذيب التهذيب (٤/٤٠٤).

(٢) تقريب التهذيب (٧٢٨٩)، تهذيب التهذيب (٤/٢٦٨).

(٣) تقريب التهذيب (٧٥٢٧).

سيرين، من جعل الحديث من مسند أبناء العباس، وهذا قاضٍ بخطأ يحيى بن أبي الحجاج في ذكر أبي هريرة.

ولذلك ذكر ابنُ عدي هذا الحديثَ فيما يستحق به يحيى الإدخالَ في الضعفاء.

وقال الدارقطني في الخلاف عن ابن سيرين: «فرواه يحيى بن أبي الحجاج البصري، وهو أبو أيوب الخاقاني، شيخ، عن عوف الأعرابي، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، ووهم فيه»[1].

وقال البيهقي: «وقد روي عن عوف بن أبي جميلة، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، ورواية أيوب أصح»[2].

هذا، وقد رجَّح أن حديث ابن سيرين يعود إلى يحيى بن أبي إسحاق بعض الأئمة:

فقال أبو حاتم: «ابن سيرين لم يسمع من عبيدالله بن عبدالله بن عباس، يروي عن يحيى ابن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن عبيدالله بن عبدالله بن عباس»[3]، ونقله ابن عبدالهادي، فاستغربه بقوله: «كذا قال»[4]، والصحيح حذف «بن عبدالله» من الموضعين، ويستقيم به الكلام، فالمشكل في سماع ابن سيرين من عبيدالله بن عباس، لا من عبيدالله بن عبدالله بن عباس.

وعليه فأبو حاتم الرازي يصوِّب رواية الواسطة، وإن اعتمد على رواية يزيد بن إبراهيم في كون صحابي الحديث عبيدالله بن عباس.

وأورد الدارقطني الخلاف عن ابن سيرين، فحكى رواية أيوب، ورواية هشام بن حسان -وليس فيها تسمية الصحابي-، فقال: «وقول هشام أشبه بالصواب»[5].

وتكلم ابن عبدالبر على حديث مالك، عن أيوب، عن ابن سيرين، وبيَّن الاختلاف عنه، ثم قال: «ولم يسمع ابن سيرين هذا الحديث لا من الفضل، ولا من غيره من بني العباس، وإنما رواه عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، وهو حديث يحيى بن أبي إسحاق، مشهور عند البصريين، معروف، رواه عنه جماعة من أئمة أهل الحديث،

---

(١) العلل (١٠/٤٤).

(٢) السنن (٤/٣٢٩).

(٣) المراسيل (ص١٨٨).

(٤) تنقيح التحقيق (٣/٣٨٦).

(٥) العلل (١٠/٤٤).

ويحيى بن أبي إسحاق أصغر من ابن سيرين بكثير، ومثلُه يروي عن ابن سيرين»، ثم أورد ابن عبدالبر طائفةً من أسانيد الحديث المختلفة، فأورد رواية يزيد بن إبراهيم، وتعليق ابن أبي خيثمة عليها، وأورد روايات أخرى من الخلاف عن يحيى بن أبي إسحاق، ثم قال: «لم يجوِّد أحدٌ من رواة ابن سيرين هذا الحديثَ إلا هشام بن حسان، فإنه أقام إسناده، وجوَّده، والقول فيه قوله عن ابن سيرين خاصةً في إسناده»، إلى أن قال: «روى ابن سيرين هذا الخبر عن يحيى بن أبي إسحاق، وهو أصغر منه، فهو يخرج في رواية الكبار عن الصغار»[1].

٢- رواية يحيى بن أبي إسحاق:

رواه يحيى بن أبي إسحاق، واختُلف عنه:

الوجه الأول: يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن أحد بني العباس: عبيدالله، أو الفضل:

ورواه عنه: إسماعيل بن علية، وحماد بن زيد، وعبدالوارث بن سعيد.

الوجه الثاني: يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن عبيدالله بن العباس:

ورواه عنه: حماد بن سلمة -من رواية حسان بن إبراهيم، عنه-، وعلي بن عاصم.

الوجه الثالث: يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن عبدالله بن العباس:

ورواه عنه: حماد بن سلمة -من رواية حجاج بن منهال، وإبراهيم بن الحجاج-، وهشيم -من رواية مجاهد بن موسى، عنه-.

الوجه الرابع: يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن الفضل بن العباس:

ورواه عنه: شعبة بن الحجاج -من رواية علي بن الجعد، ومحمد بن جعفر غندر، والوليد بن نافع، عنه-، ومحمد بن سيرين، ومعمر بن راشد.

الوجه الخامس: يحيى بن أبي إسحاق، عن عبدالله بن شداد، عن الفضل بن العباس:

ورواه عنه: شعبة بن الحجاج -من رواية بقية بن الوليد، عنه-.

الوجه السادس: يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن عبدالله بن عباس، أو: عن الفضل بن عباس:

---

(١) التمهيد (١/٣٨٢-٣٨٦)، وتمام آخر كلامه: «وقد روى ابن سيرين، عن أيوب السختياني، حديثَ حكيم بن حزام، في بيع ما ليس عندك، وهو من ذلك أيضًا»، وقد مرَّ هذا الحديث في هذه الرسالة، وهو الحديث السابع.

ورواه عنه: هشيم -من رواية أحمد بن حنبل، عنه-.

الوجه السابع: يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن عبدالله بن عباس، عن الفضل بن عباس:

ورواه عنه: هشيم -من رواية زكريا بن يحيى، عنه-.

الوجه الثامن: يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس -غير مسمى-:

ورواه عنه: يزيد بن زريع.

وإذن، فقد اختُلف عمَّن دون يحيى، قبل الاختلاف عنه.

أولًا: الخلاف عمَّن دون يحيى بن أبي إسحاق:

١- حماد بن سلمة:

* رواه حسان بن إبراهيم، عن حماد، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن عبيدالله بن العباس.

* ورواه حجاج بن منهال، وإبراهيم بن الحجاج، عن حماد، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن عبدالله بن العباس.

وروايتا حجاج، وإبراهيم، ورد كل منهما في مصدر واحد منفرد، فقد يداخلهما احتمال التحريف، خاصة أني لم أجده في رواية يحيى بن أبي إسحاق عن عبدالله بن عباس إلا شكًّا في رواية هشيم.

وقد اعتمد ابنُ أبي خيثمة رواية حسان، فقال: «كذا قال حماد بن سلمة: عن عبيدالله بن العباس وحده، وابن علية يشك في: عبيدالله، أو الفضل»، وأخرج ابن عبدالبر رواية ابن أبي خيثمة، ونقل كلامه هذا، فلعل في هذا تأكيدًا لعدم وقوع التحريف في رواية حماد.

إلا أنه يحتمل أن حسان بن إبراهيم قد وهم على حماد بن سلمة، فإن حسان صدوق يخطئ[1]، وحجاج بن منهال ثقة[2]، وإبراهيم بن الحجاج ثقة يهم قليلًا[3].

وهذا الاحتمال أقوى باتفاق روايتي الثقتين، وروايتهما المعتمدة عن حماد.

---

(١) تقريب التهذيب (١١٩٤).

(٢) تقريب التهذيب (١١٣٧).

(٣) تقريب التهذيب (١٦٢).

٢- هشيم:

اختُلف عنه:

* فرواه مجاهد بن موسى، عنه، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن عبدالله بن العباس.

* ورواه أحمد بن حنبل، عن هشيم، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن عبدالله بن عباس، أو: عن الفضل بن عباس.

* ورواه زكريا بن يحيى، عن هشيم، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن عبدالله بن عباس، عن الفضل بن عباس.

ومجاهد بن موسى ثقة[١]، لكنه قصَّر في اقتصاره على عبدالله بن العباس، أو قصَّر به هشيم في ذلك حين حدَّثه به، وجوَّده أحمد بن حنبل في حفظه وضبطه وإتقانه، وزكريا بن يحيى، فذكرا الفضل مع عبدالله.

إلا أنهما اختلفا في صفة ذلك، فجعله أحمد شكًّا بينهما، وجعله زكريا بن يحيى رواية لعبدالله، عن الفضل.

وزكريا هو الواسطي الملقب بزحمويه، وهو ثقة، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «وكان من المتقنين في الروايات»[٢].

ولا يقارن زكريا بأحمد، والظاهر أنه سقط على زكريا حرف الشك «أو»، إذ في سياقة أحمد: عن عبدالله بن عباس، أو عن الفضل، فسقط على زكريا «أو»، فجعله عن عبدالله بن عباس، عن الفضل.

وليس سقطًا في نسخ مسند أبي يعلى -مصدر رواية زكريا-، لأن أبا يعلى إنما أورد هذه الرواية في مسند الفضل بن عباس، فإنما وقعت الرواية له هكذا، وأما أحمد، فأوردها مجوَّدة بحرف الشك في موضعين: مسند الفضل، ومسند عبدالله، ومرَّ العزو إليهما في التخريج.

٣- شعبة:

اختُلف عنه:

---

(١) تقريب التهذيب (٦٤٨٣).

(٢) (٢٥٣/٨).

* فرواه علي بن الجعد، ومحمد بن جعفر غندر، والوليد بن نافع، عن شعبة، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن الفضل بن العباس.

* ورواه بقية بن الوليد، عن شعبة، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن عبدالله بن شداد، عن الفضل بن العباس. فأبدل ابن شداد بابن يسار.

ورواية بقية غريبة -فيما وجدت-، إذ لم أجد لابن شداد ذكرًا في الحديث إلا فيها، وقد أخرجها الطبراني عن إبراهيم بن محمد ابن عرق، عن أبي تقي هشام بن عبدالملك، عن بقية، وابن عرق قال فيه الذهبي: «غير معتمد»، وفيه جهالة[١]، وأبو تقي صدوق ربما وهم[٢]، فيحتمل أن هذا الإبدال من أحدهما، فقد قال ابن معين في بقية: «عنده ألفا حديث عن شعبة، أحاديث صحاح»[٣]، وإلا فبقية صدوق[٤].

والصواب عن شعبة ما اتفق عليه الرواة الثلاثة، وفيهم غندر، وهو أتقنهم لحديثه -كما مر في الحديث الثامن[٥]-.

ثانيًا: الخلاف عن يحيى بن أبي إسحاق:

تلخص أنه اختُلف عن يحيى:

* فرواه إسماعيل بن علية، وحماد بن زيد، وعبدالوارث بن سعيد، عن يحيى، عن سليمان بن يسار، عن أحد بني العباس: عبيدالله، أو الفضل.

* ورواه علي بن عاصم، عن يحيى، عن سليمان بن يسار، عن عبيدالله بن العباس.

* ورواه حماد بن سلمة، عن يحيى، عن سليمان بن يسار، عن عبدالله بن العباس.

* ورواه شعبة، ومحمد بن سيرين، ومعمر بن راشد، عن يحيى، عن سليمان بن يسار، عن الفضل بن العباس.

* ورواه هشيم، عن يحيى، عن سليمان بن يسار، عن عبدالله بن عباس، أو: عن الفضل بن عباس.

---

(١) لسان الميزان (١/٣٥٥)، وانظر: إرشاد القاصي والداني (ص٧٠).

(٢) تقريب التهذيب (٧٣٠٠).

(٣) تهذيب التهذيب (١/٢٣٩).

(٤) تقريب التهذيب (٧٣٤).

(٥) (ص١٨٥).

* ورواه يزيد بن زريع، عن يحيى، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس -غير مسمى-.

وقد أورد ابن أبي خيثمة من هذا الخلاف أول ما أورد: رواية حماد بن سلمة، لكن على الوجه الذي روي عنه بتسمية الصحابي: عبيدالله، فقال: «كذا قال حماد بن سلمة: عن عبيدالله بن العباس، وحده، وابن علية يشك في: عبيدالله، أو الفضل، وخالفهما شعبة بن الحجاج، وهشام بن حسان»، يقصد بهشام: روايته عن محمد بن سيرين، عن يحيى، ثم أسند روايتي شعبة، وابن سيرين.

وقال ابن أبي خيثمة في موضع آخر بعقب رواية حماد، نحو ما قال هنا، إلا أنه صرح بقوله: «وخالفه شعبة، فجعله عن الفضل بن عباس، ولم يشك»[(١)].

وهذا الخلاف عن يحيى بن أبي إسحاق متَّسع، والظاهر أن مرجعه إلى شك يحيى في صحابي الحديث بين: عبيدالله، وعبدالله، والفضل، أبناء العباس، فكان يشك بين كل اثنين منهم تارة، ويجزم بأحدهم تارة.

وأما عدم التسمية، فلعله تقصير من يزيد بن زريع، كما قصَّر به في موضعٍ سَبَق من الخلاف عن محمد بن سيرين.

ويحيى بن أبي إسحاق صدوق ربما أخطأ[(٢)]، والذي يظهر أنه اضطرب في هذا الحديث، ولم يثبت على وجه في تسمية صحابيِّه، وعامة رواة الأوجه عنه ثقات، بل جلهم حفاظ، كابن علية، والحمادين، وعبدالوارث، وشعبة، وابن سيرين، ومعمر، وهشيم، ويزيد بن زريع.

وقد يكون الحكم بالاضطراب مرادًا لابن أبي خيثمة في عرضه الخلاف المتَّسع عن يحيى، حيث ذكر رواية حماد، واستغرب إفراد عبيدالله بن عباس فيها، ثم عقب بشكِّ ابن علية بين: عبيدالله، والفضل، ثم ذكر مخالفة شعبة، وابن سيرين، بجعله عن الفضل بن العباس، دون أن يبدو في كلامه ميل ظاهر إلى ترجيح أحد الأوجه، والله أعلم.

إلا أن علي بن عاصم رواه عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان، عن عبيدالله، وقال: قلنا ليحيى: إن محمدًا -يعني: ابن سيرين- حدث عنك أنك حدثت بهذا الحديث، عن سليمان بن يسار، عن الفضل بن عباس؟ فقال: «ما حفظته إلا عن عبيدالله بن عباس».

---

(١) التمهيد (١/٣٨٤).

(٢) تقريب التهذيب (٧٥٠١).

وعلي بن عاصم صدوق يخطئ[١]، وفي نقله من الإشكال ما فيه، إذ إنه لا يقابل رواية محمد بن سيرين فحسب، بل يقابل معها رواية شعبة، ومعمر، وابن علية، وحماد بن زيد، وعبدالوارث بن سعيد، وهشيم، فكلهم ذكر الفضل في الحديث عن يحيى بن أبي إسحاق، إما شكًّا، أو جزمًا، وهؤلاء أجل وأوثق من علي بن عاصم[٢].

وإن صح ما روى علي بن عاصم، عن يحيى، فهذا -فيما يظهر- مِن باب مَن حدث ونسي، لاتفاق هذا الجمع من الحفاظ على روايته بذكر الفضل فيه -كما سلف-، بل قد يكون إنكاره هذا -إن صح- إحدى دلائل اضطرابه وخفة ضبطه لهذا الحديث.

وقد عقد النسائي في الصغرى بابًا في الخلاف على يحيى بن أبي إسحاق، فأورد رواية هشيم، وابن سيرين، وشعبة[٣]، وعقده في الكبرى، فأورد معها رواية يزيد بن زريع[٤]، ولم يتكلم إلا بذكر مخالفة ابن سيرين ليزيد بن زريع في تسمية الصحابي، وبقوله عقب رواية شعبة: «سليمان لم يسمع من الفضل بن العباس».

والنسائي لم يرجح وجهًا عن يحيى، ويظهر أنه لم يعط روايته وزنًا كبيرًا في تعيين الصحابي، لكثرة الاختلاف عنه فيه، فكان يعقب على روايته في البابين بروايات للحديث من وجه آخر.

هذا، وقد أخرج ابن سعد رواية ابن علية، عن يحيى بن أبي إسحاق، بالشك بين الفضل، وعبيدالله، ثم أورد روايةً -سبق الكلام عنها- عن أيوب، عمَّن أخبره، عن عبيدالله، ثم نقل عن محمد بن عمر الواقدي قوله في إعلال رواية يحيى: «روى أيوب السختياني هذا الحديث عن عبيدالله بن العباس، ولم يشك، وهو أقرب إلى الصواب، لأن الفضل بن العباس توفي في زمان عمر بن الخطاب، بالشام، في طاعون عمواس، سنة ثمان عشرة، ولم يدركه سليمان بن يسار، وعبيدالله بن العباس قد بقي إلى دهر يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، وسليمان بن يسار يقول في هذا الحديث: «حدثني»، فهذا أولى بالصواب»[٥].

---

(١) تقريب التهذيب (٤٧٥٨).

(٢) مع الأخذ بالاعتبار أن ذِكرَ معمرٍ للفضل في حديثه عن يحيى بن أبي إسحاق، إنما هو على الاحتمال الذي مرَّ بيانه في تخريج رواية معمر.

(٣) (٨/٢٢٩).

(٤) (٥/٤٠٧).

(٥) طبقات ابن سعد (١/٢١٧/الخامسة من الصحابة).

وهذا من مثل الواقدي نقدٌ جيد، إلا أنه تصويب تاريخي من خارج الرواية، لم يُنظر فيه إلى الخلاف في رواية يحيى، ولا إلى الاختلاف عن أيوب في روايته المذكورة، ولا إلى رواية الزهري الآتي بحثها. ففي هذا التصويب نظر كبير.

وقد جاء في رواية عبدالوارث، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، قولُ صحابي الحديث -الذي شك فيه يحيى في هذه الرواية، بين الفضل، وعبيدالله-: «كنت رديف رسول الله ﷺ»، فقال ابن عبدالبر عقبها: «الصحيح الذي لا يشك فيه عالم: أن الفضل هو الذي كان رديف رسول الله عام حجة الوداع»[1].

فهذا تصويب تاريخي خارجي آخر، يقابل تصويب الواقدي، وهو حكمٌ على إسناد واحد من أسانيد يحيى بن أبي إسحاق المختلفة، التي منها ما كان مجزومًا فيه بأن عبيدالله بن عباس هو الذي قال: «كنت رديف رسول الله ﷺ»، كما في رواية محمد بن سيرين عند ابن أبي خيثمة.

والأصح من كل ذلك: أن ينظر في مجموع روايات يحيى بن أبي إسحاق، ثم يقارن بين روايتي يحيى، والزهري، عن سليمان بن يسار، كما قارن بعض الأئمة، وسيأتي كلامهم -بإذن الله- بعد تحرير رواية الزهري.

٣- رواية الزهري:

رواه الزهري، واختُلف عنه:

الوجه الأول: الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس:

ورواه عنه: عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون، وسفيان بن عيينة، ومالك، وزمعة بن صالح، وابن جريج -من رواية ابن وهب، عنه- وعمرو بن دينار، وصالح بن كيسان، والأوزاعي -من رواية محمد بن مصعب، ومحمد بن يوسف، والوليد بن مسلم (في قول عمرو بن عثمان، عنه)، وعمر بن عبدالواحد، والهقل بن زياد، والوليد بن مزيد، عنه-، وشعيب بن أبي حمزة، وأيوب السختياني، ويونس بن يزيد، ومحمد بن إسحاق، وأيوب بن موسى، وقرة بن عبدالرحمن، وهشام بن عروة، وعبيدالله بن أبي زياد، ومالك بن مغول، والليث بن سعد -من رواية ابن وهب (في جامعه، وقول ابن أخيه أحمد بن عبدالرحمن بن وهب، عنه)، والقعنبي، عنه-.

---

(١) التمهيد (٣٨٦/١).

الوجه الثاني: الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس:

ورواه عنه: ابن جريج -من رواية مسلم بن خالد، وروح بن عبادة، وأبي عاصم الضحاك بن مخلد، وعيسى بن يونس، وعثمان بن الهيثم، وإسحاق الأزرق، عنه-، والأوزاعي -من رواية الوليد بن مسلم (في قول عبدالرحمن بن إبراهيم، ومحمد بن هاشم، عنه)، عنه-، ومعمر، وعبدالرحمن بن إسحاق.

الوجه الثالث: الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس:

ورواه عنه: بكر بن وائل.

الوجه الرابع: الزهري، عن سليمان بن يسار، أو عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، أو عن كليهما، عن ابن عباس:

ورواه عنه: الليث بن سعد -من رواية سعيد بن سليمان سعدويه، وأحمد بن يونس، وابن وهب (في قول، عيسى بن إبراهيم، عنه)، وشعيب بن يحيى، وأبي صالح عبدالله بن صالح، عنه-.

ومنه يتبين أنه قد اختُلف عن بعض الرواة دون الزهري، ثم اختُلف عنه.

أولًا: الخلاف عمَّن دون الزهري:

١- ابن جريج:

اختُلف عنه:

* فرواه عبدالله بن وهب، عنه، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس.

* ورواه مسلم بن خالد، وروح بن عبادة، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد، وعيسى بن يونس، وعثمان بن الهيثم، وإسحاق الأزرق، عن ابن جريج، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس.

وابن وهب إنما قرن ابنَ جريج في روايته بمالك، ويونس، والليث، وهؤلاء لم يذكروا الفضل في رواياتهم، فالظاهر أنه حمل رواية ابن جريج على رواياتهم.

والمحفوظ عن ابن جريج ما رواه الجماعة عنه.

وقد صرَّح ابن جريج بسماعه من الزهري في رواية روح بن عبادة -من رواية أحمد بن منيع، والحارث، عنه-.

وبيَّن مسلم بن خالد، وروح -من رواية أحمد، عنه- أن صيغة ابن جريج بينه وبين الزهري هي: «قال».

وعنعنه أبو عاصم[(١)]، وعيسى بن يونس، وابن وهب، وعثمان بن الهيثم، وروح بن عبادة -من رواية علي بن شيبة، عنه-، وإسحاق الأزرق.

ويلحظ أن الأكثر عن ابن جريج على عدم ذكر التصريح بالسماع، وأن الذي ذكره قد اختُلف عنه، فجاء عنه بصيغة: «قال»، وجاء عنه بالعنعنة.

لكن أحمد بن منيع ثقة حافظ[(٢)]، والحارث حافظ أيضًا وإن تُكلم فيه[(٣)]، فيظهر أن التصريح بالسماع محفوظ عن روح بن عبادة، وإن رواه الإمام أحمد بن حنبل بصيغة: «قال»، وعنعنه علي بن شيبة، عنه، إذ يظهر أن روحًا ربما قصَّر به، وربما جوَّده بالتصريح بالسماع، خاصة أن التصريح في رواية أحمد بن منيع جاء بصيغة: «قال: أخبرني ابن شهاب»، وهذه صيغة تامة محفوظة، وقد تسقط في كتاب الراوي «أخبرني»، فتكون الصيغة: «قال ابن شهاب»، بخلاف إضافة صيغة مثل: «أخبرني»، فهذا لا يصدر إلا عن حفظ وضبط.

ومع ذلك، فروح ثقة فاضل له تصانيف[(٤)]، وانفراده بصيغة السماع يثير النظر في صحتها عن ابن جريج، ومن ثم في سماع ابن جريج للحديث من الزهري.

ولعله لذلك لم يخرج البخاري روايته إلا وقرن بها رواية عبدالعزيز بن أبي سلمة، عن الزهري، ولم يخرجها مسلم إلا بعقب رواية مالك، عن الزهري.

٢- الوليد بن مسلم:

اختُلف عنه، وعقد للاختلاف عنه النسائي بابًا في سننه[(٥)]:

* فرواه عمرو بن عثمان، عن الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس.

---

(١) قرن أبو نعيم الأصبهاني روايته برواية الحارث، عن روح بن عبادة، في معرفة الصحابة، فجاء فيها التصريح بالتحديث، وهو تصريح روح، بدليل أن أبا نعيم نفسه قرن رواية أبي عاصم، برواية روح، في مستخرجه على مسلم أيضًا، فبين صيغة كل منهما، فضلًا عن أن رواية أبي عاصم معنعنة في سائر المصادر التي أخرجتها.

(٢) تقريب التهذيب (١١٤).

(٣) لسان الميزان (٢/٥٢٧).

(٤) تقريب التهذيب (١٩٦٢).

(٥) (٨/٢٢٧).

* ورواه عبدالرحمن بن إبراهيم، ومحمد بن هاشم، عن الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس.

وعمرو بن عثمان صدوق[١]، ومثله محمد بن هاشم[٢]، إلا أن عبدالرحمن بن إبراهيم هو المعروف بدحيم، وهو ثقة حافظ متقن[٣]، وروايته مع محمد بن هاشم أصح وأضبط، ولعل عمرو بن عثمان قصَّر به، فأسقط الفضل.

٣- الأوزاعي:

اختُلف عنه:

* فرواه محمد بن مصعب، ومحمد بن يوسف، وعمر بن عبدالواحد، والهقل بن زياد، والوليد بن مزيد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس.

* ورواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس.

وفي رواة الوجه الأول الهقل بن زياد، والوليد بن مزيد، وكلاهما من أوثق أصحاب الأوزاعي[٤]، وراوي الوجه الثاني: الوليد بن مسلم، من أوثقهم أيضًا[٥].

وقد نص النسائي على تفضيل الوليد بن مزيد، على الوليد بن مسلم، في الأوزاعي[٦]، إلا أن الأمر في هذه الرواية دائر -فيما يظهر- على تقصير وتجويد في إسقاط الفضل وإثباته، وما دام عُلم عن الوليد بن مسلم اختصاص بالأوزاعي، وتقدُّم فيه، فإن من المحتمل أن يحفظ عنه ما قصَّر فيه غيرُه، ولعل الأوزاعي هو الذي كان يقصر به، ويجوِّده.

ويحتمل أنه لأجل هذا الاختلاف لم يسنده البخاري عن شيخه محمد بن يوسف الفريابي، عن الأوزاعي، بصيغة الرواية، بل أسنده بصيغة التعليق: قال[٧].

---

(١) تقريب التهذيب (٥٠٧٣).

(٢) تقريب التهذيب (٦٣٦١).

(٣) تقريب التهذيب (٣٧٩٣).

(٤) انظر في ذلك على التوالي: تهذيب التهذيب (٢٨٣/٤، ٣٢٤).

(٥) تهذيب التهذيب (٣٢٥/٤).

(٦) تهذيب التهذيب (٣٢٤/٤).

(٧) ويحتمل أن يكون كما قال ابن حجر في الفتح (١٠٥/٨): «وكأنه لم يسمع هذا الحديث منه».

٤ – عبدالله بن وهب:

اختُلف عن ابن وهب في روايته عن الليث بن سعد:

* فأخرجه هو في جامعه (وهو من رواية محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، عنه)، ورواه ابن أخيه أحمد بن عبدالرحمن بن وهب، عنه، عن الليث، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس.

* ورواه عيسى بن إبراهيم، عن ابن وهب، عن الليث، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، أو عن أبي سلمة، أو عن كليهما، عن ابن عباس.

وعيسى بن إبراهيم ثقة[١]، ومثله ابن عبدالحكم[٢]، وأما ابن أخي ابن وهب فصدوق تغير بأخرة[٣].

وأصل الإشكال هو أن ابن وهب روى الحديث على عادته، فجمع شيوخًا له فيه:

فرواه في جامعه، ورواه ابن أخيه، عنه، عن الليث، ومالك.

ورواه عيسى بن إبراهيم، عنه، عن مالك، ويونس، والليث، وابن جريج.

ويظهر أن رواية الجامع ليس فيها الشك، وليس فيها يونس، وابن جريج، فكأنَّ رواية ابن أخي ابن وهب هي إحدى روايات الجامع، وأما عيسى بن إبراهيم، فحفظه عن ابن وهب في غير الجامع.

وثقة عيسى، وتجويده للحديث بزيادة، وتفصيل، تقضي بأنه ضابط له، وأن ابن وهب قصر به، فرواه في جامعه فلم يورد الشك، ولم يذكر يونسَ، وابنَ جريج.

ويظهر أن صنيع ابن وهب هو من باب حمل الروايات المقرونة على بعضها، ويكون السياق لأحدها، وهو هنا لمالك، يدل له: أن مالكًا سمَّى الصحابي: عبدالله بن عباس، في رواية جُلِّ الرواة عنه، بخلاف الليث، فإني لم أجد تسمية الصحابي عنه إلا من هذه الطريق، فدلَّ على أن ابن وهب قرن الليث بمالك، وحمل روايته على روايته.

---

(١) تقريب التهذيب (٥٢٨٥).

(٢) تقريب التهذيب (٦٠٢٨).

(٣) تقريب التهذيب (٦٧).

٥- الليث بن سعد:

فلم أجد من رواه عنه، فاقتصر على سليمان بن يسار، دون شك، إلا القعنبي، والظاهر أنه قصَّر به، وحمل رواية الليث على المشهور عن الزهري، وإلا فعامة رواة الليث يذكرون أنه شك فيه، فقال: عن سليمان بن يسار، أو عن أبي سلمة، أو عن كليهما.

ثانيًا: الخلاف عن الزهري:

تلخص أنه اختُلف عنه:

* فرواه عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون، وسفيان بن عيينة، ومالك، وزمعة بن صالح، وعمرو بن دينار، وصالح بن كيسان، وشعيب بن أبي حمزة، وأيوب السختياني، ويونس بن يزيد، ومحمد بن إسحاق، وأيوب بن موسى، وقرة بن عبدالرحمن، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس.

* ورواه ابن جريج، والأوزاعي، ومعمر، وعبدالرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس.

* ورواه بكر بن وائل، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس.

* ورواه الليث بن سعد، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، أو عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، أو عن كليهما، عن ابن عباس.

وقد أورد ابن أبي خيثمة من هذا الخلاف: رواية عبدالعزيز بن أبي سلمة، وعقَّب عليها بقوله: «كذا قال: عن ابن عباس، لم يسم الفضل، ولا عبدالله، ولا عبيدالله»، ويظهر أنه قارن هنا رواية عبدالعزيز بن أبي سلمة بما أورده قبلها من رواية يحيى بن أبي إسحاق، وما فيها من خلاف في تسمية الصحابي، وليس يقارنها بالروايات الأخرى الزهري، ذلك أنه ساق عقب رواية عبدالعزيز بن أبي سلمة روايتين عن الزهري، ليس فيهما تسمية الصحابي أيضًا، هما روايتا الليث بن سعد، وسفيان بن عيينة.

فهذا النص في الخلاف عن سليمان بن يسار، لا في الخلاف عن الزهري.

وبالإضافة إلى عبدالعزيز، والليث، وسفيان، فإنه لم يسم الصحابي عن الزهري كلٌّ من: زمعة بن صالح، وصالح بن كيسان، وأيوب السختياني، وأيوب بن موسى، وهشام بن عروة، وقرة بن عبدالرحمن، وعمرو بن دينار، ومالك بن مغول، وابن إسحاق، والليث بن سعد.

وزاد عليهم كل من: مالك بن أنس، والأوزاعي -في رواية الهقل بن زياد، والوليد بن مزيد، عنه-، وشعيب، ويونس[١]، وعبيدالله بن أبي زياد، فسموه عن الزهري: عبدالله بن عباس.

ومالك حافظ، وهو من الطبقة الأولى في الزهري[٢]، وشعيب معدود في أثبت الناس في الزهري أيضًا[٣]، وزيادتهما، ومن وافقهما، صحيحة مقبولة عن الزهري.

قال ابن عبدالبر: «إلا أن أكثر أصحاب ابن شهاب قالوا عنه، عن سليمان بن يسار: عن ابن عباس، ولم يسموا، ورواه عنه مالك، عن سليمان بن يسار، عن عبدالله بن عباس، فسماه، وزيادةُ مثلِ مالك مقبولة، وتفسيرُه لمجملِ غيرِه أولى ما أُخِذَ به، وهو أثبت الناس في ابن شهاب عند أكثر أهل العلم بالحديث. وممن رواه عن ابن شهاب كما ذكرنا، ولم يسم ابن عباس: عبدالعزيز بن أبي سلمة، وابن عيينة، والليث بن سعد»، ثم ساق أحاديثهم من طريق ابن أبي خيثمة[٤].

وقد ساق ابن أبي خيثمة روايات هؤلاء الثلاثة، ولم يتكلم عليها بشيء، مع وجود الاختلاف في رواياتهم عن الزهري، كما سبق بيانه في عرض الخلاف عنه.

ومن الظاهر لمن نظر في الخلاف أن رواية أكثر الرواة عن الزهري، على روايته: عنه، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، دون شك في شيخ الزهري، ودون ذكرٍ للفضل في إسناده، إلا أن في روايات بعضهم نظر:

فزمعة بن صالح، ضعيف، قال النسائي: «كثير الغلط عن الزهري»، وألمح أبو زرعة إلى أن حديثه عن الزهري مناكير[٥].

ورواية أيوب السختياني فيها غرابة، إذ لم أجدها إلا من رواية علي بن حكيم الأودي، عن حميد بن عبدالرحمن الرؤاسي، عن حماد بن زيد، عن أيوب، قال الطبراني بعد أن أخرجها في الأوسط: «لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا حماد بن زيد، تفرد به حميد بن عبدالرحمن الرؤاسي».

---

(١) لكن روايته مقرونة برواية مالك وغيره.

(٢) انظر: شرح علل الترمذي (٢/٦٧١).

(٣) تقريب التهذيب (٢٧٩٨)، شرح علل الترمذي (٢/٦٧٣).

(٤) التمهيد (١/٣٨٧).

(٥) تقريب التهذيب (٢٠٣٥)، تهذيب التهذيب (١/٦٣٥).

وكلٌّ من علي بن حكيم، وحميد بن عبدالرحمن، ثقة[١]، فلعل هذا الإسناد من الغرائب الصحاح، لما له من أصلٍ عن الزهري، وإن كانت رواية مالك، عن أيوب، عن ابن سيرين، عمن أخبره، عن عبيدالله بن عباس، التي سبقت في رواية ابن سيرين، أشهرُ -فيما يظهر- عن أيوب.

ولم أجد رواية يونسَ إلا من رواية ابن وهب، عنه، مقرونًا بمالك، والليث، وابن جريج، وقد سبق في الخلاف عن ابن جريج أن ابن وهب خالف جماعة أصحابه، فأسقط الفضلَ بنَ عباس، وذلك لأنه قرنه بمالك، والليث، ويونس، فرواية يونس المقرونة أيضًا يحتمل فيها المخالفة، وإن كان الأصل البقاء على ظاهر الرواية حتى يصح ما يدل على خلافها.

ورواية أيوب بن موسى، لم أجدها إلا من رواية أحمد بن محمد بن رشدين، بإسنادين:

أحدهما: من طريق رشدين بن سعد، عن عمرو بن الحارث، عن أيوب.

والآخر: عن محمد بن عيسى بن جابر، عن أبيه عيسى بن جابر، عن أيوب.

وأحمد بن محمد بن رشدين قال فيه ابن عدي: «كذبوه، وأنكرت عليه أشياء»، وترك ابن أبي حاتم الكتابة عنه لكلام الناس فيه[٢]، فانفراده بهاتين الطريقين الغريبتين منكر.

ورواية قرة بن عبدالرحمن لم أجدها كذلك إلا من طريق أحمد بن رشدين هذا، ، وهي من طريق رشدين بن سعد، عن قرة، وابن رشدين فيه ما سبق، ورشدين ضعيف أيضًا[٣]، وقرة نفسه ضعيف كذلك[٤].

وأما رواية هشام بن عروة، فإنما أخرجها الطبراني من طريق معاوية بن عبدالله الزبيري: حدثتنا عائشة بنت الزبير، عن هشام بن عروة، عن الزهري، وقال عقبها: «لم يرو هذا الحديثَ عن هشام بن عروة إلا عائشة بنت الزبير[٥]، تفرد به: معاوية بن عبدالله».

وقد سئل أبو زرعة عن حديثٍ اختلفت فيه عائشة، مع الليث، عن هشام بن عروة، فرجح حديث عائشة، لمجيء متابعات قاصرة لروايتها، قال ابن أبي حاتم: فسألت أبا زرعة:

---

(١) انظر فيهما على التوالي: تقريب التهذيب (٤٧٢٣، ١٥٥١).

(٢) لسان الميزان (٥٩٤/١).

(٣) تقريب التهذيب (١٩٤٢).

(٤) اقتصر الحافظ في تقريب التهذيب (٥٥٤١) على وصفه بقوله: «صدوق له مناكير»، مع أن عامة الأئمة يضعفونه، بل قال أحمد بن حنبل -مع اعتداله في النقد-: «منكر الحديث جدًّا»، وقال أبو زرعة: «الأحاديث التى يرويها مناكير»، وضعفه غيرهما، وإن سهَّل فيه ابن عدي على عادته، فالصواب أنه ضعيف. انظر: تهذيب التهذيب (٤٣٨/٣).

(٥) وقع في الأوسط: المنذر، وهو غلط سبق التنبيه على نظيره في تخريج هذا الحديث (ص٥٠٠).

ما حال معاوية بن عبدالله هذا؟ قال: «لا بأس به، كتبنا عنه بالبصرة، أخرج إلينا جزءًا عن عائشة، فانتخبت منه أحاديث غرائب، وتركت المشاهير»، قال ابن أبي حاتم: قلت: ما حال عائشة، هل روى عنها أحد سوى معاوية؟ قال: «نعم، حدثنا عنها المدنيون»[1].

ومن هذا النص يؤخذ: أنه لا بأس بمعاوية، وأن له نوعَ اختصاصٍ بعائشة، حيث كتب عنها جزءًا تامًّا، وأن في الجزء غرائب، وفيه مشاهير، مما يدل على أن عائشة توافق الثقات، وربما تنفرد، وأن الجهالة مرفوعةٌ عنها، برواية المدنيين عنها، ورفع جهالتها هو مراد ابن أبي حاتم بسؤاله الأخير -فيما يظهر-.

وعائشة هي بنت الزبير بن هشام بن عروة، فهي إذا روت عن هشام تروي عن جدها، وهذه قرينة مقوية لحالها في هشام، ولعله يحتمل معها انفرادها عنه، وهذا الحديث من ذلك.

وقد ذكر ابن حبان عائشة في ثقاته[2].

ويتبين بهذا أن رواية عبدة بن سليمان، عن هشام بن عروة، عن بكر بن وائل، عن الزهري، بإسناده، هو وجه ثانٍ محفوظ عن هشام، وأنه لا يؤثر -فيما يظهر- على رواية عائشة، عن هشام.

وأما رواية مالك بن مغول، فإسنادها حسن، غير أني لم أجد في راويها أبي العباس أحمد بن عبدالله بن محمد بن النعمان جرحًا ولا تعديلًا، وهو أصبهاني متأخر، ترجم له أبو الشيخ، فأبو نعيم الأصبهاني[3]، وأورد له أبو نعيم هذا الحديث، ولعل أثر جهالته خفيف، لعدم انفراده بأصل، ولتأخر طبقته مما يكون معه غالب الأحاديث صحفًا وكتبًا، لا حفظًا.

ومن هذا يتبين أن أثر روايات كل من: زمعة، وأيوب بن موسى، وقرة، ضعيفٌ في الخلاف عن الزهري.

أما رواية الليث بن سعد، بالشك في شيخ الزهري بين: سليمان بن يسار، وأبي سلمة بن عبدالرحمن، أو كليهما، عن ابن عباس، فقد أوردها ابن أبي خيثمة وقد سبقها برواية عبدالعزيز بن أبي سلمة، وأعقبها برواية ابن عيينة، كلاهما عن الزهري، بالجزم بسليمان بن يسار.

---

(١) العلل (٢٦٠٥).

(٢) (٣٠٧/٧).

(٣) طبقات المحدثين بأصبهان (١٧٢/٤)، تاريخ أصبهان (١٣٥/١).

والظاهر أن ابن أبي خيثمة يعلّ شك الليث بجزم غيره عن الزهري.

والشك في الجملة دليلٌ على نزول الضبط في الحديث.

والليث بن سعد ثقة ثبت إمام، لكن في حديثه عن الزهري شيئًا، قال يعقوب بن شيبة: «الليث بن سعد ثقة، وهو دونهم في الزهري -يعني: دون مالك، ومعمر، وسفيان بن عيينة-، وفي حديثه عن الزهري بعض الاضطراب»(١).

ومصداق كلمة يعقوب ظاهرٌ في حديث الليث هذا، فالليث يرويه عن الزهري، عن: سليمان بن يسار، أو: عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، أو: عن كليهما، عن ابن عباس، وهذا التلوُّن والشك نوعٌ من الاضطراب.

ويؤكده أنه لم يتابع الليث على ذكر أبي سلمة أحدٌ من أصحاب الزهري -فيما وجدت-، بل الجميع يرويه عن سليمان بن يسار وحده.

ورواية الجماعة ترجح أحد أوجه شك الليث، وتبيّن أن الزهري إنما حدثه عن سليمان بن يسار وحد، لا عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، ولا عنهما معًا.

وأما رواية بكر بن وائل، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، فبكرٌ صدوق(٢)، وهو مخالِفٌ في هذا الإسناد جماعاتِ أصحاب الزهري، الذين رووه عنه، فلم يذكر واحد منهم عبيدالله بن عبدالله، فروايته خطأ.

ولذا فقد أسند روايته عثمان بن أبي شيبة، ثم عقبها برواية سفيان بن عيينة، عن الزهري، ثم قال: «وهو الصحيح»(٣).

وبقي الخلاف عن الزهري في جعل الفضل بن عباس في إسناد الحديث، وجعله في متنه، بحكاية قصته إذ كان رديف رسول الله ﷺ.

وقد أدخل الفضلَ في الإسناد عدةُ رواةٍ عن الزهري، هم: ابن جريج، والأوزاعي، ومعمر، وعبدالرحمن بن إسحاق.

وأقوى روايات هذا الوجه: رواية معمر، فإنه معدود في الطبقات الأولى من أصحاب

---

(١) تقريب التهذيب (٥٦٨٤)، تهذيب التهذيب (٤٨٢/٣).

(٢) تقريب التهذيب (٧٥٢).

(٣) فوائد ابن أخي ميمي (ص٢٣٩، ٢٤٠).

الزهري، بل قال أحمد بن حنبل -في رواية ابن هانئ-: إنه أثبت أصحاب الزهري، وبعده مالك، وإن ذكره الجوزجاني في أثبت أصحاب الزهري، قال: «إلا أنه يهم في أحاديث»[١]، والشأن في تقدُّمه في الزهري في الحفظ والثبت والضبط، وإن لم يكن هو أقوى الرواة عنه.

وأما ابن جريج، فقد مرَّ أن في سماعه لهذا الحديث من الزهري نظرًا، ثم قد قال ابن معين: «وابن جريج ليس بشيء في الزهري»[٢].

واختُلف في الأوزاعي، فعدَّه بعض الأئمة في أثبت أصحاب الزهري، وقال آخرون: إنه في الزهري ليس بذاك[٣].

وعبدالرحمن بن إسحاق صدوق[٤]، إلا أن الطبراني لم يسق إسناده تامًّا، بل اختصره، وذكر فيه الفضل، وقد اختصر قبلَه مباشرة إسنادَ الحميدي، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، فذكر فيه الفضل أيضًا، مع أن رواية الحميدي: في مسنده، وباتفاق من أخرجه من طريقه، ليس فيها الفضل، وإنما اختصر الطبراني وتجوَّز.

فهذا يبين أن في رواية عبدالرحمن بن إسحاق، وفي عدِّه فيمن ذكر الفضل، نظرًا، لعدم تبيُّن إسناده على وجهه.

والمقارنة بين رواية هؤلاء (ابن جريج، والأوزاعي، ومعمر)، وبين رواية مَن رواه فلم يذكر الفضل فيه، متجاذبة بين جهتين:

الأولى: أن يكون ذِكرُه تجويدًا وتمامًا، وإسقاطه تقصيرًا ممن قصر به، وقد يكون الزهري نفسه، وعليه يكون ذِكرُ الفضل محفوظًا عنه.

ويؤيد هذا: اجتماع عدد من الرواة، وفيهم معمر، وهو من المقدَّمين في الزهري، على ذكر الفضل.

الجهة الثانية: أن يكون الصواب: أن ذِكرَ الفضل إنما هو في المتن، لأن له فيه قصة، وكان رديفَ النبي ﷺ، وأن ذِكرَه في الإسناد إدراجٌ وخطأ.

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٦٧٢، ٦٧٤).

(٢) السابق (٢/٦٧٦).

(٣) السابق (٢/٦٧٣-٦٧٥).

(٤) تقريب التهذيب (٣٨٠٠).

ويؤيد هذا: أن جمعًا كبيرًا رواه عن الزهري كذلك، وفيهم عدد من أوثق أصحابه، كمالك، وسفيان بن عيينة، وشعيب، وصالح بن كيسان.

وكذلك: أن ذكر الفضل في المتن سببٌ قريب للخطأ، ولتوهُّمِ أن عبدالله بن عباس يروي الحديثَ عنه، ومثل هذا الإدراج يحصل كثيرًا بهذا السبب.

وإلى الجهة الأولى مال عدد من الأئمة:

فقال البخاري: «الصحيح عن الزهري: عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس»[١].

وأخرج الترمذي حديث ابن جريج وحده، بذكر الفضل، وقال: «حديث الفضل بن عباس حديث حسن صحيح»، ونقل كلام البخاري السابق في علله، ويظهر أنه يقرّه عليه.

وأخرج البزار رواية عبدالعزيز بن أبي سلمة، ثم رواية ابن جريج، فقال: «وهذا الحديث هو الصواب...، والصواب حديث ابنِ جريج، وعبدُالعزيز بن أبي سلمة نقص من الإسناد رجلًا، فلم يقل: عن الفضل».

ورأي هؤلاء الأئمة راجحٌ بالنظر إلى ما سبق، فالظاهر أن الزهري قصَّر به لجماعة أصحابه، وجوَّده لبعضهم.

وقد ذكر ابن أبي خيثمة الخلاف في هذا الحديث مطولًا، وفي آخره الخلاف عن الزهري، وعقب عليه بقوله[٢]: «والفضل بن عباس كان رديفه غداةَ عرفة، لا شك فيه:

حدثنا أحمد بن يونس، وعاصم، قالا: حدثنا ليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي معبد -مولى ابن عباس-، عن ابن عباس، عن الفضل -وكان رديف النبي-، أنه قال غداةَ عرفة، وعشية جمع حين دفعوا: «عليكم السكينة».

حدثنا خلف بن الوليد، قال: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن الفضل، قال: كنت رديف النبي حين أفاض من المزدلفة.

وهذا غداة النحر لا شك فيه.

---

(١) علل الترمذي الكبير (ص١٣٥).

(٢) أخَّرتُ كلام ابن أبي خيثمة هذا عن كلام الأئمة المنقول آنفًا، لأن كلام ابن أبي خيثمة ليس في خصوص رواية الزهري، وهي موضع البحث هنا، بل هو كلام في جملة الحديث، بخلاف كلام الأئمة السابق نقله عنهم.

وعبدالله بن عباس قد قُدِّم إلى منى:

حدثنا أبي، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، قال: حدثنا عبيدالله بن أبي يزيد، قال: سمعت ابن عباس يقول: كنت ممن قَدَّم النبيُّ مِن ضَعَفة أهله من المزدلفة إلى منى.

وأخبرنا مصعب بن عبدالله، قال: عبيدالله بن العباس كان أصغر سنًّا من عبدالله.

والفضل، لا شك فيه، كان رديف النبي».

وهذا من ابن أبي خيثمة تأييدٌ لكون الحديث عن الفضل، لكن بمؤيدٍ خارجي، وهو أن ابن عباس لم يشهد هذا الحديث، لكونه قد قُدِّم مع الضعفة إلى منى، فلا بد أنه أخذه عن أخيه الفضل، حيث كان رديف النبي ﷺ.

وعبَّر عن ذلك ابنُ حجر بقوله: «وإنما رجح البخاري الرواية عن الفضل لأنه كان ردف النبي ﷺ حينئذ، وكان ابن عباس قد تقدم من مزدلفة إلى منى مع الضعفة -كما سيأتي بعد باب[1]-، وقد سبق في باب التلبية والتكبير من طريق عطاء، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ أردف الفضلَ، فأخبر الفضلُ أنه لم يزل يلبي حتى رمى الجمرة[2]، فكأنَّ الفضل حدَّثَ أخاه بما شاهده في تلك الحالة»[3].

وما ذكره الحافظ يتأيد أيضًا بأن ابن عباس نقل عن أخيه مشهدًا آخر من مشاهد حجة النبي ﷺ، هو ما أسنده ابن أبي خيثمة في كلامه المنقول آنفًا من طريق أبي معبد مولى ابن عباس[4].

---

(١) صحيح البخاري (١٨٥٦)، وأخرجه أيضًا قبل ذلك (١٦٧٧، ١٦٧٨)، وأسنده ابن أبي خيثمة في كلامه المنقول آنفًا.

(٢) صحيح البخاري (١٦٨٥)، وأخرجه مسلم (١٢٨١)، وأبو داود (١٨١٥)، والترمذي (٩١٨)، والنسائي (٥/٢٦٨)، من طريق عطاء. وأخرجه البخاري (١٥٤٤، ١٦٨٦) من طريق عبيدالله بن عبدالله، والبخاري (١٦٧٠)، ومسلم (١٢٨١)، من طريق كريب مولى ابن عباس، والنسائي (٥/٢٧٥) من طريق علي بن الحسين، والنسائي (٥/٢٧٦)، وابن ماجه (٣٠٤٠)، من طريق مجاهد، والنسائي (٥/٢٧٦) من طريق سعيد بن جبير، خمستهم (عبيدالله، وكريب، وعلي بن الحسين، ومجاهد، وسعيد) عن ابن عباس، به.

(٣) فتح الباري (٤/٦٨).

(٤) وأخرجه مسلم (١٢٨٢)، والنسائي (٥/٢٥٨، ٢٦٨، ٢٦٩)، وتمام لفظه: عن الفضل بن عباس -وكان رديف رسول الله ﷺ، أنه قال في عشية عرفة، وغداة جمع، للناس حين دفعوا: «عليكم بالسكينة»، وهو كافٌّ ناقته، حتى دخل محسرًا -وهو من منى-، قال: «عليكم بحصى الخذف الذي يرمى به الجمرة»، ثم ذكر حديث قطع التلبية بالرمي.

فهذا يدل على أن ابن عباس لم يشهد بعض أمور النبي ﷺ في تلك الأحوال، لتقدُّمه مع الضعفة والثقل، وإنما سمعها من أخيه الفضل، وهذا يؤيد قول من قال في حديث الخثعمية -وهو الحديث محل البحث-: عن الفضل.

وهذا المؤيِّد مع كونه تاريخيًّا من خارج الخلاف، إلا أنه لم يُجعل قرينةً في الخلاف إلا بعد استيفاء النظر في القرائن الداخلية، وإمكان ثبوت الوجه الذي يُذكر فيه الفضل.

ويتأيد ما سبق أيضًا بأنه قد جاء حديث الخثعمية عن ابن عباس، عن غير الفضل، مما يدل على أنه ليس من حديثه عن النبي ﷺ مباشرة:

قال الترمذي: قلت للبخاري: فإن ابن عباس يرويه عن الفضل بن عباس، وحصين بن عوف؟ قال: «أرجو أن يكون صحيحًا». قال: «وقد روي هذا عن ابن عباس، عن سنان بن عبدالله الجهني، عن عمته، عن النبي ﷺ، وروي عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، فاحتمل أن يكون ابن عباس روى هذا عن غير واحد، عن النبي ﷺ، ولم يذكر الذي سمعه منه، يحتمل أن يكون كُلُّه صحيحًا»[1].

وقال الترمذي -أيضًا-: وسألت محمدًا عن هذه الروايات؟ فقال: «أصح شيء في هذا الباب: ما روى ابن عباس، عن الفضل بن عباس، عن النبي ﷺ» قال محمد: «ويحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل وغيره عن النبي ﷺ، ثم روى هذا عن النبي ﷺ، وأرسله، ولم يذكر الذي سمعه منه»[2].

المقارنة بين روايتي يحيى بن أبي إسحاق، والزهري، عن سليمان بن يسار:

* رواه يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان، فاختُلف عنه في شيخ سليمان بين: عبيدالله، وعبدالله، والفضل، أبناء العباس، وسبق ترجيح أنه اضطرب في هذا الحديث، ولم يثبت على وجه في تسمية صحابيِّه.

* ورواه الزهري، عن سليمان، عن عبدالله بن عباس، عن الفضل بن عباس.

وقد سبق أن ابن أبي خيثمة أورد رواية الزهري، من رواية عبدالعزيز بن أبي سلمة، عنه، بعقب روايات يحيى بن أبي إسحاق والاختلاف عنه في تسمية الصحابي، فعقَّب على رواية

---

(١) العلل الكبير (ص١٣٥).

(٢) السنن (٣/٢٥٩).

الزهري بقوله: «كذا قال: عن ابن عباس، لم يسم الفضل، ولا عبدالله، ولا عبيدالله».

وتبيَّن في دراسة رواية الزهري أن تسميته: عبدالله بن عباس، وجعله عنه، عن الفضل بن عباس، محفوظ عن الزهري، فبهذه الصفة يقارن برواية يحيى بن أبي إسحاق.

والزهري حافظ إمام، متفق على جلالته وإتقانه وثبته[1]، وهو بلا شك أثبت من يحيى بن أبي إسحاق، فالأرجح أن رواية الزهري هي الصواب، خاصة مع اضطراب يحيى بن أبي إسحاق، ومخالفته للزهري، في شيخ سليمان بن يسار.

ومع هذه المخالفة، فقد خالف يحيى بن أبي إسحاق في متن الحديث، قال ابن حجر: «واتفقت الروايات كلها عن ابن شهاب على أن السائلة كانت امرأة، وأنها سألت عن أبيها، وخالفه يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان، فاتفق الرواة عنه على أن السائل رجل، ثم اختلفوا عليه في إسناده ومتنه...، وأما المتن، فقال هشيم: إن رجلًا سأل فقال: إن أبي مات...، وقال ابن سيرين: فجاء رجل، فقال: إن أمي عجوز كبيرة...، وقال ابن علية: فجاء رجل، فقال: إن أبي أو أمي...، وخالف الجميعَ معمر، عن يحيى بن أبي إسحاق، فقال في روايته: إن امرأة سألت عن أمها»[2].

وهذا يؤكد أن رواية يحيى بن أبي إسحاق مضطربة، غير مضبوطة، فهؤلاء كبار الثقات تختلف رواياتهم عنه إسنادًا -كما سبق في موضعه-، ومتنًا.

ولذلك أخرج البزار روايتي يزيد بن زريع، ومحمد بن سيرين، عن يحيى بن أبي إسحاق، فقال: «وهذا الحديث قد اختلفوا فيه، فقال الزهري، عن سليمان بن يسار، بخلاف ما قال يحيى بن أبي إسحاق»، ثم أسند وجهين عن الزهري، وقال: «وهذا الحديث هو الصواب، وأغفل منه يحيى بنُ أبي إسحاق»[3]، يقصد: أنه لم يذكر الفضل بن عباس، إذ لم يخرج البزار من حديث يحيى إلا ما كان من روايته عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، وقد تبيَّن سابقًا أن الخلاف عن يحيى بن أبي إسحاق أوسع من هذا.

وأورد ابن عبدالبر ألوانًا من الخلاف عن يحيى بن أبي إسحاق، وقال عقبها: «روى هذا

(١) تقريب التهذيب (٦٢٩٦).

(٢) فتح الباري (٦٨/٤).

(٣) مسند البزار (٤٣٢/١١).

الحديثَ ابنُ شهاب، عن سليمان بن يسار، عن عبدالله بن عباس، من غير شك، ورواية ابن شهاب لهذا الحديث هي التي عليها المدار عند أهل العلم، لحفظ ابن شهاب وإتقانه»[١].

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن سليمان بن يسار يرويه عن عبدالله بن عباس، عن أخيه الفضل بن عباس -رضي الله عنهما-.

وسليمان بن يسار ثقة فاضل، أحد الفقهاء السبعة[٢].

وسماعه من عبدالله بن عباس ثابت في طرق من هذا الحديث، كرواية سفيان بن عيينة، وصالح بن كيسان، وشعيب، عن الزهري، وصرح بسماعه منه البخاري[٣].

فهذا إسناد صحيح، وقد خرَّجاه في الصحيحين.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

عرض ابن أبي خيثمة الخلاف عن ثلاث مدارات في الحديث، وأشار في ثنايا ذلك إشارات، هي:

١- ترجيح الواسطة بين ابن سيرين، وصحابي الحديث، وهي: يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار.

ويظهر أن ابن أبي خيثمة اعتمد على أن من أسقط الواسطة، وهو يزيد بن إبراهيم، قد قصَّر في إسقاطها، والتقصير لا يؤثر في تمام من أتمّ، وهو هشام بن حسان.

ويتأيد ذلك: بأن أيوب رواه عن ابن سيرين، عن رجل، عن صحابي الحديث، فذكر الواسطة، وإن جعلها واسطة واحدة مبهمة، فهذه متابعة في القدر المشترك، وهو الواسطة بين ابن سيرين، والصحابي.

ويتأيد أيضًا: بأن الحديث معروف من رواية يحيى بن أبي إسحاق، فهذا دليل على أنه مَخرجه، وهو يقوي أن ابن سيرين يرويه عنه.

كما يتأيد هذا بما سيأتي في إشارة ابن أبي خيثمة الثانية.

(١) التمهيد (٣٨٧/١).

(٢) تقريب التهذيب (٢٦١٩).

(٣) التاريخ الكبير (٤١/٤).

وقد وافق ابنَ أبي خيثمة على هذا الترجيح: أبو حاتم، والدارقطني، وابن عبدالبر.

٢- ترجيح تسمية صحابي الحديث: الفضل بن عباس، لا: عبيدالله بن عباس، في رواية ابن سيرين.

وتأيد ذلك بأن هشام بن حسان، وهو الذي سماه: الفضل بن عباس، هو من أرفع الرواة عن ابن سيرين، وأوثقِ أصحابه.

٣- اضطراب يحيى بن أبي إسحاق في صحابي الحديث:

حيث عرض ابن أبي خيثمة اختلاف أربعة حفاظ عن يحيى، هم: ابن علية، وحماد بن زيد، وشعبة، ومحمد بن سيرين، ولم يبد في كلامه ميل ظاهر إلى ترجيح أحد الأوجه.

ووافقه على هذا -إشارةً-: النسائي.

٤- استغراب رواية الزهري بعدم تسمية الصحابي:

لكن تبيَّن في الدراسة أن جمع مرويات الزهري واختلاف أصحابه عنه أوضح أن تسمية الصحابي: عبدالله بن عباس، محفوظة عنه، وأنه محفوظٌ عنه أيضًا جعله عنه، عن الفضل بن عباس، وهو ما أشار إليه ابن أبي خيثمة الإشارةَ الأخيرة مما يلي.

٥- ترجيح كون شيخ الزهري: سليمان بن يسار، بخلاف شك الليث بن سعد بين سليمان بن يسار، وأبي سلمة بن عبدالرحمن، وكليهما.

وتأيد هذا بأن الشك في الجملة دليلٌ على نزول الضبط، وأن في حديث الليث عن الزهري بعض الاضطراب، والشك ضربٌ من ذلك، كما يؤيده أنه لم يتابع الليث على ذكر أبي سلمة أحدٌ من أصحاب الزهري -فيما وجدت-، بل رووه عن سليمان بن يسار وحده.

٦- صحة كون الحديث عن عبدالله بن عباس، عن أخيه الفضل بن عباس:

وقد أيَّد ابن أبي خيثمة هذا بقرينة خارجية، هي قرينة التاريخ، والمعروف في أحداث حجة النبي ﷺ، حيث إن عبدالله بن عباس قُدِّم مع الضعفة إلى منى، ولم يشهد بعض مشاهد النبي ﷺ، فرواها عن أخيه الفضل، عنه، حيث كان الفضل رديفه ﷺ، فهذا يؤيد أنه أخذ هذا الحديث عنه.

ويتأيد هذا بأنه قد جاء عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن عبدالله بن عباس، عن أخيه الفضل، وهي رواية ابن جريج، والأوزاعي، ومعمر، عن الزهري، ومعمر من المقدمين

في الزهري وأحفظ أصحابه. ويظهر أن الرواية بإسقاط الفضل فيها تقصير وقع من الزهري نفسه، أو من بعض أصحابه.

كما يؤيد ما رجحه ابن أبي خيثمة: أن ابن عباس روى حديث الخثعمية أيضًا عن غير أخيه الفضل، مما يدل على أنه ليس من حديثه عن النبي ﷺ.

وقد وافق ابنَ أبي خيثمة على ذلك: البخاري، والترمذي، والبزار، وابن عبدالبر.

الحديث الثلاثون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٤٢٣):

(١٥٢٧) وعمران بن حصين الخزاعي: أبو نجيد.

١٥٢٨- حدثنا محمد بن الصباح الدولابي، قال: حدثنا خالد بن عبدالله -يعني: الطحان-، عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن رجل، عن عمران بن حصين، أن رسول الله ﷺ، قال: «لا نذر في معصية، وكفارتها كفارة يمين».

وكذا قال: عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن رجل، عن عمران.

١٥٢٩- وحدثناه أبو سلمة، قال: حدثنا أبان بن يزيد، قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن الزبير الحنظلي، عن أبيه، عن عمران بن حصين، عن النبي، مثله.

❑ التخريج:

الوجه الأول: محمد بن الزبير، عن أبيه، عن رجل، عن عمران بن حصين:

* أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/١٢٩)، وشرح مشكل الآثار (٢١٦٤)، من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣/٣٣) من طريق مسدد بن مسرهد،

وداود بن عمرو،

ثلاثتهم (أبو غسان، ومسدد، وداود) عن **خالد بن عبدالله الطحان**، به، بلفظ: «لا نذر في غضب...»، ولفظ أبي غسان أحاله الطحاوي إلى رواية أخرى بهذا اللفظ.

* وأخرجه مسدد في مسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٤٨٥٢)، ومن طريقه النسائي (٧/٢٩)، والطبراني (١٨/٢٠١)-، وأحمد (١٩٩٥٥) عن عفان، والروياني (١٢٦) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣/٣١)- عن محمد بن زياد أبي عبدالله الزيادي، والبيهقي في الصغير (٣٢٠٠)، والكبير (١٠/٥٦، ٧٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣/٣٢)، من طريق عبدالرحمن بن المبارك، أربعتهم (مسدد، وعفان، والزيادي، وعبدالرحمن بن المبارك) عن عبدالوارث بن سعيد،

وأحمد (١٩٩٥٦) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣/٣٣)- عن إسماعيل بن إبراهيم ابن علية،

وأحمد (١٩٨٨٨) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٢/٥٣)-، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣٠/٣)، وشرح مشكل الآثار (٢١٦٣)، واختلاف العلماء -كما في مختصره للجصاص (٤٤/٢)- عن علي بن معبد، والحاكم (٣٠٥/٤) من طريق يحيى بن أبي طالب، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٢/٥٣) من طريق محمد بن الوليد بن أبي الوليد الفحام، أربعتهم (أحمد، وعلي بن معبد، وابن أبي طالب، والفحام) عن عبدالوهاب بن عطاء الخفاف،

والبزار (٣٥٦١) عن أحمد بن عبدة، عن حماد بن زيد،

والنسائي (٢٨/٧) عن محمد بن وهب، وابن عدي (٤٢٢/٧) -ومن طريقه البيهقي (٧٠/١٠)- من طريق محمد بن الحارث، كلاهما (محمد بن وهب، ومحمد بن الحارث) عن محمد بن سلمة، والطبراني (٢٠١/١٨) من طريق عبدالرحيم بن سليمان، كلاهما (محمد بن سلمة، وعبدالرحيم) عن محمد بن إسحاق،

خمستهم (عبدالوارث، وابن علية، وعبدالوهاب بن عطاء، وحماد، وابن إسحاق) عن **محمد بن الزبير**، به، بنحوه، ولفظ ابن علية، وعبدالوهاب -من رواية أحمد، وعلي بن معبد، والفحام-، وعبدالوارث -من رواية مسدد، وعفان، والزيادي-: «لا نذر في غضب»، إلا ما كان من رواية الطبراني من طريق مسدد، فقد جاء بلفظ الأصل: «لا نذر في معصية».

إلا أن محمد بن الحارث جعله عن محمد بن سلمة، عن ابن إسحاق، عن محمد بن الزبير، عن رجل صحبه، عن عمران.

الوجه الثاني: محمد بن الزبير، عن أبيه، عن عمران بن حصين:

* أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١٢٩/٣) عن إبراهيم بن أبي داود، **عن أبي سلمة**، به، بلفظ: «لا نذر في غضب»، ولفظه محال إلى رواية أخرى بهذا اللفظ.

* وأخرجه عبدالرزاق (١٥٨١٥)، والحاكم (٣٠٥/٤) من طريق هشام بن يوسف، كلاهما (عبدالرزاق، وهشام) عن معمر،

والبخاري في التاريخ الكبير (٣/٤)، والأوسط (٦٨٨/٤)، والنسائي (٢٨/٧)، من طريق شيبان بن عبدالرحمن،

وإبراهيم بن دحيم في فوائده (١٠٤/مخطوط)، والبيهقي (٧٠/١٠)، من طريق الوليد بن مزيد، وابن دحيم في فوائده (١٠٥/مخطوط) من طريق أيوب بن سويد، والنسائي (٢٨/٧)، والطبراني (٢٠١/١٨)، من طريق بقية، وابن عدي (٤٢٢/٧) -ومن طريقه البيهقي (٧٠/١٠)- من طريق هقل بن زياد، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٣/٥٣) من طريق عبدالله بن واقد أبي قتادة الحراني، خمستهم (الوليد بن مزيد، وأيوب، وبقية، وهقل، وأبو قتادة) عن الأوزاعي،

والنسائي (٢٧/٧)، والطبراني (٢٠١/١٨)، من طريق علي بن المبارك،

والنسائي (٢٨/٧) من طريق عبدالله بن بشر،

وخيثمة بن سليمان في الأول من فوائده (ص٦٨/ضمن مجموع: من حديث خيثمة بن سليمان) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٨/٥٣)، وأبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص٤٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٧/٥٣، ٢٨)، من طريق روح بن القاسم،

سبعتهم (معمر، وشيبان، والأوزاعي، وعلي بن المبارك، وعبدالله بن بشر، وروح) عن **يحيى بن أبي كثير**، به، بنحوه، وقال شيبان، وعبدالله بن بشر، والأوزاعي -من رواية الوليد بن مزيد، وأيوب بن سويد، وهقل، وأبي قتادة، عنه-: «لا نذر في غضب»، وجاء اللفظان عند ابن عساكر عن روح.

إلا أن معمرًا جعله عن يحيى بن أبي كثير، عن رجل من بني حنظلة، عن عمران -في رواية هشام، عن معمر-، وعن النبي ﷺ مباشرة -في رواية عبدالرزاق، عنه-.

وقال الأوزاعي -في رواية الوليد بن مزيد، عنه-: عن يحيى، عن رجل من بني حنظلة، عن عمران، وقال -في رواية أيوب بن سويد، عنه-: عن يحيى، عن حنظلة، عن عمران، وقال -في رواية هقل، عنه-: عن يحيى، عن رجل من بني حنظلة، عن أبيه، عن عمران، وقال -في رواية أبي قتادة الحراني-: عن يحيى، عن محمد بن الزبير، عن الحسن، أو قال: عن أبيه، أو عنهما جميعًا، عن عمران.

* وأخرجه أبو داود الطيالسي (٨٧٨) -ومن طريقه أبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص٤٩)-، وابن عدي في الكامل (٤٢١/٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣١/٥٣)، من طريق محمد بن عبيد بن حساب، كلاهما (الطيالسي، وابن حساب) عن عبدالوارث بن سعيد،

وابن أبي شيبة (١٢٢٩٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٢٩/٣)، وشرح مشكل الآثار (٢١٦٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٩/٥٣)، من طريق عباد بن العوام،

والنسائي (٢٨/٧) عن قتيبة، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٢٩/٣)، وشرح مشكل الآثار (٢١٦١)، من طريق يحيى بن حسان، والطبراني (٢٠٠/١٨) من طريق محمد بن الفضل عارم، وابن أخي ميمي الدقاق في فوائده (٥٧١) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٩/٥٣)، والمزي في تهذيب الكمال (٣٣٣/٩)-، والخطيب في تاريخ بغداد (٥٧/١٥)، من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، وأبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص٤٩) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، وابن حزم في المحلى (٦/٨) من طريق سعيد بن منصور، والبيهقي (٧٠/١٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٩/٥٣)، من طريق خلف بن هشام، سبعتهم (قتيبة، ويحيى بن حسان، وعارم، وإسحاق بن أبي إسرائيل، والمقدمي، وسعيد، وخلف) عن حماد بن زيد،

والروياني (١٢٥) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٩/٥٣)- من طريق فضيل بن عياض،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٢٩/٣)، وشرح مشكل الآثار (٢١٦٠)، واختلاف العلماء -كما في مختصره للجصاص (٤٣/٢)-، وابن عدي (٤٢١/٧)، وأبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص٤٩)-، من طريق جرير بن حازم،

وأبو القاسم المروزي الحامض في الأول من حديثه (١٧/المنتقى منه) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠/٥٣)- من طريق عبدالرحمن بن عثمان أبي بحر البكراوي، والبيهقي (٧٠/١٠) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠/٥٣)- من طريق روح بن عبادة، كلاهما (أبو بحر، وروح) عن سعيد بن أبي عروبة،

والطبراني (٢٠٠/١٨) من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام، عن عبدالوهاب بن عطاء،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٩/٥٣) من طريق رواد بن الجراح، عن إبراهيم بن طهمان،

وفيه (٣١/٥٣) من طريق سعيد بن أبي الهيفاء، عن سفيان الثوري،

وعن أبيض بن الأغر،

عشرتهم (عبدالوارث، وعباد بن العوام، وحماد، وفضيل بن عياض، وجرير، وابن أبي عروبة، وعبدالوهاب بن عطاء، وابن طهمان، والثوري، وأبيض بن الأغر) عن **محمد بن الزبير**، به، بنحوه، ولفظهم -إلا سعيدَ بنَ أبي عروبة، وعبدَالوارث (من رواية ابن حساب، عنه)، وجريرًا (عند ابن عدي)-: «لا نذر في معصية»، وقال المقدمي، عن حماد بن زيد: «لا نذر في معصية الله، ولا في غضب».

إلا أن أبا بحر البكراوي جعله عن سعيد بن أبي عروبة، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن الزبير.

الوجه الثالث: محمد بن الزبير، عن الحسن، عن عمران بن حصين:

* أخرجه أحمد (١٩٩٤٥) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٧/٥٣)- عن إسماعيل بن أبان، والبخاري في التاريخ الكبير (٣/٤)، والأوسط (٦٨٩/٤)، عن أبي غسان، والنسائي (٢٩/٧) من طريق عبيد بن يحيى، والطبراني (١٦٤/١٨) من طريق أحمد بن يونس، وابن عدي (٤٢١/٧) من طريق جبارة، خمستهم (إسماعيل بن أبان، وأبو غسان، وعبيد بن يحيى، وأحمد بن يونس، وجبارة) عن أبي بكر النهشلي،

وأحمد (١٩٩٨٥) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦/٥٣)-، والطبراني (١٦٤/١٨)، من طريق عبدالله بن الوليد، والنسائي (٢٩/٧) من طريق أبي داود، والروياني (٧٩) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦/٥٣)- من طريق أبي أحمد الزبيري، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (١٦٨/٤) من طريق يزيد بن أبي حكيم، والحاكم (٣٠٥/٤) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، والحاكم (٣٠٥/٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٩٧/٧)، ومسند أبي حنيفة (ص٤٨)، من طريق أبي حذيفة، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٩٧/٧) من طريق الفريابي، وأبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص٤٧) من طريق محمد بن قيس، والبيهقي (٧٠/١٠) من طريق معاوية بن هشام، تسعتهم (عبدالله بن الوليد، وأبو داود، وأبو أحمد، ويزيد بن أبي حكيم، وأبو نعيم، وأبو حذيفة، والفريابي، ومحمد بن قيس، ومعاوية بن هشام) عن سفيان الثوري،

والبزار (٣٥٦٠) من طريق أبي معاوية الضرير، عن إبراهيم بن طهمان،

والحارثي في مسند أبي حنيفة (١٦١٦-١٦٣٢)، وأبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص٤٧)، وابن خسرو في مسند أبي حنيفة (١٠٥٨، ١٠٦٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٧/٥٣)، من طريق أبي حنيفة النعمان بن ثابت،

أربعتهم (النهشلي، والثوري، وابن طهمان، وأبو حنيفة) عن **محمد بن الزبير**، به، بنحوه، ولفظ النهشلي -من رواية أحمد بن يونس، عنه-، والثوري -من رواية عبدالله بن الوليد، وأبي داود، ويزيد بن أبي حكيم، عنه-: «لا نذر في معصية ولا غضب»، أو: «أو غضب»، واقتصر إسماعيل بن أبان، عن النهشلي، على: «لا نذر في غضب».

الوجه الرابع: محمد بن الزبير، عن رجل، عن عمران بن حصين:

* أخرجه ابن أبي شيبة (١٢٢٩٦) -ومن طريقه ابن حزم في المحلى (٧/٨)- عن معتمر بن سليمان، عن محمد بن الزبير، عن عمران بن حصين، قال معتمر: قلت لابن الزبير: حدثكه من سمعه من عمران؟ قال: لا، ولكن حدثنيه رجل، عن عمران.

وأحال ابن أبي شيبة لفظه بمثل لفظ رواية سبقته بلفظ: «لا وفاء لنذر في غضب».

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث محمد بن الزبير، واختُلف عنه وعمَّن دونه على أوجه:

الوجه الأول: محمد بن الزبير، عن أبيه، عن رجل، عن عمران بن حصين:

ورواه عنه: خالد بن عبدالله الطحان، وعبدالوارث بن سعيد -من رواية مسدد، وعفان، وأبي عبدالله الزيادي، وعبدالرحمن بن المبارك، عنه-، وإسماعيل بن علية، وعبدالوهاب بن عطاء -من رواية أحمد، وعلي بن معبد، ويحيى بن أبي طالب، ومحمد بن الوليد الفحام، عنه-، وحماد بن زيد -من رواية أحمد بن عبدة، عنه-، ومحمد بن إسحاق -من رواية محمد بن سلمة (في قول محمد بن وهب، عنه)، وعبدالرحيم بن سليمان، عنه-.

الوجه الثاني: محمد بن الزبير، عن أبيه، عن عمران بن حصين:

ورواه عنه: يحيى بن أبي كثير -من رواية أبان، وشيبان، والأوزاعي (في قول هقل، وأبي قتادة الحراني، عنه، غير أن هقلًا لم يسم ابن الزبير)، وعلي بن المبارك، وعبدالله بن بشر، وروح بن القاسم، وسعيد بن أبي عروبة (في قول أبي بحر البكراوي، عنه)، عنه-، وعبدالوارث بن سعيد -من رواية أبي داود الطيالسي، ومحمد بن عبيد بن حساب، عنه-، وعباد بن

العوام، وحماد بن زيد -من رواية قتيبة، ويحيى بن حسان، ومحمد بن الفضل عارم، وابن أبي إسرائيل، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، وسعيد بن منصور، وخلف بن هشام، عنه-، وفضيل بن عياض، وجرير بن حازم، وسعيد بن أبي عروبة -من رواية روح بن عبادة، عنه-، وعبدالوهاب بن عطاء -من رواية أبي عبيد، عنه-، وإبراهيم بن طهمان -من رواية رواد بن الجراح، عنه-، وسفيان الثوري -من رواية سعيد بن أبي الهيفاء، عنه-، وأبيض بن الأغر.

الوجه الثالث: محمد بن الزبير، عن الحسن، عن عمران:

ورواه عنه: أبو بكر النهشلي، وسفيان الثوري -من رواية عبدالله بن الوليد، وأبي داود الطيالسي، وأبي أحمد الزبيري، ويزيد بن أبي حكيم، وأبي نعيم، وأبي حذيفة، والفريابي، ومحمد بن قيس، ومعاوية بن هشام، عنه-، وإبراهيم بن طهمان -من رواية أبي معاوية، عنه-، وأبو حنيفة، ويحيى بن أبي كثير -من رواية الأوزاعي (في قول أبي قتادة الحراني، عنه)، عنه، بالشكّ-.

الوجه الرابع: محمد بن الزبير، عن رجل، عن عمران:

ورواه عنه: معتمر بن سليمان، ويحيى بن أبي كثير -من رواية الأوزاعي (في قول الوليد بن مزيد، وأيوب بن سويد (وسمى الرجلَ: حنظلة)، عنه-، ومحمد بن إسحاق -من رواية محمد بن الحارث، عن محمد بن سلمة، عنه-.

وقد تبين من العرض السابق أنه اختُلف عن جماعة دون محمد بن الزبير، ثم اختُلف عنه.

أولًا: الخلاف عمَّن دون محمد بن الزبير:

١- عبدالوارث بن سعيد:

اختُلف عن عبدالوارث:

* فقال مسدد، وعفان، والزيادي، وعبدالرحمن بن المبارك، عن عبدالوارث، عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن رجل، عن عمران.

* وقال الطيالسي، ومحمد بن عبيد بن حساب، عن عبدالوارث، عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن عمران، أسقطا الرجل.

وقد قصَّر به الطيالسي، وابن حساب -فيما يظهر-، وجوَّده الجماعة الثقات، بل ذكر فيه أبو عبدالله الزيادي قصة في إسناده، فقال حيث رواه عن عبدالوارث، عن محمد بن الزبير، عن أبيه: أن رجلًا حدثه، أنه نذر ألا يصلي في مسجد قومه، فأمر إنسانًا، فسأل عمران بن

حصين، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا نذر في غضب...» الحديث، وهذا يدل على ضبط الواسطة في حديث عبدالوارث.

ولذا قال ابن عساكر -عقب رواية ابن حساب-: «والمحفوظ أن عبدالوارث رواه عن محمد، عن أبيه، عن رجل، عن عمران»(١).

٢- عبدالوهاب بن عطاء:

اختُلف عنه:

* فرواه أحمد بن حنبل، وعلي بن معبد، ويحيى بن أبي طالب، ومحمد بن الوليد الفحام، عن عبدالوهاب، عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن رجل، عن عمران،

* ورواه أبو عبيد، عن عبدالوهاب، فأسقط منه الرجل.

ورواية الجماعة أضبط، لكثرتهم، وفيهم إمام كأحمد، ولأن الإسقاط قد يكون تقصيرًا من أبي عبيد، وزيادة الواسطة دليل على مزيد ضبط.

٣- حماد بن زيد:

اختُلف عنه:

* فرواه أحمد بن عبدة، عن حماد، عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن رجل، عن عمران.

* ورواه جماعة من أصحاب حماد، هم: قتيبة، ويحيى بن حسان، وعارم، وابن أبي إسرائيل، والمقدمي، وسعيد بن منصور، وخلف بن هشام، عن حماد، عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن عمران، لم يذكروا الرجل فيه.

والأظهر أن اتفاق سبعة من أصحاب حماد، فيهم بعض أثبت الرواة عنه، كعارم، الذي قال فيه أبو حاتم: «أثبت أصحاب حماد بن زيد بعد عبدالرحمن بن مهدي»(٢)، أقوى من انفراد أحمد بن عبدة، وهو ثقة(٣)، ومع أنه زاد في الإسناد رجلًا، إلا أن انفراده -فيما وجدت- مقابل الجماعة، لا يساعد تقوية روايته وجعلها محفوظة عن حماد.

---

(١) تاريخ دمشق (٥٣/٣١).

(٢) الجرح والتعديل (٥٨/٨).

(٣) تقريب التهذيب (٧٤).

٤- محمد بن إسحاق:

اختُلف عن محمد بن سلمة الحراني، الراوي عنه:

* فرواه محمد بن وهب، عنه، عن ابن إسحاق، عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن رجل، عن عمران.

* ورواه محمد بن الحارث، عن محمد بن سلمة، عن ابن إسحاق، فأسقط الزبيرَ -والدَ محمد-، وجعله عن محمد بن الزبير، عن رجل، عن عمران.

وتابع عبدُالرحيم بنُ سليمان محمدَ بن سلمة على رواية محمد بن وهب، عنه، بإثبات الزبير في الإسناد.

ومحمد بن الحارث قال فيه النسائي: «صالح يُرسِل»[1]، وربما كان مِن مراد النسائي بهذا: أنه يقصر في الأسانيد، ويُسقط الرواة، على المعنى العام للإرسال، وهو ما وقع منه هنا.

والمحفوظ عن ابن إسحاق: القول الذي جوَّده محمد بن وهب، عن محمد بن سلمة، الذي تابع عبدُالرحيم بنُ سليمان ابنَ سلمة عليه.

٥- يحيى بن أبي كثير:

اختُلف عنه وعمن دونه:

* فرواه أبان، وشيبان، وعلي بن المبارك، وعبدالله بن بشر، وروح بن القاسم، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن عمران.

* ورواه معمر، عن يحيى، واختُلف عنه:

** فرواه عبدالرزاق، عن معمر، عن يحيى، عن رجل من بني حنظلة، عن النبي ﷺ.

** ورواه هشام بن يوسف، عن معمر، عن يحيى، عن رجل من بني حنظلة، عن عمران.

* ورواه عنه الأوزاعي، واختُلف عنه:

** فرواه الوليد بن مزيد، عنه، عن يحيى، عن رجل من بني حنظلة، عن عمران.

** ورواه أيوب بن سويد، عنه، عن يحيى، عن حنظلة، عن عمران،.

** ورواه هقل، عنه، عن يحيى، عن رجل من بني حنظلة، عن أبيه، عن عمران.

---

(١) تهذيب التهذيب (٥٣٦/٣).

** ورواه أبو قتادة الحراني، عنه، عن يحيى، عن محمد بن الزبير، عن الحسن، أو قال: عن أبيه، أو عنهما جميعًا، عن عمران.

* ورواه سعيد بن أبي عروبة، عن يحيى بن أبي كثير، في وجهٍ عنه:

** فقد رواه عنه أبو بحر البكراوي، عن يحيى، عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن عمران،

** ورواه روح بن عبادة، عن سعيد، عن محمد بن الزبير، به، فأسقط يحيى.

فأما الخلاف عن معمر:

فالظاهر أن الوجهين محفوظان عنه، فإن عبدالرزاق، وهشام بن يوسف، من أثبات أصحاب معمر، وإن كان عبدالرزاق أثبت منه فيه -كما قال ابن معين[1]-.

ومعمر -على كل حال- أبهم شيخ يحيى، وجعله رجلًا من بني حنظلة، وهو محمد بن الزبير نفسه، فإنه حنظلي.

وأما الخلاف عن الأوزاعي:

فالظاهر أن في رواية أيوب بن سويد سقطًا، فإنه قال عن الأوزاعي: عن يحيى، عن حنظلة، عن عمران، وصوابه -كما في رواية الوليد بن مزيد، وهقل-: عن رجل من بني حنظلة. وأيوب بن سويد ضعيف[2]، وقد يكون سقط عليه شيء في كتابه، أو سقط من بعض الرواة دونه.

وقد رواه أبو قتادة الحراني، عن الأوزاعي، وفيه شكٌّ على ثلاثة أوجه، وأبو قتادة متروك[3]، ولا عبرة بروايته.

وقد اعتبر بها ابن عساكر، فقال: «وقد روى الأوزاعي عن يحيى ما يدل على أن الاضطراب فيه من محمد بن الزبير الحنظلي...»، فأسند رواية أبي قتادة[4]، وهذا وإن كان له

---

(١) تاريخ ابن معين، برواية الدوري (٣/١٣٠).

(٢) اقتصر ابن حجر في تقريب التهذيب (٦١٥) على وصفه بقول: «صدوق يخطئ»، والظاهر من جملة كلام الأئمة أنه دون هذا، بل إن ابن معين اتهمه بسرقة الحديث، وترك ابن المبارك حديثه. انظر: تهذيب التهذيب (١/٢٠٤).

(٣) تقريب التهذيب (٣٦٨٧).

(٤) تاريخ دمشق (٥٣/٣٣).

ما يدل عليه -كما سيأتي إن شاء الله-، إلا أن هذه الرواية عينَها لا تفيده -فيما يظهر-، لشدة ضعفها.

وعليه، يتلخص الخلاف عن الأوزاعي على وجهين:

* عنه، عن يحيى، عن رجل من بني حنظلة، عن عمران، رواه: الوليد بن مزيد، وأيوب بن سويد، عنه.

* وعنه، عن يحيى، عن رجل من بني حنظلة، عن أبيه، عن عمران، رواه: الهقل بن زياد، عنه.

والوليد بن مزيد ثقة من أثبت أصحاب الأوزاعي(١)، وسبق أن أيوب بن سويد ضعيف، إلا أن الهقل أثبت في الأوزاعي منهما، قال أحمد: «لا يكتب حديث الأوزاعي عن أوثق من هقل»، وقال أبو مسهر: «ما كان هاهنا أحدٌ أثبت في الأوزاعي من هقل»، وقال يعقوب بن سفيان: «هو أعلى أصحاب الأوزاعي»، وجعله مروان بن محمد أول عشرة هم أعلم الناس بالأوزاعي ومجلسه وفتياه وحديثه، وقال ابن عمار الموصلي: «من أوثق أصحاب الأوزاعي»(٢).

فرواية الهقل المجوَّدة بذكر الرجل من بني حنظلة، وذكر أبيه، هي الأحفظ، وإن كان محتملًا جدًّا أن الاختلاف فيه هذا سببه الأوزاعي، فإنه كان لا يقيم حديث يحيى، وضاع كتابه عنه -كما ذكر أحمد(٣)-.

والرجل من بني حنظلة -كما مرَّ في رواية معمر- هو محمد بن الزبير نفسُه، وعليه، فيكون الأوزاعي -في الأقوى عنه- متابعًا لجماعة الرواة عن يحيى بن أبي كثير.

وأما الخلاف عن سعيد بن أبي عروبة:

فإن أبا بحر البكراوي -الذي جعل سعيدًا يرويه عن يحيى بن أبي كثير- ضعيف(٤)، ولم أجد نصًّا في وقت سماعه من سعيد، حيث كان سعيد اختلط(٥)، وأما روح بن عبادة -الذي

---

(١) سبقت الإحالة في ذلك في الحديث السابق -التاسع والعشرين- (ص٥١٧).

(٢) سبقت الإحالة في ذلك في الموضع المذكور أيضًا.

(٣) مسائل أبي داود (ص٤١٩)، شرح علل الترمذي (٢/٦٧٧، ٧٩٩).

(٤) تقريب التهذيب (٣٩٤٣).

(٥) تقريب التهذيب (٢٣٦٥).

جعله عن سعيد، عن محمد بن الزبير مباشرة-، فثقة فاضل صاحب تصانيف[١]، وهو ممن سمع من سعيد قبل اختلاطه[٢]، وروايته أصح وأقوى.

ومما سبق يتبين أن أصحاب يحيى بن أبي كثير: أبان، وشيبان، وعلي بن المبارك، وعبدالله بن بشر، وروح بن القاسم، اتفقوا على الرواية عنه، عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن عمران، ووافقهم الأوزاعي، لكنه أبهم ابن الزبير، فجعله رجلًا من بني حنظلة، وهو هو.

ولم يخالف عن يحيى إلا معمر، فإنه أبهم شيخ يحيى، فجعله رجلًا من بني حنيفة، وأسقط ما بعده في رواية عبدالرزاق عنه، فجعله عن الرجل مرسلًا، وأما في رواية هشام بن يوسف، فجعله عن الرجل، عن عمران.

قال الحاكم «أعضله معمر عن يحيى بن أبي كثير»، فأسند رواية هشام بن يوسف، ثم قال: «الرجل الذي لم يسمعه معمر عن يحيى[٣]، هو محمد بن الزبير بلا شك، فإنه أراد أن يقول: «من بني حنظلة»، فقال: «من بني حنيفة»»[٤].

وعليه، فالظاهر أن معمرًا قد قصَّر فيه في كلا الروايتين، والمحفوظ عن يحيى بن أبي كثير رواية الجماعة المجوَّدة.

٦- إبراهيم بن طهمان:

اختُلف عنه:

* فرواه رواد بن الجراح، عن إبراهيم بن طهمان، عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن عمران.

* ورواه أبو معاوية، عن ابن طهمان، عن محمد بن الزبير، عن الحسن، عن عمران.

---

(١) تقريب التهذيب (١٩٦٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٦١٥/١)، سؤالات الآجري لأبي داود (٣٥٠/١)، شرح علل الترمذي (٧٤٤/٢)، وقد ذكره ابن حجر -في مقدمة الفتح (ص٤٠٦)- فيمن سمع من سعيد بعد الاختلاط، وهذا فيه نظر، لأن ابن حجر نفسَه نقل قول روح نفسِه: «سمعت من سعيد قبل الاختلاط، ثم غبت، وقدمت، فقيل لي: إنه اختلط»، وليس في هذا أنه سمع منه في القدمة الثانية، وقد اعتمد أبو داود أن سماعه منه قبل الهزيمة، وقال أحمد: «سماعه منه صالح».

(٣) يعني -فيما يظهر-: لم يسمع اسمه، ولم يضبطه، فأبهمه.

(٤) المستدرك (٣٠٥/٤).

ورواد ضعيف[١]، وأبو معاوية وإن كان قد يهم في حديث غير الأعمش[٢]، فإنه أوثق من رواد على كل حال، وروايته أقوى.

٧- سفيان الثوري:

اختُلف عنه:

* فرواه سعيد بن أبي الهيفاء، عنه، عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن عمران.

* ورواه عبدالله بن الوليد، وأبو داود، وأبو أحمد الزبيري، ويزيد بن أبي حكيم، وأبو نعيم، وأبو حذيفة، والفريابي، ومحمد بن قيس، ومعاوية بن هشام، عنه، عن محمد بن الزبير، عن الحسن، عن عمران.

وسعيد بن أبي الهيفاء جعله العقيلي: سعيد بن سالم القداح[٣]، وجعله المزي: سعيد بن سلام العطار[٤]، وفرق الخطيب بين ابن أبي الهيفاء، وهذين كليهما، فجعلهم ثلاثة[٥]، مع تثبيته أن اسم والد ابن أبي الهيفاء: سالم، لا سلام، وبهذا تعقب مغلطاي المزيَّ، ناقلًا تصريح يحيى بن آدم -أحد الرواة عن ابن أبي الهيفاء- بذلك[٦].

وهذا يبين أن قول المزي فيه نظر، وأن كونه القداحَ أو رجلًا ثالثًا محتمل، وقد نسب ابن أبي الهيفاء أسديًّا[٧]، ولم أجد من نسب القداح كذلك، والله أعلم.

وعلى أيٍّ، فإنه هاهنا خالف جمعًا من أصحاب الثوري، فيهم الأثبات في حديثه، كأبي نعيم، والفريابي، وغيرهما، وروايتهم هي المحفوظة عن سفيان.

وسبب المخالفة: أن ابن أبي الهيفاء قرن الثوري بأبيض بن الأغر، فحمل روايته على روايته.

---

(١) وهذه محصلة قول ابن حجر في تقريب التهذيب (١٩٥٨): «صدوق اختلط بأخرة فترك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد».

(٢) تقريب التهذيب (٥٨٤١).

(٣) ضعفاء العقيلي (١٠٨/٢).

(٤) حاشية تهذيب الكمال (١٨٩/٣١).

(٥) تلخيص المتشابه (٦٣٣/٢).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٢٧٧/١٢).

(٧) المعجم الكبير (٦٢٦٣) -وفيه: سعيد بن سلام، خطأ، فقد جاء من الطريق نفسها في المصادر التالية: سعيد بن سالم-، معرفة الصحابة، لأبي نعيم (٢٦٩٩/٥)، تاريخ دمشق (١٧١/٣، ٧٥/٣٩).

ثانيًا: الخلاف عن محمد بن الزبير:

تلخص مما سبق أنه قد اختُلف عن محمد بن الزبير على أربعة أوجه:

* فرواه خالد بن عبدالله، وعبدالوارث بن سعيد، وابن علية، وعبدالوهاب بن عطاء، وابن إسحاق، عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن رجل، عن عمران.

* ورواه يحيى بن أبي كثير، وحماد بن زيد، وفضيل بن عياض، وجرير بن حازم، وسعيد بن أبي عروبة، وأبيض بن الأغر، عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن عمران.

* ورواه أبو بكر النهشلي، وسفيان الثوري، وإبراهيم بن طهمان، وأبو حنيفة، عن محمد بن الزبير، عن الحسن، عن عمران.

* ورواه معتمر بن سليمان، عن محمد بن الزبير، عن رجل، عن عمران.

وقد ذكر ابن أبي خيثمة الوجه الأول، فقال: «وكذا قال: عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن رجل، عن عمران»، ثم ساق الوجه الثاني، الذي فيه إسقاط الرجل، دون أن يعلِّق بشيء.

والأشبه بسياقة ابن أبي خيثمة: أنه لم يرد إعلال رواية من ذكر في الإسناد الرجل المبهم، وإنما أراد بيان الخلاف عن محمد بن الزبير.

ويشير لذلك: أن لفظَهُ: «وكذا قال...، وحدثناه»، فهذا أقرب إلى حكاية الخلاف وتعداد الأوجه منه إلى الاستغراب وبيان العلة.

هذا، ورواية معتمر قد تُلحَق بالوجه الأول، فإن نصَّها -كما سبق-: عن محمد بن الزبير، عن عمران بن حصين، قال معتمر: قلت لابن الزبير: حدثكه من سمعه من عمران؟ قال: لا، ولكن حدثنيه رجل، عن عمران.

وهذا يبيِّن أن محمد بن الزبير يرويه عن رجلٍ لم يسمعه من عمران -كما هو ظاهرٌ من عبارته-، ومن ثم، فالظاهر أن الرجل المبهم هو والده: الزبير، وكونه لم يسمعه من عمران يعني أنه أخذه بواسطة مجهولة عنه، ما له المفادُ نفسُه من روايته عن أبيه، عن رجل، عن عمران[1].

وقد ذكر ابن أبي حاتم لأبيه رواية جرير بن حازم، وفيها تصريحٌ بسماع الزبير -والد محمد بن الزبير- من عمران، فقال أبو حاتم: «رواه جماعة منهم: يحيى بن أبي كثير،

(١) وقد قال ابن معين في تاريخه، برواية الدوري (٤/١٠٥): «قيل لمحمد بن الزبير الحنظلي: سمع أبوك من عمران بن حصين؟ قال: لا»، وهذا بمعنى ما رواه معتمر عن محمد بن الزبير.

والثوري[١]، وأبو بكر النهشلي[٢]، وغيرهم، قالوا: عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن عمران بن حصين، ولم يذكروا السماع كما ذكره جرير بن حازم.

ورواه عبدالوارث، عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عمن سمع عمران بن حصين، عن النبي ﷺ».

قال أبو حاتم: «حديث عبدالوارث أشبه، لأنه قد بيَّن عورة الحديث»[٣].

وساق النسائي الوجه الثاني، وهو رواية محمد بن الزبير، عن أبيه، عن عمران، ثم قال: «وقيل: إن الزبير لم يسمع هذا الحديث من عمران بن حصين»، ثم أسند رواية محمد بن إسحاق للوجه الأول[٤].

وأسند الطحاوي الوجه الثاني -أيضًا-، ثم قال: «تأملنا إسناد هذا الحديث فوجدناه فاسدًا»[٥]، ثم أسند الوجه الأول بذكر الواسطة.

وكذا ساق البيهقي الوجهين خاتمًا بالأول، ثم قال: «وفي هذا دلالة على أن أباه لم يسمعه من عمران»[٦]، وقال في موضع آخر: «وهذا منقطع، الزبير الحنظلي لم يسمع من عمران»[٧]، ثم أسند قول يحيى بن معين: «قيل لمحمد بن الزبير الحنظلي: سمع أبوك من عمران بن حصين؟ قال: لا»[٨].

وهذا مِن هؤلاء الأئمة ترجيحٌ بين وجهين داخل الخلاف، وليس ترجيحًا كليًّا فيه، وقد استفادوه من أمرين:

الأول: إدخال مَن أدخل الواسطة بين الزبير وعمران، فإن هذا ما دام محفوظًا، فهو يبيِّن عورة الحديث -كما قال أبو حاتم-، ويدل على أن إسقاط الواسطة تقصيرٌ ممن أسقط.

الثاني: تصريح محمد بن الزبير بعدم سماع أبيه من عمران -كما سبق-.

---

(١) تبين فيما سبق أن رواية الثوري على هذا الوجه وجه ضعيف عنه، وأن عامة رواية الثقات عن الثوري على وجه آخر.

(٢) لم أجد لأبي بكر رواية على هذا الوجه، بل رواه على الوجه الذي رواه الثوري -كما تبين خلال التخريج والدراسة-.

(٣) علل ابن أبي حاتم (١٣٢٤).

(٤) سنن النسائي (٧/٢٨).

(٥) شرح مشكل الآثار (٥/٤٠٧).

(٦) معرفة السنن والآثار (١٤/٢٠٠)، السنن الصغير (٤/١١٣).

(٧) السنن الكبير (١٠/٧٠).

(٨) سبق عزوه إلى موضعه.

ثم بعد هذا، فإن رواية معتمر بن سليمان تشير إلى أن محمد بن الزبير كان يتصرف بالحديث، فإنه رواه لمعتمر عن عمران مباشرة، ثم بين أنه سمعه من رجل لم يسمعه من عمران، ورواه لآخرين عن أبيه، عن عمران، ولغيرهم عن أبيه، عن رجل، عن عمران، ورواه آخرون عنه، عن الحسن، عن عمران.

وهذا من محمد بن الزبير اضطراب شديد، وعدمُ ثباتٍ على الرواية، قال النسائي: «محمد بن الزبير ضعيف لا يقوم بمثله حجة، وقد اختلف عليه في هذا»(١).

وقال ابن عدي، وأورد بعض أوجه الحديث: «وهذا اضطرب الرواةُ الذين رووه عن محمد بن الزبير»(٢).

وقال البيهقي: «وهذا الحديث مشهور بمحمد بن الزبير الحنظلي، واختُلف عليه في إسناده ومتنه»، ثم ساق أوجه من الخلاف عنه، ثم قال: «ومحمد بن الزبير الحنظلي ليس بالقوي»(٣).

وسبقت إشارة ابن عساكر إلى اضطراب محمد بن الزبير فيه(٤).

وغيرُ بعيدٍ أن يكون جملةٌ من الخلافات التي سبقت دراستها عن الرواة دون محمد بن الزبير، وعمَّن دونها، مرجعها إلى أن محمدًا نفسَه اضطرب في الحديث، ولم يثبت فيه على وجه، فسَرَى اضطرابه إلى الرواة دونه، فحدثوا به على أكثر من وجهٍ سمعوه منه.

بل إن البزار ساق وجهين من الخلاف عن محمد بن الزبير، ثم صرَّح بأن اضطرابه وعدم ثباته في هذا الحديث كان سببَ تضعيفه، قال: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمران إلا من حديث محمد بن الزبير، وقد اختُلف عن محمد بن الزبير، ومحمد بن الزبير إنما ضُعِّف حديثه بهذا الحديث»(٥).

وقد تظافرت كلمات الأئمة في تضعيفه كما سيأتي.

---

(١) السنن (٧/٢٨).

(٢) الكامل (٧/٤٢٢).

(٣) السنن (١٠/٧٠، ٧١)، وانظر: معرفة السنن والآثار (١٤/٢٠٠).

(٤) تاريخ دمشق (٥٣/٣٣).

(٥) مسند البزار (٩/٤٢).

الحكم على الوجه الراجح:

مدار الحديث على محمد بن الزبير، وقد ترجَّح أنه لم يضبطه، حيث اختُلف عنه، واضطرب فيه كثيرًا، ولذا ضعَّفه الأئمة جدًّا:

فكان شعبة لا يرضاه، وقال ابن معين: «ضعيف لا شيء»، وقال البخاري: «منكر الحديث، وفيه نظر»، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي، في حديثه إنكار»، وقال النسائي: «ضعيف»، وقال: «ليس بثقة»، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدًّا»، وقال ابن عدي: «قليل الحديث، والذي يرويه غرائب وأفراد»[(١)]، وسبق نقل قول البيهقي فيه، ولذا قال ابن حجر في التقريب: «متروك»[(٢)].

ولم يثبت محمد بن الزبير على وجه في الحديث ليُنظر في حاله، فالحديث ضعيف به دون النظر في حال غيره.

قال الحاكم: «ومدار الحديث الآخر على محمد بن الزبير الحنظلي، وليس بصحيح»[(٣)].

وقال ابن عبدالبر: «حديث عمران بن حصين في ذلك لا يصح، لأنه يدور على محمد بن الزبير الحنظلي، وهو ضعيف في حديثه مناكير، لا يختلفون في ذلك»[(٤)].

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

ساق ابن أبي خيثمة وجهين من الخلاف عن محمد بن الزبير، ولم يظهر لي أنه يرجح أحدهما، وإنما أراد -فيما يظهر- سياق الخلاف.

وقد يكون مقصده من ذلك إشارة خفية إلى اضطراب محمد بن الزبير فيه مع شدة ضعفه. والله أعلم.

---

(١) تهذيب التهذيب (٥٦٣/٣)، المجروحين (٢٥٩/٢).

(٢) (٥٨٨٥).

(٣) المستدرك (٣٠٥/٤).

(٤) التمهيد (٩٦/٦).

الحديث الحادي والثلاثون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٤٨٣-٤٨٥):

١٩٥٠- وأبو الأحوص:

١٩٥١- حدثنا أبي، قال: حدثنا حسين المروزي، قال: حدثنا شيبان، عن الأشعث بن سليم، عن أبي الأحوص، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن صلاة الجماعة تزيد عن صلاة الفذ خمسًا وعشرين درجة».

كذا قال أشعث بن سليم: عن أبي الأحوص، عن أبي هريرة.

وخالفه عطاء بن السائب، وأبو حصين، وقتادة بن دعامة، ومورق العجلي، وعقبة بن وساج، وخليفة بن حصين:

١٩٥٢- فأما حديث عطاء بن السائب:

فحدثناه عفان، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، قال: «تفضل صلاة الجميع...».

لم يرفع الحديث حماد بن سلمة.

١٩٥٣- فحدثنا أبي، قال: حدثنا محمد بن فضيل، عن عطاء بن السائب، عن أبي الأحوص، عن عبدالله، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إن فضل صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته وحده بضعًا وعشرين درجة».

رفع الحديث ابن فضيل، وأوقفه حماد بن سلمة.

١٩٥٤- وأما حديث أبي حصين:

فحدثناه أبو موسى الفروي[١]، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، قال: حدثنا أبو حصين، عن أبي الأحوص، عن عبدالله، قال: «صلاة الرجل في جماعة...»، فذكر نحوه.

ولم يرفعه.

١٩٥٥- وأما حديث قتادة:

فحدثناه عبيدالله بن عمر، قال: حدثنا معاذ بن هشام، قال: حدثنا أبي، عن قتادة،

(١) كذا في المطبوع، والمخطوط (ق١٦٩)، وصوابه: الهروي، وهو إسحاق بن إبراهيم بن موسى، وهو معروف بالرواية عن أبي بكر بن عياش، انظر: مسند أبي يعلى (١٦١٩)، الجرح والتعديل (٢/٢١٠).

عن أبي الأحوص الجشمي، عن عبدالله، عن النبي.

١٩٥٦- وحدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا أبان، عن قتادة، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، عن النبي، نحوَ الأحاديث في صلاة الجميع.

كذا قال هشام وأبان: عن قتادة، عن أبي الأحوص.

وبين قتادة في هذا الحديث، وبين أبي الأحوص: مورق العجلي.

١٩٥٧- حدثنا عفان بن مسلم، وهدبة بن خالد، قالا: حدثنا همام بن يحيى، عن قتادة، عن مورق العجلي، عن أبي الأحوص، عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الرجل في جماعة تفضل على صلاة الرجل وحده...»، ثم ذكر الحديث.

كذا يقول همام: عن قتادة، عن مورق، عن أبي الأحوص.

وخالفه شعبة بن الحجاج، فجعل مكان مورق: عقبة بن وساج.

١٩٥٨- حدثنا عبيدالله بن عمر، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن شعبة، عن قتادة، عن عقبة بن وساج، عن أبي الأحوص، عن عبدالله، عن النبي ﷺ، قال: «فضل صلاة الجميع...»، ثم ذكر نحو الأحاديث.

١٩٥٩- وأما حديث الأغر بن صباح:

فحدثناه يحيى بن عبدالحميد، قال: حدثنا قيس، عن الأغر بن الصباح، عن خليفة بن الحصين، عن أبي الأحوص، عن عبدالله، عن النبي ﷺ، قال: «صلاة الرجل في جماعة تفضل على صلاته وحده خمسًا وعشرين درجة».

كل هؤلاء خالف الأشعثَ بنَ سليم، وقالوا: عن أبي الأحوص، عن عبدالله بن مسعود، وقال الأشعثُ: عن أبي الأحوص، عن أبي هريرة.

❑ التخريج:

الوجه الأول: أبو الأحوص، عن أبي هريرة:

* أخرجه إسحاق بن راهويه (٢٥٨)، وأحمد (٨٣٤٩، ٩٨٦٠، ١٠٧٩٨)، من طريق شريك بن عبدالله،

وابن راهويه (٢٥٩)، والبزار (٩٦٣٣)، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (٦٢)، من طريق أبي عوانة الوضاح بن عبدالله اليشكري،

وأبو القاسم الثقفي في الرابع من الثقفيات (١٤/مخطوط) من طريق سفيان الثوري،
ثلاثتهم (شريك، وأبو عوانة، والثوري) عن **أشعث بن سليم ابن أبي الشعثاء**، به، بنحوه.

الوجه الثاني: أبو الأحوص، عن عبدالله بن مسعود:

* لم أجده من رواية **حماد بن سلمة**، عن عطاء بن السائب، به، موقوفًا، إلا عند ابن أبي خيثمة.

* وأخرجه أبو يعلى (٥١٩٠) عن **أبي خيثمة**، عن محمد بن فضيل، به، بمثله.

* وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (١٩)، ومصنفه (٨٤٧٥) -وعنه أبو يعلى (٤٩٩٥)-، وأحمد (٣٥٦٤)،

والبزار (٢٠٦٨) عن إسحاق بن إبراهيم بن حبيب،

وأبو يعلى (٥٠٧٦) عن محمد بن عبدالله بن نمير،

والسراج في مسنده (٦٨١)، وحديثه (٥٣٨)، عن أحمد بن بديل،

والطبراني (١٠١٠٣) من طريق عثمان بن أبي شيبة،

ستتهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، وإسحاق بن إبراهيم بن حبيب، وابن نمير، وابن بديل، وعثمان) عن **محمد بن فضيل**، به، بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي شيبة (٨٤٨٢) عن **أبي بكر بن عياش**، به، تامًّا.

* وأخرجه الطبراني في الكبير (١٠١٠٤)، والأوسط (٥٤١٢)، من طريق قيس بن الربيع، عن **أبي حصين**، به، بنحوه تامًّا.

إلا أن قيسًا رفعه.

* وأخرجه الشاشي (٧٠١) عن **ابن أبي خيثمة**، عن عبيدالله بن عمر، عن معاذ بن هشام، به، بنحوه.

* وأخرجه الشاشي (٧٠٢) عن **ابن أبي خيثمة**، عن موسى بن إسماعيل، به، تامًّا.

* وأخرجه أحمد في مسنده (٣٥٦٧، ٤٣٢٤، ٤٤٣٣)، وفي العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٢٨٨٨)، والبزار (٢٠٥٨)، والطبراني (١٠١٠١)، من طريق سعيد بن أبي عروبة،

وعلقه الدارقطني في العلل (٤٥/٩) عن معتمر بن سليمان، وأزهر بن سعد السمان، كلاهما (معتمر، وأزهر) عن سليمان التيمي،

كلاهما (سعيد، والتيمي) عن **قتادة**، به، بنحوه.

إلا أن أزهر بن سعد وقف الحديث عن سليمان التيمي، عن قتادة.

* وأخرجه الشاشي (٧٠٣) عن **ابن أبي خيثمة**، عن عفان، به، بمثله تامًّا.

* وأخرجه أحمد (٤٣٢٣)،

والسراج في مسنده (٦٥٩)، وحديثه (٧٩٦)، عن جعفر بن محمد الصائغ،

والشاشي (٧٠٥) عن إسحاق بن إبراهيم،

ثلاثتهم (أحمد، والصائغ، وإسحاق) عن **عفان بن مسلم**، به، بنحوه.

* وأخرجه أبو يعلى (٥٠٠٠)،

والطبراني (١٠٠٩٩)، وتمام في فوائده (٩٣٣)، من طريق عبدالله بن أحمد بن حنبل،

وابن عساكر في معجمه (٧٧٩) من طريق أبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي،

ثلاثتهم (أبو يعلى، وعبدالله بن أحمد، والبغوي) عن **هدبة بن خالد**، به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (٤١٥٩) عن بهز بن أسد،

وأحمد (٤٣٢٣)، والبزار (٢٠٥٩)، من طريق أبي داود الطيالسي،

والبخاري في التاريخ الكبير (٤٣٢/٦)، والسراج في مسنده (٦٥٩)، وحديثه (٧٩٧)، من طريق عمرو بن عاصم،

والطبراني في الكبير (١٠٠٩٩)، والأوسط (٢٥٩٧) -ومن طريقه وطريق أخرى: أبو نعيم في حلية الأولياء (٢٣٧/٢)-، من طريق داود بن شبيب،

أربعتهم (بهز، والطيالسي، وعمرو بن عاصم، وداود بن شبيب) عن **همام**، به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد في مسنده (٤٣٢٣)، والعلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٢٨٨٨)، عن عفان، قال: بلغني أن أبا العوام عمران القطان،

وعلقه أبو حاتم وابنه في العلل (٨٢/١، ١٢٢) عن سعيد بن بشير،

كلاهما (عمران، وسعيد بن بشير) عن **قتادة**، به، بمتابعة همام، ولم يُسَق متن روايتيهما.

* وأخرجه الشاشي في مسنده (٧٠٤) عن **ابن أبي خيثمة**، عن عبيدالله بن عمر، عن يحيى بن سعيد، به، بمثله، تامًّا.

* وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٤٣٢/٦)، وابن المنذر في الأوسط (١٨٨٨)، من طريق مسدد،

وابن خزيمة في صحيحه (١٤٧٠) عن محمد بن بشار بندار،

وابن خزيمة (١٤٧٠)، والسراج في مسنده (٦٨٢)، وحديثه (٥٣٩)، عن أبي قدامة عبيدالله بن سعيد،

ثلاثتهم (مسدد، وبندار، وأبو قدامة) عن **يحيى بن سعيد القطان**، به، بنحوه.

* وأخرجه إسحاق بن راهويه (٢٦٠) -وعنه السراج في مسنده (٦٦٠، ٦٨٢)، وحديثه (٥٤٠، ٧٩٨)- عن النضر بن شميل،

وأحمد (٤١٥٨) -ومن طريقه الطبراني (١٠١٠٠)-، والبزار (٢٠٥٧)، وابن خزيمة (١٤٧٠)، من طريق محمد بن جعفر غندر،

وأحمد (٤١٥٨) عن حجاج بن محمد،

وتمام في فوائده (١٥٤٩) من طريق فهد بن حيان،

وعلقه الدارقطني في العلل (٤٤/٩) عن عمرو بن مرزوق،

وخالد بن الحارث،

وروح بن عبادة،

سبعتهم (النضر، وغندر، وحجاج، وفهد بن حيان، وعمرو بن مرزوق، وخالد، وروح) عن **شعبة**، به، بنحوه.

إلا أن حجاجًا قال: ولم يرفعه شعبة لي، وقد رفعه لغيري، قال: أنا أهاب أن أرفعه، لأن عبدالله قلما كان يرفع إلى النبي ﷺ.

وكذا لم يرفعه عمرو بن مرزوق.

* وأخرجه الشاشي (٧٠٠)، والطبراني (١٠١٠٢)، عن علي بن عبدالعزيز،

والطبراني (١٠١٠٢)، وجعفر بن محمد الخلدي في الثاني من فوائده (٢٠٠/ضمن مجموع ثلاثة أجزاء حديثية)، عن محمد بن عبدالله الحضرمي مطين،

كلاهما (علي بن عبدالعزيز، ومطين) عن **يحيى بن عبدالحميد**، به، بمثله، إلا لفظ الخلدي، عن مطين، فهو بنحوه.

* وأخرجه الدارقطني في الأفراد (٣٩٢٢/أطرافه) من طريق محمد بن الصلت، عن **قيس بن الربيع**، عن الأغر بن الصباح، به، بنحوه.

* وأخرجه عبدالرزاق (٢٠٠٣)، والسري بن يحيى في حديث الثوري (٣٩)، من طريق سفيان الثوري، وابن أبي شيبة (٨٤٨٨) عن أبي الأحوص سلام بن سليم، والطبراني (١٠٠٩٨) من طريق أبي مريم عبدالغفار بن القاسم، ثلاثتهم (الثوري، وأبو الأحوص، وأبو مريم) عن أبي إسحاق السبيعي،

وأحمد (٣٦٢٣) عن أبي معاوية، والشاشي (٦٩٩) من طريق زائدة بن قدامة، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٣٧٦/٣) من طريق عبيدة بن حميد، والواحدي في الوسيط (١١٥) من طريق زهير بن معاوية، أربعتهم (أبو معاوية، وزائدة، وعبيدة، وزهير) عن إبراهيم بن مسلم الهجري،

وعلقه الدارقطني في العلل (٤٣/٩) عن عاصم بن أبي النجود،

و(٤٥/٩) عن الحسن البصري،

أربعتهم (أبو إسحاق، وإبراهيم بن مسلم، وعاصم، والحسن) عن **أبي الأحوص**، به، بنحوه، ولفظ الهجري مطوَّل.

إلا أن أبا إسحاق -من رواية الثوري، وأبي الأحوص، عنه-، وإبراهيم بن مسلم -من رواية أبي معاوية، وزهير، عنه-، والحسن، وقفوه عن أبي الأحوص، على احتمالٍ في رواية إبراهيم بن مسلم الهجري، يأتي في موضعه.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث أبو الأحوص عوف بن مالك، واختُلف عنه وعمَّن دونه على أوجه:

الوجه الأول: أبو الأحوص، عن أبي هريرة، مرفوعًا:

ورواه عنه: أشعث بن سليم (ابن أبي الشعثاء).

الوجه الثاني: أبو الأحوص، عن عبدالله بن مسعود، موقوفًا:

ورواه عنه: عطاء بن السائب -من رواية حماد بن سلمة-، وأبو حصين -من رواية أبي بكر بن عياش، عنه-، وقتادة -من رواية سليمان التيمي (في قول أزهر بن سعد، عنه)-، وعقبة بن وساج -من رواية قتادة (في قول حجاج بن محمد، وعمرو بن مرزوق، عن شعبة،

عنه)، عنه-، وأبو إسحاق -من رواية سفيان الثوري، وأبي الأحوص سلام بن سليم، عنه-، وإبراهيم بن مسلم الهجري -من رواية أبي معاوية، وزهير بن معاوية، عنه-، والحسن البصري.

الوجه الثالث: أبو الأحوص، عن عبدالله بن مسعود، مرفوعًا:

ورواه عنه: عطاء بن السائب -من رواية محمد بن فضيل، عنه-، وأبو حصين -من رواية قيس بن الربيع، عنه-، وقتادة -من رواية هشام الدستوائي، وأبان، وسعيد بن أبي عروبة، وسليمان التيمي (في قول ابنه معتمر، عنه)-، ومورق العجلي -من رواية قتادة (في قول همام، وعمران القطان، وسعيد بن بشير، عنه)، عنه-، وعقبة بن وساج -من رواية قتادة (في قول يحيى القطان، والنضر بن شميل، ومحمد بن جعفر غندر، وفهد بن حيان، وخالد بن الحارث، وروح بن عبادة، عن شعبة، عنه)، عنه-، وخليفة بن حصين، وأبو إسحاق -من رواية أبي مريم عبدالغفار بن القاسم، عنه-، وإبراهيم بن مسلم الهجري -من رواية زائدة، وعبيدة بن حميد، عنه-، وعاصم بن أبي النجود.

وقد تبين من العرض السابق أنه قد وقع خلاف على من دون أبي الأحوص، ثم خلاف عليه:

أولًا: الخلاف عمَّن دون أبي الأحوص:

١- عطاء بن السائب:

اختُلف عن عطاء:

* فوقفه حماد بن سلمة، عنه.

* ورفعه عنه محمد بن فضيل.

وعطاء كان قد اختلط، وسماع محمد بن فضيل منه بعد اختلاطه، قال أبو حاتم: «ما روى عنه ابن فضيل، ففيه غلط واضطراب، رفع أشياء كان يرويها عن التابعين، فرفعها إلى الصحابة»، وقال يعقوب بن سفيان: «وكان عطاء تغير بأخرة، فرواية جرير، وابن فضيل، وطبقتهم، ضعيفة»[1].

وأما حماد بن سلمة، فقد اختُلف في سماعه من عطاء، فقال جماعة من النقاد، كابن معين، وابن الجارود، والدارقطني: إنه سمع منه قبل الاختلاط، ونصَّ يحيى القطان على أنه سمع

(١) تهذيب التهذيب (١٠٤/٣).

منه قبله وبعده أيضًا[1]، فهذا يثير الإشكال في رواية حماد، ومع القطان زيادة علم، فالأرجح أن حمادًا سمع من عطاء قبل اختلاطه وبعده.

ولما كانت رواية عطاء في اختلاطه، وهي رواية ابن فضيل عنه، مرفوعة، فإن رواية حماد بن سلمة بمخالفتها تشير إلى أن الرواية الموقوفة هي رواية عطاء قبل اختلاطه، وهو الأقرب في المحفوظ عن عطاء.

٢- أبو حصين:

اختُلف عنه:

* فرواه أبو بكر بن عياش، عنه، موقوفًا.

* ورفعه قيس بن الربيع، عنه.

وقيس ضعيف -كما مر ترجيحه في الحديث الثاني عشر[2]-، وأبو بكر أوثق منه[3]، وروايته أصح.

هذا إن صحت الرواية عن قيس، فإن الطبراني قد عقَّبها بقوله: «لم يروِ هذا الحديث عن أبي حصين إلا قيس، ولا عن قيس إلا محمد بن الصلت، تفرد به أحمد بن الحجاج»، وأحمد بن الحجاج ضعَّفه الذهبي بحديث رواه، وذكر أن الخطيب سكت عنه، قال: «وكأنه سكت عنه لانتهاك حاله»، وأقره ابن حجر[4].

وقد علقه الدارقطني، عن محمد بن الصلت، على وجهٍ آخر توبع فيه، كما سيأتي.

٣- قتادة:

وقد اختُلف عنه وعمَّن دونه، وساق ابن أبي خيثمة بعض الأوجه في هذا، فلذا أبيِّنه فيما يلي:

* رواه هشام الدستوائي، وأبان بن يزيد، وسعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، مرفوعًا.

* ورواه سليمان التيمي، واختُلف عنه:

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠٥/٣)، شرح علل الترمذي (٧٣٥/٢).

(٢) (ص٢٣١).

(٣) قال ابن حجر في تقريب التهذيب (٧٩٨٥): «ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح».

(٤) لسان الميزان (٤٢٥/١).

** فرواه أزهر بن سعد، عنه، عن قتادة، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، موقوفًا.

** ورواه ابنه المعتمر، عنه، به، مرفوعًا.

* ورواه همام، وعمران القطان، وسعيد بن بشير، عن قتادة، عن مورق العجلي، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، مرفوعًا.

* ورواه شعبة، واختُلف عنه:

** فرواه يحيى القطان، والنضر بن شميل، وغندر، وفهد بن حيان، وخالد بن الحارث، وروح بن عبادة، عنه، عن قتادة، عن عقبة بن وساج، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، مرفوعًا.

** ورواه حجاج بن محمد، وعمرو بن مرزوق، عن شعبة، به، موقوفًا.

وهذا الخلاف فيه جهتان:

الجهة الأولى: شيخ قتادة:

وخلاصته أن الدستوائي، وأبانًا، وابن أبي عروبة، والتيمي، رووه عن قتادة، عن أبي الأحوص مباشرة، وأدخل آخرون واسطةً بين قتادة، وأبي الأحوص، سماها شعبة: عقبة بن وساج، وسماها همام، وعمران القطان، وسعيد بن بشير: مورقًا العجلي.

وقد أسند ابن أبي خيثمة رواية الدستوائي وأبان، فقال: «كذا قال هشام وأبان: عن قتادة، عن أبي الأحوص، وبين قتادة في هذا الحديث، وبين أبي الأحوص: مورق العجلي...»، ثم أسند الرواية من طريقه، ثم حكى الخلاف في اسم الواسطة.

وهذه إشارةٌ منه ظاهرة على أن هناك واسطةً بين قتادة وأبي الأحوص، وإن اختُلف في تعيينها، وهو من استعمال القدر المشترك في إعلال الرواية المخالفة.

وكذا ساق ابن أبي حاتم لأبيه روايتي الواسطة (عقبة بن وساج، ومورق العجلي)، وساق له رواية أبان بإسقاطها، فرجَّح أبو حاتم إحدى روايتي الواسطة -كما سيأتي-.

والظاهر أن الرواية بإسقاط الواسطة من تدليس قتادة، فقد رواه عنه غيرُ واحد بالواسطة، منهم شعبة، الذي كان لا يكتب عن قتادة إلا ما سمع، وكان يوقفه ويستثبت من سماعه في كل حديث.

وإذن، فالشأن في تعيين هذه الواسطة:

فأما رواية همام، فهي ثابتة عنه، رواها غير واحد عنه، منهم عفان، وهو مقدَّم في همام، ويحدِّث عنه في غير شيءٍ أنه حدَّثه من كتابه[١]، حيث إنه كان في حفظ همام وهم، وكتابه أصح من حفظه[٢].

وأما رواية عمران القطان، فلم أجدها إلا من طريق عفان، حيث أسند رواية همام، ثم قال: بلغني أن أبا العوام -يعني: عمران- وافق همامًا على: مورق.

وهذا فيه جهالة الواسطة بين عفان، وعمران، ففي صحة هذه الرواية عن عمران نظر.

وأما رواية سعيد بن بشير، فعلقها أبو حاتم وابنه عنه جازمَين بها.

وهذا قد يُشكل على قول الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة، عن مورق، إلا همام»[٣]، وإن كانت رواية همام هي المشهورة المسندة.

وقد حكى ابن أبي خيثمة رواية همام وحدها، ثم قال: «كذا يقول همام: عن قتادة، عن مورق، عن أبي الأحوص، وخالفه شعبة بن الحجاج فجعل مكان مورق: عقبة بن وساج».

وهذا يشبه أن يكون حكاية مجردةً للخلاف -كما مرَّ في الحديثين السادس عشر، والحادي والعشرين[٤]-.

لكن قد حكم أبو حاتم بترجيح رواية شعبة على رواية همام ومن معه، فقال: «حديث شعبة أصح، لأنه أحفظ»[٥].

وشعبة، كما قال أبو حاتم، أحفظ من همام، فإنه في الطبقات الأولى من أصحاب قتادة، فقد سئل أحمد: أيما أحب إليك في حديث قتادة: ابن أبي عروبة، أو همام، أو شعبة، أو الدستوائي؟ فنقل عن عبدالرحمن بن مهدي قوله: «سعيد عندي في الصدق مثل قتادة، وشعبة ثبت، ثم همام»، وقال البرديجي: «وإذا روى حماد بن سلمة، وهمام، وأبان، ونحوهم من

---

(١) انظر: العلل ومعرفة الرجال، برواية عبدالله (٣٥٧/١، ٣٢٥/٣)، سؤالات أبي داود لأحمد (٤٩٠)، الكفاية (ص٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٣).

(٢) تهذيب التهذيب (٢٨٥/٤).

(٣) المعجم الأوسط (٩٥/٣).

(٤) (ص٢٨٧، ٣٤٨).

(٥) علل ابن أبي حاتم (٢١٩، ٣٣٥).

الشيوخ: عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ، وخالف سعيد، أو هشام، أو شعبة، فإن القول قول هشام، وسعيد، وشعبة، على الانفراد»[١].

وأما عمران القطان -إن صحت روايته-، فإنه صدوق يهم[٢]، وسعيد بن بشير ضعيف، وهو في حديث قتادة أشد ضعفًا[٣].

ومع أن شعبة معروف بالوهم في الأسماء -كما مر في الحديث السادس عشر[٤]-، وهذا الخلاف خلافُ أسماء -كما هو ظاهر-، إلا أن لترجيح روايته هنا وجهان:

الأول: أن من خالفه ليس في درجته في الحفظ والتثبت، خاصة في قتادة، بل جميعهم دونه.

الثاني: أن شعبة قد استثبت قتادة في هذا الحديث -ولا بد-، ووقفه لما رواه ولم يصرح بسماعه من أبي الأحوص، فأخبره قتادةُ بواسطته إليه، وهذا يفيد أن شعبة اعتنى بالحديث، وراجع قتادة فيه، فهذا يقوي أنه له أضبط من غيره.

فيحتمل أن ابن أبي خيثمة كان يشير إلى هذا، والله أعلم.

الجهة الثانية في الخلاف عن قتادة: وقف الحديث ورفعه:

وقد اختُلف فيه عن سليمان التيمي، وعن شعبة:

فأما التيمي، فرفعه ابنه معتمر، عنه، عن قتادة، ووقفه أزهر بن سعد، عنه.

وكلا روايتيهما علقه الدارقطني، ولم أقف عليه موصولًا، ومعتمر وأزهر ثقتان، فالظاهر أن الوجهين محفوظان عن سليمان، وسيأتي ما يؤيد هذا.

وأما شعبة، فرفعه جماعة أصحابه، كالقطان، والنضر، وغندر، وخالد بن الحارث، ووقفه عمرو بن مرزوق، وحجاج بن محمد.

ورواية عمرو بن مرزوق علقها الدارقطني، ولم أقف عليها موصولة، وأما حجاج، فقال عقب روايته الموقوفة: «ولم يرفعه شعبة لي، وقد رفعه لغيري، قال: أنا أهاب أن أرفعه، لأن عبدالله قلما كان يرفع إلى النبي ﷺ».

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٦٩٤).

(٢) تقريب التهذيب (٥١٥٤).

(٣) تقريب التهذيب (٢٢٧٦)، تهذيب التهذيب (٢/٩).

(٤) (ص٢٨٧-٢٨٨).

وهذا النص عن شعبة يبين أن الحديث محفوظ عن قتادة بإسناده مرفوعًا، لكن لأن ابن مسعود نفسَه لم يكن يرفع الأحاديث إلى النبي ﷺ كثيرًا، ولأن غيرَ واحدٍ وقف هذا الحديثَ خاصةً عن أبي الأحوص -كما مرَّ ويأتي-، فللأمرين تهيَّب شعبة أن يرفعه، وجعله موقوفًا عمدًا.

٤- أبو إسحاق:

اختُلف عنه:

* فرواه الثوري، وأبو الأحوص سلام بن سليم، عنه، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، موقوفًا،

* ورواه أبو مريم عبدالغفار بن القاسم، عن أبي إسحاق، به، مرفوعًا.

وأبو مريم متروك متهم بالكذب والوضع -كما مرَّ في الحديث الرابع[1]-، ولا عبرة بروايته، والصحيح ما اتفق عليه الثوري وأبو الأحوص، وهما ثقتان حافظان من أصحاب أبي إسحاق.

٥- إبراهيم بن مسلم الهجري:

اختُلف عنه:

* فساق أبو معاوية سياقةً محتملة للرفع والوقف، عن إبراهيم، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود.

* ورواه زهير بن معاوية، عن إبراهيم، به، موقوفًا.

* ورواه زائدة، وعبيدة بن حميد، عن إبراهيم، به، مرفوعًا.

فأما سياقة أبي معاوية، فهي أنه قال عن إبراهيم، عن أبي الأحوص: عن عبد الله، قال: «من سره أن يلقى الله -عز وجل- غدًا مسلمًا، فليحافظ على هؤلاء الصلوات المكتوبات حيث ينادى بهن، فإنهن من سنن الهدى، وإن الله -عز وجل- شرع لنبيكم سنن الهدى، وما منكم إلا وله مسجد في بيته، ولو صليتم في بيوتكم، كما يصلي هذا المتخلف في بيته، لتركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم، ولقد رأيتني وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم نفاقه، ولقد رأيت الرجل يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف، وقال رسول الله ﷺ: ما من رجل يتوضأ، فيحسن الوضوء، ثم يأتي مسجدًا من المساجد، فيخطو خطوة، إلا رفع بها

(١) (ص١١٤).

درجة، أو حط عنه بها خطيئة، أو كتبت له بها حسنة، حتى إن كنا لنقارب بين الخطى، وإن فضل صلاة الرجل في جماعة على صلاته وحده، بخمس وعشرين درجة.

وقوله في الفقرة الأخيرة: «حتى إن كنا لنقارب بين الخطى» هو من كلام ابن مسعود جزمًا، حكايةً لعمل الصحابة بهذا الحديث، ويبقى ما بعده محتملًا بين إرادة تتمة الحديث، وبين ابتداء جملة جديدة من كلام ابن مسعود، كالجمل الموقوفة الأولى.

وأما زهير بن معاوية، فجعل الحديث كله موقوفًا، حتى ما رفعه أبو معاوية منه.

ويظهر -والله أعلم- أن زائدة، وعبيدة بن حميد، فَهِمَا من السياقة المطوَّلة أن كل ما بعد ذكر النبي ﷺ مرفوع، فرفعاه، أو يكون هذا من اختصارِ بعض الرواة أو المصنِّفين دونهما، وقَطْعِهم للحديث اعتمادًا على ذكر النبي ﷺ في أثنائه.

وإبراهيم بن مسلم الهجري نفسه كان معروفًا بهذه السياقات المدمجة المحتملة، قال ابن عيينة: «كان إبراهيم الهجري يسوق الحديث سياقةً جيدة، على ما فيه»، وقال أحمد ويعقوب بن سفيان: «كان رفَّاعًا»، وقال البزار: «رفع أحاديث وقفها غيره».

وجاء عن ابن عيينة أنه قال: «أتيت إبراهيم الهجري، فدفع إليَّ عامة كتبه، فرحمت الشيخ، فأصلحت له كتابه: قلت: هذا عن عبدالله، وهذا عن النبي ﷺ، وهذا عن عمر»، واستدل ابن حجر بذلك على تميُّز حديث الهجري في رواية ابن عيينة عنه خاصة[1]، ولم أجد هذا الحديث من رواية ابن عيينة عنه، فبقي الخلل واقعًا فيه.

وعليه، فرواية الهجري محتملة للرفع والوقف، على ما قيل فيه مما سيأتي نقله.

ثانيًا: الخلاف عن أبي الأحوص:

تلخص مما سبق أنه اختُلف عن أبي الأحوص على ثلاثة أوجه:

* فرواه أشعث بن سليم، عنه، عن أبي هريرة.

* ورواه عقبة بن وساج، وخليفة بن حصين، وعاصم بن أبي النجود، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، مرفوعًا.

* ورواه عطاء بن السائب، وأبو حصين، وأبو إسحاق، والحسن البصري، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، موقوفًا.

---

(١) تهذيب التهذيب (٨٦/١).

* وقد رواه إبراهيم بن مسلم الهجري، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، برواية تحتمل الرفع والوقف.

فأما رواية أشعث بن سليم (ابن أبي الشعثاء)، فإنها هي التي قصد ابن أبي خيثمة إعلالها في كلامه، وطوَّل في ذلك، حيث أسندها، وقال: «كذا قال أشعث بن سليم: عن أبي الأحوص، عن أبي هريرة، وخالفه: عطاء بن السائب، وأبو حصين، وقتادة بن دعامة، ومورق العجلي، وعقبة بن وساج، وخليفة بن حصين»، ثم أخذ يسوق رواياتهم واحدًا واحدًا، وبيَّن بعض الخلاف عنهم، وقد سبقت دراسته، وبيان أن روايتي قتادة، ومورق العجلي، لا تصحان عن أبي الأحوص، وإنما رواه قتادة، عن عقبة بن وساج.

ثم قال ابن أبي خيثمة: «كل هؤلاء خالف الأشعث بن سليم، وقالوا: عن أبي الأحوص، عن عبدالله بن مسعود، وقال الأشعث: عن أبي الأحوص، عن أبي هريرة».

وهذا نص واضح لاستعمال ابن أبي خيثمة القدرَ المشتركَ بين الروايات المختلفة، لإعلال روايةٍ أخرى تخالفها، حيث ساق ابن أبي خيثمة جهات الخلاف على عطاء بن السائب، وقتادة، وساق رواية أبي حصين موقوفة، واستعمل هذه الروايات على اختلافها في إعلال رواية أشعث، التي ذكر فيها أبا هريرة، فخالف في ذلك كل هؤلاء.

وهكذا أشار إسحاق بن راهويه، حيث أخرج الحديث في مسند أبي هريرة من مسنده، من طريقين عن أشعث، ثم عقَّبهما مباشرة برواية عقبة بن وساج، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، في إشارةٍ إلى أن إخراجه الحديثَ في مسند أبي هريرة إنما كان لأنه روي هكذا، وأن الصواب فيه: عن ابن مسعود.

وهكذا فعل الدارقطني، حيث سئل عن حديث أبي الأحوص، عن أبي هريرة، فقال: «اختلف فيه على أبي الأحوص، فرواه أشعث بن سليم، عن أبي الأحوص، عن أبي هريرة، وخالفه جماعة من الكوفيين، والبصريين، فرووه عن أبي الأحوص، عن عبدالله بن مسعود، ومنهم من رفعه، ومنهم من وقفه»، ثم أخذ يسوق الخلاف على كل منهم، في الرفع والوقف، وفي غير ذلك، ثم قال: «والصحيح حديث أبي الأحوص، عن ابن مسعود»[1].

---

(١) علل الدارقطني (٩/٤٣-٤٥).

وهذا الترجيح ظاهرُ المرجِّح، فإن أشعث بن سليم قد تفرد بذكر أبي هريرة عن أبي الأحوص، قال البزار عقب روايته: «وهذا الكلام قد روي عن أبي هريرة -رضي الله عنه- من وجوه، ولا نعلم له طريقًا عن أبي الأحوص إلا هذا الطريق»(١).

وخالف أشعثُ في هذا جمعًا من الرواة، فيهم الثقة الثبت، كأبي حصين عثمان بن عاصم الأسدي(٢)، والحافظ المشهور، كأبي إسحاق السبيعي، والحسن البصري -إن صحت روايته، فلم أجدها موصولها، وقد علقها الدارقطني بصيغة التمريض، فقال: «وروي عن الحسن»-، وفيهم الثقة، كعقبة بن وساج(٣)، وعطاء بن السائب(٤)، بل وفيهم الضعيف حتى في أبي الأحوص خاصة، وهو إبراهيم بن مسلم الهجري(٥).

وأما رواية خليفة بن حصين، فرواها قيس بن الربيع، عن الأغر بن الصباح، عن خليفة، وعن قيس -فيما وجدت- اثنان: يحيى بن عبدالحميد، ومحمد بن الصلت.

لكن قد أخرجه الدارقطني من رواية محمد بن الصلت، وقال: «غريب من حديث خليفة بن حصين عنه، تفرد به الأغر بن الصباح عنه، وتفرد به قيس بن الربيع عن الأغر، ولا نعلم حدث به غير محمد بن الصلت»(٦).

ورواية ابن الحماني تَرِد على حكم الدارقطني بتفرد ابن الصلت عن قيس، لولا أن ابن الحماني متهم بسرقة الحديث -كما مر في الحديث الرابع عشر(٧)-، و تصريحه بسماعه من قيس لا يكفي لنفي ذلك، فإن للأئمة كلماتٍ في تكذيبه في بعض ما حدَّث به.

---

(١) مسند البزار (٩١/١٧).

(٢) تقريب التهذيب (٤٤٨٤).

(٣) تقريب التهذيب (٤٦٥٤).

(٤) اقتصر ابن حجر في تقريب التهذيب (٤٥٩٢) على وصفه بقوله: «صدوق اختلط»، والظاهر أنه فيما رواه قبل الاختلاط أرفع حالًا من الصدوق، وهذا ظاهر جدًّا من الكلام المطلق للأئمة فيه، بل قال يحيى القطان: «ما سمعت أحدًا من الناس يقول في عطاء بن السائب شيئًا قطُّ في حديثه القديم»، وقال الساجي: «لم يتكلم الناس في حديثه القديم». انظر: تهذيب التهذيب (١٠٤/٣).

(٥) قال ابن عدي: «إنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص، عن عبدالله...»، فهذا أحد أوجه توارد الأئمة على تضعيفه، فهو ضعفٌ خاصٌّ فيه. انظر: تقريب التهذيب (٢٥٢)، تهذيب التهذيب (٨٧/١).

(٦) أطراف الغرائب والأفراد (٤٦/٢).

(٧) (ص٢٥٦).

وقد سبق أنه جاءت روايةٌ ضعيفة عن محمد بن الصلت نفسه، وهي رواية أحمد بن الحجاج، عن قيس بن الربيع، عن أبي حصين، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود.

ولم يبلغنا إسناد الدارقطني للنظر فيمن دون ابن الصلت، لكنَّ روايته على هذا الوجه، من طريق خليفة بن حصين، أقوى من رواية أحمد بن الحجاج، عنه، من طريق أبي حصين، وذلك لأن ابن الحماني تابع ابنَ الصلت هنا -وحتى لو كان سرقه منه، فهذا يبين أن روايته إنما هي على هذا الوجه-، ثم إن قيسًا خولف في الوجه الذي رواه أحمد بن الحجاج، عن ابن الصلت، عنه، بخلاف هذا.

وعلى كل حال، فقيس بن الربيع الذي تفرد بالحديث ضعيف -كما سبق-، لكنه من جهة ذكر ابن مسعود وافق غيره من الثقات، ولم ينفرد بما لا أصل له، فيُعتبر بروايته.

ثم أما الخلاف في رفع الحديث ووقفه:

* فإن عقبة بن وساج، وخليفة بن حصين، رفعاه عن أبي الأحوص، ووافقهما عاصم بن أبي النجود عنه، ولم أجد روايته مسندة، وإنما علقها الدارقطني.

* وخالفهما عطاء بن السائب، وأبو حصين، وأبو إسحاق، فرووه عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، موقوفًا، وروي عن الحسن البصري بمثل ذلك عن أبي الأحوص.

* وترددت رواية إبراهيم بن مسلم الهجري بين الرفع والوقف.

والأرجح في الحديث أنه موقوف على ابن مسعود، لاتفاق الثقات عليه، وفيهم الحافظان المتقنان: أبو حصين، وأبو إسحاق، وأما من خالفهم، فعقبة بن وساج من جملة الثقات -كما سبق-، وقد تفرد برواية خليفة بن حصين: قيس بن الربيع، وهو ضعيف -كما مرَّ قريبًا-، وخالف في جعله الحديث مرفوعًا.

وهذا يبين ضعف رواية الرفع، وهو -فيما يظهر- ما جعل شعبة يتهيَّب أحيانًا رفع حديث عقبة بن وساج، مع أنه حَفِظَه عن قتادة مرفوعًا.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن الحديث يرويه أبو الأحوص، عن عبدالله بن مسعود، موقوفًا.

وهذا إسناد صحيح، فأبو الأحوص ثقة[١]، وهو من أصحاب عبدالله بن مسعود المعروفين بالرواية عنه[٢].

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أبدى ابن أبي خيثمة في كلامه إشارتين:

١- استعمال القدر الذي اشترك فيه الرواة على اختلافهم عن أبي الأحوص، وهو جعل الحديث عن ابن مسعود -رضي الله عنه-، في إعلال رواية أشعث بن سليم، عن أبي الأحوص، بجعله عن أبي هريرة -رضي الله عنه-.

وتأيد هذا بأن أشعث تفرد به، وخالف جماعةً أوثق منه.

ووافق ابنَ أبي خيثمة على هذا: إسحاق بن راهويه -إشارة-، والدارقطني.

٢- استعمال القدر المشترك بين الرواة عن قتادة، وهو إدخال الواسطة بينه وبين أبي الأحوص، في ترجيح روايتهم على رواية من أسقطها، مع اختلافهم في تعيينها.

وأيَّد هذا: تدليس قتادة، وتثبُّت شعبة -وهو أحد من أدخل الواسطة- في الرواية عن قتادة، خاصة فيما كان فيه تدليس وإسقاط.

ووافق ابنَ أبي خيثمة على ذلك: أبو حاتم الرازي.

٣- ترجيح تسمية شيخ قتادة: عقبة بن وساج، لا: مورق العجلي.

وتبين أن هذا بإشارة محتملة، وليست واضحة، ذلك أنه أوردها بسياقة يستعملها لإيراد الخلاف المجرد، لا للإشارة إلى ترجيح.

ولكن تأيد الترجيح المذكور بحفظ شعبة، واستيثاقه من شيخ قتادة فيه.

وهذا هو ترجيح أبي حاتم الرازي.

---

(١) تقريب التهذيب (٥٢١٨).

(٢) له في الكتب الستة (٣٧) حديثًا عن ابن مسعود، كما في تحفة الأشراف (٧/١٢١-١٣١)، ولم يخرج له عنه البخاري شيئًا، لكن مسلمًا أخرج له عنه في مواضع، منها ما فيه تصريحه بالسماع منه (٢٣٨٣).

الحديث الثاني والثلاثون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٤٩٧-٤٩٨):

(٢٠٤٠) وغالب الأبجر[١]:

٢٠٤١- حدثنا الفضل بن دكين، قال: نا مسعر، عن عبيد بن الحسن، عن ابن معقل، عن رجلين من مزينة، أحدهما عن الآخر: عبدالله بن عمرو بن لؤيم[٢]، والآخر: غالب الأبجر، قال مسعر: أراه غالبًا الذي أتى النبيَّ ﷺ، فقال: يا رسول الله، لم يَبقَ من مالي شيئًا[٣] أستطيع أن أطعم منه أهلي إلا حُمرًا [لي، أو] حُمراتٍ لي؟ فقال: «فأطعم أهلك من سمين مالك، فإنما حذرتُ عليهم جوال القرية».

كذا قال أبو نعيم.

٢٠٤٢- فحدثنا أبي، قال: نا وكيع، قال: حدثنا مسعر، وشعبة، عن عبيد بن [حسن]، عن ابن معقل المزني، عن ناس من مزينة الظاهرة، عن غالب بن[٤] أبجر، أنه قال: يا رسول الله، إنه لم يبق من مالي إلا أحمرة؟ قال: «أطعم أهلك من سمين مالك، فإني إنما كرهت لك جوال القرية».

كذا قال وكيع، خالف أبا نعيم.

٢٠٤٣- حدثنا ابن الأصبهاني، قال: نا شريك، عن منصور، عن أبي الحسن، عن غالب بن ذيخ، قال: قيل للنبي ﷺ: أصابتنا سنة، وسمين مالنا في الحُمُر؟ قال: «كلوا من سمين مالكم، فإنما قذرتها على جوال القرية».

كذا قال شريك: عن أبي الحسن. وأبو الحسن هو: عبيد بن الحسن.

---

(١) هكذا في المطبوع، والمخطوط (ق١٧٣)، وكذلك في الموضع الآتي بعد سطرين، ولم أجد هذه التركيبة فيما بين يدي من مصادر إلا في هذا الموضع، وموضعًا من غريب الحديث للخطابي (١/٣٩٥)، في حديثٍ آخر. والصواب أنه: غالب بن الأبجر، وكذلك جاء في المواضع الآتية من كلام ابن أبي خيثمة.

(٢) بالهمز في المطبوع، والمخطوط (ق١٧٣)، وهو في مصادر كثيرة بلا همز، ولعله من باب تسهيل الهمزة، وسأعتمد في حال النقل النصي ما يكون في المصدر المنقول منه، وفي حال التخريج والدراسة ما هو موجود عند ابن أبي خيثمة.

(٣) كذا باللحن في المطبوع، وهي على الصواب في المخطوط (ق١٧٣): شيءٌ.

(٤) أقحم المحقق هنا: «أبي»، وليست في المخطوط (ق١٧٣)، والظاهر أنه دخل عليه من خطٍّ في تصوير الفيلم، فظنَّه كلمة، ولم أجد من نسب غالبًا: ابن أبي أبجر.

٢٠٤٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: نا عبدالعزيز بن مسلم، عن الأعمش، عن أبي الحسن: عبيد بن الحسن.

ونقص من الإسناد ابنَ معقل، و: رجال من مزينة. وقال: غالب بن ذيخ، وقد اتفق مسعر، وشعبة، على: غالب بن الأبجر.

❑ التخريج:

الوجه الأول: عبيد بن الحسن، عن ابن معقل، عن رجلين من مزينة، أحدهما عن الآخر: عبدالله بن عمرو بن لؤيم، وغالب بن الأبجر:

* أخرجه **ابن أبي خيثمة** في تاريخه (٣٦٩٦/السفر الثالث)، عن أبي نعيم الفضل بن دكين، به، بمثله.

* وأخرجه أبو داود (٣٨١٠) عن محمد بن سليمان،

والبغوي في معجم الصحابة (١٧٤٣) عن محمد بن علي،

ومحمد بن إسحاق،

والطحاوي (٢٠٣/٤) عن فهد بن سليمان،

وابن قانع في معجم الصحابة (٣١٨/٢) عن إسحاق بن الحسن الحربي،

والطبراني (٢٦٦/١٨) -وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٣٧١)- عن فضيل بن محمد الملطي،

ستتهم (محمد بن سليمان، ومحمد بن علي، ومحمد بن إسحاق، وفهد، وإسحاق بن الحسن، وفضيل بن محمد) عن **أبي نعيم الفضل بن دكين**، به، بنحوه.

وقال محمد بن سليمان: عبدالله بن عمرو بن عويم، وقال فضيل: عبدالله بن عامر بن لويم، ولم يسم إسحاقُ بنُ الحسن الحربيُّ الرجلين.

* وأخرجه البغوي في معجم الصحابة (١٧٤٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٣٧٢) عن أحمد بن محمد بن يوسف، عن موسى بن هارون، كلاهما (البغوي، وموسى) عن هارون بن عبدالله، والدارقطني في المؤتلف والمختلف (١٩٨/١) من طريق محمد بن أحمد بن الجنيد، كلاهما (هارون، وابن الجنيد) عن **أبي أحمد الزبيري**، عن مسعر، به، بنحوه، وقال فيه: عن

ابن معقل، قال: إن رجلين من مزينة، أحدهما عبدالله بن عمرو بن بليل، والآخر: غالب بن الأبجر، حدث أحدهما عن صاحبه، أنه أتى النبي ﷺ...

إلا أن موسى بن هارون سمى الرجل الأول: عبدالله بن عمرو بن راجل.

الوجه الثاني: عبيد بن الحسن، عن ابن معقل، عن ناس من مزينة الظاهرة، عن غالب بن أبجر:

* أخرجه ابن نقطة في تكملة الإكمال (٦٥٩/٢) من طريق أبي يعلى، عن **أبي خيثمة زهير بن حرب**، به، بمثله[1].

وقال: عن عبدالرحمن بن معقل.

* وأخرجه الطبراني (٢٦٦/١٨) من طريق إسحاق بن راهويه،

ومن طريق ابن أبي شيبة،

كلاهما (إسحاق، وابن أبي شيبة) عن **وكيع**، عن مسعر، به، بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٨٢٦) -وعنه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١١٣١)- عن **وكيع**، عن شعبة، به، بنحوه.

الوجه الثالث: عبيد بن الحسن، عن غالب بن ذيخ:

* أخرجه الطحاوي (٢٠٣/٤) عن فهد بن سليمان، عن **محمد بن سليمان -ابن الأصبهاني-**، به، بنحوه[2].

* وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٨٢٤) -ومن طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١١٣٢)، والطبراني (٢٦٧/١٨)، وابن نقطة في تكملة الإكمال (٦٥٨/٢)-،

وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة -ومن طريقه ابن نقطة في تكملة الإكمال (٦٥٧/٢)- عن أسود بن عامر شاذان،

---

(١) سقط عنده: عبيد بن الحسن، فصار من رواية مسعر وشعبة، عن ابن معقل، وهو فيما يظهر سقط نسخ، لا اختلاف رواية، فإن عبيدًا مدار الحديث ومخرجه، إذ لم أجد للحديث رواية إلا من طريقه، ولأن ابن أبي خيثمة رواه عن أبيه بإثباته، فأولى أن يكون أبو يعلى يرويه عن أبي خيثمة كذلك.

(٢) وقع في المطبوع في هذه الرواية، ورواية يوسف بن عدي الآتية: غالب بن أبجر، ويصوَّب من إتحاف المهرة (٦٤٤/١٢)، وإن كان تحرف في الإتحاف كما تحرف في غيره إلى: غالب بن الديج، ووقع في هذا الاسم اختلاف كثير في رسمه، وقد جوَّد الدارقطني تمييزه وضبطه في المؤتلف والمختلف (١٠٠٦/٢)، فجعله كما ورد عند المصنف، وهو ما سأعتمده.

والطحاوي (٢٠٣/٤) من طريق يوسف بن عدي،

وابن قانع في معجم الصحابة (٣١٩/٢) من طريق علي بن حكيم،

وعثمان بن أبي شيبة،

والطبراني (٢٦٧/١٨) -ومن طريقه ابن نقطة في تكملة الإكمال (٦٥٧/٢)- من طريق زكريا بن يحيى زحمويه،

ستتهم (ابن أبي شيبة، وأسود بن عامر، ويوسف بن عدي، وعلي بن حكيم، وعثمان، وزحمويه) عن **شريك**، به، بنحوه.

الوجه الرابع: عبيد بن الحسن، عن ابن معقل، عن رجلين من مزينة، عن النبي ﷺ:

* أخرجه عبدالرزاق (٨٧٢٨)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١١٣٣)، والطبراني (٢٦٧/١٨)، من طريق سفيان بن عيينة،

وابن عبدالبر في الاستيعاب (١٢٢٠/٣) من طريق عبدالله بن سلمة الأفطس،

كلاهما (ابن عيينة، والأفطس) عن **مسعر**، به، بنحوه.

قال ابن عيينة: عن عبدالله بن معقل، أن رجلين من مزينة سألا النبي ﷺ أو أحدهما...[1].

وقال الأفطس: عن عبدالرحمن بن معقل، عن غالب بن أبجر، وعمير بن نويم[2]، أنهما سألا رسول الله ﷺ، فقالا:....

* وأخرجه ابن عبدالبر في الاستيعاب (١٢٢٠/٣) من طريق عبدالله بن سلمة الأفطس، عن **شعبة**، عن عبيد، به، بنحوه، وقال فيه كما قال عن مسعر، قرنهما.

الوجه الخامس: عبيد بن الحسن، عن ابن معقل، عن ابن بشر، عن ناس من مزينة، أن أبجر، أو ابن أبجر، سأل النبي ﷺ:

* أخرجه أبو داود الطيالسي (١٤٠١) -ومن طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١١٣٤)، والطحاوي (٢٠٣/٤)، والطبراني (٢٦٦/١٨)، وابن منده في معرفة الصحابة

---

(١) وقع عند الطبراني: عن عبيد بن الحسن، عن رجل، عن رجلين من مزينة...، ولعله سقط وانتقال نظر، أو أن الراوي أبهم ابنَ معقل، مع أن مخرج رواية الطبراني عن ابن عيينة هو ابن أبي عمر العدني، وهو شيخ ابن أبي عاصم نفسه، والرواية عنده كرواية عبدالرزاق.

(٢) ليس تحريفًا عن «لويم» في النسخة، لأنه ورد في سياق ترجمة ابن عبدالبر لعمير هذا، وقد وضعه فيمن أول اسم أبيه نون ممن اسمه عمير، وترجم ابن حجر في القسم الرابع من العين لعمير بن نويم (٢٣٧/٥).

(٢٠٩/١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١١٠٣، ٥٦١٧)-،

وأحمد -كما في جامع المسانيد والسنن (٧٣/١)، وإتحاف المهرة (١٧٦/١)، ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١١٠٤)، وابن الأثير في أسد الغابة (٤٨/١)[1]-، والخطيب في تلخيص المتشابه (٢٠٦/١) من طريق محمد بن بشار بندار، والحازمي في الاعتبار (ص١٥٩) من طريق محمد بن المثنى، كلاهما (أحمد، وبندار، وابن المثنى) عن محمد بن جعفر غندر،

وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (١٠٨/١) عن عمرو بن مرزوق،

والطحاوي (٢٠٣/٤) -وعنه النحاس في الناسخ والمنسوخ (ص٤٣٣)- من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين،

وروح بن عبادة،

وعلقه ابن منده في معرفة الصحابة (٢١٠/١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٦٠/١)، عن إبراهيم بن طهمان،

والخطيب في تلخيص المتشابه (٢٠٦/١) عن يحيى بن سعيد القطان،

سبعتهم (الطيالسي، وغندر، وعمرو بن مرزوق، وأبو نعيم، وروح، وابن طهمان، والقطان) عن **شعبة**، به، بنحوه.

إلا أن ابن طهمان أسقط ابن بشر، فجعله من رواية ابن معقل، عن ناس...

وقال الطيالسي، وغندر -من رواية أحمد، عنه-: عن عبدالله بن معقل، وقال غندر -من رواية بندار، ومحمد بن المثنى، عنه-، وأبو نعيم، وروح، وابن طهمان، والقطان: عبدالرحمن بن معقل[2]، وقال عمرو بن مرزوق: ابن معقل،

---

(١) بإسناده إلى المسند، كما ذكر في أول كتابه (١٦/١)، وهو ساقط من النسخ والمطبوعات الموجودة للمسند.

(٢) حصل انقلاب واضطراب في نص روايتين عن شعبة في مطبوعة شرح معاني الآثار، للطحاوي، فجاء في رواية روح: عبدالله بن معقل، ونبَّه المحقق إلى أن في نسخةٍ: عبدالرحمن -وأظن قلبهما تصرفٌ من المعتني بالكتاب لا المحقق-، وساق الطحاويُّ روايةَ الطيالسي عقب رواية روح، فقال: «... قال: ثنا شعبة، فذكر بإسناده مثله، غير أنه قال: عبدالرحمن بن معقل...»، كذا وقع، والصواب في رواية روح: عبدالرحمن، وفي رواية الطيالسي: عبدالله بن معقل، وذلك لأن رواية الطيالسي في سائر المصادر كذلك، ولتكون بخلاف رواية روح التي سبقتها، حيث غاير الطحاوي بينهما.

وفي سياق ابن حجر لأسانيد الطحاوي في إتحاف المهرة (٦٤٣/١٢) اضطرابٌ يظهر بمقارنة سياق كتاب الطحاوي بسياق الإتحاف، والله أعلم.

وقال الطيالسي وحده: عبدالله بن بشر[١]، وقال الآخرون: عبدالرحمن بن بشر،

وقال غندر، وأبو نعيم، وروح، وابن طهمان: عن ناس، أو: أن ناسًا من مزينة من أصحاب النبي ﷺ، ولم يذكر صحبتَهم الطيالسيُّ، وعمرو بنُ مرزوق.

الوجه السادس: عبيد بن الحسن، عن ابن معقل، عن غالب بن أبجر:

* أخرجه ابن سعد في الطبقات (٦/٤٨)، وأبو داود (٣٨٠٩) -ومن طريقه البيهقي (٩/٣٣٢)-، من طريق إسرائيل بن يونس، عن منصور،

* وأخرجه البزار -كما ذكر ابن كثير في جامع المسانيد والسنن (١/٧٢)، وابن حجر في إتحاف المهرة (١/١٧٥)- من طريق عبدالله بن بشر، وابن قانع (١/٦٩) من طريق عبدالله بن سمعان، والطبراني (١٨/٢٦٥)، وأبو عثمان البحيري في السابع من فوائده (١٦٤/مخطوط)، من طريق حفص بن غياث، ثلاثتهم (عبدالله بن بشر، وابن سمعان، وحفص) عن أبي العميس عتبة بن عبدالله بن عتبة،

كلاهما (منصور، وأبو العميس) عن **عبيد بن الحسن**[٢]، به، بنحوه.

وقال أبو العميس -في رواية ابن بشر-: عن عبدالرحمن بن معقل، وقال -في رواية حفص-: عن عبدالله بن معقل، وقال -في رواية ابن سمعان-: معقل المزني،

وقال أبو العميس -في رواية ابن بشر، وابن سمعان، عنه-: عن أبجر بن غالب.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث عبيد بن الحسن، واختُلف عنه:

الوجه الأول: عبيد بن الحسن، عن ابن معقل، عن رجلين من مزينة، أحدهما عن الآخر:

ورواه عنه: مسعر -من رواية أبي نعيم الفضل بن دكين، وأبي أحمد الزبيري، عنه-.

الوجه الثاني: عبيد بن الحسن، عن ابن معقل، عن ناس من مزينة، عن غالب بن أبجر:

ورواه عنه: مسعر، وشعبة -من رواية وكيع، عنهما-.

---

(١) وقع في مسند الطيالسي، ومصادر أخرجته من طريقه: ابن بسر، بالمهملة، والصواب إعجامها، بدليل الروايات الأخرى عن شعبة، وقد جاء في الآحاد والمثاني، وموضع من معرفة الصحابة، لأبي نعيم، من طريق الطيالسي، بإعجامها.

(٢) وقع عند ابن قانع: عبدالله بن الحسن، وهو تحريف وزيادة، فإن بعضهم يزيد لفظ الجلالة بعد (عبيد)، فلعله وقع هنا، ثم تحرفت (عبيد) إلى (عبد).

الوجه الثالث: عبيد بن الحسن، عن غالب بن ذيخ:

ورواه عنه: منصور بن المعتمر -من رواية شريك، عنه-.

الوجه الرابع: عبيد بن الحسن، عن ابن معقل، عن رجلين من مزينة، عن النبي ﷺ:

ورواه عنه: مسعر -من رواية سفيان بن عيينة، عنه-.

الوجه الخامس: عبيد بن الحسن، عن ابن معقل، عن غالب بن أبجر، وعمير بن نويم، عن النبي ﷺ:

ورواه عنه: مسعر -من رواية عبدالله بن سلمة الأفطس، عنه-، وشعبة -من رواية عبدالله بن سلمة الأفطس، عنه-.

الوجه السادس: عبيد بن الحسن، عن ابن معقل، عن ابن بشر، عن ناس من مزينة، أن أبجر، أو: ابن أبجر، سأل النبي ﷺ:

ورواه عنه: شعبة -من رواية أبي داود الطيالسي، ومحمد بن جعفر غندر، وعمرو بن مرزوق، وأبي نعيم الفضل بن دكين، وروح بن عبادة، ويحيى بن سعيد القطان، عنه-.

الوجه السابع: عبيد بن الحسن، عن عبدالرحمن بن معقل، عن أناس من مزينة الظاهرة، أن أبجر، أو: ابن أبجر، سأل النبي ﷺ:

ورواه عنه: شعبة -من رواية إبراهيم بن طهمان-.

الوجه الثامن: عبيد بن الحسن، عن ابن معقل، عن غالب بن أبجر:

ورواه عنه: منصور بن المعتمر -من رواية إسرائيل، عنه-، وأبو العميس عتبة بن عبدالله -من رواية حفص بن غياث، عنه-.

الوجه التاسع: عبيد بن الحسن، عن ابن معقل، عن أبجر بن غالب:

ورواه عنه: أبو العميس عتبة بن عبدالله -من رواية عبدالله بن بشر، وعبدالله بن سمعان، عنه[1]-.

أولًا: الخلاف عمَّن دون عبيد بن الحسن:

١- مسعر:

اختُلف عنه:

(١) إلا أن عبدالله بن سمعان قال في شيخ عبيد: معقل المزني.

* فرواه أبو نعيم، عن مسعر، عن عبيد بن الحسن، عن ابن معقل، عن رجلين من مزينة أحدهما عن الآخر: عبدالله بن عمرو بن لؤيم، والآخر: غالب بن الأبجر، قال مسعر: أراه غالب الذي أتى النبي ﷺ...

* ووافقه أبو أحمد الزبيري، عن مسعر، لكنه سمى الرجل الأول: عبدالله بن عمرو بن بليل(١).

* ورواه وكيع، عن مسعر، عن عبيد بن الحسن، عن ابن معقل، عن ناس من مزينة الظاهرة، عن غالب بن أبجر.

* ورواه سفيان بن عيينة، عن مسعر، عن عبيد بن الحسن، عن عبدالله بن معقل، أن رجلين من مزينة سألا النبي ﷺ، أو أحدهما.

* وقال عبدالله بن سلمة الأفطس، عن مسعر، عن عبيد بن الحسن، عن عبدالرحمن بن معقل، عن غالب بن أبجر، وعمير بن نويم، أنهما سألا رسول الله ﷺ.

وقد أورد ابن أبي خيثمة من هذا الخلاف رواية أبي نعيم، فعقب عليها بقوله: «كذا قال أبو نعيم»، ثم أسند رواية وكيع، فقال: «كذا قال وكيع، خالف أبا نعيم».

والذي يظهر من هذا أن ابن أبي خيثمة لم يرجح أيَّ الوجهين عن مسعر.

وقد سبق أن أبا نعيم توبع، فتابعه أبو أحمد الزبيري، وهو ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري(٢)، وليس هذا من ذلك.

وبالتأمل، يظهر أن سفيان بن عيينة يوافقهما أيضًا عن مسعر، فإنه قال: أن رجلين من مزينة سألا النبي ﷺ، أو أحدهما، فذكر الرجلين، وشك في أن أحدهما يرويه عن الآخر الذي سأل النبي ﷺ، وهذا موافق في الجملة لرواية أبي نعيم، والزبيري.

وأما وكيع، فقد خالف هؤلاء جميعًا، فجعله من رواية ناس من مزينة، عن غالب بن أبجر، وهو قد قرن شعبةَ بمسعر، وهذه الرواية أقرب ما تكون إلى رواية الجماعة عن شعبة -كما سيأتي-، فإنهم قالوا في إسناده عن عبيد بن الحسن: عن ناس من مزينة، أن أبجر، أو: ابن أبجر.

---

(١) اختُلف عن أبي أحمد، وهذه الرواية هي ما اتفق عليه مصدران عنه، وسيأتي ذكر الخلاف عنه.

(٢) تقريب التهذيب (٦٠١٧).

فالظاهر أن وكيعًا لم يتقن حديث شيخيه تمام الإتقان، فأدمج أحدهما بالآخر، وبيَّن ذلك أنه خالف فيه أصحاب مسعر، كما تبين، وأصحاب شعبة، كما سيأتي.

وأتمُّ الروايات عن مسعر: رواية أبي نعيم، وأبي أحمد الزبيري، فإنهما جوَّداه، ولم يشُكَّا فيه شكَّ سفيان بن عيينة.

ولكنهما اختلفا في أحد الرجلين من مزينة، فقال أبو نعيم: عبدالله بن عمرو بن لؤيم، وقال أبو أحمد -في رواية ابن الجنيد، وهارون بن عبدالله (في قول البغوي، عنه)-: عبدالله بن عمرو بن بليل.

وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني عن أحمد بن محمد بن يوسف، عن موسى بن هارون بن عبدالله، عن أبيه، عن أبي أحمد، فسماه: عبدالله بن عمرو بن راجل.

وقوله: «راجل» يظهر أنه تحريف شديد، فإن سياق أبي نعيم لا يظهر منه أن الخلاف وقع في هذا الاسم، إذ إنه ترجم فقال: «عبدالله بن عامر -وقيل: عمرو- بن لؤيم»، ثم ساق رواية أبي نعيم، فعقب بقوله: «ورواه أبو أحمد الزبيري، عن مسعر، فقال: عبدالله بن عمرو»، فحسب، ولم يُبدِ خلافًا في «لؤيم» في الموضعين.

وأيًّا ما يكن، فإن شيخ أبي نعيم: أحمد بن محمد بن يوسف، هو المعروف بختن الصرصري، وقد تُكلم فيه[1]، والصواب الأول عن أبي أحمد.

وقد أورد الدارقطني خلاف أبي نعيم، وأبي أحمد، بادئًا برواية أبي أحمد، وقال بعدها: «وخالفه أبو نعيم، عن مسعر، فقال: عبدالله بن عمرو بن لويم»[2].

وقد جاء عن ابن نمير قوله في أبي أحمد: «وكان صديق أبي نعيم، وسماعهما قريب، أبو نعيم أسنُّ منه، وأقدم سماعًا»[3]، ولكن حُفظت على أبي أحمد أوهام، خاصة في الثوري -كما سبق-، بخلاف أبي نعيم، فإنه ثقة ثبت في كل شيء[4].

فالظاهر أن رواية أبي نعيم أصح وأثبت.

---

(١) تاريخ بغداد (٦/٣١٩).

(٢) المؤتلف والمختلف (١/١٩٨).

(٣) تهذيب الكمال (٢٥/٤٧٩).

(٤) تقريب التهذيب (٥٤٠١).

وقد روى عن ابن لؤيم: بكر بن عبدالله المزني، وترجم له البخاري، وابن حبان، وغيرهما[١]، وأما ابن بليل، فلم أجد من ترجمه، لكن ترجم ابن أبي حاتم لعبدالله بن عمرو بن مليل -بالميم-، وقال: روى عنه بكر، وعلقمة، ابناه، سمعت أبي يقول: «لا أعرفه»[٢].

وأما رواية عبدالله بن سلمة الأفطس، فهي ضعيفة جدًّا، لا عبرة بها، لأنه متروك، متهم بالكذب[٣]، قال ابن حجر: «وقد خبط فيه الأفطس، وهو متروك، قال القطان: ليس بثقة...، وقوله: عمير بن نويم، فيه نقص وتحريف، وإنما هو عبدالله بن عمرو بن لويم...، وقد رواه الثقات عن أبي نعيم الفضل بن دكين، عن مسعر...»، ثم ساق إسناد رواية أبي نعيم، إلى أن قال: «وقد أخرجه أبو داود، وذكر بعض طرقه، وليس في شيءٍ منها: عمير بن نويم»[٤].

٢- شعبة:

اختُلف عنه:

* فرواه وكيع، عن شعبة، عن عبيد بن الحسن، عن ابن معقل، عن ناس من مزينة، عن غالب بن أبجر.

* ووافقه إبراهيم بن طهمان، عن شعبة، إلا أنه قال: أن أبجر، أو: ابن أبجر، سأل النبيَّ ﷺ.

* ورواه عبدالله بن سلمة الأفطس، عن شعبة، عن عبيد بن الحسن، عن ابن معقل، عن غالب بن أبجر، وعمير بن نويم.

* ورواه أبو داود الطيالسي، ومحمد بن جعفر غندر، وعمرو بن مرزوق، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وروح بن عبادة، ويحيى بن سعيد القطان، عن شعبة، عن عبيد بن الحسن، عن ابن معقل، عن ابن بشر، عن ناس من مزينة، أن أبجر، أو: ابن أبجر، سأل النبيَّ ﷺ.

وعبدالله بن سلمة الأفطس إنما قرن شعبة بمسعر، وقد مر في الخلاف عن مسعر أنه متروك متهم بالكذب، وأن لا عبرة بروايته، ومر نقل كلام ابن حجر فيها.

كما مر أن وكيعًا قرن شعبة بمسعر، ولم يضبط حديث مسعر، وإن كان أقرب إلى حديث شعبة. وهو هنا قد أسقط من حديث شعبة راويًا، وهو ابن بشر، وقد أثبته جماعات

---

(١) التاريخ الكبير (٥/٥)، الثقات (٣/٢٣٣).

(٢) الجرح والتعديل (٥/١١٦).

(٣) لسان الميزان (٤/٤٨٧).

(٤) الإصابة (٥/٢٣٧)، وفيه سقط وتحريف يتمم ويصحح من طبعة التركي (٨/٤٥٩).

الرواة عن شعبة، وفيهم غندر، وهو أضبط الناس عنه، كما أن وكيعًا جعله من مسند غالب بن أبجر، والجماعة عن شعبة يجعلونه من مسند الرجال من من مزينة، وإنما غالبٌ فيه هو السائل، فهم يذكرون حادثة سؤال أبجر، أو ابن أبجر، للنبي ﷺ، وليسوا يروونها عنه.

وسببُ هذا -فيما يظهر- تداخل رواية مسعر -الذي لم يذكر ابن بشر-، برواية شعبة.

قال الخطيب البغدادي، وأخرج رواية غندر: «وهكذا روى هذا الحديث: يحيى بن سعيد القطان، وأبو داود الطيالسي، وعمرو بن مرزوق، جميعًا، عن شعبة، ورواه وكيع بن الجراح، عن شعبة، ومسعر، عن عبيد أبي الحسن، فنقص من إسناده عبدَالرحمن بنَ بشر...، وقال: قال شعبة: عن ناس من مزينة الظاهرة، عن غالب بن أبجر، أنه سأل رسولَ الله ﷺ، فحصل الحديث على هذا القول من مسند[1] غالب بن أبجر، عن النبي ﷺ»[2].

وقد وافق وكيعًا على إسقاط ابن بشر، عن شعبة: إبراهيمُ بنُ طهمان، لكن الذي يظهر أنه ليس كوكيع في ذلك، بدليل أنه وافق الجماعة في الشك في صحابي الحديث بين: أبجر، وابن أبجر، وبجعله من مسند الرجال من مزينة، فالظاهر أنه حفظ الحديث كالجماعة، لكنه قصَّر بذكر ابن بشر فيه، وابن طهمان ثقة يُغرب[3].

فالمحفوظ عن شعبة: رواية الجماعة، عنه.

لكن قد اختُلف عن شعبة في راويين في الإسناد:

١- فقال الطيالسي، وغندر -في رواية أحمد-: عن عبدالله بن معقل.

وقال الآخرون: عبدالرحمن بن معقل.

٢- وقال الطيالسي وحده: عبدالله بن بشر.

وقال الآخرون: عبدالرحمن بن بشر.

والظاهر أن الطيالسي لم يتقنه عن شعبة، فخالف في الموضعين، ولعله ما دعا يونس بن حبيب، راوي مسنده عنه، إلى أن يقول بعقب روايته: «هكذا حدثنا أبو داود»[4]، وقال أبو

(١) وقع في المطبوع: سند، والظاهر أن الصواب ما أثبتُّه.

(٢) تلخيص المتشابه (٢٠٦/١).

(٣) تقريب التهذيب (١٨٩).

(٤) الآحاد والمثاني (٣٦١/٢)، حيث أخرج ابن أبي عاصم الحديث عنه، ولم أجده في المسند المطبوع.

نعيم الأصبهاني، وأسند رواية أبي داود: «كذا رواه أبو داود، وخالفه غندر»، ثم أسند رواية غندر[(١)].

وأما متابعة غندر للطيالسي على: عبدالله بن معقل، فإنها من رواية أحمد، عن غندر، وخالفه فيها: محمد بن بشار بندار، ومحمد بن المثنى، كلاهما رواه عن غندر، فوافق الجماعة، واتفاقهما أصح وأضبط[(٢)].

كما قصَّر الطيالسي، وعمرو بن مرزوق، في النص على صحبة الناس من مزينة، وهو محفوظ عن شعبة، من رواية غندر، وأبي نعيم، وروح بن عبادة، وإبراهيم بن طهمان.

فخَلص أن الصحيح عن شعبة: رواية الجماعة، وهو ما اعتمده أبو داود في سياق قوله[(٣)]، وكذا ابن أبي حاتم، وأقره عليه أبوه، وأبو زرعة[(٤)].

٣- منصور بن المعتمر:

اختُلف عنه:

* فرواه شريك، عن منصور، عن عبيد بن الحسن، عن غالب بن ذيخ.

* ورواه إسرائيل، عن منصور، عن عبيد بن الحسن، عن ابن معقل، عن غالب بن أبجر.

وقد أورد ابن أبي خيثمة رواية شريك بعقب روايتي مسعر، وشعبة، فاستغرب قوله في الصحابي: غالب بن ذيخ، فقال: «وقال: غالب بن ذيخ، وقد اتفق مسعر، وشعبة، على: غالب بن الأبجر».

فقارن بين شريك، وبين مسعر، وشعبة، مع أنهم لا يشتركون في مدار واحد، والظاهر أن ذلك بالنظر إلى أن الخطأ إنما هو من شريك، لا منصور، وأن قرينة الخطأ: مخالفة رواية

---

(١) معرفة الصحابة (٣٦٠/١). وينبه إلى أن المزي علقه في تحفة الأشراف عن أحمد بن إبراهيم الدورقي، عن الطيالسي، فقال فيه عن شعبة، عن عبيد: قال: سمعت ابن معقل -ولم يسمه-، عن عبدالرحمن بن بشر، وهذه الرواية لم أجدها موصولة، وإن صحت، فهي تبين -فيما يظهر- أن الطيالسي وهم فيه حين سمعه منه يونس بن حبيب، وأصاب في سماع الدورقي، ذلك أن يونس نفسَه أكَّد ما سمع بكلمته الماضي نقلها، فبرئ من العهدة. والله أعلم.

(٢) على أن رواية أحمد إنما أخرجها أبو نعيم، وابن الأثير، من طريقه، وعزاها ابن كثير، وابن حجر في إتحاف المهرة، إليه، ولم أجدها في مسنده -كما سلف في التخريج-، ويظهر أن عزو ابن كثير مستفاد من أبي نعيم، أو ابن الأثير، وكتاب ابن كثير أحد مصادر ابن حجر في أطراف المسند، وإتحاف المهرة، ولم أجده مع ذلك عزاه إلى أحمد في أطراف المسند.

(٣) السنن (٣٥٧/٣).

(٤) العلل (١٤٩١).

الجماعة عن المدار، ومنهم مسعر، وشعبة، فهي تخطئةٌ للراوي بالنظر إلى المتابعات القاصرة، وإشارة إلى عدم ثبوت الوجه عن راويه عن المدار، وهو هنا: منصور.

وكذلك فعل الدارقطني، فقال: «وأما ذيخ، فهو غالب بن ذيخ، يروي عن النبي ﷺ في الحمر الأهلية: «إنما كرهت لكم جوال القرية». قال ذلك شريك، عن منصور، عن عبيد بن حسن. وقال غيره عن عبيد بن حسن: عن ابن معقل، عن غالب بن أبجر، وهو المحفوظ»(١).

وبنحوه أشار ابن عبدالبر(٢).

وقال الخطيب البغدادي، وأورد رواية شعبة: «ورواه شريك بن عبدالله النخعي، عن منصور، عن أبي حسن -وهو عبيد بن الحسن-، عن غالب بن ذيخ، عن النبي ﷺ. وحديث شعبة أصح»(٣).

وقد تبيَّن أن شريكًا قبل أن يكون مخالفًا فيه عن عبيد بن الحسن، فهو مخالفٌ فيه عن منصور، حيث خالفه إسرائيل.

وقد نصَّ أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو داود، على أن إسرائيل أثبت من شريك(٤)، وما سبق يؤكد هذا في هذا الحديث خاصة.

على أن ابن حبان نحا منحى آخر في المسألة -فيما يظهر-، فترجم لغالب بقوله: «غالب بن أبجر بن ذيخ، ويقال: غالب بن ذيخ المزني»(٥)، وقال ابن عبدالبر: «غالب بن أبجر المزني، ويقال: غالب بن ذيخ، ولعله جده»(٦).

والظاهر أن معتمدهم في «ذيخ»: رواية شريك، ولعلهم نظروا إلى بُعد احتمال الخطأ من «أبجر» إلى «ذيخ»، فصوَّبوا رواية شريك على تأويل.

لكن ما دام المرادُ معرفةَ ما حدَّث به منصور، وروايته عن عبيد بن الحسن، فالظاهر أن الصواب: «غالب بن أبجر»، لرواية إسرائيل، عن منصور، ولرواية الجماعة، عن عبيد، كما سبق.

---

(١) المؤتلف والمختلف (١٠٠٦/٢).

(٢) الاستيعاب (١٢٥٢/٣).

(٣) تلخيص المتشابه (٢٠٧/١).

(٤) تهذيب التهذيب (١٣٣/١، ١٦٥/٢).

(٥) الثقات (٣٢٧/٣).

(٦) الاستيعاب (١٢٥٢/٣).

وقد بيَّنَتْ رواية إسرائيل -أيضًا- أن شريكًا قصَّر به، ولعله لعدم ضبطه له، فأسقط شيخَ عبيد بن الحسن منه، وجعله عنه، عن غالب مباشرة، ورواه إسرائيل، عن منصور، عن عبيد، عن عبدالرحمن، عن غالب، فجوَّده وضبطه، وقد مرَّ أنه أضبط من شريك.

٤- أبو العميس عتبة بن عبدالله:

اختُلف عنه:

* فرواه حفص بن غياث، عن أبي العميس، عن عبيد، عن ابن معقل، عن غالب بن أبجر.

* ورواه عبدالله بن بشر، عن أبي العميس، عن عبيد، عن ابن معقل، عن أبجر بن غالب.

* ورواه عبدالله بن سمعان، عن أبي العميس، عن عبيد، عن معقل المزني، عن أبجر بن غالب.

وعبدالله بن سمعان متروك، اتهمه بالكذب أبو داود وغيره[(١)]، وقوله في شيخ عبيد: معقل المزني، دليل على ضعفه، إن لم يكن سقطًا في النسخة.

وأما عبدالله بن بشر، فقد اختُلف فيه، واختَلف كلام بعض الأئمة فيه، ولم ير به أبو زرعة، والنسائي، بأسًا[(٢)]، بخلاف حفص بن غياث، فهو ثقة معروف بالحفظ، وإن تغير حفظه قليلًا بأخرة[(٣)]، ومن ثم، فهو أقوى من عبدالله بن بشر، وروايته هي المعتمدة عن أبي العميس.

ورواية حفص هي المعتمدة عن أبي العميس أيضًا في الخلاف عنه في تسمية ابن معقل، حيث قال عبدالله بن بشر: عبدالرحمن بن معقل، وقال حفص: عبدالله بن معقل.

ثانيًا: الخلاف عن عبيد بن الحسن:

تلخص أنه اختُلف عنه:

* فرواه مسعر، عن عبيد بن الحسن، عن ابن معقل، عن رجلين من مزينة أحدهما عن الآخر: عبدالله بن عمرو بن لؤيم، والآخر: غالب بن الأبجر، قال مسعر: أراه غالب الذي أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله...

* ورواه شعبة، عن عبيد، عن عبدالرحمن بن معقل، عن عبدالرحمن بن بشر، عن ناس من مزينة، أن أبجر، أو: ابن أبجر، سأل النبي ﷺ.

---

(١) تقريب التهذيب (٣٣٢٦).

(٢) تقريب التهذيب (٣٢٣١).

(٣) تقريب التهذيب (١٤٣٠).

* ورواه منصور، عن عبيد، عن عبدالرحمن، عن غالب بن أبجر.

* ورواه أبو العميس، عن عبيد، عن عبدالله بن معقل، عن غالب بن أبجر.

وقد أورد ابن أبي خيثمة من هذا الخلاف روايةَ منصور، واستغربها من راويها عنه، وهو شريك، لأنه خالف في تسمية صحابي الحديث -وقد مرَّ هذا في موضعه-، كما استغرب فيها أيضًا ما عبَّر عنه بقوله: «ونقص من الإسناد: ابنَ معقل، و: رجال من مزينة».

والتعبير بالنقص يشير إلى أنه يرى أن الصواب تمام الإسناد، وهو روايتا مسعر، وشعبة.

وهذا يصحُّ أيضًا في رواية أبي العميس، فإنه نقص منها ما سبق، وزاد أيضًا المخالفة في اسم شيخ عبيد، حيث سماه: عبدالله بن معقل، وقد اتفق شعبة، ومنصور، على تسميته: عبدالرحمن[1].

ولكنَّ روايتي منصور، وأبي العميس، تخالفان رواية شعبة من جهة إدراج غالب في الإسناد، وجعل الحديث من مسنده، وشعبة يجعله من مسند ناس من مزينة، وأما غالب، فهو الذي حكوا قصته مع النبي ﷺ.

ويمكن أن يجعل مسعر متابعًا لشعبة على هذا، فإنه مع شكه في الرجال من مزينة، قال في آخر إسناده -من رواية أبي نعيم، عنه-: «أراه غالبًا الذي أتى النبي ﷺ...»، فجعله مسعر حكايةً لقصة غالب، لا روايةً عنه.

والظاهر أن منصورًا، وأبا العميس، أدرجا ما كان في المتن إلى الإسناد، ولم يضبطاه كما اتفق على ضبطه الحافظان الثبتان: شعبة، ومسعر، في روايتين مشهورتين عنهما، وأما منصور، فمع كونه ثقة ثبتًا[2]، إلا أني لم أجد روايته إلا من طريق إسرائيل، عنه، ففيها غرابة، ثم قد اختُلف عنه، فرواه شريك عنه، على وجه آخر، كما سبق في موضعه.

وأما أبو العميس، فإنه من جملة الثقات[3].

ولذا فإن أبا داود عقب على رواية منصور بأن ذكر رواية شعبة، ثم أسند رواية مسعر، ويظهر أنه يعل الأولى بها.

---

(١) ومنصور لم ينسب عبدالرحمن، فلذا بيَّنه أبو داود حيث أخرج روايته، فقال عقبها: «عبدالرحمن هذا هو ابن معقل».

(٢) تقريب التهذيب (٦٩٠٨).

(٣) تقريب التهذيب (٤٤٣٢).

وعرض ابن أبي حاتم على أبيه الخلاف في الحديث، دون رواية منصور[١]، فقال أبو حاتم: «شعبة أحفظ من أبي العميس، لم يضبط أبو العميس»[٢].

ورواية مسعر حصل فيها شك وتردُّد، فهي من هذه الجهة نازلة الرتبة عن رواية شعبة المجوَّدة، المضبوطة، إلا أنه قد يكون المقصود بالناس من مزينة في رواية شعبة: مَن ذكره مسعر في روايته، وهو عبدالله بن عامر بن لؤيم، أو يكون هو أحدَ هؤلاء الناس، ويكون ابن لؤيم يحكي قصة غالب الأبجر، مع النبي ﷺ.

وهذا متفق مع قول شعبة: «أن ناسًا من مزينة من أصحاب النبي ﷺ»، فإن لابن لؤيم صحبة[٣].

كما يحتمل أن يكون مراد مسعر في قوله: «عن رجلين من مزينة أحدهما عن الآخر: عبدالله بن عمرو بن لؤيم، والآخر: غالب بن الأبجر، قال مسعر: أراه غالب الذي أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله...»، يحتمل أن يكون مراده بالرجلين: عبدالرحمن بن بشر، وابن لؤيم، ولذا استدرك بإخراج غالب بن الأبجر من الرجلين ظنًّا، واحتمل أنه هو سائل النبي ﷺ، لا أحد الراويين في الإسناد، وهذا إمعان في موافقة شعبة على روايته.

هذا، وليس في رواية شعبة إلا قوله في السائل: أبجر، أو: ابن أبجر، وخفة ضبط شعبة لأسماء الرواة معلومة -كما مرَّ في الحديث السادس عشر[٤]-، وهذا منه، والصواب فيه ما اتفق عليه عامة رواة الحديث على اختلاف أوجههم، حيث قالوا: غالب بن أبجر.

ولذا ترجم ابن منده بقوله: «أبجر، أو: ابن أبجر المزني، وهم فيه شعبة، والصواب: غالب بن أبجر»، ثم أسند رواية شعبة، وبعضَ الخلاف عنه، مما في جميعه: أبجر، أو ابن أبجر، ثم قال: «كلها وهم، والصواب: ما رواه مسعر، وأبو العميس، عن عبيد بن الحسن، عن ابن معقل، عن غالب بن أبجر»[٥].

---

(١) إلا من طريق شريك، عنه، وهذا يشير إلى غرابة رواية إسرائيل، عن منصور، كما سلف.

(٢) العلل (١٤٩١).

(٣) انظر: التاريخ الكبير (٥/٥)، الثقات، لابن حبان (٢٣٣/٣-الصحابة-)، الإصابة (١٦٧/٤).

(٤) (ص٢٨٧-٢٨٨).

(٥) معرفة الصحابة (٢٠٩/١).

وهذا ليس تصويبًا في أصل الخلاف، بل في القضية المعينة التي كان ابن منده يبحثها، وهي تسمية الصحابي السائل، فصوب ابنُ منده ما اتفق عليه مسعر، وأبو العميس، مع اختلاف روايتهما، على رواية شعبة، وسمى شكَّ شعبة وهمًا، ولعله أراد: إلغاء تسميته: أبجر، وتخطئتها، إذ إن ابن قانع ترجم في الصحابة لمن اسمه: أبجر بن غالب المزني[1]، وإلا فأحد وجهي شك شعبة هو ما صوبه ابن منده.

وكذا نبه أبو نعيم على هذا الخطأ، فقال: «أبجر المزني، أو: ابن أبجر، وصوابه: غالب بن أبجر»[2].

هذا، ولأجل إتقان شعبة، وتجويده في الحديث، قال أبو زرعة، وعُرض عليه الخلاف فيه عن عبيد: «الصحيح حديث شعبة»[3].

ولا ينفكُّ الحديث عن اضطرابٍ فيه، نظرًا لكثرة الخلاف، وتعدد الأوجه، عن مداره عبيد بن الحسن، وعمَّن دونه، إلا أنه أمكن تخليص أرجح الأوجه عنه، وهو مذهب أبي زرعة الرازي.

وأما البيهقي، فإنه قال في الحديث: «فهذا حديث مختلف في إسناده...، ومثل هذا لا يعارض به الأحاديث الصحيحة التي قد مضت مصرحة بتحريم لحوم الحمر الأهلية»[4].

وقال في موضع: «وأما حديث غالب بن أبجر في الرخصة، فإن إسناده مضطرب...»[5].

والأقوى -والله أعلم- مذهب أبي زرعة الرازي في الحديث، والدراسة السابقة تؤيده.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن عبيد بن الحسن يرويه عن عبدالرحمن بن معقل، عن عبدالرحمن بن بشر، عن ناس من مزينة، أن غالب بن أبجر سأل النبي ﷺ...

وعبيد بن الحسن ثقة، وثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وقال أبو حاتم: «ثقة صدوق»، ونقل ابن عبدالبر الإجماع على أنه ثقة حجة[6].

---

(١) (٦٩/١).

(٢) معرفة الصحابة (٣٦٠/١).

(٣) العلل (١٤٩١).

(٤) السنن الكبير (٣٣٢/٩).

(٥) السنن الصغير (٦٦/٤)، معرفة السنن والآثار (١٠٤/١٤). وتبعه النووي في شرح مسلم (٩٢/١٣).

(٦) تقريب التهذيب (٤٣٦٧)، تهذيب التهذيب (٣٤/٣).

وقد صرح عبيد بسماعه من ابن معقل في رواية الطيالسي، وغندر، وعمرو بن مرزوق، عن شعبة، وإن كان الطيالسي أخطأ في تسمية ابن معقل -كما سبق-.

ورواية شعبة عن الراوي كافية في بيان سماعه من شيخه، كما نص عليه يحيى بن سعيد القطان -وقد سبق نقل كلامه في الحديث التاسع عشر[١]-.

وعبدالرحمن بن معقل هو المزني، أخو عبدالله بن معقل، وهو ثقة، وثقه أبو زرعة الرازي، وذكره ابن حبان في ثقاته[٢].

ولم أجد له سماعًا من عبدالرحمن بن بشر.

ولم أجد في عبدالرحمن بن بشر توثيقًا أو تضعيفًا، إلا أن الخطيب ترجمه في تلخيص المتشابه، فقال: «وعبدالرحمن بن بشر، أراه كوفيًّا، حدَّث عن أناس من أصحاب رسول الله ﷺ، روى عنه عبدالرحمن بن معقل بن مقرن المزني، أخو عبدالله»[٣].

وهذا يدل على جهالته، التي صرح بها ابن حزم، فضعف رواية هذا الحديث، قال: «لأنها من طريق عبدالرحمن بن بشر، وهو مجهول»[٤].

وروى عبدالرحمن، عن أناس من مزينة من أصحاب النبي ﷺ، وجاء في رواية مسعر، عن عبيد بن الحسن، تعيينهم بعبدالله بن عمرو بن لؤيم، على شكٍّ واحتمالٍ في هذا، فإن صح، فابن لؤيم صحابي -كما سبق-، وإلا فقد وُصفوا بالصحبة في الرواية عنهم.

ورواه عبدالرحمن بن بشر عنهم بصيغة -في رواية غندر، عن شعبة، عن عبيد-: «أنهم حدثوا...»، وهذه ليست صيغة صريحة في السماع، بل هي كما لو قال: «حدَّث فلان»، وهي صيغة محتملة، ولذا جاءت في الروايات الأخرى معنعنة.

والصحبة إن ثبتت لهم، فهي تنفي الإشكال عن روايتهم القصة بين غالب بن أبجر، وبين النبي ﷺ، مباشرة، لأنهم إما حضروها، أو هي من مراسيل الصحابة.

وعليه، فإسناد الحديث ضعيف، لجهالة عبدالرحمن بن بشر، وعدم العلم بحال سماع عبدالرحمن بن معقل منه.

---

(١) (ص٣٢٧).

(٢) تقريب التهذيب (٤٠١٢)، تهذيب التهذيب (٢/٥٥٤).

(٣) (٢٠٦/١).

(٤) المحلى (٤٠٧/٧).

ولذا قال الخطابي: «وأما قوله: «إنما حرمتها من أجل جوال القرية»، فإن الجوال هي التي تأكل العذره، وهي الجلة، إلا أن هذا **لا يثبت**، وقد ثبت أنه إنما نهى عن لحومها لأنها رجس»(١).

وقال ابن عبدالبر: «ومعلوم أن النهي عن أكل كل ذي ناب من السباع أعم وأظهر عند العلماء، لأنه قد قيل في الحمر: إنما نهي منها عن الجلالة، وقال لبعض من سأله عنها: «كل من سمين مالك»، فلم يلتفت العلماء إلى مثل هذه الآثار، لضعف مخارجها وطرقها، مع ثبوت النهي عن أكلها جملة...»(٢).

وضعفه ابن حزم بجهالة بعض رواته، لكنه لم يحرر أكثرهم(٣).

وقال العلائي: «وقد جاء في إباحتها حديثان: أخرج أبو داود في السنن أحدهما من رواية غالب بن أبجر، وكل منهما ضعيف، مضطرب، لا يحتج به لو انفرد، فكيف مع معارضته الروايات المتواترة»(٤).

وقد سبق نفي أن يكون للاضطراب أثر قوي في ضعف الحديث، لكنه مؤثر فيه، مع جهالة راويه.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

استغرب ابن أبي خيثمة رواية شريك، عن منصور، عن عبيد بن الحسن، من جهتين:

١- قوله في اسم الصحابي: غالب بن ذيخ، قال: «وقد اتفق مسعر، وشعبة، على: غالب بن الأبجر».

فأيَّد ابنُ أبي خيثمة هذا باتفاق الثقات عن عبيد بن الحسن على خلاف ما رواه منصور، لكنه لم يحمِّل منصورًا الخطأ، بل حمَّله الراوي عنه، وهو شريك، فهي تخطئة لشريك من جهة المتابعات القاصرة، وحكم بعدم ثبوت ما رواه عن منصور.

وقد تأيد هذا بأن شريكًا خولف عن منصور، حيث خالفه إسرائيل، فرواه عن منصور، به، وسمى الصحابي: غالب بن أبجر، على الصواب، وإسرائيل أثبت من شريك.

ووافق ابنَ أبي خيثمة على ذلك: الدارقطني، وابن عبدالبر، والخطيب البغدادي.

---

(١) معالم السنن (٤/٢٥٠).

(٢) الاستذكار (١٥/٣١٦).

(٣) المحلى (٧/٤٠٧).

(٤) الأربعين المغنية بعيون فنونها عن المعين (ص٣٦٢).

٢- استغرب ابن أبي خيثمة في رواية شريك، عن منصور، أيضًا: ما عبَّر عنه بقوله: «ونقص من الإسناد: ابنَ معقل، و: رجال من مزينة».

والتعبير بالنقص يشير إلى أنه يرى أن الصواب تمام الإسناد، وأن النقص تقصير ممن نقص، وقد اتفق مسعر، وشعبة، على تمامه بذكر هاتين الطبقتين.

وقد وافق ابنَ أبي خيثمة على ترجيح تمام الإسناد، وهو رواية شعبة: أبو زرعة، وأبو حاتم، الرازيان.

الحديث الثالث والثلاثون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٥٠٠-٥٠١):

(٢٠٥٢) فضالة الليثي:

٢٠٥٣- حدثنا يحيى بن معين، قال: نا -والله- هشيم، قال: نا داود بن أبي هند، قال: حدثني أبو حرب بن أبي الأسود، عن فضالة الليثي، قال: أتيت النبيَّ ﷺ، فأسلمت، وعلمني، حتى علمني الصلوات الخمس في مواقيتهن... ثم ذكر الحديث.

كذا قال: عن أبي حرب، عن فضالة.

٢٠٥٤- وزاد عليه خالد الطحان في الإسناد: عبدَالله بنَ فضالة:

٢٠٥٥- حدثنا عمرو بن عون، قال: أنا خالد بن عبدالله، عن داود، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن عبدالله بن فضالة، عن أبيه، قال: علمني النبي ﷺ، فكان فيما علمني: أن «حافظ على الصلوات الخمس...»، ثم ذكر الحديث.

❑ التخريج:

الوجه الأول: داود بن أبي هند، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن فضالة:

* أخرجه أبو زرعة الدمشقي في الفوائد المعللة (١٦٧)،

وأبو منصور يحيى بن أحمد بن زياد الشيباني في جزء فيه أحاديث يحيى بن معين (١٦) -ومن طريقه الحاكم (١/١٩٩)(١)-،

والحاكم (١/٢٠) من طريق العباس بن محمد الدوري،

ثلاثتهم (أبو زرعة، وأبو منصور الشيباني، والدوري) عن **يحيى بن معين**، به، بنحوه تامًّا.

* وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٧/٧٩)،

وأحمد (١٩٠٢٤) عن سريج بن النعمان،

والبخاري في التاريخ الكبير (٥/١٧٠) عن عبدالرحمن بن واقد،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩٩٧)، والحاكم (١/٢٠)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (عقب ٥٦٥٣)، من طريق سعيد بن منصور،

---

(١) قرن الحاكم روايته برواية خالد بن عبدالله، عن داود، بذكر عبدالله بن فضالة في الإسناد، فحمل روايته على روايته، وهي في جزئه بإسقاط عبدالله بن فضالة.

وابن حبان (١٧٤١) من طريق زكريا بن يحيى،

والحاكم (٢٠/١) من طريق سعيد بن سليمان الواسطي سعدويه،

ستتهم (ابن سعد، وسريج، وابن واقد، وسعيد بن منصور، وزكريا، وسعدويه) عن **هشيم**، به، بنحوه، تامًّا.

الوجه الثاني: داود بن أبي هند، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن عبدالله بن فضالة، عن أبيه فضالة:

* أخرجه أبو داود (٤٢٨) -ومن طريقه الخطابي في غريب الحديث (١٨٦/١)-،

وابن قتيبة في غريب الحديث (١٧٩/١) عن أحمد بن الخليل،

ويعقوب الفسوي في المعرفة والتاريخ (٣٤١/١) -ومن طريقه البيهقي (٤٦٦/١)-،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩٩٦) عن فهد بن سليمان،

وابن قانع في معجم الصحابة (٣٢٥/٢) عن محمد بن عيسى بن السكن،

والطبراني (٣١٩/١٨) -ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٦٥٣)، والمزي في تهذيب الكمال (٤٣٢/١٥)-، والحاكم (٦٢٨/٣)، من طريق علي بن عبدالعزيز،

وزكي الدين البرزالي في سلوك طريق السلف في ذكر مشايخ عبد الحق بن خلف (١٠)، وابن حجر في الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع (٣١)، من طريق أبي حاتم الرازي،

سبعتهم (أبو داود، وأحمد بن الخليل، ويعقوب الفسوي، وفهد، وابن السكن، وعلي بن عبدالعزيز، وأبو حاتم) عن **عمرو بن عون**، به، بنحوه، تامًّا.

* وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٩٣٩) عن محمد بن خالد بن عبدالله،

ومحمد بن نصر المروزي في الوتر (ص٢٧١/مختصره)، وابن قانع (٣٢٥/٢)، والحاكم (٢٠/١، ١٩٩)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٦٥٣)، من طريق وهب بن بقية،

وابن جرير الطبري في المنتخب من ذيل المذيل (٥٦٥/١١)، وابن حبان (١٧٤٢) عن عبدالله بن قحطبة، والحاكم (٢٠/١) من طريق الحسين بن محمد بن زياد، ثلاثتهم (ابن جرير، وابن قحطبة، والحسين بن محمد بن زياد) عن إسحاق بن شاهين الواسطي،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩٩٦) من طريق الحسن بن علي الواسطي،

أربعتهم (محمد بن خالد، ووهب، وإسحاق بن شاهين، والحسن بن علي) عن **خالد بن عبدالله**، به، بنحوه، تامًّا.

إلا أن عبدالله بن قحطبة أسقط أبا حرب بنَ أبي الأسود في روايته عن إسحاق بن شاهين.

* وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٥/١٧٠، ٧/١٢٤) من طريق زهير بن إسحاق،

والبخاري في التاريخ (٥/١٧٠) عن قيس بن حفص، وابن جرير الطبري في تاريخه (١١/٥٦٥)، وابن قانع (٢/٣٢٦)، والرامهرمزي في أمثال الحديث (ص١٥٧)، وبشرويه بن محمد في حديثه (٦٦/مخطوط)، من طريق الحسن بن قزعة، كلاهما (قيس بن حفص، والحسن بن قزعة) عن مسلمة بن علقمة،

وابن البختري في السادس عشر من حديثه (١٨/المنتقى منه/ضمن مجموع مصنفاته) -ومن طريقه البيهقي (١/٤٦٦)- من طريق علي بن عاصم،

والرامهرمزي في أمثال الحديث (ص١٥٨) من طريق عمرو بن الحصين، عن فضيل بن سليمان،

أربعتهم (زهير، ومسلمة، وعلي بن عاصم، وفضيل) عن **داود بن أبي هند**، به، بنحوه، تامًّا.

إلا أن مسلمة -في رواية قيس بن حفص، عنه- أسقط فضالة، فجعله من رواية عبدالله بن فضالة، عن النبي ﷺ.

❑ دراسة الأسانيد:

تبين من التخريج أن الحديث يرويه داود بن أبي هند، واختُلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: داود بن أبي هند، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن فضالة:

ورواه عنه: هشيم.

الوجه الثاني: داود بن أبي هند، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن عبدالله بن فضالة، عن أبيه فضالة:

ورواه عنه: خالد بن عبدالله الطحان -من رواية عمرو بن عون، ومحمد بن خالد بن عبدالله، ووهب بن بقية، وإسحاق بن شاهين (في قول ابن جرير الطبري، والحسين بن محمد

بن زياد، عنه)، والحسن بن علي الواسطي، عنه-، وزهير بن إسحاق، ومسلمة بن علقمة -من رواية الحسن بن قزعة، عنه-، وعلي بن عاصم، وفضيل بن سليمان.

الوجه الثالث: داود بن أبي هند، عن عبدالله بن فضالة، عن أبيه فضالة:

ورواه عنه: إسحاق بن شاهين -من رواية عبدالله بن قحطبة، عنه-.

الوجه الرابع: داود بن أبي هند، عن عبدالله بن فضالة، عن النبي ﷺ، بإسقاط فضالة:

ورواه عنه: مسلمة بن علقمة -من رواية قيس بن حفص، عنه-.

والعرض السابق يبين أنه وقع اختلافان على راويين دون داود، ثم اختُلف عنه:

أولًا: الخلاف عمَّن دون داود بن أبي هند:

١- إسحاق بن شاهين:

اختُلف عنه في روايته عن خالد بن عبدالله، عن داود:

* فرواه ابن جرير الطبري، والحسين بن محمد بن زياد، عنه، عن خالد، عن داود، عن أبي حرب، عن ابن فضالة، عن أبيه.

* ورواه عبدالله بن قحطبة، عن إسحاق، به، فأسقط أبا حرب.

وعبدالله بن قحطبة وثقه أبو علي النيسابوري[1]، لكنه خالف اثنين حافظين: ابن جرير، والحسين بن محمد بن زياد[2]، فقد أثبتا أبا حرب في روايتهما.

وأبو حرب هو مَخرج الحديث في كافة رواياته، ولم يسقط إلا في هذه الرواية، مما يدل على خطأ راويها.

وقد اعتمد ابن حبان على رواية ابن قحطبة، فقال: «سمع داود بن أبي هند هذا الخبر من أبي حرب بن أبي الأسود، ومن عبدالله بن فضالة، عن فضالة، وأدى كلَّ خبرٍ بلفظه، فالطريقان جميعًا محفوظان»[3]. وهذا فيه نظر ظاهر، يتبين بما سبق[4].

---

(١) نقله عنه الحاكم في مستدركه (٢٦٧/١)، وأفاده د. يحيى الشهري في رسالته: زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة (١٥٢٠/٣)، وقد روى ابن حبان في صحيحه عن ابن قحطبة في ستين موضعًا، وعادته ألا يروي في الصحيح إلا عن ثقات شيوخه، كما بينه الباحث في الرسالة المذكورة آنفًا (١٦٣/١).

(٢) ابن جرير إمام مشهور، وانظر في الحسين بن محمد بن زياد: تقريب التهذيب (١٣٤٨).

(٣) صحيح ابن حبان (٣٦/٥).

(٤) وانتقد ابنَ حبان في ذلك: العلائيُّ في جامع التحصيل (ص١٣٣)، وابنُ حجر في إتحاف المهرة (٦٦٧/١٢).

٢- مسلمة بن علقمة:

* رواه عنه الحسن بن قزعة، عن داود، عن أبي حرب، عن ابن فضالة، عن أبيه.

* ورواه قيس بن حفص، عن مسلمة، به، فأسقط فضالة.

والحسن بن قزعة صدوق[١]، وقيس بن حفص أحسن حالًا منه، إلا أن ابن حبان ذكر أنه يُغرب[٢]، وهذه الرواية من غرائبه، فإن عامة الروايات عن داود على ذكر فضالة، مع اختلاف رواتها في ذكر ابنه عبدالله وإسقاطه.

ومسلمة بن علقمة نفسُه صدوق له أوهام، وقد قوَّى بعضُ الأئمة حديثَه عن داود خاصة، لكن ذكر بعضهم أن له مناكير عنه[٣]، فيحتمل أنه تردد فيه ولم يضبط.

قال أبو حاتم في ترجمة عبدالله بن فضالة: «واختلف عنه في إتيانه النبيَّ ﷺ، فروى مسلمة بن علقمة، عن داود بن أبي هند، عن أبي حرب، عن عبدالله بن فضالة أنه أتى النبي ﷺ...، ورواه خالد الواسطي، وزهير بن إسحاق، عن داود، عن أبي حرب، عن عبدالله بن فضالة، عن أبيه، أنه أتى النبيَّ ﷺ، وهو أصح»[٤]، واستفاده منه ابن عبدالبر[٥].

وهذا من أبي حاتم -فيما يظهر- تغليطٌ لمسلمة بن علقمة في إسقاط فضالة، لكن لعل الأصح عنه: ما وافقه عليه غيرُه، مِن ذكر فضالة فيه.

ثانيًا: الخلاف عن داود بن أبي هند:

تلخص مما سبق أن أصحابه اختلفوا عنه:

* فرواه هشيم، عن داود، عن أبي حرب، عن فضالة.

* ورواه خالد بن عبدالله الطحان، وزهير بن إسحاق، ومسلمة بن علقمة -في الأرجح عنه-، وعلي بن عاصم، وفضيل بن سليمان، عن داود، عن أبي حرب، عن عبدالله بن فضالة، عن أبيه.

---

(١) تقريب التهذيب (١٢٧٨).

(٢) قال ابن حجر في تقريب التهذيب (٥٥٦٩): «ثقة له أفراد». وانظر: تهذيب التهذيب (٣/٤٤٦).

(٣) تقريب التهذيب (٦٦٦١)، تهذيب التهذيب (٤/٧٦).

(٤) الجرح والتعديل (٥/١٣٥).

(٥) الاستيعاب (٣/٩٦٢).

وقد استغرب ابن أبي خيثمة رواية هشيم، وأشار إلى ترجيح الرواية الأخرى، فقال عقب رواية هشيم: «كذا قال: عن أبي حرب، عن فضالة، وزاد عليه خالد الطحان في الإسناد: عبدَالله بن فضالة».

ويظهر أن ابن أبي خيثمة يعتمد في هذه الإشارة: كون خالد الطحان ثقة ثبتًا[١]، والزيادة من مثله مقبولة، فلذا قبلها منه.

وذكر ابن أبي حاتم لأبيه رواية هشيم، فرواية خالد بن عبدالله، فقال أبو حاتم: «حديث خالد أصح عندي»[٢].

ويظهر أن أبا زرعة الدمشقي يستغرب رواية هشيم أيضًا، حيث أخرجها في فوائده المعللة.

وهذا يؤيده:

أن هشيمًا انفرد بإسقاط ابن فضالة، مقابل جماعة.

وأن الإسقاط تقصير من راويه، بخلاف التجويد الذي يفتقر إلى مزيد ضبط، وقد اتفق عليه جماعة، وإن كانوا دون هشيم في الحفظ، إلا خالد بن عبدالله، فإنه ثقة ثبت -كما سلف-، بل قال أحمد: «هو أحب إلينا من هشيم»[٣].

هذا، وقد قال الحاكم عقب رواية هشيم: «وقد خولف هشيم بن بشير في هذا الإسناد عن داود بن أبي هند خلافًا لا يضر الحديث، بل يزيده تأكيدًا»، ثم أسند رواية خالد، فقال: «وأبو حرب بن أبي الأسود الديلي تابعي كبير، عنده عن أكابر الصحابة، لا يقصر سماعه عن فضالة بن عبيد الليثي، فإن هشيم بن بشير حافظٌ معروف بالحفظ، وخالد بن عبدالله الواسطي صاحب كتاب، وهذا في الجملة كما خرج مسلم في كتاب الإيمان حديث شعبة، عن عثمان بن عبدالله بن موهب، وبعده عن محمد بن عثمان، عن أبيه»[٤].

وهذا من الحاكم مصيرٌ إلى ترجيح الوجهين: بذكر ابن فضالة، وبإسقاطه.

وقد اعتمد الحاكم على قرينة حفظ هشيم، وكتاب خالد، في تصحيح روايتيهما جميعًا.

ويردُّ هذا:

---

(١) تقريب التهذيب (١٦٤٧).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٢٩٦).

(٣) تهذيب التهذيب (٥٢٣/١).

(٤) المستدرك (٢٠/١).

أن خالدًا توبع فيه على ذكر عبدالله بن فضالة، فليست المقابلة بينه وبين هشيم فحسب.

وأن إدخال الواسطة قرينةٌ قوية على الانقطاع في الروايات، وقد استعملها الأئمة كثيرًا، ومبنى التعليل على غلبة الظن.

وأن الحكم بصحة الوجهين إنما يكون في حال تكافئهما وقوتهما، وقيام القرائن على صحتهما، والأقوى في هذا الحديث رواية خالد ومن معه، وقد سبق ذكر قرائن ذلك.

قال العلائي: «وحاصل الأمر: أن الراوي متى قال: (عن فلان)، ثم أدخل بينه وبينه في ذلك الخبر واسطة، فالظاهر أنه لو كان عنده عن الأعلى لم يُدخل الواسطة، إذ لا فائدة في ذلك، وتكون الرواية الأولى مرسلة إذا لم يعرف الراوي بالتدليس...، وأما ما يسلكه جماعة من الفقهاء من احتمال أن يكون رواه عن الواسطة، ثم تذكر أنه سمعه من الأعلى، فهو مقابَلٌ بمثله، بل هذا أولى، وهو أن يكون رواه عن الأعلى جريًا على عادته، ثم تذكر أن بينه وبينه فيه آخر، فرواه كذلك، والمتبع في التعليل إنما هو غلبة الظن»[1].

وأما ما نقل الحاكم عن مسلم، فليس كما ذكر، بل أخرجه من طريق شعبة، عن عثمان بن عبدالله بن موهب وأبيه، معًا، عن شيخهما[2]، ومع ذلك فلا يمنع تخريج مثل هذا في الصحيح، إذا قامت القرائن على صحة الوجهين -كما مرّ-.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن داود بن أبي هند يرويه عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن عبدالله بن فضالة، عن أبيه.

وداود ثقة متقن[3]، وصرح بسماعه من أبي حرب في رواية هشيم عنه.

وأبو حرب ثقة[4]، إلا أني لم أجد له سماعًا من عبدالله بن فضالة.

---

(١) جامع التحصيل (ص١٣١).

(٢) صحيح مسلم (١٣)، وقد تعقب ابنُ حجر الحاكم، فقال في إتحاف المهرة (٦٦٨/١٢): «كذا قال، وإنما أخرجه مسلم عن شعبة، عن عثمان، وعن شعبة، عن محمد بن عثمان وأبيه، فينظر»، ولم أجده في الصحيح بهذه الصفة، بل إنما أخرج مسلم رواية شعبة، عن الشيخين معًا، فحسب.

(٣) تقريب التهذيب (١٨١٧).

(٤) تقريب التهذيب (٨٠٤٢).

وقد قيل إن لعبدالله بن فضالة رؤية، وورد عنه أنه قال: «وُلدت في الجاهلية، فعقَّ أبي عني بفرس»[(١)]، قال أبو حاتم: «وهو إسناد مضطرب، مشايخ مجاهيل»[(٢)]، وقال ابن عبدالبر: «وهو إسناد ليس بالقائم»[(٣)]، ونفى ابنُ منده، وأبو نعيم، الصحبةَ عنه[(٤)].

والأرجح أنه تابعي، لعدم ثبوت ما يصرح بكونه ولد في الجاهلية، ولا ما يفيد بقدومه على النبي ﷺ، وهو رواية قيس بن حفص، عن مسلمة بن علقمة، التي سبق بيان أمرها.

ومع ذلك، فيحتمل ألَّا يضر عدمُ ورود ما يبين حاله، مع معرفة عينه، لقِدَم طبقته في التابعين، واغتفار الجهالة اليسيرة في أحوالهم.

ولم أجد في طرق الحديث تصريحًا له بالسماع من أبيه.

وعليه، فالأظهر التوقف في صحة هذا الإسناد، لعدم ثبوت السماع في طبقتين من طبقاته، وإن كان صححه ابن حبان والحاكم.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

استغرب ابن أبي خيثمة رواية هشيم التي أسقط فيها عبدَالله بن فضالة، وأشار إلى ترجيح رواية خالد بن عبدالله الطحان عليها.

ويظهر أنه اعتمد على أن خالدًا ثقة ثبت، والزيادة من مثله مقبولة.

وأيده من القرائن: أن خالدًا توبع على ذكر ابن فضالة، وأن إسقاطه تقصير لا يؤثر في تجويد من أتم الإسناد، فذكر ابن فضالة فيه.

ووافق ابنَ أبي خيثمة عليه: أبو حاتم الرازي، وأشار إليه أبو زرعة الدمشقي.

---

(١) التاريخ الكبير (١٧٠/٥).

(٢) الجرح والتعديل (١٣٥/٥).

(٣) الاستيعاب (٩٦٢/٣).

(٤) تهذيب التهذيب (٤٠٣/٢).

الحديث الرابع والثلاثون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (٥٠٣/١):

(٢٠٦٧) وفرات بن حيان العجلي، من بكر بن وائل:

حدثنا أبي، قال: نا بشر بن السري، قال: نا سفيان، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن فرات بن حيان، أن النبي ﷺ أمر بقتله، وكان عينًا لأبي سفيان وحليفًا، فمرَّ بحلقة من الأنصار، فقال: إني مسلم، فقالوا: يا رسول الله، يزعم أنه مسلم؟ فقال رسول الله ﷺ: «ألا إن منكم رجالًا نكلهم إلى إيمانهم، منهم فرات بن حيان».

كذا قال: حارثة، عن فرات.

٢٠٦٨- فحدثنا جبارة بن مغلس، قال: نا شريك، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن علي، أن النبي ﷺ أتي بفرات بن حيان عين المشركين...، فذكر نحوه.

❑ التخريج:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن فرات بن حيان:

* أخرجه عبدالله بن أحمد في زوائده على مسند أبيه (١٨٩٦٥) عن **أبي خيثمة**، به، بمثله.

* وأخرجه أحمد (١٨٩٦٥)، والبخاري في التاريخ الكبير (١٢٨/٧)، عن علي بن المديني،

* وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٦٦٧) من طريق حميد بن الربيع بن حيان،

كلاهما (ابن المديني، وحميد) عن **بشر بن السري**، به، بنحوه.

* وأخرجه عبدالرزاق (٩٣٩٦)،

وأبو داود (٢٦٥٢)، وابن الجارود (١٠٥٨)، وابن المنذر في الأوسط (٩٦٧١/الفلاح)، والنجاد في أماليه برواية ابن بشران (٤٩/مخطوط)، والطبراني (٣٢٢/١٨) -ومن طريقه أبو نعيم في حلية الأولياء (١٨/٢)، ومعرفة الصحابة (٥٦٦٧)، والمزي في تهذيب الكمال (١٤٨/٢٣)-، والحاكم (١١٥/٢، ٣٦٦/٤) -وعنه البيهقي (١٩٧/٨)-، والبيهقي (١٤٧/٩)، من طريق محمد بن محبب أبي همام الدلال،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٦٦٢)، وابن الأعرابي في معجمه (١١٦٢)، والبيهقي (١٩٧/٨)، والضياء في المنتقى من مسموعات مرو (٧٥٣/مخطوط)، من طريق إسماعيل بن عبدالملك،

وابن الأعرابي في معجمه (١١٦٢)، وابن قانع في معجم الصحابة (٣٢٤/٢)، من طريق عباد بن موسى القرشي الأزرق،

أربعتهم (عبدالرزاق، وأبو همام الدلال، وإسماعيل، وعباد) عن **الثوري**، به، بنحوه، تامًّا.

إلا أن عبدالرزاق شك في شيخه فيه، فقال: عن الثوري، وإسرائيل، أو أحدهما، عن أبي إسحاق.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن علي:

* أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٦/٥) عن علي بن سعيد، عن **جبارة**، به، بمثله، تامًّا.

* وأخرجه البزار (٧٢٢) عن أحمد بن يحيى الصوفي، عن ضرار بن صرد، عن يحيى بن اليمان، عن سفيان الثوري،

وابن عقدة -كما نقل ابن حجر في الإصابة (٢٧٣/٥)- من طريق زكريا بن أبي زائدة،

كلاهما (الثوري، وزكريا) عن **أبي إسحاق**، به، بنحوه، تامًّا.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن بعض أصحاب النبي ﷺ:

* أخرجه أحمد (١٦٥٩٣، ٢٣١٨٢) عن يحيى بن آدم، عن إسرائيل بن يونس، عن **أبي إسحاق**، به، بنحوه، تامًّا.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن النبي ﷺ:

* أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١٦٨٨) من طريق الجراح بن مليح،

والبيهقي (١٩٧/٨) من طريق الحجاج بن أرطاة،

وعلقه أبو زرعة الرازي -كما في علل ابن أبي حاتم (٩٩٠)- عن زكريا بن أبي زائدة،

ثلاثتهم (الجراح، والحجاج، وزكريا) عن **أبي إسحاق**، به،

واختصر الجراح إسناده ومتنه فقال: أن النبي ﷺ قال: «إن منكم من وكل إلى إيمانه، منهم فرات بن حيان».

وقال الحجاج: أن فرات بن حيان ارتد على عهد رسول الله ﷺ، فأتي به رسول الله ﷺ، فأراد قتله، فشهد شهادة الحق، فخلى عنه، وحسن إسلامه.

وقال زكريا: عن حارثة بن مضرب، قال: أتي النبي ﷺ بفرات بن حيان...

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن عدي بن حاتم:

* أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال (٦٨٠) -وعنه البلاذري في فتوح البلدان (ص١٢٧)-، وحميد بن زنجويه في الأموال (١٠١٤)، كلاهما (أبو عبيد، وحميد) عن أبي أيوب سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي، عن سعيد بن يحيى سعدان، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٦٦٦) من طريق محمد بن عبدالله الحضرمي مطين، وعلقه بعقبه عن إبراهيم بن فهد، كلاهما (مطين، وابن فهد) عن ضرار بن صرد، عن علي بن هاشم، كلاهما (سعدان، وعلي بن هاشم) عن صدقة بن أبي عمران، عن **أبي إسحاق**، به،

ولفظ سعدان مختصر: أن رسول الله ﷺ أقطع فرات بن حيان العجلي أرضًا باليمامة.

وقال علي بن هاشم: أن فرات بن حيان العجلي أسلم، فحسن إسلامه، وفقه في الدين، وكرم على النبي ﷺ، فأقطعه أرضًا باليمامة تغل أربعة آلاف ومائتين.

إلا أن عديًّا سَقَط في رواية حميد بن زنجويه، عن أبي أيوب الدمشقي، عن سعدان،

وقال مطين، عن ضرار، عن علي بن هاشم، عن صدقة: عن أبي إسحاق، عن حاتم، أن فرات بن حيان...

❑ دراسة الأسانيد:

تبين من التخريج أن الحديث رواه أبو إسحاق السبيعي، واختُلف عنه:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن فرات بن حيان:

ورواه عنه: سفيان الثوري -من رواية بشر بن السري، وعبدالرزاق (على شك)، ومحمد بن حبب أبو همام الدلال، وإسماعيل بن عبدالملك القرشي، وعباد بن موسى، عنه-.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن علي:

ورواه عنه: شريك بن عبدالله، وسفيان الثوري -من رواية يحيى بن اليمان، عنه-، وزكريا بن أبي زائدة -فيما أخرجه ابن عقدة من طريقه-.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن بعض أصحاب النبي ﷺ:

ورواه عنه: إسرائيل بن يونس.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن النبي ﷺ:

ورواه عنه: الجراح بن مليح، والحجاج بن أرطاة، وزكريا بن أبي زائدة -فيما علقه أبو

زرعة الرازي عنه-.

الوجه الخامس: أبو إسحاق، عن عدي بن حاتم -أو: عن حاتم-:

ورواه عنه: صدقة بن أبي عمران.

وتبين من التخريج أنه وقع دون أبي إسحاق بعض الاختلافات:

أولًا: الخلاف عمَّن دون أبي إسحاق:

١- سفيان الثوري:

اختُلف عنه:

* فرواه بشر بن السري، وعبدالرزاق -شاكًّا في روايته-، وأبو همام الدلال، وإسماعيل بن عبدالملك القرشي، وعباد بن موسى، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن فرات بن حيان.

* ورواه يحيى بن اليمان، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن حارثة، عن علي.

ورواية يحيى بن اليمان جاءت من طريق ضرار بن صرد، عنه، قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه بهذا الإسناد عن علي، إلا ضرار بن صرد، عن يحيى بن اليمان»(١).

وضرار ضعيف جدًّا -كما مرَّ في الحديث الخامس عشر(٢)-، ويحيى بن اليمان نفسُه صدوق يخطئ كثيرًا، وروايته عن الثوري خاصة أضعف من غيرها -كما مرَّ في الحديث الرابع والعشرين(٣)-.

فهذا الوجه عن الثوري منكر، والمحفوظ الأول، وهو رواية بشر بن السري، وهو ثقة متقن(٤)، وأبو همام الدلال، وهو ثقة(٥)، وعباد بن موسى القرشي، وهو ثقة أيضًا(٦)، وإسماعيل بن عبدالملك، وهذا ذكره ابن حبان في الثقات(٧).

---

(١) مسند البزار (٢/٢٩٩).

(٢) (ص٢٧٠).

(٣) (ص٤٢٨).

(٤) تقريب التهذيب (٦٨٧).

(٥) تقريب التهذيب (٦٢٦٥).

(٦) لم يذكر ابن حجر له رتبة في تقريب التهذيب (٣١٤٧)، وهو مذكور في كتب رجال الستة تمييزًا، وقد جاء توثيقه في إسناد لأبي العباس الأصم، عن الصاغاني: حدثنا عباد بن موسى، وكان ثقة. انظر: تهذيب التهذيب (٢/٢٨٣).

(٧) (٨/٩٧)، ولقَّبه بالمقرئ، وقد ترجم ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/١٨٨) لإسماعيل بن عبدالملك، ولقَّبه =

وتابعهم عبدالرزاق، لولا أنه شك في شيخه، فقال: «عن الثوري، وإسرائيل، أو أحدهما، عن أبي إسحاق»، والذي يظهر أن شيخه في هذه الرواية هو الثوري، لأن الحديث جاء عن إسرائيل من طريق أخرى على وجه آخر -كما تبين في التخريج والعرض-.

٢- زكريا بن أبي زائدة:

* أخرجه أبو العباس ابن عقدة عن محمد بن عبدالله بن عتبة، عن موسى بن زياد، عن عبدالرحيم بن سليمان، عن زكريا، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن علي.

* وقد علَّقه أبو زرعة الرازي عن زكريا، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، قال: أُتي النبي ﷺ بفرات بن حيان.

ورواية ابن عقدة نقلها ابن حجر في الإصابة، ولم أجدها في موضع آخر، ولم أعرف شيخ ابن عقدة، ولا شيخه، ولم أجد لهما ترجمة ولا ذكرًا في شيوخ ابن عقدة، وتلاميذ عبدالرحيم بن سليمان.

وابن عقدة نفسه فيه كلام كثير، واتهم بالكذب، ودافع عنه الدارقطني، لكنه ذكر أنه كان يكثر من رواية المناكير[1].

وهذه الرواية التي أسندها من طريق زكريا بن أبي زائدة ضعيفة غير معتمدة، والأولى بالاعتماد ما جزم به أبو زرعة الرازي -وهو أقدم طبقة، وأقرب إلى زكريا- من أن زكريا رواه عن أبي إسحاق، على الوجه المذكور.

ومما يشير إلى ذلك أيضًا: أن البزار ذكر رواية ضرار بن صرد، عن يحيى بن اليمان، عن الثوري، على هذا الوجه، وقال -كما سبق-: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه بهذا الإسناد عن علي، إلا ضرار بن صرد، عن يحيى بن اليمان»، وفي هذه الكلمة إشارة إلى عدم ثبوت ما عدا هذه الرواية مما ذُكر فيه عليّ -رضي الله عنه-، أو عدم بلوغها البزارَ وهو في طبقة متقدمة، وكل هذا يؤكد ضعف رواية زكريا على هذا الوجه.

=

بالزئبقي البناني، وذكر روايته عن الثوري وغيره، ونقل قوله أبيه فيه: «صدوق»، ويحتمل أنه هو، لولا أن الأول نُسب في الروايات قرشيًّا، والله أعلم.

(١) لسان الميزان (٦٠٣/١).

٣- صدقة بن أبي عمران:

رواه أبو أيوب الدمشقي سليمان بن عبدالرحمن، عن سعدان بن يحيى، عن صدقة، واختُلف عن أبي أيوب:

* فرواه أبو عبيد، عنه، عن سعدان، عن صدقة، عن أبي إسحاق، عن عدي.

* ورواه ابن زنجويه، عنه، عن سعدان، عن صدقة، عن أبي إسحاق، بإسقاط عدي.

ورواية أبي عبيد مجوَّدة، وهو حافظ إمام، وقد يكون حذف عديٍّ سقطًا لا إسقاطًا، أو هو من شيخهما سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي، فإنه صدوق يخطئ[١].

وقد توبع سعدان عليه عن صدقة، حيث رواه علي بن هاشم، عنه، به، من رواية ضرار بن صرد، عنه، لكن اختُلف عن ضرار:

* فرواه محمد بن عبدالله الحضرمي مطين، عنه، عن علي بن هاشم، عن صدقة، عن أبي إسحاق، عن حاتم.

* ورواه إبراهيم بن فهد، عن ضرار، عن علي، عن صدقة، عن أبي إسحاق، عن عدي بن حاتم.

وقد يكون سقط في بعض الأصول: (عدي بن)، في رواية مطين[٢]، وإلا فهو ثقة حافظ[٣]، وإبراهيم بن فهد ضعيف[٤].

وضرار بن صرد شيخهما نفسُه ضعيف جدًّا، ومع هذا الاختلاف عنه فقد روي الحديث عنه على وجه آخر -كما مرَّ-.

ثانيًا: الخلاف عن أبي إسحاق:

تلخص أنه اختُلف عن أبي إسحاق:

* فرواه الثوري، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن فرات بن حيان.

* ورواه شريك، عن أبي إسحاق، عن حارثة، عن علي.

---

(١) تقريب التهذيب (٢٥٨٨).

(٢) الذي في مخطوط معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/ق١٤٤ب/أحمد الثالث) كالذي في مطبوعته، فقد يكون في أصول أبي نعيم أو غيره.

(٣) تذكرة الحفاظ (٢/٦٦٢).

(٤) لسان الميزان (١/٣٣٣).

* ورواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن حارثة، عن بعض أصحاب النبي ﷺ.

* ورواه الجراح بن مليح، والحجاج بن أرطاة، وزكريا بن أبي زائدة، عن حارثة، مرسلًا.

* ورواه صدقة بن أبي عمران، عن أبي إسحاق، عن عدي بن حاتم.

وقد حكى ابن أبي خيثمة رواية الثوري، وقال: «كذا قال: حارثة، عن فرات»، ثم أسند رواية شريك.

وهذا من ابن أبي خيثمة استغراب لرواية الثوري، لكونها من رواية حارثة، عن صاحب القصة مباشرة، وإشارة إلى تقوية رواية شريك، الذي بيَّن أن حارثة إنما يروي قصة فرات عن علي -رضي الله عنه-، لا أنه يرويها عن فرات نفسه.

وشريك من المقدَّمين في أبي إسحاق السبيعي، مع كونه ضعيفًا في غيره، قال أحمد: «سمع شريك من أبي إسحاق قديمًا، وشريك في أبي إسحاق أثبت من زهير وإسرائيل وزكريا»، وقال: «شريك، عن أبي إسحاق، كان ثبتًا فيه»، وقال: «حسن الرواية عن أبي إسحاق»، وقدَّمه أحمد، وابن معين في أبي إسحاق على إسرائيل[(١)].

وهذا مما يؤيد إشارة ابن أبي خيثمة، خاصةً أن إدخالَ الواسطة، والفصل بين صاحب القصة وراويها، أدلُّ على الضبط.

لكن يشكل على ذلك: أن رواية شريك لم تثبت، فإنما جاءت من طريق جبارة بن المغلس عنه، وهو ضعيف جدًّا -كما مرَّ في الحديث الرابع والعشرين[(٢)]-.

كما أن حارثة بن مضرب كان من المعروفين الأثبات من أصحاب علي[(٣)]، فذِكر علي في الإسناد ضربٌ من سلوك الجادة، والرواية على الوجه المعتاد السابق إلى الألسنة، وسالك الجادة أقرب إلى الوهم والغلط من مخالفها.

ويُقال في هذا أيضًا ما قيل في رواية زكريا بن أبي زائدة السابقة، من أن البزار أخرج رواية ضرار بن صرد، عن يحيى بن اليمان، عن أبي إسحاق، عن حارثة، عن علي، ثم قال: «وهذا

---

(١) انظر: تاريخ ابن معين، برواية الدارمي (ص٥٩)، سؤالات أبي داود لأحمد (ص٣١٠)، العلل ومعرفة الرجال، برواية عبدالله (٢٥١/١)، العلل ومعرفة الرجال، برواية المروذي (ص٤٨)، المعرفة والتاريخ (١٦٨/٢)، الجرح والتعديل (٣٦٦/٤)، ضعفاء العقيلي (١٩٣/٢)، شرح علل الترمذي (٧١٠/٢).

(٢) (ص٤٣٠).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٣٣٦/٣).

الحديث لا نعلم أحدًا رواه بهذا الإسناد عن علي، إلا ضرار بن صرد، عن يحيى بن اليمان»، فهذا يشير إلى عدم ثبوت ما دونها، كرواية شريك هذه.

كما أن ابن عدي أخرج هذا الوجه في ترجمة شريك من الكامل، ما يشير إلى أنه عنده منكر، يُدخِل راويه في الضعفاء، وإن كان الأولى تحميل النكارة جبارة.

فالأظهر -والله أعلم- أن هذه الرواية منكرة شديدة الضعف، ولا يُتسمَّح في تقويتها لبيانها الواسطة، خاصة مع ما سيأتي من حال رواية الثوري.

ولعل ابن أبي خيثمة كان حسن الرأي في شيخه جبارة بن المغلس، لكن يشكل على هذا أنه لم يخرّج عنه في القِطَع الموجودة من تاريخه إلا في هذا الموضع، وموضع آخر تقدَّم[1]، ويشكل عليه أيضًا أن ابن معين، وهو شيخ ابن أبي خيثمة الذي نقل عنه كثيرًا من أقوال الجرح والتعديل، واستفاد منه، كان سيئ الرأي في جبارة، فقد روي عنه تكذيبه -كما مرَّ-.

وأما رواية صدقة بن أبي عمران، بجعله عن عدي بن حاتم، فصدقة صدوق[2]، وحاله في أبي إسحاق لا يقاوم حال أصحابه، وقد خالفوه في ذكر عدي.

ولذا قال أبو زرعة وسئل عن رواية صدقة: «روى زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، قال: أُتي النبي ﷺ بفرات بن حيان...، وهو أصح»[3].

ولم يتبقَّ إذن إلا رواية الثوري، ورواية إسرائيل، ورواية الجراح بن مليح، والحجاج، وزكريا، عن أبي إسحاق.

وبالتأمل، يتبين أن الثوري يوافق الثلاثة الأخيرين في روايتهم، فإنهم جعلوا الرواية من طريق حارثة بن مضرب، مرسلًا عن النبي ﷺ، بصيغ مختلفة صريحة في الإرسال، والثوري حكاها بصيغة محتملة، بيانُ أنها توافقهم كالتالي:

فصيغة رواية الثوري هي: عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن فرات بن حيان، أن النبي ﷺ أمر بقتله، وكان عينًا لأبي سفيان، وحليفًا، فمرَّ بحلقة من الأنصار، فقال: إني مسلم، فقالوا: يا رسول الله، يزعم أنه مسلم؟ فقال رسول الله ﷺ: «ألا إن منكم رجالًا نكلهم

(١) في الحديث السابع من هذا البحث (ص١٣٤).

(٢) تقريب التهذيب (٢٩١٦).

(٣) علل ابن أبي حاتم (٩٩٠).

إلى إيمانهم، منهم: فرات بن حيان».

هذا لفظ رواية بشر بن السري، وللبقية عن الثوري نحوه باختصار وتطويل، لكنهم اتفقوا جميعًا على ذكر ما وقع من فرات، وما قال، بصيغة الغائب: «مرَّ»، «قال».

وهذا يوضِّح جدًّا أن المراد من ذكر فرات بن حيان في الإسناد: حكاية قصته، وما وقع له مع الأنصار، ومع النبي ﷺ، لا الرواية عنه، وإسناد القصة إليه.

ولهذا جاء في أمالي النجاد من طريق أبي همام الدلال، عن الثوري: عن أبي إسحاق، عن حارثة، عن فرات بن حيان، **قال**: وكان رسول الله ﷺ أمر بقتله...، فقوله بعد ذكر فرات: «قال: وكان...» واضح في أن المراد حكاية القصة، وأن حارثة نفسه يقول: وكان رسول الله ﷺ أمر بقتله...، ثم يسوق الحديث.

وعليه، فالثوري موافق للثلاثة الذين جعلوه عن حارثة، مرسلًا، وجميعهم يخالف إسرائيل، الذي رواه عن جده أبي إسحاق، فقال: عن حارثة، عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه: «إن منكم رجالًا...».

وإسرائيل مع تقدُّمه في أبي إسحاق، فإنه سمع منه بأخرة، والثوري أقوى منه فيه على الأرجح -كما مر في الحديثين الرابع، والحادي عشر[١]-، وقد تابعه عددٌ من الرواة أيضًا عن أبي إسحاق.

فرواية الجماعة، وفيهم الثوري، أصحُّ وأقوى.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن أبا إسحاق يرويه عن حارثة بن مضرب، بقصة فرات بن حيان مع النبي ﷺ.

ولم أجد لأبي إسحاق تصريحًا بسماع هذا الحديث من حارثة، وإن كان سمع منه في الجملة، لكن يخفف أثر هذا أنه لم يروِ عن حارثة غير أبي إسحاق[٢]، فالأظهر أنه سمع منه كل ما حدث به عنه.

وحارثة تابعي ثقة[٣].

---

(١) (ص١٠٩، ٢١٩-٢٢٠).

(٢) قاله أحمد، وابن معين، انظر: العلل ومعرفة الرجال، برواية عبدالله (٣/٣٣، ١١٨).

(٣) تقريب التهذيب (١٠٦٣).

وعليه، فالإسناد الراجح صحيح الإسناد إلى حارثة، وهو مرسل، لكون من رواية حارثة عن النبي ﷺ والقصة التي لم يدركها في عهده.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أشار ابن أبي خيثمة إلى تقوية رواية شريك، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن علي بن أبي طالب، بقصة فرات، مستغربًا رواية الثوري بإسقاط علي -رضي الله عنه-.

وتبيَّن في الدراسة أن هذا يؤيده أمران:

أحدهما: أن إدخال الواسطة قرينة على الضبط والحفظ.

ثانيهما: أن شريكًا مقدَّم في أبي إسحاق، وسماعه قديم منه.

لكن هذا متعقب بأن الرواية عن شريك لم تصح عنه أصلًا، وبأن الثوري، وهو أحد أوثق الرواة عن أبي إسحاق، وثلاثةً آخرين، رووه عن أبي إسحاق، بدون ذكر علي -رضي الله عنه-، وبأن رواية حارثة عن علي جادة مسلوكة، وراويها أقرب إلى الوهم.

ورواية الجماعة أصح عن أبي إسحاق.

الحديث الخامس والثلاثون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٥١٧-٥١٩):

(٢١١٧) وكعب بن مرة:

٢١١٨- حدثنا عمرو بن مرزوق، قال: نا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، عن كعب بن مرة -أو: مرة بن كعب-، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «أيما رجل مسلم أعتق رجلًا مسلمًا، كان فكاكه من النار».

كذا قال: عن كعب بن مرة، أو: مرة بن كعب.

٢١١٩- حدثنا أبي، قال: نا جرير، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن كعب بن مرة السلمي، ثم البهزي، قال: سئل النبي ﷺ وأنا عنده...، ثم ذكر نحوه.

كذا قال: سالم بن أبي الجعد، عن كعب بن مرة.

(٢١٢٠/أ) سئل يحيى بن معين عن حديث سالم بن أبي الجعد هذا، عن كعب بن مرة هذا؟ فقال: «مرسل».

(٢١٢٠/ب) نقص منصور من الحديث: شرحبيلَ بنَ السمط. وقال: كعب بن مرة، لم يشك.

وزاد الأعمشُ في الحديث: شرحبيل:

٢١٢١- حدثنا أبي، قال: نا جرير، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، قال: قال لكعب بن مرة: حدثنا عن رسول الله ﷺ، واحذر. قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «من أعتق امرءًا مسلمًا...»، ثم ذكر نحو حديث كعب بن مرة.

(٢١٢٢/أ) سئل يحيى بن معين -وأبي حاضر- عن منصور، والأعمش؟ فقدم منصورًا. فقال أبي: «لا، الأعمش أسند من منصور»، وجعل يعد أحاديثَ اختلفا فيها، فلم أكتبها.

❑ التخريج:

الوجه الأول: سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، عن كعب بن مرة، أو مرة بن كعب:

* أخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث (٨٦٠/٢) عن **عمرو بن مرزوق**، به، بقطعة أخرى من الحديث، وهي قوله في دعاء الاستسقاء: «اللهم اسقنا غيثًا مغيثًا طبقًا غدقًا».

* وأخرجه أبو داود الطيالسي (١٢٩٤، ١٢٩٥) -ومن طريقه ابن شبة في تاريخ المدينة (١٤٤/١)، والبيهقي في السنن الكبير (٢٧٢/١٠)، والدعوات (٥٤٨)-،

وابن أبي شيبة في مسنده (٦١٤) -وعنه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٤٠٨)-، وأحمد (١٨٠٦١، ١٨٠٦٢)، وأبو ذر الهروي في جزء من مسموعاته (١٢٨٠/ضمن الفوائد لابن منده) من طريق محمد بن بشار بندار، ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، وبندار) عن محمد بن جعفر غندر،

وعبد بن حميد (٣٧٢)، وأبو بكر ابن زياد النيسابوري في الزيادات على كتاب المزني (١٣٧)، وابن قانع في معجم الصحابة (٣٧٩/٢)، والطبراني (٣١٨/٢٠)، وقوام السنة في الترغيب والترهيب (٢٢٢٠)، من طريق أبي الوليد هشام بن عبدالملك الطيالسي،

وأبو داود (٣٩٦٧)، وأبو بكر النيسابوري في الزيادات على كتاب المزني (١٣٧) عن أحمد بن منصور، والطبراني في الدعاء (٢١٩١)، والواحدي في الوسيط (١٣٥٦)، من طريق أبي خليفة الفضل بن الحباب، والبيهقي في الكبير (٣٥٥/٣)، والصغير (٧٢٧)، من طريق محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس، أربعتهم (أبو داود، وأحمد بن منصور، وأبو خليفة، وابن الضريس) عن أبي عمر حفص بن عمر الحوضي،

وابن المنذر في الأوسط (٢٢٢٨)، وأبو بكر النيسابوري في الزيادات على كتاب المزني (١٣٧)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٨٢٧)، من طريق يحيى بن أبي بكير[1]،

وابن المنذر في الأوسط (٢٢٢٨) من طريق عفان،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٣/١)، وشرح مشكل الآثار (٧٢٦)، والحاكم (٣٢٨/١)، من طريق وهب بن جرير،

---

(١) تحرف في مطبوعة الزيادات، ومخطوطتها (ق١٣٧ب)، إلى: يحيى بن أبي كثير.

وابن قانع (٣٧٩/٢) من طريق معاذ بن معاذ،

والطبراني في الكبير (٣١٩/٢٠)، والدعاء (٢١٩٢)، من طريق بدل بن المحبر،

والحاكم (٣٢٨/١) من طريق آدم بن أبي إياس،

وبهز بن أسد،

والبيهقي في دلائل النبوة (١٤٥/٦) من طريق شبابة بن سوار،

الاثنا عشر راويًا (أبو داود الطيالسي، وغندر، وأبو الوليد الطيالسي، وأبو عمر الحوضي، وابن أبي بكير، وعفان، ووهب، ومعاذ، وبدل بن المحبر، وآدم، وبهز، وشبابة) عن **شعبة بن الحجاج**، به، مختصرًا ومطولًا، ومَن طوَّله ذكر فيه فقرتين، هما: فضل العتق -وهو ما ذكره ابن أبي خيثمة من لفظ شعبة مختصرًا-، ودعاء الاستسقاء.

إلا أن غندرًا -في رواية ابن أبي شيبة، وبندار، عنه-، وأبو عمر الحوضي -في رواية أحمد بن منصور، عنه-، ويحيى بن أبي بكير، جزموا باسم الصحابي، فجعلاه: كعب بن مرة.

وجزم بهز به، فجعله: مرة بن كعب.

وقال ابن أبي بكير في روايته: عن سالم، أن شرحبيل بن السمط قال لكعب بن مرة...

* وأخرجه الطيالسي (١٢٩٦) -ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٨٢٨)-، وأحمد (١٨٠٦٢) عن محمد بن جعفر غندر، كلاهما (الطيالسي، وغندر) عن شعبة، عن حبيب بن أبي ثابت،

والطبراني في الكبير (٣١٩/٢٠)، والدعاء (٢١٩٢)، من طريق بدل بن المحبر، عن شعبة، عن منصور بن المعتمر،

وقتادة،

ثلاثتهم (حبيب، ومنصور، وقتادة) عن **سالم بن أبي الجعد**، به، بنحوه مختصرًا.

إلا أن حبيبًا قال -في رواية الطيالسي، عن شعبة، عنه-: عن سالم، أن كعب بن مرة، قال للنبي ﷺ: يا رسول الله...

الوجه الثاني: سالم بن أبي الجعد، عن كعب بن مرة:

* أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه (١١٢٤/السفر الثاني) عن **أبيه**، به، ولم يسق متنه.

* وأخرجه عبدالرزاق (٣٩٤٩) -ومن طريقه أحمد (١٨٨٩٦، ١٨٨٩٧)، والطبراني

(٢٠/٣٢٠)-، والسري بن يحيى في حديث الثوري (١٢٧) عن قبيصة، والطبري في تفسيره (٢١٧/٨) من طريق معاوية بن هشام، وابن الأعرابي في معجمه (٧٢٣) من طريق محمد بن شرحبيل بن جعشم، والدارقطني في العلل (٣٤/١٤) من طريق إبراهيم بن خالد، وابن عبدالبر في التمهيد (٥٦/٤) من طريق علي بن زياد، ستتهم (عبدالرزاق، وقبيصة، ومعاوية، ومحمد بن شرحبيل، وإبراهيم بن خالد، وعلي بن زياد) عن سفيان الثوري،

وأحمد (١٨٠٥٩) عن محمد بن جعفر غندر، عن شعبة،

وأحمد بن منيع -كما في إتحاف الخيرة المهرة (١/٥٢٥، ٢/٥٢٥)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٤٠٩)، من طريق شيبان،

وأحمد بن منيع -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٣/٥٢٥)- من طريق إسرائيل بن يونس[١]،

والحارث بن أبي أسامة في مسنده -كما في بغية الباحث (٧٦، ٢١٩)، وإتحاف الخيرة المهرة (٤/٥٢٥)- عن يحيى بن أبي بكير، والنسائي في الكبرى (٤٨٦٠) -وعنه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٧٢٩)- من طريق حسين بن علي، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٧٢٨) من طريق شجاع بن الوليد، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٨٢٩) من طريق معاوية بن عمرو، أربعتهم (ابن أبي بكير، وحسين بن علي، وشجاع، ومعاوية) عن زائدة بن قدامة،

والنسائي في الكبرى (٤٨٦١) -وعنه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٧٣٠)- من طريق مفضل بن مهلهل،

والنسائي في الكبرى (٤٨٦٢) -وعنه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٧٣١)- عن محمد بن منصور، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٢٠١٢) عن سعيد بن عبدالرحمن المخزومي، كلاهما (محمد بن منصور، والمخزومي) عن سفيان بن عيينة،

وابن قانع (٣٧٨/٢)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٣٧٧)، من طريق ورقاء بن عمر،

وعلقه الدارقطني في العلل (٣٤/١٤) عن داود بن عيسى النخعي،

وإبراهيم بن طهمان،

---

(١) وقع في المطبوع: وقال -يعني: ابن منيع-: وثنا أحمد، ثنا أبو إسرائيل، عن منصور...، وهذا وقع فيه قلب وانتقال نظر، وصوابه: وثنا أبو أحمد، ثنا إسرائيل...، فقد روى ابن منيع عن أبي أحمد -وهو الزبيري-، عن إسرائيل، عدة أحاديث، وجاءت على الصواب في إتحاف الخيرة المهرة، انظر مثلًا: (١٣٩٦، ٣٦٤٣، ٢/٤٥٣٩، ٤/٦٣٧٣).

وأبي عوانة الوضاح بن عبدالله اليشكري،

الاثنا عشر راويًا (الثوري، وشعبة، وشيبان، وإسرائيل، وشريك، وزائدة، ومفضل، وابن عيينة، وورقاء، وداود بن عيسى، وابن طهمان، وأبو عوانة) عن **منصور**، به، بنحوه، مطوَّلًا ومختصرًا، ومَن طوَّله ذكر فيه عدة فقرات، هي: فضل جوف الليل الآخر، وفضل العتق، ووقت النهي بعد الفجر والعصر، وفضل الوضوء.

إلا أن الثوري -في رواية عبدالرزاق، وقبيصة، ومحمد بن شرحبيل، وإبراهيم بن خالد، وعلي بن زياد، عنه-، وسفيان بن عيينة -في رواية المخزومي، عنه-، وأبا عوانة، جعلوه عن سالم، عن رجل [من أهل الشام][1]، عن كعب.

وقال شعبة: عن سالم، عن مرة بن كعب، أو كعب بن مرة، قال شعبة: قد حدثني به منصور، وذكر ثلاثة بينه وبين مرة بن كعب، ثم قال بعد: عن منصور، عن سالم، عن مرة، أو عن كعب.

وقال زائدة -في رواية ابن أبي بكير، وحسين بن علي، وشجاع بن الوليد، عنه-: عن سالم، قال: حُدِّثت عن كعب.

وشكَّ داود بن عيسى، وإبراهيم بن طهمان، بين مرة بن كعب، وكعب بن مرة.

الوجه الثالث: سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، عن كعب بن مرة:

* أخرجه البيهقي (١٦٢/٩) من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن **جرير**، به، وقال فيه: عن شرحبيل، قال: قلنا لكعب بن مرة...، بقطعة من الحديث في فضل الشَّيب، وفضل الرمي.

* وأخرجه ابن أبي شيبة (١٢٧٧٤، ١٩٧٣٢، ٢٩٨٣٥) -ومن طريقه الحسن بن سفيان في مسنده، كما ذكر ابن حجر في الإصابة (٣٠٤/٤)، والبغوي في معجم الصحابة (٢٠١١)، وابن حبان (٤٦١٤، ٤٦١٦)-، وأحمد (١٨٠٦٣-١٨٠٦٦)، وعلي بن حرب في جزء من حديثه (٥٥/مخطوط)، وابن ماجه (١٢٦٩، ٢٥٢٢)، والنسائي في الصغرى (٢٧/٦)، والكبرى (٤٣٣٧، ٤٨٦٣) -وعنه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٧٢٥)-، عن أبي كريب محمد بن العلاء، والترمذي (١٦٣٤) عن هناد بن السري، والبغوي في معجم الصحابة (عقب ٢٠١١) عن جده أحمد بن منيع، والمحاملي في أماليه

---

(١) ذكرها قبيصة، وعلي بن زياد، وعبدالرزاق -عند الطبراني-، عن الثوري، وتركها محمد بن شرحبيل، وإبراهيم بن خالد.

(٣٤١/رواية ابن مهدي) عن يعقوب الدورقي، وابن منده في معرفة الصحابة -كما ذكر ابن حجر في الإصابة (٣٠٤/٤)- من طريق العطاردي، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٦٠٦) من طريق إبراهيم بن أبي معاوية[1]، تسعتهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، وعلي بن حرب، وأبو كريب، وهناد، وابن منيع، والدورقي، والعطاردي، وإبراهيم بن أبي معاوية) عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير،

والطوسي في مستخرجه على الترمذي (١٣٨٢) من طريق محاضر بن المورع،

والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٥٥٠) من طريق عيسى بن يونس،

وأبو طاهر السِّلفي في المشيخة البغدادية (٥٩٩) من طريق أبي حمزة السكري،

أربعتهم (أبو معاوية، ومحاضر، وعيسى، وأبو حمزة) عن **الأعمش**، به، مطوَّلًا ومختصرًا، ومن طوَّله ذكر فيه عدة فقرات، هي: فضل الرمي، وفضل العتق، وفضل الشَّيب، وقصة الاستسقاء.

إلا أن أبا معاوية -في رواية أحمد بن منيع، عنه- أسقط شرحبيلَ، وذكره محاضر بن المورع وعيسى بن يونس، لكن بحكاية قصته لا بالرواية عنه.

الوجه الرابع: سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي نجيح عمرو بن عبسة:

* أخرجه عبدالله بن المبارك في الجهاد (٢١٩-٢٢١) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦٧/٤٦)- عن محمد بن يسار، وأبو داود الطيالسي (١٢٥٠) -ومن طريقه البيهقي في الكبير (٢٧٢/١٠)، وشعب الإيمان (٤٠٣٢)-، وأحمد (١٧٠٢٢، ١٩٤٢٨)، والفاكهي في أخبار مكة (١٩٦٠)، وأبو داود (٣٩٦٥)، والترمذي (١٦٣٨)، والنسائي في الصغرى (٢٦/٦)، والكبرى (٤٣٣٦، ٤٨٥٩) -وعنه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٧٢٧)-، والطوسي في مستخرجه على الترمذي (١٣٨٧)، وابن حبان (٢٩٨٤، ٤٣٠٩، ٤٦١٥)، والطبراني في فضل الرمي وتعليمه (١٨)، والحاكم (٩٥/٢، ١٢١، ٤٩/٣)، وإسحاق القراب في فضائل الرمي (١٧، ٢٠)، والبيهقي في دلائل النبوة (١٥٩/٥) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦٧/٤٦)-، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢٨٤/٢)، والبغوي في تفسيره (٣٧١/٣)، وشرح السنة (٢٦٤٢)، من طريق هشام

(١) سقط عنده: سالم بن أبي الجعد، والصواب إثباته، فهو مخرج الحديث.

الدستوائي، وأحمد (١٩٤٢٩)، وابن أبي عاصم في الجهاد (١٦٥)، وأبو يعلى -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٣/٤٩٦٣)-، والطبري في تفسيره (٤٢٢/٢٤)، من طريق سعيد بن أبي عروبة، والطبراني في مسند الشاميين (٢٧٥١)، وفضل الرمي وتعليمه (١٧)، من طريق سعيد بن بشير، وإسحاق القراب في فضائل الرمي (١٩) من طريق الحجاج بن الحجاج، والبيهقي في الكبير (١٦١/٩) من طريق شيبان، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤٣/١٧) من طريق مطر الوراق، سبعتهم (محمد بن يسار، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وسعيد بن بشير، والحجاج بن الحجاج، وشيبان، ومطر الوراق) عن قتادة،

ومحمد بن المظفر في حديث شعبة (١٨٨) من طريق أبي قتادة عبدالله بن واقد الحراني، عن شعبة، عن عمرو بن مرة،

والبيهقي في شعب الإيمان (٤٠٣١) من طريق علي بن عاصم، عن حصين بن عبدالرحمن،

ثلاثتهم (قتادة، وعمرو بن مرة، وحصين) عن **سالم بن أبي الجعد**، به، مطوَّلًا ومختصرًا، ومن طوَّله ذكر فيه ثلاث فقرات: فضل الرمي، وفضل الشيب، وفضل العتق.

وسقط في رواية حصين: معدان بن أبي طلحة.

الوجه الخامس: سالم بن أبي الجعد، قال: قام رجل إلى النبي ﷺ:

* أخرجه عبدالرزاق (٤٩٠٩) عن سفيان بن عيينة، عن عمر بن سعيد، أو غيره[1]، عن **سالم بن أبي الجعد**، به، وفيه قصة الاستسقاء فقط.

الوجه السادس: سالم بن أبي الجعد، عن معاذ بن جبل:

* أخرجه سعيد بن منصور (٢٤٢١) عن الوليد بن أبي ثور، وابن أبي شيبة (١٩٨٣١)، والشاشي (١٤٠٤) عن سوادة بن علي، عن محمد بن عبدالرحمن الجعفي ابن أخي حسين

---

(١) كذا وقع في طبعتي المصنف (٩١/٣/المكتب الإسلامي، ١٥/٣/دار الكتب العلمية)، ولم ينبه المحققان على خلافٍ في النسخ، وقد علَّقه ابن عبدالبر في الاستذكار (١٤٤/٧) عن سفيان بن عيينة، وغالب الظن أنه ينقله من مصنف عبدالرزاق، فجاء عنده: سفيان بن عيينة، عن عمر بن سعيد أخي سفيان، [عن] منصور بن المعتمر، عن سالم بن أبي الجعد، قال: قام رجل إلى رسول الله ﷺ...، وما بين المعقوفين محرف في الاستذكار إلى (بن). ومفاد هذا أن رواية عمر بن سعيد وجهٌ عن منصور بن المعتمر. لكني سأبقى مع نصِّ المصنَّف، خاصة أن محقق طبعة دار الكتب العلمية أشار إلى خلاف بين نسختين في مواضع من هذا الحديث، ولم يذكر خلافًا في هذا الموضع، ما يدل على اتفاق نسختين فيه، والله أعلم.

الجعفي، والطبراني في الكبير (١٥١/٢٠) من طريق عبدالله بن عمر بن أبان، ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وابن أخي حسين، وابن أبان) عن حسين بن علي الجعفي، عن زائدة، كلاهما (ابن أبي ثور، وزائدة) عن أبي حصين عثمان بن عاصم[1]، عن **سالم بن أبي الجعد**، به، بذكر فضل الشيب، وفضل الرمي.

لكن وقفه ابن أبي ثور، وابن أبي شيبة، عن حسين الجعفي، عن زائدة، ورفعه الآخران عن حسين.

الوجه السابع: سالم بن أبي الجعد، عن أبي أمامة وغيره:

* أخرجه مسدد -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٤٩٦٤)- عن خالد بن عبدالله، والترمذي (١٥٤٧) من طريق عمران بن عيينة، كلاهما (خالد، وعمران) عن حصين بن عبدالرحمن،

والطبراني في الكبير (٧٩٨٤)، والأوسط (٤٤٤٠)، وأبو الفضل الزهري في حديثه (١٧١)، من طريق أبي فروة يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي، عن أبيه محمد بن يزيد، عن أبيه يزيد بن سنان، عن زيد بن أبي أنيسة، وعبدالله بن علي، عن عدي بن ثابت،

كلاهما (حصين، وعدي) عن **سالم بن أبي الجعد**، به، ذكر حصين فضل العتق، وذكر عدي فضل الوضوء.

إلا أن خالد بن عبدالله في روايته عن حصين جعله عن سالم، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

وجعله عدي بن ثابت عن سالم، عن أبي أمامة وحده.

الوجه الثامن: سالم بن أبي الجعد، عن أنس بن مالك:

* أخرجه ابن أبي الدنيا في المطر والرعد والبرق (٤٩)، والطبراني في الدعاء (٢١٨٤)، من طريق شريك، عن منصور، عن **سالم بن أبي الجعد**، به، بذكر دعاء الاستسقاء.

❑ دراسة الأسانيد:

تبين من التخريج أن الحديث رواه سالم بن أبي الجعد، واختُلف عنه:

(١) وقع في مصنف ابن أبي شيبة: زائدة، عن حصين، وفيه سقط يتبين بأن رواية زائدة من طريق معاذ بن جبل معروفة عنه، عن أبي حصين، لا عن حصين.

الوجه الأول: سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، عن كعب بن مرة، أو مرة بن كعب:

ورواه عنه: عمرو بن مرة -من رواية شعبة بن الحجاج (في قول عمرو بن مرزوق، وأبي داود الطيالسي، وغندر -من رواية أحمد عنه-، وأبي الوليد الطيالسي، وأبي عمر الحوضي -من رواية أبي داود، وأبي خليفة، وابن الضريس، عنه-، وعفان، ووهب بن جرير، ومعاذ بن معاذ، وبدل بن المحبر، وآدم، وشبابة، عنه)، عنه-، وحبيب بن أبي ثابت -من رواية غندر، عن شعبة، عنه-، ومنصور، وقتادة -من رواية بدل بن المحبر، عن شعبة، عنهما (منصور، وقتادة)-.

الوجه الثاني: سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، عن كعب بن مرة:

ورواه عنه: عمرو بن مرة -من رواية شعبة (في قول محمد بن جعفر غندر -من رواية ابن أبي شيبة، وبندار، عنه-، وأبي عمر الحوضي -من رواية أحمد بن منصور، عنه-، عنه)، والأعمش (في قول جرير، وأبي معاوية -من رواية ابن أبي شيبة، وأحمد، وعلي بن حرب، وأبي كريب، وهناد، والدورقي، والعطاردي، وابنه إبراهيم، عنه-، ومحاضر بن المورع، وعيسى بن يونس، عنه).

الوجه الثالث: سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، عن مرة بن كعب:

ورواه عنه: عمرو بن مرة -من رواية شعبة (في قول بهز بن أسد، عنه)، عنه-.

الوجه الرابع: سالم بن أبي الجعد، عن كعب بن مرة:

ورواه عنه: عمرو بن مرة -من رواية شعبة (في قول يحيى بن أبي بكير، عنه)، والأعمش (في قول أحمد بن منيع، عن أبي معاوية، عنه)، عنه-، ومنصور بن المعتمر -من رواية جرير، وسفيان الثوري (في قول معاوية بن هشام، عنه)، وشيبان، وإسرائيل، وزائدة (في قول معاوية بن عمرو، عنه)، ومفضل بن مهلهل، وسفيان بن عيينة (في قول محمد بن منصور، عنه)، وورقاء، عنه-.

الوجه الخامس: سالم بن أبي الجعد، عن رجل، عن كعب بن مرة (ومنه: سالم، قال: حُدِّثت عن كعب):

ورواه عنه: منصور بن المعتمر -من رواية سفيان الثوري (في قول عبدالرزاق، وقبيصة، ومحمد بن شرحبيل، وإبراهيم بن خالد، وعلي بن زياد، عنه)، وسفيان بن عيينة (في قول

سعيد بن عبدالرحمن المخزومي، عنه)، وزائدة (في قول ابن أبي بكير، وحسين بن علي، وشجاع بن الوليد، عنه)، وأبي عوانة، عنه-.

الوجه السادس: سالم بن أبي الجعد، عن مرة بن كعب، أو كعب بن مرة:

ورواه عنه: منصور بن المعتمر -من رواية شعبة (في قول محمد بن جعفر غندر، عنه)، وداود بن عيسى، وإبراهيم بن طهمان، عنه-.

الوجه السابع: سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي نجيح عمرو بن عبسة:

ورواه عنه: قتادة -من رواية محمد بن يسار، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وسعيد بن بشير، والحجاج بن الحجاج، وشيبان، ومطر الوراق، عنه-، وعمرو بن مرة -من رواية أبي قتادة عبدالله بن واقد الحراني، عن شعبة، عنه-، وحصين بن عبدالرحمن -من رواية علي بن عاصم، عنه، وسقط عنده: معدان-.

الوجه الثامن: سالم بن أبي الجعد، عن النبي ﷺ:

ورواه عنه: حبيب بن أبي ثابت -من رواية الطيالسي، عن شعبة، عنه-، وعمر بن سعيد أو غيره -من رواية عبدالرزاق، عن سفيان بن عيينة، عنه-.

الوجه التاسع: سالم بن أبي الجعد، عن معاذ بن جبل (مرفوعًا وموقوفًا):

ورواه عنه: أبو حصين عثمان بن عاصم -من رواية ابن أبي شيبة، عن حسين الجعفي، عن زائدة، ورواية الوليد بن أبي ثور، عنه، موقوفًا، ومن رواية محمد بن عبدالرحمن الجعفي، وعبدالله بن عمر بن أبان، عن حسين الجعفي، عن زائدة، عن أبي حصين، مرفوعًا-.

الوجه العاشر: سالم بن أبي الجعد، عن أبي أمامة وغيره:

ورواه عنه: حصين بن عبدالرحمن -من رواية عمران بن عيينة، عنه-، وعدي بن ثابت (عن أبي أمامة وحده).

الوجه الحادي عشر: سالم بن أبي الجعد، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ:

ورواه عنه: حصين بن عبدالرحمن -من رواية خالد بن عبدالله، عنه-.

الوجه الثاني عشر: سالم بن أبي الجعد، عن أنس بن مالك:

ورواه عنه: منصور بن المعتمر -من رواية شريك، عنه-.

وتبين من التخريج أنه وقع دون سالم بن أبي الجعد اختلافات كثيرة، فيما يلي دراستها:

أولًا: الخلاف عمَّن دون سالم بن أبي الجعد:

١- شعبة بن الحجاج:

جاء الحديث عن شعبة، عن أربعة شيوخ له، هم: عمرو بن مرة، وحبيب بن أبي ثابت، ومنصور بن المعتمر، وقتادة، ووقع خلاف عليه في بعض ذلك.

أ) فأما روايته عن عمرو بن مرة، فقد اختُلف فيها عنه:

* فرواه عمرو بن مرزوق، وأبو داود الطيالسي، وأبو الوليد الطيالسي، وعفان، ووهب بن جرير، ومعاذ بن معاذ، وآدم بن أبي إياس، وشبابة بن سوار، عنه، عن عمرو بن مرة، عن سالم، عن شرحبيل، عن كعب بن مرة، أو مرة بن كعب، بالشك.

* ورواه بهز بن أسد، عنه، عن عمرو، عن سالم، عن شرحبيل، عن مرة بن كعب، جزمًا.

* وجاء عن محمد بن جعفر غندر، وأبي عمر الحوضي، عن شعبة، على وجهين، بالشك كالأول، وبالجزم بكعب بن مرة، روى الأول عن غندر: أحمد، وعن الحوضي: أحمد بن منصور، وروى الثاني عن غندر: ابن أبي شيبة، وبندار، وعن الحوضي: أبو داود، وأبو خليفة، وابن الضريس.

* ورواه يحيى بن أبي بكير، عن شعبة، عن عمرو، عن سالم، عن كعب بن مرة، جزمًا، بجعله من حكاية سالم قصة شرحبيل بن السمط مع كعب بن مرة، فهو هكذا روايةٌ لسالم، عن كعب.

* ورواه أبو قتادة عبدالله بن واقد الحراني، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن سالم، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي نجيح عمرو بن عبسة.

فأما الرواية الأخيرة، فمنكرة، وراويها أبو قتادة الحراني متروك الحديث[1]، وإنما أخرج روايتَه ابنُ المظفر في مصنفه في حديث شعبة، الذي جمع فيه غرائب المرويات عنه.

ومن الظاهر أن جل أصحاب شعبة على روايته بالشك في تسمية الصحابي، وبجعله من رواية سالم، عن شرحبيل، عنه.

وانفرد بهز بن حكيم بالجزم بكونه مرة بن كعب، وفي هذا نظر، أو هو اختصار منه أو ممن دونه، فإن روايته جاءت عند الحاكم في المستدرك، واحتمال التصرف في الروايات يزداد

(١) تقريب التهذيب (٣٦٨٧).

كلما طال الإسناد.

وكذا ما جاء عن غندر بالجزم بكونه كعب بن مرة، فإنه قد يكون تصرفًا من غندر أو من دونه، وأما المحفوظ في كتاب غندر فهو الشك، إذ يروي أحمد عن كتابه[1]، وهذا ما رواه جل الرواة عن شعبة.

ونحوه ما جاء عن الحوضي، وإن كانت رواية الحوضي بالجزم مقرونة برواية يحيى بن أبي بكير، وهو يجزم بكعب قولًا واحدًا، لكن يشكل عليه نصُّ أبي بكر ابن زياد النيسابوري -مخرّج رواية الحوضي الجازمة- على أنه يسوق رواية الحوضي، فالله أعلم.

وقد يكون جزم غندر والحوضي -إن صح عنه- بكعب بن مرة إشارة إلى أن شعبة جزم به تارة، ويؤيد ذلك رواية يحيى بن أبي بكير.

ولم ينظر الحاكم إلى كل ما سبق، فأخرج رواية آدم بن أبي إياس، بالشك، وقال عقبها: «بهز بن أسد العمي، الثقة الثبت، قد رواه عن شعبة بإسناده عن مرة بن كعب، ولم يشك فيه»، ثم أسند روايته. فرجَّح الحاكم رواية بهز، مع أن الأكثر على خلافه -كما تبيَّن-، وجَزْمُ بهز مقابل بجَزْم غندر والحوضي.

هذا، وقد أوضح يحيى بن أبي بكير في روايته عن شعبة أن سالمًا يحكي قصة شرحبيل مع كعب، لا أنه يرويها عنه.

وقد جاء نحو ذلك، لكن غير واضح، في روايات غيره من الرواة عن شعبة، ففي رواية ابن أبي شيبة، عن غندر: «عن سالم، عن شرحبيل، قال: قال لكعب بن مرة...»، فكأن القائل لكعب هو شرحبيل، ويكون سالم يحكي القصة، لكن في رواية غيره عن غندر: «قال: قال رجل لكعب...»، فعادت روايةً عن شرحبيل.

وكذا ما جاء في رواية أبي عمر الحوضي، حيث قال: «عن سالم، عن شرحبيل، أنه قال لكعب، أو مرة...»، فذِكرُ شرحبيل لحكاية قصته -فيما يظهر-، لا للإسناد عنه.

وقد عقَّب أبو داود على رواية الحوضي بقوله: «سالم لم يسمع من شرحبيل، مات شرحبيل بصِفِّين»، وقول أبي داود بوفاته في صفِّين (سنة ٣٧) هو أحد الأقوال في ذلك، إلا

---

(١) انظر: العلل ومعرفة الرجال، برواية عبدالله (١/٣٣٣، ٣/٤٠١)، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد (١/١٥٩).

أن أقصى ما قيل فيه: إنه توفي سنة ٤٠[1]، وسالم لم يدرك ثوبان، كما قال أحمد وأبو حاتم[2]، وثوبان شامي كشرحبيل، وقد بقي بعد وفاة شرحبيل بمدة[3].

وهذا يبيِّن أن رواية سالم، عن شرحبيل، مرسلة، ولو كان ظاهر الإسناد أنه يروي عنه، وهذا يؤيد أن قول من فصَّل، فجعل سالمًا يحكي قصة شرحبيل، لا يرويها عنه، أثبت وأقوى.

ومما يؤيد ذلك أيضًا: أن الأعمش رواه -في المحفوظ عنه-، عن عمرو بن مرة، عن سالم، بحكاية قصة شرحبيل مع كعب بن مرة، كما سيأتي في بحث روايته -بعون الله-.

ب) وأما رواية شعبة، عن حبيب بن أبي ثابت:

فقد اختُلف عنه فيها:

* فألحقها غندر بروايته عن شعبة، عن عمرو بن مرة، حيث قال: «في الدعاء كلمة سمعتها من حبيب بن أبي ثابت، عن سالم، في الاستسقاء».

ومفاد هذا أن حبيبًا يرويه أيضًا عن سالم، عن شرحبيل، قال: قال رجل لكعب بن مرة، أو مرة بن كعب -وهي رواية أحمد، عن غندر، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن سالم-.

* ورواه أبو داود الطيالسي، عن شعبة، عن حبيب، عن سالم، أن كعب بن مرة، قال للنبي ﷺ: يا رسول الله...، فجعله من حكاية سالم لقصة كعب مع النبي ﷺ، وهذا إرسال للحديث، وجزم بكعب بن مرة.

والأظهر أن المعتمد عن شعبة: رواية الطيالسي عنه، لأنها مجودة، جارية على سَنن الرواية، وأما رواية غندر، فهي ملحقة بالرواية، غيرُ مبيَّنةِ الإسنادِ بتمامه.

ج) وأما رواية شعبة، عن منصور:

فقد رواها غندر -أيضًا-، عن شعبة، فقال: حدثنا شعبة، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن مرة بن كعب، أو كعب بن مرة السلمي، قال شعبة: وقد حدثني به منصور، وذكر ثلاثة بينه وبين مرة بن كعب، ثم قال بعد: عن منصور، عن سالم، عن مرة، أو: عن كعب.

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (١٥٨/٢).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٦٧٥/١).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٢٧٦/١).

ورواه بدل بن المحبر، عن شعبة، عن منصور، عن سالم، عن شرحبيل، قال: قلت لكعب، أو مرة -شك شعبة-.

وفي هذا اضطراب من شعبة بيِّن، فإن مفاده: أن شعبة يذكر أن منصورًا حدثه بثلاث وسائط بينه وبين الصحابي، ورواه شعبةُ لبدل بن المحبر بواسطتين، ولغندر أخيرًا بواسطة واحدة.

فرواية شعبة، عن منصور، لهذا الحديث ليس بتلك المضبوطة، وقد رواه جماعة عن منصور على ما سيأتي تفصيله -بإذن الله-.

د) وأما رواية شعبة، عن قتادة:

فقد انفرد بها عن شعبة -فيما وجدت-: بدل بن المحبر، وهو وإن كان ثقة، إلا أن الدارقطني ضعفه لحديثٍ رواه عن زائدة[1]، وقد قرن قتادةَ بعمرِو بن مرة، ومنصورِ بن المعتمر، فلعله حمل روايتهما على روايته، وإلا فجماعة أصحاب قتادة الحفاظ، كهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، والحجاج بن الحجاج، يروونه عن قتادة بوجه مختلف تمامًا، كما سيأتي.

فرواية شعبة، عن قتادة، بذكر شرحبيل بن السمط، وكعب بن مرة، أو مرة بن كعب، غير محفوظة.

٢- الأعمش:

اختُلف عن جرير، وأبي معاوية، دون الأعمش، ثم اختُلف عنه، وذلك في دقائق صيغ الرواية في الحديث:

أ) فأما عن جرير:

* فرواه أبو خيثمة، عن جرير، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن سالم، عن شرحبيل، قال: قال لكعب بن مرة، وهذه رواية ابن أبي خيثمة، ومفادها: أن سالمًا يحكي أن شرحبيل قال لكعب بن مرة، فذِكرُ شرحبيل لحكاية قصته، لا للرواية عنه.

* ورواه عثمان بن أبي شيبة، به، فقال فيه: عن شرحبيل، قال: قلنا لكعب بن مرة...

ورواية عثمان جاءت في سنن البيهقي، وهو كتاب متأخر، ونُسَخُه متأخرة كذلك، فيحتمل تحريف العبارة والتصرف بها جريًا على الجادة. وضرب الخلاف بين أبي خيثمة،

---

(١) تهذيب التهذيب (٢١٥/١).

وعثمان بن أبي شيبة، يحتاج مستندًا أقوى من هذا.

ب) وأما أبو معاوية:

* فرواه ابن أبي شيبة، عنه، صريحًا في الرواية عن شرحبيل، بلفظ: عن شرحبيل، قال: قلنا لكعب بن مرة...

* ورواه كذلك: علي بن حرب الطائي، وابنه إبراهيم بن أبي معاوية، عنه.

* ورواه أحمد، عن أبي معاوية، بلفظ: عن شرحبيل بن السمط، قال: قال لكعب بن مرة...، ثم ساق الحديث بطوله، وقال في أثنائه مرتين: قال: يا كعب بن مرة حدِّثنا...، وهذا فيه رواية لقصة شرحبيل، واستعمال أسلوب الغيبة معه، وليس فيه رواية عنه.

* ورواه أبو كريب محمد بن العلاء، عن أبي معاوية، وعنه ابن ماجه في موضعين، والنسائي في ثلاثة مواضع، فروى ابن ماجه في موضع بلفظ: عن شرحبيل أنه قال لكعب...، وفي آخر: عن شرحبيل، قال: قلت لكعب...، وروى النسائي في موضع بلفظ: عن شرحبيل، أنه قال لكعب...، وفي موضع: عن شرحبيل، قال: قال لكعب...، وفي موضع: عن شرحبيل، قال: قلنا لكعب...

* ورواه هناد بن السري، عن أبي معاوية، بلفظ: أن شرحبيل قال: يا كعب...، بجعلها قصة شرحبيل، لا روايةً عنه.

* ورواه أحمد بن منيع، عن أبي معاوية، بإسقاط شرحبيل، وجعله بلفظ: سالم، قال: قال كعب بن مرة...

* ورواه يعقوب الدورقي، عن أبي معاوية، بلفظ: عن شرحبيل، قال: قال: يا كعب...، وهذا قريب من لفظ أحمد، عن أبي معاوية.

* ولم يتميز لفظ العطاردي، عن أبي معاوية، لأن ابن حجر نقله من معرفة الصحابة لابن منده، عاطفًا إياه على رواية أحمد، وابن أبي شيبة.

وفي بعض ما سبق تفاوت شديد، خاصة ما كان من أبي كريب، والأحفظ عن أبي معاوية يجعلون ذكر شرحبيل لحكاية قصته، لا للرواية عنه، كأحمد، وهناد، والدورقي، وبهذا صرَّح أحمد بن منيع، فأسقط ذكر شرحبيل كليةً، وجعلها من رواية سالم بن أبي الجعد، عن كعب بن مرة.

ويؤيد هذا أن الراويين الآخرين عن الأعمش (محاضر بن المورع، وعيسى بن يونس)، روياه عنه، بلفظ القصة، حيث قالا: عن سالم: قال شرحبيل لكعب:....

ج) ولم يبق إلا رواية أبي حمزة السكري، عن الأعمش، ولفظه فيها: عن سالم، عن شرحبيل، عن كعب، وأبو حمزة من جملة الثقات[1]، وفي الإسناد إليه: حماد بن محمد بن حفص البلخي، لم أجد فيه كلامًا، فضلًا عن أن روايته هذه مجملة غير مفصلة، والتفصيل من الحافظ أقوى من الإجمال من غيره.

فالصواب عن الأعمش: روايته عن عمرو بن مرة، عن سالم، بذكر قصة شرحبيل بن السمط مع كعب بن مرة.

وقد تبيَّن فيما سبق أن سالمًا لم يدرك شرحبيل أصلًا.

٣- عمرو بن مرة:

مع اتفاق شعبة، والأعمش، على الرواية عنه، عن سالم، بذكر قصة شرحبيل بن السمط، إلا أن شعبة شكَّ في طرف القصة الآخر، بين كعب بن مرة، ومرة بن كعب، وجزم الأعمش بكعب بن مرة.

وقد أسند ابن أبي خيثمة رواية شعبة بالشك، ثم استغربها، فقال: «كذا قال: عن كعب بن مرة، أو: مرة بن كعب»، ثم أسند رواية منصور بن المعتمر، عن سالم، وبيَّن في توضيح اختلافها عن رواية شعبة أن منصورًا «قال: كعب بن مرة، ولم يشك».

وشعبة معروف بنزول درجة حفظه في أسماء الرجال -كما سبق في الحديث السادس عشر[2]-، وجزم الأعمش هو المحفوظ عن عمرو، خاصة مع انضمام رواية منصور بن المعتمر، عن سالم، وهذا ما أشار إليه ابن أبي خيثمة في تعليقيه على روايتي شعبة، ومنصور.

٤- منصور بن المعتمر:

اختُلف عنه وعمن دونه:

* فرواه جرير، وشيبان، وإسرائيل، ومفضل بن مهلهل، وورقاء، عنه، عن سالم، عن كعب بن مرة.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٣٤٨).

(٢) (ص٢٨٧-٢٨٨).

* ورواه أبو عوانة، عن منصور، عن سالم، عن رجل، عن كعب.

* ورواه الثوري، عن منصور، على الوجه الأول، بجعله عن سالم، عن كعب، مباشرة، فيما رواه عنه: عبدالرزاق، وقبيصة، ومحمد بن شرحبيل، وإبراهيم بن خالد، وعلي بن زياد، ورواه الثوري على الوجه الثاني، بذكر رجل بين سالم وكعب، فيما رواه عنه: معاوية بن هشام.

* وكذا اختُلف عن سفيان بن عيينة، حيث رواه عن منصور، على الوجه الأول، بجعله عن سالم، عن كعب، مباشرة، فيما رواه عنه: محمد بن منصور، ورواه على الوجه الثاني، بذكر رجل بين سالم، وكعب، فيما رواه عنه: سعيد بن عبدالرحمن المخزومي.

* وكذا اختُلف عن زائدة، حيث رواه عن منصور، على الوجه الأول، بجعله عن سالم، عن كعب، مباشرة، فيما رواه عنه معاوية بن عمرو، ورواه عن منصور، عن سالم، قال: حُدِّثت عن كعب، فيما رواه عنه: ابن أبي بكير، وحسين بن علي، وشجاع بن الوليد.

* ورواه شعبة، وإبراهيم بن طهمان، وداود بن عيسى، عن منصور، عن سالم، عن كعب بن مرة أو مرة بن كعب.

فأما رواية شعبة، فقد مرَّ أن شعبة لم يضبطه عن منصور، وأن روايته لهذا الحديث عنه مضطربة غير محفوظة.

ومتابعتا إبراهيم بن طهمان، وداود بن عيسى، له، عن منصور، إنما علقهما الدارقطني، ولم أجدهما مسندتين، وكلا الراويين ثقة[١]، لكن الأثبات الحفاظ يروونه بالجزم بكعب، وهو المحفوظ عن منصور.

وأما الخلاف عن الثوري، فأكثر الرواة عنه يجعلونه عنه، عن منصور، عن سالم، عن كعب، مباشرة، وأصحّهم روايةً عنه: عبدالرزاق، فقبيصة ضعيف فيه[٢]، ومحمد بن شرحبيل بن جعشم، قال فيه ابن حبان: «مستقيم الحديث»، وضعفه الدارقطني[٣]، ولم أعرف إبراهيم بن خالد، وأما علي بن زياد، فهو العبسي التونسي الفقيه، وهو ثقة[٤].

---

(١) انظر لابن طهمان: تقريب التهذيب (١٨٩)، ولداود: ثقات ابن حبان (٦/٢٨٧).

(٢) انظر: شرح علل الترمذي (٢/٧٢٢، ٧٢٦).

(٣) ثقات ابن حبان (٩/٥٢)، علل الدارقطني (١٢/٣٤٣).

(٤) طبقات علماء إفريقية (ص٢٥١).

وزاد عليهم معاوية بن هشام، عن الثوري، رجلًا بين سالم، وكعب. ومعاوية صدوق له أوهام[١]، لكن الزيادة أدل على الحفظ، وإسقاط الرجل تقصير ممن أسقطه، وقد اعتمد الدارقطني رواية الواسطة عن الثوري[٢].

وأما الروايات التي جاءت عن ابن عيينة، وزائدة، عن منصور، عن سالم، عن كعب، مباشرة، فهي روايات مقصَّرة مختصرة، وجوَّد الحديثَ المخزومي، عن ابن عيينة، وابن أبي بكير، وحسين بن علي، وشجاع بن الوليد، عن زائدة، فرووه بالواسطة.

وتجويد أصحاب زائدة أظهر في الرجحان، لأنهم إنما حفظوا صيغة الانقطاع (حُدِّثت)، وقصَّر معاوية بن عمرو، أو من دونه، فجعلها بالعنعنة، على أنه يحتمل أن أبا نعيم الأصبهاني، وهو مخرّج رواية معاوية بن عمرو، هو الذي اختصر الإسناد، فإنه ساقه بعد إحدى روايات شعبة للحديث، فقال بعقبها: «حدثناه محمد بن أحمد بن الحسن، ثنا محمد بن أحمد بن النضر، ثنا معاوية بن عمرو، ثنا زائدة، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن كعب بن مرة، نحو حديث شعبة، عن عمرو بن مرة، مطولًا».

ويتلخص مما سبق أن الثوري، وابن عيينة، وزائدة، وأبا عوانة، يروونه عن منصور، عن سالم، عن رجل، عن كعب.

وأن جريرًا، وشيبان، وإسرائيل، ومفضل بن مهلهل، وورقاء، يروونه عن منصور، عن سالم، عن كعب بن مرة، بلا واسطة.

وقد أورد ابن أبي خيثمة رواية جرير، بإسقاط الواسطة، فقال عقبها: «كذا قال: سالم بن أبي الجعد، عن كعب بن مرة»، ثم نقل عن يحيى بن معين أنه سئل عن حديث سالم بن أبي الجعد هذا، عن كعب بن مرة؟ فقال: «مرسل».

وهو بذلك يبيِّن أن رواية سالم، عن كعب، منقطعة، وأن هناك واسطة بينهما، وقد يؤخذ من هذا أنها إشارة إلى ترجيح روايات الواسطة بين سالم وكعب.

ويؤيد ذلك: جلالة رواتها ومحلِّهم من الضبط والإتقان، وأن من أسقط الواسطة قصَّر به ولم يتممه، فهذا لا يؤثر على الحفاظ الذين حفظوه وأتمُّوه.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٧٧١).

(٢) علل الدارقطني (٣٤/١٤).

وهذا ما رجَّحه الدارقطني، حيث قال عقب سياق اختلاف الرواة عن منصور: «وقول الثوري ومن تابعه أصح، لأن سالمًا لم يسمع من كعب بن مرة...»[١].

وقد أيد هذا ابنُ أبي خيثمة، والدارقطنيُّ، بمؤيِّدٍ آخر، يأتي نقده في الخلاف عن سالم.

والواسطة بين سالم، وكعب، في هذه الرواية: رجل من أهل الشام -كما بيَّن الثوري-.

هذا، وقد روى الحديثَ شريكُ بنُ عبدالله النخعي، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن أنس بن مالك، وشريك صدوق يخطئ كثيرًا[٢]، وروايته هذه ظاهرة الخطأ، لمخالفته أثبات أصحاب منصور، بل ليس لأنس في الحديث ذكرٌ إلا هنا.

قال أبو حاتم الرازي وسأله ابنه عن رواية شريك: «إنما هو: سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، عن كعب بن مرة، عن النبي ﷺ»[٣].

٥- قتادة:

اختُلف عنه:

* فرواه شعبة، عنه، عن سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، عن كعب بن مرة، أو مرة بن كعب.

* ورواه محمد بن يسار، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وسعيد بن بشير، والحجاج بن الحجاج، وشيبان، ومطر الوراق، عن قتادة، عن سالم، عن معدان بن أبي طلحة، عن عمرو بن عبسة.

وقد سبق أن رواية شعبة انفرد بها عنه -فيما وجدت-: بدل بن المحبر، وأن أصحاب شعبة يروونه على هذا الوجه عن غير قتادة، وأن أصحاب قتادة يروونه عنه، على الوجه المذكور.

فالمحفوظ عن قتادة: رواية الجماعة عنه.

٦- حصين بن عبدالرحمن:

اختُلف عنه:

* فرواه علي بن عاصم، عنه، عن سالم بن أبي الجعد، عن عمرو بن عبسة.

---

(١) العلل (٣٤/١٤).

(٢) تقريب التهذيب (٢٧٨٧).

(٣) علل ابن أبي حاتم (٥٥٨).

* ورواه عمران بن عيينة، عنه، عن سالم، عن أبي أمامة وغيره.

* ورواه خالد بن عبدالله، عنه، عن سالم، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

وأوثق هؤلاء: خالد بن عبدالله، وهو الطحان، فإنه ثقة ثبت(١)، وعلي بن عاصم صدوق يخطئ ويُصِرّ(٢)، وعمران بن عيينة صدوق له أوهام(٣).

ورواية علي بن عاصم أخرجها البيهقي، وقال عقبها: «سقط من إسناده: معدان بن أبي طلحة»، وهذا بالنظر إلى الرواية المعروفة عن سالم، عن معدان، عن عمرو بن عبسة، وهي رواية قتادة، عن سالم، وأما حصين، فعلي بن عاصم مخالَفٌ في روايته هذا الوجه عنه.

ورواية عمران بن عيينة أخرجها الترمذي، وقال عقبها: «حديث حسن صحيح، غريب من هذا الوجه»، وهو كذلك بالنظر إلى طرق الحديث المتكاثرة من مخرج سالم بن أبي الجعد، فإنه ليس في أيٍّ منها ذِكرُ أبي أمامة إلا في هذه الطريق، وطريق أخرى يأتي بيان أنها ضعيفة جدًّا -بإذن الله-.

فالمحفوظ عن حصين روايته عن سالم، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، مع احتمال أن يكون الرجل: عمرو بن عبسة، لوجود أصلٍ لها في الخلاف عن سالم بن أبي الجعد، وهو رواية قتادة، عن سالم.

٧- سفيان بن عيينة:

* مرَّ في رواية منصور بن المعتمر أن المحفوظ عن ابن عيينة روايته عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن رجل، عن كعب بن مرة، وقد روى الحديثَ على هذا الوجه عن ابن عيينة: سعيد بن عبدالرحمن المخزومي، وتابعه عليه: محمد بن منصور، لولا إسقاطه الرجل بين سالم وكعب.

* وقد رواه عبدالرزاق، عن ابن عيينة، عن عمر بن سعيد -أخي سفيان الثوري- أو غيره، عن سالم، عن النبي ﷺ.

وعبدالرزاق في روايته هذه لم يضبط شيخ ابن عيينة، ونظرًا لذلك، فإنه لا يمكن اعتماد هذا الوجه المرسل عن عمر بن سعيد، خاصة أن الإرسال قد يكون تقصيرًا من عبدالرزاق نفسه.

---

(١) تقريب التهذيب (١٦٤٧).

(٢) تقريب التهذيب (٤٧٥٨).

(٣) تقريب التهذيب (٥١٦٤).

٨- أبو حصين عثمان بن عاصم:

اختُلف عنه:

* فرواه الوليد بن أبي ثور، عنه، عن سالم، عن معاذ، موقوفًا.

* ورواه زائدة عنه، من رواية حسين بن علي الجعفي عنه، واختُلف عن حسين:

** فرواه ابن أبي شيبة، عن حسين، به، موقوفًا.

** ورواه محمد بن عبدالرحمن الجعفي، وعبدالله بن عمر بن أبان، عن حسين، به، مرفوعًا.

ورواية محمد بن عبدالرحمن الجعفي -وهو ابنُ ابنِ أخي شيخه حسين الجعفي- في إسنادها ضعف، فراويها عنه: سوادة بن علي، ضعفه الدارقطني(١).

ومحمد بن عبدالرحمن الجعفي نفسه صدوق يحفظ، وله غرائب(٢)، وعبدالله بن عمر بن أبان هو الملقب بمشكدانة -وهو ابن أخت شيخه حسين الجعفي-، وهو صدوق(٣).

ويحتمل بانضمام روايتيهما أن ابن أبي شيبة قصَّر في الحديث، فوقفه على معاذ، وقرابتهما لحسين الجعفي قد تقوِّي جانب روايتيهما عنه، فالرفع عن زائدة محفوظ.

وأما الوليد بن أبي ثور، فرواه عن أبي حصين، موقوفًا، لكن الوليد ضعيف جدًّا(٤).

فالظاهر أن رفع الحديث محفوظ عن أبي حصين، وهو جادة الحديث.

ثانيًا: الخلاف عن سالم بن أبي الجعد:

تبين من العرض والدراسة السابقين أن الخلاف عن سالم في الحديث يتلخص كما يلي:

* رواه عمرو بن مرة، عنه، بقصة شرحبيل بن السمط مع كعب بن مرة.

* ورواه منصور بن المعتمر، عن سالم، عن رجل من أهل الشام، عن كعب بن مرة.

* ورواه حبيب بن أبي ثابت، عن سالم، أن كعب بن مرة قال للنبي ﷺ...

---

(١) لسان الميزان (٤/٢١٣).

(٢) تقريب التهذيب (٦٠٧١).

(٣) تقريب التهذيب (٣٤٩٣).

(٤) اقتصر ابن حجر في تقريب التهذيب (٧٤٣١) على وصفه بقوله: «ضعيف»، وهو أدنى منزلة من ذلك، فقد كذَّبه ابن نمير، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال أبو زرعة: «منكر الحديث، يهم كثيرًا»، وقال: «في حديثه وهاء»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به»، وضعفه الفسوي، والنسائي، وغيرهما. انظر: تهذيب التهذيب (٤/٣١٨).

* ورواه حصين بن عبدالرحمن، عن سالم، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

* ورواه قتادة، عن سالم، عن معدان بن أبي طلحة، عن عمرو بن عبسة،

* ورواه أبو حصين عثمان بن عاصم، عن سالم، عن معاذ بن جبل.

* ورواه عدي بن ثابت، عن سالم، عن أبي أمامة.

وقد أورد ابن أبي خيثمة من هذه الأوجه: روايتي عمرو بن مرة، ومنصور، فحسب، وتكلم عليها بما سبق بيانه في مواضع مناسباته.

لكنه اقتصر في إيراده رواية منصور على إيراد الوجه الذي روي عنه بإسقاط الواسطة بين سالم، وكعب، وقال عقبه: «كذا قال: سالم بن أبي الجعد، عن كعب بن مرة»، ثم نقل عن يحيى بن معين أنه سئل عن حديث سالم بن أبي الجعد هذا، عن كعب بن مرة؟ فقال: «مرسل»، ثم قال: «نقص منصور من الحديث: شرحبيلَ بن السمط...، وزاد الأعمش في الحديث: شرحبيلَ»، وأسند رواية الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن سالم، به.

ثم ختم كلامه بقوله: «سئل يحيى بن معين -وأبي حاضر- عن منصور والأعمش؟ فقدَّم منصورًا. فقال أبي: لا، الأعمش أسند من منصور، وجعل يعدُّ أحاديث اختلفا فيها، فلم أكتبها».

وهذه إشارةٌ منه إلى اختلاف الأئمة في التفضيل بين منصور الأعمش، لكن يعتورها هنا إشكالان:

الأول: أنها جاءت في حديثٍ ليس الخلاف فيه بين منصور والأعمش، بل بين منصور، وشيخ الأعمش، وهو عمرو بن مرة.

ويجاب عن هذا بأن الأئمة قد يستعملون هذا للمقارنة بين الرواة من جهاتٍ لا تكون ذات تأثير مباشر في الخلاف عن المدار، بل تأثيرها فيه غير مباشر.

ومن ذلك هنا: قول أبي خيثمة -والد المصنف-: «الأعمش أسنَدُ من منصور»، فكأنها إشارةٌ إلى أن الأعمش إذا أورد الأحاديث فإنه يُسندها، ويتمِّمها، ويأتي بها على وجهها، خلاف منصور، فإنه قد يقصِّر ويختصر.

وهذا يؤثر في رواية الرجلين، وإن لم يختلفا عن مدار، فيمكن به ترجيح رواية الأعمش، بذكر الواسطة بين سالم وكعب، على رواية منصور، بإسقاطها، وإن لم يكن مدار روايتهما واحدًا.

الإشكال الثاني: أن اختيار ابن أبي خيثمة ليس بظاهرٍ بين قول ابن معين، وقول أبيه الإمام الناقد أبي خيثمة زهير بن حرب.

لكن الأقوى -والله أعلم- أن ابن أبي خيثمة يميل إلى قول أبيه، وذلك أنه أورد ردَّه المفسَّر على ابن معين، وسكت عليه، فكأنه يقرِّه.

وكذلك، رجَّح الدارقطني رواية الواسطة عن منصور بن المعتمر -كما سبق-، واستند في ذلك -فيما استند- إلى أن «الأعمش روى عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، عن كعب بن مرة، حديث الاستسقاء»[1].

وهذا اتفاقٌ من ابن أبي خيثمة، والدارقطني، على الاستدلال لترجيح رواية الواسطة عن سالم، بأن عمرو بن مرة يرويه بذكر شرحبيل بن السمط بين سالم وكعب.

لكن هذا متعقَّب بما مرَّ من أن الصواب عن عمرو بن مرة: أن ذكر شرحبيل في الحديث إنما كان لإيراد قصته مع كعب، لا لروايتها عنه، وعليه، فهو موافق في نهاية الأمر لمنصور في الرواية عن سالم، عن كعب، وهذا هو الوجه الذي يُعِلُّه ابن أبي خيثمة، والدارقطني، من روايات منصور، وإلا فقد اتَّضح فيما سبق أن المحفوظ عن منصور: إدخال رجل بين سالم، وكعب.

ولهذا قال الترمذي بعقب رواية الأعمش، عن عمرو بن مرة: «وحديث كعب بن مرة هكذا رواه الأعمش، عن عمرو بن مرة، وقد روي هذا الحديث عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، وأدخل بينه وبين كعب بن مرة في الإسناد رجلًا».

وقول الترمذي موافق تمامًا لواقع الروايتين، فرواية عمرو بن مرة وإن كان فيها ذكر شرحبيل بن السمط، إلا أن مؤداها: رواية سالم، عن كعب، مباشرة، وأما منصور، فأدخل بين سالم وكعب رجلًا.

وبالنظر في الأوجه عن سالم بن أبي الجعد، يتبين أن عمرو بن مرة، ومنصور بن المعتمر، وحبيب بن أبي ثابت، اتفقوا على جعل صحابي الحديث ومخرجه: كعب بن مرة.

وسأرجئ النظر في الجوانب الأخرى من الخلاف بعد النظر في المتابعات الواردة لبعض الأوجه، حيث وردت متابعةٌ لرواية مَن جعل القصة بين شرحبيل بن السمط وكعب بن مرة، وورد متابعات لرواية قتادة، بجعل القصة بين شرحبيل وعمرو بن عبسة.

---

(١) العلل (٣٤/١٤).

أ) فأما متابعة الوجه الأول:

فأخرج الحديثَ ابن المبارك في مسنده (٢١٣)، والطبراني في الأوسط (٦٧٥٤) من طريق شيبان، كلاهما (ابن المبارك، وشيبان) من طريق أبي حجية الأجلح بن عبدالله، عن عبيد بن أبي الجعد، أن شرحبيل بن السمط دعا كعبَ بن مرة...، به، مختصرًا بذكر فضل العتق فقط.

وقد اختُلف عن أبي حجية فيه:

* فرواه ابن المبارك، عنه، عن عبيد، قال: دعا شرحبيلُ بن السمط مرةَ بنَ كعب، أو كعبَ بن مرة، قال: حدِّثني عن رسول الله ﷺ...

* ورواه شيبان، عن أبي حجية، عن عبيد، عن شرحبيل، أنه دعا كعبَ بن مرة، فقال: حدثنا عن رسول الله ﷺ...[١].

وليس بين الراويين خلاف في صيغة الرواية، بل الظاهر اتفاقهما في أن عبيد بن أبي الجعد يحكي قصة شرحبيل بن السمط مع كعب بن مرة، حين دعاه فطلب منه أن يحدثه، وذكر شرحبيل في رواية شيبان لحكاية قصته، لا للرواية عنه.

وأما شك ابن المبارك، فيبينه جزم شيبان بكعب بن مرة.

والأجلح بن عبدالله صدوق، قوَّاه بعض الأئمة، وضعَّفهم آخرون، إلا أن يحيى بن سعيد القطان قد قال فيه: «ما كان يفصل بين: علي بن الحسين، و: الحسين بن علي»[٢]، وقال ابن حبان: «يروي عن الشعبي، وأبي الزبير، روى عنه أهل الكوفة، كان لا يدرك ما يقول، يجعل أبا سفيان: أبا الزبير، ويقلب الأسامي هكذا»[٣].

فقوله في هذا الإسناد: عن عبيد بن أبي الجعد، محل نظر كبير، فإن عبيدًا أخو سالم بن أبي الجعد، والحديث من رواية كعب بن مرة معروف جدًّا بسالم، مشهور عنه -كما هو واضح من التخريج والدراسة-، فقريب جدًّا أن يكون الأجلح خلط بين الأخوين، وقد عُرف عنه الخلط بأشد من ذلك -كما ذكر يحيى القطان وابن حبان-.

فعادت هذه المتابعة إلى سالم بن أبي الجعد.

---

(١) بهذا يتبين أن قول الطبراني بعقب رواية شيبان: «لم يرو هذا الحديث عن عبيد بن أبي الجعد إلا الأجلح، ولا عن الأجلح إلا شيبان، ولا عن شيبان إلا محمد بن شعيب، تفرد به هشام بن عمار»، في بعضه بعض النظر.

(٢) تقريب التهذيب (٢٨٥)، تهذيب التهذيب (٩٨/١).

(٣) المجروحين (١٧٥/١).

ب) وأما متابعات رواية قتادة:

فإن الحديث مشهور عن عمرو بن عبسة، وله روايات كثيرة من عدة طرق عنه، وهي متباينة في تمامها واختصارها من قِبَل المصنِّفين والرواة، وسأقتصر هنا على ما كان فيه بيان أن القصة والحديث دارا بين شرحبيل بن السمط، وعمرو بن عبسة، فهو أدل على المراد في هذا البحث، إلا ما ساقت إليه الطرقُ من متابعاتٍ لم يُذكر فيها شرحبيل:

* فأخرجه سعيد بن منصور (٢٤٢٠)، وابن ماجه (٢٨١٢) عن يونس بن عبدالأعلى، والحاكم (٩٦/٢) -وعنه البيهقي (١٦٢/٩)- من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، ثلاثتهم (سعيد، ويونس، وابن عبدالحكم) عن عبدالله بن وهب، عن عمرو بن الحارث،

والطبراني في الأوسط (٣١٦٥)، وفضل الرمي وتعليمه (٢٠)، من طريق شعيب بن يحيى، عن عبدالله بن لهيعة،

كلاهما (عمرو بن الحارث، وابن لهيعة) عن سليمان بن عبدالرحمن، عن القاسم بن عبدالرحمن، أبي عبدالرحمن، مولى عبدالرحمن بن خالد، عن شرحبيل بن السمط، قال لعمرو بن عبسة: يا عمرو، حدِّثنا حديثًا سمعته من رسول الله ﷺ...

هذه سياقة سعيد بن منصور، ولم يُذكر شرحبيل في رواية يونس، وابن عبدالحكم، عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، بل عندهما: القاسم، عن عمرو بن عبسة.

وفي رواية ابن لهيعة عند الطبراني في الأوسط: القاسم، عن شرحبيل، عن عمرو بن عبسة، وسقط شرحبيل في فضل الرمي وتعليمه.

وقد جاء عن القاسم، من وجوه أخرى، فيها واسطة اختُلف فيها بينه وبين شرحبيل وعمرو، لكن الأقوى عنه رواية سليمان بن عبدالرحمن هذه.

وما في رواية ابن لهيعة من الاختلاف لعله راجع إلى ضعفه، فإنه أدرج شرحبيل في الإسناد، وإنما هو صاحب القصة.

والقاسم شامي دمشقي، وهو صدوق يغرب كثيرًا[1]، لكنه لم يصرح بإداركه القصة في رواياته لها.

---

(١) تقريب التهذيب (٥٤٧٠).

* وأخرجه أحمد (١٧٠٢٠، ١٩٤٤١)، وعبد بن حميد (٢٩٩)، والنسائي في الكبرى (٤٨٦٦، ٤٨٦٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٧١٧)، من طريق حريز بن عثمان،

وأبو داود (٣٩٦٦)، وابن أبي عاصم في الجهاد (١٦٣)، والنسائي في الصغرى (٢٦/٦)، والكبرى (٤٣٣٥، ٤٨٦٥)، والطبراني في الشاميين (٩٥٧، ٩٥٨)، من طريق صفوان بن عمرو،

كلاهما (حريز، وصفوان) عن سليم بن عامر، أن شرحبيل بن السمط قال لعمرو بن عبسة: حدِّثنا حديثًا...، قال عمرو: سمعت رسول الله ﷺ...

هذه سياقة حريز في الموضع الأول عند أحمد، وللباقين سياقات مختلفة مؤداها أن سليم بن عامر يحكي قصة شرحبيل وعمرو بن عبسة، وبعضها يُذكر فيه شرحبيل، أو عمرو، للقصة لا للرواية، إلا ما كان عند الطبراني في الموضع الأخير، ففيه: عن سليم، عن شرحبيل، عن عمرو بن عبسة.

وإدراج شرحبيل خطأ، لأنه صاحب القصة، لا راويها، كما في روايات أكثر الرواة.

وسليم بن عامر شامي حمصي، وهو ثقة قديم، أدرك أصحاب النبي ﷺ[1]، لكن ظاهر سياقته لا تصرح بإدراكه القصة، وإن كانت جرت في ولاية شرحبيل بن السمط على حمص -كما يُفهم من مجموع الروايات-.

* وأخرجه الطيالسي (١٢٤٨) -ومن طريقه البيهقي في الشعب (٥٩٧٢)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢٨٤/٢)-، ومسدد، وأبو يعلى -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٤١٣٥)، من طريق عبدالجليل بن عطية،

وابن أبي شيبة في مسنده (٧٥٧)، وأحمد (١٩٤٣٥)، وعبد بن حميد (٣٠٠)، وابن بشران في أماليه (٥٦٦)، من طريق محمد بن ذكوان،

وأحمد (١٩٤٣٨، ١٩٤٣٩)، وعبد بن حميد (٣٠٤)، من طريق عبدالحميد بن بهرام،

والآجري في الأربعين حديثًا (٢١) من طريق إسماعيل بن عياش، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين،

(١) تهذيب التهذيب (٨٢/٢).

والطبراني في فضل الرمي وتعليمه (١٦)، والقراب في فضائل الرمي (٢٣)، من طريق ليث بن أبي سليم،

خمستهم (عبدالجليل، وابن ذكوان، وعبدالحميد بن بهرام، وابن أبي حسين، وليث) عن شهر بن حوشب، عن عمرو بن عبسة، به.

هذا سياق عبدالجليل بن عطية، ومحمد بن ذكوان، ليس فيه شرحبيل.

وقال عبدالحميد بن بهرام، عن شهر: عن أبي طيبة، قال: إن شرحبيل بن السمط دعا عمرَو بن عبسة، فقال: يا ابن عبسة، هل أنت محدثي حديثًا سمعتَه من رسول الله ﷺ...

وجعله ابن أبي حسين، عن شهر: أنه لقي أبا أمامة الباهلي، فسأله عن حديث عمرو بن عبسة السلمي حين حدَّث شرحبيلَ بنَ السمط وأصحابَه، أنه سمع رسول الله ﷺ...

وأسقط ليثٌ شيخَ شهر، فجعله عنه، عن شرحبيل بن السمط، أنه دعا عمرو بن عبسة، فقال له: حدِّثنا بشيء سمعته من رسول الله ﷺ...

وهذا الاختلاف عن شهر راجع إلى ضعفه، فإنه صدوق كثير الأوهام(١).

لكن الذي تتفق أوجُهُه كلها عليه أن الحديث من حديث عمرو بن عبسة، وهذا قدرٌ مضبوطٌ عند شهر، يصلح للاعتبار.

كما اتفقت الأوجه عن شهر أن بينه وبين والقصة واسطة، وهذا يدل دلالة واضحة على أنه لم يدركها.

وشهر شامي حمصي، ويقال: دمشقي.

* وأخرجه إسماعيل بن إسحاق القاضي في أحاديث أيوب السختياني (٥٠)، والطبراني في فضل الرمي (١٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٩٦١)، من طريق حماد بن زيد،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٧٣٢)، والطبراني في فضل الرمي (١٣)، والحاكم (١٣١/١)، وقوام السنة الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢٢٢١)، من طريق حماد بن سلمة،

والطحاوي في معاني الآثار (٣٧/١)، وأحكام القرآن (٤٧)، من طريق عبيدالله بن عمرو،

والطبراني في فضل الرمي (١٥) من طريق إبراهيم بن طهمان،

---

(١) تقريب التهذيب (٢٨٣٠).

أربعتهم (الحمادان، وعبيدالله بن عمرو، وابن طهمان) عن أيوب، عن أبي قلابة، أن شرحبيل بن السمط كان يومًا جالسًا وعنده ناس من أصحاب النبي ﷺ، قال: من يحدثني حديثا سمعه من رسول الله ﷺ؟ فقال رجل من بني سليم، يقال له عمرو بن عبسة: أنا...

هذه سياقة حماد بن زيد مختصرة، ونحوها لعبيدالله بن عمرو، إلا أنه اختصرها، وذكر شرحبيل في الإسناد لحكاية قصته.

وقال حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبي قلابة: أن شرحبيل بن حسنة قال: من رجل يحدثنا عن رسول الله ﷺ؟ فقال عمرو بن عبسة: أنا...

وقال إبراهيم بن طهمان، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن شرحبيل، عن عمرو بن عبسة، قال سمعت رسول الله ﷺ...

وحماد بن زيد أثبتهم في أيوب، فقول حماد بن سلمة: شرحبيل بن حسنة، وإدخال إبراهيم بن طهمان شرحبيلَ في الإسناد روايةً عنه، خطأ منهما.

وأبو قلابة بصري قدم الشام ونزلها، لكنه لم يدرك القصة، فإنهم ذكروا أنه أدرك خلافة عمر بن عبدالعزيز[١]، وهي ما بين سنتي ٩٩ و١٠١، بينما توفي شرحبيل بن السمط سنة ٤٠، وقيل قبلها[٢].

* وأخرجه النسائي في الصغرى (٦/٢٧)، والكبرى (٤٣٣٨، ٤٨٦٤)، من طريق معتمر، قال: سمعت خالد بن زيد -أبا عبدالرحمن الشامي- يحدث عن شرحبيل بن السمط، عن عمرو بن عبسة، قال: قلت له: يا عمرو بن عبسة، حدثنا حديثًا سمعتَه من رسول الله ﷺ...

وخالد بن زيد لا بأس به، وكان يرسل[٣]، وروايته عن شرحبيل مرسلة، نصَّ على ذلك أبو حاتم الرازي[٤].

* وأخرجه الدولابي في الكنى والأسماء (٤٨٨) عن عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالحكم،

(١) تهذيب الكمال (١٤/٥٤٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/١٥٨).

(٣) تقريب التهذيب (١٦٣٦).

(٤) الجرح والتعديل (٣/٣٣١).

والطبراني في فضل الرمي وتعليمه (١١)، والشاميين (١٩٨٠)، عن مطلب بن شعيب، وبكر بن سهل،

والبيهقي (٢٧٢/١٠) من طريق الفضل بن محمد الشعراني،

أربعتهم (ابن عبدالحكم، ومطلب، وبكر، والفضل) عن عبدالله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن أسد بن وداعة، قال: سمعت شرحبيل بن السمط -وهو أمير على حمص- يقول لعمرو بن عبسة السلمي: يا أبا نجيح، حدثنا بحديث سمعتَه من رسول الله ﷺ...

هذه سياقة ابن عبدالحكم.

وقال مطلب وبكر: عن أسد، عن عمرو بن عبسة.

وقال الفضل بن محمد: عن أسد: قال شرحبيل بن السمط وهو أمير على حمص لعمرو بن عبسة...

والإسناد إلى أسدٍ حسن، فمعاوية بن صالح صدوق له أوهام[١]، والراوي عنه: عبدالله بن صالح، أبو صالح، كاتب الليث، فيه كلام كثير، وقال فيه الحافظ في التقريب: «صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة»[٢]، ومن الرواة عنه هنا: مطلب بن شعيب، وقد ذكر له ابن عدي حديثًا منكرًا عن عبدالله بن صالح، ثم قال: «وسائر أحاديثه عن أبي صالح مستقيمة»[٣]، فهذا استقراء قد يُحتجُّ به على قوة رواية مطلب، عن أبي صالح.

وأما أسد بن وداعة، فقد وثَّقه النسائي ومسلمة، وقال معاوية بن صالح: «كان أسد مَرضيًّا»، وجرحه أبو العرب القيرواني لكونه ناصبيًّا يسب عليًّا -رضي الله عنه-[٤].

والمرجَّح في البدعة: أنها لا تؤثر على حال الراوي ما دام صادقًا في لهجته، ضابطًا لما يروي، ولهذا وثَّقه النسائي، ومسلمة.

وأسد بن وداعة شامي حمصي، وقد جاء تصريحه بسماع شرحبيل بن السمط يقول ما قال لعمرو بن عبسة، وهذا يدل على إدراك القصة، لكن التصريح انفرد به عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالحكم، عن أبي صالح عبدالله بن صالح، ولم يذكره ثلاثة آخرون، بل قال أحدهم -وهو

---

(١) تقريب التهذيب (٦٧٦٢).

(٢) (٣٣٨٨).

(٣) الكامل (٢٢٥/٨).

(٤) التاريخ الكبير (٤٩/٢)، لسان الميزان (٩٣/٢)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لابن قطلوبغا (٣٥٠/٢).

الفضل بن محمد الشعراني-، عنه: قال شرحبيل بن السمط لعمرو بن عبسة، وهذا أقرب إلى الانقطاع منه إلى الاتصال، وإن بقي محتملًا.

وأسد بن وداعة قال فيه ابن سعد: «كان قديمًا، روى عن أبي الدرداء، وبقي حتى مات سنة سبع وثلاثين ومائة»[١]، فقد يكون سنُّ أسد يحتمل إدراك القصة، لكن بقي صحة تصريحه بذلك، وفي صحته نظر.

وبالعرض السابق تبيَّن أن القصة مشهورة معروفة عند أهل الشام، وأنها وقعت في عدةٍ من رواياتهم بين شرحبيل بن السمط وعمرو بن عبسة، لا بين شرحبيل وكعب بن مرة، وتلك الروايات وإن كان جُلُّها مراسيل، لكنها تتعاضد مع صحتها وتباين مخارجها[٢].

وهذا يقوي الوجه الذي رواه قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن عمرو بن عبسة.

وأما الأوجه الأخرى، فقد يمكن التئام ما بين بعضها بتفسير الرجل من أهل الشام -في رواية منصور- بشرحبيل بن السمط الوارد في رواية عمرو بن مرة، والقول بأن من رواه عن سالم، بقصة كعب بن مرة مع النبي ﷺ، وهو حبيب بن أبي ثابت، قصَّر به، ولم يذكر ما بين كعب وسالم من الوسائط.

إلا أن الخلاف عن سالم بن أبي الجعد في روايات الكوفيين عنه لم يقتصر على هذا فحسب، فقد رواه حصين بن عبدالرحمن، عنه، فجعله عن سالم، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، مبهمًا[٣]، وحصين ثقة ثبت[٤]، ورواه أبو حصين عثمان بن عاصم، عن سالم، عن معاذ بن جبل، وأبو حصين ثقة ثبت[٥].

---

(١) الطبقات (٤٦١/٧).

(٢) ويعضدها ما تركتُه من الروايات التي أسندت الحديث إلى عمرو بن عبسة مباشرة، دون ذكر شرحبيل بن السمط، وهي روايات عديدة، مختلفة المخارج، أيضًا.

(٣) ومرَّ أنه يحتمل أن يكون المبهم: عمرو بن عبسة.

(٤) اقتصر الحافظ في تقريب التهذيب (١٣٦٩) على وصفه بقوله: «ثقة تغير حفظه في الآخر»، والظاهر أنه أقوى من مجرد الثقة، فقد وثقه الجمهور، وقال فيه العجلي: «ثقة ثبت»، وقال أبو حاتم -على شدّته-: «صدوق ثقة في الحديث»، ففي هذا رفعٌ من شأنه، وتغيُّر حفظه يؤثر على مروياته حال التغير فحسب. انظر: تهذيب التهذيب (٤٤٢/١).

(٥) تقريب التهذيب (٤٤٨٤).

وأما رواية عدي بن ثابت، عن سالم، عن أبي أمامة، فإنما جاءت من طريق أبي فروة يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي، عن أبيه محمد بن يزيد، عن أبيه يزيد بن سنان، عن زيد بن أبي أنيسة، وعبدالله بن علي، عن عدي.

ويزيد بن سنان -جد أبي فروة- ضعيف، وأشد ضعفه ما كان من رواية ابنه محمد عنه[١]، فإن محمدًا -والد أبي فروة- ليس بالقوي[٢] أيضًا.

فهذه الرواية ضعيفة جدًّا.

وإذن، فقد اختَلَف الكوفيون عن سالم بن أبي الجعد اختلافًا شديدًا، وهم أثبات أهل الكوفة وحُفَّاظهم: عمرو بن مرة، ومنصور بن المعتمر، وحبيب بن أبي ثابت، وحصين بن عبدالرحمن، وأبو حصين عثمان بن عاصم.

ولم تأت لسالم على أيٍّ من هذه الأوجه متابعةٌ تقوِّي أنه ضبطه وحفظه.

بل صحت المتابعات المتعددة المتعاضدة للوجه الذي رواه قتادة، عن سالم، عن معدان بن أبي طلحة، عن عمرو بن عبسة.

وقد صرَّح قتادة بسماعه من سالم، في رواية محمد بن يسار، وشيبان، وإحدى طرق رواية هشام الدستوائي[٣]، عنه.

وقتادة بصري، لا كالجماعة المختلفين عن سالم، ومتابعات الوجه الذي رواه قد تشير إلى أن سالمًا أتقن الحديثَ لما حدثه به، سواء كان سمعه منه في البصرة، فيكون سالم قدمها متقنًا حديثه باستصحاب كتبه[٤]، أو غير ذلك، أو كان قتادة سمعه منه في الكوفة، فيكون سالم أتقنه له، إما لكونه يخرج كتبه للغرباء، أو لكون قتادة سمعه من كتابه لا من حفظه، أو لغير ذلك.

---

(١) تقريب التهذيب (٧٧٢٧)، تهذيب التهذيب (٤/٤١٦).

(٢) تقريب التهذيب (٦٣٩٩).

(٣) وهي ما أخرجه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق -كما سبق في التخريج-، وقد أخرجها من طريق أبي قطن عمرو بن الهيثم، عن هشام.

(٤) من أمثلة استصحاب المحدثين كتبهم في السفر: واقعة عبدالرزاق بن عمر الدمشقي، انظر: ضعفاء العقيلي (٣/١٠٦). وللخطيب كلام في سبب استجازة المحدثين الاقتصارَ على العنعنة، يدل على ما سبق أيضًا، انظر: الكفاية (ص٣٩٠).

فالظاهر -والله أعلم- أن سالمًا اضطرب فيه لما حدَّث به أهلَ الكوفة، ولم يضبطه، وأتقنه لقتادة، وضبطه حين حدثه به.

وقد قال أبو حاتم الرازي في سالم: «لم يدرك عمرو بن عبسة، ويحدث هذا الحديث في المعتق عن رجل، عن عمرو بن عبسة»[١]، فقد يكون هذا ميلًا لترجيح وجه عمرو بن عبسة من أوجه سالم بن أبي الجعد.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن سالم بن أبي الجعد يرويه عن معدان بن أبي طلحة، عن عمرو بن عبسة.

وسالم ثقة[٢]، لكني لم أقف له على سماعٍ من معدان، وإن كانت روايته عنه على شرط مسلم، وقد أخرج له في صحيحه عنه[٣].

ومعدان بن أبي طلحة، ويقال: ابن طلحة -وهو قول أهل الشام فيه-، ثقة[٤].

ولم أجد له سماعًا من عمرو بن عبسة، وإنما يذكرون روايته عنه في ترجمته، وإن كان من كبار التابعين، قد أدرك عمر، وسمع منه، كما قال معاوية بن صالح، وابن المديني، والبخاري[٥]، وروايته عن عمر أخرجها مسلم في صحيحه[٦]، وفي هذا دلالة على قدمه وإدراكه، وأن إدراكه عمرو بن عبسة قريب جدًّا، خاصة وهو شامي، والقصة التي يرويها وقعت في حمص.

فتلخص أن الإسناد فوق المدار صحيحٌ عند من اكتفى بالمعاصرة وإمكان اللقي، وتُقوِّيه الروايات المتكاثرة للحديث عن عمرو بن عبسة، وقد سبق سوق طرف منها في الدراسة.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أشار ابن أبي خيثمة في كلامه إشارتين:

١- استغراب رواية شعبة، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، عن كعب بن مرة -أو: مرة بن كعب-، بالشك.

---

(١) المراسيل (ص٨٠).

(٢) تقريب التهذيب (٢١٧٠).

(٣) (٥٦٧، ٨٠٩، ٨١١، ٩٤٦، ١٦١٧، ٢٣٠١).

(٤) تقريب التهذيب (٦٧٨٧)، وانظر في اسمه: تهذيب التهذيب (١١٧/٤).

(٥) التاريخ الكبير (٣٨/٨)، تاريخ دمشق (٣٤٣/٥٩)، مسند الفاروق، لابن كثير (٥٢٦/٢).

(٦) (٥٦٧، ١٦١٧).

حيث أشار إلى ترجيح رواية منصور، عن سالم، بالجزم بكعب بن مرة.

وهذا ترجيح بالنظر إلى المتابعات والمخالفات القاصرة، وهي القرينة التي استعملها ابن أبي خيثمة.

وتأيد هذا بأن الأعمش قد جزم عن عمرو بن مرة، عن سالم، بما جزم به منصور، عن سالم، وبأن شعبة معروف بنزول درجة حفظه في أسماء الرجال.

٢- ترجيح إدخال الواسطة بين سالم بن أبي الجعد، وكعب بن مرة.

حيث استغرب رواية منصور، عن سالم، عن كعب، مباشرة، ونقل عن يحيى بن معين أنه سئل عن حديث سالم بن أبي الجعد هذا، عن كعب بن مرة؟ فقال: «مرسل».

فاستند إلى أن رواية سالم، عن كعب، منقطعة، فإدخال الواسطة بينهما قوي راجح، ووافقه الدارقطني في هذه القرينة، فقال: «لأن سالمًا لم يسمع من كعب بن مرة».

ثم استند ابن أبي خيثمة في ذلك، ووافقه الدارقطني أيضًا، إلى رواية الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن سالم، وفيها إدخال شرحبيل بن السمط، بين سالم، وكعب، قال ابن أبي خيثمة: «نقص منصور من الحديث: شرحبيلَ بن السمط...، وزاد الأعمش في الحديث: شرحبيلَ».

لكن هذا الاستناد متعقَّب بأن الصواب: أن ذكر شرحبيل في رواية عمرو بن مرة إنما كان لإيراد قصته مع كعب، لا لروايتها عنه.

هذا فضلًا عن أن رواية منصور، التي يعلّها ابن أبي خيثمة، المحفوظ فيها أنه يذكر واسطة مبهمة بين سالم، وكعب.

وهذا ما اعتمده الترمذي عن عمرو بن مرة، وعن منصور، معًا.

الحديث السادس والثلاثون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (٥٤١/١):

(٢٢١٠) **مالك بن عتاهية:**

٢٢١١- حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: نا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن رجل من جذام، أنه سمع مالك بن عتاهية يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن لقيتم عاشرا فاقتلوه»، يعني بذلك: الصدقة [يأخذها] على غير حقها.

٢٢١٢- حدثنا محمد بن معاوية النيسابوري أبو علي -وكان يحيى لا يرضاه-، قال: نا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن مُخَيِّس بن ظبيان، عن عبدالرحمن بن حسان، عن رجل من جذام، عن مالك بن العتاهية، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إذا رأيتم العشار فاقتلوه».

وزاد على قتيبة في الإسناد رجُلَين.

❑ التخريج:

الوجه الأول: ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن رجل من جذام، عن مالك بن عتاهية:

* أخرجه أحمد (١٨٠٥٨) عن قتيبة بن سعيد، به، ولم يسق إسناده، بل قال عقب إسناد الوجه الثاني من طريق ابن لهيعة: «حدثنا قتيبة بن سعيد بهذا الحديث، وقصَّر عن بعض الإسناد».

الوجه الثاني: ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن مخيِّس بن ظبيان، عن عبدالرحمن بن حسان، عن رجل من جذام، عن مالك بن عتاهية:

* أخرجه ابن شاهين في الصحابة -كما ذكر ابن حجر في الإصابة (٥٤٤/٥)- من طريق **ابن أبي خيثمة**، به، ولم يسق متنه[(١)].

* وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال (ص٦٣٤) عن عثمان بن صالح،

(١) لم ينقل ابن حجر واسطة ابن شاهين إلى ابن أبي خيثمة، وبينهما طبقة واحدة فيما يظهر من شيوخ وتلاميذ الرجلين.

وأبو عبيد في الأموال (ص٦٣٤)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٤٦٢/٢)، والطبراني (٣٠١/١٩) -وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٠١٤)-، من طريق سعيد بن أبي مريم،

وأحمد (١٨٠٥٧)، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (١٥٣/١)، والبغوي في معجم الصحابة (٢٠٧٤)، من طريق موسى بن داود،

وابن عبدالحكم في فتوح مصر والمغرب (ص٢٥٩، ٣٤٢) عن عبدالملك بن مسلمة،

ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٤٦٢/٢) عن عمرو ابن طارق،

والروياني في مسنده (١٤٥٧) من طريق عبدالله بن وهب،

وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢١٢/٨) من طريق أبي صالح عبدالله بن صالح كاتب الليث،

وابن منده في معرفة الصحابة -كما ذكر ابن حجر في الإصابة (٥٤٤/٥)، ومن طريقه الجورقاني في الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (٥٧٩)، وابن الجوزي في الموضوعات (١٢٧/٣)- من طريق مكي بن إبراهيم،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٠١٤) من طريق يحيى بن سعيد العطار،

تسعتهم (عثمان بن صالح، وابن أبي مريم، وموسى بن داود، وعبدالملك بن مسلمة، وعمرو ابن طارق، وابن وهب، وأبو صالح، ومكي، ويحيى بن سعيد) عن **عبدالله بن لهيعة**، به، بنحوه، ولم يسق ابن أبي حاتم متن أبي صالح.

إلا أن موسى بن داود، وأبا صالح، قالا: يزيد، عن عبدالرحمن بن حسان، عن مخيِّس بن ظبيان، فأخَّرا مخيِّسًا عن عبدالرحمن[1].

الوجه الثالث: ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن مالك بن عتاهية:

* أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٤٩/٣) من طريق يحيى بن كثير الناجي، عن **ابن لهيعة**، به، بنحوه.

---

(١) في مطبوعة معجم الصحابة للبغوي، ومخطوطته، جاءت رواية موسى كرواية الجماعة بتقديم مخيِّس، لكن نقل ابن حجر في الإصابة (٥٤٤/٥) إسناد البغوي بما يفيد أن إسناده كإسناد أحمد والحربي.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديثَ عبدالله بن لهيعة، واختُلف عنه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن رجل من جذام، عن مالك بن عتاهية:

ورواه عنه: قتيبة بن سعيد.

الوجه الثاني: ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن مخيِّس بن ظبيان، عن عبدالرحمن بن حسان، عن رجل من جذام، عن مالك بن عتاهية:

ورواه عنه: محمد بن معاوية، وعثمان بن صالح، وابن أبي مريم، وعبدالملك بن مسلمة، وعمرو ابن طارق، وعبدالله بن وهب، ومكي بن إبراهيم، ويحيى بن سعيد العطار.

الوجه الثالث: ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبدالرحمن بن حسان، عن مخيِّس بن ظبيان، عن رجل من جذام، عن مالك بن عتاهية:

ورواه عنه: موسى بن داود، وأبو صالح كاتب الليث.

الوجه الرابع: ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن مالك بن عتاهية:

ورواه عنه: يحيى بن كثير الناجي.

ومن الظاهر أن أكثر أصحاب ابن لهيعة على الوجه الثاني، وهو وجه تامٌّ مجوَّد، وفيمن رواه عن ابن لهيعة بعضُ العبادلة الذين هم أتقن من غيرهم لحديث ابن لهيعة، وأقدم سماعًا منه -كما سبق في الحديث الثاني والعشرين[1]-، وهو عبدالله بن وهب، وإن كان ابن لهيعة في الأصل ضعيفًا -كما مرَّ هناك أيضًا-.

والوجه الأول الذي رواه قتيبة بن سعيد، عن ابن لهيعة، سقط فيه راويان: مخيِّس بن ظبيان، وعبدالرحمن بن حسان، ولذا قال ابن أبي خيثمة عقب الوجه الثاني: «وزاد على قتيبة في الإسناد رجلين»، وكأنه يشير إلى أن قتيبة قصَّر فيه، فلم يذكرهما، وهذا ما صرَّح به أحمد بن حنبل في مسنده، حيث أخرجه عن قتيبة، لوجود تفسير «العاشر» في روايته، ولم يسُق إسناده، واكتفى عن سياقه بقوله: «وقصَّر عن بعض الإسناد».

---

(١) (ص٣٦٧).

ولا يظهر من تصرف ابن أبي خيثمة، وقبله شيخه أحمد، أنهما يعدَّان هذا خطأً من قتيبة بن سعيد، أو يجعلان الحديث لأجل ذلك مضطربًا، وإلا لصرَّحا بذلك، وهكذا أصل مسألة التقصير، فإنه لا يعد خطأ إذا كان من الثقات المتقنين غالبًا[(١)]، وقتيبة ثقة ثبت[(٢)].

وقد أورد ابن أبي خيثمة الوجه الثاني عن شيخه محمد بن معاوية النيسابوري، وعقَّب على اسمه بقوله: «وكان يحيى لا يرضاه»، يعني: يحيى بن معين.

ولا يظهر -والله أعلم- أن هذه إشارة إلى تضعيف هذا الوجه، بل لعل مرجعها إلى أمرين:

الأول: عادة ابن أبي خيثمة في جمع الفوائد، وملء كتابه بها ما وُجدت لها مناسبة، وقد ناسب هنا أن ينقل رأي ابن معين في محمد بن معاوية.

الثاني: أن ضعف محمد بن معاوية شديد، فقد نقل ابن أبي خيثمة عن ابن معين أنه قال فيه: «كذاب»[(٣)]، وهو متروك الحديث في الجملة[(٤)]، فلعل ابن أبي خيثمة لم يستجز أن يورد حديثه بدون بيان ذلك، وقد فعل نحو هذا في الموضع الذي نقل فيه تكذيب ابن معين له، وإن كان روى عنه في موضع ثالث من «التاريخ»، ولم يبين فيه شيئًا[(٥)].

وفي كون ابن أبي خيثمة ينقل تضعيف يحيى له، ويقر ذلك -فيما يظهر-، مع إشارته إلى رجحان روايته بزيادة الرجلين في الإسناد، ملمحٌ نقدي دقيق، يؤكد أن تجويد الحديث وتمامه قد يصيب فيه الضعيف، وذلك أنه أصعب عليه من التقصير والإسقاط، فالتمام مظنة الضبط والحفظ، وقد سبقت الإحالة إلى مثل هذا عند أبي حاتم الرازي في القسم الأول[(٦)].

هذا، وقد وافقَ الجماعةَ عن ابن لهيعة بذكر مخيِّس وعبدالرحمن بن حسان: موسى بنُ داود، وأبو صالح كاتب الليث، إلا أنهما قلبا الإسناد، فقدَّما عبدالرحمن بن حسان على

---

(١) انظر: الثقات الذين تعمدوا وقف المرفوع، أ.د. علي الصياح (ص١٨)، قصر الإسناد وأثره في الحديث المختلف فيه، د. عبدالعزيز الشايع (ص٢٥٩).

(٢) تقريب التهذيب (٥٥٢٢).

(٣) السِّفر الثاني من التاريخ (٦٨٩/٢).

(٤) تقريب التهذيب (٦٣١٠).

(٥) السِّفر الثاني (٢٥٦/١).

(٦) المطلب الرابع، من المبحث الثالث، منه (ص٥٣).

مخيِّس بن ظبيان، وقد يكون هذا من وهم ابن لهيعة حين رواه لهما، وذلك لاتفاقهما عنه، وابن لهيعة مشهور الضعف، خاصة في آخر أمره، والأقوى ما رواه عنه الجماعة، خاصة وابن وهب معهم، وهو قديم السماع منه -كما سبق-.

وأما الوجه الرابع، فلم أجد يرويه عن ابن لهيعة سوى يحيى بن كثير الناجي، وهو بصري، يروي عن ابن لهيعة، وروى عنه من المشهورين: يعقوب بن سفيان الفسوي(١)، وأبو مسلم إبراهيم بن عبدالله الكجي(٢)، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وروايته عن ابن لهيعة هنا خطأ، دلَّ عليه مخالفة جماعة أصحاب ابن لهيعة، ويظهر أنه -أو ابن لهيعة- سلك الجادة، فإن ليزيد بن أبي حبيب روايةً كثيرةً عن أبي الخير، وهو مرثد بن عبدالله اليزني، وله عنه في «تحفة الأشراف» -فحسب- أكثر من عشرين حديثًا.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن ابن لهيعة يرويه عن يزيد بن أبي حبيب، عن مخيِّس بن ظبيان، عن عبدالرحمن بن حسان، عن رجل من جذام، عن مالك بن عتاهية.

وهذا إسناد ضعيف:

لضعف ابن لهيعة، فإن الراجح أنه ضعيف مطلقًا -كما سبق-.

وجهالة حال مخيِّس بن ظبيان، فقد ذكره ابن يونس في تاريخ مصر، ولم يتكلم عليه أو ينقل فيه جرحًا ولا تعديلًا(٣)، ولذا قال الحسيني: «مجهول»(٤).

وجهالة حال عبدالرحمن بن حسان، وهو ابن عتاهية بن حزن التجيبي، وهو رجل معروفُ العين، كان على شرطة مصر أيام عبدالعزيز بن مروان(٥)، إلا أني لم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا(٦).

وإبهام الرجل من جذام، فجهالته جهالة عين.

---

(١) مشيخته (٦٥)، وذَكَره في الشيوخ البصريين، وقد ذكر السمعاني في الأنساب (١٠/١٢) أن عامة بني ناجية (الناجي) في البصرة.

(٢) انظر روايته عنه في: فضائل الصحابة، لأحمد (٤٩٨)، المعجم الكبير، للطبراني (١١٠٢، ١٤٩٢١، ٣٠٦/١٧، ٣٠٨، ٣١٠)، تاريخ بغداد (٥٤٧/٨، ٢٥٣/١٣)، وغيرها.

(٣) تعجيل المنفعة (٢٤٧/٢).

(٤) التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة (١٦٣٠/٣).

(٥) الولاة، للكندي (ص٥١)، القضاة، له (ص٣٢٢)، الإكمال، لابن ماكولا (٨٣/٢).

(٦) ذكره الدارقطني في المؤتلف والمختلف (٧٢٤/٢) برواية مخيِّس عنه فقط.

وعدم ثبوت سماع مالك بن عتاهية من النبي ﷺ، حيث نقل يعقوب الفسوي عن ابن بكير قوله: «لم يسمع من النبي ﷺ شيئًا»[١]، وقد ذكر البخاري، فأبو حاتم، وابن يونس، والخطيب[٢]، وغيرهم، أن له صحبة، ولعله اعتمادٌ منهم على الأسانيد التي بيَّن ابن بكير أنها لا تصح.

فضعف هذا الحديث ضعف شديد.

ولذا ذكره الجورقاني في «الأباطيل والمناكير»، وقال: «هذا حديث باطل»[٣]، ثم ذكر أنه مضطرب، اعتمادًا على رواية قتيبة، وقد سبق أنها تقصير وليست اضطرابًا على الأرجح.

وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»، فقال: «هذا حديث موضوع، وفيه غير واحد من المجهولين...»، ثم ذكر رواية قتيبة، ثم قال: «وابن لهيعة ذاهب الحديث، والحديث ليس بشيء في الجملة»[٤].

وقد تعقب بعضُ المتأخرين ابنَ الجوزي بما لا ينهض[٥]، والصواب مع ابن الجوزي في حكمه -كما تبيَّن-، وإن لم يكن على اصطلاح المتأخرين في اشتراط الكذاب للحكم بالوضع.

ومما استدلَّ به الجورقاني -في الموضع السابق- على ضعف الحديث: معارضته لحديث ابن مسعود: «لا يحل دم امرئ يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث:

---

(١) المعرفة والتاريخ (٤٦٢/٢). وقد قال أبو حاتم الرازي عن ابن بكير: «كان يفهم هذا الشأن»، انظر: الجرح والتعديل (١٦٥/٩).

تنبيه: وقعت العبارة المنقولة أعلاه محرَّفةً في طبعة المعرفة والتاريخ، حيث إن الفسوي نقل عن ابن بكير قبل هذه العبارة قولَه: «قال مالك بن عتاهية: «قال رسول الله ﷺ». يقولون: قال: «سمعت رسول الله ﷺ!»»، ثم قال يعقوب -دون أن يَفصِل-: «فحلق حلقة بالسبابة والإبهام، ونفخ. فقال: ريح، لم يسمع من النبي ﷺ شيئًا»، ولم يتبين للمحقق تقسيم الفقرات هذا، فحرف «ريح» إلى: «رمح»، وأقحم قبلها «ابن»، وفسَّره بمحمد بن رمح التجيبي، وهذا غلط، وقد نقله واضحًا باختصار: ابن حجر في الإصابة (٥٤٤/٥)، وجاء في نسخة من الإصابة: «وهم»، مكان «ريح».

(٢) التاريخ الكبير (٣٠٢/٧)، الجرح والتعديل (٢١٢/٨)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٥/٢)، تعجيل المنفعة (٢٣٣/٢).

(٣) (٢٣٩/٢).

(٤) (١٢٧/٣).

(٥) انظر: النكت البديعات على الموضوعات، للسيوطي (ص٤٥٧/رسالة علمية)، الفوائد المجموعة (ص١٩٨).

النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمارق من الدين التارك للجماعة»[1]، حيث أورده بعقب حديث مالك بن عتاهية مباشرة، بعد أن قال: «في خلاف ذلك». ولا شك أن حديث ابن مسعود ثابت صحيح.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أشار ابن أبي خيثمة إلى ترجيح إدخال رجلين بين يزيد بن أبي حبيب، والرجل من جذام، وهما: مُخَيِّس بن ظبيان، وعبدالرحمن بن حسان.

ويظهر أنه اعتمد على أن قتيبة قصَّر به، ولم يتمّه كما أتمه غيره.

ومع تضعيفه الراوي الذي جوَّده وأتمَّه، فإنه أشار إلى ما سبق، في دلالة بيِّنة على أن تمام الحديث قد يكون أدل على الحفظ، لصعوبته، وإن كان الراوي ضعيفًا، بخلاف الإسقاط والتقصير.

وتأيَّد ذلك بأن أكثر أصحاب ابن لهيعة رووه بذكر واسطة الرجلين، وفيهم بعضُ العبادلة الذين هم أقدم سماعًا، وأصح روايةً، عن ابن لهيعة، وهو عبدالله بن وهب.

وقد وافق ابنَ أبي خيثمة على ذلك إشارةً: أحمد بن حنبل.

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦).

الحديث السابع والثلاثون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٥٥٣-٥٥٤):

(٢٢٨١) ومهاجر بن قنفذ:

٢٢٨٢- حدثنا عفان، قال: نا حماد، عن حميد، عن الحسن، عن المهاجر بن قنفذ، أن النبي ﷺ كان يبول -أو: قد بال-، فسلمت عليه، فلم يرد عليَّ حتى توضأ، فردَّ علي.

ولم يسمعه الحسن من المهاجر:

٢٢٨٣- حدثنا مثنى بن معاذ بن معاذ، قال: نا معاذ بن هشام، قال: حدثنا أبي، عن قتادة، عن الحسن، عن حضين -يعني: ابن المنذر-، عن المهاجر بن قنفذ، يعني: أنه سلم على النبي ﷺ...، فذكر نحوه.

❑ التخريج:

الوجه الأول: الحسن، عن المهاجر بن قنفذ:

* أخرجه ابن سعد في الطبقات (١٣٢/الرابعة من الصحابة)،

وابن أبي شيبة في مسنده (٦٧١)،

وأحمد (٢٠٧٦٢)،

والضياء المقدسي في جزء منتقى من حديث مكي وغيره (٤٨/مخطوط) من طريق محمد بن غالب تمتام،

أربعتهم (ابن سعد، وابن أبي شيبة، وأحمد، وتمتام) عن **عفان**، به، بنحوه.

إلا أن تمتامًا قال فيه: عن المهاجر، أن رجلًا سلم على النبي ﷺ وهو يبول...

* وأخرجه الطحاوي (١/٨٥)، والطبراني (٢٠/٣٢٩)، من طريق حجاج بن المنهال،

وابن قانع في معجم الصحابة (٣/٥٩) من طريق أبي سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي،

والطبراني (٢٠/٣٢٩) من طريق أسد بن موسى،

ثلاثتهم (حجاج، وأبو سلمة، وأسد) عن **حماد بن سلمة**، به، بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٦٢٤٩) من طريق جرير بن حازم،

والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٨٠٨)، وأبو القاسم الحامض في الأول حديثه (١٩/منتقى منه)، وابن الأعرابي في معجمه (١٧٥٧)، وأبو الطاهر الذهلي في الثالث والعشرين من حديثه (٦٩)، من طريق يونس بن عبيد،

وابن الأعرابي في معجمه (١٧٥٧) من طريق زياد الأعلم،

وابن قانع (٥٩/٣) من طريق مجاعة بن الزبير،

والحسن بن دينار،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٢١٥) من طريق عبدالله بن المختار،

وعلقه الدارقطني في العلل (٧٢/١٤) عن أشعث بن عبدالملك،

وكثير بن زياد،

ثمانيتهم (جرير، ويونس، وزياد الأعلم، ومجاعة، والحسن بن دينار، وابن المختار، وأشعث، وكثير) عن **الحسن**، به، بنحوه.

الوجه الثاني: الحسن، عن حضين بن المنذر، عن المهاجر بن قنفذ:

* أخرجه الدارمي (٢٦٨٣)، والحسن بن سفيان في مسنده -كما ذكر ابن حجر في نتائج الأفكار (٢٠٧/١)، ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٢١٤)-، وابن المنذر في الأوسط (١٩، ٢٩٣)، من طريق إسحاق بن راهويه،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦٧٤) عن محمد بن المثنى،

والسراج في مسنده (١٩) عن عبيدالله بن سعيد،

والطبراني (٣٢٩/٢٠) من طريق عبيدالله بن عمر القواريري،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٢١٤) من طريق محمد بن عبدالله المخرمي،

خمستهم (إسحاق، وابن المثنى، وعبيدالله بن سعيد، والقواريري، والمخرمي) عن **معاذ بن هشام**، به، بنحوه.

* وأخرجه ابن سعد (١٣١/الرابعة من الصحابة)، وأحمد (١٩٠٣٤، ٢٠٧٦٠، ٢٠٧٦١) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٥٧٨/٢٨)-، وابن ماجه (٣٥٠)، وأبو داود (١٧)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦٧٣، ٦٧٤) -ومن طريقه أبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (١٦١)، والمزي في تهذيب الكمال (٥٧٨/٢٨)-، والنسائي في الصغرى

(٣٧/١)، والكبرى (٣٤)، والسراج في مسنده (٢٠)، وابن خزيمة (٢٠٦) -وعنه ابن حبان (٨٠٣، ٨٠٦)-، والطحاوي (٢٧/١، ٨٥)، والنحاس في الناسخ والمنسوخ (ص٣٧١)، وأبو الحسن القطان في زوائده على ابن ماجه (٣٥٠)، وابن حبان (٨٠٣، ٨٠٦)، والطبراني (٣٢٩/٢٠)، وابن منده -ومن طريقه ابن حجر في نتائج الأفكار (٢٠٥/١)-، وأبو أحمد العسكري -كما ذكر مغلطاي في شرح سنن ابن ماجه (٢٣٨/١)-، والحاكم (١٦٧/١، ٤٧٩/٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٢١٣)، والبيهقي (٩٠/١)، والضياء في المنتقى من مسموعات مرو (٧٦٨/مخطوط)، من طريق سعيد بن أبي عروبة[1]، عن **قتادة**، به، بنحوه.

الوجه الثالث: الحسن، قال: سلم رجل على النبي ﷺ...:

* أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في الطهور (٦٢) عن مروان بن معاوية، عن أبي الأشعث[2]، عن **الحسن**، به، بنحوه.

الوجه الرابع: الحسن، عن البراء بن عازب:

* أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق (٨٥٧)، ومساوئ الأخلاق (٨٠٧)، والطبراني في الأوسط (٧٧٠٦) -ومن طريقه ابن حجر في نتائج الأفكار (٢٠٩/١)-، من طريق أبي عبيدة الناجي، عن **الحسن**، به، بنحوه.

الوجه الخامس: الحسن، قال: حدثني رجل من قريش، أنه رأى النبي ﷺ...:

* علقه الدارقطني في العلل (٧٢/١٤) عن عباد بن ميسرة، عن **الحسن**، به.

❑ دراسة الأسانيد:

روى هذا الحديث الحسن البصري، واختُلف عنه على أوجه:

---

(١) وقع في الموضع الأول من مطبوعة مستدرك الحاكم، وفي مخطوطته (١/ق٧٧أ)، وإتحاف المهرة (٤٨٠/١٣): شعبة، وهو تحريف عن: سعيد، فقد نقله مغلطاي في شرح ابن ماجه (٢٣٨/١)، وابن حجر في نتائج الأفكار (٢٠٦/١)، وغيرهما، عن الحاكم، وعندهم: سعيد.

(٢) وقع في المطبوع: عن أبي الأشمص، ويظهر من صورة الكلمة في المخطوط (ق٨أ) أن الناسخ كتبها بما يشبه: الأسمص، ثم حوّرها إلى: الأشعث، وقد علق الدارقطني في العلل (٧٢/١٤) رواية أبي الأشعث للحديث، عن الحسن، مرسلًا عن النبي ﷺ، وهي هذه.

الوجه الأول: الحسن، عن المهاجر بن قنفذ:

ورواه عنه: حميد -من رواية حماد بن سلمة (في قول عفان -من رواية ابن أبي خيثمة، وابن سعد، وابن أبي شيبة، وأحمد، عنه-، وحجاج بن المنهال، وأبي سلمة التبوذكي، وأسد بن موسى، عنه)، عنه-، وجرير بن حازم، ويونس بن عبيد، وزياد الأعلم، ومجاعة بن الزبير، والحسن بن دينار، وعبدالله بن المختار، وأشعث بن عبدالملك، وكثير بن زياد.

الوجه الثاني: الحسن، أن رجلًا سلم على النبي ﷺ...:

ورواه عنه: حميد -من رواية حماد بن سلمة (في قول عفان -من رواية محمد بن غالب تمتام، عنه-)، عنه-، وأبو الأشعث.

الوجه الثالث: الحسن، عن حضين بن المنذر، عن المهاجر بن قنفذ:

ورواه عنه: قتادة.

الوجه الرابع: الحسن، عن البراء بن عازب:

ورواه عنه: أبو عبيدة الناجي.

الوجه الخامس: الحسن، قال: حدثني رجل من قريش، أنه رأى النبي ﷺ...:

ورواه عنه: عباد بن ميسرة.

وقد وقع خلاف وحيد دون الحسن، وهو مخالفة محمد بن غالب تمتام لأصحاب عفان، الذين رووه عنه، عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن، عن المهاجر بن قنفذ، وهم: المصنِّف ابن أبي خيثمة، وابن سعد، وابن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، حيث خالفهم، فرواه عن عفان، عن حماد، عن حميد، عن الحسن، أن رجلًا سلم على النبي ﷺ...

وقد سبق في الحديث السابع[1] أن تمتامًا ثقة، لكنَّ له أوهامًا، وهذا من أوهامه، فقد خالف أربعة أئمة رووه عن عفان على خلاف روايته، ورواه أصحاب حماد بن سلمة كما رووه عن عفان، عنه.

ولعل تمتامًا لم يضبط الإسناد، فأبهم صحابيَّه، أو دخلت عليه رواية أبي الأشعث، عن الحسن، في رواية حميد، عن الحسن.

وإذن، فقد اختُلف عن الحسن على الأوجه الخمسة المذكورة.

---

(١) (ص١٤٨).

وقد أورد ابن أبي خيثمة منها الوجهين الأول والثالث فحسب.

فأورد رواية حميد، عن الحسن، عن المهاجر بن قنفذ، ثم قال: «ولم يسمعه الحسن من المهاجر»، ثم أسند رواية قتادة، عن الحسن، عن حضين بن المنذر، عن المهاجر.

وهو بجزمه بانقطاع الوجه الأول، يرجِّح أنه مختصر مقصَّر به، وأن الوجه التام بإدخال حضين، وهو رواية قتادة، هو الصواب في واقع الأمر، وقتادة ثقة ثبت، قُدِّم على أصحاب الحسن، ولازمه ثنتي عشرة سنة، قال أبو زرعة: «قتادة من أعلم أصحاب الحسن»[١].

وبالنظر إلى كثرة من رواه على الوجه الأول، عن الحسن، عن المهاجر بن قنفذ، مباشرة، وفيهم بعض أحفظ أصحابه، كيونس بن عبيد، وحميد، وبالنظر -كذلك- إلى حال الحسن، وأنه كان يرسل كثيرًا[٢]، فإنه يقوى احتمال أنه كان يرسله أحيانًا مقصِّرًا به، ويجوِّده أحيانًا أخرى ذاكرًا الواسطة بينه وبين المهاجر، وهو حضين بن المنذر.

وترجيح رواية الواسطة هو ما يظهر أنه ترجيح أبي حاتم، فإنه ترجم لمهاجر بن قنفذ، فقال: «روى عنه الحسن، مرسل، وحضين بن المنذر»[٣].

وجوَّد رواية قتادةَ على روايات الآخرين، وصوَّبها -أيضًا-: ابن السكن[٤].

وقال أبو نعيم الأصبهاني: «رواه عن الحسن، عن المهاجر، جماعة، منهم: حميد الطويل، ويونس بن عبيد، وزياد الأعلم، وجوَّده هشام، عن قتادة، عن الحسن، فأدخل حضينَ بن المنذر بينه وبين المهاجر»[٥].

وأما الأوجه الأخرى مما لم يذكره ابن أبي خيثمة:

فأضعفها: رواية أبي عبيدة الناجي، عن الحسن، عن البراء، فإن أبا عبيدة ضعيف جدًّا، واتُّهم بالكذب[٦]، وقد خالف جماعاتِ أصحاب الحسن في ذِكرِه البراءَ فيه.

---

(١) تقريب التهذيب (٥٥١٨)، تهذيب الكمال (٢٣/٥١٤، ٥١٦).

(٢) تقريب التهذيب (١٢٢٧).

(٣) الجرح والتعديل (٨/٢٥٩)، ولم ينسبه ابن أبي حاتم لأبيه كعادته، لكن الأسلوب أسلوب نقله عن أبيه، وهو الأصل في كتابه هذا.

(٤) نتائج الأفكار (١/٢٠٧).

(٥) معرفة الصحابة (٥/٢٥٧٧).

(٦) لسان الميزان (٢/٣٣٧).

قال الطبراني عقب تخريج روايته: «لا يروى هذا الحديث عن البراء إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن الحباب»، يعني: الراوي عن أبي عبيدة الناجي.

وقال أبو نعيم الأصبهاني: «ورواه أبو عبيدة الناجي، عن الحسن، عن البراء بن عازب، فخالف أصحاب الحسن، وأبو عبيدة ضعيف، مضطرب الحفظ»[١].

ووافقه ابن حجر، فقال: «أبو عبيدة الناجي بصري ضعيف، وقد شذ في قوله: عن البراء، والمحفوظ عن الحسن ما تقدم: عن أبي ساسان، عن المهاجر»[٢].

وأما رواية عباد بن ميسرة، عن الحسن، قال: حدثني رجل من قريش، أنه رأى النبي ﷺ...، ففيها التصريح بسماع الحسن من صحابي الحديث، مع إبهامه وعدم تسميته.

ولم أجد هذه الرواية مسندة، وراويها عباد بن ميسرة لين الحديث[٣]، ومخالفته بذكر التصريح بالسماع خطأ منه، لاجتماع الرواة عن الحسن على عدم ذكره.

وأما رواية أبي الأشعث، عن الحسن، قال: سلم رجل على النبي ﷺ...، فلم أجد ممن يكنى أبا الأشعث يروي عن الحسن إلا عبيد بن مهران البصري، إلا أنهم لم يذكروا راويًا عنه غير حرمي بن حفص[٤]، وغاية ما فيه من تعديل ذكر ابن حبان له في الثقات.

إلا أن مروان بن معاوية، وهو الراوي عن أبي الأشعث هنا، معروف بأنه يدلس أسماء الشيوخ، ويغيِّرها، ولذا فقد ضعفوه فيما روى عن المجهولين -كما مرَّ في الحديث الرابع[٥]-.

وعلى كلا الاحتمالين، فإن في هذه الرواية ضعف، وإن كانت في حقيقتها مقصَّرة بحذف الوسائط، وإبهام الصحابي، وإرسال الحديث.

وقد أورد الدارقطني أربعة أوجه من الأوجه المذكورة، وهي ما سوى رواية أبي عبيدة الناجي، ثم قال: «حديث قتادة أصحُّها»[٦].

---

(١) معرفة الصحابة (٥/٢٥٧٨).

(٢) نتائج الأفكار (١/٢٠٩).

(٣) تقريب التهذيب (٣١٤٩).

(٤) ترجمته في: التاريخ الكبير (٦/٤)، الكنى والأسماء، لمسلم (١/١٠٠)، الجرح والتعديل (٦/٢)، ثقات ابن حبان (٧/١٥٨)، تهذيب الكمال (١٩/٢٣٦).

(٥) (ص١١٩).

(٦) العلل (١٤/٧٢).

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن الحديث يرويه الحسن، عن حضين بن المنذر، عن المهاجر بن قنفذ.

وهذا الوجه هو الذي رواه قتادة، عن الحسن.

ولم أجد لقتادة تصريحًا بالسماع من الحسن، ولا للحسن من حضين، ولذا أورد ابن حجر رواية قتادة من طريق سعيد بن أبي عروبة، فقال: «لكن في السند علة أخرى، وهي أن سعيدًا، وشيخَه، وشيخَ شيخِه، وُصفوا بالتدليس في الإسناد، وقد عنعنوه، ولم أر في شيء من الطرق تصريحًا من واحدٍ منهم بالتحديث، وقد انجبر رواية سعيد برواية هشام»(١).

لكنَّ تجويد الأئمة لرواية قتادة، وتقويتهم لها عن الحسن في بيان الواسطة، قد يؤخذ منه عدم احتياجهم للبحث في تصريح قتادة بالسماع، خاصَّةً أنه من خاصَّةِ الحسن، وقد جالسه ثنتي عشرة سنة -كما مرَّ في الدراسة-، والظاهر أن تدليسه عنه قليل إلى جنب ما روى عنه، وقد ذكر شعبةُ روايةَ قتادة، عن الحسن، مثالًا لمسموعات قتادة التي يصرّح فيها بسماعه(٢).

ورواية غير قتادة للحديث عن الحسن على أوجه أخرى تؤيد أنه لم يدلسه عن أحدهم، لأنه انفرد برواية هذا الوجه التام المجوَّد.

وأما رواية الحسن، عن حضين، فقد عدَّ أبو داود حضينًا في مشايخ الحسن الذين لقيهم في الغزو، ولم يروِ عنهم غيره(٣)، وليس في الرواة حضين غير هذا(٤)، لكن الواقع روى عنه غيرُ الحسن -كما توضِّحه ترجمته-.

وكون الحسن يرويه عن المهاجر بن قنفذ مباشرة تارة، ثم يبين واسطته فيه إلى المهاجر، كبيان أنه سمعه من هذه الواسطة، عن المهاجر.

---

(١) نتائج الأفكار (٢٠٧/١).

(٢) قال: «كنت أعرف حديث قتادة ما سمع مما لم يسمع، فإذا جاء ما سمع قال: حدثنا أنس، وحدثنا الحسن...». انظر: طبقات ابن سعد (٢٢٩/٧)، المعرفة والتاريخ (٢٠٩/٣)، تاريخ ابن أبي خيثمة (١٨٣٧/السِّفر الثالث).

(٣) سؤالات أبي عبيد الآجري (٨٢/٢).

(٤) ذكره البرديجي في طبقات الأسماء المفردة (ص٦٠)، وقال أبو أحمد العسكري في تصحيفات المحدثين (٦١١/٢): «ولا أعرف يسمى حضينًا -بالضاد المعجمة والنون- غيرُه، وغيرُ من يُنسب إليه من ولده»، وذكَرَ حضينًا والمهاجرَ الأزديُّ في كتاب ذكر اسم كل صحابي ومن بعده من التابعين ممن لا أخ له يوافق اسمه من نقلة الحديث (ص٧٩).

وأما حضين بن المنذر، أبو ساسان، فقد صرح مسلمٌ أنه سمع من المهاجر[١]، وأما البخاري، فقال: «سمع عثمان، وعليًّا، وعن مهاجر بن قنفذ»[٢]، وعطفه بالعنعنة يشير إلى أنه لم يرَ له سماعًا منه.

وقد أورد الترمذي حديث ابن عمر في الباب، فقال عقبه: «وهذا أحسن شيء روي في هذا الباب»[٣]، ثم ذكر حديث المهاجر بن قنفذ في أحاديث الباب، وهكذا فعل مسلم، فأخرج حديث ابن عمر في صحيحه[٤]، وترك حديث المهاجر، هذا مع أن حديث ابن عمر من رواية الضحاك بن عثمان، عن نافع، والضحاك صدوق يهم[٥].

فهذا يبيِّن أن حديث المهاجر عندهم فيه نظر، ولا يبلغ مرتبة الصحة.

والظاهر -والله أعلم- أن صحته موقوفة على سماع حضين بن المنذر من المهاجر بن قنفذ، فإن ثبت ثبت.

وقد صححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم، لكن قال ابن حجر: «وعُذر من صحح الحديثَ كثرةُ شواهده، وإلا فغاية إسناده أن يكون حسنًا»[٦].

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أورد ابن أبي خيثمة وجهين عن الحسن، أحدهما يروي الحديثَ فيه عن صحابيه، فجزم ابن أبي خيثمة بأنه لم يسمعه منه، مستندًا إلى وجهٍ آخر يُدخِل فيه واسطةً بينه وبين الصحابي.

وهذا من ابن أبي خيثمة ترجيحٌ لرواية من أدخل الواسطة في الإسناد، وهو قتادة، والظاهر أنه رأى أن الوجه الآخر مقصَّر به، وأن الوجه التام محفوظ مجوَّد.

وأيَّد ذلك: أن قتادة ثقة ثبت من أعلم أصحاب الحسن، وأن الحسن نفسه كان يرسل كثيرًا.

ووافق ابنَ أبي خيثمة عليه: أبو حاتم الرازي -إشارةً-، وابن السكن، وأبو نعيم الأصبهاني، والدارقطني.

---

(١) الكنى والأسماء (٤١٠/١).

(٢) التاريخ الكبير (١٢٨/٣).

(٣) سنن الترمذي (١٥٠/١).

(٤) (٣٧٠).

(٥) تقريب التهذيب (٢٩٧٢).

(٦) نتائج الأفكار (٢٠٨/١).

الحديث الثامن والثلاثون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٥٧٣-٥٧٥):

(٢٣٦٧) ونعيم بن خمار الغطفاني:

٢٣٦٨- حدثنا الفضل بن دكين، قال: حدثنا محمد بن راشد، عن مكحول، عن كثير بن مرة، عن نعيم، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «قال ربكم: يا ابن آدم، صلِّ لي في أول النهار أربع ركعات، أكفيك آخره».

كذا قال: نعيم، لم ينسبه[1].

٢٣٦٩- حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا محمد بن راشد، عن مكحول، عن كثير بن مرة، عن نعيم، عن النبي ﷺ، بمثله.

وكان في كتاب أبي سلمة: «ابن خمار»، فضرب عليه.

كذا قال محمد بن راشد: عن كثير بن مرة، عن نعيم. وبين كثير بن مرة، ونعيم: قيس الجذامي:

٢٣٧٠- حدثنا يحيى بن معين، قال: نا معتمر بن سليمان، قال: سمعت بُردًا يحدث عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن كثير بن مرة، عن قيس الجذامي، عن نعيم الغطفاني، عن النبي ﷺ، عن ربّه...، ثم ذكر الحديث.

٢٣٧١- قال لنا ابن معين: «وهذا حديث فيما أراه»[2].

٢٣٧٢- حدثنا ابن الأصبهاني، قال: نا الوليد بن مسلم، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن مكحول، عن نعيم بن همار الغطفاني، قال: قال رسول الله ﷺ...، فذكر نحوه.

قال: مكحول، عن نعيم، ليس بينهما أحد، نقص رجلين، [و]قال: همار.

---

(١) أورد ابن أبي خيثمة فيما يلي اختلافاتٍ في نسبة نعيم، وتسمية والده، وهي غير داخلة في البحث، لما سبق في حدوده (ص٧).

(٢) كذا في المطبوع، والمخطوط (ق٢٠٤)، ولم يتبين المحقِّق النصَّ، بل احتمل فيه احتمالات، وهو بيِّنٌ بضميمة ما أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٢/١٩٠) من طريق ابن أبي خيثمة، عن ابن معين، أنه قال: «والحديث فيما أرى: حديث معتمر»، فيشبه أن يكون صواب النص: «وهذا الحديثُ فيما أراه».

٢٣٧٣- فحدثنا عفان، قال: نا أبان -يعني: ابن يزيد-، قال: حدثنا قتادة، قال: نا نعيم بن همار، عن عقبة بن عامر الجهني، أن النبي ﷺ، قال: «قال ربكم: أيعجز أحدكم أن يصلي أول النهار...»، ثم ذكر نحو حديث أبي نعيم، عن محمد بن راشد.

كذا قال: نعيم بن همار. تابع سعيدَ بنَ عبدالعزيز على: همار، وقال: عن عقبة بن عامر.

٢٣٧٤- سمعت يحيى بن معين يقول: «نعيم الغطفاني يقال: ابن همار، و: ابن خمار، و: ابن هبار. يروي عن عقبة بن عامر».

٢٣٧٥- ويقال: نعيم بن هدار -فيما بلغني-.

٢٣٧٦- حدثنا أبي، قال: نا زيد بن يحيى، قال ابن ثوبان: عن أبيه، عن مكحول، عن كثير بن مرة، عن قيس الجذامي -وكانت له صحبة-.

كذا قال يزيدُ[1] بن يحيى.

وابن ثوبان هذا هو: عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان: أسماه لنا علي بن الجعد.

٢٣٧٧- وفي كتاب أبي بكر بن أبي شيبة إلينا: عن حماد بن خالد، عن معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن نعيم بن هبار، عن النبي -عليه السلام- ...، الحديث.

❑ التخريج:

أولًا: رواية مكحول:

الوجه الأول: مكحول، عن كثير بن مرة، عن نعيم:

* أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٩٣/٨) عن **أبي نعيم الفضل بن دكين**، به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (٢٢٤٧٢) عن أبي النضر هاشم بن القاسم،

وعن عبدالصمد بن عبدالوارث،

---

(١) كذا في المطبوع، والمخطوط (ق٢٠٤)، والصواب كما في الموضع الأول قبل سطر: زيد بن يحيى. وقد احتمل المحقق في الموضع الأول أن صوابه: يزيد، بناء على أن ابن أبي خيثمة ينبِّه على إشكالٍ في تسمية الرجل: يزيد، ولكن الأظهر أنه ينبه على إشكالٍ في رواية زيد، فيقول: كذا قال زيد، لا كما احتمل المحقق، والله أعلم.

و(٢٢٤٧٥)، وفي العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٥٧٥٧)، عن عبدالرحمن بن عبدالله أبي سعيد مولى بني هاشم،

وعبدالله بن أحمد في زوائده على الزهد (١١١)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٥٠/٣)، من طريق شيبان بن أبي شيبة -وهو شيبان بن فروخ-،

والطبراني في مسند الشاميين (٣٥٣٥)، وابن عدي في الكامل (٤١٩/٧)، من طريق عبدالله بن معاوية،

وعلقه البخاري في التاريخ الكبير (٩٤/٨) عن يزيد بن هارون،

ستتهم (أبو النضر، وعبدالصمد، وأبو سعيد مولى بني هاشم، وشيبان، وابن معاوية، ويزيد) عن **محمد بن راشد**، به، بنحوه.

* وأخرجه أبو داود (١٢٨٩) -ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد (١٤٢/٨)- عن داود بن رشيد، وابن قانع (١٥١/٣) من طريق نعيم، كلاهما (داود، ونعيم) عن الوليد بن مسلم، والطبراني في الشاميين (٢٩٤، ٣٥٣٤) من طريق شريح بن يزيد، و(٢٩٤، ١١٨٦) من طريق يحيى بن حمزة[1]، وتمام في فوائده (٧١٥) من طريق محمد بن هاشم، وعلقه البخاري في التاريخ الكبير (٩٣/٨) عن أبي مسهر عبدالأعلى بن مسهر، والخطيب في تخريج المهروانيات (٥٧٣/٢) عن عمرو بن أبي سلمة، وعبدالله بن كثير، سبعتهم (الوليد، وشريح، ويحيى بن حمزة، ومحمد بن هاشم، وأبو مسهر، وابن أبي سلمة، وابن كثير) عن سعيد بن عبدالعزيز،

والنسائي في الكبرى (٤٦٩)[2] من طريق العلاء بن الحارث،

كلاهما (سعيد، وأبو العلاء) عن **مكحول**، به، بنحوه.

* وهو عند **ابن أبي شيبة** في مسنده (٥٥٥)، عن حماد بن خالد، به، بنحوه.

---

(١) قال يحيى في الموضع الأول: «حدثني سعيد بن عبدالعزيز مع زيد بن واقد، عن مكحول»، وأخرجه الطبراني في الموضع الآخر بالإسناد نفسه، فجاء فيه: «حدثني سعيد بن عبدالعزيز، عن زيد، عن مكحول»، وبوّب عليه الطبراني بذلك، وعامة الرواية عن سعيد، عن مكحول، بلا زيد بن واقد، وهو المعتمد، ولعل ذكر زيد كان من تمام الرواية، لبيان أن سعيدًا حدثه ومعه وقتَ حدثه زيد بن واقد، والله أعلم.

(٢) وهو من إضافات المحقق من «النكت الظراف» لابن حجر، ووقع فيه وفي النكت الظراف (٣٥/٩): عن أبي العلاء بن الحارث، و«أبي» مقحمة.

* وأخرجه أحمد (٢٢٤٧٤)، وفي العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٥٧٥٨) -ومن طريقه الطبراني في الشاميين (١٩٦٤)-،

وابن الأعرابي في معجمه (٦٢) عن محمد بن سعيد،

كلاهما (أحمد، ومحمد بن سعيد) عن **حماد بن خالد**، به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (٢٢٤٦٩)، وفي العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٥٧٥٦) -ومن طريقه الطبراني في الشاميين (١٩٦٥)-، عن عبدالرحمن بن مهدي،

والبخاري في التاريخ الكبير (٩٣/٨) من طريق بشر بن السري،

والبخاري في التاريخ الكبير (٩٣/٨)، والنسائي في الكبرى (٤٦٨)، وابن قانع (١٥١/٣)، من طريق معن بن عيسى،

والطبراني في الشاميين (١٩٦٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٥/٦٢، ١٨٦)، من طريق عبدالله بن وهب،

والخطيب في تخريج المهروانيات (٥٦٩/٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٦/٦٢)، من طريق محمد بن عمر الواقدي،

خمستهم (ابن مهدي، وبشر، ومعن، وابن وهب، والواقدي) عن **معاوية بن صالح**، به، بنحوه.

* وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٩٣/٨)، والنسائي في الكبرى (٤٦٦)، والطبراني في الشاميين (١١٦٩)، من طريق خالد بن معدان،

وابن قانع (١٥١/٣)، والطبراني في الشاميين (١٨٥٢)، من طريق لقمان بن عامر،

كلاهما (خالد بن معدان، ولقمان) عن **كثير بن مرة**، به، بنحوه.

الوجه الثاني: مكحول، عن كثير بن مرة، عن قيس الجذامي، عن نعيم:

* أخرجه الدارمي (١٤٩٢) عن أبي النعمان محمد بن الفضل عارم،

ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٣٣٩/٢) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٦/٦٢)- عن محمد بن أبي السري،

والحارث في مسنده (٢٢٢/بغية الباحث) -ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٣٩٥)- عن عبيدالله بن عمر،

وابن قانع (١٥١/٣) من طريق العباس بن الوليد النرسي،

وابن حبان (٢٥٣٣) من طريق محمد بن عبدالأعلى،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٣٩٥) من طريق عبدالأعلى بن حماد،

ويحيى بن عبدالحميد،

سبعتهم (عارم، وابن أبي السري، وعبيدالله بن عمر، والعباس بن الوليد، ومحمد بن عبدالأعلى، وعبدالأعلى بن حماد، ويحيى بن عبدالحميد) عن **معتمر بن سليمان**، به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (٢٢٤٧١)، وفي العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٥٧٥٩)، من طريق أبي زيد ثابت بن يزيد،

والنسائي في الكبرى (٤٦٧)، وابن قانع (١٥١/٣)، والطبراني في الشاميين (٣٩٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٧/٦٢)، من طريق بشر بن المفضل،

وابن الأعرابي في معجمه (١٣٢٩) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٧/٦٢)- من طريق عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي،

والطبراني في الشاميين (٣٩٤، ٣٥٣٣)، وقوام السنة في الترغيب والترهيب (١٩٦٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٧/٦٢)، من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى،

وابن شاذان في الثامن من أجزائه (٣٠/مخطوط)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٣٩٦)، من طريق سعيد بن زيد -أخي حماد بن زيد-،

خمستهم (ثابت، وبشر، وعبدالوهاب، وعبدالأعلى، وسعيد) عن **بُرد بن سنان**، به، بنحوه.

* وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٢٩٣) -ومن طريقه الخطيب في تلخيص المتشابه (٦٤٩/٢)- من طريق عمار بن مطر،

والخطيب في تخريج المهروانيات (٥٧١/٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٦/٦٢)، من طريق محمد بن عمر الواقدي،

كلاهما (عمار بن مطر، والواقدي) عن سعيد بن عبدالعزيز، عن **مكحول**، به، بنحوه.

الوجه الثالث: مكحول، عن نعيم:

* أخرجه أحمد (٢٢٤٧٠) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٧/٦٢)- عن **الوليد بن مسلم**، به، بنحوه.

الوجه الرابع: مكحول، عن أبي مرة الطائفي:

* أخرجه أحمد (٢٢٤٧٣) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٨/٦٢)-، والنسائي في الكبرى (٤٧٠)[1]، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٠٣٠)، من طريق يحيى بن إسحاق، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن **مكحول**، به[2].

ثانيًا: رواية قتادة:

الوجه الأول: قتادة، عن نعيم، عن عقبة بن عامر:

* أخرجه أحمد (١٧٧٩٤) عن **عفان**، به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (١٧٣٩٠) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٨/٦٢)-، وأبو يعلى (١٧٥٧) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٨/٦٢)-، وابن شاذان في الثاني من الفوائد المنتقاة العوالي الحسان والغرائب بانتخاب الأزجي (٢٨/مخطوط)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٧/٦٢)، من طريق يزيد بن هارون،

والبخاري في التاريخ الكبير (٩٤/٨) عن موسى بن إسماعيل أبي سلمة التبوذكي،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٧/٦٢) من طريق سعيد بن هبيرة،

ثلاثتهم (يزيد، وأبو سلمة، وسعيد بن هبيرة) عن **أبان**، به، بنحوه.

* وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٩٤/٨) من طريق بكير بن أبي السميط، عن **قتادة**، به، بنحوه.

---

(١) وهو من إضافات المحقق من «تحفة الأشراف» للمزي.

(٢) سقط «مكحول» في مطبوعة معرفة الصحابة، لأبي نعيم، وكذا في مخطوطتيه (ق٢٩٠ب/أحمد الثالث) (ق٢٦٠ب/عارف حكمت)، وكذا في رواية ابن الأثير في أسد الغابة (٢٨٤/٥) من طريقه. والظاهر أنه غلط من النسخ القديمة، لا اختلافٌ في الرواية، فإنه لم تجئ رواية عن سعيد بن عبدالعزيز فيها إسقاط مكحول على اختلاف الرواة عنه، وكذا، فرواية أحمد والنسائي من طريقين مختلفين عن يحيى بن إسحاق لم يسقط فيهما مكحول، ثم إن مكحولًا هو مدار هذه الرواية، ومخرجها، والله أعلم.

الوجه الثاني: قتادة، عن الحسن بن عبدالرحمن، عن قيس الجذامي، عن عقبة بن عامر:

* علقه علي بن المديني -فيما نقله عنه البخاري في التاريخ الكبير (٩٤/٨)- عن هشام الدستوائي، عن **قتادة**، به، ولم يسق متنه.

الوجه الثالث: قتادة، عن سعيد بن المسيب:

* أخرجه عبدالرزاق (٤٨٥٦) عن معمر[1]، عن **قتادة**، به، بنحوه.

❑ دراسة الأسانيد:

دارت أسانيد الحديث على مدارين، هما: مكحول، وقتادة، فسأقسم الدراسة عليهما، على أن أبين علاقة ما يترجح عنهما ببعضه عقب الخلوص إلى ذلك في كل منهما.

١- رواية مكحول:

وقد اختُلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: مكحول، عن كثير بن مرة، عن نعيم:

ورواه عنه: محمد بن راشد، وسعيد بن عبدالعزيز -من رواية الوليد بن مسلم (في قول داود بن رشيد، ونعيم، عنه)، وشريح بن يزيد، ويحيى بن حمزة، ومحمد بن هاشم، وأبو مسهر عبدالأعلى بن مسهر، وعمرو بن أبي سلمة، وعبدالله بن كثير، عنه-، وأبو العلاء بن الحارث.

الوجه الثاني: مكحول، عن كثير بن مرة، عن قيس الجذامي، عن نعيم:

ورواه عنه: سليمان بن موسى، وسعيد بن عبدالعزيز -من رواية عمار بن مطر، والواقدي، عنه-.

الوجه الثالث: مكحول، عن نعيم:

ورواه عنه: سعيد بن عبدالعزيز -من رواية الوليد بن مسلم (في قول ابن الأصبهاني، وأحمد بن حنبل، عنه)، عنه-.

الوجه الرابع: مكحول، عن أبي مرة الطائفي:

ورواه عنه: سعيد بن عبدالعزيز -من رواية يحيى بن إسحاق، عنه-.

---

(١) سقط «معمر» في مطبوعة حبيب الرحمن الأعظمي، واستدركه محقق طبعة دار الكتب العلمية (٤٨٧٠) من نسخة أخرى للمصنف.

ومن هذا العرض يتبين أنه اختُلف عن راويين دون مكحول، هما: الوليد بن مسلم، وشيخه سعيد بن عبدالعزيز:

أولًا: الخلاف عمَّن دون مكحول:

١- الوليد بن مسلم:

اختُلف عنه:

* فرواه محمد بن سعيد ابن الأصبهاني، وأحمد بن حنبل، عن الوليد، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن مكحول، عن نعيم.

* ورواه داود بن رشيد، ونعيم، عنه، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن مكحول، عن كثير بن مرة، عن نعيم.

وقد أورد ابن أبي خيثمة رواية ابن الأصبهاني، عن الوليد، وعقب عليها بقوله: «قال: مكحول، عن نعيم، ليس بينهما أحد، نقص رجلين»، وهما: كثير بن مرة، وقيس الجذامي، وهي رواية سليمان بن موسى، عن مكحول، كما سيأتي -بإذن الله-.

وقال ابن عبدالبر: «وحدَّث مكحول، عن نعيم، ولم يسمع منه، بينهما كثير بن مرة، وقيس الجذامي»[1].

وقد خولف ابن الأصبهاني، فرواه بذِكْر كثير بن مرة -فقط- راويان عن الوليد: داود بن رشيد، ونعيم.

وداود ثقة[2]، ولم أتبيَّن نعيمًا، وروايته أخرجها ابن قانع، عن الحسن بن علي المعمري، عنه، ولم أجد من يسمى نعيمًا ممن يروي عنه المعمري، ويروي عن الوليد.

لكن قد اتفق الحافظان أحمد بن حنبل، وابن الأصبهاني، على روايته عن الوليد، بإسقاط كثير بن مرة منه.

والوليد بن مسلم من المعروفين بتدليس التسوية[3]، وهو هنا قد سوَّى الإسناد، فأسقط من أعلاه راويًا، وجاء عنه من طرق أخرى فذكره، فالظاهر أن هذا من تدليسه.

(١) الاستيعاب (١٥٠٩/٤)، وسقط فيه لفظ: «بينهما»، واستدركته من إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٧٣/١٢) -وفيه تحريف-، وتهذيب التهذيب (٢٣٨/٤) -بمعناه-.

(٢) تقريب التهذيب (١٧٨٤).

(٣) تقريب التهذيب (٧٤٥٦).

وكأنَّ مفهوم كلام ابن أبي خيثمة نسبة النقص إلى الوليد بن مسلم، فإن الوليد هو الذي يقول: «مكحول...»، وبهذا عبَّر ابن أبي خيثمة في قوله: «قال: مكحول، عن نعيم...».

ويدل لصحة الوجه التام: أن عددًا من أصحاب سعيد بن عبدالعزيز سِوَى الوليد رووه عن سعيد تامًّا بذكر كثير، كما رواه داود بن رشيد، ونعيم، عن الوليد، كما سيأتي.

والخلاصة أن الوجه التام محفوظ عن الوليد، وأن مرجع النقص في الوجه الناقص: تدليسه.

٢- سعيد بن عبدالعزيز:

اختُلف عنه:

* فرواه الوليد بن مسلم، وشريح بن يزيد، ويحيى بن حمزة، ومحمد بن هاشم، وأبو مسهر عبدالأعلى بن مسهر، وعمرو بن أبي سلمة، وعبدالله بن كثير، عن سعيد، عن مكحول، عن كثير بن مرة، عن نعيم.

* ورواه عمار بن مطر، والواقدي، عن سعيد، عن مكحول، عن كثير بن مرة، عن قيس الجذامي، عن نعيم.

* ورواه يحيى بن إسحاق، عن سعيد، عن مكحول، عن أبي مرة الطائفي.

ويحيى بن إسحاق هو السيلحيني، وهو صدوق[1]، وقد خالف جماعة الثقات الذين يروونه عن سعيد بن عبدالعزيز، بجعل مخرجِ الحديث كثيرَ بن مرة، وصحابيِّه نعيمًا، وفيهم مثل أبي مسهر عبدالأعلى بن مسهر، والوليد بن مسلم[2].

فروايته على هذا الوجه غلط -فيما يظهر-، قال المزي بعد أن ساقها: «المحفوظ حديث سعيد بن عبدالعزيز، عن مكحول، عن كثير بن مرة، عن نعيم بن همار، وقيل: عن مكحول، عن كثير بن مرة، عن قيس الجذامي، عن نعيم بن همار»[3].

وكأنَّ هذا ما يفهم من قول ابن عساكر وهو يسوق طرق الحديث: «ورواه يحيى بن إسحاق السيلحيني، عن سعيد، فأفسده»[4].

---

(١) تقريب التهذيب (٧٤٩٩).

(٢) سبق العزو في الوليد، وفي أبي مسهر: تقريب التهذيب (٣٧٣٨).

(٣) تحفة الأشراف (٢٨٨/٩). ونحوه ابن حجر في الإصابة (٣٠٦/٧) -وفيه سقط يتمم من طبعة التركي (٦٠٢/١٢)-، إلا أن ابن حجر ذكر وجهًا واحدًا في المحفوظ عن مكحول، فكانَ تنبيهُ المزي أدق.

(٤) تاريخ دمشق (١٨٨/٦٢).

وأما رواية عمار بن مطر، والواقدي، فعمار متروك، متهم بالكذب، وإن وثَّقه بعضهم[(١)]، والواقدي متروك كذلك[(٢)]، فروايتهما ليست ذات اعتبار، خاصة مع مخالفة الجماعة من الثقات وغيرهم.

قال الخطيب البغدادي: «وأما سعيد بن عبد العزيز فاختلف عليه فيه، فرواه الواقدي، عنه، على ما ذكرنا من إدخال قيس الجذامي فيه بين نعيم وبين كثير بن مرة، وتابعه عمار بن مطر الرهاوي، عن سعيد. ورواه جماعةٌ عن الوليد بن مسلم، عن سعيد، فلم يذكروا قيسًا في إسناده»[(٣)].

فإدخال قيس الجذامي في رواية سعيد بن عبدالعزيز غير محفوظ، والمحفوظ عنه: روايته عن مكحول، عن كثير بن مرة، عن نعيم.

ثانيًا: الخلاف عن مكحول:

تلخص مما سبق أنه اختُلف عن مكحول:

* فرواه محمد بن راشد، وسعيد بن عبدالعزيز، والعلاء بن الحارث، عنه، عن كثير بن مرة، عن نعيم.

* ورواه سليمان بن موسى، عن مكحول، عن كثير بن مرة، عن قيس الجذامي، عن نعيم.

وقد أورد ابن أبي خيثمة رواية محمد بن راشد، فقال بعدها: «كذا قال محمد بن راشد: عن كثير بن مرة، عن نعيم. وبين كثير بن مرة ونعيم: قيس الجذامي»، ثم أورد رواية سليمان بن موسى التامَّة، بذكر قيس الجذامي، ثم أورد روايةً عن الوليد بن مسلم، عن سعيد بن عبدالعزيز، فيها إسقاط كثير بن مرة، وقيس الجذامي، وبيَّن النقص فيها، وقد سبق الكلام عليها في محله.

ومع أن ابن أبي خيثمة لم يورد إلا رواية محمد بن راشد في الوجه الناقص، فإن من الظاهر اتفاقُ ثلاثةٍ، عن مكحول، عليه، بإسقاط قيس الجذامي، وجعله عن كثير، عن نعيم، مباشرة.

---

(١) لسان الميزان (٦/٥٢).

(٢) تقريب التهذيب (٦١٧٥).

(٣) المهروانيات (٢/٥٧٢).

والثلاثة هم: محمد بن راشد، وكان يعرف بالمكحولي، وهو صدوق يهم[١]، وسعيد بن عبدالعزيز، وهو ثقة إمام، وكان يُعدُّ في أعلى أصحاب مكحول[٢]، والعلاء بن الحارث، وهو صدوق، لكنه حافظ لحديث مكحول، حتى قال أبو حاتم: «لا أعلم أحدًا من أصحاب مكحول أوثق منه»[٣].

وقد خالفهم سليمان بن موسى، وهو صدوق فقيه في حديثه بعض لين، لكنه كان مقدَّمًا في أصحاب مكحول، قال ابن المديني: «كان من كبار أصحاب مكحول»، وقال عبدالرحمن بن إبراهيم دحيم: «أوثق أصحاب مكحول سليمان بن موسى»، وقال أبو حاتم: «لا أعلم أحدًا من أصحاب مكحول أفقه منه، ولا أثبت منه»[٤].

فحال سليمان بن موسى وإن كان فيه بعض اللين في الأصل، إلا أنه ضابط لحديث مكحول، وقد جعله دحيمٌ -وهو إمام أهل الشام، وهو أعلم بحديثهم ورجالهم- أوثقَ أصحاب مكحول، وهذا تقديمٌ قوي.

ولهذا فإن ابن أبي خيثمة جزم بأن رواية سليمان بن موسى هي الصواب، وذلك بجزمه بأن بين كثير بن مرة، ونعيم: قيسًا الجذامي[٥].

ويظهر أن ابن أبي خيثمة نظر بالأخص إلى أن الإسقاط تقصير من محمد بن راشد، وأن الرواية التامة أدل على الضبط مع صعوبة التمام بالنسبة للإسقاط والتقصير.

وقد نقل ابن أبي خيثمة عن شيخه يحيى بن معين كلامًا يؤيد ما ذهب إليه، بعقب رواية سليمان بن موسى، حيث قال ابن معين: «وهذا الحديث فيما أراه»، ويعني -فيما يظهر-: أن هذه الرواية هي صواب الحديث وتمامه وأصح أسانيده.

لكن قد جاءت متابعات لمكحول على ما رواه الجماعة عنه، عن كثير بن مرة:

---

(١) تقريب التهذيب (٥٨٧٥).

(٢) تقريب التهذيب (٢٣٥٨)، تهذيب التهذيب (٣٢/٢).

(٣) تقريب التهذيب (٥٢٣٠)، تهذيب التهذيب (٣٤١/٣).

(٤) تقريب التهذيب (٢٦١٦)، تهذيب التهذيب (١١١/٢).

(٥) جاء في رواية عبدالله بن معاوية، عن محمد بن راشد، عن مكحول، عند الطبراني في الشاميين، تصريحُ كثير بن مرة بالتحديث عن نعيم، وهذا لم يجئ في رواية ابن معاوية عند ابن عدي في الكامل، ولا روايات غيره عن محمد بن راشد، ولا في روايات غيره عن مكحول -فيما وجدت-، فهو خطأ نازل، والله أعلم.

فرواه معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية حدير بن كريب، عن كثير، عن نعيم، بإسقاط قيس الجذامي.

ومعاوية بن صالح صدوق له أوهام[١]، وأبو الزاهرية صدوق[٢].

ورواه خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن نعيم، كذلك.

ولكون خالد بن معدان يرسل كثيرًا[٣]، فإنه لا بد من ثبوت سماعه من كثير بن مرة، وقد تشكك فيه البخاري، فقال في ترجمته: «سمع أبا أمامة، وعمير بن الأسود، وجبير بن نفير، والمقدام، وعن كثير بن مرة»[٤]، فعطف بعن عند كثير بن مرة، بعد أن جزم بسماعه من الآخرين، ولم أجد له سماعًا منه.

وفي الإسناد إلى خالد بن معدان: بقية بن الوليد، وهو موصوف بتدليس التسوية[٥]، وقد رواه عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، به.

على أن بقية قد خولف فيه، فرواه إسماعيل بن عياش، عن بحير، عن خالد بن معدان، عن جبير بن نفير، عن أبي الدرداء -وفي بعض الروايات: أو أبي ذر-، مرفوعًا[٦]، وصرح إسماعيل بن عياش بسماعه من بحير.

كما رواه لقمان بن عامر، عن كثير بن مرة، عن نعيم، كذلك.

وفي إسناد روايته: محمد بن مصفى، وهو صدوق له أوهام، ويدلس تدليس التسوية[٧]، ولم يصرح بسماع لقمان من كثير. ولقمان صدوق[٨].

---

(١) تقريب التهذيب (٦٧٦٢).

(٢) تقريب التهذيب (١١٥٣).

(٣) تقريب التهذيب (١٦٧٨).

(٤) التاريخ الكبير (١٧٦/٣).

(٥) جامع التحصيل (ص١٠٥).

(٦) أخرجه الترمذي (٤٧٥)، والطبري -كما نقل ابن بطال في شرح البخاري (١٧٢/٣)-، والمحاملي في أماليه (١٦١/رواية ابن مهدي) -ومن طريقه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣٢٣/٨)-، والطبراني في الشاميين (١١٤٨)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٣٧/٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٧٦/١٧)، من طريق إسماعيل بن عياش، به.

(٧) تقريب التهذيب (٦٣٠٤)، تهذيب التهذيب (٢١٣/٢، ٧٠٣/٣).

(٨) تقريب التهذيب (٥٦٧٩).

ومن التخريج والدراسة يتبين أن مكحولًا هو مدار الحديث، وعنه اشتهر، وإليه يصل كثيرٌ من طرقه، والمتابعتان الأخيرتان غير مشهورتين، فقد يحتمل أنهما تعودان إلى رواية مكحول، خاصة مع ما فيهما من احتمال الإرسال، والتسوية.

وأما متابعة أبي الزاهرية، فقد ورد في رواية حماد بن خالد، وبشر بن السري، عن معاوية بن صالح، عنه، تصريح كثير بن مرة بالسماع من نعيم، ولم أجده في رواية غيرهما عن معاوية، كابن مهدي، ومعن بن عيسى، وابن وهب، وروايت هؤلاء أصح، ويدل له إدخال قيس الجذامي بين كثير ونعيم في رواية مكحول، ولعل ذكر السماع من أوهام معاوية بن صالح.

وعلى أيٍّ، فهذه المتابعات فيها إسقاط قيس الجذامي، ورواية مكحول جاءت مجوَّدة تامَّة، بذكره، والتقصير من الثقة لا يقضي على التجويد من مثله.

وهذا ما ذهب إليه النسائي -فيما يظهر-، فإنه أخرج رواية خالد بن معدان، فقال: «أدخل مكحول بين كثير بن مرة، وبين نعيم: قيسًا الجذامي»، ثم أسند رواية سليمان بن موسى، عن مكحول، وهي أتم روايات الحديث[1].

ولعله هو ترجيح أبي نعيم الأصبهاني، فإنه ساق رواية سليمان بن موسى، عن مكحول، ثم أشار إلى أنه خولف عن مكحول، بإسقاط قيس، وإلى أن خالد بن معدان، وأبا الزاهرية، أسقطا قيسًا كذلك، لكنه مع ذلك قال في ترجمة نعيم -صحابي الحديث-: «حديثه عند قيس الجذامي»[2]، فالظاهر أن رواية سليمان بن موسى هي المعتمدة عنده.

ومما يؤيد ما سبق: أن الحديث جاء من طريق قيس الجذامي، بوجه آخر، وهو رواية قتادة الآتية، فهذا يدل على أن له أصلًا عنه.

كما يؤكد ذلك: أن كثيرًا يروي عن قيس الجذامي أحاديثَ أخرى، منها ما يكون أُسقِط فيه قيس في بعض طرقه، كحديث الشهداء[3]، وهو الذي أسنده ابن أبي خيثمة من طريق زيد بن يحيى، عن ابن ثوبان، عن أبيه، عن مكحول، عن كثير بن مرة، عن قيس، وفيه

---

(١) السنن الكبرى (١/٢٦٠).

(٢) معرفة الصحابة (٥/٢٦٦٩، ٢٦٧٠).

(٣) مسند أحمد (٢٢٤٧٦)، الجهاد، لابن أبي عاصم (٢٢٩)، معجم الصحابة، لابن قانع (٣/١٥٢)، مسند الشاميين، للطبراني (١١٦٧، ١١٦٨)، وغيرها.

أن قيسًا كانت له صحبة، وهذا محل خلاف[١]، والإسناد فيه ضعف، لحال ابن ثوبان[٢]، لكنه روي من غير طريقه.

٢- رواية قتادة:

وقد اختُلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: قتادة، عن نعيم، عن عقبة بن عامر:

ورواه عنه: أبان بن يزيد، وبكير بن أبي السميط.

الوجه الثاني: قتادة، عن الحسن بن عبدالرحمن، عن قيس الجذامي، عن عقبة بن عامر:

ورواه عنه: هشام الدستوائي.

الوجه الثالث: قتادة، عن سعيد بن المسيب:

ورواه عنه: معمر.

فأما رواية معمر، ففيها غرابة، ولم أجد مَن روى الحديثَ من طريق ابن المسيب.

ومعمر سيئ الحفظ لحديث قتادة[٣].

وأما الوجهان الأولان، فروى الأول منهما: أبان بن يزيد، وهو ثقة له أفراد[٤]، ويُعدُّ في الشيوخ من أصحاب قتادة، وهم دون الثقات الكبار من أصحابه[٥]، وتابعه: بكير بن أبي السميط، وهو صدوق[٦].

وبكيرٌ قرنه أبو سلمة التبوذكي بأبان، فقد يُداخِل روايتَه ما يُداخِلها من حمل الروايات على بعضها.

وخالف أبانَ وبكيرًا: هشامٌ الدستوائي، وهو ثقة ثبت، أحدُ أحفظ أصحاب قتادة[٧].

---

(١) انظر: التاريخ الكبير (١٤٣/٧)، معجم الصحابة، للبغوي (٣١/٥)، الجرح والتعديل (١٠٥/٧)، جامع التحصيل (ص٢٥٨)، الإصابة (٣٥٦/٥، ٣٨٦).

(٢) قال ابن حجر في تقريب التهذيب (٣٨٢٠): «صدوق يخطئ، وتغير بأخرة».

(٣) شرح علل الترمذي (٦٩٨/٢).

(٤) تقريب التهذيب (١٤٣).

(٥) شرح علل الترمذي (٦٩٥/٢).

(٦) تقريب التهذيب (٧٥٦).

(٧) تقريب التهذيب (٧٢٩٩)، تهذيب التهذيب (٢٧٣/٤)، شرح علل الترمذي (٦٩٥/٢).

وإسناد هشام أطول، وأغرب، خاصة أنه ذكر فيه شيخًا لقتادة غير مشهور، حيث جاء في الإسناد: «عن الحسن، وليس بابن أبي الحسن، هو شيخٌ كان يروي عنه قتادة، يقال له: الحسن بن عبدالرحمن»[1]، والطول، والغرابة، أقرب وأدعى إلى ضبط هذا الوجه عن قتادة، واجتمع إلى هذا: كون راويه: هشامٍ الدستوائي، مقدَّمًا في قتادة على كثيرٍ غيرِه.

وقد يكون أبان ومن معه قصروا في الإسناد، فجعلوه عن قتادة، عن نعيم، مباشرة، وإنما يرويه قتادة بواسطة الحسن بن عبدالرحمن، عن قيس الجذامي، وقيس يرويه عن نعيم، كما في رواية مكحول السابقة.

ونعيم لم يذكره هشامٌ الدستوائي في روايته عن قتادة، لكن اتفق عليه أبان، وبكير بن أبي السمط، واتفاقهما يُحدث لذِكرِه في حديث قتادة قوة، خاصة أنه مَخرَج الحديث الذي يعرف به، وخاصة أن رواية هشام الدستوائي إنما علقها ابن المديني، ونقل تعليقه البخاري في تاريخه، فسقوط راوٍ فيه محتمل جدًّا، أو لعل أحد الإمامَين أسقطه عمدًا، لأن رواية هشام معطوفةٌ عند البخاري على رواية مكحول، التي فيها رواية قيس الجذامي، عن نعيم، فاستغنى بذلك عن ذكره، لأن بحثه في زيادة عقبة بن عامر في إسناده.

ولا يشكل على هذا: أن قتادة صرح بسماعه من نعيم في رواية عفان، عن أبان بن يزيد، عنه، فإن هذا التصريح لم يجئ في رواية يزيد بن هارون، وأبي سلمة التبوذكي، وسعيد بن هبيرة، عن أبان، ولا في رواية بكير بن أبي السمط، عن قتادة، وإن صح عن أبان، فهو من أفراده التي يُذكر بها.

فالأقوى عن قتادة -والله أعلم-: أنه يرويه عن الحسن بن عبدالرحمن، عن قيس الجذامي، عن نعيم، عن عقبة بن عامر.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن مكحولًا يرويه عن كثير بن مرة، عن قيس الجذامي، عن نعيم.

وأن قتادة يرويه عن الحسن بن عبدالرحمن، عن قيس الجذامي، عن نعيم، عقبة بن عامر.

وفي هذا -كما هو ظاهر- اختلافٌ عن قيس الجذامي في ذِكر عقبة بن عامر، وإسقاطه، ومن ثم في صحابي الحديث.

---

(١) التاريخ الكبير (٩٤/٨).

وقد استغرب ابن أبي خيثمة جعله من مسند عقبة بن عامر، فقال عقب رواية قتادة: «كذا قال...: عن عقبة بن عامر».

وقد سبق ذلك نقله عن ابن معين قولَه في إسناد مكحول التام: «وهذا الحديث فيما أرى»، فهذا يحتمل فيه جدًّا أن يكون ترجيحًا في أسانيد الحديث المختلفة.

وكثير بن مرة ثقة مشهور[1]، وأما الحسن بن عبدالرحمن، فقد ترجمه ابن أبي حاتم، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا، ومع أن ابن حبان ذكره في ثقاته، إلا أنه ألمح إلى جهالته بقوله: «شيخٌ يروي عن كثير...»[2].

ومما يؤيد روايةَ كثير بن مرة بجعل صحابي الحديث نعيمًا: أن الحديث ورد من طريق أخرى عن نعيم، منها: طريق أبي الزاهرية، التي أسندها ابن أبي خيثمة في آخر كلامه، ويظهر أن من مقاصده بإيرادها: تأييد كون الحديث من مسند نعيم.

ومنها: رواية الوليد بن سليمان بن أبي السائب، عن بسر بن عبيدالله، عن أبي إدريس الخولاني، قال: سمعت نعيمًا...، فذكره[3]، وهذا إسناد صحيح.

وإذا ترجَّحَتْ رواية كثير بن مرة، وهي من رواية مكحول، عنه، فإني لم أقف بعد البحث على سماع لمكحول من كثير بن مرة.

ووجدت سماعًا لكثير من قيس، بإسنادٍ فيه ضعف[4].

رواية الحسن بن عبدالرحمن، عن قيس، تؤيد أن للحديث أصلًا، وإن كان فيها زيادةُ عقبة بن عامر.

وقيس الجذامي صحابي[5].

فالظاهر أن الحديث صحيح. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) تقريب التهذيب (٥٦٣١).

(٢) الجرح والتعديل (٢٤/٣)، ثقات ابن حبان (١٦٣/٦).

(٣) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٩٣/٨، ٩٤)، وابن حبان (٢٥٣٤)، وتمام في فوائده (١٢٠) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٩٦/٦٤)-، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤٤/٤٥).

(٤) الآحاد والمثاني (٢٧٣٤)، مسند الشاميين (٢٠٤)، معرفة الصحابة، لأبي نعيم (٥٧٢٢)، شعب الإيمان، للبيهقي (٣٩٤٨)، فوائد الحنائي (٢٨١). وهو من طريق عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان، وهو صدوق يخطئ-كما مر في هذا الحديث (ص٦٦٥)-.

(٥) تهذيب التهذيب (٤٥٤/٣).

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أشار ابن أبي خيثمة في عرضِهِ الخلافَ ثلاث إشارات:

١- ترجيح إدخال قيس الجذامي بين كثير بن مرة، ونعيم، في رواية مكحول:

حيث أورد ابن أبي خيثمة رواية محمد بن راشد، عن مكحول، عن كثير بن مرة، عن نعيم، فاستغربها، وجزم بوجود قيس الجذامي بين كثير، ونعيم، ثم أسند رواية سليمان بن موسى، عن مكحول، بإثبات قيسٍ هناك، ونقل عن ابن معين ترجيح صوابية رواية سليمان بن موسى في جملة الحديث.

واستند ابن أبي خيثمة -فيما يظهر- إلى أن الإسقاط تقصير من محمد بن راشد، وأن الرواية التامة أدل على الضبط.

وأيَّد ذلك: أن سليمان بن موسى وإن كان فيه بعض اللين في الأصل، إلا أنه ضابط لحديث مكحول، وقد جعله دحيم (إمام أهل الشام) أوثقَ أصحاب مكحول.

كما أيَّده: أن الحديث جاء من طريق قيس الجذامي، بوجه آخر، وهو رواية قتادة.

وأيَّده كذلك: أن قيسًا يُسقَط في بعض طرق حديثٍ آخر لكثير بن مرة، عنه.

ووافق ابنَ أبي خيثمة على ذلك -إشارةً-: النسائي، وأبو نعيم الأصبهاني.

٢- ترجيح إدخال كثير بن مرة، وقيس الجذامي، بين مكحول، ونعيم، في رواية الوليد بن مسلم، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن مكحول:

حيث أورد ابن أبي خيثمة رواية ابن الأصبهاني، عن الوليد، بإسقاط الرجلين، فقال: «قال: مكحول، عن نعيم، ليس بينهما أحد، نقص رجلين».

ويظهر أن ابن أبي خيثمة يحمِّل الوليد بن مسلم هذا النقص، لأن الوليد هو الذي يقول في الحديث: «مكحول، عن نعيم».

وتبيَّن أن الحديث جاء عن الوليد، بذِكر كثير بن مرة وحدَه، لكن رواية النقص محفوظة عنه، حيث توبع ابن الأصبهاني، عليها، عنه.

والوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية، وإسقاط الوسائط -فيما يظهر- من ذلك، وهذا يؤيد إشارة ابن أبي خيثمة.

وأيَّدها أيضًا: عددًا من أصحاب سعيد بن عبدالعزيز الآخرين رووه عن سعيد تامًّا بذِكر كثير بن مرة.

وقد وافق ابنَ أبي خيثمة في هذه الإشارة: ابن عبدالبر.

٣- ترجيح كون الحديث من مسند نعيم، لا عقبة بن عامر:

حيث أسند ابن أبي خيثمة رواية قتادة، عن نعيم، عن عقبة بن عامر، واستغرب ذكر عقبة فيها.

وأيد ذلك بإيراد طريق أخرى للحديث، وهي طريق أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن نعيم، بدون ذكر عقبة بن عامر.

وتبين أن الواسطة بين قتادة، ونعيم، هي الحسن بن عبدالرحمن، عن قيس الجذامي، عن نعيم، فعاد الحديث إلى حديث قيس.

ثم تبين أن الحسن فيه جهالة، وأن كثير بن مرة أوثق منه، وهو يرويه عن قيس، عن نعيم، بدون ذكر عقبة بن عامر، وهذا يؤيد ما أشار إليه ابن أبي خيثمة.

ووافق ابنَ أبي خيثمة عليه: يحيى بن معين، وذلك في ترجيحه أن الحديث في الجملة: حديث سليمان بن موسى، عن مكحول، عن كثير بن مرة، عن قيس الجذامي، عن نعيم.

الحديث التاسع والثلاثون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (١/٦٠٤-٦٠٥):

(٢٥٢٣) يعقوب بن أوس: يماني:

٢٥٢٤- نا أبي، قال: نا ابن علية، عن خالد الحذاء، عن القاسم بن ربيعة، عن يعقوب بن أوس -رجل من أصحاب النبي ﷺ-، قال: خطب النبي يوم فتح مكة، فقال: «ألا إن قتيل خطأ العمد -قال خالد: أو قال: قتيل الخطأ شبه العمد-، قتيل السوط أو العصا: مائة من الإبل، منها أربعون في بطونها أولادها».

كذا قال: عن يعقوب -رجل من أصحاب النبي-، وليست ليعقوب صحبة.

٢٥٢٥- حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: نا حماد بن سلمة، قال: أخبرنا حميد الطويل، عن القاسم بن ربيعة، أن النبي ﷺ خطب الناسَ يوم الفتح، فقال: «ألا إن دية شبه العمد...»، ثم ذكر الحديث.

٢٥٢٦- حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد بن سلمة، قال: أخبرنا علي بن زيد، عن يعقوب السدوسي، عن عبدالله بن عمرو، أن النبي ﷺ خطب يوم الفتح، فقال: «ألا إن دية العمد الخطأ بالسوط والعصا ديةٌ مغلظة: مائة من الإبل، فيها أربعون خلفة، في بطونها أولادها...»، ثم ذكر الحديث.

❑ التخريج:

أولًا: رواية القاسم بن ربيعة:

الوجه الأول: القاسم بن ربيعة، عن يعقوب بن أوس -رجل من أصحاب النبي ﷺ-:

* أخرجه أبو القاسم البغوي -كما ذكر ابن حجر في الإصابة (٦/٥٦٧)-،

وابن حزم في المحلى (١٠/٣٨١) من طريق محمد بن عبدالملك بن أيمن،

كلاهما (البغوي، وابن أيمن) عن **ابن أبي خيثمة**، به، بمثله.

* وأخرجه البغوي -كما ذكر ابن حجر في الإصابة (٦/٥٦٧)- عن **أبي خيثمة**، به، وقال: عن يعقوب بن أوس -رجل من الصحابة-، أو: عن رجل من الصحابة...

* وأخرجه أحمد (٢٣٤٩٣) عن **إسماعيل بن علية**، به، بأطول منه.

إلا أنه قال: عن عقبة بن أوس، وقال إسماعيلُ مرةً: يعقوب بن أوس، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ...

الوجه الثاني: القاسم بن ربيعة، عن النبي ﷺ:

* أخرجه أحمد (١٥٣٨٩)، والبخاري في التاريخ الكبير (٣٩٣/٨)، والبيهقي (٧٣/٨)، من طريق هشيم بن بشير،

والنسائي في الصغرى (٤٢/٨)، والكبرى (٦٩٧٤)، من طريق سهل بن يوسف،

كلاهما (هشيم، وسهل) عن **حميد**، به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (١٥٣٩٠)، والبخاري في التاريخ الكبير (٣٩٣/٨)، من طريق يونس بن عبيد،

والنسائي في الصغرى (٤٠/٨)، والكبرى (٦٩٦٨) -وعنه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٩٤٧)-، من طريق يونس بن محمد، عن حماد بن زيد[1]، عن أيوب السختياني،

كلاهما (يونس، وأيوب) عن **القاسم بن ربيعة**، به، بنحوه.

الوجه الثالث: القاسم بن ربيعة، عن عقبة بن أوس، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ:

* أخرجه الشافعي في الأم (٢٦٤٧، ٢٧٠٤) -ومن طريقه البيهقي في الكبير (٤٥/٨)، ومعرفة السنن (١٥٩٨٢، ١٦٠١٧)- عن عبدالوهاب الثقفي،

وعبدالرزاق (١٧٢١٣) -ومن طريقه الطبراني (١٤٥٣١)، والدارقطني (٣١٧١)-، وحميد بن زنجويه في الأموال (٤٥٧)، والبخاري في التاريخ الكبير (٤٣٤/٦)، من طريق سفيان الثوري،

وأبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال (٢٩٩)، وأحمد (١٥٣٨٨)، والبخاري في التاريخ الكبير (٣٩٣/٨)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (١٢٦/٣)[2]، والمروزي في السنة

---

(١) عيَّنه الطحاوي في شرح المشكل بابن زيد، لكن المزي رمز في ترجمة يونس في تهذيب الكمال (٥٤١/٣٢) لروايته عن حماد بن سلمة عند النسائي، وذكر روايته عن حماد بن زيد بلا رمز، فكأنه يذهب إلى أن حمادًا هو ابن سلمة، وحماد بن زيد بالرواية عن أيوب أشهر، والله أعلم.

(٢) وقع عنده: عقبة بن أوس، عن عبدالله بن عمرو، ويظهر أن في النسخة، أو الطبعة، انتقال نظر، وسلوكًا للجادة، فإن يعقوب ذكر عدة أسانيد للحديث، وقع صحابيُّه فيها: عبدالله بن عمرو، ثم رجَّح ذلك في آخره، فلا بد أن بعض الأسانيد فيها خلافه، وهو هذا الإسناد، وإسناد ابن عيينة، عن علي بن زيد بن جدعان، وهو في كل المصادر من طريق عبدالله بن عمر، لا ابن عمرو، كما سيأتي.

(٢٣٨)، والنسائي في الصغرى (٨/٤١)، والكبرى (٦٩٧٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/١٨٥)، وشرح مشكل الآثار (٤٩٤٥، ٥١٥٢)، وأحكام القرآن (١٩٨٢)، والبيهقي (٨/٧٢)، من طريق هشيم بن بشير،

والبخاري في التاريخ الكبير (٦/٤٣٥)، والنسائي في الصغرى (٨/٤٢)، والكبرى (٦٩٧٣) -وعنه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٩٥٠)-، والدارقطني (٣١٦٨) -ومن طريقه البيهقي (٨/٦٨)-، من طريق يزيد بن زريع،

والنسائي في الصغرى (٨/٤١)، والكبرى (٦٩٧٢) من طريق محمد بن أبي عدي،

والنسائي في الصغرى (٨/٤١)، والكبرى (٦٩٧٢) -وعنه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٩٤٩)-، والدارقطني (٣١٦٨) -ومن طريقه البيهقي (٨/٦٨)-، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/٣٠٦)، من طريق بشر بن المفضل،

ستتهم (الثقفي، والثوري، وهشيم، ويزيد، وابن أبي عدي، وبشر) عن **خالد الحذاء**، به، بنحوه.

إلا أن يزيد وبشرًا قالا: عن يعقوب بن أوس، قال بشر: وهو الذي كان يقولُ محمدٌ -يعني: ابن سيرين-: «عقبة بن أوس».

وأسقط ابنُ أبي عدي الرجلَ من الصحابة، فجعله عن عقبة، عن النبي ﷺ.

الوجه الرابع: القاسم بن ربيعة، عن عقبة بن أوس، عن عبدالله بن عمرو بن العاص:

* أخرجه أبو داود الطيالسي (٢٣٨٤) -ومن طريقه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/٣٠٨)، والبخاري في التاريخ الكبير (٦/٤٣٤)، وأبو داود (٤٥٤٨)، والدارقطني (٣١٧٠)، من طريق موسى بن إسماعيل أبي سلمة التبوذكي، وابن حبان (٦٠١١) من طريق العباس بن الوليد النرسي، ثلاثتهم (الطيالسي، وأبو سلمة، والعباس بن الوليد) عن وهيب بن خالد،

وأبو داود (٤٥٤٧، ٤٥٨٨) -ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير (٨/٤٥)، والصغير (٢٩٧٠)-، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٣/١٢٦)، وابن الجارود (٧٧٣)، والطبراني (١٤٥٣٠) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٢٠/١٨٩)-، من طريق سليمان بن حرب، وأبو داود (٤٥٤٧، ٤٥٨٨) -ومن طريقه البيهقي في الكبير (٨/٤٥، ٦٨)، والصغير

(٢٩٧٠)-، وابن المنذر في الأوسط (٩٣٣٧/الفلاح)، والإقناع (١٢٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥١٥٣)، وأحكام القرآن (١٩٨٣)، والطبراني (١٤٥٣٠) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (١٨٩/٢٠)-، من طريق مسدد، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (١٢٦/٣)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥١٥٣)، وأحكام القرآن (١٩٨٣)، من طريق أبي النعمان محمد بن الفضل عارم، وابن أبي عاصم في الديات (٩٤)، والمروزي في السنة (٢٣٧)، عن محمد بن عبيد بن حساب، والنسائي في الصغرى (٤١/٨)، والكبرى (٦٩٦٩) -وعنه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٩٤٨)-، عن يحيى بن حبيب بن عربي، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥١٥٣)، وأحكام القرآن (١٩٨٣)، من طريق يحيى بن عبدالحميد الحماني، والبيهقي في الكبير (٦٨/٨)، ومعرفة السنن والآثار (١٥٩٨٤)، من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، سبعتهم (سليمان بن حرب، ومسدد، وعارم، وابن حساب، وابن عربي، والحماني، والمقدمي) عن حماد بن زيد،

والجصاص في أحكام القرآن (٢٠٢/٣) من طريق الحسن بن علي المعمري، عن عبدالرحمن بن عبدالله الرقي، عن ابن المبارك[1]،

والدارقطني في الأفراد (٣٦٤٤/أطرافه) من طريق أبي يوسف القاضي، عن مطرف،

أربعتهم (وهيب، وحماد، وابن المبارك، ومطرف) عن **خالد الحذاء**، به، بنحوه، ولم يسق الطيالسي في روايته عن وهيب إلا قصة خطبة النبي ﷺ أوله، ولم يسق موضع الشاهد منه.

إلا أن الطيالسي قال عن وهيب، عن خالد، عن القاسم، عن عقبة، يحسبه خالد: عن عبدالله بن عمرو.

وقال حماد بن زيد -في رواية عارم عنه- قال: عن عقبة، أو يعقوب السدوسي،

وقال مطرف: عن القاسم، عن أبي فلان، عن عبدالله بن عمرو.

* وأخرجه الجصاص في أحكام القرآن (٢٠٢/٣) من طريق المعمري، عن عبدالرحمن بن عبدالله الرقي، عن ابن المبارك، عن سليمان التيمي، عن القاسم بن ربيعة، به، بنحوه[2].

---

(١) جاء في المطبوع أن الحديث من مسند (عبدالله بن عمر)، والأشبه أن هذا خطأ طباعي، أو من النساخ، فرواية ابن عمر للحديث مشهورة بغير هذا الوجه، والله أعلم.

(٢) قرن ابن المبارك في هذه الرواية خالدًا الحذاء بسليمان التيمي، ويقال في هذه الرواية ما قيل في قرينتها التي مضت قريبًا، حيث جاء الحديث فيهما من مسند عبدالله بن عمر.

الوجه الخامس: القاسم بن ربيعة، عن عبدالله بن عمرو بن العاص:

* أخرجه أحمد (٦٥٣٣، ٦٥٥٢)، والدارمي (٢٤٢٨)، والبخاري في التاريخ الكبير (٤٣٤/٦)، وابن ماجه (٢٦٢٧)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (١٢٦/٣)، والنسائي في الصغرى (٤٠/٨)، والكبرى (٦٩٦٧) -وعنه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٩٤٦)-، والبغوي في الجعديات (١٢٠٤)، وابن المنذر في الأوسط (٩٣٣٨/الفلاح)، والطبراني (١٤٥٣٢)، والدارقطني (٣١٦٩)، والبيهقي (٤٤/٨)، من طريق شعبة، عن أيوب السختياني، عن **القاسم بن ربيعة**، به، بنحوه.

ثانيًا: رواية علي بن زيد بن جدعان:

* أخرجه أحمد (٥٨٠٥) عن عفان،

والبخاري في التاريخ الكبير (٤٣٤/٦) عن حجاج بن المنهال[1]،

وابن أبي حاتم في العلل (١٣٨٩) من طريق يزيد بن هارون،

وعلقه ابن أبي حاتم في العلل (١٣٨٩) عن أسد بن موسى،

أربعتهم (عفان، وحجاج، ويزيد، وأسد) عن حماد بن سلمة، به، بنحوه.

إلا أن الأربعة جميعًا عن حماد جعلوه من مسند عبدالله بن عمر.

* وأخرجه الشافعي في الأم (٢٦٤٦، ٢٧٠٣) -ومن طريقه الطحاوي في أحكام القرآن (١٩٨٤)، والبيهقي في الكبير (٤٤/٨)، ومعرفة السنن والآثار (١٥٨١٩، ١٥٨٢٠، ١٥٩٨١)-، والحميدي (٧١٩)، وابن أبي شيبة (٢٧٢٧٢) عن يحيى بن آدم، وأحمد (٤٥٨٣)، وابن ماجه (٢٦٢٨) عن عبدالله بن محمد الزهري، وابن أبي عاصم في الديات (٩٥) عن ابن أبي عمر، ويعقوب بن حميد بن كاسب، والنسائي في الصغرى (٤٢/٨)، والكبرى (٦٩٧٥)، عن محمد بن منصور، وأبو يعلى (٥٦٧٥) عن هارون بن معروف، والدارقطني (٣١٧٢) من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، والبيهقي في دلائل النبوة (٨٥/٥) من طريق أحمد بن شيبان، الأحد عشر راويًا (الشافعي، والحميدي، ويحيى بن آدم، وأحمد، وعبدالله بن محمد الزهري، وابن أبي عمر، وابن كاسب، ومحمد بن منصور، وهارون بن معروف، وابن أبي إسرائيل، وأحمد بن شيبان) عن سفيان بن عيينة،

---

(١) جاء في المطبوع: «حجاج، عن عمار، عن علي بن زيد»، و(عمار) تحريف عن (حماد).

وعبدالرزاق (١٧٢١٢) -ومن طريقه أحمد (٤٩٢٦)، والطبراني (١٤٠٦٩)، والدارقطني (٣١٧٣)- عن معمر،

وأبو داود (٤٥٤٩) -ومن طريقه البيهقي (٦٨/٨)-، وابن المنذر في الأوسط (٩٣٣٩/الفلاح)، من طريق عبدالوارث بن سعيد،

ثلاثتهم (ابن عيينة، ومعمر، وعبدالوارث) عن **علي بن زيد بن جدعان**، به، بنحوه.

إلا أن ثلاثتهم عن ابن جدعان أبدلوا يعقوب السدوسي بالقاسم بن ربيعة.

وجعلوه من مسند ابن عمر.

وقال سفيان بن عيينة -في رواية أحمد بن شيبان، عنه-: عن علي بن زيد، عمن حدثه، عن ابن عمر.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث راويان، دارت عليهما أسانيده، واختُلف عنهما فيه، وسأقسم الدراسة عليهما.

١- رواية القاسم بن ربيعة:

اختُلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: القاسم، عن يعقوب (أو: عقبة) بن أوس -رجل من أصحاب النبي ﷺ-:

ورواه عنه: خالد الحذاء -من رواية ابن أبي خيثمة، عن أبيه أبي خيثمة، عن إسماعيل بن علية، عنه-.

الوجه الثاني: القاسم، عن يعقوب (أو: عقبة) بن أوس -رجل من الصحابة-، أو: عن رجل من الصحابة:

ورواه عنه: خالد الحذاء -من رواية أحمد بن حنبل، ورواية البغوي، عن أبي خيثمة، كلاهما عن إسماعيل بن علية، عنه-.

الوجه الثالث: القاسم، عن النبي ﷺ:

ورواه عنه: حميد الطويل، ويونس بن عبيد، وأيوب السختياني -من رواية يونس بن محمد، عن حماد بن زيد، عنه-.

الوجه الرابع: القاسم، عن عقبة (أو: يعقوب) بن أوس، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ:

ورواه عنه: خالد الحذاء -من رواية عبدالوهاب الثقفي، وسفيان الثوري، وهشيم، ويزيد بن زريع، وبشر بن المفضل، عنه-.

الوجه الخامس: القاسم، عن عقبة بن أوس، عن النبي ﷺ:

ورواه عنه: خالد الحذاء -من رواية محمد بن أبي عدي، عنه-.

الوجه السادس: القاسم، عن عقبة (أو: يعقوب) بن أوس، عن عبدالله بن عمرو بن العاص:

ورواه عنه: خالد الحذاء -من رواية وهيب بن خالد، وحماد بن زيد (في قول سليمان بن حرب، ومسدد، ومحمد بن الفضل عارم، ومحمد بن عبيد بن حساب، ويحيى بن حبيب بن عربي، ويحيى الحماني، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، عنه)، وعبدالله بن المبارك، عنه-، وسليمان التيمي.

الوجه السابع: القاسم، عن أبي فلان، عن عبدالله بن عمرو بن العاص:

ورواه عنه: خالد الحذاء -من رواية مطرف بن طريف، عنه-.

الوجه الثامن: القاسم، عن عبدالله بن عمرو بن العاص:

ورواه عنه: أيوب السختياني -من رواية شعبة، عنه-.

وتبين من هذا العرض أنه قد اختُلف على عدد من الرواة دون القاسم بن ربيعة، فسأحرر رواياتهم، ثم أنتقل إلى الخلاف عن المدار الأعلى.

أولًا: الخلاف عمَّن دون القاسم بن ربيعة:

١- إسماعيل بن علية:

رواه إسماعيل، عن خالد الحذاء، واختُلف عنه:

* فرواه أحمد بن حنبل، عن إسماعيل، عن خالد، عن القاسم، عن عقبة بن أوس، وقال إسماعيل مرةً: يعقوب بن أوس، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

* ورواه أبو خيثمة، عن إسماعيل، واختُلف عنه:

** فقال ابن أبي خيثمة، عن أبيه، عن إسماعيل، عن خالد، عن القاسم، عن يعقوب بن أوس -رجل من أصحاب النبي ﷺ-.

** وقال أبو القاسم البغوي، عن أبي خيثمة، عن إسماعيل، عن خالد، عن القاسم، عن يعقوب بن أوس -رجل من الصحابة-، أو: عن رجل من الصحابة.

ومن الظاهر أن إسماعيل بن علية كان يشك فيه، فشكَّ في رواية أحمد في اسم شيخ القاسم، وجزم بأنه يرويه عن رجل من الصحابة، وشكَّ في رواية البغوي عن أبي خيثمة في كون مخرجه يعقوب بن أوس -وهو رجل من الصحابة-، أو أنه يرويه عن رجل من الصحابة، وجزم في رواية ابن أبي خيثمة، عن أبيه، بأن يعقوب بن أوس رجل من الصحابة.

وقد قال البغوي: «هكذا عندنا عن أبي خيثمة بالشك، وحدثناه أحمد بن أبي خيثمة، عن أبيه، لم يقل: أو عن رجل من الصحابة»(١).

وتعقَّب ابنُ أبي خيثمة روايتَه عن أبيه، فقال: «كذا قال: عن يعقوب -رجل من أصحاب النبي-، وليست ليعقوب صحبة»، ثم أسنده مرسلًا، ثم أسند رواية علي بن زيد بن جدعان، عن يعقوب، عن عبدالله بن عمرو، وهي إشارة إلى تضعيف جعل يعقوب صحابيًّا، بقرينة رواية علي بن زيد بن جدعان، حيث جاء يعقوب فيها تابعيًّا.

واستفاد منه ذلك ابنُ عبدالبر، فلخَّصه بقوله في ترجمة يعقوب بن أوس: «قاله خالد الحذاء، عن القاسم بن ربيعة، عن يعقوب بن أوس -رجل من أصحاب رسول الله ﷺ-، عن النبي ﷺ في قتل الخطأ شبه العمد... الحديث، وهذا لا يصح، ولا يُعرف في الصحابة يعقوبُ هذا عندهم، والصواب في هذا الحديث -والله أعلم-: ما رواه حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يعقوب السدوسي، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ»(٢).

والظاهر أن الصواب عن إسماعيل بن علية: أنه يجعل شيخَ القاسم بن ربيعة يرويه عن رجل من الصحابة، لا أنه هو رجل من الصحابة، وذلك لأنه جزم في رواية أحمد، عنه، بذلك، وكذلك جاء عنه أحد وجهي الشك في رواية أبي خيثمة، عنه.

وهذا موافق لرواية جماعة من الرواة، عن خالد الحذاء، كما سيأتي.

٢- حماد بن زيد:

اختُلف عنه:

* فرواه يونس بن محمد المؤدب، عنه، عن أيوب، عن القاسم بن ربيعة، عن النبي ﷺ.

---

(١) الإصابة (٦/٥٦٧).

(٢) الاستيعاب (٤/١٥٨٤)، ونقل طرفًا منه عنه: مغلطاي، في الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة (٢/٢٥٦)، ثم احتمل أن يكون وقع لابن عبدالبر نسخة مصحَّفة، وأن الصواب: «عن رجل». والصواب أن هذا اختلاف في الرواية لا اختلاف في النسخ، كما تبيَّن من البحث فيه.

* ورواه سليمان بن حرب، ومسدد، وعارم، وابن حساب، ويحيى ابن عربي، والحماني، والمقدمي، عن حماد، عن خالد الحذاء، عن القاسم، عن عقبة -أو يعقوب، شك عارم-، عن عبدالله بن عمرو بن العاص.

والوجه الأول عن حماد رواه النسائي، عن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم -وهو ابنُ ابنِ عُلية-، عن يونس المؤدب، به، ومحمد بن إسماعيل ثقة[١]، ويونس ثقة ثبت[٢].

والذي يظهر أن كلا الوجهين محفوظ عن حماد، وأنهما وجهان مختلفان رواهما عن شيخيه أيوب وخالد الحذاء، ورواهما كلٌّ عنه.

٣- خالد الحذاء:

دارت عليه كثير من روايات الحديث، واختُلف عنه:

* فرواه إسماعيل بن علية، وعبدالوهاب الثقفي، وسفيان الثوري، وهشيم، ويزيد بن زريع، وبشر بن المفضل، عن خالد، عن القاسم، عن عقبة (أو: يعقوب) بن أوس، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

* ورواه محمد بن أبي عدي، عن خالد، عن القاسم، عن عقبة بن أوس، عن النبي ﷺ، بإسقاط الصحابي.

* ورواه وهيب بن خالد، وحماد بن زيد، وعبدالله بن المبارك، عن خالد، عن القاسم، عن عقبة (أو: يعقوب)، عن عبدالله بن عمرو بن العاص.

* ورواه مطرف بن طريف، عن خالد، عن القاسم، عن أبي فلان، عن عبدالله بن عمرو بن العاص.

وقد بيَّن الطيالسي شكَّ خالد الحذاء، وذلك في روايته عن وهيب، عنه، فقال: عن عقبة بن أوس، يحسبه خالدٌ عن عبدالله بن عمرو، وجزم أبو سلمة التبوذكي، والعباس بن الوليد النرسي، عن وهيب، عن خالد، بأنه عن عقبة، عن عبدالله بن عمرو.

ويظهر أن وهيبًا نقل شكَّ خالدٍ فيه في سماع الطيالسي منه، وجزم في سماع التبوذكي والنرسي، ولعله رأى أنَّ غيرَه يجزم به، فجزم.

---

(١) تقريب التهذيب (٥٧٢٨).

(٢) تقريب التهذيب (٧٩١٤).

ويظهر أن هذا الشك هو مرجع هذا الخلاف عن خالد الحذاء، فحيث كان الحذاء يظن -بلا جزم- أنه عن عقبة، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، فقد رواه على ظنِّه حينًا، ورواه بإبهام الصحابي حينًا، وبإسقاطه مرة.

ومرجع تصحيح هذه الأوجه عنه: أنه روى كلًّا منها عنه أثباتُ الرواة، ويجتمع عددٌ منهم على الوجهين الأول والثالث، فاجتمع ابن علية، والثوري، وهشيم، ويزيد بن زريع، وبشر بن المفضل، على إبهام الصحابي، وكل هؤلاء ثقة ثبت، واجتمع حماد بن زيد، ووهيب، وابن المبارك، ومطرف، على تسمية الصحابي بعبدالله بن عمرو، وهؤلاء ثقات أثبات أيضًا.

قال الخطيب البغدادي وأخرج رواية بشر، عن خالد: «كذا رواه بشر بن المفضل، عن خالد الحذاء، ولم يسمِّ الرجل الصحابي، ورواه حماد بن زيد، عن خالد الحذاء، فسماه في حديثه عبدَالله بنَ عمرو...، وكذلك رواه وهيب بن خالد، عن خالد الحذاء، فقال: عن عقبة بن أوس، يحسبه خالد عن عبدالله بن عمرو»[(١)]، وكأن الخطيب هنا يميل إلى تصحيح كونه عبدالله بن عمرو، لكن رواية وهيب صريحة في أن خالدًا كان يشك في ذلك.

وأما إسقاط الصحابي، وإرسال الحديث، فلم أجده عن خالد الحذاء إلا من رواية محمد بن أبي عدي[(٢)]، وهو ثقة، وروايته فيها تقصير، إما منه، أو من شيخه خالد الحذاء، وتمام الرواية على ما روته الجماعة.

ولم يُحفَظ اسمُ شيخ القاسم في رواية مطرف، فأُبهم بأبي فلان، وهو محفوظ في رواية الآخرين عن الحذاء، والآخرين عن القاسم، وهو عقبة أو يعقوب بن أوس السدوسي.

ولذا قال الدارقطني: «تفرد به أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم، عن مطرف، عن خالد الحذاء، عن القاسم، ورواه غيره عن القاسم، عن عقبة بن أوس، عن عبدالله بن عمرو»[(٣)].

وعليه، فقد بيَّنتْ روايةُ وهيب، أن خالدًا الحذاء كان يرويه عن عقبة، عن عبدالله بن عمرو -حُسبانًا وظنًّا-، وأن إبهام الصحابي وعدم تسميته راجع -فيما يظهر- إلى هذا الشك، والذي يظهر أن الإبهام هو أكثر حال رواية خالد الحذاء، فلذلك رواه عنه جمعٌ أكثرُ من غيرهم، فهو المرجَّح عن خالد، مع حفظ الوجه الآخر عنه.

---

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/٣٤٢).

(٢) تقريب التهذيب (٥٦٩٧).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (١/٦٢٢).

٤- أيوب السختياني:

اختُلف عن أيوب، وعقد النسائي للاختلاف عنه بابًا في سننه[١]:

* فرواه حماد بن زيد، عنه، عن القاسم، أن النبي ﷺ...

* ورواه شعبة، عن أيوب، عن القاسم، عن عبدالله بن عمرو بن العاص.

فأرسله حماد، وأسنده شعبة.

ويظهر أن تقصير حماد بإرساله لا يضر تجويد شعبة، فمع أن حمادًا أثبت الناس في أيوب[٢]، إلا أنه، وشيخه أيوبَ، معروفان معًا بالتقصير في الأسانيد، وإرسال الموصول، ووقف المرفوع[٣].

بل رُوي عن شعبة أنه سأل أيوب عن حديث؟ فقال: «أشك فيه». فقال شعبة: «شكُّك أحب إليَّ من يقيني»[٤]. وهذا -إن صح- يدل على أن شعبة قد يروي ما كان أيوب يشكُّ فيه، ولا يجزم به، فقد يكون هذا الحديث من ذلك، حيث أرسله أيوب لحماد بن زيد، ولم يكن يجزم بصحابيِّه، فذكره لشعبة محتملًا أنه عبدالله بن عمرو بن العاص، فرواه عنه كذلك.

فتلخص أن تجويد شعبة محفوظ عن أيوب -فيما يظهر-.

ثانيًا: الخلاف عن القاسم بن ربيعة:

تلخص مما سبق أنه اختُلف عن القاسم:

* فرواه خالد الحذاء، عن القاسم، عن عقبة (أو: يعقوب) بن أوس، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وربما رواه خالد، عن القاسم، عن عقبة، عن عبدالله بن عمرو بن العاص.

* ورواه حميد الطويل، ويونس بن عبيد، عن القاسم، عن النبي ﷺ.

* ورواه سليمان التيمي، عن القاسم، عن عقبة، عن عبدالله بن عمرو بن العاص.

* ورواه أيوب السختياني، عن القاسم، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، على أنه أرسله تارةً عن القاسم، كرواية حميد ويونس.

---

(١) الصغرى (٨/٤٠)، الكبرى (٦/٣٥١).

(٢) تهذيب التهذيب (١/٤٨٠).

(٣) انظر: الطهور، لأبي عبيد (ص٢٦٧)، العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، برواية عبدالله (٣/٢٢٤)، سنن النسائي (١/١٩٧)، شرح علل الترمذي (٢/٦٨٨)، تهذيب التهذيب (١/٤٨١).

(٤) نقله مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٢/٣٢١) عن «العقد»، ووجدته بلا إسناد في عيون الأخبار، لابن (٢/١٥٤)، ولفظه: «شكُّك أحبُّ إليَّ من يقين سبعة»، ولم أجده مسندًا.

وهذا يبيِّن أن خالدًا الحذاء، وسليمان التيمي، وأيوب، متفقون عن القاسم على جعل صحابي الحديث: عبدالله بن عمرو بن العاص، وأن خالدًا الحذاء كان يشك فيه أحيانًا، فيرويه بإبهام الصحابي، فيجعله عن رجل من أصحاب ﷺ.

وهذا القدر المشترك بين الرواة صحيح باتفاقهم عليه.

وأما إرسال الحديث، وهو رواية حميد الطويل، ويونس بن عبيد، وأيوب -تارة-، فقد رجَّحه ابن أبي حاتم، فقال: «وقد روى هذا الحديثَ بطوله حمادُ بنُ سلمة، عن حميد، عن القاسم بن ربيعة، أن النبي ﷺ خطب الناس يوم الفتح...، مرسل، وهذا أشبه بالصواب»[1].

لكن الذي يظهر أن الإرسال إنما هو تقصيرٌ منهم في الرواية، وأنه لا يقضي على تجويد الحذاء، والتيمي، وهما ثقتان حافظان، ووافقهما أيوب في رواية شعبة عنه.

لذا قال البيهقي وأخرج رواية حميد: «قصَّر بإسناده حميد الطويل، وقد رويناه عن حماد بن زيد، ووهيب، عن خالد الحذاء، عن القاسم بن ربيعة، عن عقبة بن أوس، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ»[2].

ومثله تقصير أيوب بإسقاط شيخِ القاسم، الراوي عن عبدالله بن عمرو، حيث اتفق خالد الحذاء، وسليمان التيمي، وهما راويا الوجه التام، على إثباته، وروايتهما باتفاقهما صحيحة، وقد مرَّ أن أيوب صاحب تَوَقٍّ وتوقُّفٍ في الحديث.

ولذا قال الدارقطني عقب رواية شعبة، عن أيوب: «كذا رواه أيوب، عن القاسم بن ربيعة، لم يذكر يعقوب بن أوس، وأسنده عن عبدالله بن عمرو»[3].

وقال ابن حزم وذكر الرواية نفسها: «هذا خبر مدلَّس، سقط منه بين القاسم بن ربيعة وبين عبدالله بن عمرو رجل»، ثم ذكر رواية خالد الحذاء، وقال بعدُ: «ولا يصح للقاسم بن ربيعة سماع من عبدالله بن عمرو»[4].

---

(١) العلل (١٣٨٩).

(٢) سنن البيهقي (٨/٧٣).

(٣) سنن الدارقطني (٤/١٠١).

(٤) المحلى (١٠/٣٨١).

وقال البيهقي عقب الرواية نفسها أيضًا: «كذا قال أيوب: عن القاسم بن ربيعة، عن عبدالله بن عمرو بن العاص»[١].

فالصحيح عن القاسم بن ربيعة روايته عن عقبة (أو: يعقوب) بن أوس، عن عبدالله بن عمرو بن العاص.

وقد عرض ابن أبي خيثمة خلاف خالد الحذاء، وحميد، بتجويد الأول، وتقصير الثاني، ثم أسند رواية علي بن زيد بن جدعان، عن يعقوب السدوسي، عن عبدالله بن عمرو، ولعله يشير بذلك إلى تصويب السند التام المجوَّد بذكر يعقوب، وجعله يرويه عن ابن عمرو، لا أنه صحابي الحديث، بقرينة متابعة ابن جُدعان، عن يعقوب.

لكن علي بن زيد بن جدعان قد اختُلف عنه، وهو ما يلي.

٢- رواية علي بن زيد بن جدعان:

اختُلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: ابن جدعان، عن يعقوب، عن عبدالله بن عمرو بن العاص:

ورواه عنه: حماد بن سلمة -من رواية موسى بن إسماعيل أبي سلمة التبوذكي، عنه-.

الوجه الثاني: ابن جدعان، عن يعقوب، عن عبدالله بن عمر بن الخطاب:

ورواه عنه: حماد بن سلمة -من رواية عفان، وحجاج بن المنهال، ويزيد بن هارون، وأسد بن موسى، عنه-.

الوجه الثالث: ابن جدعان، عن القاسم بن ربيعة، عن عبدالله بن عمر بن الخطاب:

ورواه عنه: سفيان بن عيينة -من رواية الشافعي، والحميدي، ويحيى بن آدم، وأحمد بن حنبل، وعبدالله بن محمد الزهري، وابن أبي عمر، وابن كاسب، ومحمد بن منصور، وهارون بن معروف، وإسحاق بن أبي إسرائيل، عنه-، ومعمر بن راشد، وعبدالوارث بن سعيد.

الوجه الرابع: ابن جدعان، عمَّن حدَّثه، عن عبدالله بن عمر:

ورواه عنه: سفيان بن عيينة -من رواية أحمد بن شيبان، عنه-.

وكما هو بيّن، فلم أجد الحديث من طريق ابن جدعان من مسند عبدالله بن عمرو بن العاص، بل هو في جميع المصادر التي وقفتُ عليها من مسند عبدالله بن عمر بن الخطاب،

---

(١) سنن البيهقي (٨/٤٤).

ومنها مصادر لا يتطرق إليها احتمال أخطاء النساخ والطباعة، كمسانيد الحميدي، وأحمد، وأبي يعلى، ومعجم الطبراني، ومصادر فهرسها المزي في تحفة الأشراف على المسانيد، كسنن ابن ماجه، وأبي داود، والنسائي.

وقد راجعت النسخة الخطية لهذا الموضع من تاريخ ابن أبي خيثمة (ق٢١٧/السِّفر الثاني)، فوجدتُه واضحًا: «عبدالله بن عمرو»، كما هو في المطبوع.

وعليه، فتكون هذه رواية أبي سلمة التبوذكي -شيخ ابن أبي خيثمة-، وقد نقلها عنه كذلك: ابنُ أبي حاتم في العلل، والجرح والتعديل، ونقل أن أبا زرعة سئل عنها، وعن وجه آخر من رواية سفيان بن عيينة، عن ابن جدعان، فرجَّح رواية ابن عيينة -كما سيأتي-، فعقَّب ابن أبي حاتم بقوله: «ونفسُ حديث حماد بن سلمة، فإن أحمد بن سنان حدثنا عن يزيد، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يعقوب السدوسي، عن ابن عمر -وليس لابن عمرو معنى-، عن النبي ﷺ، وهو أشبه»، ثم قال بعدُ: «وتابع يزيدَ بنَ هارون على روايته أسدُ بنُ موسى، فقال عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يعقوب السدوسي، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ»[1].

كما استغرب ذلك الحافظ الغساني[2].

وعليه، فالصحيح عن حماد بن سلمة: روايته عن ابن جدعان، عن يعقوب، عن عبدالله بن عمر بن الخطاب، وليس لابن عمرو معنى في روايته -كما قال ابن أبي حاتم-.

وقد جزم أبو داود، فالدارقطني، أن حماد بن سلمة رواه عن علي بن زيد، عن يعقوب السدوسي، عن عبدالله بن عمرو[3]، وهذا فيه نظر من جهة أن المعتمد عن حماد: جعله من مسند عبدالله بن عمر بن الخطاب، كما تبيَّن آنفًا.

---

(١) علل ابن أبي حاتم (١٣٨٩)، الجرح والتعديل (٩/٢٠٥). ويحتمل أن ابن أبي حاتم استفاد رواية التبوذكي من هذا الموضع، عن ابن أبي خيثمة، عن أبي سلمة، فإن ابن أبي حاتم من أشهر رواة تاريخ ابن أبي خيثمة، حيث كتب به إليه.

(٢) نقل ناسخ نسخة برنستون من سنن أبي داود كلام الغساني بحاشية هذا الحديث (ق١٦٤أ) -وقد صرَّح الناسخ في مطلع نسخته (ق١أ) أن ما فيها في علة حديث، أو تعريف رجل، فهو للغساني-، قال: «كذا وقع، ورواه ابن أبي خيثمة، عن موسى بن إسماعيل...»، ثم ذكر إسناد ابن أبي خيثمة الذي أدرسه هنا، وهو -فيما يظهر- يعتذر للنسخة بأن الحديث روي بجعل صحابيه: ابن عمرو، مع تصريحه باستغراب ذلك.

(٣) سنن أبي داود (٤/١٨٦)، سنن الدارقطني (٤/١٠١). وقد ضبَّب ناسخ نسخة برنستون لسنن أبي داود (ق١٦٤أ) على كلمة «عمرو»، ورمز في الحاشية للؤلؤي -بحسب ترميزه الذي شرحه أول النسخة-، فكتب: «ابن عمر».

وقد اختُلف عن سفيان بن عيينة في روايته عن ابن جدعان:

* فرواه الشافعي، والحميدي، ويحيى بن آدم، وأحمد بن حنبل، وعبدالله بن محمد الزهري، وابن أبي عمر، وابن كاسب، ومحمد بن منصور، وهارون بن معروف، وإسحاق بن أبي إسرائيل، عن ابن عيينة، عن ابن جدعان، عن القاسم بن ربيعة، عن عبدالله بن عمر،

* ورواه أحمد بن شيبان، عن ابن عيينة، عن ابن جدعان، عمَّن حدثه، عن ابن عمر.

وأحمد بن شيبان صدوق، مذكور بالخطأ[(١)]، ولعله لم يضبط اسم شيخ ابن جدعان، أو بلغه اختلاف الرواية عن ابن جدعان فيه -كما سيأتي-، فأبهمه.

وعليه فقد تلخص في الخلاف عن ابن جدعان أنْ:

* رواه حماد بن سلمة، عنه، عن يعقوب، عن ابن عمر.

* ورواه سفيان بن عيينة، ومعمر، وعبدالوارث، عن ابن جدعان، عن القاسم بن ربيعة، عن ابن عمر.

فأبدلوا القاسم بن ربيعة بيعقوب.

وقد اقتصر ابن أبي خيثمة على رواية حماد بن سلمة، فربما أُخذ من هذا أنه يقوِّيها على غيرها، ويقويه أنه -فيما يظهر، كما سبق- أورد رواية علي بن زيد بن جدعان لتأييد ذِكر يعقوب في الإسناد، شيخًا للقاسم بن ربيعة.

ويؤيد هذا: أن حماد بن سلمة أحفظ الرواة لحديث ابن جدعان، قال ابن معين: «حماد بن سلمة أروى الناس عن علي بن زيد»، وقال أبو حاتم الرازي: «حماد بن سلمة في ثابت وعلي بن زيد أحب إليَّ من همام، وهو أضبط الناس وأعلمهم بحديثهما، بيَّن خطأ الناس، وهو أعلم بحديث علي بن زيد من عبدالوارث»[(٢)]، ونقل أبو حاتم عن أحمد بن حنبل قوله: «أعلم الناس بحديث ثابت، وعلي بن زيد، وحميد: حماد بن سلمة»[(٣)].

---

(١) لسان الميزان (٤٨٢/١).

(٢) تهذيب الكمال (٢٦٤/٧، ٤٤٠/٢٠).

(٣) علل ابن أبي حاتم (٢١٨٥).

وخالف أبو زرعة الرازي، حيث سئل عن اختلاف حماد بن سلمة، وسفيان بن عيينة، عن ابن جدعان، في هذا الحديث، فقال: «حديث القاسم بن ربيعة أصح»[١]، وقال: «الحديث بالقاسم بن ربيعة أشبه»[٢]، يعني: حديث ابن عيينة، فهو الذي ذُكر فيه القاسم بن ربيعة.

واعتمد الدارقطني -في العلل- في حكاية رواية علي بن زيد بن جدعان في الخلاف، اعتمد روايةَ الجماعة عنه، عن القاسم، عن ابن عمر[٣]، مع أنه حكى -في السنن- اختلافَ ابن عيينة، ومعمر، وحماد بن سلمة، عنه[٤]، ما يشير إلى ترجيحه رواية الجماعة.

ومما يؤيد هذا الترجيح: اتفاق الجماعة، عن ابن جدعان، وهم ثلاثة حفاظ: سفيان بن عيينة، ومعمر، وعبدالوارث، واتفاقهم يُحدث لروايتهم قوةً تقاوم حفظ حماد بن سلمة لحديث ابن جدعان.

والذي يظهر أن الوجهين محفوظان عن علي بن زيد بن جدعان، ثابتان عنه، وأن التردد فيهما والاختلافَ اضطرابٌ راجعٌ إلى ضعفه، فإنه ضعيف، وقد قال حماد بن زيد: «كان يقلب الأحاديث»، وفي رواية: «كان يحدثنا اليوم بالحديث، ثم يحدثنا غدًا، فكأنه ليس ذاك»[٥]، فهذا يشير إلى اضطرابه وعدم ثباته في الرواية.

ومع هذا، فإن الأقرب من الوجهين اللذَين رواهما ابن جدعان: روايته عن القاسم بن ربيعة، عن ابن عمر، وذلك لأن القاسم بن ربيعة هو مدار الحديث ومخرجه، وهو الذي ذكره كل رواة الحديث على اختلافهم، سوى ما جاء في هذه الرواية، بخلاف يعقوب (أو: عقبة) بن أوس، فقد وردت الروايات بذكره وإسقاطه.

ويتَّصل بهذا أن القاسم بن ربيعة أقربُ طبقةً لابن جدعان، فهو في طبقة شيوخه، خلاف يعقوب، فإنه في طبقة أعلى، وتقصير الراوي بإسقاط رواة الطبقات العليا أقرب جدًّا من تقصيره بإسقاط شيوخه.

---

(١) علل ابن أبي حاتم (١٣٨٩). ووقع لابن الملقن تداخل في مدارات الحديث، فنقل هذا النص في البدر المنير (٣٥٩/٨)، وجعل أبا زرعة مخالفًا لمن رجَّح أن الحديث في جملته عن عبدالله بن عمرو، وإنما رجَّح أبو زرعة عن ابن جدعان فقط، إذ عن ذلك سُئل.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢٠٥/٩).

(٣) علل الدارقطني (٤٣٨/١٢).

(٤) سنن الدارقطني (١٠١/٤).

(٥) تقريب التهذيب (٤٧٣٤)، تهذيب التهذيب (١٦٣/٣).

يؤيده: أني لم أجد عليَّ بنَ زيد صرَّح بسماعه من يعقوب، لكنه صرَّح بسماعه من القاسم بن ربيعة في رواية ابن عيينة، وعبدالوارث بن سعيد، عنه.

هذا، وقال البيهقي -وساق الخلاف عن ابن جدعان-: «وحماد بن سلمة قصر بإسناده حيث لم يذكر فيه القاسم بن ربيعة»(١)، وهذا مشكل من جهة أن حمادًا أبدل راويًا ذكره غيره بآخر، لا أنه أسقط راويًا ذكره الآخرون، إلا إن كان مراد البيهقي: أن صواب الرواية عن ابن جدعان: عن القاسم، عن يعقوب، عن ابن عمر، فقصَّر حماد، فأسقط القاسم، وقصر الآخرون، فأسقطوا يعقوب، وفي هذا نظرٌ وبُعد إن كان هو مراد البيهقي.

وبناء على ما سبق، فإن الذي صح عن القاسم بن ربيعة هو رواية خالد الحذاء، وسليمان التيمي، عنه، عن عقبة، عن عبدالله بن عمرو بن العاص.

وتابعهما أيوب في جعل صحابي الحديث: عبدالله بن عمرو بن العاص.

وخالفهم: علي بن زيد بن جدعان، فرواه عن القاسم، عن عبدالله بن عُمر بن الخطاب.

وقد أدى هذا الاختلاف، مع الاختلاف السابق عن خالد الحذاء، وأيوب، والقاسم بن ربيعة، ببعض العلماء، إلى القول باضطراب الحديث، قال ابن المنذر: «وقد دفع بعضهم هذا الحديث، وقال: قد اختلف فيه عن القاسم بن ربيعة، فقال مرة: عن ابن عمر، وقال مرة: عن عقبة بن أوس، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، ومرة: عن عبدالله بن عمرو»(٢).

وقال ابن عبدالبر: «وأما الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ...، فهو حديث مضطرب، لا يثبت من جهة الإسناد»، ثم ذكر رواية ابن جدعان، والخلاف عن خالد الحذاء، والاختلاف في تسمية عقبة بن أوس(٣).

وكذلك ذهب إلى ذلك ابن الجوزي(٤).

---

(١) سنن البيهقي (٦٨/٨).

(٢) الأوسط (٧٩/١٣/الفلاح).

(٣) الاستذكار (٢٤/٢٥). وقد نقل ابن عبدالبر عن أحمد بن حنبل عقب هذا أنه ذهب في المسألة مذهب عبدالله بن مسعود، وهو أن تكون دية شبه العمد أرباعًا: خمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة، وخمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون، قال ابن عبدالبر: «وهذا يدل على أنه لم يصح عنده -يعني: أحمد- الحديث المرفوع، لما ذكرنا فيه من الاضطراب،...»، وفهم التضعيف من ذلك قد يحتمل، لكن إعادته إلى الاضطراب إنما هو من تفسير ابن عبدالبر فحسب.

(٤) التحقيق (٣١٤/٢).

لكن الذي يظهر أن الاختلاف عن خالد الحذاء ومن معه هو خلافٌ أمكنت معالجتُه والخلوصُ منه إلى وجهٍ راجح -كما سبق-، وأما رواية ابن جدعان، فإنه ضعيف -كما سبق-، ولا يؤثر خلافه على رواية الحفاظ الآخرين.

ولذا فقد رجَّح عددٌ من الأئمة الرواية التامة عن القاسم بن ربيعة، وضعَّف رواية علي بن زيد بن جدعان:

قال الدوري: سمعت يحيى بن معين وسئل عن حديث عبدالله بن عمرو هذا، فقال له رجل: إن سفيان يقول: عن عبدالله بن عُمر؟ قال يحيى: «علي بن زيد ليس بشيء في الحديث، حديثُ خالدٍ إنما هو: عبدالله بن عمرو بن العاص»(١).

وعرض يعقوب الفسوي الخلاف، فذكر رواية خالد الحذاء، وأيوب، وابن جدعان، ثم قال: «المحفوظ: حديث سليمان بن حرب: عن عبدالله بن عمرو»(٢)، يعني به: ما أسنده قبل ذلك عن سليمان بن حرب، عن حماد، عن خالد الحذاء، عن القاسم بن ربيعة، عن عقبة بن أوس، عن عبدالله بن عمرو.

وعرض الدارقطني الخلاف، فذكر رواية ابن جدعان، وأيوب، وخالد، وحميد الطويل، ثم قال: «وقول خالد الحذاء أشبه بالصواب»(٣).

وبيَّن البيهقي خلاف أصحاب علي بن زيد بن جدعان، عنه، ثم قال: «فعلي بن زيد كان يخلط فيه، فالحديث حديث خالد الحذاء»(٤).

هذا، وقد عرض ابن المنذر القولَ بالاضطراب، لكنه ردَّه بقوله: «وقد يجوز ألا تكون هذه علة يدفع بها الحديث، لأن الرجل من التابعين قد يجوز أن يروي الحديث الواحد عن رجلين من أصحاب رسول الله ﷺ، فيحدث به مرةً عن أحدهما، ثم يحدث به مرةً عن الآخر، ويكون

---

(١) تاريخ ابن معين، برواية الدوري (٨٤/٣)، وأسنده ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢٠٥/٩) عن الدوري، فجاء عنده: «علي بن زيد ليس بشيء، والحديث حديث خالد الحذاء، وعبدالله بن عمرو»، وأسنده البيهقي في سننه (٦٩/٨) من طريق الدوري أيضًا، وعنده: «علي بن زيد ليس بشيء، والحديث حديث خالد، وإنما هو: عبدالله بن عمرو بن العاص».

(٢) المعرفة والتاريخ (١٢٦/٣).

(٣) العلل (٤٣٩/١٢).

(٤) سنن البيهقي (٦٨/٨).

الرجلُ الذي رواه عنه عقبةُ ولم يسمِّه: إما أحدَ الرجلَين اللذَين سماهما، أو يكون عقبةُ روى الحديث عن ثلاثة أنفس من أصحاب النبي ﷺ، سمى منهم اثنين، ولم يسم الثالث»[١].

وهذا الجواب من ابن المنذر فيه نظر كبير، فإنه مبني على التجويز العقلي، الذي يَرجع إلى تصحيح ما رواه الثقة -بل وصحَّح هنا ما رواه الضعيف-، دون النظر في موافِقِه ومخالِفِه، والبحث في علة الحديث، ومقارنة رواياته، وهذا منهج مدخول، يلغي علم العلل من أصله.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن القاسم بن ربيعة يرويه عن يعقوب (أو: عقبة) بن أوس، عن عبدالله بن عَمرو.

والقاسم ثقة، وثقه ابن المديني، وأبو داود[٢].

لكني لم أجد له بعد البحث والتتبع سماعًا من يعقوب (أو: عقبة) بن أوس، ولم أجد مَن صرح أنه سمع منه من الأئمة.

ويعقوب، وعقبة، هو رجل واحد، كما قال ابن معين، وأبو حاتم[٣]، بل صرَّح بشر بن المفضل في روايته عن خالد الحذاء، أن يعقوب هو الذي كان يسميه محمد بن سيرين: «عقبة بن أوس».

والرجل ثقة، وثقه ابن سعد، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات[٤]، وقد قوَّاه ابن خزيمة برواية ابن سيرين عنه، في مناظرة مشهورة عن هذا الحديث[٥].

وأما سماعه من عبدالله بن عمرو بن العاص، فقد اختُلف فيه:

فقال البخاري: «سمع عبدالله بن عمرو»[٦].

---

(١) الأوسط (١٣/٧٩/الفلاح).

(٢) تقريب التهذيب (٥٤٥٧)، تهذيب التهذيب (٣/٤٠٩).

(٣) تاريخ ابن معين، برواية الدوري (٣/٨٤، ٤/١١٦)، سؤالات ابن الجنيد (ص١٠٤)، الجرح والتعديل (٩/٢٠٤، ٢٠٥)، علل ابن أبي حاتم (١٣٨٩)، موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/٣٠٨).

(٤) تهذيب التهذيب (٣/١٢١). واقتصر ابن حجر في تقريب التهذيب (٤٦٣١) على قوله: «صدوق»، والظاهر أن حاله أعلى من هذه، حيث اتفق هؤلاء على توثيقه، مع نص ابن سعد على قلة حديثه، والتوثيق مع قلة الحديث أمارة على الضبط.

(٥) سنن البيهقي (٨/٤٤).

(٦) التاريخ الكبير (٨/٣٩٢)، ووقع فيه: «عبدالله بن عمر»، والظاهر أن الواو سقطت فيه، بدليل أن البخاري أسند عقبه مباشرة رواية خالد الحذاء، وهي من مسند عبدالله بن عمرو قطعًا، وإن وقع في المطبوع من التاريخ في هذه الرواية أيضًا: «عبدالله بن عمر»، ونبَّه عليه المحقق.

وقال ابن الجنيد: قلت ليحيى بن معين: تعلم محمد بن سيرين يُدخِل بينه وبين عقبة بن أوس أحدًا، أو عقبةَ بن أوس يُدخِل بينه وبين عبدالله بن عمرو أحدًا؟ فقال: «لا أعلمه...»، ثم نقل ابن الجنيد عن ابن الغلابي قوله: «يزعمون أن عقبة بن أوس السدوسي لم يسمع من عبدالله بن عمرو، وإنما يقول: قال: عبدالله بن عمرو»[1].

والذي يظهر من هذا النص عن ابن معين وابن الغلابي أنهما يقولان بعدم سماعه، وأن هذه القرينة، وهي عدم إدخاله واسطة بينه وبين شيخه، لم تكفِ للحكم بسماعه منه، وإن كان ابن معين يقرِّب السماع وإن لم يحكم به -فيما يظهر-.

وقد وجدت أثرًا عن محمد بن سيرين، عن عقبة بن أوس، صرح فيه بسماعه من عبدالله بن عمرو بن العاص، وجلوسه إليه، بأسانيد صحيحة[2].

وجاء السماع في حديث آخر بإسناد ضعيف[3].

فالأظهر أنه سمع من عبدالله بن عمرو بن العاص.

فبقي تصحيح الإسناد متوقفًا على سماع القاسم بن ربيعة من عقبة بن أوس.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أشار ابن أبي خيثمة في كلامه إشارتين:

١- فأخرج ابن أبي خيثمة رواية ابن علية، عن خالد الحذاء، عن القاسم بن ربيعة، عن يعقوب بن أوس -رجل من أصحاب النبي ﷺ-.

فاستغرب رواية ابن علية بجعل يعقوب صحابيًّا، وجزم بأنه ليست ليعقوب صحبة.

وأسند بعد ذلك روايةً لعلي بن زيد بن جدعان، عن يعقوب، عن عبدالله بن عمرو، ويظهر أنه جعل رواية ابن جدعان من قرائن خطأ رواية ابن علية، لكون يعقوب فيها تابعيًّا.

---

(١) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص١٠٤).

(٢) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (٧٤) من طريق معمر، والمروذي في أخبار الشيوخ وأخلاقهم (٣٢١) من طريق حماد بن زيد، كلاهما أيوب، والمروذي في أخبار الشيوخ وأخلاقهم (٣٢١) من طريق حماد بن زيد، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٩)، والسنة (١١٥٣)، من طريق يزيد بن زريع، كلاهما عن ابن عون، والمروذي أيضًا (٣٢١) من طريق هشام، ثلاثتهم (أيوب، وابن عون، وهشام) عن ابن سيرين، به. وقد روي الأثر من طرق أخرى معنعنة، إلا أن هذه الروايات مجوَّدة بأسانيد قوية، وفيها تفصيل، فالظاهر اعتبارها.

(٣) أخرجه الحاكم (٤/٤٥٩)، والمستغفري في دلائل النبوة (٢٥٣).

وقد تبيَّن أن ابن علية كان يشك في روايته، وقد شك في رواية أخرى بين كون يعقوب نفسه رجلًا من الصحابة، وكونه يرويه عن رجل من الصحابة.

وتبين أن الأقوى عنه: ما جزم به في رواية أحمد بن حنبل، عنه، بجعل يعقوب يرويه عن رجل من الصحابة، وهذا موافق لرواية جماعةٍ من الرواة، عن خالد الحذاء.

ووافق ابنَ أبي خيثمة على إشارته: ابن عبدالبر، ولعله استفاده منه.

٢- اقتصر ابن أبي خيثمة في رواية علي بن زيد بن جدعان على تخريج رواية حماد بن سلمة، عنه، عن يعقوب السدوسي، عن عبدالله بن عمرو.

وقد رواه سفيان بن عيينة، ومعمر، وعبدالوارث، عن علي بن زيد، عن القاسم بن ربيعة، عن ابن عمر.

فيحتمل أن ابن أبي خيثمة يقوي رواية حماد، على الوجه الآخر، خاصة أنه استند إلى رواية حماد في إشارته السابقة كما شُرح آنفًا.

وتبين أن مما يؤيد ترجيح رواية حماد: أنه أحفظ الرواة لحديث ابن جدعان.

ومما يؤيد ترجيح الوجه الآخر: اتفاق الجماعة، عن ابن جدعان، وهم ثلاثة حفاظ.

وقد رجَّح روايتهم: أبو زرعة، والدارقطني -إشارةً-.

لكن اتضح أن علي بن زيد بن جدعان نفسه ضعيف، والذي يظهر أن الوجهين محفوظان عنه، وأن الاختلاف فيهما اضطرابٌ منه، وإن كان الأقوى من روايتيه: رواية الجماعة، لقرائن منها: أن القاسم بن ربيعة هو مدار الحديث، وأن التقصير غالبًا يكون في غير شيوخ الراوي، وأن علي بن زيد صرح بسماعه من القاسم بن ربيعة، ولم يصرح به من يعقوب السدوسي.

الحديث الأربعون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (٢/٦٠٧):

٢٥٣٥- ابن أبي الحمامة:

٢٥٣٦- حدثنا مالك بن إسماعيل، قال: نا موسى بن محمد الأنصاري، عن محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن الحارث بن أبي بكر، عن أبيه، أن ابن أبي حمامة السلمي أتى رسولَ الله[1] ﷺ، فقال: يا رسول الله، إني أثنيتُ على ربي، ومدحتُك، فخرج رسول الله ﷺ، وخرج معه فقال: «أما ما أثنيتَ به على ربك فهاتِه[2]، وأما ما امتدحتَني به فدعه عنك»، وأنشده، فلما فرغ أمر بلالًا أن يعطيه شيئًا.

كذا قال.

٢٥٣٧- فحدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد بن سلمة، قال: نا محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، أن ابن أبي حمامة قال: يا رسول الله...، ثم ذكر نحو حديث أبي غسان.

نقص حماد من الإسناد رجُلَين.

❑ التخريج:

الوجه الأول: محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن الحارث، عن أبيه:

* أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٠٧٦) عن خيثمة بن سليمان، عن **ابن أبي خيثمة**، به، ولم يسق تمام متنه[3].

* وأخرجه أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (١٨٩٥) -ومن طريقه ابن قانع في معجم الصحابة (٢/١٦٦)، والبيهقي (١/٢٢٥)-، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (١٢٥٧) من طريق جرير بن عبدالحميد، عن **محمد بن إسحاق**، به، بنحوه.

إلا أن جريرًا سمَّى الصحابي صاحب القصة: ابن الحمامة.

---

(١) سقط لفظ الجلالة في المطبوع، وهو ثابت في المخطوط (ق٢١٧).

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: «فهاتِهه».

(٣) وقد أخرجه ابن منده من طريق موسى بن محمد الأنصاري، نقله ابن حجر في الإصابة (٥/١٨٨)، لكنه لم ينقل مَن دون موسى عنده.

الوجه الثاني: محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة:

* أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٠٧٥)، والشعراء (ص٤٤/المنتخب منه)، من طريق عبيدالله بن محمد العيشي، عن **حماد بن سلمة**، به، بنحوه.

إلا أنه سمى الصحابي صاحب القصة: ابن حماطة[1].

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديثَ محمد بن إسحاق، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن الحارث، عن أبيه:

ورواه عنه: موسى بن محمد الأنصاري، وجرير بن عبدالحميد.

الوجه الثاني: محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة:

ورواه عنه: حماد بن سلمة.

وقد أورد ابن أبي خيثمة رواية موسى بن محمد، عن ابن إسحاق، على الوجه الأول، فقال: «كذا قال»، ثم أسند رواية حماد بن سلمة، فقال: «نقص حماد من الإسناد رجلين».

وتعبيره بالنقص يشير إلى ترجيح التمام عنده، وهو الوجه الأول، وهذا قد يدل على أن قوله: «كذا قال» في الوجه الأول حكايةٌ للخلاف، ولا يلزم أن يكون استغرابًا للوجه.

وقد قصَّر به حماد بن سلمة، فأسقط منه رجلين، وجعل يعقوب بن عتبة يروي القصة الحاصلة مع النبي ﷺ، ولذا قال أبو نعيم بعقب روايته: «كذا رواه حماد، عن ابن إسحاق»، ثم قال: «وأخبرناه خيثمة بن سليمان...»، فأسند الوجه الثاني من طريق ابن أبي خيثمة.

واتفق راويان على تجويد الحديث وإتمامه، هما: موسى بن محمد الأنصاري، وهو ثقة، وثَّقه ابن معين، ومحمد بن الصلت -أحد الرواة عنه-، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في ثقاته[2]-، وجرير بن عبدالحميد[3]، فحَفِظَاه تامًّا، وهو الراجح.

---

(١) تصرف محقق المنتخب من كتاب الشعراء، فغيَّرها في متنه إلى: «حمامة»، مع أن تنبيهه إلى أنها في الأصل المخطوط من المنتخب (ق٣١أ): حماطة. وقد تبين أن أبا نعيم أخرجه في كتابه الآخر بموافقة ما في الأصل، فكان الأولى الإبقاء عليه، وإن ترجَّح أن الصواب في حقيقة الأمر غيرُه.

(٢) انظر: التاريخ الكبير (٢٩٤/٧)، الجرح والتعديل (١٦٠/٨)، ثقات ابن حبان (٤٥٦/٧).

(٣) تقريب التهذيب (٩١٦).

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن ابن إسحاق يرويه عن يعقوب بن عتبة، عن الحارث، عن أبيه، به.

ومحمد بن إسحاق فيه كلام كثير، لخصه ابن حجر بقوله: «صدوق يدلس»[(١)]، ولم أجد له تصريحًا بالسماع من يعقوب في عامة طرق الحديث.

ويعقوب بن عتبة ثقة[(٢)].

وأما شيخه، فقد جاء في رواية موسى بن محمد الأنصاري، عن ابن إسحاق: الحارث بن أبي بكر.

وجاء في رواية عثمان بن أبي شيبة، عن جرير، عن ابن إسحاق: الحارث بن عبدالرحمن بن هشام.

وجاء في رواية الجارود بن معاذ، عن جرير، عن ابن إسحاق: الحارث بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام.

والظاهر أن عثمان بن أبي شيبة اختصر اسم الحارث، فنسبه إلى جده، وأسقط أباه أبا بكر، الذي اتفق موسى بن محمد الأنصاري، والجارود بن معاذ في روايته عن جرير، كلاهما عن ابن إسحاق، على جعله والد الحارث.

كما اختصر عثمان الاسم، فنسب عبدَالرحمن بنَ هشام إلى جدِّه أيضًا، وأسقط أباه الحارث.

قال ابن حجر: «ونُسب الحارث في رواية جرير[(٣)] إلى جدِّه، ونُسب جدُّه عبدالرحمن إلى جدِّه الحارث[(٤)]، فهو: الحارث بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام»[(٥)].

ولأن رواية عثمان هي التي وقعت لأبي القاسم البغوي، فإنه ترجم لصحابيٍّ اسمه: عبدالرحمن بن هشام، بناءً عليها، مع أنه ترجم قبلها مباشرة لعبدالرحمن بن الحارث بن هشام.

---

(١) تقريب التهذيب (٥٧٢٥).

(٢) تقريب التهذيب (٧٨٢٥).

(٣) يعني: رواية عثمان بن أبي شيبة، عنه، فهو يتكلم عمَّا أخرجه البغوي في معجم الصحابة.

(٤) لعل هذا سبق قلم من الحافظ، فإن عبدالرحمن نُسب في رواية عثمان، عن جرير، إلى جده هشام، لا إلى جده الحارث.

(٥) الإصابة (١٨٨/٥)، وفيه سقط يتمم من طبعة التركي (٣٦٥/٨).

وتابعه على ذلك: ابن قانع، حيث أسند الحديث عنه.

وكذا قال البغوي بعقب الرواية: «ولا أدري عبدَالرحمن بنَ هشام صاحبَ الحديث سمع من النبي ﷺ أو لا؟»[(١)].

وقد تبيَّن أن اختصارَ عثمان بن أبي شيبة هو ما أدَّى إلى كل هذا، وأن صاحبَ الحديث هو أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام، يرويه عنه ابنه الحارث.

والحارث ترجمه ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في الثقات[(٢)].

وأبوه أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام هو القرشي المخزومي، أحد الفقهاء السبعة، وهو ثقة عابد، من التابعين[(٣)].

فتبين أن الإسناد من جهة الصنعة ضعيف، لعدم العلم بسماع ابن إسحاق من شيخه مع أنه مدلس، ولجهالة حال الحارث بن أبي بكر، ولأنه مرسل من جهة أن راوي القصة تابعي لم يدركها، قال ابن رجب: «وهذا مرسل»[(٤)]، وقال ابن حجر بعد بيان أن أبا بكر بن عبدالرحمن هو راوي الحديث: «فعلى هذا فالحديث مرسل»[(٥)].

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أسند ابن أبي خيثمة وجهًا تامًّا عن محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن الحارث بن أبي بكر، عن أبيه، ثم أسند وجهًا ناقصًا بإسقاط الحارث وأبيه، ووصفه بالنقص، مما يشير إلى أن الوجه التام محفوظ عنده.

وتأيد هذا بأن راوي الوجه التام، وهو موسى بن محمد الأنصاري، ثقة، وقد تابعه ثقة آخر، هو جرير بن عبدالحميد.

ووافقَ ابن أبي خيثمة على هذا: أبو نعيم الأصبهاني.

---

(١) معجم الصحابة (٤٣٣/٤).

(٢) الجرح والتعديل (٧٠/٣)، ثقات ابن حبان (١٧١/٦).

(٣) تقريب التهذيب (٧٩٧٦).

(٤) فتح الباري (٣٣٤/٣).

(٥) الإصابة (١٨٨/٥).

الحديث الحادي والأربعون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (٢/٦٠٩-٦١٠):

(**٢٥٤٤**) **وأبو جَدِّ حرب:**

حدثنا ابن الأصبهاني، قال: أخبرنا أبو الأحوص، عن عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيدالله، عن جده -أبي أمه-، عن أبيه، [قال:] قال رسول الله: «إنما العشور على اليهود والنصارى، وليس على المسلمين عشور».

قال أبو جعفر الأصبهاني: «ولم يقل: عن أبيه، غيرُ هذا»، يعني: غير أبي الأحوص.

٢٥٤٥/أ- حدثنا ابن الأصبهاني، قال: نا عبد السلام بن حرب، عن عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيدالله الثقفي، عن جده أبي أمه، عن النبي -عليه السلام-، مثله.

٢٥٤٥/ب- وحدثناه أبي، قال: حدثنا جرير، عن عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيدالله، عن جده -أبي أمه، رجلًا من بني تغلب-، قال: بينا النبي ﷺ...، فذكر نحوه.

❑ التخريج:

الوجه الأول: عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيدالله، عن جده أبي أمه، عن أبيه:

* أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (١/٢٨٧) عن بشر بن موسى، عن **ابن الأصبهاني**، به، بمثله.

* وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٠٦٧٧)، ومسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٢٠٩٤/١)، وعنه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٦٥٩) فيما يحسب ابن أبي عاصم-،

والبخاري في التاريخ الكبير (٣/٦٠)، وأبو داود (٣٠٤٦) -ومن طريقه البيهقي (٩/١٩٩)-، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (١/١٥٣)[1]، عن مسدد،

والطحاوي في معاني الآثار (٢/٣١)، وأحكام القرآن (٨٠٨)، من طريق علي بن معبد، ومن طريق يحيى الحماني،

أربعتهم (ابن أبي شيبة، ومسدد، وعلي بن معبد، والحماني) عن **أبي الأحوص**، به، بنحوه.

---

(١) سقط عنده ذكر عطاء، وعطاء هو مدار الحديث، ومخرجه، فلا يصح إسقاطه. وقد يكون السقط من الطباعة أو التحقيق، فإن المحقق خرَّج الحديث من مصادره التي لا سقط فيها، ولم ينبِّه على شيء. ولم أقف على نسخة الكتاب الخطية للتحقق من ذلك.

إلا أن ابن أبي شيبة لم يذكر والد جد حرب في مصنفه، وذكره في مسنده[١]، وذكره ابن أبي عاصم عنه -شاكًّا أنه حدَّثه به-، لكنه شك، فقال: حرب، عن جده، عن أبيه، أو: عن خاله، عن أبيه.

ووقع في رواية البخاري، عن مسدد: حرب، عن جده أبي أمية، عن أبيه.

الوجه الثاني: عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيدالله، عن جده أبي أمه:

* أخرجه أبو داود (٣٠٤٩) -ومن طريقه البيهقي (١٩٩/٩)- من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، عن **عبدالسلام بن حرب**، به، بنحوه.

* وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٥٩/٦) عن سعيد بن منصور،

وأحمد (١٥٨٩٧، ٢٣٤٨٣)،

والطبري في المنتخب من ذيل المذيل على تاريخه (٥٧١/١١) عن محمد بن حميد،

والبغوي في معجم الصحابة (١٠٥٠) عن أحمد بن منيع،

والحسين بن يحيى القطان في حديثه المعروف بجزء هلال الحفار (١٣٢) -ومن طريقه البيهقي (١٩٩)- عن يحيى بن السري،

وأبو القاسم الحرفي في أماليه (١٠٧) من طريق ورد بن عبدالله،

وابن بشران في أماليه (٥١١) من طريق إسحاق بن راهويه،

وعلقه أبو موسى المديني -كما ذكر ابن حجر في الإصابة (٢٧/٧)- عن سريج[٢] بن يونس،

ثمانيتهم (سعيد بن منصور، وأحمد، وابن حميد، وأحمد بن منيع، ويحيى بن السري، وورد بن عبدالله، وإسحاق، وسريج) عن **جرير**، به، بنحوه.

إلا أن سعيدًا، وأحمد، وابن منيع، وورد بن عبدالله، جعلوه عن جرير، عن عطاء، عن حرب بن هلال.

وجاء في رواية ابن السري في جزء الحفار: حميد بن هلال، ونُقل ذلك عن الجزء: حرب

---

(١) وقع في نقل البوصيري عنه: عن جدِّه أبي أمية، عن أبيه، و«أمية» تحريف عن «أمِّه»، وقد جاء على الصواب في مصنف ابن أبي شيبة نفسه، ولذا لم أعده اختلافًا.

(٢) تحرف فيه إلى: شريح، وكذلك في طبعة التركي (٥١/١٢).

بن هلال، و: جندب بن هلال[١].

ووقع في رواية أحمد، وأحمد بن منيع[٢]، ويحيى بن السري[٣]، وورد بن عبدالله: عن أبي أمية رجل من تغلب.

ولم يسق أبو موسى المديني رواية سريج بن يونس بتمامها، لكنه ذكرها بعقب رواية هلال الحفار.

* وأخرجه ابن أبي شيبة (١٠٦٧٨)، وأبو داود (٣٠٤٧) عن محمد بن عبيد المحاربي، وعبدان بن محمد المروزي في كتابه في الصحابة -كما نقل أبو موسى المديني، وعنه ابن الأثير في أسد الغابة (٤٧٤/١)- عن أبي سعيد الأشج، ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، ومحمد بن عبيد، والأشج) عن وكيع، وأحمد (١٥٨٩٥، ١٨٩٠٤)، وأبو داود (٣٠٤٨) -ومن طريقه البيهقي (١٩٩/٩)، من طريق عبدالرحمن بن مهدي، وأحمد (١٥٨٩٦)، والبخاري في التاريخ الكبير (٦٠/٣)، والسري بن يحيى في حديث الثوري (١٦٤)، عن أبي نعيم الفضل بن دكين، والسري بن يحيى في حديث الثوري (١٦٤) عن قبيصة، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢/٢)، وأحكام القرآن (٨١٤)، من طريق الفريابي، والخطيب في تاريخ بغداد (٢٥٨/٤) من طريق الأشجعي، ستتهم (وكيع، وابن مهدي، وأبو نعيم، وقبيصة، والفريابي، والأشجعي) عن سفيان الثوري،

والبخاري في التاريخ الكبير (٦٠/٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣١/٢)، وأحكام القرآن (٨١٥)، من طريق حماد بن سلمة،

والبخاري في التاريخ الكبير (٦٠/٣)، والبيهقي (١٩٩/٩، ٢١١) من طريق العباس بن محمد الدوري، كلاهما (البخاري، والدوري) عن أحمد بن يونس، عن أبي بكر بن عياش،

---

(١) سنن البيهقي (١٩٩/٩)، الإصابة (٢٧/٧).

(٢) وقع في مطبوعة معجم الصحابة، للبغوي: «عن أبي أمامة»، وهو ما في النسخة المغربية (ق٢٥٣)، وجاء في الطبعة الجديدة للكتاب (طبعة مبرة الآل والأصحاب) (٥٦/٣): «عن أبي أمية»، مصحَّحًا من النسخة اليمنية، وهو الموافق لرواية غير واحد من الرواة، بخلاف «عن أبي أمامة»، فلم أجد ذلك إلا هنا. إلا أن البوصيري نقل في إتحاف الخيرة المهرة (٢٠٩٤/٣) عن أحمد بن منيع أنه قال فيه: «عن أبي أمامة»، وقد يكون محرفًا أيضًا، أو هو تحريف قديم.

(٣) في جزء هلال الحفار، وأما في رواية البيهقي من طريقه، فوقع: «عن أبي أمه رجل من بني تغلب»، ولعله تحريف، وقد راجعت النسخة الخطية لجزء هلال الحفار (ق١١٧أ)، وفيه بشكل واضح: «عن أبي أمية»، فهو المعتمد.

عن نصير بن أبي الأشعث،

والبغوي في معجم الصحابة (١٠٤٩) من طريق قيس بن الربيع،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٧٢٧) من طريق أبي حمزة السكري،

خمستهم (الثوري، وحماد، ونصير، وقيس، وأبو حمزة) عن **عطاء بن السائب**، به، بنحوه.

إلا أن الثوري –من رواية وكيع (في قول ابن أبي شيبة، عنه)، وأبي نعيم، وقبيصة، والفريابي، والأشجعي، عنه– جعله عن عطاء، عن حرب بن عبيدالله، عن خاله.

وقال الثوري –في رواية محمد بن عبيد، وأبي سعيد الأشج، عن وكيع، عنه–: عن عطاء، عن حرب، عن النبي ﷺ.

وقال –في رواية ابن مهدي، عنه–: عن عطاء، عن رجل، عن خاله.

وقال حماد بن سلمة: عن عطاء، عن حرب، عن رجل من أخواله.

وقال نصير –في رواية البخاري، عن أحمد بن يونس، عن أبي بكر بن عياش، عنه–: عن عطاء، عن حرب، عن أبي جدِّه[1]، وقال –في رواية الدوري، عن ابن يونس، عن أبي بكر، عنه–: عن عطاء، عن حرب، عن أبيه، عن أبي جدِّه.

وقال قيس بن الربيع: عن عطاء، عن هانئ بن عبيدالله، قال: قدم جدي سلمة بن سلامة على رسول الله ﷺ...

وقال أبو حمزة السكري: عن عطاء، عن حرب، عن أبيه.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث عطاء بن السائب، واختُلف عنه:

الوجه الأول: عطاء، عن حرب بن عبيدالله، عن جدِّه أبي أمِّه، عن أبيه:

ورواه عنه: أبو الأحوص –من رواية ابن الأصبهاني، وابن أبي شيبة (في مسنده)، ومسدد، وعلي بن معبد، ويحيى الحماني، عنه–.

---

(١) سقط هذا من تاريخ البخاري، فالذي فيه: «وقال أحمد بن يونس، عن أبي بكر، عن نصير، عن عطاء، عن حرب بن هلال الثقفي، عن أبي أمامة من تغلب، سمع النبي ﷺ، مثله»، ويتمّم من نسخة أحمد الثالث (ق١٢٧)، ونسخة تشستربتي (ق١٤١)، وكذلك نقله تامًّا البيهقي في سننه (٩/١٩٩، ٢١١)، إلا أنه تحرف «عن أبي جَدِّه» في نسخةٍ منه إلى: «عن أبي حمدة» –كما في حاشية الموضع من البيهقي–. ويلاحظ أن تسمية والد حرب: هلالًا، وجعلَه عن أبي أمامة، أو: أبي أمية، كلاهما معروف في رواية جرير، عن عطاء.

الوجه الثاني: عطاء، عن حرب، عن جدِّه:

ورواه عنه: أبو الأحوص -من رواية ابن أبي شيبة (في مصنفه)، عنه-، وعبدالسلام بن حرب، وجرير بن عبدالحميد -من رواية سعيد بن منصور، ومحمد بن حميد، وابن راهويه، عنه-.

الوجه الثالث: عطاء، عن حرب، عن جده، عن أبيه، أو: حرب، عن خاله، عن أبيه:

ورواه عنه: أبو الأحوص -من رواية ابن أبي شيبة (في قول ابن أبي عاصم، عنه)، عنه-.

الوجه الرابع: عطاء، عن حرب، عن أبي أمية:

ورواه عنه: جرير بن عبدالحميد -من رواية أحمد بن حنبل، وأحمد بن منيع، ويحيى بن السري، وورد بن عبدالله، وسريج بن يونس، عنه-.

الوجه الخامس: عطاء، عن حرب، عن خاله:

ورواه عنه: سفيان الثوري -من رواية وكيع (في قول ابن أبي شيبة، عنه)، وأبي نعيم الفضل بن دكين، وقبيصة بن عقبة، ومحمد بن يوسف الفريابي، والأشجعي، عنه-، وحماد بن سلمة[1].

الوجه السادس: عطاء، عن حرب، عن النبي ﷺ:

ورواه عنه: سفيان الثوري -من رواية وكيع (في قول محمد بن عبيد المحاربي، عنه)، عنه-.

الوجه السابع: عطاء، عن رجل، عن خاله:

ورواه عنه: سفيان الثوري -من رواية عبدالرحمن بن مهدي، عنه-.

الوجه الثامن: عطاء، عن حرب، عن أبي جدِّه:

ورواه عنه: نصير بن أبي الأشعث -من رواية البخاري، عن أحمد بن يونس، عن أبي بكر بن عياش، عنه-.

الوجه التاسع: عطاء، عن حرب، عن أبيه، عن أبي جدِّه:

ورواه عنه: نصير بن أبي الأشعث -من رواية عباس الدوري، عن أحمد بن يونس، عن أبي بكر بن عياش، عنه-.

الوجه العاشر: عطاء، عن هانئ بن عبيدالله، قال: قدم جدي سلمة بن سلامة على رسول الله ﷺ...:

ورواه عنه: قيس بن الربيع.

---

(١) في روايته: حرب، عن رجل من أخواله.

الوجه الحادي عشر: عطاء، عن حرب، عن أبيه:

ورواه عنه: أبو حمزة السكري.

وتبين من العرض أنه قد اختُلف عن عدد من الرواة دون عطاء.

أولًا: الخلاف عمَّن دون عطاء بن السائب:

١- أبو الأحوص:

اختُلف عنه:

* فرواه ابن الأصبهاني، ومسدد، وعلي بن معبد، ويحيى الحماني، عنه، عن عطاء، عن حرب، عن جدِّه أبي أمِّه، عن أبيه.

* ورواه ابن أبي شيبة، عن أبي الأحوص، واختُلف في روايته:

** ففي مصنفه -وهو من رواية بقي بن مخلد، عنه-: عن أبي الأحوص، عن عطاء، عن حرب، عن جدِّه، بدون أبيه.

** وفي مسنده -وهو من رواية محمد بن وضاح، عنه-: عن جدِّه، عن أبيه.

** ورواه ابن أبي عاصم، فقال: أحسب أن أبا بكر بن أبي شيبة حدثنا، عن أبي الأحوص، عن عطاء، عن حرب، عن جده، عن أبيه، أو: عن خاله، عن أبيه.

والذي يظهر من الخلاف عن ابن أبي شيبة: ترجيح ما وافق فيه الجماعة، وهو إثبات: «عن أبيه»، خاصةً أنه ثبت في مسنده، وأن ابن أبي عاصم لم يشك في إثباته، وإنما شك في الراوي عنه، وإن كان شاكًّا في الرواية من أصلها.

ويؤيد ذلك أن إثبات «أبيه» معروف عن أبي الأحوص، حتى نقل ابن أبي خيثمة أن ابن الأصبهاني -أحد الرواة عن أبي الأحوص- أشار إلى خطئه في ذلك.

وأما شك ابن أبي عاصم بين جعله عن حرب، عن جده، وجعله عن حرب، عن خاله، فالمعتبر ما في كتابَي ابن أبي شيبة نفسه، خاصةً أن ابن أبي عاصم صرَّح بشكِّه في الحديث من أصله.

فالمحفوظ عن أبي الأحوص: عن عطاء، عن حرب، عن جده، عن أبيه.

٢- جرير بن عبدالحميد:

اختُلف عنه:

* فرواه أبو خيثمة، وسعيد بن منصور، ومحمد بن حميد، وابن راهويه، عنه، عن عطاء، عن حرب، عن جده أبي أمِّه -رجل من بني تغلب-.

* ورواه أحمد بن حنبل، وأحمد بن منيع، ويحيى بن السري، وورد بن عبدالله، وسريج بن يونس، عن جرير، عن عطاء، عن حرب، عن أبي أمية -رجل من بني تغلب-.

والأكثر على جعله: عن أبي أمية، فقد يكون تحرَّف عند الآخرين إلى: أبي أمِّه، إلا أن التحرُّف بالعكس وارد أيضًا.

وقد صُرِّح في رواية أبي خيثمة، ومحمد بن حميد، وابن راهويه، عن جرير، بلفظ: جدِّه، قبل: أبي أمِّه، لكن هذا ليس بقاطع في تصحيح هذه اللفظة، فقد يكون أضافها من أضافها تفسيرًا لقوله: عن أبي أمه. وقد يحتمل أن كنية جده: أبو أمية، فتحرفت إلى: عن جده أبي أمه. فلم يُفد قول من قال: عن جده، تصحيحَ وجه: عن أبي أمه، وتخطئةَ: عن أبي أمية.

وبهذا يتبين ما في جزم بعض الأئمة بأن: أبي أمية، مصحَّفة عن: أبي أمِّه، من نظر[1].

فالرواية عن جرير مترددة بين الوجهين، ويظهر أن فيها اضطرابًا في نُسَخ الرواة عنه، أو يُعزى السبب لما سيأتي ذكره عن عطاء.

٣- سفيان الثوري:

اختُلف عنه:

* فرواه أبو نعيم، وقبيصة، والفريابي، والأشجعي، عنه، عن عطاء، عن حرب، عن خاله.

* ورواه عبدالرحمن بن مهدي، عنه، كروايتهم، لكنه أبهم حربًا.

* ورواه وكيع، عن الثوري، واختُلف عنه:

** فرواه ابن أبي شيبة، عنه، عن الثوري، عن عطاء، عن حرب، عن خاله.

** ورواه محمد بن عبيد المحاربي، وأبو سعيد الأشج، عن وكيع، مثله، لكنه أسقط خاله.

وإبهامُ ابنِ مهديٍّ حربًا، وجعلُه الروايةَ: عن رجل، يبيِّنه تجويد الجماعة له بتسميته، ولعل سبب إبهامه راجع إلى الاختلاف فيه بين: حرب بن عبيدالله، وحرب بن هلال، كما سيأتي -بإذن الله-، بل قد قال الأشج، عن وكيع، عن الثوري: حرب بن أبي حرب.

---

(١) جزم به ابن حجر في الإصابة (٢٨/٧) -وفيه سقط يتمم من طبعة التركي (٥٢/١٢)-، وتعجيل المنفعة (٤١٠/٢)، والنكت الظراف (١٣٦/١١).

وأما وكيع، فالمحفوظ عنه -فيما يظهر-: رواية ابن أبي شيبة، لموافقته بها رواية الجماعة، وأما إرسال الحديث عنه، وجعله عن حرب، عن النبي ﷺ، فلعله تقصير من محمد بن عبيد المحاربي، والأشج، في روايتيهما عن وكيع، أو تقصير من وكيع حين حدَّثهما به، فإن الاختلاف فيمن فوق حرب كثير -كما سيتبين-.

فتلخص أن المحفوظ عن الثوري: روايته عن عطاء، عن حرب، عن خاله.

٤- نصير بن الأشعث:

اختُلف عن أحمد بن يونس في روايته عن أبي بكر بن عياش، عن نصير:

* فقال البخاري عنه، عن أبي بكر، عن نصير، عن عطاء، عن حرب، عن أبي جدِّه.

* وقال الدوري عنه، به، بزيادة: أبيه، بين حرب وأبي جدِّه.

ولعل البخاري قصَّر به، فأسقط أباه، اختصارًا للإسناد.

ثانيًا: الخلاف عن عطاء بن السائب:

تلخَّص أنه اختُلف عن عطاء:

* فرواه أبو الأحوص، عن عطاء، عن حرب، عن جدِّه، عن أبيه.

* ورواه عبدالسلام بن حرب، وجرير، عن عطاء، عن حرب، عن جدِّه، واختُلف عن جرير بين: عن جدِّه أبي أمه، أو: أبي أمية.

* ورواه سفيان الثوري، وحماد بن سلمة، عن عطاء، عن حرب، عن خاله (قال حماد: رجل من أخواله).

* ورواه نصير بن أبي الأشعث، عن عطاء، عن حرب، أبيه، عن أبي جدِّه.

* ورواه قيس بن الربيع، عن عطاء، عن هانئ بن عبيدالله، قال: قدم جدي سلمة بن سلامة على رسول الله ﷺ...

* ورواه أبو حمزة السكري، عن عطاء، عن حرب، عن أبيه.

وقد أورد ابن أبي خيثمة من هذه الأوجه: الثلاثة الأُوَل عن عطاء، وهي روايات: أبي الأحوص، وعبدالسلام بن حرب، وجرير.

ونقل بعقب رواية أبي الأحوص عن شيخه -وهو راويها عن أبي الأحوص-: أبي جعفر

محمد بن سعيد ابن الأصبهاني، وهو من الثقات الأثبات[١]، قولَه: «ولم يقل: «عن أبيه» غيرُ هذا»، قال ابن أبي خيثمة: يعني: غير أبي الأحوص.

ثم أيَّد ابن أبي خيثمة هذا بإسناد روايتي عبدالسلام بن حرب، وجرير، عن عطاء، اللتين وقع فيهما إسقاط والد جدِّ حرب.

وقد قال الدوري: سألت ابن معين عن حديث أبي الأحوص، عن عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيدالله، عن جده أبي أمه، قلت: تعرف أحدًا يقول: «عن جدِّه أبي أمه، عن أبيه[٢]»؟ فقال: «لا». قال الدوري: «كأنه عنده إنما هو: عن جده أبي أمه، فقط»[٣].

والظاهر أن الدوري يسأل عن رواية أبي الأحوص، التي فيها زيادة: عن أبيه، فحكى الإسنادَ إلى قوله: عن جده أبي أمه، ثم سأل: تعرف أحدًا يقول: عن جدِّه أبي أمه، عن أبيه؟ يعني: زيادةَ أبي الأحوص نفسِه التي عُرف بها -كما يوحي به كلام ابن الأصبهاني-، فلم يعرف ابن معين ذلك، وفهم الدوري منه أنه لا يصححها، بل يصحح الوقوف عند جدِّه أبي أمه.

ويظهر من هذا أن ابن معين، وابن الأصبهاني، وابن أبي خيثمة، يحملون أبا الأحوص زيادةَ «عن أبيه» في الإسناد.

والذي يظهر أن ترجيحهم روايةَ من لم يزد فيه: «عن أبيه» إنما هو ترجيحٌ نسبي، مختصٌّ بالأوجه التي رواها حرب، عن جدِّه أبي أمِّه، فإن الأصح بالنسبة إلى هذه الأوجه: عدم زيادة: عن أبيه، والوقوف عند: جدِّه أبي أمه.

هذا، وقد استغرب عباس الدوري -أيضًا- رواية نصير بن أبي الأشعث، فقال عقب أن رواها عن أحمد بن يونس، عن أبي بكر بن عياش، عن نصير: «هكذا قال أحمد بن يونس: عن أبي جدِّه»[٤].

ورواية نصير هذه غريبةٌ بانفرادها عن بقية الأوجه بتركيبتها الإسنادية، فإنه لم يأتِ في

---

(١) تقريب التهذيب (٥٩١١).

(٢) وقع في المطبوع، والنسخة الخطية (ق٨٧أ)، ونقل المزي في تهذيب الكمال (٥/٥٣٠): «عن أخيه»، ولم أجد في طرق الحديث على اختلافها من رواه بزيادة «أخيه»، وإنما يظهر أن سؤال الدوري متَّجه إلى رواية أبي الأحوص، والذي فيها إنما هو: «عن أبيه»، فيظهر أن في الأصل تحريفًا.

(٣) تاريخ ابن معين، برواية الدوري (٣/٥٧١).

(٤) سنن البيهقي (٩/١٩٩).

أي وجه من أوجه الحديث: عن حرب، عن أبيه، عن أبي جدِّه، وإنما في بعض الطرق: عن حرب، عن جدِّه أبي أمه، وفي بعضها: عن حرب، عن جده، عن أبيه.

وقد يقال: إن الخطأ في الروايتين السابقتين إنما وقع من أبي الأحوص، ونصير بن أبي الأشعث، لمخالفتهما غيرهما، وعدم المتابع لهما عن عطاء، إلا أن الخلاف عن عطاء أوسع من هذا، فلا بد من النظر فيه بمجموعه.

ويُلحظ قبل النظر في الاختلاف أمران:

أولًا: كثرة الأوجه عن عطاء بن السائب، وأن لكل راو من الرواة عنه وجهًا مغايرًا، قَرُب أو بَعُد، سوى اتفاق عبدالسلام بن حرب، وجرير، مع الاختلاف عن جرير، واتفاق سفيان الثوري، وحماد بن سلمة، مع اختلافٍ يسير بينهما، حيث قال سفيان: عن خاله، وقال حماد: عن رجل من أخواله، وإن كان هذا الاختلاف قد يكون مؤثرًا من وجه.

ثانيًا: أن عددًا من الرواة (وهم أربعة من أصل ثمانية) اختُلف عنه، قلَّ الخلاف عنه أو كثر، بل إن منهم من لم يتبين عنه وجهٌ قويُّ الثبوت، وهو جرير بن عبدالحميد.

ولا بد قبل النظر في الاختلاف -أيضًا- من استبعاد رواية قيس بن الربيع، فإن قيسًا ضعيف -كما مرَّ في الحديث الثاني عشر[1]-، ورواه بوجه تامِّ المغايرةِ لبقية الأوجه، وانفرد به -فيما وجدت-، فرواه عن عطاء، عن هانئ بن عبيدالله، قال: قدم جدي سلمة بن سلامة على رسول الله ﷺ...، فذكره.

ولذا قال أبو القاسم البغوي بعقب روايته: «روى هذا الحديث جريرٌ وغيرُه، خالفوا قيسًا في إسناده»، ثم أسند رواية جرير، وقول البغوي: «وغيرُه» يدل على اعتبار القدر المشترك بينهم، فإنهم على اختلافهم في الحديث، لم يقل أحد منهم في شيخ عطاء: هانئ بن عبيدالله، ولا سمَّى أحدٌ منهم الصحابي: سلمة بن سلامة.

وأما بقية الأوجه عن عطاء:

فإن عطاء بن السائب ثقة اختلط[2]، وقد أفاض العلماء في الحديث عن اختلاطه،

---

(١) (ص٢٣١).

(٢) اقتصر الحافظ في تقريب التهذيب (٤٥٩٢) على وصفه بقوله: «صدوق اختلط»، وسبق النظر في ذلك في الحديث الحادي والثلاثين (ص٥٦٣).

وسماع الرواة عنه[١].

ومما يتصل ببحث هذا الحديث مما ذكروه: أن سماع سفيان الثوري منه من السماع القديم الصحيح قبل الاختلاط، وسماع جرير منه من السماع الحديث بعد الاختلاط.

واختلفوا في سماع حماد بن سلمة، على ما سبق بيانه في الحديث الحادي والثلاثين[٢]، وخلاصته: أن حمادًا سمع من عطاء قبل اختلاطه وبعده.

وقد وضع بعض الأئمة قواعد أغلبية، كقول يحيى بن معين: «كل من روى عنه إنما روى في الاختلاط إلا شعبة وسفيان»، وقول أبي حاتم: «في حديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة»[٣].

وقال ابن حجر: «فيحصل لنا من مجموع كلامهم: أن سفيان الثوري، وشعبة، وزهيرًا، وزائدة، وحماد بن زيد، وأيوب، عنه: صحيح، ومن عداهم يُتوقف فيه، إلا حماد بن سلمة، فاختلف قولهم، والظاهر أنه سمع منه مرتين: مرةً مع أيوب -كما يومي إليه كلام الدارقطني-، ومرةً بعد ذلك لما دخل إليهم البصرة، وسمع منه مع جرير وذويه، والله أعلم»[٤].

ولابن حجر في موضعٍ آخر بعد ذكر أهل السماع الصحيح: «وأن جميع من روى عنه غير هؤلاء فحديثه ضعيف، لأنه بعد اختلاطه...»[٥].

فيتلخَّص أن أبيَنَ هذه الأوجه ضعفًا من جهة اختلاط عطاء: رواية جرير بن عبدالحميد، عنه، وقد سبق أن فيها اختلافًا لم يترجَّح أيٌّ من وجهيه، فيحتمل أن ذلك عائد إلى كون رواية جرير، عن عطاء، بعد الاختلاط.

ويؤكد هذا: أن الرواة عن جرير قد اختلفوا عنه -كذلك- في اسم شيخ عطاء، فسماه أبو خيثمة، ومحمد بن حميد، وإسحاق بن راهويه[٦]: حرب بن عبيدالله، وسماه سعيد بن منصور، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن منيع، وورد بن عبدالله، وسريج بن يونس: حرب بن هلال،

---

(١) انظر: الكواكب النيرات، لابن الكيال (ص٣١٩-٣٣٤)، حيث لمَّ أطراف ذلك.

(٢) (ص٥٥٥-٥٥٦).

(٣) المصدر السابق.

(٤) تهذيب التهذيب (١٠٥/٣).

(٥) هدي الساري (ص٤٢٥).

(٦) تحرف الاسم عند ابن بشران -حيث أخرج رواية إسحاق- إلى: حرر بن عبدالله.

وجاءت رواية يحيى بن السري بـ: حميد بن هلال، و: حرب بن هلال، و: جندب بن هلال، وإن صحَّحها ابن السكن إلى: حرب بن هلال[١]، وإن قيل: إن حرب بن هلال وحرب بن عبيدالله رجل واحد[٢]، فإن هذا صحيحٌ في المؤدى، مع بقاء دلالته على الاضطراب.

والظاهر أن بقية اختلاف الأوجه عن عطاء، وتضاربها، راجع إلى اختلاط عطاء أيضًا، سوى رواية سفيان الثوري، لأنه سمع منه قديمًا.

ومتابعة حماد بن سلمة، للثوري، على روايته عن عطاء، تدل على أن هذا من حديث حماد، عن عطاء، قبل الاختلاط.

وإلى ذلك، فإن أبا حمزة السكري من القدماء، وكانت وفاته مقاربة لوفاة حماد بن سلمة، وليس هو بالكوفي، ولا البصري، بل هو مروزي، فهو بعيدٌ عن عطاء بالكوفة، وليس من أهل البصرة الذين يحدثون عن عطاء بالتخاليط، وهذه جوانب تقوي روايته عن عطاء.

فالظاهر أن عطاء بن السائب وقع له اضطراب في هذا الحديث، وتردُّدٌ شديد، مرجعُ أكثره إلى اختلاطه، ومع ذلك فإن أصح الروايات عنه: حديث الثوري وحماد بن سلمة -كما سبق-.

ولذا قال ابن أبي حاتم: «اختلف الرواة عن عطاء على وجوه، فكان أشبهها: ما روى الثوري، عن عطاء، ولم يُشتغل برواية جرير، وأبي الأحوص، ونصير بن أبي الأشعث»[٣].

وصرَّح بالجمع بين الاضطراب وتقوية أحد الأوجه: ابن حجر، فقال: «والاضطراب فيه من عطاء بن السائب، فإنه اختلط، والثوري سمع منه قبل الاختلاط، فهو مقدَّم على غيره»[٤].

واكتفى البخاري بالحكم بالاضطراب، حيث سأله عنه الترمذي، فقال: «هذا حديث فيه اضطراب، ولا يصح هذا الحديث»[٥].

وضعَّفه البخاري في موضع آخر بأمر آخر يأتي سياقُه -بإذن الله-.

---

(١) أسد الغابة (٥/١٩)، الإصابة (٧/٢٧) -وفيه سقط تمامه من طبعة التركي (١٢/٥١)-.

(٢) سيأتي ذلك عند ذكر توثيق ابن حبان له -بإذن الله-.

(٣) الجرح والتعديل (٣/٢٤٩).

(٤) الإصابة (٤/ ٣٣٨). وصرَّح بتصويب رواية سفيان الثوري في أطراف المسند (٦/٤٧).

(٥) العلل الكبير (ص١٠٣).

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن الحديث قد اضطرب فيه عطاء بن السائب على عدة أوجه، وأن أقربها للصواب عنه: ما رواه الثوري، وحماد بن سلمة، عنه، عن حرب بن عبيدالله، عن خاله.

ولا تعني تقوية هذا الوجه انتفاءَ أثر الاضطراب عليه، بل يبقى عليه من الشك في صحته ما يثيره اضطراب عطاء في الحديث على ألوان عديدة.

كما أن كونه أقوى عن عطاء نفسه لا يلزم منه بالضرورة أن يكون هو الصحيح في واقع الأمر، فقد يكون حربٌ حدَّث به عطاءً على هذا الوجه أو غيره، لكن الأقرب إلى الحفظ عن عطاء فحسب هو هذا الوجه، لكونه أقدم ما حدَّث به قبل الاختلاط.

ومن أثر الاضطراب على هذا الوجه: أن إدخال الواسطة في بعض الأوجه بين حرب، وصحابي الحديث -على الاختلاف فيه- يثير الشك في سماع حرب منه.

وحرب بن عبيدالله من شيوخ عطاء بن السائب، صرح بسماعه منه في رواية أبي حمزة السكري عنه لهذا الحديث، وفي حديث آخر عنه[1].

وقد سأل عثمان الدارمي ابنَ معين عنه، قال: وسألته عن حرب بن عبيدالله الذي يروي عنه عطاء بن السائب، فقال: «هو مشهور، وعطاء ثقة»[2]، فكأنه يريد بذلك رفع جهالة العين عنه، وأنه معروف، وأن الراوي عنه من الثقات الذين لا يختلقون الشيوخ، ولا يدلسونهم، وأما حاله، فقد علَّق ابن القطان على كلمة ابن معين هذه بقوله: «وهذا غير كافٍ في تثبيت روايته، فكم من مشهور لا تقبل روايته»[3].

ولم أجد للأئمة كلامًا في حاله من جهة الثقة والضعف، سوى أن ابن حبان ذكره في ثقاته في موضعين باسمين: حرب بن عبيدالله، وحرب بن هلال[4]، وسوى أن ابن حجر فهم من كلام البخاري الآتي نقله غمزًا فيه، فقال فيه: «لين الحديث»[5].

---

(١) جزء محمد بن عاصم (١٥)، اللطائف، لأبي موسى المديني (٨٥١، ٨٥٢).

(٢) تاريخ ابن معين برواية الدارمي (ص٩٣).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٣/٤٩٤).

(٤) (٤/١٧٢، ١٧٣)، وتعقبه في التفريق بينهما ابن حجر في تهذيب التهذيب (١/٣٧٠)، وتعجيل المنفعة (١/٤٤٠)، ولسان الميزان (٣/١٠).

(٥) تقريب التهذيب (١١٦٧).

وخاله الذي يروي عنه غير معروف، قال الدوري: سألت ابن معين عن حديث عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيدالله، عن خاله، قال: أتيت النبي ﷺ...، مَن خاله هذا؟ قال: «لا أدري»[١].

وهو -كما هو ظاهر- يصرِّح بقدومه على النبي ﷺ، وسماعه منه، إلا أني لم أجد لحرب سماعًا له من خاله، بل إن من أثر الاضطراب في الحديث -كما سلف- أن إدخال واسطةٍ بين حرب، وصحابي الحديث، يُحدِث نظرًا في سماعه منه.

وقد غمز البخاري حربَ بنَ عبيدالله في حديثه هذا، فأورد في ترجمته طرفًا من الاختلاف فيه عن عطاء بن السائب، ثم قال: «لا يُتابَع عليه، وقد فرض النبي ﷺ العشر فيما أخرجت الأرض في خمسة أوسق»[٢].

فغمز البخاري حديث حرب هذا بعلتين، سوى سياقِهِ الاضطرابَ فيه، هما: أنه لا يتابع عليه، وأنه قد صح خلافه، ففرض النبي ﷺ العشر في زكاة الخارج من الأرض.

والعلة الأخيرة قد أجاب عنها بعض العلماء بتفسير العشور الواردة في حديث حرب بن عبيدالله، وأحاديث ذم العشور، بما لا تدخل فيه الزكاة المشروعة[٣].

ويتلخص أن الحديث ضعيف لأجل الاضطراب، ولِين راوي الحديث، وعدم ثبوت سماعه من صحابيِّه.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

عرض ابن أبي خيثمة رواية أبي الأحوص، عن عطاء بن السائب، عن حرب، عن جده، عن أبيه، ثم نقل عن شيخه ابن الأصبهاني الحكم بتفرد أبي الأحوص بزيادة: عن أبيه، في الإسناد.

ويظهر أن ابن أبي خيثمة يقر شيخه على ذلك، فإنه أسند بعقبها روايتين من طريق عطاء، هما روايتا عبدالسلام بن حرب، وجرير، عنه، وليس في كليهما ما زاده أبو الأحوص.

---

(١) تاريخ ابن معين، برواية الدوري (٣/٥١١).

(٢) التاريخ الكبير (٣/٦٠). وقد جاء قوله: «ولا يتابع عليه» بعقب رواية حماد بن سلمة، عن عطاء، فظنَّها المزي متوجهة إلى حماد، فذكرها بعقب روايته لما ساق الاختلاف في تهذيب الكمال (٥/٥٢٩).

(٣) انظر: الأموال، لأبي عبيد (ص٦٣٢-٦٣٨)، سنن الترمذي (٣/١٨)، غريب الحديث، لإبراهيم الحربي (١/١٥٦)، شرح معاني الآثار (٢/٣١)، معالم السنن، للخطابي (٣/٣٩).

ويظهر أن ترجيح روايتي عبدالسلام، وجرير، على رواية أبي الأحوص، ترجيحٌ نسبي، مختص بما كان عطاء يرويه عن حرب، عن جده، وذلك لانفراد أبي الأحوص به، ومخالفته غيره، وهذه مؤيدات ما أشار إليه ابن أبي خيثمة.

وقد وافق ابنَ أبي خيثمة، وابنَ الأصبهاني، على ذلك -إشارة-: يحيى بن معين.

وتبيَّن في الدراسة أن الخلاف عن عطاء أوسع من هذا، وأن مرجعه إلى اختلاطه، ويحتمل أن خطأ زيادة: عن أبيه، في رواية أبي الأحوص، سببه اختلاط عطاء، ولا يتحمله أبو الأحوص.

ثم ترجَّح أن عطاء اضطرب في الحديث.

الحديث الثاني والأربعون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (٢/٦١٤-٦١٥):

(٢٥٤٥/ن) وابن الفاكه:

٢٥٤٦- نا محمد بن بكار، قال: حدثني عدي بن الفضل، عن أبي جعفر المديني، عن عمار[١] بن خزيمة بن ثابت، عن ابن الفاكه، قال: رأيت رسولَ الله ﷺ توضأ مرةً مرة.

وكذا قال عدي بن الفضل.

٢٥٤٧- حدثنا عفان بن مسلم، قال: حدثني يحيى بن سعيد القطان، قال: حدثني أبو جعفر عمير بن يزيد، قال: حدثني الحارث بن فضيل، وعمارة بن خزيمة بن ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي قراد، قال: خرجت مع رسول الله ﷺ حاجًّا، فرأيته خرج من الخلاء، فاتَّبعته بالإداوة -أو: بالقدح-، وكان رسول الله ﷺ إذا أراد حاجةً أبعد، فجلست له بالطريق، حتى انصرف رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله، الوضوء. فأقبل رسول الله -عليه السلام- إليَّ، فصبَّ رسول الله على يده، فغسلها، ثم أدخل يديه في الماء، [و]ضرب بالماء وجهه ضربةً واحدة، ثم أدخل يده، فصبَّ رسول الله على يده واحدة، ثم مسح رأسه، ثم قبض الماء قبضًا بيده، فضرب على ظهر قدمه، ومسح يده على قدمه، ثم جاء فصلى لنا الظهر ﷺ.

❑ التخريج:

الوجه الأول: أبو جعفر، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، عن ابن الفاكه:

* أخرجه أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (١٩١٤) عن **محمد بن بكار**، به، بمثله.

* وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٥/٢٤٤)، ومحمد بن يحيى المروزي في زوائده على الطهور لأبي عبيد (١٠٠)، والبغوي في معجم الصحابة (١٩١٤)، والجعديات (٣٤٤٧)، وابن عدي في الكامل (٧/٩٣)، من طريق علي بن الجعد، عن عدي بن الفضل، به، بنحوه.

---

(١) هكذا وقع في المطبوع، والمخطوط (ق٢١٩)، ونبه المحقق إلى أنه خطأ، صوابه: عمارة.

الوجه الثاني: أبو جعفر، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، والحارث بن فضيل، عن عبدالرحمن بن أبي قراد:

* وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٦٦٦٩/الخانجي)،

وأحمد (١٥٦٦٠، ١٥٦٦١، ١٨٠٧٥)،

وابن أبي خيثمة في تاريخه (١٢٣٤ب/الثاني)،

ثلاثتهم (ابن سعد، وأحمد، وابن أبي خيثمة) عن **عفان**، به، بنحوه، واختصره أحمدُ في الموضع الأول، وابنُ أبي خيثمة، ولم يسق ابن سعد إلا أوله.

* وأخرجه ابن أبي شيبة (١١٣٥) -ومن طريقه ابن ماجه (٣٣٤)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٧٢٢)، والبغوي في معجم الصحابة (٢٦٩٠/المبرة)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٦٣٨)-،

وأحمد (١٧٩٧١) -ومن طريقه ابن قانع (١٤٦/٢)[(١)]-،

وابن ماجه (٣٣٤)، وابن خزيمة (٥١)، عن محمد بن بشار بندار،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٧٢٣) عن خليفة بن خياط،

وعبدالله بن أحمد في زوائده على المسند (١٧٩٧١) -ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٦٣٨)- عن يحيى بن معين،

وعن محمد بن يحيى بن سعيد القطان،

والبزار -كما ذكر ابن ماجه في شرح مغلطاي (٢٠٤/١)-، والنسائي في الصغرى (١٧/١)، والكبرى (١٧)، والمخلص في المخلصيات (١٤٩) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٣٥٣/١٧)-، من طريق عمرو بن علي،

وعلقه الخطابي في غريب الحديث (٢٦٣/١) عن محمد بن يحيى الذهلي، عن ابن المديني،

ثمانيتهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، وبندار، وخليفة، وابن معين، ومحمد بن يحيى بن سعيد، وعمرو بن علي، وابن المديني) عن **يحيى بن سعيد القطان**، به، مختصرًا عند أكثرهم، حيث

---

(١) وقع عنده: «عمارة بن خزيمة، عن الحارث بن فضيل، عن عبدالرحمن بن أبي قراد»، قال مغلطاي في شرح سنن ابن ماجه (٢٠٤/١): «وأما ما ذكره ابن قانع من أن عمارة روى هذا الحديث عن الحارث، عن عبدالرحمن، فيشبه أن يكون وهمًا، ولعله من الناسخ».

لم يذكروا إلا قوله: «وكان رسول الله ﷺ إذا أراد حاجة أبعد»، إلا خليفة بن خياط، قال ابن أبي عاصم في روايته عنه: «عن عبدالرحمن بن أبي قراد، بطوله».

وذكر ابنُ المديني عمارةَ بن خزيمة، دون الحارث بن فضيل.

* وأخرجه ابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (٢٦٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٦٣٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٤٤٠)، من طريق الحسن بن أبي جعفر،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٣٩٧)، والطبراني في الأوسط (٦٥١٧) -وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٦٤٠)-، والدارقطني في المؤتلف والمختلف (٩٢٣/٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٩٦٣)، من طريق عبيد بن واقد، عن يحيى بن أبي عطاء،

كلاهما (الحسن بن أبي جعفر، ويحيى بن أبي عطاء) عن **أبي جعفر**، به، ولفظ الحسن -وليحيى نحوه-: أن النبي ﷺ توضأ يومًا، فجعل الناس يتمسحون بوضوئه، فقال النبي ﷺ: «ما يحملكم على ذلك؟»، قالوا: حب الله ورسوله، قال: «من سره أن يحبه الله ورسوله، فليصدق حديثه إذا حدث، وليؤد أمانته إذا اؤتمن، وليحسن جوار من جاور»، واختصره ابن أبي الدنيا، فلم يذكر إلا القدر الأخير.

إلا أن يحيى بن أبي عطاء جعله عن أبي جعفر، عن عبدالرحمن بن الحارث، عن أبي قراد.

ولم يذكر الحسن بن أبي جعفر عمارة بن خزيمة بن ثابت، وشكَّ -عند ابن أبي الدنيا، والبيهقي- في والد الحارث بين الفضل والفضيل.

الوجه الثالث: أبو جعفر، عن عمارة بن عثمان بن حنيف، عن القيسي:

* أخرجه أحمد (٢٣١١٨)، والبخاري في التاريخ الكبير (٢٤٤/٥)[1]، والنسائي في الصغرى (٧٩/١)، والكبرى (١١٤)، وابن المنذر في الأوسط (٣٤٩)، من طريق شعبة، عن أبي جعفر، به، بلفظ: أنه كان مع النبي ﷺ في سفر، فبال، فأتي بماء، فهال على يده من الإناء، فغسلها مرة، وعلى وجهه مرة، وذراعيه مرة، وغسل رجليه مرة بيديه كلتيهما.

---

(١) وقع في المطبوعة سقط، إذ جاء فيها: «وقال محمد بن بشار: حدثنا محمد بن جعفر، سمع عمارة بن عثمان بن حنيف»، والنص تامٌّ في نسخة تشستربتي (ق٣١٩أ)، وفيها: «وقال محمد بن بشار: ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة، حدثني أبو جعفر المدني، سمع عمارة...». والحديث أخرجه النسائي عن محمد بن بشار، ورواه أحمد، ومحمد بن أبان -عند ابن المنذر-، ثلاثتهم عن محمد بن جعفر غندر، به، وهذا الوجه معروف عن غندر، عن شعبة، ذكره ابن أبي حاتم في العلل (١٤٧).

الوجه الرابع: أبو جعفر، عن عمارة بن خزيمة، عن رجل من قيس:

* أخرجه أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٢٦٩١/المبرة) من طريق حماد بن سلمة، عن **أبي جعفر**، به، بنحوه[١].

❑ دراسة الأسانيد:

روى هذا الحديث عمير بن يزيد أبو جعفر الخطمي المدني، واختُلف عنه:

الوجه الأول: أبو جعفر، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، عن ابن الفاكه:

ورواه عنه: عدي بن الفضل.

الوجه الثاني: أبو جعفر، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، والحارث بن فضيل، عن عبدالرحمن بن أبي قراد:

ورواه عنه: يحيى بن سعيد القطان، والحسن بن أبي جعفر -لكنه لم يذكر عمارة بن خزيمة، وقال: الحارث بن الفضل، أو ابن الفضيل-.

الوجه الثالث: أبو جعفر، عن عبدالرحمن بن الحارث، عن أبي قراد:

ورواه عنه: يحيى بن أبي عطاء.

الوجه الرابع: أبو جعفر، عن عمارة بن عثمان بن حنيف، عن القيسي:

ورواه عنه: شعبة.

الوجه الخامس: أبو جعفر، عن عمارة بن خزيمة، عن رجل من قيس:

ورواه عنه: حماد بن سلمة.

وقد أورد ابن أبي خيثمة من هذه الأوجه: الوجهين الأولين فحسب، فأورد رواية عدي بن الفضل، عن أبي جعفر، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، عن ابن الفاكه، ثم قال: «وكذا قال عدي بن الفضل»، مستغربًا ذكر ابن الفاكه، ثم أسند رواية يحيى بن سعيد القطان، عن أبي جعفر، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، والحارث بن فضيل، عن عبدالرحمن بن أبي قراد.

---

(١) سقطت هذه الترجمة مع تراجم سابقة ولاحقة من طبعة الحكمي، لسقوط بعض اللوحات من مصورته، وقد وقعت لمحققَي طبعة مبرة الآل والأصحاب، لكن الإسناد عندهما توقف عند: «حماد بن سلمة، عن أبي جعفر»، وبعدها بدأت لوحة جديدة، ذكر المحققان أنه وقع في أولها «طمس في (ف) بمقدار خمس كلمات»، واتَّضح لهما بعدَ الطمس قولُه: «عن رجل من قيس، عن النبي ﷺ، بنحوه». وقد راجعتُ مصورة النسخة المذكورة (ق٢٤٤)، فوجدتُ تتمة الإسناد واضحة جدًّا: «الخطمي، عن عمارة بن خزيمة، عن رجل من قيس...».

فيظهر أنه يبيِّن بذلك خطأ رواية عدي بذكر ابن الفاكه، وأن الصواب رواية القطان، بجعله عن عبدالرحمن بن أبي قراد، ولعله اعتمد فيما اعتمد على أن رواية القطان مفصَّلةٌ مطوَّلة، إسنادًا ومتنًا، وهذا أدلُّ على الضبط، وكأنه يشير إلى هذا حين ساقها بطولها تامَّة.

ويتأيد هذا بأن الحديث على اختلاف رواته لم يَذكُر فيه ابنَ الفاكه غيرُ عدي، قال ابن عدي بعد أن أسند روايته: «وهذا لا أعلم رواه عن أبي جعفر الخطمي غيرُ عدي بن الفضل».

وعدي بن الفضل في نفسه متروك[1]، وهذا ما أعلَّ به ابنُ أبي حاتم روايتَه هذه، فترجم لابن الفاكه، ثم ذكر حديثه من رواية عدي، وساق إسناده، ثم قال: «عدي بن الفضل متروك الحديث»[2].

وقد ذكر بعض العلماء، كابن منده، وأبي نعيم، وابن الأثير، والمزي[3]، أن عبدالرحمن بن أبي قراد يقال له: ابنَ الفاكه، ومردُّ هذا -فيما يظهر- إلى الجمع بين رواية عدي بن الفضل، ورواية القطان وغيره، وقد تبيَّن أن عديًّا متروك الحديث، فلا عبرة بروايته، ولا يصح أن يجمع بينها وبين ما خالفها، بل يكون ما خالفها أمارةً على ضعفها.

وقد أشار إلى ذلك البخاري، فترجم لعبدالرحمن بن أبي قراد، ثم ذكر رواية عدي بن الفضل بتسميته: ابن الفاكه، وعقَّب عليها برواية يحيى بن سعيد القطان، ورواية شعبة، الآتي الكلام عنها -بإذن الله-، مشيرًا إلى أن عديًّا مخالَف في قوله.

هذا، وقد ترجم البغوي لابن الفاكه في الصحابة، وقال: «بلغني: اسمُه: عبدالرحمن»، ثم قال عقب إسناد حديثه من طريق عدي بن الفضل: «وليس له غيره فيما أعلم»[4].

وقال أبو الفتح الأزدي في الوحدان من الصحابة: «عبدالرحمن بن الفاكه، تفرد عنه بالرواية عمارة بن خزيمة»[5]، وتعقبه ابن حجر برواية الحارث بن فضيل[6]، لكنَّ تعقُّبَه إنما يصح لو كان عبدالرحمن بن أبي قراد هو ابن الفاكه، وسبق ما فيه.

---

(١) تقريب التهذيب (٤٥٤٥).

(٢) الجرح والتعديل (٣٢٦/٩).

(٣) معرفة الصحابة (١٨٣٧/٤)، أسد الغابة (٣٨٥/٣)، تهذيب الكمال (٣٥٢/١٧)، الإصابة (٢٩٦/٤).

(٤) معجم الصحابة (١٤٢/٤).

(٥) المخزون (ص١٢١).

(٦) تهذيب التهذيب (٥٤٥/٢)، الإصابة (٢٩٦/٤).

كما أن لأبي جعفر الخطمي -مدار هذا الحديث- خالٌ روى عنه، اسمه: عبدالرحمن بن عقبة بن الفاكه[١].

وقد روى عدي بن الفضل نفسُه، عن أبي جعفر نفسِه، عن خاله هذا: عبدالرحمن ابن الفاكه، عن جده الفاكه، حديثًا[٢].

فيحتمل أن ابن الفاكه دخل على عدي بن الفضل، أو أدخله، من جهة أنه خال أبي جعفر الخطمي، شيخِه في هذا الحديث.

كما يحتمل أيضًا: أنه كان في أصل عدي: حديث أبي جعفر الخطمي، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت بن الفاكه، فإن (الفاكه) هو جد خزيمة، والد عمارة، فقد يكون وقع على عدي لشدة ضعفه هذا التحريف، وجعله عن عمارة، عن أبيه، عن جدِّه (جدِّ أبيه).

وأما الأوجه الأخرى عن أبي جعفر -سوى الوجهين الأولين-:

فقد وافق الحسنُ بنُ أبي جعفر يحيى بنَ سعيد القطان على الرواية عن أبي جعفر، عن الحارث بن فضيل، عن عبدالرحمن بن أبي قراد، ولم يذكر عمارة بن خزيمة بن ثابت، وهذا تقصير منه، والقطان حفظ ما لم يحفظه، وشكَّ الحسنُ في والد الحارث، فقال: الحارث بن الفضل، أو ابن الفضيل، وجَزْمُ القطان بابن فضيل يبيِّن صوابَ أحد وجهَي شك الحسن.

وقد خالف الحسن في متن الحديث، فجاء بمتن مغاير -كما سبق في التخريج-، والحسن بن أبي جعفر ضعيف الحديث[٣]، والصواب حديث القطان.

وأما رواية يحيى بن أبي عطاء، عن أبي جعفر، عن عبدالرحمن بن الحارث، عن أبي قراد السلمي، ففيها مخالفة من ثلاث جهات:

١- قلب: الحارث بن فضيل، إلى: عبدالرحمن بن الحارث.

---

(١) انظر: طبقات ابن سعد (ص٣٤٧/متمم تابعي أهل المدينة)، التاريخ الكبير (٣٧١/٥)، الجرح والتعديل (٣٠٥/٥)، الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (٣٦٩/٤)، المستدرك (٤٢٢/٣)، تهذيب الكمال (٢٨٩/١٧).

(٢) لم أجد روايته مسندة، وإنما علَّقها الطبراني في الأوسط (١٨٦/٧) متابعةً ليوسف بن خالد السمتي في حديثٍ رواه عن أبي جعفر، عن خاله، به، وهو المشهور بروايته عنه، وروايته في مسند أحمد (١٦٧٢٠)، وسنن ابن ماجه (١٣١٦)، وكنى الدولابي (٤٦٢)، ومعجم الصحابة، لابن قانع (٣٣٦/٢)، ومعجمي الطبراني: الكبير (٣٢٠/١٨)، والأوسط (٧٢٣٠). والسمتي متروك متَّهم بالكذب، كما في تقريب التهذيب (٧٨٦٢).

(٣) تقريب التهذيب (١٢٢٢).

٢- جعل الحديث من حديث أبي قراد، بدل: عبدالرحمن بن أبي قراد.

٣- المغايرة في متن الحديث.

وقد قال الطبراني بعقب الحديث: «لا يروى هذا الحديث عن أبي قراد إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبيد بن واقد».

ويحيى بن أبي عطاء قال فيه أبو حاتم: «مجهول»[(١)]، والراوي عنه عبيد بن واقد، وهو ضعيف[(٢)]، فهذا الوجه منكر، ولا تفيده رواية الحسن بن أبي جعفر في المتن، فإن الضعف فيه شديد.

ولعل البزار حين قال: «وقد زاد فيه غيرُ يحيى كلامًا»[(٣)] كان يغمز هذه الزيادات التي زادها راويا هذين الوجهين الضعيفين.

وأما روايتا شعبة، وحماد بن سلمة:

فقد اتفقتا في جعل صحابيه قيسيًّا، واختلف الرجلان عن أبي جعفر الخطمي في الراوي عن القيسي:

* فسماه شعبة: عمارة بن عثمان بن حنيف.

* وسماه حماد: عمارة بن خزيمة بن ثابت.

ورواية حماد مؤيَّدة بالقدر الذي تشترك فيه مع رواية يحيى بن سعيد القطان، عن أبي جعفر، به، فإن فيها: عمارة بن خزيمة بن ثابت.

وقد مرَّ في الحديث السادس عشر[(٤)] أن شعبة معروف بالغلط في أسماء الرجال.

ولذا قال أبو زرعة الرازي، وسئل عن حديثي يحيى القطان، وشعبة: «الصحيح حديث يحيى بن سعيد القطان»[(٥)].

---

(١) الجرح والتعديل (١٧٩/٩).

(٢) تقريب التهذيب (٤٣٩٩). ومما يستغرب أن ابن حجر ذكر في الإصابة (٢٧٥/٧) أن مدار هذا الوجه على عبدالله بن قيس، وهو ضعيف، والوجه مخرَّج -كما مرَّ- من عدة مصادر، وليس في أيٍّ منها هذا الاسم، مع استبعاد تحرُّفه عن «عبيد بن واقد»، أو: «يحيى بن أبي عطاء»، فالله أعلم.

(٣) شرح مغلطاي على ابن ماجه (٢٠٤/١).

(٤) (ص٢٨٧-٢٨٨).

(٥) علل ابن أبي حاتم (١٤٧).

وهذا يتوجَّه إلى تسمية شيخ أبي جعفر أولًا، كما يتوجَّه إلى تسمية صحابي الحديث.

إلا أن شعبة متابَعٌ في جعل الصحابي رجلًا من قيس، تابعه حماد بن سلمة -كما مرَّ-.

وقد نُسب عبدالرحمن بن أبي قراد سلميًّا، قال ابن حجر في ترجمته: «الأنصاري، ويقال: السلمي. وجزم بالثاني أبو نعيم، وابن عبد البر»[١].

وأبو نعيم هو أول من رأيته نسبه سلميًّا -بحسب بحثي-، وأما قبلُ، فقد ذكره خليفة بن خياط في بابٍ ترجم عليه بقوله: «ومن الأنصار ممن لم نحفظ له نسبًا إلى أقصى آبائه»[٢].

والظاهر أن أبا نعيم اعتمد على ما ساقه في ترجمته، حيث إنه بدأ ترجمته بإخراج رواية يحيى القطان لهذا الحديث، ثم رواية الحسن بن أبي جعفر، ثم ختم برواية يحيى بن أبي عطاء، وفيها: عن أبي قراد السلمي.

ولعل أبا نعيم استنبط من هذه الرواية أن صحابي الحديث سلمي، وإن وقع الخطأ في تسميته ومن دونه، وإن كانت الرواية ضعيفة، فإن مثل هذا الباب لا يشترط فيه الأسانيد الصحيحة الجياد. وإن كان أبو قراد سلمي، فسيكون ابن أبي قراد كذلك.

وهذا إن صح، فإن روايتي شعبة، وحماد بن سلمة، ملتئمتان مع رواية يحيى القطان، فإن سُلَيْمًا الذي يُنسب إليه السُّلَمِيُّون هو سُلَيم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن **قيس عيلان** بن مضر[٣]، وقد يُنسب السُّلَمي قيسيًّا باعتبار الجد الأعلى، وفي خبرٍ لمعتمر بن سليمان أن أباه كان مكاتبًا لبحير بن بجران (من بني مرة)، وأمه كانت مولاة لبني سُليم، فأمره أبوه أن يكتب في نسبه: «القيسي»، قال: «فإن كنت من بني مرة، فأنت من قيس بن ثعلبة، وإن كنت من بني سُليم، فأنت من قيس عيلان»[٤].

ولعل هذا أقرب من تخطئة شعبة، خاصة مع متابعة حماد بن سلمة له.

وإن لم يصح، فرواية يحيى القطان أرجح، لأن فيها تسمية للرجل، وهو مقدارٌ يقبل من حافظ كيحيى القطان ولو انفرد به، ولأن في حديثه تفاصيل كثيرة، وسياقة طويلة، تدل على ضبطه للحديث، وإتقانه، وحفظه.

---

(١) الإصابة (٤/٢٩٥)، وما نَقَل في: معرفة الصحابة (٤/١٨٣٧)، والاستيعاب (٢/٨٥١).

(٢) طبقات خليفة بن خياط (ص١٠٥).

(٣) الأنساب، للسمعاني (٧/١١١).

(٤) التاريخ الكبير (٤/٢٠)، غريب الحديث، لابن قتيبة (٢/٥٦٦)، الأنساب، للسمعاني (١٠/٢٩٥).

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن الحديث يرويه أبو جعفر عمير بن يزيد الخطمي، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، والحارث بن فضيل، عن عبدالرحمن بن أبي قراد.

وأبو جعفر عمير بن يزيد ثقة، وثقه ابن معين، والعجلي، وابن نمير، والنسائي، والطبراني[١].

وقد صرح بسماعه من شيخيه: عمارة بن خزيمة بن ثابت، والحارث بن فضيل.

وعمارة ثقة[٢]، وهو ابن الصحابي المعروف: خزيمة بن ثابت، وبعمارة كان يكنى[٣].

والحارث بن فضيل ثقة أيضًا[٤].

ولم أجد لأي منهما تصريحًا بالسماع من عبدالرحمن بن أبي قراد، إلا أن شعبة قال في روايته عن أبي جعفر: «سمعت عمارة بن عثمان بن حنيف، قال: حدثني القيسي»، وقد مرَّ أن شعبة وهم في اسم عمارة، وإنما هو عمارة بن خزيمة بن ثابت، وأما التصريح بالسماع، فهذه بابة شعبة التي لا يظهر توهيمه فيها، وإن لم يضبط اسم قائله، أو مَنْ كان التصريح يُسند إليه.

وعليه، فهذا إسناد صحيح.

وقد قال البزار: «لا نعلم روى عبدالرحمن عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث»[٥]، وقال أبو القاسم البغوي: «ولا أعلم لابن أبي قراد غير هذا الحديث»[٦].

قال مغلطاي: «وخالف ذلك أبو عمر ابن عبدالبر، فقال: له حديث آخر[٧] في الوضوء، وله أحاديث»[٨].

---

(١) اقتصر ابن حجر في تقريب التهذيب (٥١٩٠) على وصفه بقوله: «صدوق»، وفي هذا قصور، مع توثيق جَمعِ الأئمة له، ولم أجد من تكلم فيه، سوى أن ابن المديني ذكر أن أهل المدينة لا يعرفونه، ولذا قال الذهبي في الكاشف (٤٢٩٠): «ثقة». انظر: تهذيب التهذيب (٣/٣٢٨).

(٢) تقريب التهذيب (٤٨٤٤).

(٣) تهذيب الكمال (٨/٢٤٣).

(٤) تقريب التهذيب (١٠٤٢).

(٥) شرح مغلطاي على ابن ماجه (١/٢٠٤).

(٦) معجم الصحابة (٤/١٦٠/المبرة).

(٧) يعني: بالإضافة إلى حديث التباعد إذا أراد الحاجة، حيث كان مغلطاي يشرحه.

(٨) شرح مغلطاي على ابن ماجه (١/٢٠٤). والنقل -مختصرًا- عن: الاستيعاب (٢/٨٥١).

والظاهر أن الخلاف راجع إلى تقطيع الحديث الطويل إلى أحاديث، وجمعه في لفظ واحد، فهو حديثٌ وأحاديثُ بالاعتبارين، وكذلك الأمر بالنظر إلى اللفظ الذي زاده الحسن بن أبي جعفر، ويحيى بن أبي عطاء، عن أبي جعفر الخطمي، فإن مَن فَصَلَه جعله حديثًا مستقلًّا، ومن لم يفعل أدرجه في هذا الحديث، وهذا ما فعله البزار، فإن تمام كلامه -وقد سبق-: «وقد زاد فيه غيرُ يحيى -يعني: القطان- كلامًا».

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أورد ابن أبي خيثمة وجهين من الخلاف عن أبي جعفر الخطمي، فأورد رواية عدي بن الفضل، عن أبي جعفر، عن عمارة بن خزيمة بن ثابت، عن ابن الفاكه، ثم استغربها، وعقب عليها برواية يحيى بن سعيد القطان، عن أبي جعفر، عن الحارث بن فضيل، وعمارة بن خزيمة بن ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي قراد، مشيرًا إلى إعلال الرواية الأولى، بهذه.

ولعله استند إلى أن رواية القطان -مع حفظه وإمامته- مفصلة إسنادًا ومتنًا، والتفصيل قرينة على الضبط.

وقد تبين أن مما يؤكد ذلك: أن عديًّا لم يتابع على ذكر الفاكه، وأنه متروك الحديث، وأنه يحتمل في دخول (ابن الفاكه) عليه احتمالان مرَّا في الدراسة.

ووافق ابنَ أبي خيثمة على إعلال رواية عدي: ابن أبي حاتم، وابن عدي.

الحديث الثالث والأربعون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (٢/٦١٩):

٢٥٦٣- حدثنا مسدد، قال: نا إسماعيل بن علية، قال: التيمي -يعني: سليمان-، عن أبي نضرة، عن جابر بن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من نفس منفوسة اليوم، قال: فلا أدري قال: منكم، أو قال: لا يأتي عليها مائة سنة وهي حية».

كذلك قال التيمي: عن أبي نضرة، عن جابر. وخالفه داود بن أبي هند:

٢٥٦٤- حدثنا أحمد بن حميد القرشي، قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن داود -يعني: ابن أبي هند-، عن أبي نضرة، عن [أبي] سعيد، قال: لما رجع النبي ﷺ من تبوك، سألوه عن الساعة؟ فقال: «لا يأتي على أحدكم مائة سنة، ولا على ظهر الأرض منكم نفس منفوسة اليوم».

❑ التخريج:

الوجه الأول: أبو نضرة، عن جابر بن عبدالله:

* أخرجه ابن أبي شيبة (٣٨٧١٨) -وعنه مسلم (٢٥٣٨)-، وأحمد (١٥٠٥٦) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (١٦/٥٠٨)-، وأبو يعلى (٢٢١٧) -وعنه ابن حبان (٢٩٩٠)-، وأبو عوانة -كما في إتحاف المهرة (٣/٥٧٥)-، من طريق يزيد بن هارون،

وأحمد (١٤٢٨١) عن محمد بن أبي عدي،

ومسلم (٢٥٣٨)، والحاكم (٤/٤٩٩)، من طريق معتمر بن سليمان،

ثلاثتهم (يزيد بن هارون، وابن أبي عدي، ومعتمر) عن **سليمان التيمي**، به، بنحوه.

* وأخرجه نعيم بن حماد في الفتن (١٧٨٧)، وأحمد (١٤٤٥١، ١٤٧١٧، ١٥١٢٨)، ومسلم (٢٥٣٨)، وأبو عوانة في مستخرجه -كما في إتحاف المهرة (٣/٤٦٠)-، وابن أبي حاتم في تفسيره (٨٦٠٢)، وابن حبان (٢٩٨٧)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦/٥٠٠)، من طريق أبي الزبير،

وابن أبي شيبة (٣٨٧١٩) -وعنه مسلم (٢٥٣٨)-، وأحمد (١٥٠٥٧) -ومن طريقه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/٢١٧)، والمزي في تهذيب الكمال (١٦/٥٠٨)-، ومسلم (٢٥٣٨)، وأبو عوانة في مستخرجه -كما في إتحاف المهرة (٣/٥٧٥)-، من طريق

سليمان التيمي، عن عبدالرحمن بن آدم صاحب السقاية،

وأحمد (١٤٣٧٢)، وعبد بن حميد (١٠٢٦)، والبخاري في الأدب المفرد (٩٦١)، والترمذي (٢٢٥٠)، وأبو يعلى (١٩٢٢، ٢٣٠٢)، من طريق أبي سفيان،

وأحمد (١٤٤٩٣) من طريق الحسن البصري،

ومسلم (٢٥٣٨)، وأبو عوانة -كما في إتحاف المهرة (١٢٧/٣)-، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧٥، ٣٧٦)، والدينوري في المجالسة (٣١٣٧)، من طريق سالم بن أبي الجعد،

وابن أبي حاتم في تفسيره (٨٦٠٦)، والحاكم (٤٩٩/٤)، من طريق وهب بن منبه،

ستتهم (أبو الزبير، وعبدالرحمن بن آدم، وأبو سفيان، والحسن، وسالم بن أبي الجعد، ووهب بن منبه) عن **جابر بن عبدالله**، به، بنحوه، وفي رواية أبي سفيان قصة وتفاصيل.

الوجه الثاني: أبو نضرة، عن أبي سعيد الخدري:

* أخرجه ابن أبي شيبة (٣٨٧١٥) -ومن طريقه مسلم (٢٥٣٩)، وأبو عوانة، كما في إتحاف المهرة (٤٣١/٥)-،

وأبو سعيد الأشج في حديثه (١١٧) -ومن طريقه ابن حبان (٢٩٨٦)-،

ومسلم (٢٥٣٩) عن محمد بن عبدالله بن نمير،

ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، والأشج، وابن نمير) عن **أبي خالد الأحمر**، به، بنحوه.

* وأخرجه أبو عوانة -كما في إتحاف المهرة (٤٣١/٥)-، وابن الأعرابي في معجمه (٢٢٠٧)، من طريق علي بن مسهر،

والطبراني في الأوسط (٢٢١٠)، والصغير (٧٤)، من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة،

كلاهما (ابن مسهر، وابن أبي زائدة) عن **داود بن أبي هند**، به، بنحوه.

إلا أن ابن أبي زائدة جعله عن داود، عن أبي عثمان النهدي، عن أبي سعيد.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث أبو نضرة المنذر بن مالك، واختُلف عنه:

الوجه الأول: أبو نضرة، عن جابر بن عبدالله:

ورواه عنه: سليمان التيمي.

الوجه الثاني: أبو نضرة، عن أبي سعيد الخدري:

ورواه عنه: داود بن أبي هند -من رواية أبي خالد الأحمر، وعلي بن مسهر، عنه-.

وقد تبين في التخريج أنه قد اختُلف عن داود بن أبي هند في روايته:

* فرواه أبو خالد الأحمر، وعلي بن مسهر، عن داود، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد.

* ورواه ابن أبي زائدة، عن داود، عن أبي عثمان النهدي، عن أبي سعيد.

قال الطبراني عقب إخراج رواية ابن أبي زائدة: «لم يروه عن داود، عن أبي عثمان، إلا ابن أبي زائدة».

وشيخ الطبراني في رواية ابن أبي زائدة هو: أحمد بن حمويه أبي سيار التستري البزاز، وهو رجل مجهول الحال[١].

فهذه الرواية ضعيفة، والصواب أن داود يرويه عن أبي نضرة، لا عن أبي عثمان.

وأما الخلاف عن أبي نضرة:

فقد ساقه ابن أبي خيثمة مبتدئًا برواية سليمان التيمي، عن أبي نضرة، عن جابر، ثم قال: «كذلك قال التيمي: عن أبي نضرة، عن جابر. وخالفه داود بن أبي هند»، ثم ساق رواية داود، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري.

وكلمة: «كذلك» ظاهرة بهذا الرسم في النسخة الخطية[٢]، والذي يظهر -والله أعلم- أنها لا تحمل دلالة قوله في مواضع أخرى: «كذا قال»، التي يسوقها لاستغراب الرواية وإعلالها، خاصة أنه استعمل صيغة: «خالفه»، التي يوردها أحيانًا لمجرد حكاية الخلاف[٣].

فالنظر إذن في قرائن ومرجحات كل وجه:

فمن قرائن ترجيح رواية سليمان التيمي، عن أبي نضرة:

أن الراوي عن داود: أبو خالد صدوق يخطئ[٤].

ورواية أبي خالد الأحمر، عن داود، أشهر، وأقدم، من رواية علي بن مسهر، عن داود، كما يتضح من تخريجهما، فإنما أخرج الثانية: أبو عوانة، وابن الأعرابي، عن علي بن سهل

(١) إرشاد القاصي والداني (ص١٠٩).

(٢) (ق٢٢١).

(٣) كما مرَّ في الحديث السابع (ص١٦٤-١٦٥)، والسادس عشر (ص٢٨٧)، والحادي والثلاثين (ص٥٥٨).

(٤) تقريب التهذيب (٢٥٤٧).

البزاز، عن خالد بن أبي يزيد القرني المزرفي، عن علي بن مسهر.

فهي رواية ظهرت في أواخر القرن الثالث بهذا الإسناد الفرد، والراوي عن علي بن مسهر صدوق[١]، وعلي بن مسهر نفسه مع ثقته له غرائب، قال أحمد لما سئل عنه: «لا أدري كيف أقول، كان قد ذهب بصره فكان يحدثهم من حفظه»[٢].

ففي صلاحية هذه الرواية لتقوية رواية أبي خالد الأحمر نظر، ويبقى في صلاحية إسناد رواية داود بن أبي هند لمقابلة رواية سليمان التيمي ومعارضتها نظرٌ أيضًا.

وإن صح الإسناد عن داود، فإنه كان يهم بأخرة، وقال فيه أحمد: «كان كثير الاضطراب والخلاف»[٣]، يعني: تجيء عنه الروايات على أوجه، وأما سليمان التيمي، فثقة لم أجد من تكلم فيه[٤].

ومما يؤيد رواية التيمي أيضًا: المتابعات العديدة لأبي نضرة، عن جابر، وهي -فيما وجدت- ستُّ متابعات، تؤكد أن جابرًا هو مخرج الحديث وراويه، ولم أجد رواية للحديث من وجه آخر عن أبي سعيد، سوى رواية ابن أبي زائدة، عن داود بن أبي هند، عن أبي عثمان النهدي، عنه، السابق بيان ضعفها، وأنها تعود إلى رواية أبي نضرة، عن أبي سعيد.

وفي ثنايا هذه المتابعات ما يؤكد أن الحديث لجابر، فمن ذلك:

قول عبدالرحمن صاحب السقاية بعقب حديثه: «ففسر جابر: نقصان من العمر»، فنقل تفسيرًا للحديث فسره به جابر بعقب تحديثه به.

والقصة التي ساقها جابر في رواية أبي سفيان، عنه، حيث قال: ولد لرجل من الأنصار غلام، فسماه محمدًا، فقالوا: لا نسميك باسم رسول الله ﷺ حتى نستأمره، فأتوه، فوجدوه قد سقط من فرس على خشبة، وقد انفركت قدمه، فوجدوه في مشربة لعائشة، فقال: جئتم تسألوني عن كذا وكذا؟ فقالوا: نعم، فقال رسول الله ﷺ: «سموا باسمي، ولا تكنوا بكنيتي»، قال: وذكرتم الساعة؟ قالوا: قد كان ذلك في الطريق، فقال: «ما من نفس منفوسة يأتي عليها مائة سنة».

---

(١) تقريب التهذيب (١٦٩٦).

(٢) تقريب التهذيب (٤٨٠٠)، تهذيب التهذيب (١٩٣/٣).

(٣) تقريب التهذيب (١٨١٧)، تهذيب التهذيب (٥٧٢/١).

(٤) تقريب التهذيب (٢٥٧٥)، تهذيب التهذيب (٩٩/٢).

وذكر القصة دليل على الضبط والإتقان، وهي هنا تدل على أن هذا الحديث ملحق بحديث: «سموا باسمي، ولا تكنوا بكنيتي»، وهو حديث مشهور عن جابر، مخرج في الصحيحين وغيرهما عنه[1].

ومن ذلك: قول سالم بن أبي الجعد بعدما حدَّث بالحديث عن جابر: «تذاكرنا ذلك عنده، إنما هي كل نفس مخلوقة يومئذ»، وهذا تصريح بأن جابرًا حدَّث بالحديث، وبأنهم تذاكروه وقتها عنده.

ومن ذلك: قول وهب بن منبه في روايته: «هذا ما سألت عنه جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما-، فأخبرني...»، فهو حديث ضمن سلسلة أحاديث (صحيفة) سأل عنها وهبٌ جابرًا.

فإذا اجتمع هذا إلى ما سبق مما في إسناد رواية داود بن أبي هند، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، من ضعف، تبين رجحان رواية التيمي، عن أبي نضرة، عن جابر، بوضوح.

هذا، وكلا الإسنادين جادة عن أبي نضرة -فيما يظهر-[2]، فسلوك الجادة ليس مرجِّحًا قويًّا هنا.

وقد أخرج مسلم في صحيحه الإسنادين معًا، لكنه بدأ -بعد حديث ابن عمر في الباب- برواية أبي الزبير، عن جابر، ثم ثنى برواية أبي نضرة، عن جابر، ورواية عبدالرحمن صاحب السقاية، عن جابر، ثم أخرج رواية أبي نضرة، عن أبي سعيد، ثم عقَّب بعدها برواية سالم بن أبي الجعد، عن جابر.

والذي يظهر من هذه السياقة: أن مسلمًا لم يُرِد تخريج رواية أبي نضرة، عن أبي سعيد، احتجاجًا، وإنما ذكرها استطرادًا، لبيان إسنادٍ آخر جاء عن أبي نضرة، أو تنبيهًا على علَّتها، بإيرادها في ثنايا رواياتٍ كلُّها عن جابر -رضي الله عنه-.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن الحديث يرويه أبو نضرة، عن جابر بن عبدالله.

---

(١) البخاري (٣١١٤، ٣١١٥، ٣٥٣٨، ٦١٨٧، ٦١٩٦)، مسلم (٢١٣٣)، من طريق بعض رواة هذا الحديث عن جابر. وانظر: تحفة الأشراف (٢/٢٠١، ٣٢٩، ٣٥١)، إتحاف المهرة (٣/١٢٥، ١٨٧، ٥٢٥).

(٢) له في الكتب الستة وملحقاتها -فقط- عن جابر: خمسة عشر حديثًا، كما في تحفة الأشراف (٢/٣٧٩-٣٨٣)، وعن أبي سعيد: اثنان وثمانون حديثًا، كما في تحفة الأشراف (٣/٤٥٢-٤٧٢).

وأبو نضرة ثقة[١]، وقد تابعه ستة من الرواة عن جابر، منهم بعض أصحابه المعروفين، كأبي الزبير، وسالم بن أبي الجعد.

ورواية أبي نضرة عن جابر مخرجة في صحيح مسلم، ووجدت له روايات يصرح بسماعه منه فيها.

فالحديث صحيح.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

عرض ابن أبي خيثمة اختلاف سليمان التيمي، وداود بن أبي هند، عن أبي نضرة، بجعل الأول حديثه عن جابر، والثاني عن أبي سعيد الخدري.

ولم يظهر لي أن ابن أبي خيثمة يرجح أحد الوجهين.

وتبين أن الوجه الأول هو الراجح، لعدة قرائن.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٨٩٠).

الحديث الرابع والأربعون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (٦٢٣/٢):

٢٥٨٥- حدثنا أبي، قال: نا جرير، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن علي، قال: بعثني النبي ﷺ إلى اليمن، فقلت: يا رسول الله، إني شاب، وإنك تبعثني إلى قومٍ أسنان، والقضاء بينهم [شديد]. قال: فضرب صدري، وقال: «إن الله سيهدي قلبك، ويثبت لسانك»، قال: فما شككت في قضاء بين اثنين.

٢٥٨٦- وأبو البختري هذا الذي حدث عن علي هو: أبو البختري، واسمه: سعيد. حدثنا بذاك أبو نعيم، قال: نا عبادة بن مسلم، عن يونس بن خباب، عن سعيد أبي البختري الطائي.

ولم يسمع أبو البختري هذا الحديثَ من علي:

٢٥٨٧- حدثنا عمرو بن مرزوق، قال: أخبرنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، قال: حدثني رجلٌ سمع عليًّا، قال: لما بعثني عليه السلام...، ثم ذكر نحوه.

٢٥٨٨- حدثني يحيى بن معين، قال: نا حجاج بن محمد، قال: حدثنا شعبة، [قال:] «لم يدرك أبو البختري عليًّا، ولا رآه».

وقال ابن أبي خيثمة في «قطعة من الكوفيين» من التاريخ الكبير (ص١٦١)، بعد أن أسند رواية الأعمش:

كذا قال الأعمش: عن أبي البختري، عن علي.

ثم أسند رواية شعبة، ثم قوله: «لم يدرك أبو البختري عليًّا، ولا رآه».

❑ التخريج:

الوجه الأول: أبو البختري، عن علي بن أبي طالب:

* أخرجه ابن أبي خيثمة (٣٨٨/الكوفيين) عن أبيه **أبي خيثمة**، به، بمثله، دون قوله: فما شككت...

* وأخرجه البزار (٩١٢)، وابن بطة في الإبانة (٤٩/فضائل الصحابة)، من طريق يوسف بن موسى،

وأبو سعيد النقاش في القضاة والشهود (ق١٥٥ب)[1] من طريق عثمان بن أبي شيبة، كلاهما (يوسف، وعثمان) عن **جرير**، به، بنحوه.

* وأخرجه ابن سعد (٣٣٧/٢)، وعبد بن حميد (٩٤)، وابن ماجه (٢٣١٠)، وابن المنذر في الأوسط (٦٤٦٧/الفلاح)، وابن بطة في الإبانة (٤٩/فضائل الصحابة)، والبيهقي في دلائل النبوة (٣٩٧/٥)، من طريق يعلى بن عبيد،

وابن أبي شيبة (٢٩٧٠٨، ٣٢٧٣١)، وابن ماجه (٢٣١٠)، والنسائي في الكبرى (٨٣٦٥)، وابن المغازلي في مناقب علي (٢٩٨)، وابن عساكر في معجمه (٥٠٧)، من طريق أبي معاوية محمد بن خازم الضرير،

وأحمد (٦٣٦)، والنسائي في الكبرى (٨٣٦٣)، وأبو يعلى (٤٠١) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٨/٤٢)-، من طريق يحيى بن سعيد القطان،

وأحمد في فضائل الصحابة (٩٨٤) عن عبدالله بن نمير،

والحسن بن عرفة في جزئه (٧٦) -ومن طريقه محمد بن خلف وكيع في أخبار القضاة (٦٢/١)، وابن بطة في الإبانة (٤٩/فضائل الصحابة)، وابن منده في مجلس من أماليه (٢٢١/مخطوط)، والبيهقي (٨٦/١٠)، عن عمر بن عبدالرحمن أبي حفص الأبار،

والنسائي في الكبرى (٨٣٦٤) من طريق عيسى بن يونس،

وابن بطة في الإبانة (٤٩/فضائل الصحابة) من طريق محاضر بن المورع،

والحاكم (١٣٥/٣) من طريق أبي بكر بن عياش،

وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣٨١/٤) من طريق عبدالسلام بن حرب،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٨/٤٢) من طريق جعفر الأحمر،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٨/٤٢)، وابن الأثير في أسد الغابة (٥٩٦/٣)، من طريق علي بن مسهر،

وعلقه الدارقطني في العلل (١٦٨/٤) عن صالح بن أبي الأسود،

---

(١) وصل إلينا من هذا الكتاب قطعة في ٦ ورقات، ضمن المجموع (٦٢) من مجاميع المدرسة العمرية، بالمكتبة الظاهرية، وقد كان منسوبًا بالاحتمال في فهرس مجاميع العمرية (ص٣١٣) إلى أبي نعيم الأصبهاني.

الاثنا عشر راويًا (يعلى، وأبو معاوية، والقطان، وابن نمير، وأبو حفص الأبار، وعيسى، ومحاضر، وأبو بكر بن عياش، وعبدالسلام، وجعفر الأحمر، وابن مسهر، وصالح بن أبي الأسود) عن **الأعمش**، به، بنحوه.

إلا أن صالح بن أبي الأسود جعله عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن علي.

* وأخرجه ابن سعد (٣٣٧/٢)، والنسائي في الكبرى (٨٣٦٨)، وأبو يعلى (٢٩٣)، والطحاوي في أحكام القرآن (٨٠٢)، وشرح مشكل الآثار (٤٧)، والدارقطني في العلل (١٦٨/٤)، وابن بطة في الإبانة (٥٠/فضائل الصحابة)، وابن المغازلي في مناقب علي (٢٩٦، ٢٩٧)، من طريق شيبان بن عبدالرحمن النحوي، وابن سعد (٣٣٧/٢)، والبزار (٧٢١)، وابن خزيمة -كما في إتحاف المهرة (٣٢٩/١١)-، والآجري في الشريعة (١٥٥٥)، من طريق عبيدالله بن موسى، وأحمد في المسند (٦٦٦)، وفضائل الصحابة (١٢١٢)، والنسائي في الكبرى (٨٣٦٧)، من طريق يحيى بن آدم، ووكيع في أخبار القضاة (٨٥/١)، وابن المنذر في الأوسط (٦٤٦٨/الفلاح)، من طريق خلف بن الوليد، وابن المنذر في الأوسط (٦٤٦٨/الفلاح) من طريق عبدالله بن رجاء، والطحاوي في أحكام القرآن (٨٠٣)، وشرح مشكل الآثار (٤٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٩/٤٢)، من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل، وابن بطة في الإبانة (٥١/فضائل الصحابة) من طريق مخول بن إبراهيم، وابن المغازلي في مناقب علي (٢٩٩) من طريق عبدالرحمن بن حماد، سبعتهم (عبيدالله بن موسى، ويحيى بن آدم، وخلف بن الوليد، وعبدالله بن رجاء، وأبو غسان، ومخول، وعبدالرحمن بن حماد) عن إسرائيل، والبزار (٧١١) من طريق عمرو بن أبي المقدام، والخطيب في تلخيص المتشابه (٥٨٠/١) من طريق الحسن بن صالح، ثلاثتهم (إسرائيل، وابن أبي المقدام، والحسن بن صالح) عن أبي إسحاق السبيعي،

ومحمد بن خلف وكيع في أخبار القضاة (٨٥/١) من طريق عمرو بن ثابت -ابن أبي المقدام-، عن عبدان بن جامع،

وأبو علي ابن شاذان في جزء من حديث عبدالباقي بن قانع (٢١٩/مخطوط) من طريق عبدالله بن عمرو بن مرة،

ثلاثتهم (أبو إسحاق، وعبدان بن جامع، وعبدالله بن عمرو بن مرة) عن **عمرو بن مرة**، به، بنحوه.

إلا أن شيبان جعله عن أبي إسحاق، عن عمرو بن حبشي، عن علي[١].

وجعله إسرائيل (في سوى رواية عبدالرحمن بن حماد، عنه)، والحسنُ بن صالح، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن علي،

وجعله عمرو بن أبي المقدام في روايتيه عن أبي إسحاق، وعبدان بن جامع، عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن سلمة، عن علي.

* وأخرجه الطبراني في الأوسط (٣٨٩٢) من طريق سفيان بن إبراهيم، عن عبدالمؤمن بن القاسم، عن أبان بن تغلب، عن **أبي البختري**، به، بنحوه.

الوجه الثاني: أبو البختري، عمن سمع عليَّ بن أبي طالب، عن علي:

* أخرجه ابن أبي خيثمة (٣٨٩/الكوفيين) عن **عمرو بن مرزوق**، به، بأتمَّ منه.

* وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (١٠٠) -ومن طريقه البيهقي (٨٦/١٠)-، وأحمد (١١٤٥)، وأبو يعلى (٣١٦)، من طريق محمد بن جعفر غندر، ومحمد بن خلف وكيع في أخبار القضاة (٨٥/١) من طريق بشر بن عمر، وعلقه الدارقطني في العلل (١٦٧/٤)، قال: وقيل عن أبي خالد الأحمر، أربعتهم (الطيالسي، وغندر، وبشر، وأبو خالد) عن **شعبة**، به، بنحوه.

إلا أن أبا خالد جعله عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن سلمة[٢]، عن علي.

❑ دراسة الأسانيد:

رواه أبو البختري، واختُلف عنه:

الوجه الأول: أبو البختري، عن علي:

ورواه عنه: عمرو بن مرة -من رواية الأعمش (في قول جرير، ويعلى بن عبيد، وأبي معاوية محمد بن خازم، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالله بن نمير، وأبي حفص الأبار، وعيسى بن يونس، ومحاضر بن المورع، وأبي بكر بن عياش، وعبدالسلام بن حرب، وجعفر الأحمر، وعلي

(١) وقع عند ابن سعد: «عمرو بن حبشي، عن حارثة، عن علي»، والظاهر أن حارثة مقحم، ولعله انتقال نظر، لأن ابن سعد قرن هذا الإسناد برواية إسرائيل الآتية، ولم يجئ حارثة في أي مصدر آخر من مصادر رواية شيبان.

(٢) وقع في العلل: عبدالله بن أبي سلمة، ولعل «أبي» مقحمة، فعمرو بن مرة معروف بالرواية عن عبدالله بن سلمة، وهو المرادي، وعبدالله بن سلمة معروف بالرواية عن علي -رضي الله عنه-، ولم أجد في هذه الطبقة من يسمى: عبدالله بن أبي سلمة.

بن مسهر، عنه)، وأبي إسحاق السبيعي (في قول عبدالرحمن بن حماد، عن إسرائيل، عنه)، وعبدالله بن عمرو بن مرة، عنه-، وأبان بن تغلب.

الوجه الثاني: أبو البختري، عمن سمع علي بن أبي طالب، عن علي:

ورواه عنه: عمرو بن مرة -من رواية شعبة (في قول عمرو بن مرزوق، وأبي داود الطيالسي، ومحمد بن جعفر غندر، وبشر بن عمر، عنه)، عنه-.

وبهذا يتبين أنه قد اختُلف عن خمسة رواة دون أبي البختري، وبدراسة الخلاف عنهم تصفو الطرق دون خلاف عنه، كما سيتبين -بإذن الله-.

*** الخلاف عمَّن دون أبي البختري:**

١- الأعمش:

اختُلف عنه:

* فرواه جرير، ويعلى بن عبيد، وأبو معاوية محمد بن خازم، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالله بن نمير، وأبو حفص الأبار، وعيسى بن يونس، ومحاضر بن المورع، وأبو بكر بن عياش، وعبدالسلام بن حرب، وجعفر الأحمر، وعلي بن مسهر، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن علي.

* ورواه صالح بن أبي الأسود، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن علي.

ورواية صالح بن أبي الأسود علقها الدارقطني، ولم أجدها مسندة، وصالح نفسُه واهٍ[(١)]، وخطأ روايته ظاهر بمخالفة هؤلاء الجمع من أصحاب الأعمش، وفيهم أحد أحفظ أصحابه، وهو أبو معاوية الضرير -كما سبق في الحديث الثاني[(٢)]-، وفيهم بعض الحفاظ المعروفين، كيحيى القطان، وغيره.

٢- إسرائيل:

اختُلف عنه:

* فرواه عبدالرحمن بن حماد، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن علي.

---

(١) لسان الميزان (٤/٢٨٠).

(٢) (ص٧٧).

* ورواه عبيدالله بن موسى، ويحيى بن آدم، وخلف بن الوليد، وعبدالله بن رجاء، ومالك بن إسماعيل، ومخول بن إبراهيم، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن علي.

وعبدالرحمن بن حماد صدوق ربما أخطأ[١]، وقد خالف هؤلاء الجمعَ من الثقات وغيرهم، وفيهم حفاظ، كيحيى بن آدم[٢]، ومالك بن إسماعيل[٣].

فالصواب عن إسرائيل: روايةُ الجماعة، ويؤيده أن الأوجه الصحيحة الأخرى عن أبي إسحاق ليس فيها روايته عن عمرو بن مرة، ولا جعله الحديث من رواية أبي البختري، عن علي.

ولعله دخل على عبدالرحمن بن حماد حديثُ الأعمش، عن عمرو بن مرة، فجعله عن أبي إسحاق، عن عمرو.

٣- أبو إسحاق السبيعي:

اختُلف عنه:

* فرواه إسرائيل، والحسن بن صالح، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن علي.

* ورواه شيبان، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن حبشي، عن علي.

* ورواه عمرو بن أبي المقدام، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن سلمة، عن علي.

فأما رواية عمرو بن أبي المقدام، فقد قال البزار عقبها: «لا نعلم رواه عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن سلمة، عن علي، إلا أبو إسحاق، ولا عن أبي إسحاق، إلا عمرو بن أبي المقدام».

وعمرو بن أبي المقدام ضعيف[٤]، وروايته عن أبي إسحاق منكرة، لمخالفته فيها أصحابَ أبي إسحاق، ولمخالفته المشهورَ عن عمرو بن مرة، وهو جعلُ مَخرج الحديث أبا البختري، لا عبدالله بن سلمة.

---

(١) تقريب التهذيب (٣٨٤٦).

(٢) تقريب التهذيب (٧٤٩٦).

(٣) تقريب التهذيب (٦٤٢٤).

(٤) تقريب التهذيب (٤٩٩٥).

وأما الوجهان الآخران، فإن أولهما لا يصح عن الحسن بن صالح، ففي الإسناد إليه: محمد بن إسحاق بن بريد الأنطاكي، وقد تكلم فيه، وقال فيه مسلمة: «مجهول»[(١)]، كما لم أعرف شيخه عباد بن ثابت، وهو الراوي عن الحسن بن صالح، وقد قال البزار، وأخرج رواية إسرائيل: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن حارثة بن مضرب إلا أبو إسحاق، ولا عن أبي إسحاق، إلا إسرائيل»، فقد تكون رواية الحسن بن صالح نشأت بعد البزار غلطًا، ويحتمل أنه وقف عليها ولم يعتبر بها.

فتكون المقابلة إذن بين إسرائيل، وشيبان، وقد عقد لاختلافهما النسائي بابًا في سننه الكبرى[(٢)].

وإسرائيل حافظٌ لحديث جده أبي إسحاق -كما مرَّ في الحديثين الرابع، والحادي عشر[(٣)]-.

وشيبان ثقة، قال أحمد فيه: «ثبت في كل المشايخ»، وقال ابن معين، وسئل عنه في الأعمش: «ثقة في كل شيء»[(٤)].

والوجه الذي رواه شيبان فيه غرابة، لغرابة شيخ أبي إسحاق، وقلة رواياته.

ولا تُستبعد صحة الوجهين معًا عن أبي إسحاق، لكونه حافظًا، واسع الرواية، كثير الشيوخ.

ويتلخص مما يتصل بالبحث هنا: أنه لا تصح الرواية عن أبي إسحاق، عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن سلمة، عن علي.

٤- شعبة بن الحجاج:

اختُلف عنه:

* فرواه أصحابه: عمرو بن مرزوق، والطيالسي، وغندر، وبشر بن عمر، عنه، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عمن سمع علي بن أبي طالب، عن علي.

* ورواه أبو خالد الأحمر، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن سلمة، عن علي.

ورواية أبي خالد الأحمر لم أجدها مسندة، وقد كان الدارقطني علقها ممرضًا إياها بقوله: «وقيل عن أبي خالد الأحمر...»، فهذا يشير إلى عدم ثبوتها عن أبي خالد عند الدارقطني.

---

(١) لسان الميزان (٦/٥٥٣).

(٢) (٧/٤٢٢).

(٣) (ص١١٤، ٢٢٠).

(٤) تقريب التهذيب (٢٨٣٣)، تهذيب التهذيب (٢/١٨٤).

وإن صَحَّت عنه فهي غلط، لمخالفته أصحاب شعبة، وفيهم غندر، أتقن رواته، وأبو خالد صدوق يخطئ[(١)].

ولهذا قال الدارقطني عقب هذه الرواية: «وهو وهم، والصواب: عن أبي البختري، عن علي»، ولم يذكر الدارقطني الواسطة بين أبي البختري، وعلي، لأن نقطة بحثه هنا تحديدًا: تعيين شيخ عمرو بن مرة، بين: أبي البختري، وعبدالله بن سلمة.

٥- عمرو بن مرة:

اختُلف عنه:

* فرواه الأعمش، وعبدالله بن عمرو بن مرة، عنه، عن أبي البختري، عن علي.

* ورواه شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عمن سمع عليًّا، عن علي.

* ورواه عمرو بن أبي المقدام، عن عبدان بن جامع، عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن سلمة، عن علي.

فأما رواية عمرو بن أبي المقدام، فقد سبق أنه ضعيف، ولم أعرف شيخه: عبدان بن جامع، إلا أن يكون في كتاب أخبار القضاة، وهو مصدر الرواية، تحريفٌ.

وهذه الرواية منكرة، لاجتماع الحافظين الإمامين: الأعمش، وشعبة، على جعله عن عمرو، عن أبي البختري، لا عن عبدالله بن سلمة، وتابعهما عبدُالله، ابنُ المختلف عنه: عمرو بن مرة، وهو صدوق يخطئ[(٢)]، إلا أن في الإسناد إليه: هارون بن إدريس الخشكي -كذا وقع في الجزء الذي أُخرِجَتْ فيه الرواية-، ولم أجد له ترجمة، ويحتمل أنه محرَّف عن: ليث بن هارون العكلي، فإن محمد بن سليمان الحضرمي (مطين) -الراوي عن هارون في الرواية المذكورة- يروي عن ليث، عن زيد بن الحباب -الراوي عن عبدالله بن عمرو بن مرة- في عدة مواضع[(٣)]، وليث بن هارون ذكره ابن حبان في الثقات[(٤)]، ولم أجد فيه لسواه جرحًا ولا تعديلًا.

وقد:

---

(١) تقريب التهذيب (٢٥٤٧).

(٢) تقريب التهذيب (٣٥٠٥).

(٣) انظر: المعجم الكبير، للطبراني (١٦٢٨، ٣٧٣٠، ٥٣٢٢، ٥٥٢٨، ٨١٠٠)، معرفة الصحابة، لأبي نعيم (١٦٨٤، ٤٢٤٧، ٤٦٧٣).

(٤) (٢٩/٩).

* اتفق عبدالله بن عمرو بن مرة -إن صحت روايته-، مع الأعمش، على جعله عن عمرو، عن أبي البختري، عن علي.

وتابع عَمْرًا على هذا عن أبي البختري: أبان بن تغلب.

* وقال شعبة، عن عمرو، عن أبي البختري، عمن سمع عليًّا، عن علي.

ومتابعة أبان بن تغلب أوردها الطبراني وحديثًا آخر بالإسناد نفسه، فقال: «لم يرو هذين الحديثين عن أبان بن تغلب إلا عبد المؤمن بن القاسم، تفرد بهما سفيان بن إبراهيم الحريري».

وسفيان بن إبراهيم ضعَّفه الأزدي(١)، وعبدالمؤمن وثقه ابن نمير، وقال فيه العقيلي: «كان من الشيعة، لا يتابع على كثير من حديثه»(٢).

فهذه المتابعة ضعيفة، لضعف رواتها، والتفرد المحكي فيها، وليس لها كبير أثر في الخلاف.

بل إن الدارقطني حكى هذه المتابعة بوجه آخر، فقال: «ورواه أبان بن تغلب، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، أن النبي ﷺ بعث عليًّا، مرسلًا»، ثم أعاد الحديث إلى حديث شعبة والأعمش، عن عمرو بن مرة، فقال: «والقول الأول أصح»(٣)، فاستعمل الدارقطني القدر المشترك بين شعبة والأعمش، وهو جعله من رواية أبي البختري، عن علي، لا من رواية أبي البختري لقصة علي، ورجحه على رواية أبان التي وقعت له.

هذا، وقد ساق ابن أبي خيثمة هذا الخلاف عن عمرو بن مرة، فأسند رواية الأعمش، وقال عقبها: «ولم يسمع أبو البختري هذا الحديث من علي».

وساقها في موضع آخر من تاريخه، وقال عقبها: «كذا قال الأعمش: عن أبي البختري، عن علي».

ثم أسند في الموضعين رواية شعبة، وفيها الواسطة بين أبي البختري، وعلي.

ثم أسند في الموضعين تصريح شعبة بأن أبا البختري لم يدرك عليًّا، ولا رآه، تأكيدًا من شعبة، ومن ابن أبي خيثمة معًا، على انقطاع رواية الأعمش، واستدلالًا بذلك على ترجيح رواية الواسطة.

---

(١) لسان الميزان (٤/٨٩).

(٢) لسان الميزان (٥/٢٨٤)، تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص١٦٦).

(٣) العلل (٤/١٦٧).

وروايتا الأعمش، وابن عمرو بن مرة -إن صحت-، فيهما اختصار وإجمال وتقصير، وأما رواية شعبة، ففيها تفصيلٌ وزيادةٌ يدلان على الضبط والإتقان، فضلًا عن عناية شعبة بهذا الباب.

ولهذا قال البزار بعقب رواية الأعمش: «وهذا الحديث رواه شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، قال: حدثني من سمع عليًّا يقول:...، وأبو البختري، فلا يصح سماعه من علي، ولكن ذكرنا من حديثه لنبين أنه قد روى عن علي، وأنه لم يسمع من علي».

وقال النسائي بعقب رواية الأعمش أيضًا: «روى هذا الحديث شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، قال: أخبرني من سمع عليًّا». قال النسائي: «أبو البختري لم يسمع من علي شيئًا».

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن أبا البختري يرويه عمَّن سمع عليًّا، عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، وأن أبا البختري لم يدرك عليًّا، ولا رآه.

فهذا إسناد ضعيف، لجهالة هذه الواسطة.

وقد جاء الحديث من طرق أخرى عن علي، منها ما سبق ذكره، وهي رواية أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، وعن عمرو بن حبشي، كلاهما عن علي، وورد بأسانيد أخرى.

قال البزار بعقب رواية إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن حارثة، عن علي: «ورواه عن عليٍّ غيرُ واحد، وأحسن إسناد يروى عن عليٍّ هذا الإسناد».

ويحتمل أن يكون الذي حدَّث به أبا البختري هو أحدُ المذكورين، أو غيرهم.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أورد ابن أبي خيثمة رواية الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، فاستغربها، ثم أسند رواية شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عمن سمع عليًّا، عن علي، إشارة إلى ترجيحها.

وأيَّد ذلك بإيراد حكم شعبة بانقطاع ما بين أبي البختري، وعلي، وأنه لم يدركه، ولم يره.

وتبيَّن أن مما يؤيده أيضًا: أن في رواية شعبة تفصيلٌ وزيادةٌ يدلان على الضبط والإتقان.

ووافق ابنَ أبي خيثمة على ترجيحه: البزار، والنسائي.

الحديث الخامس والأربعون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (٦٣٢/٢):

(٢٦٥٩) وعامر بن أمية الذي حدث عنه سعيد بن المسيب: أخو أم سلمة -زوج النبي ﷺ-:

٢٦٦٠- حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا أبان بن يزيد، قال: نا قتادة، أن سعيد بن المسيب حدثه، أن عامرًا -أخا أم سلمة- حدثه، أن رسول الله ﷺ كان يُصبح جُنُبًا، فيصوم.

وكذا قال: عامر، عن النبي ﷺ.

٢٦٦١- وزاد شعبة في إسناده: أمَّ سلمة:

٢٦٦٢- حدثنا عمرو بن مرزوق، قال: أخبرنا شعبة، عن قتادة، عن سعيد، عن عامر، عن أم سلمة، عن النبي -عليه السلام-، نحوه.

❑ التخريج:

الوجه الأول: قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عامر -أخي أم سلمة-:

* أخرجه أحمد (٢٦٦٤٩) عن محمد بن جعفر غندر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن **قتادة**، به، بنحوه.

الوجه الثاني: قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عامر -أخي أم سلمة-، عن أم سلمة:

* أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه (٢٠٠٤/السِّفر الثالث)،

والطبراني (٢٩٩/٢٣) عن عثمان بن عمر الضبي،

كلاهما (ابن أبي خيثمة، والضبي) عن **عمرو بن مرزوق**، به، بنحوه.

* وأخرجه أبو داود الطيالسي (١٧١١)،

وإسحاق بن راهويه (١٨٣٣) عن النضر بن شميل،

و(١٨٣٤) عن وهب بن جرير،

وأحمد (٢٦٦٠٩)، وأبو يعلى (٦٩٩٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٠٥/٢)، وشرح مشكل الآثار (٥٤٧)، وابن عبدالبر في التمهيد (٤١/٢٢)، من طريق يحيى القطان،

وأحمد (٢٦٦٤٨) عن محمد بن جعفر غندر،

وحجاج بن محمد،

والطحاوي (١٠٥/٢) من طريق روح بن عبادة،

وابن حبان (٣٥٠٠) من طريق عبدالله بن المبارك،

والطبراني في الكبير (٣٠٠/٢٣)، والأوسط (٨٤٥٥)، وابن المظفر في حديث شعبة (١٨٢)، من طريق عبدالملك بن إبراهيم الجدي،

والطبراني (٣٠٠/٢٣)، والمزي في تهذيب الكمال (٣٠٠/٢٣)، من طريق يزيد بن زريع(١)،

عشرتهم (الطيالسي، والنضر، ووهب، والقطان، وغندر، وحجاج، وروح، وابن المبارك، والجدي، ويزيد بن زريع) عن **شعبة**، به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (٢٦٥٩٤)، والطحاوي (١٠٥/٢)، من طريق روح بن عبادة، وأحمد (٢٦٥٩٤)، والطحاوي (١٠٥/٢)، وأبو العباس الأصم في الثاني من حديثه (١٢٠/ضمن مجموع مصنفاته)، من طريق عبدالوهاب بن عطاء الخفاف، والنسائي في الكبرى (٣٠١٤)، والمزي في تهذيب الكمال (١٣/١٤)، من طريق يزيد بن زريع، ثلاثتهم (روح، وعبدالوهاب، ويزيد) عن سعيد بن أبي عروبة،

وأحمد (٢٦٧٤٥)، وأبو يعلى في مسنده (١٥٤٥)، والمفاريد (٥٧)، والطحاوي (١٠٥/٢)، والطبراني (٣٠٠/٢٣)، من طريق همام بن يحيى،

والطبراني (٣٧٩/٢٣)، والكلاباذي في معاني الأخبار (٧٢١/٢)، من طريق مسلم بن إبراهيم، عن أبان بن يزيد،

و(٣٧٩/٢٣) من طريق هشام الدستوائي،

أربعتهم (سعيد، وهمام، وأبان، وهشام) عن **قتادة**، به، بنحوه.

---

(١) يزيد بن زريع أشهر بالرواية عن سعيد بن أبي عروبة، وروى الحديثَ عنه -كما سيأتي تخريج روايته من السنن الكبرى للنسائي-، لكنه جاء هكذا يرويه عن شعبة في مطبوعة المعجم الكبير، ونسخة المكتبة الوطنية بباريس (ق١٩١أ)، وجاء في نسخةٍ أخرى متأخرةٍ (نسخة كوبريلي) ملحقًا بالحاشية (ق١٠٨ب): «يزيد بن زريع، عن شعبة [عن سعيد]، عن قتادة»، وفي هذا نظر، ولكنه في تهذيب الكمال رواه عن شعبة وسعيد مقرونين، ورواه عنه محمد بن المنهال، وهو أثبت أصحابه، فلا بُعد في روايته إياه عن شعبة، وأن ما وقع في مطبوعة معجم الطبراني صحيح غير مصحف، والله أعلم.

* وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٣/٣٠٠)، والأوسط (٨٤٥٥)، وابن المظفر في حديث شعبة (١٨٢)، من طريق الجُدِّي، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن **سعيد بن المسيب**، به، بنحوه.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث قتادة، واختُلف عنه:

الوجه الأول: قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عامر أخي أم سلمة، عن النبي ﷺ:

ورواه عنه: أبان بن يزيد -من رواية موسى بن إسماعيل، عنه-، وسعيد بن أبي عروبة -من رواية محمد بن جعفر غندر، عنه-.

الوجه الثاني: قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عامر أخي أم سلمة، عن أم سلمة:

ورواه عنه: شعبة -من رواية عمرو بن مرزوق، وأبي داود الطيالسي، والنضر بن شميل، ووهب بن جرير، ويحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن جعفر غندر، وحجاج بن محمد، وروح بن عبادة، وابن المبارك، وعبدالملك بن إبراهيم الجدي، ويزيد بن زريع، عنه-، وسعيد بن أبي عروبة -من رواية روح بن عبادة، وعبدالوهاب بن عطاء، ويزيد بن زريع، عنه-، وهمام بن يحيى، وأبان بن يزيد -من رواية مسلم بن إبراهيم، عنه-، وهشام الدستوائي.

وبهذا يتبين أنه قد اختُلف عن بعض من دون قتادة، ثم اختُلف عنه:

أولًا: الخلاف عمَّن دون قتادة:

١- أبان بن يزيد:

* رواه عن موسى بن إسماعيل أبو سلمة التبوذكي، عن أبان، عن قتادة، عن سعيد، عن عامر أخي أم سلمة، عن النبي ﷺ.

* ورواه مسلم بن إبراهيم، عن أبان، عن قتادة، عن سعيد، عن عامر، عن أم سلمة.

ورواية التبوذكي هي التي أخرجها ابن أبي خيثمة عنه، عن أبان، واعتمدها في استغراب روايته بإسقاط أم سلمة.

وكلا الراويين عن أبان ثبت، فالتبوذكي ثقة ثبت[١]، ومسلم ثقة مأمون[٢].

---

(١) تقريب التهذيب (٦٩٤٣).

(٢) تقريب التهذيب (٦٦١٦).

والذي يظهر -والله أعلم- أن التبوذكي قد قصَّر به، وأن أبان يرويه كما رواه غيره عن قتادة، بذكر أم سلمة فيه، ولكن هكذا وقعت الرواية للمصنف.

٢- سعيد بن أبي عروبة:

اختُلف عنه:

* فرواه محمد بن جعفر غندر عنه، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عامر أخي أم سلمة، عن النبي ﷺ.

* ورواه روح بن عبادة، وعبدالوهاب بن عطاء، ويزيد بن زريع، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عامر، عن أم سلمة.

وسعيد بن أبي عروبة كان قد اختلط[(١)]، ونصَّ ابن مهدي على أن رواية غندر عنه بعد اختلاطه[(٢)].

وأما روح، فإنه مع ثقته نصَّ على أنه سمع من سعيد قبل الاختلاط، ثم قدم فأُخبر باختلاطه[(٣)]. وعبدالوهاب بن عطاء كان من أعلم الناس بحديث سعيد بن أبي عروبة، كما نص عليه أحمد بن حنبل، وأشار إليه ابن سعد[(٤)]. ويزيد بن زريع هو الذي قال فيه أحمد: «كل شيء رواه يزيد بن زريع، عن سعيد بن أبي عروبة، فلا تبالي ألا تسمعه من أحد، سماعه من سعيد قديم»، ولم يكن يحيى القطان يقدم في سعيد إلا هو[(٥)].

فثلاثتهم من حفاظ حديث سعيد بن أبي عروبة، وممن سمع منه قبل الاختلاط، خلاف غندر، فروايتهم محفوظة صحيحة من حديث سعيد.

قال المزي، وساق رواية يزيد بن زريع، عن سعيد: «ورواه غندر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد، عن عامر، عن النبي ﷺ، ولم يذكر أم سلمة في إسناده، والمحفوظ الأول»[(٦)].

---

(١) تقريب التهذيب (٢٣٦٥).
(٢) تهذيب التهذيب (٣٥/٢، ٥٣٢/٣).
(٣) تقريب التهذيب (١٩٦٢)، تهذيب التهذيب (٦١٥/١).
(٤) تهذيب التهذيب (٦٣٩/٢).
(٥) تهذيب التهذيب (٤١١/٤).
(٦) تهذيب الكمال (١٤/١٤).

٣- شعبة:

اختُلف عنه:

* فرواه عمرو بن مرزوق، وأبو داود الطيالسي، والنضر بن شميل، ووهب بن جرير، ويحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن جعفر غندر، وحجاج بن محمد، وروح بن عبادة، وابن المبارك، ويزيد بن زريع، عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عامر، عن أم سلمة.

* ورواه عبدالملك بن إبراهيم الجدي، عن شعبة، عن قتادة، كرواية الجماعة، لكنه قرن معه عمرو بن مرة، كلاهما عن سعيد بن المسيب، به.

قال الطبراني بعقب رواية الجدي: «لم يرو هذا الحديث عن شعبة، عن عمرو بن مرة، إلا عبدالملك الجدي».

والجدي صدوق، وقد ذكر له الساجي حديثًا عن شعبة لم يتابع عليه[1]، وإسناد روايته إليه فيه نظر، فإن الراوي عنه: موسى بن محمد بن كثير، مجهول، قال فيه الذهبي: «حدث عنه الطبراني بخبر منكر...»، وقال في موضع آخر: «والخبر منكر، وشيخ الطبراني لا أعرفه»[2].

وإن صح عن الجدي، فتفرده عن شعبة برواية عمرو بن مرة، مع أن هؤلاء الجمع من الحفاظ، وفيهم غندر، أضبط الناس لحديث شعبة، وفيهم حفاظ كيحيى القطان، وابن المبارك، ويزيد بن زريع، وغيرهم، رووه عن شعبة، عن قتادة فحسب، فتفرد الجدي عنهم بذكر عمرو بن مرة، محل نكارة. ولعل هذا ما يشير إليه الطبراني بحكمه بالتفرد، ولعله كذلك ما أشار إليه الحافظ ابن المظفر بإخراجه هذا الحديث في جزئه الذي يخرّج فيه غرائب حديث شعبة.

فالمحفوظ عن شعبة رواية الجماعة فحسب.

ثانيًا: الخلاف عن قتادة:

تلخص أن الصحيح من حديث أبان، وسعيد بن أبي عروبة، وشعبة، عن قتادة، هو روايتهم عنه، عن سعيد بن المسيب، عن عامر أخي أم سلمة، عن أم سلمة، وهذا موافق لما رواه اثنان آخران من أصحاب قتادة، عنه، هما: همام بن يحيى، وهشام الدستوائي.

---

(١) تقريب التهذيب (٤١٦٣)، تهذيب التهذيب (٦٠٧/٢).

(٢) ميزان الاعتدال (٢٢١/٤)، تاريخ الإسلام (٨٨١/٤)، والموضع الثاني أحال إليه الذهبي في الموضع الأول، ولم يقف عليه ابن حجر كما ذكر في لسان الميزان (٢١٩/٨)، لاشتباه الراوي عليه.

وتبين أن إسقاط من أسقط أم سلمة هو تقصير منه، أو هو راجع إلى اختلاط الراوي، كما في رواية غندر، عن سعيد بن أبي عروبة.

وبهذا تلتئم الأوجه عن قتادة، وينتفي الخلاف.

وقد سبق أن الرواية عن أبان بإسقاط أم سلمة هي التي وقعت للمصنف، فلذلك عقد الخلاف عن قتادة، فساق تلك الرواية، ثم قال: «وكذا قال: عامر، عن النبي ﷺ، وزاد شعبةُ في إسناده: أم سلمة»، ثم أسند رواية شعبة.

فأشار ابن أبي خيثمة إلى أن شعبة -مع حفظه وجلالته- يزيد أم سلمة في الإسناد، والزيادة من مثله مقبولة، واستغرب إسقاطها في رواية أبان، وهذا ترجيحٌ لذكر أم سلمة في الحديث، وهو ما تبين أنه المحفوظ عن أبان نفسه، فضلًا عن قتادة.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجَّح أن قتادة يرويه عن سعيد بن المسيب، عن عامر أخي أم سلمة، عن أم سلمة -رضي الله عنها-.

وقتادة حافظ معروف، وكفانا شعبةُ بروايته هذا الحديثَ عنه تفقُّدَ سماعِهِ إياه من سعيد بن المسيب.

وسعيد إمام معروف أيضًا، وقد صرَّح بسماعه من عامر في رواية أبان بن يزيد، عن قتادة، التي أخرجها ابن أبي خيثمة، بل إن مسلمًا قد ذكر أن سعيد بن المسيب تفرد بالرواية عن عامر[(١)].

وعامرٌ «ذكره البخاري، وخليفة، ويعقوب بن سفيان[(٢)]، وابن أبي حاتم، وابن أبي خيثمة، وابن حبان، في التابعين. وذكره ابن منده في الصحابة، فعاب ذلك عليه أبو نعيم، ولا عيب عليه، لأن أباه قتل في الجاهلية، ولم يبقَ بعد الفتح قرشي إلا أسلم، وشهد حجة الوداع»[(٣)]، و«مقتضى ذلك أن يكون عُمره عند موت النبي ﷺ بضع عشرة سنة»[(٤)].

---

(١) المنفردات والوحدان (ص٩٤).

(٢) ومسلم في المصدر السابق، حيث قال: «تسمية من تفرد عنه سعيد بن المسيب بالرواية **ممن دون الصحابة**»، فذكر عامرًا.

(٣) الإصابة (٣/٤٦٧).

(٤) تهذيب التهذيب (٢/٢٦٢).

وهذا الضرب أرفع من المخضرمين، لكونهم من صغار الصحابة، الذين لهم إدراك دون رواية، والظاهر إلحاقهم بالصحابة من جهة قبول الرواية عدالةً وضبطًا.

وتأيدت رواية عامر بورود متابعات له عن أم سلمة -رضي الله عنها-، بهذا الحديث، منها ما خُرِّج في الصحيحين(١).

وقد صرَّح عامر بسماع أم سلمة في رواية ابن المبارك، عن شعبة، عن قتادة.

فالحديث بهذا الإسناد صحيح.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

عرض ابن أبي خيثمة رواية أبان، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عامر -أخي أم سلمة-، عن النبي ﷺ، مرسلًا، واستغربها، ثم ذكر زيادة شعبة، عن قتادة، في هذا الإسناد: أمَّ سلمة، ويظهر أنه يشير إلى تصحيحها.

ونصُّه على كونها زيادة، مع كونها من ثقة حافظ كشعبة، واستغرابه رواية أبان، تدل على أنه يعتمد في ذلك على أن الزيادة من الحافظ مقبولة.

وتأيد هذا: بأن النقص في الإسناد نوع من التقصير، والزيادة إتمام وضبط.

وقد اتضح أن أبان نفسَه الذي أورد ابن أبي خيثمة روايته مرسلةً، قد جاء عنه، عن قتادة، من وجه قوي، وصلُ الحديث، وذِكرُ أم سلمة فيه.

---

(١) انظر: صحيح البخاري (١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٣٢)، صحيح مسلم (١١٠٩)، وانظر: تحفة الأشراف (١٣/١٠، ١٧، ١٨، ٢٢، ٣٣، ٣٤، ٤٢، ٤٣)، إتحاف المهرة (١٨/١١٥، ١٤٠، ١٥٨، ١٦٨، ١٧٤).

الحديث السادس والأربعون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (٢/٧٦٥-٧٦٦):

٣٣٠٤/ب- نا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن محمد بن زياد، قال: سمعت أبا هريرة يقول: «أعجب ربنا من قوم يقادون إلى الجنة في السلاسل».

أوقف الحديثَ حمادُ بنُ سلمة. ورفعه الربيع بن مسلم:

٣٣٠٥- حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا الربيع بن مسلم، قال: حدثنا محمد بن زياد[1]، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «عجب ربنا من رجال يقادون إلى الجنة في السلاسل».

❑ التخريج:

الوجه الأول: محمد بن زياد، عن أبي هريرة، موقوفًا:

* أخرجه أبو العباس الأصم في الثالث من حديثه (٣٠٨/ضمن مجموع مصنفاته) من طريق عبدالله بن شوذب، عن **محمد بن زياد**، به، بنحوه.

الوجه الثاني: محمد بن زياد، عن أبي هريرة، مرفوعًا:

* أخرجه ابن حبان (١٣٤)، وابن الغطريف في جزئه (٥٨) -ومن طريقه أبو بكر الأنصاري في مشيخته (٦٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٧/٢٩٧)، وأبو طاهر السِّلفي في المشيخة البغدادية (٢٤٣)-، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦/١١٣)، من طريق عبدالرحمن بن بكر بن الربيع بن مسلم، عن جده **الربيع بن مسلم**، به، بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٢٥٠)، وأحمد (٩٨٨٩) -ومن طريقه قوام السنة في الحجة في بيان المحجة (٢٧١)-، والبخاري (٣٠١٠)، وعثمان الدارمي في نقضه على المريسي (٢/٨٨٠)، والبغوي في الجعديات (١١٤٠)، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٢/٣٧٦)، وابن بطة في الإبانة (٣/١٣٢/الرد على الجهمية)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٩٩٤)، من طريق شعبة،

---

(١) وقع في المطبوع، والمخطوط (ق٢٨٥): «حماد بن زيد»، وهو تحريف شديد، فمحمد بن زياد مدار الحديث، وعنه الاختلاف، كما هو ظاهرٌ من السياق، وقد جاء عن الربيع بن مسلم، عن محمد بن زياد، في عدة مصادر، كما سيأتي تخريجه.

وأحمد (٨٠١٣)، والبزار (٩٥٨٥)، من طريق عبدالرحمن بن مهدي، وأحمد (٨٠١٣، ٩٢٧١) عن عفان، وأحمد (٩٧٨٣) عن وكيع، وأبو داود (٢٦٧٧)، والخلعي في الخلعيات (١٨٢) من طريق هلال بن العلاء، كلاهما (أبو داود، وهلال) عن موسى بن إسماعيل أبي سلمة التبوذكي، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٢/٣٧٦) من طريق أبي داود الطيالسي، والذهبي في معجم الشيوخ (١/١١٦) من طريق كامل بن طلحة، ستتهم (ابن مهدي، وعفان، ووكيع، وأبو سلمة التبوذكي، والطيالسي، وكامل بن طلحة) عن حماد بن سلمة،

وابن الأعرابي في معجمه (١١٩٠، ١٣٦٨)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/٣٢٩)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/٣٥)، من طريق الحسين بن واقد،

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/٢٤) من طريق عبدالله بن لهيعة،

وعلقه أبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/٣٢٩) من طريق عبدالله بن كيسان،

خمستهم (شعبة، وحماد، والحسين بن واقد، وابن لهيعة، وابن كيسان) عن **محمد بن زياد**، به، بنحوه.

❏ دراسة الأسانيد:

روى الحديث محمد بن زياد، واختُلف عنه:

الوجه الأول: محمد بن زياد، عن أبي هريرة، موقوفًا:

ورواه عنه: حماد بن سلمة -من رواية أبي سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي (في قول ابن أبي خيثمة، عنه)، عنه-، وعبدالله بن شوذب.

الوجه الثاني: محمد بن زياد، عن أبي هريرة، مرفوعًا:

ورواه عنه: الربيع بن مسلم، وشعبة، وحماد بن سلمة -من رواية ابن مهدي، وعفان، ووكيع، وأبي سلمة التبوذكي (في قول أبي داود السجستاني، وهلال بن العلاء، عنه)، وأبي داود الطيالسي، وكامل بن طلحة، عنه-، والحسين بن واقد، وعبدالله بن لهيعة، وعبدالله بن كيسان.

ومنه يتبين أنه قد اختُلف عن أبي سلمة التبوذكي، في روايته عن حماد بن سلمة:

* فرواه ابن أبي خيثمة، عن أبي سلمة، عن حماد، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، موقوفًا.

* ورواه أبو داود في سننه، وهلال بن العلاء، عن أبي سلمة، عن حماد، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

وقد عقد المؤلف الاختلاف عن محمد بن زياد بناء على هذه الرواية التي وقعت له عن موسى، مع أن اثنين من الرواة، أحدهما أبو داود السجستاني الإمام صاحب السنن، والآخر هلال بن العلاء، وهو صدوق[1]، كلاهما رواه عن أبي سلمة، به، مرفوعًا، ومع أن جماعة من الحفاظ يروونه عن حماد بن سلمة، مرفوعًا كذلك، وهم عبدالرحمن بن مهدي، وعفان، ووكيع، وأبو داود الطيالسي، وكامل بن طلحة.

بل إن في رواية أبي داود الطيالسي، حيث قرن شعبة بحماد بن سلمة، تنبيهًا خاصًّا على صيغة كل منهما، ولفظه، حيث قال: «حدثنا حماد، وشعبة، عن محمد بن زياد، فأما حماد، فقال: حدثنا محمد، عن أبي هريرة، قال: سمعت أبا القاسم ﷺ يقول: «عجب ربنا من رجال يقادون إلى الجنة في السلاسل»، فأما شعبة، فحدثنا عن محمد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «عجب ربنا من قوم يقادون في السلاسل حتى يدخلوا الجنة»».

والظاهر أن أبا سلمة التبوذكي قصَّر به حين سمعه ابنُ أبي خيثمة منه، فإن ابن أبي خيثمة سمعه منه عن شيخين، على الوجهين، وفرّق بين الروايتين. وربما كان حمادٌ نفسُه يقصِّر به أحيانًا، لأنه قد جاء عن محمد بن زياد موقوفًا -كما سيأتي-.

فالرفع محفوظ عن أبي سلمة التبوذكي، وهو المحفوظ عن حماد بن سلمة.

ولم يتبين لي من كلام ابن أبي خيثمة ميلٌ إلى ترجيح أيٍّ من الجهتين.

ثم اختُلف عن محمد بن زياد:

* فرواه الربيع بن مسلم، وشعبة، وحماد بن سلمة، والحسين بن واقد، وعبدالله بن لهيعة، وعبدالله بن كيسان، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

* ورواه عبدالله بن شوذب، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، موقوفًا.

وابن شوذب من الثقات[2]، إلا أنه قصَّر في وقف هذا الحديث، وقد حفظ الرفعَ عن محمد بن زياد جماعة، منهم حمادُ بنُ سلمة، وهو أروى الناس عن محمد بن زياد، وأحسنهم

---

(١) تقريب التهذيب (٧٣٤٦). وفي إسناد روايته: أبو الفضل العباس بن محمد بن نصر الرافقي، وقد تكلموا فيه كما قال يحيى الطحان، إلا أنه لم ينفرد بشيء هنا، بل هو متابع على ما روى. انظر: لسان الميزان (٤/٤١٤).

(٢) اقتصر الحافظ في تقريب التهذيب (٣٣٨٧) على وصفه بقوله: «صدوق عابد» في وصفه، وظاهر حاله أنه ثقة، فقد وثقه الثوري، وأحمد، وابن معين، والعجلي، وابن نمير، وابن عمار، والنسائي، وقال فيه أبو حاتم: «لا بأس به»، ولم أجد من تكلم فيه، إلا أن ابن حزم جهل حاله. انظر: تهذيب التهذيب (٢/٣٥٤).

حديثًا عنه، كما قال أحمد بن حنبل[١]، ومنهم الحافظ الإمام: شعبة بن الحجاج، وتابعهما الربيع بن مسلم، وهو ثقة[٢]، والحسين بن واقد، وهو ثقة له أوهام[٣]، وعبدالله بن لهيعة، وهو ضعيف -كما مرَّ في الحديث الثاني والعشرين[٤]-، وعبدالله بن كيسان، وهو صدوق يخطئ كثيرًا[٥]، إلا أن روايته معلقة، وفي إسنادها أبو الحسن أحمد بن محمد بن السكن البغدادي، وفيه ضعف[٦].

واجتماع هؤلاء، وفيهم الحافظ فمن دونه، على روايته عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، مرفوعًا، دليل قوي على أنه محفوظ عنه، وأن عبدالله بن شوذب قد قصَّر به.

وابن شوذب سكن البصرة، وروى عن مشيختها، ولأهل البصرة عادةٌ في وقف الحديث والتقصير به[٧]، على أن محمد بن زياد نفسُه بصري، فقد يكون التقصير في الحديث محفوظًا عنه، مع حفظ الرفع عنه كذلك.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن محمد بن زياد يرويه عن أبي هريرة، مرفوعًا.

ومحمد بن زياد هو الجمحي، وهو ثقة ثبت[٨]، وقد أُخرج له في الصحيحين وغيرهما أحاديث كثيرة عن أبي هريرة -رضي الله عنه-[٩].

فالإسناد صحيح، وهو في صحيح البخاري كما سلف في التخريج.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

عرض ابن أبي خيثمة خلافًا في رفع الحديث ووقفه، ولم يبدُ لي ما يوضِّح ميله إلى ترجيح أحد الجانبين.

---

(١) تهذيب التهذيب (٥٦٤/٣).

(٢) تقريب التهذيب (١٩٠١).

(٣) تقريب التهذيب (١٣٥٨).

(٤) (ص٣٦٧).

(٥) تقريب التهذيب (٣٥٥٨).

(٦) لسان الميزان (٦٠٧/١).

(٧) انظر: الثقات الذين تعمدوا وقف المرفوع، أ.د. علي الصياح (ص٣٨).

(٨) تقريب التهذيب (٥٨٨٨).

(٩) تحفة الأشراف (٣٢٠/١٠-٣٢٨)، إتحاف المهرة (٤٩٦/١٥-٥١٣).

وقد تبين أن ابنَ أبي خيثمة خولف في روايته عن شيخه، فجاءت مرفوعة، فضلًا عن مجي عامة الروايات عن المدار مرفوعة، إلا رواية واحدة قصَّر فيها راويها -فيما يظهر-، فالراجح صحة الحديث مرفوعًا.

وصحة الرفع هي ترجيح البخاري، حيث أخرج الحديث في صحيحه مرفوعًا.

الحديث السابع والأربعون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (٢/٨٠٤-٨٠٥):

(٣٤٨٤) وأم عمرو بن سليم:

٣٤٨٥- حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا ليث بن سعد، عن ابن الهاد، عن عبدالله بن أبي سلمة، عن عمرو بن سليم، عن أمه، أنها قالت: بينما نحن بمنى، إذا علي بن أبي طالب على جمل وهو يقول: إن رسول الله ﷺ يقول: «هذه أيام طعام وشراب، فلا يصومَنَّ أحد»، فاتبع الناس.

٣٤٨٦- نا مصعب، قال: حدثني عبدالعزيز بن محمد، عن يزيد بن الهاد، عن عبدالله بن أبي سلمة، عن عمرو بن سليم، عن أمه، [قالت:] بينما نحن بمنى، إذا علي بن أبي طالب على جمل يقول: إن رسول الله ﷺ يقول:...، ثم ذكر نحوه.

(٣٤٨٧) وأم مسعود بن الحكم:

٣٤٨٨- حدثنا أبي، قال: نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، قال: حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، قال: حدثني عبدالله بن أبي سلمة، عن مسعود بن الحكم الأنصاري ثم الزُّرَقي، عن أمه، أنها حدثته، قالت: لكأني أنظر إلى علي بن أبي طالب وهو على بغلة رسول الله ﷺ حين وقف على شعب الأنصار في حجة الوداع، وهو يقول: يا أيها الناس، إن رسول الله ﷺ يقول: «إنها ليست بأيام صيام، إنما هي أيام أكل وشرب...»، وذكر [نحوه].

كذا قال ابن إسحاق، عن عبدالله بن أبي سلمة: عن مسعود بن الحكم، عن أمه.

خالف رواية يزيد بن الهاد: قال يزيد، عن عبدالله بن أبي سلمة: عن عمرو بن سليم، عن أمه.

وعمرو بن سليم أيضًا زُرَقي.

٣٤٨٩- نا أبي، قال: نا زيد بن حباب، قال: حدثنا موسى بن عبيدة الربذي،

قال: حدثني منذر بن أبي الجهم الأسلمي، عن عمر[١] بن خلدة الأنصاري، عن أمه، عن علي بن أبي طالب، أن النبي ﷺ بعثه، فنادى أيام منى: «إنها أيام أكل وشرب».

كذا قال: عن عمر بن خلدة، عن أمه، خالف روايةَ ابن إسحاق، ويزيد بن الهاد[٢].

❑ التخريج:

أولًا: رواية عبدالله بن أبي سلمة:

الوجه الأول: عبدالله بن أبي سلمة، عن عمرو بن سليم، عن أمه:

* أخرجه أحمد (٨٢٤)،

والنسائي في الكبرى (٢٩٠٢)،

كلاهما (أحمد، والنسائي) عن **قتيبة بن سعيد**، به، بمثله.

* وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار (٣٧/مسند علي) من طريق عبدالله بن عبدالحكم، وشعيب بن الليث،

كلاهما (عبدالله بن عبدالحكم، وشعيب) عن **ليث بن سعد**، به، بنحوه.

* وأخرجه الشافعي في السنن المأثورة (٣٤٧) -ومن طريقه ابن الشجري في أماليه (٨٨/٢، ١٠٦)-،

والفاكهي في أخبار مكة (٢٥٦١) عن أبي مروان محمد بن عثمان العثماني،

ويعقوب بن حميد،

ومحمد بن أبي عمر،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٩٩٦) من طريق محمد بن عباد بن موسى،

والطيوري في الطيوريات (٦٤٠) من طريق ضرار بن صرد،

وعلقه الدارقطني في العلل (١٣١/٤) عن زيد بن أخزم، عن إبراهيم بن أبي الوزير،

---

(١) وقع في المطبوع، والمخطوط (ق٢٩٨): عمرو، ونبَّه المحقق إلى أن صوابه كما أثبتُّ، وقد جاء على الصواب في تعقيب المصنف بعد سطر.

(٢) عمر بن خلدة الأنصاري يمكن عدُّه قولًا في عمرو بن سليم الزرقي نفسه، فإنه: عمرو بن سليم بن خلدة الأنصاري الزرقي، فهذا اختلافٌ في تسمية الراوي، ونسبةٌ له إلى جدِّه، وهو غير داخل في البحث -كما في حدوده (ص٧)-، لكن لهذه الرواية غرضًا يأتي في دراسة الخلاف في الرواية السابقة.

سبعتهم (الشافعي، وأبو مروان العثماني، ويعقوب بن حميد، وابن أبي عمر، ومحمد بن عباد، وضرار، وابن أبي الوزير) عن **عبدالعزيز بن محمد** -وهو الدراوردي-، به، تامًّا.

إلا أن ضرارًا قال: عن عمرو بن سليم، عن أبيه.

وجعله ابن أبي الوزير، عن الدراوردي، عن ابن الهاد، عن عمرو بن سليم، عن أمه، فأسقط عبدالله بن أبي سلمة.

* وأخرجه أحمد (٥٦٧) من طريق سعيد بن سلمة بن أبي الحسام،

وأحمد (٨٢١) -ومن طريقه الضياء في المختارة (٢/٤١٧)- من طريق المفضل بن فضالة،

والطبري في تهذيب الآثار (٣٨/مسند علي) من طريق حيوة بن شريح،

وعلقه الدارقطني في العلل (٤/١٣٠) عن ابن أبي حازم،

أربعتهم (ابن أبي الحسام، والمفضل، وحيوة، وابن أبي حازم) عن **يزيد بن عبدالله بن الهاد**، به، تامًّا.

إلا أن ابن أبي الحسام جعله عن ابن الهاد، عن عمرو بن سليم، فأسقط عبدالله بن أبي سلمة.

الوجه الثاني: عبدالله بن أبي سلمة، عن مسعود بن الحكم، عن أمه:

* أخرجه أحمد (٧٠٨)،

والنسائي في الكبرى (٢٩٠٠) عن عبيدالله بن سعد بن إبراهيم بن سعد،

كلاهما (أحمد، وعبيدالله) عن **يعقوب بن إبراهيم بن سعد**، به، بنحوه.

* وأخرجه ابن سعد (٢/١٨٧)، والطبري في تفسيره (٣/٥٥٥)، وتهذيب الآثار (٣٩٧/مسند علي)، والبغوي في معجم الصحابة (٣٢٧٢)، من طريق إسماعيل بن علية،

وابن أبي شيبة (١٥٤٩٣) -ومن طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٤٤٦)، وأبو يعلى (٤٦١)، والبغوي في معجم الصحابة (٣٢٧٠/المبرة)-، وابن خزيمة (٢١٤٧)، والحاكم (١/٤٣٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٨٠٥٦)، من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى،

والنسائي في الكبرى (٢٨٩٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٢٤٦)، وأحكام القرآن (٨٧٦)، من طريق أحمد بن خالد الوهبي،

والنسائي في الكبرى (٢٩٠١) من طريق عبدة بن سليمان،

والبغوي في معجم الصحابة (٣٢٧١/المبرة) من طريق يحيى بن سعيد الأموي،

وعلقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (عقب ٨٠٥٦) عن سلمة، وهو ابن الفضل الأبرش،

ستتهم (ابن علية، وعبدالأعلى، والوهبي، وعبدة، ويحيى بن سعيد الأموي، وسلمة) عن **محمد بن إسحاق،** به، بنحوه.

إلا أن ابن علية، وعبدالأعلى، والوهبي، ويحيى بن سعيد الأموي، جعلوه عن ابن إسحاق، عن حكيم بن حكيم، عن مسعود بن الحكم، عن أمه، فأبدلوا حكيم بن حكيم، بعبدالله بن أبي سلمة.

وقال عبدة بن سليمان في روايته عن ابن إسحاق: حدثني من سمع عبد الله بن أبي سلمة، ولا أراني إلا سمعته منه يحدث عن مسعود بن الحكم، عن أمه.

ثانيًا: رواية منذر بن أبي الجهم، عن عمر بن خلدة الأنصاري، عن أمه:

* أخرجه عبد بن حميد (١٥٦٣)،

ووكيع في أخبار القضاة (١٣١/١) عن العباس بن محمد الدوري[1]،

(عبد بن حميد، والدوري) عن **زيد بن حباب،** به، بنحوه.

وقال عبد بن حميد، والدوري: عن عمر بن خلدة، عن أمه، أن رسول الله ﷺ بعث عليًّا...

* وأخرجه مسدد في مسنده -كما في المطالب العالية (١/١٠٩٨)-، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٩٩٧)، والخطيب في تلخيص المتشابه (١٠٢/١)، من طريق عبدالله بن داود الخريبي،

وابن أبي شيبة في مصنفه (١٥٥٠٠)، ومسنده -كما في المطالب العالية (٣/١٠٩٨)، وعنه ابن أبي عاصم (٣٣٧٦)، وأبو يعلى كما في المطالب العالية (٥/١٠٩٨)-، وإسحاق بن راهويه (٢٤١٩)، عن وكيع،

وأحمد بن منيع في مسنده -كما في المطالب العالية (٢/١٠٩٨)-، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٤٥/٢)، وأحكام القرآن (٨٧٥) من طريق روح بن عبادة،

---

(١) وقع في المطبوعة: «عمر بن خلدة الأنصاري، عن أبيه»، وهو تحريف عن «أمه» فيما يظهر، فإن هذا الوجه لم يأت بهذه الصفة إلا في هذا الموضع، وتحقيق الكتاب ليس بالمتقن.

وعلقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (عقب ٧٩٩٧) عن ابن أبي زائدة،

أربعتهم (الخريبي، ووكيع، وروح، وابن أبي زائدة) عن **موسى بن عبيدة**، به، بنحوه.

إلا أنه وقع عند الخطيب في رواية الخريبي: عن محمد بن عبيدة، عن منذر.

وقال ابن أبي زائدة فيه: عمرو بن خلدة.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث عبدالله بن أبي سلمة، واختُلف عنه:

الوجه الأول: عبدالله بن أبي سلمة، عن عمرو بن سليم، عن أمه:

ورواه عنه: يزيد بن عبدالله بن الهاد -من رواية ليث بن سعد، وعبدالعزيز بن محمد الدراوردي (في قول مصعب بن عبدالله الزبيري، والشافعي، وأبي مروان محمد بن عثمان العثماني، ويعقوب بن حميد، ومحمد بن أبي عمر، ومحمد بن عباد بن موسى، عنه)، والمفضل بن فضالة، وحيوة بن شريح، وعبدالعزيز بن أبي حازم-.

الوجه الثاني: عبدالله بن أبي سلمة، عن عمرو بن سليم، عن أمه:

ورواه عنه: يزيد بن عبدالله بن الهاد -من رواية عبدالعزيز الدراوردي (في قول ضرار بن صرد، عنه)، عنه-.

الوجه الثالث: عبدالله بن أبي سلمة، عن مسعود بن الحكم، عن أمه:

ورواه عنه: محمد بن إسحاق -من رواية إبراهيم بن سعد، وعبدة بن سليمان، وسلمة بن الفضل الأبرش، عنه-.

وبهذا يتبين أنه قد اختُلف عمَّن دون عبدالله بن أبي سلمة.

أولًا: الخلاف عمَّن دون عبدالله بن أبي سلمة:

١- عبدالعزيز بن محمد الدراوردي:

اختُلف عنه:

* فرواه مصعب بن عبدالله الزبيري، والشافعي، وأبو مروان العثماني، ويعقوب بن حميد، ومحمد بن أبي عمر، محمد بن عباد بن موسى، عن الدراوردي، عن يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن عبدالله بن أبي سلمة، عن عمرو بن سليم، عن أمه.

* ورواه إبراهيم بن أبي الوزير، عن الدراوردي، عن ابن الهاد، عن عمرو بن سليم، عن أمه، بإسقاط عبدالله بن أبي سلمة.

* ورواه ضرار بن صرد، عن الدراوردي، عن ابن الهاد، عن عبدالله بن أبي سلمة، عن عمرو بن سليم، عن أبيه.

فأما رواية ابن أبي الوزير، فهو صدوق[1]، ويظهر أنه قصَّر به، أو لم يحفظ، فأسقط ابن أبي سلمة، وكأن الدارقطني يشير إلى ذلك في قوله: «وقد قيل مثل هذا -يعني: إسقاط عبدالله بن أبي سلمة- عن الدراوردي»، ثم ذكر هذه الرواية[2].

وأما رواية ضرار بن صرد، فإنه خالف الجماعة، وفيهم حفاظ، كالإمام الشافعي، فأبدال والد عمرو بن سليم بأمه، وضرار ضعيف جدًّا -كما مرَّ ترجيحه في الحديث الخامس عشر[3]-، ولا عبرة بمخالفته.

فالمحفوظ عن الدراوردي رواية الجماعة.

٢- يزيد بن عبدالله بن الهاد:

اختُلف عنه:

* فرواه الليث بن سعد، وعبدالعزيز الدراوردي، والمفضل بن فضالة، وحيوة بن شريح، وابن أبي حازم، عنه، عن عبدالله بن أبي سلمة، عن عمرو بن سليم، عن أمه.

* ورواه سعيد بن أبي الحسام، عن ابن الهاد، عن عمرو بن سليم، عن أمه، بإسقاط عبدالله بن أبي سلمة.

وابن أبي الحسام صدوق صحيح الكتاب، يخطئ من حفظه[4]، ولعل هذا مما أخطأ فيه، أو قصَّر، لاتفاق أربعة الرواة، وفيهم حافظان ثبتان: ليث بن سعد، وحيوة بن شريح[5]، على إثبات عبدالله بن أبي سلمة في رواية ابن الهاد.

---

(١) تقريب التهذيب (٢٢٢).

(٢) العلل (٤/١٣١).

(٣) (ص٢٧٠).

(٤) تقريب التهذيب (٢٣٢٦).

(٥) انظر فيهما على التوالي: تقريب التهذيب (٥٦٨٤، ١٦٠٠).

٣- محمد بن إسحاق:

اختُلف عنه:

* فرواه إبراهيم بن سعد، وعبدة بن سليمان، وسلمة بن الفضل الأبرش، عن ابن إسحاق، عن عبدالله بن أبي سلمة، عن مسعود بن الحكم، عن أمه.

* ورواه إسماعيل بن علية، وعبدالأعلى بن عبدالأعلى، وأحمد بن خالد الوهبي، ويحيى بن سعيد الأموي، عن ابن إسحاق، عن حكيم بن حكيم، عن مسعود بن الحكم، عن أمه، فأبدلوا حكيم بن حكيم بعبدالله بن أبي سلمة.

ورواة الوجه الأول مختصون بابن إسحاق، فإبراهيم بن سعد ثقة حجة[١]، وقد كان عنده عن ابن إسحاق نحو من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام سوى المغازي، كما قال إبراهيم بن حمزة[٢]، وقال أحمد بن حنبل: «إبراهيم بن سعد من أحسن الناس حديثًا عن محمد بن إسحاق»، وقال: «إبراهيم بن سعد صحيح الحديث عن ابن إسحاق»[٣]، وقال: «كان ابن إسحاق يدلس، إلا أن كتاب إبراهيم بن سعد إذا كان سماع، قال: حدثني، وإذا لم يكن، قال: قال»[٤].

وعبدة بن سليمان ثقة ثبت[٥]، وقد قدَّمه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان على يونس بن بكير، وسلمة بن الفضل، في ابن إسحاق خاصة[٦].

وسلمة بن الفضل مع كونه صدوقًا كثير الخطأ[٧]، إلا أن جريرًا قال: «ليس من لدن بغداد إلى أن تبلغ خراسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة بن الفضل»، وقال ابن سعد: «وهو صاحب مغازي محمد بن إسحاق، روى عنه المبتدأ، والمغازي»[٨].

---

(١) تقريب التهذيب (١٧٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٦٦/١).

(٣) مسائل ابن هانئ (٢٢٥/٢)، سؤالات أبي داود (ص٢٢٤).

(٤) تهذيب التهذيب (٥٠٦/٣).

(٥) تقريب التهذيب (٤٢٦٩).

(٦) تهذيب التهذيب (٦٤٢/٢).

(٧) تقريب التهذيب (٢٥٠٥).

(٨) تهذيب التهذيب (٧٦/٢).

وأما رواة الوجه الثاني، فابن علية ثقة حافظ[١]، وعبدالأعلى ثقة[٢]، والوهبي، والأموي، صدوقان[٣]، ولم أجد في ترجمة أي منهم اختصاصًا له بابن إسحاق، لكنَّ اجتماعهم، مع ثقة ابن علية، وعبدالأعلى، يدل على أن روايتهم محفوظة عن ابن إسحاق.

ولم أجد للحديث رواية من طريق أخرى عن حكيم بن حكيم، تقوِّي أن لروايته عنه أصلًا، بخلاف عبدالله بن أبي سلمة، فقد رواه عنه أيضًا: ابن الهاد، وإن خالف في باقي إسناده.

فيحتمل أن ابن إسحاق وهم فيه لما حدَّث به عن حكيم بن حكيم، وضبطه حين حدث به أصحابَه المختصين به، فرواه عن عبدالله بن أبي سلمة.

وقد عبَّر ابن حجر عن هذا الاختلاف بقوله: «ولابن إسحاق فيه سند آخر»[٤]، فهذا احتمال آخر، وهو أن يكون ابن إسحاق حفظ الإسنادين عن الشيخين.

ومحمد بن إسحاق معروف بسعة الرواية، وكثرة العلم، ووفرة الشيوخ، فهذا يقوي أنه حفظ الإسنادين عن عبدالله بن أبي سلمة، وحكيم بن حكيم، معًا.

ولهذا أورد الدارقطني الوجهين عن ابن إسحاق، وأوجهًا أخرى، وقال: «وأسانيدها كلها محفوظة»[٥].

إلا أن ابن إسحاق معروف بالتدليس[٦]، ولم أجده صرَّح بسماعه من حكيم بن حكيم، فعادت روايته عنه مدخولة من هذه الجهة.

وأما روايته عن عبدالله بن أبي سلمة، فقد سبق في كلام أحمد أن إبراهيم بن سعد من أضبط الناس لألفاظ ابن إسحاق، وقد رواه عنه، عن عبدالله بن أبي سلمة، مصرحًا بسماعه منه، كما عند ابن أبي خيثمة في كلامه محل الدراسة، لكن عبدة بن سليمان رواه عن ابن إسحاق، بلفظ: «حدثني من سمع عبدالله بن أبي سلمة، ولا أراني إلا سمعته منه يحدث...».

---

(١) تقريب التهذيب (٤١٦).

(٢) تقريب التهذيب (٣٧٣٤).

(٣) انظر فيهما على التوالي: تقريب التهذيب (٣٠، ٧٥٥٤).

(٤) أطراف المسند (٤/٥١٤).

(٥) العلل (٤/١٣١).

(٦) تقريب التهذيب (٥٧٢٥).

ورواية إبراهيم بن سعد هي القديمة، وأما رواية عبدة، فمتأخرة، قال ابن سعد: «خرج من المدينة قديمًا، فلم يرو عنه أحد منهم غير إبراهيم بن سعد»[١].

والذي يظهر أن ابن إسحاق سمعه من رجل، عن عبدالله بن أبي سلمة، ومن عبدالله بن أبي سلمة أيضًا، فصرَّح بسماعه لإبراهيم بن سعد، ووقع هذا في كتابه عنه، ولعله شك فيه فيما بعد، لكونه سمعه من رجل، عن ابن أبي سلمة، وإن غلب على ظنه سماعه منه.

فالمرجح أنه سمعه منه، كما في كتاب إبراهيم بن سعد، عنه.

ثانيًا: الخلاف عن عبدالله بن أبي سلمة:

تلخص أنه اختُلف عنه:

* فرواه يزيد بن عبدالله بن الهاد، عنه، عن عمرو بن سليم، عن أمه.

* ورواه محمد بن إسحاق، عن ابن أبي سلمة، عن مسعود بن الحكم، عن أمه.

وقد ساق ابن أبي خيثمة اختلافهما، بادئًا برواية ابن الهاد من طريقين عنه، ثم ترجم لأم مسعود بن الحكم، وأخرج رواية ابن إسحاق، وقال عقبها: «كذا قال ابن إسحاق، عن عبدالله بن أبي سلمة: عن مسعود بن الحكم، عن أمه، خالف روايةَ يزيد بن الهاد: قال يزيدُ، عن عبدالله بن أبي سلمة: عن عمرو بن سليم، عن أمه».

والذي يبدو من كلام ابن أبي خيثمة أنه يستغرب رواية ابن إسحاق، وأنه يجعل الأصل رواية ابن الهاد، وإنما خالفها ابن إسحاق.

وابن الهاد ثقة[٢]، فهو أقوى من ابن إسحاق، الذي تلخص للحافظ من الكلام الكثير فيه أنه صدوق[٣].

وابن إسحاق اختُلف عنه اختلافًا متقاربًا، ولم يُختلف عن ابن الهاد اختلافًا يُذكر، ومن علامات الإتقان: الثبات وعدم التردد والاختلاف.

وإلى هذا أشار النسائي، فبوَّب: «ذكر الاختلاف على ابن إسحاق في هذا الحديث»، فأخرجه من حديث ابن إسحاق، عن حكيم بن حكيم، ثم من حديثه عن عبدالله بن أبي

---

(١) الطبقات (ص٤٠١/المتمم لتابعي أهل المدينة).

(٢) تقريب التهذيب (٧٧٣٧).

(٣) تقريب التهذيب (٥٧٢٥).

سلمة مصرحًا بسماعه منه، ثم بقوله: «حدثني من سمع عبدالله بن أبي سلمة، ولا أراني إلا سمعته منه»، ثم قال النسائي: «خالفه ابن الهاد»، فأسند رواية ابن الهاد خاتمًا بها الباب، وقد عُلم أن من عادة النسائي ختم الباب بالأصح عنده[1]، وفي هذا من النسائي استنادٌ واضح إلى تردد ابن إسحاق، والاختلاف عنه، في مرجوحية روايته، ورجحان رواية ابن الهاد.

وهذا ما ذهب إليه ابن ناصر الدين الدمشقي من المتأخرين، قال عقب رواية ابن إسحاق: «وعبدالله بن أبي سلمة إنما يرويه عن عمرو بن سليم الزرقي، عن أمه»[2].

وأشار إليه ابن حجر، وإن كان تردَّد فيه، فقال عقب سياق إسنادي ابن إسحاق: «فهذا إن كان ابن إسحاق سَمِعه، فيحتمل أن يكون لعبدالله بن أبي سلمة فيه شيخان، وإلا فيزيد بن عبدالله بن الهاد أوثق، وحديثه أحفظ»[3]، وقد ثبت أن ابن إسحاق سمعه من ابن أبي سلمة -كما سبق-، فكلام ابن حجر متردد بين تصحيح حديثه إن كان سمعه، وترجيح رواية ابن الهاد، لأنه أوثق، ولأن حديثه أحفظ.

ومما قد يُذكر في مرجحات رواية ابن إسحاق: أن الحديث معروف عن مسعود بن الحكم، فقد روي عنه من طرق عديدة، بأسانيد متفقة ومختلفة، قال أبو القاسم البغوي: «وقد روي هذا الحديث من وجوه من غير حديث ابن إسحاق، عن مسعود، عن أمه»[4].

إلا أن في هذا نظرًا من جهتين:

١- أنه لا يلزم من كون الحديث ذي أصل عن مسعود، أن يكون ابن أبي سلمة يرويه عنه، بل تكون روايته له عن غيره، كما في كلام ابن ناصر الدين المنقول آنفًا.

٢- أن للحديث أصلًا -أيضًا- عن عمرو بن سليم، وهو الرواية التي أسندها المصنف بعقب كلامه: رواية منذر بن أبي الجهم، عن عمر بن خلدة الأنصاري، عن أمه، فإن عمر بن خلدة هو عمرو بن سليم بن خلدة، وإنما وقع الخطأ في تسميته هنا: عمر، وهذا وجه المخالفة

---

(١) كما سبق في الحديث الثاني (ص٨٠).

(٢) جامع الآثار (٦/١٦٥). وقد كان ابن ناصر الدين نقل رواية ابن إسحاق من تاريخ ابن أبي خيثمة، فيحتمل أنه استقى هذا الترجيح من كلام ابن أبي خيثمة المنقول آنفًا.

(٣) أطراف المسند (٤/٥١٤).

(٤) معجم الصحابة (٥/٤٢١). وانظر: تهذيب الآثار، للطبري (٣/٢٥٦-٢٧١)، علل ابن أبي حاتم (٦٨١)، معرفة الصحابة، لأبي نعيم (٢/٧٢٤).

التي نص عليها المصنف عقب هذه الرواية بقوله: «كذا قال: عن عمر بن خلدة، عن أمه، خالف روايةَ ابن إسحاق، ويزيد بن الهاد»، وقد قيل في هذا: عمرو بن خلدة -كما مرَّ في تخريجه-.

وفي الرواة: عُمر بن خلدة، آخر، وهو أنصاري زرقي كعمرو بن سليم، إلا أنهم لم يذكروا في ترجمته إلا روايته عن أبي هريرة(١)، فلا يظهر أنه هو صاحب هذا الحديث، خاصة أن الحديث مروي عن عمرو بن سليم من طرق أخرى.

لكن هذا الأصلَ بتسميته عمرو بن خلدة إنما جاء من رواية موسى بن عبيدة، عن منذر بن أبي الجهم -وقيل: ابن الجهم-، عن عمرو بن خلدة، وموسى ضعيف(٢)، ومن الأئمة مَن ضعّفه جدًّا، لكن مجموع كلامهم يدل على أن ضعفه الشديد ومناكيره إنما هي في في حديثه عن عبدالله بن دينار(٣).

وشيخه: المنذر بن جهم، لم يذكره البخاري، فابن أبي حاتم، إلا بروايته عن عمر بن خلدة، ورواية موسى بن عبيدة عنه(٤)، ولعله لذلك لم يذكره ابن حبان في الثقات، لأن موسى مجروح عنده(٥).

وقد روى عنه موسى بن عبيدة حديثًا آخر عن نوفل بن مساحق، عن أم سلمة، في الرحم(٦)، وقد ذكره ابن أبي حاتم نفسُه في الرواة عن نوفل(٧).

إلا أن المنذر يروي عنه أهل السِّيَر(٨)، وأخرج له ابن أبي حاتم وغيره كلامًا في أهل الأهواء من طريق ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عنه(٩).

---

(١) التاريخ الكبير (١٥٢/٦)، الجرح والتعديل (١٠٦/٦)، تهذيب الكمال (٣٢٨/٢١).

(٢) تقريب التهذيب (٦٩٨٩).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (١٨١/٤).

(٤) التاريخ الكبير (٣٥٨/٧)، الجرح والتعديل (٢٤٣/٨).

(٥) المجروحين (٢٣٤/٢).

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٥٩٠٤)، ومسنده -كما في المطالب العالية (٢٥٢٢)، ومن طريقه ابن أبي عاصم في السنة (٥٣٧)، والطبراني (٤٠٤/٢٣)-، عن زيد بن الحباب، عن موسى بن عبيدة، به.

(٧) الجرح والتعديل (٤٨٨/٨).

(٨) انظر: طبقات ابن سعد (١١٧/١، ٤٣٤، ٢٥٨/٣، ٢٤٢/٤، ٣١١، ٣١٧، ٣٢١، ٤٥٤/٥).

(٩) الجرح والتعديل (٣٢/٢)، الكامل (٢٤٦/١)، الكفاية، للخطيب (ص١٢٨). وانظر خبرًا آخر من طريق ابن لهيعة أخرجه ابن أبي الدنيا في ذم الملاهي (١٠٣) -ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٦١١١)-.

وعلى أيٍّ، فحاله مجهولة، والإسناد باقٍ على ضعفه، وإن كان -فيما يظهر- صالحًا لترجيح حديث ابن الهاد، عن ابن أبي سلمة، عن عمرو بن سليم، عن أمه، ولو ترجيحًا يسيرًا.

وعليه، فتكون رواية محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن أبي سلمة، عن مسعود بن الحكم، عن أمه، محل نظر، ولعل ابن إسحاق ذهب وهله إلى حديث مسعود في الباب، لأنه يُروى عنه من أوجه وطرق كما سبق.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن عبدالله بن أبي سلمة يرويه عن عمرو بن سليم، عن أمه.

وعبدالله بن أبي سلمة هو الماجشون، وهو ثقة(١).

ولم أجد له تصريحًا بالسماع من عمرو بن سليم، إلا أن عَمْرًا وهو شيخه توفي قبله بسنتين فقط، وهما مدنيان، فهذا يقرِّب السماع جدًّا، فهو متصل على مذهب من يكتفي بالمعاصرة وإمكان اللقي.

وكذلك الأمر في روايته عن أمه.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

عرض ابن أبي خيثمة اختلافًا عن عبدالله بن سلمة، فأخرج رواية يزيد ابن الهاد، عن عبدالله بن أبي سلمة، عن عمرو بن سليم، عن أمه، ثم أخرج رواية ابن إسحاق، عن عبدالله بن أبي سلمة، عن مسعود بن الحكم، عن أمه.

واستغرب ابن أبي خيثمة رواية ابن إسحاق، وعقَّب عليها بمتابعةٍ لابن الهاد، وقع فيها خطأ في تسمية عمرو بن سليم، وفي إسنادها ضعفٌ وجهالة، ويظهر أنه يقوي بالقدر المشترك فيها حديثَ ابن الهاد.

وتبين أن مما يؤيد رواية ابن الهاد: أنه ثقة، فهو أقوى من ابن إسحاق، وهو صدوق، كما أن ابن إسحاق قد اختُلف عنه اختلافًا متقاربًا.

ووافق ابنَ أبي خيثمة على هذا: النسائي، وابن ناصر الدين الدمشقي، وابن حجر.

---

(١) تقريب التهذيب (٣٣٦٦).

الحديث الثامن والأربعون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (٢/٨٤١-٨٤٢):

(٣٥٧٥) وخولة بنت حكيم السلمية:

٣٥٧٦- حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا وهيب بن خالد، قال: نا محمد بن عجلان، عن يعقوب بن عبدالله بن الأشج، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن مالك، عن خولة بنت حكيم، قالت: سمعت النبي ﷺ يقول: «لو أن أحدًا إذا نزل منزلًا قال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، لم يضره في ذلك المنزل شيء حتى يرتحل».

كذا قال ابن عجلان، عن يعقوب بن الأشج: عن سعيد بن المسيب، عن سعد.

٣٥٧٧- حدثنا سعيد بن سليمان، قال: حدثنا ليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الحارث بن يعقوب، أن يعقوب بن عبدالله بن الأشج حدثه، أنه سمع بسر بن سعيد يقول: سمعت سعد بن أبي وقاص يقول: سمعت خولة بنت حكيم تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من نزل منزلًا فقال: أعوذ بكلمات الله التامات...»، ثم ذكر نحو حديث مسلم بن إبراهيم.

وكذا قال، جعل مكان [سعيد] بن المسيب: بسرَ بنَ سعيد.

٣٥٧٨- نا يحيى بن إسحاق، قال: أخبرني ابن لهيعة، عن جعفر، عن يعقوب بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن سعد بن مالك، عن خولة بنت حكيم، قالت: سمعت رسول الله يقول: «من نزل منزلًا...»، ثم ذكر نحوه.

تابع ابنُ لهيعة الليثَ بنَ سعد على: يعقوب بن الأشج، عن بسر بن سعيد.

❑ التخريج:

الوجه الأول: يعقوب بن عبدالله بن الأشج، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن أبي وقاص، عن خولة بنت حكيم:

* أخرجه الطبراني في الكبير (٢٤/٢٣٨)، والدعاء (٨٣٠)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٥٩٤)، من طريق أبي مسلم إبراهيم بن عبدالله بن مسلم الكشي،

والنقَّاش في مجلس من أماليه (١٨/مخطوط/ضمن ثلاثة مجالس من أماليه) من طريق عبدالله بن محمد بن النعمان،

كلاهما (أبو مسلم، وابن النعمان) عن **مسلم بن إبراهيم**، به، بمثله.

* وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٠٢٢) -وعنه ابن ماجه (٣٥٤٧)-، وأحمد (٢٧٣١٠)، وأحمد بن إبراهيم الدورقي في مسند سعد بن أبي وقاص (١٠٨)، والدارمي (٢٧٢٢)، ومحمد بن عبيدالله الخلال في جزء من حديث عفان (١٧٥/ضمن أحاديث الشيوخ الكبار)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (٨٢٠)، والطبراني (٢٣٨/٢٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٧٩٤)، من طريق عفان بن مسلم[1]،

وإسحاق بن راهويه في مسنده (٢١٤٩) عن المغيرة بن مسلم المخزومي،

والدارمي (٢٧٢٢) عن أحمد بن إسحاق الحضرمي،

والنسائي في الكبرى (١٠٣١٩) -ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد (١٨٥/٢٤)- من طريق حبان بن هلال،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧) من طريق الخصيب بن ناصح،

وعلقه الدارقطني في العلل (٤٣٢/١٥) عن معلى بن أسد،

وإسحاق بن إدريس،

سبعتهم (عفان، والمخزومي، وأحمد بن إسحاق، وحبان، والخصيب، ومعلى، وإسحاق بن إدريس) عن **وهيب بن خالد**، به، بنحوه.

* وأخرجه عبدالرزاق (٩٢٦٠)،

والنسائي في الكبرى (١٠٣٢٠) من طريق سفيان الثوري،

والدارقطني في العلل (٤٣٢/١٥) من طريق يحيى بن سعيد القطان،

وعلقه الدارقطني في العلل (٤٣٢/١٥)، وابن عبدالبر في التمهيد (١٨٦/٢٤)، عن سفيان بن عيينة،

وعلقه الدارقطني في العلل (٤٣٢/١٥) عن حاتم بن إسماعيل،

خمستهم (عبدالرزاق، والثوري، والقطان، وابن عيينة، وحاتم) عن **محمد بن عجلان**، به، بنحوه، إلا أنهم جعلوه عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ، مرسلًا.

---

(١) جاء عند الخرائطي، من رواية عبدالله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي، عن عفان، عن وهيب، قال الخرائطي بعقبه: مرةً أخرى عن عفان، عن عبد الواحد بن زياد، عن محمد بن عجلان»، وهذا لا يبدو أنه خلاف إسنادي، بل خطأ أو سهو من الدورقي، لأنه قد حدَّث به على الصواب بجعله عن وهيب، ولهذا لم أعُدَّ تحديثه المرةَ الأخرى وجهًا عن عفان.

الوجه الثاني: يعقوب بن عبدالله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن سعد بن أبي وقاص، عن خولة بنت حكيم:

* أخرجه أحمد (٢٧١٢٢) عن حجاج بن محمد،

والدورقي في مسند سعد بن أبي وقاص (١٠٩)، والبخاري في خلق أفعال العباد (٤٥٨)، ومسلم (٢٧٠٨)، والترمذي (٣٤٣٧)، والنسائي في الكبرى (١٠٣١٨) -ومن طريقه ابن السني في عمل اليوم والليلة (٥٢٨)، وابن عبدالبر في التمهيد (١٨٤/٢٤)-، وابن خزيمة في حديث علي بن حجر عن إسماعيل بن جعفر (٢٦٩)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٣)، وأبو نعيم في مستخرجه -كما في إتحاف السادة المتقين للزبيدي (٣٣٠/٤، ٤٠٧/٦)، ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٣٤٣/٣٢)-، من طريق قتيبة بن سعيد،

وعيسى بن حماد في جزء حديث الليث عن يزيد بن أبي حبيب (٦٥/ضمن أحاديث الشيوخ الكبار)[1] -ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات (٤٠٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٢٢/٣٢)-،

والبخاري في خلق أفعال العباد (٤٥٥)، والمحاملي في الدعاء (٥١)، والطبراني (٢٣٧/٢٤)، من طريق عبدالله بن صالح،

والبخاري في خلق أفعال العباد (٤٥٦)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٦)، من طريق عبدالله بن يوسف،

و(٤٥٧) عن آدم بن أبي إياس،

ومسلم (٢٧٠٨)، وأبو نعيم في مستخرجه -كما في إتحاف السادة المتقين للزبيدي (٣٣٠/٤، ٤٠٧/٦)، ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٣٤٣/٣٢)-، من طريق محمد بن رمح،

وابن خزيمة (٢٥٦٦) من طريق عبدالله بن عبدالحكم،

وابن خزيمة (٢٥٦٦)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٦)، من طريق شعيب بن الليث،

والطبراني (٢٣٧/٢٤) من طريق شعيب بن يحيى،

---

(١) مرَّ تنبيهٌ حول اسم الجزء ومؤلفه في الحديث الثالث والعشرين (ص٣٨٠).

وأبو نعيم في مستخرجه -كما في إتحاف السادة المتقين للزبيدي (٣٣٠/٤، ٤٠٧/٦)، ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٣٤٣/٣٢)-، والبيهقي (٢٥٣/٥)، من طريق يحيى ابن بكير،

الأحد عشر راويًا (حجاج، وقتيبة، وعيسى بن حماد، وعبدالله بن صالح، وعبدالله بن يوسف، وآدم بن أبي إياس، وابن رمح، وابن عبدالحكم، وشعيب بن الليث، وشعيب بن يحيى، وابن بكير) عن **الليث بن سعد**، به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (٢٧١٢٠، ٢٧١٢٥)، والطبراني في الدعاء (٨٣٢) عن بشر بن موسى، كلاهما (أحمد، وبشر) عن يحيى بن إسحاق، عن عبدالله بن لهيعة، عن **يزيد بن أبي حبيب**، به، بنحوه.

إلا أن أحمد أبدل عامر بن سعد ببسر بن سعيد.

* وأخرجه مسلم (٢٧٠٨)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٥٦٧)، والتوحيد (٣٢٦)، وأبو عوانة -كما في إتحاف المهرة (٩٢٨/١٦)-، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٥)، والمحاملي في الدعاء (٥٢)، وابن حبان (٢٧٠٠)، والطبراني في الكبير (٢٣٨/٢٤)، والدعاء (٨٣١)، والبيهقي في الدعوات (٤٧٠)، والاعتقاد (ص٨٧)، والأسماء والصفات (٤٠٢)، من طريق عمرو بن الحارث بن يعقوب، عن أبيه **الحارث بن يعقوب**، به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (٢٧١٢١، ٢٧١٢٦)،

والطبراني في الدعاء (٨٣٣) عن بشر بن موسى،

كلاهما (أحمد، وبشر) عن **يحيى بن إسحاق**، عن عبدالله بن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، به، بنحوه.

إلا أن أحمد أبدل عامر بن سعد ببسر بن سعيد.

* وأخرجه مالك (١٧٦٣/يحيى، ٧٥٤/سويد، ١٩٩٨، ٢٠٥٨[١]/أبو مصعب) -ومن طريقه عبدالرزاق (٩٢٦١)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٤)، والطبراني (٢٣٩/٢٤)،

---

(١) وقع في هذا الموضع بدل يعقوب بن عبدالله بن الأشج: بكير بن عبدالله بن الأشج، وكذلك نقله البغوي في شرح السنة (١٤٥/٥) من موطأ أبي مصعب، والظاهر أن فيه نظرًا، وأنْ ليس لمالك روايةٌ للحديث من طريق بكير، بدلالة الموضع الأول، وأن الجوهري في إسناد أحاديث الموطأ لم يذكر إلا روايته من طريق يعقوب، وعدَّ ابن عبدالبر في التمهيد =

والجوهري في مسند الموطأ (٨٤٨)- عن الثقة عنده -في رواية يحيى وسويد، وفي رواية أبي مصعب، وعند الحكيم، والطبراني، والجوهري: بلغه، وعند عبدالرزاق: ذكره-،

ومسلم (٢٧٠٨)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٥٦٧)، والتوحيد (٣٢٦)، وأبو عوانة -كما في إتحاف المهرة (٩٢٨/١٦)-، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٥)، والمحاملي في الدعاء (٥٢)، وابن حبان (٢٧٠٠)، والطبراني في الكبير (٢٣٨/٢٤)، والدعاء (٨٣١)، والبيهقي في الدعوات (٤٧٠)، والاعتقاد (ص٨٧)، والأسماء والصفات (٤٠٢)، من طريق عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب،

كلاهما (الثقة عند مالك، ويزيد بن أبي حبيب) عن **يعقوب بن عبدالله بن الأشج**، به، بنحوه.

* وأخرجه النسائي في الكبرى (١٠٣٢١) عن عيسى بن حماد، عن الليث بن سعد،

والطبراني (٢٣٨/٢٤) من طريق سعيد بن أبي مريم، عن عبدالله بن لهيعة،

كلاهما (الليث، وابن لهيعة) عن بكير بن عبدالله بن الأشج، عن **بسر بن سعيد**، بنحوه،

جعله الليث عن بسر، مرسلًا، وقرن به سليمانَ بنَ يسار، وجعله ابن لهيعة عن بسر، عن سعد، عن خولة، فذكره.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث يعقوب بن عبدالله بن الأشج، واختُلف عنه:

الوجه الأول: يعقوب بن عبدالله بن الأشج، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن أبي وقاص، عن خولة بنت حكيم:

ورواه عنه: محمد بن عجلان -من رواية وهيب بن خالد، عنه-.

الوجه الثاني: يعقوب بن عبدالله بن الأشج، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ، مرسلًا:

ورواه عنه: محمد بن عجلان -من رواية عبدالرزاق، وسفيان الثوري، ويحيى بن سعيد القطان، وسفيان بن عيينة، وحاتم بن إسماعيل، عنه-.

=

(١٨٤/٢٤) رواة الموطأ، ولم يذكر أن أحدهم ذكر بكيرًا، ولم يعلق الترمذي (عقب ٣٤٣٧)، والدارقطني في العلل (٤٣١/٩، ٥٠٢/الطبعة الجديدة)، عن مالك، إلا بلاغه عن يعقوب، والله أعلم.

الوجه الثالث: يعقوب بن عبدالله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن سعد بن أبي وقاص، عن خولة بنت حكيم:

ورواه عنه: الحارث بن يعقوب -من رواية يزيد بن أبي حبيب (في قول الليث بن سعد، وابن لهيعة -من رواية بشر بن موسى، عن يحيى بن إسحاق، عنه-، عنه)، وعمرو بن الحارث، عنه-، وجعفر بن ربيعة -من رواية ابن لهيعة (في قول ابن أبي خيثمة، وبشر بن موسى، عن يحيى بن إسحاق، عنه)، عنه-، والثقة عند مالك، ويزيد بن أبي حبيب -من رواية عمرو بن الحارث، عنه-.

الوجه الرابع: يعقوب بن عبدالله بن الأشج، عن عامر بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، عن خولة بنت حكيم:

ورواه عنه: الحارث بن يعقوب -من رواية يزيد بن أبي حبيب (في قول عبدالله بن لهيعة -من رواية أحمد بن حنبل، عن يحيى بن إسحاق، عنه-، عنه)، عنه-، وجعفر بن ربيعة -من رواية ابن لهيعة (في قول أحمد، عن يحيى بن إسحاق، عنه)، عنه-.

ومن هذا يتبين أنه وقع خلاف عن جماعة دون يعقوب بن الأشج، هذا بيانه:

أولًا: الخلاف عمَّن دون يعقوب بن عبدالله بن الأشج:

١- محمد بن عجلان:

اختُلف عنه:

* فرواه وهيب بن خالد، عنه، عن يعقوب، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن أبي وقاص، عن خولة بنت حكيم.

* ورواه عبدالرزاق، وسفيان الثوري، ويحيى القطان، وسفيان بن عيينة، وحاتم بن إسماعيل، عن ابن عجلان، عن يعقوب، عن ابن المسيب، مرسلًا.

وقد اشتُهر الوجه الأول عن ابن عجلان، حتى اعتمده ابن أبي خيثمة، والترمذي، والطحاوي، في ضرب الخلاف بينه وبين الرواة عن يعقوب.

وكان النسائي، والدارقطني، وابن عبدالبر، أدق، فمع بيانهما لهذا الخلاف، بيَّنا أنه جاء عن ابن عجلان على الوجه الثاني، وهو الإرسال.

وسيأتي كلام هؤلاء الأئمة في موضعه -بإذن الله-.

ووهيب بن خالد ثقة ثبت، عدَّه ابن معين، وأبو حاتم، من أثبات أهل البصرة الأوائل، وكان له عناية بحديث المدنيين، وإكثار عنهم[١]، وابن عجلان مدني[٢].

وهذا يقوي أن روايته محفوظة عن ابن عجلان، وأنه رواه عنه كما سمعه يحدث به، خاصة وأن ابن عجلان مع كونه ثقة، اختلط عليه بعض حديثه، وكان يضطرب في حديثه عن نافع[٣]، فهذا يؤيد حفظ الوجهين عنه.

٢- عبدالله بن لهيعة:

جاء الحديث عنه على ألوان:

* فرواه يحيى بن إسحاق، واختُلف عنه:

** فرواه بشر بن موسى، عن يحيى بن إسحاق، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الحارث بن يعقوب، وعن جعفر بن ربيعة، كلاهما (الحارث، وجعفر) عن يعقوب بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن سعد بن أبي وقاص، عن خولة.

ورواه ابن أبي خيثمة، عن يحيى، كرواية بشر، لكن من طريق جعفر بن ربيعة فقط.

** ورواه أحمد بن حنبل، عن يحيى بن إسحاق، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الحارث بن يعقوب، وعن جعفر بن ربيعة، كلاهما (الحارث، وجعفر) عن يعقوب بن الأشج، عن عامر بن سعد، عن سعد، عن خولة.

* ورواه سعيد بن أبي مريم، عن ابن لهيعة، عن بكير بن عبدالله بن الأشج، عن بسر، عن سعد، عن خولة.

وابن لهيعة معروف بضعفه[٤]، والظاهر من هذا الاختلاف عنه اضطرابه في الحديث، وعدم ضبطه له، ويظهر أن اضطرابه قد سَرَى إلى يحيى بن إسحاق، الراوي عنه، مع كونه

(١) تقريب التهذيب (٧٤٨٧)، تهذيب الكمال (١٦٧/٣١).

(٢) فات المزيَّ في ترجمتي ابن عجلان ووهيب ذِكرُ رواية كل منهما عن الآخر، مع أنها مخرجة عند ابن ماجه، والترمذي، والنسائي.

(٣) اقتصر الحافظ في تقريب التهذيب (٦١٣٦) على وصفه بقوله: «صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة»، وحاله -فيما يظهر- أعلى من الصدوق، في سوى ما اختلط عليه، وما ضُعِّف فيه، فقد وثقه أحمد، وابن معين، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي، وإن قال يعقوب بن شيبة: «صدوق وسط». انظر: تهذيب التهذيب (٦٤٦/٣).

(٤) كما سبق في الحديث الثاني والعشرين (ص٣٦٧).

ثقة[١]، فحدَّثَ به ابنَ أبي خيثمة وبشرَ بنَ موسى بجعله عن يعقوب، عن بسر، وحدَّث به أحمدَ بجعله عن يعقوب، عن عامر بن سعد.

وذِكرُ عامر بن سعد لا متابع له -فيما وجدت-، فلم يجئ إلا في هذه الرواية، وأما ذكر بسر بن سعيد، فهو مشهور، وعامرٌ معروف بالرواية عن أبيه -شيخه في هذا الإسناد-، فقد يكون سبق إلى ذهن راويه، فسلك جادته.

ومما يدل على ضبط رواية بسر في حديث ابن لهيعة: أن الليث تابعه عن يزيد بن أبي حبيب، عن الحارث بن يعقوب، وتابعه عمرو بنُ الحارث، عن أبيه الحارث بن يعقوب، أيضًا.

وأما رواية سعيد بن أبي مريم، عن ابن لهيعة، عن بكير بن عبدالله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن سعد بن أبي وقاص، عن خولة، فسعيد ثقة ثبت[٢]، وقد حصل في روايته قلب، وانتقالٌ من يعقوب بن الأشج، إلى أخيه بكير، وهو لونٌ من اضطراب ابن لهيعة في الحديث، والصواب ما رواه يحيى بن إسحاق، عنه، مما توبع عليه، للمتابعة، ولأن الليث بن سعد خالف ابن لهيعة، فرواه عن بكير، عن بسر بن سعيد، مرسلًا، وقَرَن ببسرٍ سليمانَ بنَ يسار.

وبهذا يتبين المحفوظُ عن الحارث بن يعقوب، وجعفر بن ربيعة، وأنه ناتج عن المحفوظ عن ابن لهيعة، وتبيَّن في أثناء ذلك حالُ الخلاف عن يحيى بن إسحاق أيضًا.

٣- يزيد بن أبي حبيب:

اختُلف عنه:

* فرواه الليث بن سعد، وعبدالله بن لهيعة، عن يزيد، عن الحارث بن يعقوب، عن يعقوب بن الأشج، عن بسر، عن سعد، عن خولة.

* ورواه عمرو بن الحارث، عن يزيد، عن يعقوب بن الأشج، عن بسر، عن سعد، عن خولة.

فأسقط عمرو بن الحارث والدَه الحارث بن يعقوب، وجعله عن يزيد، عن يعقوب بن الأشج، مباشرة.

---

(١) اقتصر الحافظ في تقريب التهذيب (٧٤٩٩) على وصفه بقوله: «صدوق»، وقد قال فيه أحمد: «شيخ صالح ثقة...، وهو صدوق»، وقال ابن معين: «صدوق»، وقال ابن سعد: «كان ثقة حافظًا لحديثه»، فالظاهر أنه مرتبته أرفع من مرتبة الصدوق. انظر: تهذيب التهذيب (٤/٣٣٨).

(٢) تقريب التهذيب (٢٢٨٦).

وعمرو بن الحارث إنما قُرن في روايته يزيدُ بنُ أبي حبيب بوالده، حيث قال ابن وهب: أخبرنا عمرو، أن يزيد بن أبي حبيب، والحارث بن يعقوب، حدثاه عن يعقوب بن عبدالله بن الأشج...، وروى ابنُ وهب، عن عمرو، بالإسناد المقرون نفسه، الحديثَ نحوَه، من رواية يعقوب بن الأشج، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبيه هريرة[1].

والظاهر أن في هذا القرن حملًا لروايةٍ على أخرى، وتقصيرًا في الإسناد، فإن حفظ الليث وثبته، ومتابعةَ ابن لهيعة، يدلَّان على أن يزيد بن أبي حبيب إنما تحمل الحديث عن الحارث بن يعقوب، عن يعقوب بن الأشج، لا عن ابن الأشج مباشرة.

ويؤكد هذا: أن حديث أبي هريرة قد جاء أيضًا بواسطةٍ بين يزيد، وابن الأشج، والواسطة فيه: جعفر بن ربيعة، حيث رواه الليث -أيضًا- في رواية أكثر أصحابه، عن يزيد بن أبي حبيب، عن جعفر، عن يعقوب بن الأشج، لكن بإسقاط القعقاع[2]، وإن كان ابن وهب، وأبو صالح، روياه عن الليث، فأسقطا جعفرًا منه[3].

وقد نظر ابن عبدالبر إلى حديث خولة وحده، فأسند رواية قتيبة، عن الليث، بالواسطة بين يزيد بن أبي حبيب، ويعقوب بن الأشج، فقال: «هكذا قال: عن يزيد، عن الحارث، وغيره يقول فيه: عن الليث، عن يزيد والحارث جميعًا، عن يعقوب، وكذلك رواه ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن يزيد والحارث جميعًا، عن يعقوب»، وقال بعد ذلك: «ورواية ابن وهب، عن الليث، أصح من رواية قتيبة عندي في هذا»[4]، كذا قال ابن عبدالبر، ولم أجد

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٩)، والنسائي في الكبرى (١٠٣٤٨)، وابن خزيمة في التوحيد (٣٢٧)، وأبو عوانة -كما في إتحاف المهرة (٥٤٦/١٤)-، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٠، ٣١)، وابن حبان (١٠٢٠)، وابن منده في التوحيد (٥٥٧)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم -ومن طريقه ابن حجر في نتائج الأفكار (٣٥٦/٢)-، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣٣٩)، والبيهقي في الدعوات (٤٧٠)، والأسماء والصفات (٤٠٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٠٩)، والنسائي في الكبرى (١٠٣٤٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٤٠٤)، من طريق عيسى بن حماد، وأبو عوانة -كما في إتحاف المهرة (٥٤٦/١٤)-، وابن منده في التوحيد (٥٥٦)، من طريق حنيفة بن مرزوق، ويحيى بن الضحاك، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٢) من طريق شعيب بن الليث، كلهم (عيسى، وحنيفة، ويحيى، وشعيب) عن الليث.

(٣) أخرجه النسائي (١٠٣٤٧) من طريق ابن وهب، والطبراني في الدعاء (٣٤٩) من طريق أبي صالح. مع أن أبا صالح روى حديث خولة عن الليث، كما مر في التخريج، فأثبت فيه الواسطة.

(٤) التمهيد (١٨٥/٢٤).

روايةً لابن وهب، عن الليث، عن يزيد، بدون ذكر الواسطة، في حديث خولة، وإنما وجدتها في حديث أبي هريرة، إلا أن يكون يُروى عنه في الحديثين معًا، ولم يصل إلينا إلا في أحدهما، وقد تبيَّن في التخريج أن اثني عشر راويًا، جلّهم ثقات، يروونه عن الليث، بذكر الحارث بن يعقوب، كما رواه قتيبة سواء، وهم -سوى قتيبة-: سعيد بن سليمان، وحجاج بن محمد، وعيسى بن حماد، وعبدالله بن صالح، وعبدالله بن يوسف، وآدم بن أبي إياس، ومحمد بن رمح، وعبدالله بن عبدالحكم، وشعيب بن الليث، وشعيب بن يحيى، ويحيى ابن بكير، فهذا أثبت عن الليث من انفراد ابن وهب بجمع الرجلين.

وقرينة متابعة ابن لهيعة، وكون فحوى الوجه زيادة رجل في الإسناد -وهذا أدلُّ على الضبط-، ورواية الواسطة في حديث أبي هريرة أيضًا، كل ذلك يقوي أن حديث الليث أضبط من حديث عمرو بن الحارث.

وقد حكم بعض الأئمة لابن لهيعة وحده بزيادة رجل[1]، مع ضعفه، فكونه يرويه مع الليث أولى بالتصويب.

وقد قدَّم مسلمٌ حديثَ الليث، عن يزيد، عن الحارث بن يعقوب، عن يعقوب بن الأشج، ثم ذكر حديث ابن وهب، بإسقاط الحارث، متابعةً، معطوفًا بقوله: «وحدثنا...»، وساق معه حديث أبي هريرة، لكونه مقرونًا بحديث خولة في رواية ابن وهب[2]، لكنه لم يدعه، فأسند عقبه مباشرةً حديثَ الليث، عن يزيد، عن جعفر بن ربيعة، عن يعقوب بن الأشج، بإسناده إلى أبي هريرة.

وهذا سياقٌ ظاهرٌ في بيان صحة الواسطة، وأن رواية ابن وهب للحديثين معًا مقصَّرة.

ثانيًا: الخلاف عن يعقوب بن الأشج:

تلخص مما سبق أنه اختُلف عنه:

* فرواه محمد بن عجلان، عنه، عن سعيد بن المسيب، مرسلًا، وعن سعيد بن المسيب، عن سعد بن أبي وقاص، عن خولة بنت حكيم.

---

(١) مرَّ نقله عن أبي حاتم الرازي في المطلب الرابع من المبحث الثالث من القسم الأول (ص٥٣).

(٢) قال الحميدي في الجمع بين الصحيحين (٣١٤/٤) بعد أن ساق الحديثين في أفراد مسلم من الصحابيات: «كذا ذكره متصلًا بحديث خولة، لأن يعقوب رواهما كذلك متصلين».

* ورواه الحارث بن يعقوب، وجعفر بن ربيعة، والثقة عند مالك، عن يعقوب بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن سعد، عن خولة.

ورواية جعفر بن ربيعة لم تجئ إلا من طريق ابن لهيعة -فيما وجدته-، ولا يبعد أن تكون محفوظة عنه، لما مرَّ من أن رواية ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الحارث بن يعقوب، محفوظة، توبع عليها، والروايتان قرينتان، وإسنادهما إليه واحد، فلعله أن يكون حفظهما معًا.

وعن مالكٍ خلافٌ يسير في شيخه، قال ابن عبدالبر: «هكذا قال يحيى عن مالك: عن الثقة عنده، عن يعقوب، وقال القعنبي، وابن بكير، وابن القاسم، وابن وهب، عن مالك: أنه بلغه عن يعقوب، والمعنى واحد، ولم يكن مالك يروي إلا عن ثقة»[1].

ولم أقف على تعيين شيخ مالك في هذا الحديث.

ورواية محمد بن عجلان بإبدال بسر بن سعيد بسعيد بن المسيب، سبق أن الذي رواها عنه: وهيب بن خالد، وأن الظاهر أنها محفوظة عنه.

وقد ساق ابن أبي خيثمة هذه الرواية، فقال عقبها: «كذا قال ابن عجلان: عن يعقوب بن الأشج، عن سعيد بن المسيب، عن سعد»، ثم أسند رواية الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الحارث بن يعقوب، عن يعقوب بن الأشج، عن بسر بن سعيد، به، فقال: «وكذا قال، جعل مكان سعيد بن المسيب: بسر بن سعيد»، ثم أسند رواية ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن يعقوب بن الأشج، عن بسر، به، وقال عقبها: «تابع ابنُ لهيعة الليثَ بنَ سعد على: يعقوب بن الأشج، عن بسر بن سعيد».

وهذا ظاهرٌ في أن ابن أبي خيثمة يغلِّط محمد بن عجلان في جعله عن سعيد بن المسيب، ويصوِّب أن الحديث لبسر بن سعيد، وذلك أنه استغرب رواية ابن عجلان، وأورد بعدها رواية الليث، عن يزيد، عن الحارث بن يعقوب، ثم أورد متابعة لها تقوِّيها، وهي رواية ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة.

ويلاحظ هنا أن ابن أبي خيثمة أبرز في الروايتين الأخريين: الليثَ، وابنَ لهيعة، وجعلهما يتابعان بعضهما على بسر بن سعيد، مع أنهما لا يرويان ذلك عن المدار: يعقوب بن الأشج،

---

(١) التمهيد (١٨٤/٢٤)، الاستذكار (٢٦٥/٢٧).

بل إنهما لا يتابعان بعضهما حقيقة، فلكلٍّ منهما شيخٌ عن المدار مختلف -فيما أورده ابن أبي خيثمة-.

وسيأتي قريبًا نحو هذا في كلام الترمذي.

ويمكن أن يقال في وجه ذلك:

أن ابن أبي خيثمة يشير إلى اتفاقهما عن الحارث بن يعقوب، على مخالفة ابن عجلان، وإن لم يورد رواية ابن لهيعة، عن الحارث، إذ إن شيخه في رواية ابن لهيعة، عن جعفر: يحيى بن إسحاق، يرويه أيضًا عن ابن لهيعة، عن الحارث.

وكذا، فإن الليث، وابن لهيعة، هما مداران لروايتيهما، ووقع عنهما اختلاف فيهما -كما سبق-، فإبرازهما يصح من هذه الجهة.

وستأتي قرائن أخرى لتصويب رواية الليث، وابن لهيعة، وتخطئة ابن عجلان، في ثنايا كلام الأئمة عن هذا الخلاف، حيث أورده بعضهم:

فأسند الترمذي حديث الليث، عن يزيد، عن الحارث، عن يعقوب بن الأشج، عن بسر بن سعيد، به، وقال عقبه: «وروى مالك بن أنس، هذا الحديث، أنه بلغه عن يعقوب بن الأشج، فذكر نحو هذا الحديث. ورُوي عن ابن عجلان، هذا الحديث عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج، ويقول: عن سعيد بن المسيب، عن خولة. وحديث الليث أصح من رواية ابن عجلان».

وفي قول الترمذي: «وحديث الليث أصح من رواية ابن عجلان» فيه ما سبق من إبراز الليث، مع أنه لا يشارك ابن عجلان في شيخه، ولا يخالفه عن المدار مباشرة.

كما أسند النسائي رواية الليث نفسها، ثم قال: «خالفه ابن عجلان»، فأسند روايته من طريق وهيب، عنه، ثم أسند رواية الثوري، عنه، عن يعقوب، عن ابن المسيب، مرسلًا، ثم أسند حديث الليث، عن بكير بن الأشج، عن بسر بن سعيد، مرسلًا.

ويظهر أن النسائي يشير بذلك إلى أن ابن عجلان مختلف عنه، ومؤدى هذا أن رواية الحارث بن يعقوب أضبط من روايته، كما استند فيما استند إلى القدر المشترك بين يعقوب، وأخيه بكير، وهو الرواية عن بسر بن سعيد، لا سعيد بن المسيب، وإن اختلفا في باقي الإسناد.

وحكى الدارقطني رواية الحارث بن يعقوب، وبلاغ مالك، ثم أورد رواية محمد بن عجلان، من حديث وهيب، عنه، وأورد رواية ابن عيينة، ويحيى القطان، وحاتم بن إسماعيل،

عن ابن عجلان، عن يعقوب بن الأشج، عن سعيد بن المسيب، مرسلًا، ثم ذكر رواية بكير بن الأشج، عن بسر بن سعيد، مرسلًا، وختم الأوجه بقوله: «والقول الأول أصح»[(١)].

وهذا فيه كما في تصرف النسائي سواء، سوى أن الدارقطني صرَّح بترجيح رواية الحارث بن يعقوب.

وقال ابن عبدالبر: «وهذا الحديث رواه عن يعقوب بن الأشج جماعةٌ ثقات، منهم: الحارث بن يعقوب، وابن عجلان، واختلفا عليه في إسناده...»، فأسند روايتيهما، ثم قال: «أهل الحديث يقولون: إن رواية الليث هي الصواب، دون رواية ابن عجلان»، ثم أشار إلى الخلاف عن ابن عجلان، بذكر رواية ابن عيينة، عنه[(٢)]، وهو يشير بذلك إلى نزول ضبط ابن عجلان لحديثه، ولذلك حكى الخلاف في موضع آخر، وقال بعده: «على أنه قد اختلف فيه على ابن عجلان»[(٣)].

والخلاف عن ابن عجلان يبين منشأ الخطأ فيما يظهر، حيث إن الحديث عند ابن عجلان عن يعقوب بن الأشج، عن شيخين: سعيد بن المسيب، مرسلًا، وبسر بن سعيد، عن سعد بن أبي وقاص، عن خولة بنت حكيم، فيظهر أنه دخل عليه حديث في حديث حين حدَّث به وهيبًا، وضبط رواية ابن المسيب المرسلة حين حدث بها الجماعة عنه.

والله أعلم.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن الحديث يرويه يعقوب بن عبدالله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن سعد بن أبي وقاص، عن خولة بنت حكيم.

كما يرويه يعقوب بن عبدالله بن الأشج، عن سعيد بن المسيب، مرسلًا.

ويرويه بكير بن عبدالله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، وسليمان بن يسار، مرسلًا.

ويعقوب بن الأشج ثقة[(٤)]، وأخوه بكير كذلك، والظاهر أنه أوثق من يعقوب[(٥)].

---

(١) العلل (٤٣١/١٥)، وفي المطبوعة سقط يستدرك من الطبعة الجديدة، بتحقيق الدباسي (٥٠٢/٩).

(٢) التمهيد (١٨٤/٢٤-١٨٦).

(٣) الاستذكار (٢٦٥/٢٧).

(٤) تقريب التهذيب (٧٨٢١).

(٥) تقريب التهذيب (٧٦٠)، تهذيب التهذيب (٢٤٨/١).

والذي يظهر أن بكيرًا قصَّر بالحديث، فأرسله عن بسر، وأن يعقوب حفظه مجوَّدًا تامًّا، لما فيه من طول، وغرابة، ورواية صحابي عن صحابية، ولأنه روي عن خولة من وجه آخر(١).

وبسر بن سعيد ثقة جليل(٢).

وقد صرح يعقوب بسماعه من بسر، وبسر من سعد، وسعد من خولة، في رواية الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الحارث بن يعقوب، عن يعقوب بن الأشج، وهي الرواية التي أخرجها ابن أبي خيثمة، وأخرجها مسلم في صحيحه، وغيرهما أيضًا.

فالإسناد صحيح مع غرابته في أعلاه، لذلك وصفه الترمذي بقوله: «حسن صحيح غريب»(٣).

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

عرض ابن أبي خيثمة خلافًا عن يعقوب بن عبدالله بن الأشج، حيث أخرج رواية ابن عجلان، عن يعقوب، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن مالك، عن خولة بنت حكيم، واستغرب قول ابن عجلان فيها.

ثم أخرج روايتي الحارث بن يعقوب، وجعفر بن ربيعة، عن يعقوب، عن بسر بن سعيد، عن سعد، عن خولة، ونصَّ على اتفاق الرواة عن الحارث، وجعفر، على هذا الوجه.

وهذه إشارة منه إلى تخطئة ابن عجلان في جعله الحديث لسعيد بن المسيب، وتصويب الوجه الآخر، بجعله لبسر بن سعيد.

واستعمل ابن أبي خيثمة لذلك: قرينة رواية الأكثر، واتفاقهم على جعله لبسر.

وقد تبين أن مما يؤيد ذلك من قرائن: أن ابن عجلان مختلف عنه اختلافًا قويًّا، فهذا يدل على نزول ضبطه للحديث، كما أن بكير بن الأشج -أخا المدار يعقوب- رواه عن بسر بن سعيد، أيضًا، وإن كان أرسله عنه، فيؤكد القدر المشترك في جعل الحديث لبسر على خطأ ابن عجلان في جعله لابن المسيب.

---

(١) انظر: مسند أحمد (٢٧١٢٣، ٢٧٣١١)، وهو إسناد ضعيف، انظر: التاريخ الكبير (٢٧٣/٣)، الجرح والتعديل (٤٦٨/٣)، ضعفاء العقيلي (٥٠/٢).

(٢) تقريب التهذيب (٦٦٦).

(٣) سنن الترمذي (٤٩٦/٥).

وقد تبين أن الخلاف عن ابن عجلان يبين منشأ الخطأ، فالحديث عنده عن يعقوب بن الأشج، عن شيخين: سعيد بن المسيب، مرسلًا، وبسر بن سعيد، عن سعد، عن خولة، فيظهر أنه دخل عليه حديث في حديث حيث جعله عن ابن المسيب، عن سعد، عن خولة.

ووافق ابنَ أبي خيثمة على ترجيحه: الترمذي، والنسائي، والدارقطني، وابن عبدالبر، ونسبه الأخيرُ إلى «أهل الحديث».

الحديث التاسع والأربعون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (٢/٨٥٨-٨٥٩):

٣٦٣٤- حدثنا عاصم بن علي بن عاصم، قال: نا قزعة بن سويد، عن عبدالملك بن عمير، عن عبدالله بن الزبير، قال: خطبنا عمر بن الخطاب على باب الجابية، فقال: قال رسول الله: «أكرموا أصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب...»، وذكر نحوه[1].

٣٦٣٥- حدثنا عبدالله بن جعفر الرقي، قال: حدثنا عبيدالله بن عمرو، عن عبدالملك بن عمير، [عن رجل، عن عبدالله بن الزبير]، قال: خطب عمر، فحمد اللهَ وأثنى عليه، ثم قال: قام فينا رسول الله مقامي فيكم، فقال: «أكرموا أصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب...»، ثم ذكر نحوه.

كذا قال عبيدالله بن عمرو: عن رجل عن عبدالله بن الزبير.

وقال قزعة بن سويد، عن عبدالملك: عن ابن الزبير، ليس بينهما أحد.

٣٦٣٦- وسئل يحيى بن معين عن قزعة بن سويد؟ فقال: «ضعيف الحديث».

٣٦٣٧- وسئل يحيى عن عبيدالله بن عمرو الرقي؟ فقال: «ثقة».

٣٦٣٨- وحدثنا أبي، قال: نا جرير، عن عبدالملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، قال: خطب عمرُ الناسَ بالجابية، فقال: إن رسول الله قام في مقامي هذا، فقال: «أحسنوا إلى أصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب...»، وذكر الحديث.

كذا قال جرير: عن جابر بن سمرة، عن عمر.

وقال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثالث من التاريخ الكبير (٣/٢٣٧-٢٣٨) بعد أن أسند رواية جرير:

كذا قال: عبدالملك بن عمير، عن جابر بن سمرة. وخالفه قزعة بن سويد.

ثم أسند رواية قزعة، فأورد تضعيفَ ابن معين له، فأسند رواية عبيدالله بن عمرو، ثم قال:

---

(١) يعني: نحو الحديث السابق له في الكتاب، وهو طريق عن عمر -رضي الله عنه-، وليس وجهًا في الخلاف محل الدراسة.

كذا قال عبيدالله بن عمرو، أدخل بين عبدالملك، وبين ابن الزبير، رجلًا، ووافق قزعةَ على ابن الزبير.

❑ التخريج:

الوجه الأول: عبدالملك بن عمير، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر:

* أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه (٤٦٣٩/السِّفر الثالث[١]) عن **عاصم بن علي بن عاصم**، به، مختصرًا كما اختصره هنا.

* وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧١٢) من طريق شيبان بن فروخ، وقوام السنة الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢٣٤٠) من طريق مسلم بن إبراهيم، كلاهما (شيبان، ومسلم) عن **قزعة بن سويد**، به، بنحوه.

* وأخرجه عبدالرزاق (٢٠٧١٠) -ومن طريقه عبد بن حميد (٢٣)، وابن المنذر في الأوسط (٦٦٨٢/الفلاح)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧١٣)، وابن بطة في الإبانة (١١٥/الإيمان)- عن معمر،

وابن أبي عاصم في السنة (٨٩٩) عن محمد بن أبي بكر المقدمي، والعقيلي في الضعفاء (٣٠٢/٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨/١٨)، من طريق زيد بن المبارك، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٧)، والإمامة (١٧٦)، من طريق زيد بن الحريش، ثلاثتهم (المقدمي، زيد بن المبارك، وزيد بن الحريش) عن عمران بن عيينة،

وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (٨٢٣/٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧١١) عن إبراهيم بن أبي داود، كلاهما (الحربي، وابن أبي داود) عن مسدد، عن أبي عوانة،

وعبدالله بن أحمد في السنة (٦٨٢)، وأبو يعلى (٢٠٢)، والخلعي في الخلعيات (٦٨٠)، وابن عبدالبر في التمهيد (٨٦/٢٠)، من طريق عبدالأعلى بن حماد النرسي، وأبو يعلى (٢٠١) -ومن طريقه الضياء في المختارة (٢٦٧/١)- عن إبراهيم بن الحجاج السامي، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧١٠) من طريق أبي سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي، والخلعي في الخلعيات (٦٨٠)، وابن عبدالبر في التمهيد (٨٦/٢٠) من طريق

---

(١) هو في قطعةٍ مطبوعةٍ مدرجةً في السِّفر الثالث، وإلا فهي قطعةٌ من آخر الكتاب، فيها تراجم أهل الجزيرة، والرقة، والموصل، وغيرهم. وسأكتفي بهذا التنبيه عن تكراره بتكرار العزو إلى القطعة نفسها في بحث هذا الحديث.

عبيدالله بن محمد ابن عائشة، أربعتهم (عبدالأعلى النرسي، وإبراهيم بن الحجاج، وأبو سلمة التبوذكي، وابن عائشة) عن حماد بن سلمة، عن عبدالله بن المختار،

والنسائي في الكبرى (٩١٧٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧١٥)، والدارقطني في الأفراد (١٥٥/أطرافه)، وقوام السنة في الترغيب والترهيب (١٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤٣/٢٥، ١٨١/٥١)، والضياء في المختارة (٢٦٦/١)، من طريق الحسين بن واقد،

والنسائي في الكبرى (٩١٧٩) -ومن طريقه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧١٤)، وابن حزم في الإحكام (١٩٢/٤)-، والخرائطي في اعتلال القلوب (٢٤١)، والشاشي -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤٣/٢٨)، والضياء في المختارة (٢٦٧/١)-، من طريق يونس بن أبي إسحاق،

وأبو سليمان الحراني في فوائده (ق٤ب) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق[1]،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٧)، والإمامة (١٧٦)، من طريق حبان بن علي،

والقضاعي في الشهاب (٤٠٤) من طريق إبراهيم بن طهمان،

والخطيب في تاريخ بغداد (٨٩/٥) من طريق مؤمل، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤٢/٢٨) من طريق إبراهيم بن هراسة، كلاهما (مؤمل، وإبراهيم) عن سفيان الثوري،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤٤/٢٨) من طريق مندل بن علي،

وسليمان التيمي،

وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (١٦١/٢) من طريق أبي داود سليمان بن عمرو النخعي،

وعلقه الدارقطني في العلل (١٢٣/٢)، والخطيب في تخريج المهروانيات (٨١٤/٢)، عن عبدالحكيم بن منصور،

وعلقه الدارقطني في العلل (١٢٣/٢)، وابن منده في الإيمان (٩٨٣/٢)، عن إسرائيل،

وعلقه الدارقطني في العلل (١٢٣/٢) عن شعبة،

والمسعودي،

وداود بن الزبرقان،

---

(١) عن حاشية محقق المهروانيات (٨١٦/٢).

وحصين بن واقد -شيخ روى عنه أبو بكر بن عياش-،

وعلقه ابن منده في الإيمان (٢/٩٨٣) عن أبي بكر بن عياش نفسه،

العشرون راويًا (معمر، وعمران بن عيينة، وأبو عوانة، وعبدالله بن المختار، والحسين بن واقد، ويونس، وإسحاق الأزرق، وحبان بن علي، وابن طهمان، والثوري، ومندل بن علي، والتيمي، وأبو داود النخعي، وعبدالحكيم بن منصور، وإسرائيل، وشعبة، والمسعودي، وداود بن الزبرقان، وحصين بن واقد، وأبو بكر بن عياش) عن **عبدالملك بن عمير**، به، بنحوه مطوَّلًا ومختصرًا.

إلا أن أبا عوانة -في رواية الحربي، عن مسدد، عنه- وقف الحديث على عمر.

وجعله المقدمي، وزيد بن المبارك، عن عمران بن عيينة، عن عبدالملك، عن ربعي بن حراش، عن عمر.

وذكر الحسين بن واقد، والثوري -من رواية مؤمل، عنه-، سماع عبدالملك بن عمير، من ابن الزبير.

الوجه الثاني: عبدالملك بن عمير، عن رجل، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر:

* أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه (٤٦٣٩/السِّفر الثالث) عن **عبدالله بن جعفر**، به، بمثله.

* وأخرجه أبو عبيد في الخطب والمواعظ (١٣٤) عن علي بن معبد،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧١٧) من طريق عبدالحميد بن موسى،

كلاهما (علي بن معبد، وعبدالحميد بن موسى) عن **عبيدالله بن عمرو**، به، بنحوه.

إلا أن عبدالحميد سَّمى الرجل المبهم، فجعله: مجاهدًا.

* وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧١٦) من طريق شيبان بن عبدالرحمن،

وعلقه ابن المديني -كما نقل ابن كثير في مسند الفاروق (٢/٥٥٤)-، والدارقطني في العلل (٢/١٢٤)، وابن منده في الإيمان (٢/٩٨٣)، والخطيب في تخريج المهروانيات (٢/٨١٧)، عن زائدة بن قدامة،

وعلقه ابن المديني -كما نقل ابن كثير في مسند الفاروق (٢/٥٥٤)-، وابن منده في الإيمان (٢/٩٨٣)، عن معمر،

وعلقه الدارقطني في العلل (١٢٤/٢)، والخطيب في تخريج المهروانيات (٨١٧/٢)، عن شعيب بن صفوان،

وعلقه الدارقطني في العلل (١٢٥/٢)، وابن منده في الإيمان (٩٨٣/٢)، عن ابن عيينة،

وعلقه ابن منده في الإيمان (٩٨٣/٢) عن أبي حمزة السكري،

ستتهم (شيبان، وزائدة، ومعمر، وشعيب، وسفيان، وأبو حمزة) عن **عبدالملك بن عمير**، به، ولم تُسَق ألفاظهم.

إلا أن ابن عيينة فيما علقه الدارقطني عنه أسقط عبدَالله بنَ الزبير.

الوجه الثالث: عبدالملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن عمر:

* أخرجه أبو يعلى (١٤٣) -ومن طريقه ابن حبان (٥٥٨٦)، والضياء في المختارة (١٩٢/١)-،

وابن منده في الإيمان (١٠٨٧) من طريق أبي زرعة عبدالرحمن بن عمرو الدمشقي،

والقضاعي في الشهاب (٤٥٢، ٩٤٦) من طريق أحمد بن علي بن سعيد المروزي،

ثلاثتهم (أبو يعلى، وأبو زرعة، والمروزي) عن **أبي خيثمة**، به، بنحوه، مطوَّلًا ومختصرًا.

* وأخرجه ابن المديني -كما في مسند الفاروق، لابن كثير (٥٥٤/٢)-،

وأحمد (١٧٧)،

وابن ماجه (٢٣٦٣) عن عبدالله بن الجراح،

والنسائي في الكبرى (٩١٧٥) -ومن طريقه ابن حزم في الإحكام (١٩٣/٤)- عن إسحاق بن إبراهيم ابن راهويه،

والمحاملي في أماليه (٢٣٧/رواية ابن البيّع) -ومن طريقه المهرواني في المهروانيات (٩٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٢/١١)- عن يوسف بن موسى القطان،

والمخلص في المخلصيات (٧٠) -ومن طريقه قوام السنة في الترغيب والترهيب (٩٦١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٢/١١)-، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٧٦٩)، من طريق الحسن بن عرفة،

والقضاعي في الشهاب (٤٥٢، ٩٤٦) من طريق عثمان بن أبي شيبة،

سبعتهم (ابن المديني، وأحمد، وابن الجراح، وابن راهويه، ويوسف بن موسى، والحسن بن عرفة، وعثمان) عن **جرير بن عبدالحميد**، به، بنحوه مطوَّلًا ومختصرًا.

* وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده -رواية يونس بن حبيب، عنه- (٣١) -ومن طريقه أبو نعيم في الإمامة (١٧٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦٥٩٣)، والخطيب في تاريخ بغداد (٥٨٢/٢)، والكفاية (ص٣٥)-، والحارث في مسنده (٦٠٧/بغية) -ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد (٢٣/١٧)- عن أبي عمرو عبيد بن عقيل[1]، وابن أبي عاصم في السنة (٩٠٢، ١٤٨٩)، وأبو يعلى (١٤٢) -ومن طريقه ابن حبان (٤٥٧٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٢/١١)-، عن علي بن حمزة، والنسائي في الكبرى (٩١٧٦)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧١٩)، وابن منده في الإيمان (١٠٨٦)، وابن حزم في الإحكام (١٩٢/٤)، من طريق وهب بن جرير، والنسائي في الكبرى (٩١٧٧)، وابن حبان (٦٧٢٨)، والطبراني في الأوسط (١٦٥٩)، من طريق هشام بن حسان، وأبو يعلى (١٤١) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠١/١١)، والضياء في المختارة (١٩١/١)-، والوزير عيسى بن علي ابن الجراح في الثاني من حديثه (٩) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٢/١١)-، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠١/١١)، من طريق شيبان بن فروخ، وابن المنذر في الأوسط (٧٥٦١/الفلاح) من طريق سليمان بن حرب، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٥٠/٤) من طريق محمد بن الفضل عارم، وفي شرح مشكل الآثار (٣٧١٩) من طريق حبان بن هلال، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (١٥٧) من طريق الهيثم بن جميل، عشرتهم (الطيالسي، وعبيد بن عقيل، علي بن حمزة، ووهب بن جرير، وهشام بن حسان، وشيبان بن فروخ، وسليمان بن حرب، وعارم، وحبان بن هلال، والهيثم بن جميل) عن جرير بن حازم،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٥٠/٤)، وشرح مشكل الآثار (٢٤٦١، ٣٧١٨)، من طريق أبي أحمد الزبيري، عن إسرائيل،

والطبراني في الأوسط (٢٩٢٩)، والصغير (٢٤٥) -ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد (٥٦٥/٦)-، وابن المقرئ في معجمه (٥٩٣) -ومن طريقه السهمي في تاريخ جرجان

---

(١) تحرف في مطبوعة (بغية الباحث) إلى: عبدالله، وهو في عوالي الحارث (٦٨): «عبيدالله بن عقيل»، ويظهر أن إضافة اسم الجلالة إلى «عبيد» هو منشأ التحريف الأول.

(ص٢١٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٠/١١)-، والخليلي في الإرشاد (٦٤٥/٢)، والخطيب في تاريخ بغداد (٥٨١/٢، ٥٢١/٥)، والضياء في المختارة (١٩٢/١)، من طريق عبدالحميد بن عصام، عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة،

وأبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين بأصبهان (٥٣٤/٣) من إسحاق بن منصور الكوسج، عن أبي داود الطيالسي، عن قرة بن خالد،

وعلقه العقيلي في الضعفاء (٣٠٢/٣)، والدارقطني في العلل (١٢٢/٢)، والخطيب في تخريج المهروانيات (٨١٢/٢)، عن محمد بن شبيب الزهراني،

خمستهم (جرير بن حازم، وإسرائيل، وشعبة، وقرة، ومحمد بن شبيب) عن **عبدالملك بن عمير**، به، بنحوه، مطوَّلًا ومختصرًا.

الوجه الرابع: عبدالملك بن عمير، مرسلًا:

* أخرجه ابن المديني -كما في مسند الفاروق، لابن كثير (٥٥٤/٢)- عن سفيان بن عيينة، عن **عبدالملك بن عمير**، به، ولم يسق متنه.

الوجه الخامس: عبدالملك بن عمير، عن قبيصة بن جابر، عن عمر:

* أخرجه ابن أبي شيبة (٣٣٠٧٩) -ومن طريقه ابن أبي عاصم في السنة (١٤٩٠)، وأبو نعيم في الإمامة (١٧٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣٧/٤٩)-، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧٢٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣٦/٤٩)، من طريق أبي المحياة يحيى بن يعلى،

وعلقه الدارقطني في العلل (١٢٥/٢) عن زهير -وهو ابن معاوية-،

وعن محمد بن ثابت،

ثلاثتهم (أبو المحياة، وزهير، ومحمد بن ثابت) عن **عبدالملك بن عمير**، به، بنحوه.

الوجه السادس: عبدالملك بن عمير، عن رجاء بن حيوة، عن عمر:

* أخرجه الدارقطني في الأفراد (٨٥/أطرافه) من طريق محمد بن مصعب، عن حماد بن سلمة، والمسعودي،

وقيس،

ثلاثتهم عن **عبدالملك بن عمير**، به، ولم يسق متنه تامًّا.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث عبدالملك بن عمير، واختُلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: عبدالملك بن عمير، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر، مرفوعًا:

ورواه عنه: قزعة بن سويد، ومعمر -فيما أخرجه عبدالرزاق، عنه-، وعمران بن عيينة -في رواية زيد بن الحريش، عنه-، وأبو عوانة -من رواية إبراهيم بن أبي داود، عن مسدد، عنه-، وعبدالله بن المختار -من رواية حماد بن سلمة (في قول عبدالأعلى بن حماد النرسي، وإبراهيم بن الحجاج، وأبي سلمة التبوذكي، وعبيدالله بن محمد ابن عائشة، عنه)، عنه-، والحسين بن واقد، ويونس بن أبي إسحاق، وإسحاق بن يوسف الأزرق، وحبان بن علي، وإبراهيم بن طهمان، وسفيان الثوري، ومندل بن علي، وسليمان التيمي، وعبدالحكيم بن منصور، وإسرائيل -فيما علقه الدارقطني، وابن منده، عنه-، وشعبة -فيما علقه الدارقطني، عنه-، والمسعودي -فيما علقه الدارقطني، عنه-، وداود بن الزبرقان، وحصين بن واقد، وأبو بكر بن عياش.

الوجه الثاني: عبدالملك بن عمير، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر، موقوفًا:

ورواه عنه: أبو عوانة -من رواية إبراهيم الحربي، عن مسدد، عنه-.

الوجه الثالث: عبدالملك بن عمير، عن رجل، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر:

ورواه عنه: عبيدالله بن عمرو -من رواية عبدالله بن جعفر، عنه-، وشيبان بن عبدالرحمن، وزائدة بن قدامة، ومعمر بن راشد -فيما علقه ابن المديني، وابن منده، عنه-، وشعيب بن صفوان، وسفيان بن عيينة -فيما علقه ابن منده، عنه-، وأبو حمزة السكري.

الوجه الرابع: عبدالملك بن عمير، عن مجاهد، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر:

ورواه عنه: عبيدالله بن عمرو -من رواية عبدالحميد بن موسى، عنه-.

الوجه الخامس: عبدالملك بن عمير، عن رجل، عن عمر:

ورواه عنه: سفيان بن عيينة -فيما علقه الدارقطني، عنه-.

الوجه السادس: عبدالملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن عمر:

ورواه عنه: عمران بن عيينة -من رواية محمد بن أبي بكر المقدمي، وزيد بن المبارك، عنه-.

الوجه السابع: عبدالملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن عمر:

ورواه عنه: جرير بن عبدالحميد، وجرير بن حازم -من رواية الطيالسي (في قول يونس بن حبيب، عنه)، وعبيد بن عقيل، علي بن حمزة، ووهب بن جرير، وهشام بن حسان، وشيبان بن فروخ، وسليمان بن حرب، وعارم، وحبان بن هلال، والهيثم بن جميل، عنه-، وإسرائيل -من رواية أبي أحمد الزبيري، عنه-، وشعبة -من رواية عبدالحميد بن عصام، عن الطيالسي، عنه-، وقرة بن خالد -من رواية إسحاق بن منصور الكوسج، عن الطيالسي، عنه-، ومحمد بن شبيب الزهراني.

الوجه الثامن: عبدالملك بن عمير، مرسلًا:

ورواه عنه: سفيان بن عيينة -من رواية علي بن المديني، عنه-.

الوجه التاسع: عبدالملك بن عمير، عن قبيصة بن جابر، عن عمر:

ورواه عنه: أبو المحياة يحيى بن يعلى، وزهير بن معاوية، ومحمد بن ثابت.

الوجه العاشر: عبدالملك بن عمير، عن رجاء بن حيوة، عن عمر:

ورواه عنه: حماد بن سلمة، والمسعودي، وقيس -من رواية محمد بن مصعب، عنهم-.

ومنه تبين أنه قد اختُلف عن عددٍ من الرواة دون عبدالملك بن عمير:

أولًا: الخلاف عمَّن دون عبدالملك بن عمير:

١- عبيدالله بن عمرو:

اختُلف عنه:

* فرواه عبدالله بن جعفر، وعلي بن معبد، عن عبيدالله، عن عبدالملك بن عمير، عن رجل، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر.

* ورواه عبدالحميد بن موسى، عن عبيدالله، عن عبدالملك، عن مجاهد، عن ابن الزبير، عن عمر، فسمَّى الرجلَ المبهم مجاهدًا.

وعبدالحميد ذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: «يخالف في حديثه»، ثم ذكر له حديثًا عن عبيدالله بن عمرو نفسِه، خالف فيه عليَّ بنَ معبد نفسَه[1].

(١) ضعفاء العقيلي (٣/٤٩).

وعبدالله بن جعفر، وعلي بن معبد، اللذان خالفهما عبدُالحميد هنا، ثقتان[١]، وروايتهما أصح، بثقتهما، واتفاقهما.

قال الدارقطني: «وقال عبدالحميد بن موسى، عن عبيدالله بن عمرو، عن عبدالملك، عن مجاهد، عن ابن الزبير، عن عمر. ولم يصنع شيئًا»[٢].

٢- معمر بن راشد:

اختُلف عنه:

* فأخرجه عبدالرزاق، عنه، عن عبدالملك بن عمير، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر.

* وعلقه ابن المديني، وابن منده، عن معمر، عن عبدالملك بن عمير، عن رجل، عن ابن الزبير، عن عمر.

ولم أجد المعلق مسندًا.

وابن المديني من تلامذة عبدالرزاق، ويروي عنه، عن معمر، كثيرًا، إلا أنه يروي عن هشام بن يوسف، وغيره، عن معمر، أيضًا[٣].

وما أخرجه عبدالرزاق في مصنفه، قد أخرجه جماعةٌ من طرقٍ عنه، ولم تختلف رواياته في إسقاط الرجل.

كما أن رواية عبدالرزاق هي ما علقه العقيلي[٤]، والدارقطني[٥]، وأبو نعيم[٦]، والخطيب البغدادي[٧]، عن معمر.

فالمعتمد عن معمر: ما أسنده عبدالرزاق، عنه، على احتمال أن يكون مقصَّرًا به من جهة عبدالرزاق، ومجوَّدًا من جهة الراوي عن معمر فيما وقف عليه ابن المديني، وابن منده.

---

(١) انظر فيهما على التوالي: تقريب التهذيب (٣٢٥٣، ٤٨٠١).

(٢) العلل (١٢٤/٢).

(٣) انظر مثلًا: صحيح ابن حبان (٦٥٩٩، ٧٠٩٨)، علل الدارقطني (١٤٦/١٣)، المؤتلف والمختلف، له (٦٩١/٢)، سنن البيهقي (٣٤٤/٧)، التمهيد (١٦٩/١٠).

(٤) الضعفاء (٣٠٢/٣).

(٥) العلل (١٢٣/٢).

(٦) الإمامة (ص٣٥٥).

(٧) المهروانيات (٨١٤/٢).

٣- سفيان بن عيينة:

* علقه الدارقطني عنه، عن عبدالملك بن عمير، عن رجل، عن عمر.

* وعلقه ابن منده، عنه، عن عبدالملك بن عمير، عن رجل، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر.

* ونقل ابن كثير طرقًا للحديث عن ابن المديني، وفيها قال: «ورواه ابن عيينة، عن عبدالملك بن عمير، مرسلًا»، قال ابن كثير: «ثم ساقه من هذه الطرق»(١).

ولم أقف على أي من الأوجه عن ابن عيينة مسندًا، لكن ابن كثير نقل بعد ذلك مباشرةً عن ابن المديني قوله: «قلت لسفيان فيه؟ فقال: حدثنا ابن أبي لبيد، عن ابن سليمان بن يسار، عن أبيه: أن عمر خطب...، فلما حفظته من ابن أبي لبيد لم أهتم بحديث عبدالملك بن عمير».

وقد يشير هذا أن ابن عيينة ربما رواه مجوَّدًا، وربما قصَّر به، لأن اهتمامه بالضبط، وحسن السياقة، لم يكن بذاك، في حديث عبدالملك بن عمير.

وربما يفسِّر هذا أن رواية حديث عبدالملك بن عمير لم تنتشر عن ابن عيينة، ولم توجد مسندة -بحسب ما وقفت عليه-.

وقد كان ابن منده علقه عن ابن عيينة في جملة تعليقه عن جماعة من الرواة، فيحتمل أنه حمل روايته على روايتهم، وأما ابن المديني، والدارقطني، فعلقاه عنه منفردًا.

فلعل الأتم من تعليقي ابن المديني والدارقطني هو الأصح عنه، لما سبق من أن إسقاط الرواة في بعض أسانيد الحديث تقصير منه، لعدم اهتمامه به، فيكون الأصح رواية ابن عيينة، عن عبدالملك بن عمير، عن رجل، عن عمر.

على أنه يحتمل أن الإرسال الذي عبر به ابن كثير عن إسناد ابن المديني، هو إسقاط ابن الزبير، أو إبهام الواسطة بين عبدالملك بن عمير، وعمر، فإن الإرسال يطلق على الانقطاع، والانقطاع يعود إلى واسطة مجهولة.

٤- عمران بن عيينة -أخو سفيان-:

اختُلف عنه:

---

(١) مسند الفاروق (٥٥٤/٢).

* فرواه زيد بن الحريش، عن عمران، عن عبدالملك بن عمير، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر.

* ورواه محمد بن أبي بكر المقدمي، وزيد بن المبارك، عن عمران، عن عبدالملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن عمر.

ورواية زيد بن الحريش أخرجها أبو نعيم الأصبهاني في مصنَّفَين له -كما مر في التخريج-، ولكنه قرنها فيهما برواية حبان بن علي، عن عبدالملك بن عمير، فقد يكون حملها عليها.

وزيد بن الحريش ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما أخطأ»[١]، وأما المقدمي، فثقة[٢]، وزيد بن المبارك، فصدوق[٣].

وعلى رواية زيد بن المبارك اعتمد العقيلي في تخطئة عمران بن عيينة في هذه الرواية، بل وغمزه بها، كما سيأتي -بإذن الله-.

٥- أبو عوانة:

رواه عنه مسدد، واختُلف عنه:

* فرواه إبراهيم بن أبي داود البرلسي، عن مسدد، عن أبي عوانة، عن عبدالملك بن عمير، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر، مرفوعًا.

* ورواه إبراهيم الحربي، عن مسدد، عن أبي عوانة، عن عبدالملك بن عمير، عن ابن الزبير، عن عمر، موقوفًا.

ولعل الحربي قصَّر به، فاللفظة التي أخرجها، وهي قوله: «يفشو الكذب...»، لفظةٌ مرفوعة حتمًا، بالنظر إلى اللفظ التام، فأوله: «أكرموا أصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب...»، وهذا لا يقوله عمر -رضي الله عنه- موقوفًا.

وابن أبي داود البرلسي جوَّده، وهو ثقة حافظ، قال ابن جوصا: «ذاكرت أبا إسحاق البرلسي، وكان من أوعية الحديث»، وقال ابن يونس: «أحد الحفاظ المجودين الثقات الأثبات»[٤].

---

(١) (٨/٢٥١).

(٢) تقريب التهذيب (٥٧٦١).

(٣) تقريب التهذيب (٢١٥٥).

(٤) تاريخ دمشق (٦/٤١٥).

والمرفوع هو ما علقه عن أبي عوانة: الدارقطني[١]، وابن منده[٢]، وأبو نعيم[٣]، والخطيب[٤].

٦- حماد بن سلمة:

اختُلف عنه:

* فرواه عبدالأعلى بن حماد النرسي، وإبراهيم بن الحجاج السامي، وأبو سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي، وعبيدالله بن محمد ابن عائشة، عن حماد، عن عبدالله بن المختار، عن عبدالملك بن عمير، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر.

* ورواه محمد بن مصعب، عن حماد، عن عبدالملك بن عمير، عن رجاء بن حيوة، عن عمر.

وقد قرن محمدُ بنُ مصعب بحمادٍ راويين هما: المسعودي، وقيس بن الربيع.

قال الدارقطني: «تفرد به محمد بن مصعب، عن حماد بن سلمة، والمسعودي، وقيس، عن عبدالملك بن عمير، عنه -يعني: عن رجاء بن حيوة، عن عمر-»[٥].

ومحمد بن مصعب ضعيف، وله أحاديث منكرة، وفي حديثه عن حماد بن سلمة خاصةً تخليط[٦].

وقد خالفه هؤلاء الثقات، وفيهم أبو سلمة التبوذكي، وهو ثقة ثبت[٧].

فروايته عن حماد منكرة، لأصل حال روايته عنه، وتفرده عنه، ومخالفته غيره.

٧- إسرائيل:

* علقه الدارقطني، وابن منده، عنه، عن عبدالملك بن عمير، عن ابن الزبير، عن عمر.

* ورواه أبو أحمد الزبيري، عن إسرائيل، عن عبدالملك، عن جابر بن سمرة، عن عمر.

---

(١) العلل (١٢٣/٢).

(٢) الإيمان (٩٨٣/٢).

(٣) معرفة الصحابة (١٨/١).

(٤) المهروانيات (٨١٥/٢).

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٤٩/١).

(٦) اقتصر الحافظ في تقريب التهذيب (٦٣٠٢) على وصفه بقوله: «صدوق كثير الغلط»، والظاهر أنه أقل رتبة من هذا، فإنه وإن مشّاه أحمد، وأبو زرعة، في بعض حديثه، فإن ابن معين قال فيه: «ليس بشيء»، وضعفه النسائي، وأبو حاتم، وغيرهما. انظر: تهذيب التهذيب (٧٠٢/٣).

(٧) تقريب التهذيب (٦٩٤٣).

وأبو أحمد ثقة ثبت، له أوهام في حديث الثوري[١]، وقد أطلق أبو حاتم أن له أوهامًا[٢].

والدارقطني حكى في سياق كلامه وجهين عن شعبة، فرَّقهما في الخلاف، وأما عن إسرائيل، فلم يحك إلا هذا الوجه.

ومنه، فالأمر متجاذب بين جزم إمامين، ورواية ثقة.

ولم يتبين لي ترجيح أحد الوجهين عن إسرائيل، وسيأتي منشأ هذا التردُّد في الخلاف عن عبدالملك بن عمير -بإذن الله-.

٧- المسعودي:

* علق الدارقطني روايته عن عبدالملك بن عمير، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر.

* وأخرجها في الأفراد من طريق محمد بن مصعب، عنه، عن عبدالملك، عن رجاء بن حيوة، عن عمر.

وسبق أن محمد بن مصعب ضعيف، وله أحاديث منكرة، وأنه قرن بالمسعودي حمادَ بن سلمة، وتبين أنه خولف عن حماد من جماعةٍ من الثقات.

وسبق نقل قول الدارقطني: «تفرد به محمد بن مصعب، عن حماد بن سلمة، والمسعودي، وقيس، عن عبدالملك بن عمير، عنه -يعني: عن رجاء بن حيوة، عن عمر-».

فهذه الطريق لا تصح عن المسعودي، والمعتمد عنه ما علقه الدارقطني على الوجه الآخر.

٨- أبو داود الطيالسي:

اختُلف عنه:

* فرواه يونس بن حبيب -راوي مسنده-، عنه، عن جرير بن حازم، عن عبدالملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن عمر.

* ورواه عبدالحميد بن عصام، عن الطيالسي، عن شعبة، عن عبدالملك بن عمير، بالإسناد نفسه.

* ورواه إسحاق بن منصور الكوسج، عن الطيالسي، عن قرة بن خالد، عن عبدالملك، به.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٠١٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٣/٦٠٥).

فأما رواية رواية عبدالحميد بن عصام، فأخرجها الطبراني، ثم قال: «لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا أبو داود، تفرد به عبدالحميد».

وأخرجها الخليلي، ثم قال: «لم يروه عن أبي داود، عن شعبة، غيرُ عبدالحميد بن عصام، ورواه غيرُه عن أبي داود، عن جرير بن حازم، وهو أشهر».

وأخرجها الخطيب البغدادي، ثم قال: «هذا حديث غريب من حديث شعبة، عن عبدالملك بن عمير، لا نعلم رواه غيرُ عبدالحميد بن عصام، عن أبي داود، عنه، وخالفه يونس بن حبيب الأصبهاني، فرواه عن أبي داود، عن جرير بن حازم، عن عبدالملك بن عمير»، ثم أسند رواية يونس[1].

وأخرجها في ترجمة أحمد بن علي بن أحمد بن لال الهمذاني، من طريقه، ونقل بإسناده قول ابن لال عقبها: «كتب عني هذا الحديث الدارقطني ببغداد»، ونقل كذلك استغراب حفص بن عمر الأردبيلي، وأبي منصور ابن الدربي، للحديث[2].

كما أخرج ابنُ عساكر روايةَ عبدالحميد، وقال بعدها: «حديث غريب من حديث شعبة، عن عبدالملك، تفرد به عبدالحميد بن عصام، عن أبي داود الطيالسي، عنه، وهو محفوظ من حديث عبدالملك، رواه عنه جرير بن حازم، وجرير بن عبدالحميد».

وعبدالحميد بن عصام الذي تفرد به قال فيه أبو حاتم: «صدوق»، وقال ابنه: «محله الصدق»، وقال الخليلي: «جليل، ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات[3].

وثقته لم تمنع اتفاق الأئمة المذكورين على استغراب روايته، والإشارة إلى خطئها، وأن الصواب حديث جرير، وذلك من جهتين تضمنها مجموع كلامهم:

١ - أن يونس بن حبيب قد خالفه، ويونس أوثق فيما يظهر من عبدالحميد بن عصام، فقد قال فيه ابن أبي حاتم: «ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، وهو راوي مسند الطيالسي، ولعله أخص بأبي داود من هذه الجهة، وله في المسند تعليقات ونَقَدات تدل على فهمه ومعرفته.

---

(١) تاريخ بغداد (٥٨٢/٢).

(٢) السابق (٥٢٢/٥).

(٣) الجرح والتعديل (١٦/٦)، ثقات ابن حبان (٤٠٢/٨)، الإرشاد (٦٤٤/٢). وانظر: سير أعلام النبلاء (١٨١/١٢).

(٤) الجرح والتعديل (٢٣٧/٩)، ثقات ابن حبان (٢٩٠/٩).

٢- أن الحديث مشهور عن جرير، وقد رواه عنه تسعة رواة سوى الطيالسي، وغريب عن شعبة، فيظهر أن الرواية الغريبة خطأ أصله انتقال عن الرواية المشهورة، وهذا من باب إعلال الغريب بالمشهور[١].

وغرابته عن شعبة في كثرة أصحابه وانتشار حديثه، فلا يأتي إلا من هذه الطريق الأصبهانية، يوضِّح أنه لا يصح عنه، وأنه قد وقع غلط فيه.

وقد ذوكر الحافظ ابن السني بنحو جزء في علة هذه الرواية[٢]، ويظهر أنه حصل التوسع في تلك المذاكرة، فسيقت طرق الحديث المختلفة عن عبدالملك بن عمير، وهذا وقع للحاكم أيضًا، فإنه قال: «فأما الخلاف في هذا الحديث عن عبدالملك بن عمير، فإنه مجموع لي في جزء»[٣].

وقد علَّقه الدارقطني، عن شعبة، على وجه آخر، وهو رواية عبدالملك، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر، وهذا أقرب للمشهور -إن صح عن شعبة-.

وأما رواية إسحاق الكوسج، عن الطيالسي، عن قرة بن خالد، عن عبدالملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن عمر، فإنما أخرجها أبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين بأصبهان، في ترجمة أبي بكر ابن أبي داود، فأخرجها عنه، عن الكوسج، وهؤلاء أئمة ثقات، وقد أشار أبو الشيخ في مقدمة كتابه إلى أنه يذكر لكل راوٍ يترجم له شيئًا تفرد به، ولم يروه غيره، ولعل هذا من ذلك، فرواية قرة فيها غرابة -فيما وجدت-، وإن كان ظاهر إسنادها الصحة.

ثانيًا: الخلاف عن عبدالملك بن عمير:

تلخص أنه اختُلف عن عبدالملك بن عمير:

* فرواه قزعة بن سويد، ومعمر، وأبو عوانة، وعبدالله بن المختار، والحسين بن واقد، وإسحاق الأزرق، وحبان بن علي، وإبراهيم بن طهمان، وسفيان الثوري، ومندل بن علي، وسليمان التيمي، وأبو داود سليمان بن عمرو النخعي، وعبدالحكيم بن منصور، وإسرائيل -في رواية-، وشعبة -في رواية-، والمسعودي، وداود بن الزبرقان، وحصين بن واقد، وأبو بكر بن عياش، عن عبدالملك بن عمير، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر.

---

(١) كتب الباحث د. سعيد بن محمد المري رسالته للدكتوراه في هذه القضية، وهي مطبوعة.

(٢) تاريخ بغداد (٥/٥٢٢).

(٣) المستدرك (١/١١٤).

* ورواه عبيدالله بن عمرو، وشيبان بن عبدالرحمن، وزائدة بن قدامة، وشعيب بن صفوان، وأبو حمزة السكري، عن عبدالملك، عن رجل، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر.

* ورواه سفيان بن عيينة، عن عبدالملك، عن رجل، عن عمر.

* ورواه عمران بن عيينة، عن عبدالملك، عن ربعي بن حراش، عن عمر.

* ورواه جرير بن عبدالحميد، وجرير بن حازم، وإسرائيل -في رواية-، وقرة بن خالد، ومحمد بن شبيب الزهراني، عن عبدالملك، عن جابر بن سمرة، عن عمر.

* ورواه أبو المحياة يحيى بن يعلى، وزهير بن معاوية، ومحمد بن ثابت، عن عبدالملك، عن قبيصة بن جابر، عن عمر.

* ورواه المسعودي، وحماد بن سلمة، وقيس بن الربيع -من رواية محمد بن مصعب، عنهم-، عن عبدالملك، عن رجاء بن حيوة، عن عمر.

وقد أورد ابن أبي خيثمة من هذا الخلاف ثلاثة أوجه، فأسند رواية قزعة، عن عبدالملك، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر، ثم من طريق عبيدالله بن عمرو، عن عبدالملك، عن رجل، عن ابن الزبير، عن عمر، ثم قال: «كذا قال عبيدالله بن عمرو: عن رجل، عن عبدالله بن الزبير، وقال قزعة بن سويد: عن عبدالملك، عن ابن الزبير، ليس بينهما أحد»، ثم بيَّن ضعفَ قزعة، وثِقةَ عبيدالله بن عمرو، نقلًا عن ابن معين، ثم أسند رواية جرير بن عبدالحميد، عن عبدالملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن عمر، ثم قال: «كذا قال جرير: عن جابر بن سمرة، عن عمر».

والذي يظهر من سياق ابن أبي خيثمة للوجهين الأولين، وما عقَّب به عليهما، أنه يقوي رواية عبيدالله بن عمرو، لثقته، ويضعِّف رواية قزعة بن سويد، لضعفه[1].

ومن سياقه وتعقيبه على الوجه الثالث أنه يستغربه.

وقد ساق ابن أبي خيثمة الخلاف في موضع آخر من الكتاب، وذلك في ترجمة عبيدالله بن عمرو، فأسند رواية جرير بن عبدالحميد، بجعله عن جابر بن سمرة، ثم قال: «كذا قال: عبدالملك بن عمير، عن جابر بن سمرة. وخالفه قزعة بن سويد»، ثم أسند رواية قزعة، بجعله عن عبدالملك، عن ابن الزبير، عن عمر، ثم نقل تضعيف قزعة عن ابن معين، ثم أسند رواية عبيدالله بن عمرو، عن عبدالملك، عن رجل، عن ابن الزبير، عن عمر، فقال: «كذا قال

(١) تقريب التهذيب (٥٥٤٦).

عبيدالله بن عمرو، أدخل بين عبدالملك وبين ابن الزبير رجلًا، ووافق قزعةَ على: ابن الزبير».

والظاهر من هذا أن ابن أبي خيثمة يستغرب رواية جرير بن عبدالحميد، كما استغربها في الموضع السابق، لكنه هنا يشير إلى خطئها بالقدر المشترك بين قزعة بن سويد، وعبيدالله بن عمرو، وهو جعله عن ابن الزبير، عن عمر، وإن اختلفا في إدخال واسطة بين عبدالملك بن عمير، وابن الزبير، وإسقاطها، ونصُّه في هذا ظاهر، وهو قوله: «أدخل بين عبدالملك وبين ابن الزبير رجلًا، ووافق قزعةَ على: ابن الزبير».

وهذا لا يعارض ما سبق من تقديم رواية عبيدالله بن عمرو، على رواية قزعة، فإن ذلك في حال الموازنة بينهما، وأما هما في مقابل رواية جرير بن عبدالحميد، فبين عبيدالله، وقزعة، قدرٌ مشترك، حكم به ابن أبي خيثمة لهما على جرير -فيما يظهر-.

وقول ابن أبي خيثمة في رواية عبيدالله بن عمرو في الموضعين: «كذا قال عبيدالله بن عمرو»، لا يظهر منه استغراب الرواية، بدلالة السياق، إذ إنه قوَّاها بتوثيق عبيدالله، وأيَّد بها رواية قزعة بن سويد، فدلَّ على أنه أراد بقوله هذا مجرد حكاية روايته، والله أعلم.

ومما يؤيد تقوية رواية عبيدالله بن عمرو، على رواية قزعة، سوى ما ذكر ابن أبي خيثمة من كون عبيدالله ثقة، وقزعة ضعيفًا:

أن عبيدالله زاد رجلًا في الإسناد، والزيادة مظنة الضبط، خلاف الإسقاط، الذي هو محل التقصير والاختصار، خاصة مع ضعف المقصِّر هنا.

وكذلك: أن عبيدالله توبع على ذكر الرجل في الإسناد، فتابعه شيبان بن عبدالرحمن، وهو ثقة(١)، وزائدة بن قدامة، وهو ثقة ثبت(٢)، وشعيب بن صفوان، وهو صدوق يخطئ(٣)، وأبو حمزة السكري، وهو ثقة(٤).

---

(١) تقريب التهذيب (٢٨٣٣).

(٢) تقريب التهذيب (١٩٨٢).

(٣) لخص الحافظ في تقريب التهذيب (٢٨٠٣) حاله بقوله: «مقبول»، أي: حال المتابعة، وإلا فمردود، وقد قال فيه أحمد: «لا بأس به...، وهو صحيح الحديث»، وقال ابن معين: «ليس حديثه بشيء» -وسياق كلمته في موضعٍ يدل على أن مراده: قلة روايته، وسياقها في موضعٍ آخر يدل على إرادة التضعيف-، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ»، وقال ابن عدي: «وعامة ما يرويه لا يتابع عليه». فالذي يظهر أن الرجل دون الصدوق، لكنه أرفع من الضعيف، والله أعلم. انظر: تهذيب التهذيب (١٧٤/٢).

(٤) تقريب التهذيب (٦٣٤٨).

وتابعهم سفيان بن عيينة، وهو الحافظ المعروف، إلا أنه أسقط ابن الزبير.

لكن يشكل على الاحتجاج بضعف قزعة، وبمتابعات عبيدالله: أن قزعة توبع على إسقاط الرجل المبهم أيضًا، فتابعه سبعة عشر راويًا عن عبدالملك بن عمير، بذلك.

وأكثر هؤلاء المتابعين ثقات، ومنهم ضعفاء، كحبان بن علي[١]، وأخيه مندل[٢]، وفيهم المتروك، كعبدالحكيم بن منصور[٣]، وداود بن الزبرقان[٤]، وفيهم الكذاب، وهو أبو داود سليمان بن عمرو النخعي[٥]، وفيهم رجل لم أجد له ترجمة، وهو حصين بن واقد، وقد أشار الدارقطني إلى جهالته بقوله: «شيخٌ روى عنه أبو بكر بن عياش»[٦].

وقد أغرب اثنان من الرواة، فجاءت روايتهما بالتصريح بسماع عبدالملك بن عمير، من عبدالله بن الزبير، وهما:

١- الحسين بن واقد، وهو ثقة له أوهام[٧]، وقال الدارقطني في روايته هذه: «غريب من حديث الحسين بن واقد، عن عبد الملك»[٨]، ولعله يقصد التصريح بالسماع.

٢- مؤمل بن إسماعيل، في روايته عن سفيان الثوري، ومؤمل صدوق سيئ الحفظ[٩]، ولم يذكره إبراهيم بن هراسة، عن الثوري، مع ضعفه الشديد[١٠]. وأصل رواية الثوري بانفراد هذين الضعيفين في ثبوتها نظر.

ومن ثم، فلا يصح تصريح عبدالملك بسماع ابن الزبير.

ومع وجود هذه المتابعات لقزعة، فإن قرينة التقصير والتجويد، والإسقاط والإتمام، قرينة قوية في ترجيح الوجه الأول، خاصةً مع اتفاق أربعةٍ من الثقات عليه.

---

(١) تقريب التهذيب (١٠٧٦).

(٢) تقريب التهذيب (٦٨٨٣).

(٣) تقريب التهذيب (٣٧٥٠).

(٤) تقريب التهذيب (١٧٨٥).

(٥) لسان الميزان (٤/١٦٣).

(٦) العلل (٢/١٢٣).

(٧) تقريب التهذيب (١٣٥٨).

(٨) أطراف الغرائب والأفراد (١/٦١).

(٩) تقريب التهذيب (٧٠٢٩).

(١٠) لسان الميزان (١/٣٧٩).

وهذه القرينة تقوي حفظ الوجه الأول عن عبدالملك بن عمير، وتنفي الغلط به، وقرائنُ الوجه الثاني، من ثقة رواته، وكثرتهم، تقوي أنه محفوظ عن عبدالملك كذلك، وأنه حدَّثهم به كما رووه.

وأما رواية جرير بن عبدالحميد، عن عبدالملك، عن جابر بن سمرة، عن عمر، فقد أشار ابن أبي خيثمة إلى إعلالها بالقدر المشترك -كما سبق-.

وكذا استغربها الخطيب، فقال عقب إسناد المهرواني لها: «كذا روى هذا الحديث جرير بن عبدالحميد، عن عبدالملك بن عمير، وتابعه: جرير بن حازم، ومحمد بن شبيب الزهراني، وقرة بن خالد، عن عبدالملك»[(١)].

والخطيب يشير بهذا إلى أن جريرًا لم ينفرد بروايته، بل تابعه عليها: جرير بن حازم، وهو ثقة له أوهام إذا حدث من حفظه[(٢)]، ومحمد بن شبيب الزهراني، وهو ثقة[(٣)]، وقرة بن خالد، وهو ثقة ضابط[(٤)]، وتابع هؤلاء أيضًا: إسرائيل -في رواية-، وهو ثقة[(٥)].

فيؤكد اتفاقهم، مع ثقتهم، أن روايتهم محفوظة عن شيخهم عبدالملك بن عمير، وأنهم لم يغلطوا عليه فيها.

وأما رواية عمران بن عيينة، عن عبدالملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن عمر، فإني لم أجد لعمران متابعًا عليها، ولم أجد لربعي ذكرًا في الحديث إلا فيها.

ولذا فقد خطَّأه فيها العقيلي، بل وغمزه بها، فذكره في الضعفاء، وقال: «عن عبدالملك بن عمير، يخالف، في حديثه وهم وخطأ»، ثم أسند حديثه هذا، ثم حكى اختلاف الرواة فيه[(٦)].

وكذا قال ابن عساكر بعقب حديث عمران: «وأخشى أن يكون وهمًا»[(٧)].

وعمران في جملة حاله صدوق له أوهام[(٨)]، ولا يُحتمل منه هذا الانفراد دون الجماعة الكُثر، الذين يتفقون ويختلفون على ما سوى ربعي بن حراش.

---

(١) المهروانيات (٢/٨١٢).

(٢) تقريب التهذيب (٩١١).

(٣) تقريب التهذيب (٥٩٥١).

(٤) تقريب التهذيب (٥٥٤٠).

(٥) تقريب التهذيب (٤٠١).

(٦) الضعفاء (٣/٣٠١).

(٧) تاريخ دمشق (١٨/٣٩).

(٨) تقريب التهذيب (٥١٦٤).

وأما رواية أبي المحياة يحيى بن يعلى، وزهير بن معاوية، ومحمد بن ثابت، عن عبدالملك بن عمير، عن قبيصة بن جابر، عن عمر، فقد وقف على أولاها ابنُ المديني في «كتاب ابن أبي شيبة»، ولعل مراده: مصنفه، فهي فيه -كما سبق في التخريج-، قال ابن المديني: «ووجدناه في كتاب ابن أبي شيبة، عن شيخ ضعيف الحديث، يقال له: يحيى بن يعلى التيمي، جعله عن عبدالملك بن عمير، عن قبيصة بن جابر، وليس هذا عندنا بمحفوظ، لأنه لم يقله أحد من الحفاظ، وإنما كتبناه ليُعرف»[(١)].

وكلمة ابن المديني في تضعيف أبي المحياة تستدرك على ترجمته، فإنه ليس في التهذيب إلا توثيق ابن معين، وابن حبان، له، ولهذا خلص ابن حجر إلى أنه ثقة[(٢)].

ومع ذلك، فقد تابعه -فيما علقه الدارقطني- اثنان: زهير بن معاوية، وهو ثقة ثبت[(٣)]، ومحمد بن ثابت، وهو العبدي -فيما يظهر-، وهو صدوق لين الحديث[(٤)].

ولم أجد روايتي زهير، ومحمد بن ثابت، مسندتين، وفي كلام ابن المديني إشارةٌ إلى تفرد أبي المحياة، عن عبدالملك بن عمير، بهذا الوجه، وأنه لم يَقُله أحد من الحفاظ، فهذا قد يثير الشك في صحة هاتين الروايتين، خاصة أنه الأشهر به: أبو المحياة، وأن ذِكر قبيصة بن جابر غريبٌ في الحديث -فيما وجدت-.

وأما رواية المسعودي، وحماد بن سلمة، وقيس، عن عبدالملك، عن رجاء بن حيوة، عن عمر، فقد تبيَّن في الكلام عن رواية المسعودي أن محمد بن مصعب، الذي رواه عن هؤلاء الثلاثة، ضعيف، وأن له تخليطات عن حماد بن سلمة، وأن الدارقطني حكم بتفرده عنهم، وهذا يبين عدم صحة هذا الوجه عن المسعودي، وقيس، ونكارته عن حماد بن سلمة.

وذِكر رجاء بن حيوة في الحديث غريب أيضًا، ولم أجد له عن عبدالملك بن عمير إلا هذه الطريق، وقد خالفها جماعاتُ الرواة ممن لم يذكر رجاء، على اختلافهم في الجهات الأخرى من الإسناد، قال الدارقطني: «وهو غريب من حديث رجاء، عنه -يعني: عن عمر-»[(٥)].

---

(١) مسند الفاروق (٢/٥٥٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/٤٠٠)، تقريب التهذيب (٧٦٧٦).

(٣) تقريب التهذيب (٢٠٥١).

(٤) تقريب التهذيب (٥٧٧١).

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (١/٤٩).

وعليه، فأقوى المحفوظ عن عبدالملك بن عمير: ثلاثة أوجه، هي:

روايته عن رجل، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر.

وروايته عن عبدالله بن الزبير، عن عمر.

وروايته عن جابر بن سمرة، عن عمر.

وقد اتفق على كلٍّ منها عدد متفاوت من الثقات.

ولهذا قال يحيى بن معين: «اختلف على عبدالملك بن عمير في حديث[١]، أحدهما: أن عمر قال: «من سرته حسنته، وساءته سيئته، فهو مؤمن»[٢]:

فقال بعضهم: عن عبدالملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن عمر.

وقال بعضهم: عن عبدالملك بن عمير، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر.

والقوم الذين اختلفوا في الروايتين عن عبدالملك بن عمير أكثرهم ثقات»[٣].

وهذه إشارة من ابن معين إلى اضطراب عبدالملك بن عمير في الحديث، لأن المختلِفِين عنه ثقات، ولهذا لم يرجح ابن معين أحد الوجهين عن عبدالملك.

وساق ابن المديني الخلاف عن عبدالملك بن عمير من عدة أوجه، ولم يحكم فيه بشيء، لكنه ذكر أنه سأل سفيان بن عيينة عنه، فقال: «حدثنا ابن أبي لبيد، عن ابن سليمان بن يسار، عن أبيه: أن عمر خطب...، فلما حفظته من ابن أبي لبيد، لم أهتم بحديث عبدالملك بن عمير»[٤]، وكأن هذه إشارة إلى أن ابن المديني لا يعبأ بحديث عبدالملك بن عمير، لاضطرابه.

وقال الحاكم: «فأما الخلاف في هذا الحديث عن عبدالملك بن عمير، فإنه مجموعٌ لي في جزء، والذي عندي أن الإمامين تركا هذا الحديث من ذلك الخلاف بين الأئمة على عبدالملك فيه»[٥]، ففسَّر الحاكم تركَ البخاري ومسلم للحديث بكثرة الخلاف فيه، وكونه بين أئمةٍ، عن عبدالملك، وهذه إشارةٌ إلى اضطرابه عند الشيخين.

---

(١) كذا في المطبوع، ولعل صوابه: حديثين.

(٢) هذه قطعة من الحديث موضع الدراسة.

(٣) تاريخ دمشق (٢٠٣/١١).

(٤) مسند الفاروق (٥٥٤/٢).

(٥) المستدرك (١١٤/١)، وفيه تحريف، تصويبه من النسخة الأزهرية (١/ق٥٢أ).

وخلص الدارقطني بعد أن حكى الخلاف إلى قوله: «ويشبه أن يكون الاضطراب في هذا الإسناد من عبدالملك بن عمير، لكثرة اختلاف الثقات عنه في الإسناد»[١].

واستفاده منه الخطيب البغدادي، فعدَّ أقوالًا عن عبدالملك، ثم قال: «وقيل عن عبدالملك فيه أقوال سوى هذه، ويشبه أن يكون الاضطراب منه، لكثرة اختلاف الثقات عنه»[٢].

وقال ابن عبدالبر: «واختلف فيه على عبدالملك بن عمير اختلافًا كثيرًا»[٣]، ولم أجد له ترجيحًا لأحد الأوجه، أو تقوية للرواية، فالظاهر أنه يشير للاضطراب.

وهذا قويٌّ بالنظر إلى حال عبدالملك، فقد قال فيه أحمد: «مضطرب الحديث جدًّا مع قلة روايته، ما أرى له خمسمائة حديث، وقد غلط في كثير منها»، وقال في رواية: «سماك بن حرب أصلح حديثًا منه، وذلك أن عبدالملك يختلف عليه الحفاظ»، وقال يحيى بن معين: «مخلِّط»[٤].

وهذا جرح مفسَّر، واضحٌ في أن عبدالملك بن عمير معروف بالاضطراب، واختلاف الرواة عنه، وعدم الثبوت على وجه واحد، وإن كان في المجمل ثقة عالمًا[٥].

وقد حكم الدارقطني عليه بالاضطراب في ثلاثة أحاديث -سوى هذا الحديث-[٦].

وهذا يبيِّن أنه لا يُستبعد حفظ بعض الأوجه الأخرى عن عبدالملك بن عمير، كرواية عمران بن عيينة، ورواية يحيى بن يعلى ومن تابعه، ولا يستبعد أن رواتها لم يغلطوا فيها على عبدالملك، وإنما جاء هذا من اضطرابه في الحديث.

ولعله إلى ذلك أشار الذهبي بحكاية الاختلاف عن عبدالملك في ترجمة عمران بن عيينة، وقوله عقب ذلك: «فالاضطراب من عبدالملك»[٧]، فكأنه يدفع عن عمران الخطأَ بهذا.

كما أن هذا يبين سبب اختلاف الأوجه عمَّن دون عبدالملك، كإسرائيل بن يونس، وغيره، فقد يكونون سمعوا الحديث منه على أوجه، فرووها كذلك، فتكون محفوظة عنهم على كل وجه.

---

(١) العلل (١٢٥/٢).

(٢) المهروانيات (٨١٨/٢).

(٣) الاستذكار (٢٦٨/٢٧).

(٤) تهذيب التهذيب (٦٢٠/٢).

(٥) تقريب التهذيب (٤٢٠٠).

(٦) العلل (٣٠٣/٤، ١٩/٨، ٣١٠/١٥).

(٧) ميزان الاعتدال (٢٤٠/٣).

وأما ابن منده، فقد ذهب إلى ترجيح وجه جابر بن سمرة، فأخرج روايتي جرير بن حازم، وجرير بن عبدالحميد، ثم حكى الخلاف، وقال: «وحديث جابر بن سمرة أولى»[(١)].

وإليه ذهب ابن عساكر، فقال عقب رواية عمران بن عيينة، عن عبدالملك، عن ربعي بن حراش، به: «المحفوظ حديث عبدالملك، عن جابر بن سمرة»[(٢)].

ومما قد يؤيَّد به ذلك: أن عبدالملك صرَّح بسماعه من جابر بن سمرة في بعض الطرق، إلا أن الظاهر أن ذلك التصريح لا يصح[(٣)].

وترجيح وجه جابر بن سمرة غير ظاهر، فإنه لو كان ثم وجه راجح مع الاضطراب، لكان حديث عبدالله بن الزبير، لكثرة من رواه عن عبدالملك بن عمير كذلك، واتفاقهم عليه، مع أنهم اختلفوا في إدخال واسطة بين عبدالملك، وابن الزبير، وإسقاطها، كما سبق بيانُه من احتجاج ابن أبي خيثمة بالقدر المشترك بينهم على مرجوحية حديث جابر بن سمرة.

وأبعد من هذا -فيما يظهر-: ما ذهب إليه ابن كثير، حيث قال: «عبدالملك من أئمة التابعين وساداتهم، وليس الاضطراب في حديثٍ مستحيلًا عليه، ولكن ههنا الاضطراب بعيد، لأن هذه الخطبة شهدها خلق كثير، فلا يبعد أن يكون عبدالملك قد سمعها من جماعة منهم، فمن الجائز أنه سمعها من عبدالله بن الزبير، ومن جابر بن سمرة، فرواها تارةً عن هذا، وتارةً عن هذا»[(٤)].

وهذه التجويزات العقلية كما قال ابن القيم: «لا يلتفت إليها أئمة الحديث، وأطباء علله...، ولهم ذوق لا يحول بينه وبينهم فيه التجويزات والاحتمالات»[(٥)].

---

(١) الإيمان (٩٨٣/٢).

(٢) تاريخ دمشق (٣٩/١٨).

(٣) لم أجده إلا عند الطحاوي من طريق وهب بن جرير، وحبان بن هلال، عن جرير بن حازم، وهذه الرواية أخرجها غيرُ الطحاوي من طريق وهب، ومن طريق جرير، وليس فيها تصريح بالسماع. وكذا أخرجها الطحاوي وحده من طريق إسرائيل، عبدالملك بن عمير، وفيه التصريح بسماعه من جابر، ولم يذكره جرير بن عبدالحميد، ولا جرير بن حازم -في المحفوظ عنه-، ولا قرة بن خالد، ولا محمد بن شبيب، بل رووه عن عبدالملك، عن جابر. وقد ورد السماع كذلك في بعض طرق رواية عبدالحميد بن عصام، عن الطيالسي، عن شعبة، عن عبدالملك بن عمير، لكن قد تبين آنفًا أن تلك الرواية غلط لا تصح.

(٤) مسند الفاروق لابن كثير (٥٥٥/٢).

(٥) تهذيب السنن (١٦٩/١).

وقد تبين من حال عبدالملك بن عمير أنه مضطرب الحديث، تروى عنه الأحاديث كثيرًا على عدة أوجه، ويختلف عنه الحفاظ، وهذا لا يستقيم معه أن يُحكم بصحة جميع الأوجه عنه بإطلاق، بل تضعَّف بالاضطراب، ما دامت متكافئة، أو متقاربة، أو محفوظة عن الشيخ.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن الحديث مضطرب عن عبدالملك بن عمير، وأنه رواه على عدة أوجه، وروى كلًّا منها عنه عدةٌ من الثقات.

والمضطرب من أنواع الضعيف، لعدم معرفة الوجه الصحيح الذي يروى به الحديث، ومن ثم الحكم عليه بالصحة أو الضعف.

ولو صح الوجه الذي مال إلى تصحيحه ابن أبي خيثمة، وهو رواية عبدالملك بن عمير، عن رجل، عن ابن الزبير، عن عمر، ففيه هذا الرجل المبهم، وجهالة عينه وحاله مانعة من الحكم بصحته، فهو إسناد ضعيف.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

عرض ابن أبي خيثمة الخلاف عن عبدالملك بن عمير، فأورد رواية قزعة بن سويد، عن عبدالملك، عن عبدالله بن الزبير، عن عمر بن الخطاب، ثم رواية عبيدالله بن عمرو، عن عبدالملك، عن رجل، عن ابن الزبير، عن عمر، ثم رواية جرير بن عبدالحميد، عن عبدالملك، عن جابر بن سمرة، عن عمر.

وأشار في ثنايا كلامه إشارتين:

١ - ترجيح رواية عبيدالله بن عمرو، بإدخال رجل بين عبدالملك بن عمير، وابن الزبير: واعتمد في ذلك على كونه ثقة، وكون قزعة ضعيفًا.

وقد تبين أن هذه القرينة محل نظر، ذلك أن قزعة توبع على روايته، فانتفى تأثير ضعفه.

وتبين أيضًا أن مما يؤيد ترجيح ابن أبي خيثمة: أن عبيدالله توبع على ذكر الرجل في الإسناد، تابعه ثلاث ثقات، وصدوق.

وهذه القرينة فيها نظر أيضًا، لأن قزعة تابعه سبعة عشر راويًا، أكثرهم ثقات.

وأقوى ما يؤيد ترجيح ابن أبي خيثمة: أن عبيدالله، ومن تابعه، زادوا رجلًا في الإسناد، والزيادة مظنة الضبط، خلاف الإسقاط، الذي هو محل التقصير والاختصار.

٢- تخطئة رواية جرير بن عبدالحميد، بجعله عن عبدالملك بن عمير، عن جابر بن سمرة:

واستند ابن أبي خيثمة في ذلك إلى القدر المشترك بين عبيدالله بن عمرو، وقزعة بن سويد، فمع أنه أشار إلى رجحان رواية عبيدالله، على رواية قزعة، من الجهة المذكورة آنفًا، إلا أنه ألمح إلى اتفاقهما على جعله عن ابن الزبير، لا عن جابر بن سمرة، الأمر الذي يرجح خطأ جعله عن جابر.

لكن يشكل على هذا: أن جريرًا توبع على روايته، حيث تابعه عن عبدالملك بن عمير أربع ثقات.

وقد تبيَّن أن الخلاف عن عبدالملك بن عمير في الحديث متسع، وأن مرجعه إلى اضطرابه الذي أشار إليه ابن معين، وابن المديني، وابن عبدالبر، وفهمه الحاكم من تصرف البخاري، ومسلم، وصرح به الدارقطني، والخطيب البغدادي.

الحديث الخمسون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (٢/٨٦٠-٨٦١):

٣٦٤٣- حدثنا أبي -رحمه الله-، قال: نا وكيع، قال: نا الأعمش، قال: نا هلال بن يساف، عن عمران بن حصين، [قال:] قال رسول الله ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم...»، ثم ذكر الحديث.

كذا قال وكيع: الأعمش، قال: نا هلال بن يساف. وأدخل ابنُ فضيل بين الأعمش، وبين هلال بن يساف، في هذا الحديث: عليَّ بنَ مدرك.

٣٦٤٤- حدثنا ابن الأصبهاني، قال: أنا ابن فضيل، عن الأعمش، عن علي بن مدرك، عن هلال بن يساف، عن عمران بن حصين، قال: قال النبي ﷺ: «خير الناس قرني...»، ثم ذكر الحديث.

وتابع ابنَ فضيل: منصورُ بنُ أبي الأسود.

٣٦٤٥- حدثنا أبو الربيع الزهراني، قال: نا منصور بن أبي الأسود، عن الأعمش، عن علي بن مدرك، عن هلال بن يساف، عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ: «خير أمتي القرن الذي أنا فيهم، ثم الذين يلونهم...»، ثم ذكر نحوه.

❑ التخريج:

الوجه الأول: الأعمش، عن هلال بن يساف، عن عمران بن حصين:

* أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (١٧/٢٩٨) من طريق قاسم بن أصبغ، عن **ابن أبي خيثمة**، به، بمثله، تامًّا.

* وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٣٠٧٧) -ومن طريقه ابن أبي عاصم في السنة (١٤٧٢)، وابن حبان (٧٢٢٩)، والطبراني في الكبير (١٨/٢٣٥)-،

وأحمد (١٩٨٢٠)،

والترمذي (عقب ٢٢٢١، وعقب ٢٣٠٢) عن الحسين بن حريث،

والآجري في الشريعة (١١٥٢) من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي،

والطبراني (١٨/٢٣٥) من طريق سهل بن عثمان،

خمستهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، وابن حريث، والدورقي، وسهل) عن **وكيع**، به، بنحوه، تامًّا. إلا أن الدورقي لم يذكر التصريح بالسماع بين الأعمش وهلال.

* وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٤٦٥) من طريق عيسى بن يونس،

والطبراني (١٠٣/١٨)، وأبو طاهر السِّلفي في السداسيات المخرجة من سماعات ابن الحطاب (٦/مخطوط)، من طريق محمد بن عبيد،

والطبراني (٢٣٤/١٨) من طريق شيبان بن عبدالرحمن،

والطبراني (٢٣٥/١٨)، والحاكم (٤٧١/٣)، من طريق يعلى بن عبيد،

وعلقه ابن أبي حاتم في العلل (٢٦٠٣) عن سفيان الثوري،

و(٢٦٢١) عن عبدالله بن داود الخريبي،

ستتهم (عيسى، ومحمد بن عبيد، وشيبان، ويعلى بن عبيد، والثوري، والخريبي) عن **الأعمش**، به، بنحوه، تامًّا، وذكر عيسى، ومحمد بن عبيد، وشيبان، ويعلى، فيه قصة، فقالوا -واللفظ لعيسى-: عن هلال بن يساف، قال: دخلت مسجد البصرة، فإذا رجل في حلقة يقول...، فذكر الحديث، قال: فسألت عنه، فقالوا: هذا عمران بن الحصين.

ورواية محمد بن عبيد عند الطبراني مقصورة على هذه القصة، ولم يُسَق الحديث فيها.

ولم يذكر ستتهم بين الأعمش وهلال بن يساف سماعًا.

الوجه الثاني: الأعمش، عن علي بن مدرك، عن هلال بن يساف، عن عمران بن حصين:

* أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٢٩٩/١٧) من طريق قاسم بن أصبغ، عن **ابن أبي خيثمة**، به[1]، ولم يسق متنه.

* وأخرجه الترمذي (٢٢٢١، ٢٣٠٢) -ومن طريقه الكلاباذي في معاني الأخبار (١١٨٢)-، ومحمد بن إبراهيم ابن مراون في الخامس والعشرين من فوائده (٨/مخطوط)، من طريق واصل بن عبدالأعلى،

وابن أبي عاصم في السنة (١٤٧١) عن محمد بن عبدالله بن نمير،

كلاهما (واصل، وابن نمير) عن **محمد بن فضيل**، به، بنحوه، تامًّا.

---

(١) سقط عنده ذكر ابن الأصبهاني، فصار ابن أبي خيثمة يرويه عن محمد بن فضيل مباشرة، وهو غلط، فإن بين ابن أبي خيثمة وابن فضيل طبقة.

* وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١٤٧٠)،

والطبراني (١٨/٢٣٤) عن علي بن عبدالعزيز،

والخطيب في الكفاية (ص٤٧) من طريق محمد بن يونس،

والسِّلفي في السداسيات المستخرجة من سماعات الحطاب (٧/مخطوط) من طريق موسى بن هارون،

وابن حجر في الأمالي المطلقة (ص٥٦) من طريق محمد بن أبي بكر بن أبي خيثمة،

خمستهم (ابن أبي عاصم، وعلي بن عبدالعزيز، ومحمد بن يونس، وموسى بن هارون، وابنُ ابنِ أبي خيثمة) عن **أبي الربيع الزهراني**، به، بنحوه، تامًّا.

* وعلقه ابن عبدالبر في التمهيد (١٧/٢٩٩) عن عبدالله بن إدريس، عن **الأعمش**، به، ولم يسق متنه.

* وأخرجه النسائي في الكبرى (٥٩٨٦) -ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد (١٧/٢٩٩)- من طريق شعبة، عن **علي بن مدرك**، به، بنحوه، إلا أنه أبهم عمران، فجعله رجلًا من أصحاب النبي ﷺ، قال: ليس أنسَ بنَ مالك.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث الأعمش، واختُلف عنه:

الوجه الأول: الأعمش، عن هلال بن يساف، عن عمران بن حصين:

ورواه عنه: وكيع، وعيسى بن يونس، ومحمد بن عبيد، وشيبان بن عبدالرحمن، ويعلى بن عبيد، وسفيان الثوري، وعبدالله بن داود الخريبي.

الوجه الثاني: الأعمش، عن علي بن مدرك، عن هلال بن يساف، عن عمران بن حصين:

ورواه عنه: محمد بن فضيل، ومنصور بن أبي الأسود، وعبدالله بن إدريس.

وقد ساق ابن أبي خيثمة الوجه الأول من طريق وكيع، وفيه التصريح بسماع الأعمش من هلال بن يساف، ثم قال ابن أبي خيثمة: «كذا قال وكيع: الأعمش، قال: حدثنا هلال بن يساف. وأدخل ابنُ فضيل بين الأعمش وبين هلال بن يساف في هذا الحديث: عليَّ بنَ مدرك»، ثم أسنده من طريق محمد بن فضيل، ثم قال: «وتابع ابنَ فضيل: منصورُ بنُ أبي الأسود»، ثم أسنده من طريقه.

وهذا يوضح أن ابن أبي خيثمة يعلُّ رواية وكيع، والتصريح بالسماع فيها خاصَّةً، بأن الأعمش لم يسمعه من هلال، بل إنما بينه وبين هلال: علي بن مدرك.

واستند ابن أبي خيثمة في ذلك إلى رواية محمد بن فضيل، ومتابعة منصور بن أبي الأسود.

والتصريح بالسماع ورد عن وكيع من طرق الرواة عنه، وهم: أبو خيثمة، وابن أبي شيبة، وأحمد، والحسين بن حريث، وسهل بن عثمان، ورواه يعقوب بن إبراهيم الدورقي، عن وكيع، فلم يذكره، وهذا تقصير لا يؤثر في تجويد من جوَّده وحفظه.

لكن وكيعًا خولف فيه عن الأعمش، ممن رواه بإسقاط علي بن مدرك، فلم يذكر عيسى بن يونس، وشيبان، ويعلى، ومحمد، ابنا عبيد، والثوري، والخريبي، السماعَ عن الأعمش.

فالظاهر أن وكيعًا أخطأ بذكر السماع، لاتفاق الجماعة على عدم ذكره، ولرواية الواسطة.

ولهذا قال ابن عبدالبر في شرح الخطأ في الحديث، بعد أن أسنده من طريق ابن أبي خيثمة، عن أبيه: «وقد يمكن أن يكون من قِبَل حفظ وكيع لذلك، وإن كان حافظًا، أو من قِبل أبي خيثمة، لأن فيه: «حدثنا هلال بن يساف»، وليس بشيء»[1].

وقد تبيَّن أن أبا خيثمة متابَع في ذكر السماع، فالعهدة على وكيع.

وهؤلاء الرواة الذين أسقطوا علي بن مدرك، عن الأعمش، ثقات مشهورون، وأما مَن خالفهم، فمحمد بن فضيل، وهو صدوق عارف[2]، ومنصور بن أبي الأسود، وهو صدوق أيضًا[3]، وعلَّق ابن عبدالبر رواية عبدالله بن إدريس، ولم أجدها مسندة، وابن إدريس ثقة[4].

والظاهر أن رواية الجماعة عن الأعمش روايةٌ مدلَّسة، فإن الأعمش معروف بالتدليس[5]، ولم يصرح في روايتهم بالسماع، وقد بيَّن اتفاقُ ثلاثة من الرواة أنه يُدخِل بينه وبين هلال بن يساف راويًا، هو علي بن مدرك.

ورواية الثلاثة محفوظة عن الأعمش، لأنهم اتفقوا، وهم صدوقان، وثقة، ولأن في روايتهم زيادة رجل، تشير إلى مزيد حفظ وتثبت.

---

(١) التمهيد (٢٩٩/١٧).

(٢) تقريب التهذيب (٦٢٢٧).

(٣) تقريب التهذيب (٦٨٩٦).

(٤) تقريب التهذيب (٣٢٠٧).

(٥) تقريب التهذيب (٢٦١٥).

وقوَّى روايتَهم وبيَّن صحَّتها: روايةُ شعبة، عن علي بن مدرك نفسه، عن هلال بن يساف، عن رجل من الصحابة، بقصةٍ هي نفسها القصة التي ذكرها الرواة الذين رووه عن الأعمش، عن هلال، بلا علي بن مدرك. فتبين أن للحديث عن علي بن مدرك أصلًا، وأنه محفوظ عنه.

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن حديث الثوري، والخريبي، وغيرهما، عن الأعمش، بدون ذكر علي بن مدرك، فقال: «رواه منصور بن أبي الأسود، عن الأعمش، عن علي بن مدرك، عن هلال، عن عمران، عن النبي ﷺ، وهو الصحيح»(١)، وقال في موضع آخر جوابًا عن السؤال نفسه: «يُدخَل بين الأعمش، وهلال بن يساف: عليُّ بنُ مدرك»(٢).

وقال ابن عبدالبر: «أدخل ابن فضيل بين الأعمش، وبين هلال، في هذا الحديث: عليَّ بنَ مدرك، وتابعه على ذلك: عبدالله بن إدريس، ومنصور بن أبي الأسود، وهو الصواب، وهذا عندي -والله أعلم- إنما جاء من قِبَل الأعمش، لأنه كان يدلس أحيانًا...، وإنما الحديث للأعمش، عن علي بن مدرك، عن هلال. وقد روى الأعمش، عن هلال بن يساف، غيرَما حديث، وقد روى هذا الحديث شعبة، عن علي بن مدرك، عن هلال بن يساف، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، لم يقل: عن عمران بن حصين»(٣).

وقد خالف في هذا الترمذي، فأسند رواية محمد بن فضيل، بذكر علي بن مدرك، ثم قال: «هكذا روى محمدُ بنُ فضيل هذا الحديثَ عن الأعمش، عن علي بن مدرك، عن هلال بن يساف، وروى غيرُ واحد من الحفاظ هذا الحديثَ عن الأعمش، عن هلال بن يساف، ولم يذكروا فيه علي بن مدرك»، ثم أسند رواية وكيع، وفيها التصريح بسماع الأعمش، من هلال، ثم قال الترمذي: «وهذا أصح عندي من حديث محمد بن فضيل»(٤).

وقال في موضع آخر، وأخرج رواية ابن فضيل: «وهذا حديث غريب من حديث الأعمش، عن علي بن مدرك، وأصحاب الأعمش إنما رووا عن الأعمش، عن هلال بن يساف، عن عمران بن حصين»، ثم أسند رواية وكيع، وقال كما قال في الموضع الأول(٥).

---

(١) العلل (٢٦٠٣).

(٢) العلل (٢٦٢١).

(٣) التمهيد (١٧/٢٩٩).

(٤) سنن الترمذي (٤/٥٠٠).

(٥) سنن الترمذي (٤/٥٤٨).

والظاهر أن الترمذي اعتمد على ثلاثة أمور:

١- انفراد محمد بن فضيل، بذكر علي بن مدرك[١].

٢- اتفاق الحفاظ من أصحاب الأعمش، على إسقاط علي بن مدرك.

٣- تصريح وكيع، عن الأعمش، بالسماع من هلال بن يساف.

وقد أجاب عن الأول ابن حجر، حيث أسند رواية منصور بن أبي الأسود، بذكر علي بن مدرك، ثم نقل كلام الترمذي، فقال: «قلت: قد تابع ابنَ فضيل على زيادة علي بن مدرك: منصور بن أبي الأسود -كما سُقتُه-، وكذا رواه عبدالله بن إدريس، عن الأعمش»[٢].

واتفاق أصحاب الأعمش قرينةٌ قابَلَها أن الأعمش مدلس، وقد اتفق عنه ثلاثة على ذكر الواسطة، وأنه جاء عن علي بن مدرك من طريق أخرى.

وتصريح وكيع بسماع الأعمش من هلال لا يصح عن الأعمش، بل يظهر أنه خطأ منه -كما سبق-.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن الأعمش يرويه عن علي بن مدرك، عن هلال بن يساف، عن عمران بن حصين -رضي الله عنه-.

ورواه شعبة، عن علي بن مدرك، فرواه عنه، عن هلال، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

وقد ذكر شعبة في روايته القصةَ التي ذكرها الأعمش، وقال: «رجل من أصحاب النبي ﷺ، ليس أنسَ بنَ مالك»، فيظهر أن شعبة قصَّر، أو لم يضبط، فلم يسمِّ الصحابي، بل بيَّن أنه فيما يحفظ: ليس أنس بن مالك، وشعبة -إن كان هو قائل ذلك هنا- معروف بنزول ضبطه للأسماء -كما مرَّ في الحديث السادس عشر[٣]-.

فرواية شعبة إلى المتابعة أقرب منها إلى المخالفة.

وعلي بن مدرك ثقة[٤].

---

(١) وكذا فهمه المباركفوري في تحفة الأحوذي (٦/٤٨٣)، قال: «لأنه تفرد بذكره، وقد روى غير واحد من أصحاب الأعمش مثل رواية وكيع».

(٢) الأمالي المطلقة (ص٥٦).

(٣) (ص٢٨٧-٢٨٨).

(٤) تقريب التهذيب (٤٧٩٦).

وصرح البخاري، ومسلم، بسماعه من هلال بن يساف[١]، ورواية شعبة، عنه، عن هلال، تدل على ذلك، فقد ذكر يحيى القطان أنه لا يحمل عن شيوخه إلا ما كان مسموعًا لهم -كما مرَّ في الحديث التاسع عشر[٢]-.

وهلال بن يساف ثقة أيضًا[٣].

وقد صرَّح بلقائه عمران بن حصين في هذا الحديث، كما سلف في القصة التي رواها الأعمش، وشعبة، عن علي بن مدرك، عنه.

فهذا إسناد صحيح.

وقد قال الترمذي: «وقد روي من غير وجه عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ»[٤].

ومن هذه الأوجه: رواية زهدم بن مضرب، عن عمران، وقد أخرجها البخاري، ومسلم[٥]، ورواية زرارة بن أوفى، عن عمران، وقد أخرجها مسلم[٦].

ويظهر أن الشيخين قد اجتنبا رواية هلال بن يساف، عن عمران، لما وقع فيها من الاختلاف الذي جرت دراسته هاهنا.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أورد ابن أبي خيثمة خلافًا عن الأعمش في إسقاط شيخه وإثباته، فأخرج رواية وكيع، عن الأعمش، قال: حدثنا هلال بن يساف، عن عمران بن حصين.

ثم استغربها، ونص على استغراب ذكر سماع الأعمش من هلال بن يساف فيها، ثم أسند روايتي محمد بن فضيل، ومنصور بن أبي الأسود، عن الأعمش، عن علي بن مدرك، عن هلال، عن عمران.

وفي هذا إشارتان من ابن أبي خيثمة:

---

(١) التاريخ الكبير (٦/٢٩٤)، الكنى والأسماء (٢/٨٢٦).

(٢) (ص٣٢٧).

(٣) تقريب التهذيب (٧٣٥٢).

(٤) سنن الترمذي (٤/٥٠٠).

(٥) صحيح البخاري (٢٦٥١، ٣٦٥٠، ٦٤٢٨، ٦٦٩٥)، صحيح مسلم (٢٥٣٥).

(٦) صحيح مسلم (٢٥٣٥). وانظر: تحفة الأشراف (٨/١٨١)، إتحاف المهرة (١٢/٣١).

١- خطأ وكيع في ذكر سماع الأعمش، من هلال بن يساف:

واعتمد في ذلك على رواية الواسطة.

وأيده: أن جماعة الرواة عن الأعمش، ممن رواه عنه، عن هلال بن يساف، مباشرة، لم يذكر السماع.

ووافق ابنَ أبي خيثمة على ذلك: ابن عبدالبر.

٢- رجحان رواية إثبات الواسطة على رواية إسقاطها:

واعتمد في ذلك على أنه رواها غيرُ واحد، يظهر ذلك في نصِّه على متابعة منصور بن أبي الأسود لابن فضيل عليها.

وأيده: أن الأعمش مدلس، ويظهر أن إسقاط علي بن مدرك ضربٌ من تدليسه، وأن شعبة رواه عن علي بن مدرك، عن هلال بن يساف، عن رجل من الصحابة، بالحديث وقصته، فتبين أن للحديث عن علي بن مدرك أصلًا.

ووافق ابنَ أبي خيثمة على ذلك: أبو حاتم الرازي، وابن عبدالبر.

وخالفهم: الترمذي، ونوقش كلامه في الدراسة.

الحديث الحادي والخمسون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (٢/٨٨٥-٨٨٧):

٣٧٤٠- نا أبي، قال: نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، نا أبي، عن ابن إسحاق، قال: حدثني عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق، عن عائشة -زوج النبي ﷺ-، أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب».

٣٧٤١- وحدثنا يحيى بن عبدالحميد، وعبيدالله بن عمر، قال: نا يزيد بن زريع، عن عبدالرحمن بن أبي عتيق، عن أبيه، أنه سمع عائشة تقول: إن النبي ﷺ قال: «السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب».

كذا قالا: [يزيد] بن زريع، عن عبدالرحمن بن أبي عتيق. وقالا: عن عائشة.

وخالفهما حمادُ بنُ سلمة:

٣٧٤٢- حدثناه موسى بن إسماعيل، قال: نا حماد بن سلمة، عن ابن أبي عتيق، عن جده، عن أبي بكر الصديق، قال: قال رسول الله ﷺ: «السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب».

كذا قال حماد بن سلمة. وقد خالفه الدراورديُّ، وتابع روايةَ ابن إسحاق:

٣٧٤٣- حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب، قال: نا عبدالعزيز...[1] .

- [... يونس، عن حماد، عن ابن أبي عتيق]، عن أبيه، عن أبي بكر الصديق، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب».

كذا قال يونس، عن حماد: عن ابن أبي عتيق، عن أبيه -خالف التبوذكيَّ: عن جده-، عن أبي بكر الصديق.

❑ التخريج:

الوجه الأول: عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق (ابن أبي عتيق)[2]، عن عائشة:

---

(١) وقع في الأصل الخطي (ق٣٣٣) سقط، مع أن الكلام فيه متصل، يتبين ذلك بالنظر في تعليق ابن أبي خيثمة الآتي، وقد نبَّه المحقق على ذلك.

(٢) وهو والد ابن أبي عتيق، الذي يروي عنه حماد بن سلمة، ويزيد بن زريع، والدراوردي، كما في كلام ابن أبي خيثمة المنقول آنفًا، وغيرُهم، كما سيأتي.

* أخرجه الشافعي في الأم (٦٥) -ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير (٣٤/١)، والصغير (٧٧)، ومعرفة السنن (٥٨٢)، والبغوي في شرح السنة (١٩٩)-، والحميدي (١٦٢) -ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد (٣٠١/١٨)-، وابن أبي عمر في مسنده -كما نقل ابن دقيق العيد في الإمام في معرفة أحاديث الأحكام (٣٣٢/١)-، عن سفيان بن عيينة،

وإسحاق بن راهويه (١١١٦) عن عيسى بن يونس،

وأحمد (٢٤٢٠٣)، وأبو يعلى (٤٥٩٨)، من طريق إسماعيل بن علية،

وأحمد (٢٤٣٣٢) عن عبدة بن سليمان،

و(٢٦٠١٤) عن يزيد بن هارون،

وابن المنذر في الأوسط (٣٣٨)، وأبو الشيخ في الأقران (٢٩٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (١٥٩/٧)، وفي كتاب السواك -كما نقل ابن دقيق العيد في الإمام (٣٣٥/١)[1]-، والبيهقي في شعب الإيمان (١٩٣٩)، من طريق مسلم بن إبراهيم، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٩٤/٧) من طريق مؤمل بن إسماعيل، كلاهما (مسلم بن إبراهيم، ومؤمل) عن شعبة،

وأبو نعيم في الحلية (٩٤/٧) من طريق يزيد بن أبي حكيم، ومؤمل بن إسماعيل، وعلقه الدارقطني في العلل (٤٢١/١٤) عن مصعب بن ماهان، ثلاثتهم (يزيد، ومؤمل، ومصعب) عن سفيان الثوري،

وفي السواك -كما نقل ابن دقيق العيد في الإمام (٣٣٤/١)- من طريق قيس بن الربيع،

والبيهقي في السنن (٣٤/١) من طريق علي بن عبدالحميد الغضائري، عن ابن أبي عمر، عن سفيان بن عيينة، عن مسعر،

---

(١) نقل منه ابن دقيق العيد عدة أسانيد، كما سيتبين في هذا التخريج، ولم يبين في نقوله لأسانيد هذا الحديث أنها منه، لكنه بيَّن مصدرها في موضع لاحق (٣٤٦/١)، فقال في حديثٍ آخر: «روى أبو نعيم الحافظ في كتابه الذي جمعه في: فضل الاستياك وآدابه، وما روي عن النبي ﷺ في السواك وأحكامه...»، وأكثر ما نقل ابن دقيق العيد من أسانيد هذا الحديث ليس موجودًا -بحسب بحثي- في مصنفات أبي نعيم المطبوعة، فتعيَّن أنها في هذا الكتاب.

وقد نقل ابن دقيق العيد أسانيد كثيرة عن الكتاب المذكور في عدة مباحث في أبواب السواك (٣٣٤/١-٣٩٨)، ولا يُعرف للكتاب أثر الآن، وقد أطلق عليه العراقي في المغني عن حمل الأسفار في الأسفار (ص١٥٦/بحاشية الإحياء)، وابن حجر في الفتح (١٥٩/٤)، والتلخيص (١٠٤/١، ١٠٦، ١٠٩، ١١٥)، وغيرُهما، اسم: «كتاب السواك».

وفي شعب الإيمان (٢٥٢٢) من طريق عبدالله بن إدريس،

والبغوي في شرح السنة (٢٠٠) من طريق أحمد بن خالد،

وعلقه الدارقطني في العلل (٤٢٢/١٤) عن ابن أبي عدي،

وعن داود بن الزبرقان،

الثلاثة عشر راويًا (ابن عيينة، وعيسى بن يونس، وابن علية، وعبدة، ويزيد بن هارون، وشعبة، والثوري، وقيس، ومسعر وابن إدريس، وأحمد بن خالد، وابن أبي عدي، وابن الزبرقان) عن **محمد بن إسحاق**، به، بنحوه.

إلا أن مؤمل بن إسماعيل في روايته عن شعبة، والثوري، عن ابن إسحاق، وداود بن الزبرقان، في روايته عن ابن إسحاق[1]، قالا: عن أبي عتيق التيمي، عن القاسم بن محمد، عن عائشة.

وقال يزيد بن أبي حكيم، ومصعب بن ماهان، عن الثوري، عن ابن إسحاق: عن رجل، عن القاسم، عن عائشة.

وقال ابن إدريس، عن ابن إسحاق: عن عبدالله بن أبي بكر[2]، عن عمرة، عن عائشة.

* وأخرجه أبو نعيم في السواك -كما نقل ابن دقيق العيد في الإمام (٣٣٤/١)- من طريق محمد بن الحسين الوادعي، عن **يحيى بن عبدالحميد الحماني**، به، ولم يسق متنه.

* وأخرجه أحمد (٢٤٩٢٥) عن عفان،

والمعمري في اليوم والليلة -كما نقل ابن حجر في تغليق التعليق (١٦٤/٣)- عن أبي كامل الجحدري،

وعن محمد بن عبدالملك ابن أبي الشوارب،

وعن عبدالأعلى بن حماد،

والنسائي في الصغرى (١٠/١)، والكبرى (٤)، عن حميد بن مسعدة،

---

(١) سقط في علل الدارقطني ذكر ابن إسحاق في رواية داود بن الزبرقان، فوقع فيه: «ورواه داود بن الزبرقان، عن ابن أبي عتيق، عن القاسم، عن عائشة»، والصواب ذِكرُه، فقد لخص السخاوي في فتح المغيث (٤٨٢/٣) بعض الروايات من العلل، فقال: «ولكن قد رواه داود بن الزبرقان، عن ابن إسحاق، فأدخل بين ابن أبي عتيق وعائشة: القاسم...».

(٢) علق الدارقطني رواية ابن إدريس في العلل (٤٢١/١٤)، فجاء عنده: عبدالله بن أبي بكر بن حزم، وسيأتي التعليق على ذلك في الكلام على رواية ابن إدريس -بإذن الله-.

والنسائي في الصغرى (١٠/١)، والكبرى (٤)، والمستغفري في فضائل القرآن (١٣٥)، من طريق محمد بن عبدالأعلى،

وابن حبان (١٠٦٧) من طريق روح بن عبدالمؤمن،

وأبو نعيم في السواك -كما نقل ابن دقيق العيد في الإمام (٣٣٤/١)-، والبيهقي (٣٤/١)، من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي،

وأبو نعيم في السواك -كما نقل ابن دقيق العيد في الإمام (٣٣٤/١)، ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٢٢٩/١٧)- من طريق علي بن عبدالله ابن المديني،

والمستغفري في فضائل القرآن (١٣٤) من طريق يحيى بن حجر بن النعمان،

تسعتهم (عفان، وأبو كامل، وابن أبي الشوارب، وعبدالأعلى بن حماد، وحميد بن مسعدة، ومحمد بن عبدالأعلى، وروح بن عبدالمؤمن، والمقدمي، وابن المديني، ويحيى بن حجر) عن **يزيد بن زريع**، به، بنحوه.

ولم يسمِّ عبدُالأعلى بنُ حماد شيخَ يزيد: عبدَالرحمن، بل قال: ابن أبي عتيق.

وقال يحيى بن حجر، عن يزيد: عن عبدالرحمن بن أبي عتيق، سمعت أبا حارث، عن عائشة.

* وأخرجه أحمد بن علي المروزي في مسند أبي بكر (١٠٩)، وأبو يعلى (٤٩١٦)، عن عبدالأعلى بن حماد، عن **عبدالعزيز بن محمد الدراوردي**، عن ابن أبي عتيق، به، تامًّا بمثله عند أبي يعلى، وأحال المروزي في متنه على حديث حماد بن سلمة الآتي في الوجه الثاني.

* وأخرجه الطبراني في الأوسط (٢٧٦) عن أحمد ابن رشدين، عن روح بن صلاح، عن سعيد بن أبي أيوب،

والبيهقي (٣٤/١) من طريق سليمان بن بلال،

كلاهما (سعيد بن أبي أيوب، وسليمان بن بلال) عن **ابن أبي عتيق**، به، بمثله.

وسمى سعيدُ بنُ أبي أيوب شيخَه: محمد بن عبدالله بن أبي عتيق.

وقال سليمان بن بلال: عن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي عتيق، عن القاسم بن محمد، عن عائشة.

الوجه الثاني: عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق (ابن أبي عتيق)، عن أبي بكر الصديق:

* أخرجه إبراهيم بن نصر الرازي في مسنده -كما نقل الرافعي في التدوين في أخبار قزوين (٤٢٨/٢)- عن **موسى بن إسماعيل**، به، بمثله.

لكن قال إبراهيم بن نصر، عن موسى بن إسماعيل: حدثنا حماد، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكر الصديق، وقال مرةً: عن ابن أبي عتيق، عن جده، [عن][1] أبي بكر.

* وأخرجه أحمد بن علي المروزي في مسند أبي بكر (١١٠)، وأبو يعلى (١١٠)[2]، عن أبي خيثمة زهير بن حرب، وأبو عمرو السمرقندي في الفوائدة المنتقاة (٥٣) عن أبي أمية محمد بن إبراهيم الطرسوسي، كلاهما (أبو خيثمة، وأبو أمية) عن **يونس بن محمد**، به، بمثله[3].

إلا أن أبا أمية قال عن يونس: حدثنا حماد بن سلمة، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، وقال مرةً: عن جده، عن أبي بكر.

* وأخرجه أحمد (٧) عن أبي كامل -وهو مظفر بن مدرك-،

و(٦٢) عن عفان،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦٦٨)، وأحمد بن علي المروزي (١٠٨)، وأبو يعلى (١٠٩، ٤٩١٥) -وعنه ابن عدي في الكامل (٥٠/٣)-، والسراج في مسنده -كما نقل ابن حجر في فتح الباري (١٥٩/٤)-، وفي البيتوتة (٥) -ومن طريقه ابن حجر في تغليق التعليق (١٦٦/٣)[4]-، وابن عدي (٥٠/٣)، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (٥٠٩)، من طريق عبدالأعلى بن حماد،

---

(١) وقع في المطبوع: «عن جده أبي بكر»، والظاهر سقوط «عن»، أخذًا من رواية ابن أبي خيثمة، عن موسى بن إسماعيل نفسه.

(٢) وقع في تحقيق حسين سليم أسد: «عن ابن أبي عتيق، عن أبي بكر الصديق»، والصواب -كما في تحقيق إرشاد الحق الأثري (٨٧/١)-: «عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكر الصديق»، وكذلك نقله عن أبي يعلى: الهيثمي في المقصد العلي (١٢٥)، والبوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (١/٤٧١)، وابن حجر في المطالب العالية (١/٦٧).

(٣) لم يُعرف على وجه التحديد شيخُ ابن أبي خيثمة في رواية يونس هذه، بسبب السقط في النسخة، لكن الظاهر أنه رواها عن أبيه، فقد رواها اثنان عنه -كما تبيَّن-، وقريبٌ أن يكون ابنه يرويها عنه أيضًا.

(٤) أسنده ابن حجر عن السراج بإسناده إلى كتابه: البيتوتة، الذي ذكره ضمن مروياته في المعجم المفهرس (ص٢٥٠)، وذكر إسناده إليه، وقد ساق ابن حجر أسانيده إلى مسند السراج في الكتاب نفسه (ص٤٢)، ولا يتفق أي منها مع =

وابن أبي العقب في الأول من فوائده (٨٨/مخطوط) -ومن طريقه وطرق أخرى: تمام في فوائده (١٣٠)- من طريق محمد بن عبيد الغساني،

وأبو بكر ابن خلاد النصيبي في فوائده مع حديثه عن الكديمي (٩٨/مخطوط) -وعنه أبو نعيم في السواك، كما نقل ابن دقيق العيد في الإمام (٣٣٧/١)- من طريق إبراهيم بن عيسى،

والدارقطني في الأفراد (٥٧/أطرافه) من طريق عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة،

وأبو نعيم في السواك -كما نقل ابن دقيق العيد في الإمام (٣٣٧/١)- من طريق عيسى بن إبراهيم البركي،

وابن عدي في الكامل (٥٠/٣) من طريق عبدالله بن معاوية،

ثمانيتهم (أبو كامل، وعفان، وعبدالأعلى بن حماد، ومحمد بن عبيد الغساني، وإبراهيم بن عيسى، وابن جبلة، وعيسى بن إبراهيم البركي، وعبدالله بن معاوية) عن **حماد بن سلمة**، به، بنحوه.

إلا أن محمد بن عبيد الغساني قال عن حماد: عن ابن عون، عن أبيه، عن أبي بكر.

وقال عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة، عن حماد، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة، عن أبي بكر -زاد عائشةَ في الإسناد-.

وسمَّى إبراهيمُ بنُ عيسى شيخَ حماد (ابنَ أبي عتيق): محمدًا[1].

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق (ابن أبي عتيق)، واختُلف عنه وعمَّن دونه[2]:

=

إسناد البيتوتة الذي أسند إليه هذا الحديث، فلعل عزوه في فتح الباري إلى مسند السراج كان بالنظر إلى موضعٍ لم يصلنا من المسند، أو قد يحتمل أنه سهوٌ من الحافظ، والله أعلم.

(١) هكذا في نقل ابن دقيق العيد عن أبي نعيم الأصبهاني، الذي أخرجه عن ابن خلاد النصيبي، بإسناده، ووقع في النسخة الخطية لفوائد ابن خلاد النصيبي نفسه، في إسناد هذا الحديث (ق٣٨أ): «يحيى بن أبي عتيق»، ويظهر أنه تحرف على الناسخ «يحيى» عن «محمد»، ولم أجد في الرواة من اسمه: يحيى بن أبي عتيق، فاعتمدت نقل ابن دقيق العيد.

(٢) تنبيه: بعض الخلاف عمَّن دون ابن أبي عتيق راجع إلى أوجه أخرى لا تدور عليه، كرواية القاسم بن محمد، وعمرة، وأبي حارث، وأبي عتيق، ولذا لم أورده في الخلاف عن ابن أبي عتيق، وقد سبق تخريجه كله في التخريج.

الوجه الأول: ابن أبي عتيق، عن عائشة:

ورواه عنه: محمد بن إسحاق -من رواية إبراهيم بن سعد، وسفيان بن عيينة (في قول الشافعي، والحميدي، وابن أبي عمر -في مسنده-، عنه)، وعيسى بن يونس، وإسماعيل بن علية، وعبدة بن سليمان، ويزيد بن هارون، وشعبة (في قول مسلم بن إبراهيم، عنه)، وقيس بن الربيع، ومسعر (في قول علي بن عبدالحميد الغضائري، عن ابن أبي عمر، عن سفيان بن عيينة، عنه)، وأحمد بن خالد، وابن أبي عدي، عنه-، وابنه ابن أبي عتيق -من رواية يزيد بن زريع (في قول يحيى بن عبدالحميد الحماني، وعفان، وأبي كامل الجحدري، ومحمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب، وعبدالأعلى بن حماد، وحميد بن مسعدة، ومحمد بن عبدالأعلى، وروح بن عبدالمؤمن، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، وعلي بن المديني، عنه)، وعبدالعزيز بن محمد الدراوردي، وسعيد بن أبي أيوب، عنه-.

الوجه الثاني: ابن أبي عتيق، عن أبي بكر الصديق:

ورواه عنه: ابنه ابن أبي عتيق -من رواية حماد بن سلمة (في قول موسى بن إسماعيل - من رواية ابن أبي خيثمة، وإبراهيم بن نصر الرازي، عنه-، ويونس بن محمد -من رواية أبي خيثمة، وأبي أمية الطرسوسي، عنه-، وأبي كامل مظفر بن مدرك، وعفان، وعبدالأعلى بن حماد، وإبراهيم بن عيسى، وعيسى بن إبراهيم البركي، وعبدالله بن معاوية، عنه)، عنه-.

وقد تبين من هذا العرض، ومن التخريج قبله، أنه قد وقعت عدة اختلافات دون ابن أبي عتيق، حيث رواه ابنٌ له، عنه، واختُلف في تعيينه.

ولا بد من تعيين الابن قبل النظر في الخلاف عنه، إذ لعبدالله بن أبي عتيق ابنان: محمد، وعبدالرحمن، فإن ثبت أن الحديث يُروى عن كلا الابنين، فلا خلاف، وإلا فهو واحدٌ يُختَلَف عنه.

وسيكون النظر هاهنا إلى القدر المشترك بين الرواة، وهو الرواية عنه، بغض النظر عن اختلافهم في بقية إسناده:

* فقد رواه يزيد بن زريع، عنه، فسمَّاه في قول عامة الرواة عنه: عبدالرحمن بن أبي عتيق، سوى أن عبدالأعلى بن حماد لم يسمه، بل نسبه إلى أبيه: ابن أبي عتيق.

ورواية عبدالأعلى بن حماد إنما نقلها ابن حجر عن كتاب اليوم والليلة، للمعمري، فلعله اختصار من ابن حجر، أو المعمري، وإلا فعشرة رواة، فيهم حفاظ، كعبيدالله بن عمر القواريري،

وعفان، وابن المديني، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، يتفقون عن يزيد بن زريع على تسميته: عبدالرحمن، وهو المحفوظ عنه.

وقد أورد ابنُ أبي خيثمة رواية يحيى بن عبدالحميد الحماني، وعبيدالله القواريري، عن يزيد بن زريع، بعقب رواية ابن إسحاق، عن عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر، وقال: «كذا قالا: يزيد بن زريع، عن عبدالرحمن بن أبي عتيق»، وهذا فيما يظهر استغراب بالنظر إلى رواية ابن إسحاق، التي صرح فيها بتسمية الرجل: عبدالله. لكن إذا تبين أن الذي يروي عنه ابن إسحاق هو والد الذي يروي عنه يزيد بن زريع، زال الاختلاف بينهما، وهذا بيِّنٌ من خلال تراجم هؤلاء الرواة.

وقد وافق الدارقطنيُّ -إشارةً- ابنَ أبي خيثمة على استغراب رواية يزيد بن زريع، قال: «ورواه يزيد بن زريع، عن عبدالرحمن بن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة، فإن كان حفظ اسمه، فهو عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي عتيق»(١).

وسيأتي أن يزيد توبع عليه، وترجيح أنه حفظ اسمه.

* ورواه عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، ولم أجد عنه خلافًا في نسبة شيخه لأبيه: ابن أبي عتيق، دون تسميته. لكن المزي، وابن حجر، ذكرا أنه روى هذا الحديث عن عبدالرحمن بن أبي عتيق(٢).

* ورواه حماد بن سلمة، فلم يسمِّه في قول عامة الرواة عنه، وهم عشرة، فيهم حفاظ، كموسى بن إسماعيل أبي سلمة التبوذكي، وعفان، ويونس بن محمد. وانفرد -فيما وجدت- إبراهيم بن عيسى، فرواه عن حماد، وسمى شيخَه: محمد بن أبي عتيق.

ولم أجد في الرواة عن حماد من يسمى: إبراهيم بن عيسى، لكن يحتمل أنه: إبراهيم بن إسحاق بن عيسى الطالقاني، فإنه كان ربما نسب إلى جده(٣)، وهو يروي عن طبقة حماد بن سلمة(٤)، والراوي عنه: محمد بن يحيى الأزدي، يروي عن طبقته(٥).

---

(١) العلل (٤٢٢/١٤).

(٢) تحفة الأشراف (٤٦٥/١١)، تغليق التعليق (١٦٥/٣)، فتح الباري (١٥٩/٤).

(٣) تهذيب التهذيب (٥٨/١).

(٤) انظر شيوخه في ترجمته من تهذيب الكمال (٣٩/٢).

(٥) انظر شيوخه في ترجمته من تهذيب الكمال (٦٣٤/٢٦).

فإن صح هذا، فالطالقاني صدوق يُغرب[١]، وتسميته شيخ حماد بن سلمة: محمدًا فيه نظر، ولعله من غرائبه التي لا يتابع عليها.

كما يحتمل أن يكون «إبراهيم بن عيسى» مقلوبًا من: عيسى بن إبراهيم، وهو البركي، وهو أحد رواة هذا الحديث عن حماد بن سلمة.

وأبو نعيم قد أخرج في كتاب السواك رواية البركي، فرواية إبراهيم بن عيسى، كما يشير إليه نقل ابن دقيق العيد عنه في الإمام[٢]، فقد يكون في هذا إشارةٌ إلى انقلاب الاسم.

وإن صح هذا، فإن تسمية شيخ حماد بن سلمة: محمدًا، جاءت في الرواية المقلوبة، وهذا، مع انفرادها دون روايات أصحاب حماد بن سلمة، دليلٌ على خطئها في التسمية أيضًا، وعيسى بن إبراهيم البركي هو الآخر صدوق ربما وهم[٣]، فلعل هذا من وهمه.

فالمحفوظ عن حماد بن سلمة عدم تسمية شيخه، بل نسبته إلى أبيه فحسب[٤].

* ورواه سعيد بن أبي أيوب، عن ابن أبي عتيق، فسماه: محمد بن عبدالله بن أبي عتيق، ورواية سعيد بن أبي أيوب جاءت من طريق أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، عن روح بن صلاح، وأحمد ابن رشدين كان يروي بواطيل، واتهم بالكذب[٥]، وروح ضعفه غير واحد، منهم الدارقطني، وابن عدي، وإن وثقه ابن حبان والحاكم[٦]. فهذه الرواية منكرة لا اعتبار لها.

* ورواه سليمان بن بلال، عن ابن أبي عتيق، فسماه ونَسَبَه: عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي عتيق، فهو من هذه الجهة موافق ليزيد بن زريع على تسميته: عبدالرحمن، وقد بيَّن أن اسم أبيه: عبدالله.

---

(١) تقريب التهذيب (١٤٥).

(٢) (٣٣٧/١).

(٣) تقريب التهذيب (٥٢٨٤).

(٤) وهذا يبين ما في تسميةِ بعضِ الأئمة -كالمزي في تهذيب الكمال (٥٤٩/٢٥)، والحسيني في الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد من الرجال (ص٥٧٣)- شيخَ حمادٍ: محمدًا، من النظر، فلعلهم اعتمدوا على هذه الرواية التي تَبيَّن ما يتوجه إلى صحتها من إشكال.

(٥) لسان الميزان (٥٩٤/١).

(٦) لسان الميزان (٤٨٠/٣). وتوثيق الحاكم جاء في سؤالات مسعود السجزي له (ص٩٨)، وفيه قال: «من أهل الشام»، وهذا فيه نظر أيضًا، فقد ذكر ابن يونس أنه من أهل الموصل، وذكر هو وغير واحد أنه قدم مصر وسكنها.

وسليمان بن بلال ثقة، وهو من أهل المدينة، فهو بلدي ابن أبي عتيق، بل هو مولى لأبيه: عبدالله بن محمد عبدالرحمن بن أبي بكر[(١)].

فالخلاصة مما ثبت أن:

يزيد بن زريع، وسليمان بن بلال، يسميانه: عبدالرحمن.

وحماد بن سلمة، والدراوردي، ينسبانه لأبيه، ولا يسميانه.

والذي يظهر أن ابن أبي عتيق الذي يروي عنه الجميع: هو عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي عتيق نفسُهُ، لقرائن:

١- اتفاق يزيد بن زريع، وهو ثقة ثبت[(٢)]، وسليمان بن بلال، وهو ثقة مدني مختص ببيت ابن أبي عتيق -كما سبق-، على تسميته: عبدالرحمن، وما دام الرجلان قد سمياه، ورويا حديثه، فالظاهر أنه هو صاحب الحديث وراويه الذي شَهَرَهُ وحدَّث به، قال ابن حجر: «فإن صاحب الحديث هو عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن...»[(٣)].

وكون أخيه يَشْرَكُه في رواية الحديث يحتاج تصريحًا صحيحًا باسمه في الروايات، وليس ثَمَّ شيء من ذلك.

٢- أن محمد بن يحيى الذهلي قال: «وأما ابن أبي عتيق، فهو مدني من ولد أبي بكر الصديق، يقال له: محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق، ولم يروِ عنه فيما علمتُ غير سليمان بن بلال، وسمعت أيوب بن سليمان بن بلال سئل عن نسبه فذكره، وقال: ما علمت أحدًا روى عنه بالمدينة غير أبي»، قال الذهلي: «لولا أن سليمان بن بلال قام بحديثه لذهب حديثه»[(٤)].

فهذان نصَّان من أيوب بن سليمان بن بلال، وهو مدني ثقة[(٥)]، ومن الذهلي، وهو الإمام الحافظ، على أنه لم يروِ عن محمد بن أبي عتيق إلا سليمان بن بلال، وعليه، فلا يصح أن حماد بن سلمة يروي عنه.

---

(١) تهذيب الكمال (٣٧٢/١١).

(٢) تقريب التهذيب (٧٧١٣).

(٣) التلخيص الحبير (٩٩/١).

(٤) تهذيب الكمال (٥٥٠/٢٥).

(٥) تقريب التهذيب (٦١٣).

لكن ربما يَرِدُ على ذلك: ورود روايةٍ للدراوردي وآخرَ عنه[١]، إلا أن المنقول عن الذهلي وأيوب بن سليمان بن بلال يفيد أن حديث محمد بن أبي عتيق محصورٌ قليل، وأنه روى عنه المدنيون، ولم تنتشر روايته، وهذا يُبعد أن حماد بن سلمة يروي عنه.

ومما قد يُستنبط من نص الذهلي وأيوب بن سليمان بن بلال: أنه ما دام سليمان بن بلال كان مختصًّا بمحمد بن أبي عتيق، وراويةً له، فإن عدولَه عن الرواية عنه في هذا الحديث إلى أخيه عبدالرحمن، مؤَكِّدٌ آخر على أنه ضبط اسمه، وأتقنه، ولم يسلك هو أو من دونه الجادةَ فيه.

٣- أن يزيد بن زريع بصري كحماد بن سلمة، واتفاقهما في البلد يُلمح إلى أنهما يشتركان في الشيخ المدني نفسه، فربما كان سماعهما واحدًا، وربما كان انتشر في البصرة عن أحدهما أنه يروي الحديث عن ابن أبي عتيق، أو أفاد أحدُهما الآخرَ به، فطلبه الآخرُ من الشيخ، وتحمَّله منه.

وقد رجَّح ما سبق، خاصة في رواية حماد بن سلمة: أبو زرعة الرازي، فقال: «ابن أبي عتيق الذي يروي عنه حماد بن سلمة اسمه: عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد[٢] بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق»[٣].

وعليه جرى مَنْ عَقَدَ الخلافَ عن ابن أبي عتيق، وقابل بين رواية حماد بن سلمة، وروايات غيرِه، يزيدِ بنِ زريع، والدراوردي، وغيرِهما، ومنهم: ابن أبي خيثمة في كلامه الذي يدور هذا البحث عليه، ويحيى بن معين، وعبدالأعلى بن حماد النرسي، وابن عدي، كما سيأتي النقل عنهم -بإذن الله-.

وعليه، فقد اختُلف في هذا الحديث على عدد من الرواة دون مداره الأعلى.

*** الخلاف عمَّن دون ابن أبي عتيق:**

١- ابن أبي عمر:

اختُلف في روايته:

---

(١) تاريخ المدينة، لابن شبة (١٤٧/١)، الجرح والتعديل (٩٥/٥، ٢٩٩/٧)، سنن البيهقي (٧١/٣)، تهذيب الكمال (٥٤٩/٢٥).

(٢) وقع في مطبوعة المراسيل، ومخطوطته (١٥أ)، وفي نقل العلائي في جامع التحصيل (ص٢٢٧): «عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله»، وهو خطأ، فنَسَبُهُ في كتب التراجم كما أثبت، ومن ذلك ترجمته في الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم نفسِه (٢٥٥/٥).

(٣) المراسيل (ص١٢٨).

* فرواه علي بن عبدالحميد الغضائري، عن ابن أبي عمر، عن سفيان بن عيينة، عن مسعر، عن محمد بن إسحاق، بإسناده.

* وقال ابن دقيق العيد بعد أن ذكر رواية الغضائري من سنن البيهقي: «هكذا ذكره البيهقي، ورأيته في مسند ابن أبي عمر كما رواه الشافعي، عن ابن عيينة»[١]، يعني: عن ابن إسحاق، بدون ذكر مسعر.

وعلي بن عبدالحميد الغضائري ثقة[٢]، إلا أن الذي يظهر اعتمادُ ما في مسند ابن أبي عمر، بحسب ما نقله ابن دقيق العيد، خاصةً أنه موافق لما رواه الشافعي، والحميدي، عن ابن عيينة، عن ابن إسحاق، مباشرة، بل في رواية الحميدي تصريح سفيان بسماع ابن إسحاق.

قال الدارقطني، وذكر رواية الغضائري، عن ابن أبي عمر: «وخالفه الحميدي، وغيره، رووه عن ابن عيينة، عن ابن إسحاق، ولم يذكروا فيه مسعرًا»[٣].

وهذا إن كان متوجهًا لابن أبي عمر، فقد أخرجه في مسنده على الصواب، لكن يحتمل أن الغضائري حفظه عنه، وأن ابن أبي عمر ربما حدَّث به، فزاد مسعرًا خطأً، فإن ابن أبي عمر كان صدوقًا، وقال أبو حاتم: «كانت فيه غفلة»[٤].

وقد ذكر السخاوي هذه الرواية مثالًا على المزيد في متصل الأسانيد[٥].

٢- يزيد بن زريع:

اختُلف عنه:

* فرواه يحيى الحماني، وعفان، وأبو كامل الجحدري، وابن أبي الشوارب، وعبدالأعلى بن حماد، وحميد بن مسعدة، ومحمد بن عبدالأعلى، وروح بن عبدالمؤمن، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، وعلي بن المديني، عنه، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة.

* ورواه يحيى بن حجر بن النعمان، عن يزيد بن زريع، عن ابن أبي عتيق، قال: سمعت أبا حارث، عن عائشة.

---

(١) الإمام (٣٣٢/١).

(٢) تاريخ بغداد (٤٨٠/١٣)، سير أعلام النبلاء (٤٣٢/١٤).

(٣) العلل (٤٢١/١٤).

(٤) تقريب التهذيب (٦٣٩١).

(٥) فتح المغيث (٤٨٢/٣).

ويحيى بن حجر ذكره ابن حبان في الثقات[١]، ولم أجد من تكلم فيه جرحًا وتعديلًا، وقد روى عنه جماعة من المشاهير، منهم ابن أبي الدنيا، وابن أبي عاصم، وأبو يعلى الموصلي، وغيرهم[٢].

لكن مخالفته للجمع من أصحاب يزيد بن زريع، وفيهم حفاظ كابن المديني، وعفان، والمقدمي، تدل على خطأ روايته، وتغيير «عن أبيه» إلى «سمعت أبا حارث» فيها، وقد يكون منشأ هذا تحريفًا في كتاب الراوي، لكنه تحريف شديد، قد يدل إن كان من يحيى بن حجر، لا ممن دونه، على شيءٍ من الضعف في حاله.

٣- شعبة، وسفيان الثوري:

* رواه مسلم بن إبراهيم، عنه، عن ابن إسحاق، عن ابن أبي عتيق، عن عائشة.

* ورواه مؤمل بن إسماعيل، عن شعبة، عن ابن إسحاق، عن أبي عتيق التيمي، عن القاسم بن محمد، عن عائشة.

ومؤمل صدوق سيئ الحفظ[٣]، وأما مسلم بن إبراهيم، فثقة مأمون[٤]، وروايته أصح، بل رواية مؤمل، عن شعبة، منكرة، خاصة أن الدارقطني علق روايته، فجاء فيها إبهام أبي عتيق التيمي، وجعله عن رجل، عن القاسم[٥]، وأسند أبو بكر الشافعي روايةً عنه، فجاء فيها إبهام أبي عتيق، وإرسال الحديث، فجعله عن رجل، عن القاسم، ولم يذكر عائشة[٦].

فيظهر أن مؤملًا كان يضطرب في شيخ ابن إسحاق، فيبهمه، ويسميه، وفي الحديث، فيصله، ويرسله.

* وقد قَرن مؤملٌ الثوريَّ بشعبة.

* ورواه يزيد بن أبي حكيم، ومصعب بن ماهان، عن الثوري، عن ابن إسحاق، عن رجل، عن القاسم بن محمد، عن عائشة.

---

(١) (٩/٢٦٧).

(٢) انظر: المتمنين، لابن أبي الدنيا (٤٢)، الآحاد والمثاني (٣٩٢)، معجم أبي يعلى (٣٢٩).

(٣) تقريب التهذيب (٧٠٢٩).

(٤) تقريب التهذيب (٦٦١٦).

(٥) العلل (١٤/٤٢١)، وأخرجها في الأفراد -كما في أطرافه (٦٣٩٥)-، ولم يصل إلينا إسناده فيها.

(٦) الغيلانيات (٩١٣).

ورواية يزيد بن أبي حكيم جاءت من طريق عباد بن محمد بن عبدالله العدني، عنه، وعباد شيخ للطبراني، وهو مجهول، ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام، ولم يزد على ذكر شيخٍ له، ورواية الطبراني عنه(١).

ويزيد بن أبي حكيم نفسه صدوق(٢).

وأما مصعب بن ماهان، فصدوق كثير الخطأ، وله عن الثوري مناكير(٣).

ورواية الثوري لا تصح عنه بهذين الطريقين الضعيفين، مع إعراض عامة حفاظ أصحابه عنها، خاصة أنهما يجعلانه يخالف جمعًا من أصحاب محمد بن إسحاق، من الثقات الحفاظ، كابن عيينة، وابن علية، ويزيد بن هارون، وشعبة، والثوري هو من هو في الثقة والحفظ والضبط، فأولى به أن يوافقهم، لا أن يخالفهم.

ولا تصح رواية الثوري بطريق مؤمل بن إسماعيل أيضًا، وقد تبين احتمال اضطرابه فيه -كما سبق-، وقد قال الدارقطني في روايته التي علقها عنه، عن الثوري: «تفرد به مؤمل بن إسماعيل، عن الثوري، عن ابن إسحاق، عن رجل، عنه -يعني: عن القاسم، عن عائشة-»(٤).

والظاهر أن ذِكرَ القاسم دخل على بعض الرواة في روايتي شعبة والثوري، وفي روايات أخرى لاحقة، من الرواية التي اشتهرت عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن القاسم، عن عائشة، وسيأتي الكلام عنها.

٤- محمد بن إسحاق:

اختُلف عنه:

* فرواه إبراهيم بن سعد، وسفيان بن عيينة، وعيسى بن يونس، وإسماعيل بن علية، وعبدة بن سليمان، ويزيد بن هارون، وشعبة، وقيس بن الربيع، وأحمد بن خالد، وابن أبي عدي، عن ابن إسحاق، عن عبدالله بن محمد ابن أبي عتيق، عن عائشة.

* ورواه داود بن الزبرقان، عن ابن إسحاق، عن ابن أبي عتيق، عن القاسم، عن عائشة.

* ورواه عبدالله بن إدريس، عن ابن إسحاق، عن عبدالله بن أبي بكر، عن عائشة.

---

(١) (٦/٧٦١).

(٢) تقريب التهذيب (٧٧٠٣).

(٣) تقريب التهذيب (٦٦٩٤)، تهذيب التهذيب (٤/٨٦).

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٢/٤٨٦).

فأما رواية داود بن الزبرقان، فداود متروك كذَّبه الأزدي[١]، فلا نظر لروايته، قال الدارقطني، وساق حديثَه عن ابن إسحاق: «وليس هو بمحفوظ»، وقال: «والصحيح أن ابن أبي عتيق سمعه عن عائشة، وذِكر القاسم فيه غير محفوظ»[٢]، وسبق أن للحديث طريقًا مشهورة عن القاسم، يأتي النظر فيها، فلعلها دخلت على بعض الرواة في حديث ابن أبي عتيق.

وأما رواية ابن إدريس، فالظاهر أنه حين قال في شيخ ابن إسحاق: عبدالله بن أبي بكر، نَسَبَه إلى أبي بكر الصديق، وأنه رجلٌ من نسل أبي بكر الصديق -رضي الله عنه-، اسمه عبدالله، وهو كذلك -كما مرَّ-، فشيخ ابن إسحاق هو: عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق، وهذا وقع من غيره عن ابن إسحاق، كشعبة -في إحدى الروايات عنه[٣]-.

وإنما خالف ابنُ إدريس جماعةَ الرواة عن ابن إسحاق، وفيهم حفاظ ثقات، كابن عيينة، وابن علية، ويزيد بن هارون، وشعبة، في إدخال عمرةَ في الإسناد، والصواب ما عليه الجماعة، لكثرتهم، وحفظهم، ولأن ابن أبي عتيق صرح بسماع عائشة فيما رواه إسماعيل بن علية[٤]، وعبدة بن سليمان، وأحمد بن خالد، عن ابن إسحاق، عنه، وفي رواياتٍ أخرى من غير طريق ابن إسحاق، عنه، قال الدارقطني: «وابن أبي عتيق هو عبدالله بن محمد ابن أبي بكر الصديق، وقد سمع هذا الحديثَ من عائشة»[٥].

وقد خطَّأ البيهقي ابنَ إدريس، فقال عقب روايته: «كذا قال، والصواب عن محمد بن إسحاق: عن عبدالله بن محمد بن أبي عتيق، عن عائشة».

إلا أن الدارقطني أورد رواية ابن إدريس، فحكاها بقوله: «فرواه عبدالله بن إدريس، عن محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن أبي بكر بن حزم، عن عمرة، عن عائشة»، قال: «ولم يتابع عليه»[٦]، وزيادة «بن حزم» لم ترد عند البيهقي في إسناد رواية ابن إدريس، وثبوتها يقتضي أن يكون ابن إدريس أخطأ مرتين: في تبديل الراوي، وفي إدخال عمرة.

---

(١) تقريب التهذيب (١٧٨٥).

(٢) العلل (١٤/٤٢٢).

(٣) وهي ما أخرجه ابن المنذر في الأوسط، من طريق مسلم بن إبراهيم، عنه، وقد سبقت في التخريج.

(٤) عند أبي يعلى فقط، وقد مرَّ عزوه في التخريج.

(٥) العلل (١٤/٤٢١).

(٦) السابق.

وابن إدريس ثقة فقيه، وقد بالغ بعض الأئمة في توثيقه وتثبيته[١]، وتأويل قوله: عبدالله بن أبي بكر، بما سبق، أليق به وبثقته وضبطه، ما دام له وجه صحيح، ويكون خطؤه في إدخال عمرة فحسب، وإن كانت عبارة البيهقي في تصويب الحديث عن ابن إسحاق، وتخطئه ابن إدريس، تَشِي بأن ابن إدريس أبدل شيخ ابن إسحاق أيضًا، والله أعلم.

وإذن، فالمحفوظ عن ابن إسحاق روايته عن ابن أبي عتيق: عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق، عن عائشة -رضي الله عنها-، وهو رواية الجماعة عنه.

٥- حماد بن سلمة:

اختُلف عنه:

* فرواه موسى بن إسماعيل التبوذكي، واختُلف عنه:

** فرواه ابن أبي خيثمة، عنه، عن حماد، عن ابن أبي عتيق، عن جده، عن أبي بكر.

** ورواه إبراهيم بن نصر الرازي، عن موسى بن إسماعيل، عن حماد، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكر، وقال مرةً: عن جده، عن أبي بكر.

* ورواه يونس بن محمد، واختُلف عنه:

** فرواه أبو خيثمة، عن يونس، عن حماد، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكر.

** ورواه أبو أمية الطرسوسي، عن يونس، عن حماد، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكر، وقال مرةً: عن جده، عن أبي بكر.

* ورواه أبو كامل مظفر بن مدرك، وعفان، وعبدالأعلى بن حماد، وإبراهيم بن عيسى، وعيسى بن إبراهيم البركي، وعبدالله بن معاوية، عن حماد، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكر.

* ورواه محمد بن عبيد الغساني، عن حماد، عن ابن عون، عن أبيه، عن أبي بكر.

* ورواه عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة، عن حماد، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة، عن أبي بكر.

وقد ساق ابن أبي خيثمة من هذا الخلاف: وجهًا عن موسى بن إسماعيل، ووجهًا عن يونس بن محمد، وقد اتفق أنه ساق عن اللذَين اختُلف عنهما دون غيرهما ممن لم يُختلف عنه.

---

(١) تقريب التهذيب (٣٢٠٧)، تهذيب التهذيب (٣٠١/٢).

واعتمد ابن أبي خيثمة على ما ساقه في ضرب الخلاف بينهما، فأخرج روايته عن موسى بن إسماعيل، عن حماد، عن ابن أبي عتيق، عن جده، عن أبي بكر، ثم قال: «كذا قال حماد بن سلمة»، ثم أسند روايةً أخرى عن ابن أبي عتيق، فرجع إلى رواية يونس بن محمد، عن حماد، فأسندها، وقال عقبها: «كذا قال يونس: عن حماد، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه -خالف التبوذكيَّ: عن جده-، عن أبي بكر الصديق».

وقد تبيَّن أن إبراهيم بن نصر الرازي قد رواه عن موسى بن إسماعيل، فبيَّن أنه رواه عن حماد بالتردُّد فيه، قال: حدثنا حماد، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكر الصديق، وقال مرةً: عن ابن أبي عتيق، عن جده، عن أبي بكر.

وإبراهيم بن نصر حافظ ثقة، صنَّف مسندًا كبيرًا[1]، فما رواه عن موسى بن إسماعيل محفوظ عنه.

ويظهر أنه لم تقع لابن أبي خيثمة إلا رواية موسى بن إسماعيل، عن حماد، عن ابن أبي عتيق، عن جده، عن أبي بكر، ولعل التبوذكي قصر به، فاقتصر على هذا الوجه حين حدث ابنَ أبي خيثمة به.

كما يظهر أنه لم تقع لابن أبي خيثمة إلا رواية أبيه، عن يونس بن محمد، عن حماد، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكر، وتبيَّن أن أبا أمية الطرسوسي رواه عن يونس، فبين أنه رواه عن حماد بالتردُّد، قال: حدثنا حماد، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه -وقال مرةً: عن جده-، عن أبي بكر.

وأبو أمية وثقه أبو داود، ومسلمة بن قاسم، وذكر الخلال أنه كان إمامًا في الحديث، مقدَّمًا في زمانه، ووثقه ابن حبان ما لم يكن يحدث من حفظه، لأنه حفظت له أخطاء من كتابه، وبالغ الحاكم، فقال: «صدوق كثير الوهم»، وقد صنف المسندَ وغيرَه[2]، فالذي يظهر أنه ثقة إذا حدث من كتابه، صدوق إذا حدث من حفظه، وربما وهم[3].

(١) ثقات ابن حبان (٨٩/٨)، الإرشاد، للخليلي (٦٥٠/٢)، تلخيص المتشابه (٨٤/١)، سير أعلام النبلاء (٣٥٥/١٣).

(٢) وصلنا منها جزء من مسند ابن عمر، وهو مطبوع.

(٣) تهذيب التهذيب (٤٩٣/٣)، وقد قال الحافظ في تقريب التهذيب (٥٧٠٠): «صدوق صاحب حديث، يهم»، ولعل التفصيل المذكور أدق في حاله، والله أعلم.

ولم يتبين تحديثه في روايته هذه من حفظه أو من كتابه، إلا أن معه فيها زيادة تفصيل وبيان، تدل على ضبطه لما روى.

وبناء على ما وصل ابن أبي خيثمة من وجهي الراويين، فقد عقد خلافًا بينهما، ولم يظهر أنه يرجح منهما، لأنه استغرب الروايتين.

وأما رواية محمد بن عبيد الغساني، عن حماد، عن ابن عون، عن أبيه، عن أبي بكر، فلم أجد مع البحث ذكرًا لمحمد بن عبيد الغساني فيمن يروي عن حماد بن سلمة، ولم أعرفه[1]، والظاهر أنه وقع له في الإسناد تحريف وسقط، فنقله من «ابن أبي عتيق»، إلى: «ابن عون»، وأخطأ في ذلك، بدليل رواية جماعة الرواة عن حماد.

وأما رواية عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة، عن حماد، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة، عن أبي بكر، بإدراج عائشة في الإسناد، فقد قال فيها الدارقطني حين أخرجها: «تفرد به عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة، عن حماد بن سلمة، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه»، يعني: عن عائشة، عن أبي بكر.

وأورده أيضًا من طريق ابن جبلة نفسه، فقال: «تفرد به عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عنه»[2]، يعني: عن علي بن زيد، عن عبدالرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه أبي بكرة.

وعبدالرحمن بن عمرو بن جبلة متروك، اتهمه أبو حاتم والدارقطني بالكذب والوضع، وضعفه أبو القاسم البغوي جدًّا[3]، فلا نظر إلى مفاريده ومناكيره.

ويتلخص مما سبق: أن الذي يظهر أن الوجه المعتمد عن حماد بن سلمة: هو ما حدث به جماعة أصحابه، كعفان، وأبي كامل، وعبدالأعلى بن حماد، وغيرهم، وهو روايته عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكر، ومع ذلك، فالوجه الآخر الذي رواه عنه موسى بن إسماعيل، ويونس بن محمد، وهو روايته عن ابن أبي عتيق، عن جده، عن أبي بكر، محفوظ

---

(١) والاسم جاء في مصدرين مختلفين، أحدهما مخطوط، فأستبعد وقوع التحريف أو التصحيف فيه، وقد ذكره أيضًا ابن عساكر في شيوخ راوي هذا الحديث عنه: الحسن بن جرير الصوري، في ترجمته من تاريخ دمشق (١٣/٤٢)، ولم يزد على تسميته.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٢/١٨٧).

(٣) لسان الميزان (٥/١١٦).

عنه، إذ كلٌّ من موسى، ويونس، ثقة ثبت[(١)]، وهذا يدل على أن حمادًا ربما تردَّد في الحديث، ولم يضبطه، وإن كان يحدث به في الأكثر على أحد الأوجه.

٦- ابن أبي عتيق:

اختُلف عن ابن أبي عتيق (الابن) اختلافًا يتبين بالنظر فيه الراجحُ عنه، وعن أبيه:

* فرواه يزيد بن زريع، وعبدالعزيز بن محمد الدراوردي، وسعيد بن أبي أيوب، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة.

وتابع ابنَ أبي عتيق، عن أبيه، على هذا الوجه: محمد بن إسحاق.

* ورواه حماد بن سلمة، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه -وربما قال: عن جده-، عن أبي بكر.

* ورواه سليمان بن بلال، عن ابن أبي عتيق، عن القاسم بن محمد، عن عائشة.

وقد أورد ابن أبي خيثمة الوجهين الأولين من هذا الخلاف، فساق رواية يزيد بن زريع، من حديث الحماني، وعبيدالله بن عمر القواريري، وقال: «وقالا: عن عائشة، وخالفهما: حماد بن سلمة»، ثم أسند رواية حماد، فقال عقبها: «كذا قال حماد بن سلمة، وقد خالفه الدراوردي، وتابع روايةَ ابن إسحاق».

وابن أبي خيثمة يستغرب رواية حماد، ويورد مِن مخالِفيه: يزيد بن زريع، والدراوردي، ويذكر أن الدراوردي تابع روايةَ ابن إسحاق، يعني: عن ابن أبي عتيق الأب، عن عائشة، وهذا استدلالٌ بالمتابعة القاصرة على صحة ما رواه الراوي عن المدار، كما بيَّن ابن أبي خيثمة اختلافَ أصحاب حماد بن سلمة عنه، وهذه قرينة على نزول ضبطه لحديثه.

وقد نقل مغلطاي عن ابن أبي خيثمة قولَه: وسئل يحيى عن حديث حماد، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ، في السواك؟ فقال: «خالفوه، وقالوا: عن عائشة»[(٢)].

وقال أبو يعلى الموصلي: سألت عبد الأعلى -يعني: ابن حماد- عن حديث أبي بكر الصديق؟ فقال: «هذا خطأ»، وحدثني به قال: «حدثنا حماد...»، فساق حديث حماد بن

---

(١) انظر فيهما على التوالي: تقريب التهذيب (٦٩٤٣، ٧٩١٤).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١٤٦/٤)، وهذا بحسب سياق نقل مغلطاي موجود في ترجمة حماد بن سلمة، من تاريخ ابن أبي خيثمة، إلا أنه لا يبعد أن يكون موجودًا أيضًا في محل البحث من الكتاب، حيث وقع سقط -سبق بيانه- فيما بين رواية الدراوردي، ورواية حماد بن سلمة، فقد يكون ابن أبي خيثمة نقله بعقب رواية الدراوردي، لتأكيد تخطئة حماد.

سلمة، ثم قال: «حدثنا -أيضًا- الدراورديُّ عبدُالعزيز بن محمد، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة...»، فاستدل عبدالأعلى بن حماد على تخطئة حماد بن سلمة بحديث الدراوردي[1]، وقد تبين في التخريج أن عبدالأعلى بن حماد من رواته أيضًا عن يزيد بن زريع، فالظاهر أن اطلاعَه على طرق الحديث وأوجُهِه وضَّح عنده وجه الصواب والخطأ فيه.

وعلق البخاري في صحيحه الحديث بقوله: «وقالت عائشة، عن النبي ﷺ: «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب»»[2].

وهذا تعليق جازم، يدل على أن صواب الرواية عند البخاري: حديث عائشة، لا حديث أبي بكر.

وسأل ابنُ أبي حاتم أباه، وأبا زرعة، عن رواية حماد بن سلمة، فقالا: «هذا خطأ، إنما هو: ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة»، قال أبو زرعة: «أخطأ فيه حماد»، وقال أبو حاتم: «الخطأ من حماد، أو من ابن أبي عتيق»[3].

والظاهر أن تردُّد أبي حاتم في المخطئ بين حماد، وابن أبي عتيق، مرجعه إلى تعيين ابن أبي عتيق، فإنه إن كان واحدًا يروي عنه الجماعة المختلفون جميعًا، فالمخطئ أحدهم، وهو حماد، وإن كانا اثنين، فيكون قد خالف شيخَ حمادٍ عن أبيه: أخوه، ومحمد بن إسحاق، فجعلوه عنه، عن عائشة، لا عن أبي بكر، ويكون المخطئُ ابنَ أبي عتيق شيخَ حماد.

وقد تبين فيما سبق بعدة قرائن أن الشيخ واحد، هو عبدالرحمن ابن أبي عتيق، وممن سبق نقل تصويب هذا عنه: أبو زرعة، وهذا أثَّر -كما هو بيِّن- على جزمه بتخطئة حماد هنا.

وقال ابن عدي في ترجمة حماد بن سلمة، وأخرج روايته من طريق أبي يعلى وغيره: «ويقال: إن هذا الحديث أخطأ فيه حماد بن سلمة حيث قال: عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكر الصديق، وإنما رواه غيرُه عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة»[4].

---

(١) لفظ عبدالأعلى بن حماد كما أثبتُّ أعلاه في مسند أبي يعلى (٨/٣١٥)، وقد ساقه ابن حجر في تغليق التعليق (٣/١٦٦) بسنده إلى أبي يعلى، فجاء لفظه فيه: «قال عبدالأعلى: هذا خطأ، قد حدثناه الدراوردي، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة»، وهذا أدل على المراد، لكن قد يكون الحافظ تصرف فيه.

(٢) (٣/٣١).

(٣) العلل (٦).

(٤) الكامل (٣/٥٠).

وقال الدارقطني: «يرويه حماد بن سلمة، عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن أبي بكر، وخالفه[١] جماعة من أهل الحجاز، وغيرهم، فرووه عن ابن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ، وهو الصواب»[٢].

وأما رواية سليمان بن بلال، فقد خالفه الرواة عن ابن أبي عتيق على اختلافهم في صحابي الحديث، واتفقوا في قدر مشترك على أن شيخ ابن أبي عتيق في هذه الرواية: أبوه، لا القاسم بن محمد، وأكَّد روايتَهم أن للحديث عن ابن أبي عتيق الأب أصلًا، حيث رواه ابن إسحاق، عنه.

وقد سبق أن سليمان بن بلال ثقة، إلا أن اتفاق ثلاثة رواة، فيهم مدني[٣]، وهم: يزيد بن زريع، والدراوردي، وحماد بن سلمة، على مخالفته، في شيخ شيخهم، مع وجود أصل لحديث ابن أبي عتيق الأب، كل هذا يدل على وهم سليمان بن بلال، فيه.

وقد مرَّ أن طريق القاسم، عن عائشة، مشهورة بإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن القاسم، فيحتمل أنها دخلت على سليمان بن بلال في حديث ابن أبي عتيق.

وقد قَبِل البيهقي رواية سليمان بن بلال، فقال: «وقيل: عبدالرحمن -يعني: ابن أبي عتيق-، عن القاسم بن محمد، فكأنه سمعه منهما جميعًا»[٤]، ثم أخرج رواية سليمان بن بلال، وكان ابن حجر أكثر تحرُّزًا، فعلَّق ذلك على حفظ سليمان بن بلال لما روى، قال: «رواه سليمان بن بلال، عن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي عتيق، عن القاسم، عن عائشة، فإن كان سليمان حفظه، فيشبه أن يكون عبدالرحمن سمعه من أبيه، وابن عم أبيه: القاسم»[٥].

والقرائن السابق إيرادها تقوِّي أنه لم يحفظه، والله أعلم.

ومع ذلك، فإن رواية سليمان بن بلال مضبوطة من جهة صحابي الحديث، لمتابعته عليه في ذلك.

وعليه، فالصحيح أن عبدالرحمن ابن أبي عتيق، ومحمد بن إسحاق، يرويانه عن ابن أبي عتيق: عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق، عن عائشة -رضي الله عنها-.

---

(١) في المطبوع: «وخالفهم»، والتصويب من السياق، والطبعة الجديدة (٧٦/١).

(٢) العلل (٢٧٧/١).

(٣) وقد سبق بيان نكارة الرواية عن سعيد بن أبي أيوب، فلذا لم أجعل لها وزنًا في الموازنة.

(٤) سنن البيهقي (٣٤/١).

(٥) تغليق التعليق (١٦٥/٣).

وعبدالرحمن ذكره أحمد بن حنبل، وقال: «لا أعلم إلا خيرًا»، لكنه عقب على ذلك، جوابًا على سؤال ابنه، بأن عبدالرحمن هذا روى عنه أبو حزرة، ومحمد بن إسحاق[١]، إلا أن المعروف في كتب الرواية والرواة، في هذا الحديث وغيره: أن أبا حزرة، وابن إسحاق، كلاهما يروي عن عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر، والد عبدالرحمن[٢]، فالظاهر أن أحمد كان يريد الوالد.

وقال ابن حبان في عبدالرحمن ابن أبي عتيق: «وكان ثبتًا، إلا أنه ربما وهم في الأحايين»[٣]، فالرجل صدوق، وثباته في حديثه هذا دليل على ضبطه له، خاصة أنه من روايته عن أبيه، وأن ابن إسحاق تابعه.

وقد صرَّح ابن إسحاق صرَّح بسماعه من ابن أبي عتيق في رواية أحمد، عن إسماعيل بن علية، عنه، وفي رواية إبراهيم بن سعد، عنه، وإبراهيم بن سعد مقدَّم في ابن إسحاق، وكان له كتاب عنه يبيِّن سماعه من عدمه[٤]، وهذا يزيح علة تدليس ابن إسحاق.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق (ابن أبي عتيق)، يرويه عن عائشة -رضي الله عنها-.

وابن أبي عتيق ثقة، وثقه العجلي، وقال مصعب الزبيري: «كان امرأً صالحًا، وكان فيه دعابة»، وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

وقد صرح بسماعه من عائشة في بعض طرق رواية ابن إسحاق، عنه، سبق ذكرها، وفي رواية يزيد بن زريع، عن عبدالرحمن بن أبي عتيق، عنه، في جُلِّ الروايات عن يزيد، ومنها ما أخرجه ابن أبي خيثمة في الموضع محل الدراسة، عن الحماني، والقواريري، عنه.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال، برواية عبدالله (٢/٥٠٦).

(٢) انظر -سوى هذا الحديث-: مسند أحمد (١٥٤٣، ٢٤٤٤٩)، مسند سعد بن أبي وقاص، للدورقي (٢٩)، التاريخ الكبير (٥/١٨٤)، صحيح مسلم (٥٦٠)، مسند البزار (١١٢٧)، مسند أبي يعلى (٨٠٨)، صحيح ابن خزيمة (١٣١١)، مستخرج أبي عوانة (٧٤٤، ١٢٩٦)، الأوسط، لابن المنذر (٢٥٢١)، الجرح والتعديل (٥/١٥٤، ٩/٢١٥)، وغيرها.

(٣) مشاهير علماء الأمصار (ص٢٢٨).

(٤) كما مر في الحديث السابع والأربعين (ص٧٥٤).

(٥) تهذيب التهذيب (٢/٤٢٣)، وقد اقتصر الحافظ في تقريب التهذيب (٣٥٨٨) على وصفه بقوله: «صدوق فيه مزاح»، والظاهر أن صلاحه، وتوثيق من وثقه، مع علو طبقته، قرائن على أنه أرفع من مرتبة الصدوق.

ولذا قال البخاري: «سمع عائشة»[(١)]، وقال الدارقطني: «وابن أبي عتيق هو عبدالله بن محمد ابنِ ابنِ[(٢)] أبي بكر الصديق، وقد سمع هذا الحديث من عائشة»، وعلَّق على رواية من رواه عنه، عن القاسم، عن عائشة بقوله: «والصحيح أن ابن أبي عتيق سمعه عن عائشة، وذكر القاسم فيه غير محفوظ»[(٣)].

فهذا إسناد صحيح. ويدل تعليق البخاري له عن عائشة على تصحيحه الإسنادَ إليها.

وللحديث عن عائشة طرق أخرى، هي طريق القاسم بن محمد، عنها، وأشهر طرقه: حديث إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن القاسم[(٤)]، وإبراهيم ضعيف، وشدد فيه بعض الأئمة[(٥)].

ويحتمل أنه اختلط عليه هذا الحديث، بحديث القاسم، عن عائشة، قالت: دخل عبدالرحمن بن أبي بكر على النبي ﷺ، وأنا مسندته إلى صدري، ومع عبدالرحمن سواك رطب يستنُّ به، فأبده رسول الله ﷺ بصره، فأخذت السواك، فقصمته، ونفضته، وطيبته، ثم دفعته إلى النبي ﷺ، فاستنَّ به، فما رأيت رسول الله ﷺ استنَّ استنانًا قط أحسن منه... الحديث[(٦)]، وهذا أثبت وأصح عن القاسم، والله أعلم.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

ساق ابن أبي خيثمة جانبًا من الخلاف في هذا الحديث، فأورد رواية ابن إسحاق، عن ابن أبي عتيق: عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق، عن عائشة.

ثم أسند رواية يحيى بن عبدالحميد، وعبيدالله بن عمر، عن يزيد بن زريع، عن عبدالرحمن بن أبي عتيق، عن أبيه، عن عائشة.

---

(١) التاريخ الكبير (١٨٤/٥).

(٢) مكررة في نسخة العلل، وحذفها المحقق، ولإثباتها وجه، إذ محمدٌ هو ابن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق.

(٣) العلل (٤٢٢/١٤).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (١٨٠٣)، وإسحاق بن راهويه (٩٣٦)، وأحمد (٢٥١٣٣)، والدارمي (٧١١)، وأبو يعلى (٤٥٦٩)، وابن عدي في الكامل (٣٨٢/١)، من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، به.

(٥) تقريب التهذيب (١٤٦)، تهذيب التهذيب (٥٨/١).

(٦) أخرجه البخاري (٤٤٣٨) من طريق عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه.

واستغرب تسميتهما ابنَ أبي عتيق: عبدَالرحمن، لكن تبين أنهما توبعا عن يزيد بن زريع، وأن يزيد توبع على ذلك عن ابن أبي عتيق.

ثم ذكر ابن أبي خيثمة مخالفة حماد بن سلمة بجعل الحديث عن أبي بكر الصديق، ثم أورد رواية الدراوردي بمتابعة ابن إسحاق، ومخالفة حماد، بجعله عن عائشة.

ثم أسند وجهًا آخر عن حماد، مختلفًا عن الوجه الأول في شيخ شيخه.

وابن أبي خيثمة يشير بذلك إلى خطأ حماد بن سلمة في جعل الحديث لأبي بكر، واستعمل لذلك: رواية الأكثر: يزيد بن زريع، والدراوردي، ومتابعة المدار: رواية ابن إسحاق، واضطراب الراوي المخالف، وهو حماد بن سلمة.

ونقل مغلطاي، عن ابن أبي خيثمة، أنه نقل نصًّا عن ابن معين بعقب رواية حماد بن سلمة، يشير فيه إلى خطأ جعل الحديث لأبي بكر الصديق، كما أشار ابن أبي خيثمة.

ووافقهما على ذلك: عبدالأعلى بن حماد، والبخاري -إشارة-، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان -على تردُّد أبي حاتم في تعيين المخطئ-، وابن عدي، والدارقطني.

الحديث الثاني والخمسون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (٢/٩٣٠):

٣٩٧٣- وأما عيسى بن طلحة:

٣٩٧٤- فحدثنا معاوية بن عمرو، قال: نا عبدالرحمن المسعودي، عن محمد بن عبدالرحمن مولى آل طلحة، عن عيسى بن طلحة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا يلج النار من بكى من خشية الله حتى يعود اللبن في الضرع، ولا يجتمع غبار في سبيل الله ودخان جهنم في منخري عبد أبدًا».

٣٩٧٥- وحدثناه أبو نعيم، قال: حدثنا المسعودي، عن محمد بن عبدالرحمن مولى آل طلحة، عن عيسى بن طلحة، عن أبي هريرة، قال: «لا يجتمع غبار...».

ثم ذكر نحو حديث معاوية بن عمرو، ولم يرفعه.

❑ التخريج:

الوجه الأول: محمد بن عبدالرحمن، عن عيسى بن طلحة، عن أبي هريرة، مرفوعًا:

* أخرجه عبدالله بن المبارك في الجهاد (٣٠) -ومن طريقه هناد بن السري في الزهد (٤٦٥)، والترمذي (١٦٣٣، ٢٣١١)، والنسائي في الصغرى (٦/١٢)، والكبرى (٤٣٠)-،

ويحيى بن سلام في تفسيره -كما في مختصره: تفسير القرآن العزيز، لابن أبي زمنين (٢/٢٣٨)-،

وأبو داود الطيالسي (٢٥٦٥) -ومن طريقه الطوسي في مستخرجه (١٣٨١)-،

وأحمد (١٠٥٦٠) -ومن طريقه ابن بشران في أماليه (١٤٩٨)-، وابن لال في جزء من حديثه (٥/مخطوط)، وقوام السنة في الترغيب والترهيب (٥٠٩)، من طريق يزيد بن هارون،

وأحمد (١٠٥٦٠) -ومن طريقه ابن بشران في أماليه (١٤٩٨)-، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٧٩)، من طريق أبي عبدالرحمن عبدالله بن يزيد المقرئ،

وابن أبي الدنيا في الرقة والبكاء (١) -ومن طريقه ابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (٥/٩١/العلمية)- عن عبدالله بن خيران،

والحاكم (٤/٢٦٠) عن الحسن بن يعقوب بن يوسف، عن محمد بن عبدالوهاب الفراء، عن جعفر بن عون،

والقشيري في الرسالة القشيرية (٢٥١/١) من طريق عامر بن أبي الفرات،

والبغوي في تفسيره (١٣٦/٥)، وشرح السنة (٤١٦٨)، من طريق عاصم بن علي بن عاصم،

والبغوي في شرح السنة (٢٦٢٠) من طريق داود بن هلال،

عشرتهم (ابن المبارك، ويحيى بن سلام، والطيالسي، ويزيد بن هارون، والمقرئ، وابن خيران، وجعفر بن عون، وابن أبي الفرات، وعاصم بن علي، وداود بن هلال) عن **المسعودي**، به، بنحوه، إلا داود بن هلال، فرواه بلفظ: «عينان لا تمسهما النار: عين بكت من خشية الله، وعين باتت تحرس في سبيل الله».

* وأخرجه الحميدي (١١٢٢)، وابن حبان (٤٦٠٧) من طريق محمد بن ميمون الخياط، كلاهما (الحميدي، والخياط) عن سفيان بن عيينة، وقوام السنة في الترغيب والترهيب (٨٥٦) من طريق عبدالله بن داود الخريبي، كلاهما (ابن عيينة، والخريبي) عن مسعر،

وابن ماجه (٢٧٧٤) عن يعقوب بن حميد بن كاسب، عن سفيان بن عيينة،

وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (٢٢٣) من طريق عمر بن علي المقدمي،

ثلاثتهم (مسعر، وسفيان، والمقدمي) عن **محمد بن عبدالرحمن**، به، بنحوه.

الوجه الثاني: محمد بن عبدالرحمن، عن عيسى بن طلحة، عن أبي هريرة، موقوفًا:

* أخرجه وكيع في الزهد (٢٣) -وعنه أحمد في الزهد (٩٩٧)-،

وهناد بن السري في الزهد (٤٦٦) عن يونس بن بكير،

كلاهما (وكيع، ويونس) عن **المسعودي**، به، بنحوه.

* وأخرجه وكيع في الزهد (٢٣) -وعنه ابن أبي شيبة (١٩٧١٠)، وأحمد في الزهد (٩٩٧)-، وابن أبي شيبة (٣٥٨٥٣) عن محمد بن بشر، والنسائي في الصغرى (١٢/٦)، والكبرى (٤٣٠٠)، عن أحمد بن سليمان، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٨٠) من طريق أبي عبدالله محمد بن يعقوب الأخرم، عن محمد بن عبدالوهاب الفراء، كلاهما (أحمد بن سليمان، والفراء) عن جعفر بن عون، ثلاثتهم (وكيع، ومحمد بن بشر، وجعفر بن عون) عن مسعر، عن **محمد بن عبدالرحمن**، به، بنحوه.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث محمد بن عبدالرحمن مولى آل طلحة، واختُلف عنه:

الوجه الأول: محمد بن عبدالرحمن، عن عيسى بن طلحة، عن أبي هريرة، مرفوعًا:

ورواه عنه: عبدالرحمن المسعودي -من رواية معاوية بن عمرو، وعبدالله بن المبارك، ويحيى بن سلام، وأبي داود الطيالسي، ويزيد بن هارون، وعبدالله بن يزيد المقرئ، وعبدالله بن خيران، وجعفر بن عون، وعامر بن أبي الفرات، وعاصم بن علي، وداود بن هلال، عنه-، ومسعر -من رواية سفيان بن عيينة (في قول الحميدي، ومحمد بن ميمون الخياط، عنه)، وعبدالله بن داود الخريبي، عنه-، وسفيان بن عيينة -من رواية يعقوب بن حميد بن كاسب، عنه-، وعمر بن علي المقدمي.

الوجه الثاني: محمد بن عبدالرحمن، عن عيسى بن طلحة، عن أبي هريرة، موقوفًا:

ورواه عنه: عبدالرحمن المسعودي -من رواية أبي نعيم الفضل بن دكين، ووكيع، ويونس بن بكير، عنه-، ومسعر -من رواية وكيع، ومحمد بن بشر، وجعفر بن عون، عنه-.

ومنه يتبين أنه قد اختُلف عمَّن دون محمد بن عبدالرحمن:

أولًا: الخلاف عمَّن دون محمد بن عبدالرحمن مولى آل طلحة:

١- جعفر بن عون:

اختُلف عنه:

* فرواه أحمد بن سليمان الرهاوي، عن جعفر، عن مسعر، عن محمد بن عبدالرحمن، عن عيسى بن طلحة، عن أبي هريرة، موقوفًا.

* ورواه محمد بن عبدالوهاب الفراء، عن جعفر بن عون، واختُلف عنه:

** فرواه محمد بن يعقوب الأخرم، عن الفراء، عن جعفر، عن مسعر، عن محمد بن عبدالرحمن، عن عيسى، عن أبي هريرة، موقوفًا، كرواية أحمد بن سليمان، عن جعفر،

** ورواه الحسن بن يعقوب بن يوسف، شيخ الحاكم، عن الفراء، عن جعفر، عن المسعودي، عن محمد بن عبدالرحمن، عن عيسى، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

فأبدل الحسنُ بن يعقوب المسعوديَّ بمسعر، ورفع الحديث.

والحسن بن يعقوب روى له الحاكم نسخة عن الفراء، عن جعفر بن عون، عشرين حديثًا -حسب بحثي-[١]، وذَكَر في ترجمته من فضله ونفقاته وزهده، ولم أجد فيه من جهة الجرح والتعديل إلا قول الذهبي: «الشيخ الصدوق النبيل»[٢].

وأما مخالِفُهُ عن محمد بن عبدالوهاب الفراء، فأبو عبدالله الأخرم، وهو إمام حافظ متقن[٣]، وروايته أصح وأقوى، خاصة مع موافقتها لرواية أحمد بن سليمان الرهاوي، عن جعفر، والرهاوي ثقة حافظ[٤].

فالمحفوظ عن جعفر بن عون: روايته عن مسعر، بالوجه الموقوف، لا عن المسعودي، بالوجه المرفوع، ولعله اختلط على شيخ الحاكم حديث أحدهما بالآخر، أو تصحف عليه أحدهما عن الآخر، ورفع الحديث.

٢- المسعودي:

اختُلف عنه:

* فرواه معاوية بن عمرو، وعبدالله بن المبارك، وأبو داود الطيالسي، ويزيد بن هارون، وعبدالله بن يزيد المقرئ، وعبدالله بن خيران، وعامر بن أبي الفرات، وعاصم بن علي، وداود بن هلال، عنه، عن محمد بن عبدالرحمن، عن عيسى بن طلحة، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

* ورواه أبو نعيم الفضل بن دكين، ووكيع، ويونس بن بكير، عن المسعودي، عن محمد بن عبدالرحمن، عن عيسى، عن أبي هريرة، موقوفًا.

وقد ساق ابن أبي خيثمة هذا الخلاف عن المسعودي، مقتصرًا من الوجه الأول على رواية معاوية بن عمرو، ومن الوجه الثاني على رواية أبي نعيم.

فأسند رواية معاوية بن عمرو، ثم عطف عليها قائلًا: «وحدثناه أبو نعيم، قال: حدثنا المسعودي...»، فساقه مختصرًا، ثم قال: «ثم ذكر نحو حديث معاوية بن عمرو، ولم يرفعه».

---

(١) (٧٧/١، ٢٥/٢، ١٨٨، ٢٧١، ٣٤١، ٣٨١، ٤٤٧، ٤٩٤، ١١٩/٣، ١٣٤، ٣١٩، ٣٦٣، ٤٩٩، ١٧٧/٤، ١٨٦، ١٩٧، ٢٦٠ -وهو هذا الحديث-، ٣١٠، ٥٤٧، ٥٨٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤٣٣/١٥). وقد استند صاحب كتاب الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم (٤٣٦/١) في توثيقه على عنايته بالطلب ورحلاته، وفي هذا عن الدلالة على ذلك بإطلاقه قصور.

(٣) الإرشاد، للخليلي (٨٣٥/٣)، تذكرة الحفاظ (٨٦٤/٣)، سير أعلام النبلاء (٤٦٦/١٥).

(٤) تقريب التهذيب (٤٣).

وهذا قد يحتمل أنه تقوية للموقوف، لأنه تعقيب على المرفوع، وكالتعقُّب له، إلا أن ذلك غير ظاهر -في نظري- من العبارة جدًّا.

وعبدالرحمن المسعودي صدوق اختلط قبل موته[1].

وقد قال أحمد بن حنبل: «إنما اختلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالكوفة والبصرة، فسماعه جيد»، وقال ابن معين: «من سمع من المسعودي في زمان أبي جعفر، فهو صحيح السماع، ومن سمع منه في زمان المهدي، فليس سماعه بشيء»[2].

وقد عدَّ الأئمة ممن سمع منه قبل الاختلاط:

أبا داود الطيالسي: فسأل الذهليُّ أبا الوليد الطيالسي: أبو داود سمع من المسعودي ببغداد؟ قال: «نعم»، وقال عمرو بن علي الفلاس: سمعت أبا قتيبة -وهو سلم بن قتيبة-، يقول: «رأيت المسعودي سنة ثلاث وخمسين، وكتبت عنه وهو صحيح، ثم رأيته سنة سبع وخمسين والذَّرُّ يدخل في أذنه، وأبو داود يكتب عنه...»[3].

ويزيدَ بن هارون، قال ابن نمير: «سمع منه ابن مهدي، ويزيد بن هارون، أحاديث مختلطة».

وعاصمَ بن علي، قال أحمد: «سماع... وعاصم، وهؤلاء، من المسعودي بعدما اختلط»[4].

وعدَّ الأئمة ممن سمع منه قبل الاختلاط:

أبا نعيم، ووكيعًا، قال أحمد: «سماع وكيع من المسعودي بالكوفة قديم، وأبو نعيم أيضًا، وإنما اختلط المسعودي ببغداد...»[5].

ويلاحظ أن الذين رووا عن المسعودي بعد اختلاطه، هم من رواة الوجه الأول (المرفوع).

ولعله يمكن أن يُلحق بهم:

معاوية بن عمرو، فإنه بغدادي، متأخر الوفاة، توفي سنة ٢١٤[6]، وسبق قول أحمد: «إنما اختلط المسعودي ببغداد».

---

(١) تقريب التهذيب (٣٩١٩).

(٢) تهذيب التهذيب (٥٢٣/٢).

(٣) تاريخ بغداد (٤٨١/١١، ٤٨٢).

(٤) تهذيب التهذيب (٥٢٣/٢).

(٥) السابق.

(٦) تهذيب التهذيب (١١١/٤).

وعبدالله بن خيران، وهو بغدادي[١].

ولم أجد في رواة الوجه الأول مَن عُدَّ فيمن سمع من المسعودي قبل الاختلاط.

وأما أبو نعيم، ووكيع، وكلاهما سمع من المسعودي قبل اختلاطه، فرويا الوجه الثاني (الموقوف)، ووافقهما يونس بن بكير، وهو كوفي متقدم، توفي سنة ١٩٩[٢]، ويمكن إلحاقه بمن سمع من المسعودي قبل اختلاطه.

فالذي يظهر أن رواية الوقف أصح وأرجح، لأنه ثبت نصًّا أن راوييها عن المسعودي رَوَيا عنه قبل اختلاطه، ومن روى رواية الرفع إما سمع منه في الاختلاط، أو محتملٌ أمرُه لذلك، أو غير مُتبَيَّن.

وقد أشار إلى هذا الدارقطني إشارةً، فقال: «واختلف عن المسعودي، فرفعه عنه قوم، ووقفه وكيع، عنه»[٣]، فكأنه يرجِّح رواية وكيع، لتقدم سماعه من المسعودي، وإن رفعه عنه قوم.

٣- سفيان بن عيينة:

اختُلف عنه:

* فرواه الحميدي، ومحمد بن ميمون الخياط، عنه، عن مسعر، عن محمد بن عبدالرحمن، عن عيسى بن طلحة، عن أبي هريرة.

* ورواه يعقوب بن حميد بن كاسب، عن ابن عيينة، عن محمد بن عبدالرحمن، عن عيسى، عن أبي هريرة.

فأسقط ابنُ كاسب مسعرًا.

وابن كاسب صدوق ربما وهم[٤]، واتفاق الحميدي، وهو ثقة حافظ، أجلُّ أصحاب ابن عيينة[٥]، ومحمد بن ميمون الخياط، وهو صدوق ربما أخطأ[٦]، على إدخال مسعر في الحديث، أصح من تقصير ابن كاسب في ذلك، أو عدم ضبطه له.

---

(١) لسان الميزان (٤/٤٧٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/٤٦٧).

(٣) العلل (٨/٣٣٦).

(٤) تقريب التهذيب (٧٨١٥).

(٥) تقريب التهذيب (٣٣٢٠).

(٦) تقريب التهذيب (٦٣٤٥).

وقد قال الدارقطني: «وقيل: عن ابن عيينة، عن مسعر، مرفوعًا، ولا يثبت»[١]، وهذا يُحتمل منه إرادة الدارقطني عدم ثبوته عن ابن عيينة، وإرادته عدم ثبوته عن مسعر.

والدارقطني إن أراد الثاني، فهذا واضح -كما سيأتي-، لكن ظاهر العبارة يوحي بإرادته الأول، وهو عدم ثبوته عن ابن عيينة، ذلك أنه عبر بعدم الثبوت، وهي عبارةُ تضعيفِ الطريق إلى الراوي، لا الخطأ، أو الوهم، أو نحوهما من عباراته في مرجوحية الوجه عن المدار.

وإرادة تضعيفه عن ابن عيينة مشكلةٌ مع ثبوت رواية الحميدي في مسنده، عنه، على هذا الوجه، فيحتمل أنه لم يقف عليها، ووقف على رواية محمد بن ميمون وحده -وهي عند شيخه ابن حبان، وسبق حال ابن ميمون-، أو يحتمل أنه لم يستحضر رواية الحميدي حال جوابه[٢].

٤- مسعر:

اختُلف عنه:

* فرواه سفيان بن عيينة، وعبدالله بن داود الخريبي، عنه، عن محمد بن عبدالرحمن، عن عيسى بن طلحة، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

* ورواه وكيع، ومحمد بن بشر، وجعفر بن عون، عن مسعر، عن محمد بن عبدالرحمن، عن عيسى، عن أبي هريرة، موقوفًا.

ورواية عبدالله بن داود الخريبي، عن مسعر، على الوجه المرفوع، إنما جاءت من طريق مسلم بن عيسى، عنه، ومسلم متروك[٣]، فلا اعتبار لروايته.

ومحمد بن بشر ثقة حافظ[٤]، عدَّه الدارقطني في أثبت أصحاب مسعر[٥]، ووكيع ثقة حافظ أيضًا[٦]، وجعفر بن عون ثقة[٧].

---

(١) العلل (٣٣٦/٨).

(٢) راجعت مصورتين لمسند الحميدي، مصورتين عن مخطوطتي المكتبة الظاهرية، للتثبت من الرواية فيهما، فوجدتها فيهما كما هي في المطبوع، انظر: مخطوط رقم ١٢٤٥ (ق١١٠أ)، مخطوط رقم ١٠٦٣ (ق١٧٨أ).

(٣) لسان الميزان (٥٤/٨).

(٤) تقريب التهذيب (٥٧٥٦).

(٥) سؤالات ابن بكير (ص٥٢، ٥٣).

(٦) تقريب التهذيب (٧٤١٤).

(٧) اقتصر الحافظ في تقريب التهذيب (٩٤٨) على وصفه بقوله: «صدوق»، والظاهر أنه ثقة، فقد وثقه ابن معين، وابن قانع، وابن حبان، وابن شاهين، وقال أحمد: «رجل صالح ليس به بأس»، ومراده بصلاحه -فيما يظهر- الصلاح =

فاجتماع هؤلاء الثقات، وفيهم حافظان، أحدهما من أثبت الناس في مسعر، يدل على خطأ سفيان بن عيينة في رفع الحديث عن مسعر، وأنه وإن كان حافظًا، فقد خالف حافظين وثقةً، وخالف الأحفظَ عن مسعر.

فالصواب عن مسعر وقف الحديث، وهو ما اعتمده الدارقطني عنه(١).

ثانيًا: الخلاف عن محمد بن عبدالرحمن مولى آل طلحة:

تلخَّص أنه اختُلف عنه:

* فرواه المسعودي، ومسعر، عنه، عن عيسى بن طلحة، عن أبي هريرة، موقوفًا.

* ورواه عمر بن علي، عن محمد بن عبدالرحمن، عن عيسى، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

وعمر بن علي المقدمي ثقة، لكنه كان يدلس تدليسًا شديدًا(٢)، حتى أثر ذلك في الحكم لرواياته في الموازنة، قال أبو حاتم: «محله الصدق، ولولا تدليسه لحكمنا له إذا جاء بزيادة، غير أنا نخاف أن يكون أخذه عن غير ثقة»(٣).

وروايته هنا من جنس ما ذكر أبو حاتم، فإنَّ رفعَ الحديث زيادةٌ زادها عمر بن علي، ولم يصرح فيها بالسماع من محمد بن عبدالرحمن، فيحتمل أن يكون أخذ روايته عن غير ثقة، أو أخذها عن المسعودي في اختلاطه، فإنه يروي عن طبقة المسعودي.

فالمحفوظ رواية المسعودي، وهو صدوق -كما مرَّ-، ومسعر، وهو ثقة ثبت(٤).

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن الحديث يرويه محمد بن عبدالرحمن مولى آل طلحة، عن عيسى بن طلحة، عن أبي هريرة، موقوفًا.

ومحمد بن عبدالرحمن ثقة(٥).

=

في الدين والعدالة، وقال أبو حاتم: «صدوق»، ومعلوم تشديد أبي حاتم في نقده، فكلمته هذه يقولها في أثبات. انظر: تهذيب التهذيب (٣٠٩/١).

(١) العلل (٣٣٦/٨).

(٢) تقريب التهذيب (٤٩٥٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٢٤٥/٣).

(٤) تقريب التهذيب (٦٦٠٥).

(٥) تقريب التهذيب (٦٠٧٧).

وصرح البخاري بسماعه من عيسى بن طلحة[١].

وعيسى بن طلحة ثقة[٢].

وروايته عن أبي هريرة متفق على إخراجها في الصحيحين[٣]، وصرح بسماعه منه: ابن معين[٤].

فهذا الإسناد صحيح إلى أبي هريرة، موقوف عليه.

وقد ورد الحديث عن أبي هريرة مرفوعًا من أوجه أخرى، ووقعت فيها خلافات يطول بحثها جدًّا[٥].

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

ساق ابن أبي خيثمة من الخلاف في الحديث خلافًا عن أحد رواته، وهو عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي، فأسند رواية معاوية بن عمرو، عنه، مرفوعًا، فرواية أبي نعيم، عنه، موقوفًا.

ولم يظهر لي بشكل واضح إشارةٌ من ابن أبي خيثمة لترجيح أحد الوجهين، إلا أن يحتمل أنه يرجح الموقوف، لأنه أورده تعقيبًا على المرفوع، وكالتعقُّب له.

وقد تبين أن مما يرجح الموقوف عن المسعودي: أنه اختلط، وأن الأئمة نصُّوا على رواة الموقوف فيمن روى عن المسعودي قبل الاختلاط، وأما من روى الرفع، فإما أنه سمع منه في الاختلاط، أو محتملٌ أمرُه لذلك، أو غير مُتبَيَّن.

وقد أشار إلى ترجيح الوقف عن المسعودي: الدارقطني.

---

(١) التاريخ الكبير (١/١٤٦).

(٢) تقريب التهذيب (٥٣٠٠).

(٣) صحيح البخاري (٣٢٩٥، ٦٤٧٧)، صحيح مسلم (٢٠٤، ٢٣٨، ٢٩٨٨). وورد سماعه من أبي هريرة في إسنادٍ عند ابن حبان (٥٧٠٦).

(٤) تاريخ دمشق (٤٧/٣١٥).

(٥) انظر: التاريخ الكبير (٤/٣٠٧)، الجرح والتعديل (٤/٤٢١)، مستدرك الحاكم (٢/٧٢، ٨٢)، تحفة الأشراف (٩/٣٢٠، ٤١٨)، إتحاف المهرة (١٤/٤٤٢، ٥٦٩، ١٦/٢٥٦).

الحديث الثالث والخمسون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (٢/٩٣٦):

٣٩٧٧/هـ- حدثنا الحسين المروزي[(١)]، قال: نا ابن أبي ذئب، عن محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، قال: ذكر أن عبدالله بن عمرو قال: «زعم عمال معاوية أنهم سيأخذون مالي، وأشهد أن في كتاب الله: من قتل دون ماله فهو شهيد».

كذا قال، وقف الحديث.

٣٩٧٨- حدثنا أبي، قال: نا وكيع، عن سفيان، عن عبدالله بن الحسن، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي: «من أريد ماله...»، ذكر نحوه.

❑ التخريج:

الوجه الأول: إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عبدالله بن عمرو، موقوفًا:

* لم أجد من أخرجه على هذا الوجه غير ابن أبي خيثمة.

* وأخرجه الطيالسي (٢٣٦) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/١٤٢)-، والشاشي (٢١٨) من طريق شبابة بن سوار،

كلاهما (الطيالسي، وشبابة) عن **ابن أبي ذئب**، به، بنحوه.

إلا أنهما جعلاه من حديث إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن سعيد بن زيد، مرفوعًا.

وأبهم شبابةُ ابنَ طلحة، فقال: عن محمد بن زيد، عن رجل قد سماه، أن سعيد بن زيد.

* وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٣٥٣) من طريق هشام بن سعد،

و(٣٥٤) من طريق عبدالله بن لهيعة،

كلاهما (هشام، وابن لهيعة) عن **محمد بن زيد**، بنحوه.

---

(١) هو الحسين بن محمد بن بهرام، وكذا نسبته في المطبوع، وفي المخطوط أيضًا (ق٣٥٨)، وفي مواضع أخرى من تاريخ ابن أبي خيثمة كذلك (١٩٢٥، ١٩٥١/السِّفر الثاني، ٤٥٠، ١٩٣٤، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٣٨٨٤، ٣٩٧٤/السِّفر الثالث)، لكنه ينسب في جل مصادر ترجمته: المرُّوذي، وكذلك ضبطه ابن حجر بالحروف في التقريب (١٣٤٥).

إلا أن هشامًا جعله عن محمد بن زيد[١]، عن عاصم بن عبيدالله، عن عاصم بن عمر، عن سعيد بن زيد،

وجعله ابن لهيعة، عن محمد بن زيد، عن أبي غطفان بن طريف، عن سعيد بن زيد.

الوجه الثاني: إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عبدالله بن عمرو، مرفوعًا:

* أخرجه **ابن أبي خيثمة** (٣٨٧٣/السِّفر الثاني) عن أبيه، به، بمثله تامًّا.

* وأخرجه أحمد (٦٨١٦، ٦٨٢٣) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤١/٧)- عن **وكيع**، به، بنحوه تامًّا.

* وأخرجه عبدالرزاق (١٨٥٦٢) -ومن طريقه الطبراني في الأوسط (٢٠٩/٣)، والكبير (١٤١٨٩)-،

وأحمد (٦٨٢٩) -ومن طريقه الخلال في السنة (١٦٠، ١٩٧)-، والترمذي (عقب ١٤٢٠)، والبيهقي (١٨٧/٨)، من طريق عبدالرحمن بن مهدي،

وأبو داود (٤٧٧١) عن مسدد، والنسائي في الصغرى (١١٥/٧)، والكبرى (٣٥٣٧) عن عمرو بن علي، كلاهما (مسدد، وعمرو بن علي) عن يحيى القطان،

والترمذي (١٤٢٠) من طريق محمد بن عبدالوهاب الكوفي،

والنسائي في الصغرى (١١٥/٧)، والكبرى (٣٥٣٨)، عن أحمد بن سليمان، وابن الأعرابي في معجمه (١٦٣٦) عن زيد بن إسماعيل، كلاهما (أحمد، وزيد) عن معاوية بن هشام،

والخطيب في تاريخ بغداد (٢٧٨/٥) من طريق قبيصة بن عقبة،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤١/٧) من طريق عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد،

سبعتهم (عبدالرزاق، وابن مهدي، والقطان، ومحمد بن عبدالوهاب، ومعاوية بن هشام، وقبيصة، وابن أبي رواد) عن **سفيان الثوري**، به، بنحوه.

إلا أن عبدالرزاق جعله عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمه، عن عبدالله بن عمرو[٢].

---

(١) وقع في مطبوع المعجم الكبير: «هشام بن سعد بن زيد بن المهاجر، أنه أخبره عاصم...»، فسقط منه: «عن محمد»، بعد قوله: «هشام بن سعد»، وهو ثابت في نسخة الظاهرية (١/ق٢٠أ)، وكذلك نقل الدارقطني رواية هشام بن سعد، عن محمد بن زيد بن مهاجر، في العلل (٤٢٧/٤).

(٢) إدخال عم إبراهيم ثابت في نسخ المصنف، وفي رواية الطبراني في الأوسط، والكبير، من طريقه، وحذفه محقق المصنف، وحقها الإثبات.

وقال أحمد بن سليمان، عن معاوية بن هشام: محمد بن إبراهيم بن طلحة.

وجعله قبيصة عن الثوري، عن عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عمر.

* وأخرجه أحمد (٧٠٣١)، وابن أبي خيثمة (٣٨٧٤/السِّفر الثاني)، والترمذي (١٤١٩)، من طريق عبدالعزيز بن المطلب،

وابن أبي خيثمة (٣٨٧٥/الثاني) من طريق وهيب بن خالد،

والنسائي في الصغرى (١١٥/٧)، والكبرى (٣٥٣٦)، والطبراني في الأوسط (٢٩٣٩)، والصغير (٢٢٣)، وأبو الشيخ الأصبهاني في جزء فيه أحاديثه بانتقاء ابن مردويه (٦٦)، وأبو بكر الدقاق في الثاني من حديثه (٣٧/مخطوط) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (١٣٢/١١)-، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣٤٦/٣)، من طريق سعير بن الخمس،

والخطيب في تاريخ بغداد (٣٨/١٦) من طريق جويرية بن أسماء،

أربعتهم (ابن المطلب، ووهيب، وسعير، وجويرية) عن **عبدالله بن الحسن**، به، بنحوه.

إلا أن وهيبًا جعله عن عبدالله، قال: حدثني بعض بني عمي، عن عبدالله بن عمرو.

وجعله سعير عن عبدالله، عن عكرمة، عن عبدالله بن عمرو.

وجعله جويرية عن عبدالله، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عبدالله بن الزبير، عن أبيه.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث إبراهيم بن محمد بن طلحة، واختُلف عنه:

الوجه الأول: إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عبدالله بن عمرو، موقوفًا:

ورواه عنه: محمد بن زيد بن المهاجر -من رواية ابن أبي ذئب (في قول الحسين المروذي، عنه)، عنه-.

الوجه الثاني: إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن سعيد بن زيد، مرفوعًا:

ورواه عنه: محمد بن زيد بن المهاجر -من رواية ابن أبي ذئب (في قول أبي داود الطيالسي، عنه)، عنه-.

الوجه الثالث: إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عبدالله بن عمرو، مرفوعًا:

ورواه عنه: عبدالله بن الحسن -من رواية سفيان الثوري (في قول وكيع، وعبدالرحمن بن

مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن عبدالوهاب الكوفي، ومعاوية بن هشام[١]، وعبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد، عنه)، وعبدالعزيز بن المطلب، عنه-.

الوجه الرابع: إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمه، عن عبدالله بن عمرو، مرفوعًا:

ورواه عنه: عبدالله بن الحسن -من رواية سفيان الثوري (في قول عبدالرزاق، عنه)، عنه-.

الوجه الخامس: إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عبدالله بن الزبير، عن أبيه، مرفوعًا:

ورواه عنه: عبدالله بن الحسن -من رواية جويرية بن أسماء، عنه-.

ومن هذا العرض، ومن التخريج قبله، يتبين أنه قد اختُلف عمَّن دون إبراهيم بن محمد:

أولًا: الخلاف عمَّن دون إبراهيم بن محمد بن طلحة:

١- ابن أبي ذئب:

اختُلف عنه:

* فرواه الحسين بن محمد المروذي، عنه، عن محمد بن زيد بن المهاجر، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عبدالله بن عمرو، موقوفًا.

* ورواه أبو داود الطيالسي، عن ابن أبي ذئب، عن محمد بن زيد بن المهاجر، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن سعيد بن زيد، مرفوعًا.

* ورواه شبابة بن سوار، عن ابن أبي ذئب، محمد بن زيد، عن رجل قد سمَّاه، عن سعيد بن زيد، مرفوعًا.

والذي يظهر أن الطيالسي وشبابة متفقان في روايتيهما، إلا أن شبابة أبهم إبراهيم بن محمد بن طلحة، والطيالسي سمَّاه.

والقدر المشترك بينهما هو أن الصحابي سعيد بن زيد، لا عبدالله بن عمرو، وأن الحديث مرفوع، لا موقوف.

وكلاهما ثقة حافظ[٢]، وكل منهما أوثق من الحسين بن محمد المروذي، وإن كان ثقة[٣]، واجتماعهما أولى بالقوة والرجحان.

---

(١) اختُلف عنه في تسمية المدار: إبراهيم بن محمد بن طلحة، كما مرَّ في التخريج، وتأتي دراسته -إن شاء الله-.

(٢) تقريب التهذيب (٢٥٥٠، ٢٧٣٣).

(٣) تقريب التهذيب (١٣٤٥).

على أن لكلا الوجهين أصلًا عن صحابيه -كما سبق ويأتي-، ولرواية الحسين المروذي أصلًا عن راويه القريب، وهو مدار الحديث: إبراهيم بن محمد بن طلحة، فروايتُه الحديثَ عن عبدالله بن عمرو مشهورة، وهذا يقوي جانب رواية الحسين المروذي.

والذي يظهر أن ابن أبي ذئب كان يحدث بالحديث عن محمد بن زيد، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن سعيد بن زيد، مرفوعًا، على جهة الرواية، وكان عنده عن عبدالله بن عمرو، موقوفًا، فربما حدَّث به مذاكرةً، أو نحوها، بدلالة ما سبق من قرائن، والله أعلم.

٢- محمد بن زيد بن المهاجر:

اختُلف عنه:

* فرواه ابن أبي ذئب عنه، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عبدالله بن عمرو بن العاص موقوفًا، وعن سعيد بن زيد مرفوعًا.

* ورواه هشام بن سعد، عن محمد بن زيد، عن عاصم بن عبيدالله، عن عاصم بن عمر، عن سعيد بن زيد.

* ورواه ابن لهيعة، عن محمد بن زيد، عن أبي غطفان بن طريف، عن سعيد بن زيد.

وابن لهيعة معروف بالضعف[(١)]، وهشام بن سعد صدوق له أوهام[(٢)]، والمحفوظ عن محمد بن زيد: ما رواه ابن أبي ذئب، فإنه ثقة مشهور[(٣)].

والحديث رواه ابن وهب، عن عمر بن محمد بن زيد العمري، عن عاصم بن عبيدالله، عن سعيد بن زيد[(٤)]، وهذا -فيما يظهر- صواب حديث هشام بن سعد، ولعله اختلط عليه الحديثان: حديث إبراهيم بن محمد بن طلحة، وحديث عاصم بن عبيدالله.

وقد أورد الدارقطني من الخلاف عن محمد بن زيد بن المهاجر وجهي ابن أبي ذئب، وهشام بن سعد، ولم يحكم فيهما بشيء[(٥)].

---

(١) سبق ترجيحه في الحديث الثاني والعشرين (ص٣٦٧).

(٢) تقريب التهذيب (٧٢٩٤).

(٣) تقريب التهذيب (٦٠٨٢).

(٤) موطأ ابن وهب (٤٨/المحاربة)، المدونة (٢/٤).

(٥) العلل (٤/٤٢٧).

٣- سفيان الثوري:

اختُلف عنه:

* فرواه وكيع، وعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن عبدالوهاب الكوفي، وعبدالمجيد ابن أبي رواد، عن الثوري، عن عبدالله بن الحسن، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عبدالله بن عمرو، مرفوعًا.

* ورواه عبدالرزاق، عن الثوري، عن عبدالله بن الحسن، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمِّه، عن عبدالله بن عمرو، مرفوعًا.

* ورواه معاوية بن هشام، عن الثوري، واختُلف عنه:

** فرواه زيد بن إسماعيل، عن معاوية، عن الثوري، كرواية الجماعة، عنه.

** ورواه أحمد بن سليمان، عن معاوية، عن الثوري، كروايتهم، لكنه سمى شيخَ عبدالله بن الحسن: محمد بن إبراهيم بن طلحة.

* ورواه قبيصة، عن الثوري، عن عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عُمر.

فأما رواية قبيصة، فقبيصة صدوق ربما خالف[(١)]، وحديثه عن الثوري خاصة ضعيف[(٢)]، ومخالفته لحفاظ أصحاب الثوري، كالقطان، وابن مهدي، تدل على نكارة روايته هذه.

ولهذا قال الخطيب البغدادي بعد أن أخرج روايته: «يقال: تفرد برواية هذا الحديث عن سفيان الثوري: قبيصة، ولم يروه عنه غيرُ أحمد بن سعيد الجمال، والله أعلم، وإنما يُحفظ عن الثوري، عن عبدالله بن الحسن بن الحسن، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ».

وأما رواية معاوية بن هشام، فالراوي عنه: زيد بن إسماعيل، هو الصائغ، وهو ثقة، قال فيه ابن أبي حاتم: «محله الصدق»[(٣)]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «مستقيم الحديث»[(٤)].

وأحمد بن سليمان هو الرهاوي، وهو ثقة حافظ[(٥)].

---

(١) تقريب التهذيب (٥٥١٣).

(٢) تهذيب التهذيب (٤٢٦/٣).

(٣) الجرح والتعديل (٥٥٧/٣).

(٤) (٢٥٢/٨).

(٥) تقريب التهذيب (٤٣).

والظاهر أن خلافهما راجع إلى شيخهما معاوية بن هشام، فإنه صدوق له أوهام[١]، وأصح روايتيه ما وافق فيه جماعة الرواة عن الثوري.

ولذا فقد عقَّب على روايته النسائي بقوله: «هذا خطأ والصواب الذي قبله»، والذي قبله عنده هو رواية يحيى القطان، عن الثوري، عن عبدالله بن الحسن، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة[٢]، قال ابن حجر بعد أن نقل كلمة النسائي: «يعني: في تسمية الراوي إبراهيم بن محمد، وأن معاوية بن هشام قَلَبَه»[٣].

وأما رواية عبدالرزاق، فإن يحيى القطان قد قال -في رواية مسدد، عنه- عن الثوري، عن عبدالله بن الحسن: «حدثني عمي إبراهيم بن محمد بن طلحة»، وقال وكيع، عن الثوري، عن عبدالله بن الحسن: «عن خاله إبراهيم بن محمد بن طلحة».

وتفيد ترجمة إبراهيم بن محمد بن طلحة أنه أخو حسن بن حسن -والد عبدالله بن الحسن- لأمه، فهو عمٌّ له من جهة أخُوَّته لأبيه، وقد يكون إطلاق الخال عليه لكونه من أخًا للأب من جهة الأم، أو هو خطأ من وكيع.

والمراد هنا: أن الظاهر أن عبدالرزاق اختلط عليه، أو انتقل، ذكر العمومة إلى ما بعد إبراهيم بن محمد بن طلحة، وصوابها أن تكون قبله، فإن من سواه عن الثوري لا يذكر بين إبراهيم بن محمد بن طلحة وعبدالله بن عمرو أحدًا.

فالمحفوظ عن الثوري: رواية الجماعة عنه، عن عبدالله بن الحسن، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عبدالله بن عمرو، مرفوعًا.

٤- عبدالله بن الحسن:

اختُلف عنه:

* فرواه سفيان الثوري، وعبدالعزيز بن المطلب، عنه، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عبدالله بن عمرو، مرفوعًا.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٧٧١).

(٢) وسيأتي بحث حول كلمة النسائي هذه -بإذن الله-.

(٣) النكت الظراف (٣٦٧/٦).

* ورواه وهيب، عن عبدالله بن الحسن، قال: حدثني بعض بني عمي، عن عبدالله بن عمرو.

* ورواه سعير بن الخمس، عن عبدالله بن الحسن، عن عكرمة، عن عبدالله بن عمرو.

* ورواه جويرية بن أسماء، عن عبدالله بن الحسن، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عبدالله بن الزبير، عن أبيه.

ورواية وهيب، عن عبدالله بن الحسن، موافقة -فيما يظهر- لرواية الثوري، وعبدالعزيز بن المطلب، وإنما أبهم فيها إبراهيم بن محمد بن طلحة، وقد سبق بيان قرابته لعبدالله بن الحسن، فعبَّر عنها هنا بقوله: بعض بني عمي، وإنما هو عمَّه، أخو أبيه لأمه.

وقد عطف عبدالله بن الحسن في رواية وهيب، فقال: وحدثني رجل من موالينا، عن أبي هريرة، وقد تبين بروايات أخرى عن عبدالعزيز بن المطلب أن المراد بالمولى: عبدالرحمن بن هرمز الأعرج[١].

والمراد هنا أن الإبهام وقع في الرواية المعطوفة أيضًا، فلعل عبدالله بن الحسن لم ينشط للتصريح بشيخيه حين حدَّث به وهيبًا، وقد ضبطهما عنه الثوري، وعبدالعزيز بن المطلب، فجوَّداهما.

وقد وافق الثوريَّ، وعبدَالعزيز بن المطلب، على جعله عن عبدالله بن الحسن، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة: جويريةُ بن أسماء، ووهيبٌ يوافقهم في المؤدَّى أيضًا -كما سلف-، وخالفهم جميعًا: سعير بن الخمس، فرواه عن عبدالله بن الحسن، عن عكرمة، عن عبدالله بن عمرو.

والقدر المشترك بين الرواة المذكورين، وفيهم إمام كالثوري، وثقة ثبت كوهيب، دليل على خطأ سعير بن الخمس في ذكر عكرمة في هذه الطريق.

وسعير صدوق[٢].

---

(١) أخرجها أحمد (٨٢٩٨)، وابن ماجه (٢٥٨٢)، والطبراني في الأوسط (٢٠٩/٣)، من طريق عبدالعزيز. والعطف في رواية وهيب يدل على أن رواية عبدالعزيز، عن عبدالله بن الحسن، عن الأعرج، عن أبي هريرة، ليست مخالفة لرواية من رواه عنه، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، بل هي رواية كان عبدالله بن الحسن يعطفها عليها، وهو ما استظهره ابن حجر، فقال في النكت الظراف (٢٧٩/٦): «فكأن لعبدالله بن الحسن فيه شيخان»، وثبت ظن الحافظ برواية وهيب.

(٢) تقريب التهذيب (٢٤٣٢).

قال الطبراني عقب رواية سعير: «هكذا رواه سعير بن الخمس، عن عبدالله بن الحسن، عن عكرمة، عن عبدالله بن عمرو. ورواه سفيان الثوري، عن عبدالله بن الحسن، فخالف سعيرًا في روايته»، ثم ساق رواية الثوري.

وقال أبو نعيم عقب رواية سعير -أيضًا-: «هذا حديث غريب من حديث عبدالله بن الحسن، عن عكرمة، لا أعلم رواه عنه إلا سعير بن الخمس[1]، وهو كوفي عزيز الحديث، يُجمع حديثه».

وقد كان الطبراني قال بعقب ما تقدم نقله عنه: «وقد روي الحديث عن عكرمة، عن عبدالله بن عمرو، من غير رواية عبدالله بن الحسن»، ثم أسنده من الطريق الآتي ذكرها، وربما كانت هذه إشارةً منه إلى أن سعيرًا دخل عليه حديثُ عكرمة من رواياتٍ أخرى، فجعلها في حديث عبدالله بن الحسن، ولا تصح عنه.

ورواية عكرمة للحديث مشهورة، أخرجها غير واحد من طريق أبي الأسود، عن عكرمة، عن عبدالله بن عمرو بن العاص[2].

وممن أخرج هذه الطريق: النسائي في سُنَنَيْه، وعقَّب عليها برواية سعير، عن عبدالله بن الحسن، وأتبع روايةَ سعير برواية يحيى القطان، عن الثوري، ثم برواية معاوية بن هشام، عن الثوري.

وقد وقع في سننه الصغرى (المجتبى) بعقب رواية يحيى القطان، عن الثوري: «هذا خطأ، والصواب حديث سعير بن الخمس»[3].

ونقله المزي، فجاء عنده: «قال س عقيب حديث يحيى، عن سفيان: «هذا أولى بالصواب»، يعني: من حديث سعير بن الخمس»[4]، ونقله في موضع آخر، فجاء: «قال س: «حديث

---

(١) تحرف في المطبوع هنا وفي إسناد الحديث إلى: سعيد بن الحسين.

(٢) أخرجه أحمد (٧٠٨٤)، والبخاري (٢٤٨٠)، والنسائي في الصغرى (١١٥/٧)، والكبرى (٣٥٣٥)، والطبري في تهذيب الآثار (١١٦٨/مسند ابن عباس)، والطبراني في الكبير (١٤٣٤٧)، والأوسط (٢٠٩/٣)، والقطيعي في جزء الألف دينار (١٩٨)، والبيهقي (٣٣٥/٨)، وغيرهم.

(٣) راجعتُ للتثبت من صحة ما في المطبوع: الطبعة المحققة في دار التأصيل (٥٤٥/٦)، ونسخة القدس (ق٢٢٤أ)، ونسخة المحمودية (ق٤٣٢)، ونسخة مكتبة الأحقاف (ق٢٢٤ب).

(٤) تحفة الأشراف (٢٧٩/٦).

سعير خطأ»، يعني: أن الصواب: حديث عبدالله بن الحسن، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عبدالله بن عمرو»[١].

ولم يقع كل ذلك في الكبرى، بل فيه بعقب رواية معاوية بن هشام، عن الثوري: «هذا خطأ والصواب الذي قبله».

والذي يظهر أن ما في المطبوع، وهو قوله: «هذا خطأ والصواب حديث سعير»، محرف عما في نقل المزي: «هذا أولى بالصواب من حديث سعير».

وقد تعقب ابن حجر نقل المزي بأن الذي في رواية ابن السني: «الصواب حديث سعير»، لكن قد يكون هذا خطأ متداولًا في نسخ هذه الرواية.

وأما ما في الكبرى، فهو بحث آخر، سبق في تخطئة معاوية بن هشام في قلب اسم شيخ عبدالله بن الحسن.

وعليه، فالنسائي يخطِّئ سعيرًا في جعله عن عبدالله بن الحسن، عن عكرمة، ويصوِّب أنه عن عبدالله، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة.

وأما رواية جويرية بن أسماء، فإنه قد خالف الجميعَ: سفيانَ الثوري، وعبدَالعزيز بنَ المطلب، ووهيبًا، وسعيرَ بنَ الخمس، في جعله من حديث عبدالله بن الزبير، عن أبيه، وغلط في ذلك، والصواب ما رواه الجماعة من جعله من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص، وبلا أبيه.

وجويرية صدوق[٢]، لكن الراوي عنه: أبو اليقظان سحيم بن حفص، كان نسابة أخباريًّا، ولم أجد فيه توثيقًا فيما يروي إلا للنديم صاحب الفهرست[٣].

وقد قال الدارقطني في هذه الرواية: «هذا حديث غريب من حديث عبدالله بن الزبير، عن الزبير، تفرد به أبو اليقظان سحيم بن حفص، عن جويرية، ولم نكتبه إلا عن القاضي المحاملي»[٤].

فهذه الرواية خطأ، والصواب رواية الجماعة -كما سبق-، بالنظر إلى القدر المشترك بينهم، وإن اختلفوا في جهات أخرى من الإسناد.

---

(١) تحفة الأشراف (٣٦٧/٦).

(٢) تقريب التهذيب (٩٨٨).

(٣) الفهرست (ص١٠٧).

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (١٢٤/١)، تاريخ بغداد (٣٩/١٦).

ثانيًا: الخلاف عن إبراهيم بن محمد بن طلحة:

تلخص أنه اختُلف عنه:

* فرواه محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عبدالله بن عمرو بن العاص موقوفًا، وعن سعيد بن زيد مرفوعًا.

* ورواه عبدالله بن الحسن، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عبدالله بن عمرو، مرفوعًا.

وقد أورد ابن أبي خيثمة هذا الخلاف، مقتصرًا على الرواية الموقوفة من روايتي محمد بن زيد، وقال عقبها: «كذا قال، وقف الحديث»، ثم أسند رواية عبدالله بن الحسن المرفوعة.

وهذه إشارةٌ إلى غرابة وقف الحديث، وترجيح رفعه.

والراويان ثقتان[١]، إلا أن عبدالله بن الحسن أجل قدرًا، وفيه قول ابن معين -في رواية-: «ثقة مأمون»[٢]، ووثقه بإجمال غيره، وأما محمد بن زيد، فقد قال فيه أحمد: «شيخ ثقة»، وقال الدارقطني مرة: «يحتج به»، ومرة: «يعتبر به»، ووثقه بإجمال غيرهما[٣].

وقد سبق أنه يظهر أن الحديث الموقوف كان عند ابن أبي ذئب، عن محمد بن زيد، وكان ابن أبي ذئب لا يرويه دائمًا، بل اشتهر عنه الإسناد الآخر لمحمد بن زيد، وهو روايته عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن سعيد بن زيد.

فهذا قد يشير إلى أن الرواية الموقوفة يَدخُلها التقصيرُ، والحكايةُ لا على جهة الرواية، بخلاف رواية عبدالله بن الحسن، فهي رواية مشهورة عنه، رواها عنه جمع، وهي مجوَّدة في سائر الروايات عنه.

ومع أن ابن أبي خيثمة أطلق الوقف على رواية ابن أبي ذئب هذه، إلا أن فيها أن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: «وأشهد أن في كتاب الله: «من قتل دون ماله فهو شهيد»»، وهذا فيه نسبةُ آية إلى القرآن الكريم، وليس وقفًا مجرَّدًا.

والظاهر أنه لا يصح عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، لما سبق من قرائن، وأن رفع الحديث إلى النبي ﷺ هو المحفوظ عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، كما أشار ابن أبي خيثمة.

---

(١) تقريب التهذيب (٥٨٩٤، ٣٢٧٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٣٢١/٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٥٦٧/٣).

الحكم على الإسناد الراجح:

ترجح أن إبراهيم بن محمد بن طلحة يرويه عن عبدالله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ.

وإبراهيم بن محمد بن طلحة ثقة[١].

وقد صرَّح بسماعه من عبدالله بن عمرو بن العاص في رواية يحيى القطان، ومحمد بن عبدالوهاب الكوفي، عن سفيان الثوري، عن عبدالله بن الحسن.

وأما ما في رواية محمد بن زيد بن المهاجر الموقوفة، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، قال: «ذكر أن عبدالله بن عمرو...»، فهذه يحتمل فيها أن تكون «ذكر» فعلًا مبنيًّا للمجهول (ذُكِر)، وهو صريح في الانقطاع، وأن تكون: «قال: ذَكَر عبدُالله بنُ عمرو»، على معنى: قال محمد بن زيد: ذَكَر إبراهيم بن محمد بن طلحة، أن عبدالله بن عمرو...

والتفسير الثاني أوفق للتصريح بالسماع، وهو ثابت -كما سلف-.

وعليه، فهذا إسناد صحيح إلى عبدالله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنه-.

وقد أخرجه الترمذي من طريق عبدالعزيز بن المطلب، ومن طريق سفيان الثوري، كلاهما عن عبدالله بن الحسن، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عبدالله بن عمرو، وقال عقب الطريق الأولى: «حديث عبدالله بن عمرو حسن»، وعقب الثانية: «هذا حديث حسن صحيح».

وقد جاء الحديث عن عبدالله بن عمرو بعدة أسانيد، سبق بعضُها في تضاعيف هذه الدراسة، ومنها ما أخرجه مسلم في صحيحه[٢] من طريق سليمان الأحول، عن ثابت مولى عمر بن عبدالرحمن، عنه.

وعنه طرق أخرى في بعضها اختلاف يطول استقصاؤه[٣].

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أورد ابن أبي خيثمة خلافًا عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، فبدأ برواية محمد بن زيد بن المهاجر، عنه، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، موقوفًا، ثم قال: «كذا قال، وقف الحديث»، ثم أسند رواية عبدالله بن الحسن، عن إبراهيم، عن عبدالله بن عمرو، مرفوعًا.

---

(١) تقريب التهذيب (٢٣٤).

(٢) (١٤١).

(٣) انظر: تحفة الأشراف (٣٤٨/٦، ٣٧١)، إتحاف المهرة (٤٣٩/٩، ٥٣١، ٥٣٨، ٦٦٢)، علل الدارقطني (٣٩١/١٢).

وهو يستغرب بهذا وقف الحديث، ويشير إلى ترجيح رفعه.

ولم يتبين لي ما استخدم ابن أبي خيثمة من قرائن لذلك، لكن أيَّده: أن عبدالله بن الحسن أوثق من محمد بن زيد بن المهاجر، وأن رواية محمد بن زيد الموقوفة يظهر أنه جاءت من طريقٍ على جهة الحكاية والمذاكرة أو نحوها، لا على جهة الرواية كما جاءت رواية عبدالله بن الحسن.

الحديث الرابع والخمسون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (٢/٩٧٣):

٤١٧٤- وأما الربيع بن البراء:

٤١٧٥- فحدثنا أبو الوليد هشام بن عبدالملك، قال: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن الربيع -يعني: ابن البراء بن عازب-، عن البراء، أن رسول الله ﷺ كان إذا قدم من سفر قال: «آيبون، تائبون، عابدون، لربنا حامدون».

٤١٧٦- حدثنا ابن الأصبهاني، قال: أخبرنا شريك، عن أبي إسحاق، عن البراء، قال: كان النبي إذا قفل من سفر قال: «آيبون، تائبون، لربنا حامدون».

كذا قال: عن أبي إسحاق، عن البراء.

❑ التخريج:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن الربيع بن البراء، عن البراء:

* أخرجه ابن حبان (٢٧١١)، والطبراني في الدعاء (٨٤٢)، وأبو نصر العكبري في حديثه -كما في المنتقى منه للضياء (٢/ضمن: صفة النبي ﷺ وأجزاء أخرى)-، من طريق أبي خليفة الفضل بن الحباب،

والمحاملي في الدعاء (٨٣) عن يوسف بن موسى،

كلاهما (أبو خليفة، ويوسف) عن **أبي الوليد الطيالسي**، به، بنحوه.

* وأبو داود الطيالسي (٧٥١) -ومن طريقه الترمذي (٣٤٤٠)-،

وابن أبي شيبة (٣٤٣٢٠)، وأحمد (١٨٦٣٢)، عن يزيد بن هارون،

وأحمد (١٨٤٧٦)، وأبو يعلى (١٧٢٩)، والروياني (٣٣٤)، والمحاملي في الدعاء (٨١)، من طريق محمد بن جعفر غندر،

وأحمد (١٨٥٤٦) عن يحيى بن سعيد القطان،

و(١٨٦٥٩) عن عبدالملك بن عمرو أبي عامر العقدي،

والنسائي في الكبرى (١٠٣٠٨) من طريق خالد بن الحارث،

وأبو يعلى (١٦٦٤) من طريق بهز بن أسد،

والمحاملي في الدعاء (٨٢)، وابن قانع (١/٨٨)، من طريق عفان،

والطبراني في الدعاء (٨٤٢) من طريق عمرو بن مرزوق،

والدارقطني في الأفراد (١٤٥١/أطرافه) من طريق مسلم بن إبراهيم،

عشرتهم (الطيالسي، ويزيد بن هارون، وغندر، والقطان، والعقدي، وخالد بن الحارث، وبهز، وعمرو بن مرزوق، وعفان، ومسلم) عن **شعبة**، به، بنحوه.

إلا أن مسلمًا أسقط الربيع بن البراء، فجعله عن أبي إسحاق، عن البراء، مباشرة.

* وأخرجه أبو يعلى -كما في إتحاف المهرة (٤٥٦/٢)-، والطبراني في الدعاء (٨٤٣)، من طريق إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن أبيه[1]، عن **أبي إسحاق**، به، بنحوه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن البراء:

* أخرجه المحاملي في الدعاء (٧٨) عن إبراهيم بن هانئ، عن **ابن الأصبهاني**، به، بنحوه.

* وأخرجه عبدالرزاق (٩٢٤٠) -ومن طريقه الطبراني في الدعاء (٨٤١)-، وأحمد (١٨٦٥٨)، والسري بن يحيى في حديث الثوري (٤٢، ٨٠)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٦٢٩/٢)، والنسائي في الكبرى (٨٧٢١، ١٠٣٠٧)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (٨١٤)، والمحاملي في الدعاء (٧٧)، وأبو علي حامد بن محمد الهروي الرفَّاء في فوائده (٩٢/ ضمن مجموع ثلاثة أجزاء)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٣٢/٧)، من طريق سفيان الثوري،

وابن أبي شيبة (٣٠٢٢٩، ٣٤٣١٥) من طريق زكريا بن أبي زائدة،

والنسائي في الكبرى (١٠٣٠٧)، والمحاملي في الدعاء (٧٩)، وعبدالغني المقدسي في الترغيب في الدعاء (١٢٧)، من طريق إسرائيل بن يونس،

والنسائي في الكبرى (١٠٣٠٧) من طريق يحيى بن آدم، وابن حبان (٢٧١٢) من طريق عبيدالله بن موسى، والطبراني في الدعاء (٨٤٢) من طريق خلاد بن يحيى، وأبو الحسين ابن الجندي في الفوائد الحسان الغرائب (٣٠/مخطوط) من طريق جرير، أربعتهم (يحيى بن آدم، وعبيدالله، وخلاد، وجرير) عن فطر بن خليفة،

والمحاملي في الدعاء (٨٠) من طريق يونس بن أبي إسحاق،

والخطيب في المتفق والمفترق (٤٨٣) من طريق علي بن أبي المغيرة،

---

(١) لم يذكر ابنُ حجر أباه في نقله رواية أبي يعلى، بل قال عقب رواية شعبة: «وتابعه إبراهيم بن يوسف عند أبي يعلى»، ولعله أضمره اختصارًا، فإن إبراهيم لم يدرك جده -كما ذكر الذهبي فيما نقله ابن حجر في تهذيب التهذيب (٩٥/١)-.

والرافعي في التدوين في أخبار قزوين (١/١٨٨) من طريق أبان بن تغلب،

ومحمد بن خالد الضبي،

ثمانيتهم (الثوري، وزكريا، وإسرائيل، وفطر، ويونس، وابن أبي المغيرة، وأبان، والضبي) عن **أبي إسحاق**، به، بنحوه، وفي لفظ جرير، عن فطر، زيادات.

إلا أن فطرًا -من رواية خلاد بن يحيى، عنه- أدخل الربيع بن البراء بين أبي إسحاق والبراء، وروايته معطوفة على رواية شعبة الماضية في الوجه الأول.

وقال عبيدالله بن موسى، عن فطر: عن أبي إسحاق، قال: سمعت البراء.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث أبو إسحاق السبيعي، واختُلف عنه:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن الربيع بن البراء، عن البراء:

ورواه عنه: شعبة -من رواية أبي الوليد، وأبي داود الطيالسيين، ويزيد بن هارون، ومحمد بن جعفر غندر، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالملك بن عمرو أبي عامر العقدي، وخالد بن الحارث، وبهز بن أسد، وعمرو بن مرزوق، وعفان، عنه-، وإسحاق بن أبي إسحاق، وفطر بن خليفة -من رواية خلاد بن يحيى، عنه-.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن البراء:

ورواه عنه: شريك، وشعبة -من رواية مسلم بن إبراهيم، عنه-، وسفيان الثوري، وزكريا بن أبي زائدة، وإسرائيل بن يونس، وفطر بن خليفة -من رواية يحيى بن آدم، وعبيدالله بن موسى، وجرير، عنه-، ويونس بن أبي إسحاق، وعلي بن أبي المغيرة، وأبان بن تغلب، ومحمد بن خالد الضبي.

ومنه يتبين أنه قد اختُلف عن اثنين دون أبي إسحاق:

أولًا: الخلاف عمَّن دون أبي إسحاق السبيعي:

١- شعبة:

* فرواه أبو الوليد، وأبو داود الطيالسيان، ويزيد بن هارون، وغندر، ويحيى القطان، وأبو عامر العقدي، وخالد بن الحارث، وبهز بن أسد، وعمرو بن مرزوق، وعفان، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن الربيع بن البراء، عن البراء.

* ورواه مسلم بن إبراهيم، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن البراء، بإسقاط الربيع.

قال القاضي أحمد بن محمد بن عيسى البرتي: «هكذا حدثناه مسلم، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن البراء، والمحفوظ: عن أبي إسحاق، عن الربيع بن البراء، عن البراء»[1].

فهو يستغرب رواية مسلم بن إبراهيم هذه، ويذكر المحفوظ، ويحتمل في عبارته إرادته المحفوظ عن شعبة، والمحفوظ عن أبي إسحاق.

ومسلم بن إبراهيم ثقة مأمون[2]، إلا أنه خالف هنا جمعًا من حفَّاظ أصحاب شعبة، وفيهم أحفظ أصحابه، وهو غندر، وفيهم كبار الثقات، كالقطان، ويزيد بن هارون، وعفان، وغيرهم، فهؤلاء جوَّدوه، فذكروا فيه الربيع، وأسقطه مسلم بن إبراهيم تقصيرًا، أو خطأً.

واحتمال الخطأ هنا وارد، لأن شعبة قد ذكر -في رواية الطيالسيين، وغندر، وخالد بن الحارث- تصريح أبي إسحاق بسماع الربيع، فهذا قد يقوِّي عدَّ إسقاطِه خطأً عن أبي إسحاق.

٢- فطر بن خليفة:

اختُلف عنه:

* فرواه يحيى بن آدم، وعبيدالله بن موسى، وجرير، عن فطر، عن أبي إسحاق، عن البراء.

* ورواه خلاد بن يحيى، عن فطر، عن أبي إسحاق، عن الربيع بن البراء، عن البراء، بإدخال الربيع فيه.

ورواية خلاد إنما أخرجها الطبراني، وقرنها برواية شعبة، التي يُدخَل فيها الربيع -كما سلف-، والظاهر أنه حمل الروايتين على بعضهما، وإلا فالذي رواه ثلاثة من الثقات، عن فطر، بإسقاط الربيع، بل إن في رواية عبيدالله بن موسى، وهو ثقة[3]، عن فطر، ذكر تصريح أبي إسحاق بالسماع من البراء بن عازب.

ثانيًا: الخلاف عن أبي إسحاق السبيعي:

تلخص أنه اختُلف عنه:

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٢٧٨/١).

(٢) تقريب التهذيب (٦٦١٦).

(٣) تقريب التهذيب (٤٣٤٥).

* فرواه شعبة، ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن الربيع بن البراء، عن البراء.

* ورواه شريك، وسفيان الثوري، وزكريا بن أبي زائدة، وإسرائيل بن يونس، وفطر بن خليفة، ويونس بن أبي إسحاق، وعلي بن أبي المغيرة، وأبان بن تغلب، ومحمد بن خالد الضبي.

وقد عرض ابن أبي خيثمة هذا الخلاف، فبدأ بتخريج رواية شعبة، ثم ثنَّى برواية شريك وحدها، فقال عقبها: «كذا قال: عن أبي إسحاق، عن البراء».

فاستغرب إسقاط الربيع بن البراء، وأشار إلى ترجيح إثباته.

ويُلحظ أن جماعة الرواة عن أبي إسحاق، عن البراء، مباشرة، فيهم كبار أصحابه، والقدماء من رواته، كالثوري، وشريك، وإسرائيل.

إلا أن الذي أثبت الربيع عنه هو الحافظ الثبت شعبة بن الحجاج، وهو من أرفع أصحاب أبي إسحاق(١)، مع ما له من العناية التامة بباب السماعات، والاتصال، والانقطاع، وتابعه يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن جده، فذكر الربيع، ويوسف ثقة، بل قال ابن عيينة: «لم يكن في ولد أبي إسحاق أحفظ منه»، ونحوه لابن حبان(٢)، وإن كانت الرواية عنها فيها لين، لأن الراوي عنه: ابنه إبراهيم بن يوسف، صدوق يهم(٣).

وأبو إسحاق مذكور بالتدليس، ذكره به النسائي، وابن حبان، وغيرهما(٤)، فالظاهر أن إسقاط الربيع إنما كان من قِبَله هو، على جهة التدليس، فإنه قد سمع من البراء بن عازب، ولم يسمع هذا الحديث منه، إنما سمعه من ابنه الربيع، عنه.

ولهذا أخرج الترمذي رواية شعبة، ثم قال: «وروى الثوري هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن البراء، ولم يذكر فيه: عن الربيع بن البراء، ورواية شعبة أصح».

وبوَّب النسائي للاختلاف عن أبي إسحاق، فأخرج رواية الثوري، وإسرائيل، وفطر، عن أبي إسحاق، عن البراء، مباشرة، ثم قال: «أبو إسحاق لم يسمعه من البراء»، ثم أسند رواية شعبة.

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٧٠٩-٧١٢).

(٢) تقريب التهذيب (٧٨٥٦)، تهذيب التهذيب (٤/٤٥٣).

(٣) تقريب التهذيب (٢٧٤).

(٤) تهذيب التهذيب (٣/٢٨٦)، طبقات المدلسين (ص٤٢).

هذا، وقد أخرج ابن حبان رواية شعبة، بذكر الربيع بن البراء، ثم بوَّب بقوله: «ذكر خبرٍ قد يوهم غير المتبحر في صناعة العلم أن خبر شعبة الذي ذكرناه معلول»، فأخرج رواية فطر بن خليفة، عن أبي إسحاق، قال: سمعت البراء...، فذكره.

فضرب ابن حبان التعارض بين رواية أبي إسحاق الحديث عن الربيع، عن البراء، وبين تصريحه بسماع البراء، وأجاب عن ذلك بقوله: «سمعه من الربيع، وسمعه من أبيه جميعًا»[١].

ويظهر من هذا أن ابن حبان قبل رواية فطر، مع أن فطرًا معروف بذكر ألفاظ السماع على سبيل السجية والعادة وقلة التنبُّه -كما سبق في الحديث السابع والعشرين[٢]-، وهذا ظاهر لمن نظر في مرويات فطر، وقارنها بغيرها.

ثم إن كبار أصحاب أبي إسحاق ممن رواه عنه، عن البراء، لا يذكرون السماع كما ذكره فطر، وهذا دليل على خطئه فيه.

وقد جرى ابن حبان في كلامه المذكور على أصله الذي جرى عليه كثيرًا، وهو تقديم تصحيح الأوجه المختلفة على تحرير الصواب منها، وقبولُ حديث الثقة وإن عارضه غيره.

والصواب أن ذكر السماع غلط، وأن أبا إسحاق إنما سمع الحديث من الربيع بن البراء، عن البراء، كما صرح به لشعبة، ورواه لابن ابنه يوسف بن إسحاق، لكنه ربما دلسه، فرواه عن البراء، مباشرة، دون أن يصرح بالسماع، وعلى هذا روته جماعةُ أصحابه عنه.

قال ابن حجر: «رواه إسرائيل بن يونس، وأبوه يونس بن أبي إسحاق، وفطر بن خليفة، والثوري، وشريك، كلهم عن أبي إسحاق، عن البراء، بغير واسطة.

ورواه شعبة، عن أبي إسحاق، بواسطة الربيع بن البراء.

وتابعه إبراهيم بن يوسف، عند أبي يعلى.

وصرح فطر بن خليفة، عن أبي إسحاق، بسماعه من البراء، أخرجه ابن حبان، عنه. وفيه نظر، فقد قال الترمذي: رواية شعبة أصح»[٣].

---

(١) سقطت كلمة ابن حبان هذه من (الإحسان)، وهو ترتيب صحيح ابن حبان، لابن بلبان، وهي ثابتة في الصحيح الأصل «التقاسيم والأنواع» (٤١١/٧).

(٢) (ص٤٦٦).

(٣) إتحاف المهرة (٤٥٥/٢).

ولعل في اعتماد ابن حجر على كلمة الترمذي في تخطئةِ تصريحِ فطرٍ بالسماع قصورًا، وإنما يُخطَّأ بما سبق بيانه.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن أبا إسحاق يروي الحديث عن الربيع بن البراء بن عازب، عن أبيه.

وقد صرح أبو إسحاق بسماعه من الربيع في رواية شعبة، عنه، مع أن شعبة قد تكفل أصلًا برواية مسموعات أبي إسحاق، دون ما لم يكن له بمسموع.

والربيع بن البراء بن عازب ثقة، وثقه العجلي وابن حبان(١).

وقد سمع الربيع من أبيه، صرح بذلك في رواية غندر، عن شعبة، عن أبي إسحاق، لهذا الحديث، وصرح به البخاري(٢).

فهذا الإسناد صحيح، وقد صححه الترمذي لما أخرجه.

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

عرض ابن أبي خيثمة خلافًا بين شعبة، وشريك، عن أبي إسحاق، فأسند رواية شعبة، عن أبي إسحاق، عن الربيع بن البراء بن عازب، عن أبيه، ثم أسند رواية شريك، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب، مباشرة، بإسقاط الربيع، واستغرب هذه الرواية الأخيرة، مشيرًا إلى ترجيح رواية الواسطة.

ولم يبيِّن ما اعتمد عليه في ذلك، وقد تبيَّن أن مما يؤيده: أن شعبة من أوثق أصحاب أبي إسحاق، مع ما له من عناية بقضايا الاتصال والانقطاع، وأن أبا إسحاق مدلس، وهذا -فيما يظهر- من تدليسه.

ووافق ابنَ أبي خيثمة على ذلك: الترمذي، والنسائي.

---

(١) تقريب التهذيب (١٨٨٤)، تهذيب التهذيب (٥٩٠/١).

(٢) التاريخ الكبير (٢٧٠/٣).

الحديث الخامس والخمسون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (٢/٩٨٢):

(٤٢٢٧) وعقار بن المغيرة:

٤٢٢٨- حدثنا عمرو بن مرزوق، قال: أنا زائدة بن قدامة، عن منصور، عن مجاهد، عن حسان، عن العقار بن المغيرة، عن أبيه، قال رسول الله ﷺ: «ما توكل من اكتوى أو استرقى».

٤٢٢٩- حدثنا أبي، قال: حدثنا ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن العقار بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، يبلغ به النبيَّ ﷺ، قال: «لم يتوكل من استرقى أو اكتوى».

كذا قال ابن أبي نجيح: عن مجاهد، عن العقار. نقص من الحديث حسانَ.

٤٢٣٠- حدثنا أبي، قال: نا جرير، عن منصور، عن مجاهد، قال: نا العقار بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، حديثًا لم أحفظه، فأمرت حسان -قال جرير: قال بعضهم: ابن أبي وجزة، مولًى لقريش- أن يسأله، فأخبرني أنه سأله، فقال: سمعت أبي يقول: قال رسول الله ﷺ: «ما توكل من اكتوى أو استرقى».

❑ التخريج:

الوجه الأول: مجاهد، عن حسان، عن العقار بن المغيرة، عن أبيه:

* أخرجه الضياء في جزء منتقى من حديث مكي وغيره (٥٤/مخطوط) من طريق محمد بن غالب، عن **عمرو بن مرزوق**، به، بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٠٩٠) -ومن طريقه الطبراني (٢٠/٣٨١)- عن محمد بن جعفر غندر، عن شعبة،

وعلقه الدارقطني في العلل (٧/١١٥) عن عبيدة بن حميد،

كلاهما (شعبة، وعبيدة) عن **منصور بن المعتمر**، به، بنحوه.

الوجه الثاني: مجاهد، عن العقار بن المغيرة، عن أبيه:

* أخرجه الشافعي في سنن حرملة -كما ذكر البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٩٣٤٣)-،

والحميدي (٧٨١) -ومن طريقه الحاكم (٤/٤١٥)-،

وأحمد (١٨٢٠٠) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٢٠/١٨٧)-،

وعلي بن حرب الطائي في الأول من حديثه عن ابن عيينة (٤٥/مخطوط) -ومن طريقه ابن منده في فوائده (١٢٣٥)-،

والطبراني (٣٨٠/٢٠) من طريق أسد بن موسى،

ومن طريق يحيى بن عبدالحميد الحماني،

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٩٣٤٣) من طريق عتيق بن محمد،

و(١٩٣٤٤) من طريق عمرو بن عون،

ثمانيتهم (الشافعي، والحميدي، وأحمد، وعلي بن حرب، وأسد، والحماني، وعتيق، وابن عون) عن **سفيان بن عيينة**، به، بنحوه.

* وأخرجه الدارقطني في العلل (١١٧/٧) عن علي بن محمد المصري، عن عبدالله بن محمد بن أبي مريم، عن محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان الثوري، عن **ابن أبي نجيح**، به، بنحوه.

* وأخرجه أبو داود الطيالسي (٧٣٢) -ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (١١٢٣)- عن شعبة، وعبدالرزاق في الأمالي في آثار الصحابة (١٨٧) -ومن طريقه عبد بن حميد (٣٩٣)، والطبراني (٣٨١/٢٠)، والبيهقي (٣٤١/٩)-، وأحمد (١٨٢٢١) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (١٨٧/٢٠)-، والترمذي (٢٠٥٥)، وابن حبان (٦٠٨٧)، والدارقطني في العلل (١١٦/٧)، من طريق عبدالرحمن بن مهدي، والسري بن يحيى في حديث الثوري (١٤٣)، والدارقطني في العلل (١١٦/٧)، من طريق قبيصة، والطبراني (٣٨١/٢٠) عن عبدالله بن محمد بن أبي مريم، عن محمد بن يوسف الفريابي، أربعتهم (عبدالرزاق، وابن مهدي، وقبيصة، والفريابي) عن سفيان الثوري، والدارقطني في الأفراد (٤٣٨١/أطرافه) من طريق الخليل بن مرة، عن روح بن القاسم، وعلقه الدارقطني في العلل (١١٥/٧) عن إسرائيل، أربعتهم (شعبة، والثوري، وروح، وإسرائيل) عن منصور بن المعتمر،

وأحمد (١٨١٨٠)، وابن ماجه (٣٤٨٩)، من طريق إسماعيل بن علية، والسري بن يحيى في حديث الثوري (١٤٣)، والدارقطني في العلل (١١٦/٧)، من طريق قبيصة، عن سفيان الثوري، وابن أبي الدنيا في التوكل على الله (٤٣) من طريق محمد بن فضيل، والخطيب في تاريخ بغداد (٩١/٨) من طريق يحيى بن ضريس، عن سفيان الثوري، عن منصور بن المعتمر، أربعتهم (ابن علية، والثوري، وابن فضيل، ومنصور) عن ليث بن أبي سليم،

والأزدي في ذكر اسم كل صحابي روى عن النبي ﷺ ممن لا أخ له يوافق اسمه (ص١٩٣)، والدارقطني في العلل (١١٦/٧)، والبغوي في شرح السنة (٣٢٤١)، من طريق إبراهيم بن يوسف الكندي الصيرفي، عن عبيدالله الأشجعي، عن سفيان الثوري، عن حماد -وهو ابن أبي سليمان-،

ثلاثتهم (منصور، وليث، وحماد) عن **مجاهد**، به، بنحوه.

الوجه الثالث: مجاهد، عن العقار بن المغيرة، عن أبيه، وعن حسان، عن العقار، عن أبيه:

* أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٢٧٢/٥، ٦٥/٢٤) من طريق الحسن بن سلام، عن **أبي خيثمة**، به، بنحوه.

* وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٩٤/٧) عن عثمان بن أبي شيبة،

و(٩٥/٧) عن علي بن المديني،

والنسائي في الكبرى (٧٥٦١) عن الحسين بن حريث،

والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٢٣٥) من طريق علي بن الأزهر الرازي،

أربعتهم (عثمان، وابن المديني، وابن حريث، وابن الأزهر) عن **جرير بن عبدالحميد**، به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (١٨٢١٧)، والبخاري في التاريخ الكبير (٩٥/٧)، وابن عبدالبر في التمهيد (٦٥/٢٤)، من طريق محمد بن بشار بندار، كلاهما (أحمد، وبندار) عن محمد بن جعفر غندر، وأحمد (١٨٢١٧) عن حجاج بن محمد، والخطيب في الكفاية (ص٢٢١) من طريق معاذ بن معاذ العنبري، ثلاثتهم (غندر، وحجاج، ومعاذ) عن شعبة، عن **منصور بن المعتمر**، به، بنحوه.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث مجاهد، واختُلف عنه على وجهين، ووجهٍ ثالث يجمعهما:

الوجه الأول: مجاهد، عن حسان، عن العقار بن المغيرة، عن أبيه:

ورواه عنه: منصور بن المعتمر -من رواية زائدة، وشعبة (في قول محمد بن جعفر غندر -من رواية ابن أبي شيبة، عنه-، عنه)، وعبيدة بن حميد، عنه-.

الوجه الثاني: مجاهد، عن العقار بن المغيرة، عن أبيه:

ورواه عنه: ابن أبي نجيح -من رواية سفيان بن عيينة، وسفيان الثوري (في قول علي بن محمد المصري، عن عبدالله بن محمد بن أبي مريم، عن الفريابي، عنه)، عنه-، ومنصور بن المعتمر -من رواية شعبة (في قول الطيالسي، عنه)، وسفيان الثوري (في قول عبدالرزاق، وعبدالرحمن بن مهدي، وقبيصة، والفريابي -من رواية الطبراني، عن عبدالله بن محمد بن أبي مريم، عنه-، عنه)، وروح بن القاسم، وإسرائيل، عنه-، وليث بن أبي سليم -من رواية إسماعيل بن علية، وسفيان الثوري (في قول قبيصة، عنه)، ومحمد بن فضيل، ومنصور بن المعتمر (في قول يحيى بن ضريس، عن سفيان الثوري، عنه)، عنه-، وحماد بن أبي سليمان -من رواية عبيدالله الأشجعي، عن سفيان الثوري، عنه-.

الوجه الثالث: مجاهد، عن العقار بن المغيرة، عن أبيه، وعن حسان، عن العقار، عن أبيه:

ورواه عنه: منصور بن المعتمر -من رواية جرير بن عبدالحميد، وشعبة (في قول محمد بن جعفر غندر -من رواية أحمد، ومحمد بن بشار بندار، عنه-، وحجاج بن محمد، ومعاذ بن معاذ، عنه)، عنه-.

ومنه يتبين أنه قد اختُلف عمَّن دون مجاهد على هذه الأوجه:

أولًا: الخلاف عمَّن دون مجاهد:

١- شعبة:

جاء الحديث عنه، عن منصور بن المعتمر، على ثلاثةِ الأوجهِ كلِّها:

* فرواه محمد بن جعفر غندر:

** فقال ابن أبي شيبة، عنه: عن شعبة، عن منصور، عن مجاهد، عن العقار بن المغيرة، عن أبيه.

** وقال أحمد، ومحمد بن بشار، عن غندر: عن شعبة، عن منصور، عن مجاهد، عن العقار بن المغيرة، عن أبيه، وعن حسان، عن العقار، عن أبيه.

* ورواه أبو داود الطيالسي، عن شعبة، عن منصور، عن مجاهد، عن العقار بن المغيرة، عن أبيه.

* ورواه حجاج بن محمد، ومعاذ بن معاذ، عن شعبة، عن منصور، عن مجاهد، عن العقار بن المغيرة، عن أبيه، وعن حسان، عن العقار، عن أبيه.

والظاهر أن كلًّا منهم روى عن شعبة وجهًا، وأن غندرًا -في رواية أحمد، وبندار-، وحجاجًا، ومعاذًا، حفظوا رواية الوجهين عن شعبة، وجوّدوهما عنه، فهما محفوظان عن شعبة.

٢- سفيان الثوري:

روى الوجه الثاني فقط، واختُلف عنه فيه:

* فرواه ابن أبي مريم، عن محمد بن يوسف الفريابي، واختُلف عنه:

** فرواه علي بن محمد المصري، عن ابن أبي مريم، عن الفريابي، عن الثوري، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن العقار بن المغيرة، عن أبيه.

** ورواه الطبراني، عن ابن أبي مريم، عن الفريابي، عن الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن مجاهد، عن العقار، عن أبيه.

* ورواه عبدالرزاق، وعبدالرحمن بن مهدي، عن الثوري، عن منصور، عن مجاهد، عن العقار، عن أبيه.

* ورواه قبيصة، عن الثوري، عن منصور وليث -قرنهما-، عن مجاهد، عن العقار، عن أبيه.

* ورواه يحيى بن ضريس، عن الثوري، عن منصور، عن ليث، عن مجاهد، عن العقار، عن أبيه.

* ورواه عبيدالله الأشجعي، عن الثوري، عن حماد بن أبي سليمان، عن مجاهد، عن العقار، عن أبيه.

فأما الخلاف عن الفريابي، فإنما جاء من جهة عبدالله بن محمد بن أبي مريم، وقد قال فيه ابن عدي: «حدث عن الفريابي بالبواطيل»[1].

ولم أجد له متابعةً على جعله عن الثوري، عن ابن أبي نجيح، لكنه توبع بجعله عن الثوري، عن منصور، فرواه على ذلك: عبدالرزاق، وابن مهدي، وقبيصة.

---

(١) لسان الميزان (٤/٥٦٢).

وقد قرن قبيصةُ في روايته عن الثوري ليثًا بمنصور، وقبيصة ضعيف في الثوري -كما سبق في الحديث الثالث والخمسين[(١)]-، لكن تابعه يحيى بن ضريس على ذكر ليث، وإن أخطأ، فجعله من رواية الثوري، عن منصور، عن ليث، وصوابه كما رواه قبيصة: عن منصور وليث، مقرونين.

ويحيى بن ضريس صدوق[(٢)]، وقد قال فيه وكيع: «يحيى بن الضريس من حفاظ الناس، لولا أنه خلط في حديثين»، وذكر حديثًا لمنصور[(٣)]، ويحتمل أن هذا الحديث هو حديث منصور المقصود[(٤)].

إضافة إلى أن رواية ليث رواها عنه غيرُ واحد: ابن علية، وابن فضيل، بخلاف رواية ابن أبي نجيح، فلم أجد رواها عنه إلا سفيان بن عيينة، وهذا محل غرابة ما جاء عن الفريابي، عن الثوري، عن ابن أبي نجيح، كما سبق.

وأما رواية الأشجعي، عن الثوري، عن حماد بن أبي سليمان، عن مجاهد، فقد قال الدارقطني عقبها: «تفرد به الأشجعي، عن سفيان، عن حماد»[(٥)].

وراوي هذا عن الأشجعي هو إبراهيم بن يوسف الصيرفي، وهو صدوق فيه لين[(٦)]، فالظاهر أنه أخطأ على الأشجعي بذكر حماد، وإلا فالأشجعي ثقة مأمون، أثبت الناس كتابًا في الثوري[(٧)].

وعليه، فالمحفوظ عن الثوري روايته عن منصور، وليث، عن مجاهد، عن العقار، عن أبيه.

---

(١) (ص٨٤٧).

(٢) تقريب التهذيب (٧٥٧١).

(٣) الجرح والتعديل (١٥٩/٩)، وفي تهذيب الكمال (٣٨٤/٣١): حديث المنصور، وتعقبه مغلطاي على المزي في إكمال تهذيب الكمال (٣٢٩/١٢)، ومع ذلك فقد وقع في تهذيب التهذيب (٣٦٥/٤) كما وقع في أصله.

(٤) علق الذهبي على كلمة وكيع بقوله في سير أعلام النبلاء (٥٠٠/٩): «لو خلط في عشرين حديثًا في سعة ما روى، لما عُدَّ إلا ثقة»، وهذا بالنظر إلى تأثير خطئه على رتبته، والظاهر أن وكيعًا ما قصد أن الحديثين يُنزلان من درجته، بل قد وصفه بالحفظ مع ذلك، وإنما أراد التنبيه على خطئه في الحديثين، لئلا يُغترَّ فيهما بثقته.

(٥) العلل (١١٦/٧).

(٦) تقريب التهذيب (٢٧٦).

(٧) تقريب التهذيب (٤٣١٨).

٣- منصور بن المعتمر:

اختُلف عنه:

* فرواه شعبة، وجرير بن عبدالحميد، عن منصور، عن مجاهد، عن العقار بن المغيرة، عن أبيه، وعن حسان، عن العقار، عن أبيه.

* ورواه زائدة، وعبيدة بن حميد، عن منصور، عن مجاهد، عن حسان، عن العقار، عن أبيه.

* ورواه سفيان الثوري، وروح بن القاسم، وإسرائيل، عن منصور، عن مجاهد، عن العقار، عن أبيه.

ورواية روح بن القاسم أخرجها الدارقطني في أفراده، فقال: «تفرد به الحسن بن عتبة، عن الحسن بن الخليل بن مرة، عن أبيه، عن روح بن القاسم، عن منصور، عن مجاهد عن العقار».

والخليل بن مرة ضعيف[1]، ولم أجد في ابنه كلامًا من جهة جرحه وتعديله[2]، ولم أعرف الحسن بن بن عتبة، الراوي عنه، وقد ذكر له الدارقطني في أفراده عدة أحاديث تفرد بها عن الحسن بن الخليل بن مرة، سوى هذا الحديث[3].

فرواية روح ضعيفة، لا تصح عنه.

والظاهر أن زائدة، وعبيدة بن حميد، الثوري، وإسرائيل، قد قصَّروا بالحديث، فروى كل منهم واحدًا من إسناديه عن منصور، وجوَّده شعبة في حفظه وثبته، وجرير في ثقته، عن منصور، فروياه عنه بالإسنادين عن منصور، عن مجاهد، عن العقار بن المغيرة، عن أبيه، وعن حسان، عن العقار، عن أبيه.

أو يحتمل أن منصورًا كان يحدث به بأحد الإسنادين تارة، وبالآخر تارة أخرى.

واتفاق عددٍ، عن منصور، على كل إسناد، تثبت أن للحديث عنه أصلًا بالإسنادين جميعًا، كما جاء عن شعبة، وجرير، عنه.

---

(١) تقريب التهذيب (١٧٥٧).

(٢) وإنما ذُكر بالصلاح والزهد والورع، انظر: المنتظم، لابن الجوزي (٣١٢/٨).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٢٦٥، ٤٩٨، ٥٨٠، ١٩٤٣، ٤٩٥١، ٥٥٦٢).

قال الدارقطني، وحكى خلاف أصحاب منصور: «ورواه شعبة، فحفظ إسناده: رواه عن منصور، وقال: سمعت مجاهدًا يحدث به أنه سمع من العقار حديثًا، فشك فيه، فاستثبته من حسان بن أبي وجزة، عن العقار، فصح القولان جميعًا»[١].

ثانيًا: الخلاف عن مجاهد:

تلخص أنه اختُلف عن مجاهد:

* فرواه منصور، عنه، عن العقار بن المغيرة، عن أبيه، وعن حسان، عن العقار، عن أبيه.

* ورواه ابن أبي نجيح، وليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن العقار، عن أبيه.

وقد حكى ابن أبي خيثمة هذا الخلاف، فأسند رواية منصور، بالإسناد التام، المذكورِ فيه حسانٌ، فحسب، ثم أسند رواية ابن أبي نجيح، بإسقاط حسان، فقال: «كذا قال ابن أبي نجيح: عن مجاهد، عن العقار، نقص من الحديث: حسان»، ثم أسند رواية منصور بالإسنادين معًا.

ويظهر من هذا أن ابن أبي خيثمة يرجِّح تمام الحديث، لأنه استغرب رواية ابن أبي نجيح، ووصف روايته بالإنقاص، ما يدل على أنه يصحح الرواية التامة.

ومع ذلك، فلا يظهر أنه يُخَطِّئ ابن أبي نجيح في نقصه، بل يجعل ذلك تقصيرًا من مجاهد نفسه، ولذا أسند رواية منصور بالإسنادين، عقب ذلك، ليدلل على أن مجاهدًا كان يرويه عن العقار، وعن حسان، وأنه سمعه منهما، لكنه حفظ لفظه عن حسان، عن العقار فقط، فكان ربما نشط فحكى تفصيل ذلك، وربما قصر، فأسقط العقار.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن مجاهدًا سمع الحديث من العقار بن المغيرة، عن أبيه، فلم يحفظه، فأمر حسان بن أبي وجزة أن يسأله، فسأله، فروى مجاهد الحديث عنه، عن العقار، عن أبيه.

وفي لفظ شعبة، عن منصور، قال مجاهد: حدثني عقار بن المغيرة بن شعبة حديثًا، فلما خرجت من عنده لم أُمعن حفظه، فرجعتُ إليه أنا وصاحب لي، فلقيت حسان بن أبي وجزة وقد خرج من عنده، فقال: ما جاء بك؟ فقلت: كذا وكذا، فقال حسان: حدثناه عقار، عن أبيه، فذكره.

(١) العلل (٧/١١٥).

وعليه فسماع مجاهد للحديث من العقار ثابت، إلا أنه استثبته من حسان بن أبي وجزة، والاستثبات يرد هاهنا في لفظ الحديث فقط، لأن جريرًا ذكر عن منصور، عن مجاهد، أنه سمع من العقار بن المغيرة عن أبيه حديثًا، فمجاهد لا يشك -فيما يظهر- أن العقار يرويه عن أبيه، وإنما شك في لفظه.

وحسان بن أبي وجزة روى عن العقار، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وروى عنه مجاهد، ويعلى بن عطاء، فجهالة العين عنه مرتفعة.

ولم أجد في حاله جرحًا ولا تعديلًا[١]، لكن رواية إمام كمجاهد عنه، واكتفائه به عن سماع الحديث من الشيخ، قد تعد قرائن على تقوية حاله.

وقد بوَّب الخطيب في الكفاية على هذا الحديث وأمثاله بقوله: «باب في أن الحافظ إذا نسي حديثًا سمعه من شيخ، أو لم يتيقن حفظه في حال سماعه، لم يجز له أن يرويه عنه، لكنه يرويه نازلًا عمن ضبطه عن ذلك الشيخ»[٢]، فذكره الضبط هنا قد يكون استنباطًا من القرائن التي في القصة، تدل على أن حسانًا ضبطه عن العقار.

والعقار بن المغيرة ثقة، وثقه العجلي، وابن حبان[٣].

وسماعه من أبيه ثابت بهذا الحديث، كما في رواية جرير، عن منصور، عن مجاهد، التي أخرجها ابن أبي خيثمة.

وقد ذكر ابن عبدالبر الحديثَ في جملة ما احتجَّ به من كره الرُّقى، وقال بعدها: «وهذه كلها آثار لينة، ولها وجوه محتملة»[٤].

والظاهر أنه لأجل تردُّد مجاهد فيه، ولأجل سماعه من حسان، وقد سبق حاله، إلا أن الظاهر أن حسان قد ضبطه، فيكون لفظ الحديث حسنًا، وأما الحديث عن العقار، عن المغيرة، فصحيح. والله أعلم.

---

(١) التاريخ الكبير (٣٢/٣)، الجرح والتعديل (٢٣٤/٣)، تهذيب التهذيب (٣٢/٣).

(٢) (ص٢٢١).

(٣) تقريب التهذيب (٤٦٣٠)، تهذيب التهذيب (١٢١/٣).

(٤) التمهيد (٢٧٣/٥).

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

عرض ابن أبي خيثمة خلافًا عن مجاهد، فأخرج رواية زائدة، عن منصور، عن مجاهد، عن حسان، عن العقار بن المغيرة، عن أبيه، ثم رواية ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن العقار، عن أبيه، وقال بعد هذه الرواية: «كذا قال ابن أبي نجيح: عن مجاهد، عن العقار. نقص من الحديث حسانَ»، ثم أخرج رواية جرير، عن منصور، عن مجاهد، قال: حدثنا العقار بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، حديثًا لم أحفظه، فأمرت حسان أن يسأله، فأخبرني أنه سأله، فقال: سمعت أبي...، فذكره.

فاستغرب ابن أبي خيثمة رواية ابن أبي نجيح، ووصفها بالإنقاص، وهذه إشارة إلى ترجيح الرواية التامة، وهي رواية منصور.

والظاهر أن الإنقاص من مجاهد نفسه، حيث إن الوجهين محفوظان عنه، بذكر حسان، وبإسقاطه، لأنه سمع الحديث من العقار، ولم يضبطه، فسمعه من حسان، عن العقار.

ولفظ النقص يشير إلى أن ابن أبي خيثمة استند إلى أن إسقاط حسان تقصير من مجاهد، ولذا عقبه برواية مفصلة نشط مجاهد فيها، فجوَّد الحديثَ، ذاكرًا قصته في سماعه، وواسطتَه في لفظه إلى العقار.

الحديث السادس والخمسون

قال ابن أبي خيثمة في السِّفر الثاني من التاريخ الكبير (٩٨٣/٢):

(٤٢٣١) وحمزة بن المغيرة:

٤٢٣٢- حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: نا حماد بن سلمة، قال: أنا حميد -يعني: الطويل-، عن بكر بن عبدالله المزني، عن حمزة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، قال: رأيت رسول الله ﷺ توضأ، ومسح على الموقين والخمار.

كذا قال حميد الطويل، عن بكر: عن حمزة بن المغيرة، عن أبيه.

وقال سليمان التيمي، عن بكر: عن الحسن، عن حمزة بن المغيرة.

٤٢٣٣- حدثنا أبي -رحمه الله-، قال: نا يحيى بن سعيد، قال: التيميُّ حدثنا عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة، عن أبيه -قال بكر: وقد سمعته من ابن المغيرة-، أن النبي ﷺ توضأ، ومسح على ناصيته وعمامته -أو: الخمار-، وخفيه.

❑ التخريج:

الوجه الأول: بكر بن عبدالله المزني، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه:

* أخرجه ابن المنذر في الأوسط (٤٩٢)، والطبراني في الكبير (٣٧٩/٢٠)، من طريق حجاج بن المنهال، عن **حماد بن سلمة**، به، بنحوه.

* وأخرجه أحمد (١٨١٧٢) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦٠/٣٥)-، والنسائي في الكبرى (١٦٧)، من طريق محمد بن أبي عدي،

ومسلم (٢٧٤)، والبيهقي في السنن الكبير (٩٢/٣)، والصغير (١١٩)، وفي معرفة السنن والآثار (٦١٥)، من طريق عبدالله بن محمد بن شيرويه، كلاهما (مسلم، وابن شيرويه) عن محمد بن عبدالله بزيع، والنسائي في الصغرى (٧٦/١)، والكبرى (١٠٩)، والخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل (٨٧٠/٢)، من طريق عمرو بن علي، والنسائي في الصغرى (٧٦/١)، والكبرى (١٠٩)، والبيهقي في السنن الكبير (٦٠/١)، من طريق حميد بن مسعدة، وأبو عوانة (٧١٠)، وأبو نعيم في مستخرجه (٦٣٢)، والبيهقي في السنن الكبير (٥٨/١)، من طريق مسدد، أربعتهم (ابن بزيع، وعمرو بن علي، وحميد بن مسعدة، ومسدد) عن يزيد بن زريع،

وابن خزيمة (١٥١٤)، وابن حبان (١٣٤٧) عن عمر بن محمد الهمداني، كلاهما (ابن خزيمة، وعمر بن محمد) عن محمد بن عبدالأعلى، عن المعتمر بن سليمان التيمي،

والطبراني في الأوسط (١٨٤٠، ٩١١٠) من طريق عبدالله بن نافع الصائغ، عن أبي معشر، وأبو بكر ابن خلاد النصيبي في فوائده (١٠٨/مخطوط) من طريق يحيى بن عبدالله بن سالم، كلاهما (أبو معشر، ويحيى بن عبدالله بن سالم) عن عبيدالله بن عمر،

والخطيب في الفصل (٨٦٩/٢) من طريق المسيب بن شريك،

أربعتهم (ابن أبي عدي، ويزيد بن زريع، والمعتمر، وعبيدالله بن عمر، والمسيب بن شريك) عن **حميد الطويل**، به، بنحوه.

إلا أن عبيدالله بن عمر أسقط بكرًا -في رواية يحيى بن عبدالله بن سالم، عنه-، وجعله أبو معشر عن عبيدالله، عن حمزة بن المغيرة، عن أبيه، فأسقط حميدًا، وبكرًا.

* وأخرجه أبو داود الطيالسي (٧٢٦) عن ثابت أبي زيد، أو غيره، عن عاصم الأحول،

وأحمد (١٨١٥٧) عن محمد بن جعفر غندر، وأبو القاسم المروزي الحامض في الأول من حديثه (٣٢/المنتقى منه) من طريق منيع بن عبدالرحمن، والدارقطني في الأفراد (٤٣٩٦/أطرافه) من طريق هلال بن العلاء، عن أبيه، عن كتاب الخليل بن مرة، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥٩/٣٥) من طريق زفر بن الهذيل، وعلقه الدارقطني في العلل (١٠٤/٧، ١٠٥)[(١)] عن علي بن مسهر، و(١٠٥/٧) عن يزيد بن زريع، ستتهم (غندر، ومنيع، والخليل بن مرة، وزفر، وابن مسهر، ويزيد بن زريع) عن سعيد بن أبي عروبة،

وعلقه الدارقطني في العلل (١٠٤/٧) عن علي بن مسهر، عن يحيى بن سعيد الأنصاري،

و(١٠٥/٧) عن داود بن أبي هند،

---

(١) وقع في الموضع الأول من المطبوع: «وإنما رواه علي بن مسهر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن عاصم الأحول، عن بكر»، وكذلك في الطبعة الجديدة (٢٩٤/٣). وصوابه: «وإنما رواه علي بن مسهر، عن سعيد بن أبي عروبة، وعن عاصم الأحول، عن بكر»، وقد نبَّه المحققان أن في نسخة (هـ) من العلل: «وعن» فيما بعد سعيد بن أبي عروبة (وقع في صفّ الطبعة الجديدة خطأ، فجاء التنبيه على ما في (هـ) قبل سعيد)، ويؤكد ذلك ويبيّنه: أن الدارقطني عاد بعد أسطر قليلة، فذكر علي بن مسهر فيمن رواه عن سعيد، أنه سمع بكرًا، وهذا لا يجيء معه أن يكون رواه بواسطة، كما أن رواية علي بن مسهر، عن كلٍّ من سعيد، وعاصم، معروفة، بخلاف رواية سعيد، عن عاصم، فإني لم أجد لكل منهما في شيوخ وتلاميذ الآخر ذكرًا.

أربعتهم (عاصم الأحول، وسعيد بن أبي عروبة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وداود بن أبي هند) عن **بكر بن عبدالله المزني**، به، بنحوه.

إلا أنهم جميعًا أسقطوا ابن المغيرة من إسناده، فجعلوه عن بكر، عن المغيرة.

وجعله منيع بن عبدالرحمن، عن سعيد بن أبي عروبة، عن مطر، عن بكر.

وجعله زفر، عن سعيد، عن قتادة، عن بكر.

الوجه الثاني: بكر بن عبدالله المزني، عن: الحسن، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، وعن: ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه:

* أخرجه أحمد (١٨٢٣٤) -ومن طريقه الطبراني (٣٧٩/٢٠)، وابن حزم في المحلى (٥٢/٢)-،

ومسلم (٢٧٤)، والترمذي (١٠٠)، والمخلص في المخلصيات (٢٨٢٥)، والخطيب في الفصل (٨٦٨/٢)، من طريق محمد بن بشار بندار،

ومسلم (٢٧٤) عن محمد بن حاتم،

وأبو داود (١٥٠) -ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد (١٢٨/٢٠)-، وابن حبان (١٣٤٦) عن أبي خليفة الفضل بن الحباب، والطبراني في الكبير (٣٧٩/٢٠) عن معاذ بن المثنى، وأبي مسلم إبراهيم بن عبدالله الكشي، أربعتهم (أبو داود، وأبو خليفة، ومعاذ، وأبو مسلم) عن مسدد،

والنسائي في الصغرى (٧٦/١)، والكبرى (١٠٨)، عن عمرو بن علي،

وابن الجارود (٨٣)، وأبو عوانة (٧١٢)، وأبو بكر ابن زياد النيسابوري في الزيادات على كتاب المزني (٦) -ومن طريقه الدارقطني (٧٤٠)، والخطيب في الفصل (٨٦٨/٢)-، عن عبدالرحمن بن بشر بن الحكم،

وأبو عوانة (٧١٣) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي،

سبعتهم (أحمد، وبندار، ومحمد بن حاتم، ومسدد، وعمرو بن علي، وعبدالرحمن بن بشر، والمقدمي) عن **يحيى بن سعيد القطان**، به، بنحوه.

إلا أن الطبرانيَّ في روايته من طريق أحمد، وأبا داود، ومعاذَ بن المثنى، وأبا مسلم، في رواية ثلاثتهم عن مسدد، اقتصروا عن القطان، على إسناد التيمي، عن بكر، عن الحسن،

عن ابن المغيرة، عن أبيه.

* وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٣٠، ٣٧٢٥٤) -ومن طريقه الطبراني (٣٨٠/٢٠)-، وأبو عوانة (٧١١)، وأبو نعيم في مستخرجه (٦٣٧)، والبيهقي (٥٨/١)، من طريق يزيد بن هارون،

ومسلم (٢٧٤) عن أمية بن بسطام، ومسلم (٢٧٤) عن محمد بن عبدالأعلى، وأبو داود (١٥٠) -ومن طريقه ابن حزم في المحلى (٥٢/٢)- عن مسدد، والطبراني (٣٨٠/٢٠) من طريق علي بن المديني، والدارقطني (٧٣٨) من طريق نصر بن علي، والدارقطني (٧٣٨، ٧٣٩) من طريق أبي الأشعث أحمد بن المقدام، وعلقه الدارقطني في العلل (١٠٤/٧) عن أبي نعيم الحلبي، وعلي بن الحسين الدرهمي، ثمانيتهم (أمية بن بسطام، ومحمد بن عبدالأعلى، ومسدد، وابن المديني، ونصر بن علي، وأحمد بن المقدام، وأبو نعيم الحلبي، وعلي بن الحسين الدرهمي) عن المعتمر بن سليمان التيمي،

والخليلي في الإرشاد (٧١٣/٢) من طريق عبدالكريم بن روح، عن سفيان الثوري،

وعلقه الدارقطني في العلل (١٠٤/٧) عن خالد الواسطي،

ويزيد بن زريع،

خمستهم (يزيد بن هارون، والمعتمر، والثوري، وخالد الواسطي، ويزيد بن زريع) عن **سليمان التيمي**، به، بنحوه.

إلا أن يزيدَ بنَ هارون، والمعتمر -من رواية أمية بن بسطام، وابن المديني، ونصر بن علي، وأبي نعيم الحلبي، وعلي بن الحسين الدرهمي، عنه-، والثوري، والواسطي، ويزيد بن زريع، اقتصروا عن سليمان التيمي، على إسناده عن بكر، عن ابن المغيرة، عن أبيه، دون ذكر الحسن[1].

* وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٩٦٩)، ومسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٧٠٧)، والمطالب العالية (١٠٨)- من طريق صالح بن رستم أبي عامر الخزاز،

وعيسى بن حماد في حديث الليث عن يزيد بن أبي حبيب (١٥/ضمن أحاديث الشيوخ الكبار) -ومن طريقه أبو موسى المديني في اللطائف (٦٢٦)- من طريق خالد بن كثير، عن

(١) علقه الدارقطني في العلل (١٠٤/٧) عن عبدالكريم بن روح، عن الثوري، فذكر الحسن فيه، وهو في الإرشاد مسندًا بدون ذكره، وكذلك في نسخته الخطية (ق١٤٦ب)، وهي نسخةٌ من نُسَخ الكتاب.

أبي حفص العمري،

وأبو داود (١٥٢)، وأبو يعلى -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥٨/٣٥)، والطبراني في الكبير (٤٣٢/٢٠)، والخطيب في الفصل (٨٦٧/٢)، من طريق همام بن يحيى، وعلقه الدارقطني في العلل (١٠٥/٧) عن عمر بن عامر، كلاهما (همام، وعمر) عن قتادة،

والمحاملي في أماليه (٢٥٠/رواية ابن البيّع) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥٨/٣٥)- من طريق خليد بن دعلج،

والقشيري في تاريخ الرقة (٢٠٢) من طريق بدر بن راشد،

وجعفر بن محمد الخلدي في فوائده (١١٦/ضمن مجموع ثلاثة أجزاء حديثية) من طريق عبيدة بن حسان،

والبيهقي (٢٩٢/١) من طريق أشعث،

سبعتهم (أبو عامر الخزاز، وأبو حفص العمري، وقتادة، وخليد بن دعلج، وبدر بن راشد، وعبيدة بن حسان، وأشعث) عن **الحسن**، به، بنحوه.

إلا أنهم جميعًا أسقطوا ابن المغيرة من إسناده، فجعلوه عن الحسن، عن المغيرة.

❑ دراسة الأسانيد:

روى الحديث بكر بن عبدالله المزني، واختُلف عنه:

الوجه الأول: بكر بن عبدالله المزني، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه:

ورواه عنه: حميد الطويل -من رواية حماد بن سلمة، ومحمد بن أبي عدي، ويزيد بن زريع، والمعتمر بن سليمان (في قول عمر بن محمد الهمداني، عن محمد بن عبدالأعلى، عنه)، والمسيب بن شريك-، وسليمان التيمي -من رواية يزيد بن هارون، وابنه المعتمر بن سليمان (في قول أمية بن بسطام، وعلي بن المديني، ونصر بن علي، وأبي نعيم الحلبي، وعلي بن الحسين الدرهمي، عنه-، عنه)، وسفيان الثوري، وخالد الواسطي، ويزيد بن زريع، عنه-.

الوجه الثاني: بكر بن عبدالله المزني، عن: الحسن، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، وعن: ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه:

ورواه عنه: سليمان التيمي -من رواية يحيى بن سعيد القطان (في قول أبي خيثمة، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن بشار بندار، ومحمد بن حاتم، ومسدد -من رواية أبي خليفة الفضل بن الحباب، عنه-، وعمرو بن علي، وعبدالرحمن بن بشر بن الحكم، ومحمد بن أبي

بكر المقدمي، عنه)، وابنه المعتمر بن سليمان (في قول محمد بن عبدالأعلى، ومسدد، وأحمد بن المقدام، عنه).

الوجه الثالث: بكر بن عبدالله المزني، عن الحسن، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه:

ورواه عنه: سليمان التيمي -من رواية يحيى بن سعيد القطان (في قول أبي داود، ومعاذ بن المثنى، وأبي مسلم الكشي، عن مسدد، عنه)، عنه-.

ومنه، ومن التخريج قبله، تبيَّن أنه قد اختُلف عمَّن دون بكر:

أولًا: الخلاف عمَّن دون بكر بن عبدالله المزني:

١- حميد الطويل:

اختُلف عنه:

* فرواه حماد بن سلمة، ومحمد بن أبي عدي، ويزيد بن زريع، والمسيب بن شريك، عن حميد، عن بكر بن عبدالله، عن ابن المغيرة، عن أبيه.

* ورواه عبيدالله بن عمر، واختُلف عنه:

** فرواه يحيى بن عبدالله بن سالم، عن عبيدالله، عن حميد، عن ابن المغيرة، عن أبيه.

** ورواه عبدالله بن نافع الصائغ، عن أبي معشر، عن عبيدالله بن عمر، عن حمزة بن المغيرة، عن أبيه.

وأبو معشر هو نجيح المدني، وهو ضعيف أسنَّ واختلط[١]، وأما يحيى بن عبدالله بن سالم، فهو صدوق[٢]، وروايته عن عبيدالله أصح، خاصة أنه جوَّد الرواية بذكر حميد، وقصَّر فيها أبو أبو معشر.

وقد قال الطبراني في رواية أبي معشر بعد أن أخرجها: «لم يرو هذا الحديث عن عبيدالله إلا أبو معشر...».

وإذن، فعبيدالله بن عمر يرويه عن حميد، عن ابن المغيرة عن أبيه، وهو بذلك يخالف الجماعة الذين رووه عن حميد، فجعلوه عن بكر، عن ابن المغيرة، عن أبيه، وأدخلوا بكرًا في الإسناد.

---

(١) تقريب التهذيب (٧١٠٠).

(٢) تقريب التهذيب (٧٥٨٤).

والجماعة فيهم يزيد بن زريع، وهو ثقة ثبت[١]، ومحمد بن أبي عدي، وهو ثقة[٢]، وفيهم أحفظهم عن حميد، أحفظ الناس عنه -كما قال أحمد بن حنبل-: حماد بن سلمة[٣].

فعبيدالله بن عمر إنما قصَّر به، فأسقط بكرًا، وجوده هؤلاء، فحفظوه، قال الدارقطني، وحكى رواية عبيدالله: «وحميد لم يسمع هذا من ابن المغيرة، وإنما رواه عن بكر المزني، عن ابن المغيرة، عن أبيه»[٤].

فهذا هو المحفوظ عن حميد.

٢- المعتمر بن سليمان التيمي:

اختُلف عنه:

* فرواه أمية بن بسطام، وعلي بن المديني، ونصر بن علي، وأبو نعيم الحلبي، وعلي بن الحسين الدرهمي، عن المعتمر، عن أبيه، عن بكر بن عبدالله، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه.

* ورواه مسدد، وأحمد بن المقدام، عن المعتمر، عن أبيه، عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، وعن: ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه.

* ورواه محمد بن عبدالأعلى، عن المعتمر، واختُلف عنه:

** فرواه مسلم بن الحجاج، عن محمد بن عبدالأعلى، عن المعتمر، عن أبيه، عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة، عن أبيه، وعن: ابن المغيرة، عن أبيه.

** ورواه ابن خزيمة، وعمر بن محمد الهمداني، عن محمد بن عبدالأعلى، عن المعتمر، عن حميد، عن بكر، عن ابن المغيرة، عن أبيه.

وعمر بن محمد هو ابن بجير الهمداني، وهو حافظ ثبت، من الأئمة المصنِّفين[٥].

واتفاق ابن خزيمة، وابن بجير، على هذا الوجه، مع ما فيه من مخالفة جادة: المعتمر، عن أبيه، وما فيه من تجويد تصريح المعتمر بسماعه من حميد، وحميد من بكر، ومع وجود أصل

---

(١) تقريب التهذيب (٧٧١٣).

(٢) تقريب التهذيب (٥٦٩٧).

(٣) تهذيب التهذيب (١/٤٨١).

(٤) العلل (٧/١٠٦).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٤/٤٠٢).

لهذا الوجه عن حميد، وهو روايات جماعةٍ عنه سبق ذكرهم، كل ذلك يؤيد أن هذا الوجه محفوظ عن محمد بن عبدالأعلى، عن المعتمر.

وقد وافق محمدُ بن عبدالأعلى -في رواية مسلم، عنه- ما رواه مسدد، وأحمد بن المقدام، فرووه عن المعتمر، عن أبيه، عن بكر، بالإسنادين: عن الحسن، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، وعن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه.

وأما جماعة الرواة عن المعتمر، فاقتصروا عنه، عن أبيه، على إسناد بكر، عن ابن المغيرة، عن أبيه.

والذي يظهر أن اتفاق مسدد، وأحمد بن المقدام، ومحمد بن عبدالأعلى، مع كون مسدد ثقةً حافظًا[1]، وأحمد بن المقدام ثقة[2]، ومحمد بن عبدالأعلى كذلك[3]، يظهر أن اتفاقهم مع ثقتهم يدل على حفظ ما رووه عن المعتمر، وأن ما رواه الآخرون إنما هو وجهٌ من وجهين رواهما عن أبيه، ويظهر أنهم اقتصروا عليه طلبًا لعلو الإسناد، إذ الإسناد الثاني نازل بدرجة، لمكان إدخال الحسن فيه.

٣- يحيى بن سعيد القطان:

اختلف عنه:

* فرواه أبو خيثمة، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن بشار بندار، ومحمد بن حاتم، وعمرو بن علي، وعبدالرحمن بن بشر بن الحكم، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، عن القطان، عن سليمان التيمي، عن بكر بن عبدالله، عن الحسن، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، وعن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه.

* ورواه مسدد، عن القطان، واختُلف عنه:

---

(١) تقريب التهذيب (٦٥٩٨).

(٢) قال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب (١١٠): «صدوق صاحب حديث، طعن أبو داود في مروءته»، والذي يظهر من كلام الأئمة أنه ثقة، فقد قال أبو حاتم -مع تشدده-: «صالح الحديث، محله الصدق»، ووثقه صالح جزرة، وقال النسائي: «ليس به بأس»، ووثقه مسلمة، وابن عبدالبر، وآخرون، والطعن في مروءته لا يؤثر في صدقه كما نص ابن عدي، انظر: تهذيب التهذيب (٤٧/١).

(٣) تقريب التهذيب (٦٠٦٠).

** فرواه أبو خليفة الفضل بن الحباب، عن مسدد، عن القطان، عن التيمي، عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة، عن أبيه، وعن ابن المغيرة، عن أبيه.

** ورواه أبو داود، ومعاذ بن المثنى، وأبو مسلم الكشي، عن مسدد، عن القطان، عن التيمي، عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة، عن أبيه.

والذي يظهر من الخلاف عن مسدد أنه كان يرويه بحسب نشاطه، فربما ذكر فيه أحد الإسنادين، وربما ذكرهما معًا، والذي رواهما عنه حافظ من أصحابه، هو أبو خليفة الفضل بن الحباب[1]، فهما محفوظان عنه، كما أنهما محفوظان عن القطان برواية جماعة أصحابه، عنه.

٤- سليمان التيمي:

اختُلف عنه:

* فرواه يزيد بن هارون، وسفيان الثوري، وخالد الواسطي، ويزيد بن زريع، عن سليمان التيمي، عن بكر بن عبدالله، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه.

* ورواه ابنه المعتمر بن سليمان التيمي، ويحيى بن سعيد القطان، عنه، عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، وعن ابن المغيرة، عن أبيه.

ورواية سفيان الثوري إنما جاءت من طريق عبدالكريم بن روح، قال الخليلي: «غريب من حديث الثوري عنه -يعني: عن التيمي-، لم يروه عنه غير عبد الكريم»[2].

وعبدالكريم بن روح ضعيف[3]، وقد علق الدارقطني روايته عنه، فجاء في تعليقه إدخال الحسن بين بكر، وابن المغيرة، فإن صح عنه، فهو اضطراب منه، وانفراده عن الثوري دون حفاظ أصحابه محل نكارة.

وقد اتفق يزيد بن هارون، وخالد الواسطي، ويزيد بن زريع، والثلاثة ثقات أثبات[4]، عن التيمي، على روايته عن بكر، عن ابن المغيرة بن شعبة.

---

(١) تذكرة الحفاظ (٦٧٠/٢)، سير أعلام النبلاء (٧/١٤).

(٢) الإرشاد (٧١٣/٢).

(٣) تقريب التهذيب (٤١٥٠).

(٤) انظر فيهم على التوالي: تقريب التهذيب (٧٧٨٩، ١٦٤٧، ٧٧١٣).

واتفق يحيى بن سعيد القطان، وهو الإمام الحافظ المعروف، والمعتمر، وهو ثقة[١]، كما أنه ابن المدار المختلف عنه، على الرواية عن التيمي، بوجهي بكر: عن ابن المغيرة، عن أبيه، وعن الحسن، عن ابن المغيرة، عن أبيه.

واتفاق القطان، والمعتمر، يدل على حفظ ما رويا عن سليمان التيمي، خاصة مع مكان القطان في الثبت والحفظ، ويدل ذلك على أن الاقتصار على أحد الوجهين تقصير ممن قصر فيه، سواء كان التيميَّ نفسَه: يرويه بحسب نشاطه، أو كان من الرواة عنه.

ويقال في هذا ما قيل في الخلاف عن المعتمر، إذ يظهر أن الاقتصار على الإسناد الأول وقع طلبًا لعلو الإسناد، لكون الثاني نازلًا بدرجة، لمكان إدخال الحسن فيه.

٥- سعيد بن أبي عروبة:

اختُلف عنه:

* فرواه محمد بن جعفر غندر، والخليل بن مرة، وعلي بن مسهر، ويزيد بن زريع، عن سعيد، عن بكر، عن ابن المغيرة، عن أبيه.

* ورواه منيع بن عبدالرحمن، عن سعيد، عن مطر، عن بكر، عن ابن المغيرة، عن أبيه.

* ورواه زفر بن الهذيل، عن سعيد، عن قتادة، عن بكر، عن ابن المغيرة، عن أبيه.

ويُلحظ في هذا الخلاف أنهم متفقون عن سعيد بن أبي عروبة على إسقاط ما بين بكر، وابن المغيرة، وأن خلافهم في إثبات، وتعيين، الواسطة ما بين سعيد، وبكر.

وسعيد بن أبي عروبة ثقة حافظ، لكنه اختلط[٢]، وممن روى عنه من القدماء قبل اختلاطه: يزيد بن زريع[٣].

فأما رواية زفر، فزفر صدوق[٤]، إلا أن ذِكرَه قتادةَ خطأ، لمخالفته يزيد بن زريع، ولأنه محفوظ عن قتادة على وجه آخر، وهو رواية همام، وعمر بن عامر، عن قتادة، عن الحسن، عن ابن المغيرة، عن أبيه، وإن اختُلف عن قتادة فيمن قرنه بالحسن.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٧٨٥).

(٢) تقريب التهذيب (٢٣٦٥).

(٣) تهذيب التهذيب (٣٤/٢).

(٤) لسان الميزان (٥٠١/٣).

وأما رواية منيع بن عبدالرحمن، عن سعيد، عن مطر، عن بكر، فمنيع ذكره ابن عدي في كامل الضعفاء، وقال: «ومنيع البصري هذا يحدث عن سعيد بن أبي عروبة، وعن غيره، بأحاديث حسان، وفي حديثه إفرادات، وأرجو أنه لا بأس به»(١)، وكلمة ابن عدي يظهر منها أن له غرائب وتفردات عن سعيد خاصة، وعن غيره، ومن ذلك ما في هذه الرواية، فإنه لم يذكر مطرًا إلا هو -فيما وجدت-.

قال الدارقطني، وذكر روايتي زفر، ومنيع: «وكلاهما وهم، لأن هذا الحديث سمعه سعيد بن أبي عروبة، عن بكر، ليس بينهما فيه قتادة، ولا مطر، قال ذلك يزيد بن زريع، وغندر، وعلي بن مسهر»(٢).

وقال ابن عساكر بعقب رواية زفر خاصة: «كذا قال: عن قتادة، عن بكر، وقد سمعه سعيد من بكر»(٣).

ومع أن غندرًا سمع من سعيد بعد اختلاطه(٤)، ومع أن الخليل بن مرة ضعيف(٥)، إلا أن موافقتهما ليزيد بن زريع، وعلي بن مسهر، وهو ثقة له غرائب(٦)، تدل على صحة ما رويا.

هذا، وقد ذكر الدارقطني وجهًا عن علي بن مسهر، ووهَّمه، قال: «وقيل: عن علي بن مسهر، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن بكر، وهو وهم، وإنما رواه علي بن مسهر، عن سعيد بن أبي عروبة، وعن(٧) عاصم الأحول، عن بكر»(٨).

ولم أجد هذا الوجه مسندًا لدراسته، فلا بد من متابعة الدارقطني في حكمه.

ثانيًا: الخلاف عن بكر بن عبدالله المزني:

تلخص أنه اختُلف عنه:

* فرواه حميد الطويل، عن بكر، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه.

---

(١) (٨/٢٢٦).

(٢) العلل (٧/١٠٥).

(٣) تاريخ دمشق (٣٥/٢٥٩)، وفيه تحريف.

(٤) تهذيب التهذيب (٢/٣٥، ٣/٥٣٢).

(٥) تقريب التهذيب (١٧٥٧).

(٦) تقريب التهذيب (٤٨٠٠).

(٧) في المطبوع: «عن»، ومرَّت حاشية في التخريج فيها تصويب ما أثبتُّه، ووجهه.

(٨) العلل (٧/١٠٤).

* ورواه عاصم الأحول، وداود بن أبي هند، عن بكر، عن المغيرة بن شعبة.

* ورواه سليمان التيمي، عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، قال بكر: وقد سمعته من ابن المغيرة، عن أبيه.

وقد أورد ابن أبي خيثمة من هذا الاختلاف الوجهين الأول، والثالث، وهما روايتا حميد الطويل، وسليمان التيمي.

فأسند رواية حميد، وقال: «كذا قال حميد الطويل: عن بكر، عن حمزة بن المغيرة، عن أبيه. وقال سليمان التيمي: عن بكر، عن الحسن، عن حمزة بن المغيرة»، ثم أسند رواية التيمي.

والذي يظهر من هذا أنه يستغرب رواية حميد، بلا واسطة بين بكر، وابن المغيرة.

ومع أنه أسند رواية التيمي بالواسطة، وبدونها، إلا أنه حكاها هنا بالواسطة فقط، وهذا يدل على أنه لا يستغرب الاقتصار على وجه دون الآخر، بل يستغرب إسقاط الواسطة.

وهذا مشكلٌ مع كون بكر يصرح -فيما أسنده ابن أبي خيثمة في السياق نفسه- أنه سمعه من ابن المغيرة، فهذا دليل على صحة رواية حميد، وإنما زاد عليه التيمي إسنادًا آخر.

وقد يجاب عن هذا بأن يكون الأمر من باب شدة الاحتياط، لأنه وإن كان بكر سمعه من ابن المغيرة، فيحتمل أنه استفاد لفظه من الحسن -كما وقع في حديث مجاهد السابق[(١)]-، أو يكون بكر سمع لفظه، لكنه سمع اللفظ أيضًا من الحسن، فلم يميز هذا من هذا، فيكون للحسن فيه مدخل، والله أعلم.

وأما من جهة الإسناد، فالذي يظهر أن حميدًا، أو بكرًا حين حدَّث حميدًا، طلب العلو، فذكر الإسناد العالي، بلا واسطة، وترك الإسنادَ النازلَ المذكورَ فيه الحسن.

وأما ذِكر الحسن فيه، فمجوَّد محفوظ في رواية سليمان التيمي، وهو حافظ من حفاظ البصرة[(٢)]، وهذا ما يظهر أن ابن أبي خيثمة يعتمد عليه في تصحيح ذكر الحسن، حيث أورد رواية سليمان مكتفيًا بها لتدعيم استغرابه لرواية حميد بإسقاط الحسن.

---

(١) (ص٨٦٩-٨٧٠).

(٢) اقتصر ابن حجر في تقريب التهذيب (٢٥٧٥) على وصفه بقوله: «ثقة»، والذي يظهر من استعراض ترجمته أنه أعلى من ذلك رتبة، فقد قال فيه شعبة: «ما رأيت أحدًا أصدق من سليمان التيمي»، وقال: «شك سليمان التيمي يقين»، وقال الثوري: «حفاظ البصريين ثلاثة»، فذكر التيمي منهم، وكذلك فعل ابن علية، وقال ابن حبان: «كان من =

ويدل على صحة ذكر الحسن: أنه جاء عن الحسن من طرق أخرى متفاوتة في القوة والضعف، إلا أن فيها جميعًا إسقاطَ ابن المغيرة، وجعله من رواية الحسن، عن المغيرة، مباشرة.

وهذا -فيما يظهر- من تدليس الحسن.

قال إبراهيم الحربي وذكر حديث الحسن، عن المغيرة: «ليس بصحيح، إنما سمع من ابن المغيرة، لأن الحسن ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر، وقدم البصرة أيام عثمان، بعد عزل المغيرة عنها ورجوعه إلى المدينة، وتوفي المغيرة في شعبان سنة خمسين، وهو ابن سبعين سنة، فلو كان الحسن معه في بلدٍ سمع منه، لأن المغيرة توفي وللحسن تسع وعشرون سنة»[(١)].

وقال الدارقطني: «والحسن لم يسمع هذا من المغيرة، وإنما سمعه من حمزة بن المغيرة، عن أبيه، وذلك بَيِّنٌ في رواية يحيى القطان، عن سليمان التيمي، عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة، عن أبيه»[(٢)].

وقال الخطيب البغدادي: «والحسن إنما سمعه من حمزة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، بيَّن ذلك بكرُ بنُ عبدالله المزني في روايته عن الحسن»[(٣)].

وأما رواية عاصم الأحول، وداود بن أبي هند، عن بكر، عن المغيرة بن شعبة، بإسقاط ابن المغيرة منه، فهذا تقصير منهما، وإلا فبكر لم يسمع من المغيرة، قال ابن معين، فيما رواه ابن أبي خيثمة، عنه[(٤)].

وقد جوَّده حميد الطويل، وسليمان التيمي، على ما سبق من اختلافهما، فروياه عن بكر، عن ابن المغيرة، عن أبيه.

= عباد أهل البصرة وصالحيهم، ثقة، وإتقانًا، وحفظًا، وسنة»، فإذا ضُمَّ هذا إلى قول ابن المديني: «له نحو مائتي حديث»، دل على حفظه وثبته، لوفرة ثناء الأئمة عليه مع قلة حديثه. انظر: تهذيب التهذيب (٩٩/٢).

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (٨٦٧/٢، ٨٦٨)، وعزاه مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٨٦/٤) إلى كتاب التاريخ والعلل، للحربي.

(٢) العلل (١٠٥/٧).

(٣) الفصل للوصل المدرج في النقل (٨٦٤/٢).

(٤) تهذيب التهذيب (٢٤٤/١). والظاهر أنه في تراجم البصريين من تاريخ ابن أبي خيثمة، وهو من الجزء المفقود من الكتاب، ويحتمل أن ابن أبي خيثمة أسند إحدى روايتي عاصم الأحول، وداود بن أبي هند، وسأل ابن معين عنهما، فذكر انقطاع ما بين بكر، والمغيرة، والله أعلم.

قال الخليلي، وذكر رواية الثوري، عن سليمان التيمي: «واختلف على سليمان، منهم من رواه عنه عن بكرٍ مرسلًا عن المغيرة، ومنهم من جوَّده، فرواه عن ابن المغيرة، عنه»[١].

وهذه حكاية لخلافٍ عن سليمان التيمي، ولم أجده، إلا أنه صحيح بالنظر إلى الخلاف عن بكر نفسه، والقصد أن إسقاط ابن المغيرة تقصير، وإثباته تجويد، فالأمر دائر على هذا، وعائد إلى نشاط الرواة في إثباته وإسقاطه، وربما كان بكر هو المقصر به أحيانًا.

فالمحفوظ عن بكر بن عبدالله المزني: روايته عن الحسن، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، قال بكر: وقد سمعته من ابن المغيرة، عن أبيه.

الحكم على الوجه الراجح:

ترجح أن بكر بن عبدالله المزني يرويه عن الحسن، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، قال بكر: وقد سمعته من ابن المغيرة، عن أبيه.

وبكر بن عبدالله المزني ثقة ثبت جليل[٢]، ولم أجد له تصريحًا بسماع هذا الحديث من الحسن، لكن لقاءه إياه ثابت[٣]، وهما إنما كانا قرينين في البصرة، حتى قال سليمان التيمي: «الحسن شيخ البصرة، وبكر فتاها»[٤].

وأما من ابن المغيرة بن شعبة، فقد صرح بكر في جل رواياتِهِ هذا الحديثَ عنه بسماعه إياه منه.

كما لم أجد للحسن تصريحًا بالسماع من ابن المغيرة، لكن صرَّح به إبراهيم الحربي، والدارقطني، والخطيب، في كلامهم السابق نقله في نفي سماع الحسن من المغيرة.

وابن المغيرة هو حمزة، كما ترجم له ابن أبي خيثمة في كلامه محل البحث، وبيَّنه حميد في روايته عن بكر بن عبدالله المزني.

لكن قد اختُلف عن حميد في تسميته:

---

(١) الإرشاد (٧١٣/٢)، وفيه: «ومنهم من جوده، فرواه عن المغيرة، عنه»، فسقطت: «ابن»، وهي ثابتة في النسخة الخطية (ق١٤٦ب).

(٢) تقريب التهذيب (٧٤٣).

(٣) انظر: طبقات ابن سعد (١٧٨/٧)، الجرح والتعديل (٤١/٣)، تفسير ابن أبي حاتم (٨٨٢٣).

(٤) طبقات ابن سعد (١٦٧/٧، ٢٠٩)، تاريخ ابن أبي خيثمة (٣٥٠٦/السِّفر الثالث).

* فرواه حماد بن سلمة، ومحمد بن أبي عدي، والمسيب بن شريك، عن حميد، فسموه: حمزة.

* ورواه يزيد بن زريع، واختُلف عنه:

** فرواه محمد بن عبدالله بن بزيع، عن يزيد بن زريع، عن حميد، فسماه: عروة بن المغيرة.

** ورواه عمرو بن علي، وحميد بن مسعدة، ومسدد، عن يزيد بن زريع، عن حميد، فسموه: حمزة.

ورواية ابن بزيع رواها عنه: مسلم بن الحجاج، وأخرجها في صحيحه، فتعقبها الأئمة عليه:

قال الدارقطني: «وأخرج مسلم عن ابن بزيع، عن يزيد بن زريع، عن حميد، عن بكر، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه، قصة المسح». قال: «كذا قال ابن بزيع، وخالفه غيره عن[1] يزيد، فرواه عنه على الصواب: عن حمزة. ورواه حميد بن مسعدة، وعمرو بن علي، عن يزيد بن زريع، على الصواب، وكذلك قال ابن أبي عدي[2]، عن حميد»[3].

وقال أبو مسعود الدمشقي: «كذا قال مسلم في حديث ابن بزيع، عن يزيد: عن عروة، وخالفه الناس عن يزيد، فقالوا: حمزة، بدل: عروة»[4].

وقال البيهقي: «كذا قال ابن بزيع في إسناده: عروة، وقال غيره فيه عن يزيد بن زريع: حمزة بن المغيرة»[5].

ومطلع كلام أبي مسعود الدمشقي قد يُفهم منه تحميل مسلمٍ عهدةَ الخطأ، قال أبو علي الغساني بعد أن نقل كلام أبي مسعود: «وأما أبو الحسن الدارقطني، فنسب الوهم فيه إلى

---

(١) قلبت في المطبوع، فوقع فيه: «وخالفه عن غيره»، وهي على الصواب في النسخة الخطية (ق٢٣)، وفي نقل ابن دقيق العيد في الإمام (١٠٨/٢).

(٢) سقطت «أبي» من المطبوع، وهي ثابتة في النسخة الخطية، ونقل ابن دقيق العيد (١٠٨/٢).

(٣) التتبع (ص٢١٥).

(٤) الجمع بين الصحيحين، للحميدي (٤١٤/٣). ولعل كلام أبي مسعود في كتابه: أطراف الصحيحين، ولا يعرف له أثر حتى الآن.

(٥) السنن الصغير (٥٤/١).

محمد بن عبدالله بن بزيع، لا إلى مسلم»[١].

واستفاده منه مغلطاي، فقال: «وكلام الدارقطني يقتضي نسبة الوهم فيه إلى محمد ابن بزيع، وأبو مسعود الدمشقي يخالفه، ويقول: هكذا يقول مسلم في حديث ابن بزيع...»[٢].

إلا أن تمام كلام أبي مسعود يُظهر احتمال إرادته ابنَ بزيع بالتوهيم، فإنه قال: «وخالفه الناس عن يزيد»، والراوي عن يزيد إنما هو ابن بزيع، لا مسلم.

وهذا اللفظ من كلام أبي مسعود نقله الحميدي، وهو أقدم من نقله وفاةً -فيما وقفت عليه-، وإن نقله غيره، فلم يذكر فيه: «عن يزيد»، وهكذا وقع في نقل الغساني، فأورث ما سبق من إشكال.

وقد تبيَّن واضحًا فيما مضى أن مسلمًا بريء من عهدة الخطأ، حيث قد تابعه عليه ابن شيرويه، عن ابن بزيع[٣].

قال الخطيب البغدادي: «ورواه حميد الطويل عن بكر، عن ابن المغيرة وسماه حمزة، وهو الذي سمعه منه الحسن وبكر»[٤].

وحمزة بن المغيرة بن شعبة ثقة، وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

ولم أجد له تصريحًا بسماع أبيه من الطريق محل البحث هنا، لكنه صرح به من طريق أخرى[٦]، وصرح البخاري أنه سمع أباه[٧].

وقد نص على صحة حديث بكر المزني: الخليلي، فقال بعد أن أسند رواية سليمان التيمي، عن بكر: «حديث صحيح مشهورٌ بسليمان[٨] التيمي، رواه عنه جماعة»، وابن عبدالبر، فقال: «...، وكذلك حديث بكر وغيره صحاح»[٩].

---

(١) تقييد المهمل (٧٩٢/٣).

(٢) شرح سنن ابن ماجه (٢١٠/٢).

(٣) وانظر: إكمال المعلم (٨٩/٢)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص٤١٥)، الإمام (١٠٨/٢).

(٤) الفصل للوصل المدرج في النقل (٨٦٩/٢).

(٥) تقريب التهذيب (١٥٣٣)، تهذيب التهذيب (٤٩١/١).

(٦) مسند الحميدي (٧٧٥)، المعرفة والتاريخ (٣٦٩/١).

(٧) التاريخ الكبير (٤٧/٣).

(٨) في المطبوع: «مشهور. سليمان»، والباء ظاهرة في النسخة الخطية (ق١٤٦ب).

(٩) التمهيد (١٣٠/١١).

وأما الحديث عن المغيرة، فله طرق كثيرة جدًّا، حتى قال البزار: «روي هذا الحديث عن المغيرة من نحو ستين طريقًا»[١]، ولا ريب أن المحل يضيق عن استيعابها، فضلًا عن دراسة أسانيدها واختلافاتها.

وقد اتفق البخاري ومسلم على إخراجه من طريق عروة بن المغيرة بن شعبة -أخي حمزة-، ومسروق، عن شعبة، وانفرد مسلم بحديث حمزة هذا، وحديث الأسود بن هلال، عن المغيرة[٢].

❑ رأي ابن أبي خيثمة:

أورد ابن أبي خيثمة من الاختلاف عن بكر بن عبدالله المزني وجيهن: فأسند رواية حميد الطويل، عن بكر، عن حمزة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، ثم استغربها، وعقب عليها برواية سليمان التيمي، عن بكر، عن الحسن، عن حمزة بن المغيرة، عن أبيه.

وتبين أن استغراب ابن أبي خيثمة متوجه إلى إسقاط الواسطة في رواية حميد، وجعله عن بكر، عن حمزة مباشرة، وهذا فيه معارضة لكون بكر يصرح -فيما ساقه ابن أبي خيثمة في رواية سليمان التيمي- بأنه سمعه من ابن المغيرة، لكن يحتمل أن هذا من احتياط ابن أبي خيثمة، ومراعاته لنفس لفظ الحديث، فقد يكون بكر لم يضبطه تمامًا عن حمزة.

وتبين أن مما يصحح ذكر الحسن في حديث بكر: أن التيمي حافظ من حفاظ البصرة، وأن إسقاطه قد يكون تقصيرًا، أو طلبًا للعلو، خاصة مع ثبوت سماع بكر من حمزة، وكذا، أن الحديث جاء عن الحسن من طرق أخرى متفاوتة في القوة والضعف، وإن كانت جميعًا من رواية الحسن، عن المغيرة، مباشرة.

---

(١) التمهيد (١١/١٢٧).

(٢) صحيح البخاري (١٨٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٣٦٣، ٣٨٨، ٢٩١٨، ٤٤٢١، ٥٧٩٨، ٥٧٩٩)، صحيح مسلم (٢٧٤). وانظر: تحفة الأشراف (٨/٤٧٤، ٤٨٠، ٤٨٣-٤٨٥، ٤٨٨، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٧، ٤٩٩)، إتحاف المهرة (١٣/٤٠٩، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٢٣-٤٢٦، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٩-٤٥١).

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله على فضله وإحسانه، والشكر له على توفيقه وامتنانه، والصلاة والسلام على نبيه محمد، وآله وصحبه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فإن هذا التطواف الطويل في أحاديث النبي ﷺ، وأقوال السلف الصالحين، والأئمة المرضيين، من خلال دراسة أحاديث كتاب تاريخ ابن أبي خيثمة، دراسة معللة، يُبرز فيما يُبرز عدة قضايا، لا بد من الإشارة إليها، والتأكيد عليها، وهي نتائج هذا البحث، وتوصياته.

أهم النتائج:

١- عناية أئمة السنة، وعلماء الحديث، بسنة النبي ﷺ، وحرصهم على تنقيتها من الدخل والدخن، واستثباتهم من رواتها ورواياتها، مع النية الصادقة -فيما نحسبهم-، والمنهجية الواضحة الدقيقة.

٢- أهمية كتاب «التاريخ الكبير»، لابن أبي خيثمة، ووفرة فوائده وفرائده، وأحقيته بالعناية التامة من عدة أوجه، لما له من ميزات قد لا تتوفر في غيره.

٣- عناية الحافظ ابن أبي خيثمة بجوانب علمية متعددة، من أبرزها جانب علل الحديث، ومقارنة المرويات، حيث بثَّ في كتابه ترجيحات وإشارات كثيرة جدًّا في هذا الجانب، ونقل عن غيره فيه، واعتنى بقرائنه وأحواله.

٤- مكانة الحافظ ابن أبي خيثمة العالية في النقد، ومعرفته وبراعته في علم العلل، وذلك لعنايته به، واستخدامه قرائن مختلفة للترجيح والإعلال، منها ما يدل على دقة وفهم، واتفاقه مع أئمة العلل في عامة ترجيحاته وإشاراته.

٥- لابن أبي خيثمة منهجية فريدة في إيراد العلة على الإسناد، تتلخص في أربعة مسالك، هي: وصف المخالفة، واستغراب المخالفة، والتصريح بالتصويب، وإيراد ما يبين العلة من أحوال الرواة.

٦- تبايُن طرائق ابن أبي خيثمة في عرض العلة، فربما أورد الأوجه بأسانيدها، ونصَّ على الاختلاف ضمنها، أو عقبها، وربما عرض الأوجه بدون أسانيدها، وربما عرض اختلافات دون المدار الأعلى ضمن عرض الخلاف عنه، وربما ساق طرقًا للحديث خارج الخلاف الذي يعرضه لتأييد أحد الأوجه فيه.

٧- تنوُّع أجناس العلل عند ابن أبي خيثمة، ومنها: إسقاط راو وإثباته، إبدال راو بآخر، إبدال إسناد بآخر، إبهام راو وتعيينه، الوقف والرفع، الوصل والإرسال، قلب إسناد، ذكر التصريح بالسماع وعدم ذكره.

٨- استعمال ابن أبي خيثمة عدة قرائن للترجيح والإعلال، منها: زيادة راوٍ أو أكثر في الإسناد، الكثرة، الحفظ، متابعات المدار فمن فوقه، القدر المشترك، اضطراب الراوي، انقطاع الرواية، إدخال الواسطة، ذكر التفصيل.

أهم التوصيات:

١- العناية بتاريخ ابن أبي خيثمة، خاصة من جهة الحديث وعلومه، وسواء في جانب العلل، أو الجوانب الأخرى، كقضايا المصطلح، والسماعات، وغيرها، فيه.

٢- دراسة الأحاديث التي ذكر فيها ابن أبي خيثمة اختلافًا في السِّفر الثالث من التاريخ الكبير، وهي دراسة متممة لدراستي هذه، وأحسب أنها ستضيف إلى جوانب في نقد ابن أبي خيثمة، كمنهجه في العرض، والترجيح، والقرائن المستعملة، ومدى إمعانه في موافقة الأئمة.

٣- العناية بمسألة (قصر الإسناد)، أو: (التقصير)، فهي مسألة هامة لم تأخذ حقها من البحث، مع دخولها في أحاديث كثيرة جدًّا، واستعمال الأئمة في نماذج عديدة لها، كما أن البحوث التي وقفت عليها في هذه المسألة حصرت التقصير في رواة معينين، وهذا الحصر بحاجة إلى مزيد فحص -في نظري-، فلعل التعمق في بحثها وتحريرها في الجانبين النظري، والتطبيقي، يزيح غموضًا كثيرًا يكتنفها، ويقدم منهجًا تطبيقيًّا يمكن للباحثين السير عليه.

واللهَ أسأل أن يجعل ختامنا إلى خير، ويحسن عاقبتنا في الأمور كلها، ويجيرنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة. والحمد لله رب العالمين وحده، وصلى الله وسلم على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس

وهي:

فهرس أحاديث الرسالة

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	الراوي	رقم الحديث
خرجت مع رسول الله ﷺ حاجًّا، فرأيته خرج من الخلاء..	عبدالرحمن بن أبي قراد	٤٢
خطب النبي يوم فتح مكة...	يعقوب بن أوس	٣٩
خطبنا عمر بن الخطاب على باب الجابية، فقال...	عبدالله بن الزبير	٤٩
خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم...	عمران بن حصين	٥٠
خير أمتي القرن الذي أنا فيهم، ثم الذين يلونهم...	عمران بن حصين	٥٠
الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة	عروة البارقي	٢٧
رأيت رسولَ الله ﷺ توضأ مرةً مرة	ابن الفاكه	٤٢
رأيت رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الموقين والخمار	المغيرة بن شعبة	٥٦
زعم عمال معاوية أنهم سيأخذون مالي، وأشهد أن في كتاب الله...	عبدالله بن عمرو	٥٣
سألت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله، كيف نصلي عليك؟	زيد بن حارثة	١٣
سألتُ النبيَّ ﷺ فقلت: عَلِّمني شيئًا ينفعني؟	جبلة	٤
السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب	عائشة، وأبو بكر	٥١
صلاة الرجل في جماعة...	ابن مسعود	٣١
صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف في أرض بني سليم...	أبو عياش الزرقي	١٢
صلوا عليَّ وقولوا: اللهم بارك على محمد، وعلى...	زيد بن حارثة	١٣
ضالة المسلم حرق النار	عبدالله بن الشخير	٦
ضالة الناس حرق النار	الحسن	٦
عجب ربنا من رجال يقادون إلى الجنة في السلاسل	أبو هريرة	٤٦
علمني النبي ﷺ، فكان فيما علمني...	فضالة	٣٣
فإن الله جعل ما يخرج من ابن آدم مثلًا للدنيا	الضحاك بن سفيان	٢٠
فخذ الرجل من عورته	جرهد الأسلمي	٥
الفخذ عورة	جرهد الأسلمي	٥
فضل صلاة الجميع...	ابن مسعود	٣١
قال ربكم: أيعجز أحدكم أن يصلي أول النهار...	عقبة بن عامر	٣٨

فهرس الرواة المترجم لهم

فهرس المصادر والمراجع

أولًا: المخطوطات والرسائل الجامعية والبحوث المحكمة:

١–أحاديث يوسف بن عاصم الرازي (مع أحاديث محمد بن أيوب الرازي) (الثالث منه)، لزاهر بن طاهر الشحامي. منسوخة برنامج جوامع الكلم.

٢–الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي. مكتبة أياصوفيا، تركيا، رقم (٢٩٥١).

٣–الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (تتمة المطبوع). منسوخة برنامج المكتبة الشاملة (أحمد الخضري).

٤–الإلزامات والتتبع، للدارقطني. مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المجموع رقم (٢٢٧٦).

٥–أمالي أبي بكر النجاد، رواية أبي القاسم بن بشران. منسوخة برنامج جوامع الكلم.

٦–أمالي ابن السماك (الثاني منه). منسوخة برنامج جوامع الكلم.

٧–تاريخ ابن أبي خيثمة (السِّفر الثاني). الخزانة العامة، الرباط، فيلم رقم (١٣٨أوقاف).

٨–تاريخ ابن أبي خيثمة، ابتداءً من قوله: «تسمية القبائل الذين رووا عن النبي ﷺ»، إلى قوله: «أخبار المكيين»، دراسة وتحقيق»، تحقيق/ كمال قالمي، رسالة ماجستير في قسم علوم الحديث، كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ١٤١٦–١٤١٧.

٩–التاريخ الكبير، للبخاري. مكتبة أحمد الثالث، تركيا، رقم (٢٩٦٩)، مكتبة تشستربتي، إيرلندا، رقم (٣٤٣٣).

١٠–تاريخ ابن معين برواية الدوري. المكتبة الظاهرية، سوريا، رقم (٣٨٤٨).

● الثقفيات = الفوائد العوالي المنتقاة من أصول سماعات أبي عبدالله القاسم بن الفضل الثقفي.

١١–ثلاثة مجالس من أمالي أبي سعيد النقاش. منسوخة برنامج جوامع الكلم.

١٢–جزء فيه من حديث علي بن حرب الطائي. منسوخة برنامج المكتبة الشاملة (أحمد الخضري).

١٣–جزء منتقى من حديث مكي وغيره، للضياء المقدسي. منسوخة برنامج المكتبة الشاملة (أحمد الخضري).

١٤–جزء من حديث بشرويه. منسوخة برنامج المكتبة الشاملة (أحمد الخضري).

١٥–جزء من حديث عبدالباقي بن قانع وغيره، لابن شاذان. منسوخة برنامج المكتبة الشاملة (أحمد الخضري).

١٦–جزء هلال الحفار. مكتبة جامعة هارفارد، أمريكا، المجموع رقم (MS Arab SM55).
١٧–حديث أبي بكر محمد بن عبدالله الدقاق عن شيوخه. منسوخة برنامج جوامع الكلم.
١٨–حديث علي بن حرب الطائي عن سفيان بن عيينة وغيره (الأول والثاني منه). منسوخة برنامج المكتبة الشاملة، عن نسخة بخط القسطلاني.
١٩–حديث أبي علي بن شاذان (الثامن من أجزاء ابن شاذان). منسوخة برنامج جوامع الكلم.
٢٠–حديث القاضي الشريف أبي الحسين ابن المهتدي (جزء منه). مكتبة المتحف العراقي، ضمن مجموع رقم (١٧٢٧٨).
٢١–حديث الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب، لعيسى بن حماد. المكتبة الظاهرية، سوريا، المجموع رقم (٣٧٥٦ عام : ١٩ مجاميع العمرية).
٢٢–ذكر الأقران، لأبي الشيخ الأصبهاني. نسخة دار الكتب المصرية، رقم (حديث ٢٢١).
٢٣–رباعي التابعين، لأبي موسى المديني (الرابع منه). منسوخة برنامج جوامع الكلم.
٢٤–زهر الفردوس (الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس)، لابن حجر. منسوخة برنامج المكتبة الشاملة (أحمد الخضري).
٢٥–الزيادات على كتاب المزني، لأبي بكر ابن زياد النيسابوري. مكتبة جامعة لايبزيك، ألمانيا، رقم (٣٢٠).
٢٦–السداسيات المخرجة من سماعات الشيخ أبي عبدالله الرازي المعروف بابن الحطاب، تخريج أبي طاهر السِّلَفي. منسوخة برنامج جوامع الكلم.
٢٧–السنة، للخلال. المتحف البريطاني، مخطوطات شرقية، رقم (٢٦٧٥).
٢٨–سنن الترمذي، نسخة الكروخي. المكتبة الوطنية، باريس، رقم (٧٠٩).
٢٩–سنن أبي داود. مكتبة جامعة برنستون، أمريكا، مجموعة يهودا، رقم (٥٩٦).
٣٠–سنن النسائي (المجتبى). مكتبة الفتياني، فلسطين، رقم (٣٤). مكتبة المحمودية، المدينة النبوية، رقم (٤٨٨ خ). مكتبة الأحقاف، اليمن، مجموعة ابن سهل، رقم (٢٢١).
٣١–الصلاة على النبي ﷺ، لابن أبي عاصم. مكتبة بورصة، تركيا، رقم (١١٨١/حسين جلبي).
٣٢–الطهور، لأبي عبيد القاسم بن سلام. دار الكتب المصرية، القاهرة، رقم (٢٣٠٨حديث).
٣٣–العلل الكبير، للترمذي (ترتيبه لأبي طالب القاضي). مكتبة أحمد الثالث، تركيا، رقم (٥٣٠).
٣٤–العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، برواية عبدالله. مكتبة آياصوفيا، تركيا، رقم (٣٣٨٠).

٣٥–فوائد إبراهيم بن دحيم. منسوخة برنامج جوامع الكلم.
٣٦–فوائد أبي بكر ابن خلاد النصيبي. منسوخة برنامج جوامع الكلم.
٣٧–فوائد أبي بكر ابن خلاد النصيبي (مع حديثه عن الكديمي). منسوخة برنامج جوامع الكلم، و: المكتبة الظاهرية، سوريا، المجموع رقم (١٠٨٨ عام : ٢٩٧حديث).
٣٨–فوائد أبي بكر بن زياد النيسابوري. منسوخة برنامج المكتبة الشاملة (أحمد الخضري).
٣٩–الفوائد الحسان الغرائب وفيه حديث الرقيم، لابن الجندي. منسوخة برنامج جوامع الكلم.
٤٠–فوائد أبي عبدالله محمد بن إبراهيم بن عبدالملك بن مروان (الخامس والعشرون منه). منسوخة برنامج جوامع الكلم.
٤١–فوائد أبي عبدالله النعالي. منسوخة برنامج جوامع الكلم.
٤٢–فوائد أبي عثمان البحيري. منسوخة برنامج جوامع الكلم.
٤٣–فوائد أبي علي الصواف، الجزء الثالث منه. منسوخة برنامج المكتبة الشاملة (أحمد الخضري).
٤٤–فوائد أبي القاسم ابن أبي العقب الهمداني (الأول منه). منسوخة برنامج جوامع الكلم.
٤٥–الفوائد المنتقاة العوالي الحسان والغرائب، لابن شاذان، بانتخاب الأزجي (الثاني منه). منسوخة برنامج جوامع الكلم.
٤٦–الفوائد العوالي المنتقاة من أصول سماعات أبي عبدالله القاسم بن الفضل الثقفي (الثقفيات) (الرابع منها). منسوخة المكتبة الشاملة (أحمد الخضري).
٤٧–فوائد ابن المقرئ (الثالث عشر منه). منسوخة برنامج جوامع الكلم.
٤٨–الفوائد المنتقاة العوالي من حديث القطيعي (القطيعيات) (الرابع منه). منسوخة برنامج المكتبة الشاملة (أحمد الخضري).
٤٩–الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان، لابن المظفر (الثاني منه). منسوخة برنامج جوامع الكلم.
٥٠–قصر الإسناد وأثره في الحديث المختلف فيه، لعبدالعزيز الشايع. مجلة سنن، الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها، الرياض، العدد (٢)، رجب، ١٤٣١، (ص٢٤٧-٣٧٢).
٥١–القضاة والشهود (الفرق بين القضاة العادلة والجائرة والشهود الصادقة والكاذبة)، لأبي سعيد النقاش. الظاهرية، المجموع (٣٧٩٨ عام : ٦٢ العمرية).
٥٢–مجلس من أمالي القاضي أبي بكر أحمد بن عبدالرحمن اليزدي. المكتبة الظاهرية، سوريا، المجموع رقم (٣٨٤٢ عام : ١٠٦ مجاميع العمرية).
٥٣–مجالس من أمالي محمد بن إبراهيم الجرجاني. منسوخة برنامج جوامع الكلم.

٥٤–مجلس من أمالي ابن منده. منسوخة برنامج جوامع الكلم.

٥٥–المراسيل، لابن أبي حاتم. مكتبة كوبريلي، تركيا، رقم (٤٠).

٥٦–المراسيل، لأبي داود. مكتبة كوبريلي، تركيا، رقم (٢/٢٩٤) –ملحقة بسنن أبي داود–. مكتبة الأحقاف، اليمن، مجموعة ابن سهل، رقم (٢١٩). مكتبة جامعة برنستون، أمريكا = سنن أبي داود.

٥٧–المستدرك، للحاكم. النسخة الأزهرية (٦٢٤ مغاربة).

٥٨–مسند الحميدي. المكتبة الظاهرية، سوريا، رقم (١٠٦٣ حديث، ١٢٤٥ حديث).

٥٩–المصباح في عيون الصحاح (الثاني من أفراد مسلم)، لعبدالغني المقدسي. منسوخة برنامج جوامع الكلم.

٦٠–مصنف عبدالرزاق. مكتبة مراد ملا، تركيا، رقم (٥٩٦–٦٠٠).

٦١–معجم الصحابة، لأبي القاسم البغوي. الخزانة العامة، الرباط، فيلم رقم (ك٣٤١).

٦٢–المعجم الكبير، للطبراني. المكتبة الوطنية، فرنسا، رقم (٢٠١١). مكتبة كوبريلي، تركيا، رقم (٤٥٢)، المكتبة الظاهرية، سوريا، رقم (٢٨٢ حديث).

٦٣–معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني. مكتبة أحمد الثالث، تركيا، رقم (٤٩٧/١). مكتبة شستربتي، إيرلندا، رقم (٣٠١٥). مكتبة عارف حكمت، المدينة النبوية، رقم (عام ٢٧٥).

٦٤–المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي. مكتبة طوبقو، تركيا، رقم (١٥٥٤).

٦٥–من أحاديث عبدالرحمن بن بشر بن الحكم العبدي، لزاهر بن طاهر الشحامي. منسوخة برنامج جوامع الكلم.

٦٦–منتخب من حديث يونس بن عبيد، لأبي نعيم الأصبهاني. منسوخة برنامج جوامع الكلم.

٦٧–منتخب من كتاب الشعراء، لأبي نعيم. المكتبة الظاهرية، سوريا، المجموع رقم (٣٨٦٠ عام : ١٢٤ مجاميع العمرية).

٦٨–منتقى حديث أبي عبدالله محمد بن مخلد الدوري. منسوخة برنامج جوامع الكلم.

٦٩–منتقى من حديث أبي يوسف يعقوب بن أحمد الجصاص الدعَّاء، لأحمد بن عبدالدائم المقدسي. منسوخة برنامج المكتبة الشاملة (أحمد الخضري).

٧٠–المنتقى من مسموعات مرو، للضياء المقدسي. منسوخة برنامج المكتبة الشاملة (أحمد الخضري).

٧١–من حديث بشرويه أبي نعيم بن محمد بن معقل الإسفراييني. المكتبة الظاهرية، سوريا، المجموع رقم (٣٧٧٢ عام : ٣٥ مجاميع العمرية).

٧٢–من حديث أبي بكر أحمد بن علي بن لال عن شيوخه. منسوخة برنامج المكتبة الشاملة (أحمد الخضري).

٧٣–من حديث أبي الحسن أحمد بن عمير بن يوسف بن جوصا عن شيوخه. منسوخة برنامج جوامع الكلم.

٧٤–من حديث أبي سعيد عيسى بن سالم الشاشي، رواية أبي القاسم البغوي. تحقيق/ عبدالعزيز الكبيسي. مجلة الأحمدية، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، العدد (١١)، جمادى الأولى، ١٤٢٣، (ص١٩١-٢٧٦).

٧٥–نسخة عمر بن زرارة الحدثي، رواية أبي القاسم البغوي. منسوخة برنامج جوامع الكلم.

٧٦– النكت البديعات على الموضوعات، للسيوطي. تحقيق/ حافظ عبدالرحمن عبدالله. رسالة ماجستير في قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١١.

ثانيًا: المطبوعات:

٧٧–الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للجورقاني. تحقيق/ عبدالرحمن الفريوائي. ط٤، ١٤٢٢. دار الصميعي، الرياض، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، دلهي.

٧٨–الإبانة، لابن بطة (الإيمان). تحقيق/ رضا معطي. ط٢، ١٤١٥. دار الراية، الرياض. و(الرد على الجهمية). تحقيق/ الوليد بن سيف النصر. ط١، ١٤١٨. دار الراية، الرياض. و(فضائل الصحابة). تحقيق/ حمد التويجري. ط١، ١٤٢٦. دار الراية، الرياض.

٧٩–إتحاف الخيرة المهرة، للبوصيري. تحقيق/ ياسر بن إبراهيم. ط١، ١٤٢٠. دار الوطن، الرياض.

٨٠–إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، لمحمد مرتضى الزبيدي. ط ١٤١٤. مؤسسة التاريخ العربي، بيروت (تصوير).

٨١–إتحاف المهرة، لابن حجر. تحقيق/ مجموعة باحثين. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية.

٨٢–الاتصال والانقطاع، لإبراهيم اللاحم. ط١، ١٤٢٦. مكتبة الرشد، الرياض.

٨٣–إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة، للعلائي. تحقيق/ مرزوق الزهراني. ط١، ١٤٢٥. مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.

٨٤–الأجوبة عما أشكل الدارقطني على صحيح مسلم، لأبي مسعود الدمشقي. تحقيق/ إبراهيم آل كليب. ط١، ١٤١٩. دار الوراق، الرياض.

٨٥–الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم. تحقيق/ باسم الجوابرة. ط١، ١٤١١. دار الراية، الرياض.

- أحاديث أيوب السختياني = جزء فيه من أحاديث أيوب السختياني.

٨٦–أحاديث الشيوخ الثقات (المشيخة الكبرى)، لأبي بكر الأنصاري قاضي المارستان. تحقيق/ حاتم العوني. ط١، ١٤٢٢. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٨٧–أحاديث الشيوخ الكبار. تحقيق/ حمزة الزين. ط ١٤٢٤. دار الحديث، القاهرة.

٨٨–الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي. تحقيق/ عبدالملك بن دهيش. ط٣، ١٤٢٠. دار خضر، بيروت.

٨٩–أحكام القرآن، للجصاص. تحقيق/ محمد الصادق قمحاوي. ط ١٤١٢. دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.

٩٠–أحكام القرآن، للطحاوي. تحقيق/ سعد الدين أونال. ط١، ١٤١٦، ١٤١٨. مركز البحوث الإسلامية بوقف الديانة، إسطنبول.

٩١–الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم. تحقيق/أحمد شاكر. دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٩٢–الأحكام الوسطى، لعبدالحق الإشبيلي. تحقيق/ حمدي السلفي وصبحي السامرائي. ط ١٤١٦. مكتبة الرشد، الرياض.

٩٣–أحوال الرجال، للجوزجاني. تحقيق/ عبدالعليم البستوي. ط. ١، ١٤١١. حديث أكادمي، فيصل آباد، دار الطحاوي، الرياض.

٩٤–أخبار أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق/ سيد كسروي حسن. ط١، ١٤١٠. دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٥–أخبار الشيوخ وأخلاقهم، للمروذي. تحقيق/ عامر صبري. ط١، ١٤٢٦. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٩٦–أخبار الصلاة، لعبدالغني المقدسي. تحقيق/ محمد النابلسي. ط١، ١٤١٦. دار السنابل، دمشق.

٩٧–أخبار القضاة، لمحمد بن خلف (وكيع). تحقيق/ عبدالعزيز المراغي. ط١، ١٣٦٦. المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

٩٨–أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، للفاكهي. تحقيق/ عبدالملك بن دهيش. ط٢، ١٤١٤. دار خضر، بيروت.

٩٩–أخلاق النبي ﷺ وآدابه، لأبي الشيخ الأصبهاني. تحقيق/صالح الونيان. ط١، ١٤١٨. دار المسلم، الرياض.

١٠٠– الآداب، للبيهقي. تحقيق/ السعيد مندوه. ط١، ١٤٠٨. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

١٠١– أدب الإملاء والاستملاء، للسمعاني. تحقيق/ ماكس فايسفايلر. ط١، ١٤٠١. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٢– الأدب المفرد، للبخاري. تحقيق/ محمد فؤاد عبدالباقي. ط٣، ١٤٠٩. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

١٠٣– الأدب، لابن أبي شيبة. تحقيق/ محمد القهوجي. ط١، ١٤٢٠. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

- أربعون حديثًا من الصحاح العوالي = جزء فيه أربعون حديثًا من الصحاح العوالي.

١٠٤– الأربعون حديثًا من المساواة مستخرجة عن ثقات الرواة، تخريج ابن عساكر للفراوي. تحقيق/ طه بو سريح. ط١، ١٤١٤. دون ناشر.

١٠٥– الأربعين حديثًا، للآجري. تحقيق/ بدر البدر. ط٢، ١٤٢٠. مكتبة أضواء السلف، الرياض.

١٠٦– الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين، لابن المفضل المقدسي. تحقيق/ محمد سالم العبادي. ط مكتبة أضواء السلف، الرياض.

١٠٧– الأربعين المغنية بعيون فنونها عن المعين، للعلائي. تحقيق/ مشهور آل سلمان. ط١، ١٤٢٩. الدار الأثرية، عمان.

١٠٨– الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي. تحقيق/ محمد سعيد عمر إدريس. ط١، ١٤٠٩. مكتبة الرشد، الرياض.

١٠٩– إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، لنايف المنصوري. ط١، ١٤٢٧. مكتبة ابن تيمية، الشارقة، دار الكيان، الرياض.

- أسامي أرداف النبي ﷺ = معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ.

١١٠– الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم. تحقيق/ يوسف الدخيل. ط١، ١٤١٤. مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.

١١١– أسباب نزول القرآن، للواحدي. تحقيق/ ماهر الفحل. ط١، ١٤٢٦. دار الميمان، الرياض.

١١٢– استدراكات الصحابة في الرواية، دراسة حديثية، لنوال الغنام. ط١، ١٤٣١. مكتبة الرشد، الرياض.

١١٣– الاستذكار، لابن عبد البر. تحقيق/ عبدالمعطي قلعجي. ط١، ١٤١٤. دار قتيبة، دمشق، دار الوعي، حلب.

١١٤– الاستيعاب في معرفة الأصحاب. تحقيق/ علي البجاوي. ط١، ١٤١٢. دار الجيل، بيروت.

١١٥– أسد الغابة، لابن الأثير. ط ١٤٠٩. دار الفكر، بيروت.

١١٦– الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، للخطيب. تحقيق/ عز الدين السيد. ط٣، ١٤١٧. مكتبة الخانجي، القاهرة.

١١٧– الأسماء والصفات، للبيهقي. تحقيق/ عبدالله الحاشدي. ط١، ١٤١٣. مكتبة السوادي، جدة.

١١٨– الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة، لابن حجر. تحقيق/ محمد حفيظ الرحمن. ط١، ١٤١٠. الدار السلفية، بومباي.

١١٩– الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر. تحقيق/ عادل عبدالموجود، وعلي معوض. ط١، ١٤١٥. دار الكتب العلمية، بيروت. و: تحقيق/ عبدالله التركي. ط١، ١٤٢٩. دار هجر، القاهرة.

١٢٠– أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، لابن طاهر المقدسي. تحقيق/ جابر السريّع. ط١، ١٤٢٨. دار التدمرية، الرياض.

١٢١– إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، لابن حجر. تحقيق/ زهير الناصر. ط١، ١٤١٤. دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت.

١٢٢– الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار، للحازمي. تحقيق/ مجموعة باحثين. ط٢، ١٣٥٩. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

١٢٣– الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، للبيهقي. تحقيق/ أحمد أبو العينين. ط١، ١٤٢٠. دار الفضيلة، الرياض.

١٢٤- اعتلال القلوب، للخرائطي. تحقيق/ حمدي الدمرداش. ط٢، ١٤٢١. مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة.

١٢٥- إعلال الحديث الغريب بالحديث المشهور، لسعيد المري. ط١، ١٤٣١. دار ابن حزم، بيروت.

١٢٦- الإعلام بسنته عليه الصلاة والسلام شرح سنن ابن ماجه الإمام، لمغلطاي. تحقيق/ أحمد بن أبي العينين. ط١، ١٤٢٧. مكتبة ابن عباس، سمنود.

١٢٧- الإعلام بفضل الصلاة على النبي ﷺ والسلام، لمحمد بن عبدالرحمن النميري. تحقيق/ حسين شكري. ط١، ٢٠٠٩م. دار الكتب العلمية، بيروت.

- الإغراب = حديث شعبة وسفيان مما أغرب بعضهم على بعض (الرابع منه).
- الأقران، لأبي الشيخ = ذكر الأقران.

١٢٨- الإقناع، لابن المنذر. تحقيق/ عبدالله الجبرين. ط٢، ١٤١٤. مكتبة الرشد، الرياض.

١٢٩- الإكمال، لابن ماكولا. تحقيق/ عبدالرحمن المعلمي. مصورة دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

١٣٠- إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي. تحقيق/ عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم. ط١، ١٤٢٢. دار الفاروق الحديثة، القاهرة. و(التراجم الساقطة). تحقيق/ مجموعة باحثين بإشراف علي الصياح. ط١، ١٤٢٦. دار المحدث، الرياض.

١٣١- الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد من الرجال، للحسيني. تحقيق/ عبدالمعطي قلعجي. ط١، ١٤٠٩. جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي.

١٣٢- إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض. تحقيق/ يحيى إسماعيل. ط١، ١٤١٩. دار الوفاء، المنصورة.

١٣٣- الإلزامات والتتبع، للدارقطني. تحقيق/ مقبل الوادعي. ط٢، ١٤٠٥. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣٤- الأم، للشافعي. تحقيق/ رفعت عبدالمطلب. ط١، ١٤٢٢. دار الوفاء، المنصورة.

١٣٥- أمالي ابن بشران. تحقيق/ عادل العزازي وأحمد بن سليمان. ط١، ١٤١٨، ١٤٢٠. دار الوطن، الرياض.

١٣٦- أمالي أبي القاسم الحرفي. تحقيق/ محمد آل عامر. ط١، ١٤٢٨. الدار الأثرية، عمان.

١٣٧– الأمالي في آثار الصحابة، لعبدالرزاق بن همام. تحقيق/ مجدي السيد إبراهيم. ط. مكتبة القرآن، القاهرة.

١٣٨– أمالي المحاملي (رواية ابن البيّع). تحقيق/ إبراهيم القيسي. ط١، ١٤١٢. المكتبة الإسلامية، عمان، دار ابن القيم، الدمام. و(رواية ابن مهدي). تحقيق/ حمدي السلفي. ط١، ١٤٢٧. دار النوادر، دمشق، بيروت.

١٣٩– الأمالي المطلقة، لابن حجر. تحقيق/ حمدي السلفي. ط١، ١٤١٦. المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان.

١٤٠– الإمامة والرد على الرافضة، لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق/ علي الفقيهي. ط١، ١٤٠٧. مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.

١٤١– الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد. تحقيق/ سعد آل حميّد. ط١، ١٤٢٠. دار المحقق، الرياض.

١٤٢– الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع، لابن حجر. تحقيق/ محمد حسن إسماعيل. ط١، ١٤١٨. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤٣– أمثال الحديث، لأبي الشيخ الأصبهاني. تحقيق/ عبدالعلي حامد. ط٢، ١٤٠٨. الدار السلفية، بومباي.

١٤٤– الأموال، لحميد بن زنجويه. تحقيق/ شاكر فياض. ط١، ١٤٠٦. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الرياض.

١٤٥– الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق/ خليل هراس. ط دار الفكر، بيروت.

١٤٦– الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، لمغلطاي. تحقيق/ قسم التحقيق بدار الحرمين. ط١، ١٤٢٠. مكتبة الرشد، الرياض.

١٤٧– أنساب الأشراف، للبلاذري. تحقيق/ سهيل زكار. ط١، ١٤١٧. دار الفكر، بيروت. وللمجلد الخامس: تحقيق/ إحسان عباس. ط ١٤٠٠. جمعية المستشرقين الألمانية، بيروت.

١٤٨– الأنساب، للسمعاني. تحقيق/ عبدالرحمن المعلمي وآخرين. ط١، ١٣٨٢. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

١٤٩– الأنوار في شمائل النبي المختار، للبغوي. تحقيق/ إبراهيم اليعقوبي. ط١، ١٤١٦. دار المكتبي، دمشق.

١٥٠- الأوسط، لابن المنذر. تحقيق/ صغير حنيف. ط١، ١٤٠٥. دار طيبة، الرياض. و: تحقيق/ مجموعة باحثين. ط١، ١٤٣٠. دار الفلاح، الفيوم (العزو عند الإطلاق إلى طبعة طيبة).

١٥١- الإيمان، لابن منده. تحقيق/ علي الفقيهي. ط٢، ١٤٠٦. مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٥٢- البداية والنهاية، لابن كثير. تحقيق/ عبدالله التركي ومركز البحوث والدراسات بدار هجر. ط١، ١٤١٧. دار هجر، الجيزة.

١٥٣- البدر المنير، لابن الملقن. تحقيق/ مجموعة باحثين. ط١، ١٤٢٥. دار الهجرة، الرياض.

١٥٤- البر والصلة، للحسين بن حرب المروزي. تحقيق/ محمد بخاري. ط١، ١٤١٩. دار الوطن، الرياض.

١٥٥- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، للهيثمي. تحقيق/ حسين الباكري. ط١، ١٤١٣. الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية.

١٥٦- بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم. تحقيق/ سهيل زكار. ط. دار الفكر، بيروت.

١٥٧- بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لابن حجر. تحقيق/ طارق بن عوض الله. ط١، ١٤٢٤. دار العطاء، دار أطلس الخضراء، الرياض.

١٥٨- بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، للبيهقي. تحقيق/ نايف الدعيس. ط١، ١٤٠٢. مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٥٩- بيان الوهم والإيهام، لابن القطان. تحقيق/ الحسين آيت سعيد. ط١، ١٤١٨. دار طيبة، الرياض.

١٦٠- البيتوتة، للسراج. تحقيق/ أبي الأشبال الزهيري. ط١، ١٤٠٨. دار الريان للتراث، القاهرة.

١٦١- تاريخ الإسلام، للذهبي. تحقيق/ بشار عواد. ط١، ١٤٢٤. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٦٢- تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين. تحقيق/ صبحي السامرائي. ط١، ١٤٠٤. الدار السلفية، الكويت.

١٦٣- التاريخ الأوسط، للبخاري. تحقيق/ تيسير أبو حيمد ويحيى الثمالي. ط١، ١٤٢٦. مكتبة الرشد، الرياض.

١٦٤- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي. تحقيق/ بشار عواد. ط١، ١٤٢٢. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٦٥- تاريخ جرجان، لحمزة بن يوسف السهمي. تحقيق/ عبدالرحمن المعلمي. ط١، ١٣٦٩. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

١٦٦- تاريخ ابن أبي خيثمة (أخبار المكيين). تحقيق/ إسماعيل حسن حسين. ط١، ١٤١٨. دار الوطن، الرياض.

١٦٧- تاريخ ابن أبي خيثمة (السِّفر الثالث). تحقيق/ صلاح هلل. ط١، ١٤٢٤. دار الفاروق الحديثة، القاهرة. و: تحقيق/ عادل بن سعد وأيمن بن شعبان. ط١، ١٤٢٥. دار غراس، الكويت (العزو عند الإطلاق إلى تحقيق هلل).

١٦٨- تاريخ ابن أبي خيثمة (السِّفر الثاني). تحقيق/ صلاح هلل. ط١، ١٤٢٧. دار الفاروق الحديثة، القاهرة.

١٦٩- تاريخ ابن أبي خيثمة (قطعة من الكوفيين). تحقيق/ محمد السريّع. ط١، ١٤٣٥. دار العاصمة، الرياض.

١٧٠- تاريخ دمشق، لابن عساكر. تحقيق/ عمر العمروي. ط ١٤١٥-١٤٢١. دار الفكر، بيروت.

١٧١- تاريخ الرسل والملوك، لابن جرير الطبري. تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٢. دار المعارف، القاهرة.

١٧٢- تاريخ الرقة، لمحمد بن سعيد القشيري. تحقيق/ إبراهيم صالح. ط١، ١٤١٩. دار البشائر، دمشق.

- تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك.

١٧٣- التاريخ الكبير، للبخاري. تحقيق/ عبدالرحمن المعلمي وآخرين. ط. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

١٧٤- تاريخ المدينة، لعمر بن شبة. تحقيق/ فهيم شلتوت.

١٧٥- تاريخ ابن معين، برواية عباس الدوري. تحقيق/ أحمد نور سيف. ط١، ١٣٩٩. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، مكة المكرمة.

١٧٦- تاريخ ابن معين، برواية عثمان الدارمي. تحقيق/ أحمد نور سيف. ط دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.

١٧٧- تاريخ الموصل، ليزيد بن محمد بن إياس. تحقيق/ علي حبيبة. ط ١٣٨٧. لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

١٧٨- تاريخ واسط، لأسلم بن سهل (بحشل). تحقيق/ كوركيس عواد. ط١، ١٤٠٦. دار عالم الكتب، بيروت.

١٧٩- تالي تلخيص المتشابه، للخطيب البغدادي. تحقيق/ مشهور آل سلمان وأحمد الشقيرات. ط١، ١٤١٧. دار الصميعي، الرياض.

١٨٠- تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة. تحقيق/ محمد محيي الدين الأصفر. ط٢، ١٤١٩. المكتب الإسلامي، بيروت، مؤسسة الإشراق، الدوحة.

١٨١- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر. تحقيق/ محمد النجار وعلي البجاوي. ط المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

١٨٢- تحفة الأحوذي، للمباركفوري. ط١، ١٤١٠. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨٣- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي. تحقيق/ عبدالصمد شرف الدين. ط٢، ١٤٠٣. الدار القيمة، بومباي، المكتب الإسلامي، بيروت. و: تحقيق/ بشار عواد. ط١، ١٩٩٩م. دار الغرب الإسلامي، بيروت (العزو عند الإطلاق إلى تحقيق عبدالصمد شرف الدين).

١٨٤- التحقيق في أحاديث الخلاف، لابن الجوزي. تحقيق/ مسعد السعدني. ط١، ١٤١٥. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨٥- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف، للزيلعي. تحقيق/ سلطان الطبيشي. ط١، ١٤١٤. دار ابن خزيمة، الرياض.

١٨٦- التدوين في أخبار قزوين، للرافعي. تحقيق/ عزيز الله العطاردي. ط ١٤٠٤-١٤٠٥. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨٧- التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة، للحسيني. تحقيق/ رفعت فوزي عبدالمطلب. ط١، ١٤١٨. مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٨٨- تذكرة الحفاظ، للذهبي. تحقيق/ عبدالرحمن المعلمي. ط. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨٩- ترتيب الأمالي الخميسية، لابن الشجري الجرجاني. ت/ محمد حسن إسماعيل. ط١، ١٤٢٢. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩٠- الترغيب في الدعاء، لعبدالغني المقدسي. تحقيق/ فواز زمرلي. ط١، ١٤١٦. دار ابن حزم، بيروت.

١٩١- الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، لابن شاهين. تحقيق/ صالح الوعيل. ط١، ١٤١٥. دار ابن الجوزي، الدمام.

١٩٢- الترغيب والترهيب، لقوام السنة الأصبهاني. تحقيق/ أيمن شعبان. ط١، ١٤١٤. دار الحديث، القاهرة.

١٩٣- تسمية فقهاء الأمصار، للنسائي، ملحق بـ: الضعفاء الصغير، للبخاري، والضعفاء والمتروكين، للنسائي. تحقيق/ محمود زايد. ط١، ١٤٠٦. دار المعرفة، بيروت.

١٩٤- تسمية من روي عنه من أولاد العشرة، لابن المديني. تحقيق/ علي جماز. ط١، ١٤٠٢. دار القلم، الكويت.

١٩٥- تصحيفات المحدثين، للعسكري. تحقيق/ محمود ميرة. ط١، ١٤٠٢. المطبعة العربية الحديثة، القاهرة.

١٩٦- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر. تحقيق/ إكرام الله إمداد الحق. ط١، ١٤١٦. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

١٩٧- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد الباجي. تحقيق/ أبو لبابة حسين. ط١، ١٤٠٦. دار اللواء، الرياض.

١٩٨- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر. تحقيق/ عاصم القريوتي. ط١، ١٤٠٣. مكتبة المنار، عمان.

١٩٩- تعظيم قدر الصلاة، لمحمد بن نصر المروزي. تحقيق/ عبدالرحمن الفريوائي. ط١، ١٤٠٦. مكتبة الدار، المدينة النبوية.

٢٠٠- تغليق التعليق، لابن حجر. تحقيق/ سعيد القزقي. ط١، ١٤٠٥. المكتب الإسلامي، بيروت، دار عمار، عمان.

- تفسير البغوي = معالم التنزيل.
- تفسير الثعلبي = الكشف والبيان.

٢٠١- تفسير ابن أبي حاتم. تحقيق/ أسعد الطيب. ط٣، ١٤١٩. مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة.

- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن.

٢٠٢- تفسير القرآن العزيز، لابن أبي زمنين. تحقيق/ حسين بن عكاشة ومحمد الكنز. ط١، ١٤٢٣، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة.

٢٠٣- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير. تحقيق/ سامي السلامة. ط٢، ١٤٢٠. دار طيبة، الرياض.

٢٠٤- التفسير الوسيط، للواحدي. تحقيق/ عادل عبدالموجود وآخرين. ط١، ١٤١٥. دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٠٥- تقريب التهذيب، لابن حجر. تحقيق/ محمد عوامة. ط١، ١٤٠٦. دار الرشيد، سوريا.

٢٠٦- تقييد المهمل وتمييز المشكل، للجياني. تحقيق/ علي العمران ومحمد عزير شمس. ط١، ١٤٢١. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٢٠٧- تكملة الإكمال، لابن نقطة. تحقيق/ عبدالقيوم عبد رب النبي. ط١، ١٤٠٨. مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٢٠٨- التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، لابن كثير. تحقيق/ شادي آل نعمان. ط١، ١٤٣٢. مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، صنعاء.

٢٠٩- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر. تحقيق/ حسن قطب. ط١، ١٤١٦. مؤسسة قرطبة.

٢١٠- تلخيص المتشابه، للخطيب البغدادي. تحقيق/ سكينة الشهابي. ط١، ١٩٨٥م. دار طلاس، دمشق.

٢١١- تلخيص المستدرك، للذهبي = مطبوع بحاشية المستدرك.

٢١٢- تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، لابن الجوزي. ط١، ١٤١٨. دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.

٢١٣- التمهيد، لابن عبدالبر. تحقيق/ مجموعة باحثين. ط ١٣٧٨-١٤١١. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

٢١٤- التمييز، لمسلم. تحقيق/ محمد مصطفى الأعظمي. ط٣، ١٤١٠. مكتبة الكوثر، الرياض.

٢١٥- تنقيح التحقيق، لابن عبدالهادي. تحقيق/ سامي جاد الله وعبدالعزيز الخباني. ط١، ١٤٢٨. دار أضواء السلف، الرياض.

٢١٦- تهذيب الآثار، لابن جرير الطبري (مسند عمر، وعلي، وابن عباس). تحقيق/ محمود شاكر. ط مطبعة المدني، القاهرة. و(جزء من مسانيد العشرة، مطبوع بعنوان: الجزء المفقود). تحقيق/ علي رضا ابن علي رضا. ط١، ١٤١٦. دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.

٢١٧- تهذيب التهذيب، لابن حجر. تحقيق/ إبراهيم الزيبق وعادل مرشد. ط. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢١٨- تهذيب السنن (حاشية على مختصر سنن أبي داود للمنذري)، لابن القيم. مطبوع بحاشية عون المعبود. ط٢، ١٤١٥. دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١٩- تهذيب الكمال، للمزي. تحقيق/ بشار عواد. ط٢، ١٤٠٣. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٢٠- تهذيب مستمر الأوهام، لابن ماكولا. تحقيق/ سيد كسروي حسن. ط١، ١٤١٠. دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢١- التواضع والخمول، لابن أبي الدنيا. تحقيق/ محمد عطا. ط١، ١٤٠٩. دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢٢- التوبيخ والتنبيه، لأبي الشيخ الأصبهاني. تحقيق/ حسن بن المندوه. ط١، ١٤٠٨. مكتبة التوعية الإسلامية، الجيزة.

٢٢٣- التوحيد، لابن خزيمة. تحقيق/ سمير الزهيري. ط٢، ١٤٣٢. دار المغني، الرياض.

٢٢٤- التوحيد، لابن منده. تحقيق/ علي الفقيهي. ط١، ١٤٠٩. مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية.

٢٢٥- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن. تحقيق/ دار الفلاح. ط١، ١٤٢٩. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، دار النوادر، دمشق، بيروت.

٢٢٦- التوكل على الله، لابن أبي الدنيا. تحقيق/ مصطفى عطا. ط١، ١٤١٣. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت (ضمن مجموعة رسائل ابن أبي الدنيا).

٢٢٧- الثقات الذين تعمدوا وقف المرفوع أو إرسال الموصول، لعلي الصياح. ط١، ١٤٣٠. دار ابن الجوزي، الدمام.

٢٢٨- الثقات، لابن حبان. تحقيق/ مجموعة باحثين. ط ١٣٩٣. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

- ثقات العجلي = معرفة الثقات.

٢٢٩- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لقاسم بن قطلوبغا. تحقيق/ شادي آل نعمان. ط١، ١٤٣٢. مكتبة ابن عباس، سمنود، مركز النعمان، صنعاء.

٢٣٠- ثلاثة مجالس من أمالي ابن مردويه. تحقيق/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي. ط١، ١٤١٠. دار علوم الحديث، الفجيرة.

٢٣١- جامع الآثار في السير ومولد المختار، لابن ناصر الدين الدمشقي. تحقيق/ نشأت كمال. ط١، ١٤٣١. دار الفلاح، الفيوم.

٢٣٢– جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري. تحقيق/ عبدالله التركي ودار هجر. ط١، ١٤٢٢. دار هجر، الجيزة.

٢٣٣– جامع التحصيل، للعلائي. تحقيق/ حمدي السلفي. ط٢، ١٤٠٧. دار عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.

٢٣٤– جامع المسانيد والسنن، لابن كثير. تحقيق/ عبدالملك بن دهيش. ط٢، ١٤١٩. دار خضر، بيروت.

٢٣٥– الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب. تحقيق/ محمود الطحان. ط ١٤٠٣. مكتبة المعارف، الرياض.

٢٣٦– الجامع، لابن وهب. تحقيق/ رفعت فوزي، وعلي مزيد. ط١، ١٤٢٥. دار الوفاء، المنصورة.

٢٣٧– الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم. تحقيق/ عبدالرحمن المعلمي. ط١، ١٣٧١–١٣٧٣. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

٢٣٨– جزء الألف دينار، للقطيعي. تحقيق/ بدر البدر. ط١، ١٤١٤. دار النفائس، الكويت.

٢٣٩– جزء الحسن بن عرفة. تحقيق/ عبدالرحمن الفريوائي. ط١، ١٤٠٦. مكتبة دار الأقصى، الكويت.

٢٤٠– جزء سعدان بن نصر بن منصور المخرمي. تحقيق/ عبدالمنعم إبراهيم. ط١، ١٤٢٠. مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة.

٢٤١– جزء الغطريفي (حديث ابن الغطريف). تحقيق/ عامر صبري. ط١، ١٤١٧. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٢٤٢– جزء فيه أحاديث أبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان (أبو الشيخ)، انتقاء أبي بكر ابن مردويه. تحقيق/ بدر البدر. ط١، ١٤١٤. مكتبة الرشد، الرياض.

٢٤٣– جزء فيه أحاديث يحي بن معين، رواية أبي منصور يحيى بن أحمد الشيباني. تحقيق/ عبدالله دمفو. ط١، ١٤٢٠. دار المآثر، المدينة النبوية.

٢٤٤– جزء فيه أربعون حديثًا من الصحاح العوالي، لأبي البركات إسماعيل بن أبي سعد النيسابوري. تحقيق/ مفلح الرشيدي وبدر المطرفي. ط١، ١٤٢١. دار الخضيري، المدينة النبوية.

٢٤٥– جزء فيه من أحاديث أيوب السختياني، لإسماعيل بن إسحاق القاضي. تحقيق/ سليمان العريني. ط١، ١٤١٨. مكتبة الرشد، الرياض.

٢٤٦- جزء فيه من حديث أبي سعيد الأشج. تحقيق/ إسماعيل الجزائري. ط١، ١٤٢٢. دار المغني، الرياض.

٢٤٧- الجزء فيه من الفوائد المنتقاة الحسان العوالي من حديث أبي عمرو السمرقندي عن شيوخه. تحقيق/ أبي إسحاق الحويني. ط١، ١٤١٨. مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٢٤٨- جزء محمد بن عاصم الثقفي الأصبهاني. تحقيق/ مفيد عيد. ط١، ١٤٠٩. دار العاصمة، الرياض.

٢٤٩- جزء هلال الحفار (أحاديث أبي عبدالله المتوثي القطان). تحقيق/ أحمد أبو سيف. ط١، ١٤٢٨. الدار الأثرية، عمان.

٢٥٠- الجعديات (حديث علي بن الجعد)، لأبي القاسم البغوي. تحقيق/ عامر حيدر. ط١، ١٤١٠. مؤسسة نادر، بيروت.

٢٥١- الجمع بين الصحيحين، للحميدي. تحقيق/ علي البواب. ط٢، ١٤٢٣. دار ابن حزم، بيروت.

٢٥٢- الجهاد، لابن أبي عاصم. تحقيق/ مساعد الحميد. ط١، ١٤٠٩. مكتبة العلوم والحكم، المدينة.

٢٥٣- الجهاد، لابن المبارك. تحقيق/ نزيه حماد. ط. دار المطبوعات الحديثة، جدة.

٢٥٤- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي. تحقيق/ إبراهيم باجس عبدالمجيد. ط١، ١٤١٩. دار ابن حزم، بيروت.

٢٥٥- الجوع، لابن أبي الدنيا. تحقيق/ محمد خير يوسف. ط١، ١٤١٧. دار ابن حزم، بيروت.

٢٥٦- الجوهر النقي، لابن التركماني = مطبوع بحاشية السنن الكبير، للبيهقي.

٢٥٧- الحجة في بيان المحجة، لقوام السنة الأصبهاني. تحقيق/ محمد المدخلي. ط٢، ١٤١٩. دار الراية، الرياض.

٢٥٨- حجة الوداع، لابن حزم. تحقيق/ أبي صهيب الكرمي. ط ١٤١٨. بيت الأفكار الدولية، الرياض.

٢٥٩- حديث السراج. تحقيق/ حسين بن عكاشة. ط١، ١٤٢٥. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة.

- حديث سعدان بن نصر عن ابن عيينة وغيره من شيوخه، لابن الأعرابي (الأول منه) = جزء سعدان بن نصر.

• حديث أبي سعيد الأشج = جزء فيه من حديث أبي سعيد الأشج.

٢٦٠- حديث سفيان الثوري، رواية السري بن يحيى. تحقيق/ عامر صبري. ط١، ١٤٢٥. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٢٦١- حديث شعبة وسفيان مما أغرب بعضهم على بعض (الرابع منه)، للنسائي. تحقيق/ محمد الثاني بن موسى. ط١، ١٤٢١. دار المآثر، المدينة النبوية.

٢٦٢- حديث شعبة، لابن المظفر. تحقيق/ صالح اللحام. ط١، ١٤٢٤. الدار العثمانية، عمان.

٢٦٣- حديث أبي الطاهر الذهلي، انتقاء الدارقطني (الثالث والعشرون منه). تحقيق/ حمدي السلفي. ط١، ١٤٠٦. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

٢٦٤- حديث علي بن حجر عن إسماعيل بن جعفر، لابن خزيمة. تحقيق/ عمر السفياني. ط١، ١٤١٨. مكتبة الرشد، الرياض.

٢٦٥- حديث الوزير أبي القاسم عيسى بن علي بن عيسى بن داود بن الجراح (الثاني منه). تحقيق/ أبي إسحاق الحويني. ط١، ١٤٣١. دار التقوى، القاهرة.

٢٦٦- حديث أبي الفضل الزهري. تحقيق/ حسن البلوط. ط١، ١٤١٨. دار أضواء السلف، الرياض.

٢٦٧- حديث مصعب بن عبدالله الزبيري، لأبي القاسم البغوي. تحقيق/ صالح اللحام. ط١، ١٤٢٤. الدار العثمانية، عمان.

٢٦٨- حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصبهاني. ط١، ١٤٠٩. دار الكتب العلمية، بيروت (مصورة عن مطبعة السعادة، القاهرة).

٢٦٩- الحنائيات (فوائد الحنائي، بتخريج النخشبي). تحقيق/ خالد أبو النجا. ط١، ١٤٢٨. دار أضواء السلف، الرياض.

٢٧٠- الخراج، لأبي يوسف القاضي. ط٣، ١٣٨٢. المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة.

٢٧١- الخطب والمواعظ، لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق/ رمضان عبدالتواب. ط مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

• الخلعيات = الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح الغرائب.

٢٧٢- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، للبخاري. تحقيق/ فهد الفهيد. ط١، ١٤٢٥. دار أطلس الخضراء، الرياض، دمشق.

٢٧٣- الدعاء، للطبراني. تحقيق/ محمد سعيد البخاري. ط١، ١٤٠٧. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٢٧٤- الدعاء، للمحاملي. تحقيق/ عمرو عبدالمنعم. ط١، ١٤١٤. مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مكتبة العلم، جدة.

٢٧٥- الدعوات الكبير، للبيهقي. تحقيق/ بدر البدر. ط١، ١٤٢٩. دار غراس، الكويت.

٢٧٦- دلائل النبوة، للبيهقي. تحقيق/ عبدالمعطي قلعجي. ط١، ١٤٠٨. دار الكتب العلمية، بيروت، دار الريان، القاهرة.

٢٧٧- دلائل النبوة، للمستغفري. تحقيق/ أحمد السلوم. ط١، ١٤٣١. دار النوادر، الكويت، بيروت، دمشق.

٢٧٨- الديات، لابن أبي عاصم. تحقيق/ عبدالمنعم زكريا. ط١، ١٤٢٤. دار الصميعي، الرياض.

٢٧٩- ديوان الضعفاء، للذهبي. تحقيق/ حماد الأنصاري. ط٢، ١٣٨٧. مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.

٢٨٠- ذكر اسم كل صحابي روى عن رسول الله ﷺ أمرًا أو نهيًا ومن بعده من التابعين وغيرهم ممن لا أخ له يوافق اسمه من نقلة الحديث من جميع الأمصار، لأبي الفتح الأزدي. تحقيق/ ضياء الحسن السلفي. ط١، ١٤١٩. دار ابن حزم، بيروت.

٢٨١- ذكر الأقران، لأبي الشيخ الأصبهاني. تحقيق/ مسعد السعدني. ط١، ١٤١٧. دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٨٢- ذم الملاهي، لابن أبي الدنيا. تحقيق/ عمرو سليم. ط١، ١٤١٦. مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مكتبة العلم، جدة.

٢٨٣- ذيل تاريخ بغداد، لابن الدبيثي. تحقيق/ بشار عواد. ط١، ١٤٢٧. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٢٨٤- ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار. تحقيق/ مصطفى عطا. ط١، ١٤١٧. دار الكتب العلمية، بيروت. و: تحقيق/ مجموعة باحثين، ط ١٣٩٨-١٤٠٢. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

٢٨٥- ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي. تحقيق/ علي معوض وعادل عبدالموجود. ط١، ١٤١٦. دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٨٦- الرد على من يقول: القرآن مخلوق، للنجاد. تحقيق/ رضا الله إدريس. ط مكتبة الصحابة الإسلامية، الكويت.

٢٨٧- الرسالة، للشافعي. تحقيق/ أحمد شاكر. ط دار الكتب العلمية، بيروت (تصوير).

٢٨٨- الرسالة القشيرية، للقشيري. تحقيق/ عبدالحليم محمود ومحمود بن الشريف. ط دار المعارف، القاهرة.

- رفع اليدين في الصلاة، للبخاري = قرة العينين.

٢٨٩- الرقة والبكاء، لابن أبي الدنيا. تحقيق/ محمد خير يوسف. ط٣، ١٤١٩. دار ابن حزم، بيروت.

٢٩٠- الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، لنايف المنصوري. ط١، ١٤٣٢. دار العاصمة، الرياض.

٢٩١- الزهد الكبير، للبيهقي. تحقيق/ عامر حيدر. ط١، ١٤٠٨. دار الجنان، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٢٩٢- الزهد، لابن أبي عاصم. تحقيق/ عبدالعلي حامد. ط٢، ١٤٠٨. الدار السلفية، بومباي، دار الريان للتراث، القاهرة.

٢٩٣- الزهد والرقائق، لابن المبارك، مع زوائد نعيم بن حماد. تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي. ط. دار الكتب العلمية (مصورة).

٢٩٤- الزهد، لأبي حاتم الرازي. تحقيق/ منذر الدومي. ط١، ١٤٢١. دار أطلس، الرياض.

٢٩٥- الزهد، لأبي داود. تحقيق/ ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس. ط١، ١٤١٤. دار المشكاة، القاهرة.

٢٩٦- الزهد، لأحمد بن حنبل. تحقيق/ محمد شاهين. ط١، ١٤٢٠. دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٩٧- الزهد، لهناد بن السري. تحقيق/ عبدالرحمن الفريوائي. ط١، ١٤٠٦. دار الخلفاء، الكويت.

٢٩٨- الزهد، لوكيع بن الجراح. تحقيق/ عبدالرحمن الفريوائي. ط١، ١٤٠٤. مكتبة الدار، المدينة.

٢٩٩- زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة، ليحيى الشهري. ط١، ١٤٢٢. مكتبة الرشد، الرياض.

٣٠٠- الزيادات على كتاب المزني، لأبي بكر ابن زياد النيسابوري. تحقيق/ خالد المطيري. ط١، ١٤٢٦. دار أضواء السلف، الرياض، دار الكوثر، الكويت.

٣٠١- سلوك طريق السلف في ذكر مشايخ عبدالحق بن خلف، تخريج زكي الدين البرزالي الإشبيلي. تحقيق/ حمزة الجزائري. ط١، ١٤٣٠. الدار الأثرية، عمان.

٣٠٢- السنة، لابن أبي عاصم. تحقيق/ محمد ناصر الدين الألباني. ط١، ١٤٠٠. المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٠٣- السنة، لعبدالله بن أحمد. تحقيق/ محمد القحطاني. ط١، ١٤٠٦. دار ابن القيم، الدمام.

٣٠٤- السنة، للخلال. تحقيق/ عطية الزهراني. ط١، ١٤١٠، ١٤٢٠. دار الراية، الرياض.

٣٠٥- السنة، لمحمد بن نصر المروزي. تحقيق/ سالم السلفي. ط١، ١٤٠٨. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٣٠٦- سنن الترمذي. تحقيق/ أحمد شاكر وآخرين. ط٢، ١٣٩٥. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

٣٠٧- سنن الدارقطني. تحقيق/ شعيب الأرناؤوط وآخرين. ط١، ١٤٢٤. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٠٨- سنن الدارمي. تحقيق/ حسين الداراني. ط١، ١٤٢١. دار المغني، الرياض.

٣٠٩- سنن أبي داود. تحقيق/ محمد محيي الدين عبدالحميد. ط. المكتبة العصرية، بيروت (مصورة).

٣١٠- سنن سعيد بن منصور (التفسير). تحقيق/ سعد الحميّد. ط١، ١٤١٤. دار الصميعي، الرياض، و: ط١، ١٤٣٣، دار الألوكة، الرياض.

٣١١- سنن سعيد بن منصور. تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي. ط١، ١٤٠٣. الدار السلفية، بومباي.

٣١٢- السنن الصغير، للبيهقي. تحقيق/ عبدالمعطي قلعجي. ط١، ١٤١٠. جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي.

٣١٣- السنن الكبرى، للنسائي. تحقيق/ حسن شلبي. ط١، ١٤٢١. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣١٤- السنن الكبير، للبيهقي. تحقيق/ مجموعة باحثين. ط ١٣٤٤-١٣٥٥. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

٣١٥- السنن المأثورة، للشافعي. تحقيق/ عبدالمعطي قلعجي. ط١، ١٤٠٦. دار المعرفة، بيروت.

٣١٦- سنن ابن ماجه. تحقيق/ محمد فؤاد عبدالباقي. ط. دار إحياء الكتب العربية، فيصل البابي الحلبي.

٣١٧- سنن النسائي (المجتبى). بعناية/ عبدالفتاح أبو غدة. ط٤، ١٤١٤. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، دار البشائر الإسلامية، بيروت (مصور عن: ط ١٣٤٨. المطبعة المصرية، القاهرة). و: تحقيق/ مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل. ط١، ١٤٣٤. دار التأصيل، القاهرة (العزو عند الإطلاق إلى طبعة أبي غدة).

٣١٨- سؤالات ابن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني. تحقيق/ علي حسن عبدالحميد. ط١، ١٤٠٨. دار عمار، عمان.

٣١٩- سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين. تحقيق/ أحمد نور سيف. ط١، ١٤٠٨. مكتبة الدار، المدينة.

٣٢٠- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني. تحقيق/ موفق عبدالقادر. ط١، ١٤٠٤. مكتبة المعارف، الرياض.

٣٢١- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ. تحقيق/ موفق عبدالقادر. ط١، ١٤٠٤. مكتبة المعارف، الرياض.

٣٢٢- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل. تحقيق/ زياد منصور. ط١، ١٤١٤. مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.

٣٢٣- سؤالات السلمي للدارقطني. تحقيق/ مجموعة باحثين بإشراف الحميّد والجريسي. ط١، ١٤٢٧.

٣٢٤- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني. تحقيق/ عبدالعليم البستوي. ط١، ١٤١٨. دار الاستقامة، مكة المكرمة، مؤسسة الريان، بيروت.

٣٢٥- سؤالات مسعود بن علي السجزي للحاكم. تحقيق/ موفق عبدالقادر. ط١، ١٤٠٨. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٣٢٦- السير، لأبي إسحاق الفزاري. تحقيق/ فاروق حمادة. ط١، ١٤٠٨. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٢٧- سير أعلام النبلاء، للذهبي. تحقيق/ شعيب الأرناؤوط وآخرين. ط ١٤٠١-١٤٠٥. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٢٨- السيرة النبوية، لابن هشام. تحقيق/ مجموعة باحثين. ط٢، ١٣٧٥. شركة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

٣٢٩- السير والمغازي، لمحمد بن إسحاق. تحقيق/ سهيل زكار. ط١، ١٣٩٨. دار الفكر، بيروت.

٣٣٠- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي. تحقيق/ أحمد الغامدي. ط٨، ١٤٢٣. دار طيبة، الرياض.

٣٣١- شرح السنة، للحسين بن مسعود البغوي. تحقيق/ شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش. ط٢، ١٤٠٣. المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق.

- شرح سنن ابن ماجه، لمغلطاي = الإعلام بسنته عليه السلام.

٣٣٢- شرح صحيح البخاري، لابن بطال. تحقيق/ ياسر بن إبراهيم. ط٢، ١٤٢٣. مكتبة الرشد، الرياض.

٣٣٣- شرح صحيح مسلم، للنووي. ط٢، ١٣٩٢. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٣٤- شرح علل الترمذي، لابن رجب. تحقيق/ همام سعيد. ط٢، ١٤٢١. مكتبة الرشد، الرياض.

٣٣٥- شرح مشكل الآثار، للطحاوي. تحقيق/ شعيب الأرناؤوط. ط١، ١٤١٥. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٣٦- شرح معاني الآثار، للطحاوي. تحقيق/ زهري النجار، ومحمد جاد الحق. ط١، ١٤١٤. دار عالم الكتب، بيروت (مصورة).

٣٣٧- الشريعة، للآجري. تحقيق/ عبدالله الدميجي. ط٢، ١٤٢٠. دار الوطن، الرياض.

٣٣٨- شعب الإيمان، للبيهقي. تحقيق/ عبدالعلي حامد. ط١، ١٤٢٣. مكتبة الرشد، الرياض، الدار السلفية، بومباي.

- الشهاب، للقضاعي = مسند الشهاب.

٣٣٩- صحيح البخاري. تحقيق/ مجموعة باحثين، عناية/ محمد زهير الناصر. ط١، ١٤٢٢. دار طوق النجاة، بيروت (مصورة عن الطبعة السلطانية، والترقيم لمحمد فؤاد عبدالباقي).

٣٤٠- صحيح ابن حبان (ترتيبه لابن بلبان). تحقيق/ شعيب الأرناؤوط. ط٢، ١٤١٤. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٤١- صحيح ابن حبان (التقاسيم والأنواع). تحقيق/ محمد سونمز وخالص آي دمير. ط١، ١٤٣٣. دار ابن حزم، بيروت.

٣٤٢- صحيح ابن خزيمة. تحقيق/ محمد مصطفى الأعظمي. ط ١٤٠٠. المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٤٣- صحيح مسلم. تحقيق/ محمد فؤاد عبدالباقي. ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٤٤- صفة النبي ﷺ وجميل أخلاقه وأدبه وبشره...، وأجزاء حديثية أخرى، للضياء المقدسي. تحقيق/ فواز زمرلي. ط١، ١٤٢٥. دار ابن حزم، بيروت.

٣٤٥- الصلاة على النبي ﷺ، لابن أبي عاصم. تحقيق/ حمدي السلفي. ط١، ١٤١٥. دار المأمون للتراث، دمشق. و: تحقيق/ حسين شكري. ط١، ٢٠١٠م. دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٤٦- الضعفاء، للعقيلي. تحقيق/ عبدالمعطي قلعجي. ط١، ١٤٠٤. دار المكتبة العلمية، بيروت. و: تحقيق/ مازن السرساوي. ط١، ١٤٢٩. دار ابن عباس، سمنود.

٣٤٧- الضعفاء والمتروكون، للدارقطني. تحقيق/ موفق عبدالقادر. ط١، ١٤٠٤. مكتبة المعارف، الرياض.

٣٤٨- ضوابط الجرح والتعديل مع دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي، لعبدالعزيز العبداللطيف. ط١، ١٤٢٦. مكتبة العبيكان، الرياض.

٣٤٩- طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث، للبرديجي. تحقيق/ سكينة الشهابي. ط١، ١٩٨٧م. دار طلاس، دمشق.

- طبقات ابن سعد = الطبقات الكبير.

٣٥٠- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي. تحقيق/ محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو. ط٢، ١٤١٣. دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٥١- طبقات علماء إفريقية، لأبي العرب التميمي القيرواني. ط دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٣٥٢- الطبقات الكبير، لابن سعد. تحقيق/ إحسان عباس. ط١، ١٩٦٨م. دار صادر، بيروت. و: تحقيق/ علي محمد عمر. ط١، ١٤٢١. مكتبة الخانجي، القاهرة. و: الطبقة الرابعة من الصحابة ممن أسلم عند فتح مكة وما بعد ذلك. تحقيق/ عبدالعزيز السلومي. ط١، ١٤١٦. مكتبة الصديق، الطائف. و: الطبقة الخامسة فيمن قبض رسول الله ﷺ وهم أحداث الأسنان. تحقيق/ محمد السلمي. ط١، ١٤١٤. مكتبة الصديق، الطائف. و: القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم. تحقيق/ زياد منصور. ط٢، ١٤٠٨. مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.

٣٥٣- الطبقات، لخليفة بن خياط. تحقيق/ أكرم ضياء العمري. ط١، ١٣٨٧. جامعة بغداد، مطبعة العاني، بغداد.

٣٥٤- طبقات المحدثين بأصبهان، لأبي الشيخ الأصبهاني. تحقيق/ عبدالغفور البلوشي. ط١، ١٤١٢. مؤسسة الرسالة، بيروت.

- طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس.

٣٥٥- الطب النبوي، لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق/ مصطفى دونمز. ط١، ١٤٢٧. دار ابن حزم، بيروت.

٣٥٦- الطهور، لأبي عبيد. تحقيق/ مشهور سلمان. ط١، ١٤١٤. مكتبة الصحابة، جدة، مكتبة التابعين، الزيتون - عين شمس.

٣٥٧- الطيوريات، للطيوري، بانتخاب السِّلَفي. تحقيق/ دسمان معالي وعباس الحسن. ط١، ١٤٢٥. مكتبة أضواء السلف، الرياض.

٣٥٨- العظمة، لأبي الشيخ الأصبهاني. تحقيق/ رضاء الله المباركفوري. ط١، ١٤٠٨. دار العاصمة، الرياض.

٣٥٩- علل الحديث، لابن أبي حاتم. تحقيق/ مجموعة باحثين بإشراف الحميّد والجريسي. ط١، ١٤٢٧.

٣٦٠- العلل الكبير، للترمذي (ترتيبه). تحقيق/ أبي المعاطي النوري وآخرين. ط١، ١٤٠٩. دار عالم الكتب، بيروت.

٣٦١- العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، برواية ابنه عبدالله. تحقيق/ وصي الله عباس. ط١، ١٤٠٨. دار الخاني، الرياض، المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٦٢- العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، برواية المروذي وغيره. تحقيق/ وصي الله عباس. ط١، ١٤٠٨. الدار السلفية، بومباي.

٣٦٣- العلل، للدارقطني. تحقيق/ محفوظ الرحمن زين الله ومحمد الدباسي. ط١، ١٤٠٥-١٤٢٧. دار طيبة، دار التدمرية، الرياض. و: تحقيق/ محمد الدباسي. ط٣، ١٤٣٢. مؤسسة الريان، بيروت.

٣٦٤- العلم، لأبي خيثمة زهير بن حرب. تحقيق/ محمد ناصر الدين الألباني. ط٢، ١٤٠٣. المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٦٥- علوم الحديث، لابن الصلاح. تحقيق/ نور الدين عتر. تصوير: ١٤٠٦. دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت.

٣٦٦- عمدة الأحكام من كلام خير الأنام ﷺ، لعبدالغني المقدسي. تحقيق/ محمود الأرناؤوط. ط٢، ١٤٠٨. دار الثقافة العربية، دمشق.

٣٦٧- عمل اليوم والليلة، لابن السني. تحقيق/ عبدالرحمن كوثر البرني. ط١، ١٤١٨. دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.

٣٦٨– عوالي الحارث بن أبي أسامة، رواية أبي نعيم. تحقيق/ عبدالعزيز الهليل. ط١، ١٤١١. دون ناشر.

٣٦٩– عوالي مالك، رواية زاهر بن طاهر الشحامي (ضمن مجموع عوالي مالك). تحقيق/ محمد الحاج الناصر. ط١، ١٩٩٨م. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٣٧٠– عيون الأخبار، لابن قتيبة. تحقيق/ يوسف طويل. ط١، ١٤٠٦. دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٧١– غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري. تحقيق/ ج. برجستراسر. ط ١٣٥١. مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٣٧٢– غريب الحديث، لإبراهيم الحربي. تحقيق/ سليمان العايد. ط١، ١٤٠٥. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المدني، جدة.

٣٧٣– غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق/ مجموعة باحثين. ط ١٤٠٣-١٤١٣. مجمع اللغة العربية، القاهرة.

٣٧٤– غريب الحديث، لابن قتيبة. تحقيق/ عبدالله الجبوري. ط١، ١٣٩٧. مطبعة العاني، بغداد.

٣٧٥– غريب الحديث، للخطابي. تحقيق/ عبدالكريم العزباوي. ط ١٤٠٢. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار الفكر، دمشق.

٣٧٦– غوامض الأسماء المبهمة، لابن بشكوال. تحقيق/ عز الدين السيد ومحمد عز الدين. ط١، ١٤٠٧. دار عالم الكتب، بيروت.

٣٧٧– الغوامض والمبهمات، لعبدالغني بن سعيد الأزدي. تحقيق/ حمزة النعيمي. ط١، ١٤٢١. دار المنارة، جدة.

٣٧٨– الغيلانيات، لأبي بكر الشافعي. تحقيق/ حلمي عبدالهادي. ط١، ١٤١٧. دار ابن الجوزي، الدمام.

٣٧٩– فتح الباري، لابن حجر. ط. المكتبة السلفية.

٣٨٠– فتح الباري، لابن رجب. تحقيق/ مجموعة باحثين. ط١، ١٤١٧. مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.

٣٨١– فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي. تحقيق/ عبدالكريم الخضير ومحمد الفهيد. ط١، ١٤٢٦. دار المنهاج، الرياض.

٣٨٢– الفتن، لنعيم بن حماد. تحقيق/ سمير الزهيري. ط١، ١٤١٢. مكتبة التوحيد، القاهرة.

٣٨٣- فتوح البلدان، للبلاذري. تحقيق/ عبدالله وعمر أنيس الطباع. ط ١٤٠٧. مؤسسة المعارف، بيروت.

٣٨٤- فتوح مصر والمغرب، لعبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالحكم. ط ١٤١٥. مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

٣٨٥- الفروسية المحمدية، لابن القيم. تحقيق/ زائد النشيري. ط١، ١٤٢٨. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٣٨٦- الفصل للوصل المدرج في النقل، للخطيب البغدادي. تحقيق/ محمد الزهراني. ط١، ١٤١٨. دار الهجرة، الثقبة، الرياض.

٣٨٧- فضائل الرمي في سبيل الله، لإسحاق القراب. تحقيق/ مشهور سلمان. ط١، ١٤٠٩. مكتبة المنار، الزرقاء.

٣٨٨- فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل. تحقيق/ وصي الله عباس. ط١، ١٤٠٣. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٨٩- فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق/ مروان العطية ،آخرين. ط١، ١٤١٥. دار ابن كثير، دمشق، بيروت.

٣٩٠- فضائل القرآن، للمستغفري. تحقيق/ أحمد السلوم. ط١، ١٤٢٧. دار ابن حزم، بيروت.

٣٩١- فضل الرمي وتعليمه، للطبراني. تحقيق/ محمد بن حسن الغماري. ط ١٤١٩. دون ناشر.

٣٩٢- فضل الصلاة على النبي ﷺ، لإسماعيل بن إسحاق القاضي. تحقيق/ محمد ناصر الدين الألباني. ط٣، ١٣٩٧. المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٩٣- الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي. تحقيق/ عادل العزازي. ط١، ١٤١٧. دار ابن الجوزي، الدمام.

٣٩٤- الفهرست، للنديم. تحقيق/ رضا تجدد. ط٣، ١٩٨٨م. دار المسيرة، بيروت.

٣٩٥- فهرس مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية بدمشق، لياسين السواس. ط١، ١٤٠٨. معهد المخطوطات العربية، الكويت.

٣٩٦- فوائد أبي أحمد الحاكم. تحقيق/ أحمد السلوم. ط١، ١٤٢٥. دار ابن حزم، بيروت.

٣٩٧- فوائد ابن أخي ميمي الدقاق. تحقيق/ نبيل جرار. ط١، ١٤٢٦. دار أضواء السلف، الرياض.

٣٩٨- فوائد تمام. تحقيق/ حمدي السلفي. ط١، ١٤١٢. مكتبة الرشد، الرياض.

● فوائد الحنائي = الحنائيات.

٣٩٩- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني. تحقيق/ عبدالرحمن المعلمي. ط٣، ١٤٠٧. المكتب الإسلامي، بيروت.

٤٠٠- فوائد محمد بن أحمد بن محمد بن عمرو بن شاكر القطان عن شيوخه (الأول منه). طبع ملحقًا بـ: الجزء من فوائد أبي محمد عبدالله بن علي الطامذي. تحقيق/ سعود الديحاني. ط١، ١٤٢٧. دار العاصمة، الرياض.

٤٠١- الفوائد المعللة، لأبي زرعة الدمشقي. تحقيق/ رجب بن عبدالمقصود. ط١، ١٤٢٣. مكتبة الذهبي، الكويت.

٤٠٢- الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، تخريج الخطيب البغدادي للمهرواني (المهروانيات). تحقيق/ سعود الجربوعي. ط١، ١٤٢٢. عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية.

● الفوائد المنتقاة، لأبي عمرو السمرقندي = الجزء فيه من الفوائد المنتقاة الحسان العوالي.

٤٠٣- الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح الغرائب، للخلعي. تحقيق/ صالح اللحام. ط١، ١٤٣١. الدار العثمانية، عمان، مؤسسة الريان، بيروت.

٤٠٤- الفوائد، لابن منده (طبع تحت هذا الاسم أجزاء عديدة). تحقيق/ خلاف عبدالسميع. ط١، ١٤٢٣. دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٠٥- الفيصل في مشتبه النسبة، للحازمي. تحقيق/ سعود الديحاني. ط١، ١٤٢٨. مكتبة الرشد، الرياض.

٤٠٦- قرة العينين برفع اليدين في الصلاة، للبخاري. تحقيق/ أحمد الشريف. ط١، ١٤٠٤. دار الأرقم، الكويت.

● القضاة، للكندي = الولاة والقضاة.

٤٠٧- القند في ذكر علماء سمرقند، للنسفي. تحقيق/ يوسف الهادي. ط١، ١٤٢٠. مرآة التراث، طهران.

٤٠٨- قوارع القرآن، للجوري. تحقيق/ أحمد السلوم. ط١، ١٤٣٢. مكتبة المعارف، الرياض.

٤٠٩- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي. تحقيق/ محمد عوامة وأحمد الخطيب. ط١، ١٤١٣. دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، جدة.

٤١٠- الكامل في التاريخ، لابن الأثير. تحقيق/ عبدالله القاضي. ط١، ١٤٠٧. دار الكتب العلمية، بيروت.

٤١١– الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي. تحقيق/ عادل عبدالموجود وعلي معوض. ط١، ١٤١٨. دار الكتب العلمية، بيروت.

٤١٢– كشف الأستار، للهيثمي. تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي. ط١، ١٣٩٩. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤١٣– الكشف والبيان، للثعلبي. تحقيق/ أبي محمد بن عاشور ونظير الساعدي. ط١، ١٤٢٢. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤١٤– الكفاية في أصول الرواية، للخطيب البغدادي. تحقيق/ مجموعة باحثين. ط ١٣٥٧. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

٤١٥– الكنى والأسماء، للدولابي. تحقيق/ نظر الفاريابي. ط١، ١٤٢١. دار ابن حزم، بيروت.

٤١٦– الكنى والأسماء، لمسلم بن الحجاج. تحقيق/ عبدالرحيم القشقري. ط١، ١٤٠٤. عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية.

٤١٧– الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لابن الكيال. تحقيق/ عبدالقيوم عبد رب النبي. ط٢، ١٤٢٠. المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة.

٤١٨– لسان الميزان، لابن حجر. تحقيق/ عبدالفتاح أبو غدة. ط١، ١٤٢٣. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٤١٩– اللطائف من دقائق المعارف، لأبي موسى المديني. تحقيق/ محمد سمك. ط١، ١٤٢٠. دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٢٠– المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي. تحقيق/ محمد صادق الحامدي. ط١، ١٤١٧. دار القادري، دمشق، بيروت.

٤٢١– المتمنين، لابن أبي الدنيا. تحقيق/ محمد خير يوسف. ط١، ١٤١٨. دار ابن حزم، بيروت.

٤٢٢– المجالسة وجواهر العلم، للدينوري. تحقيق/ مشهور آل سلمان. ط١، ١٤١٩. دار ابن حزم، بيروت.

٤٢٣– المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان. تحقيق/ محمود زايد. ط١، ١٣٩٦. دار الوعي، حلب.

٤٢٤– مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية. تحقيق/ نبيل جرار. ط١، ١٤٣١. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٤٢٥– مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية. تحقيق/ نبيل جرار. ط١، ١٤٢٢. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٤٢٦– مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البختري الرزاز. تحقيق/ نبيل جرار. ط١، ١٤٢٢. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٤٢٧– مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحمامي وأجزاء حديثية أخرى. تحقيق/ نبيل جرار. ط١، ١٤٢٥. دار أضواء السلف، الرياض.

٤٢٨– مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم. تحقيق/ نبيل جرار. ط١، ١٤٢٥. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٤٢٩– مجموعة أجزاء حديثية. تحقيق/ مشهور آل سلمان. ط١، ١٤٢٢. دار الخراز، جدة، دار ابن حزم، بيروت.

٤٣٠– المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي. تحقيق/ محمد عجاج الخطيب. ط٣، ١٤٠٤. دار الفكر، بيروت.

٤٣١– المحلى، لابن حزم. تحقيق/ أحمد شاكر. ط ١٣٤٧–١٣٥٢. إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.

- المختارة = الأحاديث المختارة.

٤٣٢– مختصر الأحكام، للطوسي (مستخرجه على جامع الترمذي). تحقيق/ أنيس الأندونوسي. ط١، ١٤١٥. مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.

٤٣٣– مختصر اختلاف العلماء للطحاوي، للجصاص. تحقيق/ عبدالله نذير أحمد. ط١، ١٤١٦. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٤٣٤– مختصر خلافيات البيهقي، لابن فرح الإشبيلي. تحقيق/ ذياب عقل. ط١، ١٤١٧. مكتبة الرشد، الرياض.

٤٣٥– مختصر زوائد مسند البزار، لابن حجر. تحقيق/ صبري بن عبدالخالق أبو ذر. ط١، ١٤١٢. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٤٣٦– مختصر سنن أبي داود، للمنذري. تحقيق/ أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي. ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٤٣٧– مختصر الوتر لمحمد بن نصر المروزي، للمقريزي (مع مختصر قيام الليل، وقيام رمضان). ط١، ١٤٠٨. حديث أكادمي، فيصل آباد، دار الطحاوي، الرياض.

٤٣٨– المخزون في علم الحديث، لأبي الفتح الأزدي. تحقيق/ محمد إقبال السلفي. ط١، ١٤٠٨. الدار العلمية، دلهي.

٤٣٩– المخلصيات، لأبي طاهر المخلص. تحقيق/ نبيل جرار. ط١، ١٤٢٩. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، دار النوادر، دمشق، بيروت.

٤٤٠– المدونة الكبرى، رواية سحنون بن سعيد. ط ١٣٢٣. مطبعة السعادة، القاهرة، تصوير دار صادر، بيروت.

٤٤١– المراسيل، لابن أبي حاتم. تحقيق/ شكر الله قوجاني. ط١، ١٣٩٧. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٤٢– المراسيل، لأبي داود. تحقيق/ شعيب الأرناؤوط. ط١، ١٤٠٨. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٤٣– المزكيات: الفوائد المنتخبة الغرائب العوالي من حديث أبي إسحاق المزكي. تحقيق/ أحمد السلوم. ط١، ١٤٢٥. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٤٤٤– مساوئ الأخلاق، للخرائطي. تحقيق/ مصطفى الشلبي. ط١، ١٤١٣. مكتبة السوادي، جدة.

٤٤٥– مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود. تحقيق/ طارق عوض الله. ط١، ١٤٢٠. مكتبة ابن تيمية.

٤٤٦– مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح. تحقيق/ مجموعة باحثين بإشراف طارق بن عوض الله. ط١، ١٤٢٠. دار الوطن، الرياض.

٤٤٧– مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ. تحقيق/ زهير الشاويش. ط١، ١٣٩٤–١٤٠٠. المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق.

٤٤٨– مسائل حرب بن إسماعيل الكرماني. تحقيق/ محمد السريّع (الطهارة والصلاة). ط١، ١٤٣٤. مؤسسة الريان، بيروت (العزو إليها بالرقم). و: تحقيق/ ناصر السلامة. ط١، ١٤٢٥. مكتبة الرشد، الرياض (العزو إليها بالصفحة).

٤٤٩– مسألة التسمية، لابن طاهر المقدسي. تحقيق/ عبدالله مرشد. ط مكتبة التابعين، القاهرة، مكتبة الصحابة، جدة.

- مستخرج الطوسي على الترمذي = مختصر الأحكام.
- مستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم = المسند المستخرج على صحيح مسلم.

٤٥٠- المستدرك على الصحيحين، للحاكم. تحقيق/ مجموعة باحثين. ط. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

٤٥١- مسند أحمد بن حنبل. تحقيق/ مجموعة باحثين. ط١، ١٤١٦-١٤٢١. مؤسسة الرسالة، بيروت. و: تحقيق/ مجموعة باحثين. ط ١٤٢٩. جمعية المكنز الإسلامي، القاهرة، دار المنهاج، جدة (العزو عند الإطلاق إلى طبعة الرسالة).

٤٥٢- مسند إسحاق بن راهويه. تحقيق/ عبدالغفور البلوشي. ط١، ١٤١٢. مكتبة الإيمان، المدينة.

٤٥٣- مسند البزار. تحقيق/ محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد. ط١، ١٤٠٩-١٤٣٠. مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.

٤٥٤- مسند أبي بكر الصديق، لأحمد بن علي المروزي. تحقيق/ شعيب الأرناؤوط. ط٤، ١٤٠٦. المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق.

٤٥٥- مسند حديث مالك بن أنس (الخامس منه)، لإسماعيل بن إسحاق القاضي. تحقيق/ ميكلوش موراني. ط١، ٢٠٠٢م. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٤٥٦- مسند الحميدي. تحقيق/ حسين الداراني. ط١، ١٩٩٦م. دار السقا، دمشق.

٤٥٧- مسند أبي حنيفة، لابن خسرو البلخي. تحقيق/ لطيف الرحمن القاسمي. ط١، ١٤٣١. المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة.

٤٥٨- مسند أبي حنيفة، للحارثي. تحقيق/ لطيف الرحمن القاسمي. ط١، ١٤٣١. المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة.

٤٥٩- مسند أبي حنيفة لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق/ نظر الفاريابي. ط١، ١٤١٥. مكتبة الكوثر، الرياض.

٤٦٠- مسند أبي داود الطيالسي. تحقيق/ محمد التركي. ط١، ١٤١٩. دار هجر، الجيزة.

٤٦١- مسند الروياني. تحقيق/ أيمن أبو يماني. ط١، ١٤١٦. مؤسسة قرطبة، القاهرة.

٤٦٢- مسند السراج. تحقيق/ إرشاد الحق الأثري. ط١، ١٤٢٣. إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد.

٤٦٣- مسند سعد بن أبي وقاص، لأحمد بن إبراهيم الدورقي. تحقيق/ عامر صبري. ط١، ١٤٠٧. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٤٦٤- مسند الشاشي. تحقيق/ محفوظ الرحمن زين الله. ط١، ١٤١٠. مكتبة العلوم والحكم، المدينة.

٤٦٥– مسند الشاميين، للطبراني. تحقيق/ حمدي السلفي. ط١، ١٤٠٥. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٦٦– مسند الشهاب، للقضاعي. تحقيق/ حمدي السلفي. ط٢، ١٤٠٧. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٦٧– مسند ابن أبي شيبة. تحقيق/ عادل العزازي وأحمد المزيدي. ط١، ١٤١٨. دار الوطن، الرياض.

٤٦٨– مسند عبدالله بن عمر، تخريج أبي أمية الطرسوسي. تحقيق/ أحمد عرموش. ط٥، ١٤٠٧. دار النفائس، بيروت.

٤٦٩– مسند عمر بن عبدالعزيز، للباغندي. تحقيق/ محمد عوامة. ط٣، ١٤٠٧. دار ابن كثير، دمشق، بيروت.

٤٧٠– مسند أبي عوانة. تحقيق/ أيمن الدمشقي. ط١، ١٤١٩. دار المعرفة، بيروت.

٤٧١– مسند الفاروق، لابن كثير. تحقيق/ عبدالمعطي قلعجي. ط١، ١٤١١. دار الوفاء، المنصورة.

٤٧٢– المسند المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق/ محمد حسن الشافعي. ط١، ١٤١٧. دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٧٣– مسند الموطأ، للجوهري. تحقيق/ لطفي الصغير وطه بوسريح. ط١، ١٩٩٧م. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٤٧٤– مسند عابس الغفاري وجماعة من الصحابة، لابن أبي غرزة. تحقيق/ غالب الحامضي. ط١، ١٤١٩. دار الوطن، الرياض.

٤٧٥– مسند عبد بن حميد (المنتخب منه). تحقيق/ أحمد بن أبي العينين. ط١، ١٤٣٠. دار ابن عباس، المنصورة.

- مسند علي بن الجعد = الجعديات.

٤٧٦– مسند ابن عمر، لأبي أمية الطرسوسي. تحقيق/ أحمد عرموش. ط٥، ١٤٠٧. دار النفائس، بيروت.

٤٧٧– مسند ابن المبارك. تحقيق/ صبحي السامرائي. ط١، ١٤٠٧. مكتبة المعارف، الرياض.

٤٧٨- مسند أبي يعلى. تحقيق/ حسين سليم أسد. ط٢، ١٤١٠. دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت. و: تحقيق/ إرشاد الحق الأثري. ط١، ١٤٠٨. دار القبلة، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت (العزو عند الإطلاق إلى طبعة دار المأمون).

٤٧٩- مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان. تحقيق/ مرزوق علي إبراهيم. ط١، ١٤١١. دار الوفاء، المنصورة.

٤٨٠- المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم، للذهبي. تحقيق/ علي البجاوي. ط١، ١٩٦٢م. دار إحياء الكتب العربية،

٤٨١- مشيخة الآبنوسي. تحقيق/ خليل حمادة. ط١، ١٤٢١. جامعة الملك سعود، الرياض.

- مشيخة الأنصاري = أحاديث الشيوخ الثقات.

٤٨٢- مشيخة ابن البخاري. تحقيق/ عوض الحازمي. ط١، ١٤١٩. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٤٨٣- المشيخة البغدادية، لأبي طاهر السِّلَفي. تحقيق/ أحمد المزيدي. ط١، ١٤٣٢. دار الرسالة، القاهرة.

٤٨٤- مشيخة ابن جماعة، تخريج البرزالي. تحقيق/ موفق عبدالقادر. ط١، ١٤٠٨. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٤٨٥- مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي. تحقيق/ محمد السريّع. ط١، ١٤٣١. دار العاصمة، الرياض.

٤٨٦- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري. تحقيق/ محمد الكشناوي. ط٢، ١٤٠٣. دار العربية، بيروت.

٤٨٧- مصنف ابن أبي شيبة. تحقيق/ محمد عوامة. ط١، ١٤٢٧. دار القبلة، جدة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، دار قرطبة، بيروت. و: تحقيق/ حمد الجمعة ومحمد اللحيدان. ط١، ١٤٢٥. مكتبة الرشد، الرياض (العزو عند الإطلاق إلى طبعة القبلة).

٤٨٨- مصنف عبدالرزاق. تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي. ط. المجلس العلمي، المكتب الإسلامي، بيروت. و: تحقيق/ أيمن نصر الدين الأزهري. ط١، ١٤٢١. دار الكتب العلمية، بيروت (العزو عند الإطلاق إلى طبعة المكتب الإسلامي).

٤٨٩- المطالب العالية، لابن حجر. تحقيق/ مجموعة باحثين. ط١، ١٤١٩، ١٤٢٠. دار الغيث، دار العاصمة، الرياض.

٤٩٠– المطر والرعد والبرق، لابن أبي الدنيا. تحقيق/ طارق العمودي. ط١، ١٤١٨. دار ابن الجوزي، الدمام.

٤٩١– معالم التنزيل في تفسير القرآن، للبغوي. تحقيق/ مجموعة باحثين. ط٤، ١٤١٧. دار طيبة، الرياض.

٤٩٢– معالم السنن، للخطابي. ط١، ١٣٥١. المطبعة العلمية، حلب.

٤٩٣– معاني الأخبار (بحر الفوائد)، للكلاباذي. تحقيق/ وجيه زكي. ط١، ١٤٢٩. دار السلام، القاهرة.

٤٩٤– معجم الأدباء: إرشاد الأريب لمعرفة الأديب، لياقوت الحموي. تحقيق/ إحسان عباس. ط١، ١٩٩٣م. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٤٩٥– معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، لابن الأبار. ط١، ١٤٢٠. مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

٤٩٦– معجم ابن الأعرابي. تحقيق/ عبدالمحسن الحسيني. ط١، ١٤١٨. دار ابن الجوزي، الدمام.

٤٩٧– المعجم الأوسط، للطبراني. تحقيق/ طارق عوض الله وعبدالمحسن الحسيني. ط ١٤١٥، ١٤١٦. دار الحرمين، القاهرة.

٤٩٨– معجم البلدان، لياقوت الحموي. ط ١٣٩٧. دار صادر، بيروت.

٤٩٩– المعجم الذهبي (فارسي – عربي)، لمحمد التونجي. ط٣، ١٩٩٢م. دار العلم للملايين، بيروت.

٥٠٠– معجم الشيوخ، لابن جميع. تحقيق/ عمر تدمري. ط١، ١٤٠٥. دار الإيمان، طرابلس، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- معجم شيوخ الإسماعيلي = المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي.

٥٠١– معجم الشيوخ، لابن عساكر. تحقيق/ وفاء تقي الدين. ط١، ١٤٢١. دار البشائر، دمشق.

٥٠٢– معجم الشيوخ الكبير، للذهبي. تحقيق/ محمد الحبيب الهيلة. ط١، ١٤٠٨. مكتبة الصديق، الطائف.

٥٠٣– معجم الصحابة، لابن قانع. تحقيق/ صلاح المصراتي. ط١، ١٤١٨. مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.

٥٠٤- معجم الصحابة، للبغوي. تحقيق/ محمد الأمين الجكني. ط. مكتبة دار البيان، الكويت. و: تحقيق/ محمد المنقوش وإبراهيم القاضي. ط١، ١٤٣٢. مبرة الآل والأصحاب، الكويت. (العزو عند الإطلاق إلى طبعة الجكني).

٥٠٥- المعجم الصغير، للطبراني. تحقيق/ محمد شكور أمرير. ط١، ١٤٠٢. المكتب الإسلامي، بيروت، دار عمار، عمان.

٥٠٦- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي. تحقيق/ زياد منصور. ط١، ١٤١٠. مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.

٥٠٧- المعجم الكبير، للطبراني. تحقيق/ حمدي السلفي. ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة. و: تحقيق/ مجموعة باحثين بإشراف سعد الحميّد، ط١، ١٤٢٧ (ج٢١)، ط١، ١٤٢٩ (ج١٣، ١٤).

٥٠٨- المعجم المختص بالمحدثين، للذهبي. تحقيق/ محمد الحبيب الهيلة. ط١، ١٤٠٨. مكتبة الصديق، الطائف.

٥٠٩- المعجم المفهرس: تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، لابن حجر. تحقيق/ محمد شكور امرير المياديني. ط١، ١٤١٨. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥١٠- معجم ابن المقرئ. تحقيق/ عادل بن سعد. ط١، ١٤١٩. مكتبة الرشد، الرياض.

٥١١- معجم أبي يعلى. تحقيق/ إرشاد الحق الأثري. ط١، ١٤٠٧. إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد.

٥١٢- معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ، ليحي بن عبدالوهاب ابن منده. تحقيق/ يحي غزاوي. ط١، ١٤١٠. مؤسسة الريان، شركة المدينة للتوزيع، بيروت.

٥١٣- معرفة الثقات، للعجلي، بترتيب الهيثمي والسبكي. تحقيق/ عبدالعليم البستوي. ط١، ١٤٠٥. مكتبة الدار، المدينة النبوية.

٥١٤- معرفة الرجال، لابن محرز. تحقيق/ محمد مطيع الحافظ وآخرين. ط ١٤٠٥. مجمع اللغة العربية، دمشق.

٥١٥- معرفة السنن والآثار، للبيهقي. تحقيق/ عبدالمعطي قلعجي. ط١، ١٤١٢. جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، وجهات أخرى.

٥١٦- معرفة الصحابة، لابن منده. تحقيق/ عامر صبري. ط١، ١٤٢٦. جامعة الإمارات العربية المتحدة.

٥١٧- معرفة الصحابة، لأبي نعيم. تحقيق/ عادل العزازي. ط١، ١٤١٩. دار الوطن، الرياض.

٥١٨- معرفة علوم الحديث، للحاكم. تحقيق/ أحمد السلوم. ط١، ١٤٢٤. دار ابن حزم، بيروت.

٥١٩- المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي. تحقيق/ أكرم العمري. ط١، ١٤١٠. مكتبة الدار، المدينة النبوية.

٥٢٠- المغازي، للواقدي. تحقيق/ مارسدن جونس. ط٣، ١٤٠٩. دار الأعلمي، بيروت.

٥٢١- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، للعيني. تحقيق/ محمد حسن إسماعيل. ط١، ١٤٢٧. دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٢٢- المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، للعراقي، مطبوع بحاشية: إحياء علوم الدين. ط١، ١٤٢٦. دار ابن حزم، بيروت.

٥٢٣- المفاريد، لأبي يعلى الموصلي. تحقيق/ عبدالله الجديع. ط١، ١٤٠٥. مكتبة دار الأقصى، الكويت.

٥٢٤- مقارنة المرويات، لإبراهيم اللاحم. ط١، ١٤٣٣. مؤسسة الريان، بيروت.

- مقدمة ابن الصلاح = علوم الحديث.

٥٢٥- المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، للهيثمي. تحقيق/ سيد كسروي حسن. ط دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٢٦- مكارم الأخلاق، لابن أبي الدنيا. تحقيق/ مجدي السيد إبراهيم. ط. مكتبة القرآن، القاهرة.

٥٢٧- مكارم الأخلاق، للخرائطي. تحقيق/ أيمن البحيري. ط١، ١٤١٩. دار الآفاق العربية، القاهرة.

٥٢٨- مناقب علي، لابن المغازلي. تحقيق/ تركي الوادعي. ط١، ١٤٢٤. دار الآثار، صنعاء.

٥٢٩- المنتخب من ذيل المذيل، للطبري (مطبوع ملحقًا بتاريخه)، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم. دار سويدان، بيروت.

٥٣٠- المنتخب من العلل للخلال، لابن قدامة. تحقيق/ طارق بن عوض الله. ط١، ١٤١٩. دار الراية، الرياض.

٥٣١- منتخب من كتاب الشعراء، لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق/ إبراهيم صالح. ط١، ١٩٩٤م. دار البشائر، دمشق.

٥٣٢- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي. تحقيق/ محمد ومصطفى عبدالقادر عطا. ط١، ١٤١٢. دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٣٣- المنتقى، لابن الجارود. تحقيق/ عبدالله البارودي. ط١، ١٤٠٨. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٥٣٤- منتقى من الجزء الأول والثالث من حديث أبي القاسم عبدالله بن محمد بن إسحاق المروزي (الحامض) عن شيوخه. تحقيق/ محمد زكي عبدالدايم. ط١، ١٤٢٣. مكتبة الرشد، الرياض.

٥٣٥- من حديث خيثمة بن سليمان القرشي الأطرابلسي. تحقيق/ عمر تدمري. ط ١٤٠٠. دار الكتاب العربي، بيروت.

٥٣٦- من حديث محمد بن عثمان بن كرامة، رواية محمد بن مخلد العطار (مع أجزاء أخرى). تحقيق/ عامر صبري. ط١، ١٤٢٣. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٥٣٧- المنظوم والمنثور من الحديث النبوي، للبوشنجي. تحقيق/ محمد صباح منصور. ط١، ١٤٢٣. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٥٣٨- المنفردات والوحدان، لمسلم بن الحجاج. تحقيق/ عبدالغفار البنداري. ط١، ١٤٠٨. دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٣٩- من كلام يحيى بن معين في الرجال، رواية ابن طهمان. تحقيق/ أحمد نور سيف. ط دار المأمون، دمشق، بيروت.

- المهروانيات = الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب.

٥٤٠- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، للهيثمي. تحقيق/ محمد عبدالرزاق حمزة. ط دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٤١- موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق، لطلال الدعجاني. ط١، ١٤٢٥. عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية.

٥٤٢- المؤتلف والمختلف، للدارقطني. تحقيق/ موفق عبدالقادر. ط١، ١٤٠٦. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٥٤٣- موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي. تحقيق/ عبدالرحمن المعلمي. ط ١٣٧٨. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

٥٤٤- الموضوعات، لابن الجوزي. تحقيق/ عبدالرحمن عثمان. ط١، ١٣٨٦. المكتبة السلفية، المدينة النبوية.

٥٤٥- الموطأ، لعبدالله بن وهب (كتاب المحاربة). تحقيق/ ميكلوش موراني. ط١، ٢٠٠٢م. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٥٤٦- الموطأ، لمالك بن أنس (رواية يحيى). تحقيق/ محمد فؤاد عبدالباقي. دار إحياء التراث العربي، بيروت. (رواية سويد بن سعيد). تحقيق/ عبدالمجيد تركي. ط١، ١٩٩٤م. دار الغرب الإسلامي، بيروت. (رواية أبي مصعب الزهري). تحقيق/ بشار عواد ومحمود خليل. ط٣، ١٤١٨. مؤسسة الرسالة، بيروت. (رواية محمد بن الحسن الشيباني). تحقيق/ عبدالوهاب عبداللطيف. ط٤، ١٤١٤. لجنة إحياء التراث، وزارة الأوقاف، القاهرة. (رواية ابن القاسم). تحقيق/ محمد علوي المالكي. ط١، ١٤٢٥. المجمع الثقافي، أبو ظبي. (رواية ابن القاسم -أبواب البيوع-). تحقيق/ ميكلوش موراني. ط١، ١٤٣٣. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٥٤٧- ميزان الاعتدال، للذهبي. تحقيق/ علي البجاوي. ط١، ١٣٨٢. دار المعرفة، بيروت.

٥٤٨- ناسخ الحديث ومنسوخه، لابن شاهين. تحقيق/ سمير الزهيري. ط١، ١٤٠٨. مكتبة المنار، الزرقاء.

٥٤٩- الناسخ والمنسوخ، للنحاس. تحقيق/ محمد عبدالسلام محمد. ط١، ١٤٠٨. مكتبة الفلاح، الكويت.

٥٥٠- الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن، لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق/ محمد المديفر. ط٢، ١٤١٨. مكتبة الرشد، الرياض.

٥٥١- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، لابن حجر. تحقيق/ حمدي السلفي. ط٢، ١٤٢٩. دار ابن كثير، دمشق، بيروت.

٥٥٢- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي. ط. وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، القاهرة.

٥٥٣- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر. تحقيق/ عبدالله الرحيلي. ط٢، ١٤٢٩. دون ناشر.

٥٥٤- نسخة أبي مسهر وغيره. تحقيق/ مجدي السيد. ط١، ١٤١٠. دار الصحابة للتراث، طنطا.

٥٥٥- نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي. تحقيق/ مجموعة باحثين، عناية/ محمد عوامة. دار القبلة، جدة، المنار للنشر والتوزيع، دمشق.

٥٥٦- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، لابن سيد الناس اليعمري. تحقيق/ أحمد معبد. ط١، ١٤٠٩. دار العاصمة، الرياض.

٥٥٧– النقد البناء لحديث أسماء في كشف الوجه والكفين للنساء، لطارق بن عوض الله. ط١، ١٤٢٢. مكتبة ابن تيمية، الجيزة.

٥٥٨– نقض عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي. تحقيق/ رشيد الألمعي. ط١، ١٤١٨. مكتبة الرشد، الرياض.

٥٥٩– النكت الظراف على الأطراف، لابن حجر. مطبوع بحاشية تحفة الأشراف.

٥٦٠– النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير. تحقيق/ محمود الطناحي وطاهر الزاوي. ط ١٣٩٩. المكتبة العلمية، بيروت.

٥٦١– نوادر الأصول، للحكيم الترمذي. تحقيق/ إسماعيل عوض. ط١، ١٤٢٩. مكتبة الإمام البخاري، القاهرة.

٥٦٢– هدي الساري، لابن حجر = مقدمة: فتح الباري.

٥٦٣– الوافي بالوفيات، للصفدي. تحقيق/ أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. ط١، ١٤٢٠. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٦٤– الولاة والقضاة، لأبي عمر محمد بن يوسف الكندي. تحقيق/ رفن گست. ط ١٩٠٨م. مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت.

- الوسيط، للواحدي = التفسير الوسيط.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة